الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

أثر تبني الإقتصاد المعرفي على مؤشرات القدرة التنافسية في الدول الناشئة دراسة مقارنة لكل من كوريا الجنوبية و الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

إعداد الباحث:

غواطي حمزة

إشراف الأستاذ الدكتور:

رحماني موسى

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
مفتاح صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة خيضر بسكرة	رئيسا
رحماني موسى	أستاذ التعليم العالي	جامعة خيضر بسكرة	مقررا
غانم عبد الله	أستاذ التعليم العالي	جامعة خيضر بسكرة	ممتحنا
جبار بوكثير	أستاذ التعليم العالي	جـــامعة أم البواقي	ممتحنا
لوشن محمد	أستاذ محاضر أ	جـــامعة بـــاتنة	ممتحنا
مباركي سامي	أستاذ محاضر أ	جـــامعة بـــاتنة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020-2021

بسم الله الرحمان الرحيم

الشكر و التقدر

الحمد لله و الشكر له و من بعد لنبيه على نعمة الإسلام و على كل النعم التي أسبغها علي .الحمد لله كثيرا ولا إلا الله بكرة وأصيلا و الصلاة و السلام على محمد صلى الله عليه وسلم .

أما بعد فأشكر الله العظيم رب العرش الكريم على نعمة العقل التي من بها علي كما أشكره على الصبر الذي منحه لولدي علي .

ومصدقا لقول الرسول عليه الصلاة و السلام فمن "لم يشكر الناس لم يشكر الله" لذا أتوجه بشكري لوالدي الرجل الذي لم يبخل علي بأي شيء ، مع العلم أني لن أستطيع التعبير ولن أحصي الخير الذي أغرقني فيه فالكلمات لن تكفي للتعبير ولا لرد جميله ،و حب عمري ونور قلبي والدتي التي إشتقت لدعائها فمرضها حرمني منه و أدعو الله أن يشفيها

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أبي الروحي إستاذي الفاضل الذي بدأت معه هاذ العمل المتواضع لكن الأقدار أبت إلا أن تحرمنا منه بداعي المرض الأستاذ **الطيب داودي** ، كما أدعوا له بالشفاء العاجل .

و إلى أستاذي المشرف الحالي الرجل الطيب الخلوق الذي تعلمنا معه معنى الصدق و العمل و الوفاء بالعهد الأستاذ **موسى رحماني** الذي لم يبخل عليا ووقف إلى جانبي و كان ناصحا و مرشدا لأتمام هاذ العمل .

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وإثراء هذا العمل .

الإهداء

إلى من كان لي سند و صديق إلى من كان لي شمعة أنارت دربي في ليالي اليأس و القنوط إلى من صنع مني الرجل الذي أنا عليه إلى

إلى ذللك الرجل البسيط الذي أحب العلم و حببني فيه إلى من لا يصبر قلبي عليه إلى أبي

إلى حب حياتي و عشق عمري إلى المراة التي أفنت شبابها علي إلى نبع الحياة إلى الجوهرة التي كانت ولا تزال ترصع تاجي إلى امي

إلى أحبائي أخوي و اخواتي فهم سندي في الدنيا و الذين من دونهم يقسم ظهري

إلى كل إنسان عزيز على قلبي قاسمني ألامي و أحزاني و أفراحي و كان معي في كل أوقاتي إلى أولائك الذين صبرو معي و علي .

الفهرس

شكر وتقدير

إهداء

فهرس المحتويات

فهرس الجداول ة الأشكال

قائمة المختصرات

المقدمة

الفصل الأول: عموميات حول المعرفة والإقتصاد المبني عليها.....2

تمهيد.....2

المبحث الأول: عموميات حول المعرفة.....3

المطلب الأول: ماهية المعرفة.....3

الفرع الأول: مفهوم المعرفة.....3

الفرع الثاني: رفع اللبس عن بغض المصطلحات المتشابكة مع المعرفة.....8

الفرع الثالث: هرم المعرفة.....12

الفرع الرابع: منظومة المعرفة.....13

المطلب الثاني: خصائص المعرفة و أهميتها.....14

الفرع الأول: خصائص المعرفة.....15

الفرع الثاني: أهمية المعرفة:.....18

المطلب الثالث: تصانيف ومصادر المعرفة.....20

الفرع الأول: نموذج تصنيف المعرفة بحسب نوناكا وتكاشي (Nonaka & Takeuchi):.....20

الفرع ثاني: تصنيف Tom Bakman.....23

الفرع الثالث : تصنيف OCDE.....24

الفرع الرابع: مصادر المعرفة.....25

المبحث الثاني: إدارة المعرفة.....27

المطلب الأول: النشأة والتطور.....27

المطلب الثاني : مفهوم ادارة المعرفة.....30

المطلب الثالث :أهمية وأهداف ، عمليات إدارة المعرفة: 32
الفرع الأول : أهمية أدارة المعرفة 32
الفرع الثاني: أهداف إدارة المعرفة 32
الفرع الثالث :أبرز وأهم عمليات إدارة المعرفة 33
المبحث الثالث: الإقتصاد المبني على المعرفة 36
المطلب الأول :نشأة و تطور إقتصاد المعرفة 36
الفرع الأول : المرحلة الأولي الزراعة 36
الفرع الثاني : مرحلة الاقتصاد الصناعيّ **economy Industrial** 38
الفرع الثالث : مرحلة الإقتصاد المبني على المعرفة 40
الفرع الرابع:اقتصاد المعرفة والثورة الصناعية الرابعة: 44
المطلب الثاني: مفهوم وخصائص إقتصاد المعرفة 45
الفرع الأول :مفهوم إقتصاد المعرفة 45
الفرع الثاني: الفرق بين إقتصاد المعرفة وبعض المطلحات التي تتداخل معه 49
الفرع الثالث: خصائص ومظاهر الإقتصاد المعرفي 51
المطلب الثالث: آليات ومتطلبات التحول نحو إقتصاد المعرفة 57
الفرع الأول: الدعائم و الركائز الأساسية من أجل التحول إلى الاقتصاد المعرفي 58
خاتمة الفصل 71
الفصل الثاني: مدخل نظري لمفاهيم التنافسية 72
تمهيد 73
المبحث الأول: ماهية التنافسية 74
المطلب الأول: تعريف التنافسية 75
الفرع الأول: تنافسية المؤسسة 75
الفرع الثاني : التنافسية على مستوى القطاع 80
الفرع الثاني :تنافسية الدولة 86
المطلب الثاني أنواع التنافسية 94
الفرع الأول : تنافسية التكلفة أو السعر 94
الفرع الثاني: المنافسة الغير سعرية 96

المبحث الثاني: جذور التنافسية وتطورها في الفكر الاقتصادي 99
المطلب الأول: التنافسية في الفكر الكلاسيكي 100
الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية 100
المطلب الثاني: الفكر النيو كلاسيكي ونظرته للتنافسية 104
المطلب الثالث: المقاربات الحديثة للميزة التنافسية 108
المبحث الثالث: محددات التنافسية الدولية وأسسها ودورة حياتها 117
المطلب الأول: محددات التنافسية 117
الفرع الأول :بورتر و التنافسيه 117
الفرع الثاني :المحددات الرئيسية لتنافسية الدولة وفق نموذج العوامل التسع 123
الفرع الثالث:محددات القدرة التنافسية وفقا لمنهج**Lall Sanjaya** 125
الفرع الرابع : محددات القدرة التنافسية وفق **Brinkman** 126
الفرع الخامس :المحددات الرئيسية للتنافسية الدولية وفقا للمعهد الدولي للتنمية الإدارية 128
المطلب الثاني : مراحل التنافسية على مستوى المؤسسة و الدولة 130
الفرع الأول : دورة حياة التنافسية على مستوى المؤسسة 130
الفرع الثاني :مراحل التنافسية على مستوى الدولة 131
خاتمة الفصل 134
الفصل الثالث مؤشرات و طرق قياس إقتصاد المعرفة و التنافسية الدولية 136
تمهيد 137
المبحث الأول: ماهية المؤشرات أنواعها و أهمية المؤشرات الدولية ودلائلها 138
المطلب الأول: تعريف المؤشرات وكيفية بنائها 138
الفرع الأول : ماهية المؤشرات 138
الفرع الثاني : كيفية بناء المؤشرات المركبة 140
المطلب الثاني: أهمية المؤشرات الموسعة أو الدولية 141
المبحث الثاني :مؤشرات قياس إقتصاد المعرفة 143
المطلب الأول: مؤشرات العلم و التكنلوجيا 144
الفرع الأول :الأبحاث و التطور والتنمية: 145
الفرع الثاني :العاملين في مجال البحث و التطوير 148

المطلب الثاني :مؤشرات الملكية الفكرية و المنشورات العلمية 149
المطلب الثالث: مؤشر النظام الوطني الإبتكار (الإبداع) 159
الفرع الأول: النموذج الخطي للإبتكار..... 159
الفرع الثاني : النموذج التفاعلي أو نموذج سلسلة الارتباط..... 161
الفرع الثالث: النظام الوطني للإبتكار 165
الفرع الرابع: مؤشرات قياس الإبتكار..... 173
المطلب الرابع :المؤشرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 181
الفرع الأول: مؤشرات الاتحاد الدولي للاتصالات 184
الفرع الثاني مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي 186
الفرع الثالث: الأمم المتحدة الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية 187
المطلب الخامس: المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية..... 190
الفرع الأول: التعليم والتدريب..... 191
الفرع الثاني : قياس مخزون الرأسمال البشري..... 192
المبحث الثالث: المنهجية الدولية و المؤشرات المركبة لقياس الإقتصاد المعرفي و التنافسية..... 193
المطلب الأول: المنهجية الدولية ومؤشرات إقتصاد المعرفة..... 194
الفرع الأول: مؤشر البنك الدولي 194
الفرع الثاني: مؤشر منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية 199
الفرع الثالث :مؤشرات **APEC** 200
الفرع الرابع :مؤشر المعرفة (العربي) العالمي..... 201
المطلب الثاني مؤشرات قياس التنافسية..... 211
الفرع الأول: منهجية المعهد الدولي للتنمية الادارية **Institute for Management Development** 211
الفرع الثاني: مؤشرات التنافسية من إعداد البنك الدولي 213
الفرع الثالث :منهجية المعهد العربي للتخطيط بالكويت..... 213
الفرع الرابع :التنافسية بحسب منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي..... 215
خاتمة الفصل 222
الفصل الرابع: التجربة التنموية الكورية الجنوبية 224
تمهيد : 225

المبحث الأول: كوريا الجنوبية نظرة عن كثب 226
المطلب الأول: كوريا الموقع والتضاريس 226
المطلب الثاني: التعداد والكثافة والتركيبة السكانية 227
الفرع الأول: توزيع السّكّان في مُدُن كوريا الجنوبية 228
الفرع الثاني: الديانات والأعراق 228
المطلب الثالث: تاريخ كوريا المعاصر 229
الفرع الأول: كوريا في مرحلة الإستعمار 229
الفرع الثاني: الحالة الإقتصادية لكوريا الجنوبية بعد الحرب 232
المبحث الثاني: محاولة الخروج من دائرة الفقر 234
المطلب الأول: مرحلة الإستقلال والخروج من الحرب الكورية الكورية (الأهلية) (1948-1961) 235
المطلب الثاني: مرحلة الدولة التنموية 1961-1981 244
الفرع الأول: مرحلة ترقية وتشجع الصادرات الصناعية الخطة الخمسية الأولى والثانية (1962-1971): 1- الخطة الخماسية الأولى .. 247
الفرع الثاني : السياسات التجارية الموجهة للتصدير في هذه الفترة 255
المطلب الثالث: مرحلة التوجه نحو الصناعات الثقيلة والكيميائية 258
الفرع الأول: الخطة الخماسية الثالثة (1972-1976) 258
الفرع الثاني: الخطة الخماسية الرابعة1977 -1981 264
المبحث الثالث: مرحلة بناء الإقتصاد الوطني والتحول نحو إقتصاد المعرفة 268
المطلب الأول: الإعتماد على الإقتصاد كثيف رأس المال 268
الفرع الأول: الخطة الخماسية الخامسة 1982-1986 268
الفرع الثاني: المخطط الخماسي السادس 1987-1991 276
المطلب الثاني: نقطة التحول 281
الفرع الأول :المخطط الخماسي السابع 1992-1996 والخطة الاقتصادية الجديدة (1993-1997) 281
المطلب الثاني :الأزمة وكيفية الخروج منها 286
المطلب الرابع: مرحلة التحول نحو الإقتصاد المبني على المعرفة 289
الفرع الأول : التطور التاريخي لسيايات البحث و التطوير في كوريا الجنوبية 289
الفرع الثاني : التوجه نحو تبني إقتصاد المعرفة 292
خاتمة الفصل 300

الفصل الخامس : رحلة الجزائر التنموية..... **301**

تمهيد **302**

المبحث الأول :السياسات التنموية في كنف الفكر الإشتراكي **303**

المطلب الأول :مرحلة 1962-1966 أو محطة الإنتظار **303**

المطلب الثاني:المرحلة الثانية 1966-1978 ..... **310**

الفرع الأول :المخطط الثلاثي الأول 1967-1969 ..... **311**

الفرع الثاني :المخطط الرباعي الأول (1970-1973): **315**

الفرع الثالث :المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): **320**

المبحث الثاني : مرحلة التخطيط اللامركزي وبداية التوجه لاقتصاد السوق..... **328**

المطلب الأول :المخطط الخماسي الأول **330**

المطلب الثاني :المخطط الخماسي الثاني (1985-1989): **336**

المبحث الثالث :مرحلة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الإنعاش (1990-2019) **341**

المطلب الأول :اتفاق 03 جوان 1991 (**STAND By** 2) **342**

المطلب الثاني التعديل الهيكلي و أصلاحات الجيل الثاني (1994-1998): **343**

الفرع الأول :الاتفاقية الأولى **Stand-By** : **344**

المطلب الثالث : برامج الإصلاح الشامل..... **350**

الفرع الأول: مخططات الإنعاش **351**

الفرع الثاني المخطط :التكميلي لدعم النمو (2005-2009)..... **355**

الفرع الثالث :البرنامج الخماسي 2010- 2014..... **359**

الفرع الرابع :المخطط الخماسي 2015-2019 ..... **363**

خاتمة الفصل **367**

الفصل السادس أهداف متقاربة و دريان مختلفان كوريا و الجزائر **368**

تمهيد **369**

المبحث الأول :مقارنة أداء الجزائر وكوريا بإستخدام المؤشرات الكلية :..... **370**

المطلب الأول : أداء كلا الدولتين في مؤشرات الاقتصاد الكلي **370**

الفرع الأول : مقارنة معدلات النمو الاقتصادي لكل من الجزائر و كوريا الجنوبية في الفترة المتدة من 1970-2018..... **370**

الفرع الثاني :مقارنة الناتج الداخلي الخام لكل من الجزائر و كوريا الجنوبية في الفترة المتدة من 1970-2018 ..... **374**

الفرع الثالث : مقرنة نصيب الفرد من إجمالي الناتج لكل من الجزائر و كوريا الجنوبية في الفترة المتدة من 1970-2018..... **375**
المطلب الثاني: مقارنة تطور هيكل الاقتصاد ونسبة مساهمة كل قطاع في الناتج وهكذا هيكل الصادرات **378**
الفرع الأول: تطور هيكل الاقتصاد ونسبة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الوطني..... **378**
الفرع الثاني :مقارنة نسبة مساهمة الصادرات في الناتج الداخلي الخام و مدى تنوعها و تركيزها..... **380**
الفرع الثالث :مقارنة تنافسية قطاع الصناعات التحويلية..... **384**
المبحث الثاني :مقارنة أداء الجزائر وكوريا في مؤشر التنمية البشرية و الإبتكار و الاقتصاد المعرفي..... **388**
المطلب الأول :مؤشر التنمية البشرية(**Human Development Index HDI**) **388**
الفرع الأول :مؤشر التعليم..... **389**
المطلب الثاني مؤشر الإبتكار العالمي :..... **391**
الفرع الأول :مقارنة أداء الجزائر وكوريا في مؤشر الإبتكار **391**
الفرع الثاني: التحليل العنقودي الهرمي(**Hierarchical cluster analysis**) : **393**
المطلب الثالث المؤشر العالمي للمعرفة..... **403**
المبحث الثالث مقارنة أداء الدولتين في مؤشر التنافسية الدولي..... **418**
المطلب الأول: مقارنة أداء الدولتين في مؤشر التنافسية العالمي..... **418**
الفرع الأول: مقارنة بين الجزائر وكوريا في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية الدولي..... **419**
المطلب الثاني :مقارنة أداء الجزائر وكوريا في مؤشر التنافسية بإستخدام تحليل المركبات الرئيسية (الاساسية) **ACP** و طريقة التصنيف الهرمي التصاعدي **CHA** **425**
الفرع الأول :مقارنة أداء الجزائر وكوريا في مؤشر التنافسية بإستخدام تحليل المركبات الرئيسية (الاساسية) **ACP** **425**
الفرع الثاني مقارنة أداء الجزائر و كوريا الجنوبية بطريقة التصنيف الهرمي التصاعدي **CHA** **428**
خاتمة الفصل..... 451
خاتمة..... **454**
قائمة المراجع **467**
الملاحق **498**
الملخص بالغة العربية.....
الملخص بالغة الأنجليزية.....
الملخص بالغة الفرنسية .....

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	الفرق بين السلعة والمعرفة	16
2-1	مميزات كل من المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية	23
3-1	مقارنة بين الفكر الإقتصادي القديم و الحديث	54
4-1	الفرق و العلاقة بين الإبداع، الابتكار، الاختراع والعلم و المعرفة	62
5-1	مقارنة بين خصائص التعليم القديم والحديث	66
1-1	بعض تعاريف التنافسية	91
1-3	إقتراحات مقدمة لحساب ميزان المدفوعات التكنولوجي	158
2-3	أبرز الدراسات التي عنيت بدراسة نظم الإبتكار الوطنية	171
3-3	أنواع المؤشرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والجهة التي تصدره	183
4-3	مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات	185
5-3	مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي لتكنولجيا المعلومات و الإتصالات	186
6-3	المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات و الإتصالات الصادرة عن الأمم المتحدة من خلال الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	188
7-3	مؤشرات بطاقة الاداء الأساسية KAM Basic Scorecard	196
8-3	محاور مؤشر منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية	200
9-3	مؤشر التعليم العالي	205
10-3	المؤشرات الفرعية لمؤشر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات	206
11-3	مؤشر الاقتصاد ضمن مؤشر المعرفة العالمي	209
12-3	مؤشر البيئة التمكينية	210
13-3	مكونات مؤشر تنافسية النمو GCI Growth Competitiveness Index	219
14-3	أوزان المؤشرات الرئيسية ضمن مراحل النمو	221
15-3	حصة الفرد من الناتج المحمي الإجمالي إدراج البدان ضمن مرحمة النمو	221
1-4	نسبة دمار الجهاز الصناعي بعد الحرب الكورية	233
2-4	تطور هيكل الإقتصاد الكوري ما بين 1950-1960 بالنسب المئوية المشكل لناتج القومي الإجمالي	241
3-4	السلع المصدرة ذات القيمة العالية سنة 1961:	242
4-4	أهداف المخطط الخماسي الأول (1962-1966)	248
5-4	المخطط الخماسي الأول الأهداف والأداء	249
6-4	أهداف وسياسات الخطة الخماسية الثانية (1967 ~ 1971)	252

7-4	المخطط الخماسي الثاني الأهداف و الأداء	253
8-4	الخطة الخماسية الثالثة (1972-1976)	259
9-4	المخطط الخماسي الثالث الأهداف والأداء	261
10-4	أهداف الخطة الخماسية الرابعة 1977-1981	265
11-4	أهداف المخطط الخماسي الرابع و الاداء 1977-1981	266
12-4	الخطة الخماسية الخامسة 1982-1986	270
13-4	اهداف ونتائج المخطط الخماسي الخامس و الاداء 1982-1986	272
14-4	أهداف المخطط الخماسي السادس 1987-1991	277
15-4	أهداف المخطط السادس و الاداءالمتحصل عليه 1987-1991	279
16-4	أهداف المخطط الخماسي السابع 1992-1996	283
17-4	مؤشرات الإقتصاد الكوري في الفترة الممتدة من 1991-1997	285
18-4	سياسات التنمية الصناعية و التكنولجيا عبر مراحل تطور الاقتصاد الكوري	289
19-4	التطور التاريخي لسيايات البحث و التطوير في كوريا الجنوبية	291
1-5	القروض التي تلقتها الجزائر في بداية الستينيات	306
2-5	الإستثمارات الجزائرية في الفترة الممتدة ما بين 1963-1966	307
3-5	هيكل التجارة الخارجية للجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1963 -1966	307
4-5	مقدار هيكل الاستثمارات خلال الخطة الثلاثية الأولى 1967-1969	312
5-5	ميزان مدفوعات ومعدلات نمو الاقتصاد الجزائري مابين 1967-1969	313
6-5	مقدار هيكل الاستثمارات خلال المخطط الرباعي الأولى 1970-1973	317
7-5	نتائج بعض المؤشرات الكلية للجزائر في الفترة المتتدة بين 1970-1973	318
8-5	مقدار هيكل الاستثمارات خلال المخطط الرباعي الثاني 1974-1977	321
9-5	بعض نتائج المؤشرات الكلية للجزائر في الحقبة الممتدة 1974-1977	322
10-5	الاعتمادات والإنجازات في استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980-1984.	331
11-5	الصادرات الجزائرية في الفترة الممتدة من 1980-1984	332
12-5	بعض المؤشرات الكلية للجزائر في الفترة الممتدة بين 1980-1984	333
13-5	الاعتمادات والإنجازات في إطار استثمارات المخطط الخماسي الثاني 1985-1989.	337
14-5	بعض المؤشرات الكلية للجزائر في الفترة الممتدة بين 1985-1989	338
15-5	توزيع هيكل الاستثمارات في برنامج دعم النمو (2005-2009)	356
1-6	المؤشرات الفرعية لمؤشر الإبتكار حالة الجزائر	394
2-6	المؤشرات الفرعية لمؤشر الإبتكار حالة كوريا الجنوبية	398
3-6	مقارنة للمؤشر القطاعي للتعليم العالي والمؤشرات الفرعية المكونة له بين كوريا الجنوبية و الجزائر	407
4-6	مقارنة المؤشر القطاعي للتعليم العالي لكل من كوريا و الجزائر	409

5-6	مقارنة مؤشر التعليم التقني و التدريب المهني لكل من كوريا و الجزائر	411
6-6	مقارنة بين المؤشر القطاعي للبحث و التطوير و الإبتكار لكل نت الجزائر و كوريا الجنوبية	414
7-6	نتائج المؤشر القطاعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكل من الجزائر و كوريا الجنوبية	416
8-6	ترتيب كل من الجزائر و كوريا الجنوبية و عدد الدول التي شملتها كل التقارير في مؤشر المتطلبات الأساسية	420
9-6	ترتيب الجزائر وكوريا الجنوبية في محور مؤشرات الكفاءة	422
10-6	ترتيب الجزائر وكوريا الجنوبية في محور عوامل تطوير الإبداع	424
11-6	ترتيب كوريا الجنوبية في المؤشرات الفرعية المكونة لركيزة المؤسسات	440
12-6	مقارنة بين نتائج الجزائر و كوريا في نتائج التصنيف الهرمي التصاعدي CHA	448

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	توضيح العلاقة بين المعرفة و المعلومات و البيانات	10
2-1	هرم المعرفة	13
3-1	الدعائم الأربعة لإقتصاد المعرفة	59
1-2	عناصر نظام التجمع العنقودي	85
2-2	محددات التنافسية الوطنية ضمن ماسة بورتر	118
3-2	نموذج العوامل التسع	124
4-2	دعائم التنافسية بحسب Brinkman	127
1-3	مخطط للمؤشرات المركبة	141
2-3	المؤشرات كأدوات للمقارنة	143
3-3	توزع مخصصات البحث والتطوير من قبل خمسين شركة من أكثر الشركات متعددة الجنسية إنفاق على البحث والتطوير عام 2009	147
4-3	نمو تعداد اوراق الأبحاث المنشورة في الدوريات المحكمة خلال الأعوام 2000 - 2011 في جميع الاختصاصات في ثماني دولة عربية	155
5-3	النموذج الخطي للإبتكار	159
6-3	النموذج التفاعلي أو نموذج سلسلة الارتباط	162
7-3	الصور المختلفة للإبتكار	164
8-3	موشر الإبتكار العالمي	180
9-3	المكونات الأساسية لإقتصاد المعلومات	189

10-3	مؤشر الاقتصاد المعرفي الذي يعتمده البنك الدلي	198
11-3	المؤشر المعدل للتعليم قبل الجامعي	202
12-3	مؤشر التعليم التقني	203
13-3	محاور مؤشر البحث والتطوير و الإبتكار	207
14-3	المحاور الرئيسية و الفرعية لمؤشر التنافسية بحسب معهد التنمية الإدارية IMD	212
15-3	مؤشر التنافسية العربي	215
1-4	مراحل التنمية والنمو الاقتصادي التي مرت بها كوريا الجنوبية	235
1-6	مقارنة معدلات النمو الإقتصادي بين الجزائر و كوريا الجنوبية من 1970-2018	371
2-6	إجمالي الناتج المحلي لكوريا الجنوبية و الجزائر (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)	374
3-6	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010	376
4-6	النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	377
5-6	نسبة مساهمة كل قطاع في الناتج في كوريا الجنوبية	378
6-6	نسبة مساهمة كل قطاع في الناتج الداخلي الخام في الجزائر	379
7-6	نسبة مساهمة الصادرات لكل من الجزائر و كوريا في الناتج الداخلي الخام	380
8-6	مؤشر التركيز في الصادرات في الدولتين محل الدراسة	382
9-6	عدد المنتجات المصدرة في كوريا الجنوبية و الجزائر	382
10-6	مؤشر التنوع لكوريا الجنوبية و الجزائر	383
11-6	معدل كوريا و الجزائر في مؤشر التنافسية الصناعية cip	384
12-6	نسبة الصناعات التحويلية من أجمالي الصادرات لكوريا الجنوبية و الجزائر	385
13-6	القيمة المضافة للصناعات التحويلية متوسطة وعالية التقنية في كل من كوريا الجنوبية و الجزائر	386
14-6	حصة الصادرات المصنّعة متوسطة وعالية التقنية في إجمالي الصادرات المصنعة في كوريا الجنوبية و الجزائر	387
15-6	مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index HDI) لكوريا الجنوبية و الجزائر	389
16-6	مقارنة مؤشر التعليم تحت مؤشر التنمية البشرية لكوريا الجنوبية و الجزائر	390
17-6	أداء كل من كوريا و الجزائر في نتائج مؤشر الإبتكار العالمي	391
18-6	المؤشر الفرعي لمدخلات الإبتكار	392
19-6	المؤشر الفرعي لمخرجات الإبتكار	392
20-6	مخرجات برنامج XL STAT توضح الشجرة الهرمية و ترتيب المؤشرات الفرعية بحسب قيم الأداء للجزائر	395
21-6	مخرجات برنامج XL STAT توضح ملخص الشجرة الهرمية (الجزائر)	396

22-6	مخرجات برنامج XL STAT توضح الشجرة الهرمية و ترتيب المؤشرات الفرعية بحسب قيمة الأداء (كوريا الجنوبية)	399
23-6	مخرجات برنامج XL STAT توضح ملخص الشجرة الهرمية لمؤشرات كوريا الجنوبية	399
24-6	مقارنة بين المؤشر الفرعي لمخرجات المعرفة و التكنلوجيا لكل من كوريا الجنوبية و الجزائر	401
25-6	مقارنة المؤشر الفرعي المحموعة الأولى إنشاءالمعرفة لكوريا الجنوبية والجزائر	402
26-6	مقارنة بين عدد المقالات العلمية المنشورة في كوريا الجنوبية و الجزائرية	402
27-6	أداء الجزائر في مؤشر المعرفة العالمي و المؤشرات القطاعية المكونة له	404
28-6	أداء كوريا الجنوبية في مؤشر المعرفة العالمي و المؤشرات القطاعية المكونة له	405
29-6	مقارنة أداء الجزائر و كوريا الجنوبية في مؤشر المعرفة سنة 2019	406
30-6	نتائج مؤشرالتنافسية العالمي لكوريا الجنوبية و الجزائر	418
31-6	نتائج الجزائر و كوريا الجنوبية في المؤشر الفرعي للمتطلبات الأسايية	420
32-6	نتائج كل من الجزائر و كوريا الجنوبية في مؤشر الكفاءة	421
33-6	نتائج الجزائر و كوريا الجنوبية في محور عوامل تطور الإبداع	423
34-6	تحليل المركبات الرئيسية (الاساسية) ACP لكوريا الجنوبية و الجزائر	427
35-9	الرسم التخطيطي التفرعي لماحور مؤشر التنافسية للجزائر	429
36-6	الرسم التخطيطي التفرعي لماحور مؤشر التنافسية للجزائر	430
37-6	الرسم التخطيطي التفرعي لماحور مؤشر التنافسية للكوريا الجنوبية	437
38-6	الرسم التخطيطي التفرعي لماحور مؤشر التنافسية لكوريا الجنوبية	438

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تنائج التصنيف الهرمي التصاعدي CHA للمؤشرات الفرعية لمؤشر الإبتكار حالة الجزائر الجزائر	498
2	تنائج التصنيف الهرمي التصاعدي CHA للمؤشرات الفرعية لمؤشر الإبتكار حالة كوريا	503
3	إحصائيات الجزائر و كوريا الجنوبية في مؤشر التنافسية العالمي	513
4	إحصائيات الجزائر و كوريا الجنوبية في مؤشر التنافسية العالمي	514
5	البيانات و النتائج المتحصل عليها بإستخدام التصنيف الهرمي التصاعدي CHA للمؤشرات الفرعية للتنافسية	516
6	نتائج إستخدام تحليل المركبات الرئيسية (الاساسية) ACP لكوريا الجنوبية و الجزائر	517

ACP	Principal component analysis
BK21	Brain Korea 21 Program for Leading Universities & Students
EDU	Education and Human Resources
EPB	Economic Planning Board
GCI	Global Competitiveness Index
GRIs	Government Research Institutes
HAC	hierarchical agglomerative clustering
HAN	Highly Advanced National
IMD	Institue For Management Development
ISI	Information society Index
ITC	Information and Communication Technology
KADO	KOREA Agency for Digital Opportunity & Promotion
KAM	Knowledge Assessment Methodology
KDB	Korea Development Bank
KDI	Korea Development Institute
KEI	Knowledge Economy Index
KEXIM	Export–Import Bank of Korea
KIEP	Korea Institute for International Economic Policy
KIRM	KOREA National-level Health Information Exchange system
KIST	Institute of Science and Technology, Korean
KIST	Korea Institute of Science and Technology
KOTRA	Korea Trade-Investment Promotion Agency
KREI	The Korea Rural Economic Institute
krihs	korea research institute for human settlements
MOST	Ministry of Institute of Science and Technology, Korean
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development
ONS	L'Organisation National des Statistiques
SNI	Système National d'Innovation
UNCTAAD	United Nations Conference on Trade and Development

المقدمة

مقدمة

لقد ألهمنا التاريخ و أعطانا دروسا قيمة، فالدارس للحضارات القديمة سوف يرى أن مسار رقي المجتمع البشري غالبا ما ارتبط بتطور معارفه، حيث أن الأمم التي تمتعت بمستوى معين من العلم والمعرفة قد حققت ثروة وسلطة كبيرتين، فالبابليون و الفراعنة والإغريق والرومان ومن بعدهم كالحضارة الإسلامية كلهم بنو حضاراتهم على أساس المعرفة في والزراعة، البناء والنقل، غير أن هذه المعارف و التقنيات كانت تتوارث بين الحضارات المتعاقبة وتزدهر وتتطور بمرور العصور، فما من حضارة قامت إلا و لسابقتها فضلا عليها، والأمثلة على ذلك كثيرة ولعل أبرزها، ما قام به الأوروبيون الذين ارتكزوا علي علوم و تقنيات الأندلس التي كانت تعد في تلك المرحلة منارة للتقدم و الرقي بغية المضي في تشييد حضارتهم الحالية .

كل هذا جعلنا نجزم بالقول أن المعرفة و العلم قد لعبا دورا مفصليا في تطور الحضارة الانسانية على مر العصور الى أن بلغ سلطانهما ذروته في وقتنا الراهن واستوليا على جل جوانب حياتنا المعاصرة وزاد ارتباطنا بهما، وبالأخص بعد أن شهدت البشرية أعظم ثورة لها، والتي لاحت في الأفق مع حلول الربع الأخير من القرن العشرين، والمعروفة بالموجه الثالثة أو ثورت المعلومات و تكنلوجيا الاتصالات، ثورة جاءت عقب ثورتي الزراعة و الصناعة لتشكل معالم عصر جديد وصف بأنه عصر المعرفة، و التي جعلته يشهد تغيرات علمية واجتماعية واقتصادية كبيرة، كما أثرت عليه بشكل كبير وملموس وهذا ما تجلى في واقعنا، فالمتأمل سوف يرى بوضح أن التغير التقني الهائل والسريع أدى إلى إحداث تحولات جذرية مست كل جوانب الحياة، وبالأخص الجانب الاقتصادي منه، فحصة المعرفة ازدادت في مختلف أعمال التنمية واستدامتها وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من أي منتج أو خدمة، كما أنها أضحت دليل صريح علي قوة الاقتصاد في حد ذاته، حيث أدت وفرة المعلومات، وزيادة الابتكارات والاختراعات، ولجوء الكثير من الدول المتقدمة إلى زيادة الإنفاق على عمليات البحث والتطوير، إلى حدوث تغيرات كبيرة في الاقتصاد، وقد كان من أبرزها ظهور ما يسمى بالاقتصاد المبني على المعرفة.

ولقد أدت التحولات سالفة الذكر إلى إحداث طفرة في مجال العلوم الاقتصادية لم تكن متصورة عند أسلافنا وغدت المعرفة العامل الرئيس خلافا لعاملي العمل ورأس المال، مما أدى بالكثيرين إلى تفسير ما يحدث على أنه دخول معترك اقتصادي جديد مبني على المعرفة كعنصر هام في الاقتصاد، حيث أن امتلاك وحيازة وسائل المعرفة بشكل منظم وصحيح، واستثمارها بطريقة مثلى وبكفاءة وفعالية عالية من خلال دمج المهارات وأدوات المعرفة الفنية والابتكارية والتقانة المتطورة، اعطى إضافة حقيقية لاقتصادات الدول الساعية الى اللحاق بركب التطور وجعلها تمتلك منصة وقاعدة للانطلاق نحو التحول إلى الاقتصاد المبني على المعرفة، الذي تطمح إليه جل مجتمعات الدول النامية برمتها، والتي تواجه تحديات عظيمة في سبيل إرساء جهودها التنموية سوءا الاقتصادية منها والاجتماعية، ولعل من أبز هذه التحديات القدرة على الاستثمار في الإمكانات والطاقات البشرية الهائلة الموجودة في تلك الدول ، لأن الهدف في اقتصاد المعرفة هو جذب عمال المعرفة لتأتي الاستثمارات لاحقا ، كونه جوهر الاقتصاد القائم على المعرفة، والذي يعتبر أن التكنولوجيا والمعرفة هما العاملان الرئيسان للنمو والتنمية المستدامة و التنافسية، حيث أن الثروة الحقيقية للأمم تكمن اليوم في الاستثمار في العقول بالدرجة الأولى، ثم تأتي بعدها الثروات المادية الكامنة في باطن الأرض أو على سطحها، عكس المجتمع

الصناعي الذي كان همه يتمثل في جذب الاستثمارات والاعتماد على الأموال بغية إنشاء فرص العمل، وهو الأمر الذي جعل تنافسية أي دولة ترتبط بالمحتوى المعرفي والتكنولوجي والجودة والسياسات الفاعلة من قبل الحكومات والمؤسسات عوض ارتباطها بامتلاك الموارد الطبيعية أو تكاليف الأيدي العاملة.

لكن وعلى الرغم من هذه التطورات التكنولوجية الهامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتوسع دائرة تطبيق مفاهيم ومتطلبات الاقتصاد المبني على المعرفة في الساحة الدولية، و ارتباطه الوثيق بمفهوم القدرة التنافسية لاسيما على المستوى الكلي، غير أنهما لا يزالان محاطين بهالة من الغموض والمشكلات سواء من ناحية المفهوم والدلالة أو من ناحية العمل والتطبيق، وبالأخص موضوع التنافسية على مستوى الدولة، الذي أضحى حديث الساعة منذ ظهوره إلى الآن، كونه شغل فضاء وحيزا واسعا دفع بفقهاء العلم و رواده إلى نشر البحوث و عقد الندوات العلمية دوليا و محليا، وما هو إلا دلالة على اهتمام الكثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية به، فهي الآن وبعد أن تفطنت له أصبحت تسعى جاهدة إلى إدراج مفاهيمه وتكريس أبعاده ومتطلباته ضمن استراتيجياتها وسياساتها وبرامجها وخططها الاقتصادية، سعيا منها لمواجهة التطورات السياسية والاقتصادية المتسارعة، وبالأخص بعد الإعلان عن قرب ظهور ثورة اقتصادية جديدة ترتكز على الذكاء الاصطناعي والأتمتة والابتكار و المعرفة، وهو الأمر الذي لم ولن يترك المجال لأي دولة كي تتجاهل دور المعرفة والابتكار، اللذان يلعبان دورا أساسي في بناء وتطوير ركائز الاقتصاد المبني على المعرفة ودعم تطبيقها على الصعيد المحلي والدولي، وكذلك تحقيق وتعزيز القدرات التنافسية الوطنية، وما لذلك من آثار على الجوانب الاجتماعية ورفع مداخيل المواطنين ومستويات معيشتهم.

أولا: طرح الإشكالية العامة:

على أساس ما تقدم، سنحاول من خلال هذا البحث سبر أغوار واقع الاقتصاد المعرفي في الدول وتأثيره على المؤشرات التي تعنى بقياس التنافسية فيها، وهذا بالاعتماد على دراسة مقارنة بين الجزائر وكوريا الجنوبية، التي أصبحت نموذج مشرف يعبر بصورة واضحة عن رغبة الدول الجامحة في الانتقال والتحول من اقتصاديات فقيرة الي اقتصاديات متطورة، لذا ومن أجل الإلمام أكثر بجوانب هذا الموضوع ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الاعتماد على الاقتصاد المبني على المعرفة في الجزائر وكوريا الجنوبية على مؤشرات التنافسية الدولية فيهما؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية نوردها فيما يلي:

التساؤلات الفرعية

-هل اقتصاد المعرفة من بين الأسباب التي تؤثر على مؤشرات تنافسية الدولة ومؤسساتها؟

-كيف ترتبط التنافسية باقتصاد المعرفة، وهل يكون ذلك من خلال مؤشراته الأساسية والتي تكمن في تطوير البحث العملي والتقني والبنية التحتية وبالأخص تلك التي تهتم بالتكنلوجية والقدرات الابتكارية؟

-هل يعد تبني اقتصاد المعرفة من طرف كوريا الجنوبية السبب الذي جعلها تحتل مراتب متقدمة في مؤشرات قياس التنافسية؟

-هل تعد الجزائر من الدول التي تتوجه بخطى ثابته نحو تبني اقتصاد المعرفة وبالتالي تحسين وضعها التنافسي؟

-لماذا يعتبر إرساء نظام وطني للابتكار وتنمية البحث والتطوير وتطوير البنية التحتية التقنية، وتفعيل دور الرأس المال البشري، من أهم مفاتيح الاندماج الفعال في اقتصاد المعرفة وتحسين قدرة البلدان التنافسية؟

-هل تعد الخطط والسياسات التنموية السبيل الوحيد الذي أوصل كوريا لما هي عليه الآن، وهل هو نفس الأمر الذي ينطبق على حالت الجزائر؟

وللإجابة على التساؤلات الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: يعد اقتصاد المعرفة من بين الأسباب التي تؤثر على مؤشرات تنافسية الدولة ومؤسساتها.

الفرضية الثانية: ترتبط التنافسية باقتصاد المعرفة من خلال مؤشراته الأساسية والتي تكمن في تطوير البحث العملي والتقني والبنية التحتية وبالأخص تلك التي تهتم بالتكنلوجية والقدرات الابتكارية.

الفرضية الثالثة: إن تبني اقتصاد المعرفة من طرف كوريا الجنوبية هو من جعلها تحتل مراتب متقدمة في مؤشرات قياس التنافسية.

الفرضية الرابعة: تعد الجزائر من الدول التي تتوجه بخطى ثابته نحو تبني اقتصاد المعرفة وبالتالي تحسين وضعها التنافسي.

الفرضية الخامسة: يعتبر إرساء نظام وطني للابتكار وتنمية البحث والتطوير وتطوير البنية التحتية التقنية، تفعيل دور الرأس المال البشري، من أهم مفاتيح الاندماج الفعال في اقتصاد المعرفة وتحسين قدرة البلدان التنافسية.

الفرضية السادسة: إن الخطط والسياسات التنموية هي من أوصلت كوريا لما هي عليه الآن وكذا هو الحال بالنسبة للجزائر.

ثالثا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوعا حيويا وحديثا خصوصا بالنسبة للدول النامية وهو اقتصاد المعرفة، وهذا عن طريق تحديد ماهيته وما هو الإطار العام الذي تستطيع من خلاله الدول الاعتماد عليه في عملية التحول نحو هذا النوع من الاقتصاد، والذي أصبح نموذج مثالي تسعى من خلاله الدول إلى تطوير القدرات التنافسية والإبداعية لمؤسساتها ورفع كفاءات ومؤهلات أفرادها مما سيدفع بها إلى التطور، كما سيسمح لها إلى التحول نحو مجتمع المعرفة الذي أصبح الصفة المميزة للدول المتطورة والتي أضحت تعتمد على المعرفة في إنشاء الثروة واكتساب المزايا التنافسية في شتى المجالات.

كما تستمد هذه الدراسة أهميتها باعتبارها تهتم بمحاولة دراسة اقتصاد المعرفة والتنافسية في الجزائر ودولة المقارنة على المستوى الكلي عوض المستوى الجزئي، من خلال التركيز على جميع المرتكزات الأساسية للاندماج فيه على المستوى الكلي وعلى المستوى الجزئي هذا من جهة، وعلى قدرة البلد على تعزيز قدراتها التنافسية . لأن معظم الدراسات السابقة كانت تتعرض لاقتصاد المعرفة والتنافسية في الجزائر في جانبه الجزئي، وتقارنها بدول لاتزال في بدايات الطريق أو أنها قريبة منها كثيرا.

بالإضافة إلى أنها تسلط الضوء على تجربة دولة استطاعت أن تكون معجزة يتغنى بها كل رواد علم الاقتصاد فهي التي تحولت من دولة فقيرة ومعدمة إلى دولة متطور وتتحكم في ميادين المعرفة والإبداع وتملك قدرات تنافسية تخول لها مقارعة كبار القوم وتقارنها بتجربة الجزائر التي لا تزال تكابد من أجل الوصول إلى مبتغاها.

رابعا: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية ورفع الأداء التنافسي للدول كما ترمي الى:

–التعرف على كيفية تطور فكرة التحول إلى الاقتصاد المعرفي الذي يولي اهتماما كبيرا للاستثمار في الرأس مال البشري والاعتماد على المعرفة والتطور التكنولوجي كأهم مصادر النمو والتنمية الاقتصادية.

–إبراز العلاقة الكامنة بين مؤشرات الاقتصاد المعرفي ومؤشر التنافسية للدولة.

–التأكد من وجود علاقة بين مؤشرات الاقتصاد المعرفي ومؤشر القدرة التنافسية للدولة

–تحليل العلاقة بين القدرة التنافسية للدولة والوضع الاقتصادي بها.

–إظهار أهمية اكتساب قدرات تنافسية عالمية وكيفية تأثيرها على الاقتصاد ككل.

–تسليط الضوء على تجارب بعض الدول في التحول الي اقتصاد المعرفة وجعلها نموذج تسترشد به الدول الساعية الي تحسين قدراتها التنافسية واقتصاداتها ككل.

–مقارنة المسار التنموي الذي سلكته كل من الجزائر وكوريا الجنوبية لمعرفة الفرق بينهما.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

الأسباب الذاتية

–كتاب الموجة الثالثة لألفين توفلر هو من فتح عيني على أمور كثيرة ترتبط بالثورات التكنولوجية وكيف ستتحول المجتمعات والاقتصاديات وطرق الإنتاج، حيث كان من بين الأسباب الشخصية التي دفعت بي إلى الخوض في هذا الموضوع.

–بالإضافة إلى أنه كلما اطلعت على ما يجري من حولي زاد من شغفي ما فعله العلم ورجاله وبالأخص المبتكرين، فلقد سهل علينا الكثير من الأمور، إذ بفضله تكلم من تريد أين ما كان وبل تراه وما هذا إلا غيض من فيض ما فعلته المعرفة والعلم وما يفعلانه ويقدمانه للبشرية، كل هذا دفعني إلى محاولة التعمق ومعرفة ما يمكن للعلم والمعرفة فعله وبالأخص لدولة مثل الجزائر التي تملك عقولا وطاقات بشرية جبارة سوف تمكنها من بلوغ مصاف الدول المتقدمة إن تمكنا من فك طلاسم العقدة التي تحول بينها وبين هذا.

–من فرط استخدامي للمنتوجات الكورية الجنوبية وإعجابي بها تولد عندي فضول لمعرفة سر نجاح هذه الدولة التي عرفت أنها كانت في وقت من الأوقات بلد فقير معدم، وكانت أحوال الجزائر أحسن منها بكثير وهو الامر الذي دفعني لمحاولة معرفة أسباب ذلك النجاح.

الأسباب الموضوعية

–لقد غيرت الثورة التقنية والتكنولوجية نظرتنا للأشياء ومدركاتنا لها، والجزائر بحكم أنها تنتمي لهذا العالم فهي معنية بكل هذا، لذا فمن واجبنا كباحثين تحسيس القائمين على الأمر بأن التحول نحو اقتصاد المعرفة أصبح ضروريا في ظل كل هذه التغيرات.

–كما سوف تتيح لنا هذه الدراسة التعرف على مجال جديد في الاقتصاد وهو اقتصاد المعرفة، وكذا إبراز أهمية تنمية الرأس المال البشري والاهتمام بالابتكار لما أصبح لهما من آثار إيجابية على مستوى اقتصاديات الدول والمجتمعات.

-إن ظهور اتجاه عالمي حديث على غرار بيتر دراكر وبورتر وآخرون يعزون سبب تحقيق الدول والمؤسسة الاقتصادية لمزايا تنافسية إلى المعرفة وكل من رأس المال البشري والابتكار والبحث والتطوير، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تمثل بدورها أهم المرتكزات لقيام اقتصاد المعرفة. وهذا ما جعل من هذا الموضوع محل اهتمام جل الباحثين.

سادسا: منهجية البحث:

سنحاول في هذه الدراسة معرفة أثر التحول الي اقتصاد المعرفة على مؤشرات التنافسية الدولية لكل من الدولتين محل الدراسة، باعتبار أنهما دول تختلف من حيث حجم التحول إلى اقتصاد المعرفة ومراتبها التنافسية، باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي، حيث سنقوم بتحليل مختلف الدراسات والأبحاث حول اقتصاد المعرفة من مبادئ، إستراتيجيات وخصائص، ودوره في إنشاء قيمة مضافة كبيرة على مستوي اقتصاد الدولة، كما سيمكننا هذا المنهج من رفع اللبس عن التنافسية وبالأخص في الشق الذي يهتم بها على المستوى الكلي، والذي لا يزال محل نزاع بين المنظرين والأخصائيين، فالمنهج يقوم على أساس سرد وصفي لكثير من الجوانب النظرية والتطبيقية لهذا البحث، والذي يركز على الوصف الدقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة ومن ثم تحليلها وفق الدلالات العلمية المختلفة المستخدمة لذلك، إلى جانب المنهج السابق ذكره اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي كون هذا البحث يتضمن تطور متغيرات الدراسة خلال فترات زمنية مختلفة، كما أنه يسرد المسيرة التنموية للدولتين محل الدراسة والمحطات التاريخية التي مرت بها كل من الجزائر وكوريا الجنوبية، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج المقارن خاصة في الفصل الأخير وبأنواعه كالمقارنة المغايرة، المقارنة الخارجية والمقارنة الاعتيادية، حيث اعتمد الباحث في ذلك على مقارنة المؤشرات والبيانات والاحصائيات المستمدة من التقارير الدولية الصادرة عن هيئات ومنظمات دولية، فضلا على البحث البيبليوغرافي في بعض الكتب والبحوث المتخصصة التي ترجع لباحثين وأكاديميين مختصين في موضوع الدراسة، أين كان يتم التأكد في كل مرة من مصداقية البيانات والاحصائيات بمقارنتها في أكثر من مرجع أو مصدر. أما فيما يخص الأدوات الإحصائية فقد اعتمدنا على تحليل العنصر الرئيسي أو التحليل عبر المركبات الرئيسية Principal component analysis والتحليل العنقودي الهرمي Hierarchical cluster analysis باستخدام برنامج XL STAT.

سابعا: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات والبحوث العلمية التي أنجزت في مختلف جامعات الجزائر والجامعات الاجنبية والعربية، تناولت موضوع الاقتصاد المعرفي والتنافسية لكن أغلب الدراسات ركزت على جانب الاقتصاد الجزئي، في حين أن القليل منها فقط أشار إلى موضوع دور الاقتصاد المعرفي في تنمية القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد ككل، كما انها تناولت التجربة الكورية في التنمية والنمو الاقتصادي إما بمعزل عن الدول الأخرى أو بمقارنتها بدول أسيوية لكنها لم تقارنها بالأداء الجزائري، ومن بين هذه الدراسات على سبيل المثال لا للحصر ما يلي:

1- دراسة ل: عامر بشير أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، سنة 2012 والتي جاءت تحت عنوان **دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك دراسة حالة الجزائر** حيث قام الباحث بطرح الاشكال القائل انه في ضل الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي، وشدة المنافسة القائمة بين البنوك، كيف يمكن للاقتصاد المعرفي أن يساهم في اكتساب ميزة تنافسية للبنوك الجزائرية؟ وما هي

آليات تطوير الخدمات المصرفية لزيادة القدرة التنافسية؟ وهذا ما جعله يتوصل الى أن الاندماج في الاقتصاد المعرفي أصبح من اهم مقومات وأسس خلق الميزة التنافسية للمنظمات وللأداء الاقتصادي للدولة ككل.

2- دراسة لـ: "سمادلي يحضية" أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، سنة 2005، تحت عنوان **أثر التسيير الإستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية مدخل الجودة والمعرفة**، حيث قامت أسس هذه الدراسة على طرح الاشكالية التالية، هل يمكن للتسيير الإستراتيجي للموارد البشرية من خلال تسيير وتنمية الكفاءات، وتسيير المعرفة، وتسيير الجودة الشاملة، أن يؤثروا في الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية؟ ولقد توصلت إلى ضرورة اعتماد المؤسسة لنظام التسيير الإستراتيجي والمعرفة والجودة، لتتكيف وتواكب التحولات التنافسية المتسارعة.

3- دويس محمد الطيب، (2005)، **براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول: حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، والتي حاول فيها الباحث اظهار دور براءة الاختراع التي تعد من مقومات الاقتصاد المعرفي ومدى اهميتها في قياس القدرة التنافسية للمؤسسة.

4- دراسة Coulibaly Adama تحت عنوان **Contribution Of Human capital to Economic Growth: A comparative study of selected cou**ntries، حيث حاول الباحث التأكد من مدى تأثير الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في كل من كوت ديفوار، سنغافورة وكوريا الجنوبية. كما حاول تحديد آليات انتقال هذا التأثير. وفيما يخص عملية التقدير استخدمت الدراسة تقنية المربعات الصغرى العادية ((OLS بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية 1970-1990، حيث خلصت إلى مساهمة رأس المال البشري في نمو الناتج، كما حاولت الدراسة تحديد القنوات التي يؤثر من خلالها رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في كل بلد.

5- دراسة محمود عبد الفضيل، **العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000)، جاءت الدراسة في خضم الدراسات التي اهتمت بالقيام بتحليل موضوعي ومن أجل تقييم التجارب الآسيوية وبالأخص الناهضة في مجال التنمية والتطوير الاقتصادي والثقافي، وذلك بغية استخلاص بعض الدروس لكي تكون خارطة طريق يسترشد بها واضعوا السياسة في الدول العربية في مجال التنمية والنهوض الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي. حيث ركز الباحث على خمسة بلدان رئيسة هي (سنغافورة، ماليزيا، كوريا الجنوبية، تايلاند والصين)، حيث تمثل كلا منها تجربة متميزة في مجال التنمية المعجلة والنهضة الاقتصادية، بهدف الإجابة على سؤال أين يكمن الخط الجامع بينها؟ وكيف تقدمت بلدان آسيا وتخلفت الأقطار العربية.

6- دراسة Iain Pirie التي جاءت تحت عنوان the Korean Developmental State From dirigisme to neo-liberalism حيث قامت هذه الدراسة بتتبع الدولة التنموية الكورية عن طريق تحليل شامل وحديث لعمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية للدولة في كوريا الجنوبية منذ أزمة عام 1997. وما يميز الكتاب عن الدراسات السابقة هو القول باستمرار بأن التغييرات الهيكلية في الاقتصاد السياسي العالمي لعبت دورًا حاسمًا في إعادة تشكيل المشروع الاقتصادي للدولة الكورية. وبتعبير أدق يسعى إيان بيري لإظهار كيف تبنت الدولة الكورية بشكل متزايد السياسات الليبرالية الجديدة منذ الثمانينيات

وما بعدها كرد عقلاني على تطور الهياكل الاقتصادية العالمية. التطور الذي كان مدفوعا بالمحاولات المستمرة للشركات العالمية الكبرى والدول الرأسمالية الرائدة للتغلب على مشاكل الربحية المزمنة التي عصفت بالمنطقة الرأسمالية الأساسية منذ أواخر الستينيات، كما يسعى هذا الكتاب إلى إثبات الطابع النيو ليبرالي للدولة الكورية من خلال تحليل دقيق للإصلاحات المؤسسية والسياسية الرئيسية، كما يقدم الدولة التنموية الكورية كمنظور جديدًا للاقتصاد وطرحه كنموذج تنموي يركز على الاتجاهات العالمية في مواجهة الأزمة الاقتصادية، وعلى هذا النحو سيكون ذا أهمية كبيرة للمهتمين بالدراسات الكورية والآسيوية.

7- الدراسة التي قام بها مجموعة من الباحثين على رأسهم Kai-Sun. بعنوان Industrial Development in Singapore, Taiwan, and South Korea حيث قامت هذه الدراسة بتتبع تجربة أربع دول أسيوية سنغافورة، تايوان، كوريا الجنوبية وهونغ كونغ. هاته الدول التي أضحت تشكل اقتصاديات صناعية بامتياز بالرغم من تفاوت وضعياتها قبل الشروع في مسارها التنموي منذ عام 1960. فلقد أظهرت الاقتصادات الأربعة في العقود الأربعة الماضية انها تحصلت على معدلات نمو عالية مقارنة بنظيراتها الأسيوية. وهذا من خلال تطبيقها لسياسات التصنيع التي انحازت نحو ترويج الصادرات. بالموازات مع إنفاقها الكبير على التعليم. لكن هذا القاسم المشترك والذي تمثل في التصنيع والتصدير والتعليم، تخللته بعض الاختلافات الجوهرية تميزت بها كل دولة عن الأخرى. فعلى سبيل المثال اعتمدت سنغافورة بشدة على الاستثمار الأجنبي المباشر لنقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل. على النقيض من ذلك اعتمدت تايوان على المهندسين العائدين من الولايات المتحدة من أجل الاقتران السريع بشركات التكنولوجيا المتقدمة، بينما اعتمدت كوريا الجنوبية على التوجيه الحكومي والإعانات للتصنيع السريع.

ثامنا: هيكل الدراسة

بالعودة إلى الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية الواردة، تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة، ستة فصول وخاتمة، تناولت المقدمة الطرح العام للدراسة، أما الفصل الأول فقد خصص للإحاطة بالإطار النظري للاقتصاد المبني على المعرفة، وهذا بتقسيمة إلى ثلاث مباحث، أولها كان تحت عنوان عموميات حول المعرفة، أما الثاني فلقد تناول ماهية إدارة المعرفة، والذي انطلق من أهم التعريفات التي عنيت بها مروا بنشأتها و تطورها و أهميتها وطرق استخدامها، أما المبحث الثالث فقد جاء تحت عنوان الاقتصاد المبني على المعرفة ويشمل مختلف التعريفات والمفاهيم وأهم الأسباب لنشوء هذا النمط الاقتصاد، مرفوق بأهم ركائزه و طرق التحول إليه.

أما الفصل الثاني فقد تناول الجانب النظري والمفاهيمي المتعلق بالتنافسية، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث أساسية، اهتم المبحث الأول بتقديم إطار نظري عام حول مفهوم التنافسية انطلاقا من المستوى الجزئي وصولا إلى الكلي، من خلال تقديم جملة من التعاريف بصفة عامة، والتركيز على تلك التي احتوت في صياغتها على العنصر البشري، كما تناول المبحث الثاني جذور التنافسية وتطورها في الفكر الاقتصادي، حيث قمنا بتقديم مختلف المساهمات الفكرية المتعلقة بالتنافسية وبالأخص الدولية منها، وتعرض المبحث الثالث الذي وسم بمحددات التنافسية الدولية وأسسها ودورة حياتها إلى المحددات الوطنية للتنافسية بالتفصيل، وهذا عن طريق سرد أهم المقاربات على غرار مقاربة مايكل بورتر. أما الفصل الثالث فقد جاء ليظهر نقاط التشابك و التقاطع بين التنافسية واقتصاد المعرفة مع محاولة إبراز أهم طرق التأثر والتأثير بينهما، وهذا عن طريق عرض أهم المؤشرات التي عنيت بقياسهما، حيث قسم إلى ثلاث

مباحث فالأول كان لأجل معرفة ماهية المؤشرات، أنواعها وكذا أهمية المؤشرات الدولية ودلائلها، أما الثاني فقد اهتم بمؤشرات قياس اقتصاد المعرفة وذكرنا فيه أبرزها وأهمها، أما الثالث والذي عنون بالمنهجية الدولية والمؤشرات المركبة لقياس الاقتصاد المعرفي والتنافسية فقد بينا فيه منهجية القياس لأهم وأبرز المؤشرات المركبة التي عنيت بذلك.

وفيما يخص الفصل الرابع فقد وضع لتقفي أثار التجربة التنموية لكوريا الجنوبية، والذي قسم إلى أربع مباحث، فالأول جاء بعنوان كوريا الجنوبية نظرة عن كثب، وقد اهتم بالتعريف بكوريا الجنوبية جغرافيا وتاريخيا، أما الذي تلاه وهو الثاني فقد عنون بمحاولة الخروج من دائرة الفقر، واهتم ببدايات التجربة الكورية مع عرض لجملة المخططات والسياسات التي انتهجت من قبلها بعيد الاستقلال مباشرة إلى غاية نهاية سبعينيات القرن المنصرم، في حين خصص الثالث لتغطية مرحلة بناء الاقتصاد الوطني والتحول نحو اقتصاد المعرفة، حيث غطى حقبة الثمانينات و التسعينيات إلى غاية اليوم .

وهو ما أعقبناه بالفصل الخامس الذي عنون برحلة الجزائر التنموية، حيث أهتم بتتبع مسار التنمية الجزائر وهذا من خلال ثلاث مباحث، خص الأول بتغطية المرحلة الأولى وعنون بالسياسات التنموية في كنف الفكر الاشتراكي، أما الذي تلاه فوضع بغية معرفة الشق الثاني من مراحل التنمية ووسم بمرحلة التخطيط اللامركزي وبداية التوجه لاقتصاد السوق، وفي الأخير جاء الثالث ليتكلم عن حقبة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الإنعاش منذ 1990 وإلى غاية سنة 2019.

الفصل السادس عنون بأهداف متقاربة و دربان مختلفان كوريا الجنوبية والجزائر، حيث وُضع هذا الفصل الذي ظم تحته ثلاث مباحث من أجل مقارنة التجربتين و مدى تحولهما إلى اقتصاد المعرفة وكذا إظهار أدائهما في مختلف المؤشرات وبالأخص تلك التي تخص التنافسية، وقد كان هذا من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، حيث اهتم المبحث الأول بمقارنة أداء الجزائر وكوريا باستخدام أهم المؤشرات الكلية في الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية الساعة، أما الثاني فقد اهتم بمقارنة أداء كلا الدولتين محل الدراسة في المؤشرات الخاصة بقياس الاقتصاد المعرفي والابتكار. وفي الأخير جاء المبحث الثالث لإظهار نقاط القوة والضعف والمقارنة بين أداء الاقتصادين في مؤشر التنافسية العالمي من سنة 2007 إلى غاية 2018.

وفي الأخير كانت الخاتمة التي هي بمثابة محصلة لمجموعة من الاستنتاجات والاقتراحات المستخلصة من هذه الدراسة.

تاسعا: صعوبات البحث

سوف نكتفي بذكر أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال فترة إعداد هذا البحث أولها: قلة المراجع المتخصصة في هذا المجال باللغة العربية، خاصة الحديثة منها لتوفر معظمها في الخارج أو أنها مدفوعة التكاليف، ثانيا: نقص المراجع المتخصصة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة بصفة مباشرة، خاصة باللغة العربية فمعظمها موجودة باللغات الأجنبية، وهو الأمر الذي شكل نوع من الصعوبة لإيصال المعنى الأكثر دقة بحكم الترجمة لبعض المفاهيم والمعلومات المتعلقة بالموضوع عموما، و في الأخير مشكلة الحصول على الإحصائيات والمعطيات والبيانات التي تخص الاقتصاد الجزائري و كذا كوريا الجنوبية (اللغة)، مما دفعني إلى الاعتماد على معطيات و إحصائيات الهيئات الدولية الخارجية (اليونسكو، البنك الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية...) وهذا راجع لدقتها وحيادها، وكذلك معطيات الهيئات الرسمية الوطنية (الجريدة الرسمية، الديوان الوطني للإحصاء).

الفصل الأول:

عموميات حول المعرفة و الإقتصاد المبني عليها

الفصل الأول: عموميات حول المعرفة والاقتصاد المبني عليها

تمهيد

في عصر الموجة الثالثة أو بالأحرى ثورة المعلومات كما يحلو للبعض تسميتها بزغ نور فرع جديد إنبثق من قلب علم الإقتصاد ، و الذي سيعرف بمصطلح إقتصاد المعرفة ،الذي بدأ يحل تدرجيا محل الإقتصاد التقليدي متوليا بذلك زمام الأمور سواء على مستوى النظرية الإقتصادية و أطرها الفكرية و المنهجية أو حتى على المستويات العملية ، غير أن جل هذا لا يعني بالضرورة أن المعرفة لم تكن موجودة أو مستخدمة في النشاط الاقتصادي من قبل ، لكن الجديد في الأمر هو حجم تأثيرها في الحياة الاقتصادية و الإجتماعية ،بل تعديها ذلك لتشمل جل نشاطات البشرية ، فبتنامي ظاهرة الإعتماد المتزايد على المعلومات العلمية والتكنولوجية وإنتشار إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في شتى تطبيقات ومجالات الإدارة والاقتصاد و حتى في العلاقات الإنسانية العامة ، وجد هذا المصطلح أرضا خصبة ليتطور و يصبح ركيزة تعتمد عليها الدول لخوض معترك التنافسية الإقتصادية و الرقي الإجتماعي بل أضحى رافدا علميّا وعمليّا يستخدم لقياس مستويات حيازة الدول لأسباب التقدّم ومقوّمات الحداثة .

مما دفع بالباحثين والدارسين وأصحاب القرار والساسة إلى طرق أبوابه من أجل وضع أطر نظرية محكمة تضبط أبعاده التأصيلية على مستوى الفكر الإقتصادي مجسده بذلك آليات تطبيقه.

كل هذا جعلنا نخصص هذا الفصل من الدراسة للإحاطة بكل ما يعنى به، بدأً بتعريف المعرفة ورفع اللبس على المصطلحات التي تتداخل معها وصولا إلى الإقتصاد المبني عليها وهذا بعد العروج على إدارتها و إظهار دورها في بناء إقتصاد قائم عليها .

وقد كان هذا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث جاء العناون الأول تحت تسمية عموميات حول المعرفة أما الثاني فقد عنون بإدارة المعرفة و المبحث الثالث نعت بالإقتصاد المبني على المعرفة.

المبحث الأول: عموميات حول المعرفة

لقد أضحى لزاما على معظم الباحيثن إن لم نقل كلهم تغير نظرتهم للإقتصاد لاسيما بعد أن أحكم العلم والبحث والتطوير قبضتهما على طرق الإنتاج والتوزيع، كما أثرى على سلوك الإستهلاك دافعا بذلك البشرية أجمع إلى طور ومرحلة جديدة من مراح تطورها، والتي وسمت بعصر المعرفة ،التي لم تعد كسابق عهدنا بها حيث تزايد الإهتمام بها لاسيما أنها تحولت إلى أكثر عوامل الإنتاج أهمية بل فقات ذلك لتصبح الأصل الأكثر قيمة في الإقتصاد الجديد.

المطلب الأول: ماهية المعرفة

إن الدارس للأدبيات التي عنت بهذا الموضوع ، سوف يجد كما هائلا من التعاريف التي تشعبت و إختلفت بإختلاف التخصصات التي تعكس مجال إهتمام الكتاب والمنظرين و الفقهاء خاصة في مجال العلوم الإنسانية والإجتماعية، وهذا ما سنلمحه عند إستعراض مجموعة من التعاريف اللغوية لكلمة "معرفة" وما يقابلها في اللغتين الفرنسية و الإنجليزية بغية الإحاطة بها، من ثم سوف نقدم ثلة من التعاريف الإصطلاحية المتنوعة مع التعريج على بعض المصطلحات التي لها علاقة بالموضوع المدروس ، محاولين بذلك إزالة اللبس و تقريب وجهات النظر وإيجاد تعريف شبه شامل و موحد .

الفرع الأول: مفهوم المعرفة

مع إختلاف المدارس والمناهج الفكرية وتباين نظرة العلماء و الفلاسفة، تعددت التعاريف التي عنت بوصف ظاهرة إقتصاد المعرفة ،والتي كما هو جلي للعيان أنها كلمة مكونه من شقين الأول إقتصاد والثاني معرفة وهذا ما يدل على أنه ليس بالمصطلح الجديد على العقل البشري فمعنى الاقتصاد معلوم ، وهذا ما ينطبق على المعرفة فهي ليست بالأمر المستجد على البشرية ، "حيث أنها رافقت الإنسان منذ أن تفتح وعيه، وإرتقت معه من مستوياته البدائية مرافقة إياه ومساهمه في إتساع مداركه وتعميقها حتى وصلت إلى ذراها الحالية، حيث تَمكن بفضل الحواس التي وهبت له من إدراكها، بيد أن الجديد اليوم يكمن في مدى و حجم تأثيرها في الحياة الإقتصادية والإجتماعية و الذي تخطى الحواجز لتصبح المعرفة نمط حياة الإنسان عموماً، ويعزى ذلك للثورة العلمية و التكنولوجية، حيث شهد الربع الأخير من القرن العشرين أعظم تغيير في حياة البشرية هو التحول الثالث بعد ظهور الزراعة والصناعة، وتمثل بثورة العلوم الفائقة التطور في المجالات الإلكترونية ، و العلوم النووية والفيزيائية والبيولوجية والفضائية"[1].

هذا ما سيجعلنا نقوم بسرد التعاريف الخاصة بالمعرفة أولا من ثم الإنتقال الى تعريف الإقتصاد المعرفي، وفيما يخص التعاريف التي عنت بتفسير ما يعرف بالمعرفة التي يمكن تقسمها إلى شقين إصطلاحي ولغوي وهي كالتالي:

[1] عبد الرحمن الهاشمي وفائزة محمد العزاوي، **المنهج والاقتصاد المعرفي**، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 30

1- التعريف اللغوي:

يشير التعريف اللغوي لكلمة المعرفة الى أنها تشتق من

عرَفَ / عرَفَ بـ يَعرِف، عَرَف عِرْفانًا، وعِرِفَّانًا، ومَعْرِفةً، فهو عارفٌ، وعَرِيفٌ، وهو، وهي عَروفٌ، وهو عَرُوفَةٌ، والمفعول مَعْروف، عَرَف الشيءَ: أدركه بحاسَّةٍ من حواسِّه[1]،حيث يقال "عرفت الشيء أصبت عرفه أي رائحته، والإعتراف هو الإقرار والمعروف هو إسم لكل فعل يعرف حسنه بالعقل أو بالشرع. وتعارفوا عرف بعضهم بعض، وخلاف المعرفة الإنكار، والمعرفة إدراك الشيء بتفكر وتدبر "، فهي " إدراك وفهم الشيء على ما هو عليه"[2].

أما في لغة الإنجليزية فقد أوضحت الموسوعة البريطانية أن أصل كلمة Knowledge ورد في اللغة الإنجليزية الوسطى في القرن الرابع عشر وهي مشتقة من كلمة Knowlechen، و التي تعني في أحد معانيها الإدراك Recognizance كما أنها تحتمل معنى الحقيقة Fact أو معرفة الشئ من خلال التجربة Experience أو الأفكار أو الخواطر. وتعني معرفة أو إطلاع Acquaintance أو فهم للعلم والفن والأسلوب. أو هي معلومات Information كما أنه يمكن أن تشير إلى معنى فهم الشخص Understanding. أو هي المعارف التي إكتسبتها البشرية مثل الحقيقة Truth.[3]

أما في اللغة الفرنسية فيطلق عليها "Connaissances " وهي عملية الفهم والإحاطة بالشيء وإظهار الخصائص والسمات المحددة له، ومن مرادفاتها. appréhension représentation et perception[4] كما أنها عبارة عن المعلومات المفهومة أي المستوعبة والمستعملة، والتي تؤدي الى بلوغ نشاط ما.[5]

وبالنسبة لتعريفها الإصلاحي فقد تباينت وتعددت التعاريف بتعدد و إختلاف المدارس الفكرية والمناهج تبعا لنظرة العلماء والفلاسفة، فمنهم من عرفها بحسب المنهج، وآخرون بحسب النوع وهذا ما سنلحظه بعد سرد مجموعة من التعاريف

2- التعريف الإصطلاحي للمعرفة:

لقد حاول الفلاسفة منذ المرحلة اليونانية القديمة إيجاد إجابة لسؤال ((ما المعرفة؟)). وعلى الرغم من الفروق الجوهرية بين المذهب العقلي والمذهب التجريبي فقد إتفق الفلاسفة الغربيون عموماً على أن المعرفة ((معتقد صادق مبرر))، وهو مفهوم طرحه أول مرة أفلاطون في أحد مؤلفاته، غير أن تعريف المعرفة أبعد ما يكون عن الكمال من حيث المنطق، فوفقاً لهذا التعريف لا يشكل إعتقادنا في صدق شيء ما معرفتنا الحقيقية به ما دامت هناك فرصة ولو ضئيلة لأن يكون معتقدنا خاطئاً؛ ولذا فإن

---

[1] قاموس متوفر على الموقع http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/معرفة ،تاريخ المشاهدة 2015/02/18 الساعة 17:22

[2] المنجد في اللغة وا2ع1م، دار المشرق، بيروت، 1986،ص500

[3] محمد نائف محمود، **الاقتصاد المعرفي** ، مكتبة الاكاديميون للنشر والتوزيع ط 1 ، عمان ،2011 ،ص 14.

[4] قاموس فرنسي متوفر على الموقع التالي:
http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/connaissance/18273/synonyme تاريخ المشاهدة 2015/12/22

[5] Gilles Balmisse**, gestion des connaissances**, paris collection entreprendre informatique vimbret, 2002, p 13

السعي وراء المعرفة في الفلسفة الغربية يكتسيه قدر كبير من النزوع إلى الشك، وهو ما دفع فلاسفة عديدين إلى البحث عن طريقة تساعدهم على تبين حقيقة المعرفة بما لا يدع مجالاً للشك مستهدفين إكتشاف المعرفة الجوهرية أو الأساسية بلا دليل التي يمكن تأسيس المعارف الأخرى كلّها عليها.[1]

أما مصطلح المعرفة بوصفها علما science فقد إستخدم من طرف الفيلسوف الإسكتلوندي فريديرك رينيه (1808م-1864م)، حيث إستخدم مصطلح الإبستيمولوجيا (epistemology) وهو ذو أصل إغرقي ينقسم إلى قسمين: الأول epistèmèويعني المعرفة، أما الثاني (logos) فيعني العلم ؛ و الإبستيمولوجيا أو علم المعرفة هو فرع من فروع الفلسفة يعنى بالمشكلات الفلسفية المتعلقة بالمعرفة وحدودها وطبيعتها وأصولها وأساليب تحققها.[2]

إلا أن أهمية المعرفة والتعليم لم تنشأ في ذلك الوقت، فقد سبقهم إليها الكثير بحكم إرتباطها الوثيق بالإنسان بحد ذاته، حيث أن كتب التاريخ تشير إلى أن أول من أنشأ مدرسة كان حمورابي عام 2000ق م و الذي كان أول حاكم في التاريخ يدرك أهمية العلم و كان ذلك في بلاد ما بين الرافدين (العراق)، كما حدد الفيلسوف الصيني "كونفوشيوس" (551- 479 ق.م) الدعوة إلى نشر المعرفة حين قال : "المعرفة هي الطريق الوحيد للتقدم و النجاح الدينوي على الأرض".[3]

غير أن الجدل الفلسفي بقي قائما إلى وقتنا هذا، لذا سنحاول عرض بعض التعاريف لإلقاء الضوء على هذه الكلمة التي لطالما رافقت الإنسان منذ أن خلق ولا تزال تلازمه مادام موجودا على ظهر هذه المعمورة، ولعل أبرز هذه التعاريف هو تعريف راسل الذي يقول فيه أنها : " الطرائق التي نرد بها على البيئة المحيطة بنا على أنها حالات عقلية متباينة يستحيل على غير صاحبها أن يشاهدها. مثلا أنك تشاهد سباقا وأنك في اللحظة الصحيحة قد صحتَ لقد بدأ السباق فهذه الصيحة تجيء منك ردا على بيئتك وهي معرفة "[4] ،كما يرى أيضا " أنها مجموعة من المعاني والمفاهيم والمعتقدات والتصورات الفكرية التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولاته المتكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به".[5]

بعد أن حاولنا ذكر ما أورده بعض الفلاسفة في ما يخص التعاريف الإصطلاحية لهذا الموضوع بحكم أنهم أول من خاضوا فيه و حاولوا وضع أسس علميه له ، بات من الضروري الآن تسليط الضوء عليه من زاوية أخرى وهذا بحكم موضوع بحثنا ،أي تعرفيها لكن هذه المرة بالإعتماد على ما أورده باحثي وفقهاء علوم الإقتصاد والإدارة ، ، ولعل أبرز تعريف نستهل به الحديث هو تعريف بيتر دروكر، لكن وقبل الإستشهاد به وجب ذكر دراسته التي إهتمت بتطور المعرفة، حيث بين أن هناك ثلاث مراحل متميزة مرت بها كرونولوجيا المعرفة، حيث تجسدت المرحلة الأولى في السعي وراء المعرفة و التنوير و الحكمة قبل قيام الثورة الصناعية، أما المرحلة الثانية مع بدايات القرن الثامن عشر بحلول المكننة ، وهنا كان معنى المعرفة هو المعرفة المنهجية والمنظمة

[1] حمد علي، **مفهوم المعلومات وإدارة المعرفة**، مجلة جامعة دمشق–المجلد 28 –العدد الأول 2012، ص489.

[2] محمد نائف محمود، مرجع سابق، ص 10

[3] عامر الكبيسي، **إدارة المعرفة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2004، ص 45.

[4] برتراند رسل: **الفلسفة بنظرة علمية**، تقديم وتلخيص زكي نجيب محمود، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1960،ص 15

[5] محمد نائف محمود، مرجع سابق ،ص 16

والهادفة أي المعرفة التطبيقية، من ثم تطورت المعرفة في المرحلة الثالثة مع تناصف القرن المنصرم أين بدأ تطبيق المعرفة على المعرفة في حد ذاتها، وبعبارة أخرى توفير المعرفة لمعرفة كيفية تطبيق المعارف الموجودة في أفضل صورة لتحقيق نتائج معينة.[1]

بالإضافة إلى ذلك فقد عرفها آخرون "بأنها ترجمة المعلومات إلى أداء لتحقيق مهمة محددة، أو إيجاد شيء محدد، وهذه القدرة لا تكون إلا عند البشر ذوي العقول والمهارات الفكرية،"[2].

كما أنها تعني "الإضافة العلمية والثقافية من مصدر أو أكثر، حيث تؤدي هذه المعرفة إلى إتساع إدراك الإنسان، لتجعله قادرا على معالجة أية مشكلة تواجهه في مهامه ".[3]

ويرى البعض أنها الحالة المعرفية الأعلى من الإحاطة أو الإدراك. وتتضمن المعرفة المشاركة والفهم النشط، فضلا عن المقدرة على الإرتفاع بمستوى الفهم، فالمعرفة هي حصيلة الإمتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم[4].

كما أورد آخرون بأن المعرفة ماهية إلا الطريقة المثلى للإستفادة الكاملة من المعلومات والبيانات بصحبة إمكانيات ومهارات الأشخاص من كفاءات وأفكار وبديهيات، وما يصاحب ذلك من التزام وتحضير المال، القوة، التعليم، المرونة، والمنافسة). والمعرفة تقدم الردود على التساؤلات والحالات الحرجة وهي الأكثر تعلقاً بالأعمال، ومع ذلك تبقى الممتلك الأكثر إهمالاً، والمعرفة إما أن تخزن في العقل الفردي أو ترمز في العمليات التنظيمية، والوثائق المنتجات، والخدمات، والتسهيلات الأنظمة.[5]

وتعرف المعرفة كذلك على أنها" حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومة والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم، بحيث تكون المعلومات وسيط لإكتساب المعرفة ضمن وسائط عديدة كالحدس والتخمين والممارسة الفعلية والحكم بالفطرة".[6]
كما يمكن القول على أنها " نتاج تفاعل حيوي ناجم عن كلٍ من مجتمعات الخبرة الناجمة عن تجارب معايشة حياتية واقعية وفعلية، وفي الوقت نفسه نتاج معامل وبحوث ودراسات. وهي ليست وقفاً على شعب بذاته، أو دولة بذاتها، أو نظاماً بذاته، وليست حكراً أو إحتكاراً لشركة أو لمشروع، كما أنه ليس لها جنسية أو قومية، بل هي مشاع للجميع"[7].

وهنالك من يرى فيها أنها "ذلك الرصيد الذي تم تكوينه من حصيلة البحث العلمي والتفكير والدراسات الميدانية وتطوير المشروعات الإبتكارية، وغيرها في أشكال الإنتاج الفكري للإنسان عبر الزمان "[8]

---

[1] بوزيان عثمان **إقتصاد المعرفة وإدارة الأصول الذكية و الإبداع** رسالة دكتورة جامعة تلمسان، الجزائر ، 2010 ،ص 15.

[2] صلاح الدين الكبيسي، **إدارة المعرفة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005 ،ص9.

[3] نجم عبود نجم، **إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات**، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص،21.

[4] رضا محمد محمود النجار، **إدارة المعرفة في المكتبات**، مجلة عالم المعلومات والمكتبات والنشر، دار الشروق، القاهرة، عدد جويلية 2003 ،ص147

[5] أحمد علي، مرجع سابق، ص 490.

[6] ياسم غدير غدير، **اقتصاد المعرفة**، شعاع للنشر والعلوم،حلب،2010،ص62

[7] جمال داود سليمان، **اقتصاد المعرفة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 ، ص 16

[8] عبد الفتاح المغربي، **نظم إدارة المعلومات الإدارية**، المكتبة العصرية للطباعة والتوزيع، جامعة المنصورة، 2002 ص 182

بالإضافة إلى ما سبق هناك من يقول عليها بأنها" القدرة على التميز أو التلاؤم، وأن الرصيد المعرفي هو ناتج من حصيلة البحث العلمي والمشروعات الإبتكارية في الكم المعلوم القابل للإستخدام في أي مجال من المجالات".[1]

كما عرفها آخرون على أنها "مجموعة البيانات والمعلومات والإرشادات والأفكار التي يحملها الإنسان أو يمتلكها. المجتمع في سياق دلالي وتاريخي محدد". [2]

وحسب فليح حسن خلف فإن المعرفة "هي الإستخدام الكامل والمكثف للمعلومات والبيانات والتي ترتبط بقدرات الإنسان الأصلية والتي توفر له الإدراك والتصورات والفهم من المعلومات التي يتم التوصل إليها عن طريق البيانات الخاصة بحالة معينة أو ظاهرة معينة" [3]

لكن عبد الستار علي يرى بأنها ليست سوى " معلومات بالإمكان إستخدامها وإستثمارها للوصول إلى نتائج مفيدة، وفي نظره قد تكون جديدة مبتكرة لا نعرف عنها شيئا من قبل، أو أنها معرفة تضيف شيئا جديدا يوسع من معارفنا السابقة أو يعدل منها."[4]

وفي الأخير فإن تقرير الأمم المتحدة الخاص بالتنمية البشرية العربية لسنة 2002، عرفها على أنها "سلعة ذات منفعة عامة تدعم. الإقتصاديات والبيئة السياسية والمجتمعات وتنتشر في جميع جوانب النشاط الإنساني"[5]،بالإضافة إلى ما أورده التعريف فهي كذلك لا تعد "وقفاً على شعب بذاته، أو دولة بذاتها، أو نظاماً بذاته، وليست حكراً أو إحتكاراً لشركة أو لمشروع، كما أنه ليس لها جنسية أو قومية، بل هي مشاع للجميع".[6]

كون إكتسابها يعد قيمة في حد ذاته، وهو أيضا وسيلة مهمة لبناء قدرة الإنسان، حيث أضحت المعرفة العنصر الرئيسي في الإنتاج، والمحدد الرئيسي للإنتاجية ورأس المال البشري. وعليه فهناك تكامل مهم بين إكتساب المعرفة والقوة الإنتاجية للمجتمع. وهذا التكامل قوي بشكل خاص في الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، التي أضحت تستند بصورة متزايدة إلى المعرفة الكثيفة والتغير السريع في متطلبات الإنتاج من حيث المهارات التي ترتكز عليها القدرة على المنافسة الدولية، وستزداد أهميتها أكثر في المستقبل وعلى هذا الأساس، فإن قلة المعرفة، وركود تطورها، يحكمان على البلدان بضعف القدرة الإنتاجية وتضاؤل فرص التنمية. حتى أن فجوة المعرفة وليس فجوة الدخل أصبحت تعد المحدد الرئيسي لمقدرات الدول عالم اليوم.[7]

---

[1] بوزيان عثمان، **إقتصاد المعرفة : مفاهيم واتجاهات**، المتلقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الإندماج في إقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، 09 مارس 2004

[2] محمد عواد الزيادات، **اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان، طبعة 1 سنة 2008 ، ص 18

[3] فليح حسن خلف، **اقتصاد المعرفة**، دارا للكتاب الحديث، طبعة 1، سنة 2007، ص 7

[4] عبد الستار العلي، عامر ابراهيم، غسان العمري، **مدخل إلى إدارة المعرفة**، دار المسيرة، عمان، طبعة 1، سنة 2006، ص 11

[5] جمال داود سليمان، مرجع سابق، ص 16

[6] تفس المرجع السابق. نفس الصفحة

[7] تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 **خلق الفرص للأجيال القادمة**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 2002 ص17

من كل ما سبق يمكن أن نستخلص تعريفا متكاملا للمعرفة و بسيط ، مفاده أن المعرفة هي نتاج تفاعل حيوي صادر عن الإستخدام الكامل للمعلومات والبيانات بعد الحصول عليها وإستيعابها، و إذا ما قرناها مع كل من الخبرة المكتسبة و القدرات العقلية و الفكرية التي تتكون في الأغلب نتيجة التطور العلمي و الإنساني فالحصيلة لابد أن تكون معرفه ، توصل العقل البشري إلى أفضل النتائج والقرارارت كما تساعده على حل المشاكل و تدفعه إلى الإبداع وإستخلاص مفاهيم جديدة من أجل تطويع ما يحيط به و تذليل العقبات التي تواجهه كما أنها يمكن أن تجعل من المستحيل قابل للتحقيق في بعض الأحيان.

ولعل هذا ما كان (julan simon) يود قوله لما أذهل المتشائمين بملاحظتها القائلة بأن الموارد الطبيعية غير متناهية إلى حد خطير ، فبحسبه أن قيمتها مستمدة من الفكر البشري ، و الذي هو بدوره غير محدود . فالفحم والنفط واليورانيوم لم تكن موارد مهمة وذات قيمة إلي أن إستطاع الإنسان بملكته الإبتكارية أن يبتدع تقنيات للإستغلالها. و بالمثل، فإنه يمكن بالملكة الإبتكارية أن نبتدع خليطا جديدا من الموارد لا يعتمد على المدخلات المتوفرة حاليا. فالطبيعة غير المتناهية للمعرفة البشرية هي التي تنشئ نمو غير متناهي .[1]إلا أفضل دليل على أهميتها

بعد أن حاولنا إبراز أهم ما جاء به فقهاء المجال عند محاولتهم تعريف هذا المصطلح وجب علينا الآن التمحيص أكثر فيه بغية عدم خلطه مع مصطلحات لطالما صاحبته وتشابكت معه.

الفرع الثاني: رفع اللبس عن بغض المصطلحات المتشابكة مع المعرفة

من خلال ما سبق ومن التعاريف التي أوردناها يجدر بنا الإشارة إلى الفرق بين بعض المصطلحات التي يمكن أن يخلط بينها وبين المعرفة وهي كالتالي:

1- الفرق والعلاقة بين البيانات، المعلومة والمعرفة

تخلط الكثير من الدراسات العلمية والإنسانية في إستخدامها لمصطلحي المعلومات والمعرفة، وذهب البعض إلى عدم التفريق بين المصطلحين، إلا أن الأمر في حقيقته مختلف، فالفرق بينهما كبير كونهما ليسا وجهين لنفس العملة غير أن العلاقة بينهما متداخلة، ففي دراسة لـ (دفنبورت)، عرفت المعرفة على أنها " إجتماع المعلومات والخبرة والتفسير والإنطباع، مما يجعلها شكلا ذا قيمة عالية من المعلومات القابلة للتطبيق" أي أنها وبحسب مفهومه ما هيه إلا مرحلة متقدمة من المعلومات.[2] كما أن الوصف القائل " بأن المعرفة عبارة عن تراكم للمعلومات " ما هو إلا دلالة على أنهما مرتبطان إرتباط جد وثيق ولا تستغني الواحدة على الأخرى، فالمعرفة تعادل إمكانات رأس المال والموارد الطبيعية فهي من أهم مصادر الثروة، في حين تمثل المعلومات شريان

1 **التعليم والعالم العربي، تحديديات الألفية الثالثة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2000، ص 425

2 بكر ياسين محمد اشتية، **واقع اقتصاديات المعلومات في فلسطين وآفاقها**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين،2004، ص23

الحياة والتي تعتمد عليها الإنسانية في التطور والنمو،[1] و على ضوء ما سبق يمكننا أن نقول بأن المعلومة تعد المادة الخام لبناء صرح المعرفة، والبيانات هي اللبنة الأساسية لتكوين المعلومة.

حيث أن البيانات تمثل المادة الخام التي يتم التوصل إليها وجمعها استنادا إلى ما يحصل من أحداث ووقائع، يتم تمثيلها بأرقام أو كلمات أو أشكال أو رموز بحيث تتيح إمكانية الإستفادة منها بشرط أن تتوفر في عملية جمع البيانات الدقة والموضوعية، أما المعلومات فهي نتيجة ما يتم التوصل إليه إعتمادا على المعطيات والنتائج من خلال تحليل وجمع البيانات ومعالجتها يدويا أو حاسوبيا أو كلاهما معا، وعليه فإن المعلومات يتم إستنباطها من البيانات بالشكل الذي يوفر قدرا أكبر من اليقين، مما يساعد الفرد والمشروعات وحتى الحكومات على إتخاذ القرارات السليمة والصائبة. إن الرموز التي تتحول إلى معلومات عبر المشاهدة والتحليل وعبر الخبرة المتراكمة، جميعها مؤشرات لوجود المعرفة العملية والتي يمكن تلخيص كثير منها في معادلات، قواعد، قوانين، قاموس، مهنة، هذه هي المعرفة الظاهرة التي يمكن نقلها دون مشكلة، ولكن المعرفة الأهم هي التي يستنبطها الإنسان، وهي غير قابلة للكتابة أو التوثيق. هذه المعرفة هي خبرة داخل الممارسة الإنسانية لكل واحد منا، ولا وسيلة لاكتسابها أو الإستفادة منها إلا بالتعامل مع بعضنا الآخر.[2]

كما يمكن القول بأن المعلومات وحدها ليست معرفة. وهذا ما قصده Nooteboom لما قال إن للمعرفة ثلاثة أبعاد العرض أو الإتساع width والعمق depth و الضمنية tacitness تميزها على المعلومات و التي لا يمكن أن تأخذ هذه الأبعاد في الحسبان ، لاسيما الأخيرة ، وهي أساس الحدس أو البصيرة فقط ،فالعقل البشري يمكنه الجمع بين المعرفة السابقة و معلومات صريحة وضمنية جديدة في كثير من الأحيان بطرق غير متوقعة ، في سبيل وضع إستراتيجيات وإبتكارات تخدم القرارات النهائية ، وهذا على عكس المعلومات التي تكون في الغالب صريحة وموثقة في حوامل، فإن جزءا كبيرا من المعرفة يبقى مترسخا لدى الأفراد والمنظمات، ولا يمكن عزلها عن محيطها بسهولة. بل هناك من يرى بأن المعرفة هي تركيب إنساني لا يمكن تواجده خارج العقل البشري، أما الإتساع width فيقصد بها تلك الديناميكية التي تتمتع بها المعرفة عن المعلومة كون الثانية عامة ساكنة ومستقلة عن الأفراد أما الأولى تتيح لحاملها التصرف بها وفق سياقات مختلفة، أما فيما يخص العمق Depth فهو الخاصية الضمنية للمعرفة والتي تجعل منها صعبة الاستنساخ، وغير محددة المعالم، وقابلة للتوليد والتطور، على عكس المعلومات التي تمتاز بالطابع الضيق وتخدم فقط السياق الذي أوجدت من أجله.[3]

فعندما يختزن المرء في ذاته المعلومات إلى حدّ ما فإنه يستطيع الإنتفاع منها، في هذه الحالة نسمي هذه المعلومة معرفة، وهذا ما يوافق رأى توماس دافنبورت ولورنس بروساك اللذان حددا في كتابهما (Working Knowledge) المعرفة وعرفاها :" على أنها سائل خليط من تجارب محددة وقيم ومعلومات سياقية، وبصيرة نافذة تزود بأساس يقوم ويجسد تجارب ومعلومات جديدة،

[1] صادق علي طعان، **الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية**، جامعة الكوفة كلية الإدارة والإقتصاد، ص 9

[2] عامر بشير، **دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك دراسة حالة الجزائر**، رسالة دكتورة، جامعة الجزائر كلية العلوم الإقتصادية ،2011.2012 ،ص 27

[3] P Pierre-André Julien, **A Theory of Local Entrepreneurship in the Knowledge Economy**, Edward Elgar, UK, p.71

المعرفة تنشأ وتطبق في عقول العارفين". في المنظمات غالباً ما تطمر هذه المعرفة في الوثائق والمخازن وليس هذا فحسب، بل تطمر في نُظُم البرامج الفرعية والمعالجات والمزاولة والمعايير وبشكل معادلات نكتب: المعلومات = البيانات + المعنى.

المعرفة = المعلومات المختزنة + القدرة على استعمال المعلومات.

ويمكننا القول بأن البيانات تعكس الحقائقFacts ، والمعلومات هي عبارة عن تدفقFlow ، أما المعرفة فهي مخزون Stock.[1]

بالإضافة إلى ما سبق يمكن إدراج الشكل الموالي للتفريق بين المصطلحين

الشكل رقم (1-1) توضيح العلاقة بين المعرفة و المعلومات و البيانات

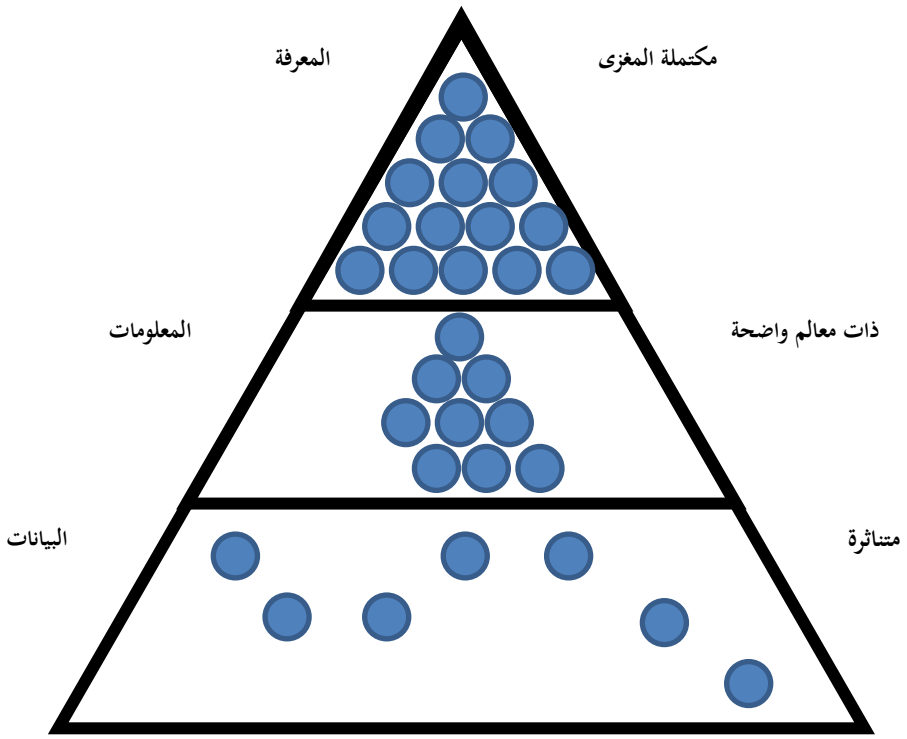

المصدر: التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية، مؤسسة الفكر العربي، بيروت – لبنان 2012 ص81

من الشكل أعلاه نرى بوضوح بأن البيانات ماهية إلا الباب الأول الذي يطرق من أجل الوصول إلى المعرفة فهي تتسم بالتناثر أما الباب الثاني فيكمن في المعلومة و التي تعد أكثر تنظيما ووضوحا من الأولى أما الباب الثالث و الذي يشار إليه بقمة الهرم فنجد المعرفة التي فيها يكتمل مغزى الأبواب الأولى و الثاني، إذن فالمعرفة ما هيه إلا الوجه المتكامل و النتيجة الحتمية للجمع بين البيانات و المعلومات .

[1] محمّد حضري، **متطلبات التحوُّل نحو الاقتصاد المعرفي**، بحث مقدم بحث مُقدّم للمؤتمر العلمي الرابع: "إدارة المعرفة في العالم العربي" ص10

وفي الأخير يمكن الاستدلال بقول ألبرت أينشتاين والذي وصفها بأنها " ليست المعلومات، فمصدر المعرفة الوحيد هو التجربة والخبرة"، عكس مصادر المعلومات و البيانات .

2- الفرق والعلاقة بين العلم والمعرفة

يقول الفيلسوف جابر بن حيان في هذا الصدد (إن المعرفة هي أعمق وأشمل من العلم وأن العلم يمثل العمود الفقري للمعرفة وأن توافر العلم في المجتمعات لا يعني بالضرورة توافر المعرفة). ويمكن أن تكون البيئة لها القدرة على نمو العلوم لكنها غير قادرة على نمو المعارف ولهذا فإن المعرفة هي روح العلم حيث إنها تختلف من مكان إلى أخر وتختلف أيضا من زمان معين عن الذي قبله والذي بعده ، فالمعرفة أوسع و أهم و أشمل منه و يقصد بها إحاطة العلم بالشئ ، أي أنها تتضمن معارف علمية و غير علمية مما يؤدي إلى إمكانية التفريق بين المعرفة العلمية وغير العلمية على أساس أسلوب البحث العلمي و مناهجه، كما أنها لا تنمو في الفراغ بل تتأثر بالبيئة المحيطة بها والمكونة لها ،و تمثل نتاج العقل كالفكر وهي إحدى أهم أدوات العقل التي يستعملها الإنسان ليستولد الفكر والتفكير والتحليل ،كما أنها تعد مرتكز أساسي يبني الإنسان عليها قراراته ويعالج بها مشاكله و تراكما سوف يؤدي إلى نمو وتطور المجتمع.[1]

3- الفرق والعلاقة بين المعرفة والذكاء:[2]

لا شك أن هناك فرقاً جوهرياً بين إكتساب المعارف القائمة بالفعل وتوليد معارف جديدة، إن الذكاء هو الطاقة الذهنية التي نطبقها على سابق معرفتنا وشواهدنا لتوليد الأفكار وإكتشاف العلاقات وبرهنة النظريات وإستخلاص البنى الحاكمة التي تنطوي عليها الظواهر التي تبدو على السطح متباينة ومتناثرة. وبالتالي فالذكاء هو إستغلال المعرفة للإجابة عن الأسئلة بصورة سليمة ومتسقة وحلّ المشاكل الصعبة منها والسهلة.

4- الحكمة والمعرفة

منذ عصر اليونانيين والفلاسفة يفرقون بين الحكمة والمعرفة، حيث أن الحكمة تعد أعلى مراتب المعرفة، متربعتا على قمة هرمها فهي المرحلة التي يصل إليها الفرد بمرور الزمن وبعد عمر طويل، وتراكم كبير للمعرفة والخبرات والتجارب، إذ بموجبها تصقل نظرته وطريقة حكمه على الأشياء وطريقة إستنتاجه تصبح مختلفة عن غيره من الناس.[3] فهي التعقل أو التفكير المنطقي بعكس المعرفة.

كما أنها تجسيد للذكاء الإنساني وقدرة متميزة على فهم ما هو صحيح وما هو خطأ، وما هو حقيقي وما هو زائف، كما تشمل القدرة على قبول التوجيهات الجديدة التي يمكن أن يكون مرغوبا فيها، ويمكن إدراكها، والحكمة هي إستخدام المعرفة المعبر

[1] صادق علي طعان ،مرجع سابق، ص 8.

[2] محمّد خضري، مرجع سابق ،ص11.

[3] جرادات ناصر، محمد سعود، وآخرون، **إدارة المعرفة**، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان: 2011 ،ص 35.

عنها في شكل مبادئ للوصول إلى قرارات حول المواقف الخلافية، وعليه فإن الذين يمتلكون الحكمة غالبا ما يمتلكون صفتي التميز والتفكير الإبداعي.[1]

فهي بساطة شديد تلك القدرة على إستخدام المعرفة التي يمتلكها الإنسان لإيجاد حلول لما يواجهه من معضلات بل تتعدى ذالك جاعلتا منه يحاول تقديم خدماته للآخرين وللمجتمع، بل حتى الإنسانية ككل .

مما سبق يتضح لنا و جود إختلاف وحدودًا تفصل بين المصطلحات التي ذكرناها سابقا و التي تستخدم في كثير من الأحيان بشكل ترادفي مع المعرفة لذا حاولنا هنا الفصل بينها ،غير أن المتمعن سوف يرى أن هناك علاقة وطيدة تجمعها ببعضها على الرغم من الإختلاف المشار إليه ،هذا ما جعل المختصين و الفقهاء يجمعون بشكل شبه تام على أن هذه المصطلحات تشكل هرما يعرف عادة بهرم المعرفة ، والذي سوف نعرج عليه في النقطة الموالية

الفرع الثالث: هرم المعرفة

يمكننا التمييز بين البيانات والمعلومات والمعرفة والحكمة من خلال الشكل أدناه و الذي ينظر إليها كهرم متدرج من أربع مستويات كلها مترابطة، إذ تقع البيانات في المستوى الأول وتشكل البنية الأساسية في البناء المعرفي، أما المستوى الثاني فنجد المعلومات و التي نصل إليها غالبا بعد معالجة البيانات ،و إذا أردنا الإرتقاء إلى المستوى الثالث فعلينا فهم المعلومات واستيعابها لنرقى بها إلى درجه المعرفة ، التي إن طبقنها في مجالات الحياة العملية وبتكرار عملية التطبيق سوف تتحول حتما إلى خبرة تقودنا إلى الحكمة التي تتربع على عرش هاذ الهرم.[2]

[1] عمر أحمد همشري، **إدارة المعرفة، الطريق إلى التميز والريادة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان: 2013 ص 31

[2] نعيم إبراهيم الظاهر، **إدارة المعرفة**، جدار للكتاب للنشر والتوزيع، الأردن: 2009 ، ص 18

الشكل رقم (2-1) هرم المعرفة

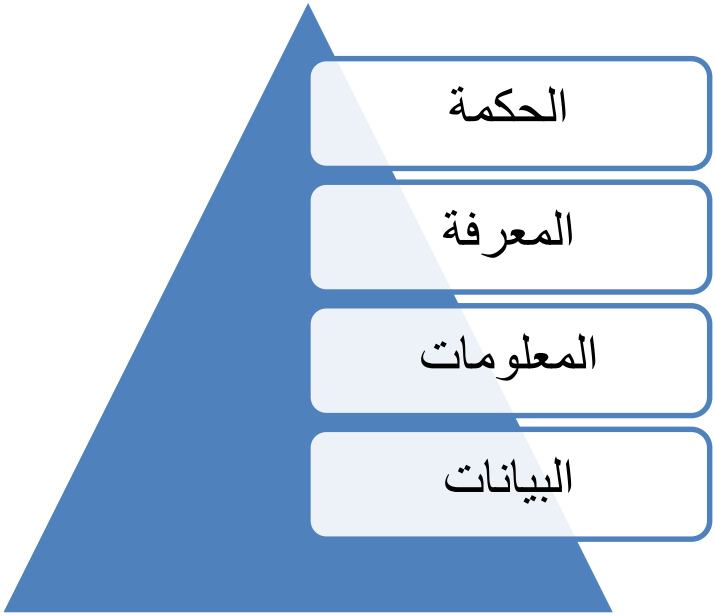

المصدر: نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة المعرفة، جدار للكتاب للنشر والتوزيع، الأردن: 2009 ، ص 17

إن التطبيق المتكرر للمعرفة سوف يقودنا حتما إلى إكتساب الخبرة، وإذا ما قمنا بالتمحيص والتحليل الإضافي لتلك المعارف والخبرات سوف تتولد عندنا ما يعرف بالحكمة، غير أن المعرفة التي نحتاج إليها في هذا الباب هي معرفة العمل وليست المعرفة النظرية الإبستومولوجية فقط، وإنما هي تحويل المعرفة النظرية إلى عمل تطبيقي بعد إستيعابها.

بالتالي يمكن الوصول إلى مستوى الحكمة، الذي يمثل ذروة الهرم المعرفي ونجاح كل خطوة يتوقف على قدرة الفرد في استخدام الأنشطة العقلية المهمة أو المناهج العلمية المتمثلة في (تركيب، تحليل، استنتاج، استقراء، تأطير، تطبيق) والتي تبرز دورها في تكوين أو ابتكار معرفة جديدة لدى الفرد أو في محاولته فهم المعرفة وإستيعابها واستخدامها في مواقف جديدة.[1]

بعد أن أبرزنا أهم التعاريف التي عنت بموضوع المعرفة وعرفنا الفوارق التي بينها و بين بعض المصلحات الأخرى و العلاقات التي تربطها ببعضها البعض أضحى من الضروري أن نبرز خصائصها ومدى أهميتها و التي ستفيدنا في الفصول الموالية بغية الفصل بين الإقتصاد المبني على المعرفة و الإقتصاد التقليدي .

الفرع الرابع: منظومة المعرفة

تتكون منظومة المعرفة من مراحل أو خطوات رئيسية عدة حتى تكمل دورتها التي تبدأ من النفاذ إلى مصادر المعرفة وتنتهي بتوليد المعرفة الجديدة. وما يجب التأكيد عليه أن المنظومة لا تكتمل إلا بإتمام هذه المراحل:[2]

[1] ربحي مصطفى عليان، **إدارة المعرفة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان: 2012 ، ص70

[2] التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية مرجع سابق ص80

النفاذ إلى مصادر المعرفة، وهي المرحلة الأولى التي تشمل البحث عن المعلومات والمعرفة من مصادرها المختلفة. وعلاوة على المصادر التقليدية للمعلومات، أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال تلعب دورا أساسيا في تيسير الوصول إلى المعلومات التي قد تكون أيضا معرفة سابقة) وانتشارها وتبادلها في حلقات النقاش التي تجري بشأنها عبر الإنترنت.

استيعاب المعرفة، وتشكل المهام المتعلقة بتحليل البيانات والمعلومات وتبويبها وتقييمها واستخلاص ما تنطوي عليه من أفكار ومفاهيم واتجاهات أساسية، وتتوقف هذه العمليات على المهارات الذهنية Cognitive Skills التي يتم اكتسابها من خلال مؤسسات التعليم ومن ممارسة الأنشطة الاقتصادية والأنشطة العامة عموما.

إنتاج المعرفة الجديدة، بمعنى استخدام المعلومات والمعرفة القائمة في توليد معرفة جديدة غير مسبوقة. وهذه المرحلة تعتمد إلى حد كبير على عمليات البحث العلمي الأساسي، والذي لا يخضع عادة المتطلبات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية، وإنما ينتج معرفة أساسية يمكن توظيفها إذا توفرت جدوى لذلك.

توظيف المعرفة، وتنصب على أساليب تطبيق المعرفة لتوصيف المشكلات وحلها من أجل زيادة الإنتاجية وتحقيق عائد اقتصادي واجتماعي كبير، وتعد نظم المعلومات والبرمجيات وأشكال التكنولوجيا الجديدة من أهم وسائل توظيف المعرفة. والتوظيف يخضع عادة لمتطلبات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني: خصائص المعرفة و أهميتها

تبرز أهمية الأمور دوما مما تقدمة لنا وكلما كان الشيء يتميز عن غيره و يمتلك خصائص و صفات يتفرد بها كانت أهميته أكبر و أعظم و لعل الخصائص التي تميزت بها المعرفة هي من جعلت منها محط إهتمام البشرية منذ القدم كونها عنصرًا بارزًا ، يستخدم في تشييد الحضارات و تطور الإنسانية ككل ، كما أن هذا ما جعل أبرز الفلاسفة و العلماء و حتى الحكام و الحكماء يتغنون بها و ينادون إلى التشبث و العمل من أجلها و هناك أقوال كثيرة تدعوا إلى ذلك و لعل أبرزها و أشملها هي الرسالة الربانية والتي جاءت في القرآن الكريم الذي حث على العلم و التعلم *و على الوصول إلى المعرفة .

بالإضافة إلى ذلك يمكن أن نستدل بقولين الأول لأوغست كانت ، و الذي قال بأن المعرفة هي القدرة والثاني لفرانسيس بيكون و الذي وصفها بأنها القوة ولعل المتمعن في هذين القولين البسيطين سوف يعرف مدى أهمية إمتلاك المعارف و العمل بها فالقدرة و القوة هما مفاتيح لكل قفل فمتى تمكنا منهما تذللت الحواجز و العقبات حولنا و إستطعنا تطويع و تسخير كل ما يحيط بنا من أجل تحقيق أهدافنا و الأمثلة على ذلك لا تحصى و لا تعد فلولا المعارف الطبية لما هزم الإنسان أمراض لطالما فتكت به و لولا المعارف الزراعية لما أنتج ما يكفيه من غذاء ..إلخ ، فالمعرفة أقوى و أعتى سلاح إمتلكته البشرية على مر العصور .

*عند إحصاء عدد المرات التي جاءت فيها كلمة (العلم) بمشتقاتها المختلفة في كتاب الله القرآن ؛ تجدها –بلا مبالغة– قد بلغت 779 مرة، أي بمعدل سبع مرات –تقريبا– في كل سورة، وهذا عن كلمة (العلم) بمادَّتها الثلاثية (ع ل م)، إلا أن هناك كلمات أخرى كثيرة في القرآن تشير إلى معنى العلم ولكن لم تُذكر بلفظه؛ وذلك مثل: اليقين، والهدى، والعقل، والفكر، والنظر، والحكمة، والفقه، والبرهان، والدليل، والحجة، والآية، والبينة، وغير ذلك من معانٍ تندرج تحت معنى العلم وتحث عليه

الفرع الأول: خصائص المعرفة

المعرفة تتسم بالعديد من السمات كونها غير مادية أو غير ملموسة، وكونها تتعرض للتغيير المستمر، فإنها تصبح غير ثابتة وتتغير بتغير المعلومات التي تصل إلينا، وبما أن المعرفة هي نتاج العلم، والتعلم والعمل والخبرة فهي تتسم أيضا بالتراكمية والتجدد والشمولية واليقين بالإضافة إلى جل ما تم ذكره فهي تتميز بجملة من الخصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- نسبية المعرفة:

إن الحديث عن المعرفة سوف يقودنا للتركيز على مسألة نسبيتها و خصوصويتها فكل مجتمع من المجتمعات ينتج ما يحتاج إليه من معرفة بحسب متطلبات واقعه الإجتماعي و الإقتصادي و كذا بحسب و درجة تطوره بشكل عام ،كما أنها تحدد غالبا ضمن إطار مرحلة تاريخية محددة فمعرفة القرن الثامن عشر غير معرفة القرن التاسع عشر ومعارف القرن الواحد و العشرين غير معرفة القرن الذي سبقه ،كما أن المعرفة في مجتمع معين قد تكون متقادمة في مجتمع أخر ،إلا أن الملاحظ تاريخيا أن كل معرفة جديدة غالبا ما تقلص الفترة الزمنية بين عصرها و العصور التي سبقتها ، وهذا ما أورده Frank.G في كتابه ثوره الأنفومديا .[1]

2- **تعد مصدرًا للثروة** : تختلف مصادر ثروة المعرفة على مصادر الثروة القديمة و التي تعتمد غالبا في تشكيلها على مواد أو على أنواع من الطاقة و التي تتميز بالندرة و النضوب أما ثروة المعرفة فتعتمد في الأساس على الإنتاج الفكري الذي ينبع من آلة طبيعية و هي الدماغ البشري و الذكاء الإنساني مما يجعل منها ثروة مستدامة نسبيا.[2]

بالإضافة إلى ما سيق بالإمكان إدراج خصائص أخرى وهي:[3]

1- **المعرفة يمكن أن تتولد**: بعض المؤسسات لديها القدرة على إنتاج المعرفة الجديدة وهذا باعتمادها على الأفراد المبتكرين الذين يتم الإعتماد عليهم في عملية استدامة الابتكار وتوليد المعرفة.

2- **المعرفة يمكن أن تموت**: إن المعرفة يمكن أن تنتج حيث ما يتم كتابته في الكتب والدوريات والتقارير وغيرها ما هو إلا القليل جدا من المعارف التي تتكون خلال تجارب الأفراد والمؤسسات، لهذا فإن الكثير من المعارف تموت مع الشخص، كما يمكن أن تموت المعارف بإحلال معارف جديدة محل القديمة.

3- **المعرفة يمكن أن تمتلك**: حيث يمكن لصاحب المعرفة الاحتفاظ بحقه في ملكيتها بفضل حقوق الملكية الفكرية في شكل براءات اختراع أو حقوق النشر أو أسرار تجارية تتمتع بالحماية القانونية شأنها شأن الملكية المادية.

4- **المعرفة متجذرة في الأفراد**: ليس كل معرفة في المؤسسة هي صريحة ومنظورة، فالكثير من المعرفة التنظيمية يحتفظ بها بشكل خلاق في رؤوس الأفراد. وهي قابلة للتحول إلى معرفة صريحة ومنظورة.

---

[1] محمد نائف محمود، مرجع سابق ،ص 17

[2] الشيمي ، حسني عبد الرحمان ،**إدارة الإقتصاد المعرفي**،ط1 عمان :دار صفاء للنشر و التوزيع ،2008،ص ، 24

[3] نجم عبود نجم ، مرجع سابق ، ص ص 26-32.

5- **المعرفة يمكن أن تخزن:** إن المزيد من المعرفة يتم تخزينه خارجيا. وإن ما تم تخزينه خلال العشرين سنة الماضية هو أكثر مما استطاعت البشرية خلال تاريخها السابق أن تقوم بتخزينه، وهذا التخزين كان على الورق والأشرطة والآن على وسائل التخزين الالكترونية.

6- **المعرفة يمكن أن تصنف:** فإلى جانب المعرفة المتجذرة – الضمنية والمعرفة الخارجية – الصريحة، وهناك أنماط أخرى من التصنيفات للمعرفة تتعلق بكيفية عمل الأشياء، ومعرفة المهارة وتتعلق بمعرفة كيفية عمل الأشياء بطريقة ذات قيمة للمؤسسة، ومعرفة الأفراد وهي كل المعرفة المتعلقة بالرؤية، الحدس، والعلاقات التي تستخدم في العمل.

كما يمكن استنباط مميزات أخرى إذا ما إعتمدنا على مقارنة بسيطة بين السلعة والمعرفة التي سوف تفيدنا كثيرا في معرفة الخصائص التي تميز المعرفة عن غيرها كما ستمهد لنا الطريق فيما تبقى من الدراسة، والجدول الموالي يبرز أهم نقاط الإختلاف بينهما

الجدول رقم (1-1) الفرق بين السلعة والمعرفة

البيانات	السلعة	المعرفة
الخصائص	-منظورة -قابلة للقياس -الندرة -تناقص العوائد -متلاشية -تعاقب الإنتاج و الإستهلاك	- غير منظورة - غير قابلة للقياس - غير محددة - تزايد العوائد -متولدة ذاتيا -تزامن الإستخدام و الإنتاج
القيمة	- قيمة إستعمال - قيمة التبادل	-قيمة التبادل عند الإستعمال
الأفراد	-عمال التبادل	-عمال ومهنيو المعرفة
المقاييس	-المقاييس الإنتاجية التقليدية -المحاسبة -التقليدية -المؤشرات المالية	- مقاييس إنتاجية العمل المعرفي قيد التطوير
نمط الندرة	-في الموارد	-في الإنتباه و التركيز
الضعف و القوة	-دورة تقادم (ضعف)	-دورة توليد و تعزيز ذاتي (قوة)
النمو	-خطي	-رأسي

المصدر : نجم عبود نجم ،إدارة المعرفة ،المفاهيم و الإستراتيجيات و العمليات (الاردن :مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ،2004،ص.ص34-35

و للإستزاده يمكن الفصل أو التميز بين المعرفة كسلعة ونظيرتها التقليدية من خلال خصائص المعرفة الثلاث التالية:[1]

– المعرفة هي سلعة يصعب التحكم بها تولد تأثيرات خارجية. المعرفة سلعة غير قابلة للحصر أي أنه من الصعب جعلها حصرية والتحكم بها بطريقة خاصة. فالمعلومات والمعارف قد تتسرب باستمرار من الكيانات التي أنتجتها، فتكون مفيدة لمتعاملين آخرين دون أن يتحملوا تكاليف الأبحاث والتنمية. تستخدم المراجع الاقتصادية المصطلح العام " تأثيرات خارجية إيجابية للإشارة إلى هذا التأثير الإيجابي في الغير الذي يصعب شكليا الحصول على تعويض منهم، هذه التأثيرات الخارجية تظهر أن المعرفة المنتجة من عنصر ما تفيد الآخرين دون أن تضمن الصفقات التجارية الطوعية شفافية التنسيق التجاري وفاعليته.

–المعرفة هي سلعة غير تنافسية. بما أن المعرفة تعتبر مورد من الموارد التي يمكن بالتالي تصنيفها على أنها غير قابلة للنفاد لأن المعرفة لا تتلف عند الاستخدام. فاستخدام معرفة موجودة من قبل وكيل إضافي لا يفترض إنتاج نسخة إضافية. فالعناصر الاقتصادية لا تتنافس على استهلاكها. لخاصية عدم التنافسية هذه بعدان: أولا، بوسع العنصر اللجوء إلى معرفة ما مرات لا متناهية، دون أن يكلفه ذلك شيئا بغية إنتاج عمل ما ثانيةً و بعدد لا متناه من العناصر ، حيث يمكن استخدام المعرفة ذاتها دون أن يحرم أحد منها، إن تأثير خاصية اللاتنافسية في التكاليف والأسعار مهم فعلا. بما أن الكلفة الهامشية للاستخدام هي منعدمة لا يستطيع الاقتصاد أن يلتزم بقواعد تحديد الأسعار على قاعدة التكاليف الهامشية بما أن استخدام المعرفة الموجودة يكون مجانية، فيصبح من الممكن التعويض ماليا عن كون المعرفة مستخدمة مرات عدة. – المعرفة هي سلعة تراكمية من حيث أن كل معرفة قد تكون العامل الأساسي في إنتاج معارف جديدة، بمعنى آخر ليست المعرفة سلعة استهلاكية فقط بل هي كذلك وبالأخص سلعة إنتاجية قادرة على توليد سلع جديدة تكون بحد ذاتها قابلة للاستخدام إلى ما لا نهاية. إن جمع الخصائص الثلاث للمعارف، ألا قابلية للخضوع للسيطرة وآلا تنافسية والتراكمية، هو مصدر تأثيرات خارجية قوية لنشاط إجراء الأبحاث والابتكار.

وبالتالي فإن هذا النشاط هو من الأسس الرئيسية للنمو الإقتصادي والتنافسية بين الدول

كما يمكن ذكر ما أورده غوتسشالك (Gottschalk) من خصائص أخرى للمعرفة وهي التي كانت كالأتي:[2]

–المعرفة فعل إنساني؛

–تنتج المعرفة عن التفكير؛

–المعرفة تنتمي إلى الجماعات؛

–المعرفة تتولد في الوقت الحاضر؛

[1] مرال توتليان، **مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها**، منشورات المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، لبنان، 2006 ص13-14

[2]Gottschalk, Petter, **ed**. **Knowledge Management Systems**: Value Shop Creation: Value Shop Creation. IGI Global, 2006. p 11.

– توزع المعرفة على الجماعات في عدة أشكال.

ويضيف محمد عواد الزيادات أن للمعرفة خصائص مميزة لها بغض النظر عن طبيعتها ومضمونها، منها أن المعرفة إجتماعية أو ذات نزعة للتحول إلى قوالب إجتماعية بهدف تعميقها في ذهن الإنسان؛ كما أنّ المعرفة ذاتية وموضوعية، فهي ذاتية لأن المعرفة مخزنة قبل كل شيء في عقل العامل نفسه، وفي الوقت ذاته تعد المعرفة موضوعية عندما تكون مستقلة عن العامل، وفي الحالتين لا تنفصل المعرفة كذات عن المعرفة كموضوع حيث أن المعرفة المكتسبة من مصادر الأوساط المعرفية المختلفة هي معرفة للذات الإنسانية التي تسعى إلى تحقيق أهدافها. بمعنى آخر تتحول المعرفة من الموضوع إلى الذات كلما إستطاع العامل إكتساب المعرفة من مصادرها وأشكالها الظاهرة، ثم تعود المعرفة الضمنية إلى معرفة ظاهرة مكتوبة عندما يمارس العامل أو الجماعة نشاط إنتاج المعرفة في المؤسسة.[1]

الفرع الثاني: أهمية المعرفة:

إذا كان الفكر الحديث وأتباعه يفخرون بإيمانهم بأهمية المعرفة واسمين العصر بها "عصر المعرفة"، فإن الإسلام بتعاليمه الخالدة وفكر أتباعه الأصيل كان له فضل السبق في تأكيد أهمية المعرفة، وهذا ما يتجلى في آيات الرحمان عز وجل وفي أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، لقد خلق الله الكون وجعله كتابا للمعرفة ووجه الحواس والعقول إلى بدائع صنعه فيه ودعا إلى التفكير في آياته و التعلم منها،[2] ولعل أفضل حادثه يمكن الإستدلال بها هنا ، هي قصة ولدي أدم و ما وقع بينها ، فبقتل قابيل هابيل و بجهله لكيفة دفن أخيه أيقن عجزه ، لذا أرسل الله عز وجل واحدا من جنده ليعلمه ما كان يجهله ويحرره من عجزه بنص الآية القائلة" **فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ قَالَ يَا وَيْلَتَى أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ**".[3] كما فضل الله الإنسان العالم و العارف عن الجاهل مبرزا الدور الفعال و الأهمية البالغة للعلم و المعرفة فهي خاصية جوهرية في قوام الإنسان حيث جعل الله طبيعة الإنسان قابلة لإكتساب المعرفة، أمده بالعقل الذي يعد أداة اكتسابها و ميز بها عن باقي المخلوقات وحتى عن الملائكة في السماء ، كي يحقق الإنسان ذاته ويعظم دوره في الحياة، وبالمعرفة سوف يكتشف أغوار عالمه ويطوعه لصالحه على حد قول مالك بن نبي " فإستجابة له السماء قائلة :إذهب أيها الرجل ،فإني أعطيتك عقلا ويدا ،و أعطيتك ترابا و زمنا .....إذهب فإن لك في الحياة أن تفعل ما يفعل الطير، فتحلق في الفضاء، و أن تغوص في اليم مثل الحوت فتعبر المسافات الطويلة في البحار ".[4]

إن المتمعن في هذه الأنشودة سوف تتجلى له الأهمية الهائلة للمعرفة، إذا ما قرنت بالتطبيق و توفر الوقت، و الإستفادة من الطبيعة و ما يحيط به، لأن هذا ما سيجعل منها محركا أساسيا من أجل الوصول إلى أرقى مستويات الحضارة والتمدن و بالأخص

---

[1] محمد عواد الزيادات، **اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة**، دار صفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص، ص 22، 24.

[2] العيسوي عبد الفتاح، **نظرية المعرفة في الفكر الإسلامي**. الإسكندرية: دار الوفاء، 2002. ص 39

[3] الآية 30 من سورة المائدة

[4] مالك بن نبي، **شروط النهضة**، ترجمه عبد الصبورشاهين، عمر كامل السقاوي، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر دمشق ،1986، ص39

لو تم التعلم من الطبيعة وأخذ المعرفة منها، وهذا ما يوافق رأي إدريس أبركان الذي أورد مصطلح biomimétisme وقرنه بإقتصاد المعرفة كنظرة جديدة للتعلم من الطبيعة والحفاظ على إستدامة مصادر الثروة الإقتصادية *.

كما أن أهميتها تمتد من مستوى الكائن البشري الفرد إلى مستوى المجتمع، فعلى مستوى الكائن الفرد يعني التمتع بإكتساب المعرفة حق إنساني ويعني كل شكل من أشكال التنعم الذي يتسق مع سمو الإنسانية، أما على مستوى المجتمع فلقد ولى الوقت الذي كان تقدم الأمم يقاس فيه بمواردها الطبيعية أو بنواتجها الاقتصادية، فالعامل الفيصل من الآن فصاعداً بين التقدم والتخلف هو القدرة على إكتساب المعرفة ومن باب أولى فهي القدرة على إنتاجها،[1]

بالإضافة إلى أنها تتيح لكل من تمكن منها إكتساب ما يعرف" بالميزة التنافسية "، التي تعد أهم الأهداف التي تصبوا إليها كل منظمات اليوم والدول المعتمدة عليها، والتي لن يمكنها تحقيقها إلا إذا أحسنت إستغلال مواردها الداخلية وبالأخص المعرفة التي تعد من أبرز هذه الموارد.[2] بالأخص في الدول المتقدمة نتيجة ثورة المعرفة المرتبطة بثورة تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات ،غير أن هذه الأهمية لا تبرز في المعرفة بحد ذاتها، وإنما فيما تساهم به من قيمة مضافة للمنظمة، و فيما تؤديه من دور كبير، لتحولها إلى الاقتصاد الجديد المعتمد على المعرفة ، والقائم على الإستثمار في رأس المال الفكري والتنافس بالإعتماد على القدرات البشرية ،بالإضافة إلى ما سبق يمكن أن تظهر أهمية المعرفة على مستوى المؤسسات فيما يلي[3]:

- أتاحت المعرفة المجال للمؤسسة للتركيز على الأقسام الأكثر ابتكارا، وشجعت الابتكار المتواصل لأفرادها وجماعاتها؛
- أسهمت المعرفة في مرونة المؤسسات من خلال دفعها لاعتماد أشكال للتنسيق والتصميم والهيكلة تكون أكثر مرونة؛
- أسهمت المعرفة في تحويل المؤسسات إلى مجتمعات معرفية تحدث التغيير الجذري في المؤسسة، حتى تتكيف مع التغيير المتسارع في بيئة الأعمال، وتواجه التعقيد المتزايد فيها؛
- المعرفة أصبحت الأساس لإيجاد الميزة التنافسية وإدامتها من خلال تشجيع الكفاءات على الابتكار والتجديد؛
- يمكن للمؤسسات الاستفادة من المعرفة ذاتها كسلعة نهائية من خلال بيعها أو استخدامها لتحسين منتج معين أو لابتكار منتجات جديدة؛
- تعد المعرفة البشرية التنظيمية المصدر الأساسي للقيمة؛
- تعتبر المعرفة الأساس الحقيقي لتطور المؤسسة ونضجها وإعادة تشكيلها.

*للمزيد من الاطلاع أنظر: Idriss J. Aberkane .**Économie de la connaissance**

[1] الفرجاني نادر، **التنمية الإنسانية في البلاد العربية**. مقال متوفر على الموقع:http://www.bintjbeil.com/articles/ar/020807_ahdr2002.html#3 تاريخ المشاهدة 2016/02/24على الساعة 23:04

[2] Didier Cazal Et Anne Dietrich, **Compétences Et Savoirs** : Entre GRH Et Stratégie, Les Cahiers De La Recherche, Claree, Janvier 2003, P.02

[3] محمد عواد الزيادات، المرجع السابق، ص 20

مما سبق يمكن أن نخلص بأن للمعرفة مميزات كثيرة تجعل منها فريدة من نوعها ولعل أبرزها تتثمل في كونها قابلة للتصنيف وهذا ما سنتطرق إليه في الشق الموالي مبرزين بذلك أهم تصنيفاتها.

المطلب الثالث: تصانيف ومصادر المعرفة

لقد قدمت عدة تصنيفات من قبل المختصين للمعرفة فمنهم من صنفها من حيث طريقة إكتسابها وعدم إكتسابها، فمنها الفطرية البديهية، والأخرى مكتسبة. كما صنفت على حسب مصادر إشتقاقها ووسائل الحصول عليها، بالإضافة إلى إمكانية تقسيمها إلى معرفة حسية وتجريبية وعلمية، ومعرفة عقلية وبرهانية، ومعرفة حدسية ووجدانية وذوقية، ومعرفة إلهامية و وحيية ودينية. ومن حيث الموضوع الذي تتصل به المعرفة يمكن تقسيمها إلى معرفة الله تعالى وصفاته وأفعاله ومخلوقاته، ومعرفة العقائد الدينية والأمور الدنيوية والأخروية، والمعرفة الخلقية، ومعرفة الإنسان لذاته ولطبيعته البشرية التي ينتمي إليها، ومعرفة ما يتعلق بطبيعة وحقائق الكون والمجتمع والحياة وما أكثر التخصصات والتقسيمات المعرفية وتقسيماتها الفرعية التي لا حدود لها. ومن حيث وضوحها أو غموضها أو من حيث بساطتها أو تعقيدها يمكن تقسيمها إلى معرفة بديهية بسيطة واضحة بذاتها لا تحتاج إلى دليل أو برهان، وأخرى عقلية معقدة أو مركبة وتنقسم بدورها إلى معرفة نظرية تجريدية وأخرى عملية ذات قيمة تطبيقية.[1]

غير أن هنالك أنواع أخرى من المعرفة سوف نحاول عرض أهمها وأكثرها صلة بالبحث، بدءا بتصنيف العالم والفيلسوف الهنغاري مايكل بولاني(Michael Polanyi)، الذي يعد من أهم التصانيف وأقدمها، حيث قام في ستينيات القرن المنصرم بالتمييز بين المعرفة الصريحة (مكتوبة) أو مرمزة والمعرفة الضمنية (غير مكتوبة).[2]

بيد أنه لم يحظى بالإهتمام الكبير في ذلك الوقت إلى أن أعاد نوناكا (Nonaka) رفع الستار على هذا التصنيف في دراسته التي نشرت في مجلة هارفارد للأعمال في آواخر عام 1991، عن المؤسسات الخلاقة للمعرفة، والتي أبرزت مدى أهمية هذا التصنيف،[3] بالإضافة كل ما سبق يمكن أن تتضمن المعرفة أنواعا وأشكالا عديدة، وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال إستعراضنا لأهم النماذج وهي كتالي:

الفرع الأول: نموذج تصنيف المعرفة بحسب نوناكا وتكاشي (Nonaka & Takeuchi):

1- المعرفة الظاهرة Explicit Knowledege :

قد عرفاها على أنها المعرفة التي يمكن التعبير عنها بالكلمات، الأرقام والصوت، ويمكن التشارك فيها من خلال البيانات، والمعادلات العلمية، ومواصفات المنتج وغيرها ،[4] كما تعرف أيضا بمصطلح المعرفة الظاهرة أو المتسربة لإمكانية تسربها و خروجها من الشركة، مما جعلها تكون محمية قانونيا عن طريق ما يعرف بقانون حماية الملكية الفكرية ،مما يجعلها

[1] العيسوي عبد الفتاح، **نظرية المعرفة في الفكر الإسلامي**. الإسكندرية: دار الوفاء، 2002. ص42.

[2] محمد عواد الزيادات، مرجع سابق، ص 39

[3] نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص 41.

[4] هيثم علي حجازي، المرجع السابق، ص 65

تتسم بالرسمية و قابلية القياس و كذا تكون في أغلب الأمور مرمزة ،كما أنها قابله للنقل و التعليم،[1] وتعرف بالمعرفة الواضحة السهل شرحها وتوثيقها وإقتسامها وتخزينها في الوثائق والمكتبات، وقواعد البيانات وهي المعرفة الرسمية القياسية الموجودة على شكل رموز والمعبر عنها كميا، والقابلة للنقل والتعلم .[2]

وهذا ما يجعل منها تتميز بمايلي:[3]

- إمكانية التعبير عنها.

-سهلة التصنيف و التوثيق و النقل و المشاركة.

- معرفة تم التصريح عنها،

-منظمة ورسمية، سهلة التحديد والقياس والتقييم والتوزيع والتعليم، مثل قواعد البيانات والبرمجيات.

- تتضمن المعرفة الصريحة أي شيء يمكن توثيقه وأرشفته وترميزه، وغالبا ما تتم الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل إعداد محتوى المعرفة وحفظه، واستغلاله فيما يتناسب وإحتياجات المنظمة، وكذا تسهيل تنقله بين الأفراد في مختلف مواقعهم.

-سهلة الترميز، وتتواجد عادة بأشكال متعددة منها: الجداول، النصوص، المخططات، الكتب، سياسات المنظمة، التقارير، البرامج، قواعد البيانات ومختلف وثائق المنظمة.

2- المعرفة الضمنية :(Tacit Knowledege)

وهي المعرفة القاطنة في عقول وسلوك الأفراد، وهي تشير إلى الحدس والبديهة والإحساس الداخلي، إنها معرفة خفية تعتمد على الخبرة ويصعب تحويلها بالتكنولوجيا، بل هي تنتقل بالتفاعل الاجتماعي،[4] فهي تتعلق بالمهارات الموجودة في عقل كل عامل حيث يصعب نقلها أو تحويلها للآخرين، كما يمكن أن تكتسب من خلال تراكم خبرات سابقة، وغالبا ما تكون ذات طابع شخصي مما يجعل الحصول عليها صعبا. وتوجد المعرفة الضمنية في سلوكيات العاملين، وهي تشير إلى الحدس والبديهة والإحساس الداخلي، فهي خفية تعتمد على الخبرة ويصعب تحويلها بالتكنولوجيا، إذ تنتقل بالتفاعل الاجتماعي،[5] كما أنها غير رسمية وغير مهيكلة، شخصية أكثر، صعبة التحديد والقياس والنقل والتحويل إلى خدمات معرفية محددة، كونها المعرفة الموجودة في رؤوس الأفراد و

---

[1] نجم عبود، مرجع سابق ،ص 44

[2] حياة قمرى، **دور المعرفة في تعزيز القدرة التنافسية المستدامة للمؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مجمع صيدال** ، رسالة دكتورا، جامعة الجامعة كلية العلوم الإقتصادية، 2017/2016، ص 54

[3] ابراهيم خلوف الملكاوي، إدارة **المعرفة الممارسات والمفاهيم** الوراق الأردن 2007 ص38.

[4] خالد يوسف الزعبي، وزينب حسين الزيدي، **أثر نظم المعلومات الإدارية في عمليات إدارة المعرفة من وجهة نظر العاملين في مراكز الوزارات الأردنية**، المجلّد8، العدد، 4 ،2012، ص 658.

[5] نعيمة حسن جبر رزوقي، **إدارة المعرفة وهندستها لتحقيق مشروع الحكومة الإلكترونية**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 117، جامعة الكويت، 2005، ص 149

سلوكياتهم،[1] وهذا ما إختصره بولاني Polanyi بقوله "أننا نعرف أكثر مما يمكن أن نقول".[2] كونها غير ظاهرة وبعبارة أخرى فهي المعرفة التي تكون متضمنة في أشخاص ممن تتوفر لديهم هذه المعارف والتي تختزنها عقولهم، وما تحتويه هذه العقول من معارف وأفكار لا تنفصل عنهم.[3] أي أنها غير مرئية وغير ملموسة ولا تظهر بوضوح إلا من خلال الحوار والنقاش أو بعبارة أخرى لا تظهر إلا من خلال الخطاب.[4] كون كلمة ضمني مشتقة من كلمة لاتينية معناها (صامت) أو سري فالمعرفة الضمنية هي معرفة نملكها و من الصعب أن نعبر عنها ،[5] فهي تصديق لمقولة سقراط الشهيرة" تكلم حتى أراك".* كما أنه حيث بـ(الجبل الجليدي Iceberg) فالجزء الأول الذي يمكن التعبير عنه بالكلمات والأرقام مجرد قمة الجبل الجليدي وهي المعرفة الظاهرة، أما الجزء الغاطس من الجبل والذي يعبر عنه بالمعرفة الضمنية فلا يمكن مشاهدته والتي تشكل الجزء الأكبر والأهم فهي كل ما يقع تحت قمة الجبل العالي، والذي يجب تحفيزه على تفريغ ما يحمله من خبرات لنقلها إلى الآخرين للاستفادة منها، وهذه هي مسؤولية إدارة المعرفة.[6]

هذا ما يجعلها تختلف عن المعرفة الصريحة في عدة أمور و التي يمكن ذكرها في الجدول التالي:

[1] ابراهيم خلوف الملكاوي مصدر سابق ص39

[2] Nonaka I. (1994), A dynamic theory of organizational knowledge creation, Organization Science, Vol. 5, N° 1, p 16.

[3] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 10

[4] محمد عواد الزيادات، المرجع السابق، ص 40

[5] توماس أ ستوارت، **ثروة المعرفة رأس المال الفكري ومؤسسة القرن الحادي والعشرين**، ترجمة عبد أحمد إصلاح، الدار الدولية للاستثمارات الدولية، مصر، 2004، ص199

*كان سقراط يجلس بين تلاميذه وكانوا يتبادلون الكلام فيما بينهم يأخذون ويردون على سقراط وهو يصحح ويقيم ويعلم، يخوضون فى موضوعات شتى مختلفة ومتنوعة بعدد تشعب الآراء واختلاف طرق الدنيا من حولهم، لكن فى هذه الدائرة التى يتعالى منها الكلام كأنها رحى حرب وتتطاير الأفكار بين الأستاذ والتلاميذ.. وجاء أحدهم وهو يتبختر فى مشيه، يزهو بنفسه، وسيماً بشكله، فنظر إليه سقراط مطولاً، ثم قال جملته الشهيرة التى أصبحت مثلاً يحتذى به.

[6] محمد جبار الشمري، حامد كريم الحدراوي، **عمليات إدارة المعرفة وأثرها في مؤشرات الاقتصاد المعرفي راسة تحليلية لآراء عينة من المؤسسات الرقمية**، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية جامعة الكوفة العراق 2011 ص183

جدول رقم(2–1) مميزات كل من المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية

النوع	المعرفة الصريحة	المعرفة الضمنية
الخصائص	–نظامية – رسمية –يمكن التعبير عنها كميا وبالطرق المرمزة والمبادئ – قابلة للنقل والتعليم	– يعبر عنها بالطرق النوعية والحدسية – غير رسمية –غير قابلة للنقل والتعليم بسهولة: أي تتعلق بالمهارات التي توجد في حقيقة الأمر داخل عقل كل فرد، وليس من السهل نقلها أو تحويلها إلى الآخرين، لأن الفرد يكتسبها من خلال العمل وتراكم الخبرات
يمكن إيجادها في:	أشكال الملكية الفكرية المحمية قانونيا –براءات الاختراع –حقوق النشر –الأسرار التجارية –التصميمات الصناعية – منتجات المؤسسة وخدماتها	عمل الأفراد والفرق داخل المؤسسة

المصدر: نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة المعرفة عالم الكتب الحديث، أربد،الأردن 2009، ص41.

الفرع ثاني: تصنيف Tom Bakman

بالإضافة إلى التصنيف السابق والمرتكز على المعرفة الصريحة و الضمنية فقد أضاف Tom Bakman نوعين آخرين لهما جاعلا من تصنيفه يتضمن أربعة أنواع و هو كالتالي:[1]

1- **المعرفة الصريحة:** وهي معرفة جاهزة وقابلة للوصول، موثقة في مصادر المعرفة الرسمية التي عادة ما تكون جيدة التنظيم؛

2- **المعرفة الضمنية:** وهي معرفة قابلة للوصول من خلال الاستعلام والمناقشة ولكنها معرفة غير رسمية يجب أن توضع ثم تنقل ثم تبلغ؛

3- **المعرفة الكامنة:** توجد في العقل الإنساني وهي قابلة للتوصل بشكل غير مباشر من خلال أساليب الاستنباط المعرفي وملاحظة السلوك؛

4- **المعرفة المجهولة:** وهي المعرفة الإبداعية أو المكتشفة من خلال النشاط والمنافسة، والبحث، والتجريب.

[1] Tom Bakman, **creating Business value from Know ledge Management**, inromow c. Borquin et al (Ed): Knowledge Management, management concept Vienna, 2001, p 54.

ويقدم Michal Zak تصنيفا آخر للمعرفة وهذا وفقا لمستوياتها وهي ثلاث أنواع:[1]

1- **المعرفة الجوهرية:** تعتبر النوع أو النطاق الأدنى من المعرفة حيث لا تضمن للمؤسسة قابلية بقاء التنافسية على الأمد الطويل، غير أن بموجبها تتمكن من معرفة قواعد اللعبة في مجال القطاع الذي تعمل فيه

2- **المعرفة المتقدمة:** وهو النوع الذي يجعل المنظمة تمتع بقابلية بقاء التنافسية وذلك عندما تختار أن تتنافس على أساس المعرفة، فيصبح تركيزها على إكتساب المزيد من المعرفة لتحقيق التفوق على المنافسين ورفع جودة المعرفة لكي تتميز عن منافسيها

3- **المعرفة الإبتكارية:** وهي المعرفة التي تمكن المنظمة من أن تقود صناعتها ومنافستها وتميزها عن غيرها، كونها ترتبط بإبتكار ما هو جديد في مجال صناعتها

الفرع الثالث : تصنيف OCDE

بالإضافة إلى التصنيف السابق يمكن أن نذكر نموذج أخر حاول تصنيف المعرفة بحسب ocde وهو كالتالي:[2]

1- **معرفة المعلومة أو معرفة ماذا know-what** كما تعرف كذالك بالمعرفة الإدراكية تشير إلى معرفة الحقائق facts مثل عدد السكان في بلد معين، أو مقدرا الدخل القومي، متى حدث الكساد الكبير. حيث أن جملت هذه الأمثلة عن هذا النوع من المعرفة تشير إلى المعرفة التي يمكن أن تسمى بالمعلومة . information

2- **معرفة العلة أو معرفة لماذا know-why** أو المعرفة السببية تشير إلى المعرفة العلمية لمبادئ و قوانين الطبيعة و هذا النوع من المعرفة يقبع تحته التقدم التكنولوجي و الإنتاج و العمليات المتقدمة في معظم الصناعات. أما إنتاج و إعادة إنتاج هذا الصنف من المعرفة فغالبا ما ينظم من قبل مؤسسات خاصة كمختبرات البحوث و الجامعات . وبغية الحصول على هذه المعرفة تقوم الشركات بمحاولة جذب هذه المؤسسات إما من التعاقد معها أو تجنيد العمالة المتدربة فيها.

3- **معرفة الكيف أو الكيفية know-how** كما تعرفه على أنها المعرفة الإجرائية و يقصد بها المهارة skills أو القدرة capability لعمل شئ ما. وهذا النوع من المعرفة يتطور بمرور الزمن .

4- **معرفة من know –who** ويتضمن هذا النوع معلومات حول know-what وknow-how تتضمن تشكيل علاقات إجتماعية خاصة و التي تجعل من الممكن الحصول على الخبرة و إستخدام هذه المعرفة بكفاءة

5- **معرفة الأغراض أو الاهتمام بلماذا :(Car, Why)** وتشير هذه المعرفة إلى الأسباب التي تدعو المعرفة والبحث عنها وتوجيه الخيارات الإستراتيجية ومقارنة التكلفة بالعائد.

---

[1] زياد حمد القطارنة، **إدارة المعرفة**، دار حليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان 2001 ، ص 47

[2] محمد نايف محمود ،مرجع سابق ،ص 18

و الملاحظ مما سبق أن مصادر تعلم هذه الأصناف من المعارف تختلف حيث أن الصنفين الأولين know-what و know-why نستطيع أن نحصل عليها من خلال الكتب أو المحضرات أو من قواعد البيانات. غير أن النوعين المتبقيين know-how و know –who يتم الحصول عليهما من خلال الخبرة.[1]

ومن هذا المنطلق أي مصادر التلقي للمعرفة قام (حسن البلاوي) بتصنيفها إلى نوعين: [2]

1- **المعرفة الداخلية:** وهي المعرفة التي تنتج من أنشطة وتفاعلات الأفراد فيما بينهم، وكذلك تفاعلهم وعلاقاتهم بعناصر البيئة الخارجية المحيطة بها ونتائجها وتأثيراتها وتتمثل هذه المعرفة فيما يكونه الفرد لنفسه من دوافع ورغبات وأهداف وطموحات واتجاهات.

2- **المعرفة الخارجية:** وتتضمن المعرفة التي يستمدها الأفراد العاملون في المنظمة من مصادر خارجية توجد في البيئة المحيطة وتمثل هذه النوعية الكم الأغلب من التدفق المعرفي الذي تساهم فيه تقنيات الاتصال والمعلومات.

بعد أن تطرقنا فيما سبق إلى بعض المفاهيم الخاصة بالمعرفة وتصنيفا و بحكم موضوع الدراسة وجب علينا إبراز كيفية أو طرق إنتاج المعرفة و كذا منافذ توزيعها و نقلها، فهي الآن موردا إقتصاديا هاما وعنصرا أساسيا من بين عناصر عوامل الإنتاج، تفسر الإنتاجية المرتفعة والنمو الملموس.

الفرع الرابع: مصادر المعرفة

في حال تكلمنا على مصادر المعرفة وجب علينا إلقاء الضوء أولا على مصادرها في العلوم الأخرى من ثم نعود إلى مصادرها بالنسبة للمنظمة والإقتصاد ككل.

إن كل فرد منّا يمتلك مقداراً عظيماً من المعرفة. فنحن لدينا معرفة عن أنفسنا، وعن العالم من حولنا، عن الأفكار والمفاهيم المجرّدة. ولطالما تساءل الفلاسفة عن مصدر هذه المعارف ومن أين تنبع. فنحن نتعلّم الكثير من الأمور من الكتب، الإعلام، ومن الآخرين. ولكي نحصل على المعلومات من هذه المصادر، علينا أن نعرف مسبقاً عدّة أمور: كيف نقرأ، كيف نفكّر، وكيف نثق بهذه المصادر. ولكي نتعلّم هذه الأمور يتطلّب ذلك منّا أن تكون لدينا معرفة أكثر. إذن ما هي الطريقة النهائية لتحصيل المعرفة؟ وما الفرق بين الاتجاه التجريبي والاتجاه العقلي[3]، هذا ما جعل الإبستومولوجيا تبحث في أربع مسائل:[4]

1- أصل المعرفة البشرية ومصادرها

2- طبيعة المعرفة البشرية

[1] نفس المرجع السابق ، ص ،19

[2] البلاوي حسن، سلمان حسين، مرجع سابق، ص 45.

[3] الباحثون السوريون مقال بعنوان **مصادر المعرفة**. ص1 متوفر على الموقع التالي :https://www.syr-res.com/article/7502.html تم الإطلاع بتاريخ 2016/04/23 على الساعة 12:23

[4] محمد نايف محمود، مرجع سابق، ص12

3- صدق المعرفة، أي كيفية التمييز بين المعرفة الصادقة والكاذبة

4- حدود المعرفة البشرية

وهو ما أفرز إتجاهين متلازمين فيما يتعلّق بموضوع المصدر النهائي للمعرفة فالأول هو مذهب العقليين ويمثله ديكارت، و الثاني مذهب التجريبيين ويمثله جون لوك فالعقليين يردون مصدر المعرفة إلى العقل على أساس أن العلم الحقيقي يصدر من العقل ، ففي العقل تمثل أهم خصائص العلم أي الضرورة والصدق المطلق، وفقا لهذا يذهب المذهب إلى أن المعرفة الحقيقية ليست نتاج الخبرة الحسية أنما عملية عقلية مثالية وبحسب هذا المنظور توجد معرفة سابقة لا يلزم تبريرها بواسطة الخبرة الحسية، ويتم استنباط الحقيقة المطلقة من الاستدلال أو التفكير المنطقي القائم على البديهيات، وتعد الرياضيات نموذجا كلاسيكيا لهذا النوع من التفكير؛ وعلى العكس من ذلك، يذهب المذهب التجريبي إلى أنه لا توجد معرفة سابقة وأن المصدر الوحيد للمعرفة هو الخبرة الحسية، وفقا لهذا المنظور فإن لكل شيء في العالم وجود مدرك بالحواس وحتى عندما يكون إدراك المرء خادعا فإن مجرد حقيقة أن شيء مدركا تكون المعرفة ذات دلالة، إن المذهب التجريبي يحتكم أتباعه إلى التجربة ويرون أن كل علم إنما يستنبط منها، وأن العقل يسجل معلوماته من دراسة الظواهر في مجال التجربة، ففي التجربة ليس هناك علم ولا يعدو العقل أن يكون صفحة بيضاء، فالتجربة إذن لا العقل هي أساس العلم .[1]

أما إذا ما تكلمنا على مصادرها فيما يخص المنظمات خصوصا وفي علم الإقتصاد فيمكن حصرها فيما يلي:

1- المصادر الداخلية: تعتبر المعرفة الضمنية و التي ذكرناها سابقا أحد أبرز المصادر الداخلية لإكتساب المعرفة، ويعد الأفراد مصدرها الأساسي بإعتبارهم صناع المعرفة وذلك من خلال: خبراتهم وذاكرا تهم، افتراضاتهم، معتقدا تهم و غالبا ما يكون هذا النوع الصعب النقل والشرح في أن واحد وهي جد مفيدة للمنظمة [2].

2-المصادر الخارجية: وهي التي تظهر في بيئة المنظمة المحيطة، والتي تتوقف على نوع العلاقة مع المنظمات الأخرى الرائدة في لميدان أو الإنتساب إلى التجمعات التي تسهل عليها إستنساخ المعرفة،[3] والتي يمكن الحصول عليها من خلال القنوات الرسمية مثل المؤتمرات أو الإنترنت أو الصحف والمجلات، وكذلك من خلال القنوات غير الرسمية مثل الاجتماعية والتجمعات، والمتاحف، والأفلام.[4]

بعد أن حاولنا تطويق المعرفة بغية رفع الستار عما يشوبها من غموض، أضحى لزاما علينا الخوض في كيفية إدارتها ، وهذا بحكم أنها أصل من أصول المؤسسات الجديدة ،لذا سوف نخض هذا الشق من البحث بما يعرف بإدارة المعرفة و التي تعد تمهيدا لما سيليها

[1] سمرة كحلات، **المكتبة الجامعية وإسهامها في تأسيس مجتمع المعرفة**، رسالة دكتورة في علم المكتبات جامعة قسنطينة 2 2013ص71،72

[2] Marquardt Michael J, **Building the learning**, **organization Mastering the five elements for corporate learning**, Dvid-BlacK publishing company, USA, 2002, p:148.

[3] محمد عواد الزيادات، مرجع سابق، ص51

[4] Marquardt Michael J, op, cite, p170.

المبحث الثاني: إدارة المعرفة

قبل معرفة الدور الذي تلعبه إدارة المعرفة في النمط الاقتصادي الجديد ، وجب علينا أولا معرفة ماهية وما الأسباب التي جعلت من البشرية تهتم بها أكثر من السابق ، فهي الآن عصب ضروري لكل مؤسسة و منظمة بل تعدت ذلك إلى الحكومات و الدول ، وهذا ليس بالأمر الغريب في زمن توهج فيه نور العلم و المعرفة و المعلومة و إزداد رونقا بالتسارع المتزايد لحركة الابتكار والإبداع العلمي والتكنولوجي خصوصا في العشرين سنة الأخيرة من القرن المنقضي ، ليكون بذلك السبب الرئيسي في إعادة إحياء إدارة المعرفة التي لا تعد أمرا مستجدا على البشرية ، كونها رافقتها منذ القدم فهي ملازمة للمعرفة ، التي لطالما تم تبادلها و مشاركتها بين أبناء أدم عن طريق المخطوطات و الكتب و التعليم و التدريب ، ولعل أفضل الأمثلة التي تضرب في هذا الباب ما فعله الخليفة العباسي المأمون لما نقل معارف الإغريق و الرومان ليجعلها اللبنة التي بنيت عليها الحضارة الإسلامية ، كما أن إحتكاك الأوربيين بالأندلس و نهلهم من معارفها و علومها هو من مهد الطريق لعصر النهضة بالقيام ، إذن فهي قديمة قدم المعرفة الإنسانية لكن الأمر الجديد كما ذكرنا آنفا يكمن في زيادة الإهتمام بها و هذا ما سنحاول معرفته .

المطلب الأول: النشأة والتطور

يعد مصلح إدارة المعرفة بمفهومها الحالي ثمرة لجهودات مجموعة من العلماء البارزين على غرار عراب علم الإدارة بيتر دراكر والذي إستهل البحث قي هذا المجال في سبعينيات القرن المنصرم ليعقبه سيفيبي في الثمانينات ثم يختتمها اليبانيان نونكا وتوكاشي في العشرية الأخيرة من القرن العشرين.

لكن نشأتها ترجع إلى بداية الخمسينيات حيث بدأت ثورة المعلومات مع دخول الحاسوب، وبدا واضحا أن التكنولوجيا هي المهيمنة وإن قاعدة الثورة : المعلومات، وأن ما يميز الأفراد وكذلك المؤسسات هي قدرتها على إستخدام المعلومات وتحويلها إلى معرفة تحقق ميزة تنافسية، وفي سياق هذه التطور ظهرت مرة أخرى ثنائية القياسية والتنوع سواء بالعلاقة مع تكنولوجيا المعلومات أو مع الأفراد، فمع تكنولوجيا المعلومات ونموذجها الأرقي اليوم الانترنت فإن قواعد ومستودع البيانات والذكاء الصناعي ومستودع المعرفة الإلكترونية كلها تعمل وفق القاعدة القائمة على أن البرمجيات تجمع وتصنف وتعالج وتنتقل وتسترجع البيانات؛ حيث إن الخبرة التقليدية في إدارة الأشياء تحددت في ثنائية القياسية والتنوع، هذه الثنائية إستمرت من إدارة الأشياء إلى إدارة المعرفة.[1]

كما تضمنت إدارة المعرفة منذ الخمسينيات مدخلين مختلفين. أُستمِد المدخل الأول من "الانثروبولوجيا"anthropology ونظرية النظم systems theory، وعلم الاقتصاد economics، لتطوير التدخلات ومساعدة الناس في إدارتهم لنظم إنتاج المعرفة الطبيعية بشكل أفضل. وكان هذا المدخل يشكل مدخل الاقتصاد المعرفي الذي تأثر بشكل كبير بالاقتصادي Fritz Machlup أما المدخل الثاني فهو ناتج عن تطبيق الكمبيوتر في إدارة المعرفة، وإرتباطه بالذكاء الإصطناعي. وقد قُدِم من قِبل

[1] نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص، ص 84، 85

Feignbaun في عام 1977 في مساهمة لإيجاد حقل جديد يُدعى هندسة المعرفة Knowledge Engineering.
وكما وضعها Wenger، تُعرَّف هندسة المعرفة بأنها "تطبيق تقنيات النظم على إدارة واستخدام المعرفة.[1]

بالرغم من كل هذه التطورات و المحاولات إلا أن الغموض بقي يحيط بهالته على هذا العلم وما الإشكالية التي طرحها أحد الآباء المؤسسين لحقل إدارة المعرفة، وهو كارل إيريك سفيبي Karl – Erik Sveiby، في ورقة قدمها أول مرة عام 1998 إلا خير دليل على ذلك، فلقد أورد فيها بأن مصطلح إدارة المعرفة يفتقر إلى المعاني الصحيحة التي ينشدها، وهو يقول بالنص: «على المستوى الشخصي، أنا لا أرغب في إستخدام عبارة إدارة المعرفة هي قدرة وملكة إنسانية وليست شيئا يمكن إدارته،بإستثناء صاحب المعرفة الذي يستطيع أن يدير معرفته؛ ولذلك فإن أفضل ما يدل على تفكيرنا عبارات؛ مثل: التركيز على المعرفة، أو رؤية العالم من منظور معرفي. وبالنسبة إلي فإن إدارة المعرفة هي فن تكوين القيمة للأصول غير الملموسة».[2]

لذا لم تأخذ إدارة المعرفة حقها و مداه إلا في السنوات الأخيرة، وتحديدا بعد أن تم وضع بعض المقاييس لها، وتزايد الإدراك لفوائد بعض مبادراتها الناجحة. فأول من إستخدم مصطلح إدارة المعرفة (Knowledge – Management) هو(Don Marchand) في بداية الثمانينيات من القرن الماضي على أنها المرحلة النهائية من الفرضيات" المتعلقة بتطور نظم المعلومات، لكنه لم يشر إليها بشكل مستقل أو بوصفها عمليات وفي المرحلة ذاتها تنبأ رائد الإدارة (Drucker) إلى أن العمل النموذجي سيكون قائما على المعرفة، وأن المنظمات ستتكون من صناع معرفة (Knowledge Workers) الذين يوجهون أداءهم من خلال التغذية العكسية لزملائهم ،وأرجع بعضهم بداياتها إلى التطبيقات الأولى للإدارة المعرفة التي بدأتها شركة (Hewlett Packardالأمريكية في عام (1985)، وتحديدا في برنامجها لإدارة المعرفة للقناة الحاسوبية للتاجر Managing knowledge for the computer dealer channel) والتي أطلق عليها شبكة أخبار HP لكن في هذه الفترة لم يقتنع الكثيرون بإدارة المعرفة وبتأثيرها على عملية الأعمال، حتى أن (وول ستريت) أكبر سوق مال في العالم تجاهل إدارة المعرفة في بادئ الأمر، خاصة محاولات تحديد قيمة نقدية للمعرفة، لكنه اهتم بها بعد ذلك، وأخذ يتعامل مع إدارة المعرفة في الحالات التي تتحول إلى نماذج إنشاء القيمة، وبدأ بمكافأتها ومن وجهة نظر Stromguist & Samoff , فإن التأثير الاستراتيجي لإدارة المعرفة بدأ عام (1997)، وفي عام (1999) خصص البنك الدولي (4%) من الميزانية الإدارية السنوية لتطوير أنظمتها.
ولابد من التنويه إلى أن إدارة المعرفة ولدت داخل الصناعة وليس داخل الأكاديميات، ولا حتى داخل المنظمات المعرفية ، كما أشار Turban إلى أن العديد من المديرين عدوا إدارة المعرفة أعظم عملية إستراتيجية متميزة تطورت خلال السنوات العشرين الماضية.[3]

[1] محمّد خضري ن مرجع سابق ص8

[2] سعد غالب ياسين، **نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي، مجلة دراسات إستراتيجية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة ، 2007، ص 41.

[3] صلاح الدين الكبيسي ،**إدارة المعرفة**، دار الكتب المصرية 2005،ص ،ص 33، 34

فبالرغم من أن تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات المحلية يتم من البحوث العلمية الأساسية و الإبتكارات الجديدة ، إلا أن الأفراد والمنشات يمكن أن تتعلم كيف تستخدم وتطور وتنتج سلعا جديدة عن طريق الأداء الفعلي من خلال الأنشطة اليومية غير الظاهرة والمرتبطة بحل مشاكل الإنتاج ومحاولة مقابلة إحتياجات المستهلك الخاصة والتغلب على عوائق الإنتاج أثناء العمليات الإنتاجية ذاتها. إن المعرفة الضمنية Tacit knowledge قد تكون أكثر أهمية من المعرفة المسجلة Codified Knowledge في شكل إبتكارات وإختراعات جديدة. فهناك مجالات كبيرا للمعرفة الفنية المتمثلة في القوى الذهنية والبدنية للعاملين في الصناعات المختلفة بالنسبة للدول النامية ، حيث إن الإبتكارات الجديدة والبناء التدريجي للقدرات التكنولوجية يعتمد على من يقوم بالاستخدام الفعلي للتكنولوجيا وليس فقط على التجارب العلمية والأبحاث. فهناك أهمية كبيرة للتعليم والتطوير على مستوى المصنع أو الورشة. إلا أن تحقيق ذلك يتطلب قوة عاملة قادرة على الاستيعاب والتعلم. وهذا بدوره يحتاج إلى التركيز على التعليم الأساسي والفني وبرامج التدريب ، خاصة بالنسبة للصناعات التي تحتاج إلى مهارات عالية ، مثل الإلكترونيات. لذلك فإنه على الدولة أن تأخذ على عاتقها توفير هذا النوع من العمالة من خلال سياستها التعليمية لأن عملية التصنيع تتطلب المزيد من هذه العمالة المدربة والقادرة على التعلم السريع وبالتالي يمكن مواجهة الزيادة في الطلب عليها والذي يحدث عادة مع تطور الصناعة المحلية والتحول من صناعات التجميع إلى الأنشطة التي تحتاج إلى معرفة فنية أكثر تركيزا. فبالنسبة لكوريا الجنوبية وتايوان كان هناك تركيز على الإستثمار في التعليم الفني و الأساسي ، فمع نهاية السبعينيات أصبح 80٪ من القوة العاملة في تايوان إستكملت تعليمها الأساسي. وذلك بعكس الحال في البرازيل التي لم تهتم بهذا النوع من التعليم.[1]

كما يمكن أن نتخذ تقسيم Karl sveiby لمراحل تطور إدارة المعرفة كإختصار و إمتداد لما سبق حيث وبحسب رأيه ،فهي قد مرت بأربعة مراحل و التي سوف نسردها كالتالي:[2]

المرحلة الأولى 1992–1998: تركز هذه المرحلة على زيادة الإنتاج والإنتاجية وكان السؤال المطروح حينها هو كيف يمكن استعمال أنظمة تكنولوجيا المعلومات في زيادة الإنتاجية والتغلب على الصعوبات التي تحول دون ذلك حيث بدأت منذ 1992 بتوليد الكثير من المشاريع الخاصة بقواعد البيانات، وقواعد بيانات أفضل الممارسات...الخ.

المرحلة الثانية1998–1999: بالرغم من أنها المرحلة الثاني إلا أنها تشابه و تماثل سابقتها لكنها تميزية عليها بالتركز على المستهلكين وكيف يمكن التنبؤ بهم ؟ وماذا نعرف عنهم؟ وكيف نخدمهم أحسن خدمة؟ وهو ما مهد الطريق لإنشاء فكرة مستودع بيانات خاص بهم يمكن العودة إليه والبحث في بياناتهم في أي وقت وأي مكان من أجل دراسة سلوكهم، لكن المشكلة تكمن في كيفية توظيف البيانات واستخدام النصوص الأرشيفية لإزالة اللبس الذي يشوب القيم ومعرفة كل ما هو نشيط وغير نشيط.

المرحلة الثالثة1999–2001: تمثلت في إدراك قدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إيجاد علاقة تفاعلية بين المنظمة والمستهلكين وبين الموظفين وغيرهم في مختلف أنحاء العالم وهذا بالإعتماد على: صفحات الويب، التجارة الالكترونية، الأعمال الالكترونية، الصفقات على الخط المباشر، المؤتمرات... الخ ، ولقد ولدت هذه المرحلة الكثير من الحماس فيما يخص تثمين وتقييم المعرفة.

---

[1] حبيب، ناجي، **ميخائيل التكنولوجيا ومنظومة التقدم الاقتصادي : دراسة لتجارب بعض الدول حديثة التصنيع** ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة جامعة عين شمس – كلية التجارة 1993 ص1379

[2] Karl-Erik Sveiby, What is knowledge Management? مقال متوفر على الموقع التالي
http://www.sveiby.com/articles/Knowledge Management.html12:23 تاريخ الإطلاع 2015/05/12 على الساعة

المرحلة الرابعة 2001–2005: في هذه المرحلة تم إدراك مفتاح الوصول إلى الميزة التنافسية والتي تمثلت في الإنسان أو المورد البشري أو ما يطلق عليها بمسار الأفراد، فعلى الرغم من قدمها نظريا لكن إلا أنها لا تزال في طور الطفولة بالنسبة لإدارة المعرفة وتطبيقاتها، التي ذاع صيتها بحيث أن معظم المؤسسات أو المنظمات إن لم نقل جلها أضحت تولي إهتماما كبيرا بالكيف عوض الكم فيما يخص الكفاءات الأفراد وتوفير المناخ المناسب بغية تمكينهم من ابتكار المعارف الجديدة وتجسيد ثقافة تقاسم المعرفة على مستوى المنظمة.

كما أسلفنا سابقا فإن إدارة المعرفة كانت موجودة منذ عدة عقود من الزمن، لكن ولإجتماع جملة من الأسباب تغير الوضع لتأخذ مكانتها في قلب النظرية والأسس الإدارية ويصبح لها دور جوهري في الرقي بالمؤسسات والإقتصاد ككل، أما تلك الأسباب فيمكن حصرها في النقاط التالية:[1]

- التطور الكبير الذي شهدته صناعة الحواسيب والأجهزة الالكترونية، بالإضافة إلى التطور النوعي في تكنولوجيا المعلومات والتحول نحو النانو تكنولجي التصغير، حيث أن كل هذه الخصائص الجوهرية وفرت طاقات اندماجية هائلة لتكنولوجيا المعلومات مع أنماط أخرى من التكنولوجيا وتطبيقاتها.
- التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات التي سهلت طرق تبادل المعطيات، بالأخاص بعد اكتشاف الشبكة العالمية للانترنت، والتي مهدت الطريق لإدخال الاتصالات اللاسلكية كالأجهزة الخلوية والأقمار الاصطناعية في منظومة الأعمال والإقتصاد؛
- الانفتاح الكبير على السوق العالمي وعولمة التجارة وتزايد حدة المنافسة وتنامي ظاهرة العولمة بأبعادها المختلفة؛
- ميلاد نماذج جديدة للأعمال والتي تستند على المعرفة وتكنولوجيا الشبكات والتي تمثلت في الإدارة الإلكترونية، الأعمال الالكترونية، التجارة الإلكترونية وغيرها من الأنشطة التي كانت بمثابة ثورة غيرت كل شيء تقريبا في الإدارة، التنظيم، وفي وسائل إنشاء الثروة وإنتاج القيمة وتوزيعها للزبائن والمستفيدين.

وبالفعل فقد ساهمت هذه الأسباب وغيرها في تحقيق نبؤه عراب علم الإدارة بيتر دراكر، الذي قال بأن المعرفة هي الأساس الذي سيقوم عليها العمل النموذجي وأن المؤسسات بنوعيها سواء الإنتاجية والخدمية والتي تعد القوة المهيمنة في الاقتصاد وفي المجتمع ستكون من صناع المعرفة.[2]

المطلب الثاني : مفهوم إدارة المعرفة

يمكن القول إنه من الصعب إيجاد مفهوم واحد لإدارة المعرفة. فقد تناول الباحثون مفهوم إدارة المعرفة من مداخل وزوايا مختلفة تبعا لاختلاف اختصاصاتهم وخلفياتهم العلمية والعملية ويرجع ذلك إلى سببين، يتمثل الأول في أن ميدان إدارة المعرفة واسع جدا، أما الثاني هو ديناميكية هذا الموضوع معنى التبدلات السريعة في المجالات التي يشملها والعمليات التي تغطيها.[1]

[1] Prusak L, « Knowledge can it be managed >>, Presented at the IBM Academy of technology conference on knowledge management, New York, 2000, P13

[2] Turban E, Kelly R and Potter R.E, « Introduction to information technology, John Wiley , 3 edition, U.S.A, 2004, P86.

لذا فقد عرفها Wiigبأنها عملية : " تخطيط، تنظيم، رقابة، تنسيق، توليد المعرفة، وكافة الأصول التي ترتبط وتتعلق برأس المال الفكري والعمليات والقدرات والإمكانات الشخصية والتنظيمية، لتحقيق و إنجاز أكبر قدر ممكن من الأثر الايجابي في نتائج الميزة التنافسية التي تسعى إليها المنظمة، بالإضافة إلى العمل الدؤوب على إدامة المعرفة واستغلالها ونشرها واستثمارها، وتوفير التسهيلات اللازمة لها مثل أفراد المعرفة، الحاسبات والشبكات وغيرها ."[2]

و أما Daft فقد قال بأنها تلك الطريقة الجديدة للتفكير و التي تستخدم لتنظيم وتقاسم الموارد الفكرية والإبداعية للمنظمة، كما أنها تشير إلى الجهود المنظمة لإيجاد وتنظيم وإتاحة رأس المال الفكري للمنظمة و تعزيز ثقافة التعلم المستمر وتقاسم المعرفة لبناء الأنشطة التنظيمية على معرفتها السابقة .[3]

وفيما يخص Jean – yves Prax فقد عرفها بأنها "عملية إدارة الخبرات العلمية والمعلوماتية للمنظمة، والحفاظ عليها والاستفادة منها من أجل الحصول على مزايا تنافسية، و كذا تحقيق رضا الزبون و هذا من خلال رفع مستوى كفاءة الأداء وزيادة مستوى الابتكار والإبداع. " [4]

كما عرفها Duffy بأنها العملية النظامية التكاملية التنسيق نشاطات المنظمة في ضوء اكتساب المعرفة وخلقها وخزنها والمشاركة فيها وتطويرها وتكرارها من قبل الأفراد والجماعات الساعية وراء تحقيق الأهداف التنظيمية الرئيسة.[5]

بالإضافة إلى ما سبق فقد قام C . Harrnan بتعريفها على النحو التالي حيث قال بأنها : " إكتساب وإستخدام الموارد من أجل إيجاد بيئة تسهل وصول الأفراد للمعلومات، وتمكنهم من إكتساب ومشاركة هذه المعلومات المطورة لمعارفهم لاستخدامها لصالح المؤسسة".[6]

إذن فهي تشمل تعريف وتحليل الأصول المعرفية المتوفرة والمطلوبة والعمليات المتعلقة بهذه الأصول، والتخطيط اللاحق والتحكم بالأعمال لتطوير كل من الأصول والعمليات، بما يحقق أهداف المنظمة. فإدارة المعرفة لا تتعلق بإدارة الأصول المعرفية فقط، بل تتعدى ذلك إلى أن تدير العمليات التي تجري على الأصول. وهذه العمليات تتضمن: تطوير المعرفة، والحفاظ على المعرفة،

---

[1] الكبيسي صلاح الدين ، مرجع سابق، ص34

[2] Wiig K.M, **Knowledge management foundation thinking about thinking Arlington**, Schema Press, 2002, P4

[3] Richard L. Daft, **Organization Theory and Design**, Tenth Edition, South-Western, Cengage Learning, 2010,p312

[4] PRAX J.Y, **le manuel du knowledge management**, 3ème, ED dunod,Paris, 2012,p21

[5] المحاميد ريا جزا جميل، **دور إدارة المعرفة في تحقيق ضمان جودة التعليم العالي: دراسة تطبيقية في الجامعات الأردنية الخاصة**، رسالة ماجستير، إدارة أعمال، عمان: جامعة الشرق الأوسط، 2008،ص 22

[6] Harman C, **Managing human resources in the knowledge economy**, 7th global forum on reinventing government building trust in government, Vienna, Austria, 26-27 June, 2007, P1.

واستخدام المعرفة، والمشاركة في المعرفة. وتتضمن الأصول المعرفية المعرفة التي تتعلق بالسوق والمنتجات والتكنولوجيات والمنظمات التي تمتلكها أو التي تحتاج إلى امتلاكها بحيث تؤدي إلى تطور في أعمال المنظمة مما يؤدي إلى زيادة الأرباح إنشاء قيمة مضافة.[1]

المطلب الثالث :أهمية وأهداف ، عمليات إدارة المعرفة:

الفرع الأول : أهمية أدارة المعرفة

يمكن إجمال أهمية إدارة المعرفة في النقاط الآتية[2]:

1- تعد إدارة المعرفة فرصة كبيرة للمنظمات لتخفيض التكاليف ورفع مجوداتها الداخلية لتوليد الإيرادات الجديدة.
2- تعد عملية نظامية تكاملية التنسيق أنشطة المنظمة المختلفة في اتجاه تحقيق أهدافها.
3- تعزز قدرة المنظمة للاحتفاظ بالأداء المنظمي المعتمد على الخبرة والمعرفة، وتحسينه.
4- تتيح إدارة المعرفة للمنظمة تحديد المعرفة المطلوبة، وتوثيق المتوافر منها وتطويرها والمشاركة بها وتطبيقها وتقييمها.
5- تعد إدارة المعرفة أداة المنظمات الفاعلة لاستثمار رأسمالها الفكري، من خلال جعل الوصول إلى المعرفة المتولدة عنها بالنسبة للأشخاص الآخرين المحتاجين إليها عملية سهلة وممكنة.
6- تعد أداة تحفيز للمنظمات لتشجيع القدرات الإبداعية لمواردها البشرية لإنشاء معرفة جيدة والكشف المسبق عن العلاقات غير المعروفة والفجوات في توقعاتهم.
7- تسهم في تحفيز المنظمات التجديد ذاتها ومواجهة التغيرات البيئية غير المستقرة.
8- توفر الفرصة للحصول على الميزة التنافسية الدائمة للمنظمات، عبر مساهمتها في تمكين المنظمة من تبني المزيد من الإبداعات المتمثلة في طرح سلع وخدمات جديدة.
9- تدعم الجهود للاستفادة من جميع الموجودات الملموسة وغير الملموسة، بتوفير إطار عمل لتعزيز المعرفة التنظيمية.
10- تسهم في تعظيم قيمة المعرفة ذاتها عبر التركيز على المحتوى.

الفرع الثاني: أهداف إدارة المعرفة

لقد تنوعت و إختلفت الأهداف التي تستخدم فيها إدارة المعرفة وهذا طبقا لإختلاف وتنوع الأماكن والمجالات التي توجد وتستخدم لأجلها ، لكن هناك أهداف عامة تشترك فيها كل أنواع المنظمات وهي كالتالي[3]:

- تحديد وجمع المعرفة وتوفيرها بالشكل المناسب والسرعة المناسبة، لتستخدم في الوقت المناسب؛ بناء قواعد معلومات التخزين المعرفة وتوفيرها واسترجاعها عند الحاجة إليها؛
- تسهيل عمليات تبادل ومشاركة المعرفة بين جميع العاملين في التنظيم؛

[1] محمّد خضري ،مرجع سابق ،ص 12
[2] الكبيسي صلاح الدين ، مرجع سابق ، ص،ص 43،42
[3] الزيادات محمد عواد، مرجع سابق ، ص 60

- تحويل المعرفة الداخلية والخارجية إلى معرفة يمكن توظيفها واستثمارها في عمليات وأنشطة المنظمة المختلفة؛
- تحسين عملية صنع القرار من خلال توفير المعلومات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب، مما يساعد في تحقيق أفضل النتائج
- الإسهام في حل المشكلات التي تواجه المنظمة والتي قد تؤدي إلى نقص كفاءتها أو هدر وقتها وأموالها؛
- جذب رأس المال الفكري لتوظيفه في حل المشكلات والتخطيط الاستراتيجي؛
- إرضاء العملاء بأقصى درجة ممكنة، من خلال تقليل الزمن المستغرق في إنجاز الخدمات المطلوبة، وتحسين وتطوير مستوى الخدمات المقدمة باستمرار؛
- تطوير عمليات الابتكار بالمنظمة، وتقلع منتجات وخدمات مبتكرة باستمرار؛
- تشجيع العمل بروح الفريق، وتحقيق التفاعل الايجابي بين مجموعة العمل وذلك من خلال الممارسات والأساليب المختلفة التي تتبناها المنظمة لتبادل المعرفة ومشاركتها؛
- تهيئة بيئة تنظيمية مشجعة وداعمة لثقافة التعلم والتطوير الذاتي المستمر؛
- تبسيط إجراءات العمل وخفض التكاليف عن طريق التخلص من الإجراءات غير الضرورية.

الفرع الثالث :أبرز وأهم عمليات إدارة المعرفة

بالرغم من تعدد وتنوع الدراسات التي صبت في هذا الموضوع غير أن أغلبها تتفق بأن مراحل عمليات إدارة المعرفة تتمثل في النقاط التالية :

أ- تشخيص المعرفة:

تعد عملية تشخيص المعرفة من العمليات المهمة والتي تبدأ بها إدارة المعرفة، وعلى ضوء هذا التشخيص يتم وضع سياسات وبرامج العمليات الأخرى، لأن من نتائج عملية التشخيص معرفة نوع المعرفة المتوافرة، ومن خلال مقارنتها بما هو مطلوب يمكن تحديد الفجوة، وعملية التشخيص أمر حتمي لأن الهدف منها هو إكتشاف معرفة المنظمة، وتحديد الأشخاص الحاملين لها، ومواقعهم، كذلك تحدد لنا مكان هذه المعرفة في القواعد [1]

كما تهدف هذه العملية إلى تحديد المعرفة الحرجة والتي بدونها لا تستطيع المنظمة تحقيق أهدافها، ولا المحافظة على ميزتها التنافسية بين المنظمات الأخرى، وبالتالي فهي تسعى إلى تحديد المعرفة التي تعطي قيمة مضافة للمنظمة ومنتجاتها وخدماتها، ومن ثم إبتكارها أو إكتسابها من مصادرها المختلفة، وتوفيرها وإتاحتها للعاملين وتمكينهم من إستخدامها وتطبيقها ونقلها ومشاركتها.[2]

بالإضافة إلى ذلك فتشخيص المعرفة الموجودة في المؤسسة تتيح لها مايلي :[3]

- في ضوء نتائج عملية التشخيص يتم وضع البرامج والسياسات الأخرى؛

[1] الكبيسي صلاح الدين ، مرجع سابق ، 63
[2] سعد غالب ياسين، مرجع سابق ،ص،ص 74، 75
[3] الزيادات محمد عواد، مرجع سابق ، ص 92

- بدون عملية التشخيص للمعرفة المتواجدة لدينا لن نستطيع الوصول إلى مستوى المعرفة المنشود لأداء أعمالنا من خلال زيادة رصيدنا من المعارف؛
- تحديد مواقع المعرفة المتواجدة والأشخاص الحاملين لهذه المعرفة، وبالتالي فان نجاح المؤسسة في أدائها لأعمالها يعتمد على دقة نتائج هذه العملية؛
- من خلال كونها كذلك أداة لحل المشكلات، فمن نتائج عملية التشخيص يتم تحديد المعرفة الملائمة لوضع الحلول للمشكلات القائمة من خلال استخدام آليات الاكتشاف والبحث و الوصول؛
- تؤدي إلى امتلاك عمليات المؤسسة القدرة على تحقيق و توليد الفوائد وإضافة القيمة.

ب- توليد وإنتاج المعرفة

تشمل هذه المرحلة جميع الأنشطة التي تسعى المنظمة من خلالها للحصول على المعرفة، واقتناءها من مصادرها المتعددة، حيث أن عملية إنتاج أفكار جديدة لا تعني دوما الحصول على المعرفة مفيدة والتوصل إلى ابتكارات، لذلك فإن أحد الأهداف الرئيسية لإدارة المعرفة هي زيادة نسبة الأفكار الإبداعية التي يمكن تحويلها إلى ابتكارات وتقليم حلول مفيدة للمشكلات، فالمعرفة والابتكار هي عملية مزدوجة ذات اتجاهين فالمعرفة مصدر للابتكار والابتكار يضيف مصدرا للمعرفة الجديدة، من أهم النماذج المستخدمة في عملية توليد المعرفة، هي نموذج (SECI) في منظمة (NONAKA) ويكون من خلال تحويل المعرفة الضمنية إلى المعرفة الظاهرة، وتحويلها من المستوى الفردي إلى المستوى الجماعي .[1]

ج-تخزين المعرفة

تعتبر عملية تخزين المعرفة من العمليات الأساسية في المنظمة لأنها تبذل جهودا وأموالا كثيرة في اكتساب المعرفة والمهارات والخبرات الأمر الذي يستدعي تخزينها وتسهيل سبل الوصول إليها مستقبلا، فالمعرفة المفيدة لابد من الاحتفاظ بها بشكل معقول في مخزن المعرفة الذي يمثل الذاكرة التنظيمية للمنظمة، هذه الذاكرة بمثابة المستودع الذي توضع فيه المعرفة من أجل الاستخدام المستقبلي،[2]

وهذا عن طريق تنظيمها وتسهيل البحث، والوصول إليها وتيسير سبل استرجاعها فهي تشير إلى أهمية الذاكرة التنظيمية للمؤسسة، فغالبا ما يكون للمعرفة معنى حينما يتم ترميزها وتصنيفها وفقا لنوعها ومحتواها وتخزينها بطريقة تجعلها قابلة الاستخدام عند الحاجة إليها ليس فقط بواسطة مالكها ولكن أيضا بواسطة الآخرين، كما يجب تصنيف المعرفة بطريقة تتناسب مع الأهداف التنظيمية للمؤسسة.[3]

---

[1] علي عبد الهادي مسلم، **إدارة المعرفة: مفهومها و عملياتها وتحدياتها وآثارها على النواتج التنظيمية**، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية، نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، الرياض، 2009، ص ص 7، 8

[2] فاهد إسماعيل عبد الله، **دور عمليات المعرفة في تعزيز الميزة التالية دراسة تحليلية من المديرين في عدد من المنظمات الصناعية**، مجلة علمية يصدرها مركز الدراسات المستقبلية كلية الحدباء الجامعية العدد 13، 2006،ص ، 40

[3] صلاح الدين الكبيسي ،مرجع سابق ،ص 74.

د–نشر و توزيع المعرفة

تعد عملية توزيع المعرفة من العمليات البالغة الأهمية و التي تتخذها المنظمة شعارا في إدارة المعرفة، وترتبط بها العديد من المصطلحات مثل النشر، البث، التدفق، النقل وغيرها تعبيرا عن تحريك المعرفة من مخازنها إلى كل من يجب نقلها إليه. إن تبادل المعرفة والخبرات مع الزملاء لهو أشبه بتبادل البحار مياهها بين بعضها البعض، فالشخص الذي يقوم بنقل المعرفة إلى زميله تتجدد وتزداد معرفته على عكس بقائها محتبسة ما قد يجعلها تنكمش أو تموت لذا نجد مياه البحار دائما متجددة على عكس البحيرات المغلقة ومياهها الراكدة.[1]

ولكي تنجح عملية توزيع ومشاركة المعرفة وجب إدراك: أن المشاركة بالمعرفة تحترم تحولنا من العمل الفردي إلى العمل الجماعي، واختلاف أسلوب وطبيعة المشاركة يختلف تبعا لنوع المعرفة، وتختلف المشاركة بالمعرفة عن المشاركة بالمعلومات لأن المعلومات لا تتضمن التفكير أثناءها، أي أن المشاركة بالمعرفة تتطلب مجهودا أكبر من المشاركة بالمعلومات.[2]

د–تطبيق المعرفة

تعرف هذه العملية التي تعتبر أخر عمليات إدارة المعرفة و أهمها كما يلي "الإفادة من المعرفة بطريقة فعالة تتضمن تحقيق أهداف المنظمة بكفاءة وفاعلية".[3]

حيث يعد تطبيق المعرفة الهدف الأساسي من عملية إدارة المعرفة، ويتطلب هذا التطبيق تنظيم المعرفة من خلال التصنيف والفهرسة أو التبويب المناسب للمعرفة، واسترجاع المعرفة من خلال تمكين العاملين في المنظمة من الوصول إليها بسهولة وفي أقصر وقت، وجعل المعرفة جاهزة للاستخدام بحذف بعض الأجزاء غير المتسقة وإعادة تصحيح المعرفة وفحصها باستمرار، وإدخال الجديد المناسب عليها، واستبعاد المتقادم.[4]

وهي تشير في مضمونها إلى مصطلحات: الاستعمال وإعادة الإستعمال و الإستفادة والاستثمار، وأن تطبيق المعرفة هي غاية إدارة المعرفة وهي تعني استثمار المعرفة المتاحة، فالحصول عليها وخزنها والمشاركة فيها لا تعد كافية، والمهم هو تحويل هذه المعرفة إلى تنفيذ، فالمعرفة التي لا تعكس في التنفيذ تصبح مجرد كلفة ضائعة و أن نجاح أي منظمة في تطبيق برامج إدارة المعرفة لديها يتوقف على حجم المعرفة المنفذة قياسا لما هو متوفر لديها ، والفجوة بين ما تعرفه وما نفذته مما تعرفه يعد أحد أهم معايير التقييم في هذا المجال.[5]

---

[1] الملكاوي إبراهيم الخلوف، مرجع سابق، ص، 82 .

[2] صلاح الدين الكبيسي ،مرجع سابق ،ص 75

[3] أيمن عودة المعان، **اتجاهات المديرين في مراكز الوزارات الأردنية لدورة إدارة المعرفة في الأداء الوظيفي**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن :2009، العدد 5، ص 377

[4] صلاح الدين الكبيسي ،مرجع سابق ،ص 83

[5] قتيبة صبحي الخير ، احمد و جلال سحر ، **اثر مكونات إدارة المعرفة في عمليات القيادة الإدارية** ، ورقة عمل مقدية إلى المؤتمر السنوي الرابع إدارة المعرفة في العالم العربي ،جامعة الزيتونة ، عمان والأردن ،23_25 أفريل 2005 ، ص9

المبحث الثالث: الإقتصاد المبني على المعرفة

لطالما قامت المشكلة الإقتصادية على ما يعرف بمبدأ الندرة حتى أضحى يعرف بالعلم الذي يدرس الخيارات في عالم الندرة، معضلة قضت مضاجع علماء الإقتصاد لزمن طويل لذا تخيل حلا لهذه المشكلة، تخيل إقتصاد مصدر ثروته الرئيسي لانهائي وغير محدود، إقتصاد يتمتع بعدالة ذاتية وجوهرية يسهل فيه تقاسم المكافآت بل هو من يدعمها ، إقتصاد يكون للبطال فيه نفس مقومات القدرة الشرائية للعامل تقريبا، إقتصاد يكون فيه واحد زائد واحد يساوي ثلاثة ، إقتصاد تكون فيه القدرة الشرائية غير متناهية لأنها تولد مع الشخص و لا تعتمد إلا عليه،[1] غير أن الخيال أصبح واقعا في زمن قد أصبحت الثروة فيه هي المعرفة، ثروة لا تنضب، منابعها كثيرة، ثروة تزداد وتتراكم ومصادرها دائما جديدة، مادام العقل البشري قادرا على الإبتكار و التطوير .

المطلب الأول :نشأة و تطور إقتصاد المعرفة

إستهل المفكر الأمريكي ألفين توفلر في الفصل الأول من كتابه الموجه الثالثة كلامه بهذه الفقرة " الذين سيسكنون هذا الكوكب في مثل هذه اللحظة الحرجة سيعيشون ويشهدون صدمة الحضارة الثالثة" كلام حتى ماض قريب كان مجرد تنبأ بالمستقبل غير أننا وكما قال، نعيش في هذه الحقبة التي أضحت تعرف بالتحول الثالث تحول أعقب مرحلتين كانتا قد سبقته ولعلهما المصاطب الأساسية التي شكلتا قاعدة الهرم الذي إتخذه شكل تطور الإقتصاد المعرفي مواكبا بذلك التحول الثالث لذا وجب الوقوف على تلك المراحل التي سبقته وميّزت تطور المجتمعات البشرية والتي تعرف إصطلاحا بتسمية "التحولات الثلاث" والتي نقلت البشرية تدريجيا من مجتمع زراعي إلى صناعي وصول به إلى قمة الهرم معلنتا بزوغ نور المجتمع و الإقتصاد المعرفي .

الفرع الأول : المرحلة الأولي الزراعة

لقد ظلت للمعرفة أهمية محورية في حياة البشرية و نموه فلقد كانت قدرة الإنسان البدائي على إشعال النار نقلة تقدمية هائلة تناقلتها القبائل فيما بينها .ثم أخذت المجتمعات البدائية بعد ذلك تراكم المعرفة بعضها فوق بعض ،عن النباتات والحيوانات و المعادن الضرورية للبقاء ،ثم جاء العصر الحجري الحديث من سنة(10.000 إلى 5000 قبل الميلاد) بكثير من ممارسات الزراعة الناجحة ، و نقلها لأجزاء شتى من العالم مثل بلا الرافدين و الصين الجنوبية و أمريكا الوسطى و غرب إفريقيا و ذلك بفضل التقدم في تقنيات البذر و الحصاد و علم المعادن و صناعة الأدوات و ما إلى ذلك و كانت هذه المعرفة تتسع شيئا فشيئا و تسجل كتابة لتناقلها الأجيال فشكلت أسسا للحضارات الرئيسية في العصور الوسطى،[2]بدأ بحضارة الزراعة التي إنتقل فيها الإنسان من حياة الصيد والقنص إلى حياة الإستقرار في الحقول والمزارع، وهذه الفترة إستمرت قرونا طويلة من الزمن وكانت ثورة زحفت ببطء في أرجاء المعمورة بنشر القرى والمستوطنات والأرض المحروثة وأسلوبا جديدا للحياة،[3] وبذلك إنتقل من حالة الترحال والإنتقال والإعتماد الكامل على الظروف الطبيعية إلى حياة الإستقرار والتمدن ، التي أدت إلى ظهور الحضارات الزراعية الكبرى في مصر وبلاد ما بين النهرين وفي الصين والهند ،حيث لم يكن إكتشاف الزراعة مجرد تطور في أساليب الإنتاج وتطوير الأدوات

[1] IDRISS J. ABERKANE ,**ÉCONOMIE DE LA CONNAISSANCE**, La Fondation pour l'innovation politique mai 2015 p11

[2] محمد أمين مخيمر ، موسى ابو طه، **بناء إقتصاديات المعرفة إستراتيجية تنموية متقدمة** ،دار الكتاب الجامعي العين 2009 ص 26

[3] ألفن توفلر، **حضارة الموجة الثالثة**، ترجمة عصام الشيخ قاسم، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، 1990، صفحة 21

الزراعية اللازمة وتوفير الظروف المناسبة للري والصرف وحماية المحاصيل بقدر ما ساهم في تحقيق تطور مؤسسي أدى إلى ظهور دولة مركزية ونظام قانوني وخاصة الإعتراف بفكرة الحقوق العينية. فمن دون الإعتراف بفكرة الحقوق العينية لا يمكن أن تستقر الزراعـة التي تتطلب موالاة المزارع لأرضـه دون تعرض لاعتداءات الآخرين.[1]

وعلى مدى بضعة آلاف من السنين تكرَّست الزراعة، بحكم إرتباط أشكال النشاط الاقتصادي الأخرى بها، بوصفها العالم الرئيس المحدَّد للنشاط البشري وللحضارة الإنسانية، بإعتبارها مصدراً رئيساً للإنتاج والثروة في حياة المجتمعات. لقد قامت حضارات تلك الحقبة الطويلة على الزراعة ،بالموازاة مع ذلك تم إبتكار الكتابة في ميزوبوتاميا (العراق حاليا) منذ أكثر خمسة ألاف سنة، حيث كانت الثورة الأولى في التاريخ البشري، غير أن هذه الحقبة شهدت ثورة أخرى في مجال المعلومات وهي الثانية بإبتكار الكتاب المكتوب في الصين أولا في عام 1300ق م ، ثم أعقب ذلك حدث مستقلا في بلاد الإغريق بعد ذلك بثمانمائة عام، عندما نسخ بازيستراتوس ملك أثينا هوميروس (الإلياذه و الأوديسا) في كتب، على الرغم من عدم وجود وثائق تؤكد هذه المعلومات، غير أننا نعلم أن أثر الكتاب المكتوب كان عظيما في كل من بلاد الإغريق والرومان والصين .[2]

كما شهدة هذه الحقبة ثلاث تحولات مفصلية في تاريخ البشرية تمثل الأول في إكتشاف الزراعة وتدجين وتربية بعض الحيوانات أما الأخرين فتمثلا في إبتكار الكتابة والكتاب الذين يعدا أولا وسيلة لتبادل وتراكم المعارف إلا أن هذه المرحلة إتسمت بتركُّز تطوُّر المعرفة في مناطق محدَّدة، وعدم إنتشارها بل إحتكارها فعندما كانت جماعة ما تتوصل إلى إبتكار أو إكتشاف معين، فإنها كانت تحتكره وتحتفظ به لنفسها وتحجم عن تقاسم المعرفة الجديدة مع غيرها، الأمر الذي أدَّى إلى تباطؤ تطور المعرفة، وإلى ضياع الكثير من أسرارها وإنجازاتها مع زوال حَمَلتها (ومن أبرز الأمثلة على ذلك، ضياع الكثير من إنجازات الحضارة الفرعونية أو الحضارات القديمة في أميركا الجنوبية). لقد عُرف ذلك المجتمع بالمجتمع ما قبل الصناعي،[3]

أما فيما يتعلق بإهتمامات الفكر الاقتصاد في تلك الحقبة التي إمتدت إلى ما قبل القرون الوسطى فقد كانت أغلبها وعلى رأسها المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراط) تتفق على أن مصدر الثروات هي الأرض، وأنّ محور تطور الفكر الاقتصادي هو الزراعة. وقد شكلت هذه المسألة (الأرض) نقطة انطلاق لتشكيل علم الاقتصاد الحقيقي،[4] وممّا يلاحظ في هذا الاقتصاد أن باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى غير الزراعة كانت موجودة مثل الحرف، الصناعات الحرفية، غير أنها لم تكن محلّ اهتمام من علماء الاقتصاد، لأنهم كانوا يعتبرون على رأسهم كينزي بأن الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج وليست الحرف،[5]

---

[1] حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، عالم المعرفة، الكويت، ص ص 120-121

[2] بيتر دروكر، **تحديات الإدارة في القرن الحادي و العشرين**، ترجمة توفيق علي منصور، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى 2010، القاهرة ص،ص 118.117

[3] يوهانس فريدريش ،**تاريخ الكتابة** ترجمة: سليمان أحمد الضاهر منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة – دمشق 2013، ص35

[4] حسني عمر، **موسوعة الفكر الاقتصادي**، الجزء الثاين، دار الكتاب الحديث، الجزائر، بدون سنة نشر، ص.01

[5] أبو القاسم حمدي ،**دور إستراتيجية إدارة المعرفة في دعم تنمية كفاءات الموارد البشرية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة** ،أطروحة دكتورة في العلوم جامعة الجزائر 2013، ص 288

الفرع الثاني : مرحلة الاقتصاد الصناعيّ economy Industrial

إذا كان إكتشاف الزراعة لحظة فارقة في تاريخ الإنسان فقد كانت الثورة الصناعية منذ منتصف القرن الثامن عشر أخطر إنقلاب اقتصادي بعد الثورة الزراعية الأولى. فقد كانت هذه الأخيرة عملا تراكميا لم يقم به مكتشف أو مخترع واحد[1] ، بل هي النقلة النوعية التي ستمهد الطريق للبشرية كي تطلق عنان سطوتها على المعمورة، و التي أطلق عليها ألفين توفلر إسم التحوُّل الثاني العظيم، حيث يرى أنه حدث فيه إنجاز كبير هز معه أركان حضارة الموجة الأولى أو الحضارة الزراعية في المجتمعات القديمة، ومبشراً بميلاد حضارة جديدة زاحفة، وكان هذا الانفجار هو الثورة الصناعية التي كانت أكثر من مجرد مداخن ومعامل ومصانع، لقد كانت نظاما إجتماعيا غنيا متعدد الجوانب لمس كل مظاهر الحياة الإنسانية.[2]

لقد بدأت ملامح هذه الثورة بالتشكل في أروبا في أعقاب إكتشاف المعرفة الإغريقية القديمة أثناء عصر النهضة وما ألت إلية من ثورة علمية إذ كان الإغريق قد إبتكروا طريقة في البحث في الطبيعة، أفضت إلى إكتشافات هامة في الفلك والفيزياء والحساب ثم تلاهم الرومان ليضيفوا تقنياتهم الهندسة الهامة ،وحين سقطت أوربا في عصور من الظلام بعد أفول نجم الإمبراطورية الرومانية كانت هذه المعارف المجمعة لا تزال في يد العرب والتي شكلت اللبنة الأساسية في بناء صرح الحضارة الإسلامية التي يعزى لها الفضل الكبير في حفظ وتطوير العلوم التي سبقتها ولعل مقام به الخليفة العباسي المأمون بإنشائه دار الحكمة وجمعه علماء العرب والإغريق الذين دأبوا على ترجمه المخطوطات القديمة وحفظها وتطويرها كان حجر الأساس لظهور عصر النهضة الذي كان الشق العلمي للثورة الصناعية، بالإضافة إلى ما قام به المسلمون فقد كان للمعارف المتراكمة من الصين والهند والرهبان الايرلنديين الدور الكبير في إشعال فتيل عصر النهضة في العلوم والفنون وجوانب أخرى من المعرفة.[3]

كما أن إختراع جوتنبيرج للمطبعة، جعل من الطريق تتعبد لمارد المعرفة والعلم كي يخرج من قمقمه، كونها سوف تصير أي التقنية الجديدة للطباعة ذات أهمية كبيرة في خفض التكاليف وزيادة السرعة وإتاحة العلم والمعارف لعامة الناس، بالإضافة إلى تغيرها لنمط تسير المؤسسات و لن يقف تأثيرا هنا بل سيمس حتى منهاج التعليم التي واكبت تأسيس جامعات تلو الأخرى في أوربا إبان العقود التي تلت ذلك ، و التي اتخذت منحى عكسي لما سابقتها فهي لم تعد مخصصة لرجال الدين ولا دراسة العلوم الدنية ولكنها بنت حول أنظمة لعامة الناس في القانون والطب والرياضيات وعلم الفلسفة الطبيعية وفي النهاية ورغم أنها إستغرقت مائتي سنة، فقد بشر الكتاب المطبوع بظهور التعليم المدرسي والجامعي الحديث.[4]

---

[1] حازم الببلاوي ،مرجع سابق ، ص 121

[2] ألفن توفلر، مرجع سابق ، ص136

[3] محمد أمين مخيمر ، موسى ابو طه، مرجع سابق ،ص، 26

[4] بيتر دروكر،مرجع سابق ، ص،ص 117.118

كل هذا توج بتطوير المحرّك البخاري من طرف" توماس سافري" وهو محرّك مخصص لرفع المياه سنة 1686 معلنا بذلك بداية الثورة الصناعية، ثم تلت ذلك طفرة في عالم الاختراعات، فعلى سبيل المثال قام « **نيوكمان** » سنة 1712 بتصنيع أوّل محرّك بخاري يعمل بالصمّامات ثمّ تلاه اختراع المحرّك البخاري المعدّل والمقتصد للطاقة من طرف جمس واط وذلك سنة 1769[1].

لقد أنجر عن هذه الإختراعات التي كانت نتيجة حتمية لتزاوج المعرفة والعلم مع التكنولوجيا إنشاء أول مصنع في إنجلترا سنة 1762 والذي عدت الأضخم من نوعه في تلك الفترة فقد كان يوظف قرابة 600 عامل،كل هذا جعل من بريطانيا أول دولة أوروبية تحتضن الثورة الصناعية وتكون مهدا فقد كانت سباقة في مجال الصناعة أن ذاك ولعل جملت الأسباب التالية هي من كانت وراء ذلك ،فسياسات الحرية وعدم التدخل من طرف الدولة و كذا وفرة رؤوس الأموال وزيادتها و إتساع التجارة الداخلية و الخارجية و كذا الزيادة السكانية التي تزامنا مع ظهور النقابات الطائفية، قد لعبت دورا مهما في كون بريطانيا مهد هذه الثورة الجديدة التي سرعان ما ستجتاح العالم بأسره مرورا بالدول الأوربية المجاورة كفرنسا، النمسا وألمانيا، وصلا حتى الولايات المتحدة الأمريكية ليأتي الدور على مخترعيها كي يبهروا العالم بأسره على غرار نظرائهم الأوربيين، فلقد قام **روبرت فولتون** بإختراع أول محرك بخاري لتشغيل القوارب البحرية سنة 1780 معلنا على قيام عصر جديد في مجال النقل،كما أن محطة توليد الكهرباء التي أنشأها **توماس أديسون** وإختراع **جراهم بيل** للهاتف سنة 1776* ،كل هذا عد نقطة الإنعطاف إلي ستقود العالم و البشرية بأسرها إلى تحولات جذرية لم يكن لها نظير من قبل ، مع العلم أن جل هذه الإختراعات نسبت إلى الثورة الصناعية الأولى التي سرعان ما ستعقبها ثورة ثانية سنة 1850 والتي سوف تمتد إلى مشارف الحرب العالمية الأولى سنة 1914، أين شهدت هذه الحقبة طفرة من الإختراعات لعل أبرزها المحركات الكهربائية والصناعات التجميعية التي أوجدها **هنري فورد**، والمحرك الغازي الذي إخترعه **إتان ليونز**،كما إتسمت كذلك بتعميم إستخدام الآلات البخارية لتشغيل السفن والقاطرات إلى غاية إختراع المحرك الذي يستخدم البترول كوقود له عوض الفحم من طرف **جوزيف داي** معلنا بذلك عن ميلاد عصر البترول والانتقال إلى إقتصاديات الحجم وإقتصاديات الوفرة للصناعات الكبرى كصناعة السيارات والحديد والصلب ، البتروكيماويات، كما يجب التنويه إلى أن إنجلترا لم تعد الدولة الوحيدة البارزة في هذا المجال ففي هذه الحقبة ظهر منافسون جدد لها على مركز الريادة غلى غرار الولايات المتحدة الأمريكية والكثير من الدول الأوروبية على رأسهم ألمانيا وفرنسا .[2]

هذا ما جعل البشرية تتبنى نمط إقتصادي جديد سوف يسود ويهيمن على جل مجالات الحياة ويغيرها تغييرا جذريا، كما أنه سوف يغير الفكر الإقتصادي بشكل كبير غير أنه لن يدوم طويلا مدام العقل الإنساني لن يتوقف عن الإبتكار، تلك الآلة التي تبقى حتى وقتنا الراهن لغزا حير ويحير البشرية، ففي الأخير هو من إبتكر كل ما ذكر سابقا، أي أنه هو السبب الرئيسي في نشوء هذه الحضارات وتلك النقلات العلمية والثورات الاقتصادية، فلولا عقل البيروني والخوارزمي وأفلاطون قبلهم ولولا قوة ملاحظات البتاني ونيوتن، كوبرنيك ولولا إختراعات مريم الإسطرلابي، أديسون وداي لما إستطاع الإنسان تطويع وترويض الطبيعة وإستعمال

[1] أبو القاسم حمدي، مرجع سابق ،ص 288

*أعلن مجلس النواب الأمريكي سنة 2002 أن الهاتف اخترع من قبل أحد الأمريكيين الإيطاليين يدعى أنطونيو ميوتشي، وهو صانع السجق والشموع كما أشار إلى أن براءة اختراع بيل للهاتف استندت الى "الاحتيال والتحريف ".للمزيد من الإطلاع أنظر: http://historynewsnetwork.org/article/802

[2] فليح حسن خلف، **النظم الإقتصادية: الرأسمالية، الإشتراكية، الإسلام**، جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2008 ،ص91

مكوناتها و إبتكار طرق إنتاج لتحويل الثروات الطبيعية إلى مواد يستعين بها بغية تلبية رغباته وسد حاجاته، بيد أن الفكر الإقتصادي و لما يقارب القرنين من الزمن أهمل هذا الدور الفعال لهذه الثروة التي أثبتت بجدارة و إستحقاق على أنها سلاح جبار في يد من إستطاع إستعماله، فلقد ألهمنا التاريخ وأعطانا دروسا قيمة، فالدارس للحضارات القديمة سوف يرى أن الأمم التي قامت بإستغلال العلم والمعرفة بطريقة فعالة، قد حققت ثروة وسلطة كبيرتين، فالبابليون و الفراعنة والإغريق والرومان ومن بعدهم الحضارة الإسلامية كلهم بنو حضاراتهم على أساس المعرفة في والزراعة، والبناء والنقل،كما أن التاريخ يوضح لنا أيضا أن هذه المعارف والتقنيات كانت تتوارث بين الحضارات المتعاقبة، فما من حضارة قامت إلا ولسابقتها فضلا عليها والأمثلة على ذلك كثيرة ولعل أبرزها ما قام به الأوروبيون الذين إرتكزوا علي علوم وتقنيات الأندلس ،التي كانت تعد في تلك العصور منارة للتقدم والرقي بغية المضي في تشييد حضارتهم،كما أنها تعد أيضا من الطرق المنتهجة من طرف الأمم لإستعادت أمجادها الغابرة ففي العصر الحديث، قامت كل من ألمانيا واليابان بإسترداد قوتهما عن طريق إعادة بناء قدراتهم التكنولوجية والإسترشاد بالمعارف التي كانت تمتلكها .

غير أنه وكما ذكر سابقا فإن الفكر الاقتصادي وبالأخص النماذج الاقتصادية ومن أبرزها الكلاسيكية لم توليها إهتماما كبيرا حيث كانت تشير إلى أن رأس المال والعمال والموارد الطبيعية هم الأسس للحفاظ على النمو الاقتصادي، في حين أن النهج الجديد يشير إلى أن العلم والتكنولوجيا هي بذور النمو وإنشاء الثروات، وهذا لوجود شبه إجماع بين العلماء المهتمين بأن "التقدم التكنولوجي يشكل واحدا من أهم العوامل المسؤولة عن النمو الاقتصادي إن لم يكن أهمها على الإطلاق،[1] هذا النهج الذي فرضه سطوة العلم والمعرفة على البشرية خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت نقلات نوعية وثورات جدية سوف تمهد الطريق لنمط جديد من الإقتصاد والذي سوف يعرف لاحقا بإقتصاد المعرفة .

الفرع الثالث : مرحلة الإقتصاد المبني على المعرفة

على الرغم من توقعات أدم سميث القائلة بأن الأشخاص المبدعون ومنظمات البحث والتطوير المتخصصة سوف تساهم في دفع التغيير التكنولوجي والنمو الاقتصادي إلى الأمام، إلا أن الفكر الذي كان سائدا في ذلك الوقت تاه لما يقارب القرنين ، حيث كان يركز أكثر من اللازم على علاقات الإنتاج ،التي كان يغيب عليها عامل التغير وخاصة التغير التكنولوجي، أما الآن ومنذ وقت ليس بالبعيد طور الاقتصاديون شيئا فشيئا نظرة جديدة للنمو الاقتصادي أخذين بعين الاعتبار التكنولوجيا الحديثة، ليس فقط كعامل مهم ولكن أيضا كونها تتأثر كثيرا بمتطلبات السوق والسعي وراء الربح.[2] معلنين ظهور شكل جديد من أشكال الإقتصاد أو ما يعرف الإقتصاد الحديث recent economy (إقتصاد المعرفة) الذي إستند إلى جملة من الثورات العلمية المهمة التي كانت قبله كثورة الكمبيوتر computers وثورة الإتصالات communication وثورة المعلوماتية information

[1] انطونيوس كرم ، **العرب أمام تحديات التكنولوجيا** ،**كتاب عالم المعرفة** – 59 سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت نوفمبر 1982،ص41

[2] فريدريك شرر ،**نظرة جديدة إلي النمو الاقتصادي و تأثره بالابتكار التكنولوجي** ،ترجمة علي أبو عشمو ،مكتبة العبيكان ،الرياض ،المملكة العربية السعودية . 2002 ص19

هذه الثورات التي أصبحت معرفة جديدة بحد ذاتها أخذت تدفع كل نواحي الحياة إلى التطور السريع .و لقد كان الإقتصاد أحد عناصر المنظومة الإجتماعية الذي إستجاب لهذه الثورات و إندمج فيها مشكلا وإياها قوة هائلة و محركا لا يكف عن الدوران ،فثروة التقنية المعلومة أمدت الإقتصاد بالسرعة وبإختراق الحواجز و تقليص المسافات و سهولة الحركة و الإقتصاد يمدها بالدعم المادي المناسب و تطوير بناها التحتية و توسيع إنتشارها .[1]

إلا أن ظهور الاقتصاد القائم على المعرفة لم يكن ننتجه تحول مفاجئ أو قطيعة في سياق التطور العادي للاقتصاد بل كان نتيجة حتمية للتطور التدريجي والمنطقي لصيرورة الاقتصاد بصفة عامة لكن بوتيرة متباطئة.[2] حيث أنها كانت موجودة طوال تاريخ البشرية، فالفترة التي نعيشها الآن هي فترة بداية مجتمع المعلومات فلم تعد الأرض هي قوام المجتمع، ولم يعد رأس المال هو قوام المجتمع كما كان عليه الحال في المجتمع الصناعي، وإنما أصبحت المعلومات هي قوام المجتمع المعاصر.[3]

لذا يمكن القول أن هذا الإقتصاد مر بثلاث مراحل الأولى سادت في الخمسينيات و الستينيات من القرن المنصرم حيث عرفة بمرحلة معالجة المعلومات أما المرحلة الثانية سادة في السبعينيات والثمانينيات وعرفة بمرحلة تقنية المعلومات، وفي ظل هاتين المرحلتين هيمنة أجهزة الكمبيوتر و التي كانت تستخدم كأجهزة مستقلة بذاتها كل منها مستقلة على الأخر أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الإقتصاد المبني على المعرفة والتي تم فيها ربط أجهزة الكمبيوتر بالشبكة، بمعنى أن المرحلتين الأولى والثانية ركزتا على القوة المتاحة للحواسيب، أما المرحلة الثالثة فركزت على قوة الربط بالشبكات، أي ان الانطلاقة الفعلية لهذا الإقتصاد قرنت بإطلاق الإنترنت في التسعينيات.[4]

غير أنه ومنذ نصف قرن أي حوالي عام 1950 كان الفكر السائد بإكتساح أن السوق المعجزة الجديدة أي الحاسب الإلكتروني سوف يكون في الشؤون العسكرية، والحسابات العلمية مثل علم الفلك و نادى القليلون منا حينئذ بأن الحاسب الإلكتروني سوف يجد تطبيقات كبرى في الأعمال التجارية وسوف يؤثر فيها تأثيرا كبيرا و هؤلاء القليلون رأوا بثاقب فكرهم، وخاصة التطبيقيون في شركة الآلات العالمية للأعمال IBM الصاعد حينذاك، أن الحاسب الإلكتروني سوف يكون أكثر من آلة حاسبة في الأعمال التجارية .[5]

الأمر الذي قال عنه بيل غيتس "**عندما سمعت تعبير عصر المعلومات لأول مرة أصابتني حيرة كنت أعلم أن هناك عصرا يسمى عصر الحديد وآخر يسمى عصر البرونز وهي فترات من التاريخ سميت باسم المواد الجديدة التي اعتاد البشر أن يصنعوا منها أدواتهم وأسلحتهم. فتلك كانت حقبا نوعية. ثم قرأت لكتاب يتنبؤون بأن البلدان سوف تدخل في صراع**

---

[1] محمد نايف محمود ،مرجع سابق ص39

[2] Dominique Foray: L'économie de la Connaissance, édition la découverte, france, 2004, p: 06

[3] محمد فتحي عبد الهادي، **المعلومات وتكنولوجيا المعلومات على أعتاب قرن جديد**، مكتبة الدار العربية للكتاب ، مصر ،2000،ص 13

[4] مجموعة المؤلفين ،**تنمية الموارد البشرية في ظل إقتصاد مبني على المعرفة**، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية 2004 ص 39-40

[5] بيتر دراكر ،مرجع سابق ، ص، 112

حول السيطرة على المعلومات وليس على الموارد الطبيعية. ولقد بدا لي ذلك أمرا مثيرا للفضول أيضا فما الذي يعنونه بتعبير معلومات".[1]

كان بيل غيتس ومن شككوا في قدرة المعلومة والكمبيوتر على حق لما قال أصابني الذهول أو الحيرة فكيف يمكن للعقل البشري أن يتقبل فكرة الصراع على شيء غير ملموس وخرق قاعدة المادة، إلا أن الأمر الذي إستنكر حدوثه لم يفتأ أن يصبح واقعا نعيشه، عقب هذه الثورة التي أشار إليها أو لخص مراحل تطورها بيتر دراكر في كتابه فن الإدارة في القرن العشرين جاعلا منها الثورة الرابعة أو التطور الرابع والتي ربطها بإختراع الكمبيوتر في خمسينيات القرن المنصرم، وليس بيل وحده من شكك في هذا الأمر فتاريخ الفكر والاكتشافات العلمية يبين أنه كثيرا ما قوبلت المبتكرات التكنولوجية الجديدة في الماضي بالريبة وعدم الاهتمام، أو عدم تقدير الإمكانات التي تعد بها. وقد بين التطور اللاحق، وتتابع الابتكارات العلمية والتكنولوجية مدى قصر النظر في تلك المواقف. ففي عام (1895) مثلا، علق اللورد آلفين رئيس الجمعية الملكية البريطانية على تجارب الطيران بقوله :" آلات أثقل وزناً من الهواء وتطير؟ إنه لأمر مستحيل." وفي عام (1895)أيضا، صدر عن اتحاد رجال الصناعة الأمريكيين الرأي التالي:" للتلفون عيوب وأوجه قصور مهمة، مما يجعل النظرة إليه كأداة اتصال غير جدية. إنه أداة يحكم تكوينها نفسه بعدم جديتها."

أما تشارلز دوبل مفوض المكتب الأميركي براءات الاختراع فقد صرح في عام (1899)أنه قد آن الأوان لإغلاق المكتب و"كل ما يمكن أن يخترع، قد تم اختراعه فعلاً". وبعد نجاح تجربة الطيران أوائل القرن العشرين علق المارشال فوش بروفيسور الاستراتيجيات في الكلية الحربية الفرنسية العليا بقوله": الطائرات لعب مسلية ولكن لا قيمة عسكرية لها". وفي عام 1920 رد أصدقاء ديفيد سرنوف عل الثورة المعلوماتية عواقبها وآفاقها تحريضه الدائم على أهمية الاستثمار في الراديو: "الصندوقة الموسيقية اللاسلكية (الراديو) لا جدوى اقتصادية ترجى منها، ولو حتى خيالاً. من يدفع ثمن رسالة غير مرسلة إلى شخص بعينه؟ أما في عام 1943 فقد قال توماس واطسون رئيس شركة IBM الشهيرة لصناعة الآلات الحاسبة": أعتقد أن ثمة متسعاً في السوق العالمية لاستيعاب خمسة أجهزة كمبيوتر... ربما". وفي عام 1977 قال كين أولسون، مؤسس شركة الأدوات الرقمية Equipment Digital)ليس من سبب يدفع أي شخص إلى اقتناء كمبيوتر في منزله" تلك بعض المواقف التي تعكس تلكؤ البشر في رؤية قوة العلم والتكنولوجيا وآفاقهما غير المحدودة على التقدم. وقد أصبحنا نعرف اليوم أن التقدم العلمي والتكنولوجي الكبير الذي حصل، خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات، قد تجاوز كل التوقعات [2] ،غير أن هنالك من كان يؤمن بأن المعرفة و العلم هما أساس تطور البشرية فقد أثبت التأريخ أن المعرفة قد اكتست أهمية بالغة في كتابات العديد من المفكرين والفلاسفة القدامى، فعلى سبيل المثال لا الحصر ومنذ حوالي 400 عام كتب الفيلسوف الإنجليزي فرنسيس بيكون بأن المعرفة قوة، كما وقد أشار "ألفريد مارشال" عام 1890 في كتابه "مبادئ الاقتصاد" بأن المعرفة هي أكثر الأدوات قوة للإنتاج وأما حديثاً، فإن نقطة

[1] بيل جيتس ،**المعلوماتية بعد الإنترنت طريق المستقبل**، ترجمة: عبد السلام رضوان،المعرفة سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني الثقافة والفنون الكويت 1998 ص 5

[2] سمير إبراهيم حسن ،**الثورة المعلوماتية عواقبها وآفاقها** ، مجلة جامعة دمشق- المجلد 18 – العدد الأول- 2002 ص 209

البدء بالاهتمام بالمعرفة كعنصر إنتاجي رائد،[1] تزامن مع ظهور ثورة المعلومات والمعرفة و التي جعلت منها مورد أساسي من الموارد الاقتصادية، وأصبح الاستثمار في مجال المعلومات والتقنية أحد عوامل الإنتاج، فهو يزيد في الإنتاجية ويزيد من فرص العمل، حتى أصبحت المعلوماتية والمعرفة بحق قاطرة التنمية للتطور الاقتصادي في مختلف دول العالم، كما أنها ساهمة في نقلة هائلة للإنسانية على العموم والحياة الإقتصادية بالخصوص فسرعان ما سينسحب الإقتصاد الصناعي تدريجيا متخليا عن مكانته إلى إقتصاد جديد محوره المعلومات،[2]والذي تدعمه ثورة الأنفوميديا (info-media) وهي كلمت مؤلفة من مقطعين هما(information أي معلومات و media أي وسائط) هي أساس الإقتصاد العالمي الحديث إذ سيكون المحرك الأساسي للإقتصاد العالمي الجديد مكونا من صناعات الأنفومديا و هي الحواسيب و الاتصالات والإلكترونيات والتي ستصبح في وقت لاحق الصناعات الأكثر إنتشارا في العالم، حيث سيكون عصر الأنفوميديا أعظم وأضخم إنطلاقة على مدار التاريخ للإقتصاد العالمي وسيكون هو المحرك للتكتلات الإقاصادية والتجارية العظمى في القرن الواحد والعشرين. [3]

أي أن هذا العصر يتميز على العصور التي سبقته بالمعرفة التي أضحت المصدر الحقيقي للسلطة التي يتمتع بها الإنسان أو المنظمة أو الدولة ،فلم يعد لا المال ولا المنصب و لا حتى النزعة السياسية هي المصدر الحقيقي لسلطة بل المعرفة هي التي ستحدد ذلك في مجتمع المعرفة ،[4] وبهذا تحققت نبؤة توفلر و الذي وصف المعرفة على أنها مصدر القوة الأعلى جودة ومفتاح نقل القوة، ومن ثم فإن الصراع على تملك المعرفة والسيطرة عليها، وإحتكار وسائل الإتصال الناقلة للمعرفة هي في قلب الصراع، فلقد إعتبر المعرفة وقود محرك التكنولوجيا العظيم و الذي يتسارع ، فالتحصيل المتسارع للمعرفة التي تعد وقود التكنولوجيا يعني تسارع التغيير. [5]

إلا أن ألفن توفلر لم يكن الوحيد الذي تنبأ بهذا التحول الكبير الذي ستشهده البشرية فعلى غراره تنبأ العديد من علماء المستقبليات كجون نيست الذي أوضح أن أمريكا تعيد الهيكلة من مجتمع صناعي إلى مجتمع معلوماتي، حيث بحسب رأيه فأن الاقتصاديات سوف تنتقل من القومية إلى العالمية، وزعم أن الدول المتقدمة كافة سوف تقلص التصنيع وأن الصناعات التقليدية سوف تعهد بها قريبا إلى دول العالم الثالث وأن القوة الإقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية سوف تعتمد على المعلومات أكثر من البضائع .

كما أن رجل الأعمال البارز ولتر ريستون أعلن في وقت سابق على وصول مجتمع المعلومة كما أنه وصف زواج الكمبيوتر والإتصالات بأنه يبشر بتغيير ثوري وقال أن عصر المعلومة مختلفة عن الصناعي معلنا بأنه ولأول مرة في التاريخ الأغنياء والفقراء، والشمال والجنوب والشرق والغرب والمدينة والريف مربوطون ببغضهم في شبكة إلكترونية عالمية من الصور المشتركة في

[1] مراد علةً، **جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة** – دراسة نظرية تحليلية المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي الدوحة، قطر من18 إلى 20 ديسمبر 2011 ص6.

[2] ابو القاسم حمدي ،مرجع سابق ،ص ، 9

[3] محمد نايف محمود ، مرجع سابق ،ص39

[4] Dominique Foray: L'économie de la Connaissance, édition la découverte, france, 2004, p: 08

[5] آلفين توفلر ،**صدمة المستقبل، المتغيرات في عالم الغد** ترجمة: محمد علي ناصف ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة سنة:1990، ص33

الزمن الحقيقي، وتنتقل الأفكار عبر الحدود وكأنها لم تكن موجودة ،[1] غير أن بيتر دراكر الذي يعد الحجة وصاحب أكبر مصداقية في مجتمع الأعمال حيث كانت جل أعماله تركز على الثروة البشرية عكس الاقتصاديين الذين سبقوه، كما كان له السبق في إطلاق مصطلحات جديدة سوف تصبح في وقت لاحق أبرز المصطلحات التي سيعتمد عليها الإقتصاد المعرفي كالياقات البيضاء و"عمال المعرفة"، ولقد تنبأ بإنتقال العمال من الصناعات الكثيفة العمالة إلى الصناعات الكثيفة المعلومة، كما كان الرائد في الإعلان على نشوء الإقتصاد الرمزي، كما ضاع مصطلح المشاركة في الإنتاج عام 1977 والذي سيعرف لاحقا بسلاسل القيمة الدولية والتي إعتبرها في ذلك الوقت كنموذج محاكاة للدول النامية لتحذو حذو سنغفورة وهونكونغ وتايوان التي إستفادة من ميزة العمالة التي تتمتع بها كي تصبح بمقاولات من الباطن لمصانع البلدان المتقدمة، غير انه لم يكن أول عالم يعرف هذه الظاهرة وطبعا ليس الأخير، لأنه وفي وقت لاحق سوف تصبه من أبرز طرق إنتشار الإستثمارات الأجنبية المباشرة كما أنها سوف تعد من جملة طرق نقل التكنولوجيا والمعرفة، بالإضافة إلى ما ذكرناه سابقا وجب ذكر مايكل بورتر أو معلم الإدارة الأكثر تأثيرا كما وصفته التايمز اللندنية والذي يعرف بأنه حاول تطبيق الفكر الاقتصادي على إدارة الأعمال، حيث نوه بالدور الفعال للدولة في تشكيل القدرة التنافسية للشركات وأعطى أهمية كبرى للأنظمة التعليمية وبناء البنية الأساسية لها والتي تعد ركيزة أساسيا من أعمدة الإقتصاد المبني على المعرفة.[2]

الفرع الرابع:اقتصاد المعرفة والثورة الصناعية الرابعة:[3]

في أعقاب ثلاث ثورات صناعية شهدها العالم منذ نهاية القرن الثامن عشر وحتى يومنا هذا، استقبل عالمنا خلال السنوات القليلة الماضية الثورة الصناعية الرابعة التي تستند إلى ما حققته الثورة الصناعية الثالثة التي بدأت منذ منتصف القرن الماضي من إنجازات لا سيما فيما يتعلق بالتطور غير المسبوق لتقنيات الاتصال وتقنية المعلومات. فكما استخدمت الثورة الصناعية الأولى الماء والبخار لتحريك الآلات، واستخدمت الثورة الصناعية الثانية الكهرباء من أجل الوصول إلى الإنتاج واسع النطاق، وركزت الثورة الصناعية الثالثة على استخدام الإليكترونيات وتقنية المعلومات لأتمتة ورقمنه الإنتاج، تتمحور الثورة الصناعية الرابعة حول مزج التقنيات التي تلغي الحدود الفاصلة بين كل ما هو فيزيائي ورقمي وبيولوجي في ظل بوتقة من التطورات التقنية المتسارعة التي سيمتد تأثيرها إلى عدد كبير من دول العالم في غضون السنوات العشر المقبلة ،كما تتسم الثورة الصناعية الرابعة ببزوغ عدد من التقنيات والمحركات العلمية التي سوف تغير وجه العالم ومن بينها على الأخص تقنية الذكاء الصناعي، الروبوتات، انترنت الأشياء، علم الجينات الوراثية (الجينوم البشري)، الطباعة ثلاثية الأبعاد، الحاسوب الكموني، تقنية النانو، البيو تكنولوجي، السيارات ذاتية القيادة، البيانات الضخمة، العملات الافتراضية، تخزين الطاقة. هذه الثورة تختلف عن الثورات السابقة لها في ثلاثة أبعاد رئيسة تتمثل في سرعة انتشار التقنيات المصاحبة لهذه الثورة (نمو أسي مقابل نمو خطي لسرعة انتشار التقنية المرتبطة بالثورات السابقة)، واتساع نطاق وعمق تأثيراتها لتشمل كافة المجالات، وقدرتها على إحداث تغيير جذري في أنظمة الإنتاج والعلاقات الاقتصادية وطريقة سير المجتمعات.

---

[1] ألفريد إيكس الابن، **الاقتصاد العالمي المعاصر منذ عام** 1980 ، ترجمة أحمد محمود، المركز القومي للترجمة القاهرة ، مصر الطبعة: الأولى 2014 ، ص 159

[2] الفريد إكس، مرجع سابق ، ص،ص 161 ، 163

[3] هبة عبد المنعم. سفيان قعلول ،**اقتصاد المعرفة**: ورقة إطارية ،صندوق النقد العربي ،أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة،2019 ،ص 28

المطلب الثاني: مفهوم وخصائص إقتصاد المعرفة

لقد تمخض عن ثورة المعرفة و العلم عصر جديد ما فتئ أن بهر المعمورة بنتائجه وحولها من عصر الاقتصاد القائم على الماديات و الملموسات إلى إقتصاد يقوم على الإفكار و المعلومات، ثورة كانت مشابهة في تأثيرها تقريبا لما شهده العالم إبان الثورة الصناعية التي حدثت في القرنين الثامن والتاسع عشر كونها و ببساطة إمتدادًا لها، ففي ظل التغيرات الجديدة التي شهدها العالم في شتى المجالات، ونتيجة للتطور العلمي الذي حدث في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين وما أحدثته ثورة التكنولوجيا والمعلومات من تطور سريع وواسع النطاق وبالأخص في مجالي العلم و التقنية، تحققت للبشرية تراكم معرفي مهول ونشأة مفاهيم جديدة وحديثة دعمت موقع المعرفة والعلوم ، فلم تعد المعرفة فيه ترفا فكريا تركن صامتة في رؤوس الناس ومجالس المفكرين والمثقفين بل أضحت من أبرز عوامل الإنتاج معبدة الطريق الى ظهور فكر وعلم جديد عرف بعدة مصطلحات وتسميات كإقتصاد الإنترنت، والاقتصاد الرقمي، والاقتصاد الإفتراضي، والإقتصاد الإلكتروني، والإقتصاد الشبكي وإقتصاد المعرفة وثورة المعلومات، ما هيه إلا تسميات عدة تشير في مجملها إلى ما يعرف باقتصاد المعرفة ذلك المصلح الذي كان أول من نحتته "المفكر(بيتر دراكر) Drucker Peterالذي أطلقه كعنوان للفصل 12 من كتابه " عصر التوقف of Age Discontinuit ومصطلح " اقتصاد المعرفة " مصطلح غامض نوعاً ما فهو يشير إما إلى الاقتصاد الذي يركز على إنتاج المعرفة وإدارتها أو إلى المعرفة القائمة على الاقتصاد. وفي المعنى الثاني الأكثر شيوعاً واستخداماً يشير المصطلح إلى إستخدام المعرفة لإحداث وإنتاج عوائد وفوائد اقتصادية ."[1]

الفرع الأول :مفهوم إقتصاد المعرفة

يعد مفهوم الإقتصاد المعرفي من أبرز واحدث المفاهيم التي لاقت رواجا و إهتماماً كبيرين من قبل فقهاء و إختصاصي المجال ،هذا ما جعل منه محل إختلاف بين المدارس الفكرية و كذا المؤسسات والمنظمات الاقتصادية بحكم تعدد وجهات النظر و تشعبها لذا سوف نحاول عرض أهم التعاريف

إن أول من أدخل مصطلح المعرفة في علم الاقتصاد كان العالم فريديريك فان هايك, ،(Friedrick Hayek)سنة في عام 1945 ، تحت عنوان (The Use of Knowledge in Society)* وقد حاول البحث عد المعرفة سلعة، أما المحاولة الحقيقية لدراسة المعرفة كسلعة فقد جاءت من قبل فرتز ماكلوب(Machlup Fritz) فيما عد أنه كتاب مرجعي بعنوان إنتاج المعرفة وتوزيعها في الولايات المتحدة وكان بعنوان (، The Production and Distribution of Knowledge in the US* ، حيث قاس القيمة الإقتصادية للمعارف ودمج المعارف في جميع العمليات[2]

[1] محمد طالب السيد سليمان ، **التعلم مدى الحياة في اقتصاد المعرفة العالمي تحديات للبلدان النامية**،دار الكتاب الإمارات العربية ،2005 ،ص13

* Hayek, F. A. The use of knowledge in society. The American economic review, . (1945) 519-530

* Machlup, F. (1962).The production and distribution of knowledge in the United States (Vol. 278). Princeton university press.

[2] محمد أنس أبو الشامات، **اتجاهات إقتصاد المعرفة البلدان العربية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية–المجلد – 28 العدد الاول، ص 596

لكن المفكر الاقتصادي المعروف " الفريد مارشال " لمح إليها في كتاب " أصول الاقتصاد " أن فئة متعلمة من الأفراد لا يمكن ان تعيش في فقر لأن الإنسان بالعلم والمعرفة والوعي والطموح والقدرة على الانتاج والخلق والإبداع يستطيع تسخير كل عناصر الطبيعة وما تحويه من موارد لفائدته ورفع مستوى معيشته وتوفير الحياة الكريمة له.[1]

أما مصطلح الإقتصاد الجديد أو إقتصاد المعرفة فقد أدرج لأول مرة في الخمسينيات من القرن العشرين عندما بدأ الباحثون يلاحظون التطور التصاعدي لقطاعات جديدة في البلدان المتقدمة صناعياً على حساب قطاعي الزراعة والصناعة. هذه القطاعات الجديدة وصفت حينها بالنواة لإقتصاد جديد، كما أُطلق عليها مصطلح "مرحلة ما بعد الصناعة". وهناك عدة تعريفات للاقتصاد الجديد، إلا أن أهمها تعريفان، واحد لعالِم الاقتصاد النمساوي فريتز ماشلوب(Machlup Fritz) آخر للخبير الأمريكي في تكنولوجيا المعلومات مارك يوري بورات(Porat Uri Marc)* يتناولان طبيعة التحولات الاقتصادية التي تشير إلى دخول البلدان المختلفة في اقتصاد المعرفة ،يشير تعريف عالِم الاقتصاد النمساوي فرتز ماشلوب إلى أن "الاقتصاد الجديد هو الاقتصاد المبني على المعرفة .وقد والذي تفوق فيه أعداد العمالة في القطاعات المنتجة للمعرفة أعداد العمالة في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى"حدث ذلك في الولايات المتحدة في عام 1959 عندما فاقت أعداد العمالة في القطاعات المنتجة للمعرفة أعداد العمالة في القطاعات الأخرى. وأشار ماشلوب إلى وجود خمسة قطاعات إقتصادية أساسية في إطار الاقتصاد المعرفي وهي:التعليم، والبحث والتطوير، والاتصالات، والمعلومات، وخدمات المعلومات، ويشير تعريف الخبير الأمريكي في تكنولوجيا المعلومات مارك يوري بورات إلى أن "الاقتصاد المعرفي هو الاقتصاد الذي تلعب فيه القطاعات التي تستخدم وتنتج المعلومات الدور الأساسي في مقابل القطاعات التقليدية التي تشكل ووفقاً لهذا فيها عمليات استخدام المواد الخام والطاقة الدور الأساسي في توليد الناتج مثل الزراعة والصناعة" التعريف، يعتبر الاقتصاد إقتصاداً معرفياً أو معلوماتياً عندما تفوق أعداد العمالة في القطاعات المعلوماتية العمالة في القطاعات الاقتصادية الأخرى. وقد حدث ذلك في عام 1967 في الولايات المتحدة عندما بلغت نسبة العمالة في القطاعات المعلوماتية 53 في المائة من إجمالي العمالة. ويشار في هذا الصدد إلى أن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)تستخدم أيضاً التعريف الذي وضعه بورات لاقتصاد المعرفة.[2]

كما يمكن الإشارة الى أن منظمة التعاون للتنمية الإقتصادية للتعلم مدى الحياة التي عرفته بأنه "الإقتصاد المبني أساسا على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات،[3] أي أنه الاقتصاد الذي يكون للتطور المعرفي والإبداع العلمي الوزن الأكبر في نموه، ويقوم على

---

[1] منعم دحام العطية ،**اقتصاد المعرفة ودوره في تفعيل مؤشرات التنمية البشرية في العراق**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 13 العدد 3 لسنة 2011 ،ص 41

* Porat, M. U. **The Information Economy**: **Sources and Methods for Measuring the Primary Information Sector** (DetailedIndustry Reports) (1977).

[2] **تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الإسكوا لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة** ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة نيويورك، 2011 ، ص 4

[3] سعد علي العتري، أحمد علي صالح، **إدارة رأس المال الفكري في إدارة منظمات الأعمال**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2009 ص 441

تنمية الموارد البشرية (عمال المعرفة) علمياً ومعرفياً كي تتمكن من التعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة، معتمداً على المعرفة التي يمتلكها العنصر البشري كمورد إستثماري، وكسلعة إستراتيجية، وكخدمة وكمصدر للدخل القومي.[1]

ويعرفه آخرون على أنه ذلك الإقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة وتوظيفها، وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كلّها من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري كرأس للمال، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا الاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة[2]،أي الإنتقال من نمط الإقتصاد القائم على الماديات إلى نمط الاقتصاد المعرفي القائم على النقيض اللامادي.[3]

وهذا ما يوافق جزئيا تعريف اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا والباسيفيك والذي يري أنه الإقتصاد الذي يرتكز على النظر إلى المعلومات والمعرفة على أنها هي مركز النمو والتنمية الإقتصادية، فهو يستند بشكل كبير إلى إنتاج المعرفة وتوزيعها وإستعمالها[4] ، أي أنه ذلك النظام الإقتصادي يمثل فيه العلم الكمي والنوعي العنصر الأساسي والقوه الدافعة لإنتاج الثروة وجعل المعرفة في قلب القيمة.[5]

باللإضافة إلى جملة التعاريف السابقة توجد أخرى تعد أشمل من سابقاتها كتعريف منظمة التعاون والإنماء الإقتصادي الذي يرى أنه " الإقتصاد الذي يجعل من إستخدام المعرفة مؤشرا لتطوير المجتمع والإقتصاد، وهذا يتضمن إستخدام المعرفة الخارجية و الداخلية و توليدها عند الحاجة "[6] ،فهو يدور حول الحصول على المعرفة، والمشاركة فيها، واستخدامها، وتوظيفها، وابتكارها، بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة.[7]

ويعرف " مايكل بيتر" "Michel Peter" اقتصاد المعرفة بأنه الاقتصاد الذي يستند على الإنتاج والتوزيع واستعمال المعارف والمعلومات والذي ينعكس في اتجاه نمو تكنولوجي وصناعة تكنولوجية عالية المستوى.[8]

ويرىSwanstrom Edward : " أنه فرع من العلوم الأساسية يهدف إل تحسين رفاهية الأفراد والمنظمات والمجتمع عن طريق دراسة نظم إنتاج وتصميم المعرفة ثم إجراء تنفيذ التدخلات الضرورية لتطوير هذه النظم. ومن جهة أخرى يولد هذا الفرع

---

[1] عبد الرحمن الهاشمي و فائزة محمد العزاوي،**المنهج والاقتصاد المعرفي**، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2007 . ، ص 27 .

[2] منى مؤتمن،**دور النظام التربوي الأردني في التقدم نحو الاقتصاد المعرفي**،**رسالة المعلم**،مج 43 ، ع 1،عمان،الأردن، 2004 . ص **12**

[3] غيطاس جمال محمد، **تجربة اقتصاد المعرفة في دول الإمارات العربية المتحدة وإمارة دبي**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، مصر 2006 ،ص 55

[4] محمود نايف، مرجع سابق ص 34

[5] توفيق نور الدين الجابري ،**اقتصاديات التعليم** ،الاكاديميون للنشر و التوزيع المملكة الأردنية الهاشمية الطبعة الأولي 2016ص203.

[6] محمود نايف ، مرجع سابق ص 34

[7] محمد جبار الشمري ، حامد كريم ،**عمليات إدارة المعرفة وأثرها في مؤشرات الاقتصاد المعرفي**، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ص191

[8] منعم دحام العطية، مرجع سابق ،ص40

نماذج نظرية من خلال البحث العلمي. ومن جهة ثانية فهو يطور الأدوات العملية والتقنية التي يمكن تطبيقها مباشرة على العالم الواقعي".[1]

ويرى الفن توفلر Alvin Toffler بأن اقتصاد المعرفة يعد فرع جديدة من فروع العلوم الاقتصادية وهو يرتكز على المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمعات البشرية.[2]

ويعرفه محمد مراياتي على أنه " الاقتصاد الذي تسهم فيه المعرفة إسهاماً واضحاً في النمو الاقتصادي وتكوين الثروة، وتمثل تقنية المعلومات أداته الرئيسية، ويكون فيها رأس المال البشري النواة، من خلال قدرة الإنسان على الابتكار والإبداع والتوليد والاستثمار للأفكار الجديدة، مع تطبيق التقنيات الحديثة واكتساب مهارات جديدة وممارستها. ومن أبرز خصائص الاقتصاد القائم على المعرفة، اعتماده على قوى عاملة ذات إنتاجية ومستوى تعليمي رفيع، وارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني، وتوافر بيئة اجتماعية جاذبة للمواهب العالمية، وارتباطه الوثيق بمصادر المعرفة العالمية. في ضوء ذلك، أصبحت العوامل المحركة للنمو الاقتصادي مختلفة عما كانت عليه في السابق، وعليه لابدّ من أن يصحب هذا التحوّل تغييرا في بعض السياسات الاقتصادية، ومنها إيلاء اهتمام أكبر للابتكار واستثماره في القطاعات كافة، وإبراز دور جديد للتقنية واستثمارها، ونشاط ريادة الأعمال، والتعليم، والتعلّم مدى الحياة، وبناء مهارات القوى العاملة على أسس حديثة ومتقدمة، إضافة إلى انتقال الإدارة من الهياكل الهرمية إلى النوافذ الأفقية سريعة التفاعل. إن تبنّي هذه السياسات يؤدي إلى إحداث نقلة كبرى على صعيد القدرات التنافسية والإنتاجية للاقتصاد الوطني، تتسارع على إثرها وتيرة النمو الاقتصادي، إذ يرتفع معدل النمو بشكل ملحوظ، بحيث ينتقل من المعدلات السائدة لدى الدول النامية إلى المعدلات السائدة في الدول المتقدمة التي تحولت إلى مجتمع المعرفة.[3]

كما يمكن إعتبار الإقتصاد المعرفي كمرحلة من مراحا التطور الاقتصادي، تكون فيها المعرفة سلعة إقتصادية ،و عامل من عوامل الإنتاج و مورد اقتصادي غير ناضب و متجدد ،و يزيد بالإستخدام ،و تدخل المعرفة في جميع المجالات الإقتصادية ،وتؤدي دورا مهما في النمو و التنمية.[4]

في حين يرى آخرون مفهوم الإقتصاد المعرفي على أنه الإنتقال من نمط الإقتصاد القائم على الماديات إلى النقيض اللامادي المعلوماتي والمعرفي ،أي التحول من إقتصاد الندرة الى إلى إقتصاد الوفرة.[5]

---

[1] علي بن ضميان العنزي، **مدى توافق الاستثمار في وسائل التواصل الاجتماعي مع معايير اقتصاد المعرفة**، ورقة بحثية مقدمة للمنتدى الإعلامي السنوي السابع للجمعية السعودية الإعلام والاتصال ،ص 3

[2] منعم دحام العطية مرجع سابق ،ص40

[3] أحمد فرحات، محمد مراياتي: **المعرفة العربية مشلولة** مقال منشور في مجلة لاتحاد الثقافي – بيروت 25 فبراير 2016 متوفر على الموقع التالي http://www.alittihad.ae/details.php?id=7640&y=2016&article=full تاريخ الإطلاع :2016/06/25 على الساعة 23:30

[4] محمد نائف محمود ، مرجع سابق ،ص 37

[5] أحمد عبد اليونس، مدحت أيوب **اقتصاد المعرفة**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية،القاهرة، 2006 ص 118.117

بعد عرض أهم التعاريف يمكن القول أن كلها أو مجملها تدور في فلك واحد ألا وهو الإستخدام الأمثل للمعرفة في الإقتصاد وعلى الرغم من هذا الزخم الهائل في التعاريف لايزال المفهوم تشوبه بعض الضبابية أو غير مفهومة بشكل واضح من قبل معظم الباحثين، غير أن الحقيقة البسيطة ترى أن الاقتصاد القائم على المعرفة ما هو إلا مرحلة جديدة في التطور الاجتماعي–الإقتصادي العالمي، يشابه تقريبا في التأثير الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر ويشمل توليد المعرفة وإستثمارها في كل القطاعات. وعلى كل حال، فإن مفهوم الاقتصاد القائم على المعرفة ليس كالثورة الصناعية الذي تدين بمولدها لاختراع واحد هو—المحرك البخاري– بل هو قائم على أن مستوى المعرفة أو المحتوى المعرفي في السلع والخدمات في كل القطاعات، حيث أضحت المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي[1].

وفي الأخير وليس أخيرا يمكن القول بأن عصر الإقتصاد القديم الذي كان يعتمد على ثلاثية المال والأرض والعمل قد ولى فاسحا بذلك المجال أمام إقتصاد يافع يعتمد على سلطان المعرفة التي تتميز بكونها لا تنفذ ولا وتقل ولا تحتكر عكس سابقتها، فأين نحن "من مفهوم "المعرفة قوة" وهي مقولة فرانسيس بيكون المشهورة التي سبقه إليها بآلاف السنين إمبراطور الصين "صان تسو" القائل "المعرفة هي القوة التي تمكن العاقل من أن يسود والقائد الخيِّر من أن يهاجم بلا مخاطر وأن ينتصر بلا إراقة دماء وأن ينجز ما يعجز عنه الآخرون". وجاءت التكنولوجيا والمعلوماتية لتؤكد صحة هذه المقولة بعد أن أصبحت المعلومات والمعرفة أهم مصادر القوة السياسية والاقتصادية والحربية، وتزداد أهميتها يوماً بعد يوم في موازين القوة العالمية."[2]

حيث أصبحت المعرفة والمعلومات من المصادر التي تسهم في تحقيق تنافس عالمي ، أي أن العلم اليوم أصبح يتعامل مع صناعات معرفية تكون البيانات موادها الأولية والعقل البشري من أهم أدواته الرئيسية وتصبح الأفكار منتجات

الفرع الثاني: الفرق بين إقتصاد المعرفة وبعض المصطلحات التي تتداخل معه

إن المتصفح للدراسات التي عنيت بالموضوع سوف يلحظ أن هناك جملة من المصطلحات التي تتداخل ومصطلح إقتصاد المعرفة، كالإقتصاد الرقمي وإقتصاد المعلومة لذا وجب الوقوف على ما هيه الفوارق التي تميزها عنه

أ –إقتصاد المعرفة واقتصاد المعلومة

أضحى من الضروري التمييز أو التفرقة بين ما يعرف باقتصاد المعلومات وما يعرف باقتصاد المعرفة، فالأول يتعلق بطبيعة القرارات الاقتصادية المبنية على المعلومات، التي تكون إما كاملة أو مؤكدة أو احتمالية أو غير ذلك، والثاني يرتبط بالابتكار والتجديد والتطوير، فيصبح إتخاذ القرار الاقتصادي جزءا منه، والمعرفة تحديداً هي قدرة إدراك وقدرة تعلم، وهذا ما يميزها عن المعلومات، وهي تتحسن بالمعلومات التي ليست إلا معطيات مصاغة ومنظمة، وهكذا يصبح الفارق بين المعرفة والمعلومات أن المعرفة يمكن بلوغها أساساً عن طريق التعليم والتدريب والتعلم والخبرة المكتسبة، والمعلومات يمكن الحصول عليها عن طريق النسخ، والناحية

[1] **التحول إلى مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية** تقرير يرصد تقدم اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية 2014 ص75

[2] نبيل علي ،**العرب وعصر المعلومات** ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (184) ، الكويت ، 1994م، ص 302

الاقتصادية في المعلومات تكمن في الكشف عنها وحمايتها، أما الناحية الاقتصادية في المعرفة فتكمن في إنتاجها وفي أنشطة التعليم والتدريب والتعلم الملحقة بها وإنتاج المعرفة هو نشاط تلقائي يتبع نشاطا آخر، ولا يكون متعمداً إلا عندما يأتي نتيجة للبحث العلمي الذي هو نشاط متعمد يقود إلى زيادة المخزون المعرفي، عكس النشاط الاقتصادي الذي لا يمكن أن يجري إلا بطريقة متعمدة.[1]

كون المعرفة تشمل قطاعات التعليم والإعلام والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وغيرها من القطاعات التي يدخل في تكوينها خلق وإنتاج وتوزيع المعرفة. بينما اقتصاديات المعلومات اقتصرت في محتواها عند الكثير والاقتصاديين والكثير من الدراسات العالمية على م ا يعرف بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك من حيث إنتاج وتوزيع أو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية الإنتاجية، ومدى إسهامها في النمو الاقتصادي.[2]

ب – اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي

يعد كلا المفهومين في الجوهر واحد لأنهما يرتكزان على المعلومات والمعرفة غير أن اقتصاد المعرفة يأخذ مفهوم أوسع و أشمل و أعم من الاقتصاد الرقمي حيث يمكن اعتبار الاقتصاد الرقمي مجرد تطبيق عملي للاقتصاد المعرفي على أجهزة الحاسوب و شبكات الاتصالات عن طريق تحويل معارف و معلومات ذلك الاقتصاد إلى مقابلات رقمية له أي أن الاقتصاد الرقمي هو تكنولوجيا الاقتصاد المعرفي.[3]

ج– اقتصاد المعرفة و الاقتصاد المبني على المعرفة

غالبا ما يستخدم الباحثون مصطلح اقتصاد المعرفة تارة والاقتصاد المبني على المعرفة تارة أخرى.غير خضري يرى ضرورة التمييز بين المصطلحين. فاقتصاد المعرفةKnowledge Economy ، وكما يرى Swanstrom، هو فرع من العلوم الأساسية ويهدف إلى تحقيق رفاهية المجتمع عن طريق دراسة نظم إنتاج وتصميم المعرفة ثم إجراء التدخلات الضرورية لتطوير هذه النظم عن طريق البحث العلمي وتطوير الأدوات العملية والتقنية وتطبيقها مباشرة على العا لم الواقعي. ويدخل ضمن اهتمامات اقتصاد المعرفة إنتاج المعرفة وتخزينها أي ابتكارها واكتسابها ونشرها واستعمالها وصناعتها. كما أنه يهتم في صناعة المعرفة من خلال التعليم والتدريب والاستشارات والمؤتمرات والمطبوعات والكتابة والبحث والتطوير. ويضيف، Swanstrom أن المنظمات العصرية تسعى للحصول على المعرفة التكنولوجية والعلمية وإدخال التقنيات الحديثة في العمل وتوليد سلع وخدمات جديدة تمكنها من تحقيق الميزة التنافسية. أما الاقتصاد المبني على المعرفةknowledge – based economy فإنه يعتبر مرحلة متقدمة من اقتصاد المعرفة ويمنح مكانة خاصة للمعرفة والتكنولوجيا والعمل على تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع يسمى

[1] محمد محمود عبد الله يوسف، **إقتصاد مدن المعرفة خصائص وتحديات مع التعرض للتجربة المصرية**، كلية التخطيط العمراني والإقليمي جامعة القاهرة، 2013 ص3

[2] بكر ياسين محمد اشتية، **واقع اقتصاديات المعلومات في فلسطين وآفاقها**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004، ص 25

[3] نعيم إبراهيم الظاهر، **إدارة المعرفة**، عا لم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع 2009ص 281.

"مجتمع المعلومات". فالإستفادة من تكنولوجيا المعلومات في قطاع الإتصالات عن بعد وهندسة الجينات وإنتاج البذور كلها تجعل الإقتصاد مبنية على العلم والمعرفة. وبينما ما زالت الدول، التي تسعى إلى إنتاج المعرفة من إبتكار وإكتساب ونشر وإستعمال وتخزين للمعرفة، تمر في مرحلة "إقتصاد المعرفة" فقد وصلت الدول الصناعية الكبرى، التي إستفادت من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية وسخرتها في صناعات تولد لها معارف ومكتشفات جديدة وتقنيات متطورة، إلى مرحلة الإقتصاد المبني على المعرفة، بل حتى مرحلة ما بعد اقتصاد المعرفة". [1]

حيث أنَّ العامل الأولي للنمو الاقتصادي هو إبتكار وإكتساب ونشر المعرفة الحالية وإنتاج ونشر المعارف الجديدة وهذا ما يؤكد عليه الاقتصادي Robert Solow الحائز على جائزة نوبل في قوله: "إنَّ 34% من النمو الاقتصادي يُعزى إلى نمو معارف جديدة. إضافة إلى أن 16% من النمو الاقتصادي هو ناتج عن الإستثمار في رأس المال الإنساني من خلال التعليم. وبناء عليه فإنَّ 50% من النمو الاقتصادي متعلق بالمعرفة ". ولإستدامة النمو الاقتصادي فإنَّ الأفراد والمنظمات والدول تُطَور برامج خاصة بإدارة المعرفة وذلك لتحسين الفعالية والكفاءة في أنظمتهم المعرفية. إنَّ تحسين المعرفة يتطلب اكتساب معارف من مصادر خارجية، وأخرى يتم إنتاجها من مصادر داخلية من خلال نشر وتخزين واستخدام المعرفة.[2]

بالإضافة إلى ما سبق فإن الإقتصاد القائم على المعرفة: هو الإقتصاد الذي تساهم فيه عملية توليد المعرفة وإستثمارها بصورة كبيرة في النمو الاقتصادي وتكوين الثورة، ويكون فيه رأس المال البشري النواة من خلال قدرة الإنسان على الإبتكار وعلى الإبداع وتوليد أفكار جديدة واستثمارها وتطبيق التقنية واكتساب مهارات جديدة وممارستها في كل القطاعات الاقتصادية، أما اقتصاد المعرفة: هو جزء من الاقتصاد القائم عل المعرفة مثل معرفة السلعة أو الخدمة المتداولة فيه، وتمثل الاتصالات وتقنية المعلومات أداته الرئيسية. ويشمل ذلك مثال، الصناعات الإبداعية.[3]

الفرع الثالث: خصائص ومظاهر الإقتصاد المعرفي

1- خصائص إقتصاد المعرفة

يعتمد الاقتصاد القائم على المعرفة أساسا على إستخدام الأفكار ولا يعتمد على استخدام القدرات الجسدية، كما يعتمد على تطبيق التكنولوجيا وليس على تحويل المواد الخام أو استغلال العمالة الرخيصة. هناك طرق جديدة لتطوير المعرفة وتطبيقها.
وأصبحت دورات الإنتاج أقصر والحاجة إلى الإبداع والابتكار أعظم وأكبر. وتتوسع التجارة في كل أنحاء العالم وزادت المتطلبات التنافسية على المنتجين .وإقتصاد المعرفة هو تحويل طلبات سوق العمل إلى كل أنحاء العالم، كما أنه يفرض متطلبات جديدة على المواطنين الذين يحتاجون لمزيد من المهارات والمعارف كي يكونوا قادرين على العمل في حياتهم اليومية.[4]

---

[1] صهيب كمال الأغا، متطلبات **التحول نحو الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر القيادات الجامعية في فلسطين** ،مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات – العدد الخامس – جويلية 2013،ص43

[2] محمد خضري، مرجع سابق، ص ،ص6،7

[3] تقرير التحول إلى مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق ، ص60

[4] محمد طالب السيد سليمان، مرجع سابق ،ص22.

الخصائص الأساسية التالية لاقتصاد المعرفة: R.Grantو قد أورد[1]

1-العامل الرئيسي في الإنتاج هو المعرفة خلاف ما كان عليه في الفترات السابقة حيث كانت الأرض في الاقتصاد الزراعي وراس المال في الاقتصاد الصناعي.

2-انه يركز على اللاملموسات بدلا من الملموسات (المخرجات =هيمنة الخدمات على السلع ومن حيث المدخلات فان الأصول الرئيسية هي اللاملموسات كالأفكار والعلامات التجارية بدلا من الأرض والآلات...)

3-انه شبكي: حيث أن التشبيك البيني وسع إمكانية التشارك ليس ضمن الشركة بل وأيضا بين الشركات وكان من نتائج ذلك تدهور دور التنظيمات الرسمية وهياكلها الهرمية.

4-أنه رقمي : حيث أن رقمنة المعلومات له تأثير كبير على سعة نقل وخزن ومعالجة المعلومات.

5-أنه إفتراضي: فمع الرقمنة و شبكة الانترنت كان العمل الافتراضي حقيقة واقعة.

6-التكنولوجيا الجديدة : استخدام الانترنت أدى إلى ثورة في كل الأعمال تقريبا حيث تضاءلت قيود الزمان والمكان.

7-ظهور أسواق جديدة وهي الأسواق الالكترونية و التي تمتاز بسرعة تدفق المعلومات عن المنتجات وخاصة الأسعار.

إضافة إلى ما سبق فإنه يتميز كذلك بما يلي :[2]

- الإهتمام بالبحث العلمي والإبداع والابتكار مما يساعد في توليد المعارف المفيدة في شتى المجالات.
- العمل على نشر المعارف من خلال التعليم والتدريب والإعلام من أجل بناء الإنسان الذي يتمتع بالمعارف والمهارات والقدرات التي تمكنه من العمل بفعالية.
- التركيز على ضرورة استخدام المعارف والمهارات والقدرات على أفضل وجه ممكن بما يدعم عطاء المجتمع ويعزز تطوره.
- البنية التحتية مبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول من الإدارة الورقية إلى الإدارة الإلكترونية أو الإدارة بدون أوراق كآلية جديدة للتسجيل والتخزين والاسترجاع ونقل المعلومات، وذلك لتسهيل عملية اتخاذ القرار.
- يتسم إقتصاد المعرفة بأنه إقتصاد وفرة أكثر منه إقتصاد ندرة فعلى عكس الموارد الأخرى التي تنفذ من جراء الاستهلاك، تزداد المعرفة بالممارسة وتنتشر بالمشاركة.
- يسمح إستخدام التقنية الملائمة بخلق أسواق ومنشآت افتراضية ، تلغى فيها حدود المكان والزمان ومثال ذلك التجارة الإلكترونية التي توفر الكثير من المزايا منها تخفيض التكلفة ورفع الكفاءة والسرعة في إنجاز المعاملات على مدار الساعة

[1] نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص ،ص 192، 193

[2] كمال منصوري، عيسى خليفي، **اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة المقومات والعوائق**، مجلة شمال إفريقيا، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة الشلف الجزائر ، العدد 4، 2005، ص 54

وعلى نطاق العالم ونتيجة لذلك ينصب التركيز أولا على تطوير الأسواق والشراكة والتحالف الإستراتيجي مع أطراف خارجية قبل التركيز على تطوير المنتجات.

- من الصعوبة في إقتصاد المعرفة تطبيق القوانين والقيود والضرائب على أساس قومي بحت، فطالما أن المعرفة متاحة في أي مكان، وأنها باتت تشكل عنصر الإنتاج ألأساسي، فإن ذلك يعني أن هناك إقتصادا عالميا مهيمن على الإقتصاد الوطني.
- إن عمال المعرفة هم أولئك الذين يسخرون الرموز أكثر من الألأت كالمصممين وعمال البنوك والباحثين يمكن اعتبار المعرفة سلعة عامة (خلافا للعمل ورأس المال) إذ عند إكتشافها وتعميمها تصبح مشاركتها مع المزيد من المشاركين وتؤمن بعض الوسائل مثل براءات الإختراع وحقوق الملكية والعلامات التجارية حماية لمنتج المعرفة.
- بروز تكنولوجيا الاتصالات متمثلة في الأقمار الصناعية، الشبكات الفضائية والإنترنت التي نقلت العميل أينما كان إلى كل البائعين في العالم ليرى عروضهم متضمنة منتجاتهم وأسعارهم والمقارنة بينها بسهولة.
- تحول المنتجات محل المنافسة من منتجات يقوم إنتاجها على المواد الخام إلى منتجات يتعاظم فيها المكون المعرفي الكامن في عقول البشر.
- سرعة تقادم السلعة والخدمات (تقليص دورة حياة المنتج)

مما سبق نستشف أن مميزات هذا النوع من الاقتصاد سوف يسمح للمؤسسات و الدول أن تتمكن من حيازة ميزه تنافسية ومقومات تجعل منها قادرة على اللحاق بركب الدول الرائدة غير أن السؤال الذي يطرح نفس كيف يمكن التحول من إقتصاد تقليدي إلى إقتصاد معرفي وما هيه الميكانيزمات والطرق التي نؤدي إلى تملك هذا النوع وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا .

إضافة إلى ما سبق يمكن الإستشهاد بالجدول الموالي من أجل الإلمام أكثر بمميزات هاذ النمط الإقتصادي الجديد و التي تجعله يختلف على الأنماط التي سبقته لكونه يقارن بين الفكر الاقتصادي القديم و الجديد ، كما أنه سوف يجعلنا نستنبط بعض من خصائصه ومميزاته.

الجدول رقم (3–1) مقارنة بين الفكر الإقتصادي القديم و الحديث

الإفتراض	التفكير الاقتصادي القدبم	التفكير الاقتصادي الجديد
الموارد الإقتصادية	محدودة و مقصورة على الموارد المتاحة في الأرض	محدودة وغير محدودة كونها أفكار تبدعها العقول البشرية
مبدأ الثروة هو	لا زيادات في المجموع الفعلي للأشياء المادية	المعرفة و الأفكار الكلية في تزايد
القانون الاقتصادي الأساسي هو	العوائد متناقصة بسبب ندرة الموارد و ينتج عن ذلك إزدياد تكلفة الوحدة الواحدة	العوائد متزايدة لأن تكرير الإكتشافات يؤدي إلى هبوط تكلفة الوحدة الواحدة
الأسواق تعمل ك	أسواق سلعية قائمة على نفس المنتجات و الموارد	أسواق قيمة مضافة قائمة على مختلفة بشكل متميز و موارد فكرية فريدة
الملكية تعني	حقوق ملكية الأشياء إلى الأبد	حقوق ملكية الأشياء براءات الإختراع لمدة محدودة
العمل منظم بواسطة	تقسيم العمل	شبكات تعامل بين أضداد ونضراء
ديناميكية النظام هي	تحدث مأساة عندما يشترك الأفراد في مورد واحد و يستهلكونه	لا يحدث أي نقص في الموارد عندما عندما يتم إقتسام الأفكار
الأهداف الاقتصادية الرئيسية	الإنتاج الكفء و إستخلاص الكفاءات من العمل و الآلات	تدعيم الإكتشاف المستقبلي
إنشاء القيمة يتم من خلال	سلاسل قيمة مكونة من علاقات بسيطة تشبه خط إنتاج	شبكات قيمة مؤلفة من علاقات معقدة وديناميكية و معتمدة على بعضها
المؤشرات الإقتصادية	كمية	كمية و كيفية
القيادة ينبغي	موجهة من القمة	ديمقراطية و موزعة

المصدر: عبد الرحمان توفيق الإدارة بالمعرفة مركز الخبرات المهنية للأدارة "بميك" القاهرة 2004 ص 47-48

ما يمكن أن نستخلصه من الجدول أن الإقتصاد الجديد فرض على الاقتصاديين تغيير أفكارهم تجاه ،بل وحتى كسر وخرق بعض القوانين التي كانت تعتبر في وقت ليس بالبعيد قواعد لا يمكن الإستغناء عنها كقانون تناقص الغلة وندرة الموارد وتقسيم العمل فهو يتميز بكونه إقتصاد الوفرة لا الندرة وموارده غير قابلة نسبيا للنضوب، كما أنه يتسم بأنه تعاوني أكثر ولا يعتمد على مبدأ تقسيم العمل كثيرا .

2– مظاهر الاقتصاد المعرفي

بعد تناسي البشرية للمعرفة ودورها المفصلي الذي كانت تلعبه في الأزمنة السابقة ، جاء الوقت الذي أعيد فيه الإعتبار لها ،بالأخص في الآونة الأخيرة أين أدركت مدى أهميتها و محوريتها في جل مجالات الحياة و بالأخص الشق الإقتصادي ، والذي

خصص لها فرع كاملا وعلما خاصا بها لا شيء إلا لأنها فرضت وجودها على البشرية ، و ما مظاهرها إلا خير دليل على ذلك و التي يمكن ذكرها فيما يلي:[1]

أ- **اندماج العلوم في منظومات الإنتاج وتحول المعرفة إلى قوة منتجة**

وهذا عن طريق تقليص المسافة الفاصلة بين ميلاد الاختراع وتطبيقه على أرض الواقع: ففي حين كان الفارق بين ظهور الاختراعات وتجسيدها على واقع الحياة العامة للناس يحتاج إلى سنين طويلة من الزمن، أصبح ذلك الفارق في ظل الثورة المعرفية لا يتعدى بأقصى تقدير بعض من السنوات، فلم تمض سوى خمسة سنوات عن اكتشاف الترانزستور حتى عم استعماله صناعيا، كما أن الدارة المتكاملة لم تحتاج سوى لثلاث سنوات لتدخل سوق الإنتاج والحياة العامة للناس . وفي هذا السياق، كتب "دانييل بيل" عام 1967 يقول : إن متوسط طول المدة بين اكتشاف مبتكر تكنولوجي جديد وبين إدراك إمكانيته التجارية كان ثلاثين عاما في الفترة ما بين عامي 1880 و 1919 ، ثم انخفض إلى 16 عاما في الفترة ما بين عام 1919 و 1945 ، ثم إلى 9 أعوام.

ب- **تحول نمط الإنتاج العلمي والتقني**، من مرحلة الإبداع الفردي خلال القرنين 18و 19 إلى مرحلة الإنتاج الجماعي والمؤسساتي خلال القرن العشرين :بمعنى أنه خلال التحولين الأول والثاني كان الأفراد هم أساس الاختراع والابتكار، أما في ظل التحول الثالث فقد أصبحت المؤسسات والجامعات والجمعيات العلمية..الخ هي الرائدة في إنتاج الصناعات الإبتكارية والتكنولوجية.

ج- **طغيان الطابع الأوتوماتيكي على وسائل ودورات الإنتاج**: فخلال مرحلة الزراعة كانت وسائل الإنتاج لا تتعدى حدود بعض الأدوات البسيطة، وبظهور الصناعة تحولت تلك الأدوات إلى آلات ضخمة تعمل بمصادر الطاقة التقليدية كالفحم والبخار.. ، ولكل الثورة المعرفية طورت تلك الآلات وأدخلت ما يدعى بالعقول الإلكترونية ضمن نظام التشغيل للآلة فأصبح نظام تشغيلها أوتوماتيكيا دون الحاجة إلى كثير من اليد العاملة.

د- **السيطرة على اللامتناهيات الثلاثة**: فقد مكنت التكنولوجيا من التحكم في ثلاث لا متناهيات هي:

-السيطرة على اللامتناهيات في الصغر: سواء في الطبيعة الجامدة كالذرة والإلكترون..الخ، أو في الطبيعة الحية كالخلية والجينات والشفرات الوراثية.. الخ.

- السيطرة على اللامتناهيات في الكبر: مثل غزو الفضاء، ونشر الأقمار الصناعية فيه..الخ.

- السيطرة على اللامتناهيات في التعقيد: ويقصد بها السيطرة الذاتية الكاملة على الآلات ودورات الإنتاج عن طريق الأوتوماتيكية والحواسيب..الخ، وكذلك السيطرة على التفاعلات المعقدة للنسق الاجتماعي عن طريق شبكات المعلومات والاتصال.

[1] مراد علة، مرجع سابق ، ص 5

بالإضافة إلى المظاهر التي تم ذكرها فهناك مظاهر أخرى تكونت بفعل العلاقة التي ستربط بين الثورة الصناعية الرابعة والاقتصاد المعرفي حيث ستؤدي هذه الثورة إلى تطور متسارع لبعض القطاعات التكنولوجية القائمة على المكون المعرفي بما يعزز حجم ونمو ونوعية الاقتصاد المعرفي. وذلك على النحو التالي:[1]

هـ– الذكاء الصناعي

الذكاء الصناعي هو نظرية تطوير أنظمة الكمبيوتر بحيث تكون قادرة على أداء المهام التي تتطلب عادة استخدام الذكاء البشري، مثل الإدراك البصري، التعرف على الكلام، صنع القرار، والترجمة بين اللغات. كثيرا ما يطلق هذا المصطلح على مشروعات تطوير النظم الإلكترونية لتملك المعارف والعمليات الفكرية المميزة للإنسان، مثل القدرة على التفكير، واكتشاف المعنى، والتعميم، أو التعلم من التجارب السابقة، حيث ثبت منذ تطوير الكمبيوتر الرقمي خلال الأربعينيات من القرن الماضي أن أجهزة الكمبيوتر يمكن برمجتها للقيام بمهام معقدة للغاية ، و مع تطور برمجيات الذكاء الصناعي خاصة في المجال المعروف ب تعلم الألة أصبحت تطبيقات الذكاء الصناعي واسعة الانتشار في عدد من المجالات من أهمها محركات البحث مثل جوجل، برامج المساعدة الافتراضية مثل سيري، ميزة برمجيات التعرف على الهوية البيولوجية، والسيارات ذاتية القيادة، والطائرات.

قدر حجم إيرادات صناعة الذكاء الصناعي حاليا بنحو 2. 45 مليار دولار، فيما يتوقع أن ينمو السوق بشكل متسارع ليبلغ حجم إيرادات الصناعة ما يقرب من 60 مليار دولار عام 2025 بمعدل نمو مركب يقدر بنحو 52 في المائة خلال تلك الفترة (23). وتشير بعض التقديرات إلى أن السوق من المتوقع أن تسجل معدل نمو مركب متسارع حتى عام 2025 مستفيدة من النمو الكبير في مستويات الطلب على أنظمة الذكاء الصناعي في مجالات أنترنت الأشياء والرعاية الصحية، والأنظمة الصناعية من المتوقع أن تؤدي تقنيات الذكاء الصناعي إلى إحداث تحول ملموس في مستويات الإنتاجية والناتج الممكن الوصول إليه في المستقبل من خلال قدرتها على زيادة مكاسب الإنتاجية بشكل واضح وتعزيز قدرات العاملين ومن خلال أتمتة بعض المهام والأدوار. توضح بعض التقديرات أن 45 في المائة من المكاسب الاقتصادية المحتملة بحلول عام 2030 سوف تأتي من تطوير المنتجات وحفز مستويات الطلب وشخصية المنتجات والقدرة على الحصول على المنتجات بأسعار في متناول المستهلكين

في المجمل، من المتوقع أن تسهم تقنيات الذكاء الصناعي في زيادة مستويات الناتج العالمي بنحو 15 . 7 تريليون دولار عام 2030 بما يشكل 14 في المائة زيادة عن مستويات الناتج العالمي المسجل حالية، بما يجعل هذه الصناعة أهم الفرص الاستثمارية في مجتمع الأعمال من المتوقع أن تشهد الصين أكبر المكاسب الاقتصادية من تقنيات الذكاء الصناعي (26 في المائة زيادة إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2030) .

و– أنترنت الأشياء

رغم عدم وجود تعريف محدد لإنترنت الأشياء (Internet Of Things)، يمكن تعريفها بكونها "مفهوم متطور لشبكة الإنترنت بحيث يمكن لكافة الأشياء التي يتعامل معها الإنسان أن تتسم بقابلية الاتصال بالإنترنت أو ببعضها البعض لإرسال واستقبال البيانات لأداء وظائف محددة من خلال الشبكة . فكل شيء يتم استخدامه في الحياة يمكن أن يتم توصيله بوحدة معالجة وخاصية اتصال بالإنترنت بما يشمل الملابس والأجهزة المنزلية التي يمكن التحكم بها عن بعد والسيارات وحتى المحاصيل والتربة الزراعية التي يمكن أن تخبر المزارعين بمدى احتياجها للماء والمواد المغذية المختلفة

[1] **هبة عبد المنعم. سفيان قعلول ، مرجع سابق ، ،ص 30–34**

تشير تقديرات الصناعة إلى أنه من المتوقع نمو الإنفاق على إنترنت الأشياء ليصل إلى 267 مليار دولار عام 2020 بمعدل نمو مركب 20 في المائة خلال الفترة (2015 – 2020). وبحلول عام 2020، سيكون 50 في المائة من الإنفاق في مجال إنترنت الأشياء مدفوعة بالصناعات التحويلية والنقل والخدمات اللوجستية المنفصلة والمرافق ، فيما يتوقع أن يبلغ الأثر الاقتصادي الإجمالي للصناعة 62 تريليون دولار بحلول عام 2025

ز– الطباعة ثلاثية الأبعاد

بدأت تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد بالانتشار بسرعة كبيرة على المستوى العالمي كوسيلة معتمدة للصناعة. تساعد هذه التقنية على التصميم الأفضل للمنتجات وزيادة كفاءة ومرونة عمليات التصنيع النهائي. تتمثل تطبيقات الطباعة ثلاثية الأبعاد في مجالات عديدة من بينها قطاع الصحة من خلال طباعة أعضاء بديلة من خلايا المريض نفسه لزيادة مستويات تقبل الجسم للأعضاء البديلة وتقليل احتمالات رفضها، إضافة إلى استخدامها في مجالات الصناعة والإنشاءات.

على المستوى العالمي قفزت مبيعات الطابعات ثلاثية الأبعاد أكثر من الضعف في عام 2016، لتصل إلى أكثر من 450 ، 000 جهاز، ومن المتوقع أن تصل إلى 6. 7 مليون في عام 2020. تتوقع بعض مصادر الصناعة أن ينمو سوق الطابعات ثلاثية الأبعاد العالمي بمعدل نمو سنوي مركب يزيد عن 35 في المائة خلال السنوات المقبلة

ح– السيارات ذاتية القيادة

السيارات ذاتية القيادة هي أحد تطبيقات الذكاء الصناعي بحيث يتاح للركاب استخدام سيارات بدون سائق للوصول إلى الوجهات التي يريدون الوصول إليها مع اختلاف بيئات الانتقال وظروف القيادة. رغم الاهتمام العالمي المتزايد بالسيارات ذاتية القيادة من قبل المصنعين والمستهلكين وحتى الحكومات، إلا أنه لا يزال هناك عقبات عديدة للتغلب عليها، منها ما هو تقني مثل القدرة على إكمال رحلات طويلة في ظروف انتقال متغيرة وصعبة، ومنها ما هو نفسي يتعلق بإقناع المستهلكين باستخدام هذه التقنية حتى الآن تم تطوير خمس أجيال من هذه السيارات بيد أن الجيل الرابع والخامس من غير المتوقع أن يلاقيا قبولا واسعا قبل عام 2025. رغم ذلك، تعد السيارات ذاتية القيادة من أهم المحركات المستقبلية التي من المتوقع أن تهيمن على مستقبل صناعة النقل خلال العقود المقبلة.

المطلب الثالث: آليات ومتطلبات التحول نحو إقتصاد المعرفة

بعد أن ألقينا الضوء على ماهية الإقتصاد المعرفي و المراحل التي مر بها وكذا أهم مميزاته و خصائه و مظاهره والتي جعلت منه شبه حتمية في الوقت الراهن، بمعنى أن الدول والمؤسسات لم يعد لها مفر منه إلا إليه فهو ليس مجرد إتجاه ولا فكر سائد بل أصبح من مقومات وسبل معالجة معضلات لطالما رافقت و واكبت الإنسان و علم الإقتصاد على الخصوص ، حيث أضحى ميزة توسم بها هذه الحقبة الزمنية من تاريخ البشرية ككل، فمظاهره لم تقتصر على قطاع معين أو فئة بل تعدت ذلك لتتجلى في كثير من مجالات حياتنا اليومية فمن منا من لا يمتلك هاتفا ذكيا أو حاسوب محمول ،من منا يستطيع التخلي على الأنترنت.

كما أنه سهل علينا بعض الأمور فلقد أصبح الواحد منا يمكن أن يسدد الفواتير وهو في البيت بل يمكن أن يتسوق وهو يحمل هاتفه النقال والتجوال في العالم الإفتراضي كل هذه المظاهر ماهية إلا مخرجات للإقتصاد المعرفي الذي أصبح واقعا لا مفر منه.

بالإضافة إلى ذلك فقد أدى التطور الهائل في تقنيات المعلومات والإتصالات إلى إهتمام مكثف بالإنسان والتنمية البشرية باعتبارها غاية كل تقدم اقتصادي ومن ثم صار الاهتمام بالعلم والبحث العلمي ركيزة أساسية في المنظومة العالمية الجديدة، وأصبح نتاج العمل الإنساني وتراكم الإبداع العلمي والتقني سمة العصر الجديد أو المعرفة.[1]

فقبل 50عام كانت المادة الخام تمثل أكثر من 80% من تكلفة صناعة السيارات في حين لم تكن تمثل المعلومات (المعرفة) سوى 20%، أما اليوم ونظرا لما نشهده من تطور تقني وتكنولوجي وهيمنه ثورة المعلومة والمعرفة إنقلبت القاعدة فأضحت المعلومة والمعرفة تأخذ نصيب الأسد ب 80% بينما تمثل المواد الخام ما يقارب 20%، لم يقتصر هذا التحول على ما ذكر فقط بل أوجد لنا منتجات ومواد تعتمد في بعض الأحيان على المعرفة بنسب تفوق 95% من تكلفتها الإنتاجية تاركة 5% للمواد الخام ك منتج windows على سبيل المثال.[2]

أما ما جعل الدول في حاجة إلى إنتهاجه فيعزى للتقدم التكنولوجي الذي ساد العالم المتقدم والذي لا يكاد يصدق فأثره كان كبيرا ودافعا قويا لحتمية التوجه نحو هذا النمط الجديد، فلقد أصبح الإنتاج كله إنتاجا "كثيف المعرفة وإن التفجر المعرفي يسير بسرعة خيالية لان حجم المعرفة الإنسانية يتضاعف مره كل (18) شهرا والمسافة التي تفصل الدول المتنافسة على بعضها الآن ليست ببعيدة غير أنها لن تلبث لتتضاعف بطريقة كبيرة ولن نستطيع الدول التي لم تسرع بإتباع النهج اللحاق بتلك التي أسرعت بالمبادرة ، فالإنتاج كثيف المعرفة القيمة المضافة فيه أكثر من الإنتاج التقليدي فعلي سبيل المثال صناعة الفضاء القيمة المضافة لها (25.000) مره وكذلك السوبر كمبيوتر (1700) مره وطائرات القتال السريعة القيمة المضافة لها (2500) مره ... الخ ، حيث أن القيمة المضافة تتناسب طردي مع حجم المعرفة الموجودة في مكونات المنتج ،كما أنها أحدثت نقلة نوعية كبيره و زادت من أتساع ما يعرف بالفجوة الرقمية وشركةMicrosoft عندما اخترعت الحاسب الآلي كانت الشريحة التي فيها العقل الناضج للكمبيوتر عام 1972م تحتوي على ما يوازي (3500) ترانزستور وفي عام 1997م وصلت إلى (7.500.000) ترانزستور، إذن فالتحول نحو مجتمع المعرفة لم يعد خيار بل أضحى ضرورة بقاء ولا نملك سوى التفكير فيه .[3]

الفرع الأول: الدعائم والركائز الأساسية من أجل التحول إلى الاقتصاد المعرفي

لكي تقوم أي دولة بالتحول من النمط القديم إلى النمط الجديد وجب عليها معرفة الطرق والسبل ولهذا فمعرفة الدعائم والأسس والركائز التي يستند عليها بغية الوصول إلى إرساء مظاهره وقواعده ولقد لخص البنك الدولي دعائم هذا الإقتصاد في أربع أسس والتي سنوردها في الشكل التالي:

---

[1] بوزيان عثمان، **اقتصاد المعرفة وإدارة الأصول الذكية والإبداع**، رسالة دكتورة جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، سنة جامعية 2010/2009، ص 19

[2] بكاري سعد الله ،**إقتصاد المعرفة و دوره في التنمية الإقتصادية** ،مذكرة ماجستير جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان،الجزائر سنه 2008 ص21.

[3] سيلان جيران العبي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003ودور التعليم في مجتمع المعرفة المنشودة** ،ورقة مقدمة للوحدة المركزية لمكافحة الفقر،اليمن 2004،ص2

شكل رقم (3-1) الدعائم الأربعة لإقتصاد المعرفة

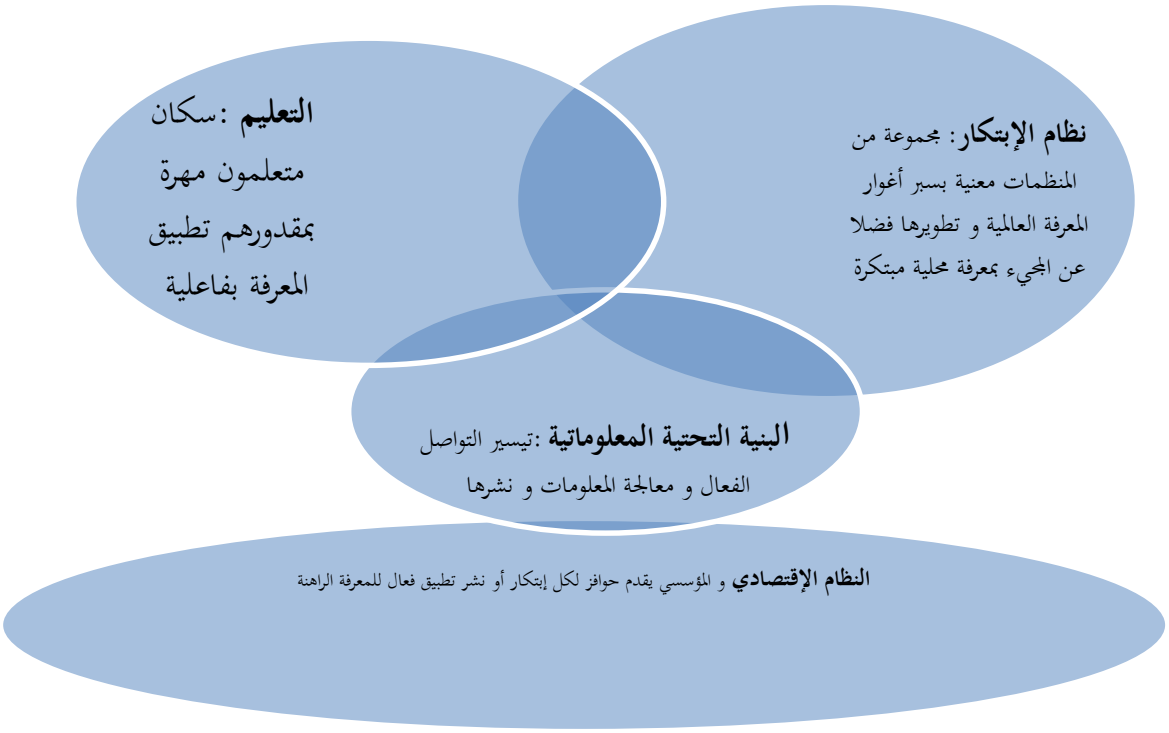

المصدر: محمد أمين مخيمر، موسى أبو طه، **بناء اقتصاديات المعرفة، استراتيجيات تنموية متقدمة**، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ط 1، 2009، ص 66

يوضح لنا الشكل أعلاه أن الإقتصاد المعرفي يقوم على أربعة ركائز يمكن ذكرها في النقاط التالية:

أ- **ركيزة الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي: Economic Incentive and institutional systems**: والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات التكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والنظام المؤسسي هو الإطار الذي يضمن بيئة اقتصادية كلية مستقرة ومنافسة وسوق عمل مرنة وحماية اجتماعية كافية، ويقصد به دور الحكومات في توفير الإطار الاقتصادي والحوافز في مجتمع الإعمال وغيرها من الشروط التي تعمل على دفع اقتصاد المعرفة بالإضافة إلى الأداء الفعلي الاقتصاد .[1]

[1] حري المخطارية، **الدعائم الاساسية لبناء اقتصاد المعرفة التجربة الماليزية أنموذجا** ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية– جامعة زيان عاشور بالجلفة العدد 31 (2) من دون سنة ص 130

حيث أنه نظام عام تجد فيه كل الوحدات الاقتصادية الفاعلة في السوق محفزات incentives من أجل أنشاء واستخدام المعرفة، وهذا يقتضي توافر مجموعة من الشروط، نذكر منها[1]:

- يجب أن يحتوي النظام الاقتصادي للدولة على أقل عدد ممكن من تشوهات الأسعار Price Distortions، فعلى سبيل المثال يجب أن يكون نظام مفتوحا على التجارة الخارجية، وخال من السياسيات الحمائية protectionist policies، الأمر الذي يشجع المنافسة ويعزز روح الشراكة، كما يجب توافر كل هذه الإجراءات في ظل سياسة اقتصادية كلية تتميز بالشفافية والتنظيم المحكم.
- يجب أن تكون النفقات الحكومية مدروسة، والعجز في الموازنة العامة مستقرة، ومعدلات التضخم ثابتة ومنخفضة، كما يجب أن تكون الأسعار الداخلية حرة وخالية من الرقابة، وسعر الصرف يجب أن يكون مستقرة ويعكس القيمة الحقيقية للعملة، والجهاز المالي والمصرفي يجب أن يكون قادرا على التخصيص الأمثل للموارد نحو الفرص الاستثمارية المناسبة، ويعيد توزيع الأصول من المؤسسات المتعثرة إلى المؤسسات المزدهرة.
- من خصائص النظام المؤسساتي الباعث على المعرفة أيضا هو توافر جهاز حكومي فعال ومسؤول وخال من الفساد، ونظام قانوني يدعم القواعد الأساسية للتجارة ويحمي حقوق الملكية، إضافة إلى سيادة القانون وحرية الصحافة والاستقرار السياسي.

ب- الابتكار والإبداع

لقد بزغ نور عصر جديد لن يلبث طويل حتى يعلن عن تغيير قوانين اللعبة ويفرض سطوته على عالم الإقتصاد بل على كل جوانب الحياة حيث سيمنح هذا النمط الجديد الذي غزى العالم في فترة وجيزة للمبدعين والمبتكرين سطوة لا مثيل لها ويتيح لهم أن يجنوا الملايين بل الملايير من الدولارات في أوقات قياسية عجزت عنه بعض الدول، وهذا ما أشارت إليه مجلة فوربس* التي أوردت أن ترتيب أكبر خمس شركات الأولى في العالم سنة 2017 من حيث الأرباح ، و الذي كان محصورا بين الشركات ذات الطابع المعرفي التكنولوجي فنجد أن شركة أبل الرائدة في المركز الأول وليست شركة نفط توتال والثانية هي عملاق المعلوماتية قوقل وليست فورد أو جنرال موترز على الرغم من توتال وفورد أقدم بكثير من هاتين الشركتين التي تقدر مداخيلها بأكثر من موازنات بعض الدول النامية، واللغز يكمن في أن هذه الشركات تعتمد على ما يعرف منتجات المعرفة تلك المنتجات التي تعد من مظاهر الإقتصاد الجديد الذي يعتمد على الإبتكار والإبداع والبحث العلمي.

وما الكم الهائل من براءات الإختراع التي تحوزه هذه الشركات إلا دليلا يشير إلى مدى تفوق مراكز البحث والتطوير التي تمتلكها ومدى حيازتها للمعارف التي جعلت منها عملاق تجاري و إقتصادي يصعب منافسته فهو يبتكر ويبدع ويطور ويعتمد على عمال المعرفة ومخرجات البحث والتطوير عبر براءات الاختراع، التي تقوم الشركات بتسجيلها بشكل مباشر، كما أنه يكشف عن كمية الاستثمارات التي تضخها الشركة في عمليات البحث والتطوير التي قد تغير وجه المستقبل ومدى اهتمام الشركة بتحقيق الإبداع،

[1] سمير مسعي ، **اقتصاد المعرفة في الجزائر الواقع ومتطلبات التحول دراسة تحليلية مقارنة لواقع اقتصاد المعرفة في الجزائر** رسالة دكتوراه جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ،2014-2015 ،ص130

*متوفرة على الرابط https://www.forbes.com/powerful-brands/list/#tab:rank تاريخ المشاهدة2017/08/14على الساعة 9:00

وتعد براءة الاختراع، وثيقة عالمية تقوم الشركات والمؤسسات والجامعات بالاعتماد عليها لحماية كل التكنولوجيات التي قامت باختراعها، شريطة أن تعبر عن شيء جديد لم يتم اكتشافه من قبل.

حيث قامتIFI ، المعنية بخدمات براءات الإختراع، بالإعلان عن ترتيب أهم شركات التكنولوجيا التي قامت بتسجيل براءات الاختراع خلال العام 2016. وجاءت IBMفي المركز الأول بعدد 8088 براءة اختراع، تليها سامسونغ ب5518 براءة اختراع، فيما جاءت كانون في المركز الثالث ب3655، ثم كوالكوم في المركز الرابع بعدد 2897 تسجيلاً. وفي المركز الخامس، جوجل أو ألفابيت بعدد 2835، ثم يأتي بالترتيب إنتل، وLG، ومايكروسوفت، وتأتي سوني في المركز السادس.[1]

أما في ما يخص ترتيب الدول تحتل سويسرا والسويد وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة صدارة أكثر البلدان ابتكارا، وتتفوق مجموعة من البلدان منها الهند وكينيا وفيتنام على نظيراتها من البلدان المماثلة لها في مستوى التنمية، وذلك بحسب تصنيفات مؤشر الابتكار العالمي 2017، لقد أصبحت المعرفة والإبتكار مركبان رئيسيان في وصفة النمو والتنمية الإقتصادية وهذا ما صرّح المدير العام للويبو السيد فرانسس غري في هذا الصدد قائلا "إنّ الابتكار هو محرّك النمو الاقتصادي في اقتصاد عالمي يزداد اعتمادا على المعرفة، ولكن المزيد من الاستثمار في الابتكار ضروري لتعزيز الإبداع البشري والإنتاج الاقتصادي". وأضاف قائلا "يمكن للابتكار أن يساعد على تحويل الانتعاش الاقتصادي الحالي إلى نمو طويل الأجل".[2]

عند تطبيق التحليل الكلاسيكي لا يفرق أصحاب الفكر النيوليبرالي بين الدول المتقدمة والدول النامية في هذا الصدد، إن الدول المتقدمة والتي دخلت مجال التصنيع في مراحل مبكرة من تاريخها الاقتصادي إعتمدت على الابتكارات والاختراعات العلمية الجديدة في ذلك الوقت سواء كان ذل أي في شكل منتجات صناعيه جديده أم طرق وأساليب إنتاجيه حديثه. وقد حدث ذلك في المملكة المتحدة خلال الثورة الصناعية، وحدث أيضا عند إستخدام الابتكارات الحديثة على نطاق واسع في الولايات المتحدة الامريكية وألمانيا الغربية. إن الدول المتقدمة بدأت تقدمها الصناعي في وقت مبكر وحققت الكثير من المزايا النسبية في مجالات كثيرة واستطاعت أن تغزو بمنتجاتها الأسواق العالمية دون منافسة كبيرة. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى استخدامها تكنولوجيا أصليه Original Technology لم يسبق استخدامها من قبل أما بالنسبة للدول النامية والتي جاءت متأخرة في مجال التصنيع Late Industrializers، فتشترك جميعها في خاصية واحده، وهي اعتمادها على تكنولوجيا مستورده من الخارج سبق إستخدامها. لذلك فهي تفتقد أحد الأصول الهامة في مجال المنافسة وهو إحتكارها لتكنولوجيا معينه تمكنها من تحقيق بعض المزايا النسبية أو التفوق النسبي والتي هي أساس المنافسة وغزو الأسواق العالمية.[3]

لقد أضحى الإبتكار والإبداع من أبرز محددات التنافسية على مستوى المؤسسة وعلى مستوى الدولة وهذا ما يمكن أن نستشفه من خلال ما سبق كونه مرحلة أولية من مراحل الإبداع الذي يبدأ بتوليد الأفكار وينتهي بتطبيقها وضمان نجاحها مجسدة في سلع

[1] IFI CLAIMS 2016 Top 50 US Patent Assignees متوفر على الموقع https://www.ificlaims.com/rankings-misc-top-50-016.htm10:10 تاريخ المشاهدة 2017/08/12 على الساعة

[2] مؤشر الإبتكار العالمي 2017 مقال متوفر على الموقع التالي http://www.wipo.int/pressroom/ar/articles/2017/article_0006.html تاريخ المشاهدة 2017/08/13 غلى الساعة 01:23

[3] حبيب، ناجي ميخائيل ،مرجع سابق ، ص1383

وخدمات، وتعد وظيفة البحث والتطوير أهم محددات الإبتكار والإبداع اللذان يعتبران من أبرز دعائم الاقتصاد المعرفي الذي أشرنا لها في الشكل اعلاه

أما الفرق بين الإبتكار والإبداع والتجديد والاختراع، فهو كما يلي: أما الابتكار فهو عبارة عن توليد واكتشاف الأفكار الجديدة دون تطبيقها كما أشرنا إليه، أما الإبداع: فهو ترجمة تلك الأفكار إلى منتج جديد أو عملية جديدة أو طريقة جديدة في الإنتاج، وهو ما ذهب إليه (Stoner)، أما التجديد فيقتصر على كونه عملية إجرائية اجتماعية تحدّث بين الناس وتختلف عن الإبداع في كون هذا الأخير يتم غالباً بصفة معرفية فردية أو في بعض الحالات بصورة شبه جماعية، أما الاختراع (Invention) أو الإنشاء فهو إكتشاف أو تطوير التكنولوجيا. أما التجديد فهو استخدام منهجي.[1]

كما يمكن إدراج ما يلي من أجل التفريق بين مصطلح المعرفة والإبداع والإبتكار واللذان يعدان من أهم ركائز المعرفة والتي سوف نختصرها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4–1) الفرق و العلاقة بين الإبداع، الابتكار، الاختراع والعلم و المعرفة

الإبداع والإختراع
الإختراع هو إيجاد مفهوم جديد. أما الإبداع فهو تحويل هذا المفهوم إلى تطبيق أو تصنيع أو منتج موجه لتحقيق نجاحات تجارية
الإبتكار و الإبداع
الابتكار هو اِجْتِلاب فكرة جديدة الإبداع فهي طريقة وضع الفكرة قيد التنفيذ.
الإبداع والعلم و المعرفة
.العلم هو السبيل إلى تحويل المال إلى معرفة بيد أن الإبداع هو تحويل المعرفة إلى مال

Source :cerguri shqipe, rexhepi gadaf, ramadani veland, innovation stratégies and compétitive advantages,article, 2013, p13

كما يعد فهم الأسباب الكامنة وراء الحاجة إلى الابتكار أمر حاسم في رسم السياسات ويقدم "شومبيتر التحليل التالي[2]:

كثيرا ما يكون لأي جهاز تكنولوجي جديد مصدر مزايا. حيث يعزز الابتكار الإنتاجية، يكتسب المبتكر ميزة الكلفة للمنافسة، وهذا يتيح له أن يجني (أ) أرباحا أكثر بأسعار السوق أو؛ (ب) حصة أكبر في السوق، وفي حالات ابتكار منتج، يحظى المبتكر بوضع احتكاري قائم إما على براءة اختراع أو على الفترة الزمنية التي يستغرقها المنافسون لطرح التقليد. والوضع الاحتكاري المبني على منتج مبتكر يتيح للمبتكر بالطبع أن يتصرف بأسعار أعلى من الأسعار الممكنة في سوق تفسير فيها منتجات تنافسية، وشددت الأعمال الأخيرة حول الابتكار و على حاجة الشركة المبتكرة إلى الدفاع عن وضعها التنافسي والسعي إلى الحصول على مزايا تنافسية فالشركة الابتكارية قد تحتاج إلى إدخال تغييرات ابتكاريه، لتتجنب خسارة حصتها في السوق

[1] ابو القاسم حمدي ،مرجع سابق ، ص 24

[2] مؤشرات العلم والتكنولوجي والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة اليسكو 2003 ص 34

لصالح منافس ابتكاري آخر، وفي المقابل يمكنها أن تتخذ موقفا ناشطا، فتسعى إلى كسب موقع تنافسي استراتيجي في السوق، وتستطيع تحقيق ذلك بتطوير ومحاولة تطبيق معايير فنية عالية على المنتج المعني

ج- التعليم

العلم نور والجهل ظلام مقولة لطالما سمعناها ورددناها ، هي وكل ما قيل على العلم و على طلبه، وكي نكتسب العلم وجب التعلم فهو الطريقة الأمثل لبلوغ النور وهذا ما جعل "حمُورابي" يهتم بالتعليم باعتباره أول حاكم في التاريخ اهتدى إلى التعليم، حيث أنشأ أول مدرسة في بلاد ما بين النهرين، وذلك في (2000سنة ق. م)، ثم تلاه الفيلسوف الصيني "كونفوشيوس" في فترة (551 سنة ق.م)، وبعدهما أفلاطون عندما نادى إلى إقامة المدينة الفاضلة، ومع ظهور الإسلام الذي نادى في أول أية جاء بها الأمين وانزلها على النبي الأمي أمرا إياه بالقراة في سورة (إقرأ) : (إقرأ باسم ربك الذي خلق)، كي تكون رسالة ربانية للأمة الإسلامية بل للبشرية أجمع على وجوب التعلم وطلب العلم.[1]

أما الأن ونحن على أعتاب تحولات جديدة غيرت مجرى التاريخ وأنماط تفكير البشرية فلم يعد التعلم كما كان في العصور الغابرة مجرد فضيلة ووسيلة للتميز بل أصبح حتمية يفرضها علينا الواقع، فلا مكان للامية الآن بل لا مكان لمن لا يتقن إستعمال التكنولوجيا الجديدة حتى خرج الى الوجود مصطلح الأمية التكنولوجية ، فالتطور الكبير الذي نشهده الآن جعل من التعليم حجر زاوية يشيد علية الإقتصاد المبنى على المعرفة منصة إنطلاق له،كونه أول وسيلة لإكتساب المعارف العلمية وبناء مجتمع سوف يكون بإمكانه الإبتكار والإعتماد على طاقة العقل لا طاقة الجسد، وثروة المورد البشري عوضا عن الثروات البطانية، وأحسن دليل على ذلك التجارب الدولية المعاصرة التي أثبتت أن بداية التقدم الحقيقية تبدأ بطرق بوابة التعليم أولا كونه أول محطات وطبقات الحضارة إن لم يكن الوحيد، هذا ما جعل معظم الدول التي تريد بلوغ مصاف التقدم تجعل منه أولويتها التي لا يمكن أن تغفل ولا تستغني عليها كي تسير على نهج الدول المتقدمة التي تضع التعليم في جوهر برامجها وسياساتها كونه مطية السباق من أجل الوصول إلى مرام التطور والتقدم المنشودين، فالفضل في نقل الخبرات الإنسانية في مجال الإنتاج والتنظيم والعمل ومختلف أوجه الحياة من جيل إلى جيل يعود إلى عمليتي التعليم والتعلم، وعن طريق هاتين العمليتين تراكمت خبرات الإنسانية في كل مجالات النشاط الإنساني. هذا التراكم الذي كان عاملا أساسيا لبناء الحضارة. الإنسانية التي بدأت بتلك النشاطات البسيطة للإنسان البدائي و إستمرت إلى أن وصلت إلى درجة عظيمة من الدقة والتعقيد في الوقت الحاضر وكان للتعليم والتعلم دور بارز في صياغة الانماط الانتاجية التي مرت بها الانسانية وتطوير العمل الإنساني في كيفية السيطرة و التحكم بعوامل الإنتاج .[2]

هذا ما جعل من الحكومات و المؤسسات في الوقت الراهن لا يمكنها المنافسة من دون إكتساب قاعدة تتوفر على اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل، فعامل المعرفة أو عمال الياقات البيضاء هم من أضحو العامل الأساسي للنجاح و التفوق، وهم نتاج التعليم و المعرفة فلولا التعليم و التدريب لما كان بالإمكان ظهور

[1] إبراهيم الخلوف الملكاوي، مرجع سابق ص: 123-127

[2] جمال أسد مزعل ، **الإعتبارات الإقتصادية في التعليم** ، جامعة المواصل العراق 1985 ص 7

هذه الفئة وهذا التنوع الجديد من العمال الذي أنتجته لنا حاضنات المعرفة (كالمدارس ، التعليم الفني والمهني ، التعليم العالي ، التطوير المستمر ، مصادر التعلم المفتوحة والتعلم عن بُعد) ،فهم من يستطيعون السيطرة والتحكم بعوامل الإنتاج وكذا تطويرها والإبداع في إيجاد طرق جديدة ومبتكرة تسمح لمستخدميهم من إمتلاك أهم مقومات النجاح، وأبرز طرق الولوج إلى النمط الإقتصادي الجديد .

وإذا كان التعلم هو أهم مشروع إنساني، فإن كثيرا من الدول ترى التعلم في المدرسة أفضل الطرق التي يمكن تحقيق التعلم من خلاله، وتصبح مسئولية المدرسة القيام بحل الكثير من المشكلات الاجتماعية بدءا من رعاية الأطفال عند انشغال الوالدين حتى تنمية المهارات بهدف تحقيق النمو الاقتصادي. كما أن المدارس وما تقدمه من مناهج عد الإجابة الرسمية الأكثر انتشارا عن السؤال الخاص بما ينبغي أن يتعلمه الأطفال. ولقد أظهرت نتائج الأبحاث في مرات عديدة تأثير المدارس الكارثي على التعلم – بما يشمله من مخرجات – من اللغة إلى القرائية، إلى السلوك الجماعي والتماسك، إلى بناء الأمة والتضامن السياسي، إلى مهارات العمل والتنمية الاقتصادية. (مخرجات تتضمن اللغة والقرائية والسلوك الجماعي والتماسك وبناء الأمة والتضامن السياسي ومهارات العمل والتنمية الاقتصادية.).[1]

إلا أن أهمية التعليم في الإقتصاد ليست بالموضوع الجديد فلقد تم تناوله أعلام الإقتصاديين المعروفين كأدام سميث في كتابه الشهير "ثروة الأمم" 1776 عندما ما وضح الأبعاد الإقتصادية للتعليم حيث أكد على ضرورة توجيه نفقات معينة للنشاطات التعليمية و على حسب رأيه أن هذه النفقات المخصصة للتعليم ستؤدي إلى تكوين نوع خاص من رأسي المال الذي أطلق عليه إسم "بالرأس المال الدائم" والمتجلي في المعرفة والعلم وكيفية إستخدامها من قبل الإنسان، كما أنه أظهر المنافع الإقتصادية المترتبة عن التعليم سواء للأفراد أو للدولة والمجتمع قاطبا،كما أنه أشار إلى علاقة التعليم بنوعية العمل التي تؤثر على حسبه في إنتاجه القوى العاملة. وقد حذا حذوه في هذا الطرح الكثير من الاقتصادين الذين تلوه كريكاردوا D.RICARDO) دافيد هيوم (D.HUME)الذي وافق آدام سميث في إخضاع التعليم للمنافسة كما هي الحال في الإقتصاد وكذلك الإقتصادي الإنجليزي مالتوس (T.R.MALTHUS) ومواطنه جون ستيوارت (J.S.MILL) إلى غير ذلك من الإقتصاديين القدامى الذي لمحوا إلى وجود علاقة متينة ما بين التعليم و النمو الإقتصادي"[2].

غير أن العالم تاه عن هذه التلميحات بل تغافل عنها إلى غايت عام 1960 وبالتحديد لما تولى إقتصادي يعرف ب تيودور شولتز" (T Shultz.) رئاسة الجمعية الإقتصادية معلنا في خطاب توليه المنصب الذي جاء تحت عنوان "إستثمار رأس المال البشري" ميلاد فرع جديد سوف ينبثق من رحم الإقتصاد والذي سيعرق لاحقا بإسم "إقتصاديات التعليم" مؤكدا دوره في التنمية.[3]

---

[1] دانيال واجنر أصغر، **أسرع، أقل تكلفة تطوير عمليات تقويم التعلم في الدول النامية** ترجمة: مروة فؤاد حجازى الطبعة الأولى 2017 باريس، اليونسكو: المعهد الدولي للتخطيط التربوي ص54

[2] جمال أسد مزعل ، مرجع سابق ، ص: 08- 10

[3] محمود عباس عابدين ، **علم إقتصاديات التعليم الحديث** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة 2000 ، ص36-37

كما نشر عدة مقالات وكتب في هذا المجال مثل الاستثمار في راس المال البشري عام 1961 والتعليم والنمو الاقتصادي عام 1961 أيضا والقيمة الاقتصادية للتعليم عام 1963. وكذلك تمت الإشارة إليه من قبل Gary –Arthur Lewis Becker) خلال الثمانينيات والتسعينات من القرن العشرين والفكرة الرئيسية لمفهوم راس المال البشري هو أن البشر هم رأس مال ملموس Tangible مثل حسابات الأرصدة في البنوك، فالبشر هم مستودع Repository المعرفة والمهارة والنوعية، وقد ناقش Becker في سنة 1975 الاستثمار في راس المال البشري من خلال الإنفاق على التعليم Expenditure on Education، والتدريب training والعناية الصحية. Medical Care والعنصر البشري هو أحد عناصر الإنتاج Factor of Production ولكنه يختلف عن العناصر الأخرى مثل المواد الأولية Materials والمكائن Machines والبنى التحتية Infrastructure لكونه عنصر يعمل في تنظيم الموارد الأخرى وعملها ، وهكذا فإن رأس المال المعرفي Knowledge Capital ينال Acquired من خلال التعليم ويرتفع من خلال التعليم المستمر Continuing Education .[1] مؤثرا في عملية النمو و التنمية حيث يمكن حصر ذالك من خلال ثلاث صيغ مؤثرة في النشاط الإقتصادي " الأولى تتمثل في دور التعليم في صقل مهارة اليد العالمة و دورها في عملية الإنتاج و الثانية أثره في التقدم التكنولوجي و العلمي و الأخيرة أثره في الوعي و ثقافة السكان في النشاط الإقتصادي.[2]

وهذا ما يوافق نظرية النمو الحديثة New Growth Theory التي أكدت إن التعليم والتقنية ينظر إليها الآن على أنها مركز Central النمو الاقتصادي إذ ألقت الضوء Highlight على دور التعليم في توليد رأس المال المعرفي وفي إنتاج المعرفة الجديدة ومع التقدم التقني وزيادة العولمة والتحرر الاقتصادي فان الطلب على العمال المتعلمين تعليما جامعيا سوف يزداد وبشكل مستمر،وأن رأس المال البشري أصبح ضرورية جدا، لأن العديد من المنتجات التقنية تعتمد وبشكل كبير على العنصر البشري المبدع ، إذ إن 90% من أسعار المنتجات التقنية والعلمية مثل برامج ويندوز Windows هي نتاج لرأس المال الفكري و10٪ فقط هي قيمة الأجهزة.[3]

فمفتاح النجاح في الإقتصاد القائم على المعرفة يكمن في تعزيز القدرات الإبداعية والمهارات الإدراكية، وذلك من خلال تدريب القوة العاملة في مجال العلم والتكنولوجيا. وليس من المستغرب أن بلدانا عدة ركزت على تحسين نظمها التعليمية، كما ركز العديد من الخبراء على أهمية قدرات التعلم بشكل عام وهي تعلم كيفية التعلم، وبهذا أضحى التعليم من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، إذ بات يشكل ركيزة أساسية في بناء اقتصاد المعرفة. وهذا ما يدفع الحكومات إلى صياغة سياسات وتنفيذ برامج وخطط عمل تهدف إلى توفير اليد العاملة الماهرة والإبداعية ورأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في

[1] محمد نايف محمود ، مرجع سابق ،ص157-158
[2] جمال أسد مزعل ، مرجع سابق ، ص 77 -90
[3] محمد نايف محمود، مرجع سابق، ص158

جميع الأعمال الإنتاجية، وذلك من خلال دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة[1].

حيث شجع بروز اقتصاد المعرفة العالمي على التعلم في كل أنحاء العالم. إن للأفكار والخبرة والبراعة كمصادر للنمو والتطور الاقتصادي مع تطبيق التكنولوجيا الجديدة مضامين مهمة في كيفية تعلم الناس للمعرفة وتطبيقها طوال حياتهم، فقد غدا التعلم مدى الحياة ضرورة في العديد من الدول. فهو لا يعني فقط تلقي المزيد من التعليم والتدريب بعد الانتهاء من التعليم المدرسي الرسمي، إذ إن التعليم مدى الحياة يشمل أيضا التعلم طوال دورة الحياة من الطفولة المبكرة وحتى الوصول إلى سن التقاعد وفي بيئات تعلم مختلفة: رسمية ولا رسمية ولا نظامية. وأصبحت فرص التعلم مدى حياة الإنسان وباضطراد أمور حاسمة بالنسبة للدول كي تدخل معترك المنافسة في اقتصاد المعرفة العالمي والتعلم مدى الحياة هو تعليم الهدف منه الوصول لاقتصاد المعرفة. وضمن خطة التعلم مدى الحياة فإن بنا التعليم الرسمي – الابتدائي والثانوي والعالي والمهني – أقل أهمية من التعلم ومن تلبية احتياجات المتعلمين. فمن المهم دمج برامج التعلم على نحو أفضل وربط العناصر المختلفة للنظام.[2]

أما الفرق بين نظم التعليم القديمة والحديثة فيمكن تبيانها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (5–1) مقارنة بين خصائص التعليم القديم والحديث

التعليم الحديث	التعليم التقليدي
• قائم على النتائج	• قائم على الزمن
• الموضوعات محل الاهتمام: يمكن أن يعرفها الطالب بعد نسيان كل التفاصيل التي درسها	• التركيز على الحفظ والتذكر لكم كبير من المعلومات
• قائم على البحث	• قائم على الكتاب المدرسي
• الدارسون يعملون بالتعاون مع بعضهم البعض ومع أخرين ربما عبر العالم: التمركز حول الطلبة، والمعلم يعمل كموجه وميسر للتعلم	• أسلوب التعلم السلبي
• حريات أكبر للطلبة	• التمركز حول المعلم: هو موضع الاهتمام والسلطة، ومصدر المعلومات
• مناهج متكاملة ومتعددة التخصصات	• حريات قليلة أو منعدمة للطلبة • مناهج متفرقة منفصلة عن بعضها البعض (مجزأة)
• تقييم ذاتي وتقييم الزملاء علاوة على المعلم	• المدرس هو الحكم

المصدر: التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية، مؤسسة الفكر العربي، بيروت – لبنان 2012 ص 99

[1] **تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في المنطقة لمواجهة تحديات إقتصاد المعرفة**، اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغرب أسيا الأمم المتحدة نيويورك 2011، ص6

[2] محمد طالب السيد سليمان، مرجع سابق، ص 18

يظهر من الشكل أعلاه أن مقومات التعليم الحديث تختلف كثير ونظيرها التقليدي، فهي ترمي إلى إرساء بنيان الإبداع من أجل التحول التدريجي من النمط القديم إلى التعليم من أجل التفكير أو تعلم إكتساب مهارة جديدة وهذا من خلال تطوير قدرة الطالب على التفكير.

د – ركيزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Information and communication technology

مع تنامي الدور الاقتصادي للمعرفة في توليد الثروة وتحفيز النمو الإقتصادي ، اهتم العديد من بلدان العالم بتعزيز دور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التحول إلى اقتصاد المعرفة ، حيث تسرع هذه التكنولوجيا عملية توليد المعرفة وتطويرها واستغلالها وتبادلها بشكل يمكن الدولة من تحقيق زيادات متسارعة في معدلات النمو الاقتصادي مدفوعة بشكل رئيسي بعمليات التراكم المعرفي. وقد توصلت تلك البلدان إلى تحقيق ذلك من خلال صياغة استراتيجيات وتنفيذ مبادرات وبرامج داعمة، استهدفت تعزيز النفاذ إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة إيرادات هذا القطاع والقيمة المضافة المتصلة به، وجذب الاستثمارات الأجنبية إليه، وتوفير المزيد من فرص العمل، مما يؤهل تلك البلدان للتحول بشكل تدريجي إلى اقتصاد قائم على المعرفة.[1]

حيث أن تشييد بنى تحتية تكنولوجية في إطار الاقتصاد المعرفي يعتمد بالأساس على الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) كصناعة البرمجيات وصناعة معدات الإعلام الآلي، والتي تعتبر صناعة إبتكاريه تقوم على إعداد ورسم وتصميم وتنفيذ واختبار برنامج تشغيل للحاسب الآلي، والذي يتضمن مجموعة أوامر وتعليمات للحاسب ليقوم بمجموعة أعمال متكاملة بهدف الوصول إلى نتيجة معينة، وتتميز هذه الصناعة بكوها تعتمد على العقل البشري بالأساس وإنتاجها لا يحده زمان أو مكان، خضوعها لمنظومة تسويقية متكاملة، عدم تلويثها للبيئة، ارتفاع عائداتها وبشكل سريع ومنافستها للأسواق الخارجية.

حسب جمعية الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية (UNCSTD) على الدول النامية كي تندمج في اقتصاد المعرفة أن تركز على جانب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، بحيث إذا كان استعمال هذه الأخيرة بغرض إقامة بنى تحتية معلوماتية مكلفا، فإن عدم استعمالها يكون أكثر تكلفة.[2]

لأن معظم الاقتصادات المتقدمة، باتت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و المعرفة تمثل حصة متنامية من المدخلات والمخرجات الإقتصادية ، ونتيجة لذلك، أصبحت المحددات التقليدية للمكان الجيد من وجهة النظر الصناعية، أي توافر المواد الخام، وشبكات النقل، واليد العاملة، والتكلفة المنخفضة، أقل أهمية، وزادت في المقابل أهمية توافر مهارات معينة، والتكنولوجيا والمعرفة، فضلا عن توافر مواهب ريادة المشاريع ورأس المال الاستثماري.

---

[1] تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في المنطقة لمواجهة تحديات إقتصاد المعرفة،،مرجع سابق ،ص 3

[2] بوطالب قويدر و بوطيبة فيصل، **الإندماج في اقتصاد المعرفة: الفرص والتحديات** ، الملتقى الدولي للتنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، 09-10 مارس، جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 2004، ص ص: 256-257.

أما عن ما هيتها فيمكن تعريفها كالاتي:[1]

يعرف Palvia تكنولوجيا المعلومات والاتصالات "بأنها تشمل جميع الجوانب المتعلقة بالحاسبات الآلية، المكونات المادية، البرامج الجاهزة، الاتصالات عن بعد وآلية المكاتب"،ويعرف التقرير الاقتصادي الدولي الذي يصدره صندوق النقد الدولي تكنولوجيا المعلومات "بأنها تتضمن الحاسبات

الآلية، البرامج الجاهزة ومعدات الاتصال عن بعد": أما Ozer فيرى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات "هي المكونات المادية للحاسبات الآلية، البرامج الجاهزة ونظم الاتصال".

ويعرفها Frenzel"بأنها وصف لكل من الحاسبات الآلية بالمنظمة، البنية الأساسية للاتصالات، شبكات الاتصال عن بعد والوسائط المتعددة".

ويرى Judith & Steven أن تكنولوجيا المعلومات تشير إلى أجهزة الحاسب الآلي المادية، البرامج الجاهزة، نظم إدارة قاعدة البيانات وتكنولوجيا توصيل البيانات".

أما Rotle et al فيقولان بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات "هي التكنولوجيا المبنية على الإلكترونيات والتي يمكن أن تستخدم في جمع، تخزين، معالجة ووضع هذه المعلومات في حزم متكاملة ومن ثم الوصول إلى المعرفة" .

و بالنسبة ل Lucas فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات "هي كل أشكال التكنولوجيا المطبقة عالميا ، تخزين وتوزيع المعلومات في شكل إلكتروني، والمعدات المادية المستخدمة لهذا الغرض تتضمن الحاسبات الآلية ومعدات الاتصال والشبكات".

ويرى Patterson أن مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات "يقصد به تطبيق النظم التكنولوجية الحديثة في معالجة المعلومات، إرسالها، تخزينها واسترجاعها بسرعة ودقة وكفاءة، ومن أهم هذه النظم: تكنولوجيا توصيل البيانات، تكنولوجيا الاتصالات عن بعد، تكنولوجيا الحاسبات الآلية والبرامج الجاهزة.

أما عن علاقتها وأثرها على النمو الاقتصادي فهي كتالي:[2]

أ- الأثر المباشر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي يؤثر ICT على النمو الاقتصادي بشكل مباشر من خلال جانب العرض عن طريق القنوات التالية

1. إنتاج سلع وخدمات ICT التي تساهم مباشرة في القيمة المضافة الكلية المتولدة في الاقتصاد المحل
2. الزيادة في الإنتاجية في قطاعICT ، التي تساهم في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد المحلي..

[1] عبد الله علي، فرغلي موسى، **تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والإلكترونية**، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر، مصر، 2007ء ص ص 24 -28.

[2] مجدي الشوربجي، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات علي النمو الاقتصادي في الدول العربية، بحث** مقدم إلي الملتقي الدولي الخامس: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، الجزائر خلال يومي 13 - 14 ديسمبر 2011، ص، ص :9-10

3. استخدام رأس المال ICT كمدخلات في إنتاج السلع والخدمات الأخرى..
4. المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل.
5. زيادة إيرادات الحكومة.
6. إجراءات تغير في رصيد ميزان المدفوعات.

– أما عن الأثر غير المباشر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي بتمثل في استخدام ICT في القطاعات الأخرى للاقتصاد المحلي. ويمكن بيان هذا الأثر من خلال المعرفة الجديدة كعامل وسيط في العلاقة بين استخدام ICT والنمو الاقتصادي.

حيث يؤدي استخدام ICT إلي زيادة حجم المعرفة الجديدة. فاستخدام الإنترنت على سبيل المثال يلعب دورا كبيرا في نشر المعرفة في الاقتصاد المحلي ويترتب علي زيادة حجم المعرفة الجديدة تحسين جودة المنتجات القائمة وإنتاج منتجات جديدة من ناحية، وزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية للاقتصاد المحلي من ناحية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي حيث أن نموذج النمو الداخلي للاقتصادي Romer ' s يشرح أن النمو المتوازن يتأثر بشكل موجب بالآثار الخارجية للمعرفة الجديدة.

بالإضافة إلى ما سبق فهي تؤثر كذلك في مجالات أخرى و التي يمكن ذكرها فيما يلي :[1]

أ- تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إيجاد مفاهيم جديدة لم تكون موجودة من قبل على المستوى الإجتماعي والحالة الاجتماعية بشكل عام، ومن أهمها المجتمع الإفتراضي Virtual Community ويعتبر ذلك المجتمع عالم خاص، ومميز للغاية فهو يسمح بأنتقال المعلومات ونشرها بين أبناء المجتمعات ووفرت الوقت والجهد، وفتحت أبواب التواصل أمامه.

ب- كما كان تأثيرها على الحياة الثقافية Cultural life كبيرة إذ تمكنت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إحداث تغيرات جذرية على المستوى الثقافي، لأنها فتحت أبواب التبادل الثقافي والحضاري بين أبناء المجتمعات والتعرف على حضارات وثقافات الشعوب.

ت- ولتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأثيرها الكبير في الناحية العسكرية، فقديما كانت تعتمد الدول على الأدوات والوسائل التقليدية فيما يتعلق بأمورها العسكرية Military Things ومع مرور الوقت تطورت الأساليب التي كانت تعتمد عليها، وساهمت في تسهيل عمليات الإتصال بين القادة والجنود، وفي سهولة تنفيذ الخطط العسكرية البرية والبحرية والجوية.

ث- وكان دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير الخدمات الطبي Medical Services والصحة كبيرة، فتكنولوجيا المعلومات والإتصالات ساهمت في إلغاء المسافات بين الدول، وتقديم الاستشارات والمعالجات الطبية المختلفة.

[1] سعد محمود خليل الكواز، جاسم محمد علي الطحان، **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة للنمو الإقتصادي** ،مجلة جامعة جيهان–اربيل العلمية اصدار خاص – العدد: 2 (الجزء–C)، ايلول 2018 ،ص ،ص :276، 277

ج- كما تؤثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Information and Communication Technology على التوظيف Recruitment وكأداة تمكن الأفراد من الحصول على العمل بكل سهولة ويسر، وخاصة الأنواع الجديدة من العمل والوظائف التي ظهرت بفعل تقدم تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ومن الجدير بالذكر أن الاستثمار في تقنية المعلومات وحدها لا يكفي لتحقيق الاستفادة الفعلية والشاملة من مختلف تطبيقات ومجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بل لابد من القيام باستثمارات مماثلة في العناصر المساعدة كالبحث والتطوير، التعليم، والبنية التحتية، ففي ظل غياب هذه الاستثمارات ستكون الفائدة من استثمارات تقنية المعلومات والاتصالات قليلة أو منعدمة أو سلبية في بعض الأحيان.

خاتمة الفصل

على الرغم من تناسي البشرية لدور المعرفة أو التغافل عنها لعصور ،إلا أن الوقت قد حان لها كي تطفو من جديد إلى الوجود فارضتا هيمنتها على جل نواحي الحياة البشرية، فهي ليست وليدة القرن العشرين أو الواحد والعشرين بل هي توأم الإنسان التي أطال إهمالها لقرون أو التغافل عنها وعن دورها المحوري في إنجاز وتشييد الحضارات التي مر بها بنو جلدته منذ الأزل، فكل ما ذكر سابقا يدل على أن البشرية والمعرفة وجهين لعملة واحدة كما أن العارف بتعاليم الأديان السماوية وبالأخص الإسلام سوف يرى أنها تكلمت على أن الله فضل بني البشر عن غيرهم من المخلوقات بالعقل والذي يعد أول مصادر الإبتكار والتعليم وتخزين المعارف، فهي قديمة قدم الإنسان نفسه لكن الجديد في الأمر هو تهيأ كل الظروف والمحفزات لبروزها كعنصر أساسي في تشييد صرح الحضارة البشرية التي هي في تسارع غير مسبوق .

وبهذا ولى عصر الاقتصاد القديم الذي كان يعتمد على ثلاثية المال والأرض والعمل فساحا المجال أمام إقتصاد يافع يعتمد على سلطان المعرفة التي تتميز بكونها لا تنفذ ولا وتقل ولا تحتكر عكس سابقتها الموسومة بالنضوب.

ما جعل قوانين اللعبة الإقتصادية تتغير، فالثروة لم تعد تقاس كسابق عهدنا بها، لأن العقل حل محل الآلة والفكر عوض المادة، المعرفة والأصول المعرفية خلفت الموارد والأصول الطبيعية مما جعل من يملك العلم والتقنية والإبتكار هو الذي يقود القاطرة وهو المتحكم بزمام الأمور، فالمعرفة اليوم هي أهم مصدر ومنبع للثروة، بل تعدت ذلك لتصبح المعيار والمقياس الذي يبين قوة إقتصاد الدول، والتي أضحت تقاس الآن بكمية إنتاج المعرفة ونشرها وتخزينها، لا بكمية إنتاج وتوزيع السلع.

مما جعل كل البلدان التي تريد إعتناق هذا النمط تقع تحت حتمية الإستثمار في الركائز الأساسية التي يقوم عليها هذا النوع الجديد و التي يجب أن تعمل بتناغم و إنسجام تامين ، حيث أن الإستثمار الجيد في الحوافز الإقتصادية و النظام المؤسسي و الحكومي سوف يؤثر بالإيجاب على نظام التعليم و الذي يمثل أساس تطور المجتمع و بناء رأس ماله البشري، أما تطوير تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات التي تعتبر الشريان الذي تنقل و تخزن هذه الثروة من خلاله و في الأخير يجب عليها وضع نظام الإبداع و الإبتكار و الذي يعتبر أساس و ثمرت إعتماد الدول لإقتصاد المعرفة الذي يعتمد على مدى وجود و إستغلال رأس المال الفكري في مختلف المجالات.

الفصل الثاني:

مدخل نظري لمفاهيم التنافسية

الفصل الثاني: مدخل نظري لمفاهيم التنافسية

تمهيد

لطالما رافق مصطلح التنافس والتنافسية البشرية منذ الأزل فطبيعة الإنسان وطموحه ليكون دوما الأفضل جعلته يرتبط به كما أن حبه للتميز على بني جلدته الذي يعد فطرة فيه ،جعله دوما يصبو من أجل تحقيق الريادة و الرياسة ، وكل هذا ينطبق على الأمم والحضارة كونها تعد تجمعات بشرية ، فكثيرة هي دروس التاريخ التي تحكي لنا ذلك، بيد أن إختلاف القصص يكمن في الطرق والحيثيات لكن الغاية واحدة وهي دوما التفوق والريادة، مما جعل من التنافس والتنافسية ضرورة حتمية فحتى الأديان جعلت منها محورا أساسيا في عقائدها ولعل قول الله تعالى "يُسْقَوْنَ مِن رَّحِيقٍ مَّخْتُومٍ (25) خِتَامُهُ مِسْكٌ ۚ وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ (26)".[1]

وما هذا إلا خير دليل على أن التنافس طبيعة فطرت عليها البشرية فهي في صراع دائم من أجل الوصول والحصول على الأمثل والأفضل، وما قانون التدافع الذي يعد من السنن الكونية إلا شكل من أشكال التنافس، وهذا ما إنعكس على مجال الإقتصاد كونه علم يرتبط إرتباطا مباشرا بالإنسان.

إن المنافسة في معناها الخام والتقليدي ماهي إلا معادلة صفرية فهناك غالب ومغلوب رابح وخاسر، وهذا هو المتعارف عليه في شتى المجالات فلطالما كانت الغلبة للأفضل، غير أن هناك من يرى عكس ذلك، خصوصا في علم الإقتصاد الحديث.

وهذا ما جعل من هذا المصطلح ضبابيا وواهيا لحد الآن كون فقهاء ومنظري الاقتصاد لم يتفقوا على تعريف شاف ووافي لهذا المصطلح ، الذي بدأ يشغل حيزا كبيرا في هذا المجال وبالأخص في ثمانينات القرن المنصرم لما بدأ الإهتمام به يطفوا إلى السطح، ولعل كل الفضل يعود لعالم الإدارة الفذ مايكل بورتر الذي حاول صبر أغوارا هذه الظاهرة وإبراز مدى أهميتها و مفصليتها في عالم بدأ بالتسارع والتطور في جل المجالات وما نعيشه اليوم إلا دليل على ذلك، فرؤيته الثاقبة في تلك الحقبة جعلت من التنافسية أرض خصبة للدراسات التي سوف يحاول المنظرين والعلماء فهم معالمها وبناء هياكلها في المستقبل، إلا أن الإختلاف لا يزال يميز هذا المصطلح لذا ارتأينا إلى محاولة التأصيل والتفصيل فيه ، من خلال هذا الفصل بغية الوقوف على أبرز معالمه، والوصول إلى حوصلة تفيدنا في دراستنا، وهذا عن طريق عرض أسباب الإهتمام المتزايد بالتنافسية بذكر أهم المحطات التاريخية التي مر بها هذا المصطلح وكذا مسح أهم التعاريف التي عنيت به والعروج على أنواعه مع إبراز أهم مواطن الإختلاف بين جل المصطلحات التي تحوم في فلك التنافس والتنافسية.

[1] سورة المطفيفين (25) (26)

المبحث الأول: ماهية التنافسية

قبل الخوض في التعاريف التي عنيت بوصف هذه الظاهرة، وجب علينا أولا الوقوف على أهم المصطلحات التي سوف نجدها تتكرر كلما تكلمنا على هذا الموضوع، من أجل التمييز بينها بحسب القاموس الإقتصادي الإجتماعي لـ Suavet.T؛ فالمنافسة بمعناها الأكثر عامية تحدد وضعية المؤسسة في سوق تتميز بحرية الدخـول والمساواة التقريبية للحظوظ بالنسبة للجميع، أي كل فرد، كل مؤسسة يمكنها المشاركة في الإنتاج، في البيع أو في شراء المنتج، ولكن المنافسة لا تعني بالضرورة التنافسية فهناك فرق بين المصطلحين، فالمنافسة كظاهرة غزت قطاعات بيئة الأعمال تتفاوت حدتها من قطاع إلى آخر وفقا إلى عدد المنافسين، أما التنافسية فهي ضرورة أفرزتها المنافسة تحمل في طياتها معنى التفوق لا التعايش، إذ أنها تعبر عنّ تصرف سلوكي تصدره المؤسسات المتسابقة نحو نفس المركز عن طريق إمتلاك القدرة على تحمل المنافسة من أجل إثبات وجودها في القطاع التي تتواجد فيه فالمتنافسون هم الذين يشغلون مركز القيادة أو الريادة في السوق.[1]

كما يوجد فرق واضح بين مفهومي التنافسية (Competitivité) والمنافسة (Concurrence)، فإذا كانت الأولى تعني الأداء الاقتصادي الحالي والكامن للبلد في المجالات التي ينافس فيها البلدان الأخرى، فإن المنافسة أو المزاحمة، هي الشروط التي يتم وفقها الإنتاج والتجارة في البلد المعني، فالمنافسة تفسر لنا حالة المواجهة التي تميز تلك العلاقة التي اربط بين الأعوان الاقتصاديين في إطار اقتصاد السوق، كما تشكل النواة الأساسية للنظرية الليبرالية، حيث يقال عن مؤسسة ما أنها قادرة على المنافسة إذا كانت مؤهلة لتحمل منافسة الأخرين داخل السوق، ولهذا ينبغي أن تكون أسعارها منخفضة نوعا ما لإثارة أقصى حد من قرارات الشراء لصالحها، كما تعرف أيضا بأنها وضعية الاقتصاد الذي يتميز بحرية المواجهة وتعدد عرض وطلب الأعوان الاقتصاديين فيه، والذي يصل في النهاية إلى تحديد الأسعار وتبادل السلع والخدمات، وفي هذا السياق يرى الاقتصادي "كلارك" المنافسة بأنها الركيزة التي لا غنى عنها لنظام يعتمد فيه لإنتاج السلع وتطويرها، كميتها وكفاءة الإنتاج، الأسعار وهوامش الربح المحتملة، تكون كلها متروكة إلى فعاليات المشاريع الخاصة.[2] فالمنافسة هي حالة المزاحمة بين شركتين أو اقتصاديين من أجل كسب أكبر حصة سوقية ممكنة سواء كان في السوق المحلية أو في السوق العالمية؟ ومن ثم يخرج أحد الأطراف رابحاً على حساب الطرف الآخر، في حين أن التنافسية ليست حالة تكامل، بل إن حالات التكامل يمكن أن ترفع القدرة التنافسية للأطراف، ويخرج بموجبها الطرفان رابحان(– win situation win؛[3] ،وتشترك المنافسة وسياسات رفع القدرة التنافسية في هدف واحد، هو التوجه نحو الفعالية، وأن الإجراءات المتخذة نحو أحدهما في أي من الميادين بلا شك تؤثر على تطور الأخر، فالإجراءات الهادفة إلى تقوية المنافسة في

---

[1] سعاد قوني، التجمّعات **العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة لبعض تجارب البلدان النامية**، رسالة دكتورة، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر،2017/2016 ص37

2 محمد البياتي، **التحليل الاقتصادي المعاصر**، مطبعة ألوان، الرياض، ط:01 ،1993، ص: 115

3 عامر محمد وجيه خربوطلي، **العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للصادرات السورية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 30 –العدد الأول–2014 ص675

الأسواق المحلية تزيد أيضا من التنافسية الدولية، وبالمقابل فإن الإجراءات الموجهة إلى رفع مكانة التنافسية الدولية سيكون لها تأثير كبير على هيكل السوق المحلي، وعلى شكل المزاحمة أو المنافسة فيه.[1]

المطلب الأول: تعريف التنافسية

لا تزال عبارة التنافسية تسيل الكثير من الحبر وتثير الجدل في الوسط الأكاديمي مما جعل منها صعبة المراس وكثيرة التشعب وجعل ضبط مفهومها أمرا غاية في الصعوبة، وما زاد الطين بله هو تغيرها بتغير الحقب الزمنية و إختلاف منظور الفقهاء والمنظرين فمن الميزة النسبية إلى المطلقة الى السياسات الصناعية والتجارية وصولا إلى المؤشرات التي تكاد تشمل كل نشاط إقتصادي ومجتمعي كالتعليم والصحة ، بالإضافة تداخلها مع مجموعة من المصطلحات الإقتصادية الأخرى على غرار النمو والتنمية وحتى الرفاه والإزدهار الإقتصادي ، كل هذا جعل منها ضبابية وديناميكية ومتغيرة لحد الساعة.

مما جعل الكتاب يختلفون حتى في المجلد الواحد حول مضمونها لذا فهي ليست معُرفة بشكل واضح إذ تتراوح بين مفهوم ضيق يرتكز على تنافسية السعر والتجارة، وبين حزمة شاملة تكاد تتضمن كل نشاطات الاقتصاد والمجتمع.[2]

فالتنافسية على صعيد منشأة تسعى إلى كسب حصة في السوق الدولي تختلف عن التنافسية لقطاع اقتصادي متمثل بمجموعة من الشركات العاملة في هذا القطاع، وتنافسية المنشاة، أو القطاع تختلفان عن تنافسية دولة تسعى إلى تحقيق معدل مرتفع ومستدام لمداخيل إفراده.[3]

يتضح لنا مما سبق أنه يجب القيام بمسح لمجمل التعاريف التي إهتمت بهذا المصطلح من أجل الوقوف على أبرز معالمه وإزالة اللبس والوقوف على أهم ما إتفق عليه الفقهاء والمنظرين ومن أهم التعاريف التي سنسردها، تلك التي قسمت على الأسس التالية

الفرع الأول: تنافسية المؤسسة

إن التنافس والمنافسة سلوك في أغلب الأحيان فردي و هذا ما ينطبق كذلك على الإقتصاد وعلم الإدارة لذا سوف نحاول التدرج من المنظور الجزئي إلى الكلي، ففي الأول سوف نعرض تعريف التنافسية على مستوى المؤسسة من ثم الصعود التدريجي إلى ما يعرف بالإقتصاد الكلي مع العلم أن أبرز فقهاء علم التسيير والإدارة وعلم الإقتصاد غلى غرار Krugman ، يرون أن المنافسة تكون بين المؤسسات وقرينتها لا بين الدول .

إن تعريف التنافسية على مستوى المنشأة يدور في فلك قدرتها على تلبية الرغبات المختلفة والمتنوعة للمستهلكين، وذلك بتوفير منتجات وخدمات ذات جودة معينة وسعر معين، بشكل أكثر كفاءة من المنافسين الأخرين في السوق، ويستطيع المشتري شرائها

---

[1] كمال رزيق، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، الملتقى الوطني الأولى حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة باجي مختار، عنابة، 22-23 أبريل 2003، ص: 203

[2] **القدرة التنافسية وقياسها سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية**، العدد الرابع والعشرون . ديسمبر/كانون الأول 2003 . السنة الثانية. ص 5

[3] علي طالب شهاب ، **أهم مقومات دعم القدرة التنافسية للاقتصاد البصري** مجلة دراسات البصرة / السنة السابعة / العدد(12) 2011 ص 267

من جميع أنحاء العالم مما يسمح للمؤسسة بتحقيق نجاحا مستمرا وعلى الصعيدين الدولي والمحلي في ظل غياب الدعم والحماية الحكومية، وبالإعتماد على الإستغلال التام لعوامل الإنتاج المستخدمة ورفع إنتاجيتها.[1]

ومن هذا التعريف نستشف أولى المحطات التي بنيت على أساسها التنافسية ألا وهو مبدأ الحرية وإلغاء الحواجز ،و الذي ولد وترعرع في ظل نشأة المنظمات الدولية أو ما يعرف بمؤساسات بروتن وودز، وهذا للحد من السياسات الحمائية التي كانت تظيق على قواعد اللعب النظيف أو المنافسة التامة ،كونها كانت تتحيز للمؤسسات الوطنية بجعلها تستفيد من هذه الميزة مطلقتا لها العنان في فرض سيطرتها على السوق و إحتاكره و الذي إن عد إيجابيا في بعض الأحيان إلا أنه أفة و طامه كبيرة سوف تصيب المؤسسات ولو بعد حين ، كونه من الأسباب التي سوف تحد من قدراتها الإبتكارية على المدى الطويل ،كما يمكن أن نرى فيه مدى إرتكازه على مبدأ الإستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج من أجل الرفع من مستوى الإنتاجية التي كانت تعد إلى وقت قريب من أبرز معايير قياس التنافسية، إضافة إلى أنه يشير إلى الجودة والسعر الذين يعتبران كذلك من أنواع التنافسية وبالأخص في مجال التسويق وهذا ما سنخوص فيه لا حقا

لعل تعرضنا لهذا التعريف البسيط جعل من معالم الطريق تتضح، فهو ينبهنا إلى ضرورة الوقوف على أهم العناصر التي ذكرها ، ومن أجل الإلمام أكثر بهذا المصطلح سوف ننطلق من هذا التعريف المبسط والقائل بأن "التنافسية هي القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الربحية، النمو، الاستقرار، التوسع، الإبتكار والتجديد بالإضافة إلى تحقيقها لمركز يتيح لها الظفر بالجاذبية في إستقطاب رؤوس الأموال".[2]

على الرغم من بساطة التعريف الذي تطرقنا إليه إلا أنه يتسم بقليل من التعقيد لذا سوف نلجأ الى المفهوم الذي يليه كونه يعد ويبدو أكثر وضوحاً والذي يعنى بالتنافسية على مستوى المشروع، حيث تكمن البساطة في ذلك، في قياس وتقييم المشروع فهو لا يعد تنافسيا إلا في حال ما كانت ربحيته قليله وهذا بحسب النموذج النظري للمزاحمة الكاملة حيث أن المشروع لا يكون تنافسياً عندما تكون تكلفة إنتاجه المتوسطة تتجاوز سعر منتجاته في السوق، أما في حالت العكس فهذا يعني ويدل على أن موارد المشروع يُساء تخصيصها وأن ثروته تتضاءل أو تتبدد.[3]

---

[1] **التنافسية في الفكر الإقتصادي إعداد المرصد الوطني لتنافسية** تموز 2011 ص 4.

[2] فريد النجار، **المنافسة والترويج التطبيقي: آليات الشركات لتحسين المراكز التنافسية مدخل المقارنات التطويرية المستمرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2000 ص 11.

[3] محمد عدنان وديع. **القدرة التنافسية وقياسها جسر التنمية** العدد الرابع والعشرون . ديسمبر/كانون الأول 2003 . السنة الثانية ص10

وهذا ما يوافق تعريف A.BIENAYME والذي يرى على أن الشركة تكون قادرة على المنافسة على أساس المنتج الذي تقدمه للسوق بأسعار أقل أو تساوي المنافسين الحاليين والمرتقبين،[1] أو بالأحرى هي لا تعد تنافسية وفقا للنموذج النظري للمنافسة الكاملة، في حال ما كان متوسط سعر التكلفة يتجاوز سعر منتجاتها في السوق.[2]

بيد أن جل ما سبق من التعاريف المذكورة أنفا تعد مبتوره و محصوره وضيقه كونها ترتكز على عاملين أساسيين وهما الربحية وإنخفاظ التكاليف الذين يحققان أهداف قصيرة المدى لكن المشكل لا يكمن في ذلك بل في كيفية الإستمرارية والحفاظ على المكانة في سوق يتسم بالتغير المستمر وشدة المزاحمة حيث لا مجال للخطأ فيه فهولا يغفر الزلات ولعل أفضل مثال ما حدث مع شركت نوكيا Nokiaالتي لم تواكب التطورات وبذلك فسحت المجال لمنافسيها الأزليين وحتى الجدد من كسب الرهان لسنوات قبل أن تعيد ترتيب أوراقها والعودة إلى الساحة التي يسيطر عليها عملاقين إستطاعا مواكبة التغيرات والتطورات ألا وهما سامسونغ Samsung و ابل iPhone ، ففي عام 2007 كانت شركة نوكيا تمثل أكثر من 40% من مبيعات الهواتف المحمولة في مختلف أنحاء العالم، ولكن تفضيلات المستهلكين كانت في طريقها بالفعل إلى التحول نحو الهواتف الذكية التي تعمل باللمس، ومع تقديم الجهاز "آيفون" من إنتاج شركة آبل في منتصف ذلك العام، تقلصت حصة نوكيا في السوق بسرعة وتراجعت إيراداتها بشدة، وبحلول عام 2013 انتهى المطاف بنوكيا العريقة إلى بيع صناعة الهواتف لشركة.[3]

من هنا نستشف أن تنافسية المؤسسة لا تقتصر على ما ذكر سابقا بل يجب أن تتوفر وترتكز على جمله من المؤشرات والمواصفات الأخرى والتي إن توفرت في أي مؤسسة فهي دلالة على تنافسيتها، وهذا من منطلق قدرتها على مسايرة النسق التنافسي والصمود أمام جل العقبات في حال إعتمادها على إستراتيجيات هجومية وتقديم منتجات ذات جودة عالية مع مراعاة تحقيق أهداف المؤسسة المتمثلة في الربح، النمو والإستمرار، علما أن الوصول إلى ذلك لا يتم إلا بالتركيز أكثر على الابتكار والتجديد كسلاح جيد للتنافس في عصر العولمة الاقتصادية.[4]

لأن التنافسية لم تعد تقاس كما في السابق على الفور في الأسواق بالمنتجات المباعة بطريقة مربحة وذلك لتعزيز وتجسيد المواقف المنشودة والمبتغات من قبل المؤسسة حتى تكون أفضل من منافسيها الفعليين[5]، بل تعدت ذلك إلى أشكال أخرى ولعل أبسطها

---

[1] Teston J.-C. Bienayme (Alain) - Entreprise et pouvoir économique. In: Revue économique, volume 22, n°6, 1971. pp. 1095-1096.
www.persee.fr/doc/reco_00352764_1971_num_22_6_408002_t1_1095_0000_001

[2] Donald G. McFetridge LA COMPÉTITIVITÉ : NOTIONS ET MESURES Document hors-série n 5Avril 1995, p3

[3] من قتل نوكيا؟ مقال متوفر على موقع http://www.aljazeera.net/news/scienceandtechnology تاريخ المشاهدة 2014/10/16 على الساعة 00:12

[4] محمد الصغير بعلي، **تنظيم القطاع في الجزائر: استقلالية المؤسسات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982 ص 12

[5] نبيل مرسي خليل، **الإدارة الاستراتيجية، تكوين و تنفيذ استراتيجيات التنافسية**، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر،2009،، ص 91

هي التنافسية السعرية من خلال الإنتاج بأقل كلفة ممكنة أو نوعية من خلال إنتاج سلع عالية التكنولوجيا ملائمة للطلب المحلي والعالمي.[1]

وهذا ما يوفق التعريف البريطاني القائل بأن التنافسية هي "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب في الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشأت الأخرى".[2]

نرى هنا أن هذا التعريف إعتمد على عاملي السعر المناسب والوقت المناسب ونوع الخدمات التي تهدف إلى تلبية رغبات المستهلكين ولعل المثال السابق يفي بالغرض فلقد إستطاعت شركت أبل الفوز بالحصص السوقية لنوكيا لما وفرت للمستهلكين ما كانوا يردونه في الوقت المناسب، ولو أن شركت نوكيا إتبعت التعريف القائل بأن التنافسية تتمثل في " تلك الموارد الكامنة التي تسمح للمؤسسة بمجابهة خطر المنافسة والتصدي لها بنجاح، والتي تقوم على ثلاث موارد أو ميزات والتي تنحصر في الابتكار، النوعية والمرونة"[3]، لما فقدت مكانتها الريادية.

ولقد عرفها (Buckley et al.) 1988قائلا إن القدرة التنافسية للشركة تعني قدرتها على إنتاج وبيع منتجات وخدمات ذات جودة عالية وتكاليف أقل من أسعارها المحلية والمنافسين الدوليين. القدرة التنافسية هي أداء بارز في المدى الطويل وقدرتها على تعويض موظفيها وتوفير عوائد فائقة لمالكيها.[4]

إن جل ما سبق يجعلنا نرجع إلى تعريف عراب أساتذة الإدارة و مؤسس مفهوم التنافسية بمنظوره الجديد مايكل بورتر Michael Porter فالميزة التنافسية عنده هي "عبارة عن قدرة المؤسسة على تقديم سلعة أو خدمة ذات نفقة أقل، أو منتج متميز عن نظرائه في الأسواق مع قدرة هذه الأخيرة على الإستمرارية في الإحتفاظ بهذه الميزة"[5]، فعلى حسب رأيه فإن التنافسية لن تتحقق إلا في حال وجود منتج متميز ومقرون بقلة التكاليف مع وجوب إستدامة هذه القدرة لأن الهدف في الأخير ليس الوصول إلى القمة بل كيف تحافظ عليها وعلى المكانة والحصة السوقية المكتسبة جراء الإعتماد على ما ذكر في التعريف.

---

[1] محمد عدنان وديع ، مرجع سابق ، ص 11-13

[2] نفس المرجع الصفحة 10

[3]PAULET Jean- pierre. (1998) : la mondialisation, édition : Armand colin, Paris, p : 92

[4] Tomasz Siudek, Aldona Zawojska COMPETITIVENESS IN THE ECONOMIC CONCEPTS,THEORIES AND EMPIRICAL RESEARCH Acta Scientiarum Polonorum. Oeconomia 13 (1) Polish Agricultural Universities 2014,p94

[5] علي عبيدي، احمد الحجاري، **اللوجستيك كبديل للميزة التنافسية**، منشأة المعارف، الإسكندرية،2000 ص 65

وهذا ما يراه (Mc Fetridge) بقوله أن الميزة التنافسية لمؤسسة ما يمكن أن تتحقق اذا ما كان بمقدورها الاحتفاظ بمستوى مرتفع من الإنتاجية والأرباح مقابل انخفاض في التكاليف وارتفاع في الحصة السوقية دون أن يكون ذلك على حساب الأرباح.[1]

لذا يجب على المؤسسة الحفاظ على مستواها بإستمرار وبصفة دائمة وبطريقة طوعية في سوق تنافسي، وهذا عن طريق معدل ربح على أقل تقدير المعدل المطلوب لتمويل أهدافها المنشوده،[2] لأن أي منظمة تخطط للبقاء فقط سوف تخرج من السوق عاجلا أم آجلا عكس المنظمات التي تخطط للنجاح، فهي التي ستبقى في حين أن أولئك الذين يخططون للبقاء فقط سوف يفشلون وهذا ما يعتقده الكاتب إدوراد دي بونو في كتابه ما فوق التنافسية والذي طرح فيه منظورا جديدا لهذه الظاهرة حيث يرى أن كلمة المنافسة والمشتقة من العبارة الاتينية التي تعني (الطلب معا) أي بمعنى أخر (إختيار الركض في نفس السباق) على أن كل المتنافسين يعدون في نفس المضمار، أما كلمة ما فوق المنافسة وهو ما يريد الكاتب أبرازه أي الخروج من المنظور التقليدي إلى ما يطلق عليه الطلب فوق المنافسة، والذي يعني بدلا من أن يختار المتنافسون الركض في نفس المضمار يختار كل واحد منهم مضماره الخاص أي «احتكارات القيمة» وهي عكس المنافسة التقليدية والتي تدعوا إلى المحافظة على البقاء ولكن لكي تنجح أنت بحاجة إلى ما فوق المنافسة وإلى ابتكار احتكارات القيمة والتي تعني بمفهومها الضيق البحث والتطوير والإبتكار المستدام.[3]

والذي يعد المرحلة التي تسبق الإبداع، حيث يهتم الابتكار بسبل توليد الأفكار بطريقة علمية منهجية، وهذه المرحلة لها أهمية بالغة لأنها أولى المراحل التي يتم الإنطلاق منها من أجل ايجاد حلول للمشاكل والحصول على الفكرة المناسبة في المكان والوقت المناسبين لتحسين فرص النجاح.[4]

هذا ما يجعلنا نقول أن التنافسية ما هي إلا عملية ديناميكية تتميز بالإستمرارية وهذا عن طريق إنتهاج سبيل الإبتكار والإختراع اللذان يعدان ثمار البحث والتطوير والذي بدوره سوف يجعل من المؤسسة تتأقلم وتواكب متطلبات ومتغيرات أذواق المستهلكين في الأسواق المحلية والدولية، وحتى الدفع بهم إلى الإستهلاك، فالإنسان العصري دائم البحث على كل ما هو جديد ومبتكر، مما يجعل السباق نحو التميز والريادة سباقا حامي الوطيس ولن يستطيع من لا يملك هذه المقومات أن يواصل الطريق في ظل التحول نحو الإقتصاد المبني على المعرفة والمبني على أسس جديده.

أي أن التنافسية لن تتحقق إلا من خلال التحكم في عناصر التكاليف، إدارة الوقت، الإبتكار والتجديد والتطوير المستمر، تطويع العلوم والتكنولوجيا، إدارة الجودة الشاملة وتأكيدها، في سبيل إرضاء العملاء الحاليين وجعلهم أوفياء لمنتجاتها والبحث عن

---

[1] احمد بلالي، **تنافسية المؤسسة وتحديات اقتصاد المعرفة**، جامعة ورقلة – الجزائر نوفمبر 2005 ص 130

[2] فريد النجار، **إدارة العمليات الاستراتيجية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000ص 123 .

[3] إدوارد دوبونو، **ما فوق المنافسة ابتكار احتكارات القيمة عندما ينشغل الآخرون بالتنافس فقط**، ترجمة ياسر العيتي ،مكتبة العبيكان المملكة العربية السعودية الرياض 2006 ،ص15.

[4] Alain chauvet, "méthodes de management le guide ", 2e tirage,édition d'organisation, France1997,p:138

آخرين جدد، بإستخدام الترويج والإعلان وتطوير العلاقات العامة وإدخال التحسينات المستمرة، والأستثمار في رأس مال الشركة البشري عن التدريب المكثف وإستخدام طرق إدارة المعرفة الجديدة، مع الإهتمام بخدمات ما بعد البيع.[1]

في الأخير وبعد الإطلاع على أبرز التعاريف يمكننا القول أن جلها تشترك في عدة نقاط، ألا وهي التميز بغية النفاذ إلى الأسواق وتحقيق حصص سوقيه بالإعتماد على ما يعرف بعلاقة الجودة العالية والسعر الموافق، والذي سوف يتحقق بالإستخدام الأمثل لمراكز البحث والتطوير وتنمية رأس المال البشري ، والتي دوما ما تكون محصلتها طرق مبتكرة وإختراعات جديدة وثورية تمكنها من ضمان تكاليف إنتاج قليلة ومنتجات معاصرة وربحية متزايدة، لذا فمن يمتلك كل هذه المقومات كأنما يمتلك حق الفيتو أو أسلحة الدمار الشامل، والتي سوف تمكنه من حسم غمار المعركة التجارية لصالحه .

بعد أن حاولنا إدراج أبرز التعاريف التي تعنى بدراسة هذه الظاهرة، وجب التنبيه على أن تنافسية المؤسسة لا تعني حتمية تنافسية القطاع أو الدولة، أي أن نجاح تنافسية إحدى الشركات العاملة في دولة ما لا تعد مقياساً على القدرة التنافسية للدولة. لأنه يمكن أن يعزى نجاحها إلى عوامل إستثنائية لا تسهل محاكاتها في الشركات الأخرى، أو على صعيد القطاع أو الدولة، ولهذا كان لا بد من التركيز على قدرة وتنافسية صناعة معينة، وكافة النشاطات المتعلقة والمرتبطة بها، حيث أن نجاح مجموعة من الشركات المكملة لبعضها البعض في تحقيق ميزة تنافسية، دليل على وجود عوامل قوة في الصناعة ككل[2]، وهذا ما ستوضحه النقطة الموالية.

الفرع الثاني: التنافسية على مستوى القطاع

لعل حديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) الذي قال فيه "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً."[3] خير دليل على فضل التكتل والتجمع خير من الإنفراد، وماهي إلا سنة كونيه فطرت عليها كل المخلوقات وهذا ما ينطبق على علم الإقتصاد فالتعريف الوجيز للتنافسية على مستوى القطاع ما هو إلا دلالة على ذلك. وهو القائل:

بأنها مجموعات فرعية من النظام الإنتاجي، تتألف من الشركات التي إستطاعت الحصول على مراكز مهيمنة وحصص سوقية على الصعيد الوطني والدولي[4]. بعبارة أخرى، أن تنافسية القطاع هي قدرة مؤسسات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح

[1] فريد النجار، مرجع سابق، ص 10 بتصرف

[2] بدون مؤلف، التنافسية **و تجربة الأردن** ،(الكويت المعهد الوطني لتخطيط،2002)ص3

[3] حديث متفق عليه

[4]Michel AGLIETTA – Robert BOYER PÔLES DE COMPÉTITIVITÉ, STRATÉGIE INDUSTRIELLES ET POLITIQUE MACROÉCONOMIQUE, Ce texte est issu des travaux qui ont conduit à l'un des rapports introductifs des journées de travail sur la politique industrielle tenues les 15 et 16 Novembre 1982, p2

مستمر في الأسواق الدولية، دون الإعتماد على الدعم والحماية الحكومية[1]. أي هي قدرة القطاع على تحقيق القيمة المضافة العالية، ضمن بيئة أعمال تتمتع بتشريعات مرنة ومنظمة لها، تتماشى مع التطورات الإقتصادية، وتعمل ضمن آليات فعالة لقوى السوق، من ناحية الموردين والمستهلكين، بالإضافة إلى حرية الدخول إلى سوق العمل والخروج منه أي من دون قيود[2].

أما إذا ما حولنا معرفة الكيف، فالتعريف الموالي كفيل بذكر ذلك، والذي يرى أن فرع النشاط يكون تنافسيا في ما كانت الإنتاجية الكلية لعوامل إنتاجه متساوية أو أعلى منها مقارنه مع المنافسين الأجانب، كما يكون تنافسيا أيضا إذا كان مستوى تكاليف الوحدة الواحدة منه (المتوسطة) يساوي أو يقل عن مستواه لدى المنافسين الأجانب.[3]

كما أن تعريف Flejterski (1984) الذي يرى أن القدرة التنافسية هي قدرة القطاع أو الصناعة أو الفرع على تصميم وبيع سلعة بأسعار ونوعية وخصائص أخرى أكثر جاذبية من الخصائص الموازية للبضاعة التي يقدمها المنافسون.[4]

مما سبق يمكن القول أن التنافسية على مستوى القطاع يمكن لها أن تكون مقياسا كافيا لتنافسية الدولة غير أنها لن تستطيع الاستفادة من كل القطاعات وهذا على حسب رأي porter والذي يرى بأن الدولة يمكن أن تكون لها مكانة تنافسية على الصعيد العالمي في صناعة معينة أو مجموعة من الصناعات، ولكنها لا تستطيع أن تتمتع بميزة تنافسية في كل الصناعات فالدولة لا يمكنها إبتكار صناعات تنافسية[5].

ولعل أفضل مثال يمكن ضربه من أجل توضيح ما جاء في التعاريف التي سلف ذكرها هو مثال التجربة التركية في قطاع صناعة النسيج، والذي يصل الدخل التقديري لتركيا من هذا القطاع لما يناهز 30 مليار دولار أميركي تتفرد مارتر بما يفوق 7,5مليار منها مع توقعات بأن تصل هذه الأرقام إلى 50مليار دولار في عام ،2023 حصة مارتر منها تقدر ب 15 مليار دولار، مما جعل الشركات التركية تنافس مثيلاتها العالمية بإنتاج وتصدير الموضة، من هذه الشركات شركة LCWAKIKI بما يتجاوز 400 فرع عالمي، شركة DEFACTO التي توازيها في القوة، شركة MAVI المتصدرة لصناعة الجينز، كذلك شركة DAMAT المتخصصة في صناعة الأطقم والملبوسات الرسمية،[6] فتركيا تمتلك قدرة وميزه تنافسية عالمية في عذا القطاع وقطاعات

---

[1] فيروز زروخي ، فاطمة الز هراء سكر **دور اليقظة الاستراتيجية في الرفع من تنافسية المؤسسات الاقتصادية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، المنعقد يومي 8 و 10 نوفمبر ،2010 ،بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الشلف، ص4

[2] التنافسية في الفكر الإقتصادي، مرجع سابق ،ص 4

[3] Donald G. McFetridge ,Op. Cit,p12

[4] tomasz siudek, aldona zawojskacompetitiveness in the economic concepts,theories and empirical research acta scientiarum polonorum. oeconomia 13 (1) polish agricultural universities 2014,p94

[5] porter michael. la concurrence selon porter, edition village mondial, paris, 1999 p : 193

[6] **أهمية قطاع النسيج التركي** عالمياً مقال متوفر، على الموقع www.first-istanbul.com التاريخ 2018/08/12 على الساعة 23:30

أخرى كقطاع السيارات الذي بلغ جمالي حجم صادرات السيارات مليار دولار أمريكي في 2010،[1] بالإضافة إلى قطاعات أخرى لكنها لا تتمتع بهذه الميزة في مجال الصناعات ذات الكثافة التكنولوجية العالية مثلا وهذا ما يوفق رأي بورتر كون التفوق في مثل هذه المجالات يتطلب مبالغ ضخمه تضخ في مجال البحث والتطوير والتي لا تستطيع الدولة لوحدها توفيرها عكس ما يحدث في إقتصاديات الدول المتقدمة.

بالإضافة إلى ما سبق، يمكن القول بما أن تنافسية القطاع ماهي إلا تنافسية مجموعة من الشركات، وهذا ما يجعل غالبية مقاييس تنافسية المؤسسة يمكن تطبيقها على تنافسية القطاع، ومن بين المؤشرات المستخدمة: مؤشرات التكاليف والإنتاجية والربحية[2]. إضافة إلى الربحية الكلية للقطاع وميزانه التجاري ومحصلة الاستثمار الأجنبي المباشر ومقاييس متعلقة بالكلفة والجودة[3] .كما أنها تقيس بدورها مدى تنافسية الدولة والتي سنتعرض لها في النقطة الموالية .

بما أننا تحدثنا على فكرة التجمع في مستهل حديثنا، إلا أن تنافسية القطاع لوحده ليست بكفيلة لمواجهة تقلبات الأسواق العالمية والحفاظ على النسق التنافسي في ظل التزاحم الدولي والمنافسين الأخرين مما جعل فقهاء الميدان يطرحون فكرة جديدة ألا وهي العناقيد الصناعية، والتي تعتبر من أبرز المحددات للمقدرة التنافسية للصناعات، والتي كانت وراء تفسير تميز دولة بعينها في صناعات دون غيرها، مما جعلها تكتسي ثوب الأهمية بل حتى الإلزامية للدولة التي تسعى جاهدة إلى تعزيز مقدرتها التنافسية.

لكنها ليست بالظاهرة الجديدة أو المعاصرة فقد تكلم عليها الإقتصادي البريطاني ألفرد مارشال سنة 1890 والذي حاول تفسير هذه الظواهر، وقام بإبراز فوائد تركيز الأنشطة الاقتصادية داخل "المناطق "، وهذا إنطلاقا من الفكرة القائلة بأن إنشاء بعض المصانع الكبيرة يحقق فوائد الإنتاج على نطاق واسع فإنه بالإمكان قطع وتقسيم عملية الإنتاج إلى عدة أجزاء وتحويلها إلى ورش عمل مصغرة، يمكنها تحقيق الأهداف المرجوة منها إقتصاديا، وبالتالي فإن تشكيل منطقة تتكون من عدد كبير من المؤسسات المتخصصة الصغيرة المماثلة للقيام بخطوة معينة في عملية الإنتاج سوف تعود بنتائج قريبة من تلك التي تحققها المصانع الكبيرة،[4] حيث رأى التجمعات العنقودية ما هي إلا مؤسسات صغيرة متخصصة، تميل للتمركز في حيز جغرافي معين، للاستفادة من الوفرات الخارجية، والمتمثلة في الخدمات المجانية التي تقدمها المؤسسات المتجاورة لبعضها البعض.[5]

---

[1] **صناعة النسيج التركية تسترد ازدهارها وتتجاوز صناعة السيارات في حجم الصادرات**، متوفر على الموقع www.invest.gov.tr/ar-SA/ التاريخ 2018/08/13 على الساعة 00:30

[2] محمد عدنان وديع ،مرجع سابق ص14

[3] كمال رزيق و بوزعرور عمار ، **التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية** ،الجمعية العلمية نادي الدراسات الإقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب-البليدة- الجزائر بدون تاريخ ص4

[4] François DUGENY et autres CLUSTERS MONDIAUX ; Etude réalisée pour le compte du Conseil Régional d'Ile-de-France. Janvier 2008 ; p10

[5] سعاد قوفي، مرجع سابق، ص70

غير أن الفكرة لم تأخذ حيزا كبيرا من الأهمية إلا بعد قرن من الزمان حيث أعاد Becattin بعثها من جديد في سنة 1979،[1]وهذا بعد تزايد الاهتمام العالمي بتلك التجمعات والمناطق الصناعية خصوصا بعيد بروز تجربة أثبتت نجاحها والتي عرفت باسم (إيطاليا الثالثة) في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الميلادي الماضي. ففي الوقت الذي كان فيه القسم الشمالي الغربي من إيطاليا (إيطاليا الأولى) الغني تاريخيا يعاني من أزمات اقتصادية حادة، والقسم الجنوبي الفقير (إيطاليا الثانية) يشهد نموا ضعيفاً، إستطاع القسم الشمالي الشرقي والأوسط (إيطاليا الثالثة) تحقيق نمو سريع، وذلك بفضل ازدهار عدد من القطاعات الصناعية التي تسودها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فقد قام كل من A.Bagnasco G. Beccatini1992،C.Trigili1993 أثناء بحوثهم على إيطاليا الثالثة بتحليل نوع التنظيم الصناعي لهذه المناطق، والمتمثل في مزيج من المنافسة– التعاون في إطار نظام يشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجد متخصصة، حيث تجمعت المؤسسات التي تعمل في المجال نفسه في مواقع محددة، هذه المؤسسات هي مرتبطة تقنيا مع بعضها البعض، وتساهم جميعها في إنتاج منتج يعين كمنتج صناعي للمنطقة، ومكنها هذا التجمع من اقتحام الأسواق العالمية بسلع تعد تقليدية كالأحذية، الأثاث، السيراميك، الملابس المحبوكة، وغيرها.[2]

لكن عند محاولة تعريف التجمع الصناعي العنقودي فإنه ينبغي بداية العودة إلى أفكار ميكائيل بورتر (Porter 1990 , Michael) والذي يعتبر بحق الأب الروحي لفكرة العنقود الصناعي، سواء من حيث البنية أو من حيث الدور الذي يلعبه في المنافسة أو الإعتماد عليها كأدة وسياسة من أجل التنمية الإقتصادية فوفقا لبورتر فالتجمع العنقودي هو "تركز منشآت إقتصادية متماثلة الإنتاج ومرتبطة بسلسلة قيمة مضافة محددة في موقع ما وتتفاعل مع منشآت مشابهة بإنتاجها وترتبط بموردين متخصصين وبمؤسسات ذات علاقة مثل الجامعات والنقابات والخدمات لمتخصصة كالبنوك والمحاسبين والمستشارين.[3]

فالعنقود كما تعرفه الأدبيات الاقتصادية هو تجمع يضم مجموعة من شركات التي تجمع بينها عوامل مشتركة كاستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها أو الاستقاء من وسط عمالة مشترك أو حتى الارتباط بعلاقات أمامية وخلفية فيما بينها. ويضم هذا التجمع كذلك مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له، والتي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع كالجامعات والمعاهد التعليمية.[4]

[1] François DUGENY op cite p10

[2] سعاد قوفي نفس الصفحة نفس المرجع

[3] نسيم فارس برهم ،**إشكالية بناء التجمعات الصناعية العنقودية في الأردن دراسات**، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42 ملحق2، 2015،ص1601

[4] مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام ، **دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة** ،مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر السنوى العلمي السابع بعنوان إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة ،جامعة الزيتونه الأردن 16- 18 نيسان 2007 ص8

كما يمكن تعريفها على أنها تجمعات جغرافية (محلية، إقليمية أو عالمية) لعدد من الشركات والمؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال معين حيث تربطها علاقة تكاملية كما أنها تشابك فيما بينها بشكل رأسي وأفق.[1]

حيث أنها تتخذ عادة صبغة مكانية بتركزها في مكان جغرافي واحد، وهو ما يطلق عليه بالعنقود المكاني (أو الإقليمي) والذي يظهر في الصناعة التقليدية، مثل الأحذية في شمال ايطاليا، الشمبانيا الفرنسية، صناعة الصلب الأمريكية ولكنه لا يقتصر عليها بل يتعدى ذلك إلى تجمعات ذات التقنية العالية[2]، كصناعة الكمبيوتر والخدمات ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات في (Silicon Valley) حيث تعتمد درجة تركز العناقيد إلى حد ما على مدى تطور وسائل النقل والاتصالات، الأمر الذي يتوقع معه أن يكون للتطور الكبير في مجال الاتصالات أثر على هذه الظاهرة، وخصوصاً في الصناعات القائمة على المعرفة كصناعة تكنولوجيا المعلومات والخدمات المرتبطة بها ،كما يجدر الإشارة إلى أن العناقيد الصناعية تكون فيما يعرف بسلسلة الابتكارات (Innovation Chain) ، وهي تعني التعاون بين المنشآت والجامعات ومراكز الأبحاث ومنظمات الصناعات الداعمة، والمجالس المحلية والحكومية بالشكل الذي يحقق أهداف التنمية الصناعية للدولة، حيث يؤدي هذا التعاون إلى زيادة الابتكارات وتحقيق أفضلية للصناعة ككل تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية[3]، والشكل الموالي سوف يشرح جل ما ذكر في التعاريف بشكل بسيط وتفصيلي :

[1] طرشي محمد ،**العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية أ/ قسم العلوم الاقتصادية والقانونية العدد 13 – جانفي 2015ص 7

[2] Langfeng Wang, Qunhong Shen, "Knowledge Evolution in Industrial Clusters", Asian Social Science, Vol. 4, No. 6, NSFC, 2008, P 23.

[3] مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام ،مرجع سابق ص 10،14

الشكل رقم (1-2) عناصر نظام التجمع العنقودي

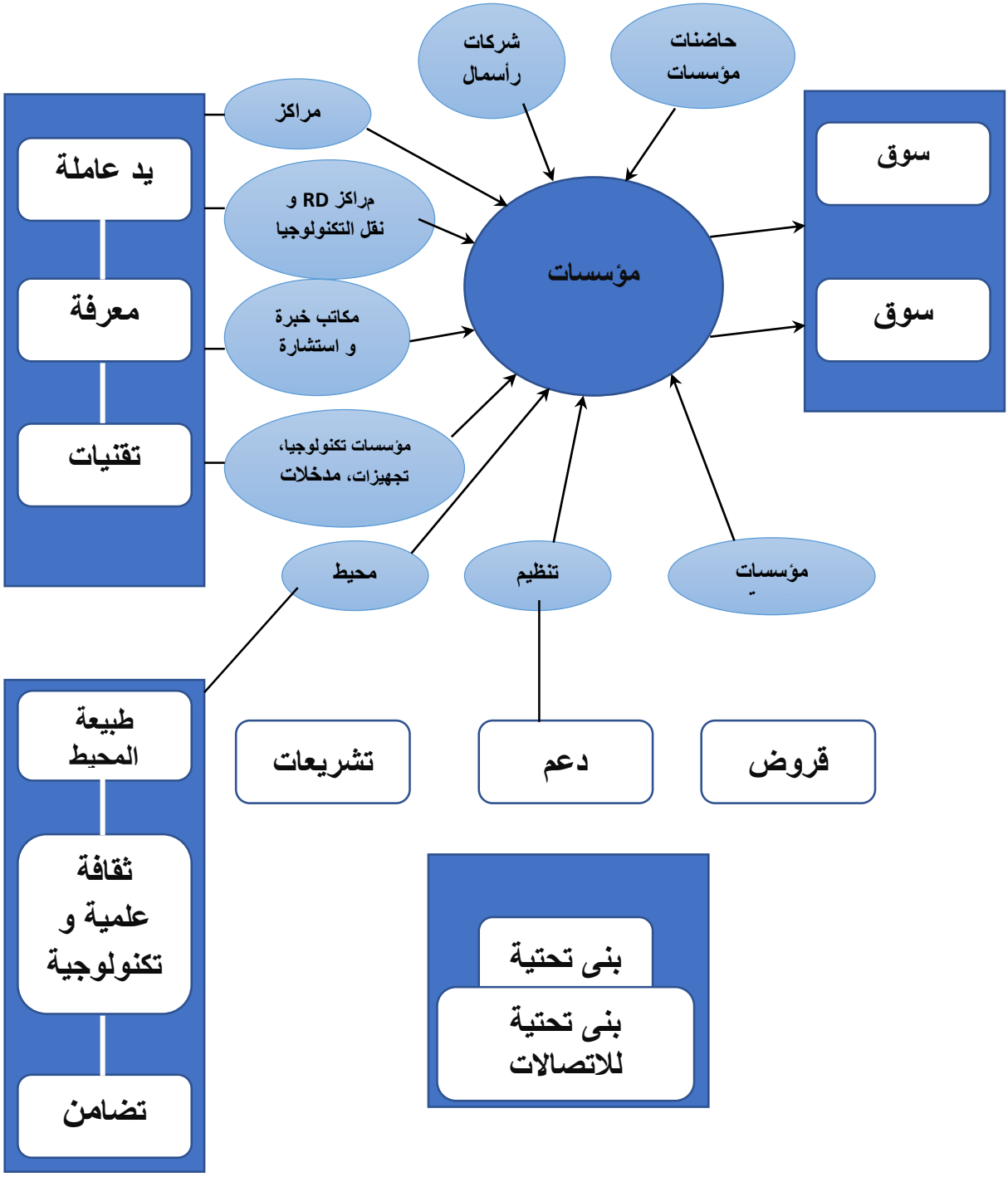

المصدر: سعاد قوني، التجمّعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة لبعض تجارب البلدان النامية ص 74

لو أمعنا النظر جيدا في المخطط العنقودي لوجدنا أنه يرتكز بشكل أساسي على عوامل تأمها المعرفة و العلم والتكنولوجيا واليد العاملة المؤهلة، بالإضافة إلى أنه يشير للدور الكبير الذي تلعبه الدولة في نجاح و نضج العنقود ورفع قدرته التنافسية من خلال توفير البيئة المناسبة و التشريعات وكذا البنا التحتية و اللوجستية مما يسهل مهمة التكامل والتعاون الذي يتم بين العناقيد الصناعية وجميع مكوناتها لا سيمة تلك التي تجمع بين مراكز الأبحاث والجامعات والمنشآت والمشروعات القائمة أو الجديدة ، حيث تمد الجامعات ومراكز البحوث المشروعات بالأفكار و البحوث الإبداعية اللازمة لتطوير أعمال العنقود الصناعي و وتتيح له إمكانية تطبيق تلك الأفكار و الإختراعات على أرض الواقع ،كل هذا جعل منها تنتشر في الدول المتقدمة عكس نظيراتها النامية و التي لا تمتلك بنى تحتية ترقى إلى المستويات المطلوبة و لا تستثمر كثيرا في مجال البحث و التطوير و مراكزه ، مما جعله أداة قوية في مجال تنافسية هذه الدول التي عرفة كيف تمزج بين كل هذه الكيانات كي ترفع من وتيرة تنافسية قطاعاتها سوآء الصناعية أو الخدمية و تتعدى ذلك لحد إضفاء الصفة الإجتماعية على هذه العناقيد فالكل سوف يستفيد منها في حيز المناطق الجغرافية التي تحويها و هذا ما سنراه عند تطرقنا لتعاريف النتافسية على مستوى الدولة .

وهذا ما يدعم رأي بورتر القائل بأن وجود ميزة تنافسية ومجموعات صناعية قوية مترابطة وتكتلات ناجحة يعتبر محرك للتنمية الاقتصادية، حيث أن الشركات المنافسة التي تخدم الأسواق الدولية سوف تزدهر حتما إذا كانت جزءًا من صناعة مركزة جغرافياً وتعمل في نفس المجال أو القطاع، مما يعني إكتساب ميزة تنافسية تكون نواة للتنمية في الدولية.[1]

كما يسهم العنقود الصناعي في تحقيق المزيد من الأهداف القومية التي تعود بالنفع على الاقتصاد القومي، ومن أهم تلك الأهداف خفض معدلات البطالة والتخفيف من حدة الفقر ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومي.[2]

الفرع الثاني :تنافسية الدولة

على نقيض التنافسية على مستوى المؤسسة والقطاع فإن التنافسية على مستوى الدولة تأخذ منحى مغاير تمما لسابقاتها والتي تعد جزءا منها ولكنها لا تسعى لتحقيق نفس أهدافها فالأولى قد تنحصر أهدافها في الربحية أما الدولة فيقع على عاتقها مسؤوليات أخرى كتحسين المستوى المعيشي لسكانها وتوفير أمور أخرى والوصول بشعبها ووطنها إلى مصاف النمو وتحقيق التنمية، وهذا ما سنراه عند سردنا للتعاريف التي عنيت بدراسة هذه الظاهرة على المستوى الكلي، والذي كما قلنا سابقا يختلف كل الإختلاف على نظيره الجزئي.

فعلى سبيل المثال، يرى بعض الباحثين أن التنافسية، على المستوى الوطني، تمثل فكرة عريضة تضم الإنتاجية الكلية ومستويات المعيشة والنمو الاقتصادي، بينما يرى آخرون أن لها مفهوما ضيقا يتركز على تنافسية السعر والتجارة، غير أن تعريف التنافسية

[1] Botham, Ron and Bob Downs, Industrial Clusters: Scotland's Route to Economic Success, p3

[2] مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام ،مرجع سابق ص16

على المستوى الجزئي يعتبر أقل تشعبا وتعقيدا من التنافسية الوطنية. فتنافسية المنتج يمكن إدماجها بسهولة في الإطار النظري الذي يفسر السلوك الأمثل للمؤسسة والمتمثل في تخفيض التكاليف أو تعظيم الأرباح.[1]

لعل أول تعريف يجدر الإشارة إليه هو التعريف القائل بأن التنافسية على مستوى الدولة هي "قدرتها على إنتاج سلع وخدمات تلقى نجاحا في الأسواق العالمية وتحافظ على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي"[2]، وهذا ما يوافق التعريف الذي يرى بأنها "قُدرة البلد على توليد نسبي لمزيد من الثروة بالقياس إلى منافسيه في الأسواق العالمية، فإن التنافسية العالمية للمنتج والعمليات ذات الصفة العالمية هي القدرة على إيجاد منتجات قابلة للتسويق، جديدة وعالية الجودة، وسرعة إيصال المنتج إلى السوق وبسعر معقول، بحيث أن المشتري يرغب بشرائها في أي مكان في العالم".[3]

هنا يمكن أنرى بوضوح الإختلاف الكامن بين مستويات الدراسة وبروز مصلحات جديدة كتوليد الثروة ونصيب الفرد من الدخل القومي ومعايير أخرى هذا ما سيجعل والوصول إلى تعريف منضبط ودقيق للتنافسية الدولية يواجه بالعديد من الصعوبات، فالمفهوم يتداخل ويتشابك مع مفاهيم أخرى مثل النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول، إلى جانب أن هذا المفهوم ديناميكي يتغير ويتطور باستمرار ففي السبعينات من القرن العشرين إرتبط هذا المفهوم بجوانب التجارة الخارجية، وخلال الثمانينات إرتبط بالسياسة الصناعية، وفى التسعينات أقترن بالسياسة التكنولوجية، أما الآن فيشير هذا المفهوم إلى قدرة الدول على رفع مستويات معيشة أفرادها، ولعل هذا ما حاولت منظمة التنمية والتعاون الإقتصادى OECD الإشارة إليه والتنبيه إلى أن هناك حاجة ماسة إلى وجود تعريف شبه متفق عليه ومفهوم واضح للتنافسية.[4]

بالإضافة إلى ما سبق من التعقيدات فإن هناك إختلاف آخر في تعريف التنافسية الوطنية وهذا بحسب درجة التطور في الاقتصاد، ففي حال ما إذا كانت دولة متقدمة أم دولة نامية، يمكن الإختلاف فيما يلي[5]:

الدول المتقدمة: إن التنافسية لدى الدول المتقدمة تعني قدرتها على الحفاظ على موقعها الريادي في الاقتصاد العالمي، من خلال الإبداع والإبتكار، وذلك بعد أن قامت بتحقيق الإستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج. أي أنها وصلت إلى مستويات مرتفعة من الإنتاجية، ولم يتبق أماميا في طريق تحقيق النمو المستدام إلا الاعتماد على الإبتكار.

[1] المعهد العربي للتخطيط بالكويت (2003)، تقرير التنافسية العربية، الكويت ص 21

[2] نوير طارق ،**دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر**"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت،2002، ص4

[3] محمد عدنان وديع، مرجع سابق ص5

[4] نوير طارق ،**دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر**"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت،2002، ص4

[5] التنافسية في الفكر الإقتصادي، مرجع سابق،ص 4

أما الدول النامية: فإن التنافسية فيها تعني قدرتها على النمو والحصول على حصة سوقية في المجالات التي تتوفر فيها فرصة لتحويل الميزات النسبية التي تمتلكها إلى مزايا تنافسية، بالإضافة إلى إيجاد المزيد من المزايا التنافسية، عبر تبني مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية المناسبة لذلك.

من التعاريف السابقة يمكن أن نرى بوضح أن الأهداف المرجوة من التنافسية تختلف وتتشعب بحكم الغايات والمتغيرات لذا سوف نحاول عرض أهما أبرزها إنطلاقا من تلك التي تصدرها المنظمات والهيئات الدولية والمختصة وصولا الى ما قاله فقهاء المجال من أجل إزالة اللبس وتذليل التعقيدات التي وقفنا عليها سابقا بدأ بما يلي :[1]

المعهد الدولي للتنمية الإدارية:

"التنافسية هي مقدرة البلد على توليد القيم المضافة، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات وبالجاذبية والهجومية، وبالعولمة والاقتراب، ويربط هذه العلاقات في نموذج اقتصادي إجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف". ويربط هذا التعريف تحقيق النمو بمقدرة البلد على إدارة أصوله بطريقة فعالة تسمح له بالتفوق في الأسواق الدولية".

مجلس التنافسية الصناعية الأمريكي:

التنافسية هي "قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تستوفي شروط الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه تسمح بتنمية المداخيل الحقيقية". ويعكس هذا التعريف الرسمي رؤية الدول المتقدمة للتنافسية باعتبارها وسيلة لتحقيق رفاهية السكان والتنافس فقط في المجالات التي تحقق ذلك".

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

التنافسية الدولية هي: "المقدرة على توليد المداخيل من عوامل إنتاج قد تكون مرتفعة نسبياً بالإضافة إلى توليد مستويات عمالة مستدامة لعوامل الإنتاج وفي الوقت نفسه المقدرة على التعرض للمنافسة الدولية". كما تعرفها المنظمة في وثيقة أخرى على أنها "القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه إختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي. كما تعرف التنافسية على أنها "قدرة البلد على توسيع حصصه في الأسواق المحلية والدولية".

معهد التنافسية الدولية

التنافسية من وجهة نظره ترتكز على آليات الإنتاج الحديثة. يرى المعهد قدرة الدول على الإنتاج بكفاءة أعلى من خلال تحسين الإنتاجية واستعمال التكنولوجيا و التقنيات الحديثة في الإنتاج والتنظيم العالي لإدارة الإنتاج والتخزين المناسب للمنتجات والسلع

[1] المعهد العربي للتخطيط بالكويت (2003)، تقرير التنافسية العربية، الكويت، مرجع سابق ، ص 21

الوسيطة لرفع جودة المنتج من أجل طرحه في الأسواق العالمية والمحلية بمرونة عالية، والتركيز على بيع منتجات عالية التصنيع لضمان الحصول على عوائد أكبر مما يؤدي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية.[1]

المفوضية الأوروبية European Commission

"القدرة التنافسية للأمة هي قدرة الاقتصاد على تزويد سكانه بمستويات معيشة مرتفعة ومعدلات توظيف عالية على أساس مستدام".[2]

المنتدى الاقتصادي العالمي:

يرى أن "التنافسية هي القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدَّلات نمو مرتفعة ومستدامة"، وفي نص آخر عرف المنتدى التنافسية على أنها "مقدرة الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدَّلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد".[3]

كما يرى من وجهة نظر أخرى، أنها ترتكز على قدرات المدن على الإنتاج التنافسي وفقا للتقرير الذي أصدره عام 2014-2015 حيث ركز على قدرة المدن في إيجاد البيئة التنافسية باعتبارها شريان الحياة ومحددات ثروات الأمم، لهذا السبب قام برنامج الأعمال العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي بنشر دراسة حول قدرة المدن التنافسية، والتي تعتمد "التنافسية" من وجهة نظر المنتدى الاقتصادي على إنتاجية المدن من خلال استخدامها للمدخلات الوسيطة بكفاءة عالية لدفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام. جاء التركيز على المدن باعتبار أنه ومنذ عام 2010 يقطنها أكثر من نصف سكان العالم ويشكلون نسبة تصل إلى أكثر من 80 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. أما على مستوى العالم وفقا لتقارير الأمم المتحدة، فإنه سينتقل إلى المدن الرئيسية إضافة إلى سكانها الحاليين حوالي 5.2مليار شخص من المناطق الريفية بحلول عام 2050. مما يعني توافد مستهلكين جدد لهذه المدن، بالتالي مساهمتهم في القيم المضافة لجميع القطاعات الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة معدلات النمو.[4]

المعهد العربي للتخطيط

يعرفها على" أنها الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصادات في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض لمزاحمة من قبل الاقتصادات الأجنبية. ولقد ميز التقرير بين التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة، باعتبار أن الأولى لا تضمن بالضرورة الثانية.

---

[1] تقرير تنافسية الاقتصادات العربية الصادر عن صندوق النقد العربي جانفي 2016 ص8

[2] Tomasz Siudek, Aldona Zawojska COMPETITIVENESS IN THE ECONOMIC CONCEPTS,THEORIES AND EMPIRICAL RESEARCH Acta Scientiarum Polonorum. economia 13 (1) Polish Agricultural Universities 2014,p94

[3] تقرير التنافسية العربية 2003 ،مرجع سابق .ص2

[4] تقرير تنافسية الاقتصادات العربية الصادر عن صندوق النقد العربي جانفي 2016 ، مرجع سابق ص8

فالتنافسية الجارية تركز على الأداء الجاري والعوامل التي تؤثر عليه مثل الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها. وتعني التنافسية الكامنة القدرات بعيدة الأثر على التنافسية، التي تشكل البنية التحتية التي تضمن استدامة القدرة التنافسية، ومن ثم استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية البعيدة المدى ،[1] أي هي زيادة مستويات الإنتاجية في الدول وادارتها للتحديات والقيود التي تفرض على منتجاتها وخدماتها من المنافسين وهذا عن طريق دعم قطاعاتها الإقتصادية والمالية والبنية التحتية من أجل تخطي الحواجز التي تحد من قدراتها على جذب الاستثمارات التي تؤدى إلى تنمية اقتصاداتها، أي اهتمام الدولة ينصب على كيفية تحقيق معدلات نمو عالية، من خلال تطوير البنية التحتية والمؤسسية التي تساهم بدرجة كبيرة في استقطاب رؤوس الأموال وزيادة الإنتاجية، وبالتالي وتوفير فرص عمل ومكافحة البطالة وتحسين مستويات المعيشية والتخفيف من حدة الفقر.[2]

يمكن أن نرى بوضوح أن جل هذه التعاريف تشير أن الدولة تهدف لتحقيق التوازن في ميزانها التجاري، بالإضافة إلى تحسين قدرتها على توفير مستويات المعيشة لأفرادها، أي أن منهم من ربطها بأوضاع التجارة الخارجية للدول عبر ربطها بمقياس الميزان التجاري للدولة، إذ أن الفائض فيه يدل على قوة تنافسية للدولة، وبالعكس صحيح، وآخرون قرنوها بإمكانية الدولة على تحقيق مستويات معيشة مرتفعة، أي مدى قدرة الدولة على تحقيق مستويات معيشة متزايدة لمواطنيه،[3]

ويجدر بالذكر أنها معظمها يشير إلى العلاقة التي تربط بين التنافسية على الأصعدة الثلاثة المذكورة سابقاً، المنشأة، والقطاع، والدولة فهي علاقة تكاملية، بحيث أن أحدها يؤدي إلى الآخر، فلا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية دون وجود شركات ذات قدرة تنافسية قادرة على قيادة القطاع لاكتساب مقدرة، وبالتالي للوصول إلى مستوى معيشة أفضل على صعيد الدولة، كما يشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي التنافسية الشركات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحابة السوق العالمي.[4]

إضافة إلى ما سبق فإن جل التعاريف التي تصدر عن المنظمات الدولية وبعض المراكز الموجودة في الدول المتقدمة لا تخدم أهداف الدول النامية، وهذا ما سلف ذكره في البداية عند التفريق بين الأسس والأهداف التي تسعى إليها الدول المتسمة بإقتصاد متطور مقارنة بتلك التي تسعى وراء النمو والتنمية، غير أن تعريف المعهد العربي للتخطيط أشار إلى معضلة الدول النامية، وبالأخص الدول العربية، والتي ترتبط إرتباطا وثيقا برفع مستويات معيشة أفرادها ورفع مداخيلهم، حيث يرى التعريف أنها حجر الأساس التي يجب أن تبني عليها الدول النامية سياستها من أجل الظفر بالقدرة التنافسية من ثم العمل على إستدامتها والمحافظة

[1] تقرير التنافسية العربية 2003، مرجع سابق ،ص 2

[2] تنافسية الاقتصادات العربية صندوق النقد العربي العدد الثاني 2017ص7

[3] نوير طارق، مرجع سابق ص5-7

[4] نسرين بركات وعادل العلمي، **مفهوم التنافسية والتجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق الدولية**، سلسلة أوراق عمل، المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2000ص 5

على تلك المستويات المحققة من المداخيل بل والعمل على رفعها وتحسينها عكس الدول المتقدمة والتي وصلت إليه سابقا وهي الآن في مرحلة أخرى من التنافسية .

بعد أن قمنا بمسح للتعاريف التي تصدر عن الهيئات والمنظمات، سوف نعرج في النقطة الموالية على تلك التي تخص أبرز المفكرين وإختصاصيي المجال من أجل الوقوف على أهم نقاط الإتفاق والإختلاف بينهم والجدول الموالي فيه أهمها:

الجدول رقم (1–2) بعض تعاريف التنافسية

Altomonte et al. [2012]	القدرة التنافسية الخارجية أو الدولية هي القدرة على تبادل السلع والخدمات المتوفرة في البلد الأم للحصول على السلع والخدمات النادرة في هذا البلد.
Barker, Köhler [1998	القدرة التنافسية للبلد هي الدرجة التي تستطيع من خلالها ، في ظل الظروف النزيه للسوق الحرة ، إنتاج سلع أو خدمات تستوفي مطالب الأسواق الدولية ، مع الحفاظ في الوقت نفسه على مستويات الدخل الحقيقي لمواطنيها وتوسيعها.
Bobba et al. [1971]	القدرة التنافسية هي قدرة الدول والمناطق والشركات على توليد الثروة كونها المصدر الأول من أجل توفير ورفع الأجور
Krugman [1990, 1994]	إذا كان للقدرة التنافسية أي معنى، فهي ببساطة مجرد طريقة أخرى للتعبير عن الإنتاجية. تعتمد قدرة البلد على تحسين مستوى معيشتة بشكل كامل تقريبًا على قدرته على رفع إنتاجيته.إذن فالتنافسية هي كلمة لا معنى لها
Porter [1990]	المفهوم الوحيد ذو المغزى للقدرة التنافسية على المستوى الوطني هو الإنتاجية الوطنية. القدرة التنافسية هي قدرة الاقتصاد على تزويد سكانه بمستوى معيشي مرتفع وفرص عمل عالية على أساس مستدام
Porter et al. [2008]	إن أكثر تعريف بديهي للقدرة التنافسية هو حصة البلد من الأسواق العالمية لمنتجاته. وهذا يجعل التنافس لعبة محصلتها صفر ، لأن مكسب بلد ما يأتي على حساب الآخرين
Scott, Lodge [1985]	القدرة التنافسية الوطنية هي قدرة البلد على إنتاج المنتجات وتوزيعها و / أو تقديم الخدمات لها في التجارة الدولية مع اكتساب عوائد مرتفعة على موارده
Tyson D'Andrea [1992]	القدرة التنافسية هي قدرتنا على إنتاج السلع والخدمات التي تفي بشروط المنافسة الدولية مع تحقيق الدولة لمواطنيها مستوى معيشي مرتفع ومستدام في نفس الوقت
Schwab, Sala-i-Martin 2013]	التنافسية هي مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية البلد

Source : Tomasz Siudek, Aldona ZawojskaCOMPETITIVENESS IN THE ECONOMIC CONCEPTS,THEORIES AND EMPIRICAL RESEARCH Acta Scientiarum Polonorum. Oeconomia 13 (1) Polish Agricultural Universities 2014,p94

ملاحظة: ا قد تم وضع الترتيب بحسب حروف الأبجدية الإنجليزية

من التعاريف السابقة يمكن التمييز بين مدرستين في مقاربة تحديد مفهوم التنافسية وقياسها، هما مدرسة رجال الإدارة، وتركز على جوانب مثل التكلفة والإنتاجية، ومدرسة الاقتصاديين، وتركز على الرفاه وعلى جوانب التجارة الخارجية ودورها في النمو وتحقيق رفاه الأمة مع الأخذ بالاعتبار التداخل والتشابك بين كلا المفهومين. وبالنسبة لمدرسة الاقتصاديين فإنها تربط التنافسية بهدف تحقيق الرفاه المستند إلى النمو الاقتصادي المستدام. بحيث يمكن اعتبار الاقتصاد تنافسية إذا كان قادرة على النمو بنسبة أعلى من الاقتصادات الأخرى ودون التأثر بمشكلات ميزان المدفوعات. وربط التنافسية بالنمو له تسويغه المتعلق بأداء الاقتصادات المتقدمة، والتي يعوق نموها حجم السوق المحلية من جهة وصعوبة تصريف إنتاجها في السوق الدولية بالاعتماد على المنافسة السعرية وذلك لارتفاع مستويات المعيشة فيها وارتفاع الأجور. ويبقى الحل الأفضل للتنافس عبر رفع الإنتاجية والاختراع في المجالات ذات الكثافة الرأسمالية العالية بينما تقوم شركاتها بنقل عمليات الإنتاج كثيفة العمالة إلى الدول ذات الوفرة النسبية في العمالة والتكاليف المتدنية. وتبعا لذلك يستخدم العديد من المؤشرات النوعية والكمية لتقييم ما إذا كان البلد يولد الثروة في الأسواق الدولية أكثر مما يولده منافسوه، ومدى قدرته في الحفاظ على حصصه في الأسواق وفي تحقيق مداخيل مستديمة ومتزايدة أما مدرسة رجال الأعمال فتختصر التنافسية بالتفوق في الأسواق الدولية والمحلية، ولا تربطها مباشرة بالرفاهية التي يمكن أن تتحقق من خلال سياسات قد لا تشمل التنافسية في الدرجة الأولى. وتعبر أبحاث مايكل بورتر بدقة عن تفكير مدارس إدارة الأعمال، حيث ساهمت هذه الأبحاث في تطوير مفهوم الميزة التنافسية التي تقوم على استراتيجيات تعزيز تنافسية البلدان بالاعتماد على الاختراع والإنتاجية والعنصر الفكري في الإنتاج ونوعيته بدلا من الاعتماد على الميزة النسبية المتمثلة في امتلاك الموارد الطبيعية والأيدي العاملة الرخيصة والمناخ والموقع الجغرافي، كما بالنسبة لهذه المدرسة، سياسة وطنية تقاس من خلالها مقدرة البلد على تحقيق التفوق في الأسواق الدولية بالإضافة إلى جاذبيته في استقطاب رؤوس الأموال وتوطين التقانة والمساهمة في سلسلة الإنتاج الدولية. ويتطلب تبني هذه السياسة، العمل على تطوير السياسات الفرعية وتحديث المؤسسات وإحداث تغيير هيكلي في البنى الاقتصادية والاجتماعية لتطوير الإنتاجية التي تعتبر مفتاح التنافسية الحديثة في الأسواق الدولية.[1]

وهذا ما يدفعنا إلى إكتشاف أولى أوجه الإختلاف، فالأولى تعتمد على الإبتكار وتجعل منه قاعدة الأساس لكل سياسة تنافسية، أما الثانية تعتمد على حزمه من العوامل من أجل بلوغ غايتها ألا وهي النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة، وهذا ما جعلنا نقول أن الجدل لا يزال طافيا على السطح كون التجارب الواقعية أثبتت أن كلتا الطريقتين أتت أكلها والأمثلة على ذالك كثيرة ولعل المعجزة اليابانية أفضل مثال يحتذى به لتعزيز رؤية مدرسة رجال الأعمال فهي لا تمتلك أي ميزة طبيعية ولا حتى موقع جغرافي إستراتيجي كونها أرخبيل، غير أنها إعتمدت على الإبتكار من أجل الوصول إلى مصاف الكبار، أما المنظور الثاني فيمكن تعزيزه بالتجربة الصينية التي إعتمدت في بادئ الأمر على الصناعات التي تتميز بكثافة الإنتاج والعمالة متدنية الأجر التي كانت إلى وقت ليس بالبعيد من أبرز وأهم المميزات التي جعلت منها قبلة تستقطب الشركات المتعددة الجنسيات كما أنها إرتكزت على كل مقومات المدرسة الإقتصادية من أجل رفع مستويات النمو الاقتصادي بها إلى غايت وقت قريب.

[1] تقرير التنافسية العربي 2003 مرجع سابق. ص،ص 22، 23

إن جل التعاريف تدور في فلك النمو وميزان المدفوعات، وأخرى تطبق جملة من المؤشرات كأدوات لتقييم ما إذا كان البلد يملك ميزة تجعله ينافس في الأسواق الدولية مقارنة بمنافسيه، بالإضافة إلى أنها تحث على وجوب الحفاظ على حصص الأسواق، بالموزات مع إستطاعتها على توفير مداخيل أعلى والإستمرارية على هذا النسق.

كما أنه يمكن تقسيمها إلى إتجاهين، إتجاه ضيق يرتكز على تعريف التنافسية بالإستناد إلى متغيرات إقتصادية قصيرة الأجل؛ أما الثاني والذي يعتبر أكثر إتساعا وشمولية من سابقه حيث إعتمد على جملة من المتغيرات الهيكلية متوسطة وطويلة الأجل في تعريف القدرة التنافسية للدولة. وفيما يتعلق بالإتجاه الضيق، تعرف القدرة التنافسية للدولة بمجرد إمكانية البيع في الأسواق الخارجية أو تحقيق فائض في الميزان التجاري إضافة إلى ذلك فإن العديد من الكتابات قامت تعريفها على إنخفاض تكلفة وحدة العمل في الدولة مقارنة بمنافسيها أو باتجاهات سعر الصرف الحقيقي، حيث تعد الدولة أقل تنافسية في حال إرتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي الذي يؤثر بدوره على أسعار السلع محل التجارة مؤديا بها إلى الإرتفاع.[1]

غير أن هناك من يرى أنه لا يمكن تعميم تعريف التنافسية بالإعتماد على وضع الميزان التجاري في جميع الحالات وتعميم الفكرة، حيث كون الفائض في الميزان التجاري قد يشير في بعض الأحيان إلى تدهور تنافسية الدولة، وعلى العكس فإن وجود العجز في الميزان التجاري يعني علامة قوة للاقتصاد، فمن الممكن بلوغ مستويات معيشة مرتفعة من خلال وجود عجز تجاري متنامي (حالة الولايات المتحدة في الثمانينات) كما يمكن للعكس أن يحدث، فالميزان التجاري قد يتوازن في نفس الوقت الذي تنخفض فيه مستويات المعيشة للدولة (حالة المملكة المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، والولايات المتحدة في التسعينات).[2]

ومنه فإن التنافسية لا يمكن حصرها بالميزان التجاري بل هي تدور حول الأسئلة التالية: من يستطيع أن يصنع أفضل المنتجات؟ من يرفع مستوياته المعيشية بسرعة أكبر؟ من لديه قوة العمل الأفضل تعليما و مهارية في العالم؟ من يقود العالم في مجال الاستثمار–المصانع والمعدات; البحث والتطوير; والبيئة الأساسية؟ من لديه تنظيم أفضل؟ من تتمتع مؤسساته– الحكم والتعليم والأعمال–بالصدارة العالية من حيث الكفاءة؟ فإذا ما تحققت كل هذه الأشياء بفعل المنافسة الاقتصادية فإن ذلك يجعل من الميزان التجاري مجرد مقياس فرعي لا يستطيع لوحده أن يعبر على تنافسية الدولة،[3] وهذا الذي توجه إليه جل من عرف ذلك.[4]

وهذا مدعمته دراسة Prestowitz سنة 1994 والتي خرجت بنتيجة عدم الخلط بين مفهوم التنافسية ومؤشرات قياسها، فتحقيق فائض بالميزان التجاري هو مؤشر من مؤشرات التنافسية وليس سببا أو تعريفا لها (وهذا ما ينطبق بدوره على استخدام تكلفة العمل النسبية وقيمة سعر الصرف الحقيقي).[5]

---

[1] منى طعيمة الجرف، **مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها**، في: أوراق اقتصادية لمركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، القاهرة،. 2002 ، ص 13

[2] انور طارق عليان، مرجع سابق ص 5

[3] نفس المرجع نفس الصفحة

[4] لستر ثارو، **الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين امريكا واليابان** ،عالم المعرفة ، العدد 204 ، 1995 ص20

[5] سامية لحول،**التسويق والمزايا التنافسية دراسة حالة: مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر**, رسالة دكتورة , جامعة باتنة الجزائر ,2008 ص62

كل هذه الإنتقادات كانت في محلها لكن هناك من إنتقد الفكرة من أساسها حيث إستفرد بول كروجمان بقول فريد من نوعه عندما قال "إذن فالتنافسية هي كلمة لا معنى لها". وهو الإنتقاد الذي سنراه بالتفصيل في الشق الخاص يتطور نظرية التنافسية

المطلب الثاني أنواع التنافسية

يمكن القول بأن هناك نوعين من المنافسة في دنيا الأعمال المنافسة المباشرة والمنافسة الغير مباشرة، والمنافسة الغير مباشرة تتمثل في الصراع بين المؤسسات القائمة في المجتمع للحصول على الموارد المتاحة في هذا المجتمع، أما المنافسة المباشرة فهي تلك المنافسة التي تحدث في المؤسسات التي تعمل في قطاع واحد[1].

وإستنادا إلى ما جاء يتضح أن التنافسية تتجسد في نقاط أساسية تتمثل في تكاليف الإنتاج والأسعار والتقنيات، هذه العناصر تجمع بينها روابط تدعم أداءها.[2]

الفرع الأول: تنافسية التكلفة أو السعر

لو لرجعنا إلى تعريف التنافسية على المستوى الجزئي والقائل بأنها القدرة على إنتاج السلع والخدمات بنوعية أو/ وسعر مناسبين. ويتضح من هذا المفهوم ان النوعية والسعر هما مقاييس وفي نفس الوقت وسائل وأسلحة تحقيق ميزة تنافسية، وهذا ما يؤكده Porter (1990), أن المنشأة يمكنها توظيف أي أو كل من الاستراتيجيات التالية في سبيل تحقيق ميزة تنافسية: أولا: تمييز المنتج عن منتجات المنافسين (Differentiation): من خلال الجودة أو طريقة البيع أو طريقة التعبئة وغيرها ثانيا: التركيز (Focus): على نشاط محدد لتقديم مزيج محدود من المنتجات لقطاع سوقي محدد. ثالثا: السعر عن طريق الريادة في خفض التكاليف (Leadership Cost) حيث إن انخفاض التكاليف يمكن من البيع بسعر أقل.[3] فالسعر يعد أبرز و أهم الأسلحة التي تعتمد عليها المؤسسة، ومن أسهل السياسات التي تلجا إليها من أجل التنافس، وتعرف التنافسية السعرية بأنها امتلاك المؤسسة لميزة تنافسية في حرية اختيار الأسعار المناسبة، ذات الكفاءة مقارنة بمنافسيها.[4]

فقد إجريت دراسات عديدة حول التنافسية تركزت في اتجاهين، هدف الإتجاه الأول إلى تتبع الإستراتيجيات التنافسية المتبعة من قبل الشركات، ووجدت هذه الدراسات أن الإستراتيجيات تختلف من شركة إلى أخرى، بل وتختلف أيضا في الشركة الواحدة من فترة إلى فترة زمنية أخرى. ففي مجال التنافسية السعرية بين، (Rose 1978) أن زيادة الحصص السوقية للشركات اليابانية تم تحقيقها من خلال استخدام الأسعار المنخفضة. كما أوضح (Schonberger ,1985) أن الشركات اليابانية، وخاصة تويوتا

---

[1] عبد السلام أبو قحف, **التنافسية و تغير قواعد اللعبة**, مكتبة و مطبعة الإشعاع الإسكندرية , 1997, ص 25

[2] امنى طعيمة الجرف،مرجع سابق . ص 38

[3] سعيد الطراونة **تقييم المقدرة التنافسية السعرية: منظور كمي دراسات**، العلوم الإدارية، المجلّد 33، العدد 2 ،2006 ،ص229

[4] زايدي بلقاسم، **أثر السياسة الاقتصادية على أداء وكفاءة السياسات التنافسية الإنتاجية والتسيير العقلاني للموارد البشرية، كمؤشر للأداء في المؤسسة الجزائرية في آفاق الانضمام للاقتصاد العالمي**، ورقة مقدمة في يوم دراسي جامعة محمد خيضر بسكرة، 19 أكتوبر 2002، ص 20

هيتاشي وبرجستون، وغيرها حققت مزايا تنافسية باتباع استراتيجية خفض التكاليف مما مكنها من البيع بأسعار عدوانية لكسب حصص سوقية أكبر.[1]

غير أن هناك من يرى أن البلد ذو التكاليف الأرخص يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل ،[2] نظرا للعوامل المؤثرة في المقدرة التنافسية التي تستند الى التكلفة، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسات أن العوامل التالية تلعب دورا أساسيا في التنافسية السعرية،[3] فإمكانية التمييز بين الدول ذات القوة التنافسية ونظيراتها الأقل والضعيفة إنما تستند إلى تلك السياسات التي تعتمد عليها تلك الدول من أجل تحقيق تنافسية نسبية يكون الهدف منها زيادة الإنتاجية، كون كفاءة استخدام عوامل الإنتاج أو إنتاجيتها تعتمد على نوعية العوامل وعلى أسلوب الجمع بينها. حيث أن النجاح والظفر بمكانة في الأسواق العالمية يتطلب أن تستفيد الدول من التطورات الجديدة في مجال الإنتاج والتكنولوجيا وهو ما يفسر التحسن والتغير المستمر في المنتجات وأساليب الإنتاج.[4]

تتحدد هذه التكلفة من خلال الكمية المستخدمة من مدخل الإنتاج وسعر هذا المدخل. ومن ناحية الأسعار فأنها أما أن تتحدد من خلال قوى السوق وإما من خلال الحكومة، ولما كانت مدخلات الإنتاج تشكل النسبة الكبرى من تكاليف الإنتاج فقد حظيت باهتمام الباحثين لدراسة محدداتها أو آثارها على التنافسية؛ فمثلاً قام (2001) Charles ,بتقدير دالة التكلفة لـ 12 شركة أوروبية و7 شركات أمريكية للفترة 1995-1982.ولتوضيح العلاقة بين الإنتاجية الكلية بيانات) Ehsan and Lawrence, 2002) استخدم والتنافسية للفترة 1966-1990 لأربعين شركة أمريكية وأربعين شركة كندية. وكشفت النتائج عن أن زيادة الإنتاجية الكلية بنسبة 1 %في الشركات الكندية تؤدي إلى زيادة الحصة السوقية (كمقياس للتنافسية) لهذه الشركات في السوق الأمريكية بـ 7.0 %بينما زيادة الإنتاجية الكلية في الشركات الأمريكية بـ 1 %بالمتوسط يترتب عليها زيادة حصتها السوقية بـ 53.0 %في السوق الكندية. وأوضحت (Kristin ,2004) أن معدل النمو في الإنتاجية لساعة العمل في القطاع الصناعي الأمريكي قد ارتفع من 5.2 %عام 1995إلى 8.4%عام 2003 مما أدى إلى انخفاض التكلفة على المنشآت الأمريكية وعزز من قدراتها التنافسية.[5]

فهي مرتبطة مباشرة بمعدله وهي تبنى على قدرة منتجي دولة بحد ذاتها على البيع في الأسواق الأجنبية بسعر يساوي أو أقل من سعر المنتجين الأجانب و المنافسين لها، حيث يكون سعر الصرف هنا العامل الأساسي والمفصلي من أجل تحقيق ميزة تنافسية سعرية،[6]وهذا ما يوفق رأي المحلل ميشيل فيزار والقائل بأن "السلطات الصينية لجأت إلى السلاح القديم الفعال — تخفيض قيمة العملة — عندما واجهوا انخفاض الصادرات والحد من النمو الاقتصادي، فإن اليوان الأقل سعرا يجعل السلع الصينية أكثر قدرة على المنافسة"،[7] فحتى بعد الأزمة المالية العالمية استمرت الصين في تحقيق النمو أو أن تراجعت وتيرته) بفضل سعر صرف اليوان

[1] سعيد الطروانة ,مرجع سابق .ص 229

[2] محمد وديع عدنان ,مرجع سابق ص7

[3] سعيد الطروانة,مرجع سابق ص 229

[4] علي توفيق الصادق

[5] سعيد الطروانة ,مرجع سابق .ص 230

[6] Nezeys, Bertrand. **Les Politiques De Compétitivité**. Paris : Economica, 1994 p 11

[7] مقال بعنوان اليوان الرخيص يزيد من القدرة التنافسية للبضائع الصينية متوفر على الرابط https://sptnkne.ws/hM9v

الصيني المنخفض للغاية حيث تشير الأرقام إلى أن اليوان مقيم بأقل من قيمته الحقيقية بنحو 40%، وهو الأمر الذي ساعد البلاد على تخطي الأزمة في ظل تدعيم الميزة التنافسية السعرية للسلع الصينية مما ساعد على بقاء فائض تجاري عملاق ومن ثم انتعاش الاقتصاد الصيني و بينما الصين تواصل انتعاشها، تشهد في المقابل معظم الدول الأخرى تباطؤ اقتصاديا واضح (على سبيل المثال لا الحصر الولايات المتحدة الأمريكية) حتى بعد أن استنزفت البنوك المركزية في تلك الدول كافة السياسات والأدوات الممكنة لدعم الاقتصاد ولم يتبقى أمامها غير الاتجاه نحو انتهاج سياسة خفض سعر الصرف والاستفادة من عملية التعافي الذي يشهدها الاقتصاد العالمي.[1]

الفرع الثاني: المنافسة الغير سعرية

لا يمكن حصر التنافسية في السعر والتكلفة باعتبار أن حدودها معرفة بالعديد من العوامل غير التقنية وغير السعرية، فإن بعض الكتاب يتكلمون عن المكونات غير السعرية في التنافسية كتلك النوعية والتي تشمل بالإضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الابتكارية. فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة، والأكثر ملائمة للمستهلك وحيث المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعه حتى ولو كانت أعلى سعراً من سلع منافسيه. [2] وهذا ما ينطبق على مقولة صنع في ألمانيا" والتي أضحت الرمز العالمي للجودة العالية والدقة المتناهية، يبدو أن امتلاك ألمانيا لأكبر اقتصاد بين دول الاتحاد الأوروبي ورابع أكبر اقتصاد في العالم، ما هو إلا حصيلة استراتيجية اقتصادية ذات فاعلية تولي أهمية كبيرة لمختلف الصناعات. وكما يحظى السوق الألماني بثقة المستثمرين، فإن المنتجات الألمانية تحظى هي الأخرى بثقة المستهلكين، حيث تقوم الشركات الألمانية بتصنيع منتجات ذات جودة عالية و تنافسية على الرغم من أسعارها المرتفعة .[3]

كما أن التنافسية التقنية التي تعرف بتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقانة، [4]تعد من أبرز أنواع التنافسية و التي تفطن لها أدم سميث فبالرجوع إلي تصوراته يلاحظ انه كان واعيا جدا إلى الدور الرئيس الذي تلعبه التحسينات التكنولوجية في رفع إنتاج العمال والذي سوف يؤدي بدوره إلى توفير الرفاه الاجتماعي حيث يرى أن تكاثر الإنتاج بإشكاله المختلفة وفي مجتمع محكوم جيدا سوف يؤدي إلى إحلال وتعميم الوفرة التي سوف تمس الطبقات الأفقر من الشعب كما انه أشاد في كتاباته بالفضل الذي ينجم عن تقسيم العمل والذي سوف يسرع من عملية التقدم التكنولوجي حيث قال :" يبدو أن الفضل يعود في اختراع كل هذه الآلات التي تسهل وتوجز العمل، إلى مبدأ تقسيم العمل، فالإنسان قادر على اكتشاف طرق أسهل وأفضل للوصول إلى أي هدف عندما يكون تركيزه كله موجها نحو هذا الهدف فقط عوضا من أن يكون مشتتا بين أمور كثيرة"[5]،ولم تتوقف تصوراته عند هذا الحد بل وصلت إلى غاية التنبؤ بظهور ما ندعوه اليوم بمخابر البحث والتطوير حيث ربط سميث إيجاد

---

[1] جهاد عودة ، مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة ، المكتب العربي للمعارف القاهرة 2013،ص 450

[2] وديع عدنان مرجع سابق ص7

[3] مقال تحت عنوان **يحظى بثقة المستهلكين حول العالم** متوفر على الرابط: http://www.almaniah.com/articles/view تاريخ المشاهدة 2017/06/12 على الساعة 23:00

[4] وديع عدنان مرجع سابق ص7

[5] فريدريك م شرر ،**نظرة جديدة إلي النمو الاقتصادي و تأثره بالابتكار التكنولوجي** ،ترجمة علي أبو عشمه ،مكتبة العبيكان ،الرياض ،المملكة العربية السعودية ،2002ص19.

الآلات المحسنة للعمل بعامل الاستثمار أو ما يعرف بعامل تراكم رأس المال الذي ينزع إليه رجال الأعمال في الاقتصاد القائم على الربح،[1]

فالتكنولوجيا سوف تؤثر على الميزة التنافسية حيث تلعب دورا مهما في تكاليف وتميز المؤسسة وتمثل نقطت الإلتقاء بين مختلف الأنشطة بما أنها مدمجة في كل النشاطات التي تولد القيمة، هذا ما يجعل المؤسسة التي تكون بإستطاعتها ابتكار تكنولوجيا تتفوق على منافسيها في نشاط معين كما أنها تتيح لها عملية الارتقاء بالميزة التنافسية.[2]

على الرغم من توقعات ادم سميث القائلة بان الأشخاص المبدعون ومنظمات البحث والتطوير المتخصصة سوف تساهم في دفع التغيير التكنولوجي والنمو الاقتصادي إلى الأمام، إلا أن الفكر الذي كان سائدا في ذلك الوقت تاه لما يقارب القرنين، حيث كان يركز أكثر من اللازم على علاقات الإنتاج التي كان يغيب عليها عامل التغير وخاصة التغير التكنولوجي، أما الآن ومنذ وقت ليس بالبعيد طور الاقتصاديون شيئا فشيئا نظرة جديدة أخذين بعين الاعتبار التكنولوجيا الحديثة، ليس فقط كعامل مهم ولكن أيضا كونها تتأثر كثيرا بمتطلبات السوق و السعي وراء الربح،[3] فبعد إدخال متغير جديد هو التقانة أو التكنولوجيا من طرف Schumpeter والذي اعتبره العامل الأساسي في تقدم الاقتصاد الرأسمالي واعتبر المقاول الرأسمالي (L ' entrepreneur) قبل كل شيء شخصا مبتكرا ومبدعا.[4]والتي أردفتها المحاولات التي قام به سولو عندما ظهرت نظريته في النمو والتي تعرف ب"نظرية النمو الخارجية Théorie de la croissance exogène » والتي كانت رائده في عصرها بإدراجها لعامل التكنولوجيا وجعله ركيزة أساسية في عملية النمو وبالتالي مهدت الطريق لنشوء ما يعرف بنظريات النمو الخارجي Théories de la croissance endogène والتي أعطت لنظريات النمو بعدا أخر باعتمادها على متغيرات جديدة كالابتكارات الحديثة، والقيام بالاستثمار في رأس المال البشري وتطوير ونشر المعلومات العلمية والاعتماد على البحث والتطوير والتعليم ومن ابرز روادها (Rebello، Romer ، Lucas) مبرزين أهمية هذا العامل والعوامل أخرى في تحقيق ميزة تنافسية للدول التي تحتكم في أرقى أنواع التكنولوجيا وأعقدها والتي ستجعل منها قادرة على الوصول إلى تنافسية عالية في الأسواق العالمية من والوصول إلى الريادة مما يجعل من الصعب إضعافها وزحزحتها، خصوصا مع الأهمية المتزايدة لنشاط البحث والتطوير لدى الدول المتقدمة مقارنة بنظيراتها النامية، إذ تقوم الأولى بالإنفاق الضخم على هذا النشاط أكثر من أي نشاط آخر باعتباره منصة الإنطلاق لأي نجاح يمكن أن تحققه الدول والذي سوف يضمن لها المكانة والمكاسب على المستوى العالمي وعلى المدى القصير والطويل، فلا يختلف إثنين على أن تحقيق تنافسية تكنولوجية لدولة ما يتم من خلال تميزها وتقدمها التكنولوجي وقدرتها وإمكانيتها الإبتكارية، اللذان يعتمدان في الأساس على عنصر رأس المال البشري أو اليد العاملة عالية التأهيل التي تمتلك القدرات اللازمة للتحكم في مختلف التقنيات التكنولوجية مهما كانت مستويات تعقيدها، بل حتى تحسينها وتكييفها مع التغيرات والتطورات التي تميز عالم الابتكار والاختراع ، فالإنسان هو عصب الحياة من أجل بلوغ مرام التنافسية فهو صاحب الفكرة التي سوف تتبلور وتتحول إلى تكنلوجيا ومنتجات رائدة.

---

[1] نفس المرجع، ص20.

[2] Machle porter l avantage concurrentiel, op cit p209

[3] فريدريك م شرر ,مرجع سابق،ص77.

[4]Nezeys, Bertrand. **Les Politiques De Compétitivité**. op cit 16-17

وهذا ما أشار إليه رومر في نموذجه حيث ادخل مفهوم الفكرة، والفكرة برأيه هي أصل كل إبداع، فمهما كان نوع الإبداع فإن وراءه فكرة تتحول فيما بعد إلى معرفة وجعل لها كيان اقتصادي مثلها مثل السلع تماما (لديها قيمة) ولكن بمواصفات تميزها بصورة جذرية عن السلع التقليدية الخاصة أو العامة أو الاثنين معا، حيث تتلخص ميزاتها في ثلاث عناصر وهي: عدم قابلية الخضوع للسيطرة وعدم التنافسية، والتراكمية، وهذا ما جعلها تختلف جذريا عن السلع الأخرى، وترتبط جوهريا بوجود مردودية متزايدة، وهذا ما سمح لهم بالقول أن تراكم المعرفة وعلى عكس تراكم رأس المال المادي يمكنها أن تتولد ذاتيا (لا تخضع على المدى الطويل لقانون المردودية المتناقصة)،[1] فلو تمكنت دولة ما من أن تدمج بين مختلف أنواع القدرة التنافسية التي أتينا على ذكرها فسوف يعزز ذلك مكانتها في الأسواق العالمية ويكسبها سلاحا لا يمكن لغير مكتسبه مقارعتها وخير دليل على ذلك حالة الدول المتقدمة والنامية، فالأولى تعد الأكثر قدرة على المنافسة من غيرها كونها المحتكر الأساسي التكنولوجيا والتي تعد من أبرز مصادر تميزها وبالإضافة إلى ذلك فهي تعتمد على تنافسية السعر والتكلفة خاصة إذا تعلقت المنافسة بالدول المتقدمة فيما بينها وهذا من خلال إدخال مخرجات مراكز البحث والتطوير التي تسعى جاهدة إلى إبتكار وإبداع طرق جديدة للإنتاج وكذا تذليل تكاليفها، في حين تبقى الدول النامية تقبع تحت رحمه تنافسية التكلفة ولكن في منتجات ضيقة ومعينة، مما يجعلها عرضة للتهديدات وضعيفة على مجابهات التغيرات فلو أن دولة مثلا تعتمد على تميزها في صنع منتج ما بتكاليف أقل من منافسيها بحكم موقعها الجغرافي أو مكتسباتها الطبيعية و أخرى إستطاعت إجاد طريقة ثورية من أجل إنتاج نفس المنتج لفقدت الأولى ميزتها وهذا ما يحث دوما لما تهمل الدول عوامل التنافسية الأخرى وبالأخص عاملي البحث والتطور التكنولوجي والإستثمار في الرأس مال البشري.

يمكن تحديدها بالإعتماد على مجموعة من المعايير غي التي ذكرت أنفا هي [2]:

أ- المعيار الموضوعي: وتنقسم التنافسية حسب هذا المعيار إلى:

-تنافسية المنتج : تعتبر تنافسية المنتج شرطا لازما لتنافسية المؤسسة لكنه ليس كاف، وغالبا ما يتم الإعتماد على سعر التكلفة كأداة وحيدة لتقويم تنافسية هذا الأخير، ويعد هذا أمر غير صحيح، بإعتبار أن هناك مؤشرات أخرى قد تكون أكثر دلالة كالجودة وخدمات ما بعد البيع.

-تنافسية المؤسسة : يتم تقويمها على أساس أشمل منه في المنتج، فمن الناحية المالية مثلا يتم تقويم المنتج بالإستناد إلى الهامش الذي يحققه، بينما تنافسية المؤسسة يتم تقويمها على أساس هوامش كل المنتجات.

ب- المعيار الزمني: تنقسم التنافسية حسب هذا المعيار إلى:

-التنافسية اللحظية : تعتمد على النتائج الإيجابية المحققة خلال دورة محاسبية واحدة، غير انه لا يجب أن نتفاءل بشأنها لكونها قد تنجم عن فرصة عابرة في السوق أو ظروف أخرى جعلت المؤسسة في وضعية احتكارية.

-القدرة التنافسية : تختص بالفرص المستقبلية وبالنظرة طويلة المدى من خلال عدة دورات استغلال.

بالإضافة إلى ما سبق يمكن كذلك سرد بعض من الأنواع الأخرى للتنافسية و المنافسة :[3]

[1] نفس المرجع السابق ،ص113-114

[2] الطيب داودي، مراد محبوب، **تعزيز تنافسية المؤسسة من خلال تحقيق النجاح الاستراتيجي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2007 ،ص 39

[3] وديع عدنان مرجع سابق ص7

التنافسية الظرفية أو الجارية ودليلهاCCI ، وتركز على مناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها. وتحتوي على عناصر مثل التزويد، التكلفة، النوعية، والحصة من السوق الخ..
التنافسية المستدامة ودليلهاGCI ، وتركز على الابتكار ورأس المال البشري والفكري. وتحتوي على عناصر مثل التعليم ورأس المال البشري والإنتاجية، مؤسسات البحث والتطوير والطاقة الابتكارية، الوضع المؤسسي، وقوى السوق.

أما رؤية المعهد العربي للتخطيط للمفهومين السابقين (التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة) فهي كما يلي:[1]
تركز التنافسية الجارية على الأداء الحالي والعوامل التي تؤثر فيه، مثل الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات المؤسسات واستراتيجياتها، ويمكن تلخيص ذلك في الآتي: جاذبية بيئة الأعمال، ديناميكية الأسواق والمنتجات، مدى تخصص الإنتاج، مستوى الإنتاجية وتكلفة الإنتاج، ارتبط مفهوم التنافسية في بداية السبعينات بالتجارة الخارجية .ثم ارتبطت خلال الثمانينات بالسياسة الصناعية، أما في التسعينات فارتبطت بالسياسة التكنولوجية للدول، وحاليا فإن تنافسية الدولة تعني مدى قدرتها على رفع مستويات معيشة مواطنيها.

المبحث الثاني: جذور التنافسية وتطورها في الفكر الاقتصادي

في الآونة الأخيرة أصبح مصطلح التنافسية وكأنه الموضة الجديدة في الإقتصاد وتزايد الهوس والتغني به بعد التغيرات والأحداث المفصلية التي تتابعت في ثمانينات القرن المنصرم، أما الأن وبعد وصول العالم إلى ذروة التقدم والتطور التكنولوجي أصبحت التنافسية من ضروريات الحياة اليومية فالباحث عن عمل اليوم يجب أن يكون متميزا على أقرانه ونظرائه كي يستطيع الظفر به لأن من أسئلة مدراء الموارد البشرية عند إختيار العمال: ماهي القيمة المضافة التي ستقدمها أنت كعامل لشركتي؟ ومن هنا تبرز أهمية الميزة التنافسية والمنافسة التي أراد مايكل بورتر أن يلمع نجمها في سماء الإقتصاد الدولي وإخراجها من ضيق تنافسية المؤسسة إلى رحابة وسعة تنافسية الدولة. ففي كتابه (المزايا التنافسية للأمم 1990م). والذي كان من ثمرات تعيينه من قبل الرئيس رونالد ريغان عام 1983م في لجنة الرئيس في التنافس الصناعي كحافز لتأليفه، وكانت عملية النشر الأولى في عمله المهم الثاني في تطوير التنافس والاقتصاد. وقدم الكتاب نظرية جديدة في كيفية تنافس الأمم والدول والأقاليم وتحقيق الازدهار الاقتصادي. وكان ذلك بداية لبحث مركز لتأثير الموقع على المنافسة، مع تركيز خاص على دور المجموعات المركزة جغرافيًا للمنشآت والموردين ومقدمي الخدمات والمؤسسات ذات الصلة.[2]

كما أن تفجر قضية العجز الكبير في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من (1981-1987) وهي نفس الفترة التي كان فيها بورتر يشغل منصبه في منظومة ريغن وزيادة المديونية الخارجية لها جعلت من هذا المصطلح يطفو إلى السطح.

---

[1] المعهد العربي للتخطيط، **الملخص التنفيذي عن تقرير التنافسية العربي2003**، الكويت 2003، ص ص: 03-05

[2] شخصيات إدارية مايكل بورتر مقال متوفر على موقع أخبار الإدارة العربية ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية على الرابط التالي www.arado.org/ManagementNews/archives/9213 تاريخ المشاهدة 2017/08/12 على الساعة 23:00

لكن التنافسية بمفهومها الحديث لم تكن لتصل إلى هذا الحد لولا بذورها التي زرعت قبلا فهي لم تكن لتزهر لو لم تكن الأفكار النيرة لجملة من نوابغ عصورهم منهلا لها، فبالعودة إلى تاريخ الفكر الإقتصادي سوف نجد أن التنافسية تملك جدور وهذا الذي سنركز عليه في النقطة الموالية محاولين تتبع أصلها وكيفية تطورها عبر المحطات الإقتصادية المترادفة إلى غاية الوصول إلي ماهي عليه اليوم.

المطلب الأول: التنافسية في الفكر الكلاسيكي

لقد سادت الفكرة المركنتيلية والتي تعد التجارة على أنها لعبة محصلتها صفر، حيث يقابلها فائض تجاري لبلد واحد بإحتلال تجاري لدول أخرى، إلى غاية وصول آدم سميث والذي إعتبرها على أنها لعبة إيجابية يمكن أن يستفيد منها جميع الشركاء التجاريين إذا تخصصت البلدان في إنتاج السلع التي تتوافر فيها لهم إمكانيات مطلقة، ثم تلاه ريكاردوا الذي قام بتوسيع نظرية المزايا المطلقة إلى نظرية الميزة النسبية.[1]

بمعنى آخر، كانت التنافسية في تلك الحقبة التي سبقت أدم سميث تخضع لمعناها الفطري القائل بمبدأ الغلبة للأقوى، فإكتساب الثروة في الفكر السائد آنذاك كانت تخضع لقانون الأقوى إلى أن حاول تهذيبها أدم سميث وإضفاء صبغة التعاون عن طريق إنتهاج مبدأ التقسيم الأمثل للعمل ومبدأ التخصص التي ستبنى عليهما الرأسمالية صرح إمبراطوريتها التي لا نزال نعيش تحت كنف أفكارها لحد الآن.

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية

1- التنافسية عند أدم سميث

لقد كانت إعتقادات المدرسة المركنتيلية أو الأخطاء كما ستسمى في وقت لاحق من أهم الأسباب التي جعلت سميث الذي خصص جزء كبير من كتابة لشن هجومه على المذهب التجاري حيث أن إعتقاده في اليد الخفية، والنزعة الفردية جعلا منه يفضل التجارة الحرة، فعلى حد رأيه فإن كل رجل هو أكثر تفهما من أي شخص آخر لإحتياجاته ورغباته الخاصة ،فإذا تم السماح لكل رجل بالتماس رفاهيته الخاصة ، فإنه سيساهم على المدى البعيد في تحقيق الصالح العام(القانون الطبيعي) ،كما أنه نادى بعدم تدخل الدولة كون الفرد لن يحتاج إلى ضبط حريته، إذ أن المصلحة الذاتية هي التي ستدفعه إلى السعي إليها بصورة فردية وتنافسية، ومن أشهر أقواله «إننا لا نتوقع غذاءنا من إحسان الجزار أو صانع الجعة أو الخباز وإنما نتوقعه من عنايتهم مصلحتهم الخاصة نحن لا. ويضيف بعد ذلك نخاطب إنسانيتهم_ وإنما نخاطب حبهم لذواتهم أن الفرد «في هذه الحالة كما في حالات أخرى كثيرة تقوده يد خفية نحو تحقيق غاية لم تكن جزءا من مقصده.[2]

---

[1] Dong-Sung Cho , Hwy-Chang Moon FROM ADAM SMITH To MICHAEL PORTER EvoIution of Cornpetitiveness Theory Asia-pacific Business) Expanded Edition volume 2 ,2000,p1

[2] جون كينيث جالبريت، **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر** ترجمة: أحمد فؤاد بلبع سلسة المعرف الكويت 2000ص 77

إضافة إلى ذلك فقد إحتوى الكتاب على أشهر قوانينه و قانون تقسيم العمل الذي قام بشرحه عن طريق مثال مصنع الدبابيس المشهور و الذي سرعان ما سينتقل من 'تقسيم العمل' إلى 'التقسيم الدولي للعمل'، حيث أن التخصص والتعاون والتبادل مسؤولاً عن التقدم الاقتصادي العالمي ، حيث أفسح المجال أمام الإنجازات المستقبلية. وهكذا كانت التجارة الدولية لعبة إيجابية لسميث.[1]

وفي إنتقاد المذهب التجاري، أظهر سميث كيف أن جميع أشكال التدخل الحكومي، مثل منح الإحتكارات و تقديم الإعانات للصادرات، وتقييد الواردات، وتنظيم الأجور، يعوق النمو الطبيعي للنشاط الاقتصادي. وفي المقابل، جادل سميث مزايا التخصص حسب المناطق والأمم. بداية مع هذا النوع من التفكير أظهر سميث كيف أن كل دولة ستكون أفضل حالاً من الناحية الاقتصادية من خلال التركيز على ما يمكن أن تفعله أفضل من إتباع المبدأ المذهب التجاري للإكتفاء الذاتي الوطني.[2]

وهذا عن طريق الطرح الذي يرى بأن التجارة الحرة سوف تمكن كل قطر من أن يتخصص في إنتاج تلك السلع التي له فيها ميزة مطلقة (أو يمكن أن ينتجه بكفاءة أكبر من غيره من الأقطار) ويستورد تلك السلع التي لا تتوافر له فيها ميزة معلقة (أو ينتجها بكفاءة أقل). ويمكن لهذا التخصص الدولي للعوامل في الإنتاج أن يؤدي إلى زيادة في الناتج العالمي تتقاسمها الأقطار المتعاملة فيما بينها. ومن ثم فليس من اللازم أن يكون مكسب قطر ما على حساب الأقطار الأخرى – فكل الأقطار يمكن أن يتحقق لها الكسب في آن واحد، مثال أن الولايات المتحدة لها ميزة مطلقة على المملكة المتحدة في إنتاج القمح، والمملكة المتحدة ميزة مطلقة في إنتاج الأقمشة. فإذا تخصصت الولايات المتحدة في إنتاج القمح و المملكة المتحدة في إنتاج الأقمشة ، فإن الإنتاج المشترك لكل من القمع و الأقمشة الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة يصبح أكبر ، ويمكن لهاتين الدولتين أن تتقسما هذه الزيادة خلال التبادل لطوعي.[3]

لقد كان مثال الخباز والنزعة الفردية لسميث وطرحه لتقسيم العمل ونظرته لتحرير التجارة وعلى أنها ليست بالمعادلة الصفرية عبارة على أول البذور التي سيتمخض عنها لاحقا مصطلح التنافسية والذي إن أمعنا النظر فيه فسنجد أن أفكار سميث لا تزال تستخدم لحد الآن في تعاريف التنافسية، غير أن ريكاردو الذي سيأتي بعده هو أول من سيشير إلى المصطلح فنظريته المعروفة بالميزة النسبية تحمل في ثناياها أولى المسميات وأولى الإشارات إلى التنافسية

2– : نظرية ريكاردوا وبداية الإشارة إلى التنافسية

على الرغم مما قام به أدم سميث لم يستطع مفهوم الميزة المطلقة تحقيق الهدف المرجو منه، هذا ما خول للعديد من الإقتصاديين تكثيف العمل سعيا وراء الوصول إلى مفهوم أكثر قدرة على تفسير توجهات التجارة الدولية، على غرار " ديفيد ريكاردو

[1]Dong-Sung Cho , Hwy-Chang Moon,p5

[2] Ibid p6

[3] دومنيك سلفادور، **الإقتصاد الدولي** ،**ترجمة** ،محمد رضا على العدل ،ديوان المطبوعات الجزائرية 1993ص 10

David Ricardo الذي قام بإنتقاد آراء "سميث" فيما يخص هذا المفهوم مقدما طرحا جديدا سنة 1718 يعتمد على ما يعرف بنظرية "الميزة النسبية comparatif Avantage "و التي يقصد بها قدرة الدولة على إنتاج السلعة القابلة للتجارة بسعر نسبي منخفض مقارنة بمثيله في الدول الأخرى.[1]

كانت هناك مشكلة في نظرية الميزة المطلقة. ماذا لو كان لدولة واحدة ميزة مطلقة في كل البضائع؟ ووفقاً لما ذكره سميث ، فإن هذا البلد المتفوق قد لا يكون له أي فوائد من التجارة الدولية في المقابل ، وفقا لريكاردو ، ينبغي على الدولة المتفوقة أن تتخصص في المكان الذي تتمتع فيه بأكبر ميزة مطلقة ، ويجب أن تتخصص الدولة الدونية في المناطق التي تعاني فيها أقل قدر من الحرمان المطلق وهنا تستفيد كل البلدان إذا كان كل بلد يقوم بتصدير السلع التي لها ميزة نسبية.[2]

فعلى حسبه يتمتع البلد بميزة نسبية في إنتاج السلعة إذا كانت تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج هذه السلعة بالنسبة للسلع الأخرى أقل في تلك الدولة عنها في البلدان الأخري في هذا المثال* تتمتع أمريكا الجنوبية بميزة نسبية في الورود الشتوية ، وتتمتع الولايات المتحدة بميزة نسبية في أجهزة الكمبيوتر يمكن زيادة مستوى المعيشة في كلا المكانين إذا كانت أمريكا الجنوبية تنتج الورود للسوق الأمريكية ، بينما تنتج الولايات المتحدة أجهزة كمبيوتر لسوق أمريكا الجنوبية و هذا ما يعطينا فكرة أساسية حول الميزة النسبية والتجارة الدولية.[3]

أي أن قيام التجارة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع بين البلدان وليس التكاليف المطلقة ويحقق البلد مكاسب من التجارة حتى لو كانت التكاليف الحقيقية لإنتاج جميع السلع فيه أكبر نسبياً مقارنة مع شركائه التجاريين ،وتعد هذه النظرية تطورا كبيرا في الفكر الكلاسيكي, حيث اعتبرت الاتجاه الصحيح في التجارة الخارجية, وخطوة هامة إلى الأمام ولازالت تشكل أساس أغلب النظريات الحديثة في التجارة الخارجية, وقد زودت الاقتصاديين ببرهان أكثر كفاية وأكثر إقناعا في جدوى وفوائد التجارة.[4]

على الرغم من أنها تعد نقطة تحول في الفكر الإقتصادي غير أن الواقع يجعل من نظرية الميزة النسبية لريكاردو تفتقر إلى الموضوعية، الأمر الذي جعلها غير قادرة على تفسير الاتجاهات الفعلية للتجارة الدولية، فما هي إلا حالة ساكنة ومحدودة فهي تقوم بتقديم شرح بسيط لكفاءة اقتصاد دولة في إنتاج السلع بالتفاوت في مستويات الإنتاجية في وقت محدد و بمعزل عن متغيرات جما، وهنا يكمن قصورها حيث أنها لم تشر مباشرة إلى الأسواق التي تعمل تحت آلية المنافسة الحرة و قانون العرض و الطلب

---

[1] حمدي رضوان، الاقتصاد الدولي: الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية، ص ص. 214-215

[2] Dong-Sung Cho , Hwy-Chang Moon ,OP , CITE ,p7

*المثال الذي قدمه ريكاردوا كان عن التجارة بين البرتغال و إنجلترا لمزيد من الإطلاع أنظر :

Paul R. Krugman ; Maurice Obstfeld International Economics THEORY & POLICY - 8th editon

[3] Paul R. Krugman ; Maurice Obstfeld International Economics THEORY & POLICY - 8th editon ,p28

[4] رائد فاضل جويد ، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية،مجلة علمية محكمة ،مجلد 15 العدد 17حزيران 2013 ص 127

مرتكزة على جانب العرض دون الإهتمام بالشق الثاني ألا وهو الطلب ، كما أهملت متغيرات أخرى كالسياسات التنافسية التي تتحكم في الأسواق أو تؤثر على الأسعار وشروط التبادل الدولي وهي المعدل و المكاسب و مدى صعوبة انتقال عناصر الإنتاج بين الدول، مما جعلها عرضة للتطوير و التنقيح الإضافات فعلى غرار جون ستيوارت ميل الذي تنبه إلى أن رغبة كل بلد في عرض صادراته من السلع يعتمد على مقدار استيراداته، حيث يرى :" في كل بلد تتوقف قيمة السلعة الأجنبية على كمية المنتجات المحلية التي تمت مبادلتها في مقابلها"، وتلك هي نظرية القيم الدولية، إذ تحاول تحديد قيمة السلع المتبادلة دوليا وتسعى لتبيان القوانين التي يتم بمقتضاها توزيع المكاسب المحققة من التجارة الدولية.[1]

فبموجبها سيدخل جانب الطلب على التحليل بهدف تحديد معدلات التبادل بين هذه البلدان، وبناء على ذلك حدد مفهوم التوازن بين البلدان المشاركة فعليا في التجارة، بأنه الوضع الذي تكون فيه صادرات البلد مساوية لاستيرادات البلد الأخر المشارك معه في التجارة. بعبارة أخرى أن عرض البلد (A) لسلعته يمثل طلبه على سلعة البلد (B)والعكس صحيح, وان الانحراف لمعدل التبادل التجاري الدولي عن معدل التبادل التجاري الداخلي في البلد يزيد مكاسب ذلك البلد من التجارة الخارجية.[2]

إضافة إلى ذلك يتوقف معدل التبادل على مرونة الطلب فإذا كان طلب إحدى الدولتين على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية عند سعر معين كبيرا في حين أن طلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى عند ذات السعر قليلا فستميل شروط التجارة ومن ثم مكاسبها لصالح الدولة الثانية والعكس صحيح. وعلى هذا الأساس فالدولة ذات الطلب غير المرن يعود عليها النفع الأكبر من التجارة على عكس الدولة ذات الطلب المرن فإن النفع الذي يعود عليها يكون أقل[3].

وبذلك فقد بنى تحليله على نظرية الميزة النسبية معتبرا أن قانون التكلفة النسبية يعمل على توضيح مزايا التبادل أولا كما يضع الحدود لهذا التبادل في المصف الثاني، حيث تمثل التكاليف النسبية الحدود التي تحصر معدل التبادل الدولي وقانون العرض والطلب يعمل داخل تلك الحدود.[4]

يرى "ميل" أنه يوجد معدل فريد بين المعدلات الممكنة الذي يقع بين معدل التبادل الأدنى والأقصى، الذي يحقق التعادل بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات للبلدان باعتبار أن صادرات البلد الأول هي واردات البلد الثاني، وأن أي معدل آخر غير هذا يؤدي إلى الاختلاف بين الصادرات والواردات فيقع أحد. وحسب جون ستيوارت البلدان في فائض والآخر في عجز فإن توزيع النفع يتوقف على عاملين أساسيين هما: حجم الطلب المتبادل في كلتا الدولتين، ومرونة هذا الطلب.[5]

---

[1] موسوعة عالم التجارة وإدارة الأعمال، سلسلة المصارف العلاقات الاقتصادية والأسواق (بدون بلد نشر،)، ص 25

[2] رائد فاضل جويد، مرجع سابق ،ص 127

[3] يونس، محمود. **اقتصاديات دولية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.ص 33

[4] موسوعة عالم التجارة وإدارة الأعمال ، مرجع سابق ، ص 71

[5] مجدي علي محمد غيث ، **نظرية هكشر–أولين في التجارة الخارجية في ضوء الفكر الاقتصادي الإسلامي**، دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 2014 ،2 ملحق، 41 ص 873

بهذا العمل قام ميل بسد الثغرة التي وجدها في نظرية ريكاردوا لكن إفتراضه المبني على نظرية القيمة في العمل التي تعده العنصر الوحيد في الإنتاج مما جعل عمله عرضه للانتقادات و يتسم بعدم الكمال و هذا يفتح باب المساهمات الجديدة على مصراعيه لمحاولة تفسير و نتقيح الميزة النسبية و اسباب قيام التجارة الدولية معلنه على قيام المدرسة النيوكلاسيكية في التجارة الدولية ، لكن قبل ذلك يجدر بنا الإشارة ،"إلى ما قام به كل من مارشال Marschal و ايدجورث Edgworth و اللذان طرحى تحليل بياني لقانون الطلب المتبادل الذي لا يمكن تطبيقه في حالة التفاوت الكبير في الحجم بين الدولتين – من خلال منحنيات العرض، حيث يمثل منحنى عرض كل دولة منحى طلب للدولة الثانية، وبتقاطع المنحنيين يتم تحديد معدل التبادل الدولي الذي يعبر عن ميل المستقيم الذي يشمل نقطة الأصل ونقطة تقاطع منحنيي العرض ".[1]

المطلب الثاني: الفكر النيو كلاسيكي ونظرته للتنافسية

يكمن الفرق بين النظريات الكلاسيكية و النيوكلاسيك في أن الأولى وصفت ظاهرة التجارة الدولية و هذا عن طريق تحديد متى تقوم من غير تفسير لكن المدرسة الثانية أهتمت بأسباب قيامها يعنى محاولة الإجابة على السؤال القائل متى تقوم التجارة الدولية حيث كان السويديين هكشر Heckcher سنة 1919 يليه تلميذه أولين Ohlin سنة 1933 السباقين لملاحظة قصور النظرية الكلاسيك التي لم تكن قادرة على توضيح أسباب اختلاف التكاليف النسبية للسلع التي تكون محل التجارة الدول،[2]

كما أوضحت أن مفهوم الميزة النسبية يمكن أن يستند إليه كأداة لتفسير اتجاهات التجارة الدولية ،حيث رفض أولين الفروض التي قامت عليها النظرية التي تعتبر العمل أساس لقيمة السلعة وأنه يجب تطبيق السعار وأثمان عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة التي تطبق في المجال الداخلي ، فالتفاوت في قيمة السلع لا يرجع في رأيه إلى التفاوت فيما أنفق على السلعة من عمل كما يقول ريكاردو، ولكن فيما أنفق من عناصر الإنتاج على السلعة ، ولقد تأثر "أولين" بما لحق نظرية القيمة من تطور هائل في القرنين التاسع عشر والعشرين على أيدى اقتصادي المدرسة الحديثة أمثال جيفوند وفالراس ومارشال وغيرهم، لهذا فهو يتجه بنظريته اتجاهاً واقعياً، يبين أن التجارة الخارجية تقوم نتيجة لا للتفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج وإنما تقوم للتفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج وبالتالي في أسعار السلع المنتجة وهذا أرجع "أولين" قيام التجارة الدولية إلى عاملين أساسيين: 1-اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج فيما بين الدول المختلفة . 2-اختلاف نسبة تركيز عوامل الإنتاج في دول إنتاج السلع المختلفة.[3]

لذاك قام هيكشر بتوسيع نموذج نظرية التجارية الخارجية من عنصر إنتاج واحد ألا وهو العمل إلى عنصري إنتاج أو أكثر (العمل، رأس المال، الأرض). ولقد أشار إلى أن التفاوت في قيمة السلع لا يرجع بالأساس إلى التفاوت فيما أُنفق عليها من عمل –كما يقول ريكاردو– بل على أساس ما أنفق على عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج هذه السلعة. والنتيجة أن التجارة الخارجية تقوم على

[1] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية، الكتاب الأول، القاهرة: 2 الدار المصرية اللبنانية، 2005،ص141.

[2] سامي عفيفي حاتم المرجع السابق ص 151

[3] ميرندا زغلول رزق ، التجارة الدولية ،كلية التجارة بينها –جامعة الزقازيق مصر ،2010،ص41

أساس التفاوت بين الدول في أسعار عناصر الإنتاج، مما ينعكس على الاختلاف في أثمان السلع المنتجة. ويترتب علي ذلك وجود دول ستتخصص في إنتاج سلع معينة؛ لأنها تتمتع بميزة نسبية معينة في إنتاجها، حيث ترجع الميزة لاختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها.[1]

فالدول التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل سوف تتخصص في السلع كثيفة العمل، والدول التي تتوفر على وفرة نسبية في عنصر الأرض ستتخصص في السلع كثيفة الأرض ، في حين يمكن للدول كثيفة رأس المال أن تتخصص في السلع كثيفة رأس المال، وبذلك يمكن قياس هذه الوفرة أو الندرة بالإعتماد على الوفرة المادية أو الأسعار النسبية لهذه العناصر.[2]

غير أنها بنيت على أساس وجود عنصريُ إنتاج هما: العمل، ورأس المال؛ فبعض الدول تمتاز بوفرة نسبية في رأس المال مقارنة باليد العاملة، وبالمقابل وحسب قوانين العرض والطلب- يتميز الأجر عموما في هذه الحالة بالارتفاع مقارنة بعائد رأس المال. ويترتب على إنتاج السلع التي تتطلب يد عاملة كثيفة في هذه الدول (النسيج، الألبسة) ارتفاع أثمانها في السوق المحلية بسبب استغلال العنصر النادر في إنتاجها، ونفس الحال ينطبق على الدولة الثانية التي تمتاز بمقابل ذلك بوفرة نسبية في العمل مقارنة برأس المال.هنا تأتي النظرية وتوصي الدول بإنتاج السلع كثيفة الاستخدام للعنصر الوفير داخل البلد؛ فالدولة الأولى تتخصص في إنتاج السلع الرأسمالية والتي تستخدم كثافة رأس المال بسبب التوفر النسبي لهذا الأخير، وتتخصص الدولة الثانية في إنتاج السلع التي تحتاج إلى استخدام مكثف لعنصر العمل ، و بالتالي وبالاستناد إلى فكرة هذه النظرية نخلص إلى نص هذه النظرية:بأن الدولة ستتخصص في إنتاج وتصدير السلعة كثيفة الاستخدام للعنصر الوفير داخل البلد.[3]

على الرغم من إختلاف نظرية هكشر-أولين في بعض فروضها عن نظرية ريكاردو إلا أن المضمون لم يختلف، وذلك لاعتمادها على مبدأ التكاليف النسبية في تحديد الميزة النسبية للدولة. فإذا قامت الدولة بإنتاج السلع كثيفة الاستخدام لعنصر الإنتاج ذي الوفرة النسبية، فإنها سوف تتمتع بانخفاض في التكاليف النسبية. ومن ثم يمكن القول بأن ذلك سوف ينعكس على أسعار السلع وتصبح الدولة متمتعة بميزة نسبية في إنتاج هذه السلع.[4]

ويمكن تفسير نظرية هكشر – أولين من خلال نظريتين مرتبطتين ببعضها البعض ، النظرية الأولى : تحاول تفسير سبب اختلاف النفقات أو المزايا النسبية بين الدول على أساس الاختلاف في الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، هذه النظرية عرفت بنظرية "هبات عناصر الإنتاج" Theory Endowment Factor والنظرية الثانية تحاول تفسير التغيرات التي يمكن أن تحدثها

[1] مجدي علي محمد غيث، مرجع سابق ، ص 873

[2] محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، الإسكندرية: مطبعة الإشعاع الفنية، 1999، ص145

[3] مجدي علي محمد غيث ،مرجع سابق ، ص 873

لمزيد من الإطلاع على تفاصيل النظرية أنظر: مجدي علي محمد غيث نفس المرجع

[4] سامية لحول ،مرجع سابق ،ص 49

التجارة الدولية على الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج فيما يعرف بنظرية تعادل أسعار عناصر الانتاجPrice Factor Equalization Theory.[1]

إلا أن عمل هيكشر اولين لم يكن سوى منصة الإنطلاق أمام نظريات أخرى من أجل الإحاطة بخبايا هذه الظاهرة حيث توالت الإسهامات من قبل العديد من الاقتصاديين الذين سوف يقومون بدراسة النتائج المترتبة على قيام التجارة بين دولتين مختلفتين من حيث الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج ودراسة مدى صحة النظرية إذا ما طبقت على مدى أوسع من مجرد سلعتين أو عنصري إنتاج. وهذا ما حاول فعله Samuelson Paulسنة 1966 حيث أعطى بعد جديد لنظرية هكشر-وأولين مقترح الفرضية القائلة بأنه ومع اختلاف نسب توافر عناصر الإنتاج ومن ثم انخفاض السعر النسبي للعنصر الوفير، سوف تتجه كل دولة إلى التخصص في إنتاج السلعة الكثيفة في استخدام العنصر الوفير وتصديرها للدول الأخرى. ما يتزامن مع توجه سعر العنصر الوفير جراء زيادة الطلب عليه إلى التزايد حتى تتساوى الأسعار النسبية لعنصري الإنتاج في الدولتين، وهذا ما أسماه بفرضية تساوي أسعار الإنتاج.[2]

كما أيدتا دراسات أخرى قبل مثل دراسة(Bharadwaj) سنة 1962عن الهند، ودراسة (Stopler and Rosecambسنة 1961عن ألمانيا الشرقية.[3]

وفي نفس الإطار، حاول Vanek سنة 1968 تطبيق نظرية هكشر-وأولين في حالة وجود أكثر من سلعتين وأكثر من عنصري إنتاج مع الاحتفاظ في نفس الوقت بفرضية تساوي أسعار عناصر الإنتاج. وكانت النتيجة مطابقة لنتائج نظرية هكشر- وأولين في حالتها البسيطة حيث توجد سلعتان ودولتان وعنصرا إنتاج .[4]

ويهمنا الإشارة إلى أن المشاهدات الواقعية قد أثبتت عدم تحقق هذه النظرية والسبب في ذلك يرجع إلى عدم تحقق افتراضاتها الأساسية في الواقع، فمثلاً لا تستخدم كافة الدول نفس الفن الإنتاجي مما يجعل الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج ليست المحدد الوحيد لأسعارها. كذلك فإن هناك تكلفة النقل إلى جانب العديد من القيود التجارية سواء في صورة رسوم جمركية أو حصص استيراد مما يمنع أسعار السلع من التعادل. ويضاف إلى ذلك أن هناك العديد من الصناعات التي تعمل في ظل أشكال مختلفة من الاحتكار ولا تمر بظروف ثبات غله الحجم مما يجعل الأسعار النسبية تنفصل عن التكاليف ويمنع ذلك أي اتجاه نحو التساوي. ومن الملاحظ أن التجارة الدولية بين مجموع الدول المتقدمة قد خفضت بالفعل الفوارق بين عوائد عناصر الانتاج وان معدل لأجور في مجموعة من الدول المتقدمة قد إقتربت من بعضها البعض عبر الزمن.[5]

[1] ميرندا زغلول رزق، مرجع سابق ،ص 43

[2] نفس المرجع نفس الصفحة

[3] رائد فاضل جويد ،مرجع سابق ،ص129

[4] سامية لحول مرجع سابق ،ص 49

[5] ميرندا زغلول رزق ،مرجع سابق ،ص 51

لقد عدت نظرية H-O من أبرز النظريات لكنها لم تخلو من العيوب و القصور مما دفع بعلماء و فقهاء جدد لإنتقاد فرضياتها بل حتى إعادة التساؤل و التشكيك في مصداقيتها و هذا ما قام بيه الامريكي ليونتيف في مقاله الذي نشر سنة Leontief (1953) حيث أثارت نتائج بحثه الغير المتوقعة العديد من المناقشات المثيرة للجدل فيما يتعلق بالتطبيق التجريبي الصحيح لنظرية HO ، حيث استخدم بيانات عن الاقتصاد الأمريكي في عام 1947 هذه البيانات تضمنت المدخلات من عنصر العمل ورأس المال اللازم لإنتاج ما قيمته مليون دولار من الصادرات الأمريكية وبدائل الواردات الأمريكية،[1]حيث توصل خلافا لما هو سائد إلى أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية تتكون من سلع كثيفة رأس المال. وقد فسر ذلك أن عنصر العمل أكثر توافرا من عنصر رأس المال بالولايات المتحدة وذلك لارتفاع الكفاءة الإنتاجية للعامل الأمريكي نتيجة للتدريب والخبرة، وهذا عكس ما تتنبأ به نظرية هيكشر وأولين لأنه كان المعتقد بأن أمريكا بلد وفير رأس المال نسبيا، والتوقع هو أن تكون صادراتها كثيفة رأس المال وارداتها كثيفة العمل، وقد أصبح هذا التناقض يعرف باسم "لغز ليونتيف Leontif de Paradoxe.[2]

حيث قدمت العديد من التفاسير، منها ارتفاع كفاءة العامل الأمريكي. والتي ترجع إلى تقدم العوامل المتعاونة الأخرى بخلاف رأس المال مثل التنظيم وإدارة المؤسسات وروح المشروع بالنسبة للمديرين الأمريكيين، والموارد الطبيعية، على الرغم من كل ما قيل عن لغز ليونتف، إلا أنها محاولة رائدة في هذا المجال. ولقد فتح الباب لكثير من الدراسات التي تناولت بلدان أخرى، انها دراسة شارأدواج R Charadwaj عن الهند والتي استنتج منها أن الهند تصدر سلعا كثيفة رأس المال وتستورد سلعا كثيفة العمل في تجارتها. أما في تجارتها مع الولايات المتحدة حيث ينقلب الوضع. وفي دراسة عن التجارة الخارجية لليابان والتي قام بها كل من " تاتب وتوو ايشيومورا. M Ichimura،&S tatemotcand أتضح أن اليابان تصدر سلعا كثيفة رأس المال وتستورد سلعا كثيفة العمل، إلا في تجارتها مع الولايات المتحدة أيضا ينقلب الوضع.[3]

على الرغم من إتفاق البعض معه إلا أن إعتماد ليونتيف على بيانات بدائل الواردات الأمريكية التي تنتج محلياً بدلاً من اعتماده على بيانات فعلية عن الواردات الأمريكية التي تنتج في الخارج هو المصدر الرئيسي للنتائج الخاطئة التي توصل إليها. ولعل من أهم العناصر التي لم يأخذها في الحسبان هو عنصر رأس المال البشري الذى يتضمن الإنفاق على الصحة والتعليم والتدريب والذى كان يجب أن يتم إضافته إلى رأس المال المادي. وهذا ما فعله إقتصادي يدعى "كنن Kenen "في عام 1956 بتقدير حجم رأس المال البشرى في الصادرات وبدائل الواردات الأمريكية ثم إضافتها إلى رأس المال المادي لبيانات عام 1947 وهنا جاءت النتيجة مرضية، وإختفى لغز ليونتيف وأصبحت أمريكا مصدرة لسلع كثيفة رأس المال ومستوردة لسلع كثيفة العمل.[4]

[1] Mirela Keuschnigg. - Heidelberg ,Comparative advantage in international trade: with 21 tablesl New York: Physica-Verl., 1999,p7

[2] سامية لحول مرجع سابق ،ص 49

[3] رنان مختار ،**التجارة الدولية و دورها في النمو الإقتصادي** ،منشورت الحياة الجزائر الطبعة الأولي ،ص 32

[4] ميرندا زغلول رزق ،مرجع سابق ،ص57

لقد كانت جل هذه النظريات رائدة ومكملة لبعضها في وقتها فقد حاولت إزالة الغطاء على ظاهرة لا تزال ترافق البشرية إلا حد الساعة لكن لو جمعنا الإنتقدات التي وجهت لها سوف نلاحظ أنها لم تسطع كشف الهالة واللبس اللذان لا يزالان يحيطان بهذا الموضوع والذي يعد من ركائز علم الاقتصاد الحديث والقديم، فإعتمادها على نظرية القيمة للعمل والتي تجعل من العمل العنصر الإنتاجي الوحيد المعتمد عليه في تحديد تكلفة الإنتاج وعدم إعطاء أهمية لباقي العوامل الإنتاجية الأخرى، والذي جاءت نظرية تكلفة الفرصة البديلة من أجل تصحيحه كما أن فرضية عنصر العمل المتجانس أو بعبارة أخرى لا توجد فروقات في كفاءة اليد العاملة أي إغفال دور التدريب والتكوين و إعتمادها على مبدأ ثبات غلة الحجم وإهمال تزايد الغلة خاصة في حالة الإنتاج الصناعي، أو تناقصها، و كذا تلك الفرضية البعيدة كل البعد عن الواقع والتي تقول بحرية إنتقال عوامل الإنتاج محليا وليس دوليا بالإضافة الإهتمام بجانب العرض في التحليل وإهمال جانب الطلب على إعتبار تماثل أذواق المستهلكين وتفضيلا تهم، جعلها غير قادرة على تفسير مفهوم الميزة النسبية وتم إسقاط جملة من الفروض التي بنت عليها هذه النظرية أسسها والتي جعلت منها ساكنه ولا تمت للواقع بصلة مؤذنه ببروز نظريات أخرى أتت كمكمل للميزة النسبية .

المطلب الثالث: المقاربات الحديثة للميزة التنافسية

لقد جعلت الطبيعة الإستاتيكة للنظريات التي أتينا على ذكرها غير قادرة على الإحاطة بخبر هذه الظاهرة وبالأخص بعد التغيرات التي شهدها العالم بعيد الحرب العالمية الأولى وظهور لاعبين جدد بالأخص على الساحة الدولية كالشركات المتعددة الجنسيات وظاهرتي تدويل الإنتاج و المشاركة فيه والمنظمات الدولية، والتكتلات الإقتصادية، إقتصاديات الحجم كما أن ظهور أنماط جديدة للتجارة ,كالتجارة داخل الصناعات وكذا تطور علم التسويق بما يتماشى مع أذواق المستهلكين جعل من فقهاء المجال يصطدمون بواقع مفاده أن فحوى النظرية التقليدية للميزة النسبية لم تعد تلائم تفسير أنماط التجارة الخارجية الجديدة مما دعي إلى اللجوء إلى مقاربات ونظريات جديدة تتوائم والوضع المعاش كي تشمل وتأخد بعين الإعتبار متغيرات أخرى كالتكنلوجيا ورأس المال البشري وغيرها .

رغم الإنتقادات إلا أنها في وقت ما كانت قادرة على تفسير هذه الظاهرة فطوال قرنين تقريبا ومنذ أواخر القرن الثامن عشر إلى أواخر القرن العشرين – كان نصف الكرة الشمالي يهيمن على إنتاج المصنوعات، حيث كانت المملكة البريطانية لوحدها تحضي بحصة الأسد بما يقدر بربع المعاملات التجارية في سنة 1860 وهذا يعزى إلى السياسات الحرة في التجارة والتي كانت تتبعها وكذا التخصص في تصدير السلع المصنعة التي كانت تملك فيها ميزة نسبية كونها كانت تتمتع بحيازتها لتكنلوجيا التصنيع و إستراد السلع الغذائية، وقد مكنت هذه السياسة التجارية المملكة المتحدة من زيادة مستوى معيشتهم بشكل كبير، وذلك بفضل تقدمها لإنتاجية في القطاع الصناعي، كما مكنتها من إنشاء سلطة إقتصادية وسياسية غير مسبوقة، لكن لم تدم هذه الهيمنة طويلا فقد برزت قوى أخرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى لكن، فعلى الرغم من تمييز فترة التجارة الحرة (1840–1913) بشكل خاص بنمو أقوى للاقتصاد العالمي من عام 1920 إلى عام 1950، بل شهدت كذلك أزمة 1929 والحرب العالمية الثانية اللذان أديا إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي العالمي وإنحسار معدلات التجارة الدولية كما إعتمدت المملكة

المتحدة والولايات الأمريكية المتحدة سياسات أخرى والتي أثرت بالسلب على حرية التجارة الدولية كونها حمائية ومقيدة لها قد دفعت التجارة الدولية للبضائع إلى الإنهيار، وهجرة رؤوس الأموال الدولية واليد العاملة.[1]

لو تتبعنا المسار التاريخي لما أتينا على ذكره لوجدنا أن فروض النظرية الكلاسيكية قد إندثرت فالأزمة العالمية أدت إلى إنتهاج سياسات حمائية وبذلك نسف المبدأ القائل بحرية التجارة مما دفع بالدول المصدرة لسلع التي تملك فيها ميزة تنافسية تتوجه إلى إنتاج سلع أخرى كانت تستوردها متخلية بذلك على فروض النظرية، إضافة إلى ذلك فقد أدى كل هذا إلى إنتقال عوامل الإنتاج بحثا على الربح إلى إسقاط الفرضية التي أهملت جل هذه المتغيرات.

مما دفع بالمنظرين إلى إنتهاج طرق أخرى ،بالخصوص بعد تصميم الدول على إقامة التجارة الحرة بعد الحرب العالمية الثانية ،حيث قاد هذا التصميم الدول الغنية إلى توقيع اتفاقيات الجات والتي أنشأت للحد من السياسات الحمائية عن طريق لتخفيض التدريجي للحواجز أمام التجارة الدولية (مبدأ المعاملة بالمثل) إذا خفضت الدولة تعريفتها، قامت دول أخرى بالمثل، مبدأ عدم التمييز، لا توجد اتفاقية تجارية خاصة بين المجموعة من أجل استعادة ظروف النمو الاقتصادي ،و كذا بروز ما يعرف بظاهرة التدويل و الشركات المتعدد الجنسيات، وساعدت سياسة التجارة الحرة هذه على تسريع نمو مستوى المعيشة بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. أدى هذا الانتعاش في التجارة الحرة منذ عام 1950 إلى ظهور الموجة الثانية من العولمة.[2]

فخلال العقود الأخيرة من القرن العشرين فقدت تلك الميزة أهميتها. ففي عام 1980 أنتج الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة 72٪ بالمائة من صادرات العالم الصناعية، وفي عام 2008 أنتجت مجموعة النخبة هذه 60٪ فحسب من صادرات العالم الصناعية، والتحول من الصناعات إلى المجال الخدمي، كما أن الأعداد الكبيرة من الشركات متعددة الجنسيات التي قامت بنقل المواد الخام والأجزاء في أنحاء العالم إلى نقاط نقطة التجميع الأكثر تميزا. وكان واضع استراتيجيات الأعمال بيتر دراكر أول من أشاع هذا الاتجاه الذي أسماه "المشاركة في الإنتاج. فإدراكا منه لكون البلدان النامية بها فائض عمال يتوقون إلى العمل كثيف العمالة، ولأن البلدان المتقدمة تواجه تكاليف عمالة أعلى، تنبأ دراكر بزيادة سريعة في أنشطة المشاركة في الإنتاج. وسوف تجمع المنتجات التي يجري تصميمها وتسويقها في البلدان ذات الدخل المرتفع في الدول ذات الدخل المنخفض بما يحقق النفع المتبادل لكل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية.[3]

كل هذه التغيرات دفعت بالعديد من الاقتصاديين إلى التفكير في بناء هيكل جديد لنظرية التجارة الدولية بحيث يكون متوافقا مع المعطيات الجديدة وأكثر دقة على تفسير التجارة الخارجية في ظل هذه المعطيات. وجاءت نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديد بإدخال عنصر رأس المال البشري كعنصر إنتاجي مستقل يختلف عن العمالة غير الماهرة، فضلا عن النظرية القائمة على التغيرات التكنولوجية والتي قامت على إدخال اختلاف المستويات التكنولوجية كعامل مفسر لأنماط التجارة الدولية وفيها نموذجين لشرح

[1]Olivier CARDI "Economie internationale "Chapitre 2 (L3 AES), Université Panthéon-Assas ,p,p 7,10

[2] Ibid ,10

[3] ألفريد إيكس الإبن ،مرجع سابق ،ص171

هذه الأخيرة القائمة على التغيرات التكنولوجية، وهما: نموذج الفجوة التكنولوجية التي وضعها Posner في سنة 1961ونموذج دورة حياة المنتوج الذي قدمه الاقتصادي Vernon Raymond سنة 1966 كتعميم وامتداد لنموذج الفجوة التكنولوجية[1].

بدأت التكنولوجيا منذ زمن ليس بالقصير بأخذ مكانة بارزة في الأسباب التي تمنح الدولة ميزة نسبية في إنتاج بعض أنواع السلع، غير أن من تفطن لأهمية الاختلاف التكنولوجي في المبادلات كان Kravis سنة 1956 من خلال دراسته التطبيقية التي قام بها،[2]إلا أن "بوسنر " Posner. J" " هو من وضع أسس نظرية الفجوة التكنولوجية لما لاحظ في عام 1961، أن الدول التي تتشابه في عوامل الإنتاج تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها، وهذا ما يتناقض مع النتائج التي توصل إليه "هكشر واولين" لا لسبب إلا أن ابتكار طرق جديدة في إنتاج سلع جديدة، سوف يمكن بعض الدول من أن تكون مصدرة بغض النظر عن نسب عوامل الإنتاج التي تتمتع بها، حيث أن هذه الميزة سوف تمنح لها تفوقها تكنولوجي يمكنها من احتكار التصدير في سلع قطاع معين .[3] ليتم تطويرها بعد ذلك من خلال أعمال Hufbauer (1965إلى 1970)، حيث حاول من خلال ذلك تفسير الطرح القائل بأن التقدم التقني يؤدي إلى التفوق التكنولوجي في التجارة الدولية، وأن هذه الميزة التكنولوجية يمكن أن تكون محصلة لشكلين من التقدم، حيث أن الأول سيتيح لمتلكها إنتاج السلع نفسها بتكاليف أقل ارتفاعا من السابق أما الثاني فهو يقوم على إعطاء المنتجات خصائص جديدة، إيجاد منتوج جديد يتمتع بمميزات جديدة .[4]

فبحسب هذه المقاربات لم يعد يقتصر الدور فقط على توافر عناصر الإنتاج التقليدية (العمل ورأس المال والموارد الطبيعية) بل أضيف إليها اليوم عنصرا مهما هو (التكنولوجيا) التي أصبح دورها كبيرا في تحديد حجم واتجاهات التجارة الدولية نظرا لاختلاف الدول بعضها مع البعض الآخر في المستوى التكنولوجي وخاصة في القطاع الصناعي، وبموجب هذا الأساس في التجارة الدولية (الفجوة التكنولوجية) ، فإن الدول المختلفة تقوم بعقد صفقات تجارية كبيرة بينها لتزويد بعضها البعض بأنواع المنتجات الجديدة، أو بطرق إنتاجية حديثة، إذ إن قوانين حقوق الملكية الفكرية Property Dibs Intellective تعطي الدولة المخترعة او الشركة المخترعة للسلعة الجديدة أو طريقة الإنتاج الجديدة احتكارا مؤقتا لإنتاجها لا يجوز للآخرين تقليدها أو إعادة إنتاجها الا بعد حين من الزمن تحدده اتفاقات الملكية الفكرية لبراءات الاختراع Patents ، أو قيام الدولة أو الشركة الأخرى بشراء حق الامتياز من الدولة أو الشركة صاحبة الاختراع (صاحبة الامتياز) Patents وتنشط الدولة صاحبة الاختراع أو الدولة صاحبة الامتياز بتصدير السلعة (أو الفكرة أو الكتاب الجديد) إلى الدول الأخرى طيلة المدة التي تؤمنها لها القوانين الدولية ذات الصلة

[1] سامية لحول، مرجع سابق، ص50

[2] Jules Gazon, Théorie du Commerce International (Université De Liège : Faculté d'économie, de gestion et de science sociales, 2003-2004, p223

[3] Bernard Guillochon, Annie Kwaecki, Economie International : Commerce et Macroéconomie, Dundo, 5édition, 2006, p. 62

[4] Jules Gazon, Théorie du Commerce International. op. cit ,p223

،وهذا ما جعل من الولايات المتحدة من اكبر الدول في براءات الاختراع وعليه فإنها تقوم باحتكار تصدير العديد من السلع الجديدة ذات المستوى التكنولوجي الرفيع Hi – Tec سنويا، ولكن بعد مرور المدة المحددة لحماية المنتج الجديد يكون المنتجين الآخرين قد تعرفوا على طريقة إنتاجه وعلى التقنيات الخاصة بإنتاجه فيبدؤون بإنتاجه لأسواقهم المحلية أولا ثم إلى أسواق الدول الأخرى، بل قد يقومون بتصديره إلى الولايات المتحدة نفسها عندما يتوقف المنتجون الأميركيون عن إنتاجها والتوجه لإنتاج منتجات احدث اعتمادا على براءات اختراع احدث وهكذا تنشط عندئذ التجارة الدولية. إلا إن ما يؤخذ على هذا النموذج هو عدم توضيحه للأسباب التي تؤدي إلى حدوث مثل هذه الفجوات التكنولوجية بين الدول المختلفة،[1] كما أنها أثبتت عجزها عن تحديد طول الفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية أو المزايا النسبية التي تصاحبها، لكن هذا العجز تم تفسيره لما طرحت نظرية دورة حياة المنتوج وأخذت على عاتقها مسؤولية تفسير ذلك لما قامت بالدمج بين أسباب تمركز الاختراع في دولة دون أخرى وتحويل الأنشطة الإنتاجية على المستوى الدولي.[2]

حيث قدمت هذه النظرية في بادئ الأمر بغية تفسير مبررات التجارة الخارجية ولكنها أضحت من أهم النظريات التي يستدل بها علماء الاقتصاد بغيت تفسير ظاهرة نمو وتطور الشركات المتعددة الجنسيات بعد أن ألقت الضوء على دوافع الشركات المتعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية كما فسرت تنامي هذه الظاهرة، وهذا بكشفها عن العوامل الموضوعية التي ألزمت الشركات بالاستثمار خارج أوطانها وجعلت منه ضرورة حتمية وليس منهجا بديلا.[3]

تنص هذه النظرية حسب ريموند فيرنون Raymond Vernon الذي قدمها سنة 1966 على أن المنتج يمر بمراحل خلال دورة حياته والتي تصاحبها الكثير من التغيرات سواء على مستوى الطلب، وتقنيات الإنتاج والتكنولوجيا المستعملة والتي وقسمها إلى أربع مراحل تكون متتابعة تسلسليا وهذا ما سوف يدفع بالشركات المتعددة الجنسيات إلى تغير أماكن إنتاج سلعها بحسب فيرنون

لقد أبرزت هذه النظرية سلوك الشركات المتعددة الجنسيات الرائدة في مجال الابتكارات في غزوها للأسواق العالمية وتوجهها نحو الاستثمار خارج أوطانها وهذا ما أثبته الواقع والممارسات التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات والتي أيدت فرضيات هذه النظرية وأحسن مثال هو ما حدث في صناعة الحاسبات والتي انطلقت في الولايات المتحدة ثم انتقلت عملية الإنتاج إلي بريطانيا وفرنسا ألمانيا واليابان من ثم امتد أنتجها إلى دول نامية مثل تايوان وكرويا الجنوبية متبعة منحى النظرية،[4] ولكنها ورغم ما حققته إلا أنها لقيت جملة من الانتقادات مفادها:

---

[1] خالد المرزوك، **الأساليب الحديثة في التجارة الدولية**، جامعة بابل من دون سنة، ص،ص35،36

[2] حاتم، سامي عفيفي، **دراسات في الاقتصاد الدولي**. القاهرة، الدار المصرية اللبنانية 2000، ص 69

[3] محمد السيد سعيد، الشركات **عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ،1986، ص26

[4] عبد السلام أبو قحف، التسويق **الدولي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص90.

– أن نظرية دورة حياة المنتج الدولي لم تقدم تفسيرا واضحا لأسباب قيام الشركات متعددة الجنسية بالاستثمار المباشر بدلا من عقود التراخيص في الدول المضيفة مثلا، كما أن هذه النظرية تقدم فقط تفسيرا للسلوك الاحتكاري للشركة واتجاهها إلى الإنتاج في دول أجنبية للاستفادة والتمتع بفروق التكاليف الإنتاجية أو الأسعار أو استغلال التسهيلات الممنوحة من قبل الدول المضيفة وكسر حدة إجراءات الحماية الجمركية التي تفرضها هذه الدولة على الإستراد...الخ؛[1]

– لقد اهتمت نظرية دورة حياة المنتج بتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا ثم إلى الدول الأقل نموا، بحيث تصبح هذه التفسيرات محصورة في الخمسينات والستينات، حيث كانت هناك اختلافات واضحة في مستوى التقدم التكنولوجي وتكلفة الإنتاج بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، أما في الوقت الراهن ومع التقارب الشديد في مستوى التقدم التكنولوجي وتكلفة الأجور والطلب المحلي، لا يكون هناك أي أساس وراء قيام الاستثمارات المتشابكة فيما بين الدول الأوروبية إلى الولايات المتحدة، وبذلك تصبح هذه النظرية عاجزة عن تفسير أسباب قيام الدول النامية نفسها بالاستثمار الأجنبي المباشر[2]؛

– عند عرض النظرية فإن إن أهم ما يميزها هو جزمها على أهمية المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول النامية لجذب وتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، بالإضافة إلى أنها تؤكد أهمية الابتكار والتفوق التكنولوجي كدافع رئيسي لتحركات الشركات متعددة الجنسية وامتداد نشاطها الاستثماري في الخارج، إلا أنها من ناحية أخرى تغفل الدوافع الأخرى المؤثرة في القرار الاستثماري للشركات، وهذه الدوافع قد تكون اقتصادية وسياسية أو اجتماعية.[3]

– صعوبة تطبيق محتوى نظرية مراحل دورة المنتج على وتعميمها على جميع المنتجات وهذا نتيجة إما لصعوبة تقليد ابتكار المنتج من طرف الدول الأخرى– غير الدول صاحبة المنتج – أو إذا كان المنتج من المنتجات الفاخرة مثل سيارة **الرولز رويس و البورش**

معنى ذلك أن هذه النظرية تسمح بانتقال عناصر الإنتاج عبر الحدود (عكس نظرية هكشير – أوهلين). وتلقى هذه النظرية العديد من التطبيقات الدولية مثل الاستثمارات الأمريكية واليابانية في الخارج. المرحلة الثالثة: الوصول إلى المنتج المعياري Standardized وتعود المستهلكين على المنتج وانتشار أساليب إنتاج المنتج من خلال إتفاقيات التراخيص، والمشروعات المشتركة والتجسس الصناعي. وبناء على ذلك فإنها تعتبر خطوة متقدمة على نظرية هكشير – أوهلين، من حيث أخذها بنظر الاعتبار وفورات الحجم، وحركة الاستثمار الدولي، وديناميكية المزايا النسبية، وبالتالي فإنه يمكن اعتبارها صيغة ديناميكية لنظرية المزايا النسبية.[4]

---

[1] عبد السلام, أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**, الدار الجامعية للطباعة والنشر, الإسكندرية ،مصر , ص 400

[2] محمد قويدري، **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية –مع الإشارة إلى حالة الجزائر2005**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004 ص60-61.

[3] أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص30

[4] **ملخص لاهم تطورات التجارة الدولية**، المعهد العربي التخطيط ،ص12

ثم جاءت محاولة الاقتصادي "ليندر" Linder سنة 1968 بإدخال عنصر الطلب المحلي كعامل أساسي في تفسير المزايا النسبية وتحديد نمط الإنتاج والتخصص التجاري، واستخلص إلى أن التجارة تقوم بين دول تتشابه في متوسط الدخل وأن هناك علاقة عكسية بين متوسطات دخول الأفراد بين دولتين وحجم التجارة بينهما، أي كلما زاد الفرق بين متوسطات دخول الأفراد في دولة ما مقارنة بدولة أخرى كلما انخفض احتمال قيام التجارة بينهما. وحتى تكتسب الدولة ميزة نسبية في منتوج ما، لابد من وجود طلب محلي على منتجاتها لأنه سيولد الدافع لدى المنظمات لإنتاج تلك المنتجات دون غيرها.[1]

لكن الاقتصادي بول كروجمان العامل بجامعة برنستون والكاتب بصحيفة "النيويورك تايمز" و الذي فاز بجائز نوبل عام 2008 كان له رأي أخر في نظرياته التجارية الجديدة التي تربط بين التجارة العالمية والجغرافيا الاقتصادية والتي إنتقدت رأي ديفيد ريكاردو القائل بأن البلدان تختلف خاصة في هباتها من الأرض والعمل ورأس المال، فلقد قدم كروجمان تفسيرا مختلفا بفرضه القائل على أن هيكل التجارة الدولية يشمل بلدانا متشابهة تصدر منتجات متشابهة، كما ركزت نظريته على فوائد التخصص والإنتاج كبير الحجم وتكاليف الإنتاج المخفضة، التي سوف تقلل الأسعار فتحتا المجال أمام قاعدة أكبر للاستهلاك.[2]

لكن جذورها تعود لثمانيات القرن العشرين ظهرت هذه النظرية لما قام كل من "لونكاستر " "Lancaster. K" "و بول كروغمان" "Krugman. P" "و هلفمان" "Halpman " بتطوير نموذج التجارة ضمن نفس الصناعة الواحدة، حيث أن التجارة في نموذج "هكشر واولين" تتم في ظل المنافسة التامة وتقوم على أساس الميزة النسبية أو اختلاف عوامل الإنتاج، أما في ظل هذه المقاربة فإن التجارة ضمن نفس الصناعة والتي تتم في ظل المنافسة الاحتكارية وتقوم على أساس تنوع المنتجات واقتصاديات الحجم، لذا فإن التجارة على أساس الميزة النسبية تكون أكبر عندما يكون اختلاف عوامل الإنتاج بين الدول كبيرا، أما التجارة ضمن نفس الصناعة تكون أكبر بين الاقتصاديات الصناعية التي تتشابه في الحجم وعوامل الإنتاج.[3]

فتنوع الإنتاج والذي يقصد به تعدد أنواع السلعة أو الخدمة الواحدة من حيث الشكل أو اللون أو التغليف الوزن أو الحجم أو المتانة والقوة، بل وتعدد الاستعمالات المصنوعة منها إلا أنها تتشابه في المضمون، أي السلع أو الخدمات المتمايزة بعضها مع البعض الآخر، ولكنها تصنف تحت الصنف ذاته. وعادة ما تستخدم المشاريع علامات مميزة للأنواع التي تنتجها من السلعة ذاتها، وهذا ما يميز السلع المتداولة حاليا في التجارة الدولية الحديثة وهو أكثر انتشارا من التجارة بالسلع المتجانسة. ومن الأمثلة على الإنتاج المنوع من السلعة صناعة الأجهزة الكهربائية والمنزلية والسيارات، بل والمواد الكيميائية والأدوية والعطور ومستحضرات التجميل وغيرها. ومن خلال التجارة الدولية يتم عقد الصفقات التجارية بين البلدان المختلفة للتبادل بالإنتاج المنوع الذي ينتمي إلى صناعة واحدة كصناعة السيارات مثلا.[4]

---

[1] سامية لحول ،مرجع سابق ،ص 51

[2] ألفريد إيكس الإبن ،مرجع سابق ،ص158

[3] خالد السواعي، **التجارة الدولية**: النظرية وتطبيقاتها عالم الكتاب الحديث، اربد – الأردن، ط:01، 2010، ص221

[4] د. خالد المرزوك ،مرجع سابق ،ص 34

أما فكرة إقتصاديات الحجم فهي تعبر على العلاقة بين التكلفة وحجم الإنتاج المقابل لها، حيث تنخفض تكلفة السلعة تبعا لزيادة الإنتاج، حيث أول من نبه لهذه الفكرة كان "الفرد مارشال Marshall. A"،[1] وما يميزها عن غيرها هو تفريقها بين المنتجات نصف المصنعة والمنتجات تامة الصنع (السلع الاستهلاكية)، وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الكبير والدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير كون الأولى تكتسب مزايا نسبية مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع الاستهلاكية والسبب يرجع إلى قدرتها على التأثير في أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى، بينما تتحصل الدول الصناعية ذات السوق الصغير على مزايا نسبية مكتسبة في السلع نصف المصنعة (الوسيطية) لعدم مقدرتها على التأثير في أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى،[2] كما أنها تنقسم أي اقتصاديات الحجم إلى داخلية وخارجية، حيث تعني الأولى انه إذا قامت مؤسسة برفع المدخلات (عوامل الإنتاج) بنسبة ما، فان إنتاجها سيرتفع بنسبة أعلى، وهذا ما يعرف بقانون الغلة المتزايدة. أما وفورات الحجم الخارجية فتشير إلى الانخفاض في التكاليف التي تواجهها المؤسسات في الأجل الطويل نتيجة نمو الصناعة، وتتجلى بانتقال منحنيات التكاليف إلى الأسفل.[3]

وهي تبرز أساسا وبشكل جلي بين الدول المتقاربة والمتشابهة. فعادة ما تتم التجارة بشكل مكثف بين هذه الدول التي لها تكون لها نفس الأذواق ومستوى الدخول، حيث أن نسبة التجارة بين الدول الصناعية تعد كبيرة فيما بينها إذا ما قورنت بتلك التي تتم بين الدول الصناعية والدول النامية.[4]

على الرغم من المحاولات الكثيرة التي جاءت عقب نظرية ريكاردو والتي ذكرناها إلا أنها لم تكن سوى نظريات مكملة لتلك النظرية التي تعرف بالميزة النسبية كونها عجزت عن تقديم البديل لا لسبب إلا أنها كانت تركز على متغير من متغيرات المقاربة التقليدية من دون التعرض إلى كافتها، أي في الأخير ما هي إلا إمتداد وتعديل للنظرية التقليدية للميزة النسبية.

الأمر الذي إستدعى فتح باب البحث الحثيث على مصراعيه لإيجاد مفهوم قائم بذاته وفي معزل على الأسس التقليدية وبالتالي يكون أكثر شمولا من مفهوم الميزة النسبية، هذا ما دفع برواد مدرسة إدراة الأعمال في ثمانينات القرن العشرين بقيادة مايكل بورتر Michael Porter إلى إستخدام أدوات التحليل الجزئي كمحولة لتفسير أنماط التخصص والتبادل التجاري الدولي، مستهدفة بذلك تقديم نظرية شاملة.[5]

---

[1] خالد السواعي , نفس المرجع السابق , نفس الصفحة

[2] حاتم، سامي عفيفي، **دراسات في الاقتصاد الدولي**. القاهرة، الدار المصرية اللبنانية 2000، ص 69

[3] عبد القادر عبيدلي، تنافسية **اقتصادات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الدولية الفترة 2005–**2014، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر2016/2017، ص8

[4] شيحة، مصطفى رشدي. **الأسواق الدولية: المفاهيم والنظريات والسياسات**. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية: بدون سنة نشر.117

[5] ا.اميرنوف،**الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة الجنسيات** ،ترجمة د على محمد تقي عبد الحسين القزويني،ديوان المطبوعات الجامعية –الجزائرية ،يدون سنة . ص 74

منتقدا معتقدات المذهب التقليدي، الذي تعود أصوله التاريخية إلى آدم سميث وديفيد ريكاردو، منتقصا من الفرضيات التي قامت عليها هذه المدرسة بل حتى إعتبارها غير صحيحة، فبحسب بورتر، فإن الازدهار الوطني ينشأ، ولا يورث. مما جعل نموذجه يتسم بالديناميكية والشمولية كونه لم يعتمد على عامل واحد بل شمل جملة من المتغيرات، عكس النماذج تقليدية والتي أتينا على ذكرها، [1] كما يمكن مشاهدة الدور الحكومي الداعم للتنافسية من خلال العمل الرائد الذي قام به مايكل بورتر عن المزايا التنافسية للأمم، ففي محاولته لصياغة نظرية ديناميكية قادرة على تفسير نجاح الدول في المنافسة العالمية، استحدث منهج متكامل تضمن العديد من المحددات التي تفسر الميزة التنافسية للصناعات، هذه المحددات تكون أما معوقة أو محفزة للنجاح في المنافسة العالمية، وجزءا منها يتعلق بالخصائص الداخلية للدولة ويمكن التحكم فيه، والجزء الآخر يقع خارج بيئة الدولة ويصعب التحكم فيه.[2]وهذا ما سنتعمق فيه في الشق الموالي من البحث .

أما فيما يخص الإنتقادات فقد قال بول كروغمان عنها بأنها "كلمة لا معنى لها" فماذا كان يقصد لما طرح هذا الطرح في كتابة لما عنون فقرة بالتنافسية العمياء كبداية لإنتقاد لاذع وشرس لرواد التنافسية والتي لم تتوقف عند هذا الحد بل وصلت إلى غاية قوله على أن من يستعمل هذا المصطلح ألم يفكروا قليلا كي يكتشفوا الفرق بين الدولة والشركة، فبالنسبة لهم لا يوجد هناك إختلاف في الطبيعة بين طرح السؤال لمعرفة ما إذا كانت دولة مثل الولايات المتحدة تتنافس في السوق العالمية مثل شركة General Motors التي تتنافس في سوق أمريكا الشمالية للسيارات، حيث أنه يرى أن من الصعب الرضوخ للفكرة القائلة بأن تنافسية الدولة هي مثل تنافسية الشركات، معقبا على ذلك بقوله أن تنافسية الدولة لا تتسم بتلك السهولة التي تتميز بها تنافسية الشركة التي يمكن للميزانية المحاسبية لها وحدها بأن تكشف على أنها غير قادرة على دفع أجور موظفيها وموردييها ومساهميها كما أنها ستوضح أن هذه الشركة سوف تعلن إفلاسها، وتتأكد وضعيتها بعدم قدرتها على المنافسة جراء ذلك مما يعني أن حصتها في السوق مهددة وفي طريقها للأفول عكس الدولة التي لا نستطيع تطبيق ذلك عليها حيث أن الدولة لا يمكن بحسب رأيه أن تكون مفلسة بل يمكن وصفها بأن الأداء الإقتصادي فيها جيد أو سيء مما دفعه إلى القول أن كلمة التنافسية كلمت لامعنى لها على مستوى الدولة بل هي مجرد تظليل و خطأ خطير في نفس الوقت.[3]

ولم يتوقف عند هذا الحد بل إعتبر أن الهوس بالقدرة التنافسية قد يؤدي إلى صراعات على التجارة الدولية، هو الأمر الأكثر خطورة، حيث وبحسب مفهومه قد يصل الخطر إلى غاية إندلا ع حرب التجارة العالمية الحقيقية، جراء ما سيحدث في حال حست الدول بالخطر كونها لا تستطيع التنافس فهي حتمًا ستقوم بإغلاق الحدود بدلاً من المخاطرة برؤيتها للأجانب الذين يعتلون وظائف ذات أجور عالية وقطاعات عالية القيمة، على أقل تقدير يعني حتمية اللجوء إلى السياسات الحمائية والتي تعد من المحرمات في نظريات التجارة الدولية الجديدة عكس الشركات والتي إن حست بخطر محدق فهي تلجأ إلى تلك الطرق لأن مفهوم

[1] Dong-Sung Cho , Hwy-Chang Moon,p55

[2] ، نوير طارق ,مرجع سابق, ص 7

[3] Paul R.Krugman, La Mondialisation n'est pas coupable: Vertus et Limites du Libre Echange, Traduit par Anne Saint-Girons avec le Concours de Francisco Vergara (Paris: Edition la Découverte & Syros, 2000), p.20.

المنافسة هنا يقوم على أساس القاعدة الصفرية، فنجاح شركة مرتبط بخسائر منافسيها، فاسحين المجال وممهدين الطريق لأولئك الذين يرغبون في رؤية سياسات أقوى، إن لم تكن حمائية تمامًا.[1]

على الرغم من كل ما ذكره وحذر منه السيد كروغمان إلا أنه لا يمكن الفصل بين أداء الاقتصاديات القومية وأداء المؤسسات التي تنتمي إليها، فالدولة سوف تؤثر من خلال سياساتها العامة على أداء الاقتصاد الكلي والجزئي أي أنها تؤثر على الوضع و المناخ التنافسي المؤسسات العاملة بها.[2]

حيث يرى "بورتر"، في كتابه الصادر في 2002، بأن تحليل القدرة التنافسية يجب أن يبدأ على المستوى الجزئي، فالمؤسسة حسب رأيه هي وحدة التحليل الأساسية، والمؤسسات وليست الدول هي التي تتنافس في صناعة ما أو في إحدى شرائح الصناعة، وتستمد الدولة تنافسيتها من الشركات أو الصناعات العاملة فيها،[3] وبما أن المؤسسات هي التي تتنافس وليست الدول، فإن المؤسسات التي تملك قدرات تنافسية عالية تكون قادرة على رفع مستوى معيشة أفراد دولها، كون مستوى معيشة أفراد دولة ما مرتبط بشكل كبير بنجاح المؤسسات العاملة فيها، وقدرتها على اقتحام الأسواق العالمية، من خلال التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يلاحظ نمو التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر بوتيرة أسرع من نمو الناتج العالمي. وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى اختلاف نتائج التنافسية على مستوى المؤسسات ومستوى البلدان، فعلى مستوى المؤسسات يكون مضمون التنافس هو رابحون وخاسرون، وعلى مستوى البلدان فإن نجاح بلد ما في السوق العالمية لا يعني بالضرورة فشل بلدان أخر[4].

وفي بحث آخر بعنوان "التنافسية و أسالفها، 500 سنة من الوجود"(1994) Reinert, ظهر بعد مقالة Krugman المشهورة انتقد صاحب المقال كل ما ذهب إليه خصمه، مشيرا إلى أن التنافسية هي نظرية جديدة تفسر عجز النظرية السابقة التي يتبناها Krugman وتؤكد عدم كمال الأسواق والمنافسة والمعلومات وأنه على المؤسسات أن تتأقلم مع هذا الوضع بإستغلال كل ما يمكنها أن تصل إليه من معلومات واقتصاديات سلمية وغيرها لتنافس في وسط دولي لا مكان فيه لأسس النظريات التي يتحدث عنها Krugman ، الذي يخاف في نظره من تحقق هذه النظرية، مما يهدم الأصول التي تقوم عليها نظريته و إلى ما الذي يجعله وهو الأكاديمي المرموق يهاجم هذا المفهوم بهذه الطريقة.[5]

---

[1] Paul R.Krugman ,op ,cit. p33

[2] منى الجرف، مرجع سابق ص 20

[3] محمد زيدان وعبد القادر بريش، **دور الحكومات في تدعيم التنافسية: حالة الجزائر**، ملتقى دولي حول : الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 08-09 مارس 2005 ،ص: 17

[4] علي توفيق الصادق، **القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية**، صندوق النقد العربي: معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، العدد: 05 ،1999 ، :ص32

[5] دربال عبد القادر، سيد علي ، **تنافسية دول منظمة التعاون الإسلامي**: دراسة وصفية على ضوء تقرير التنافسية العالمي، مع مقارنة بين دول اتحاد المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي 2008- 2010 مداخلة مقدمة للمؤتمر العالمي العاشر لاقتصاد والتمويل الإسلامي: الجوانب المؤسسية للإصلاحات الاقتصادية والنقدية والمالية. الدوحة، قطر، 2015 ،ص 32،

وهذا ما رآه الإقتصادي الأمريكي "جيفرى ساكس " لما قال عن التنافسية بأنها تشير إلى قدرة لياقة المؤسسات الاقتصادية للدولة وسياساتها على تحقيق النمو في ضوء الهيكل الكلى للاقتصاد العالمي، وهذا يعنى أن الاقتصاد يكون منافسا عالمياً إذا كانت مؤسساته وسياساته تدعم النمو الاقتصادي السريع والمطرد. فالحكومات تتنافس من خلال اختياراتها للسياسات والمؤسسات التي تحفز النمو في الأجل الطويل وتزيد من مستويات المعيشة، والمنافسة بين الحكومات هي منافسة من اجل النمو الاقتصادي، فالسياسات الجيدة، والأسواق المفتوحة، والإنفاق الحكومي الجيد، ومعدلات الضريبة المنخفضة، وأسواق العمل المرنة ووجود نظام سياسي مستقر وقضائي كفئ، كذلك البنية الأساسية والإدارية والتكنولوجية الجيدة، كلها تساهم في النمو الاقتصادي على أساس مطرد وراسخ وتؤدى إلى نتائج جيدة.[1]

كون العلاقة التكاملية التي تربط الشركات والمؤسسات والدولة والتي أشرنا إليها سابقا سوف تجعل منها منظومه ديناميكية وذات علاقة متعدية ما يجعل من تنافسية الشركة محطة أساسية من أجل الوصول إلى مصاف تنافسية الدولة كونها اللبنة الأولى لاتي يبنى عليها الإقتصاد

المبحث الثالث: محددات التنافسية الدولية وأسسها ودورة حياتها

بالرغم من الإهتمام المبالغ فيه و الذي حضي به مصطلح التنافسية في الآونة الأخيرة والكم الهائل من المساهمات والتفسيرات التي قام بها كثير من المفكرين والباحثين والسياسيين وصناع القرار وحتى مدراء وهيئات ومؤسسات دولية من أجل صبر أغواره ,غير أنه لايزال ضبابيا فلحد الآن لم يتسطع كل هؤلاء أن يصلوا إلى إتفاق موحد لتعريفه وقياسه وتحديد العوامل المؤثرة فيه و محدداته و بالأخص على المستوى الدولي ، لذا سوف نحاول في هذا المبحث ذكر أهم و أبرز المحاولات التي قام بها المختصون من أجل إزالت بعض اللبس عنه .

المطلب الأول: محددات التنافسية

الفرع الأول: بورتر و التنافسيه

لقد ركزت النظريات الحديثة على عوامل أخرى غير النفقات النسبية للإنتاج مثل معدل الاستثمارات، المستوى التقني والعلمي للدولة والجودة في تحديد قدرة الدولة على المنافسة الدولية. هذه النظريات تعكس النظرة الحديثة لعملية التنمية الاقتصادية في ظل النظام العالمي الحالي. فالمنافسة الدولية والتنمية المستديمة تتطلب من الدول النامية كما أشار إلى إنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة عالية تحتاج إلى عمالة مدربة وتمكن الدولة على المنافسة الدولية ورفع قيمة عملتها.[2].

وهذا ما حاول بورتر الإجابة عليه عندما قام بطرح التساؤلات التالية، لماذا توجد شركات معينة في دول معينة قادرة على الابتكار المستمر؟ لماذا يتابعون التحسينات بقسوة، بحثًا عن مصدر أكثر تطوراً للأفضلية التنافسية؟ لماذا هم قادرون على التغلب

[1] طارق عليان مرجع سابق ص 10

[2] لبنى علي آل خليفة ,**التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها: دراسة حالة مملكة البحرين** ,مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، م28 ع1 ،ص ص:(73-118) 2014 ص 75

على الحواجز الكبيرة التي تحول دون التغيير والابتكار والتي غالبا ما تصاحب النجاح؟ لماذا تكون اليابان الأحسن في صناعة السيارات على الرغم من أنها أرخبيل ولا تملك موارد طبيعية؟ ولماذا سويسرا تتميز في إنتاج وتصدير الآلات الدقيقة والصيدلانية؟ في ايطاليا فصناعة الجلود ساهمت في تميز صناعة الأحذية وفي السبعينات أبدعت الولايات المتحدة في التقنية لتميزها في صناعة الموصلات الكهربائية محاولا بذلك تفسير وتحديد أسباب تفوق بعض الدول وخسارة أخرى في المنافسة الدولية، وقد كانت مهمته الأساسية تفسير سبب نجاح دولة في صناعة معينة على المستوى الدولي حيث يعد هذا النموذج النظام الذي يؤثر على المكونات الأساسية لتحقيق النجاح التنافسي الدولي عن طريق توافر الموارد والمهارات اللازمة للميزة التنافسية في الصناعة كما تعد المعلومات خارطة الطريق للفرص التي تنتظرها الشركات والاتجاهات التي ينشرون بها مواردهم ومهاراتهم.[1]

فقد تبنى بورتر، الذي خدم في وقت لاحق في لجنة المنافسة الصناعية في حكومة الرئيس ريجان، رأيا مختلفا. واعتمادا على بحث في 10 بلدان، انتهى إلى أن الدولة مازالت مهمة في تشكيل القدرة التنافسية للشركات. وأعطى أهمية خاصة للأنظمة التعليمية وديناميكية السياسات الحكومية التنظيمية والتجارية وسياسات الاقتصاد الكلي والعوامل الثقافية في تفسير تفوق الصناعة في بعض المناطق وعدم تفوقها في مناطق أخرى. وقد أثرت تلك على التجديد وساعدت على تطور حفنة من الشركات التنافسية في صناعات عديدة[2].

تتمثل أطروحة بورتر في أربعة خصائص للدولة والتي تحدد البيئة التي ستتنافس من خلالها المؤسسات المحلية، وهذه الخصائص إما تشجع أو تعيق إنشاء المزايا التنافسية وتتمثل في: عوامل الإنتاج وظروف الطلب والصناعات المرتبطة والمدعمة ثم إستراتيجية المؤسسة وهيكلها ومنافستها[3].

فقد أشار إلى أربعة عوامل أساسية توثر على تنافسية الدول: (أ) الموارد الطبيعية والبنية التحتية والإدارية للدولة، (ب) طبيعة الطلب الداخلي على منتجات القطاع الصناعي وخدماته، (ج) وجود صناعات وخدمات مكملة ومدى تنافسيتهم محليا وعالميا، (د) الظروف التي تؤثر في إدارة الشركات في الدولة ومدى قوة المنافسة الدولية التي على إنشاء وتنظيم وتواجهها هذه الشركات والتي تؤثر على استراتيجيتها للتعامل مع هذه الظروف كما وضح أن الدولة بمقدورها التأثير على العوامل الأربعة بالاستثمار في تنمية الموارد البشرية والبنية التحتية. كذلك تستطيع الدولة التأثير على ظروف الطلب الداخلي عن طريق المشتريات الحكومية للسلع والخدمات ودعم القطاعات الصناعية المختلفة بمدها بالخبرات المتخصصة والبنية التحتية المناسبة[4]. وهذا ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-2) محددات التنافسية الوطنية ضمن ماسة بورتر

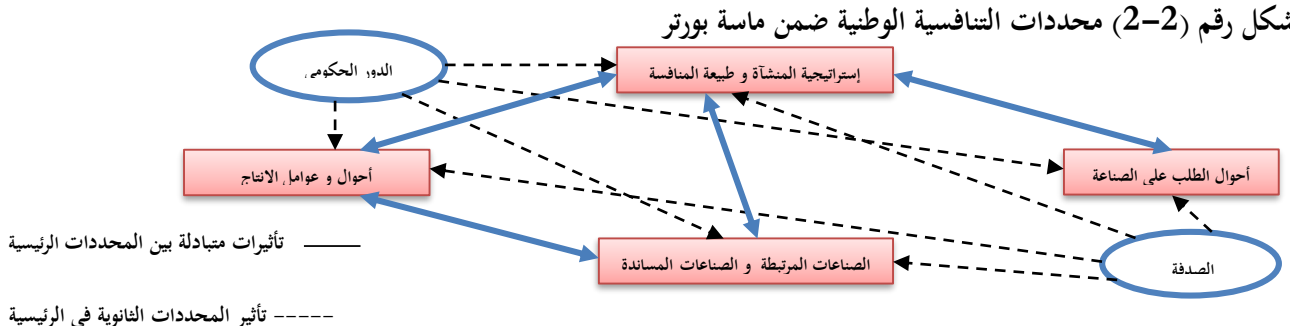

Source : Michael Porter, L'avantage Concurrentiel des Nations Paris: Inter Editions, 1993,p. 141.

[1] Dong-Sung Cho , Hwy-Chang Moon,op cit ,p, 61 ,63

[2] ألفريد إيكس الإبن, مرجع سابق . ص 164

[3] Charler W. L. Hill, International Business: Competing in the Global Market Place, Second Edition (United States of America: Time Mirror Higher Education Group, 1997), P141

[4] لبنى علي آل خليفة, مرجع سابق, ص 82

يتخذ النموذج أعلاه شكل الماسة ، كما يقسمها إلى محددات رئيسية و أخرى ثانوية ،و يظهر العلاقة بينهم عن طريق الخطوط المتصلة و التي تصف لنا العلاقة بين المحددات الرئيسية و التي تؤثر في بعضها البعض أما الخطوط المتقطعة فهي تشير إلى العلاقة الكامنة بين المحددات الثانوية فيما بينها و بين المحددات الرئيسية ، و من الواضح أنها تعمل بشكل مترابط و متداخل و متناغم ،مساهمتا بذلك في تطوير مفهوم التنافسية خاصة على المستوى الكلي وذلك من خلال متغيرات كانت في الماضي القريب هامشية تقريبا كالإبداع والإنتاجية والجوانب الفكرية والمعرفية ،التي أصبحت اليوم من أهم عوامل الإنتاج معوضةً بذلك المزايا النسبية التقليدية مثل الموقع الجغرافي ووفرة الموارد الطبيعية .

فالخاصية الهامة المحددات الميزة التنافسية هي أنها تعمل كنظام ديناميكي متكامل من خلاله تتفاعل وتتشابك كل المحددات مع بعضها البعض، فكل محدد يؤثر على ويتأثر بالمحددات الأخرى، وكلما استوفيت جميع هذه المحددات وجاءت مواتية كلما تمكنت الدولة من تحقيق ميزة تنافسية ديناميكية ومطردة، ونجحت في المنافسة العالمية لصناعاتها وأجزائها الهامة ، أما في حال ما كانت هذه المحددات غير مدعمة ومحفزة لاستمرارية الميزة التنافسية للصناعات فقد تؤدي إلى تأكلها وتدهورها، فعلى سبيل المثال فان الميزة التنافسية في صناعة ما قد تتدهور عندما تفشل الحكومة في خلق وتنمية عناصر الإنتاج بالمعدلات المرغوب فيها سواء تمثل ذلك في تدهور المهارات المتخصصة للموارد البشرية، أو عدم الاهتمام بمراكز البحث العلمي والتكنولوجي والمؤسسات التعليمية مقارنة بالدول الأخرى، وهكذا بالنسبة الباقي المحددات.[1]

ولمعرفة كيفية عمل النموذج سوف نذكر المحددات وكيفية عملها وتصنيفاته بحسبه وهي كالاتي

أ- المحددات الرئيسية

1-الموارد الإنتاجية:[2]

أ- الموارد البشرية: وتتمثل في كمية العمالة المؤهلة والمدربة والفنية والتي تتميز بمستويات عالية من المهارة والمعرفة وهي تشمل أصنافا كثيرة ومختلفة من الأفراد كالمهندسين الكهربائيين وحملة الدكتوراه ومبرمجي الحواسيب إلى غاية العامل البسيط.

ب- الموارد المادية: تتمثل في وفرة ونوعية وتكلفة الأرض والماء والمعادن والغابات مصادر الطاقة الكهرومائية ومناطق الصيد. ويمكن إضافة الظروف المناخية وأيضا الموقع الجغرافي والمساحة؛ حيث يلعب الموقع الجغرافي للدولة دورا مهما فهي تمثل إما مورد أو سوق بالنسبة إلى الدول الأخرى والعكس صحيح كما يؤثر الموقع في تكاليف النقل ويسهل التبادل الثقافي والتجاري. على سبيل المثال، كان للقرب من ألمانيا تأثير تاريخي مهم على الصناعة السويدية.

ت- الموارد المعرفية: يقصد بها مدى المعرفة العلمية والتقنية، معرفة السوق المتاحة في البلد، أما مصادرها فتتمثل فهي الجامعات ومراكز البحوث العامة والخاصة والمنظمات الإحصاءات الرسمية، النشر العلمي، دراسات السوق ،قاعدة البيانات ، والجمعيات التجارية ، وما إلى ذلك ، كل من هذه المعرفة تضم عددًا من التخصصات (الصوتيات ، فيزياء المواد ،الهندسة الزراعية ...).

---

[1] طارق نوير, مرجع سابق ,ص 5

[2] Michael Porter, L'avantage Concurrentiel des Nations ,Paris: Inter Editions, 1993,p,p83.84

ث- الموارد الرأسمالية: تتمثل في حجم كمية وتكلفة رؤوس الأموال المتوفرة لتمويل المؤسسات فهي متنوعة وغير متجانسة، وتتأثر هذه الموارد بمعدل الادخار وبنية أسواق رؤوس الأموال التي تختلف من دولة إلى أخرى.

ج- البنية الأساسية أو القاعدية: يعنى بها نوعية وجودة وتكلفة التي تحتاجها البنية الأساسية وكذا طريقة إستعمالها، وهي تضم كل من شبكات النقل والاتصالات وأنظمة الدفع وتحويل الأموال وغيرها، كما تشمل النظام الصحي والمؤسسات الثقافية والتعليمية أي كل ما يؤثر على نوعية الحياة وجاذبيتها.

2- ظروف وأحوال الطلب المحلي:

يعتبر تكوين الطلب المحلي هو أساس الميزة التنافسية للدول ؛ حيث سيؤدي حجم ومعدل نمو هذا الطلب إلى تضخيم هذه الميزة من خلال اللعب على سلوك الاستثمار وتوقيته ودوافع المستثمرين. يمارس الطلب المحلي نوعًا ثالثًا من التأثير على الميزة التنافسية من خلال الآليات التي يتم بها، وبذلك سيؤدي هذا الطلب إلى تدويل الإنتاج المحلي للسلع أو الخدمات، كما يعطي الطلب المحلي الشركات المحلية صورة أوضح عن احتياجات المشتري كما تكتسب الأمم ميزة إذا ما ضغط المستهلكين على الشركات المحلية للابتكار بشكل أسرع وتحقيق مزايا تنافسية أكثر تطورا مقارنة بالخصوم الأجانب، حيث يمكن من خلالها نقل تفضيلات المستهلك المحلي في دولة ما إلى الأسواق العالمية.[1]

إضافة إلى ذلك فأن زيادة حجم الطلب سيؤدي إلى التقليل من عنصر المخاطرة الذي عادة ما تواجهه المؤسسات خاصة فهو يوفر معلومات ويسهل التنبؤ بالطلب المحلي على عكس الطلب الخارجي، وقد يؤدي ارتفاع الطلب المحلي تدريجيا إلى تركيز المؤسسات على السوق المحلي بينما التشبع السريع للطلب المحلي غالبا ما يدفع المؤسسات الى البحث عن أسواق تصديرية[2].

3- الصناعات الداعمة والخلفية (related and supporting industries):

يرى بورتر أن وجود فروع صناعية ذات صلة بالصناعات والأنشطة الأساسية و التي تتميز بتنافسية على المستوى الوطني سيكون لها آثار إيجابية على الدولة ، فالمؤسسات على حد رأيه لا يمكنها تحقيق الميزة التنافسية من خلال تواجدها في صناعات منفردة، ولكنها سوف تحقق ذلك عن طريق ارتباطها بغيرها من المؤسسات المحلية الكفؤة و بالأخص في الصناعات الأخرى المكملة والمرتبطة بها، بمعنى أن تواجد الصناعات كجزء من تجمعات صناعية يمثل عاملا هاما وأساسيا في تحقيقها للميزة التنافسية على الصعيد الدولي، لأن وجود موردين محليين يمتازون بمستوى تنافسي ممتاز في صناعات مرتبطة بالأنشطة الاقتصادية للصناعات الأساسية في دولة ما سيمكن لهذه الأخيرة من اكتساب مزايا تنافسية على اعتبار أنهم يستفيدون من الاتصالات المباشرة، الدوران السريع و الدائم للمعلومات، التبادل الثابت للأفكار والإبداعات، مما يمكن المؤسسات من تعديل الاتجاهات التقنية لمورديها وعرض مواقع اختبار للبحث والتطوير وبالتالي تسريع وتيرة عملية الإبداع، كما يتحصلون من هؤلاء الموردين على منتجاتهم كمدخلات تساعدهم على تحقيق مكاسب تجمع بين عنصري التكلفة العائد بشكل فعال، فعلى سبيل المثال يرتبط النجاح السويسري في مجال المستحضرات الصيدلانية ارتباطًا وثيقًا بالأداء الذي تم تحقيقه سابقًا في صناعة الأصباغ. يعود الفضل في قيادة اليابانيين في مجال آلات الفاكس إلى نجاحاتهم السابقة في آلات التصوير ؛ وبالمثل ، فإن الجمع بين نجاحهم في الأجهزة الصوتية

[1]Michael Porter, L'avantage Concurrentiel des Nations. op cit, p108

[2] Ibid. p 88

وموقعهم القوي في الإلكترونيات الاستهلاكية هو الذي مكنهم من السيطرة على سوق لوحة المفاتيح عالية التقنية أن صناعة الأحذية الإيطالية الفاخرة مرتبطة أيضًا بعدد كبير من الصناعات ذات الصلة التنافسية.[1]

4- هيكل المؤسسة واستراتيجياتها المنافسة المحلية:

يتمثل هذا المحدد في البيئة المحلية التي تتواجد فيها المؤسسة، بما فيها من سياسات وأنظمة تعليمية وتدريبية وما يسود فيها من عادات وتقاليد، كما يشمل هذا المحدد أيضا أهداف المؤسسة وإستراتيجيتها وأنظمتها الإدارية. وكلما اتسعت أهداف المؤسسة مع البيئة المحلية التي تتواجد فيها، اكتسبت هذه المؤسسة ميزة تنافسية مستقرة إلى حد كبير. ويتضمن هذا المحدد عنصرا مهما هو المنافسة المحلية، والمؤسسات التي تنجح في اختبار المنافسة الدولية، هي المؤسسات التي تواجه منافسة محلية شرسة والتي تولد الضغط نحو مزيد من التطوير والاختراع، وعليه فالمنافسة المحلية لا يمكن حصرها في المنافسة السعرية فقط وإنما في شكل آخر يعتمد على التكنولوجيا والتجديد لتوليد مزايا وطنية كامنة وأكثر ديمومة.[2]
كون تحقيق القدرة التنافسية في إطار قطاع الأعمال يتطلب من المؤسسة وضع الاستراتيجيات المولدة التي يمكن أن تكسبها في التطبيق العملي، دوام التفوق والتميز على أقرانها في تخفيض التكلفة وتحسين مستوى وجودة منتجاتها، وهو ما ذهب إليه Porter حيث اعتبر أن المؤسسة يمكنها تحقيق ميزة تنافسية من خلال تحقيق القيادة في تخفيض التكاليف أو تمييز المنتج، وتجدر الإشارة إلى أن هاتين الاستراتيجيتين تتبع أساسا من هيكل الصناعة ومن قدرتها على التكيف مع قوى المنافسة وأن لكل منها أسلوبا ومنهجا مختلفا يبرز دور المنافسة المحلية في تحقيق الميزة التنافسية في أنها تدفع المؤسسات إلى التحسين والتجديد والتطوير ورفع مستوى الكفاءة الناتج عن انخفاض التكاليف وارتفاع مستوى الجودة، كما تدفعها إلى الابتكار والبحث عن تكنولوجيا جديدة تؤدي إلى استمرار المحافظة على الميزة التنافسية،[3]
كما أوضح أن استراتيجيات وأنماط تنظيم المؤسسات تختلف بشكل كبير من دولة إلى أخرى كما يلعب نوع المنافسة. ففي إيطاليا، مثلا، تشكل المؤسسات ذات المركز المهم والقادرة على المنافسة الدولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والممولة برؤوس أموال خاصة وتسير من طرف العائلات، أما في ألمانيا فالنمط يتغير حيث تقع مسؤولية تسيير المؤسسات غالبا أشخاص يملكون قدر كبير من التأهيل والتكوين التقني، كما أن تنظيم هذه المؤسسات يتطلب أسلوب التسلسل في مستويات المسؤوليات. لذا لا يوجد نموذج نمطي في هذا الصدد، فالميزة التنافسية المكتسبة في الصناعات تكون ناتجة عن تطبيقات إدارة الأعمال والتطبيقات التنظيمية المحلية وناتجة أيضا عن مصادر الميزة التنافسية الخاصة بالصناعة نفسها.[4]

وأشار إلى أن المؤسسات التي تنجح في امتحان المنافسة الدولية هي المؤسسات التي تواجه منافسة محلية شرسة والتي تولد الضغط نحو مزيد من التطوير والاختراع، ومن ثم تفرض على المؤسسات السعي المستمر للتجديد وتخفيض التكاليف وتحسين الجودة والنوعية والخدمات وابتكار طرق ومنتجات جديدة. وعليه فالمنافسة المحلية لا يمكن حصرها في المنافسة السعرية وإنما في شكل آخر من المنافسة يعتمد على التكنولوجيا والتجديد ويعمل على توليد مزايا وطنية[5].

---

[1] Ibid. p 111.112

[2] منى طعيمة الجرف ,مرجع سابق ,ص 28

[3] خياري زهية ,شاوية شافية، **مدى تنافسية المؤسسات الصناعية الجزائرية في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية**، مداخلة في ملتقى الوطني حول تنافسية المؤسسة الشروط المالية والتجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة عنابة، يومي11-12 ديسمبر 2011، ص6

[4] Porter, L'Avantage Concurrentiel des Nations, Op.cit., p. 119.

[5] Ibid., p, p : 129-131

ب- : المحددات الثانوية

بالإضافة إلى المحددات الرئيسية التي أتينا على ذكرها فقد أضاف بورتر محددات أخرى إعتبرها ثانوية وهي كالتالي:

1- دور العوامل غير المتوقعة (الصدفة):

على الرغم من محدودية تأثير هذه العوامل إلا أنها قد تعمل على إيجاد الظروف المواتية أو غير المواتية من أجل إنشاء القدرة التنافسية، وتتمثل في الظروف والأحداث الخارجة عن سيطرة المؤسسات والحكومات كالتغيرات المفاجئة في أسعار المدخلات مثل الصدمة البترولية ، كما يوضح Porter أهمية التداخل والتماسك بين هذه المحددات والعلاقات المتشابكة التي تربطها بعضها ببعض حيث لا يمكن الاعتماد على محدد واحد فقط في تحقيق ميزة تنافسية مستقرة، كما أن توليد ميزة تنافسية يعتمد على تنمية وتطوير هذه المحددات آنيا، ويعبر Porter عن هذه المحددات كنظام كامل Complete System يوضح العلاقات المتبادلة بينها.[1]

2- دور الحكومة

هناك من يرى أن دور الدولة محدود لا يتعدى الرقابة والإشراف، وهذا يعني العودة للمفهوم القديم لدور الدولة (الحارس) ومهما يكن من أمر فالحاجة التي تتطلب تدخل الدولة في الاقتصادات المتقدمة تختلف عنها في الاقتصادات النامية، فالأخيرة مازالت تحتاج إلى دور أكبر للدولة لتوفير البنى التحتية وتقديم الدعم للصناعات والمؤسسات وتكييف التشريعات والمواد القانونية لتمكينها من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتكنولوجيا المتقدمة ووضع سياسات كفيلة للنهوض بإقتصادياتها وتنميتها،[2] لكن بورتر يقول أن الدولة لها تأثير على الميزة التنافسية من خلال سياساتها سوآءا كانت إجابية أو سلبية حتى ولو كانت متقدمة فهي تقوم بما يلي :[3]

-تساعد الدولة على إنشاء وتنمية عوامل الإنتاج من خلال ما تبذله من جهود لزيادة الإنتاجية عن طريق اتباع السياسات التي تؤدي إلى زيادة الاستثمارات في برامج التعليم والتدريب و ربطها بالواقع الصناعي، و الادخار وتشجيع الاستثمار، و كفاءة تخصيص الاستثمار بين الاستخدامات المختلفة؛

- تساعد الدولة على توفير الصناعات المرتبطة والمغذية، عن طريق تشجيع ودعم إقامة تجمعات صناعية متكاملة وتوفير البنية الأساسية اللازمة له؛ مواصفات المنتج و قوانين حماية المستهلك ومنع الغش التجاري، وكذلك عن طريقة توعية المشتري بأنواع تؤثر الحكومة على الطلب المحلي من خلال دورها كمشتر ومن خلال القوانين التي تصنعها بخصوص المنتجات وخصائصها كي تمكنه من اختيار المنتج الأفضل والأكثر تقدما ومن ثم تحسين نوعية الطلب المحلي؛

-تؤثر الحكومة على أهداف المؤسسة و استراتيجياتها من خلال السياسات المتحكمة في أسواق العمل و أسواق رأس المال، و السياسات الضريبية وغيرها، التي تؤثر على أهداف كل من العاملين والمستثمرين في المؤسسات المختلف

[1] خياري زهية ,شاوية شافية ، مرجع سابق، ص 7

[2] طارق نوير, مرجع سابق ,ص1

[3] خياري زهية ,شاوية شافية ،مرجع سابق ,ص 8

بالرغم من النموذج المتميز الذي وضعه بورتر إلا أن هناك من أيده وهناك من عارضه أما حجت المعارضين وهم كثر وبالأخص كتاب التنمية الحاليين الذين لا يؤيدون هذه النظرة لدور الدولة، الغير المباشر في الإقتصاد الوطني وذلك بإجاد الظروف الملائمة للمنافسة الدولية عن طريق الخصخصة وتحرير الاقتصاد والتجارة الدولية، حيث وضح(Lall) أن دور الدول النامية يجب أن يكون مباشرا لوجود الكثير من العيوب في نظام السوق والتي تؤثر سلبا على قدرة هذه الدول على التنافس. تتضمن هذه العيوب ضعف التنسيق وإجراءات الحماية التي تتخذها العديد من الدول المتقدمة والسلطات الإقليمية التي تنظم التكتلات الاقتصادية المختلفة. وتشتمل هذه الإجراءات على التعريفة الجمركية، السياسات المحددة لمقدار النسبة المحلية للمكونات في المنتج واللوائح والنظم التي تحد من دخول المنتجات الأجنبية التي لا تستجيب لهذه القواعد.[1]

وبالإضافة إلى ما سبق فقد ركز معارضوه على النقاط التالية:[2]

أ- العمومية والشمول: يرى البعض أن منهج "بورتر" يعيبه اتصافه بالعمومية والشمول بدليل أنه يتضمن مجموعة هائلة من المتغيرات والمحددات التي جاءت متداخلة ببعضها البعض، بالإضافة إلى أن ما توصل إليه المنهج من علاقات إيجابية بين عوامل الإنتاج المتخصصة من ناحية وبين تحقيق الميزة التنافسية المضطردة من ناحية أخرى ما زال يفتقر إلى التوثيق العلمي المقبول، كما أن ربط هذا المنهج تنافسية الدولة بزيادة حصتها من الصادرات كثيفة المعرفة مجرد استنتاج نظرا لعدم وجود علاقة حتمية واضحة بين نمو الصادرات والرفاهية، ونمو الصادرات والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج أو الصادرات من السلع كثيفة المعرفة والنمو الاقتصادي.

ب- الإفتقار إلى الربط بين التنافسية على المستوى الكلي والجزئي: يؤخذ على منهج "بورتر" أنه قد عجز عن تقديم تحليل سليم لكيفية الانتقال من تحقيق القدرة التنافسية للمنشأة إلى تحقيق التنافسية على مستوى الدولة حيث افترض وجود أيدي خفية قادرة على تحقيق هذا الربط.

ح- عدم صلاحية تطبيق المنهج على الدول النامية: يرى معارضو منهج "بورتر" أن التطوير والابتكار قد يصلحان فقط لتفسير القدرة التنافسية للدولة التي قطعت شوطا كبيرا في النمو وبالتالي فهو لا يصلح للتطبيق على كل الدول النامية.

غير إن تلك التدخلات ليست حكرا على الدول النامية، فحتى الدول المتقدمة تتميز بتقديم المزايا والإعفاءات للمؤسسات ودعم القطاعات، خاصة الزراعة والطاقة ونشاطات البحث والتطوير وأسواق العمل على الرغم من الإدعاءات المطالبة بضرورة تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية،[3].على ضوء هذه الإنتقادات سوف نقوم بسرد بعض الدراسات التي جاءت لتكمل و تقوم بإضافات لما قام به بورتر في هذا الصدد .

الفرع الثاني: المحددات الرئيسية لتنافسية الدولة وفق نموذج العوامل التسع

يشتمل نموذج العوامل التسعة على تسع مجموعات من العوامل ذات الميزة التنافسية كاسمها والذي أقترح وفقًا لـ Cho (1994) الذي أوجده. وجعل من ثمانية عوامل داخلية تاركا عامل وحيد خارجي و هو الصدفة أو الحظ ،كما قام بتقسيم و تجميع العوامل الداخلية في فئتين ، الأولى تمثلت في العوامل المادية والبشرية و التي تضم بدورها أربعة عوامل تتضمن مؤشرات تتعلق بالعوامل

[1] لبنى علي آل خليفة، مرجع سابق ص 82

[2] بضياف عبد المالك , **محاضرات في مقياس: اقتصاد الاستثمار والتنافسية** , جامعة 8 ماي 1945 قالمة , الجزائر 2019-2020 .ص95

[3] دعاء محمد سلمان، **بناء المزايا التنافسية في قطاع الصناعة التحويلية في مصر**، المؤتمر العلمي الثالث والعشرين للاقتصاديين المصريين : القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، القاهرة، 2003، ص 13

المادية (وفرة الموارد ، الطلب المحلي وبيئة الأعمال والصناعات ذات الصلة والداعمة) أما الثانية فتتضمن أربعة عوامل أخرى تتعلق مباشرة بالعنصر البشري (عمال ، رواد أعمال ، سياسيون وبيروقراطيون ، مدراء محترفون والمهندسين) ما جعله يتضمن مجموعة أوسع من العوامل عكس نموذج الماسة و الذي إبتكره بورتر.[1] والشكل الموالي ويضح ذلك

الشكل رقم (3-2) نموذج العوامل التسع

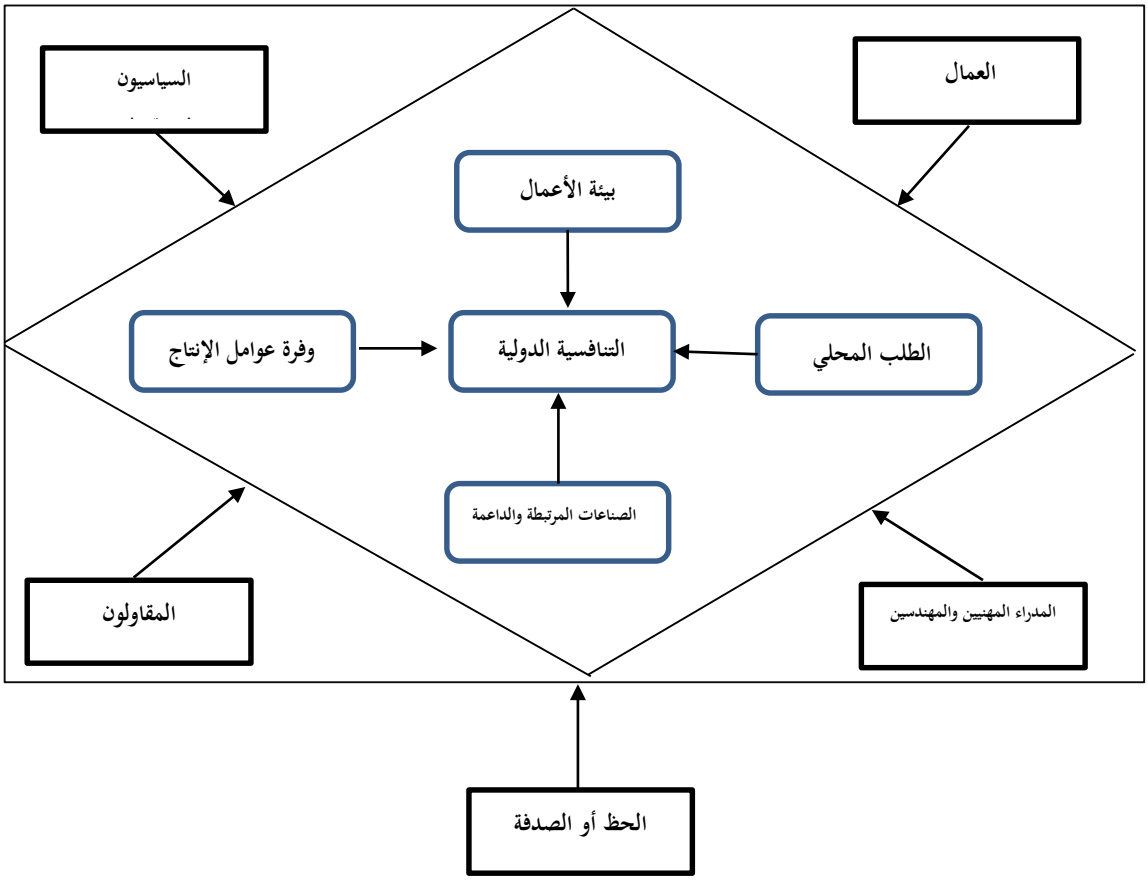

Source: Pavlina Balcarova , **The comparison of Nine-factor Model and Diamond Model : Application for the Czech Republic**, **Slovakia and Hungary**, Faculty of Business and Economic , University in Birno, Acta academic Karviniesia Mendel, Czech Republic, 2014, p7

أما الفرق بينه و بين نموذج الماسة فيكمن في أن نموذج بورتر يضع البنى التحتية ضمن مجموعة الصناعات المرتبطة والداعمة للأنشطة الأساسية أما نموذج (Cho)فإنه يقسم البنى التحتية إلى مجموعتين للعوامل المادية وهي البنى التحتية المتعلقة بالاتصالات والتي تنتمي إلى مناخ الأعمال والنقل بإعتباره جزء تابع للصناعات المرتبطة والداعمة ،كما أنه أهتم كثير بالجانب البشري وجعله مركز ثقل النموذج ، وهذا من خلال مجموعة العوامل البشرية التي لم يركز فيها على الجانب الكمي للعمال ، بل

[1] Pavlina Balcarova , **The comparison of Nine-factor Model and Diamond Model : Application for the Czech Republic**, **Slovakia and Hungary**, Faculty of Business and Economic , University in Birno, Acta academic Karviniesia Mendel, Czech Republic, 2014, p6

على نوعية القوى العاملة والمرتبطة بشكل كبير بمستويات التعليم. أما فيما يخص مستوى الأنشطة القانونية والفساد فقد تم ربطها بالعوامل المتعلقة بالسياسيين وبالبيروقراطيين. بالإضافة إلى أنه ثمن الدور الذي يقوم به المقاولين والذين وبحسب رأيه يؤثرون بشكل إيجابي في تنافسية الاقتصاد، فضلا على الدور الجوهري الذي يلعبه كل من المدراء المهنيين والمهندسين في الحفاظ على المزايا التنافسية المكتسبة. كما أنه إعتبر دور الدولة جد فعال ويقع في لب النموذج وهذا عكس بورتر.[1]

الفرع الثالث: محددات القدرة التنافسية وفقا لمنهجLall Sanjaya

قام Lall Sanjaya بتقديم نموذجا لمحددات القدرة التنافسية بالإعتماد على التطوير والإبتكار كجوهر لإيجاد القدرة التنافسية، حيث ربط بين القدرة التنافسية والقدرة التكنولوجية المحلية والتي تعكس القدرة على الابتكار والتطوير في الدول المتقدمة أو القدرة على التعليم في الدول النامية، ومع تعدد وتداخل المحددات المفسرة للقدرة التنافسية فقد أوضحت دراسته أنه ليس من الضروري تقديمها في شكل رباعي، ومن ثم يمكن تقديم هذه المحددات وصياغتها في نماذج أخرى قد تكون ثلاثية، إضافة إلى تأكيده على أن محددات القدرة التكنولوجية هي التي تعكس القدرة التنافسية والتي تحدد من خلال تعامل المنشأة مع ثلاث أسواق هي: سوق العوامل، سوق الحوافز، سوق المؤسسات ،[2] لأنه كان يرى بأن التنافسية " هي تطوير الفعالية النسبية و كذلك التنمية المستدامة و القدرة التنافسية الوطنية التي لا تعني فقط أن يكون لدينا منتجاً منخفض التكلفة ولكن أيضاً بأن تكون الدولة قادرة على المنافسة في الأنشطة التي تعزز النمو المستدام للإيرادات"[3] ، أما الدليل الذي إعتمد عليه وعده قاطع فهو الرأي القائل بأن القدرة التنافسية للشركات على التصنيع في السوق الدولية هي من ستمنح اللأمة أو الدولة من تشكيل قدرة صناعية تميزها على الباقي، حيث يتفق مع بورتر هنا وقدم قسم هذه الشركات بحسب القطاعات أو الصناعات التي تعمل فيها، وتشمل هذه الشركات الصناعات التالية [4]:

–الصناعات التقليدية : الصناعة الغذائية والمشروبات والتبغ، المنسوجات والملابس والمنتجات الورقية والخشبية وغيره أمم يتطلب مستوى تأهيل منخفض؛

–الأنشطة التي تتطلب مستوى عال من التأهيل في مجالات المعرفة كالمواد الكيميائية والمنتجات البترولية والمعادن الأساسية معدات النقل والآلات.

وهو لم يتوقف هنا بل أشار إلى محددات بناء المقدرة التكنولوجية كونها تعكس مباشرة القدرة التنافسية، وهي تتحدد بحسب رأيه من خلال تعامل المؤسسة مع ثلاث أسواق:[5]

يتضمن سوق العوامل، العوامل الأكثر تقدما وتشمل التكنولوجيا والمهارات الفنية، المعلومات، فضلا عن توافر البنية الأساسية. أما سوق الحوافز فتشمل كل من السياسات الاقتصادية والكلية والنظام التجاري والصناعي الذي تنتهجه الدولة بما يترك أثره على

---

[1] Pavlina Balcarova , **The comparison of Nine-factor Model and Diamond Model : Application for the Czech Republic, Slovakia and Hungary Op.cit., p.7-8**

[2] بضياف عبد المالك ، مرجع سابق ،ص 96

[3] Sanjaya Lall , Policies for Industrrial competitiveness in Developing countries , Learning from Asie , Oxford,UK,Queen Elisabath House,1997, p36.

[4] عبد الحفيظ بوقرانة و أخرون ،**محددات القدرة التنافسية في قطاع الصناعات الغذائية حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجنوب الشرقي الجزائري**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد 04 / ديسمبر 2013 ص 44

[5] خياري زهية ,مرجع سابق ،ص 8

القدرة التنافسية للمؤسسة، علاوة عن الطلب المحلي الذي جاء ليشمل حجم الطلب ومعدل نموه والذي لا يتوقف فقط على حجم الدخل وإنما أيضا على نمط توزيعه ناهيك عن مدى تقدم الطلب وتعقيده.

أما سوق المؤسسات فجاء ليشمل كافة المؤسسات التي تتعامل معها المؤسسة، وتشمل مؤسسات التعليم والتدريب والتطوير والبحث العلمي والائتمان طويل المدى، وهي المؤسسات التي أكدت الأدبيات المختلفة أنها على قدر كبير من الأهمية لدعم القدرات التكنولوجية للمؤسسات ومن ثم قدرتها التنافسية.

الفرع الرابع : محددات القدرة التنافسية وفق Brinkman [1]:

وفقا لهذا الإطار فإن القدرة التنافسية هي نتيجة تناغم وتداخل مجوعة من العوامل الوطنية والدولية، فعلى الصعيد الوطني، فإن الموارد و الثروات، والتكنولوجيا، والإنتاجية، وخصائص المنتج وتنظيم المالية والنقدية وسياسة التجارة، والتنظيم المالي والنقدي، وأخيراً السياسة التجارية هي أهم العوامل التي تحدد القدرة التنافسية على مستوى الصناعة أو المنشأة ، كما أنه أعطى أهمية كبيرة لعامل رأس المال البشري، و جعل من إمتلاكه عاملا حاسم في تحديد القدرة التنافسية لمنتج أو شركة معينة

1- **العوامل الوطنية**: تتمثل فيما يلي

أ- **تخصيصات الموارد**: تتمثل في الموارد الطبيعية (الأرض ، المناخ ، المياه ، إلخ) وكذلك موارد رأس المال البشري هي عوامل حاسمة في تحديد القدرة التنافسية لمنتج أو شركة معينة. من المكونات الهامة لعامل "رأس المال البشري" خبرة صانعي القرار على مستوى الشركة. وبالتالي، يمكن أن تكون جودة الإدارة حاسمة لنجاح أو فشل هذه الوحدات.

ب- **التكنولوجيا**: يعد كلا من التقدم التكنولوجي وكفاءة عملية الإنتاج أهم عاملين لتحقيق الميزة التنافسية لشركة أو قطاع معين. كما أن البحث عن تقنيات جديدة أكثر ملاءمة وتطويرها، والتي تتطلب أحيانًا استثمارات ضخمة، يمكن أن تمنح الكيانات المختلفة قدرة تنافسية أفضل.

ت- **خصائص المنتج**: يمكن أن تكون خصائص منتج معين مهمة جدًا في تحديد موقعه التنافسي في السوق وبالأخص عندما يكون المنتج مختلفًا. وهذا نظرًا لتنوع أذواق المستهلك، كما يمكن للشركات أن تركز استراتيجيتها على خدمة الأسواق المتخصصة لتلبية طلب معين. وإرفاقها ببعض الخدمات المكملة والتي تكون مجانية في أغلب الأحيان، مثل الصيانة وخدمة ما بعد البيع، إلخ. والتي أضحت عناصر حاسمة في تحديد القدرة التنافسية للمنتج بالإضافة إلى عوامل مثل مواصفات وجودة المنتج، لأن "القدرة التنافسية غير السعرية لم تعد المحدد الوحيد في تحديد نجاح التجارة في اقتصاد معين.

ث- **إقتصاديات الحجم**: والذي يقصد به غالبا الإختلاف الحاصل في إنتاجية الموارد، حيث أن التكلفة الحدية تختلف مع مستوى إنتاج سلعة أو منتج معين. وبالتالي، فإن اقتصاد الحجم هو عامل حاسم في تقييم القدرة التنافسية لمنتج أو لسلعة معينة.

[1] L.Lachaal,la compétitivité :conceptions, définitions et applications, cahiers CIHEAM 2001 p ,p : 30,31

ج- **القوانين والتشريعات الجبائية والمالية والسياسة التجارية:** إن هذه العوامل لا تقل أهمية عن العوامل المذكورة أعلاه، حيث أن تدابير سياسة الدولة لها أيضًا تأثيرات عميقة على القدرة التنافسية لصناعة أو منتج معين. السياسات المالية والنقدية (الضرائب ، أسعار الفائدة ، ضبط التضخم) ،بالإضافة إلى سياسة التدخل في التجارة الخارجية مثل (الدعم) و (التعريفات والحصص وما إلى ذلك) كلها تؤثر على القدرة التنافسية للمنتجات المختلفة بشكل أو بآخر

أما على الصعيد الدولي ، تعتمد التنافسية على العديد من العوامل. من أهمها سعر الصرف وظروف السوق الدولية وتكلفة النقل التفضيلات والترتيبات الدولية. وهذا ما يمكن إدراجه في الشكل الموالي

الشكل رقم (4-2) دعائم التنافسية بحسب Brinkman

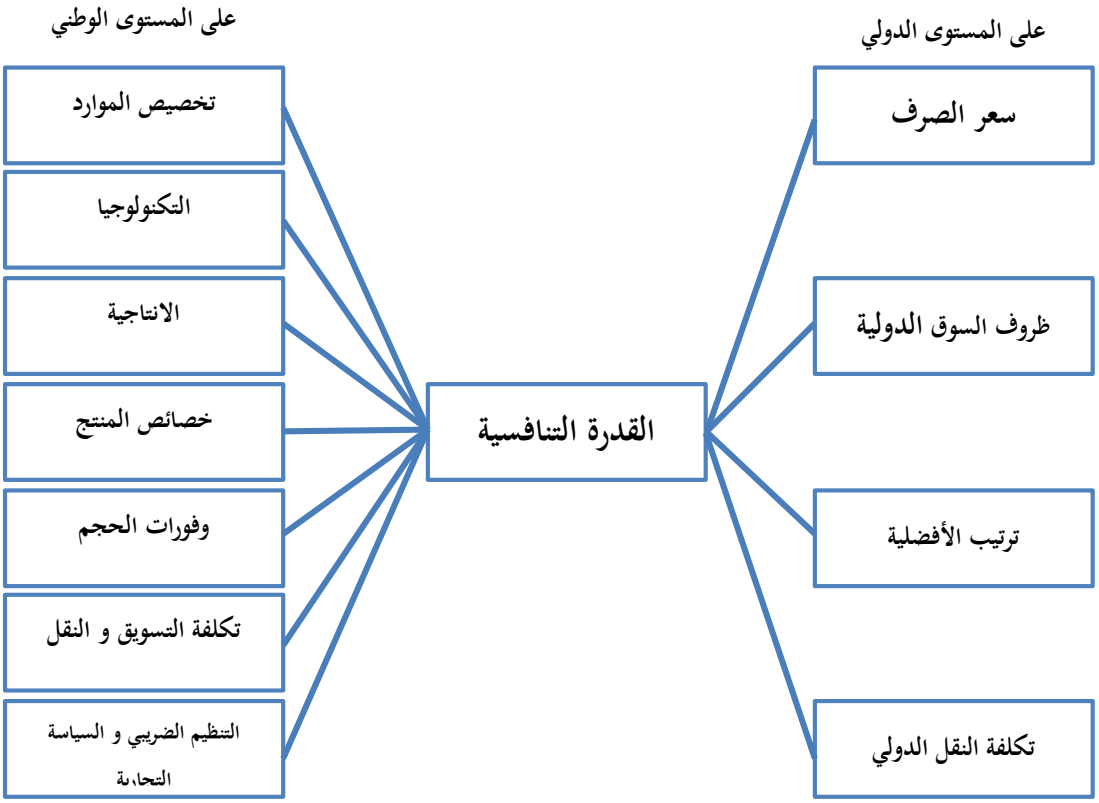

Source: L.Lachaal,la compétitivité :conceptions, définitions et applications, cahiers CIHEAM 2001,p31

الفرع الخامس: المحددات الرئيسية للتنافسية الدولية وفقا للمعهد الدولي للتنمية الإدارية

عمل المعهد الدولي للتنمية الإدارية على رصد مبادئ التنافسية الدولية وتحليلها، وقام بتوزيعها على أربع مجموعات رئيسية هي الأداء الاقتصادي، والفاعلية الحكومية، وكفاءة قطاع الأعمال، والبنية التحتية، ويندرج تحت هذه المجموعات جملة من المبادئ الفرعية منها:[1]

1- الأداء الاقتصادي : ويشمل ما يلي

- الازدهار والرخاء يعكسان الأداء الاقتصادي السابق للقطر.
- التنافسية المستندة إلى قوى السوق تسهم في تحسين الأداء الاقتصادي.
- تعميق التنافس في الاقتصاد المحلي، يعزز قدرة المؤسسات على المنافسة في الخارج.
- ارتفاع حصة البلد في التجارة الدولية، يعكس تنافسية اقتصاده الوطني بافتراض عدم وجود حواجز تجارية. ، الانفتاح على الأنشطة الاقتصادية الخارجية، يحسن الأداء الاقتصادي.
- الاستثمارات الدولية تسهم في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية على مستوى العالم
- التنافسية المستندة إلى تنمية الصادرات تترافق عادة مع سياسات استهداف النمو في الاقتصاد المحلي،

2- الفعالية الحكومية:

- تقليص تدخل الدولة في أنشطة الأعمال، يجب أن يتم بمعزل عن السعي لتوفير شروط المنافسة بين الشركات.
- توفير بيئة اقتصادية واجتماعية شفافة يقلل من تعرض الشركات للمخاطر الخارجية
- المرونة في تبني السياسات الاقتصادية تسهم في تحقيق التوافق مع المتغيرات الدولية.
- تحسين جودة التعليم وجعله بمتناول الجميع، يساعد على إنشاء الاقتصاد المبني على المعرفة

3- كفاءة قطاع الأعمال

- التركيز على الكفاءة والقابلية للتكيف مع التغيرات في بيئة تنافسية، باعتبارهما من العناصر الإدارية الأساسية في تعزيز التنافسية على مستوى المؤسسة: التمويل يسهم في تنمية الأنشطة المتضمنة للقيمة المضافة.

[1] تقرير التنافسية العربي 2003 ، مرجع سابق ص 22

- تطور القطاع المالي واندماجه في الاقتصاد العالمي، يدعم التنافسية الدولية للدولة.
- تقوية الاندماج في الاقتصاد العالمي تسهم في المحافظة على مستوى معيشي مرتفع: تعزيز روح المبادرة يعتبر شرطة ضرورية للنشاط الاقتصادي، وبخاصة في المرحلة الأولى للانطلاق
- توافر عمالة ماهرة، يعزز تنافسية البلد.
- ارتفاع الإنتاجية التي تستند إلى القيمة المضافة.
- سلوك القوى العاملة وموقفها يؤثران بشكل مباشر في تنافسية البلد.

4- البنية التحتية :

- وجود بنية تحتية متقدمة، تتضمن بيئة أعمال فاعلة، يدعم كفاءة النشاط الاقتصادي
- البنية التحتية المتقدمة، تتضمن أيضاً بنية كفؤة لتقنية المعلومات، وكذلك حماية فعالة للبيئة.
- وتعزيز الميزات التنافسية يستند إلى الإبداع والكفاءة في استخدام التقنيات المتوافرة.
- وتشجيع الاستثمار في مجال الأبحاث الأولية والأنشطة الإبداعية لإنشاء معارف جديدة، يسهم في نقل التنمية الاقتصادية إلى مرحلة أكثر نضجا.
- تنمية الاستثمارات طويلة الأجل في الأبحاث والتطوير، تسهم في تقوية تنافسية المؤسسات.
- الحفاظ على مستوى معيشي مرتفع يعتبر أحد عوامل الجذب للبلد.

المطلب الثاني : مراحل التنافسية على مستوى المؤسسة و الدولة

يتيح لنا هذا المطلب الوقوف على اهم المراحل التي وضعها الفقهاء والعارفين لتنافسية الدولة و المؤسسة

الفرع الأول: دورة حياة التنافسية على مستوى المؤسسة

وهي تتشابه كثيرا ودورة حياة المنتج فهي تمر بجلمة من المراحل أولها التقديم و أخرها الضرورة و هي كالاتي :[1]

[1] نبيل مرسي خليل، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، الدار الجامعية، بيروت، 1996، ص ص: 86-87

مرحلة التقديم: تعد أطول المراحل بالنسبة للمنظمة المنشئة للميزة التنافسية، لكونها تحتاج الكثير من التفكير والاستعداد البشري، المادي والمالي وتعرف مع مرور الزمن انتشار أكثر فأكثر، حيث يعزى ذلك إلى القبول الذي تحظى به من قبل عدد متزايد من الزبائن.

مرحلة التبني: تعرف الميزة هنا استقرار نسبيا من حيث الانتشار، باعتبار أن المنافسين بدأوا يركزون عليها، وتكون الوفورات هنا أقصى ما يمكن، حيث تكون الإيرادات أقصى ما يمكن وذلك لانخفاض التكاليف المتغيرة من ناحية مصاريف البحث والتطوير ... إلخ، وانخفاض التكاليف الثابتة الوحدوية، ويرجع ذلك للعدد الكبير للوحدات المنتجة (اقتصاديات الحجم الكبير).

مرحلة التقليد: يتراجع حجم المميزة وتتجه شيئا فشيئا إلى الركود، لكون المنافسين قاموا بتقليد ميزة المنظمة، وبالتالي تراجع أسبقيتها عليهم، ومن ثمة انخفاض في الوفورات.

مرحلة الضرورة :تأتي هنا ضرورة تحسين الميزة الحالية وتطويرها بشكل سريع أو إنشاء ميزة جديدة على أسس تختلف تماما عن أسس الميزة الحالية، وإذا لم تتمكن المنظمة من التحسين أو الحصول على ميزة جديدة، فإنها تفقد أسبقيتها على المنافسين، وعندها يكون من الصعوبة العودة إلى التنافس من جديد.

بالإضافة إلى هذا التقسيم فهناك من يرى أنها تتبع تقسيما أخر ، في هذا الطرح يرى المختصون أن التنافسية على مستوى المؤسسة بمرحلتين لا أكثر تنافسية قبلية Competitivité Ex ante وتنافسية بعدية Competitivité Ex post وهي كالاتي :[1]

التنافسية القبلية: و يقصد بها مجموعة الاستراتيجيات التي تعتمد عليها المؤسسة من أجل اتخاذ القرار كالتوقع و الحدس، بالإضافة إلى مجموع الموارد الداخلية للمؤسسة المسيرين، المطبقين، الباحثين، المبدعين. إلخ، والتي سوف تمكنها من الاستمرار و التنافس على المدى الطويل ومواجهة المنافسين، وهي بالتالي تعتد تنافسية ديناميكية

التنافسية البعدية: وهي وضعيات التنافسية المتحصل عليها والأداء الاقتصادي المحقق من طرف المؤسسة، لكنها عكس سابقتها فهي ساكنة كونها تصف وتمثل وضع تنافسي معين للمؤسسة في فترة زمنية معينة، والتي قد تكون غير قادرة على مقاومة المنافسين مستقبليا

[1] philippe de woot et Gérard koenig, management stratégique et compétitivité édition Marc Ingham, Bruxelles, 1995, p3

الفرع الثاني :مراحل التنافسية على مستوى الدولة

في أغلب الدراسات تتبع تنافسية الدولة مراحل تطور النمو والتنمية فيها وهذا ما سنراه:[1]

أ–مرحلة الدول الأقل نموا (Less Developed Stage)

حيث مرت أغلب الدول قبل تحقيقها للتنمية الاقتصادية بهذه المرحلة التي تتميز غالبا بمحدودية في عوامل الإنتاج والموارد البشرية (العمال)، كما أنها تفتقر لعاملي المعرفة والخبرة الإدارية والتكنولوجية التي توظف هذه الموارد ضمن عمليات الإنتاج لتوليد القيمة المضافة، مما يجعلها غير تنافسية ، بالإضافة إلى تدني نصيب الدخل الفردي كنسبة من الناتج الإجمالي الخام فيها حيث يكون أقل من 500 دولار، وهذا ما حدث فعلا في سنة 1960 حيث كانت معظم الدول الإفريقية و نظيراتها من جنوب شرق آسيا تصنف ضمن هذه المرحلة ، بينما وصل الدخل الفردي في معظم دول وسط وجنوب أمريكا إلى أكثر من 500 دولار. والسبب أنها لم تكن قادرة على وضع سياسات مستقرة بسبب التغيرات المتكررة في هرم السلطة وعدم وضوح الرؤية السياسية فيها على الرغم من امتلاكها لموارد طبيعية معتبرة.

ب– مرحلة الدول النامية(Developing Stage)

في هذه المرحلة يتم التغلب على جوانب القصور المتعلقة بمرحلة الدول الأقل نموا، وهذا بعد البدء في تحقيق الطموح السياسي من خلال سياسات النمو والتنمية، ولتحقيق ذلك يقومون بالإستعانة بالبيروقراطيين لتنفيذ السياسات الصناعية، وتعزيز بيئة الأعمال من خلال إنشاء الأسواق المالية والبنى التحتية الاجتماعية. في بعض الأحيان، يتم توجيه الموارد والقوى العاملة المتاحة إلى الشركات التي تديرها الحكومة، والتي تميل إلى إستقطاب تكنولوجيا الإنتاج من البلدان الأجنبية وتعتمد أيضًا على الأسواق الخارجية لبيع المنتجات. مما يجعل من القدرة التنافسية الدولية لأي دولة في هذه المرحلة ترتبط إلى حد كبير بالمتغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال الدولية ، كأسعار الصرف الأجنبي وأسعار المواد الخام ،كما أنها تواجه منافسة قوية في الأسواق العالمية كونها تفتقر للخبرة التنظيمية بحكم أنها فتية و لم تنضج بعد ، لذا تقوم الحكومات بإعطائها تفضيلات ومساعدات وتخصص لها موارد مالية وتقنية تساعدها على مجابهة تقلبات الأسواق الدولية ، و أفضل مثال يمكن الإستدلال به في هذه الحالة و الذي يوضح كيفية تحقيق التنافسية الدولية عبر التعاون بين السياسيين والبيروقراطيين فهو حالة كوريا الجنوبية .

ج– مرحلة الدول شبه (نصف) المتقدمة (Semi – Developed Stage)

في هذه المرحلة تنضج الدولة، كما ينضج النظام الإقتصادي بها، حيث قد يسمح لأصحاب المشاريع بإجراء استثمارات جريئة على الرغم من المخاطر العالية المرتبطة بها، و يبدو أن في تقليل اعتمادهم على الحكومة بمعنى آخر فإن الاستحقاقات الريعية المحتكرة لا تكون مخصصة فقط للمؤسسات التي تدعمها الدولة وذلك على اعتبار أن مناخ الأعمال يعطي أفضلية لعمليات النشاط الاستثماري الأمر الذي يدفع بالمقاولين للاستثمار والسعي لتحقيق اقتصاديات الحجم حتى ولو استدعى الأمر لإقتراض

[1] Dong Sung Cho & Hwy-Chang Moon, Evolution of competitiveness theory: from Adam Smith to Micheal Porter,op.cit p 147-150

الموارد من الدول الأجنبية. في المقابل تقوم الدول بالاستفادة في الوقت نفسه من وفرة الموارد الطبيعية التي تستعملها للحصول على المزايا في هذه المرحلة والتي تضمن لها المدخلات الأساسية بأسعار منخفضة عبر عقود طويلة الأجل أو تنمية الموارد المباشرة، وكنتيجة لكل هذه المجهودات فإن التنافسية الدولية ستكون أقوى من ما كانت عليه من قبل، كما أن الشركات في هذه المرحلة سوف تميل إلى التنويع في مجالات جديدة ، مما يؤدي إلى زيادة تطوير الصناعات الداعمة و ذات الصلة. وهذا ما سيعزز من القدرة التنافسية الدولية للصناعات عن طريق تعزيز هذه الروابط. كما أنها أي هذه المرحلة تتميز بأن دخل الفرد سوف يتراوح بين 3000 دولار أمريكي و 15000 دولار أمريكي .

د–مرحلة الدول المتقدمة (Developed Stage)

بسبب الإبداع في عمليات التصنيع والإنتاج وتنظيم الأعمال التي تكللت بها مرحلة الدول شبه المتقدمة وكذا الروابط العمودية والأفقية بالصناعات الداعمة التي عرفت المزيد من التعزيز، سوف تكون السلع والخدمات التي تقدمها هذه الأخيرة قادرة على منافسة منتجات البلدان المتقدمة ،كما أن الدولة سوف تتحول في هذه المرحلة من الإعتماد على المقاولين إلى نمط يعتمد فيه على المدراء المهنيين والمهندسين لأن عمليات التصنيع سوف تصبح أكثر تعقيدًا ، ويتم فيها تحسين جودة المنتج ،كذلك هو الحال بالنسبة الرقابة الحكومية مثل حماية الأسواق، دفع الإعانات فانه سوف يتم التخلص منها تدريجية.من جهة أخرى؛ تتسم هذه المرحلة بإرتفاع ضغوطات الأجور من طرف العامل ، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الدخل ، التي سوف تؤثر على سلوك و تفضيلات المستهلكين الذين سوف يرفعون من سقف طلباتهم ليتوجهون نحو جوده و خدمات أفضل من السابق مما سيدفع بالشركات إلى إبتداع و إبتكار منتجات بمواصفات جديدة و مبتكره و يعتمدون على تقنيات جديدة لتسويقها كما انهم سوف يوفرون خدمات ما بعد بيع تليق بطلبات مستهلكيهم .

بعد أن تعرضنا إلى مراحل ودورة حياة التنافسية وجب الوقوف على أركان بنائها والتي يمكن أن نذكر بعضا منها في النقاط التالية:[1]

الركن الأول: المحافظة على إستقرار بيئة الإقتصاد الكلي للدولة، حيث تشير معظم البحوث والأدبيات الحديثة حول تنمية الصناعة في الدول النامية ومنها العربية على أنه توجد حاجة ماسة إلى خلق بيئة داعمة للاستثمار الخاص وكذلك لتأسيس المؤسسات ونموها، الأمر الذي يوجب على الحكومات الإسراع في إزالة أوجه الخلل الذي تعرفه أسواقها وتعالج إخفاقات السوق في

الاقتصاد بوجه عام، فضلا على توفير العدالة في التعامل بين مختلف الأطراف نظرا لتأثر الاستثمار بشكل رئيسي بما يسمى بمناخ الاستثمار، الذي يرتبط بمجالات وتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية، وهو نفس الاتجاه الذي ذهب إليه تقرير التنمية العالمي للبنك الدولي في سنة 2005، والذي أكد على الدور الهام الذي تلعبه الحكومات في إيجاد بيئة آمنة ومستقرة، حيث أشار إلى أن غموض السياسات وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي واللوائح التنظيمية العشوائية تشكل 51% من المخاطر المرتبطة

[1] حسين عبد المطلب الأسري، **تعزيز تنافسية الصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد: 45، الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، 2009،الكويت، ص ص: 67-70,

بالسياسات على مخاوف المؤسسات المتعلقة بمناخ الاستثمار. كما خلص التقرير إلى أنه لتحسين ووضوح معلومية السياسات وحده قد يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الجديدة بنسبة 30%.

الركن الثاني : التكامل و التناغم الوثيق بين السياسات التصنيعية والعلمية والتكنولوجية والتعليمية، فمن أجل تحسيد هذا الترابط يجب أن يتم التغلب على العوائق المتصلة بتداخل الصلاحيات والبيروقراطية، وإنعدام التنسيق بين الأطراف المختلفة وبين المؤسسات والأطراف الفاعلة التي تدير عملية التنفيذ، الأمر الذي يجعل من جهود التنمية مفككة وغير مترابطة ولن يكون لها سوى تأثير ضئيل في القدرة التنافسية للقطاع.

الركن الثالث: تطوير وتنمية البنية الأساسية العلمية والتعليمية وتعزيز دورها الاقتصادي، خاصة مع تزايد دور المدخل المعرفي والمهاري في الإنتاج والتحول الناجم عن ذلك في طبيعة القدرة التنافسية، حيث أصبحت البنية الأساسية العلمية والتعليمية أهم عامل إقتصادي في عالم اليوم، فبدون توفر قوى عاملة على درجة عالية من التعليم والمهارة وأساس قوي من البحث والتطوير والابتكار والتعليم المستمر والروابط القوية بين كل من العلم والتعليم من جهة، والعمل الاقتصادي من جهة أخرى ستظل القدرة التنافسية تتآكل في المدى الطويل.

الركن الرابع : الاهتمام بآليات دعم الابتكار، فحتى تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية عموما والعربية على وجه الخصوص من مواجهة تحديات إقتصاد المعرفة، فلابد من تشجيع التحديث والابتكار والاستثمار فيهما من خلال تعزيز الثقافة الابتكارية وتمويل أنشطة البحث والتطوير، هذا بالإضافة إلى تشجيع ودعم الحصول على التكنولوجيا وبناء القدرات.

الركن الخامس: تنمية التعاون الإقليمي والدولي في ظل إقتصاد المعرفة وذلك من خلال إنشاء جسور أو هيئات تنسيق إقليمية تعنى بتشجيع تبادل المعلومات والخبرات بين الهيئات والوزارات المعنية بتكنولوجيا المعلومات الوطنية وحتى في مراحل لاحقة تسهيل الأنشطة التعاونية الداعمة للابتكار.

خاتمة الفصل

لم تكن التنافسية يوما حكرا على الشركات و المنظمات كما يزعم من قال أن الدول لا يمكنها التنافس لأن توجهه يعتمد على نظرية فحوها أن التجارة الدولية ليست بالمعادلة الصفرية، فليس فيها غالب ولا مغلوب ، فالواقع المعاش يقول عكس ذلك، وهذا ما توصلنا له في هذا الفصل الذي عني بدراسة هذا المصطلح الذي كان أرضا خصبة لكثير من المنظرين و الأكاديميين والهيئات والمنظمات الدولية بغية زرع أفكارهم و مقارباتهم و بالأخص في الشق الذي تكون فيه التنافسية على مستوى الدولة أو على المستوى الكلي ، حيث كان يكمن الإختلاف وعدم الإجماع عكس المستويات الأخرى ، ولقد تعدى الإختلاف حده ليقوم واحد من كبار علماء الإقتصاد وهو بول كروغمان بتسفيه الفكرة وإنكارها جملة و تفصيلا ، ووصفها على أنها كلمة فارغة و أن محتواها خطير ، و أنها يجب أن تنحصر على مستوى المؤسسات و القطاعات و لا يجب أن تتعدا ذلك، فالدولة في نظره ليست كالشركات لذا لا يمكن لها التنافس و بتالي يجب فصلها عن القطاعات الأخرى في هذا المجال ، لكنه كان مخطئ وهذا بحسب الدراسات التي توصلت إلى أن الفصل بين أداء الاقتصاديات القومية وأداء المؤسسات التي تنتمي إليها لا يجوز ، فالدولة سوف تؤثر حتما على أداء الاقتصاد الكلي والجزئي من خلال سياساتها العامة ،أي أنها تؤثر على الوضع و المناخ التنافسي للمؤسسات العاملة بها ،كما أنهم إحتجوا بالعلاقة التكاملية التي تربط الشركات و المؤسسات و الدولة و التي سوف تجعل منها منظومه ديناميكية و ذات علاقة متعدية ما يجعل من تنافسية الشركة محطة أساسية من أجل الوصول إلى مصاف تنافسية الدولة كونها اللبنة الأولى التي يبنى عليها الإقتصاد .

بالإضافة إلى هذا الإختلاف كان هناك جدال حاصل بين المؤيدين الذين أنشقوا إلى مدرستين كلاهما حاولت رفع الضبابية التي تحوم حول المصطلح، فالأولى وهي مدرسة رجال الإدارة، والتي ركزت في طرحها على جوانب مثل التكلفة والإنتاجية، والثانية وهي مدرسة الاقتصاديين، التي قامت بالتركيز على الرفاه وعلى جوانب التجارة الخارجية ودورها في النمو وتحقيق رفاه الأمة التي تداخلت مع التنافسية .

لكنهم أجمعوا على أن الحل الأفضل لتنافسية الدولة يكون عبر رفع الإنتاجية والاختراع في المجالات ذات الكثافة الرأسمالية العالية، حيث أن الاعتماد على الاختراع والإنتاجية والعنصر الفكري في الإنتاج ونوعيته بدلا من الاعتماد على الميزة النسبية المتمثلة في امتلاك الموارد الطبيعية والأيدي العاملة الرخيصة والمناخ والموقع الجغرافي، هو من سيمكن الدولة من خوض غمار التنافسية.

إذن فالغاية واحدة والطرق كثيرة، لكن لا يختف عاقلين على أن كل الدراسات بما فيها مقاربات عراب التنافسية مايكل بورتر تقول بأن الاهتمام بالعنصر البشري وتكوينه هي أبرز الركائز التي تقوم عليها أي ميزة تنافسية فالاختراعات والإبتكارات والمعرفة ماهية إلا ثمرة عقول بشرية وجدت البيئة المناسبة كي تبدع فيها وتثمر، فلولاها لما عرفت اليابان بالمعجزة فهي لا تمتلك أي ميزة طبيعية ولا حتى موقع جغرافي إستراتيجي كونها أرخبيل، غير أنها إعتمدت على المعرفة والإبتكار من أجل الوصول إلى مصاف الكبار.

لذا فعلى كل دولة تريد الرقي بإقتصادها وجعله تنافسي أن تعمل على تطوير السياسات الفرعية وتحديث المؤسسات وإحداث تغيير هيكلي في البنى الاقتصادية والاجتماعية والاهتمام بالثروة البشرية التي تمتلكها عن طريق تنمية معارفها وصقلها وتطويعها بغية تطوير الإنتاجية التي تعتبر مفتاح التنافسية الحديثة.

الفصل الثالث:

مؤشرات و طرق قياس إقتصاد المعرفة و التنافسية الدولية

الفصل الثالث مؤشرات و طرق قياس إقتصاد المعرفة و التنافسية الدولية

تمهيد

بعد أن تعرضنا في الفصلين السابقين إلى أهم ما يخص إقتصاد المعرفة و التنافسية وحاولنا كشف أهم ما يتعلق بهما من تعاريف و أسس ،سوف نحاول في هذا الفصل إيجاد نقاط التشابك و التقاطع بين هاذين الفرعين من علوم الاقتصاد ، وهذا مع إبراز أهم طرق التأثر و التأثير بينهما و كذا أبرز المؤشرات التي عنيت بقياسها ،فبعد الإهتمام الكبير الذي حضي به موضوع الإقتصاد الذي يبني أسسه على المعرفة أضحى من الواجب صبر أغواره و التوجه نحو الإلمام أكثر بأسسه و جاونبه و طرق الوصول إليه بل تبنيه الأمر الذي أضحى حتمية على بعض الدول التي لم تعد لها حلول كثيرة أمام التطورات و شدة المزاحمة الدولية على الأسواق و الموارد الطبيعية التي هي في طريقها إلى الزوال التدريجي ، فلقد أصبح الملاذ الوحيد لها كي تنافس عمالقة الإقتصاد العالمي الذي يتميزون عليها و يتفوقون تقنيا و تكنولوجيا معززين بذلك موقعهم التنافسي بل الريادي و هذا بإكتسابهم للميزات التنافسية التي لا طالما سعو للحصول عليها ولعل أبرزها تلك التي قال عليها(Porter.M) "بأنها تنشأ بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين ،حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانيا، بمعنى أخر بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع"[1]

فالإبداع ما هو إلا درجة متقدمة من الإبتكار و الإختراع و حتى المعرفة ، أما الإختراع فهو إيجاد مفهوم جديد أما دور الإبداع فهو تحويل هذا المفهوم إلى تطبيق أو تصنيع منتج موجه لتحقيق نجاحات تجارية أما الابتكار هو اِجْتِلاب فكرة جديدة والإبداع هو من يأتي بطريقة لوضع الفكرة قيد التنفيذ، كما أن العلم ما هو إلا السبيل لتحويل المال إلى معرفة بيد أن الإبداع هو تحويل المعرفة إلى مال ،لعل هذا ما كان يقصده بورتر في تعريفه للميزة التنافسية ، فلو إنطلقنا من الفكرة القائلة بأن التنافسية ماهي إلا مزيج بين تنافسية المؤسسة و القطاع و الدولة و التي أحدثها هذا العالم لإستطعنا القول بأن الدول الأكثر تنافسية هي التي تتحكم بزمام مخرجات مؤسساتها العلمية و مراكزها البحثية و معارفها المتراكمة وتطويعها بغية إستخدامها لإكتساب ميزة تنافسية ،فتنافسية الدولة تنشأ من مجموع المزايا التنافسية للشركات و القطاعات العاملة فيه، ولذلك تستعمل الأدبيات الاقتصادية مصطلحي: (التنافسية و القدرة التنافسية)، كأن نقول تنافسية الاقتصاد الياباني، أو نقول القدرة التنافسية للاقتصاد الياباني. و في حالات أقل استعمالا، يطلق مصطلح الميزة التنافسية للدلالة على نفس الشي .[2]

كما أن قوله بأن الميزة التنافسية تنشأ بمجرد اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة ما هو إلا دليل قاطع على أن مفاتيح إمتلاك مقاليد و زمام الأمر يكمن في حيازة مقومات الإقتصاد المعرفي التي أتينا على ذكرها في الفصل الأول و هذا ما

[1] Michel Porter, L'avantage concurrentiel des nation, Paris, Inter éditions, 1993, P 4

[2] عامر محمد وجيه خربوطلي ،**العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للصادرات السورية** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 30 – العدد الأول -2014 ص:676 -677

يجعلنا نقول أن أولى مواطن تقاطع الموضوعين تكمن هنا و من هذا سوف نحاول في هذا الفصل ذكر أهم و أبرز طرق و مؤشرات قياس كل من الظاهرتين بدأ بالإقتصاد المعرفي و إنتهاء بالتنافسية .

المبحث الأول: ماهية المؤشرات أنواعها و أهمية المؤشرات الدولية ودلائلها

قبل الخوض في أهم المؤشرات الدولية التي عنيت بالأمر سوف نحاول أولا تعريف المؤشر وتبيان طرق بنائه مع إظهار أهميته

المطلب الأول: تعريف المؤشرات وكيفية بنائها

يعنى هذا المطلب بإيضاح و تعريف المؤشرات و تبيين الطرق التي تبنى بها

الفرع الأول : ماهية المؤشرات

المؤشر هو تعبير على شكل رقم مطلق أو نسبي أو تعبير لفظي عن وضع سائد أو عن حالة معينة، ويقيس المؤشر التغير الحاصل في ظاهرة معينة عبر الزمن كما يستخدم لمقارنة الظواهر بين المناطق الجغرافية المختلفة، ويستخدم كذلك لتقييم جزء من أداء المنظومة التي ترتبط بعلاقة معه، ويوفر المؤشر الدليل على حدوث ظرف معين أو مدى تحقق هدف معين، بحيث يعطي القدرة لمتخذي القرار لتقييم التقدم باتجاه تحقيق الهدف.[1]

المؤشر هو أداة لقياس بعد معين لظاهرة أو حدث أو كيان أو مفهوم ، فهو بحسب التعريف البسيط هذا يحوي ثلاثة عناصر رئيسية موجودة ألا وهي التصور ، البعد ، المؤشر. إذا كنا مثلا مهتمين بقياس العلوم: هذا هو مفهومنا أو التصور ، أما ما ندركه فيه فيتمثل في عدة أبعاد ، غير أننا سننظر في اثنين و هذا لتبسط الظاهرة : ألا و هما المدخلات والمخرجات. ففي الواقع ، يتميز العلم بالموارد المخصصة للبحث (المدخلات) من أجل إنتاج نتائج معينة (المخرجات). هذه هي أبعادنا. كيف الآن سوف نقيس هذه الأبعاد؟ من خلال تعريف كل واحد منهم باستخدام المؤشرات. على سبيل المثال ، يمكن أن يكون مؤشر المدخلات استثمارات مالية في البحث والتطوير (R & D) ، وهو مؤشر على عدد الابتكارات.أنتجها الباحثون. تجدر الإشارة إلى أن المؤشرات التي اخترناها في مثالنا هي جزئية و محدودة. ومع ذلك، فإن هذا ينطبق على جميع المؤشرات .[2]

كما يمكن القول على أنها مجموعة القياسات التي تضعها المنظمة وتركز فيها على الجوانب الأكثر إصطلاحا أهمية وحساسية للكشف السريع عن التغير التحول الإيجابي والسلبي في الظاهرة

---

[1] عبد الحميد محمد العاباسي، **منهجية حساب مؤشر الثروة تطبيق بإستخدام مؤشر spss** ، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية قسم الإحصاء الحيوي والسكاني جامعة القاهرة 2011 ص 1

[2] Benoît Godin, "L'état des indicateurs scientifiques et technologiques dans les pays de l'OCDE", statistique canada, août 1996 p6

يمكن أن تنقسم المؤشرات إلى نوعين هما[1]:

-مؤشرات تقيس متغيرات كمية؛

-مؤشرات تقيس متغير ات نوعية.

والمؤشرات بصفة عامة بيانات إحصائية تُجمع لاختبار أو تقييم مسألة من المسائل، ويمكن للمؤشر أن يكون دالة لمتغيرات مختلفة تتصل بجانب معين من الموضوع المراد قياسه، وتبين خصائصه في لحظة معينة.

يستخلص مما سبق، أن المؤشر أغنى من الإحصاء في المضمون وأقوى في الدلالة، إذ يعبر عن ظواهر أعم وأشمل ترتبط بموضوع ذلك المؤشر. على سبيل المثال، يمكن أن يشير مؤشر العمر المتوقع عند الولادة إلى التحسن العام في الأحوال المرتبطة بالمعيشة، لا إلى مجرير طول العمر. فضلا عن ذلك، يرتبط المؤشر بهدفي يسعى إلى تحقيقه، في حين أن الإحصاء لا يرتبط بهدف إلا من خلال دمجه بمؤشر. ويفترض أيضا أن المؤشرات جزء من كياني أكبر لإطار متكامل[2].

كما ذكرنا آنفا فهناك مؤشر جزئي أو بسيط و مؤشر مركب ، غير أنه يمكننا دائما مضاعفة المؤشرات من أجل الحصول على مقياس أفضل لتذليل المفهوم. على ضوء المثال الذي ذكرناه سابقا ، كان بإمكاننا إضافة أنواع أخرى من المدخلات: الموظفين البحوث والمعدات المستخدمة في سياق البحث ، إلخ. ومن هذا المنطلق ، يمكن أن نفترض أن المؤشر دائمًا ما يكون محدودًا: فالمؤشر والنموذج الذي يدعمه هو دائما انعكاس جزئي للواقع. إنه يقيس وجهًا واحدًا فقط منه غير أنه لا يمكننا تقليص الواقع وإسناده إلى هذا المؤشر الفردي ، فقط.[3]

لكن المؤشر المركب يتميز عن المؤشرات البسيطه كونه تقييم كمي لظاهرة يفترض أنها متعددة الأبعاد ويوجد لها قياسات جزئية متعددة تعكس الأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة. فمثلا لقياس مستوى الأداء الاقتصادي الكلي وتقييم مدى جودته، فإنه لا يوجد مؤشر إحصائي بسيط يعكس هذا الأداء ويلخصه في رقم كمي محدود. فبالتحدث عن الاقتصاد الكلي يتسارع إلى الذهن موضوع التضخم والبطالة والنمو والاختلالات الداخلية والخارجية واستقرار سعر الصرف، وإلى آخره من المؤشرات. وإذا ما أخذت هذه المؤشرات كل على حدة لتقييم الأداء الاقتصادي الكلي، فإنه عادة ما تتضارب النتائج، إذ يحدث أن يرتفع التضخم وتنخفض البطالة ويرتفع معهما معدل النمو الاقتصادي. وكمخرج لهذه المسألة، فإنه يفترض أن "الاقتصاد الكلي" ظاهرة مركبة ومكونة من عدة متغيرات جزئية ، وتحتاج إلى تركيبها في مؤشر واحد يعكس كل هذه الأبعاد.[4]

---

[1] **دليل قياس مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2007 ،ص 10

[2] مؤشر المعرفة العربي 2015، أعد مؤشر من خلال الشراكة بين مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،دار الغرير للطباعة والنشر، دبي – الإمارات العربية المتحدة ص13

[3] Benoît Godin, op cit,p6

[4] بلقاسم العباس ، المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول، مجلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط – الكويت العدد 75،المجلد 5 ،2008 ،ص 5

كما يمكن تقسيمها كالتالي:[1]

المؤشرات الممثلة: أكثر الأنواع انتشارا واستخداما لأغراض البحث والإدارة والتخطيط، وتتمثل في اختيار متغير واحد للتعبير عن بعض سمات الموضوعات أو المنظومات التي يراد قياسها. ويعاب على هذا النوع اختزاله نظاما مركبا ومعقدا في متغير واحد يصعب أحيانا تبرير اختياره.

المؤشرات المجزأة: مختلفة عن النوع السابق في كونها ترتكز على تحديد متغيرات كل مكون من مكونات المنظومة بأسلوب مستقل وحضري (عدم التداخل)، بدل استخدام متغير واحد كمؤشر للمنظومة ككل. ومن عيوب هذا التمشي أنه يفضي إلى قائمة طويلة ومتشابكة من المتغيرات قد تخلق صعوبات تطبيقية.

المؤشرات المركبة: تأليفية لعدد من المتغيرات التي تترجم إلى معدل يختزل الظاهرة أو الموضع المقصود بالقياس. وين يعاب على هذا النوع من المؤشرات أنها تؤدي إلى تعميماتي تغطي على ضعف بعض العناصر المكونة، فإنها تعتبر أقرب إلى الواقع؛ لأنها تعكس بنية الظواهر المركبة والمعقدة

الفرع الثاني : كيفية بناء المؤشرات المركبة

يتم بناء المؤشر المركب من خلال دمج كل المؤشرات الجزئية المنمطة بشكل يعكس التركيبة المعقدة للظواهر المركبة، ويتم عامة تقسيم المؤشر المركب إلى مؤشرات فرعية هي بحد ذاتها هي مؤشرات مركبة من عدة متغيرات أولية، وقد يتعدى هذا التفريع إلى عدة مستويات حسب الحاجة. يتم حساب العوامل الفرعية الأولية أو المركبة من خلال جمع أو حساب المتوسطات العوامل المكونة لها.[2]

وتتمثل المسألة الثانية في تكوين المؤشر المركب في كيفية تحديد الأوزان لمختلف المؤشرات الأساسية والفرعية المكونة له، ولا توجد للأسف طريقة واضحة لتحديد هذه الأوزان عند حساب المؤشر المركب، وقد اتبع المعهد الدولي للتنمية الإدارية طريقة ترجيح أعطى من خلالها نفس الثقل لكل البلدان ولكل المتغيرات وقام باحتساب المؤشر المركب كمتوسط حسابي غير مرجح للمتغيرات . أما المنتدى الاقتصادي العالمي فقد قام بإعطاء أوزان مختلفة للمؤشرات بحسب ما كانت البيانات منشورة أو متأتية من سبر الآراء ومسترشدا في عملية إسناد الأوزان بأدبيات النمو الحديثة.[3]

[1] مؤشر المعرفة العربي 2015 ، مرجع سابق ص14

[2] بلقاسم العباس ،نرجع سابق ، ص5

[3] تقرير التنافسية العربي 2003 مرجع سابق ص6

الشكل رقم (1-3) مخطط للمؤشرات المركبة

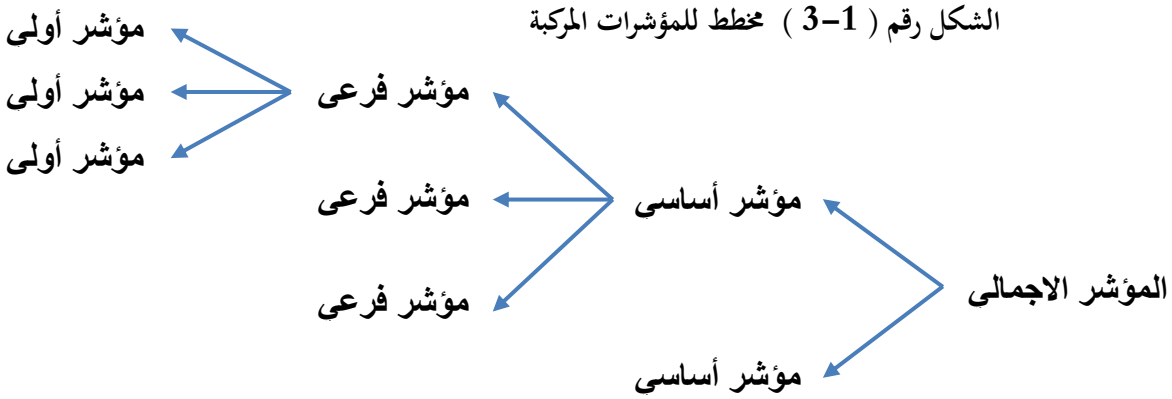

المصدر: بلقاسم العباس ، المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول، مجلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط الكويت العدد 75،المجلد 5 ،2008، ص 6

كما تصدر غالبية المؤشرات على شكل رقمين، الأول يمثل درجة الدولة في المؤشر بحيث يتم إعطاء الدرجة من عدد صحيح يمثل العلامة الكاملة للمؤشر مثل 7/5.4 ،والثاني يمثل ترتيب الدولة بالنسبة لدول العالم المشمولة في المؤشر مثل 148/55 ،وفي معظم المؤشرات فإن ازدياد قيمة درجة الدولة على المؤشر يعني أن الدولة تحقق نتائج ايجابية أفضل، بينما ازدياد قيمة الرقم الذي يدل على الترتيب يعني أن الدولة تتراجع على المستوى الدولي، وفي بعض المؤشرات يكون ازدياد قيمة الدرجة دليل على تراجع الدولة في هذا المجال مثل مؤشر الخطر العالمي، كما أن ازدياد الترتيب يعني أن الدولة تتحسن على المستوى الدولي مثل مؤشر الإرهاب العالمي ومؤشر الدول الهشة، لذا فإنه لابد من معرفة آلية احتساب المؤشر قبل الحكم على تراجع أو تقدم الدولة في ذلك ، حيث أن إلى أن الاعتمادَ المؤشر، ولابد من الاشارة ايضا ا على ترتيب الدولة فقط قد لا يكون دقيقا عدد الدول التي تشملها هذه المؤشرات يختلف من عام إلى آخر وبالتالي فإن الاعتماد على درجة من الترتيب يعطي مدلولات أكثر منطقية.[1]

المطلب الثاني: أهمية المؤشرات الموسعة أو الدولية

تتمثل أهمية المؤشرات الدولية في كونها مدخلا رئيسيا في عملية رسم السياسات العامة وصنع القرارات، كما أنها تؤدي دورا مهما في وصف واقع حال مختلف المجالات الاقتصادية والاستثمارية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية في الدولة، بالإضافة إلى أنها تعطي تصورا حول أثر السياسات والقرارات التي يتم تبنيها واتخاذها. وتبرز أهمية هذه المؤشرات في أنها تعتبر أحد المراجع الرئيسية التي تستند إليها الدول والجهات المانحة في تحديد الدول الأكثر ملائمة لتنفيذ نشاطاتها في المجالات الرئيسية كالاستثمار، السياحة، والعلاقات الثنائية، وتقديم المساعدات والمنح والقروض، والتعليم، كما أنها تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على التنافسية والانطباع العالمي عن الدولة [2]

[1] التقرير السنوي الثاني 2016 **أبرز المؤشرات الدولية وواقع حال الأردن فيها** وزارة تطوير القطاع العام ص6

[2] التقرير السنوي الثاني 2016 ،مرجع سابق ، ص 4

كما تعد مرجعا إقتصاديا لرجال الأعمال و المال في العالم ويعتمد عليه بشكل كبير في كيفية تحديد اتجاهات الاستثمارات الأجنبية والدول التي ينبغي الابتعاد عنها ، ولقد زاد اهتمام دول العالم بهذا المؤشر في السنوات الأخيرة لرفع مستوى تنافسيتها بين دول العالم وتحسين رتبها ، حيث أنه يشكل مقياسا لمستوى التنافسية ثم التحليل للتشخيص وتحديد أولويات الإصلاح ، وللاستفادة من الميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته، وحيث أن المؤسسات هي التي تتنافس في الأسواق المفتوحة وليس الدول، فإنه على الدول إيجاد البيئة المناسبة التي تمكن المؤسسات من تملك قدرات تنافسية والقدرة على رفع مستوى معيشة أفراد دولها، باعتبار أن المستوى المعيشي لمواطني أي دولة مرتبط بشكل كبير بقدرة مؤسساتها على المنافسة في الأسواق العالمية سواء كان ذلك من خلال التصدير أو الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

وهذا ما جعل منها محل اهتمام متزايد في الدوائر السياسية في العالم النامي بمقارنة الأداء التنافسي عبر الدول للحصول على المبادئ التوجيهية ولمعرفة: (أ) ماهي السياسات والمؤسسات التي تعمل على نحو أفضل من غيرها؟ (ب) ماهي الطريقة المثلى لتصميم وتنفيذ استراتيجية صناعية تنافسية؟ و(ج) ما هي الشروط اللازمة للنجاح؟ فغالبا ما يكون واضعي السياسات معنيين بأداء اقتصاد الدولة بالمقارنة بدول علىً مستوى مماثل من التنمية الاقتصادية (أو داخل المنطقة الإقليمية) والتي يودون أن يتفوقوا عليهم في الأداء، وبالدول الأكثر نموا (مثل الاقتصاديات الحديثة التصنيعً في شرق آسيا) التي يودون محاكاتها.[2]

كما أنها توفر توفر لصانع القرار ثلاثة انواع رئيسية من المعلومات التي يمكن البناء عليها والتي من شأنها تحسين درجة وترتيب الدول فيهذه المؤشرات والتغلب على نقاط الضعف إن وجدت وتتلخص بما يلي[3]:

1- يعمل المؤشر كإنذار مبكر حول وجود جوانب سلبية تحتاج الى معالجة، او وجود جوانب ايجابية تحتاج الى تعزيز وتطوير والاستمرارية في البناء عليها.
2- تأكيد واقع الحال وسير اتجاه الامور، حيث توفر دلائل ان السياسات التي تنفذ حاليا ايجابية حسب ما خطط له او انها لم تحقق النتائج المرجوة.
3- التوقع المستقبلي، حيث يمكن توقع الاتجاه المستقبلي لمضامين مؤشر ما من خلال استعراض التغير في قيمة المؤشر على امتداد فترة زمنية معينة (Trend.

كما يمكن اتخاذ المؤشرات كأدوات للمقارنة تستعمل في المكان والزمان على السواء. ثم أن هناك أربعة مجالات يكون فيها للمؤشرات دور تؤديه. فهي، في المجال الأول، يمكن أن تستعمل للمقارنة بين البلدان والمناطق؛ وفي الثاني، يمكن أن تفيد في تفحص آخر التطورات أو أحد ث الابتكارات على الصعيد الوطني أو الإقليمي. كما انها، في الثالث، يمكن أن تساعد على

[1] أمل عبد الحميد منى عبد القادر، **ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي لعام 2016/2017** ،دراسات دورية تصدر بنك الاستثمار القومي قطاع الاستثمار والموارد الدعم الفني للاستثمار فيفيري 2017 مصر ص4
[2] لبنى علي آل خليفة ،مرجع سابق ص91 -92
[3] التقرير السنوي الثاني 2016 ،مرجع سابق ص5

تحقيق الأهداف الإقليمية والعالمية. وهي، أخيرا، يمكن أن تستخدم للتثبت من التقدم المحرز في أي بلد أو منطقة على انفراد، وان تتيح إجراء قياسات كمية تتصل بمكان وطريقة تقديم الدعم.[1] والشكل الموالي يشرح ذالك

الشكل رقم (2–3) المؤشرات كأدوات للمقارنة

المصدر: مؤشرات مجتمع المعلومات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لأمم المتحدة نيويورك، 2005 ص11

المبحث الثاني :مؤشرات قياس إقتصاد المعرفة

لقد أشرنا في الفصل الأول إلى أهم الخطوات و كذا المقومات التي يجب أن ترتكز عليها الدول من أجل التحول من إقتصاد تقلدي إلى إقتصاد معرفي غير أن هذا لن ينفع من دون إبتداع وإحداث طرق قياس لها كي تعرف الدول التي تتوجه نحو هذا النمط و تكون على دراية تامة بموقعها الحالي و مدى تقدمها و الأشواط التي قطعتها في طريق الوصول إلى مرادها ، كما أن التغير المستمر في الطرق و المنهجيات و الأسس التي تبنى عليه هذه المؤشرات تدفع بالمهتمين به لأن يكونوا على إطلاع تام بكل محدثة في هذا العلم الذي لا يزال فتي و لم يرتقي إلى النضج التام بعد ،كما أنه يرتبط بمتغيرات كثيرة و متعددة بحكم مكوناته من المواد غير الملموسة مما يجعلها منها صعبة القياس كل هذا جعله يحمل في طياته العديد من المؤشرات التي تؤثر فيه و التي لابد من قياسها غير أن هذه المؤشرات و بموجب ما ذكرته سابقا سوف تتغير مع مرور الزمن، فمنها من سيفقد أهميته مع تغير أهداف إقتصاد المعرفة و تطور المفهوم في حد ذاته و هذا ما سنلمحه في هذا الشق من البحث

لقد عمل Machlup على بناء أول إطار رسمي للإقتصاد القائم على المعرفة و الذي كان يتكون من ستة قطاعات فرعية من قطاع الإنتاج في الاقتصاد وهي : التعليم ، البحوث والتطوير ، الإبداع الفني ، تكنولوجيا المعلومات ، خدمات المعلومات ، وسائل

[1] **مؤشرات مجتمع المعلومات** اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لأمم المتحدة نيويورك، 2005 ص11

الاتصال، وبشكل عام فإن Machlup أبرز أهمية إنتاج المعرفة للنمو الاقتصادي من خلال المنافسة والمشاركة والنشر في الاقتصاديات الحديثة وتشجيع البحوث في إطار اقتصاد المعرفة.[1]

و هذا ما يوافق رأي در كر –Drucker–الذي يقول بأن مجتمع ما بعد الرأسمالية سوف يتميز بأن المورد الرئيسي فيه هو المعرفة وليس رأس المال أو الخامات، وهذا المجتمع الجديد يضم طبقات جديدة تختلف عما كان سائدا في المجتمع الرأسمالي، ففي المجتمع الأول توجد طبقتان هما الرأسماليون والعمال، أما مجتمع المعرفة فيتكون من طبقتين أساسيتين هما: عمال المعرفة، وعمال الخدمات. كما ستكون الأنشطة المعرفية هي أساس إنتاج الثروة، وأهم أدواها هما: الإنتاجية والابتكار وستكون المهارة الإدارية الأساسية هي كيفية توظيف المعرفة في استخدامات مفيدة أي " اقتصاد المعرفة"، وتتميز المعرفة في عصرها الجديد بكوها معرفة متخصصة يمارسها المتخصصون.[2]

كما قامت بعده بعض الأسس المنهجية لقياس إقتصاد المعرفة، غير أنه لا يوجد إتفاق دولي على مؤشر بعينه يقيس الإقتصاد القائم على المعرفة، على الرغم من الإهتمام المتزايد بتطوير تلك المؤشرات ، لذا سيتم إستعراض هذه المؤشرات مع تسليط الضوء على بعض أوجه القصور فيها ، لكن قبل ذلك سوف نستعرض المؤشرات الفرعية من ثم نعرج على تلك المركبة

المطلب الأول: مؤشرات العلم و التكنلوجيا

يساعد تحليل أي نظام للعلم والتكنولوجيا على تعرف مكوناته. ويمكن تعداد ثلاثة مكونات رئيسية هي المدخلات والعمليات والمخرجات ومؤشرات العلم والتكنولوجيا التقليدية التي عنيت أساسا بقياس جانب المدخلات والمخرجات ولذلك أصبح من الراسخ أن تقاس كمية المخرجات التي يولدها نظام معين للعلم والتكنولوجيا، وعلاقتها بنوعية المدخلات المستلمة وتعمل مؤشرات المدخلات والعمليات باعتبارها نقاط مرجعية تتيح الإلمام بالمجالات التي تتأثر مباشرة بالسياسة العامة، بينما يمكن ربط مؤشرات المخرجات بنوعية النظام وتجرى حديثا دراسة مدخلات النظام ومخرجاته من وجهة نظر نوعية ومع إبقاء هذا في الاعتبار، يمكن تصنيف مؤشرات العلم والتكنولوجيا في فئات إستنادا إلى طبيعتها الأصلية، أي الكمية أو النوعية، أو إلى أطوار العملية التي تتناولها هذه المؤشرات، وخصوصا المدخلات والمخرجات والعمليات، وكثيرا ما تجزأ أنظمة العلم والتكنولوجيا إلى أنظمة فرعية تبعا لوظائفها الرئيسية، أي التعليم العام أو العالي والبحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا أو حيازتها. وتشمل فئات مؤشرات العلم والتكنولوجيا، التي وضعتها واستعملتها هيئات عالمية، منها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، معالم القياس أداء الأنظمة الوطنية للعلم والتكنولوجيا في مثل هذه الأنظمة الفرعية ويؤدي مكونا التعليم العالي والبحث والتطوير دورا هاما إذ يولدان المدخلات والمخرجات على السواء داخل نظام وطني شامل للعلم والتكنولوجيا.[3]

---

[1] Ehdaa Salah,Indicators of Measuring Knowledge- Based Economy : A comparative study with reference to Egypt's situation in turning to knowledge economy,Cyberians Journal, VOL 44p 8

[2] كمال منصوري، عيسي خليفة، مرجع سابق ، ص52

[3] **مؤشرات العلم والتكنولوجي والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة** اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لأمم المتحدة نيويورك، 2003 ص8

الفرع الأول :الأبحاث و التطور والتنمية:

تشكّل بيانات الأبحاث و التطوير والتنمية المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة. يتم استخدام قياسَي للمدخلات بشكل أساسي و التي تتمثل غالبا في النفقات المخصصة للأبحاث والتنمية وفرق العمل المستخدم لأعمال الأبحاث والتنمية. هذه المؤشرات تخضع منذ مدّة طويلة لعملية جمع منتظمة ومعيارية للبيانات ما يسمح بإجراء تحاليل ديناميكية ومقارنات دولية. ترتكز المعايرة على المبدأ الذي بموجبه تشمل الأبحاث والتنمية الاختبارية، أعمال التوليد المنجزة بطريقة منهجية بهدف زيادة مجموعة المعارف بما فيها معرفة الإنسان والثقافة والمجتمع بالإضافة إلى استخدام مجموعة المعارف هذه لتطبيقات جديدة[1].

تعد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من أهم المصادر الأساسي للبيانات الدولية القابلة للمقارنة حول الأبحاث والتنمية.ُ تجمع إحصائيات الأبحاث والتنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في خمس قواعد.ُ تقسّم بيانات نفقات الأبحاث والتنمية وفقاً لقطاع التنفيذ ووفقاً لمصدر التمويل. لكل قطاع تنفيذ،ُ تقدّم النفقات وفقاً لنوع الكلفة والنشاط والهدف الاجتماعي والاقتصادي والنطاق العلمي.ُ تصنّف نفقات الأبحاث والتنمية المنفّذة في قطاع الشركات وفقاً لقطاع النشاطات، ولكل قطاعُ تقسّم وفقاً لمصدر التمويل ونوع الكلفة. تنقسم نفقات الأبحاث والتنمية في التعليم العالي إلى نطاقات علمية ولكلٍ من هذه النطاقات يتم تقديم النفقات وفقاً لنوع الكلفة ومصدر التمويل ،[2]والمؤشرات المصممة لتوفير المعلومات عن دعم بلد معين للبحث والتطوير وعن الأداء في هذا المجال، كثيرا ما تشير إلى مساهمات ضمن "قطاعات" تتصل بالإنفاق الوطني الإجمالي على البحث والتطوير تتمثل في :[3]

أ- **إنفاق الشركات على البحث والتطوير**: يشمل حسابات المساهمات التي تأتي للبحث والتطوير من الشركات والمنظمات والمعاهد التي تنتج في المقام الأول سلعا وخدمات) تباع إلى الجمهور العام، و كذلك المؤسسات الخاصة التي تخدمها ولا تتوخي الربح. كما تشمل هذه الفئة أيضا المساعدات و الإسهمات التي تأتي من مؤسسات القطاع العام إلى نشاط البحث والتطوير

ب- -**الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير**: يضم النفقات على البحث والتطوير من الوكالات والمكاتب والكيانات الأخرى التي تقدم سلعا وخدمات عامة)، وكذلك من الكيانات التي تشرف على السياسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية للبلد أو المجتمع. ويشمل هذا المؤشر النفقات التي تأتي من المؤسسات التي تتوخي الربح التي تمولها وتديرها الحكومة

ت- **إنفاق التعليم العالي على البحث والتطوير**: يشمل حسابات الإنفاق على البحث والتطوير من مؤسسات التعليم العالي، ومنها الجامعات والكليات، بصرف النظر عن مصادر تمويلها، وعن درجة تبعيته.للسياسة العامة أو ملاءمها

---

[1] مرال توتليان **موقع المرأة من تطور اقتصاد المعرفة** منتدى المرأة العربية والعلوم والتكنولوجيا القاهرة في 9-1-2005 ص 22

[2] Sandrine Paillard Les indicateurs de l'économie de la connaissance, Document de travail, commissariat général du plan p8

[3] مؤشرات العلم والتكنولوجي والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة ،مرجع سابق، ص 9

القانونية. ويشمل أيضا النفقات الواردة من مراكز البحث ومحطات الاختبار التي تعمل برعاية مؤسسات التعليم العالي أو المنتسبة إلى مثل هذه المؤسسات.

ث- **إنفاق المؤسسات الخاصة التي لا تتوخي الربح على البحث والتطوير**: ويشمل النفقات التي ترد من المؤسسات التي تتوخى الربح وتخدم القطاع العام، ويشمل كذلك الإنفاق من المانحين الأفراد على البحث والتطوير.

ج- **المساهمات الواردة من خارج الوطن**: ويقصد بها مساهمات المنظمات والأفراد المقيمين خارج الوطن . ويمكن أن تشمل هذه الفئة منظمات دولية وأي أصول أو أنشطة مادية يمكن أن تنشرها هذه المنظمات داخل الحدود الوطنية

كما يمكن تقسيم أنشطة البحث والتطوير على أساس طبيعة وخصائص البحث في حد ذاته، حيث يميز الدليل بين ثلاث أنواع أساسية للبحث و هي كالتالي:[1]

- ✓ **البحث الأساسي Basic Research** : البحث الأساسي هو عمل نظري أو تجريبي يستخدم أوليا لأجل اكتساب معرفة جديدة، دون أي تطبيق معين أو استخدام في الواقع.
- ✓ **البحث التطبيقي Applied Research** : البحث التطبيقي هو بحث أصلي هو الآخر يستخدم لأجل اكتساب معرفة جديدة، غير أنه بحث موجه أساسا نحو هدف تطبيقي معين ,
- ✓ **التطوير التجريبي Experimental Development** : التطوير التجريبي هو عمل نظامي يتم بصفة آلية عن المعرفة المكتسبة من البحث والتجربة العملية، ويوجه لأجل إنتاج مواد وطرق جديدة، أو تحسين المنتجات والطرق السابقة.

بالإضافة إلى التمويل الذي ذكرناه أنفا فالجدير بالذكر أن نشاط البحث والتطوير يستخدم في تحديد مفهومه وقياسه "الكثافة التكنولوجية" و هذا على مستوى الشركات أو القطاعات، حيث يمكن استخدام الجهود التكنولوجية المبذولة داخل شركة أو في قطاع للدلالة على نمو الإنتاجية وعلى القدرة التنافسية على الصعيد الدولي، فمن المسلم به عموما أن الكثافة التكنولوجية تختلف من صناعة إلى أخرى. وتتمايز البلدان عامة بالرجوع إلى مستوى التكنولوجيا الذي يعتمده النشاط الصناعي في البلد، أي هل الصناعة في البلد تعتمد التكنولوجيا العالية أم المتوسطة أو المنخفضة. وهذا التصنيف، على بساطته، يشوبه غموض. فتعريف صناعة التكنولوجيا العالية، مثلا، يميز بوضوح إن كان البلد المعنى يعتمد على كثافة الواردات من التكنولوجيا العالية التي يستخدمها، فيعمد بالتالي إلى نقل التكنولوجيا والأساليب القائمة على المعرفة المكثفة، أو ينتج حقا مدخلات التكنولوجيا العالية التي يستخدمها، هذا دفع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بإقتراح تصنيفاً لقطاعات التصنيع بموجب حجم مشاركتها في الأبحاث والتنمية. إلى غايت عام 1994، كان هذا التقسيم مرتكزاً على حجم او مدى المشاركة المباشر في الأبحاث والتنمية (نفقات الأبحاث والتنمية نسبة إلى القيمة المضافة)، غير أنه تغير ليرتكز على أحجام المشاركة العالمية في الأبحاث والتنمية أي على

[1] OCDE, The measurement of scientific and technological activities :Proposed standard practice for surveys of research and experimental development Frascati Manual, Paris, 2002, p.77

حجم المشاركة المباشر وغير المباشر في الأبحاث والتنمية (حجم المشاركة غير المباشر و الذي يأخذ بعين الاعتبار نفقات الأبحاث والتنمية المدمجة في سلع الاستهلاك المتوسطي والسلع الرأسمالية المستخدمة من قبل قطاع ما)، ليتم بذلك تحديد أربع مجموعات صناعات تصنف إنطلاقاً من حجم المشاركة العالمي للأبحاث والتنمية أما التصنيف فيكون كالتالي : تكنولوجيا عالية، تكنولوجيا متوسطة–عالية، تكنولوجيا متوسطة–ضعيفة وتكنولوجيا ضعيفة. وإنّ أخذ حجم المشاركة غير المباشر بعين الإعتبار لا يعدّل إنتماء كل صناعة إلى كل من المجموعات الأربع ولكنه قد يعدّل ترتيبها.[1]

كما يمكن القول بأن الشركات الكبرى هي التي تستحوذ على نصيب الأسد في الإنفاق على البحث والتطوير و الغاية من ذلك إكتساب ميزة تنافسية على الصعيد الدولي و الشكل الموالي يوضح ذلك

الشكل رقم (3–3) توزع مخصصات البحث والتطوير من قبل خمسين شركة من أكثر الشركات متعددة الجنسية إنفاق على البحث والتطوير عام 2009

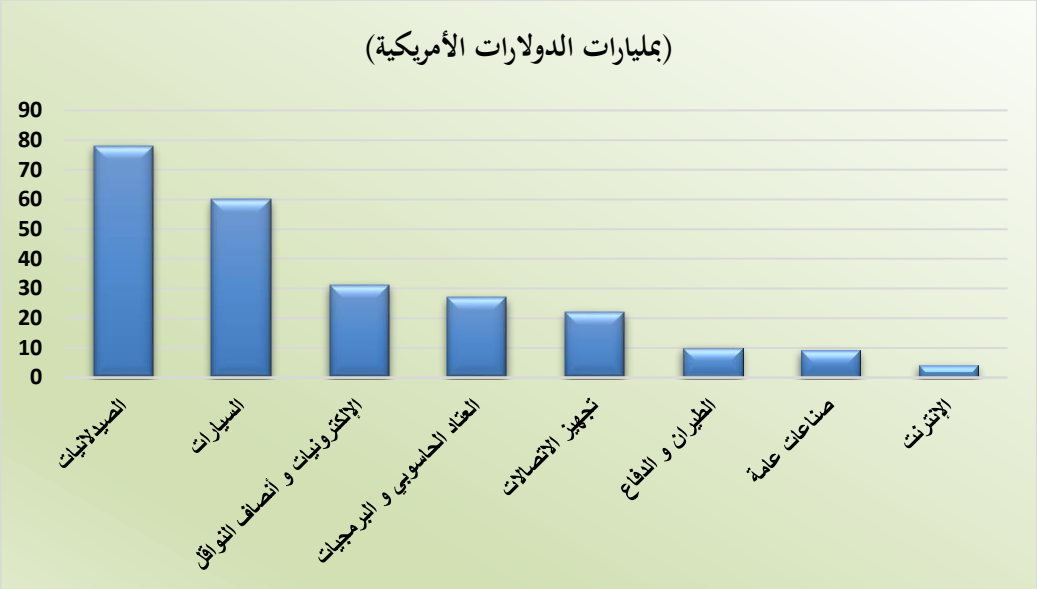

المصدر : التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية، مؤسسة الفكر العربي، بيروت – لبنان 2012 ،ص 293

[1] Sandrine Paillard **Les indicateurs de l'économie de la connaissance**, Document de travail, commissariat général du plan p10

الفرع الثاني :العاملين في مجال البحث و التطوير

كماُ يقسّم فريق عمل الأبحاث والتنمية وفقاً لقطاع العمل. كل قطاع عمل ينقسم وفقاً لنوع العمل (الباحثون، التقنيون وغيرهم)، ووفقاً للشهادات وللنطاق العلمي. ينقسم فريق عمل الأبحاث والتنمية في قطاع الشركات وفقاً لقطاع النشاطات. وينقسم فريق عمل الأبحاث والتنمية في التعليم العالي إلى النطاقات العلمية وكل نطاقُ يقسّم إلى نوع العمل أو الشهادة[1].

وهذا ما جعل منظمة اليونسكو UNESCO تقوم بتعريف مستخدمي العلوم والتكنولوجياS&T personnel على أنهم أولائك الأفراد الذين يشاركون بشكل مباشر في أنشطة العلوم والتكنولوجيا داخل المنظمة، وهذا مقابل تلقيهم عائدا نظير خدماتهم، حيث تضم هذه المجموعة كلا من العلماء المهندسين، التقنيين، والمستخدمين المساعدين.[2]

كما يعرف كتيب فراسكاتي الفئات التالية من موظفي البحث:[3]

1-**الباحثون (العلماء والمهندسون)**: تضم هذه الفئة المهنيين المعنيين بتصميم وتطبيق الجديد من المعرفة والمنتجات وعمليات الإنتاج والطرائق والأنظمة، والتسيير الإداري المشاريع البحث

2– **الموظفون الفنيون**: تنطوي تحت هذه الفئة كل الأفراد الذين يتطلب عملهم معرفة وخبرة فنيتين في مجال أو أكثر من مجالات الهندسة أو غيرها من العلوم وهم يعملون في البحث والتطوير وينجزون مهاما علمية وفنية تقوم على تطبيق أفكار وطرائق بإشراف الباحثين عادة؛ بينما ينجز الموظفون المماثلون مهاما في حالات خاصة من البحوث والتطوير تحت إشراف الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية؛

3– **موظفو الدعم** تضم هذه الفئة كلا من المهرة وغير المهرة أي تشمل عمال الحرف وموظفي الأمانة وغيرهم من الذين يعملون في مشاريع البحث والتطوير أو فيما يتصل مباشرة بمثل هذه المشاريع ويميز كتيب فراسكاتي* وكتيب اليونسكو بين العمل بدوام كامل او بدوام جزئي، مع إعطاء الإهتمام لمجموع أعداد العاملين بمكافئ الدوام الكامل و هم كالتالي :

---

[1] Sandrine Paillard ,op.cit.p8

[2] OECD, the measurement of scientific and technological activities : manual of the measurement of human resources devoted to S&T "Canberra manual", Paris, 1995, p. 28

[3] OECD , Frascati manuel ,The measurment of proposed standard practice for sureys in reaserch and experimental development, Paris, 2002, P10

*دليل فراسكاتي، وهو كتيب أصدرته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE سنة 1963، وتمت مراجعته مرات عديدة ، التنقيح السادس كان سنة 2003، ويقدم تصنيفات نمطية الأنشطة البحث والتطوير (حسب القطاع، حسب الجهة الممولة، أو حسب طبيعة البحث و نوعه في حد ذاته ما إذا كان بحث أساسي، تجريبي أو تطبيقي). للمزيد من الإطلاع أنظر :
http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/report-on-statistics-of-science-and-technology-ar.pdf

- موظفو الدوام الكامل من العلميين والفنيين هم أولئك الأفراد الذين يقضون 90 في المائة من وقت عملهم في مشروع علمي وتكنولوجي معين؛
- موظفو الدوام الجزئي من العلميين والفنيين هم الأفراد الذين يقضون جزءا فقط من وقت عملهم في مشروع علمي وتكنولوجي محدد.

يمكن لكل هذه المؤشرات أن تعطينا صورة واضحة على مدخلات العلم و المعرفة فهي تعبر مدى وجود عاملين يتصفون و يتمتعون بقدرات معرفية و خبرات في مجالي البحث و التطوير الموجه للرفع من وتيرة الإقتصاد و الإنتاج بصفة خاصة

المطلب الثاني :مؤشرات الملكية الفكرية و المنشورات العلمية

ان الملكية الفكرية تعني أي منتوج للعقل البشري يتجسد في شكل (أفكار، اختراعات ،اسلوب عمل مبتكر، علامة تجارية، نظام العمليات تصنيع) بحيث تمتلك قيمة اقتصادية في السوق فهو يمثل الموجودات المعرفية للمنظمة و الدولة ،كما يتميز هذا المدخل في استناده لمجموعة من القوانين التي تنظم أين وكيف يمكن تسجيل كل نوع من أنواع الملكية الفكرية. وطبقا لهذا المدخل يمكن قياس وتقييم الأنواع التالية من الملكية الفكرية: حقوق الطبع براءات الاختراع أسرار العلامة التجارية الأعمال الخفية.[1]

حيث يتقدم الأفراد والمنظمات المشتركون في نشاط ابتكاري بطلبات للحصول على براءات الاختراع وحقوق النشر والعلامات التجارية بغية حماية الاختراعات من الاستغلال التجاري والاستفادة من الربح الاقتصادي الذي تحققه.[2]

1- براءة الإختراع

تعد براءة الاختراع عبارة عن حق احتكار مؤقت تمنحه الدولة للمخترع مقابل نشر ابتكاره لمدة محدودة ووفق شروط معينة، فهو يعطي للمبتكر حقوق حصرية للاستغلال التجاري لهذا الإبتكار،[3]

فهو صك تصدره الدولة للمخترع الذي يستوفى اختراعه الشروط اللازمة لمنح براءة اختراع صحيحة يمكنه بموجبه أن يتمسك بالحماية التي يضفيها القانون على الاختراع. وتشمل الحماية التي يقررها القانون لصاحب البراءة الحق في أن يستأثر وحده باستعمال الاختراع واستغلاله اقتصاديا، و بالتالي تمكينه من جني أرباح من وراء هذا الاستغلال في مقابل ما قدمه من كشف سر الاختراع للمجتمع.[4]

---

[1] محمود العبيدي، **مفهوم وأساليب تقييم وتكوين الموجودات المعرفية** مداخلة مقدمة المؤتمر العلمي الرابع تحت عنوان الريادة و الإبداع إستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة /جامعة فيلادلفيا/ الاردن2015 ،ص 5

[2] مؤشرات العلم والتكنولوجي والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة ،مرجع سابق ص 16

[3] sanderine, op.cit p10

[4] حسام الدين الصغير ،**التقاضي وقضايا مختارة في محال البراءات والعلامات التجارية** ، المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) مسقط عمان 2005 ص2

أي أنه الأداة الأولى لحماية حقوق إحدى الشركات أو أحد الأفراد للحصول عن طريق حقوق النشر على أنشطة الإنتاج والخدمات المبنية على مفهوم ابتكاري. وحصيلة البراءات التي يولدها نظام وطني للعلم والتكنولوجيا ، كما تشكل مؤشرا إجماليا على الحالة التكنولوجية، وهو يستعمل لتقييم النجاح والتخصص بالنسبة إلى البلدان الأخرى. ويفيد عدد البراءات الممنوحة في قطاع معين لمؤسسة معينة أو الباحثين في فرع معين من التخصص، باعتباره مؤشرا على إسهام المؤسسات والأفراد في الابتكار في هذا القطاع أو هذا الفرع وعدد البراءات الممنوحة للطلبات في مجال معين يدل على كثافة الابتكار الفعلي في هذا المجال[1]

حيث بالإمكان إستخدم ثلاثة معايير رئيسية لتعداد براءات الاختراع ألا و هي :[2]

- التعدادات وفقاً للأولوية (البلد حيث تمّ تقديم الطلب الأول) تظهر استراتيجية منح براءات الاختراع.
- التعدادات وفقاً لبلد إقامة المخترع تعكس القدرة التكنولوجية لبلد ما.
- التعدادات وفقاً لبلد إقامة مودع الطلب تمثّل التحكم بالاختراع.

كما يشترط للحصول على البراءة أن يتوافر في الاختراع ما يلي :[3]

1- أن يكون الاختراع جديدا (شرط الجدة)

2- أن ينطوي على خطوة إبداعية.

3- أن يكون قابلا للتطبيق الصناعي .

أما فيما يخص الجهات المسؤولة عن تسجيل براءات الاختراع فهناك جملة من المكاتب المحلية والإقليمية المنوطة بهذه المهمة، إلا أن أهمها و أبرزها هو المكتب الأمريكي للبراءات والعلامات التجارية USPTO، والذي يعتبر مصدرا مهما وثريا للبيانات المتعلقة ببراءات الاختراع، أم السبب الذي كان وراء منحه هذه المصداقية العالية يكمن في أن كل براءة اختراع يصدرها تحوي عددا كبيرا من المعلومات المفصلة حول الابتكار، بالإضافة إلى قدمه فتاريخ تأسيس هذا المكتب يعود إلى سنة 1870، ما يعني اشتماله على أكثر من 100 سنة من البيانات الموثقة كما أنه يميل إلى أن يكون مؤشرا عالميا بسبب تزايد عدد براءات الاختراع الممنوحة للأجانب من 20 % سنة 1960 إلى حوالي 46% سنة 2001، كما أنه يضم مبتكرين من 106 دولة ،هذا ما

[1] مؤشرات العلم والتكنولوجي والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة ،مرجع سابق ،ص 16

[2] sanderine, op.cit p11

[3] حسام الدين الصغير ،مرجع سابق ،ص2

يجهل من أرقام هذا المكتب تعكس بشكل مفرط النشاط الإبداعي ليس فقط في الو.م.أ، بل في العالم بأسره، ويزيد حاليا مخزون براءات الاختراع الممنوحة تقارب الستة ملايين براءة اختراع، مع متوسط تدفق سنوي يفوق مئة و خمسون ألف براءة اختراع.[1]

غير أن استعمال براءات الاختراع مؤشرا على مخرجات البحث والتطوير ينطوي على ثغرات منها أن الابتكارات لا تقابلها دائما براءات اختراع، وأن بعض البراءات التي تعادلها بعض الاختراعات تقدم قيمة اقتصادية ضئيلة.[2]

كما أنه يصعب عليه تقييم المعرفة الضمنية Tacit Knowledge التي تتضمن اسلوب التفكير، المعتقدات، الحدس الذي يعبر عن ثقافة المنظمة، والذي يؤثر تأثيرا واضحا في أداء المنظمة، ولكن يصعب تجسيده لأغراض التقييم مقارنة مع المعرفة الواضحة والمحددة Explicit Knowledge Ac والتي من أمثلتها الملكية الفكرية.[3]

ومن الشروط التي يعتمدها المكتب الأمريكي لا تخول للكل الإبداعات أو الإبتكارت على أن تحص على براءة اختراع لسببين فالأول يتمثل بكل بساطة في أنه ليس جميع الابتكارات يمكنها أن تطابق المعايير المشترطة من طرف المكتب، و الذي يشترط في منحه البراءة شرطين اثنين: أصالة الابتكارnovel ، وأن يكون له تطبيق تجاريcommercial application ، فبالتالي لا تحصل جميع الابتكارات بالضرورة على براءة اختراع من الناحية التقنية، أما الثاني و الذي يحول دون إحصاء جميع الابتكارات، فيتعلق في تلك الرغبة الشديدة لبعض المبتكرين في الإبقاء على سرية ابتكاراتهم، لمنع مضاعفة الاختراع من قبل الشركات المنافسة، وبالتالي فهم لا يبادرون للتسجيل بغية الحصول على براءة اختراع، لذلك فلا يمكن للمكتب إمتلاك أي معلومات حولها لأنها غير المسجلة.[4]

بالإضافة إلي ما سبق يمكن سرد قيود أخرى تثني عن اللجوء إلى البراءات قياسا لناتج العلم والتكنولوجيا والابتكار منها:[5]

- تباين أنظمة البراءات بين البلدان؛
- التعارض بسبب اختلاف ميول القطاعات والمنظمات حيال البراءات؛
- لصعوبات في تخصيص البراءات لبلد معين أو الموقع جغرافي معين، لأن بعض الشركات تميل إلى إعطاء البراءة صفة مركزية، أي تقدم طلباتها من مقارها الرئيسية، بصرف النظر عن الموقع الجغرافي الذي يحدث فيه الاختراع؛
- عدم وصول غالبية البراءات إلى حد التسويق التجاري، وبالتالي لا يكون لها مساهمة حقيقية في القدرة التنافسية والإنتاجية؛

[1] Derek H. C. Chen et al Knowledge and development : a cross-section approach The World BankWashington DC p22

[2] مؤشرات العلم والتكنولوجي والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، مرجع سابق، ص 16

[3] محمود العبيدي، مرجع سابق، ص6

[4] Derek H. C. Chen et al p22

[5] مؤشرات العلم والتكنولوجي والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، مرجع سابق، ص 16

- بعض الاختراعات القيمة ليست محمية ببراءات الاختراع، وخصوصا الثقافية، وأحيانا منتجات البرمجيات وبعض المنتجات الإحيائية التكنولوجية/ الجينومية مثل أشكال الحياة الجديدة

أيضا فإن هناك حدود عديدة لاستخدام إحصائيات براءات الاختراع كمؤشرات لاقتصاد المعرفة[1]:

- لا يمكن أن تنل كل الاختراعات، من ناحية تقنية، براءة اختراع. هذه هي الحال حتى اليوم في أوروبا، بالنسبة إلى البرامجيات التي تكون عادة محمية من قبل حقوق النشر.
- لا تنل كل الاختراعات براءات اختراع. يختلف الميل إلى الابتكار وفقاً للقطاع الصناعي، وحجم الشركات ونسبة الاختراعات التي ستنال براءة اختراع ليست معروفة بشكل دقيق. بعض الشركات تحمي ابتكاراتها بوسائل أخرى خصوصاً بواسطة السرية الصناعية.
- إنّ ميل الشركات إلى إيداع براءات اختراع في أسواقها الداخلية وفي دول أخرى يختلف بشكل كبير بموجب إمكانيات استغلال اختراعاتها تجارياً. في كل مكتب براءات وطني، تكون الطلبات المودعة من قبل المخترعين الوطنيّين أكثر بكثير من البراءات المودعة من قبل الأجانب .
- رغم النزعة إلى التناغم في الأعوام الأخيرة، إلاّ أنّ الأحكام القضائية والقانونية المتعلّقة بتطبيق وحماية براءة الاختراع تختلف من بلد إلى آخر. فالاختلافات المؤسساتية تؤثر في التكاليف ومدّة وفعالية الحماية الممنوحة، ما يؤثر في الميل إلى منح البراءات.
- لا تتوافر بيانات كافية حول الاستخدام الفعلي لبراءات الاختراع فيما أنّ أحد الميول المهمة لإيداعات البراءات هو استراتيجي.
- وحده مكتب براءات الاختراع الكندي يزوّد معلومات حول قطاع استخدام الاختراع الحائز على براءة اختراع. هذه المعلومات إن تمّ جمعها بطريقة منتظمة ستسمح بدراسة الترابطات التكنولوجية بطريقة دقيقة.

إضافة إلى جملت الأسباب المذكورة فقد راءى Foray أن المؤسسات تمتنع عن طلب برات الإختراع مما يجعل المؤشر يقفد كثيرا من البيانات و المعلومات و لقد حصرها في أربع نقاط و هي كالتالي:[2]

- أن تقديم منظمات الملكية الفكرية لأنماط موحدة من الحقوق إلى قطاعات متنوعة ومنتجات متباينة و مختلفة جدا فيما بينها، لأنه من غير الممكن مجرات و مواكبة كل هذا التنوع في القطاعات والأنشطة و إنشاء مستوى متنوع من الحماية وآليات الحماية الفكرية كي تعادله ، وهذا ما سيؤدي حتما إلى حالة من عدم التكيف والتماسك ، فمن الصعب جدا تصور منظومة ملائمة لجميع الأوضاع، والواقع أن المنظمة تكون قليلة التكيف مع العديد من الصناعات.

[1] مرال توتليان، مرجع سابق، ص16

[2] Foray,op.cit, p.84

- ❖ كما أن الحماية التي تقدمها المنظومة ليست آلية ولا مجانية، لذا يتعين على صاحب الحق التعرف والإبلاغ عن المخالف، وأن يعرض القضية على الجهات القضائية المختصة، الأمر الذي يستدعي توافر قدرات رقابية وإمكانات تقنية وقدرات تنظيمية، إضافة إلى التسهيلات القضائية.
- ❖ تخضع فعالية المنظمة بقوة لنوعية البيئة القانونية التي تختلف بشدة من بلد لآخر، ، وهذه الفعالية لا تزال بعيدة من أن تكون مضمونة، وهذه الفوارق في النوعية والممارسة تزيد من المخاطر القانونية، وبالتالي تقلل من الثقة التي تضعها المؤسسات في المنظمة.
- ❖ أصبحت عملية الابتكار الفكري تتم من طرف مبدعين ومبتكرين متصلين ببعضهم البعض (شبكات ابتكار جماعي).

كل هذا جعل من كتيب أوسلو ينص على أن بيانات البراءات ليست مؤشرات على مخرجات الابتكار، بل هى مؤشرات على الاختراع، وتسلط الضوء على الحاجة إلى دراسة مسائل تتعلق بنشاط طلبات الحصول على البراءات، توصلا إلى فهم أعمق لعملية الابتكار إلا أن هذه البيانات مستعملة بكثافة لسهولة الإلمام بها.[1]

يسمح تحليل محتوى براءات الاختراع بطريقة متزايدة بتقييم "نوعية" و"أثر" البراءات تتطبّق أربع طرق هي التالية[2]:

- **الاستشهادات**: تعداد إستشهادات براءة اختراع في نصوص سابقة متعلّقة ببراءات الاختراع.
- **الأقساط السنوية**: الكلفة الإجمالية وعدد الأعوام التي يدفع خلالها حامل البراءة الضريبة السنوية لإبقاء البراءة قيد التنفيذ (معلومات حول القيمة الاقتصادية المعزاة إلى البراءة).
- **عائلة البراءات**: عدد الدول التي تمّ توسيع إيداع البراءة إليها يعطي مؤشراً عن مناطق استغلال الاختراع.
- **المطالبات**: عدد المطالبات المذكورة في كل طلب براءة اختراع يشكل معلومة عن عدد الابتكارات في وثيقة براءة الاختراع

2- المنشورات العلمية

غالباً ما يتم قياس تدفق المعرفة التي لا تكون مدرجه بتحليل الاستشهادات. في تطبيقات البراءات والمنشورات المتخصصة، ومن المعتاد أن مستخدمي المعارف والأفكار تستشهد بمصادرها، مما يسمح بتتبع أوجه الترابط بين الأفكار في المجالات المتخصصة. على سبيل المثال، 'فهرس الاقتباس العلمي' (Index des citations scientifiques) و الذي هو عبارة عن قاعدة بيانات التي تسعى إلى تحديد التدفق بين التخصصات، وضمن نفس الفرع من العلوم فيما يتعلق بالبحوث الأساسية.[3]

[1] مؤشرات العلم والتكنولوجي والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة ،مرجع سابق ص 16

[2] مرال توتليان ،مرجع سابق ، ص15

[3] OECD, the measurement of scientific and technological activities : manual of the measurement of human resources devoted to S&T "Canberra manual, op, cit, p35

وتقاس نوعية القدرات العلمية بعدد الاقتباسات المرجعية، يكمن مبدأ هذا الأسلوب في أنه كلما زادت الإشارة إلى الورقة البحثية، كلما كانت أعلى جودة وأكثر أهمية. وقد قام بعض الباحثين بحساب هذه الأدلة الخاصة بالاقتباسات من مطبوعات مختلف البلدان، ورتبوها حسب عدد المقالات التي أشير إليها أكثر من 40 مرة[1].

بالإضافة إلى الدراسات حول حجم المشاركة، والتخصص والتأثير تسمح بيانات العلم الكمّي للفهرسة بتحليل تنظيم وتحوّلات مواد الأبحاث (Science Mapping) والعلاقات بين النظام العلمي والمعرفة التكنولوجية (تلاقي بيانات علم الفهرسة وبيانات براءات الاختراع). إنّ " فهرس الاستشهاد العلمي" الذيُ يصدره معهد المعلومات العلمية يشكّل المصدر الرئيسي للبيانات حول المنشورات العلمية ؛ إنه يجمع بشكل منتظم المعلومات حول المقالات المنشورة في مجموعة كبيرة من الصحف.[2]

كما تتيح لنا هذه الطريقة من قياس أهمية أي نشاط بحثي تطويري وإبراز مدى صلته بالتنمية الوطنية عن طريق تحليل منشورات البحث. والتواتر هو أحد المؤشرات الشائع استعماله حيث تذكر به منشورة معينة في المنشورات اللاحقة المتخصصة فى المجال نفسه أو في المجالات ذات الصلة، هذا مجعل المنظمات الدولية تنشئ عدد من قواعد البيانات الخاصة بالمراجع لتوثيق مقالات البحث المنشورة في مجلات دولية محكمة، والتي أصحت مرجعا ينظر إلى حصة إحدى الأمم في المنشورات العالمية باعتبارها مؤشرا مفيدا على قدرة باحثيها، ومقياسا لإمكاناتها المستقبلية على التدريب والتطوير الفني. وبينما تمثل الحصة من مخرجات المنشورات العالمية مؤشرا ت كمية، مفيدا في الدلالة على نوعية البحث وكذا المعرفة.[3]

حيث أن قياس البحث العلمي يعتمد وبشكل كبير على مؤشرات قياس كمية Quantitative وليست نوعية Qualitative، بمعنى أن هذه المؤشرات الكمية تركز على قياس حجم ومقدار نشاط البحث العلمي والتطوير القائم، بعكس المؤشرات النوعية التي تركز على نتائج البحث العلمي ومدى الاستفادة المتحصلة منها، وذلك لصعوبة قياس النتائج لكثير من الأبحاث العلمية التي قد لا يتضح أثرها إلا بعد وقت طويل.[4] وكمثال على ذلك سوف نستشهد بالجدول المولي الذي يقيس تعداد الأوراق البحثية في الدوريات المحكمة لبعض من الدول العربية و إستعمالها كمقياس للمعرفة .

[1] تقرير التنمية الإنسانية العربية **خلق فرص للأجيال القادمة** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002 ص62

[2] ميرال توتليان ،مرجع سابق ،ص 18

[3] مؤشرات العلم والتكنولوجي والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة ، مرجع سابق ص 14

[4] برنامج مؤشرات قياس وتقويم البحث العلمي متوفر على موقع وزارة التعاليم للمملكة العربية السعودية تاريخ المشاهدة : 12 /2017/12 على الساعة 8:30
https://www.moe.gov.sa/ar/Secretariats-and-committees/Research-centers-of- cellence/Pages/ucr6.aspx

الشكل رقم (4–3) نمو تعداد اوراق الأبحاث المنشورة في الدوريات المحكمة خلال الأعوام 2000 – 2011 في جميع الاختصاصات في ثماني دولة عربية

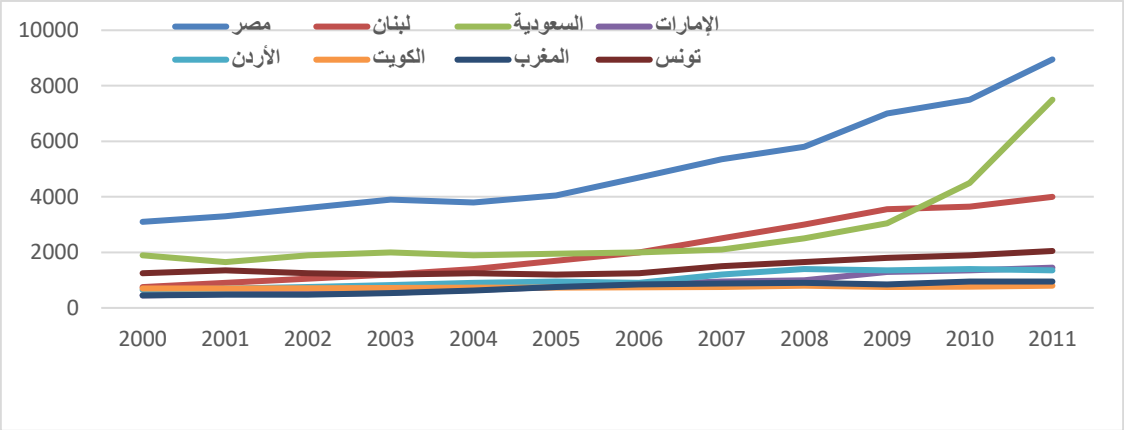

المصدر: التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية، مؤسسة الفكر العربي، بيروت – لبنان 2012 ،ص245

كما أتاحت هذه الطريقة لمبتكريها إنشاء ثلاثة أنواع من المؤشرات[1]:

- مؤشرات ذات تركّز علمي.
- مؤشرات التخصصات العلمية حسب المادة.
- مؤشرات تأثير الأبحاث (عدد الاستشهادات) حسب المادة.

وتستعمل مؤشرات المقاييس الخاصة بالمراجع عادة بإعتبارها مخططا متكملا من المنشورات، مصنفة حسب البلدان أو المناطق. وقد تهتم أحيانا بتوزيع المجلات الدورية داخل مجالات علمية مختلفة. ويمكن أيضا دمج عدة مؤشرات تخص أثر الاستشهاد في أدلة أكثر تعقيدا، ويمكن تطبيق ذلك بالأساليب التالية:[2]

1-دليل التخصص النسبي: يحدد حصة أحد البلدان من المنشورات العالمية في المجالات العلمية المتخصصة بالنسبة إلى حصته في جميع المجالات؛

2-الاشتراك في التأليف: يحدد الربط بين المناطق الجغرافية المختلفة عن طريق الجمع بين مؤلفين متعددين في مقصوره واحده

3-الإنتاجية العلمية: تقيس إنتاجية فرادى المنظمات؛

[1] مريال تولتيان ،مرجع سابق ص17

[2] مؤشرات العلم والتكنولوجي والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة ، مرجع سابق ،ص 15

4- مؤشرات قائمة على الإستشهاد: تقدر كميا الإستشهادات بإحدى المقالات أو الإدالات إليها من مقالات أخرى خلال فترة زمنية محددة

بالإضافة إلى الدراسات حول حجم المشاركة، والتخصص والتأثير تسمح بيانات العلم الكمّي للفهرسة بتحليل تنظيم وتحوّلات مواد الأبحاث (Science Mapping) والعلاقات بين النظام العلمي والمعرفة التكنولوجية (تلاقي بيانات علم الفهرسة وبيانات براءات الاختراع). إنّ " فهرس الاستشهاد العلمي" الذيُ يصدره معهد المعلومات العلمية يشكّل المصدر الرئيسي للبيانات حول المنشورات العلمية ؛ إنه يجمع بشكل منتظم المعلومات حول المقالات المنشورة في مجموعة كبيرة من الصحف ،كما أنها تملك الحدود ذاتها كبيانات براءات الاختراع. يختلف الميل إلى النشر والاستشهاد بصورة خاصة من مادة إلى أخرى ولا تمثّل المنشورات إلاّ أحد مخرجات نشاطات الأبحاث الأساسية. إضافة إلى ذلك، تخضع البيانات المتوافرة إلى إنحيازات لصالح المنشورات باللغة الإنكليزية. [1]

ويقوم استخدام بيانات مقاييس المراجع على أساس أن الهدف الأخير للجهود العلمية هو إنتاج المعرفة، وهذا يتجسد في الأدبيات ذات الصلة. غير أن هذه هي نقطة الضعف الأساسية في إستخدام هذه المقاييس، كما أنها تنطوي على بعض نقاط الضعف وهذا على الرغم من إستعمال مؤشرات هذه المقاييس بكثافة في تقييم النتاج العلمي، منها:[2]

- تنشر مجالات علمية وتستشهد بأعمال سابقة بأساليب مختلفة، كما إن بعض التباينات تحد بين بلد وآخر؛
- تبرز انحرافات لغوية ناجمة عن العمل مع صحف ومجلات مختارة. وهذا ينطبق خصوصا على البلدان النامية، ولا سيما البلدان التي : لا تكون اللغة الإنكليزية فيها لغة العمل في التعليم والاتصال العلمي. والبلدان العربية تقع بالطبع ضمن هذه الفئة؛
- يمكن الإقلاع عن الاستشهاد بنواتج علمية قيمة، لأنها أصبحت جزءا من البديهيات؛
- كثيرا ما تنقضي فترات طويلة من الزمن بين تقديم نتيجة معينة والإعتراف الحقيقي بقيمتها؛
- تحيل المجلات الدورية الرئيسية إلا إلى الأعمال المخبرية أو التجريبية المنتجة، وتهمل الابتكارات التي تحدث في مجالات هامة، منها تطوير الحوسبة أو البرمجيات

[1] ميرال توتليان ،مرجع سابق ، ص 18

[2] مؤشرات العلم والتكنولوجي والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، مرجع سابق، ص 14

3- ميزان المدفوعات التكنلوجي

ميزان المدفوعات التكنولوجي هو عبارة عن كل المدفوعات payments والإيصالات receipts التي تتم تداولها بين الأفراد المقيمين والغير مقيمين، حيث يعتبر هو المؤشر الوحيد المستخدم القياس معدل الاقتناء التكنولوجي Tech adoption من الخارج،[1]

أي يقوم بتقييم نشاط نقل التكنولوجيا بين البلدان يعرف كذلك بدليل ميزان المدفوعات التكنولوجي". فهو يتيح تسجيل الأموال المتعلقة بالملكية الفكرية، وعندما يعتمد للمقارنة بين البلدان التي تستخدم طرائق متشابهة التجميع البيانات، يمكنه أن يزود بمعلومات عن نشر التكنولوجيا والقدرة التنافسية. ويشمل ميزان المدفوعات التكنولوجي شراء وبيع التكنولوجيا غير المجسدة، ومنها حقوق الملكية والتراخيص والمساعدة الفنية، كما يشمل المدفوعات التي لا تتعلق بالتكنولوجيا مثل الخدمات الإدارية). غير أنه لا يستعمل في التبادلات التكنولوجية التي لا يكون فيها مدفوعات. أي في حالة الاتفاقات الخاصة بتبادل التراخيص أو بنقل الدراية والمعرفة.[2]

يضمّ دليل ميزان المدفوعات التكنولوجي أربع فئات كبيرة[3]:

- عمليات نقل التكنولوجيا : تمليكات براءات الاختراع والتراخيص ونقل الدراية.
- عمليات نقل الرسومات: تمليكات، تراخيص، امتيازات، ماركات أو موديلات.
- تقدمات الخدمات التقنية، وهي تشمل دراسات تقنية ودراسات هندسية بالإضافة إلى المساعدة التقنية.
- الأبحاث والتنمية ذات الطابع الصناعي

ولقد قدمت إقتراحات من أجل إحتساب ميزان المدفوعات من أجل التفريق بين العوامل التي تكون مجدية في عملية الإحتساب و الأخرى التي لا جدوى لها و الجدول التالي يلخصها:

[1] Derek H. C. Chen et al, 2004, op.cit, p 24

[2] مؤشرات العلم والتكنولوجي والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، مرجع سابق ،ص 22

[3] مرال توتليان ،مرجع سابق ،ص 18

جدول رقم (1-3) إقتراحات مقدمة لحساب ميزان المدفوعات التكنولوجي

العوامل المطلوب احتسابها	العوامل غير المطلوب احتسابها
حقوق الاختراع (حقوق البيع والشراء والاستعمال)	المشورة التجارية والمالية والإدارية والقانونية
الدراية (التي لا تغطيها البراءات)	الدعاية
العلامات التجارية (منح الامتياز)	التامين
	الأفلام والتسجيلات الصوتية المواد الخاضعة لحقوق
	التأليف
	التصميم
	البرمجيات

المصدر: مؤشرات العلم والتكنولوجي والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لأمم المتحدة نيويورك، 2003 ص 24

4- مؤشرات التخصصات العلمية والتكنولوجية

تستعمل وسائل عديدة ومختلفة لتقييم التخصصات العلمية والتكنولوجية للدول و هذا بالإعتماد على بيانات المنشورات وبراءات الاختراع والأبحاث والتنمية إلخ. غالباً ما تقدّم بيانات المنشورات والبراءات بشكل مؤشرات تخصص تعكس التخصصات الخاصة بالدول سوآءا في المواد العلمية المختلفة المتمثلة في (منشورات) أو المجالات التكنولوجية على شكل (براءات الاختراع).[1]

حيث تصنف المنتجات هنا على أساس المعايير التالية:[2]

- المرتبة على سلّم النوعية انطلاقاً من قيَم وحدات السلع (عالية، متوسطة، منخفضة)

- مرحلة إعداد المنتجات (انطلاقاً من اصطلاح BEC (فئات اقتصادية واسعة) الذي أطلقته الأمم المتحدة والذي يصنّف المنتجات بموجب استخدامها الرئيسي: سلع أولية، سلع معدات، سلع للاستهلاك المتوسط، سلع استهلاكية

يمكن أن نتسخلص من هذا الجزء والخاص بمؤشرات العلم والتكنولوجيا أن مدخلاته ومخرجاته تعتبر من أهم مصادر قياس الإقتصاد المعرفي على الرغم من الشوائب التي أتينا على ذكرها مما دفع بالمهتمين بهاذ المجال إلى اللجوء إلى مؤشرات أخرى والتي سوف نحاول أن نعرج عليها في الأجزاء القادمة كونها تعد مكملة لسابقتها وترتبط بعلاقات جد متشابكة معها وهذا ما سيظهر لنا جليا عند إجراء المسوحات المطلوبة

[1] sanderine, op.cit p13

[2] مرتال توتليان مرجع سابق ،ص 19

المطلب الثالث: مؤشر النظام الوطني الإبتكار (الإبداع)

في الفصل الأول تم الإشارة إلى أن الإبداع و الإبتكار الذي يعدان أهم و أبرز عمودي للإقتصاد المعرفي ،فهما في الأخير ليس إلا ثمرتي المعرفة وأكلها، مما يجعل منهما أحسن الطرق من أجل قياس ومعرفة مدى توجه الدول نحو درب الإقتصاد الجديد فهو مقياس يتيح لواضعي السياسات و القرارات رسم خارطة الطريق لذا وفي البداية يلزم معرفة أبرز نماذج الإبتكار من ثم التحول إلى كيفية قياسه .

الفرع الأول: النموذج الخطي للإبتكار

حتى الخمسينات والستينات من القرن العشرين ظل الابتكار يعتبر مجرد تقدم خطي بدءا من التصور الأولى لفكرة عند مستوى البحث الأساسي إلى التعبير عنها بتطبيق فعلي. ويسمى برانسكومب هذا التصور الخطي للابتكار نموذج "الخط الأنبوبي". ووفقا لهذا النموذج، ينتج الابتكار من عملية توازي نموذج الإنتاج على البساط السيار. وكل ما يحتاج إليه المرء للنهوض بالابتكار هو تقليل "الاختناقات" والاحتفاظ بمخزون وافر من المدخلات، ولا سيما الأموال والموارد البشرية اللازمة للبحث والتطوير).[1]

الشكل رقم (5-3) النموذج الخطي للإبتكار

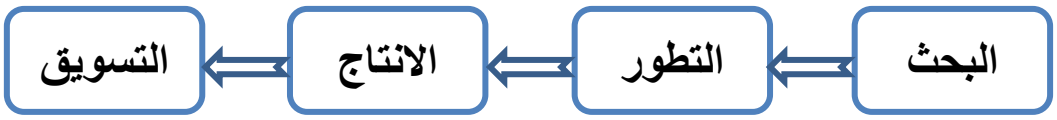

Source: anne Sander, Les politiques de soutien a l'innovation, une approche cognitive «le cas des Cortechs en Alsace », thèse de Doctorat en science Economiques, Université de Louis Pasteur, Strasbourg 1, 2005, P:18

وفي ظل هذه المقاربة و غياب مقاييس خاصة للابتكار، إستخدمت في الماضي، مؤشرات العلم والتكنولوجيا (S & T) أو إحصاءات الملكية الفكرية كمعايير قياس تقريبية اللإبتكار، تتضمن هذه القياسات في الغالب الحصول على البيانات عن طريق معرفة الإنفاق الموجه إلى البحث والتطوير، أو عن طريق الأفراد القائمين على البحث والتطوير، أو عن طريق المقالات العلمية الفنية في الصحف والمجلات، والبيانات المتعلقة بالبراءات، والبيانات المتعلقة بصادرات التكنولوجيا العالية وحتى هذه البيانات المتاحة للكثيرين، قد لا تكون متوفرة بالنسبة لجميع البلدان. وفضلا عن هذا، فإن مؤشرات العلوم والتكنولوجيا هذه لا توفر، في أحسن الأحوال، إلا معلومات عن مدخلات الإبتكار ومخرجاته مثل الإنفاق على البحث والتطوير، وعدد العلماء، ومخرجات الإبتكارات الوسيطة مثل الإصدارات العلمية أو براءات الإختراع أو أشكال معينة من النشاط التجاري التكنولوجي ذات الصلة

[1] مؤشرات العلم والتكنولوجي والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة مرجع سابق ص 3

مثل البيانات المتعلقة بصادرات التكنولوجيا العالية، أو بيانات بشأن رسوم الترخيص وحقوق الامتياز فقط. وفي السنوات الأخيرة، ساهمت البيانات المستمدة من الدراسات البحثية للابتكار على صعيد الشركات في تحسين الوضع إلى حد ما.[1]

وإستنادا إلى نموذج "البحث داخل والتكنولوجيا خارجة"، تندرج غالبية مؤشرات العلم والتكنولوجيا المعمول بها حاليا إما ضمن مجموعة المدخلات أو مجموعة المخرجات التي يمكن أن تضم المؤشرات التي تقيس الابتكار. و مع أن هذا التصنيف لا يخلو من الصحة، تبقى مؤشرات المخرجات غير كافية وحدها لوصف عملية الابتكار بجوانبها المعقدة والمتعددة الأبعاد.[2]

حيث أن قصورها و محدوديتها تكمن في عدم قدرتها على قياس الإبداعية العامة للاقتصاد مما دفع بالمختصين إلى محاولة تطوير إيجاد مؤشرات أكثر تعقيدا من أجل الإحاطة أكثر بما يعرف بالإبداع و هذا ما تم فعلا تجسيده لاحقا في مفهوم النظام الوطني للإبداع و الذي كان نتيجة حتمية لجملة من الأمور لعل أولها تفطن الولايات الأميركية ، إلى أن الأهمية لا تكمن في بناء منظومات وقدرات علمية وتكنولوجية، ولكن الأهم في مضمار التطوير التكنولوجي الذاتي هو الفوز في السباق التنافسي مع الآخرين و بناء القدرة على الابتكار، فإبتكار المنتجات والعمليات الإنتاجية من خلال بناء منظومة وطنية متكاملة للقدرة الإبتكارية هي الطريق الامثل ،هذا ما وعته اليابان وأوروبا الغربية من الدرس الأمريكي، وعكفت كل منهما رغم المصاعب على تأسيس تلك المنظومة الوطنية للإبتكارات وتفعيلها، مما دفع بالفكر العلمي والتكنولوجي إلى ممارسة مهمته للتمهيد والسبق والريادة في طرح الفكرة الجديدة، فكرة نظام الإبتكار من جهة، وفي مواكبة التحول وتعقبه بالتحليل والتعليل من جهة أخرى.[3]

ومع أن مجموعة المؤشرات التقليدية المستعملة حاليا ذات قيمة كبيرة بكل تأكيد في رسم السياسات وصنع القرارات، تبقى فائدتها محدودة نسبيا لدى التعامل مع التحديات والفرص التي ستوجهها هذه البلدان عند التعرض للمنافسة العالمية الشديدة عبر جميع قطاعات الإقتصاد الأخذ في الإتجاه إلى المعرفة.[4]

كما أن التفرقة التي إستحدثت في هذا المجال بين أنشطة البحث العلمي من ناحية، والأنشطة الابتكارية من ناحية أخرى أدت إلى حتمية إيجاد طرق أخرى لقياس مثل هذه الظاهرة فالبحث العلمي وفق الأدلة الدولية المعتمدة يمثل «نشاطاً إبداعيًا يتم بشكل منظومي بهدف زيادة المخزون المعرفي، متضمنًا الإنسان والثقافة والمجتمع، وإستخدام هذا المخزون المعرفي لتطوير تطبيقات جديدة». أما الإبتكار فهو «نشاط إبداعي يؤدى إلى تطوير منتجات وعمليات وأساليب تسويق وأنساق تنظيمية جديدة أو معدلة بشكل كبير، واستخدامها لإحداث التأثير المجتمعي المرغوب». وبرغم أن كلا من البحث العلمي والإبتكار يمثلان من حيث المبدأ نشاطًا إبداعيًا، فإن الفرق بينهما يكمُن في مستوى التحديث والتطوير والنقلة المعرفية من ناحية، والتأثير المجتمعي

[1] المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO ، **،الوجه المتغير للابتكار**، سلسلت اقتصاديات وإحصائيات WIPO ،جنيف، سويسرا، 2011 ،ص 29

[2] مؤشرات العلم والتكنولوجي والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة ،مرجع سابق ،ص4

[3] محمد عبد الشفيع عيسى ، **النظام الوطني للابتكار" مفهوم يتعزز عالمياً ويغيب عند العرب**، مقال متوفر على موقع جريدة الحياة http://www.alhayat.com/article/1266720 تاريخ المشاهدة 2018/04/24 على الساعة 22:30

[4] مؤشرات العلم والتكنولوجي والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة ، مرجع سابق ،ص د

والإنساني من ناحية أخرى. فالإبتكار لابد أن ينتج عنه سلعة أو خدمة جديدة أو منظومة تسويقية أو إدارية مُغايرة تؤثر في حركة أسواق السلع والخدمات، ومعدلات الأداء الاقتصادي والإجتماعي ومستوى رفاهية المواطن، ومن ثَم تحقيق أهداف وغايات التنمية بوجه عام[1].

فعملية الإبتكار تعتمد على عوامل كثيرة تتجاوز مجرد البحث والتطوير والتكنولوجيا، ولا يمكن الإحاطة بها إلا عبر مجموعة واسعة من الأنشطة في جميع القطاعات، منها التقاسم والتفاعل المعرفي اللذان يرتكزان أساسا على قدرة الاتصالات والمهارات ذات الصلة. وهذه العوامل تزيد من صعوبة قياس الابتكار.ويسلم الخبراء اليوم بالحاجة إلى تحليل الابتكار بصفته ناتجا من أنشطة متعددة تعمل عبر شبكة متشعبة من التوصيلات، وهذا ما يتضح من تطور تعريف الابتكار. فالتعريف التقليدي يقول بأن الابتكار هو مجرد تطبيق للمعرفة التكنولوجية وتوليد لمنتج أو الخدمة جديدين أو محسنين، بينما يحاول التعريف الحديث اللإبتكار أن يأخذ في الحسبان جوانب أخرى في العملية الإبتكارية تشمل الجوانب التشريعية والتنظيمية، وهذا يسلط الضوء على الحاجة إلى النظر داخل أنظمة الابتكار الوطنية ودراسة الوسائل التي تقوى وتدعم بالعملية الإبتكارية.[2]

وهذا ما جعل الإبتكار يتحول تدريجيا من النموذج الخطي إلى نموذج أكثر تعقيدا و توسعا ألا و هو النموذج التفاعلي أو نموذج سلسلة الارتباط ،حيث أن الإبتكار لم يعد يعتبر على أنه عمل مخترعين منعزلين لا يمكن نسب سلوكهم إلى تفسيرات ذات طبيعة اقتصادية. فالابتكارات تجرى الآن بشكل أساسي في الشركات الخاصة لأسباب اقتصادية بحته، والأبحاث تتم أولا في المختبرات الداخلية للشركات بالترابط مع أقسام أخرى فيها، لذا تم التخلي عن المفهوم الأفقي للابتكار ليحل مكانه النموذج التفاعلي، و الذي نجم عن إدراك الشركات لفرصٍ اقتصادية مرتبطة بإمكانيات تقنية. كونه يسمح بالتفكير في إطلاق أبحاث أساسية جديدة رداً على مشاكل أثارتها الأبحاث التطبيقية أو حتى على اقتراحات متأتية عن مستخدمي التقنيات.[3]

الفرع الثاني : النموذج التفاعلي أو نموذج سلسلة الارتباط

لقد قام كلا من كلين و روزمبرغ (kline et Rosenberg) سنة 1986 من إبتداع نموذج يستند على وجود حلقات تتفاعل فيما بينها ذهابا و إيابا في خضم المراحل المختلفة لعملية الابتكار، و الشكل الموالي يظهر لنا ذلك

[1] معتز خورشيد **هل يمثل الابتكار ضرورة للتنمية الاقتصادية؟** مقال متوفر على الموقع التالي https://www.almasryalyoum.com/news/details/1175021 تاريخ المشاهدة 2018/04/23 على الساعة 23:05

[2] مؤشرات العلم والتكنولوجي والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة مرجع سابق ص 4

[3] مريال توتليان، مرجع سابق ،ص 15-16

الشكل رقم (6–3) النموذج التفاعلي أو نموذج سلسلة الارتباط

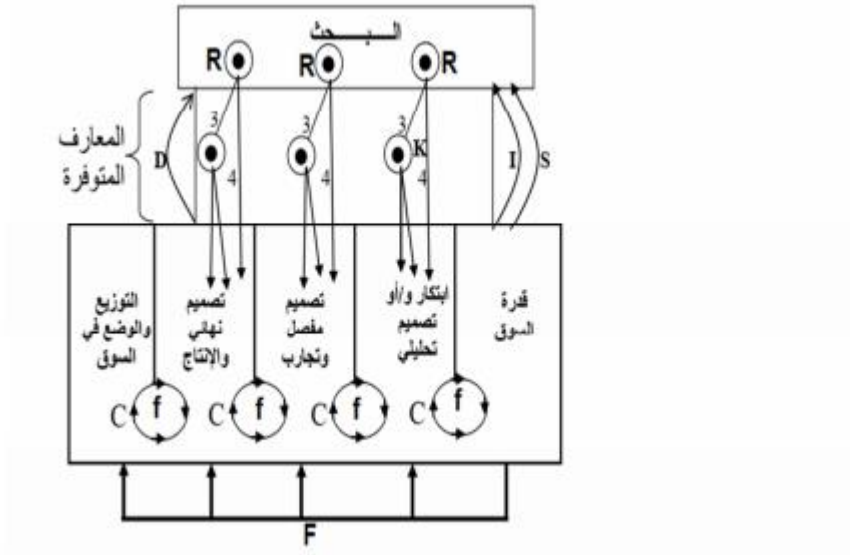

Source: anne Sander, Les politiques de soutien a l'innovation, une approche cognitive «le cas des Cortechs en Alsace », thèse de Doctorat en science Economiques, Université de Louis Pasteur, Strasbourg 1, 2005, P:20

يشير الشكل أعلاه إلى ما يلي :[1]

يمثل الحرف "C": السلسلة المركزية للابتكار

أما " f " فهي حلقات تفاعلية يتم فيها الذهاب والرجوع لكنها تكون قصيرة

"F": حلقات تفاعلية ذهابا و إيابا لكنها طويلة

K – R : فهي التفاعلات بين المراحل المختلفة والمعارف العلمية، ملاحظة إذا لم يتم حل المشكلة على مستوى k فإن الارتباطات غير ممكنه

"D": فهي العلاقة بين البحث العلمي والصعوبات التي تواجهه أثناء خطوات الاختراع والتصميم.

و حرف " I" فيرمز إلى الدعم الذي يمكن أن يتلقاه البحث العلمي من طرف الآلات، الأدوات والإجراءات التكنولوجية .

أما "S": فهو التأثير الخارجي و بالأخص تأثير المستهلكين على الأبحاث العلمية، كما يمكن إدراج المعلومات المتحصل عليها على طول السلسلة فيه .

أما المسارات أو أنواع التفاعلات فهي كالأتي :

- السلسلة المركزية للابتكار (C) تبدأ مع الاختراع ثم تتبع بالتطوير، الإنتاج والتسويق.

[1] anne Sander, Les politiques de soutien a l'innovation, une approche cognitive «le cas des Cortechs en Alsace », thèse de Doctorat en science Economiques, Université de Louis Pasteur, Strasbourg 1, 2005, P:21-22

- حلقات ذهاب والإياب القصيرة (f) تكون بين مرحلتين متتالين من السلسلة المركزية
- حلقات ذهاب ورجوع طويلة (F) تحدث بين مرحلة من السلسلة المركزية والنقائص التي تتم ملاحظتها عند إستخدام السلع أو الخدمات من قبل المستهلكين ، أما عند ردود الأفعال في هذا المستوى فتكون في الغالب ناتجة عن العلامة – المستهلك – منتج.

كما يمكن النظر في هذا المجال إلى الأنشطة الابتكارية من خلال ثلاث زوايا متداخلة. فهناك الابتكار المعتمد على الدورة المتكاملة للبحث والتطوير التي تبدأ باستكشاف الظواهر الطبيعية وإجراء البحوث الأساسية، مرورًا بالبحوث التطبيقية والنماذج التجريبية، وانتهاءً بإنتاج سلع وخدمات جديدة أو مبتكرة يتم تسويقها. وهناك الإبتكار في مجال الإنتاج، أي في وحدات الإنتاج السلعي أو الخدمي، حيث يرتكز الإبتكار في هذا المجال على إنتاج سلع وخدمات جديدة أو مُحسنة بشكل كبير، أو بناء نموذج تسويقي وتنظيمي حديث ومتطور بشكل كبير. ثُم هناك الإبتكار المجتمعي الذي يتحقق خارج نطاق مؤسسات البحث العلمي والقطاعات الإنتاجية، ويتطلب مناخًا مجتمعيًا حديثًا وبيئة تمكينية داعمة. وبناءً على ما سبق، فإن صعوبة تحقيق الابتكار تكمُن في ضرورة حدوث تطور مجتمعي شامل يدعمه منظومة متكاملة للبحث والتطور.[1]

أما دليل أوسلو فهو يحدد أربعة أنواع من الابتكار المنتجات أسلع جديدة أو خدمات أو تحسينات هامة على الموجود منها، (العمليات التغييرات في أساليب الإنتاج أو التسليم)، التنظيم التغييرات في الممارسات التجارية، تنظيم مكان العمل أو في العلاقات الخارجية للشركة، والتسويق (تغييرات في تصميم المنتج، التغليف، الطرح، والترويج أو التسعير) .[2]

فهي على النحو التالي :[3]

إبتكار المنتج: إنتاج سلعة أو خدمة جديدة أو محنة بشكل ملحوظ فيما يتعلق بخصائصها أو استعمالاتها المقصودة، ويشمل هذا الأمر التحسينات الملموسة في المواصفات التقنية، أو المكونات، أو المواد، أو البرمجيات، أو سهولة الاستخدام، أو خصائص وظائفية أخرى؛

إبتكار العملية: تستعمل بغية زيادة الجودة أو إنتاج منتج جديد أو محسن بشكل ملحوظ أو تسليمه، أو طريقة تسليم جديدة أو محسنة بشكل ملحوظ. ويمكن أن يقصد بالابتكارات العملية تقوم بتخفيض تكاليف الوحدة للإنتاج أو التسليم، أو زيادة الجودة، أو إنتاج منتجات جديدة أو محسنة بشكل ملحوظ

[1] معتز خورشيد ،نفس المرجع
[2] الوجه المتغير للابتكار، مرجع سابق ،ص 23
[3] مؤشر المعرفة العربي 2015، مرجع سابق، ص 104

-ابتكار التسويق: تنفيذ طريقة تسويق جديدة تنطوي على تغييرات جوهرية في تصميم المنتج أو تغليفه، أو نقله، أو ترويجه، أو تسعيره (المكونات الخمسة للمزيج التسويقي). وتهدف ابتكارات التسويق إلى تلبية احتياجات المستهلك على نحو أفضل، عبر افتتاح أسواق جديدة بهدفي زيادة مبيعات الشركة؛

- الابتكار التنظيمي:وضع طريقة تنظيمية جديدة في ممارسات الشركة التجارية، أو تنظيم مكان العمل أو العلاقات الخارجية. والهدف النهائي هو تطوير أداء الشركة من خلال تخفيض التكاليف الإدارية أو تكاليف العملية الإنتاجية، أو تحسين مناخ العمل، أو تخفيض تكاليف المدخلات

وهذا ما يوضحه الشكل الموالي

الشكل رقم (7-3) الصور المختلفة للإبتكار

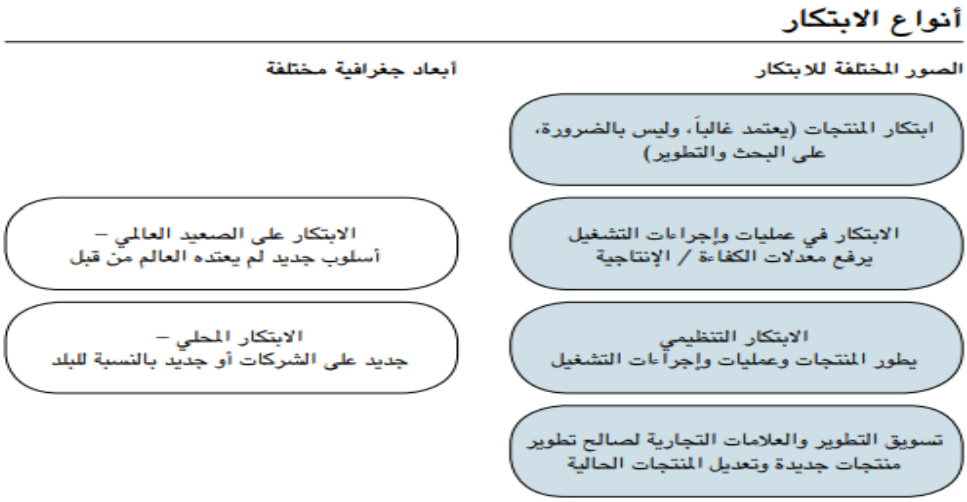

المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO ،سلسلت اقتصاديات وإحصائيات WIPO ،الوجه المتغير للابتكار، جنيف، سويسرا، 2011 ،ص 25

من خلال الشكل يمكننا أن نشتف أن هناك أنواع أخرى للإبتكارات و تصنيفها يكون على حسب الرقعة الجغرافية فمنها ما هو عالمي والذي يتجلى في الأساليب التي لم تكن معروفة من قبل ، كإستعمال اليورنيوم المخصب في إنتاج الطاقة مثلا فعند إكتشاف ذلك كانت الفكرة ثورية و جديدة على كل العالم ، أما الثاني فهو يكون جديد عند الشركات أو البلدان نظرا لما يعرف بالفجوة المعرفية ، فهناك من الدول من كانت سباقة له ، و أخرى لم تعتمد عليه من قبل و لما يدخل حيز التنفيذ على المستوى المحلي فهو يعني أنه إبتكار جديد ولو أنه متقادم بعض الشئ، و من أجل الوصول إلي كل هذا أصبحت الدول في حاجة إلى ما يعرف بالأنظمة الوطنية للإبتكار .

الفرع الثالث: النظام الوطني للإبتكار

على عكس التعاريف التي تستند على التعريف الكلاسيكي لشومبيتر Schumpeter ، فالابتكارات هي عبارة عن منتجات جديدة ومحسنة بالإضافة إلى إجراءات وطرق الإنتاج غير المعهودة و المستحدثة، أشكال جديدة من التنظيم ، وتطبيق التكنولوجيا في مجالات جديدة ، واكتشاف موارد جديدة وافتتاح أسواق جديدة. يعتبر Schumpeter أن هذه الأنواع من الابتكار تأتي بشكل رئيسي من الشركات الكبيرة ، وبشكل هامشي من الشركات الصغيرة والمتوسطة ، والمختبرات العامة ، والجامعات أو الشركات العامة.[1]

و لقد حصر التعريف أعلاه نوعا ما عملية الإبتكار في الشركات العملاقة و الكبيرة مع أنه محق نوعا ما لكن الأسس التي قامت عليها فكرة الأنظمة الوطنية للابتكار التي تعود للاقتصادي الدانمار كي ليوندفال(Lundvall 1988 et 1985، حيث أسسها بناءا على النظم الوطنية للإنتاج الذي أتى به (F. list) وأعمال (Von hippel) حول التعاون التقني غير الرسمي بين لمؤسسات، تقول غير ذلك حيث يؤكد على دور التفاعلات بين المنتجين والمستعملين في الاقتصاد الوطن، حيث أن وجود مثل هذه التفاعلات المحلية سوف تمكنه من شرح وجود الأنظمة الوطنية للابتكار بحسب رؤيته ، إلا انه لم يكن الوحيد بل وحتى أن كرستوفر فريمان (Christopher Freeman) في 1988 و 1987 سبقه نوعا ما حيث قام بالتدقيق أكثر في مكونات هذا النظام، من خلال تحديد الهيئات الاجتماعية والسياسية التي تواكب الإبداع التقني، وبحسب منظوره فالأنظمة الوطنية للابتكار هي شبكات الهيئات في القطاعات العمومية والخاصة حيث النشاطات والتفاعلات تلقن، تستورد، تغير و تنشر التكنولوجيات الجديدة.[2].

لقد أوجبت هذه الأفكار اللامعة حدوث إنتقال في مركز الثقل للدعوة الفكرية والسياسات من مقولة "المنظمة العلمية والتكنولوجية" المقفلة والصماء إلى حد بعيد، إلى مقولة "المنظومة الابتكارية" الرحبة والثرية بقوة الحياة وهذا ما يطلق عليه" التحول في المنظور العلمي التكنولوجي.SCIENCE AND TECHNOLOGY PARADIGM SHIFT"
،كما تبلور هذا التحول في المنظور بصفة عامة عبر عقد التسعينات، خصوصاً في آخره وأوائل القرن الجديد. ونشير في هذا المجال إلى واقعتين على سبيل المثال:الواقعة الأولى هي اجتماع مجموعة الخبراء حول استراتيجيات وسياسات العلم والتكنولوجيا للقرن الحادي والعشرين في آذار مارس 1999، وهو الاجتماع الذي عقدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لمنطقة غرب آسيا، و أكدت التوصية الأولى من التوصيات الصادرة عن هذا الإجتماع على حقيقة التحول الجديد تحت عنوان"العالم والتكنولوجيا في مقابل سياسات الإبتكار، تغير المنظور."والواقعة الثانية هي عقد "المؤتمر الدولي الثالث حول سياسة التكنولوجيا وعملية الإبتكار" في مدينة اوستن في الولايات المتحدة في فترة 30 آب أغسطس إلى 2 أيلول سبتمبر 1999، وقدمت فيه

[1] Jorge Niosi et autres, "Les systèmes nationaux d'innovation : à la recherche d'un concept utilisable", Revue français d'économie, année 1992, Volume 7, n°1, P219

[2] idem

أبحاث عدة عن الصلة بين الابتكار والتطوير التكنولوجي، بينها ما تقدم به فريق بحث ياباني شومبيتر تامادا وآخرون بعنوان "التحول في منظور السياسة في اليابان، من سياسة العلم والتكنولوجيا إلى سياسة الابتكار". ومن بين ما جاء في هذا البحث نقرأ ما يأتي: "أخذت الصناعات اليابانية في فقدان تنافسيتها نسبياً في عصر المعلومات الجديدة. ولذلك شرعت الحكومة اليابانية في إعادة صوغ منظور سياسة العلم والتكنولوجيا، بل وفي التحول عنه إلى تبني المنظور الجديد لسياسة الإبتكار. وفي هذا الإطار يصبح تسريع معدل الإبتكار مرهونا بتعزيز ديناميكيات النظام الوطني للابتكار".[1]

فالإبتكار Innovation هو إيجاد تطوير جديد أو تعديل جديد على مادة أو عملية إنتاجية أو خدمية تؤدي للحصول على عائد اقتصادي أو دفاعي. أما النظام الوطني للابتكار (أو الإبداع) *NIS فهو مجموعة من مركبات منظومة العلم والتكولوجيا يضاف إليها وجود علاقات تفاعل فيما بينها تؤدي إلى توليد ونشر واستعمال معرفة جديدة تستثمر اقتصادياً أو دفاعياً أو اجتماعياً ضمن حدود الوطن ،والنظام الوطني للابتكار لا يمكن أن يوجد بدون إطار Framework يُفعّل العلاقات والروابط بين مركبات منظومة العلم والتكنولوجيا الوطنية والعالمية. وهذا الإطار هو ما نسميه بالسياسة الوطنية للعلم والتكنولوجيا. إذن فالنظام الوطني للابتكار هو ببساطة تجسيد لوجود منظومة وطنية للعلم والتكنولوجيا، تحكمها سياسة وطنية واضحة، ذات أهداف محددة وأولويات معلنة، يتم تنفيذها من خلال استراتيجيات مدروسة تضمن وجود الروابط والعلاقات الفعالة بين مركبات هذه المنظومة .[2]

لقد كان كريستوفر فريمان من أوائل الذين تصدو لهذا الموضوع و ولعله من أبرز الذين عالجوه و لقد خلص إلى التعريف القائل "بأنها شبكة من المؤسسات في القطاع العام والخاصة و التي سوف تنجم عن نشاطاتها وتفاعلاتها إنشاء، تعديل ،استيراد، ونشر تكنولوجيات جديدة."[3] ، و التي كانت كثمرة للكتاب الذي نشره (1987) حول اليابان. هنا يشير هذا المفهوم إلى نظرية الابتكار في المنظمة الخاصة بالبلد، ولعله أول من قام بإستخدام صريح لمفهوم الإبتكار في الأنظمة الوطنية.[4]

كما يمكن الإستشهاد بتعاريف أخرى للوقوف على المعنى الحقيق لهذا المصطلح الذي يعد حديث العهد مقارنه بغيره ولعل أول شرح قدمه ر. نيلسون R. Nelson (1988) " بقوله أنه يمكن الاستدلال على أنظمة الابتكار الوطنية ، على الأقل جزئياً

---

[1] محمد عبد الشفيع عيسى ، مرجع سابق

* تعود أولى التلميحات لمثل هذا النظام إلى(Friedrich List (1841/1959 للمزيد من الإطلاع أنظر
Bengt-Åke Lundvall, « national systems of innovation : toword a theory of innovation and interactive learning »,London ,printer, (1992), P17

[2] محمد مرياتي ،**التطور التكنولوجي لاستدامة الصناعة في ظل منافسة عالمية واقتصاد المعرفة ص11-12 مقال متوفر على الرابط التالي :**
http://www.mafhoum.com/syr/articles/mrayati/mrayati2.htm تاريخ المشاهدة : 2018/04/26 على الساعة 15:04

[3] OECD, National Innovation Systems, 1997, p.10

[4] Bengt-Åke Lundvall, « national systems of innovation : toword a theory of innovation and interactive learning »,London ,printer, (1992), P17

، من السياسات الوطنية ، والتنسيق الرسمي وغير الرسمي للدولة ، وتمويل البحث والتطوير ، والمعرفة الناتجة. وستكون هذه السياسات قادرة على ضمان التجانس والروابط بين وكلاء الابتكار الوطنيين،"[1] ولقد تزامن ذلك مع فريمان حيث قدم نيلسون دراسات حول النظام الأمريكي (1987 ، 1988)، حيث كان تركيز التحليل فيها على الطابع العام والخاص للتقنية ودور الشركات الخاصة والحكومة والجامعات على التوالي،[2] كان في حد ذاته تعريف مبدئي لهذا المصطلح ،و الذي ستعقبه تعاريف أخرى من جملتها تعريفه هو سنة 1993 و القائل" بأنها مجموع المؤسسات التي تحدد تفاعلاتها الأداء الإبتكاري للمنشآت الوطنية"[3].

غير أن ما أورده ليندفال Lundvall في مقدمة كتابه National systems of innovation الذي أصدره 1992 واصفا هذا النظام على أنه كل شيء ما عدى الفوضى" anything that is not chaos " ينم على كثير من المعاني الرامية إلى القول بأن كل نظام وطني للابتكار ما هو إلا مجموعة من العناصر والعلاقات التي تتفاعل داخل دائرة الإنتاج ، من أجل نشر واستعمال المعرفة الجديدة و المستحدثة واستغلالها اقتصاديا على أتم وجه ، فقوله أنه لا يتسم بالفوضوية يجعل منه نظام متناسق وجد متناغم تعمل كل وحداته بشكل أتوماتكي و بتجانس لا لشيء إلا للوصول لأنجع الطرق التي سوف تمكن الدول و المجتمعات المعتمدة عليه من الترقي في سلم التطور و التنمية و هذا ما ستثبته الدراسات التي سوف نأتي على ذكر بعض منها لاحقا .

أما النظام الوطني للإبتكار على حد رأي Niosi 1993 هو ذلك النظام التفاعلي الذي يربط بين المنظمات العمومية والخاصة (على الرغم من صغرها أو كبرها) ، كما يضم الجامعات والوكالات الحكومية التي تعمل على إنتاج المعرفة والتكنولوجيا و هذا داخل الرقعة الجغرافية الوطنية، أما الصور التي تتخذها هذه التفاعلات ما بين الوحدات فيمكن أن تكون تقنية، تسيريه ، مالية، ، من أجل بلوغ الغاية المرجوة وهي تطوير، حماية وكذا تمويل المعارف العلمية والتكنولوجية الجديدة.[4]

نرى أجل التعاريف التي أتينا على سردها ركزت على كلمت نظام ، كون العشوائية و الفوضوية لن توصلنا إلى الأهداف المرجوة حتى و إن كانت في بعض الأحيان مفيدة كنظرية الفوضى ،إلا أن هذا الإتفاق يقودنا للقول بأن الدولة يجب أن يكون لها دورا فعال و تنظيمي في سبيل نشر و توطين و توليد المعرفة التي سوف ينجم عليها الإبتكار ، الذي لطالما كان و سيكون سبيل البشرية الأمثل للمضي قدما في طريق التطور ، بل سيمكنها من التغلب على المعضلة الإقتصادية ، بالإضافة إلى أنها جل التعاريف تناهض فكرة شومبيتر القائلة بأن الإبتكار منوط بالشركات العملاقة و الخاصة و هامشية في باقي المنظمات العمومية

[1] Jorge Niosi et autres,op , cit ,p218

[2] Bengt-Åke Lundvall,op, cit,18

[3] OECD, National Innovation Systems, 1997 ,op. cit., p.10

[4] Stephen Feinson, National Innovation Systems: Overview and Country Cases, , Knowledge Flows and Knowledge Collectives: Understanding the Role of Science and Technology Policies in Development. Center for Science, Policy and Outcomes, Columbia University. Vol. 1, Sec. 1 2003,p17

كالجامعات مثلا ، فعلى حد أرائهم لن يوفق هذا النظام إلا اذا كانت لمكوناته و منظماته أدوارا مفصليه و فعاله تقودها مؤسسات تتمتع بمصداقية و تشريعات تضبطها كي تؤدي أدوارها على أتم وجه.

و لعل تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية النظام الوطني للابتكار على أنه "شبكة من الهيئات العمومية والخاصة والتي سوف يتمخض من خلال تفاعل أنشطتها تراكما وتحولا للمعارف والكفاءات التي هي أصل التكنولوجيا الحديثة، و إدراجها لأهم الهيئات: المؤسسات الاقتصادية، الجامعات، معاهد البحث العمومية والمختلطة ومعاهد الملكية الفكرية ،"[1] هو الأشمل لو قرن لسابقيه ، ولول أضفنا له تعريف ESCWA لأصبح شبه كامل وهذا لطرحه لمفهوم مجموع السياسات والأنظمة والترتيبات المؤسساتية والهيكلية المنوطة بإستحداث، اكتساب، نشر، واستخدام المعرفة العلمية والتكنولوجية.[2]

أما فيما يخص مختلف خصائص التفاعلات بين الفاعلين داخل أنظمة الإبداع الوطنية وفيما بينها، يجب افتراض وجود تداخل بين مختلف مستويات نظم الإبداع : وطني، جهوي، قطاعي أو تكنولوجي، وبالفعل مستوى التحليل ذو صلة وثيقة، فدراسة هذه الأنظمة ليس دوما على المستوى الجهوي كما هو مطبق في الولايات المتحدة الأمريكية أو مركز كما هو في دول أخرى. فتبعة الأعمال فريمان (Freeman) سنة 1987 حول اليابان، حاول بعض الكتاب مثل نيلسون (Nelson 1993) وبورس وليوندفال (Borras et Lundvall 1997) تطبيق هذا مفهوم النظام الوطني للابتكار على الولايات المتحدة الأمريكية، فوجدوا أن هذا البعد يشكل إطار تحليل يتقاسم بداخله مختلف الفاعلين والمنتجين للمعرفة نفس اللغة، نفس الثقافة وخاصة قواعد مؤسساتية محددة. لذلك مختلف عناصر النظام الوطني للابتكار حتى ولو كانوا متباعدين جغرافيا ستكون بينهم صلات معرفية ومؤسساتية، انطلاقا من هذه الملاحظة فإن البعد الوطني يبدو أنه هو البعد المناسب لتحليل خلق وتطوير الإبداعات التكنولوجية أو التنظيمية[3].

و لإرساء المفهوم و المضي في إعتماده قدمت جملة من الدراسات كما ذكرنا سابق لعل أبرزها دراسة قدمن من طرف da Motta e Albuquerque إرتكزت على عشرات من الدول تتميز بدرجات مختلفة من التطور و كخلاصة لها تمخض عنها التصنيف الآتي:[4]

الأنظمة الوطنية للابتكار الناضجة (matures SNI) وتتعلق بالدول الأكثر تطورا؛

---

[1] OCDE (2005), in: www.oecd.org/fr/sti/inno/41270307.pdf

[2] مؤشرات العلم والتكنولوجي والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة ،مرجع سابق، ص5

[3] دويس محمد الطيب، **محاولة تشخيص وتقييم النظام الوطني للابتكار في الجزائر خلال الفترة 1996-2009** ، رسالة دكتورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ،2012 ، ص 114

[4] Eduardo da Motta e Albuquerque **National systems of innovation and non-OECD countries: notes about a rudimentary and tentative Brazilian**, Journal of Political Economy, vol. 19, n° 4 (76), October-December/1999

الأنظمة الوطنية للابتكار في طريق النضوج(up catching SNI) ؛

الأنظمة الوطنية للابتكار الغير ناضجة(immature SNI) وتتعلق بالدول النامية؛

الأنظمة الوطنية للابتكار الجنينية (embryonnaires SNI)وتتعلق بالدول الأقل نموا

لقد كان Freeman محقا لما إنطلق من دراسته للتجربة اليابانية و ما حققته من نجاحات باهرة في مجال الإنتاج والبحث والتطوير حيث لخص في كتابه " السياسة التكنولوجية والأداء الاقتصادي : دروس من اليابان " سنة 1987، أهم أسرار ذلك النجاح و بلورها في مصطلح النظام الوطني للابتكار.[1]

فنظام الإبتكار الياباني الذي يعد كمثال حي للنضج يقوم على قدمين هما النظام الإنتاجي والسياسة العامة. وقوام النظام الإنتاجي هو المنشآت الإنتاجية والشركات المتخصصة، إذ تبنى قدرات البحث والتطوير R&D وقدرات الابتكار الصناعي التطبيقي في توزيع بديع للعمل والمهام بين الشركات الصغيرة كثيفة البحث والتطوير والقادرة على ابتكار الاختراعات في ما يسمى Start-upsوبين الشركات الكبرى والكبيرة والقادرة على "تتجير" الاختراع والابتكار ونقله أو نشره إلى المستخدم الأخير ، أما نظيرته في الدول الأوروبية فتقوم على نوع من التوفيق المرن بين المنشآت الصناعية والمؤسسات العامة، وبخاصة في أوروبا الغربية، وإن كانت دول شمال أوروبا أكثر ميلاً إلى تأكيد دور المؤسسات والسياسات العامة. أما الولايات المتحدة فإنها ترجح كفة المنشآت الصناعية الخاصة الكبرى، وتربطها بسياسة تنافسية وابتكارية شاملة، مع الاعتماد على آلية العقود الحكومية العصرية، وفي إطار استراتيجية علمية ومعرفية يساعد في رسمها كل من البيت الأبيض والكونغرس و"مؤسسة العلوم".[2]

وهذا ما أثبتته معظم الدراسات التجريبية و التي إهتمت بصورة أكبر بالعلاقة بين الابتكار والإنتاجية داخل الاقتصاديات مرتفعة الدخل، وفي قطاع الصناعات التحويلية فقط. وأشارت الدراسات والأدبيات الاقتصادية، في منتصف التسعينات، إلى أن الابتكار يمثل 80 في المائة من أسباب زيادة الإنتاج في اقتصاديات البلدان مرتفعة الدخل، بينما ساهم النمو في الإنتاجية، بدوره، بحوالي 80 في المائة من النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP). وأظهرت بعض الدراسات الحديثة والتي تمت على الصعيد القطري الأثر الإيجابي و الجوهري للابتكار على المخرجات والإنتاج عموما مقاسا بزيادة الإنفاق على البحث والتطوير، أما على مستوى الشركات، هناك أدلة أخذة في الظهور، مع تزايد مصداقيتها ، تشير إلى وجود روابط إيجابية بين التطوير والبحث والابتكار والإنتاجية في البلدان ذات الدخل المرتفعة. وعلى وجه التحديد، ألمحت هذه الدراسات للعلاقة الإيجابية بين الابتكار وبين كل من المبيعات والعمالة والإنتاجية داخل الشركة". وتستطيع الشركات المبتكرة زيادة كفاءتها وتخطى الشركات الأقل كفاءة، كما تتميز الشركات التي تستثمر في المعرفة أيضا بالاستعداد الأقوى التبني التطورات التكنولوجية أو اتباع عمليات التشغيل المتطورة، مما يعود عليها بإنتاجية متزايدة. وبالإضافة إلى ذلك، يؤكد تيار جديد من البحوث على دور الاستثمار في الأصول غير الملموسة في زيادة

[1] Jorge Niosi et autres,op,cit ;p219

[2] محمد عبد الشفيع عيسى ، النظام الوطني للابتكار ،مرجع سابق ، بدون صفحة

الإنتاج وتنامي عوامل الإنتاجية المتعددة ومع التسليم بفرضية تأثير الابتكار المباشر على إنتاجية الشركة، إلا أن هناك صعوبة في قياس ذلك.[1]

كما أن نيلسون (Nelson 1993 بجمعه للعديد من الدراسات في كتابه حول عمل وأهم أصول النظم الوطنية للابتكار في كل من ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، الدنمارك والسويد في أوروبا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا واليابان وهي اكبر القوى الصناعية في العالم، وأضاف لها كل من كوريا الجنوبية، تايوان، البرازيل، الأرجنتين والكيان الصهيوني المحتل وهي تمثل الدول الصناعية الصاعدة ؛ سمح الكتاب بتوضيح أن نموذج تنمية الأنظمة الوطنية للابتكار يتغير حسب هيكلة النظام التعليمي (مبني على البحث العسكري أما لا؟) وحسب هيكلة الصناعة (حجم الشركات أو دور البحث والتطوير والإبداع في المؤسسة)، وأيضا حسب الخصائص الطبيعية (حجم، السكان) لهذه الدول.[2]

نرى أن هذه الأنظمة التي تعد ناضجة و متكاملة إلى حد ما تتحد في الهدف المرجو بيد أن السبل و المناهج تختلف فكل منها تصوغ مبادئها على أساس الميزات التي تتمتع بها و هذا ما جعل منها أمثلة رائدة تحاول الدول الأخرى أن تحذو حذوها وهو حال الدول النامية" حديثة التصنيع "في شرق آسيا وأميركا اللاتينية، فإن نظم الابتكار تتأرجح بين هذه الأقطاب جميعاً، محققة درجات متفاوتة من حظوظ النجاح والإخفاق، خصوصاً في كوريا الجنوبية وتايلاند والبرازيل و هذا ما يمكن القول عليه أنها في طريقها للنضج أما عربياً، يتوجب القيام بالمزاوجة الحصيفة بين مقتضيات إعداد أسس وقواعد البناء الابتكاري الوطني الفعال والمتجانس في المستقبل القريب، وبين ضرورات تفعيل القدرات التكنولوجية المتاحة بالفعل في الوقت الراهن، ومحاولة بث الحياة الإبتكارية فيها. وهذه مهمة كبرى تستدعي القيام بدراسة موضوعية لنظم الإبتكار الوطنية في العالم، على أساس من الفهم الحصيف والحس الوطني الحقيقي.[3] كما يمكن تلخيص أبرز الدراسات التي عنت بهذا الموضوع في الجدول التالي :

[1] المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO ، ،الوجه المتغير للابتكار، مرجع سابق ،ص 24

[2] دويس محمد الطيب ،مرجع سابق ،ص 115

[3] محمد عبد الشفيع عيسى ، النظام الوطني للابتكار ،مرجع سابق

الجدول رقم (2–3) أبرز الدراسات التي عنيت بدراسة نظم الإبتكار الوطنية

الباحث	إطار الدراسة	وحدة التحليل	الهيكل التحليلي
C. Freeman 1988	اليابان	ملاءمة إجتماعية و إقتصادية	دور وزارة التجارة الدولية والصناعة، هيئات التعليم والتكوين، هيئات البحث و التطوير في استيراد التكنولوجيا، هيكلة الصناعة
B. Lundvall 1992	الإسكندنافية	التعليم التفاعلي بين المنتجين والمستعملين	دور القطاع العمومي، التعليمي، هيئات البحث والتطوير، هيئات التكوين، نظام الإنتاج، التسويق والمالية
R. Nelson 1993	الدول 15	أطار تكنولوجي و تنظيمي	تخصيصات نشاطات البحث والتطوير، مصادر هذه الأموال، خصائص المتطورة الشركات، كذا دور الصناعات، الجامعات والسياسات الحكومية

Source : Vanessa casadella et mohamed benlahcen tlemcani, "l'application du système national d'innovation dans les pays moins avancés", Innovations 2006/2, No24, P.59131-90, P65.

تعد الدراسات المذكورة أعلاه أحجار الأساس للمنظمات الوطنية للإبتكار غير أنها ليست الوحيدة فقد تلتها دراسات أخرى محاولة إثراء المفهوم .[1]

على الرغم من التباين الواضح غير أن جل الدراسات والأدبيات تجتمع على أن أي نظام وطني للابتكار يطلب وجوده توفر إجراءات محددة يجري وضعها والتنسيق فيما بينها ضمن إطار العمل أو السياسة. تضمن هذه الإجراءات وجود الأهداف ووجود الروابط بين مركبات منظومة العلم والتكنولوجيا. يمكن تصنيف هذه الإجراءات في أبواب تشريعية قانونية، ومالية، وبشرية، ومؤسسية. :[2]

الإجراءات القانونية وجود تشريعات تنظم عقود اكتساب التكنولوجيا وعقود شراء وسائل الإنتاج والتجهيزات بشكل يضمن نقل بعض المعرفة للوطن، ووجود تشريعات ضبط الجودة والمواصفات والمقاييس، وتشريعات حماية الملكية الفكرية وحماية البيئة واكتساب التكنولوجيات غير الملوثة، وتشريعات حرية الفكر والترجمة والتأليف والنشر وتشريعات محفزة للقطاع الخاص لتمويل أنشطة العلوم والتكنولوجيا وقيام الشركات الاستشارية في شؤون الإنتاج والخدمات.

[1] للمزيد من الإطلاع على الدراسات اللاحقة أنظر :

Vanessa casadella et mohamed benlahcen tlemcani, "l'application du système national d'innovation dans les pays moins avancés", Innovations 2006/2, No24

[2] محمد مراياتي ،مرجع سابق،ص،ص ، 15،14

الإجراءات المالية :تحفيز ضريبي ومالي للقطاع الخاص والعام للاستثمار في البحث والتطوير، وإدخال التكنولوجيا الحديثة في كل قطاعات الإنتاج والخدمات، وإجراءات تمنح تسهيلات ضريبية وجمركية تشجع نشوء الصناعات المستندة إلى التكنولوجيا المتقدمة، وإجراءات توفير رأس المال المخاطر لدعم قيام مؤسسات إنتاجية وخدمية مبنية على المعارف الوطنية الجديدة، وإجراءات زيادة المصروف على البحث والتطوير كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي لتصل تدريجياً إلى 3% مثلاً، وإجراءات مالية تشجع قيام تعون عربي في مجالات العلم والتكنولوجيا على غرار الإجراءات الأوربية في مشاريع Esprit و BRITو EURIKA وغيرها، وإجراءات مالية لتحسين وضع العاملين في العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي لوقف هجرة العقول الهائلة وإعادة لعضها إن أمكن، وإجراءات مالية تشجع التفاعل والترابط بين مركبات منظومة العلم والتكنولوجيا.

الإجراءات في مجال تكوين الأطر البشرية فهي أهم الإجراءات، وتمثل الاستثمار الأكثر فائدة للوطن إذا لم تحصل هجرة العقول بعد تكوينها. وهذا الاستثمار هو استثمار تكون عوائده أعلى من عوائد الاستثمار في أي من المجالات الأخرى في المجتمع، ومن الإجراءات اللازمة في إطار نظام الابتكار الوطني تحديد الاختصاصات التي ينبغي التركيز عليها في تكوين القوى الجامعية وذلك انطلاقاً من دراسات الوضع الراهن ودراسات مستقبل العلم والتكنولوجيا حسب القطاعات، ومن الإجراءات أيضاً التأكيد على نوعية التكوين وليس كميته وذلك بإحداث مؤسسات النخبة ومعاهد التكنولوجيا على التوازي مع الجامعات، وإعادة النظر في المناهج المعتمدة في كافة المراحل بهدف زيادة مواد العلم والتكنولوجيا فيها وإدخال مواد خاصة بالإنتاج والجودة والتقييس وتكنولوجيا المعلومات والمواد الجديدة والإدارة العلمية وغيرها مما استجد في اقتصاد العالم مع بداية القرن الحادي والعشرين، ومن الإجراءات أيضاً التوعية العامة عن طريق الإعلام المكتوب والمرئي والمسموع لأهمية العلم والتكنولوجيا في تحسين مستوى المعيشة وضمان الأمن، والاعتناء بالتكوين المستمر اعتناءً فائقاً وتبني فكرة التعلم مدى الحياة وخاصة في المجالات التكنولوجية سريعة التطور وزيادة تمويل هذه التدريب تدريجياً، وكذلك زيادة عدد ونسبة الموفدين أو المبتعثين في مجالات العلوم والتكنولوجيا وتوسيع الاهتمام بالدراسات العليا في الجامعات في المجالات العلمية والتكنولوجية، وربط هذه الدراسات بالمجتمع ربطاً محكماً، ومن الإجراءات المهمة الاعتناء بالتعاون العلمي والتكنولوجي العربي والعالمي وفق خطة واضحة وهادفة.

الإجراءات المؤسسية فتهتم بتشجيع وتسهيل إحداث وإصلاح مؤسسات العلم والتكنولوجيا إعادة النظر دورياً في أدائها وتحقيقها للأهداف المرجوة منها، وتفعيل مؤسسات البحث والتطوير في القطاعين الخاص والعام والتركيز عبر مشاريع وطنية على بناء قدرات تكنولوجية في مجالات محددة وفق أولويات مدروسة، وإجراءات للتنسيق والربط بين مؤسسات العلم والتكنولوجيا وفعاليات الإنتاج والخدمات مثل "حدائق العلم" و"الحاضنات التكنولوجية" و "المؤسسات الوسيطة" التي تربط بين البحث والتطوير من جهة والإنتاج والخدمات من جهة أخرى، ومؤسسات النشر العلمي وشبكات المعلومات وقواعدها والجمعيات العلمية والتكنولوجية ومؤسسات المواصفات والمقاييس والجودة ومؤسسات الاعتماد Accreditation.

بالإضافة إلى وجوب وضع هذه الأعمدة أو الركائز من أجل إيجاد نظام وطني للإبتكار و الإبداع فإن صانعو القرارات في هذا المجال يحتاجون إلى مؤشرات جديرة بالثقة للقياس المقارن لتقدمها نحو اقتصاد ومجتمع المعرفة، ولمراقبته بغية إنشاء سياسات ابتكار

فعالة ومواكبة العصر المعرفة. وتعد المؤشرات التحليلية للبحث والتطوير، وقياسات العلوم والتكنولوجيا، أكثر المؤشرات إستعمالا في مجال تطوير نظام الابتكار الوطني للبلاد وتقييمه. ومن أهم المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بتطوير وتقييم أداء العلوم والتكنولوجيا والبحث والتطوير وسياسات الابتكار منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي. وهي تقدم أدلة وتقارير تكنولوجية، وأوراقا خلفية ذات توجه سياسي لدعم تقدير الإحصائيات على مستوى العالم أو المختصة ببلد محدد، وصياغة مؤشرات تتوجه إلى تقييم تقدمها نحو مجتمع المعرفة.[1]

الفرع الرابع: مؤشرات قياس الإبتكار

لقد أتنيا في مقدمة الفصل على ذكر بعض تعاريف وأنواع المؤشرات والإشارة إلى مدى أهميتها، ولقياس وتقيم الإبتكار يجب كذلك الإعتماد على مؤشر يعرف بالفرنسية ب scientometrie وهو علم قياس العلوم. ويستند إلى منهجية ما تسمى المؤشرات وهو ما تعرضنا له في بداية الفصل، ويعتمد قياس الابتكار على جملة من مصادر المعرفة التي تشمل البحث والتطوير، سواء على الصعيد الوطني أو المحلي، وتشمل كذلك حيازة التكنولوجيا بواسطة مجموعة من الوسائل لذا تفيد المراجع العلمية في هذا المجال بوجود أربع توجهات عالمية لقياس الابتكار.

1- رؤية منظمة اليونسكو ومنظمة التعاون الاقتصادى من أجل التنمية (OECD):

رؤية منظمة اليونسكو للابتكار ، تتبنى هذه الرؤية تعريف دليل أوسلو، الذي أعدته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فمخرجا الابتكار تتحدد في ما تنتجه الوحدات الاقتصادية من سلع وخدمات مبتكرة، وما تساهم في تحقيقه من أساليب إدارة وتسويق حديثة، بالإضافة إلى تقدير تأثير العمليات الابتكارية على أداء الأسواق الاقتصادية والمالية، وتقييم المعوقات المتوقعة لمسار أنشطة الابتكار، وكذلك المؤشرات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، من ناحية أخرى، تتلخص في مدخلات الابتكار في الأنشطة الابتكارية، وعوامل الارتباط المؤسسي الداعمة للابتكار، والإنفاق المطلوب للوصول إلى منتجات وعمليات وتسويق وأطر تنظيمية مبتكرة. الجدير بالذكر أن منظمة اليونسكو تعتمد عالميا في تحليل مدخلات الابتكار ومخرجاته على البحوث الإحصائية والاستبيانات التي تجريها البلدان المشاركة في هذا المجال. أي أن منظمة اليونسكو تسعى، من خلال رؤيتها، إلى التعامل مع الابتكار كعملية إنتاجية تتحد بمدخلاتها ومخرجاتها. ومن خلال تحديد المدخلات والمخرجات، يمكن استشراف بعض المتغيرات البيئية ومتغيرات البنية التحتية.[2]

[1] مؤشر المعرفة العربي 2015 ، مرجع سابق ،ص103

[2] نفس المرجع ، ص 106

2- دليل كتيب أسلو:[1]

في أواخر القرن المنصرم كان قياس الابتكار بالتجربة في مرحلة مبكرة من التطور وفي حاجة إلى مؤشرات ابتكارية جديدة وكنتائج للجهود الرائدة في بعض البلدان في سبيل تجميع البيانات المتعلقة بذلك، والتي تمخض عنها نشر كتيب أوسلو الأول الذي كان عبارة عن نتائج إجراء المسح الأول للابتكار في المجتمع المحلى خلال الفترة 1993-1992. ومن المجالات التي شملها المسح الأهمية النسبية لمختلف مصادر المعلومات التكنولوجية، والطرائق المستخدمة في شراء التكنولوجيا ونقلها، والتعاون في البحث والتطوير، والعوائق أمام استيراد الابتكار وكشف المسح الأول للابتكار في المجتمع المحلي عن نقاط ضعف عديدة في قياس الابتكار، ملازمة للنهج الواردة في كتيب أوسلو الأول، حيث اقتصر المسح على ابتكارات التصنيع والإنتاج، ولم يشمل الابتكارات غير التكنولوجية مثل العمليات التنظيمية ،وجمع هذا المسح معلومات عن كل شركة شملها، ولا سيما عن حجمها وقطاعها وموقعها الجغرافي وقدرتها الابتكارية الشاملة وما إلى ذلك. ومن الملاحظات التي سلط الضوء عليها أن مبيعات المنتجات المبتكرة لا تتغير كثيرا مع أحجام الشركات المصنعة. كما أوضحت النتائج أن الابتكارات تخترق قطاعات مختلفة وأنماطا مختلفة من الشركات. وتضمنت البيانات الخاصة بنفقات الابتكار تكاليف الابتكار في غير البحث والتطوير وكذلك الاستثمار في الابتكار.

ثم طرح كتيب أوسلو الثاني الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (1997) وهو يضم عددا من التغييرات الأساسية منها :تحديد أدق لمفهوم عملية الابتكار وتأثيرها في قضايا السياسة العامة؛ (ب) مجموعة أوسع من القطاعات والأنشطة؛ (ج) نتائج عدد أكبر من مسوح الابتكار الوطنية والدولية ، هذا ما أدى إلى التوسع في قياس الابتكار ليشمل الخدمات من حيث القيمة المضافة إلى الناتج الوطني، وباعتباره قياسا للقوة الدافعة الابتكارية في البلد ومساهماته في الابتكار العالمي، وقدم مؤشرات متنوعة جدا، شملت النسبة المئوية للشركات الابتكارية من مجموع الشركات موضوع البحث، والإنفاق على الابتكار وتوزيعه، والنسبة المئوية للمبيعات من المنتجات المبتكرة، وأجري مسح ثالث للابتكار في المجتمع المحلي في أوروبا للفترة 2002 - 2001 وقد عرف توسعا في تعريف الابتكار وأضيفت صفة تكنولوجي في التعريف، كما عالج بالتفصيل الإنفاق على الابتكار.

أما أحدث نسخة منقحة من دليل أوسلو المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي و المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية بشأن قياس الابتكار في عام 2005، وتنفذ الآن بطريقة منهجية المفاهيم الموضوعة في الدليل، بما في ذلك الابتكار التسويقي والتنظيمي، في دراسات استقصائية للابتكار في مختلف البلدان، بما في ذلك الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالابتكار في المجتمعات المحلية في أوروبا. وأجريت دراسات استقصائية تشمل أسئلة متعلقة بالابتكار بناء على إطار دليل أوسلو في نحو 80 بلدا على مدى أكثر من 20 عاما، وكانت الولايات المتحدة والصين من آخر البلدان التي اعتمدت هذا الإطار، وتشمل الطبعة الحالية من دليل أوسلو أيضا مرفقا بشأن "قياس الابتكارات في البلدان النامية، وضعه معهد اليونيسكو للإحصاء مساعدة

[1] مؤشرات العلم والتكنولوجي والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة ،مرجع سابق ، ص،ص 35 -37

من الشبكة الإيبيرية – الأمريكية المعنية بمؤشرات العلم والتكنولوجيا، وذلك بالتشاور مع خبراء من البلدان النامية التي أجرت دراسات استقصائية عن الابتكار ويجري العمل أيضا على اختبار كيفية تفسير الشركات للمفاهيم و التعاريف المقترحة في دليل أوسلو، والأثر المحتمل للاختلافات الثقافية.[1]

كما يظم هذا الكتيب ما يلي :[2]

أ- البحوث حول التملّك التكنولوجي

يتمّ استجواب الشركات حول ستة مواضيع كبيرة:

- طرق حماية الابتكارات التكنولوجية (فعالية الوسائل لمنع أو ردع المنافسين عن تقليد ابتكاراتها، وسائل تصعيب التقليد أو جعله غير مربح؛ وجود التزوير أو التجسس الصناعي، إمكانية أن ينشر المهندسون نواحي غير سريّة للتكنولوجيا الجديدة).

- اللجوء إلى الحماية من خلال براءات الاختراع (أهدافها، نقاط قصورها ، وجود خدمة الملكية الصناعية ، وتيرة إيداع الطلبات).

- النفاذ إلى نتائج الأبحاث في الجامعات وفي المختبرات العامة.

- التواصل، الفعلي والمتوقع بين الأبحاث والتنمية والمهام الأخرى للشركة.

- دعم السلطات العامة والجماعية، والعوائق بوجه مردودية الابتكار في الأسواق الأجنبية.

- مصادر الابتكار.

ب- البحث الجماعي حول الابتكار

إثر كتيّب أوسلو، جهّزت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وإدارة الإحصاء في المجموعة الأوروبية، استبياناً متناغماً معنون "البحث الجماعي حول الابتكار (CIS) "الذي يتعلّق بدول المجموعة الأوروبية. (يجب أن نضيف إليها النروج وأيسلندا.(

وهنالك عشر دول خارج الاتحاد الأوروبي منتمية إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تجري بحوثاً وطنية من النوع ذاته .

هذا الاستبيان يضم ثلاثة أقسام وهي التالية:

---

[1] **بنود للعلم: إحصاءات العلم والتكنولوجيا**، معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومديرية العلم والتكنولوجيا والصناعة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي جمللس الاقتصادي والاجتماعي الدوره 44 2013 ص12-13

[2] مرال توتليان ،مرجع سابق ،ص ،ص 19-21

- معلومات عامة حول الشركة.
- مدى وأثر الابتكار التكنولوجي في الشركة.
- العوامل التي تؤثر في نشاط الابتكار.

ج- بحث "المهارات للابتكار"

نوع بحث "المهارات للابتكار" قد أطلق للمرة الأولى عام 1997 وسمح بتوضيح تنظيم نشاط الابتكار داخل الشركة. يسمح الاستبيان بالرد على أربعة أسئلة كبيرة تتعلّق بتسعة أنواع مهارات: ما هي المهارات المرغوب بإمتلاكها للابتكار؟ ما هي المهارات المكتسبة؟ ما هي الوسائل التي تملكها الشركة والتي تتلاءم مع هذه المهارات؟ ما هي فعالية هذه الوسائل؟

تتعلّق المهارات للابتكار بالمجالات التالية:

- إدخال الابتكار في الاستراتيجية الشاملة للشركة .
- المتابعة، التوقع والعمل على تقييم الأسواق .
- تطوير الابتكارات.
- تنظيم وإدارة إنتاج المعرفة.
- الحصول على التكنولوجيا الخارجية.
- إدارة وحماية الملكية الصناعية.
- إدارة المصادر البشرية بهدف الابتكار .
- تمويل الابتكار.
- بيع الابتكار.

كثيرا ما يتطلب الابتكار تعاون منظمات عديدة، وهذا ما أثبته تزايد الاتفاقات التعاونية في العقد ود القليلة الماضية. وظهر هذا التعاون خصوصا في بعض مجالات المعرفة المكثفة وأكثر المجالات قيمة من النشاط الصناعي، ولا سيما حيث يكون الاعتماد على التكنولوجيات المعقدة أساسيا. وهذا ما شهدته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتحمل الاتفاقات التعاونية فوائد عديدة، فهي تساعد الشركات على التكيف مع بيئتي المخاطرة والمنافسة، وتساعد على توليد المعرفة ونشرها. ومن الأنشطة التي يمكن أن يشملها التعاون: (تبادل الطلاب والباحثين. الاضطلاع بمشاريع بحث مشتركة ذات أهداف مشتركة وعقد اجتماعات علمية

مشتركة تبادل المعلومات من غير تنقل الأشخاص، كما تشمل شبكات الابتكار كذلك مجموعة واسعة من الأنشطة، ومنها الإنتاج المشترك ومشاريع التسويق، والبحث والتطوير المشترك، واتفاقات تبادل التكنولوجيا)[1]. وكثير ما تستخدم مصطلحات، منها "التحالف الاستراتيجي و"الشراكة الاستراتيجية. لوصف الركائز الأساسية لشبكات الابتكار. وتجمع هذه الشبكات عددا من الأطراف الفاعلة، ومنها الشركات الصناعية الكبيرة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعات والوكالات الحكومية، تحت هدف مشترك واحد هو إنتاج الابتكارات. ويبرز مفهوم جديد يتناغم مع فكرة إقامة الشبكات وتبادل المعرفة هو "جماعة الممارسة"، وهي مجموعة من الأشخاص تتمتع بمجموعة من الخلفيات التخصصية، وتعمل نحو مقصد مشترك، بينما يتعلم كل فرد فيها من خبرات الأخر.[2]

3-دليل الاتحاد الأوروبي للابتكار[3]:

في الأساس، ركز الإطار الهرمي المقترح، وما يكونه من أدلة ومؤشرات، على الأنشطة الموجهة إلى الابتكار، مع تراجع دور مؤشرات البحث والتطوير، وتوجهها بالدرجة الأولى إلى الدعم المطلوب للابتكار؛ على الرغم من تأكيد وثيقة إعداد مؤشر الاتحاد الأوروبي على أن الجهد الإحصائي سيصب في تقييم البحث والتطوير والابتكار بتوحيد مكامن الضعف ومصادر القوة. وينقسم مؤشر الاتحاد الأوروبي للابتكار إلى مدخلات ومخرجات على النحو التالي:

-مدخلات الابتكار: تضم أنشطة المشروع المكونة من استثماراتة، والارتباط المؤسسي، وريادة الأعمال، وطلبات براءات الاختراع والممكنات التي تشمل الموارد البشرية (رأس المال البشري) ، ومنظومة البحث والتطوير، والدعم المالي للابتكار.

- مخرجات الابتكار: تضم الآثار الاقتصادية، ومنها العمالة في الخدمات الكثيفة المعرفة، والمنتجات المتوسطة والعالية التكنولوجيا، والصناعات الكثيفة المعرفة ذات القيمة المضافة العالية؛ والمبتكرين، وهم المؤسسات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة الحجم النشطة في مجال ابتكار المنتجات والعمليات، والمؤسسات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة الحجم النشطة في مجال ابتكار التسويق والقدرة التنظيمية

هكذا يتبين أن المؤشر المركب للابتكار، الخاص ببلدان الاتحاد الأوروبي، يعيد توزيع المدخلات والمخرجات على عملية الابتكار (كما يظهر في دليل أوسلو للابتكار، وتعتمد عليه منظمة اليونسكو)؛ ويضيف إليها المتغيرات الداعمة للابتكار التي تخت بالمناخ الاقتصادي والاجتماعي والبيئية التحتية (مثل المورد البشري العالي الكفاءة والتعليم، والبنية المعلوماتية.[4]

---

[1] للمزيدمن الإطلاع بالتفصيل على الطرق الأخرى و المؤشرات التي تقيس الإبتكار و بالأخص داخل المنظومة الوطنية للابتكار وشبكات الإبتكار أنظر:
Ocde National Innovation Systems 1997

[2] مؤشرات العلم والتكنولوجي والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة ،مرجع سابق ص37

[3] مؤشر المعرفة العربي 2015 ، مرجع سابق ،ص 106

[4] معتز خورشيد **نحو دليل عربي للبحث والتطوير والابتكار «المقاربات الدولية والإطار المنهجي»** (1-2) مقال متوفر على موقع المصري اليوم https://www.almasryalyoum.com/news/details/1194727 تاريخ الإطلاع : 2018/04/27 على الساعة 22:07

4- المؤشر الآسيوي لإبداع الإنتاجية:[1]

يسعى هذا المؤشر المركب إلى تحليل القدرات الإبداعية، والابتكار التكنولوجي وغير التكنولوجي البلدان القارة الآسيوية، وترتكز رؤية مؤشر الإبداع الآسيوي على حقيقة معاناة اقتصاد العديد من البلدان الآسيوية من تراجع العائد على الاستثمار، ورأس المال، والعمالة، والاعتماد على الموارد الطبيعية الرخيصة، بما يتطلب إعادة تقييم استراتيجياتها التنموية، وأهم التحديات التي تواجه معظم البلدان الآسيوية في الألفية الثالثة، تتمثل في الانتقال من اقتصاد معتمد على استخدام الموارد المتاحة والسياسات الداعمة للتصدير إلى نموذج تنموي أكثر استدامة يرتكز على بناء رأس المال البشري، وتطوير التكنولوجيا الحديثة والابتكار.

5-رؤية كلية إدارة الأعمال العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية

نظرا للأهمية الكبرى التي أصبحت توليها دول العالم للابتكار خرج إلى الوجود تقريرا عالمي تمحض عنه مؤشر الإبتكار يشارك في نشره كل من جامعة كورنيل والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال الإنسياد والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو، وهي إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وقد بات المؤشر، الذي ينشر سنويا منذ عام 2007، أداة قياس رئيسية بالنسبة لمديري الأعمال وواضعي السياسات وغيرهم ممن يريدون الاطلاع على حالة الابتكار في العالم. ويستخدم واضعو السياسات ورواد الأعمال وغيرهم من أصحاب المصالح المؤشر باستمرار لتقييم التقدم المحرز، ويستند المؤشر على كل من بيانات ذاتية وموضوعية مستمدة من مصادر عدة، بما في ذلك الاتحاد الدولي للاتصالات، والبنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي ويخضع المؤشر لتدقيق إحصائي مستقل يجريه المركز المشترك للبحوث التابع للمفوضية الأوروبية.[2]

يقدّم مؤشر الابتكار العالمي مقاييس مفصّلة عن الأداء الابتكاري في 126 بلدا واقتصادا في جميع أنحاء العالم. وتستكشف مؤشراته، البالغ عددها 80 مؤشرا، رؤية شاملة عن الابتكار بشتى مجالاته، ومنها البيئة السياسية والتعليم والبنى التحتية وتطوير الأعمال. ويحلّل مؤشر 2018 مشهد ابتكارات الطاقة في العقد المقبل ويحدّد الإنجازات الخارقة المحتملة في مجالات من قبيل إنتاج الطاقة وتخزينها وتوزيعها واستهلاكها. ويتناول أيضا كيفية حدوث الابتكار الخارق على المستوى الأساسي ويصف الزيادة المسجلة في الأنظمة المتجددة الصغيرة النطاق.[3]

وتستفيد الدراسة هذا العام من خبرات شركاء المعرفة، وهم اتحاد الصناعة الهندي وشركة (&Strategy) التابعة لمجموعة برايس ووترهاوس كوبرز (PWC) ودائرة دعم الشركات الصغرى والصغيرة البرازيلية (Sebrae) التابعة للاتحاد الوطني البرازيلي

---

[1] مؤشر المعرفة العربي 2015 ، مرجع سابق ،ص 107

[2] زايد المليكي ،نصر عبدالعزيز **تقرير عن مؤشر الابتكار العالمي 2016** ص 4 متوفر على الرابط التالي :
http://atharinnov.org/Resources/images/Book/GlobalInnovationIndex.pdf
تاريخ الإطلاع : 2018/04/28 على الساعة 01:07

[3] مقال متوفر على موقع wipo
https://www.wipo.int/publications/ar/details.jsp?id=4330 تاريخ المشاهدة 2018/07/11 على الساعة 18:28

للصناعة، إضافة إلى مجلس استشاري مكون من خبراء دوليين. ويهدف تقرير المؤشر بالأساس إلى ترتيب القدرات الابتكارية الاقتصادات العالم ونتائجها. ويقر التقرير بدور الابتكار كمحرك للنمو والازدهار في الميدان الاقتصادي، وبالحاجة إلى تطبيق منظور أفقي واسع في مجال الابتكار على الاقتصادات المتقدمة والناشئة، وعليه فهو يدرج مؤشرات تتجاوز القياسات التقليدية للابتكار، مثل مستوى البحث والتطوير.[1]

على رغم من الالتزام بتحديد مدخلات الابتكار ومخرجاته، كما هو الحال في الرؤى والتوجهات السابقة، حدث توسع في المناخ المؤسسي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، وفي البنية التحتية التي يتعين توفرها النجاح عملية الابتكار. فهذا المؤشر يرتكز أساسا على أن حدوث الابتكار يتطلب بالضرورة وجود مجتمع مبتكر؛[2]

حيث يتم احتساب مؤشر الابتكار العالمي من خلال دراسات إحصائية تقوم بها مراكز متخصصة تابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية بتحديد متوسط مؤشرين فرعيين. أولهما مؤشر المدخلات وهو يقيس عناصر الاقتصاد الوطني التي تجسد الأنشطة المبتكرة وتم جمعها حسب خمسة ركائز: المؤسسات، رأس المال البشري والبحوث، البنية التحتية، تطور السوق، تطور الأعمال. أما ثانيهما فهو المؤشر الفرعي للمخرجات، ويندرج ضمن مجموعتين أساسيتين هما: مخرجات المعرفة والتكنولوجيا والمخرجات الإبداعية التي تبرز الأدلة الفعلية لمخرجات الابتكار، ويعطي درجة من (100) كأعلى درجة للابتكار.[3]

و الشكل الموالي يوضح ذاك

[1] **مؤشر الابتكار العالمي 2018 :الصين تنضم لقائمة أفضل 20 اقتصادا في العالم** نشر هذا المقال بالاشتراك بين الويبو وجامعة كورنيل والمعهد الأوروبي إدارة الأعمال (الإنسياد) وشركاء المعرفة لمؤشر الابتكار العالمي 2018، ص 16

[2] مؤشر المعرفة العربي 2015 ،مرجع سابق ،ص107

[3] المؤشرات العالمية موقع حال الأردن ،مرجع سابق ،ص 48

الشكل رقم (8-3) موشر الإبتكار العالمي

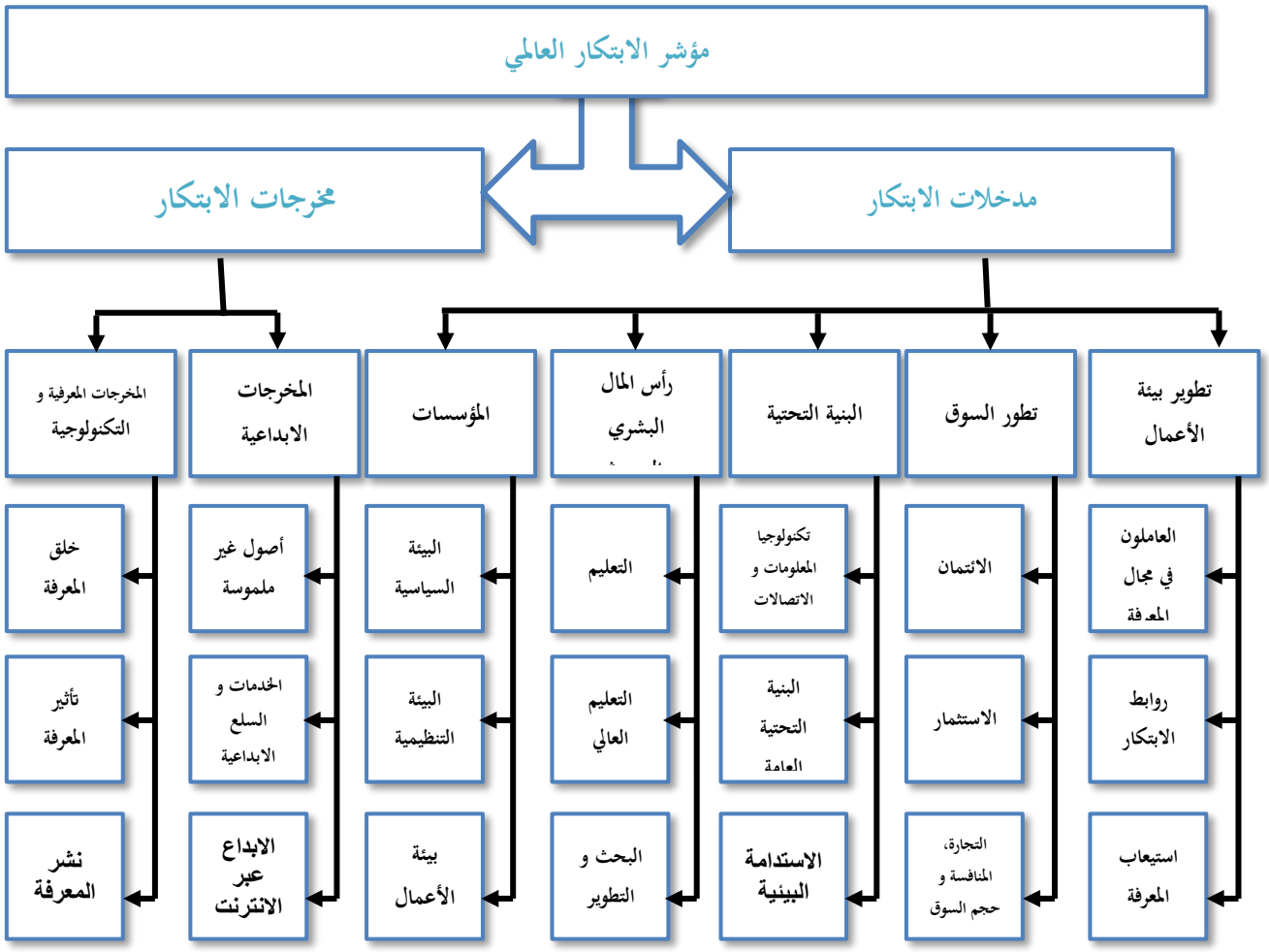

Source : Cornell University, Insead And The World Property Organization (WIPO), The Global Innovation Index 2016, Geneva, Switzerland, 2016, P14

لو تمعنا جيدا في الشكل أعلاه لتضح لنا جليا لما يعد قياس الإبتكار من أبرز المؤشرات التي تعنى بقياس الإقتصاد المعرفي فمدخلاتها و مخرجات هذا المؤشر ماهية إلا إرتكاز على المعرفة كماده خام فما العاملون في مجال المعرفة و وروابط الإبتكار و إستيعاب المعرفة ، إلا خير دليل على ذلك ،بالإضافة إلى التعليم و التعليم العالي و البحث والتطوير و التي سينتج عنها معارف .

المطلب الرابع :المؤشرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

لولا الشرايين لما إستطاعت كريات الدم إيصال الأكسجين إلى الجسم و لولا النرونات لما وصلت السيالة العصبية و لولا الإتصالات لما إنتقلت المعلومات و لا المعارف لأي مكان ،مما يجعل منها ركن الأساس لبناء الإقتصاد المبني على المعرفة ،حيث أن تكنلوجيا المعلومات و الإتصالات تأخذ دور الرخ في لعبة الشطرنج بالنسبة للإقتصاد المعرفي و لعل ذلك يرجع على الأقل لسببين "فأما الأول فمثل هذه التكنولوجيات يتم إنتاجها في قطاعات شديدة الإبتكار، ومن جهة أخرى فإن مثل هذه التكنولوجيات تعد أداة مهمة لاستحداث الإبتكارات الجديدة في المنتجات والطرق المستجدة في الإقتصاد ككل ، ناهيك عن الدور الفعال الذي تلعبه في نشر المعرفة وترميزها."[1]

كما أن حجم التطور السريع والمذهل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات جعل منها أداة جد فعالة من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في ظرف زمني قياسي، حيث يكفي أن يقارن بين الوقت الذي استغرقه كثير من التكنولوجيات الحديثة حتى تصل لعدد قدر بخمسين مليون مستخدم، والسرعة التي انتشرت بها الإنترنت. فعلى سبيل المثال، احتاج الهاتف إلى سبعين عاما، والراديو إلى ثمانية وثلاثين عاما، والكمبيوتر الشخصي إلى ما يقرب من عشرين عاما، والتلفزيون إلى اثني عشر عاما؛ فيما لم تحتج شبكة الإنترنت إلا لأربعة أعوام فقط، لا بل وصل هذا العدد إلى 143 مليون مستخدم خلال أقل من ثمانية أعوام. وقد أفادت تقارير كثيرة صادرة عن العديد من الجهات والهيئات الدولية المهتمة بالتنمية، مثل البنك الدولي، عن أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المستدامة اقتصاديا واجتماعيا، من خلال استخدامها في مجالات التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية والحوكمة الرشيدة.[2]

لذا فهي تساهم كثيرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان التي تناضل للإمساك بزمام الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة. ويحمل عالم الشبكات تحديات وفرصا عميقة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية واسعة. وسيتيح الاستثمار في البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للبلدان النامية أن تدمج تطلعاتها المستقبلية في الاقتصاد العالمي وتعززها. إلا أن بشائر الازدهار الاقتصادي تأتي مصحوبة بمسؤولية الاعتراف بالتحديات الجديدة التي تجلبها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما على البلدان النامية.[3]

و هذا ليس بالأمر الجديد فمنذ أن أعلن آدم سميث عن نظرية الميزة المطلقة للبلدان القادرة على إنتاج السلع والخدمات، بدأ صناع القرار في إعداد تلك المميزات، والحفاظ عليها في القطاعات الرئيسية الداعمة لاقتصاديات البلدان. واعتبر التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و الرقمنة على وجه التحديد، يمكنهما أداء هذا الدور في إيجاد الميزة المطلقة للبلدان. وتعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمنة المحرك الرئيسي

[1] M Paillard, op.cit, p.27

[2] مؤشر المعرفة العربي 2015 ،مرجع سابق ،ص 72

[3] مؤشرات العلم والتكنولوجي والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة ،مرجع سابق ،ص48

الآن للنمو الاقتصادي إيجاد العديد من فرص العمل في مجالات عديدة، سواء في البلدان المتقدمة أو النامية. وقد عززت الرقمنة الاقتصاد العالمي بنحو 200 مليار دولار، وساعدت أيضا على إيجاد ما يقرب من ستة ملايين وظيفة في العام 2001. ويوضح التقرير نفشه أن زيادة معدل رقمنة الدولة بنحو 10 في المئة يؤدي إلى زيادة قدرها 0.75 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وإلى انخفاض قدره 1.02في المئة في معدل البطالة. وأكد التقرير على أن يحرض صناع القرار والقاده في مختلف دول العالم على ضرورة بناء البنى التحتية للرقمنة، خصوصا النطاق العريض، والتأكد من إتاحتها إلى جميع المستخدمين على مختلف المستويات (أفراد وشركات وحكومات)، لكي يتمكن قطاع الاتصالات والمعلومات من تحقيق الميزة النسبية للبلدان كما وصفها آدم سميث. ودعا التقرير أيضا إلى تحديد الدور الذي ستقوم به بلدانهم في هذا الإطار، سواء أكان التطوير المباشر أم التمويل أم التيسير، مشيرا إلى وجود نماذج ناجحة في الاتجاهات الثلاثة، وما عليهم إلا أن يتفهموا إمكانات بلدانهم، والقدرات المتاحة بما يحقق انطلاقها وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية.[1]

مما جعل العالم المتقدم يقيس النمو في قطاعات كثيرة بإستعمل المؤشرات أو بعضا منها، على المستويين الوطني والإقليمي معا، من أجل تحسين السياسات ولتحديد المجالات التي يلزم فيها صوغ هذه السياسات. وفي المنظمات الدولية، وضمنها الأمم المتحدة، يتزايد الإقبال على استخدام المؤشرات للمساعدة في قياس التقدم الذي تحرزه البلدان في الانتقال من الاقتصاد النامي إلى الاقتصاد المتطور ، أما وفي العالم النامي، يمكن أن تكون مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مفيدة لأسباب عديدة. فهناك علاقة بين الاستثمار في هذه التكنولوجيا، من جهة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من جهة ثانية وكون هذه العلاقة غير أحادية البعد يعود إلى مجموعة ضخمة من العوامل المترابطة التي تؤثر في التنمية ورغم ذلك، يدرك خبراء كثيرون أن الرابط الذي يربط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنمو هو، في أساسه، ظرفي ومرهون بمستوى التنمية)، وان علم القياس الاقتصادي لا يأتي بجواب واضح فيما يتعلق بمتانة هذا الرابط. ومن الأمثلة على ذلك أن منافع الإنترنت تترابط بقوة مع مزيج من العوامل يشمل الأمية، والمحتوى المحلي، والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.[2]

ومع إستمرار تطور التكنولوجيا وإستخدامها، إشتدت الحاجة إلى مؤشرات جديدة تستخدم في تحديد المعايير المرجعية الملاكمة. ويستفاد من تقرير يعود إلى عام 1999 ،أن مؤشرات مجتمع المعلومات تتطور على إمتداد أربع مراحل مترابطة الجاهزية، الكثافة، الأثر، النتيجة،يعد هذا المؤشر على قدر كبير من الأهمية كونه ينطوي على عدد من التفاصيل التي ترتبط بالتكنولوجيا و الشق الاقتصادي في أن واحد، مما جعل البنك الدولي يعرفها على أنها، "مجموعة من الأنشطة تسهل تجهيز المعلومات وإرسالها وعرضها بالوسائل الإلكترونية".[3]

[1] مؤشر المعرفة العربي2015 مرجع سابق ،ص 71

[2] مؤشر مجتمع المعرفة ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الأمم المتحدة 2005 نيويورك ،ص4

[3] هاشم الشمري، ناديا الليشي، **الإقتصاد المعرفي**، دار صفاء عمان، ط1 ،سنة 2008 ص54

وتتمثل مؤشرات ICT الشائعة الاستخدام في الدراسات الآتي: الحاسبات الشخصية Personal Computers، الإنترنت Internet، الحاسبات المضيفة للإنترنت Internet Hosts، خطوط الهاتف الخلوي Mobile Phones. وتقيس هذه المؤشرات درجة تغلغل ICT في الدولة.[1]

بسسب تشعب و كثرت المؤشرات و الجهات التي حاولت قياس هذه الظاهرة و إيجاد مؤشرات لها ،سوف نحاول إستعراض بعض منها ، بالإضافة إلى أن قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أضحى أمرا ضروريا من أجل تتبع مدى إندماج الدولة والأفراد في المجتمع الرقمي العالمي، وفي هذا الصدد إقترح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD أربعة مؤشرات رئيسية للبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و التي تمثلت في [2]:

– مؤشرات الربط، – مؤشرات الولوج، – المؤشرات المتعلقة بالسياسة – مؤشر الإستخدام

غير ان كل مؤشر يحتوي على مجموعه من القياسات الفرعية و التي تم تطويرها و الجدول الموالي يوضح بالتفصيل كل مؤشر و مقاييسه و الجهة المعنية به

الجدول رقم (3–3) أنواع المؤشرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والجهة التي تصدره

موضوع القياس	المؤشرات	مصدر البيانات
درجة الربط connectivity	– عدد مستضيفي الإنترنيت، – عدد الحواسيب الشخصية، – عدد الخطوط الهاتفية الرئيسية، – عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال.	ITU
الولوج Access	– عدد مستخدمي الإنترنيت، – معدل معرفة القارة والكتابة كنسبة من المجتمع، – الدخل الفردي، – تكلفة المكالمات المحلية.	ITU UNSD World bank ITU
السياسة Policy	– وجود التبادل للإنترنيت، internet exchange – المنافسة في سوق الاتصالات المحلية، – المنافسة في سوق مزودي خدمة الإنترنيت.	UNCTAD ITU ITU
الاستخدام usage	– الاتصالات الدولية الداخلة (دقيقة لكل فرد)، – الاتصالات الدولية الخارجة (دقيقة لكل فرد).	ITU

UNCTAD, information and communication technologies Development Indices, United Nations New York, 2003 p9

[1] مجدي الشوربجي، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات علي النمو الاقتصادي في الدول العربية** ،ملتقى دولي حول: راس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة – جامعة الشلف الجزائر يومي 13 و 14 ديسمبر 2011

[2] UNCTAD, information and communication technologies Development Indices, United Nations, New York, 2003, p.9

بالإضافة إلى مبادرة الأنتكاد فهناك جهات عديدة حاولت إنشاء مؤشرات،ومقاييس التي تتعلق في الأصل بتكنلوجيا المعلومات و الإتصالات و منها من وجهة إلى قياس ما يعرف بمجتمع المعرفة

حيث اعتمدت منظمات أخرى، منها جامعة هارفارد والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، أيضا نفس الفئات الرئيسية التي اعتمدها الأونكتاد، وهي إمكانية التوصيل والنفاذ والسياسية والاستخدام، مع منظورات مختلفة قليلا وطرائق قياس مختلفة لكل فئة. فالاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية مثلا يقيس المؤشرات من وجهة نظر الاتصالات، والإحصاءات الواردة من إحصاءات الاتحاد؛ وجامعة هارفارد تأخذ في الاعتبار الظروف الاجتماعية، عند حساب قيم هذه الأرقام القياسية. أما دليل جاهزية الربط الشبكي الذي اعتمدته جامعة هارفارد، فله طريقة أخرى. والجدير بالذكر أن دراسات أجرتها منظمات أخرى، مثل وحدة الاستخبارات الاقتصادية وماكونيل الدولي، تركز على مؤشرات أوثق ارتباطا بالتطبيق التجاري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات[1].

يبدو جليا لمتصفح ما ذكر سابقا أن تعدد المحاولات و الطرق إنما تشير إلى مدى جوهرية الموضوع و أهميته ، و بالخصوص في واخر القرن المنصرم و بداياته التي كانت مرحلة إنتقالية على جل الأصعدة سواءا الإجتماعية أو الإقتصادية و حتى السياسية فالتحولات السريعة التي شهدتها تلك الحقبة و بالأخص في مجال تقنية المعلومات و الإتصالات كانت تشير إلى بزوغ نور عصر جديد سوف تتقارب فيه المسافات و تتغير فيه طرق الحياة و هذا ما مس النظرية الإقتصادية و شملها فطرق الإنتاج و حتى أنواع السلع سوف تتغير و لن تصبح الإقتصاديات تعتمد على المنتجات الصناعية بل ستتحول الوجهة للخدمات و المنتجات العالية التقنية ،كما أن مقومات الحضارت نفسها سوف تتغير جذريا حتى بعض المصطلحات كمصطلح الأمية على سبيل المثال فلن يصبح الأمي من لا يعرف القراءة و الكتابة بل هو من لا يجيد إستخدام اليات و تكنولوجيات الإعلام و الإتصال .

الفرع الأول: مؤشرات الاتحاد الدولي للاتصالات:[2]

اهتم الاتحاد الأوربي للاتصالات بقياس كفاءة مجتمع المعلومات في جميع دول العالم، ومتابعة التنمية والتطور في هذا الاتجاه. وأصدر الاتحاد عدة تقارير، كان آخرها قياس مجتمع المعلومات، حيث وضع مؤشر مركب لقياس التنمية في قطاع الاتصالات والمعلومات. وقسمت دول العالم طبقا لهذا المؤشر. ويحتوي المؤشر على ثلاثة اتجاهات، وصف كل منها بعدد من المؤشرات الفرعية، وأعطى كل مؤشر وزنه طبقا لأهميته : البنية التحتية والإتاحة (5 مؤشرات)؛ . الاستخدام (3 مؤشرات)؛ . المهارات (3 مؤشرات).

وعلى أساس ذلك أضحى يصدر تقرير سنوي منذ عام 2009، ويسلط الضوء على البيانات الأساسية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأدوات المقارنة لقياس مجتمع المعلومات، بما في ذلك الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI). ويرصد هذا الرقم القياسي في عام 2016 مستوى تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في 175 بلداً من بلدان

[1] مؤشرات العلم والتكنولوجي والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة ، مرجع سابق ،ص50

[2] مؤشر المعرفة العربي مرجع سابق ،ص 76

العالم ويقارن التقدم المحرز في هذا المجال منذ عام 2014. ويقيّم التقرير النتائج المتعلقة بهذا الرقم القياسي على المستوى الإقليمي ويسلط الضوء على البلدان ذات الأداء الأفضل والبلدان التي حسنت مكانتها على النحو الأكثر دينامية منذ 2014. ويستعمل التقرير أيضاً النتائج المتعلقة بالرقم القياسي لتحليل الاتجاهات والتطورات التي تشهدها الفجوة الرقمية. ويسلط الضوء على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDG) ويعرض إطار مؤشرات هذه الأهداف المتفق عليه حديثاً، بما يشمل مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإضافةً إلى ذلك، يعرض التقرير الجوائز المتعلقة بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في 2015 لنحو 160 بلداً ويقدم تحليلاً مفصلاً لأسعار خدمات الهاتف الخلوي المحمول وخدمات النطاق العريض الثابت وخدمات النطاق العريض المتنقل خلال الفترة 2008-2015. ويتضمن التقرير فصلاً يتناول الحالة الراهنة لاستعمال أجهزة الاتصالات المتنقلة، بالتركيز على الأشخاص الذين لا يملكون أو لا يستعملون بعد هاتفاً محمولاً والعقبات الرئيسية التي تحول دون استعمالهم للهواتف المحمولة. ويقدم التقرير أيضاً براهين تثبت أنه على الرغم من الانتشار والتطور السريعين للإنترنت، فإن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمهارات التماثلية تظل عناصر هامة للاستفادة من الفرص التي تتيحها الإنترنت.[1]

الجدول رقم (4-3) مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات

مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	القيمة المرجعية	(%)
1. عدد الاشتراكات في خدمة الهاتف الثابت لكل 100 نسمة	60	20
2. عدد الاشتراكات في خدمة الهاتف الخليوي لكل 100 نسمة	120	20
3. عرض النطاق الدولي للإنترنت (بتة/ثانية) لكل مستعمل إنترنت	*216'962	20
4. النسبة المئوية لعدد الأسر التي لديها حاسوب	100	20
5. النسبة المئوية للأسر التي تتمتع بالنفاذ إلى الإنترنت	100	20
استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	**القيمة المرجعية**	**(%)**
6. النسبة المئوية لعدد الأفراد الذين يستعملون الإنترنت	100	33
7. عدد الاشتراكات في خدمة النطاق العريض (السلكي) الثابت لكل 100 نسمة	60	33
8. عدد الاشتراكات في خدمة النطاق العريض اللاسلكي لكل 100	100	33
المهارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	**القيمة المرجعية**	**(%)**
9. معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين	100	33
10. المعدّل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية	100	33
11. المعدّل الإجمالي للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي (المرحلة بعد الثانوية)	100	33

المصدر : تقرير قياس مجتمع المعلومات 2015 ملخص تنفيذي الاتحاد الدولي للاتصالات جنيف سويسرا ص11.

[1] تقرير قياس مجتمع المعلومات متوفر على موقع الإتحاد الدولي للاتصالات على الرابط https://www.itu.int/ar/ITU-D/Statistics/pages/publications/mis2016.aspx تاريخ المشاهدة 2018/12/12 على الساعة 19:28

الفرع الثاني مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي

يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي عدة تقارير عن التنافسية في مجال الاتصالات والمعلومات، كان آخرها التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات، حيث قدم مؤشر مركب لقياس جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومستواها في بلدان العالم، يتكون من أربع اتجاهات رئيسية، تنقسم إلى عدد من الاتجاهات الفرعية. ووصف كل منها بمجموعة من المؤشرات.

لقد قام المنتدى الاقتصادي العالمي تكنولوجيا المعلومات العالمية بنشر أول تقرير له عام 2001. يهدف التقرير لتقييم استعداد البلدان لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستفادة منها (من أجل التنمية الاقتصادية) وتقييم قدرتها على استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بطريقة تسهم في التنمية الاجتماعية والتحول من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية وتعزيز الاتصال وخلق فرص للعمل. يقيس تقرير هذا العام 139 اقتصادًا، من خلال 53 مؤشرًا (منقسمين إلى 51٪ بيانات احصائية و49٪ استبيانات) ويرتكز غلى 4 مؤشرات رئيسية.[1]

يمكن حصرها كالتالي:[2]

الجدول رقم (5-3)مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي لتكنولجيا المعلومات و الإتصالات

المؤشرات الرئيسية	المؤشرات الفرعية		
البيئة	السياسية والتنظيمية (9 مؤشرات)؛	الأعمال والإبداع (9 مؤشرات)	
الجاهزية	البنية التحتية (4 مؤشرات)؛	المهارات (4 مؤشرات)	الإتاحة (3 مؤشرات)
الاستخدام	الأفراد (7 مؤشرات)؛	الأعامل (6 مؤشرات)؛	الحكومة (3 مؤشرات)
التأثير	الاقتصاديِّ (4 مؤشرات)؛	الاجتامعيِّ (6 مؤشرات)	

المصدر من إعداد الباحث بالإعتماد على مؤشر التنافسية العالمي

[1] متوفر على موقع الهيئة الإتحادية للتنافسية و الإحصاء الأمارات العربية
http://fcsa.gov.ae/ar-ae/Pages/Competitiveness/Reports/Global-Information-Technology-Report-by-WEF.aspx
تاريخ الإطلاع 2018/12/12 الساعة 14:23

[2] مؤشر المعرفة العربي 2015، مرجع سابق، ص 76

الفرع الثالث: الأمم المتحدة الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

نظرا للازدواجية في إختيار مؤشرات المقارنة الدولية وتشتت الجهود بين المنظمات الدولية والإقليمية في هذا الإطار، شعرت المنظمات والدول بأهمية لبناء مؤشرات موحدة يتم الاتفاق عليها في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات مع الأخذ في الاعتبار إمكانات وحاجات الدول النامية. ولتحقيق هذه الغاية تم في عام 2003 تقييم دولي لحالة الإحصاءات المجتمع المعلومات. وفي عام 2004 أطلقت الشراكة الدولية للمقارنة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات رسمية خلال الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي عقدت في البرازيل.[1]

أصدرت هيئة الأمم المتحدة من خلال الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية خلال القمة العالمية المجتمع المعلومات في العام 2005 تقريرا مفصلا عن المؤشرات الأساسية الاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالتعاون مع مؤسسات وهيئات دولية بينها:[2]

.الاتحاد الدولي للاتصالات؛

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛

معهد اليونسكو للإحصاء؛

فريق العمل المعني بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات التابع للأمم المتحدة؛

اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية (الايكا، الاسكوا، الايكلاك، الاسكاب)؛

البنك الدولي.

وكان الهدف الرئيس للشراكة الدولية هو تحديد مجموعة من المؤشرات المتفق عليها لقياس مدى تقدم الدول فيما يتعلق بمجال الاتصالات وتقنية المعلومات من أجل التنمية، وردم فجوة البيانات الإحصائية في هذا المجال، ووضع مجموعة معايير إحصائية موحدة على المستوى العالمي. لهذا السبب عملت الشراكة على تطوير قائمة أساسية لمؤشرات الاتصالات وتقنية المعلومات[3] يمكن جمعها من قبل الدول لتكون أساسا لإحصاءات عن مجتمع المعلومات المحلي قابلة للمقارنة دوليا، ونجحت الشراكة العالمية في

---

[1] **التحول إلى مجتمع المعلومات التقرير السنوي للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات** ،وزارة الإتصالات و تقنية المعلومات المملكة العربية السعودية 2011،ص 130

[2] مؤشر المعرفة العربي 2015 ،مرجع سابق ،ص 74

[3] للاطلاع أكثر على القائمة الاساسية وطرق الحساب أنظر: دليل قياس مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا) الأمم المتحدة نيويورك 2007

تحقيق خطوات متقدمة في بلورة عدد من المؤشرات العالمية والإقليمية وجعلها نواة للمؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات.[1]

حيث بلغ عدد المؤشرات الأساسية التي اتفقت عليها الشراكة العالمية لقياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 42 مؤشرا منها 32 مؤشرا اعتبرت مؤشرات مشتركة لكافة دول العالم، ولكن يمكن للدول التوسع بإضافة عشرة مؤشرات أخرى منها مؤشر واحد مصدري،[2] و الجدول التالي يوضح كافة المؤشرات المتفق عليها لغرض بناء قاعدة بيانات دولية لقياس مجتمع المعلومات في كل دولة.

الجدول رقم (6–3) المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات و الإتصالات الصادرة عن الأمم المتحدة من خلال الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المجموعة	مؤشرات تكنولوجيا المعلومات و الإتصال	أساسي	موسع	مصدري
1	مؤشرات البنية الأساسية والنفاذ	10	2	-
2	مؤشرات النفاذ والاستخدام للأسر والأفراد	10	3	1
3	مؤشرات النفاذ الإستخدام لقطاع الأعمال	8	4	-
4	مؤشرات قطاع التكنلوجيا والمعلومات والإتصالات و التجارة في منتجاتها	4	-	-
	المجموع	**22**	**9**	**1**

المصدر: دليل قياس مؤشرات تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات اللجنة الاقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا (الإليسكوا) الأمم المتحدة نيويورك 2007 ص28

وهذا ما جعل منه أحد أبرز المؤشرات لقياس إقتصاد المعرفة وهذا عن طريق تقييم ما يعرف بإقتصاد المعلومات والذي كان إلى وقت قريب يعرف بأنه إقتصاد المعرفة غير أنه جزء فقط منه ولهذا يمكن لهذه المؤشرات أن تقيس جزءا من الإقتصاد المعرفي لجملت الأسباب التالية:[3]

–من خصائص اقتصاد المعلومات الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل مؤسسات الأعمال من أجل جمع وتخزين ومعالجة ونشر هذه المعلومات. وتظهر البيانات الخاصة بمؤسسات الأعمال في بعض الدول الصناعية أنه يعزى التحسن بالإنتاجية، أو جزئيا، إلى استخدام هذه التكنولوجيا.

[1] التحول إلى مجتمع المعلومات التقرير السنوي، مرجع سابق ،ص130

[2] دليل قياس مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا) الأمم المتحدة نيويورك 2007، ص28.

[3] دليل لإنتاج إحصاءات حول إقتصاد المعلومات 2009 الأمم المتحدة الأونتكاد ص13

-يتم تدعيم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق تجارة وتوريد سلع وخدمات منتجة من قبل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن تساهم قوة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نمو الإنتاجية الإجمالية للقوى العاملة

- يمكن تعريف و قياس اقتصاد المعلومات استنادا إلى المكونات الأساسية لمبدأ العرض والطلب. كما يمكن لأدوات القياس الإحصائية (المسوح وغيرها من العمليات الإحصائية) أن تغطي هذه المكونات أو المجالات المرتبطة بهذه المفاهيم

والشكل الموالي يشرح ذلك بالتفصيل

الشكل رقم (9-3) المكونات الأساسية لإقتصاد المعلومات

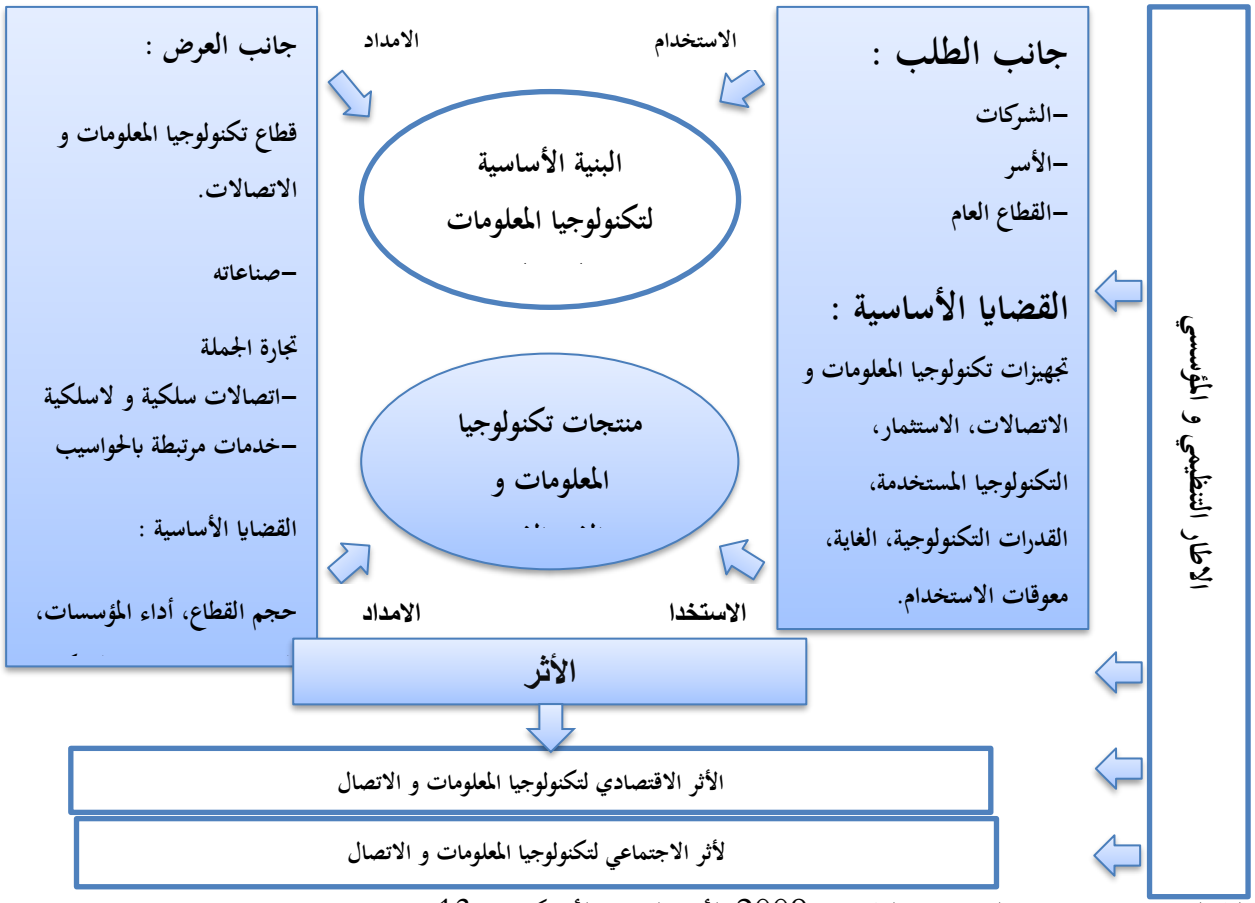

المصدر دليل لإنتاج إحصاءات حول إقتصاد المعلومات 2009 الأمم المتحدة الأونتكاد ص13

إن الإهتمام الدولي الكبير الذي لمحناه عند إستعراض أهم مؤشرات و طرق قياس تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات إنما ينم على أن هذه التقنيات لم تعد مجرد طرق للوصول إلى الميزة التنافسية أو التحول نحو الإقتصاد المعرفي بل أضحت من مستلزمات ذلك فمن يمتلكها و يحسن وضعه فيها فكأنما إمتلك عصى سحرية سوف تمكنه من إختزال المسافات و الأزمنة للتحول من بلد يقبع تحت رحمة الفقر إلى بلد ينمو و يتطور ،نظرا لإرتباطها الكبير مع التنمية و النمو الإقتصادي وطرق الإنتاج الحديثة والإبتكار ،

بالإضافة إلى أنها سبيل إنتقال المعارف التي هي جحر أساس بناء الإقتصاد الجديد ،كما أنها تتصل مع العنصر الموالي و هو الثروة البشرية و ترتبط معه إرتباطا كبير و بالأخص في جانبي التعليم و التلقين ،و هذا ما سنلاحظه عند إجراء مسح لطرق قياس و المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية .

المطلب الخامس: المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية

إتفق جل المنظرين على أن الإنسان هو الدعامة الأولى التي بنيت عليه أسس هذا الإقتصاد فالعنصر البشري هو مصدر الطاقة التي تحرك عجلة هذا الإقتصاد المبني أساسا على معرفته و إبتكارته و إختراعاته فهو محور جل التطورات التي إستطاع أن يحققها المجتمع الإنساني في مختلف المجالات، كون التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال نظم وتقنية الاتصالات والمعلومات ومتطلبات و طرق الإنتاج الحديثة التي تعتمد على الألات وزيادة دور التقانت والمعرفة الفنية وفي تكوين القيمة المضافة للإنتاج و العولمة والتجارة الحرة والجودة الشاملة والتنمية المستدامة ،ما هي إلا نتاج تلك الأفكار التي كانت تختزنها عقول بني آدم و التي نجمت عليها محطات و منعرجات تتسم بأهمية بالغة النطاق في إطار التطور الذي شهده القرن الحالي، فلولا الإنسان لما أدركنا هذه المحطات و لما حققنا آفاقها ، مما أدى إلى تعاظم الإجماع على الأهمية التي تكتسيها المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية في كنف اقتصاد المعرفة كون الأفراد هم محور العملية الإنتاجية والحامل الأساسي للمعرفة بل هو رأس ماله ومصدر ثروته ،غير أن قياسها ليس بالأمر الهين و هذا على حد قول بيتر دراكر لما أورد بأن " المعرفة بطبيعتها غير ملموسة وصعبة القياس، ولذلك فهي نوعية، فربما كان عامل المعرفة في أوج إنتاجه عندما يكون في الظاهر لا يعمل شيئ "[1] كونها مربوطة بالعامل البشري ،لذا سنحاول من خلال هذا المطلب إستعراض أهم المؤشرات التي تستخدم في سبيل قياس الرأسمال البشري، مرتكزين في ذلك على مقاربات رئيسية تستخدم في العادة لتقييم مخزون رأسمال البشري، قبل هذا سوف نعرج أولا على تعريفها

يتمثل رأس المال البشري في مخزون المعارف والمعلومات والمؤهلات والمهارات المدرجة في فكر الأفراد وبالخصوص كفاءة وفعالية اليد العاملة الموظفة، لأن التعليم والتكوين يسمحان للعمال بإنتاج أكثر حتى مع ثبات حجم عوامل الإنتاج الأخرى. رأس المال البشري هو تلك الأفكار والمؤهلات العلمية التي كان يحملها ساموال سلاتار Samnuel Slater الذي ذهب في عام 1789 إلى أمريكا لتعليم الأمريكيين كيفية صناعة الآلات التي تنسج القطن، ولم يحمل ستالار معه إلا رأس مال بشري في رأسه، وما التطور الصناعي الكبير الذي شهدته وتشهده الولايات المتحدة الأمريكية إلا نتيجة لرأس مال ستالار البشري وغيره الذين جاؤوا من بعده. وكما أن مستوى اليد العاملة المتوفر في الاقتصاد لا بد أن يكون بالكمية الكافية والضرورية من أجل النمو، فإنه لا بد أن يكون أيضا بالكفاءة والنوعية اللازمتين لتحقيق ودعم النمو. [2]

[1] جون إي فلاهرتي، **بيتر دركر مطور الفكر الإداري**، الترجمة مروان أبوجيب، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، السعودية، 2004، ص361.

[2] شريفي براهيم ،**دور رأس المال البشري في النمو الإقتصادي في الجزائر**:دراسة قياسية في الفترة 1964-2010 الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية- العدد 8 – 2012 ،ص 43.

وبحلول ستينيات القرن المنصرم تطورت النظريات الإقتصادية لتسدل الستار على ما يعرف بنظرية رأس المال البشري ، والتي قامت على أن الأفراد في المنظمة هم المسؤولون على تعظيم الثروة، مما جعل المنظرين يهتمون بشكل لم يكن له نظير بالأفراد الذين يملكون مهارات و خبرات عالية ، فهم يمثلون الرأسمال البشري الذي لم يعد يقل أهمية عن رأسمال المادي، وأن الإنفاق عليهم و تنميتهم عن طريق تعليمهم والتدريبهم أو منحهم الرعاية الصحية لم يعد تكلفة بل هو في الأصل إستثمار.[1]

و هذا ما دعي إلية تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 في دعواه إلى الإهتمام بهذا النوع من رؤوس الأموال حيث : "بأن التنمية الإنسانية ببساطة ما هيه إلا عملية توسيع الخيارات، ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة بعضها اقتصادي وبعضها اجتماعي وبعضها سياسي وبعضها ثقافي، حيث الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية فإنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين سعي الإنسان.[2]

هذا ما جعل الإنفاق على التعليم يتميز بخاصيتين مفصليتين ألا و هما: إنفاق استهلاكي واستثماري في نفس الوقت، فهو استهلاك كونه نفقات غير محسوسة يتحصل عليها المتعلم عند وجوده في المؤسسة التعليمية وتلقيه للعلم، أما الشق الاستثماري للتعليم فيتمثل في عوائده المباشرة وغير المباشرة، فهو يساعد على إحداث دخل مستقبلي من خلال تزويد القوى العاملة بالمهارات والمعارف التي تزيد من طاقاتهم الإنتاجية، حيث أن مساهمته في إنتاجية العمل و النمو و كذا التنمية قد تم تأكيدها من خلال العديد من الدراسات التي عنت بذلك، فالأفراد المتعلمون يمكنهم استخدام رأسمال بجدارة عالية، والعمالة المتعلمة تجعل من التعامل والاستفادة من التكنولوجيا أكثر ليونة و ذات فعالية عالية .[3]

وهذا ما يوافق عدد غير قليل من الصياغات التي عنت بتعريف الاقتصاد القائم على المعرفة، فهي شبه مجتمعة على أن من أبرز خصائصه اعتماده على قوة عاملة مثقفة ذات مستوى تعليمي رفيع، وارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي، وتوافر بيئة اجتماعية جاذبة للمواهب العالمية، وارتباطه بشكل وثيق بمصادر المعرفة العالمية وتشكيل تقنية المعلومات والاتصالات فيها.[4]

الفرع الأول: التعليم والتدريب

تتيح لنا المؤشرات القائمة على البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب، من تقييم المعارف والمهارات الخاصة ("بالرأسمال البشري) و التي تكتسب في العادة من خلال العملية الرسمية للتعليم. هذه المؤشرات تسمح بقياس المخزون والاستثمار في الرأسمال البشري أي تقييم الأوراق المالية والاستثمار في رأس المال البشري ، كما أنها تجمع أي إحصاءات التعليم على أساس قاعدة دولية من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و الأونيسكو وإدارة الإحصاء في المجموعة الأوروبية ؛ وهي تتوافر عادة لبضعة أعوام يتم

[1] نجم عبود نجم ،**إدارة المعرفة المفاهيم و الإستراتيجيات و العمليات** ط1 ،الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2005 ص296

[2] تقرير التنمية البشرية العربية 2002 ص13

[3] إبراهيم الدعمة، **التنمية البشرية والنمو الاقتصادي**، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2002 ص94

[4] التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية مرجع سابق ص 30

استخراج هذه البيانات من نظم المعلومات التعليم الرئيسية بما في ذلك الرسوم الدراسية وهو نظام المعلومات خاص بالتلاميذ في المؤسسات الثانوية وفيما يتعلق بالطلاب في التعليم العالي فإن وزارة التعليم تقوم بدراسة استقصائية يسمى مسح التعليم.[1]

تعد قاعدة بيانات اليونسكو المتعلقة بالتعليم أشمل مصدر للبيانات تستند إليه التقارير الإقليمية والدولية. وتنتظم هذه المؤشرات في 15 محورا هي: الأطفال خارج الدراسة، وبدء الدراسة، والمشاركة والتقدم، والإتمام، والقرائية، ومستوى التعليم المحقق، والحراك الدولي لطلاب التعليم العالي، والموارد البشرية، والموارد المالية، والمواد المدرسية وظروف التعليم (قارة أفريقيا فقط)، وتعليم الكبار (منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فقط)، والسكان، والمنظومة. ومن أكثر المؤشرات التي تحظى بمتابعة دولية ووطنية، مؤشر تنمية التعليم للجميع، وهو مركب يستهدف قياس التطوير باتجاه تحقيق التعليم للجميع في مجمله؛ لكنه ظل بسبب صعوبة جمع البيانات مركزا إلى الآن على 4 أهدافي اعتبرت الأكثر قابلية للقياس. وهذه الأهداف هي تعميم التعليم الابتدائي ومحو أمية الكبار، والتكافؤ بين الجنسين، وجوده التعليم. وفي إطار متابعة الأهداف الإنمائية التقييم ما بعد 2015، بط مؤخرا 16 مؤشرا محوريا لتعتمد كمؤشرات تربوية عالمية تغطي قطاعات التعليم المختلفة، وترصد التقدم على مستويات عالمية وإقليمية ووطنية.[2]

الفرع الثاني : قياس مخزون الرأسمال البشري

إنّ مخزون الرأسمال البشري الناتج عن العملية الرسمية للتعليم هو بطبيعته متناغم جداً، ولا يمكن أن تؤمّن المؤشرات المستخدمة إلاّ تقييمات جزئية. وقدُ طوّرت ثلاث مقاربات لتقدير مخزون الرأسمال البشري. الأولى مرتكزة على مستوى تدريب السكان. والثانية تقوم على قياس مهارات الراشدين مباشرة. والثالثة ترتكز على تحديد الفروقات التي تميّز عائدات الراشدين والتي تبدو مرتبطة بخصائص فردية خاصة، وعلى تقدير القيمة التجارية لهذه الخصائص ومن ثمّ على تحديد القيمة الإجمالية لمخزون الرأسمال البشري.[3]

1- مؤشرات البنك الدولي:[4]

يعتبر البنك الدولي التعليم محركا قويا للتنمية، وأحد أقوى أدوات الحد من الفقر، وتحسين الصحة والمساواة بين الجنسين، والسلام والاستقرار، ولذلك يولي أهمية كبيرة لعمليات تقييمه، من أجل الوقوف على ما يحققه من نجاح في ظروف مختلفة. ويوجد في موقع البنك الدولي تصنيف للمؤشرات المعتمدة في 20 فئة كبرى، من بينها فئة التعليم التي تتضمن، من بين مؤشرات أخرى، 30 مؤشرا مرتبطة مباشرة بقطاع التعليم ما قبل الجامعي. وتغطي هذه المؤشرات كلا من الالتحاق (12 مؤشرا منها 3 مؤشرات تركز على التكافؤ النوعي)، والإنفاق (4 مؤشرات)، والتدرج والمواظبة (4 مؤشرات)، والمعلم (مؤشران)، والإتمام (3 مؤشرات)، والرسوب (مؤشران)، والإلمام بالقراءة لفئة 15- 24 سنة (3 مؤشرات). وهي تعتمد في أغلب مصادرها على بيانات معهد اليونسكو للإحصاء المذكورة أعلاه.

[1] Sandrine Paill. op.cite ,p 19

[2] مؤشر المعرفة العربي 2015 ،مرجع سابق، ص 23

[3] مرال توتليان ،مرجع سابق ، ص 22

[4] مؤشر المعرفة العربي 2015 مرجع سابق ص 24

يرى تقرير التنمية البشرية العربية 2003 أنه من أجل قياس عناصر رأس المال المعرفي يجيب وضع الاعتبار عنصر النوعية فلا يكتفى، على سبيل المثال، بمتوسط سنوات التعليم للفرد كمقياس لرأس المال البشري، وهو النواة الصلبة القياس رأس المال المعرفي، ولكن أن يرجح "متوسط سنوات التعليم" بمقياس لجودة التعليم من الدراسات الدولية للتحصيل التعليمي مثلا) حيث تدل الدراسات القياسية الحديثة على أن كم التحصيل التعليمي قد لا يرتبط، وحده، معنوية بالناتج الاقتصادي ولكن تزداد حساسية الناتج الاقتصادي للتحصيل التعليمي بإدخال نوعية التعليم في الاعتبار وفي حالة الإنتاج العلمي، مقاسة بعدد الأبحاث المنشورة مثلا، يمكن أن يرجح الكم بمدى الاستشهاد بالأبحاث على افتراض أن تعدد الاستشهاد بالبحث يمكن أن يعد مؤشرا على القيمة المعرفية.[1]

حيث تعد المهارات المعرفية مكونا أساسيا من مكونات النمو على المدى الطويل، فما ينقصنا هو التركيز في التعليم على الكيف لا الكم، بمعنى ضمان أن يتعلم الطلاب فعلا...، والأهم من ذلك أن انتظام الطلاب في الحضور إلى المدرسة لا يؤثر على تقديرنا للمردود الاقتصادي إلا بمقدار ما أضافه فعلا إلى تعلم الطلاب. ولا يتضح أثر العلاقة بين التحصيل الدراسي والنمو الاقتصادي إلا بحساب المهارات المعرفية المكتسبة).[2] وهذا ما حاولت مؤشرات أخرا رصده كالمؤشر التالي

2- مؤشرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

تندرج مؤشرات التعليم ضمن مؤشر التنمية البشرية وهو مؤشر مركب، يتكون من عدة مجالات بينها التعليم. ويتضمن مجال التعليم ثلاثة مؤشرات، هي – التحصيل العلمي، ويشمل نسبة السكان الحاصلين على التعليم الثانوي على الأقل، ومعدل إلمام البالغين (من فئة 15 سنة فما فوق) بالقراءة والكتابة، وهم القادرون على كتابة مقطع قصير عن حياتهم اليومية، وقراءته، وفهمه؟ – إجمالي معدل الالتحاق بمراحل التعليم الثلاث الابتدائي والثانوي والعالي)؛ – نوعية التعليم، وحساب ذلك من خلال أداء التلاميذ في عمر 15 سنة في مجموعة من المواد الدراسية كالقراءة والرياضيات والعلوم، ونسبة المعلمين المدربين في التعليم الابتدائي، ونسبة المجيبين بالرضا عن نوعية النظام التعليمي في استطلاعات غالوب العالمية.[3]

المبحث الثالث: المنهجية الدولية و المؤشرات المركبة لقياس الإقتصاد المعرفي و التنافسية

بعد أن ذكرنا أبرز المؤشرات وطرق قياس معظم مكونات إقتصاد المعرفة كالإتصالات و الإبتكار و كذا الرأس مال البشري سوف نعالج في المطلب الموالي المؤشرات التي أبتدعت لتقيس الإقتصاد المعرفي و من ثم التنافسية وهذا عن طريق إدراج أهم منهجيات القياس التي تعتمدها المؤسسات الدولية و الإقليمية

[1] تقرير التنمية البشرية العربية 2003 ص85

[2] دانيال واجنر مرجع سابق ص39

[3] مؤشر المعرفة العربي 2015 مرجع سابق ص 24

المطلب الأول: المنهجية الدولية ومؤشرات إقتصاد المعرفة

هنالك صعوبات عديدة في بناء المؤشرات ، حيث تتعلق أغلبيتها بتوفير البيانات و كذا مدى دقتها ومستوي الثقة من جدواها ، كما أن ثمة صعوبات تتعلق بمنهجية حساب المؤشر و هذا ما دفع بعدة جهات و بالأخص المنظمات الدولية و الإقليمية إلى محاولة إبتكار منهجية تسمح لها من بناء مؤشرات تعكس واقع تقدم الدول و مدى إعتناقها لاقتصاد المعرفة وهذا عن طريق الإعتماد على بيانات كمية تجمع بواسطة المؤسسات الدولية وبيانات نوعية تجمع عن طريق المقابلات والاستبيانات المسحية .

الفرع الأول: مؤشر البنك الدولي

إن القياس الكمي لاقتصاد المعرفة الأوسع إستعمالا، على الأرجح، هو ما يسمى "منهجية تقويم المعرفة"، التي طورها البنك الدولي، وتستخدم هذه المنهجية لوضع مؤشر اقتصاد المعرفة، وهو مؤشر إجمالي يعبر عن الاستعداد الكلي لبلد أو منطقة ما للمنافسة في اقتصاد المعرفة وعلى نحو أكثر تحديدا، فإن المؤشر يمثل القياسات الكمية لما حدده البنك الدولي على أنه الدعائم الأربع لاقتصاد المعرفة[1].

لذا أنشأ البنك الدولي مؤشر لاقتصاد المعرفة Economy Index-Knowledge KEI والذي يعد الأكثر إستخداما في قياس القدرة على إنتاج وتوطين ونشر المعرفة. ويتم احتساب هذا المؤشر على أساس متوسط معدلات الأداء في بلد معين أو منطقة معينة بالنسبة إلى أربعة مؤشرات أساسية هي: التعليم، والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي.[2]

حيث قام بتنظيم برنامج المعرفة من اجل التنمية(Knowledge for Development)، وكان الهدف من البرنامج هو توليد القدرة Creating Capability للدول للاستفادة من الفرص الجديدة لثورة المعرفة Knowledge Revolution. والبناء المؤثر لأبعاد المعرفة في إستراتيجيات النمو والتنمية،وقد طور برنامج (K4D) صيغة لمساعدة الدول في وضع استراتيجيات واضحة Articulate Strategies للانتقال إلى الاقتصاد المعرفي وهذه الصيغة أو الإطار يحتوي على مجموعة كبيرة من المتغيرات النوعية Qualitative والكميةQuantities والهيكلية Structural تعطي صورة كيف يمكن مقارنة الدول ما بعضها في هذا المجال ،[3]لأن الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة يتطلب استراتيجيات طويلة المدى، تركز على تطوير وتنمية ركائز اقتصاد المعرفة KE pillars، حيث يتوجب على البلد في البداية فهم نقاط قوتها وضعفها ، كي يتحرك وفقا لذلك بغية أيجاد السياسات الملائمة، ومن ثم اتخاذ إجراءات من شأنها تطوير سياسات واستثمارات مناسبة لإعطاء التوجيه الجيد

---

[1] مجموعة من المؤلفين ،**بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التحديات الاجتماعية والاقتصادية** المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات 2016 ،ص 36

[2] **تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة**، مرجع سابق، ص11

[3] محمد نائف محمود، مرجع سابق، ص62

لطموحاتها وآلياتها بغية تمكين واضعي السياسات والقادة من رصد التقدم المحرز في ضوء مجموعة الأهداف المسطرة،[1] كما انه يقوم بتشجيع الجهات الاقتصادية الفاعلة على الجمع بين المعرفة العالمية والمحلية لإبراز الميزة النسبية ، ومساعدة القادة على بناء المؤسسات التي تعزز بدلاً من تثبيط تثني محاولات الأفراد لاستغلال الفرص التنافسية المتاحة للمؤسسات التي تعمل بالمعرفة ، لأنه يجب على الدول على جميع مستويات التنمية التفكير في الشروع في عملية تنمية قائمة على المعرفة والابتكار.[2]

عمل معهد البنك الدولي على تطوير أداة باسم منهجية تقييم المعرفة | Knowledge Assessment Methodology – KAM ، لقياس مدى قدرة الدول على إنتاج وتبني ونشر المعرفة، وتتكون من 148 متغير ل 146 دولة لقياس أدائها بناء على أربعة ركائز أساسية وهي : الحافز الاقتصادي و النظام المؤسسي The Economic Incentive and Institutional Regime، التعليم والمواد البشرية Education and Human Resources تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Information and Communication Technology، نظام الابتكار Innovation system، ويتم قياس تلك المتغيرات بناء على مقياس من 0 –10 مقارنة بالدول الأخرى موضع المقارنة.[3]

وبحسب KAM يبحث المؤشر في أداء الحوافز الاقتصادية والحاكمية الرشيدة ،والتعليم، والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويتم استخدام برنامج تفاعلي شبكي طور لهذا الغرض معد للاستخدام العام وتضم أربعة وثمانين(84) مؤشرا مقسمة على أربعة ركائز لقياس القدرة على إنتاج وتبني ونشر المعرفة في سبيل التحول إلى الاقتصاد المعرفي، ويتم ذلك عن طريق دليل ذو مؤشرات رقمية يدعى دليل اقتصاد المعرفة، ويحسب الدليل من بيانات لاثني عشر مؤشرا يمثل الثلاثة منها واحدا من المرتكزات الاساسية الأربعة هذه المؤشرات وقيمها بالنسبة للدول. ويقدم أحدث بيانات (KAM2012) مؤشرات 146 دولة تزيد وتنقص قليلا بحسب تاريخ القياس، ولحساب الدليل تحول قيم مؤشرات الدليل إلى قيم معيارية وتحسب هذه القيم المعيارية لمؤشر ما بالنسبة لبلد معين عن طريق تحديد ترتيب البلد بالنسبة للمؤشر، باعتبار أن البلد الأفضل في الأداء يحصل على الترتيب (1) ويكون دليلا على مستوى أرفع واعلى من اقتصاد المعرفة والبلد التالي في الأداء الترتيب يأخذ المرتبة (2) وهكذا، وتساوي القيمة المعيارية للمؤشر للدولة المعنية كالاتي:القيمة المعيارية للمؤشر= (عدد الدول الادنى ترتيبا / مجموع الدول المشمولة بالمقياس)* 10.[4]

[1] Derek H. C. Chen and Carl J. Dahlman The Knowledge Economy, the KAM Methodology and World Bank Operations, 2006 , P9

[2] The World Bank Institute's program on building knowledge economies ,2008 ,p3

[3] Ehdaa Salah,op,cit, p9

[4] حامد كريم الحدراوي **تحليل مؤشرات المعرفة والاقتصاد المعرفي بحسب منهجية البرنامج التفاعلي(World Bank KAM 2012** دراسة تحليلية مقارنة القاهرة 2014،ص68

الجدول (7–3) مؤشرات بطاقة الاداء الأساسية KAM Basic Scorecard

	الركائز	المؤشرات
1	الحاكمية الرشيدة والأداء المؤسساتي	النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي
		القيود الجمركية وغير الجمركية
		مؤشر التنمية البشرية
		جودة التنظيم
		سيادة القانون
2	التعليم وتنمية الموارد البشرية	الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين
		الالتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي
		الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي
3	الابتكار(البحث والتطوير)	الباحثين العاملين في البحث والتطوير
		براءات الاختراع الممنوحة من (USPTO)
		الإصدارات العلمية والتقنية
4	البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مجموع خطوط الهاتف لكل 1000 شخص
		حاسوب لكل 1000 شخص
		مستخدمي الإنترنت لكل 1000

The World Bank, Measuring Knowledge in the world's economies, 2008, p03.

هناك ست حالات العرض وتحليل نتائج هذه المؤشرات و هي كالتالي:[1]

– المؤشر العام: يضم كل من مؤشر المعرفة و مؤشر اقتصاد المعرفة : مؤشر المعرفة مؤشر نظام الابتكار مؤشر التعليم + مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال. مؤشر اقتصاد المعرفة مؤشر المعرفة + مؤشر الحوافز الاقتصادية و النظام المؤسسي.

– بطاقة النتائج الأساسية (Basic scorecard): تحتوي على 14 مؤشرا أساسيا، حيث أن كل أساس من أسس اقتصاد المعرفة له ثلاث مؤشرات بالإضافة إلى مؤشر المعرفة (KI) الذي يعطي المعدل الأساسي لأداء المؤشرات الرئيسية الثلاثة (التعليم، الإبداع وتكنولوجيات الإعلام والاتصال) وكذلك مؤشر اقتصاد المعرفة (KEI) الذي يقيس أداء كل المؤشرات الرئيسية. – بطاقة

[1] Ehdaa Salah, Indicators, op, cit, p10

النتائج المتخصصة (Custom scorecard): ويحتوي على كل المؤشرات 109 التفصيلية التي تحدد مدى اندماج الدول في اقتصاد المعرفة.

-مقارنة زمنية :(Overtime comparaison) و تظهر تطور الدول من عام 1995 إلى أحدث سنة متوفرة.

- مقارنة بين الدول (Cross country comparison :تسمح باستعمال الرسوم البيانية المقارنة مؤشرات المعرفة واقتصاد المعرفة ومساهمة كل منها في تحديد الاستعداد العام للمعرفة.

- خارطة العالم (World map): و تظهر خارطة العالم مرمزة (coded) بالألوان عن وضع الدول و استعدادها بالنسبة لاقتصاد المعرفة من 1995 إلى أحدث سنة.

مؤشر الاقتصاد المعرفي الذي تتراوح قيمته بين (0-10) حيث إن الدول كلما كانت متقدمة في مجال الاقتصاد المعرفي فإنها ستكون قريبة من القيمة 10، وكلما كانت متأخرة في مجال الاقتصاد المعرفي فإنها ستكون قريبة من الصفر كان ذلك دليلا على أن الدولة مازالت في بداية الطريق. تساعد أيضا هذه المنهجية على تحديد العوائق و الفرص التي تواجه الدول، و الجوانب التي يجب أن توجه كل قواها و تستثمر فيها كل مواردها لمواصلة تنمية قائمة على المعرفة .[1]

وبالنسبة لاخر تحديث لبيانات برنامج (3) تشمل هذه المنهجية 109 مؤشرا ، يتم وفقا لهذه المنهجية قياس المؤشرات عن طريق دليل رقمي يدعى دليل اقتصاد المعرفة (KAM Index) ودليل المعرفة (KI Index) . ويحسب الدليل من بيانات12 مؤشرا يمثل كل 3 منها واحد من المرتكزات الأربعة ولحساب الدليل، تحول مؤشرات الدليل إلى قيم معمارية وتحسب القيمة المعمارية لمؤشر ما بالنسبة لبلد معين عن طريق تحديد ترتيب البلد بالنسبة للمؤشر، باعتبار أن البلد الأفضل في الأداء يحصل على الترتيب الأول والبلد التالي في الأداء الترتيب الثاني وهكذا .

والشكل الموالي يوضح كل ما ذكر

[1] محمد نائف محمود ،مرجع سابق، ص 70

الشكل رقم (10–3) مؤشر الاقتصاد المعرفي الذي يعتمده البنك الدلي

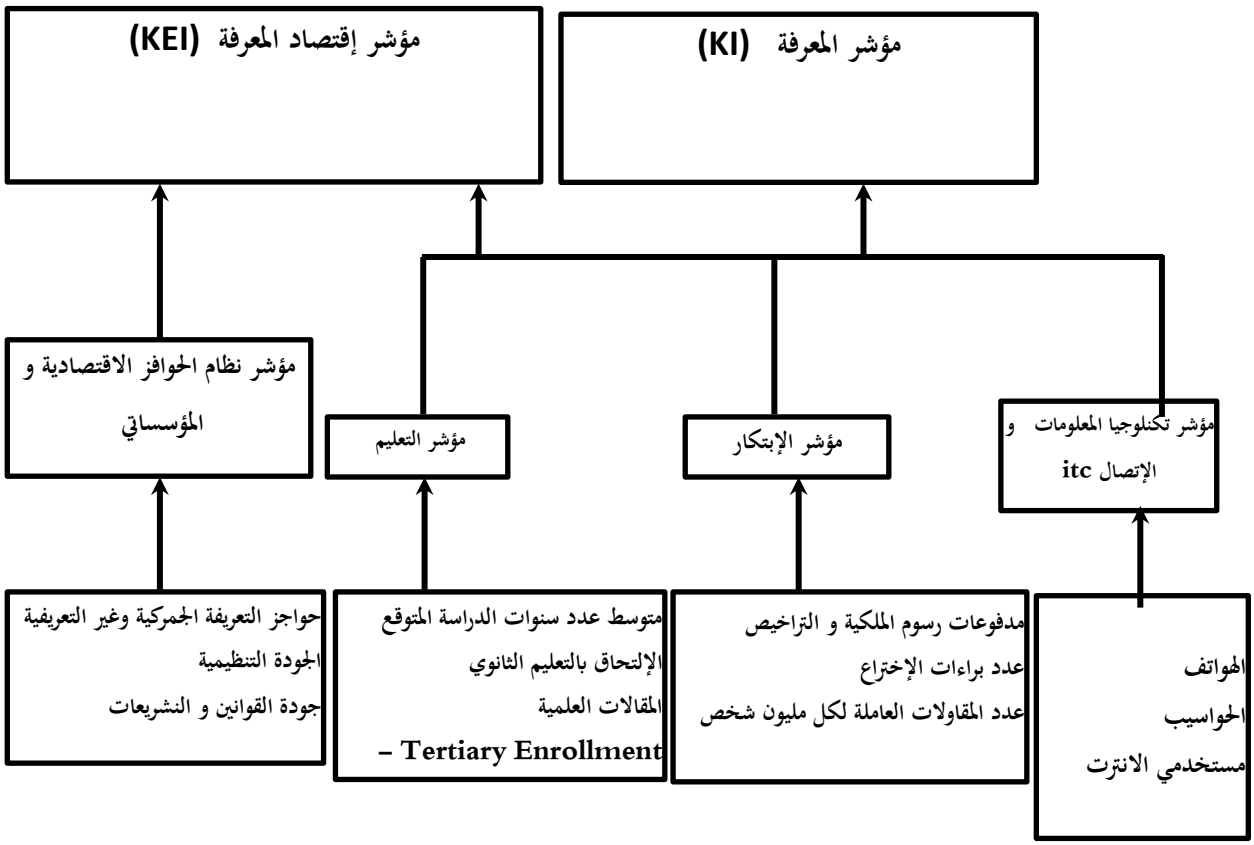

Source: knowledge economie index 2012, ranking,http// www.wordbank.org/kam

الفرع الثاني: مؤشر منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية

تم وضع هذه المؤشرات سنة 1996 حيث يحوي خمس محاور أساسية كل محور يضم مؤشرات فرعية تستخدم لحسابه و التي يمكن تعدادها في الشكل الموالي : **الجدول رقم (8-3) محاور مؤشر منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية**

المحور الأول: إقتصاد المعرفة	المحور الثاني: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	لمحور الثالث: سياسات العلوم والتقنيات	المحور الرابع : العولمة	المحور الخامس: المخرجات والتأثير
-مؤشر استثمارات المعرفة (التعليم، برامج البحث والتطوير) كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي - النسبة المئوية لإجمالي تعليم البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 25-64 من إجمالي حجم السكان. - إجمالي نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي. - إجمالي نسبة الإنفاق على البحوث الأساسية من إجمالي الناتج المحلي. -إجمالي انفاق قطاع الأعمال على البحوث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي للصناعة - إجمالي انفاق قطاع الأعمال في التصنيع على أعمال البحث والتطوير. - إجمالي حصة قطاع الخدمات في نفقات البحث والتطوير. - إجمالي الإنفاق على الابتكار كنسبة من إجمالي المبيعات. - الاستثمار في رأس المال المخاطر من إجمالي الناتج المحلي.	- إجمالي نسبة الإنفاق على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إجمالي الناتج المحلي - إجمالي نسبة الانتشار للحاسب الآلي في المنازل. - إجمالي عدد مضيفات الانترنت لكل 1000 نسمة في الدولة. - حصة المشاركة الصناعات تكنولوجيا المعلومات من إجمالي الناتج المحلي. - حصة مشاركة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في براءات الاختراع الممنوحة.	- إجمالي حجم الأبحاث والتطوير في القطاع العام من إجمالي الناتج المحلي. - إجمالي انفاق الحكومة على الابحاث والتطوير في قطاع الصحة والدفاع والبيئة. - إجمالي انفاق قطاع الأبحاث والتطوير الحكومي في إجمالي الكلي للأبحاث والتطوير داخل الدولة - إجمالي انفاق قطاع الأبحاث والتطوير الخاص بقطاع الأعمال ضمن إجمالي الكلي للأبحاث والتطوير داخل الدولة. - حصة نفقات التمويل لقطاع الأبحاث والتطوير في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال؛ - معدل الإعانات الضريبية لقطاع البحث والتطوير داخل الدولة	- إجمالي نسبة مشاركة الشركات الأجنبية في الأبحاث والتطوير - إجمالي مشاركة الملكيات الفكرية الأجنبية في إجمالي الاختراعات - إجمالي عدد التحالفات التكنولوجية الدولية - النسبة المئوية للإنتاج الفكري العلمي الصادر بالتعاون مع مؤلف أجنبي مشارك. - إجمالي النسبة المئوية لبراءات الاختراع الصادرة بالتعاون مع مؤلف أجنبي مشارك .	-إجمالي حجم المنشورات العلمية لكل 100000 نسمة -إجمالي براءات الاختراع للدولة من إجمالي براءات الاختراع الممنوحة من قبل مكتب براءات الاختراع الأوروبي -حجم مشاركة المؤسسات في الابتكار -إجمالي الناتج المحلي للشخص العامل - نصيب الصناعات القائمة على المعرفة في إجمالي القيمة المضافة - نصيب الصناعات التكنولوجية المتوسطة في التصدير الصناعي - النسبة المئوية للتكنولوجيا في ميزان المدفوعات من إجمالي الناتج المحلي

المصدر.: من إعداد الطالب بالإعتماد على

OECD, " The knowledge-based economy ", general distribution, OCDE/GD(96)102, 1999, P- P: 29-45 .

الفرع الثالث :مؤشرات APEC

ويهدف هذا المشروع إلى توفير أداة تحليلية لتعزيز فاعلية استخدام المعرفة، ويقوم على أربعة محاور، كل محور يتكون من مجموعة من المؤشرات ولقد تم تطويره كجزء من مشروع باسم Towards Knowledge based Economies in APEC من قبل اللجنة الإقتصادية Asia Pacific Economic Cooperation - APEC committee Economic أما محاوره و المؤشرات الفرعية المكونه له فهي كالتالي :[1]

المحور الأول: بيئة الأعمال

- القيمة التي تضيفها الصناعات القائمة على المعرفة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛
- إجمالي الصادرات من الخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (وتشمل الخدمات التجارية، النقل، السفر)؛
- صادرات التكنولوجيا الفائقة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛
- الشفافية الحكومية (مقياس من 1-10 بناءا على مدى قدرة الحكومة على تقليم سياستها بشكل واضح)؛
- الشفافية المالية (مقياس من 1-10 بناءا على مقدار ما توفره المؤسسات المالية من المعلومات الكافية حول أنشطتها)؛
- سياسات المنافسة (مقياس من 1-10 بناءا على ما تنص عليه قوانين المنافسة في الدولة من منع المنافسة الغير عادلة)؛
- الانفتاحية (مقياس من 1-10 بناءا على عدم منع قوانين الحماية الوطنية من استيراد المنتجات والخدمات الاجنبية).

المحور الثاني: بنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- عدد الهواتف الجوال المستخدمة لكل 1000 نسمة من السكان؛
- عدد خطوط الهاتف الرئيسية المستخدمة لكل 1000 نسمة من السكان ؛
- عدد أجهزة الحاسب الآلي المستخدمة لكل 1000 نسمة من السكان؛
- إجمالي عدد مستخدمي خدمة الإنترنيت كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان؛

[1] WLEDGE-BASED ECONOMIES IN APEC, 2000, PP: 2-16, in: https://www.apec.org//meAPEC, TOWARDS KNOdia/APEC/Publications/2000/11/Towards KnowledgeBased-Economies-in-APEC2000/00_ec_knowledgebased.pdf.

• إجمالي عدد مضيفي الإنترنيت لكل 1000 نسمة من السكان؛ • إجمالي إيرادات التجارة الإلكترونية المتوقعة.

المحور الثالث: نظام الابتكار

-إجمالي عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة من السكان؛

-إجمالي عدد الباحثين المتفرغين لكل مليون نسمة؛

-إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير؛

-عدد براءات الاختراع الممنوحة في عام معين بالنسبة لعدد السكان في الدولة.

المحور الرابع : تنمية الموارد البشرية

-الالتحاق بالثانوية (إجمالي عدد الملتحقين بالمدارس الثانوية بغض النظر عن العمر مقسوما على عدد السكان من الفئة العمرية الذين استجابوا لمستوى معين من التعليم)؛

-عدد الخريجين الجدد في مجالات العلوم الطبيعية والهندسة في سنة محددة؛ عدد العاملين في مجالات المعرفة من إجمالي القوة العاملة؛

-التوزيع اليومي للصحف اليومية لكل 1000 نسمة من السكان؛

-مؤشر التنمية البشرية (قائم على ثلاثة مؤشرات فرعية وهي: العمر، إحراز التعليم، مستوى المعيشة).

الفرع الرابع :مؤشر المعرفة (العربي) العالمي

مؤشر المعرفة العالمي هو نتاج مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسّسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، أُعلِنَ عنها في قمة المعرفة للعام 2016، تأكيدًا على الدور الاستراتيجي للمعرفة وأهمية توفير أدوات منهجية لقياسها وحسن إدارتها.

ويُعنى مؤشر المعرفة العالمي بقياس المعرفة كمفهوم شامل وثيق الصلة بمختلف أبعاد الحياة الإنسانية المعاصرة، وتكريس ذلك في سياق مقاربة مفاهيمية ومنهجية متناسقة تتميّز بما يلي[1]:

-الاستناد إلى رؤية فكرية مبنيّة على أدبيات وتقارير أممية تؤكّد تلازمية المعرفة والتنمية، لتتحوّل بمقتضاها المعادلة من منظور التنمية القائمة على الموارد المادية والطبيعية إلى تنمية ذكية قائمة على الموارد المعرفية، وتصبح المعرفة في إطار ذلك أساسَ تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

[1] مؤشر معرفة العالمي متزفر على الرابط :
https://knowledge4all.com/Methodology2019.aspx?language=ar تاريخ المشاهدة 2019/05/12 على الساعة 23:20

-اعتماد المفهوم الواسع للمعرفة، كمضمون مركّب متعدّد الأبعاد، يمكن أن يتجلّى بأشكال مختلفة عبر عدد من القطاعات المتكاملة هي التعليم قبل الجامعي، التعليم التقني والتدريب المهني، التعليم العالي، البحث والتطوير والابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، والاقتصاد، بالإضافة إلى البيئات التمكينية. وهذا من شأنه أن يكرّس نظرة نسقيّة في التعامل مع المعرفة تؤدّي إلى مقاربة أكثر عمقًا في معالجة الفجوات المعرفية بين القطاعات وبداخلها.

-تكريس التواصل المعرفي مع التجارب السابقة، والمنهج التشاركي الذي تجسّد في تنظيم اجتماعات منتظمة بين أعضاء الفريق المركزي المشرف على بناء المؤشرات القطاعية لمناقشة مختلف الخيارات وضمان اتساقها، إلى جانب عقد لقاءات تشاورية مع خبراء خارجيين من منظمات إقليمية ودولية في اختصاصات متّصلة مباشرةً بالقطاعات.

يحوي مؤشر المعرفة العالمي جملة من المحاور وكل محور يضم مجموعة من المؤشرات الفرعية وهي كالاتي:

أولا: مؤشر التعليم قبل العالي

يمثل الشكل المولي المؤشر و المؤشرات الفرعية المكونة له و الذي تم تعديله

الشكل رقم (11-3) المؤشر المعدل للتعليم قبل الجامعي

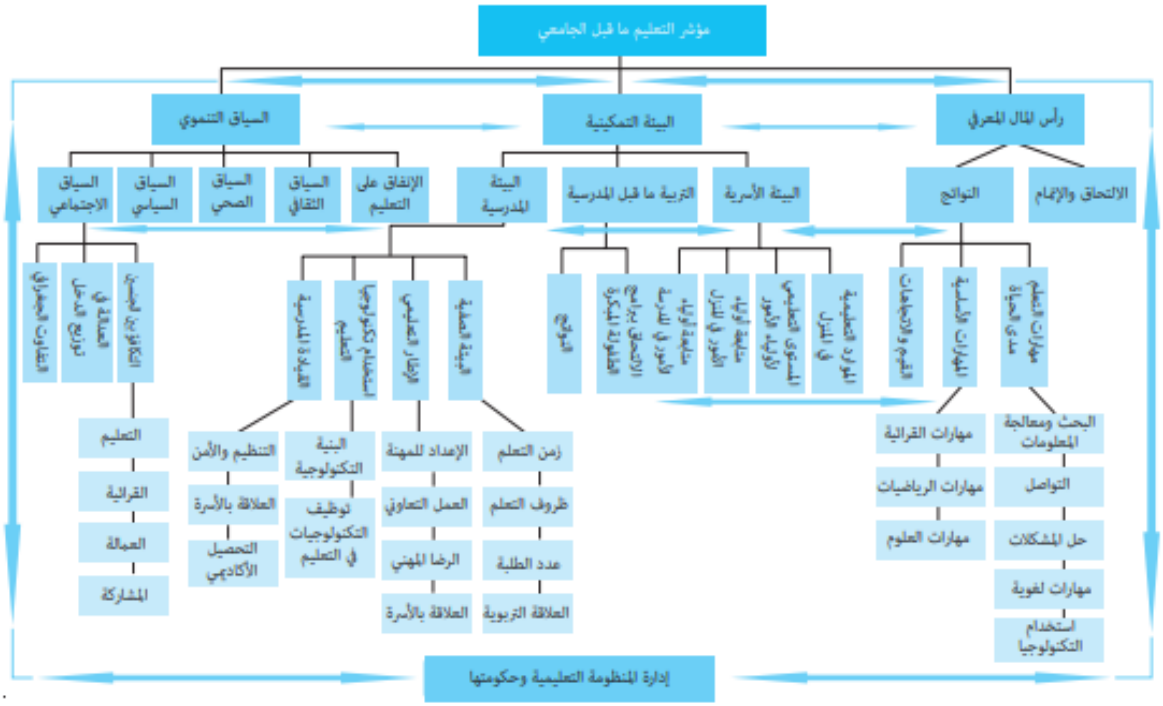

المصدر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2015)، مؤشر المعرفة العربي، ، الامارات العربية المتحدة، دار الغرير للطباعة والنشر، ص 30

حيث أن المقصود بالتعليم ما قبل الجامعي هو تلك المراحل التعليمية التي تسبقه ابتداء ببرامج الطفولة المبكرة والتعليم ما قبل المدرسي إلى نهاية المرحلة الثانوية، ونظرا إلى الدور الحيوي لمختلف هذه المراحل الأساسية في بناء رأس المال البشري، وفي الارتقاء بمنظومة المعرفة ككل، اتجه التفكير إلى وضع مؤشر عربي لقطاع التعليم ما قبل الجامعي يستجيب للمفاهيم التربوية الحديثة، ويطمح هذا المؤشر إلى تجاوز مجرد قياس المخرجات المعرفية الصرفة المتمثلة في المكتسبات المتصلة بالقرائية والعلوم والرياضيات، القراءة الكمية لنسب الالتحاق والإتمام، ليحاول تسليط الضوء على مكونات مفصلية في المنظومة التعليمية، آخذا في الاعتبار التفاعلات بين النواتج والبيئات التمكينية والظروف السياقية العامة، بما يمكن من قياس فعاليتها و تشخيص مواطن الخلل فيها، واستنادا إلى الدراسات المكتبية للتقارير، المؤشرات المتداولة، المشاورات الفردية والجماعية، توصل فريق التقرير إلى بناء مؤشر مركب من أربع ركائز أساسية هي: رأس المال المعرفي، البيئة التمكينية، السياق التنموي، إدارة المنظومة التعليمية وحوكمتها ،[1]

ثانيا :مؤشر التعليم التقني

بشير الشكل الموالي إلى مؤشر التعليم التقني و المؤشرات الفرعية التي يحويها

الشكل رقم(12–3) مؤشر التعليم التقني

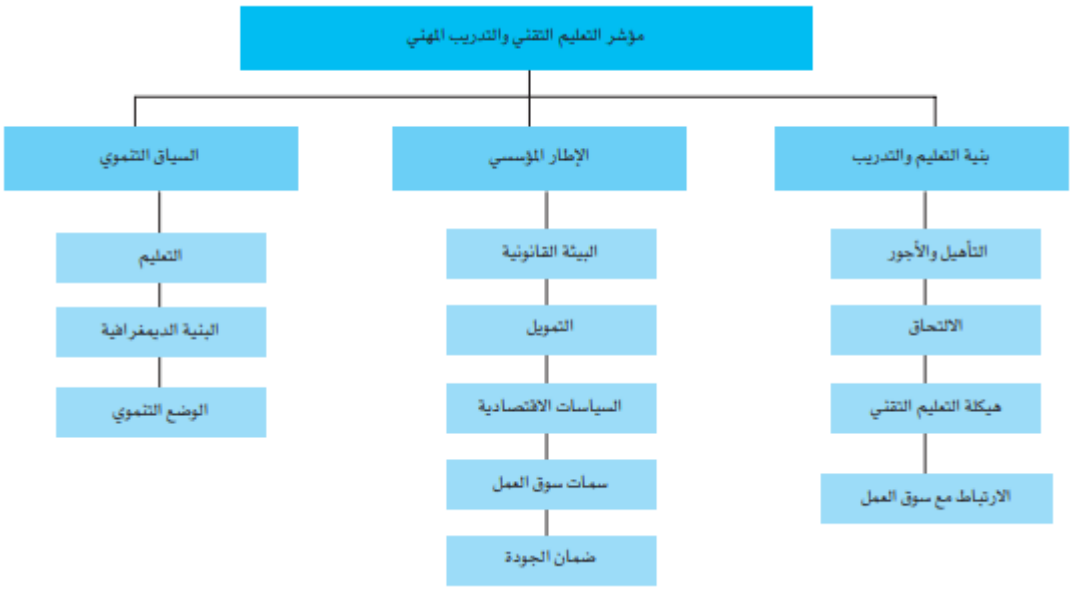

المصدر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2015)، مؤشر المعرفة العربي، ، الامارات العربية المتحدة، دار الغرير للطباعة والنشر، ص 44

لقد أصبح للتعليم التقني والتدريب المهني دور هام في بناء جسور قادرة ومتينة بين منظومة التعليم والتشغيل، بما يساعد على إرساء تنمية إنسانية مستدامة، قائمة على المعرفة. فالتأهيل عبر صقل المهارات وإعدادها للتأقلم المستمر مع التحولات المتسارعة

[1] تقرير مؤشر المعرفة العربي2015 ، مرجع سابق ، 12

للاقتصادات المعاصرة عموما، ولشوق العمل خصوصا، يجعل من التعليم التقني والتدريب المهني أحد أعمدة كل استراتيجية وطنية أو إقليمية أو دولية تروم تطوير اقتصاد عماده المعرفة وهدفه بناء مجتمع معرفة ينعم فيه الإنسان بالرفاه وجودة الحياة. وهذه هي الأهداف التي رسمها لنفسه مشروع المعرفة العربي منذ انطلاقه سنة 2007 وأكدتها تقاريره المتتالية. فقد أكد تقرير المعرفة الثالث الدور الحيوي الذي تضطلع به منظومة التدريب والتعليم ضمن مخطط التأهيل الشامل للمجتمع. فالنمو والإنتاجية مرتبطان بنمو المعرفة وكثافتها، وبالتقدم التكنولوجي في عمليات الإنتاج. وكلاهما، أي كثافة المعرفة والتقدم التكنولوجي، يتسمان بالدينامية في صلتهما بالمخرجات ونمو العمالة ذات المهارة العالية. ويتطلب ذلك إعداد رأس مال بشري ذي كفاءة عالية.[1]

ثالثا :مؤشر التعليم العالي

نعيش الآن عصر المعرفة، وهو عصر ترسخت فيه مكانة مؤسسات التعليم العالي كمدخل لتمكين الفرد والمجتمع ومواجهة تحديات النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية. ومارس هذه المؤسسات دورا | رئيسيا في صقل رأس المال البشري؛ كما ساهم في بناء المعارف والابتكارات الجديدة، ونشرها بين أفراد المجتمع، وتسعى دول عديدة إلى توسيع القدرة الاستيعابية لقطاع التعليم العالي ورفع مستوى جودة عملياته ومخرجاته، للدفع بعجلة التنمية وتحسين المستوى المعيشي للأفراد. وتشير التقارير إلى وجود علاقة ارتباط إيجابي وثيق بين مستوى اهتمام الدولة بجودة قطاع التعليم العالي وترتيب هذه الدول من حيث الاقتصاد والتنمية القائمة على المعرفة. فالتعليم العالي هو أحد دعائم التنافس الاقتصادي، وله دور محوري في تمكين المجتمع وتحقيق التنمية.[2]

يشير الشكل الموالي إلي المؤشرات الفرعية المكونه له و الأوزان

الجدول رقم (9–3) مؤشر التعليم العالي

مدخلات التعليم العالي (0.3)					عمليات التعليم العالي (0.1)	مخرجات التعليم العالي (0.6)			
البيئة التمكينية	الإنفاق	الالتحاق	الموارد البشرية	التبادل الطلابي		الخرج	التوظيف	رأي المال المعرفي لدى الخريجين	الإنتاج المعرفي لمؤسسات التعليم العالي
1/6	1/3	1/6	1/6	1/6		1/9	2/9	1/3	1/3

المصدر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2015)، مؤشر المعرفة العربي، ، الامارات العربية المتحدة، دار الغرير للطباعة والنشر، ص 44

حيث يعكس الاهتمام بتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي والجامعات الوعي العام بأن القدرة التنافسية للدول تعتمد بشكل متزايد على المعرفة، وأن الجامعات تؤدي دورا رئيسيا في هذا السياق. إلا أن هناك فرقا جوهريا بين استخدام المؤشرات والمعايير لتقييم

[1] تقرير مؤشر المعرفة العربي 2015، مرجع سابق، ص 39

[2] تقرير مؤشر المعرفة العربي ،مرجع سابق ،53

مؤسسات التعليم العالي وما يجري من تصنيف لبعض المؤسسات. فقد أشارت إحدى دراسات اليونسكو إلى أن التصنيفات الأولية للجامعات تستخدم أفضل الجامعات كمعيار لقياس الجامعات الأخرى، وهذا المنطلق بحد ذاته هو من أوجه القصور في استخدام التصنيفات. ويمكن أن يوفر التصنيف معلومات عن جامعات فردية داخل الدول ويقارنها بجامعات أخرى؛ وهو بهذا لا يوفر مقياسا كافيا لجودة نظام التعليم العالي في دولة معينة. أضف إلى ذلك، أن هذه التصنيفات لا تأخذ بعين الاعتبار مدى نجاح نظام التعليم العالي في سياق خصوصية البيئة التمكينية التي يوجد فيها، والنتائج التي يمكن أن يحققها. [1]

رابعا :مؤشر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات :[2]

لقد أضحى لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات دور محوري في دعم الإنتاجية التي تمثل أحد المنطلقات الأساسية للتنمية في عصر المعرفة. ومع الانتشار الواسع لهذه التكنولوجيا وتطورها المستمر، تجاوز دورها المتنامي دعم الإنتاجية إلى الدعم والتمكين الاجتماعي، من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات الرئيسية وتقوية التواصل، إيجاد فرص عمل جديدة؛ وبات تأثيرها عالميا، وحاضرا في كل الأنشطة البشرية ، حيث سمحت هذه التكنولوجيا بمرور الوقت، لأنماط جديدة من الاتصال التفاعلي بالظهور ؛ مما ساهم بتحسين الكفاءة الإنتاجية والمرونة في أداء الأعمال، وسمح باستحداث نماذج مبتكرة لتنظيم العمل. وظهرت جليا العلاقة الواضحة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين الابتكار والتطوير، وبخاصة في الاقتصاديات المتقدمة التي تتميز بارتفاع القيمة المضافة.

ومع بروز الأهمية الفائقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تناول العديد من البحوث والدراسات والتقارير الدولية موضوع مدى استيعاب الدول المختلفة وتبنيها لهذه التكنولوجيا، خصوصا في ما يتعلق بالبنية التحتية للشبكات والاتصالات، وتور الأجهزة والمعدات والبرمجيات والتطبيقات المختلفة. وبدأت عمليات الرصد والتقييم من خلال تقارير الاتحاد الدولي للاتصالات، والمنتدى الاقتصادي العالمي، والتقرير السنوي العالمي لتكنولوجيا المعلومات؛ كأبرز مساعي دعم صانعي القرار وتوجيههم إلى الجوانب التي يجب أخذها بعين الاعتبار، للاستفادة من هذه التكنولوجيا في إعداد استراتيجيات التنمية وتنفيذها، كما تطورت عمليات القياس من مجرد تحديد مدى استيعاب هذه التكنولوجيا إلى قياس التأثير المباشر وغير المباشر في أنشطة التطوير والابتكار، وإدارة الأعمال، والحوكمة، والمشاركة الاجتماعية و كمحاولة لرصد مدى نجاح الدول في التحول إلى اقتصاد المعرفة، قدمت مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سنة (2015)، مؤشر المعرفة العربي ، الذي سيتحول إلى عالمي و الذي يحوي مؤشر فرعي يخص قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و الذي يحوي في كنفه محورين: مدخلات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومخرجات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات ، الذان يتكونان من مؤشرات فرعية أخرى عددها 20 متغير ، وهذا ما يمكن ملاحظته في الجدول الموالي

[1] تقرير مؤشر المعرفة العربي ،مرجع سابق ،54

[2] نفس المرجع السابق ،ص 67

الجدول رقم (10–3) المؤشرات الفرعية لمؤشر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
مدخلات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
البنية التحتية
السكان الذين يتمتعون بتغطية شبكات الهاتف المحمول(%)
نطاق التردد الدولي للإنترنت لكل مستخدم (كيلوبايت/ ثانية)
عدد الخوادم الآمنة للاتصال بالإنترنت (لكل مليون نسمة)
تنافسية القطاع
سلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
التنافسية في قطاعي الإنترنت والهاتف
القوانين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
مخرجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
الاشتراكات
اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 مقيم
اشتراكات الهاتف المحمول لكل 100 مقيم
الاشتراكات الأرضية (الثابتة) بالإنترنت ذات النطاق العريض لكل 100 مقيم
الاشتراكات بالإنترنت ذات النطاق العريض عبر الأجهزة المحمولة لكل 100 مقيم
استخدامات الأفراد
نسبة مستخدمي الإنترنت(%)
استخدام شبكات التواصل الاجتماعي الافتراضي
استخدام الإنترنت في التعاملات بين الأفراد والشركات
استخدامات الحكومة والمؤسسات
استيعاب المؤسسات للتكنولوجيا الحديثة
مؤشر الخدمات الحكومية الإلكترونية
نجاح الحكومة في نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
معدل تنصيب البرمجيات غير المرخصة
التأثير التنموي
براءات الاختراع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (لكل مليون نسمة)
تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نماذج الأعمال
التأثيرات الاجتماعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المصدر من أعداد الطالب بالإعتماد على: https://www.knowledge4all.com/ar/CountryProfiles/1038

خامسا :مؤشر قطاع البحث والتطوير والابتكار

يعاني العام في الألفية الثالثة من إنعكاسات سلبية للفجوة المعرفية، المتمثلة في التباين بين الدول النامية والمتقدمة في مجالات البحث العلمي والتطوير والابتكار؛ وفي ما حققته الدول من إنجازات للانتقال إلى مجتمع المعرفة واقتصادها. وتفيد دراسات أعدتها مؤسسات متخصصة في الأمم المتحدة وأكاديميات للبحث العلمي والتكنولوجيا على المستوى العالمي أن تزايد هذه الفجوة المعرفية سيؤدي إلى عرقلة جهود دول العالم، الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بمستوى رفاهية الإنسان.

ولأن مجال البحث العلمي والتطوير والابتكار يعد من أهم القوى الدافعة لانتقال الدول إلى مجتمعات الحداثة واقتصاد المعرفة، ينبغي للدول والأقاليم كافة صوغ استراتيجيات وسياسات من أجل الارتقاء بقدراتها وفعاليتها في هذا المجال. وبرغم أهمية البحث والتطوير في إنتاج المعرفة وتخزينها ونشرها وتطبيقها في المجالات المتعددة، فإن إحداث التقلة النوعية والإسراع في تحقيق التنمية المستدامة يتطلبان بالضرورة الانتقال من البحث العلمي إلى الابتكار. ويحتاج أصحاب القرارات وراسمو السياسات في هذا المجال إلى مؤشرات قياس مقارن جديرة بالثقة كي تتقدم نحو اقتصاد المعرفة ومجتمعها، وتراقب هذا التقدم؛ بغية صياغة سياسات فعالة للبحث العلمي والابتكار ثواب عصر المعرفة. من هنا، كان من الضرورة بمكان بناء مؤشر مركب للبحث والتطوير والابتكار للدول العربية ،[1] الذي سغتمد عليه لاحقا لبصبح بعد ذلك مرجع دولي و الشكل الموالي يوضح المؤشر و ما يحويه

الشكل رقم (13–3) محاور مؤشر البحث والتطوير و الإبتكار

المصدر : المصدر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2015)، مؤشر المعرفة العربي، ، الامارات العربية المتحدة، دار الغرير للطباعة والنشر، ص 98

[1] تقرير مؤشر المعرفة العربي ،مرجع سابق ،ص 93

سادسا :مؤشر الاقتصاد

استندت عملية تطوير مؤشر المعرفة بشكل عام، وقطاع الاقتصاد في المؤشر بشكل خاص، إلى ثلاثة منطلقات، أولها استكمال ما جرى البدء به في المؤشر السابق ودراسة الآراء والملاحظات التي وردت في هذا السياق لتطوير المؤشر؛ بالإضافة إلى الدروس المستفادة من عملية إعداد المؤشر في النسخة السابقة. الثاني، تطوير المدخلات وتعديل المتغيرات وإضافة متغيرات جديدة في ضوء البحث والمراجعة للأدبيات الاقتصادية والأدبيات الأخرى ذات العلاقة. المنطلق الثالث، البناء على ما جاء من ملاحظات في الدراسة المسحية المتخصصة التي أجريت على المؤشر، بما في ذلك مدخلات أي تغذية راجعة من جمهور المطلعين عليه. وقد عقد الفريق المركزي للمؤشر اجتماعات مطولة على مدى عدة أيام لتطوير مفهوم المؤشر ومحاوره، وزيادة الترابط بين قطاع الاقتصاد والقطاعات الخمسة الأخرى؛ المتمثلة بالتعليم ما قبل الجامعي، والتعليم التقني والتدريب المهني، والتعليم العالي، والبحث والتطوير والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[1]

[1] تقرير مؤشر المعرفة العلربي ،مرجع سابق ،83

الجدول رقم (11–3) مؤشر الإقتصاد ضمن مؤشر المعرفة العالمي

الاقتصاد
التنافسية المعرفية
البنية التحتية الاقتصادية والمنافسة
سهولة مزاولة الأعمال
سهولة إنفاذ العقود والاتفاقيات
إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% من الناتج المحلي الإجمالي)
مؤشر الأداء اللوجستي
مستوى المنافسة المحلية
توفر أحدث التقنيات
المقومات التنافسية
تأثير قوانين الأعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر
صافي التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر (% من الناتج المحلي الإجمالي)
المؤشر العالمي لريادة الأعمال
الاستثمار السنوي في خدمات الاتصالات (% من الناتج المحلي الإجمالي)
توفر رأس المال الاستثماري
الانفتاح الاقتصادي
الاقتصاد الإبداعي
صافي الصادرات عالية التقنية (% من مجموع التبادل التجاري)
صادرات الخدمات الإبداعية (% من إجمالي تجارة الخدمات)
قيمة ونسبة صادرات السلع الإبداعية (% من مجموع التبادل التجاري للسلع)
التبادل التجاري
التجارة (% من الناتج المحلي الإجمالي)
العوائق غير الجمركية
التمويل والقيمة المضافة
التمويل والضرائب
إجمالي معدل الضريبة والاشتراك (% من الربح)
سلامة النظام المصرفي
الائتمان المحلي للقطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي)
الودائع المصرفية (% من الناتج المحلي الإجمالي)
القيمة المضافة المحلية
العمالة الماهرة(%)
القيمة المضافة للتصنيع (% من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على : https://www.knowledge4all.com/ar/CountryProfiles/1038

سادسا :البيئة التمكينية

نظرًا إلى أنّ هذه القطاعات الستة لا تعمل في عزلة عن محيطها وإنّما تتحرك في فضاء محكوم بجملة من العوامل السياقية، فقد أُضيف مؤشر سابع يتصل بالبيئات التمكينية العامّة المشتركة بين القطاعات المعنية. يضمّ مؤشر البيئات التمكينية ثلاثة محاور: السياسة والمؤسّسات، الاقتصاد والمجتمع، والصحّة والبيئة.

الجدول رقم (12–3) مؤشر البيئة التمكينية

البيئات التمكينية
السياسة والمؤسسات
السياسة
الاستقرار السياسي العام وغياب العنف والإرهاب
فعالية الحكومة
المؤسسات
الاستقلال القضائي
جودة الإطار التنظيمي
المؤشر العالمي لحرية الصحافة
الاقتصاد والمجتمع
تكافؤ الجنسين
مشاركة الإناث إلى الذكور في البرلمان(%)
مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم (إتمام المرحلة الثانوية العليا على الأقل)
مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة(%)
التمكين
القرائية(%)
متوسط سنوات التمدرس
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تعادل القوة الشرائية (بالدولار الأمريكي 2011)
البطالة(%)
الشباب غير الموظفين أو العاطلين عن العمل أو خارج التعليم والتدريب(%)
الصحة والبيئة
الصحة
وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل ألف ولادة لطفل حي)
العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)
البيئة
انبعاثات الغازات الدفيئة (المعدل للفرد)
مستوى كثافة الطاقة للطاقة الأولية (ميغا جول/قيمة الدولار الأمريكي المماثل للقيمة الشرائية، 2011)
استهلاك الطاقة المتجددة (% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)

المصدر من إعداد الكالب بالإعتماد على : https://www.knowledge4all.com/ar/CountryProfiles/1038

المطلب الثاني مؤشرات قياس التنافسية

بعد أن إستعرضنا أهم و أبرز المؤشرات التي حاولت الجهات المعنية وضعها من أجل قياس إقتصاد المعرفة و مكوناته سوف نقوم الآن بسرد أهم المؤشرات الدولية التي عنيت بقياس التنافسية ، والتي إرتبط مفهومها في بداية السبعينات بالتجارة الخارجية. ثم إقترن خلال الثمانينات بالسياسة الصناعية، أما في التسعينات فقط تعلقت بالسياسة التكنولوجية للدول، وحاليا فإن تنافسية الدولة تعني مدى قدرتها على رفع مستويات معيشة مواطنيها ، وهذا ما دفع بعدة جهات لمحاولت قياسها وإيجاد مؤشرات لها .

كما نتج عن هذا الاهتمام المتزايد بالتنافسية العديد من المؤشرات التي تتراوح من مقاييس سعر الصرف الحقيقي الفعال التي نشرت من قبل صندوق النقد الدولي إلى المقاييس المطلقة التي طورها معهد التنمية الإدارية IMD والمنتدى الاقتصادي العالمي WEF والتي تظهر التغيرات في ترتيب القدرة التنافسية للدول. كذلك أنشأت العديد من الحكومات لجان لدراسة التنافسية الوطنية ولصياغة السياسات اللازمة لتحسين القدرة على المنافسة على المستوى المحلي، الإقليمي والعالمي. واستعانة بعض الحكومات في هذا الصدد بخدمات الشركات الاستشارية المختلفة ،تحتوي كل التقارير على تقييم شامل للمستوى الحالي للقدرة التنافسية في دول العينة، وتوفر أساسا واقعيا لتصميم السياسات الاقتصادية للمستقبل لتعزيزً القدرة التنافسية. فهي تنظر في مجموعة متنوعة من العوامل التي تؤثر على القدرة التنافسية الوطنية وترتب الدول تنازليا من الأكثر قدرة على المنافسة إلى الأقل قدرة. التغير في تصنيف الدول من سنة لأخرى يعكس حقيقة أن هذه التقارير تركز بصفة خاصة على التعديلات القصيرة الأجل في ترتيب الدول.[1]

الفرع الأول: منهجية المعهد الدولي للتنمية الادارية Institute for Management Development :

يقوم المعهد باعداد هذا التقرير بشكل سنوي ومنذ عام 1989. ويُعنى هذا الكتاب بتقييم وتحليل كيفية ادارة البلدان المشاركة في التقرير لمجمل كفاءاتها لزيادة وخلق قيمة اضافية جديدة. كما يعد هذا الكتاب أداة ناجحة لمقارنة سياسات العديد من الاقتصادات وعلى فترات زمنية طويلة، كوضع الخطة الاستثمارية وتحديد البيئة الاكثر جذباً للاستثمارات.[2]

يقيس هذا الكتاب التنافسية الكلية لاقتصادات (63) دولة مشاركة وباستخدام اكثر من (250) مؤشر يتم اعدادها لهذا الغرض، بحيث تتوزع هذه المؤشرات على اربعة محاور رئيسية وهي:

1. الاداء الاقتصادي (Economic Performance)
2. الكفاءة الحكومية (Government Efficiency)
3. كفاءة الاعمال (Business Efficiency)
4. البنية التحتية (Infrastructure)

[1] لبنى علي آل خليفة ، مرجع سابق ،ص،ص 91 -92

[2] الكتاب السنوي للتنافسية والصادر عن المعهد الدولي للتنمية الادارية IMD World Competitiveness Yearbook 2018 ، ص ،ص 1-2

حيث تعتمد المنهجية المستخدمة في تصنيف الدول المشاركة على نوعين من البيانات، وهما:

- **البيانات الكمية (Quantitative Data)** : بيانات يتم الحصول عليها من النشرات الإقتصادية والتي تصدر عن المؤسسات والجهات المعتمدة محلياً وإقليمياً ودولياً، تستخدم هذه البيانات لحساب حوالي (137) مؤشر فرعي متعلق بالأداء الاقتصادي وتشكل هذه المعلومات ثلثي الوزن المعتمد في عملية احتساب الترتيب التنافسي للاقتصادات المشاركة.

- **البيانات النوعية (Qualitative Data)**: بيانات يتم الحصول عليها من الإستبانة المعدة من قبل معهد التنمية الإدارية ويتم توزيعها سنوياً لاستطلاع آراء وانطباعات رجال الأعمال في الدول المشاركة، كما يتم اختيار العينة بناءً على أسس محددة من قبل المعهد، حيث تستحوذ هذه البيانات على ثلث الوزن المعتمد المعتمد في عملية احتساب الترتيب التنافسي للاقتصادات المشاركة.

الشكل رقم (14-3) المحاور الرئيسية و الفرعية لمؤشر التنافسية بحسب معهد التنمية الإدارية IMD

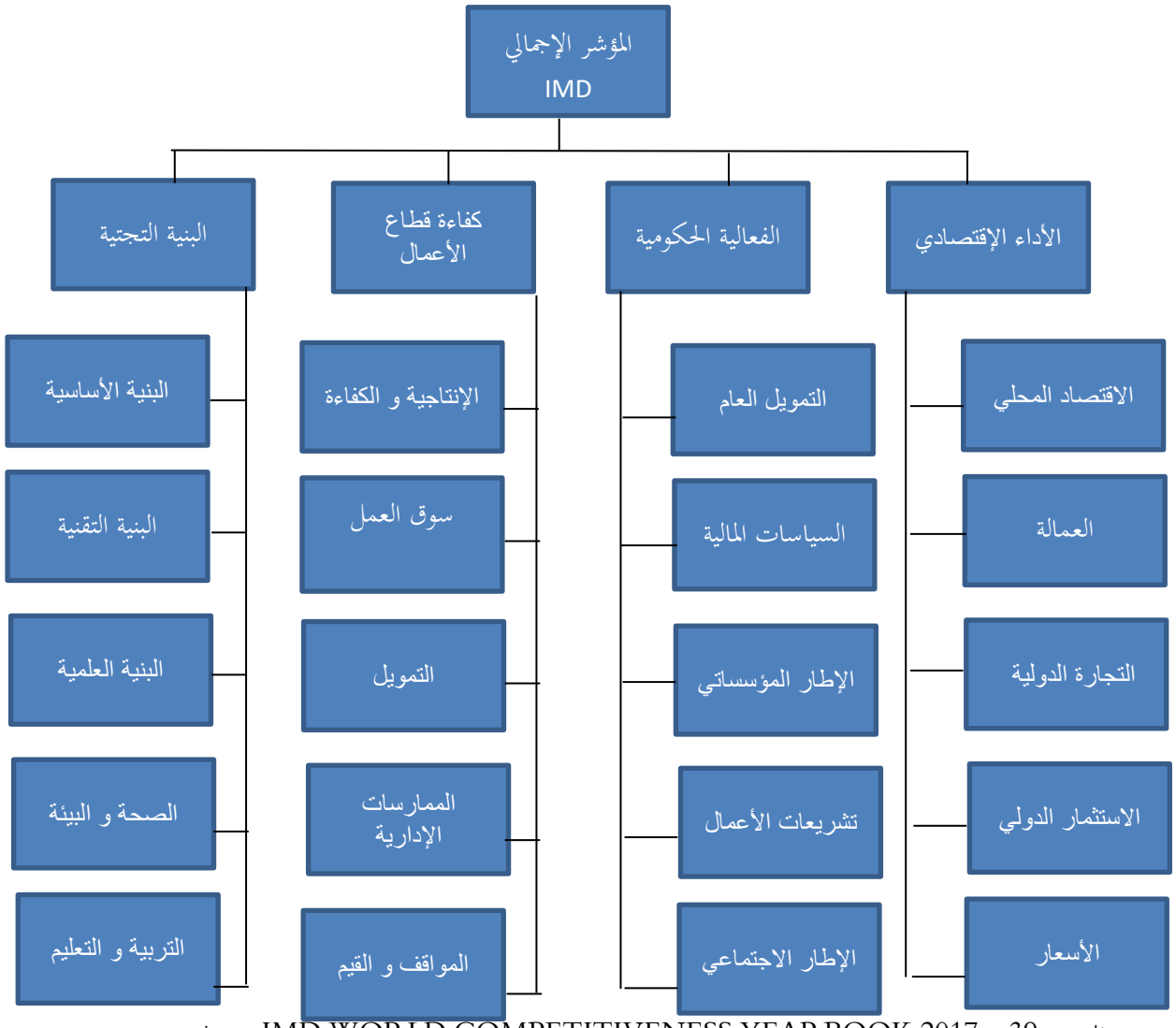

المصدر: IMD WORLD COMPETITIVENESS YEARBOOK 2017 p 39 بتصرف

الفرع الثاني: مؤشرات التنافسية من إعداد البنك الدولي[1]:

يعد البنك الدولي بيانات عن مؤشرات التنافسية للعديد من الدول، لكنه لا يصدر تقرير لهذا الغرض ، تتضمن هذه المؤشرات عددا من البلدان العربية على غرار الجزائر ، حتى وإن كانت بيانات هذه الدول غير كاملة لكافة المؤشرات المنتقاة.

كما أن البنك الدولي لا يقدم ترتيب دولية لمؤشر تنافسية مركب، ولكنه يقدم تحت اسم "مؤشرات التنافسية" مجموعة من المؤشرات والمتغيرات يبلغ عددها 64 متغيرا، ويضع ترتيبا للبلدان وفق كل من هذه المؤشرات التي تتجمع عمومة في المجموعات التالية:

-الإنجاز الإجمالي؛ - الدينامكية الكلية ودينامكية السوق؛ - الدينامكية المالية؛ - البنية التحتية ومناخ الاستثمار؛ - رأس المال البشري والفكري.

كما يضيف البنك الدولي مؤشرات متخصصة مساعدة أهمها:

-مؤشر الحرية الاقتصادية لدول العالم (وتتراوح القيم بين 1 الذي يعني الحرية الكاملة، و 5 الذي يعني بها غياب الحرية الاقتصادية بشكل كامل).

-مؤشر الحرية: الذي يعده بيت الحرية.

- مؤشر مجتمع المعلومات (ISI) ويعده مركز التنمية الدولية IDC بالتعاون مع جريدة World time ويشمل 35 دولة ويقدم عن هذه الدول بيانا عن قدراتها على المشاركة في ثورة المعلومات مقارنة بالبلدان الأخرى

- المؤشر الثلاثي عن ثروة الأمم للاقتصادات الصاعدة، ويشمل 41 دولة منها 4 عربية ويتكون المؤشر المركب الثلاثي من 63 متغيرا اعطيت وزنا واحدا لتشكيل ثلاثة مؤشرات مركبة فرعية هي: مؤشر البيئة الاقتصادية، مؤشر تبادل المعلومات، مؤشر البيئة الاجتماعية.

الفرع الثالث :منهجية المعهد العربي للتخطيط بالكويت [2]:

استنادا إلى الانتقادات الموجهة لمفاهيم التنافسية وتعاريفها شديدة العمومية، فإن تقرير التنافسية العربية سعى إلى بلورة مفهوم محدد يركز أساسا على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر كميادين أساسية لتطوير التنافسية العربية، بما يكفل تحقيق الغرض من التقرير، وهو تقييم قدرة البلدان العربية على التنافس في الأسواق الدولية وصولا إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستديم والرفاه المتمثل بدخل فردي مطرد الارتفاع في إطار البيئة العالمية المعاصرة. ومن ثم يكفل التوصل إلى استخلاصات محددة ومفيدة الصناع

[1] وديع محمد عدنان، مرجع سابق ،ص 23

[2] تقرير التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط ، مرجع سابق ،ص،ص :26-28

السياسات. ويحدد التقرير التنافسية على أنها الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصادات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض لمزاحمة من قبل الاقتصادات الأجنبية. ويعتبر قطاعا التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية من أكثر المجالات المباشرة التي يتجلى فيها تزاحم الدول فيما بينها.

لذا قامت هذه الهيئة بوضع مؤشر التنافسية العربية الذي هو مؤشر مركب يعتمد كليا على المتغيرات والبيانات الكمية الموضوعية ولم تدرج فيه بيانات مسوحات الرأي المستخلصة من تطلعات رجال الأعمال وأخذي القرار. وعلى الرغم من الفقر الشديد في البيانات الكمية التي تقيس الأداء العربي في مختلف الأوجه التي يغطيها المؤشر فإنه يخضع لنفس الضوابط والمنهج العلمي الذي طورت به المؤشرات التي أتينا على ذكرها. أما فيما يتعلق بالمنهجية المتبعة في هذا التقرير فإن مسألة اختيار المؤشرات تحددت من خلال محاولة تخطي عقبتين، الأولى: تتمثل في اختيار مؤشرات تخول إدراج أكبر عدد ممكن من الأقطار العربية، حيث كانت هذه الأقطار شبه غائبة في التقارير الدولية المنشورة حول التنافسية، والثانية: الأخذ بعين الاعتبار الانتقادات التي وجهت إلى التقارير الدولية المذكورة .أما بالنسبة لمسألة الأوزان فقد اتبعت طريقة ترجيح تعطي أوزانا للمؤشرات الأساسية والفرعية بالتناسب مع درجة توافر البيانات حولها.

كما ينقسم مؤشر التنافسية العربية إلى مؤشرين أساسيين، وهما: التنافسية الجارية التي تتعلق بالأداء التنافسي على المدى القصير (الحالي)، بينما تتناولل التنافسية الكامنة القدرات والطاقات والعوامل التي يمكن أن تدعم النمو في المستقبل. وكلا المؤشرين مكون من مؤشرات فرعية أو عوامل أساسية مكونة بدورها من مؤشرات أولية كما استخدم المتوسط الحسابي لتركيب المؤشر عوض عملية الجمع وذلك لتقليل التحيزات الناجمة عن ثغرات البيانات غير المتوافرة. و الشكل الموالي يوضح كل ما سبق

الشكل رقم (15–3) مؤشر التنافسية العربي

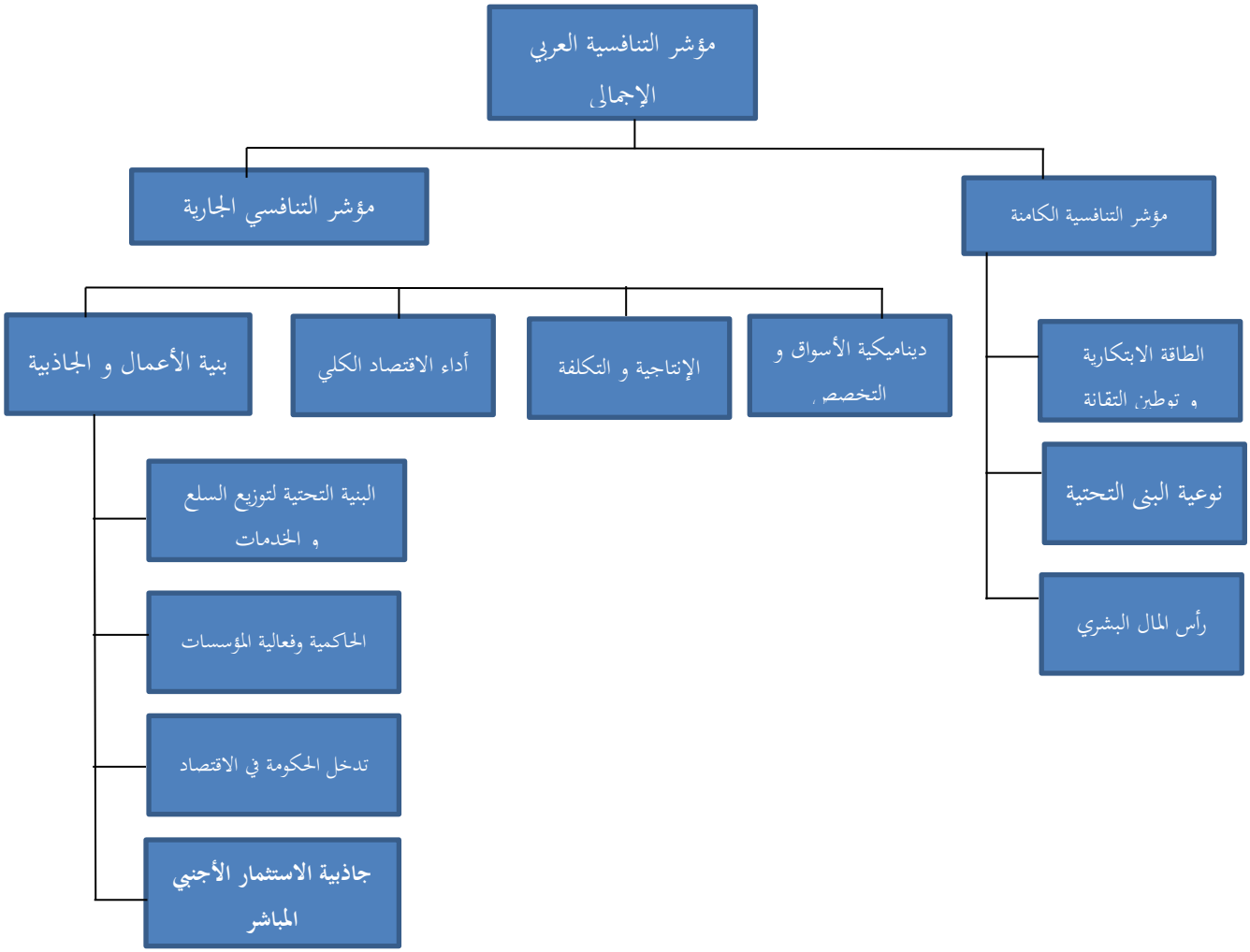

المصدر: تقرير التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2002، ص: 25.

الفرع الرابع :التنافسية بحسب منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي

تأسس المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 1971 بمبادرة من الاقتصادي الألماني كالوس شواب Schwab Klaus لإيجاد فضاء للحوار يجمع بين رواد الأعمال وممثلي الشركات الكبرى في أوروبا.[1]

لتصبح هذا المنتدى لاحقا مؤسسة دولية غير حكومية ولا ربحية، اشتهرت بالملتقى الذي تنظمه في شهر يناير/كانون الثاني من كل عام بمدينة دافوس في سويسرا، ويجمع بين نخبة من رجال الأعمال والسياسيين والأكاديميين للتباحث بشأن التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه العالم وسبل حلها ،بدأ اهتمام المنتدى بقضايا القدرة التنافسية في عام *1979، فعمل على

[1] تحليل تقرير التنافسية المعهد العربي لتخطيط ص 6

*أول تقرير للتنافسية العالمية الصادر عام 1979 تضمن 16 دولة أوروبية فقط

تطوير مؤشره الخاص لقياس تنافسية الاقتصادات كما دأب على نشر تقرير سنوي حول التنافسية العالمية أصبح مرجعا في هذا المجال. وغير القائمون على المنتدى اسمه ليصبح "المنتدى الاقتصادي العالمي" سنة 1987 انسجاما مع دوره واهتماماته الجديدة[1]

يعتبر تقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشرا فاعلا لقياس القدرة التنافسية للدول وأداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، كما أنه يعتبر أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية للدول على المستويين الكلي والجزئي بغية النهوض بتنافسية الاقتصاديات، خاصة في ظل التحديات والأزمات المتعددة التي تعصف بالاقتصاد العالم ،وهو أداة مهمة لصانعي القرار في القطاعين العام والخاص في البلدان المختلفة تمكن من عقد المقارنات مع الاقتصادات الإقليمية والعالمية خاصة عند رسم السياسات الاقتصادية في مختلف الميادين : يعتبر تقرير التنافسية العالمي مؤشرا للإنتاجية الكلية التي تتمتع بها الدول، حيث يفترض التقرير أن الاقتصاد الذي يتمتع بتنافسية عالية يكون قادرة على توليد دخل كلي أعلى المواطني تلك الدولة. وحيث أن إنتاجية الموارد الاقتصادية الموجودة بالدولة تؤثر على العائد على الاستثمار و أن الاستثمار يؤثر على النمو الاقتصادي، فإن الدولة ذات الاقتصاد الأكثر تنافسية ستكون مرشحة لأن يكون النمو الاقتصادي فيها ذو وتيرة متسارعة أكثر من الدول الأقل تنافسية.[2]

يصنف التقرير الدول حسب معيار التنافسية العالمي المصمم من قبل كزافيير سالا مارتن (Xavier Sala-i-Martin) و إلسا أرتادي(Elsa V. Artadi) ، حيث يتم تقييم قدرة الدول على تقديم الازدهار لمواطنيها من خلا تقييم قدرة الدولة في الاستفادة من مصادرها المتاحة، ويقيس مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد الازدهار الإقتصاد في الوقت الحالي وعلى المدى المنظور.[3]

يصُدر تقريراً سنوياً للتنافسية العالمية بالتعاون مع مركز التنمية الدولية، تحت عنوان "تقرير التنافسية الكونية". وهو يقيم القدرة التنافسية لكل دولة من خلال ثلاثة محاور تشمل 12 مؤشراً تتضمن تقارير المؤسسات الدولية، البينة التحتية، الاقتصاد الكلي، والصحة والتعليم الابتدائي، والتعليم العالي والتدريب، إضافة إلى فعالية السوق، وكفاءة سوق العمل، وتطور الأسواق المالية، ومستوي الجاهزية التقنية، وحجم السوق، وأخيرا مدي تقدم الشركات والابتكار. ويضم 144 دولة، ويشمل المؤشر بدوره 116 مؤشر فرعي/ثانوي. هذا ويعتمد التقرير على أن ثروة الدول تتمثل في معدل الناتج المحلي الصافي حسب الفرد ومستوى نموه، والمؤشرين اللذين يعدهما المنتدى هما (GCI: Growth Competitiveness Index) و (CCI: Current Competitiveness Index) لتفسير نمو مستوى ثروة الأمم على المدى المتوسط[4].

[1] http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2016/3/23

[2] تحليل تقرير التنافسية المعهد العربي لتخطيط ، مرجع سابق ،ص 7

[3] التقرير السنوي الثاني ، أبرز المؤشرات الدولية وواقع حال الأردن فيها وزارة تطوير القطاع العام،2016، ص8

[4] The World Competitiveness report, World Economic Forum, 2012-2013 p12

صدر تقرير التنافسية العالمية 4.0 عن المنتدى الاقتصادي العالمي ومقره في جنيف في سويسرا. تم إصدار التقرير لأول مرة عام 2018، ليستبدل تقرير التنافسية العالمية التي يتم إصداره سنوياً. يقيس التقرير، على نحو مماثل لإصدارات تقرير التنافسية العالمية السابقة القدرة التنافسية للدول من خلال (12) محور يضم كل منها عدداً من المؤشرات الفرعية. يركز التقرير على الثورة الصناعية الرابعة كمسار لتطوير القدرة التنافسية للدول. ذكر خبراء المنتدى الاقتصادي العالمي أن تقرير هذا العام لا يمكن مقارنته مع إصدارات تقرير التنافسية العالمية السابقة. يقيس التقرير 140 دولة من خلال 12 محور تضم 98 مؤشراً (34 مؤشر موجود سابقاً في تقرير التنافسية العالمية 2017). 44 من هذه المؤشرات مبنية على استبيانات بينما 54 منها مبنية على بيانات إحصائية.[1]

أما البينات المستخدمة في التقرير فهي كالأتي [2]:

•البيانات الكمية :(Quantitative Data) وهي البيانات المتعلقة بالأداء الاقتصادي والقدرة التكنولوجية، ويتم الحصول على هذا النوع من المعلومات من خلال التقارير الإحصائية المحلية والدولية المنشورة.

• البيانات النوعية :(Qualitative Data) وهي البيانات يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد آراء وملاحظات رجال الأعمال في الدول المشاركة بهذا التقرير، بحيث يتم اختيارهم بناء على أسس معينة تحدد من قبل المنتدى.

أي أنهم يعتمدون على نوعين من البيانات في إعداد تقارير التنافسية السنوية، وهي البيانات الرقمية Hard Data وبيانات مسح رأي قطاع الأعمال .Survey Data ويتم الحصول على البيانات الرقمية من مصادر محلية مثل الوزارات، ودولية مثل البنك الدوليWB ، وصندوق النقد الدوليIMF ، ومركز التجارة العالمي. أما بيانات مسح رأي قطاع الأعمال EOS *فهي تهدف إلى تجميع معلومات فائقة القيمة من رجال الأعمال في مختلف القطاعات الاقتصادية لمجموعة واسعة من المتغيرات تكاد تكون مصادرها معدومة في أغلب الأحوال، وتوفر مصدرة فريدة مطلعة على محركات النمو للاقتصاد، وتعبر عن سلامة بيئة الأعمال ومدى ارتباطها بالاقتصاد العالمي، ومقارنتها سنويا بتطوير استمارة مسح رأي قطاع الأعمال EOS التعطي صورة أكثر دقة عن بيئة الأعمال ومستوى الانتاجية في الاقتصاد، وتعكس بذلك التغيرات في مؤشرات التنافسية[3].

هناك العديد من المحددات التي تدفع الإنتاجية والقدرة التنافسية مما جعل فهم العوامل الكامنة وراء هذه العملية يحتل عقول الاقتصاديين لمئات السنين بدءًا من تركيز آدم سميث على التخصص وتقسيم العمل إلى تركيز الاقتصاديين النيوكلاسيكيين على

[1] تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ، متوفر على الرابط التالي:
http://fcsa.gov.ae/ar-ae/Pages/Competitiveness/Reports/Global-Competitiveness-Report-by-WEF.aspx

[2] تحليل تقرير التنافسية المعهد العربي للتخطيط ،مرجع سابق ،ص 8

[3] للمزيد من الأطلاع Economic World, 2011 Survey Opinion Executive

الاستثمار في رأس المال المادي والبنية التحتية وفي الآونة الأخيرة ، الاهتمام بالآليات الأخرى مثل التعليم والتدريب والتقدم التكنولوجي واستقرار الاقتصاد الكلي الحوكمة الجيدة ، والتطور الراسخ ، وكفاءة السوق.[1]

فلو إعتمدنا على التعريف القائل بأن القدرة التنافسية هي مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية البلد. مستوى الإنتاجية ، بدوره بدورها تحدد معدلات العائد التي حصلت عليها الاستثمارات في الاقتصاد. ولأن معدلات العائدات هي عوامل دافعة لمعدلات النمو ، فمن المرجح أن ينمو اقتصاد أكثر وتزيد قدرته على المنافسة وأن يكون أكثر ازدهارًا في الأجلين المتوسط والطويل.[2]

إذن فمفهوم القدرة التنافسية ينطوي على مكونات ثابتة وديناميكية: على الرغم من وضوح يحدد إنتاجية البلد قدرته على الحفاظ على مستوى عال من الدخل كما أنه أحد المحددات الرئيسية لعائدات الاستثمار ، وهو أحد العوامل الرئيسية التي تفسر إمكانات نمو الاقتصاد ، وهذا ماسيجعلنا نفهم السبب الذي دفع (McArthur)و(Sach) ، و (Blanke)و(Lopez)

إلى القيام بتطوير مؤشر يتوافق و التعريف اعلاه حيث يقوم مؤشر (GCI)بتقييم العوامل الرئيسية التي تؤثر على البيئة الاقتصادية الكلية وفي النمو الاقتصادي المستدام على المدى المتوسط إلى الطويل الأجل. ويقسم الدول إلى مجموعتين: "الاقتصادات المركزية"، حيث يعد الابتكار التقني بالغ الأهمية لتحقيق النمو، و"الاقتصادات غير المركزية" التي مازالت تعتمد على التقنية المستوردة من الخارج.[3]

كما يستند هذا النموذج ، الذي وضعه Xavier Sala-i-Martin والمنتدى الاقتصادي العالمي ، على الاعتقاد بأن محددات القدرة التنافسية عديدة وتتفاعل مع بعضها البعض بشكل معقد يلتقط هذه التفاعلات من خلال متوسط مرجح للعديد من المكونات المختلفة ، يعكس كل منها جانبًا واحدًا من القدرة التنافسية. يتم تجميع هذه المكونات في 12 فئة ،بعدما كانت قبل ذلك 8فقط[4] و الجدول الموالي يلخصها

[1] The World Competitiveness report, World Economic Forum, 2010-2011 p7

[2]Margareta Drzeniek Hanouz, Sofiane Khatib The Arab World Competitiveness Review 2010، Geneva: World Economic Forum.IMD p6

[3] لبنى علي آل خليفة التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها ، مرجع سابق ،ص 98

[4] Margareta Drzeniek Hanouz , Sofiane Khatib The Arab World Competitiveness Review 2010 ،Geneva: World Economic Forum.IMD p6

الجدول رقم (13-3) مكونات مؤشر تنافسية النمو GCI Growth Competitiveness Index

المتطلبات الأساسية	معززات الكفاءة	عوامل تطور الإبداع والابتكار
1- أداء المؤسسات العامة الخاصة 2- البنية التحتية 3- استقرار الاقتصاد الكلي 4- الصحة والتعليم الأساسي	5- التعليم العالي والتدريب 6- كفاءة أسواق السلع 7- كفاءة أسواق العمل 8- كفاءة الأسواق المالية 9- الجاهزية التكنولوجية 10- حجم الأسواق	11- مدى تطور بيئة الأعمال 12- الابتكار

Source: World Economic Forum-The Competitiveness Report, 2009; P: 7

بالإضافة إلى ماسبق فإن المنتدى الاقتصادي العالمي WEF يقوم باعتماد منهجية واضحة ومحددة في إعداد تقرير التنافسية العالمية، فهو يستخدم نوعين من البيانات في التقرير، ويقسم الدول المدرجة فيه إلى ثلاث مراحل للنمو الاقتصادي، ويدرج المؤشرات ضمن ثلاثة مقاطع، ويعطيها أوزان مختلفة حسب مرحلة النمو الاقتصادي،[1]

حيث اعتمد في تقسيمه أساسا على نظرية النمو في بناء المؤشر المركب للتنافسية واختيار عملية الارتباط بين المؤشرات الفرعية الأولية ومستوى دخل الفرد ومعدل نموه في الأجل المتوسط (طويل المدى)، كأساس لاختيار هذه المؤشرات في بناء المؤشر المركب. وبالاعتماد على مراجعة نظريات النمو المتعددة، فقد تم استخلاص العوامل الأساسية المؤثرة على الأداء الاقتصادي لهذه الدول وهي: الانفتاح للتجارة الخارجية، جودة الحكومة، جودة المؤسسات المالية، فعالية أسواق العمل، المستوى التعليمي القوة العمل وجودة المؤسسات. وبعد جمع العديد من المؤشرات التي تقيس هذه الأبعاد المتعددة، يتم تقسيمها إلى ثمانية عوامل أساسية تحتوى على مؤشرات فرعية يتم تفصيلها حسب المتغير المدروس بشكل إعتباطي ، ويستند إلى اعتبارات تطبيقية بحتة، مثل تقليل التحيز عند حساب المتوسطات. وفي سنة 2000 تم تغيير المؤشر، حيث تم تقسيمه إلى مؤشر فرعي مبني على النمو بحيث تهدف مؤشراته الفرعية إلى تفسير معدل النمو متوسط – طويل الأجل، وإلى مؤشر فرعي للتنافسية الجارية تحاول مؤشراته الفرعية تفسير مستوى دخل الفرد الحقيقي. ويستند مؤشر النمو للتنافسية، الذي يشرف على تطويره الأستاذ جيفري ساكس من مركز التنمية الدولية بجامعة هارفارد، إلى أسس ونظريات ودلائل تجريبية للاقتصاد الكلي. يحاول هذا المؤشر قياس حظوظ النمو متوسط الأجل (5 سنوات)، ويستند على الابتكار كدافع أساسي للنمو، ويصنف الدول إلى دول يلعب فيها الابتكار دورا أساسيا ويحاول قياس العوامل المحددة للتطور التقني فيها، وإلى دول تعتمد على توطين وتطويع التقنيات المطورة في الدول الأولى، وتختلف مؤشرات

[1] قراءة في مؤشرات سوريا حسب حسب تقرير التنافسية العالمي 2011-2012 ، مرجع سابق ،ص2

الابتكار والاختراع في ما بين المجموعتين، وتتكون من ثلاثة عوامل فرعية هي: مستوى التقنية في الاقتصاد، جودة المؤسسات الحكومية والثروة التجميعية المحفزة للنمو، فالنسبة للدول "الأساسية"، يحتل فيها عامل التقدم التقني المقاس بالاختراع أعلى من الدول المستهلكة للتقانة والمقاس فيها بأداء الصادرات التحويلية المبنية على المهارات.[1]

حيث يقوم بتقسيم الدول المدرجة إلى ثلاث مراحل للنمو ومرحلتين انتقاليتين من الأولى إلى الثانية ومن الثانية إلى الثالثة، وهي[2]:

:المرحلة الأولى: مرحلة الاقتصادات المعتمدة على عوامل الإنتاج: وهي الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتوفرة، واليد العاملة الرخيصة، والموقع الجغرافي المتميز، والمناخ المناسب. وإن محركات النمو في هذه المرحلة في أداء المؤسسات العامة والخاصة، والبنية التحتية، وتوازن الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى مؤشرات الصحة والتعليم الأساسي، وتشكل هذه المؤشرات الأربعة مقطع المتطلبات الأساسية الذي يأخذ تثقيلا قدره (60% من مؤشر التنافسية الإجمالي، مثل دول غانا، والهند، وفيتام، واليمن، وموريتانيا

المرحلة الانتقالية الأولى: وهي المرحلة التي يمر بها الاقتصاد بين المرحلتين الأولى والثانية، مثل دول الجزائر، ومصر، وإيران، والكويت، وقطر، والسعودية، وسورية.

المرحلة الثانية: مرحلة الاقتصادات المعتمدة على الكفاءة: وهي الدول التي تعتمد على الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج المتاحة، وإن محركات النمو في هذه المرحلة هي التعليم العالي والتدريب، وكفاءة أسواق السلع، وكفاءة أسواق العمل، والأسواق المالية، والجاهزية التقانية، وحجم الأسواق المحلية والخارجية، والتي تشكل مقطع معززات الكفاءة، حيث يبلغ وزنها 50% من مؤشر التنافسية الإجمالي، مثل دول الصين، والأردن، وتونس، وماليزيا، وجنوب أفريقيا.

المرحلة الانتقالية الثانية: وهي المرحلة التي يمر بها الاقتصاد بين المرحلتين الثانية والثالثة، مثل دول البرازيل،ولبنان، وعمان، وتركياء المرحلة الثالثة: مرحلة الاقتصادات المعتمدة على الابتكار؛ وفي الدول التي وصلت إلى مرحلة متقدمة من التطور الاقتصادي، وتعتمد على الإبداع والابتكار بوصفها محرك أساسي للنمو، وإن محركات النمو في هذه المرحلة هما مؤشر تطور الأعمال ومؤشر الابتكار، واللذان يشكلان مقطع الابتكار، مثل دول فرنسا، وألمانيا ، وإيطاليا، واليابان، وسويسرا.

أما أوزان المؤشرات الرئيسية ضمن مراحل النمو فقد تمت إعادة صياغة مؤشر نمو التنافسية بحيث أصبح يحتوي على ثلاثة عوامل أساسية وهي: جودة المؤسسات العامة، البيئة الاقتصادية الكلية والتقنية. وتم حساب المؤشر بتغيير الأوزان حسب الاقتدار التقني. مؤشر نمو التنافسية للدول المقتدرة = مؤشر التقنية + البيئة الاقتصادية + المؤسسات العامة مؤشرنمو التنافسية للدول المخترعة = التقنية مؤسسات عمومية + بيئة اقتصادية كلية. و الجدول الموالي يوضحها لنا ذالك :

[1] بلقاسم العباس، مرجع سابق ،ص 9

[2] قراءة في مؤشرات سوريا حسب حسب تقرير التنافسية العالمي 2011-2012، ص2

الجدول رقم (14–3) أوزان المؤشرات الرئيسية ضمن مراحل النمو

الوزن	مرحلة الإقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج	مرحلة الإقاصاديات المعتمدة على الكفاءة	مرحلة الإقتصاديات المعتمدةعلى الإبتكار
المتطلبات الأساسية	60	40	20
معززات الكفاءة	35	50	50
عوامل الإبتكار	5	10	30

The Competitiveness Global Report 2010-2011 p10

كما تندرج البلدان ضمن المر احل الثلاثة لنمو الاقتصادي بالاستناد إلى معيارين اثنين، و هما حصة الفرد من الناتج المحملي الإجمالي وحصة صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات

الجدول رقم (15–3)حصة الفرد من الناتج المحمي الإجمالي إدراج البدان ضمن مرحمة النمو

مراحل النمو بحسب المؤشر		حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقدرة بالدولار الأمريكي
المرحلة الأولى		2,000>
المرحلة الانتقالية الأولى	**من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية**	3,000–2,000
المرحلة الثانية	**مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة**	9,000–3,000
المرحلة الانتقالية الثانية	**من الثانية الى الثالثة**	17,000–9,000
المرحلة الثالثة	**مرحلة الاقتصاديات المعتمدة عمى الابتكاري**	>17,000

The Competitiveness Global Report 2010-2011 p10

أما حصة صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات فتأتي بعد تطبيق المعيار الأول ومعرفة المرحلة التي يندرج ضمنها البلد، حيث يتم النظر إلى متوسط حصة صادرات السمع الأولية من إجمالي الصادرات (تقاس باستخدام متوسط خمس سنوات)، وفي حال بلوغ حصة صادرات السلع الأولية أكثر من 70 %من إجمالي الصادرات، فإنه يمكن القول على أن البلد يندرج ضمن المرحمة الأولى أو ضمن المرحلة الانتقالية الأولى.[1]

[1] The World Competitiveness report, World Economic Forum, 2010-2011 p10

خاتمة الفصل

لقلد حاولنا من خلال هذا الفصل إلقاء الضوء على أهم و أبرز الطرق التي عنيت بقياس إقتصاد المعرفة و التنافسية و بالأخص الدولية منها ، و التي أضحت من أهم السبل التي تتيح لواضعي القرارت في الدولة معرفة موقعها التنافسي ومدى تقدمها في سبيل إعتناقها للإقتصاد المعرفي ، والذي أصبحت ركائزه الرئيسية و التي تشمل التعليم والتدريب، والبنية التحتية للمعلومات، والحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي، ونظم الابتكار.من مفاتيح إمتلاك القدرة التنافسية ، وهذا ما بينته النظريات و الدراسات و ما عززنة المؤشرات التي وضعت من أجل قياس التنافسية و إقتصاد المعرفة ، حيث أنها تتشارك في كثير من المؤشرات الفرعية بل منها من يستعمل لقياس الظاهرتين في أن واحد ، نظرا لتداخل متغيراتهما مع بعض ، حيث أن هناك مجوعة كبيرة من فقهاء هذا العلم ، جزموا بأن الوصول إلى أقصى درجات التنافسية لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق تبني إقتصاد المعرفة ، و هذا من خلال تحسين القطاع التعليمي عبر تبني التقنيات الحديثة ، الإستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات و إعتماد برامج قوية للبحوث والتطوير وتحسين بيئة الأعمال بشكل عام.و دعم الشراكة بين مؤسسات القطاع العام والخاص لضمان التقدم السلس في سلم تنقيط مؤشرات المعرفة وبناء ثقافة لريادة الأعمال تدعم الابتكار ، و التي إن تمعنا فيها لوجدنا أن غالبيتها أي هذه المجالات هي نفسها من دعى رواد التنافسية على غرار بورتر لتقويتها بغية تعزيز موقع الدولة التنافسي .

ولهذا الغرض قامت العديد من الجهات بعدة محاولات بغية إيجاد وتطوير مؤشرات مركبة ،منها الكمية و النوعية وهذا من أجل قياس تنافسية الدول وكذا مدى توجهها نحو تبني إقتصاد المعرفة ، تماشا و الكم الهائل من المتغيرات التي تحكم كلا الظاهرتين ، أما الغرض يكمن كما ذكرنا آنفا في تحديد موقعها على سلم الترتيب العالمي للتنافسية و كذا معرفت مكانتها بين الدول التي تتوجه صوب إقتصاد معرفي ، وغالبا ما تتكون هذه المؤشرات المركبة من مؤشرات من المستوى الأول (أساسية) تتعلق بقطاعات معينة من الاقتصاد، وهذه المؤشرات الأساسية بدورها تتكون من مؤشرات من الدرجة الثانية (فرعية) تختص بقضايا وجوانب رقمية أو نوعية للأداء الاقتصادي لقطاع أو إتجاه محدد .

لكنها لم تجمع على مؤشر موحد ، فقد لمحنا إختلاف أساليب ومنهجيات وضع المؤشرات وهذا بإختلاف المستوى الذي يتم تناولها فيه ، كما أن تعدد المناهج يتبع تعدد الجهات التي تقوم بالقياس، لأن عملية قياس تنافسية مؤسسة ما أو قطاع و مدى إستعمالها لقواعد إقتصاد المعرفة تختلف كثيرا عن أساليب قياسها على مستوى الدولة ، فعلى المستوى الجزئي يتم قياس التنافسية عبر تحليل ودراسة مؤشرات معينة يتمثل أهمها في الإنتاجية، التكاليف، الربحية والحصة من السوق، أما مدى توجهها نحو إقتصاد المعرفة فيقاس عن طريق مؤشرات كمدى إعتمادها على التكنولوجيا في الإنتاج و الإبتكار و البحث و التطوير و كل ما يخص عمليات إدارت المعرفة ، بيد أن الوضع يتغير في حال ما تكلمنا على البلد أو المستوى الكلي.

والذي يعد أكثر تعقيدا من سابقيه حيث لا يمكن قياس الظاهرتين بنفس المؤشرات المستخدمة على المستوى الجزئي، لأن تنافسية البلدان و مدى تبنيها لإقتصاد المعرفة لا يمكن إختزالهما في مؤشرات محدودة مثل الناتج المحلي الإجمالي والإنتاجية والحصة من السوق العالمية أو صادرتها من التكنولجية و لا ما تصرفه الدولة على البحث و التطوير ،و هذا بغض النظر عن أهميتها، بل

يجب أن تدخل جملة كبيرة من المتغيرات في طرق و ضع و حساب المؤشرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، لتشمل الكثير من المقومات الأخرى

أما أشهر المؤشرات المركبة لقياس التنافسية على الصعيد الدولي و التي تختلف ومكوناتها بحسب المفهوم والتعريف المعتمد للتنافسية من قبل هذه المنظمات فيمكن حصرها في : مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشر المعهد الدولي للتنمية والإدارة ومؤشرات البنك الدولي ، و التي إنظم إليها مؤخرا المعد العربي لتخطيط ، و هو نفس الأمر الذي لاحظناه لما تطرقنا لمحاولت هذه المؤسسات وضع مؤشر لإقتصاد المعرفة و الذي كان محل إهتمام العديد من المنظمات و الجهات .

لكن الملاحض أن هناك الكثير من الإختلاف و القصور في جملت المؤشرات التي حاولت إحتواء كلا الظاهرتين ، حيث تكمن أولى الأسباب في أنهما جديدتين نوعا ما ولا يزالان أرضا خصبة للدارسين ، فكل يضعها حسب إعتقاده و خلفياته ، بالإضافة إلى هذا السبب يمكن الإعتددا بعدم قابلية و توفر البيانات و المعطيات بالأخص النوعية منها كما أن هناك بعضا من الدول لايمكن حتى معرفة إحصائياتها الحقيقة نظرا لإفتقارها لمقومات الإحصاء و التي حتى إن وجدت فهي متقادمة ،وبسبب كل هذه الأمور أظهرت هذه المؤشرات بعض القصور ، لكنها تبقى جد مفيدة لتقييم الأوضاع و معرفة نقاط الضعف و القوة التي تملكها البلدان ، كما انها تتيح للدارسين وواضعي القرارات إمكانيت تصحيح الأوضاع و تسديد المسار و معرفة مواطن الإختلال ، من أجل تحسين أوضاع بلدانهم و السير في الدرب الصحيح الذي سوف يمكنها يوما من بلوغ مصاف الدول التي تعد نبراسا يحتذى بها سواءا في التنافسية أو مدى إعتمادها على إقتصاد المعرفة .

الفصل الرابع :التجربة التنموية الكورية الجنوبية

الفصل الرابع: التجربة التنموية الكورية الجنوبية

تمهيد :

كوريا الجنوبية ذلك النمر الأسيوي الذي أبهر العالم ليصبح أيقونة في سماء الإقتصاد العالمي ، فمن دولة معدمة في ستينيات القرن المنصرم إلى عملاق إقتصادي يحسب له ألف حساب ، حيث خطفت تجربتها الأنظار و أبهرت العقول و أضحت محط أنظار و إهتمام المنظرين و القادة و السياسيين ، فكيف لدولة قست عليها الطبيعة و الظروف ،الوصول إلى ما وصلت إليه من تقدم و تطور ،سؤال دفع بالباحثين إلى تخصيص وحدات بحثية تهتم بها كي يكشفوا خبايا تجربتها التي يعدها البعض معجزة و يرى فيها أخرون ثمار عمل دؤوب و إرادة سياسية طموحة ،كما أن هناك من يقدمها كتجربة ناجحة أو كمثال يحتذى به بالنسبة للدول التي تريد أن تحذو حذوها و هناك من يرى أنها تجربة لا يمكن تكرارها مرة أخرى لإرتباطها بظروف خاصة .

بيد أن الأمر المتفق عليه هو أنها إعتمدت في كل هذا على سياسة التوجه نحو التصدير والإهتمام بالموارد البشرية والإنفاق على البحث العلمي والتطوير وإيجاد البنية الأساسية العلمية والتقنية وخصوصا في مجال الإتصالات والمعلومات ، وهي الأمور التي سنعلجها من خلال هذا الفصل الذي خصص لتوصيف التجربة الكورية منذ خطواتها الأولى في ستينات القرن المنقضي إلى غاية نضجها في الوقت الراهن ، وهذا عن طريق عرض لكل المراحل و الخطط التنموية التي إنتهجتها وصولا إلى إعتناقها الإقتصاد المعرفي بحكم أنها واحدة من الدول التي كانت السباقة إليه ، و بالتالي الإجابة على بعض من الإشكاليات المطروحة .

المبحث الأول: كوريا الجنوبية نظرة عن كثب

لم تكن كوريا الجنوبية شيئا مذكورا في ماض ليس بالبعيد ، فهي ليست كما يعرفها جيل الألفية الجديدة، فلقد كانت دولة فقيرة ممزقة ومقسمة جراء إحتلال عاث فيها فسادا، وما زاد الطين بلة أنها لم تنعم بفرحة الإستقلال كثير، لتقع في فخ الحرب الأهلية التي نجم عنها تقسيم الدولة إلى جنوبية وشمالية، مما دفعها إلى الدخول في غمار الحرب الباردة من بابها الواسع، كما أنها لم تنعم بالموقع الجغرافي المتميز، فبعد التقسيم حظيت كوريا الشمالية بالموقع المفضل عكس شقيقتها التي شاءت الأقدر أن تحرمها من خيرات الطبيعة، ولعل المثل القائل بأن الحاجة أم الإختراع سوف ينطبق على كوريا الجنوبية، فالموقع الجغرافي سوف يلعب أدوارا مفصلية بالدفع بها إلى ما هي عليه، فرب ضارة نافعة.

المطلب الأول: كوريا الموقع والتضاريس

تقع جمهورية كوريا الجنوبية في شمال شرق آسيا، فهي تشغل الجزء الجنوبي من شبة الجزيرة الكورية، وعاصمتها سيئول، ولغتها الرسمية هي اللغة الكورية، ومناخها في الصيف يميل إلى الحرارة مع الرطوبة العالية، وفي الشتاء بارد وجاف وتتساقط الثلوج عليها،[1] وتبلغ مساحتها حوالي 99.392 كم2.[2]

تتسم هذه الدولة بصغر المساحة، أما من حيث التضاريس الطبيعية فإن كوريا الجنوبية بلاد جبلية، تغطي الجبال نسبة 70% من إجمالي مساحة البلاد. وتقع السهول في غرب وجنوب شرق كوريا، وتشكل مع الأنهار مساحة 30% من أراضي الدولة، أما بالنسبة للحدود فهي محدودة شمالا من شقيقتها كوريا الشمالية، والصين غربا، واليابان من الشرق، ومضيق كوريا من الجنوب. وبالإضافة إلى طبيعتها الجبلية فهي محاطة بالمياه فتمتلك حدود 413 2كم مع ثلاثة بحار، غربا مع البحر الأصفر وجنوبا مع بحر الصين الشرقي وشرقا وليونغ دو وصخور ليانكورت في بحر اليابان،[3] كما تبلغ عدد الجزر التابعة لها 3000.[4]

تملك 19% من الأراضي الصالحة للزراعة وبدون ثروات ومؤهلات طبيعية، على عكس كوريا الشمالية، فإن كوريا الجنوبية فقيرة نسبيا في الموارد المعدنية، ولم تهب الطبيعة هذا البلد الكثير من الموارد سوى بعض الموارد المعدنية مثل التونجستين وبعض الفحم من الدرجة المنخفضة وخام الحديد وكمية صغيرة من المعادن الأخرى، وتتميز طبيعة الأرض بكونها جبلية، وقد عانت من التآكل بسبب إزالة الغابات أثناء الحرب العالمية الثانية حينما كانت كوريا خاضعة للإحتلال الياباني.[5]

---

[1] مصطفي أحمد أحمد و أخرون، **الموسوعة الجغرافية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص59

[2] أحصائيات سكانية متوفرة على الموقع التالي :

http://worldpopulationreview.com/countries/south-korea-population/ تاريخ الإطلاع 2019/07/26 علي الساعة 21:39

[3] سعيد كامل الدهشان، **التجربة الإتقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية دروس مستفادة**، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية عزة فلسطين 2017، ص 19

[4] فخرية علي أمين ، **الحرب في شبه الجزيرة الكورية 1950م . 1953**، مجلة ديالي جامعة السليمانية العدد 38، العراق 2009، ص 647.

[5] عدنان فرحان عبد الحسين ، **دراسة تحليلية لمرتكزات نجاح التجربة التنموية في كوريا الجنوبية للمدة (1965–2005)** مجلة العلوم الإقتصادية جامعة البصرة العدد 18 ،العراق، أفريل 2006 ،ص49

وما يميز كوريا الجنوبية وجود عدد كبير من الأنهار والجداول التي تغذي أراضي شبه الجزيرة الكورية. فقد لعبت هذه الجداول المائية دورة حيوية في تشكيل أنماط معيشة الكوريين وبخاصة في تصنيع البلاد، حيث يجري في كوريا الجنوبية نهران رئيسيان وهما نهر "تاكتنج Naktong بمسافة 525 كيلومتر ونهر "هان Han" بمسافة 514 كيلومتر ، وتتدفق الأنهار الرئيسية لكوريا الجنوبية عموما من الشرق إلى الغرب، حيث تصب في البحر الأصفر، أو من الشمال إلى الجنوب، حيث تصب في مضيق كوريا. ويتدفق نهر ال "هان Han" من المنطقة الشمالية الغربية، ويعبر سيؤول ، ويصب في البحر الأصفر، وهو بمثابة شريان الحياة للعاصمة الكورية الحديثة التي تتميز بالكثافة السكانية العالية كما تطورت الممالك الكورية القديمة على ضفتيه. أما نهر "ناكتنج Naktong" فيجري من الشمال إلى الجنوب ويصب في مضيق كوريا في Pusan، وهو ميناء البلاد الرئيسي، بالإضافة إلى أنهار أخرى. وتتصف مناطق الأحواض الممتدة للأنهار بالكثافة السكانية العالية، والمناطق كثيفة الزراعة على مستوى البلاد.[1]

المطلب الثاني: التعداد والكثافة والتركيبة السكانية

يبلُغُ عدد سكان دولة كوريا الجنوبية 51.23 مليون نسمة حتّى عام 2019، وتحتلُّ بهذا الصّدد المرتبة 28 في العالم، فلو قارنا مساحتها مع عدد سكّانها الهائل لوجدنها صغيرة بالنسبة لعدد السكان وكثافته في هذه الدولة التي تزيد ب10 أضعاف عن المتوسّط العالميّ؛ وهذا إنما يرجع لجملة من أسباب منها الهجرة السّريعة جراء التّوسّع الاقتصاديّ الذي بدأ في سبعينيّات القرن الماضي، مما أدى إلى إرتفاع نسبة الكثافة السّكّانيّة* والتي وصلت حاليا لما يقارب 503 نسمة لكلّ كم2، في بالإضافة علي عامل الهجرة فإن ما يُقارب 70% من مساحة الأرض في كوريا الجنوبية تعد غير قابلة للسّكن في معظمها؛ بسبب طبيعتها الجبليّة مما دفع بالسكان لتواجد في المناطق المنخفضة، وهي في تزايد علي حسب مجلس التّخطيط الاقتصاديّ الحكوميّ الذي يعتقد أنّ الكثافة السّكّانيّة ستصل إلى 530 شخص لكلّ 2 كم، في السنوات المقبلة.[2]

كما تشير التوقعات إلى أن المجتمع الكوري يتوجه بسرعة نحو إرتفاع عدد المسنين، ليصبح ثاني أكبر مجتمع شائخ في العالم بعد اليابان بحلول 2050، يعزى ذلك لتدني نسبة الخصوبة إلى 1.23 مولود لكل امرأة لتكون واحدة من أقل النسب في العالم ويطرح هذان العاملان تحديًا كبيرًا يتمثل في تقلص حاد في نسبة السكان القادرين على العمل، وتراجع الإستهلاك المحلي تزامنا مع إرتفاع

---

[1] سعيد كامل الد هشان ، مرجع سابق ، ص19

*إن الكثافة السكانية في مدينة سيول تساوي مرتين تقريبًا كثافة مدينة نيويورك، وأربع مرات أعلى من كثافة لوس أنجلوس، وثمانية مرات أعلى من كثافة روما. وقد بلغ إجمالي عدد السكان في مدينة سيول في الربع الثاني من 2016 عدد 10.260.972 نسمة. يتسم التركيبة السكانية لمدينة سيول بزيادة عدد كبار السن الذين يعيشون في المدينة عن المراهقين

[2] أحصائيات سكانية متوفرة على الموقع التالي : World Population Review
http://worldpopulationreview.com/countries/south-korea-population/ تاريخ الإطلاع 2019/07/26 علي الساعة 22:00

نفقات الدولة لدعم المسنين،[1] أما فيما يخص متوسّط العمر الحالي في كوريا الجنوبية فيصل إلي حوالي 41.8 سنة، بينما يبلُغ العمر المتوقَّع حوالي 82.5 ، كما تقدر نسبة الذكور ب 50.07% و الإناث 49.93%.[2]

الفرع الأول: توزيع السّكّان في مُدُن كوريا الجنوبية

تغطي مدينة سيول 0.28% من شبه الجزيرة بأكملها (أو 0.61% من كوريا الجنوبية)، وتمتد على مساحة 30.30 كم من الشمال إلى الجنوب و34.78 كم من الغرب إلى الشرق. ويتدفق نهر هانغانغ أفقيًا عبر مدينة سيول قاسمًا المدينة إلى قسمين يقعان على شمال وجنوب النهر، وقد بلغ إجمالي عدد السكان في مدينة سيول في الربع الثاني من 2016 عدد 10.260.972 نسمة يتسم التركيبة السكانية لمدينة سيول بزيادة عدد كبار السن الذين يعيشون في المدينة عن المراهقين. [3]

حيث كان يُشكِّل عدد القاطنين في العاصمة سيول نحو 23.8% من عدد سكان دولة كوريا الجنوبية، وهذا حتّى عام 1985، ومع ذلك، كان هناك نموٌّ أكبر في مدن المقاطعات مقارنة بالعاصمة، وخاصّة في المنطقة السّاحليّة الجنوبيّة الشّرقيّة، والتي تشمل بوهانج، وبوسان، وأولسان، وشينهاي، ويوسو، وماسان، تشير أرقام الإحصاء السّكّانيّ إلى أنّ عدد سكّان أولسان زاد 18 مرّة، بزيادة قدرها 521.300 نسمة في الفترة من 1960 إلى 1985، وعلى النّقيض من ذلك، لم يرتفع عدد سكّان كوانغو حتّى ثلاث مرّات من 1960 إلى 1985، ومع أنّه تمّ بناء بنايات شاهقة لإستيعاب عدد كبير من السّكّان، إلّا أنّ النّموّ الحضريّ السّريع أدّى في المقابل إلى مشاكل مختلفة لكوريا الجنوبيّة، مثل اكتظاظ المباني السّكنيّة، وانتشار الأحياء العشوائيّة لعدم قدرة الجميع على تحمُّل نفقات الشّقق الجديدة، بالإضافة إلى مشكلة التّلوّث.[4]

الفرع الثاني: الديانات والأعراق

أما من ناحية العرق، فالشعب الكوريُّ جد متناسق؛ حيث إنَّ أكثر من 99% من عدد سكان دولة كوريا الجنوبية كوريّون أصليّون، وفي ما يخص الدين فلقد أشارت الإحصائيات المنشورة في 2015 أن 56 % من سكان كوريا لا ينتمون لأي ديانة أما النسبة المتبقية و المقدرة ب 44% يعتنقون ديانات مختلفة، فالبروتستانتية هي الديانة المتغلبة في كوريا بنسبة تقدر 19.7 % تليها الكاثوليكية بنسبة 15.5 % ثم تأتي البوذية بنسبة 7.9 % وأقلية مسلمة.[5]

إذن فكوريا بالرغم من كونها بلد فقير لا يمتلك خيرات طبيعية كثيرة إلا أنها تعرضت للإستعمار. فلماذا تكالبت عليها القوى الإستعمارية؟. والإجابة تكمن في موقعها الإستراتيجي الذي تتمتع به شبه هذه الجزيرة، حيث كان له الأثر المباشر في تحفيز القوى

---

[1] عبد الرحمان المنصوري، **تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحديات المستقبل**، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر 2013 ، ص 5

[2] World Population Review.ibid

[3] متوفر علي الموقع التالي : https://seoulsolution.kr/ar/content/statistic-seoul تاريخ المشاهدة 2019/07/28 علي الساعة 14:12

[4] World Population Review.ibid

[5] SEOMUN, Jinhee, PARK, Junghyun, GEEM, Zong, et al. Religion and Depression in South Korea: A Comparison between Buddhism, Protestantism, and Roman Catholicism. Religions, 2017, vol. 9, no 1, p. 3.

الإستعمارية الكبرى المجاورة لها مثل (الصين ، اليابان ، روسيا القيصرية) وجعلها محط أطماعها، لاسيما من قبل الجار التوسعي اليابان الذي عدها نقطة إنطلاق للسيطرة على القارة الآسيوية، وهذا ما سنبرزه في المبحث الموالي.

المطلب الثالث: تاريخ كوريا المعاصر

كغيرها من الدول الحديثة كانت كوريا قديما مملكة مزدهرة ومنغلقة لكنها مرت بمرتفعات ومنخفضات في مراحل تطورها، كما أنها تعرضت للإستعمار والتقسيم وهو ما سيتكفل به هذا المطلب

الفرع الأول: كوريا في مرحلة الإستعمار

كانت كوريا الجنوبية فيما مضى مملكة منغلقة على نفسها تحديدا في القرن التاسع عشر، حيث أنها لم تفتح أبوابها أمام مطالب الغرب بتشكيل العلاقات الدبلوماسية والتجارية، غير أنه ومع مرور الوقت بدأت الأطماع التنافسية للعديد من الدول الأوروبية والآسيوية ذات الرؤيا الإمبريالية تلوح في الأفق للحصول على قوة التأثيرات في شبه الجزيرة الكورية، لكن اليابان هي التي ظفرت بها بعد أن هزمت وتخطت كلا من الصين وروسيا بالقوة، معلنتا بذلك بدأ حكمها الإستعماري في كوريا والذي إمتد من عام 1910 إلى غاية 1945.[1]

ولم تنجوا شبه الجزيرة الكورية من تبعات الإستعمار، فلقد تعرضت كغيرها من الدول للنهب وتكريس التخلف، وتوريث للقطاع زراعي بدائي، وقطاع صناعي هزيل، وتعليم مترٍدٍ، وأحوال صحية متدنية، وهذا ما يمكن تلخيصه في النقاط التالية :

– بعد خلع اليابانين للإمبراطور الكوري Gojong قاموا بالسطو والإستحواذ على جل أمواله وممتلكاته، إستغلال الغابات والثّروة السّمكيّة، كما أنها قامت بتشكيل مستوطنات بالقرب من خطوط النّقل الحديدي من أجل تطويع الإقتصاد الكوري لخدمت إقتصادها الحربي، مدخلتا بذلك نظام إجتماعي يخدم مصالحها بالأخص ما يعرف بالزّيباتسوات (zaibatsu)*الذين ساهموا في وضع نظام مصرفي يخدم مصالحها الإمبريالية.[2]

– وضعت اليابان خطة من أجل دمج الشعب الكوري في الحضارة اليابانية وبموجبها قررت شن حرب شرسة على كامل مظاهر الحضارة الكورية، فمنذ البداية أقدمت السلطات الإستعمارية اليابانية على منع إستخدام اللغة الكورية في المدارس والجامعات. فضلاً عن ذلك، أدرجت ضمن المناهج التعليمية الكورية عادات جديدة شجعت الكوريين على العمل اليدوي وتقديم الولاء للإمبراطور الياباني. وتزامناً مع كل هذا، فرض المستعمر الياباني رقابة صارمة على مادة التاريخ، حيث سمح للمعلمين بتدريس هذه

---

[1] بيدر التل، **العلاقة بني الديمقراطية والتنمية الإقتصادية: دراسة لحالتي كوريا الجنوبية وتايوان**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات – العدد الحادي والأربعين (1) كانون الثاني 2017، ص98

*هي التسمية التي كانت تطلق على التجمعات التي تضم الشركات اليابانية قبل الحرب العالمية الثانية، تتميز تجمعات الشركات هذه بغلبة الروابط العائلية على مجالس إداراتها، حيث تقوم مجموعة من العشائر العائلية بالتحكم في الزايباتسو، وتتم العملية عن طريق شركات قابضة، فهي تمثل قبل كل شيء نظامًا مصرفيًا رأسماليًا، نظرا لتملكها لهياكل بنكية خاصة، تجمع بين النشاطات المالية، التجارية والصناعية. تعتبر شركة ميتسوبيشي أحسن مثال على هذه المجموعات

[2] Barjot, Dominique. "Le développement économique de la Corée du Sud depuis 1950." Les Cahiers de Framespa. Nouveaux champs de l’histoire sociale 8 (2011), p 3

المادة اعتماداً على مراجع يابانية. إضافة لكل ذلك، أقدمت السلطات اليابانية على إتلاف أكثر من 200 ألف كتاب تاريخ كوري بهدف فك ارتباط الكوريين بتاريخهم وماضيهم، بغيت طمس مقوّمات الهويّة الثّقافيّة للكوريّين، كما أنها لم تتوقف عند هذا الحد، بل شنت حرب شرسة على أسماء العائلات الكورية، حيث وبحلول عام 1939، فرض المستعمر الياباني سياسة جديدة أجبرت الكوريين على تغيير أسماء عائلاتهم واعتماد أسماء عائلات يابانية، كما أنها لم تتردد في معاقبة العائلات التي ترفض الأسماء اليابانية عن طريق منعها من أبسط حقوقها، كالصحة والعمل. وبسبب ذلك أقدم ما لا يقل عن 84% من سكان شبه الجزيرة الكورية على تغيير أسماء عائلاتهم، وفق إحصائيات عدد من المؤرخين.[1]

– لم تتوقف الإمبراطورية اليابانية عند طمس الهوية فقط بل كانت تستغل اليد العملة الكورية أبشع إستغلال، حيث أجبرت ما لا يقلّ عن 4 ملايين كوري على العمل خارج وطنهم الأم أي في المستعمرات اليابانيّة، من بينهم 1,2 مليون كوري رحّل للعمل في اليابان، بمستويات أجور زهيدة والتي قدرت بنصف ما يتقاضاه المواطن الياباني، مما أدي إلي تدهور المستوى المعيشي للسكان في الأرياف والمدن.[2]

لقد إتسمت السياسة اليابانية في كوريا بالغلظة وإذلال الكوريين، وإقصائهم مما أثار كراهيتهم و بغظهم للمستعمر، وهو ما حفزهم إلى تكوين عصابات غير منظمة حاولت الكفاح المسلح غير أن الحلم لن يتحقق إلا بعد الحرب العالمية الثانية، ففي مارس عام 1919، بدأ الكوريون في مظاهرات وطنية بدأت في سيول وسرعان من إنتشرت في جميع أنحاء البلاد كالنار في الهشيم، الأمر الذي أسفر عن آلاف الضحايا ،فوفقًا للتقديرات، قُتل حوالي 7000 شخص على أيدي الشرطة والجنود اليابانيين ، وأصيب 16000 أيضا، كما دمر715 منزلا خاصا و47 كنيسة تضررت من جراء الحريق. علاوة على ذلك، تم إلقاء القبض على 46000 شخص، منهم 10 آلاف تمت محاكمتهم وإدانتهم.[3]

وعلى الرغم من فشل حركة الإستقلال إلا أنها عززت الهوية القومية بين الكوريين، وأسفرت هذه الحركة عن تشكيل الحكومة المؤقتة في مدينة شانغهاي الصينية إلى جانب النضال المسلح المنظم ضد المستعمرين اليابانيين في منشوريا، وهنا لابد من الإشارة إلى أن مستوى معيشة الكوريين كان منخفضا تحت الحكم الاستعماري الياباني.[4]

إلى غاية الخامس عشر من شهر أوت سنة 1945 والذي كان يوما تاريخية بالنسبة للشعب الكوري، فبعد ساعات من إعلان اللإمبراطور الياباني هيروهيتو (HirohitoYoshihito) خبر الإستسلام، خرج الكوريون إلى شوارع العاصمة سيؤول للإحتفال بحريتهم التي طال انتظارها، ونظم المئات من الناس لافتات كبيرة تحمل عبارات "عاش التحرير، تحيا كوريا". فإستسلام اليابان

---

[1] طه عبد الناصر رمضان، **كيف حاولت اليابان طمس الهوية الكورية خلال القرن الماضي؟** مقال منشور على الموقع التالي:
https://www.alarabiya.net/ar/last-page/2018/05/17 تاريخ المشاهدة 2019/07/25 ، علي الساعة 18:54

[2] Barjot, Dominique, op. cit. p4

[3] UTTAM, Jitendra. The Political Economy of Korea: Transition, Transformation and Turnaround. Springer, 2014.p82

[4] بيدر التل، مرجع سابق ،ص 98

للولايات المتحدة الأميركية وحلفائها كان يعني لهم تحرير كوريا من السيطرة اليابانية ونيل إستقلالهم بعد خمسة وثلاثين عاما من الإستعمار لاح بريق من الأمل لتحقيق حلم لطالما راود هذا الشعب الطموح لإنشاء دولة مستقلة بذاتها وبمقومتها.[1]

لكنها لم تكن إلا سحابة صيف عابرة، فلم تنل كوريا إستقلالها برحيل اليابانيين بعيد إنهزامهم عقب الحرب العالمية الثانية ولم تكتمل الفرحة، غير أن هذا التاريخ كان بداية لصفحة إستعمارية جديدة تكفت الولايات المتحدة الأمريكية بكتابتها وهذا لما يقارب الأربع سنوات، حيث أنها لن تحصل على حريتها إلا في عام 1947م، و التي كانت حرية بطعم الإحتلال.

فبعد إستسلام اليابان بدأ صراع القطبين في شبه الجزيرة، ليتمخض عنه إنقسام كوريا إلى شقين، بسبب الإختلافات الإيديولوجية الناتجة عن الحرب الباردة، كما فشلت جهود الكوريين لإنشاء حكومة مستقلة عندما إحتلت قوات الولايات المتحدة الشطر الجنوبي في شبه الجزيرة الكورية وبدأ الإتحاد السوفيتي يسيطر على الشطر الشمالي، وفي نوفمبر 1947، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا يدعو إلى إجراء إنتخابات في كوريا تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي 10 مايو 1948، جرت الانتخابات الأولى في كوريا وبخاصة في مناطق جنوب خط عرض 38، وأصبح هذا الخط يقسم شبه الجزيرة الكورية إلى شمال وجنوب. وتم إنتخاب "د.لي سونغ مان" كأول رئيس الجمهورية كوريا في عام 1948. بينما أسس نظام حكم شيوعي في منطقة شمال خط عرض 38 تحت قيادة الزعيم «كيم إيل سونغ»، وقد إستمر حكم الرئيس الكوري الجنوبي حتى عام 1960 والذي تنازل عن الحكم نتيجة المظاهرات التي قادها الطلبة. [2]

ونجم عن هذا الوضع حرمان كوريا الجنوبية من المواد الأولية فهي لا تمتلك ثروات معدنية أو نفطية طائلة فجلها تركزت في الشمال، إذ أن 90% من الثروات الطبيعية تتركز في كوريا الشمالية.[3]

لقد كانت كوريا قبل التقسيم لحمة موحدة، وأمة تمتلك ثقافة ومقومات حضارية واحدة، شعب يحلم بتشكيل كيان مستقل علي الرغم من الجهود التي قام بها الإستعمار الياباني الذي سعى جاهدا لطمس هويتها ودمجها في إمبراطوريته، بيد أنها بقيت متماسكة ومحافظة على وحدتها، غير أن التدخل الأميركي وغريمه السوفيتي شاء غير ذلك، فدق عرى تلك الوحدة عروة عروة ليصبح الأشقاء أعداء، ويدخلون في حرب ضروس سوف تدوم لقرابة ثلاث سنوات سببها مصالح عملاقي القرن المنصرم، فعند بزوغ فجر سنة 1950 سوف تخيم فلول الحرب علي كوريا لتدوم قرابة الثلاث سنوات مخلفةً دمارًا واسعًا شمل كل القطاعات بالجنوب، لقد قُدرت الأضرار الناجمة عن الحرب بحوالي 69 مليار دولار أي ما يعادل خمس مرات الناتج الإجمالي لكوريا الجنوبية حينها. فقد دمرت الحرب ربع البنية التحتية للبلد؛ ودمرت 600,000 وحدة سكنية قدرت بنسبة 40% من الوحدات السكنية تدميرًا كاملاً ، كما أتت على 46.9 % من شبكة السكة الحديدية و500 كيلومتر من الطرق والقناطر، أي ما يقارب 1453

[1] إبراهيم فنجان ، سوسن عبد المجيد شهاب المحمد، **سياسة الإحتلال العسكري الأميركي في جنوب كوريا (أيلول – كانون الأول 1945)**،مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية ، العدد 2المجلد 42 العراق ،2018،ص 100

[2] بيدر التل، مرجع سابق ،ص 98

[3] سعد بن ناصر الحسين **التجربة الكورية: من العالم النامي إلى العالم الأول مقال** منشور على الرابط http://www.alriyadh.com/593463 تاريخ المشاهدة 2019/01/01 على الساعة 22:19

جسر كما دمرت 80% من محطات توليد الكهرباء التي كانت موجهة للتصنيع، بالإضافة إلى ذلك ألحقت دمارًا واسعًا بالبنية الصناعية؛ حيث دمرت 68% من مجموع المصانع وتراجع الإنتاج الصناعي بحوالي 75%، ولقد إنخفضت مستويات إنتاج الأرز إلى 65 في المئة عما كانت عليه في الفترة مابين1945-1950. كما خلّفت الحرب خسائر بشرية كبيرة، فلقد قُتل ما مجموعه 1.3 مليون شخص (وبعض التقديرات تشير إلى 2.5 مليون شخص) إما في عداد المفقودين أو الجرحى أو المختطفين، من أصل 20 مليون نسمة في عام 1950.[1]

الفرع الثاني: الحالة الإقتصادية لكوريا الجنوبية بعد الحرب

خرجت كوريا مدمرتاً تماماً جراء الحرب التي دامت قرابة الثلاث سنوات مخلفتا ظروف مريعة، لقد كانت إذا بلدا منسد الأفاق ولعل أشد المتفائلين كان يرى أن هذه الدولة الفقيرة سوف يلزمها دهرا من الزمن للخروج ولو قليلا من نفق الفقر، فالبلد معدم ولا يملك أي موارد طبيعية وحتى الإرث الهزيل الذي تركه المستعمر دمر معظمه جراء حرب الأشقاء، ما جعل الأمل يتضاءل، مما دفع بالجنرال الأمريكي ماك أرثرDouglas MacArthur * إلى القول بأن: "هذا البلد لا مستقبل له.. هذا البلد لن يتعافى حتى بعد مائة سنة"[2]، ولم يكن الوحيد الذي كانت له رؤية سوداوية بل حتى Vengalil Menon، رئيس البعثة الخاصة التي أرسلت من طرف الأمم المتحدة إلى كوريا للإشراف على الهدنة، كان يرى أن حال كوريا مستعصي لحد وصفه بالمقولة التالية: "هذا بلد يعيش أهله في القرون الوسطى.. كيف يمكن لزهرة أن تزدهر في وسط مقلب قمامة؟"[3].

تشاؤمٌ كان في محله إبان تلك الحقبة فلقد كانت كوريا الجنوبية في مطلع الستينيات واحدةً من أفقر خمسة وعشرين دولة في العالم، حيث لم يكن دخل الفرد فيها يتعدى 80 دولار سنويا،[4] فحصّة الفرد من النّاتج الدّاخلي الخام جعلت من هذا بلد يقبع في خانة الدول الأكثر تخلّفا، حيث كانت تحتل المرتبة 71 خلف السنغال والسّودان ومدغشقر، كما واكب ذلك سوء أداء الجهاز الإقتصادي وتفشّي ظواهر الفقر والبطالة ومظاهر نقص التّغذية، إلى حدّ التّسبّب في مجاعات، وما المجاعة التي ضربت بقوّة الأرياف وأفضت إلى هلاك عشر سكّانها سنة 1960 إلا دليل على ذلك، لذا لم يكن أي أحد يؤمن وقتها بإمكانية تحقيق التّنمية في كوريا، فلا مواردها الطبيعية ولا إمكانيتها كانت تسمح بذلك مما جعل منها بلدا منسدّ الآفاق[5].

---

[1] CHUNG, Young-Iob. South Korea in the fast lane: Economic development and capital formation. Oxford University Press, 2007.p9 ,12

*دوغلاس ماكارثر (26جانفي 1880 – 5 افريل 1964) (بالإنجليزية: Douglas MacArthur) كان جنرال أمريكي، جنرال في الأمم المتحدة ومشير في الجيش الفلبيني. كان قائد جيش الولايات المتحدة الأمريكية في ثلاثينات القرن العشرين ولعب دوراً بارزاً في حرب المحيط الهادي أثناء الحرب العالمية الثانية، ساعد على بناء اليابان نفسها ووضع أسس نظام دمقراطي فيها، كما كان له دور كبير في إصدار الأوامر لهيئته بوضع مسودة دستور اليابان، ولقد تم تسريح الجنرال ماكارثر من الخدمة نهائياً من قبل الرئيس الأمريكي هاري ترومان بسبب معارضته لسياسة ترومان في الحرب الكورية التي حارب فيها

[2] Derrick Anquanah Cudjoe , He Yumei, Bismark Odum, Noah Kwaku BaahIs Economic Growth and Development Realizable for Africa? – Review of Asian Countries: A Theoretical PerspectiveWorld Journal of Social Sciences and Humanities. 2019 5(3), 151-159. P154

[3] ibid

[4]PIRIE, Iain. The Korean developmental state: From dirigisme to neo-liberalism. Routledge, 2007.p1

[5] **التّجربة التّنمويّة الكوريّة و خفايا قصّة نجاح**، مركز الدراسات الإستراتيجية والديبلوماسية مقال متوفر على الرابط التالي

هذا ما كانت تشير إليه جل المؤشرات والمعطيات، فبالإضافة إلي ميراثها الصناعي والزراعي الشبة معدوم والذي لم يكن يلبي كل الرغبات فنسبة الأراضي الصالحة للزراعة كانت لا تتجاوز 30%، زياده على ذاك فالحرب لم تذر للكورين شيئا يكاد يذكر فحتى البنى التحتية والصناعية التي ورثتها عن المستعمر الياباني خربتها لعنة تلك الحرب، وكانت نسب تدمير الصناعات الرئيسية خلال الأشهر الأربعة الأولى من الحرب تقدر ب 70 %في المئة من الصناعات النسيجية والكيميائية، 40 % من صناعة الآلات الزراعية، و 10 % من صناعة المطاط، كما كان إنتاج السلع في عام 1953 أقل بنسبة 25 %في المائة عن مستوى عام 1940.[1]

بالإضافة إلى ما سبق فالإحصائيات الموجودة في الجدول الموالي خير شاهد ودليل على حجم الخسائر التي تكبدتها كوريا الجنوبية جراء التقسيم والحرب الأهلية.

الجدول رقم(1-4) نسبة دمار الجهاز الصناعي بعد الحرب الكورية

الصّناعات التّعدينيّة	%6
الصّناعات الميكانيكيّة	%32
الصناعات الكيميائيّة	%24
النّسيج	%67
الخزف	%20
الصّناعات الغذائيّة	%30
الطّباعة	%75

Source: Dominique Barjot, « Le développement économique de la Corée depuis 1950 », Les Cahiers de Framespa, <framespa.revues.org>, 2011 p3.

في واقع الأمر كانت كل المؤشرات في تلك الحقبة تقول بأن كوريا الجنوبية ليست في رواق جد مريح من أجل الإنطلاق في مشروع واعد لبناء إقتصاد يعول عليه، فمعدل الدخل القومي كان أقل من دخل هايتي وإثيوبيا واليمن، مع مثل هذا المستوى المنخفض ومع إرتفاع معدل النمو السكاني الذي كان يتزايد بنسبة 3 ٪ سنويا، أضحت المدخرات المحلية جد ضئيلة، كل هذا أدى إلى زيادة مهولة في معدلات البطالة و إنتشار نقص العمالة والفقر، حيث عانت 40% من الأمة الكورية فقرًا مدقعًا، لذا لم تجد الحكومة حينها منفذًا إلاّ أن تعتمد على المساعدات الخارجية لمجرد النجاة فقط[2]، و بتولى الرئيس (روه) السلطة وإصراره على أن تبقى كوريا بلدًا زراعيا تحت ظل الهيمنة الأمريكية وأن لا تطمح بأكثر من ذلك ،[3] أضحت كل الأفق مسدودة في وجه هذ البلد تزامنا مع نسب الدمار المهولة والكبيرة، لعل هذه المعطيات هي من دفعت بالبعض للقول بأن هذا البلد أفاقه جد محدودة،

http://www.csds-center.com/article تاريخ المشاهدة 2018/12/25 على الساعة 14:23

[1] CHUNG, Young-Iob. op. cit. p ,p11,12

[2] KIM, Kwan S. The Korean miracle (1962-1980) revisited: Myths and realities in strategy and development. Helen Kellogg Institute for International Studies, University of Notre Dame, 1991.p3

[3] عدنان فرحان عبد الحسين ،مرجع سابق ،ص 50

فالإحصائيات التي وقفنا عليها تشير إلى أن حرب الأشقه الكوريين لم تبقي ولم تذر لكوريا الجنوبية، والإرادة السياسية ليست جد طموحة.

لم يكن الإقتصاد الكوري يمتلك ميزة نوعية حتى منتصف الستينيات سوى أنه يتسم بأنه إقتصاد فلاحي ذو نشاط ريفي، وكان هذا نتيجة منطقية لخضوعها للإستعمار الذي جعلها متخصصة في القطاعات الأولية لإحتكاره لكل المقومات الاقتصادية أن ذاك وتوجيهها لمصالحه الخاصة، وكنتيجة لذلك فإن الهيكل الإقتصادي قد هيمن عليه الطابع الفلاحي الذي عرف نموا كبيرا في المرحلة 1900-1948 حيث ساهم بما يفوق 48 % في الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن القطاع الصناعي لم يكن متواجدا إلا بصورة بسيطة في جنوب شبه الجزيرة ولم يكن يمثل حتى العام 1955 سوى 8 % من الناتج، بالمقابل سيطرت المنتجات الفلاحية على هيكل الصادرات التي لم تكن تمثل سوى 1.6 % من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

غير أن هذه الأخيرة، سوف تتمكن في وقت لاحق من الإستفادة بما يعرف بالميزة النسبية (للتخلف)، التي كانت تعاني منها بعد الحرب وتبدأ في التنمية الإقتصادية من حيث إنتهى الآخرون، وهي بذلك سوف توفر الوقت والمال والجهد، من خلال الإستفادة من خبرات الدول المتقدمة وإنجازاتها العلمية والتقنية، وبإتباعها نفس الخطوات التي إتخذتها هذه الدول في المسار الصحيح، وهذا ما سنلتمسه لاحقا.[2]

المبحث الثاني: محاولة الخروج من دائرة الفقر

عانت كوريا الأمرين وذاقت من ويلات الإستعمار والحروب ماذقته، كما أنها وقعت تحت سلطة لم تكن ذات إرادة قوية على الرغم من محاولاتها الرامية إلى التقليص من حدة الأزمة، لكنها كانت تعيش على المساعدات الخارجية والهبات والإعانات والقروض بشكل كامل، هذا ما جرها إلى الدخول في دوامة من الإضطرابات الإقتصادية والسياسية ،كما أن تفشي الفساد حد من مقدرات الدولة و جعلها في إنحدار مستمر لتسطدم بواقع مفاده أن ليس هناك من معالم أو أفق للمستقبل.

فالسياسات والطرق التي إعتمدتها في تلك الفترة لم تأتي بالجديد على الرغم من تحسن الأوضاع قليلاً لكنها لم تكن كلها كارثية بل يحسب لها أن مهدت الطريق لمشروع واعد وهذا ما سنتطرق له في مراحل تطور الإقتصاد الكوري التي أجمعت جل الدراسات على أنها مرت بها، والتي يمكن تلخيصها في الشكل الموالي:

[1] بيونغ ناك سونج ترجمة عبد الله شحاتة خطاب، **صعود الاقتصاد الكوري**، جامعة القارة 2006مركز الدراسات الآسيوية، مصر،ص209

[2] نسرين اللحام ، **كيف تنهض الأمم تجارب تنموية ودروس مستفادة** ، دار الجمهورية للصحافة ، القاهرة ،مصر ، 2014 ، ص 121

الشكل رقم (1-4) مراحل التنمية والنمو الاقتصادي التي مرت بها كوريا الجنوبية

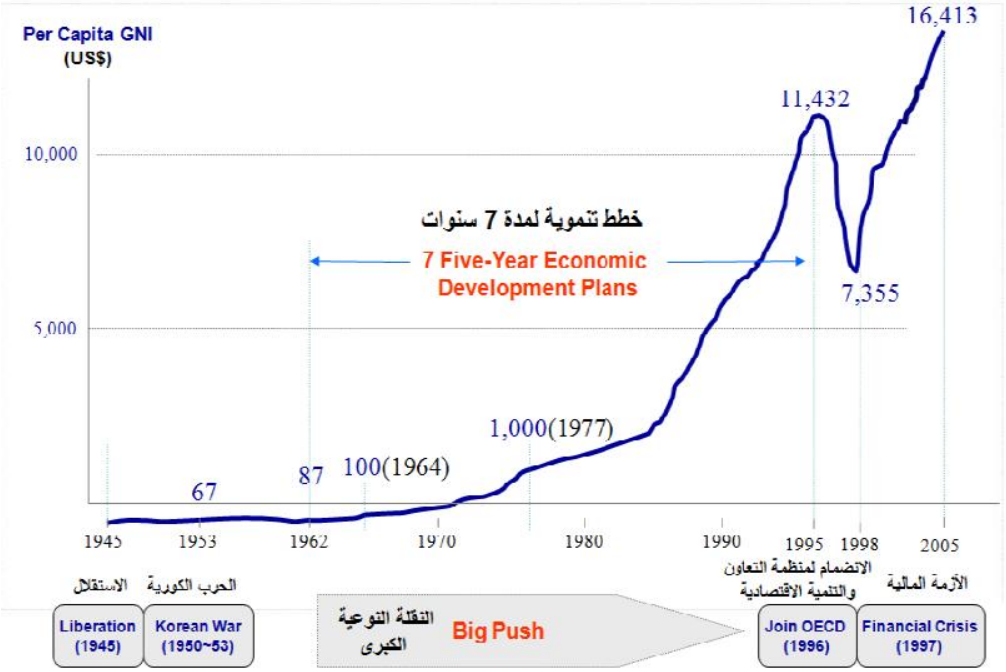

المصدر: سوه جونجي،دراسة حالة التجربة الكورية الجنوبية للإنتقال إلى إقتصاد معرفي، مجموعة الأغر جدة – المملكة العربية السعودية،2011، ص3

لو تتبعنا خطى الشكل أعلاه لو جدنا أن الإقتصاد الكوري مر بأربع مراحل منذ سنة 1945 إلى غاية 2005، وهناك من الدرسات ما يقسمها إلى ثلاث مراحل. وهذا ما سنحاول التعرض له مبرزين أهم السياسات الإقتصادية و الطرق التنموية التي إتبعتها هذه الدولة والنتائج التي وصلت إليها.

المطلب الأول: مرحلة الإستقلال والخروج من الحرب الكورية الكورية (الأهلية) (1948-1961)

في ظل إنخفاض مؤشرات التعافي من الأزمة، وجب على كوريا إتخاذ بعض القرارات الفورية، حيث كان الإستثمار في المنتجات البسيطة القائمة على الصناعات الخفيفة والتي عادة ما تعتمد على العمالة الرخيصة والوفيرة ، مثل الخياطة والمنسوجات واللعب هي الحل الأمثل في تلك الفترة لكونها صناعات قابلة للإزهار عمومًا في البلدان النامية.[1]

كانت تتسم بخصائص من أهمها:[2]

– اعتماد الاقتصاد الكوري على سلعة تصديرية واحدة وهي الأرز ;

– عجز دائم في الميزان التجاري، وكان يغطى من المساعدات الأمريكية ندرة الثروات المعدنية بها;

[1] جونغ كيونغ تشوي ،مرجع سابق،ص20

[2] سمير زهير الصوص ، **بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة – نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين**، وزارة الإقتصاد الوطني ،فلسطين 2010 ص23

- ضيق المساحة القابلة للزراعة. معاناتها من الهجرة المستمرة من الريف إلى الحض ;

- عمالة غير مؤهلة وغير مدربة بطالة عمالية عالية، وانعدام الاستقرار الوظيفي ;

- الشعب الكوري كان مصابة بالإحباط وعدم الثقة بالنفس وال. شعور بالدونية والفقر والإتكالية والمحسوبية والارتشاء من اجل التوظيف ;

- لا توجد قاعدة صناعية ولا تتوفر مهارات في الصناعة ;

- الاعتماد في المعيشة على المساعدات الأجنبية ;

كما إنصبت جل جهود حكومة كوريا الجنوبية على مواجهة الأثار الناجمة عن الحرب من خلال تحقيق الأهداف الأتية:[1]

1- إعادة بناء البنى التحتية المدمرة جراء الحرب الكورية;
2- الإحتفاظ بجيش قوي تحسبا لمواجة أي هجوم مستقبلي من قبل كوريا الشمالية;
3- معالجة التضخم والتقليل من أثاره السلبية على المستوى المعاشي للسكان ;
4- احتواء التأثير الياباني على الاقتصاد الكوري الجنوبي نتيجة استياء الشعب الكوري الجنوبي من الذكريات المؤلمة التي تركها الاحتلال الياباني لهم للمدة من عام 1910م إلى عام 1945م والمخاوف المستقبلية;

وقد ساعد على تحقيق هذه الأهداف الدعم الخارجي الكبير الذي تلقته الحكومة الكورية علي شكل منح ومساعدات مادية وفنية، خاصة من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، كما إهتمت بجانب الصناعات الصغيرة من خلال توفير الإئتمان وتقديم الحوافز الضريبية والجمركية.[2]

إعتمدت كوريا الجنوبية على المعونة الأمريكية في المقام الأول إذ كانت تشكل نسبة 10.7% من الناتج القومي الإجمالي، في حين كان معدل الإدخار لا يتجاوز 3.3%، ولقد إستخدمت المعونة الأمريكية كوسيلة لمواجهة التضخم الذي كان من الممكن أن ينشأ في ظل غياب هذه المعونة، بالإضافة إلى ذلك كان الجزء الأكبر من المعونة الأمريكية وحتى بداية الستينات من القرن الماضي ينصرف لدعم السلع، مما دفع بها إلى المساهمة في ضمان مستوى معين من الإستهلاك، كما أنها قدمت دعما غير مباشر لتعويض الضعف في مدخرات كوريا الجنوبية ومواردها من العملات الأجنبية، بيد أن الإعتماد على هذه السياسات لم يكن له بعد إقتصادي بحث، بل لجأت إليه الدولة لحاجتها للإحتفاظ بجيش كبير قادر على الدفاع عن حدود الدولة، والذي كان ينبع من

[1] سعيد رشيد عبد النبي، **التجربة الكورية الجنوبية في التنمية** ،مجلة دراسات دولية / تصدر عن مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية جامعة بغداد العدد 38 ،2008،ص 51

[2] أقاسم حسنة ، **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد الإصلاحات مع الإشارة إلى حالة كوريا الجنوبية، ماليزيا، مصر**، رسالة دكتورة ،جامعة الجزائر 3 ،2011-2012 ، ص 110

المسؤوليات العسكرية التي تتحملها كوريا الجنوبية،[1] لذا لم تكن هذه الإعانات قادرة على إعطاء كوريا تلك الدفعة القوية نحو تكوين إقتصاد قائم بذاته وقادر علي إخراجها من دوامة الفقر التي كانت تتخبط فيها، على الرغم من بلوغ قيمتها نحو 446 مليون دولار في صورة منح غير قابلة للرد، حظي قطاع النقل والمواصلات وحده بما يزيد قليلا عن 40% من هذه المنح، كما حظى قطاع الصناعة والتعدين بنحو 35٪ منها. أي أن هذين القطاعين وحدهما قد حصلا على ما يربو قليلا على ثلاثة أرباع المساعدات الأمريكية، بينما توزع الربع الباقي على القطاعات الأخرى (6٪للزراعة و8 ٪للصحة والتعليم و11 ٪ للقطاعات الخدمية).[2]

بالإضافة إلى المساعدات الأمريكية تحصلت كوريا على إعانات من منظمتين كبيرتين هما : صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية IBRD . فقد أصبحت كوريا أول دولة عضوة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية يوم 26 أوت 1955، وعلى مدار ثلاثين عاما، وبداية من الستينيات، تلقت 15.6 مليار دولار أمريكي في شكل قروض من هاتين المؤسسين الماليين، وتم إستخدام المال في تمويل عدد من المشروعات الوطنية الكبرى التي كانت تهدف إلى وضع أقدام كوريا في الاقتصادي العالمي في قطاعات مختلفة من التصنيع، كما تضمنت إنشاء إدارة موجة لتسيير موارد المياه الزراعية لمكافحة أحوال الطقس عام 1969، وكذا تمويل مشروعات تطوير السكك الحديدية عام 1970، تشيد طريقي يونج دونج ودونج هاي السريعين عام 1973، وبناء سد متعدد الأغراض في تشانج جو في إقليم تشانج تشونج بوك دور عام 1978.[3]

وقد إستخدمت الحكومة الكورية هذه المساعدات في تدعيم إستقرار البلاد السياسي من خلال توزيعها على شكل منح، وتمكنت الحكومة من فرض سيطرتها على النشاط الاقتصادي للشركات عبر التدخل في تمليك الشركات التي كانت مملوكة لليابانيين والترخيص للعمال الكورية بالعمل في قطاعي الإستيراد والتصدير، وهذا ما دفع قطاع الأعمال في السعي إلى إقامة علاقات وثيقة مع الحكومة من أجل الاستفادة من هذه المزايا والاستثمار بإنتاج سلع حيوية معينة. وعلى الرغم من بعض الإخفاقات التي حصلت في جهود التنمية خلال هذه المرحلة إلا أنه لا يمكن أن ننكر التقدم الذي حصل في جهود الإعمار خاصة ما يتعلق منها بإعادة بناء شبكة الإتصالات والمواصلات والتطور في القطاع الزراعي[4].

لم تركن كوريا إلى المساعدات والقروض فقط، فوضعها الإقتصادي حرج والأزمة تتفاقم، ومن أجل تدارك الأمر، إستغلت كوريا كذلك كل ما تملكه حتى أنها قامت بإستخدام الشعر الطويل من نساء الريف، والذي كان المادة الأولية لصناعة "الباروكات" التي تميزت بأنها طبيعية جدا ومريحة للإرتداء وهكذا أصبحت البلاد على الفور المصدر الأول للشعر المستعار في العالم معتمدة على ميزة تنافسية ومبتكرة، كما أنها قامت بتصدير جميع أنواع الأسماك التي يفضلها اليابانيون إلى اليابان، وبالتالي لم تعد تجد هذه

---

[1] سعيد رشيد عبد النبي، مرجع سابق ص 55

[2] حسين طه الفقير، **الخبرة التنموية لكوريا الجنوبية والدروس المستفادة منها لمصر (نمط التنمية البوذية)**،معهد التخطيط القومي ،مصر ،بدون سنة ،ص217

[3] مقال بعنوان معجزة علي نهر الهان متوفر علي الموقع التالي :

http://m.korea.net/arabic/NewsFocus/History/ تاريخ المشاهدة 2019/06/12 علي الساعة 22:22

[4] ابتسام محمد العامري ، **التنمية والديمقراطية في جمهورية كوريا دراسة في جدلية العلاقة** مجلة العلوم السياسية– جامعة بغداد عدد 52 (2016)،ص115

الأسماك في الأسواق الكورية، مضحيةً بذلك برغبات مواطنيها في سبيل الحصول على العملة الأجنبية التي كانت ضرورية لإستيراد الآلات والمعدات اللازمة للتنمية الاقتصادية،[1] والتي كانت تفتقر لها في تلك الحقبة.

لقد لجأت كوريا لإعتماد نظام الحماية وسياسة إحلال الواردات كمرحلة أولى في سعيها نحو إعادة هيكلة إقتصادها محاولتاً بذلك إعادة البناء والخروج من النفق المظلم الذي كانت تقبع فيه، معتمدةً في ذلك على الصناعات التي تمتاز فيها بميزة نسبية، كما ركزت كذلك على الصناعات كثيفة العمالة سعيا منها للحد من نسب البطالة التي كانت في تزايد مستمر.

لذا إتبعت في تطبيقها لهذه الاستراتيجية جملة من السياسات والإجراءات ، لعل أبرزها:[2]

1- السعي للحصول على أكبر قدر ممكن من المساعدات الأجنبية في صورة قروض ومنح ومعونات فنية. والحقيقة أن هذه السياسة قد مكنت كوريا بالفعل من إستقطاب الدعم اللازم لبناء ما دمرته الحرب وإستفادة الحياة في الأنشطة الإقتصادية المختلفة. ويرجع نجاحها في الأساس إلى رغبة الولايات المتحدة في مساعدة هذا البلد التي إتخذت من أرضه قواعد عسكرية لها.

2- حماية الإقتصاد المحلي بالحد من إستيراد المنتجات الترفية المنافسة للمنتجات المحلي عن طريق تطبيق الرقابة الكمية على الواردات والصرف الأجنبي وإتباع نظام الحصص والتراخيص والمحافظة على سعر صرف العملة الوطنية مقوما بأعلى من قيمته الحقيقية، مع تعدد أسعار الصرف.

3- تشجيع الصناعات المحلية التي تنتج بدائل للواردات بتيسير حصولها على التمويل اللازم بشروط ميسرة وتقديم الحوافز الضريبية والمزايا الجمركية وما إلى ذلك لها.

4-العناية برفع مستوى المهارات لدى قوة العمل بتعميم التعليم الأولي ومحو أمية البالغين وتكثيف التدريب وتحسين نظم الإدارة وقد أسهمت الولايات المتحدة الأمريكية مساهمة ضخمة في هذا الشأن عن طريق تقديم إمكانات التدريب والمعونات الفنية ومساهمة الجيش الأمريكي المرابط في كوريا في تدريب أفراد القوات المسلحة وتدريب كثير من فئات القوى العاملة على المهن الفنية والإدارية اللازمة لتشغيل الاقتصاد.

بعد الحرب الكورية، شهد الناتج القومي نمو الإجمالي الحقيقي بسرعة من 1953 إلى 1957، حيث بلغ متوسطه حوالي 5٪ سنويًا. كان العام السيء الوحيد هو عام 1956 عندما انخفض الإنتاج الزراعي بنسبة 6 في المائة تقريبًا وزاد إنتاج الصناعات التحويلية بنحو 15 في المئة سنويا. على النقيض من ذلك ، كانت الفترة من 1958 إلى 1960 فترة انخفاض في الناتج القومي الإجمالي، حيث بلغ متوسطها أقل من 4 في المائة. نظرًا لزيادة عدد السكان بحوالي 2.9 بالمائة سنويًا، مع عدم تغير دخل الفرد كما شهدت نمو التعدين والتصنيع بحوالي 9 بالمائة فقط سنويًا من 1958 إلى 1960، أي أقل من ثلثي المعدل في فترة الأربع سنوات السابقة. كان أحد أسباب التباطؤ من 1958 إلى 1960 هو برنامج الاستقرار المالي الذي تم تطبيقه بقوة في عامي

[1] جونغ كيونغ تشوي ،مرجع سابق، ص21.

[2] حسين طه الفقير، مرجع سابق ،ص 217-218.

1957 و 1958، من أجل ضبط أموال المعونات التي تمول معظم واردات كوريا الجنوبية في الفترة الممتدة بين 1953 إلى 1960، والتي كانت تستفيد منها من مصدرين أساسيين ألا وهما: وكالة الأمم المتحدة الكورية لإعادة الإعمار (UNKRA) ، التي كانت تقدم الإغاثة من خلال قيادة الأمم المتحدة بمنح المساعدة المدنية في كوريا (UNCACK) خلال الحرب، وبرنامج المساعدة الثنائية للولايات المتحدة. حيث بلغ إجمالي المساعدات المقدمة من UNKRA من 1953 إلى 1960 حوالي 120 مليون دولار، وبلغت المساعدات الأمريكية الرسمية خلال نفس الفترة 1745 مليون دولار، تم استخدامها لاستيراد المواد الغذائية والمواد الخام الموجهة للصناعية الأساسية. كما قامت بين عامي بتمويل ، أكثر من 70 في المائة من إجمالي الواردات، و بالأخص في الفترة من 1956 إلى 1958 ، حيث تجاوزت الواردات الممولة من المساعدات الأمريكية 80 في المائة من إجمالي الواردات. بالإضافة إلى ما ذكر فقد وجه جزء منها لتمويل الاستثمارات الكورية الجنوبية.[1]

أما مقدار المساعدات التي تم توجيهها للتعليم خلال 1950 كان فقط حوالي 30 مليون دولار أو 1.5 في المائة من إجمالي المساعدة الرسمية المستلمة [2].

لقد أدى هذا النهج إلى تطوير صناعات وطنية بدأت تحل تدريجيا محل المنتجات المستوردة، تمثلت أساسا في المنتجات الغذائية والملابس والأحذية ومستقبلات الراديو والإسمنت وغيرها والتي لا تحتاج إلا للقليل من التكنولوجيا المستوردة غير أنها تعتمد على نسبة كبير من كثافة العمالة، لاسيما بعد رفع قيمة العملة وفرض السياسات الحمائية عن طريق القيود الجمركية على الواردات.[3]

لكن هذا لن يكفي، فحسابها التجاري مزال يتصف بالعجز، حيث كان متوسط الصادرات السنوية في النصف الثاني من الخمسينيات يشير إلى أن صادرتها تقدر ب 20 مليون دولار أما الواردات السنوية 370 مليون، حوالي 80في المئة منها يتم تمويلها من المساعدات الخارجية، [4] فرق مهول لكنه سوف يتحسن قليلا في عام 1960، حيث سترتفع نسب الصادرات إلى

[1] Charles R. Frank; Kwang Suk Kim and Larry E. Westphal, Foreign Trade Regimes and Economic Development: South Korea, (1975), National Bureau of Economic Research, Inc p12

[2] Lee Kye Woo ,THE ROLE OF AID IN KOREA'S DEVELOPMENT KOREA'S ECONOMY ,a publication of the Korea Economic Institute of America VOLUME 30 and theKorea Institute for – InternationalEconomic Policy,2015 p15

[3] Abdelouhab Rezig, Algérie, Brésil, Corée du Sud Trois Expériences de Développement, OPU, Alger, 2006, p 40

[4] YOO, Jungho. Korea's Rapid Export Expansion in the 1960s: How It Began. KDI Journal of Economic Policy, 2017, vol. 39, no 2, p. 5.

32 مليون دولار،[1] وبهذا تم تخفيض العجز من ذروته البالغة 350 مليون دولار في 1956-1957 إلى ؛ 245 مليون في عام 1960.[2]

بالإضافة إلى ما سبق إهتمت الحكومة الكورية أن ذاك بالزراعة عن طريق تنفيذ الإصلاح الزراعي على الذي تم على مرحلتين : الأولى بدأت بوساطة القوات الأمريكية عام 1947؛ إذ وزعت الأراضي التي تمت مصادرتها من اليابانيين مع نهاية الحرب العالمية الثانية على الفلاحين وحددت سقف لسعر إيجار الأراضي الأخرى . أما المرحلة الثانية فقد بدأت عام 1950 وإكتملت بعد الحرب الكورية، حيث تم تنفيذها بوساطة الحكومة الكورية بعد مناقشات مطولة في الهيئة التشريعية. حيث إستولت هذه الأخيرة على ممتلكات أصحاب الأراضي ودفعت لهم تعويضات إسمية، ووزعت الأراضي على تسعمئة ألف مستأجر، وبذلك قضت على إستئجار الأراضي بشكل فعال.[3]

كما أنها لم تهمل العامل البشري حيث شهد عام 1948، جهود مضنية في مواجهة مشكلة الأمية، فضلا عن تغيير النظام التعليمي الذي ترتكز عليه قواعد اللغة والثقافة الكورية، إذ نصت المادة (31) من دستور البلاد والذي بدأ العمل به منذ تولي حكومة الرئيس الكوري الجنوبي (سنجمان ري)(Sangman Ree)، المنتخبة عام 1948، والذي نص على " :يتمتع أفراد الشعب الكوري كافة بحق الحصول على تعليم متكافئ بما يتفق مع قدرات كل منهم، وذلك وفقا لما نص عليه القانون، ويلتزم أفراد الشعب بتوجيه أبنائهم البنين والبنات للحصول على التعليم والذي هو إلزامي ومجاني لجميع أطياف الشعب، وفي عام 1949 أعلنت الحكومة الكورية الجنوبية عن تشريع قانون التعليم لتحديد المبادئ والمعايير الخاصة بإدارة النظام التعليمي و أهدافه ومن بينها استقلال التعليم وفصل الإدارة التعليمية عن إدارة السياسة العامة بهدف تحقيق تعليم ديمقراطي لكل مواطن في البلاد وفي عام 1950 فقد صدر قانون تعليم الطوارئ وأوجب إعادة التقييم للحاجات التعليمية والمحتويات والمناهج الدراسية والعمل على تحسينها من خلال كشف مواطن القوة والضعف الأمر الذي جعل العملية التعليمة تبذل جهودا كبيرة ومستمرة في إيجاد أسس رصينة للتعليم.[4]

على إثر هذه الإصلاحات عرفت الفترة الممتدة من 1948 إلي غايت 1958 تغييرا جذريا لهيكل القطاع الزراعي في كوريا، حيث إنتقلت حصة ملاك الأراضي من 16.5 % في 1947 إلى 77.6 % في سنة 1964، كما إنخفضت في المقابل حصة المزارعين المستأجرين من 42% إلى 5% إبان نفس الفترة، على الرغم من قلت المساحات الزراعية إلا أن هذا الإصلاح

---

[1] سلمان عثمان و آخرون ، **دراسة تحليلية لتجارب دول ناجحة في تنمية صادراتها وإمكانية الاستفادة منها في سورية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (1) 2014،ص 127

[2] World Bank. Korea - The economy (English). Asia series; no. FE 22. Washington, D.C. : World Bank Group,1962,p13 http://documents.worldbank.org/curated/en/363911468276332814/Korea-The-economy

[3] تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، ترجمة عبد الله ناصر السويدي و شيخة سيف الشامسي، **معجزة شرق آسيا، النمو الاقتصادي و السياسات العامة**، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2000 ،ص218

[4]Omar Saber Abdullah Omar Al-Tikriti , Development of education in the Republic of South Korea 1948-1992 Journal of Historical and Cultural Studies, irak Vol.11, No.(2/ 42) (2019) p65

أعطى نتائج جيدة فما التزايد في حصص الزراعة والصيد البحري والتعدين من الناتج المحلي الإجمالي مقابل نسب القطاع الصناعي إلا دليل على ذلك، إضافة إلى كل هذا فقد منح هذا القطاع لكوريا نسبة 66 % من العمالة سنة 1960.[1]

لم تنجح سياسة إحلال الواردات في تحقيق الوثبة النوعية لكن الإقتصاد الكوري حقق مكاسب فما التغير في الهيكل الصناعي و إرتفاع معدلات النمو ولو قليلا لهذه الدولة إلا خير دليل على ذلك و هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2–4) تطور هيكل الإقتصاد الكوري ما بين 1950–1960 بالنسب المئوية المشكل لناتج القومي الإجمالي

	الزراعة والصيد البحري والتعدين	التصنيع	الصناعات الحفيفة	الصناعات الكيماوية والثقيلة	الخدمات
1950	48,4	9,0	78,9	21,1	42,6
1960	38,9	13,8	76,6	23,4	23,4

المصدر: المعهد العربي للتخطيط التجربة الكورية في تنمية الصادرات ص 12

يشير الجدول أعلاه إلى أن هيكل الإقتصاد الكوري بدأ فعلا بالتغير حتى لو كانت نسب التغير طفيفة غير أنها سوف تمهد الطريق لا محال للمراحل التي تليها.

كما يعود الفضل لها في تجاوز آثار الدمار الذي ألحقته الحرب الكورية بالأنشطة الإقتصادية وقطاعات البنية الأساسية، وآية ذلك إسترجاع معدلات النمو الإقتصادي المحققة قبل بداية الحرب. فخلال الفترة 1954– 1962 تراوح معدل النمو الإقتصادي بين 4.2إلى 4.8 %سنويا، وكان هذا المعدل في القطاع الصناعي نحو 11.6% سنويا ، ولم يقتصر هذا النمو على هذا القطاع فقط بل تعداه إلى قطاعات أخرى فلقد نما قطاع البنية الأساسية بمعدل 3.5 % والزراعة بمعدل 2.6 %سنويا، بالموازات مع هذا النمو أسفر تطبيق هذه الإستراتيجية عن حدوث تحول إيجابي في البنيان الإقتصادي الكوري لصالح القطاعات الإنتاجية في نهاية الفترة أذا ما قورنت ببدايتها حيث إنخفض الوزن النسبي لقطاع الزراعة بأكثر من 4%من جملة الناتج المحلي خلال الفترة المذكورة إعلاه، وإرتفع الوزن النسبي لقطاع الصناعة بنفس القدر، أما قطاع التشييد فقد زاد وزنه النسبي بنحو5 % ومن ضمن النتائج الهامة لتلك الإستراتيجية أيضا حدوث تحول تدريجي في البنيان الصناعي الكوري لصالح بعض الصناعات الثقيلة. ويعتبر هذا العامل أهم إنجاز لسياسة إنتاج بدائل الواردات، حيث كانت تلك الصناعات ركائز للصناعات الخفيفة التي سوف تكرس لإنتاج السلع التصديرية في المراحل التي سوف تأتي بعد عام 1961، ويعود الفضل في ذلك للإستثمارات المباشرة الأمريكية التي ساهمت في تمويل هذه السياسات على الرغم من ضآلتها في ذلك الوقت كما أن جهود الولايات المتحدة في تدريب الكوريين دفعت بهم إلى تحسين الأوضاع التكنولوجية في المنشآت الصناعية.[2]

[1] Abdelouahab Rezig, Op.Cit. p39,40

[2] حسين طه الفقير، مرجع سابق ،ص 218

غير أن حجم الصادرات بقي ضئيلا جدا وهذا ما سنعرضه في الجدول الموالي :

الجدول رقم (3–4)السلع المصدرة ذات القيمة العالية سنة 1961:

السلع المصدرة	القيمة مليون دولار أمريكي
خامات المعادن ومشتقاتها	8.9
الحديد الخام	2.9
الخشب الابلكاج	1.8
المنسوجات القطنية	0.8

المصدر: كامل عبدالكريم، النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية في إطار سياسة التصنيع الموجه نحو التصدير، مجلة تنمية الرافدين ، جامعة الموصل – كلية الإدارة والاقتصاد ،مج 12، العدد 29 العراق ، ص193

من الجدول أعلا يمكن أن نرى بوضوح أن الصادرات من السلع ذات القيمة المرتفعة ، قد إنحصرت في منتجات ذات تقنية بسيطة حتى وإن كان معدل نمو قطاع الصناعات من الناتج القومي الإجمالي تجاوز 7% للفترة الممتدة بين 1953-1961 ،غير أن القيمة والحجم بقيا منخفضين، وليس لهما القدرة على الدفع بمعدلات النمو إلى أكثر مما حققته.

إذن فقد سارت كوريا الجنوبية منذ إستقلالها وحتى العام 1960 تحت النمط الرأسمالي ولكن بسياسة إقتصادية تنموية تعتمد على فكرة إحلال الواردات المعتمدة آنذاك من طرف الكثير من الدول الإشتراكية، مرتكزة بذلك على التسيير الموجه لأسعار صرف العملة المحلية والتحويلات الرأسمالية الخارجية، وكانت من نتائج مثل هذه السياسة الهجينة التي تحاول أن تزاوج بين هذه المتناقضات إستشراء ظاهرة الفساد وإنغماس السياسيين وإحتكارهم للمجال الاقتصادي، في مقابل ذلك فإن شرائح واسعة من الشعب عاشت في ظروف الفقر والتهميش وأصبحت على حافة المجاعة، وعلى العكس من ذلك فإن الجارة الشمالية التي إعتمدت النظام الإشتراكي عرفت في هذه المرحلة نتائج إقتصادية جيدة إنعكست على معيشة الأفراد فأزداد نصيب الفرد من الناتج الداخلي، وأصبحت أكثر تصنيعا وقوة من جارتها الجنوبية حيث كان نصيب الفرد من الدخل القومي لا يتجاوز 10 دولار مقابل 169 دولار لجارتها الشمالية وذلك إلى غاية 1970 وعلى العموم فإن واقع التنمية خلال هذه الفترة قد طغت عليه الإعتبارات السياسية التي جعلتها في المرتبة الأخيرة في إهتمامات النخبة الحاكمة في البلد[1].

بالإضافة لما ذكر أنفا يمكن أن نعد جملة من السلبيات التي وسمت بها هذه السياسة:[2]

أ- إنخفاض معدلات الإدخار المحلي إلى نسب متدنية للغاية تراوحت بين أقل من 1 % إلى 2.5 %خلال الفترة من 1955 – 1963 . بل لقد بلغ معدل الإدخار إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 0.3 عام 1960 . وقد أدى ذلك الوضع إلى تدني معدلات الإستثمار فلم يزد عن 10.9%من إجمالي الناتج المحلي عام 1960و 13 %عام 1962

[1] بيونغ ناك سونغ ،مرجع سابق ،ص 72

[2] حسين طه الفقير، مرجع سابق ،ص 219

ولقد إنعكست المعدلات المتواضعة للإدخار والإستثمار على معدلات نمو الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي التي كانت تتراوح بين 81 – 87 – دولارا فقط إبان الفترة الممتدة بين (1960 -1963)

ب- إرهاق ميزان المدفوعات نظرا للإعتماد الشديد على الواردات، بينما بقيت الصادرات عند مستوى شديد الإنخفاض 1.5 من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 53 - 1955 ونحو 3.1 %خلال الفترة 60-1962

ت- – تدهور إنتاجية العمل في القطاع الزراعي، وذلك برغم من إستعادة مستويات الإنتاج التي سبقت الحرب الكورية ونمو الإنتاج الزراعي بمعدل 2.6 % فى سنوات ما بعد الحرب . وربما يرجع ذلك إلى إرتفاع معدل نمو السكان الذي ظل عند مستوى 3 %حتى عام 1963، وتدني نصيب الفرد من المساحة المنزرعة.

ث- تردي الأحوال الاجتماعية الناشئة عن إنخفاض الأجور والدخول الفردية وزيادة ممارسات القهر من جانب نظام الحكم الذي كان يرأسه "سنج مان رى"، وقد أدى التذمر الجماعي ضد الممارسات القهرية إلى إنتهاء الحكم المدني في كوريا الجنوبية وذلك بإستيلاء العسكريين على السلطة لتبدأ مرحلة أخرى من مراحل التنمية عام 1961.

في الأخير يمكن القول أن هذه السياسة لم تكلل بالنجاح، حيث أن عدم الإستقرار الإقتصادي الذي أعقب الحرب جعل من هذا البلد يتسم بمواصفات بلد فقير، والذي يطغى عليه التضخم وندرة السلع الإستهلاكية الأساسية، واللذان يعدان من أسباب عدم توفيق صانعي السياسة الذين إفتقروا إلى كل من الخبرة والبنية الإدارية الفعالة، مما دفع بهم إلى إعتماد سياسة الإغاثة قصيرة الأجل بدلاً من التخطيط الإقتصادي طويل الأجل والتي ركزت على إستبدال الواردات من السلع الإستهلاكية غير الوسيطة عوض السلع الوسيطة الموجهة للتصنيع، بالإضافة إلى أن حجم السوق المحلية الصغيرة ومتطلبات رأس المال المرتفعة قد حدت من إمكانات هذه السياسات، مما جعل النمو الاقتصادي يكون بطيئًا .[1]

وهذا بالرغم من محاولات الرئيسين رى وتشانج إنشاء حواجز تجارية قوية لحماية الصناعات الوطنية. إلا أن حكومتيهما كانتا تميلان للإبقاء على المبادئ الرأسمالية الكلاسيكية، وبدلا من إنشاء سياسة صناعية بذاتها، اعتمدتا بتوسع على الإجراءات الإقتصادية الكلية مثل، السياسات النقدية والصرف الأجنب، بالإضافة إلى عزوف الحكومات عن التدخل بشكل فعال في الإقتصاد قبل عام 1961، و الذي كان له علاقة كبيرة بالإيمان الشخصي للرئيس ري بالرأسمالية، وبمباركت من المستشارين الإقتصاديين من الولايات المتحدة الأمريكية ،جل هذا كان من مسببات عدم نجاح كوريا في ذلك الوقت، ولعل معارضته لإقتراح تقديم المدخرات الإجبارية حتى قدر معين من المال للتبادل، ورفضه التدخل الحكومي في المدخرات الخاصة كان أبسط دليل على قناعاته الراسخة و التي تعكس وجهت نظر المستشارين الاقتصاديين للولايات المتحدة الأمريكية، الذين إستمدوا قوة تأثير في توجيه الإقتصاد الكوري من خلال إعتماده على المعونة الأمريكية، كونها بالاضافة إلى المساعدات الأجنبية قد مولت ما يزيد على

[1]DORNBUSCH, Rudiger, PARK, Yung Chul, COLLINS, Susan M., et al. Korean growth policy. Brookings Papers on Economic Activity, 1987, vol. 1987, no 2, P439

70٪ من الواردات المرسلة إلى الجمهورية منذ عام 1953 وحتى عام 1960، حيث أن هذه المساعدات وضعت المسؤولين في كوريا تحت رحمة المستشارين مانحتاً إياهم نفوذاً فاق نفوذ الكوريين نفسهم.[1]

لكن ما يحسب لها هو إعادة بناء ما خلفته الحرب وإرساؤها لأسس وقواعد النمو من خلال توسيع المرافق التعليمية على جميع المستويات وإنشاء قاعدة تصنيع ضرورية لإطلاق إستراتيجية لتشجيع الصادرات كما أنها قامت بإعادة توزيع الأراضي وتحسين توزيع الدخل.[2]

لذا فقد كانت تلك السياسات بداية لما سوف يعرف لاحقا بمعجزة على ضفاف نهر الهان، فقد فتحت هذه الأوضاع التي ترتبت عنها، الباب على مصراعيه لمناهضي النظام كي ينتفضون، ويستولي الجنرال بارك تشنغ هي(Park Chung- hee) على سدة الحكم بعد الإطاحة بالنظام السابق سنة 1961 من أجل تصحيح الأوضاع، ولن يلبث كثيرا حتى يشرع في التغيرات فبعد مائة يوم من توليه السلطة قام بالإعلان على أول خطة خماسية تركز على المشروعات الكبيرة، وفي ظل قناعته بأن تعزيز معدل النمو من شأنه أن يجلب الإستقرار،[3]سوف يعمل جاهدا لإثبات ذاك بشتى الطرق ليصبح بارك بعد ذاك الوالد الروحي وعراب ما سوف يعرف لاحقا "بالمعجزة الاقتصادية الكورية "، حيث كانت هذه الأمة محظوظة بما يكفي لتجد الرجل المناسب في الوقت المناسب في المكان المناسب ليفرض فكره وفلسفته المعتمدة على تحقيق النمو بأي ثمن.[4]

المطلب الثاني: مرحلة الدولة التنموية 1961-1981

تعد سنة 1961 نقطة التحول في التنمية الاقتصادية الكورية، فعندها بدأ الرئيس بارك تشونغ هي في وضع حجر أساس التغييرات في السياسة الاقتصادية والتصنيع في كوريا، والتي سوف يتم تنفيذها تحت إدارة إقتصادية قوية وبحكومة تملك زمام الأمور عن طريق تدخلها الواسع، وذلك بإستخدام سياسات مثل إدارة تخصيص الموارد وتوجيه القطاع الخاص ليتولى رعاية الصناعات الاستراتيجية.

حيث قام الرئيس الجديد فور تسلمه مقاليد السلطة بإصلاحات سريعة لإنتشال كوريا الجنوبية من الوضعية المزرية التي تعيشها جراء نتائج سياسات ديمقراطية مشوهة بسبب الفساد. والتي كان له تأثير إيجابي وقوي على السياسة الكورية في تلك الحقبة، فهي

---

[1] كيم، الهيونج ج .و آخرون ، ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال ،**جمهورية كوريا : ترويض النمر**،المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع 163 ، الناشر منظمة اليونسكو، مارس ،2000، ص 84

[2] DORNBUSCH, Rudiger, PARK, Yung Chul, COLLINS, Susan M., et al. Korean growth policy. Brookings Papers on Economic Activity, 1987, vol. 1987, no 2, P439

[3] أحمد الكواز،مرجع سابق ،ص 19

[4] Dieter K. Schneidewind ECONOMIC MIRACLE MARKET SOUTH KOREA: A BLUEPRINT FOR ECONOMIC GROWTH IN DEVELOPING NATIONS Hardcover; Springer 7 mars 2016 p124

ستشهد تغيرات كبيرة ، لاسيما بعد العرض الذي قدمه ل 18 شركة عائلية *من كبريات الشركات الكورية ومنها شركة سامسونغ التي إمتلكت آنذاك خمس ثروة البلد، غير أنها كانت متهمة بدفع رشاوي لساسة وتهرب ضريبي، كما قام الرئيس الجديد بتغير إستراتيجية التنمية الإقتصادية من إستراتيجية الإحلال محل الواردات إلى أخرى تعتمد على إقتصاد موجه نحو الصادرات. وكان هذا التحول ضروريا للحصول على العملة الصعبة لشراء المعدات والتكنولوجيا التي يحتاجها قطاعه الصناعي الناشئ، وبالتالي تسريع عملية التصنيع وتحقيق إستقلال تام. وعليه فإن بوصلة النهضة إنطلقت نحو تنمية الإقتصاد الصناعي وبناء شبكة بنية تحتية على درجة عالية من الجودة والإتقان؛ وأصبحت وجهة التنمية للخارج تعتمد على تعزيز القدرة التنافسية الصادرات كوريا الجنوبية في الأسواق الدولية وإتخاذ إجراءات صارمة لحماية الإنتاج المحلي، مع تشجيع جذب الإستثمارات الخارجية المباشرة وتهيئة المناخ المناسب لها.[1]

لقد كان هذا القائد الشاب متحمسا لبناء دولة قوية متطورة، ومن أجل تحقيق هذا الهدف فقد عقد تحالفا مع رجال الأعمال والمستثمرين وإهتم بالصناعات القائمة، كما قامت الدولة بإعادة ترتيب العلاقات والحث على التوسع في رأس المال التجاري ثم تحويله فيما بعد إلى إستثمارات صناعية شكلت لاحقا مجمعات صناعية كبرى.[2] والتي سوف تلعب دورا محوريا في تطور الإقتصاد الكوري لاحقا.

وكما ذكرنا أنفا أنه تم العفو عن رجال الأعمال المتهمين بالفساد وتكوين ثروات غير مشروعة أثناء حكم "سيجمان رى" في الخمسينيات، في مقابل اشتراكهم في تنفيذ مشروعات التصنيع التي حددتها الحكومة للاستفادة من خبرتهم ومهارتهم كمنظمين، وبالتالي خصصت الحكومية لهؤلاء المنظمين الجزء الأعظم من رأس المال الأجنبي والمحلي إلى جانب امتيازات تجارية وضريبية أخرى. وبذلك استطاع هؤلاء الرأسماليون التجار (وكان يطلق عليهم في الخمسينيات شيابول Chaebol) أن يفلتوا من العقاب للمرة الثانية، حيث كان قد تمت إدانتهم بنفس التهمة اثناء حكم "تشانج مايون" الذي استمر من ابريل1960 إلى مايو 1961. ولكن في هذه المرة كان الإفلات من العقاب مصحوبا بفرصة ذهبية للازدهار والإثراء بطرق مشروعة. وقد قام هؤلاء الرأسماليون فعلا بتنفيذ القسم الأعظم من مشروعات الخطة الخمسية الأولى.[3]

كما تميزت حقبة حكمه بإتباع كوريا لمرحلتين في سياساتها الإقتصادية، حيث عرفت المرحلة الممتدة من 1961 وإلى غاية 1972 بمرحلة ترقية و تشجيع الصادرات الصناعية، أما المرحلة الممتدة من 1973 وإلى غاية 1981 بمرحلة نمو الصناعات

*أُسسِت بعض شركات الـ chaebolالناجحة مثل (Lucky Goldstar (LG و Samsungفي الفترة اليابانية في حين أن شركات أخرى مثل Hyundai تأسست بعد فترة وجيزة من نهاية الحكم الياباني. أصبحت جميع هذه الشركات شركاتٍ عالميةً مشهورةً. أصبحتHyundai ، التي بدأت كشركة نقل تنقل الإمدادات للجيش الأميركي خلال الحرب الكورية، مهيمنةً على صناعة الإنشاءات الكورية الجنوبية في الستينيات، وفي عام 1967 افتتحت أول مصنع سيارات لها، وصنعت سيارات بموجب ترخيص لفورد. في عام 1970، انتهت Hyundai من إنشاء طريق Seoul-Pusan Expressway السريع، الذي أصبح أحد أكثر الطرق السريعة ازدحامًا في كوريا الجنوبية، وفي عام 1975 أنتجتPony ، وهي أول سيارة صممها مهندسون كوريون بالكامل. إلى جانب تصنيع السيارات والبناء، انتقلت Hyundai إلى بناء السفن والإسمنت والكيماويات والإلكترونيات، لتصبح في نهاية المطاف إحدى أكبر الشركات في العالم.

[1] جونغ كيونغ تشوي ،مرجع سابق،ص 3

[2] عدنان فرحان عبد الحسين، مرجع سابق ،ص 50

[3] محمد السيد سليم، **النموذج الكوري للتنمية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة 1996 ،ص 164

الثقيلة و الكيماوية ، والتي كما سوف نرى أنها بقيت مطبقة حتى بعد إغتياله، وفي سبيل تحقيقها للتنمية الإقتصادية وضعت جملة من الأليات عرفت بالخطط الخماسية والتي كانت متعاقبة وشبه متناغمة، بيد أنها مرنة ومتغيرة فكل خطة كانت لها أهدافها الخاصة بها والتي كانت موافقة ومتماشية مع الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية التي كانت تتسم بها كل فترة، فبداية بالخطة الخماسية التي شرع في تطبيقها (1962-1966) وصولا إلى الخطة الخماسية للفترة (1992-1996) والتي سوف يتم إستبدالها بخطة خماسية جديدة (1993 -1997) بعد تولي "كيم يونج سام" للسلطة، كانت هذه الخطط عبارة عن خارطة طريق من أجل الوصول إلى غد أفضل.

ولتحقيق ذلك قام بارك تشونغ بمجرد توليه السلطة بإنشاء مجلس التخطيط الاقتصادي (EPB) في جويلية 1962 والذي كان وليد الدمج بين مكتب الموازنة في وزارة المالية ومكتب الإحصاء في وزارة الداخلية ووظائف التخطيط في وزارة التعمير، ومنذ ذلك الحين أخذ المجلس على عاتقه القيام بعملية التخطيط الإقتصادي وكذا المساهمة في وضع الميزانية الوطنية بالإضافة إلى الدور المهم الذي لعبه في إدارة رأس المال الأجنبي والقيام بعملية الإحصاء، كما أنيطت له مهام أخرى وبالأخص لما تم تعيين وزير EPB في عام 1963 نائباً لرئيس الوزراء وأذن له بالتحكم والتنسيق والفصل بين الوزارات الأخرى في المسائل الإقتصادية، وكان هذا عقب إنشاء مكتب للتخطيط والتنسيق برئاسة رئيس الوزراء 1961سنة لتقييم ورصد أداء المشروعات والبرامج، بالإضافة إلى فتح وحدات التخطيط والإدارة تحت إشراف نائب الوزير في كل وزارة لتولي المهام ومراقبتها.[1]

أي أن هدفها السريع هو التخطيط وتدبير بناء الاقتصاد القومي. وكان لها أيضا سلطة إدارية للإشراف والتنسيق بين عمل الوزارات الأخرى التي لها علاقة بالاقتصاد. وبعد أن قدمت هيئة التخطيط الاقتصادي الخطة الخماسية الأولى للفترة من عام 1961 إلى عام 1966، وضعت فيما بعد ست خطط خمسية، استمرت حتى عام 1994، وهو العام الذي تم فيه إلغاء هيئة التخطيط الاقتصادي.[2]

كان هذ التغير في السياسات حتمية لا يمكن الفرار منها فبعزوف الولايات المتحدة الأمريكية عن منح كوريا مساعدات أضحى من الواجب التوجه نحو تعزيز القدرات التنافسية لهذ البلد الذي هو في الأصل يفتقر للخيرات الطبيعة، لقد أتت الخطة الخماسية الأولي من أجل الوصول إلى أهداف معينة كان أبرزها إرساء قواعد بناء صناعي ونقلها من دولة معتمدة على المواد الزراعية إلى مصاف الدول التي تعتمد على تصنيع حديث موجه للتصدير لكسر الحلقة المفرغة للفقر.

[1] Kai-Sun, K., Leung-Chuen, C., Lui, F.T., Qiu, L.D.: Industrial Development In Singapore, Taiwan, & South Korea. World Scientific, New Jersey(2001),p153

[2] كيم، الهيونج ج، مرجع سابق ،ص 84

الفرع الأول: مرحلة ترقية وتشجع الصادرات الصناعية الخطة الخمسية الأولى والثانية (1962-1971):

1- الخطة الخماسية الأولى

قامت الخطة التنموية الإقتصادية والتي عرفت بالخماسية الأولى بتغير الأهداف الأساسية والإستراتيجيات الإقتصادية، عن طريق تحويل تركيز الإقتصاد الكوري من سياسة إحلال الواردات إلى ما يعرف بترويج الصادرات، حيث تم تصميم إستراتيجية النمو الموجهة للخارج بغية الإستفادة من الميزة النسبية لتلك الأمة إبان تلك الحقبة والمتمثلة في قوة عاملة وفيرة إتصفت بأنها مثابرة ومتعلمة، ويعزى ذلك جزئيًا إلى تأثير مبادئ الكونفوشيوسية عليها، مما دفع بالحكومة لإستغلال هذه الميزة النسبية في صالحها من أجل تعزيز صادرات السلع كثيفة العمالة، سعيا منها إلى إنشاء قاعدة إقتصادية للتصنيع والنمو المستدام.[1]

حيث ركزت الخطة على تحقيق سلسلة من الأهداف منها:[2]

1- تحقيق زيادة في الدخل القومي تبلغ 7%
2- التركيز على التصدير من السلع المحلية وإجاد أسواق
3- الحصول على القروض اللازمة لإنشاء المشروعات الإنمائية
4- اعتماد الأجور المنخفضة لمنافسة السلع الأجنبية
5- الاتجاه نحو التصنيع الثقيل
6- وضع والإشراف على تنفيذ الخطة ضمن المهمات الرئيسية للدولة.

كما تضمنت هذه الخطة بناء البنية التحتية وتعزيز القطاع التعليمي. في الوقت نفسه، تم بناء محطات الطاقة الحديثة. غير أن جل إهتمام الحكومة تركز في تنشيط صناعات التصدير، بما في ذلك صناعة الغزل والنسيج، كما تم تنشيط القاعدة الزراعية لإنقاذ إحتياطيات النقد الأجنبي عن طريق إستبدال إستيراد الإمدادات الغذائية وتأمين سبل معيشة سكان الريف، لقد تم تمديد الإصلاحات للخطة الخمسية الثانية خصوصا في القطاعات الصناعية وترقية الصناعات كثيفة العمالة في مجالات الأجهزة الكهربائية والميكانيكا الدقيقة والبلاستيك والمواد الغذائية. كما تمت متابعة بناء البنية التحتية كمشروع الطرق والطرق السريعة وخطوط السكك الحديدية والموانئ ودوائر الهاتف والكابلات عالية التوتر.[3]

وهذا ما يوضحه الجدول الموالي

[1] DORNBUSCH, Rudiger op ,cite ,p438

[2] كامل عبدالكريم، **النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية في إطار سياسة التصنيع الموجه نحو التصدير**، مجلة تنمية الرافدين ، جامعة الموصل – كلية الإدارة والاقتصاد ،مج 12، العدد 29 العراق،ص 207

[3] DORNBUSCH, Rudiger op ,cite ,p439

الجدول رقم (4-4) أهداف المخطط الخماسي الأول (1962-1966)

الخطة	*الفترة*	*معدل النمو المتوقع*	الأهداف المسطرة	الإتجاهات الرئيسية للسياسات
الخماسية الأولي	*1962-1966*	*7.1 (7.9)*	1-كسر الحلقة المفرغة للفقر 2-إقامت أسس التنمية من أجل إنشاء إقتصاد مستقل	1-تأمين مصادر الطاقة 2-تصحيح الإختالالت الهيكلية الغير متوازنة. 3-التوسع في الصناعات الأساسية و البنى التحتية اللازمة لذلك 4-الإستخدام الأمثل للموارد العاطلة 5-تحسين وضع ميزان المدفوعات 6-دعم التكنولوجيا

Source : Hong, Yoo Soo. Private-public alliances for export development: the Korean case. CEPAL, 2010.p38

بالإضافة إلى الأهداف المذكورة في الجدول، رمت هذه الخطة إلى تحقيق معدل نمو سنوي يقدر ب(7.1٪) ، والوصول إلى قيمة صادرات سنوية تقدر ب 118 مليون دولار أمريكي بحلول نهايتها. في الواقع كانت هذه الأهداف جد طموحة مما دفع بالبعض للتشكيك فيها، لاسيما أنها تزامنت مع موسم الحصاد السيئ في عام 1962 والذي أثر على المنتوج الزراعي إضافة إلى العديد من العقبات الأخرى التي كانت تحول بينها وبين تحقيق النجاح، وهذا ما دفع بالمخططين إلى تقليص هدف النمو إلى 5%.[1]

على الرغم من كل هذا إستطاعت كوريا أن تتجاوز هذه المطبات وهذا ما أظهرته إحصائيات الاقتصاد الكلي الخاصة بها والتي تشير إلى أن الاقتصاد الكوري قد إنطلق بنجاح خلال الستينيات، فقد بلغ النمو الإقتصادي في كوريا معدل سنوي بلغ 7.8 في المائة مع نمو الصادرات سنوي قدر 41.7في المائة.[2]

ولن تتوقف النجاحات عند هذا الحد فصادراتها سوف ترتفع إلى حوالي 250 مليون دولار أمريكي، بلغت حصة التصنيع منها 62 ٪ من جميع الصادرات متجاوزةً بذلك، الغاية المرجوة والذي كانت تقدر بمعدل 22 ٪ فقط.[3] هذا ما عد في تلك الحقبة إنجازا وإنتصارًا سيجعل من صناع السياسة والجمهور يكتسبون مزيدًا من الثقة في مستقبلاً.[4]

والجدول الموالي يصف لنا الأهداف المرجوة من هذا المخطط وما حققته كوريا فعلا، حيث تحولت هذه الجهود إلى نجاح هائل

[1] Seunghee Han, Operation of the Economic Planning Board in the Era of High Economic Growth in Korea by Ministry of Strategy and Finance, Republic of Korea2014,p73

[2] Sung-Hee Jwa,A New Paradigm for Korea's Economic Development,for Government Control to Market Economy,Studies in The Korean Economy,2001 p6

[3] KIM, Duk-Choong. Korean experience in economic development planning. Journal of Asian Economics, 1990, vol. 1, no 1, p. 49-60 . P51

[4] Seunghee Han ,OP,CIT ,P73

الجدول رقم (4–5) المخطط الخماسي الأول الأهداف والأداء

المؤشرات	الأهداف المتوقعة	الأداء
معدل النمو الاقتصادي (٪)	7.1	7.8
الاستثمار كنسبة من الناتج القومي الإجمالي ،٪	22.6	17.0
الادخار المحلي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي ،٪	9.2	8.8
المدخرات الأجنبية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي ،٪	13.4	8.2
الحساب الجاري في عام 1966 (مليون دولار)	-246.6	-103.4
الصادرات في عام 1966 (مليون دولار)	137.5	250.4
معدل النسبة المئوية للتغير السنوي	n.a.	43.7
الواردات في عام 1966 (مليون دولار)	492.3	679.9
معدل النسبة المئوية للتغير السنوي	n.a	19.1

Source : Kwong, Kai-Sun. Industrial Development in Singapore, Taiwan, and South Korea. World Scientific, 2001.p128

يبن الجدول أن معظم الأهداف المسطرة تم تحقيقها بل قد تم تجاوزها ،فحجم الصادرات ومعدلها السنوي فاق الأهداف وهو ما دفع بمعدل النمو ليحقق مستوى جد رائع، ولعل الفضل يعود للأهداف التي مست مجمل القطاعات وبالأخص التي تتوجه إلى التصدير وهذا ما يمكن الوقوف عليه.

غير أن هذا التحسن في معدلات النمو كانت له تبعاته والتي تمثلت بإرتفاع سريع في الأسعار، مما أدي إلى زيادات في معدلات التضخم إلى أن تخطت 23% بالمائة في عام 1964، وكنتيجة لهذا إضطرت الحكومة إلى أخذ إجراءات طارئة من أجل تثبيت الأسعار ومحاربة التضخم الذي أضحى يمثل خطرا كبيرا.[1]

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق ص 70

وهذا ما قامت به الحكومة الكورية فعلا، حيث سنت العديد من الإصلاحات الاقتصادية بما في ذلك إصلاحات الميزانية والضرائب، وإصلاح نظام مراقبة العملات الأجنبية، وفي 1962 إصلاح مس العملة، كما تم إصدار قانون جديد للميزانية والمحاسبة، ونُقحت قوانين ضريبية مختلفة لزيادة إيرادات الضرائب المحلية، وفي الوقت نفسه، لتعزيز الإدخار الداخلي للأعمال.[1]

كانت جل هذه التدابير ترمي إلى تصحيح الأوضاع وتعزيز "سيطرة الدولة على التمويل"، ففي عام 1961 إتخذت الحكومة إجراءات لتأميم البنوك التجارية الكبرى، والتي سوف تستخدم بعد ذلك لدعم سياسة الحكومة بمنح قروض للصناعات المستهدفة، من ثم قامت بمراجعة قانون بنك كوريا (1962) لإخضاع سلطة البنك المركزي للحكومة.[2]

وبهذا تمكنت الدولة من خلال إحتكارها لمصادر التمويل أن تضغط على القطاع الخاص وتجعله أداة في سبيل تحقيق التنمية كما أتاح لها هذا الإجراء تخصيص موارد نقدية على نحو مباشر بغية إقامة منشآت الصناعة التحويلية، وهذا عن طريق إنشاء بنوك إحتكارية ومتخصصة غرضها التمويل الخاص و الإنتقائي لمشاريع تجارية خاصة ومعينة، ولعل أبرزها بنك الصناعات الصغيرة والمتوسطة والذي قام بالعمل تحت الرقابة العامة للدولة منذ سنة 1961، مانحا قروضا تفضيلية لشركات صغيرة ومتوسطة، وبنك إعادة التعمير الكوري الذي أنشأ عام 1962 لإقامة الصناعات وبالأخص التحويلية. كما أنها لم تهمل القطاع الزراعي ففي نفس السنة قامت بإعادة تنظيم وهيكلة التعاونية الفيدرالية الفلاحية من أجل تحقيق هدف التنمية الزراعية. إن التدخل الإجابي للدولة في الحياة الاقتصادية هو أبرز ما مميز حكومة الرئيس بارك عن سابقيه فالسياسة الإقتصادية التي أدت إلى تغيرات في المؤسسات سوف تعلب أدوار ديناميكية في سبيل دعم النمو الإقتصادي للدولة، عكس الأنظمة السابقة كانت مترددة في ذلك.[3] فهي لن تقف عند حد التأميم و التوجيه بل سوف تتبع ما تم ذكره بإطلاق و تنفيذ برنامج الإستقرار في عام 1963 الذي نص على التخفيضات الحادة في الإنفاق الحكومي والتي أدت بدورها للقضاء على العجز، في حين أدى إصلاح أسعار الفائدة في خريف عام 1965 إلى تحويل المدخرات من كبح السوق إلى البنوك.[4] حيث أدى إلى إرتفاع سعر الفائدة الحقيقي من رقم سالب (-7٪) خلال الفترة 1960 - 1964 إلى رقم موجب (27٪) خلال الفترة 65- 1969 ، والذي يعد السبب الرئيسي والذي مكن القطاع المصرفي الحكومي من إجتذاب المدخرات والودائع من القطاعات الأخرى. وقد إستمر هذا السعر المرتفع فترة زمنية قصيرة وأصبح صفرا خلال الفترة 1970 – 1974.[5]

---

[1] Charles R. Frank; Kwang Suk Kim and Larry E. Westphal, Foreign Trade Regimes and Economic Development: South Korea, (1975), National Bureau of Economic Research, Inc p12

[2] Sung-Hee Jwa,A New Paradigm for Korea's Economic Development, for Government Control to Market Economy,Studies in The Korean Economy,2001 p6

[3] كيم، الهيونج ج، مرجع سابق ،ص 84

[4] KIM, Duk-Choong ,op,cit,p51

[5] حبيب، ناجي ميخائيل، **التكنولوجيا ومنظومة التقدم الاقتصادي : دراسة لتجارب بعض الدول حديثة التصنيع** ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس – كلية التجارة،مصر ،1993،ص1383

كما سنت الحكومة قانونا لتشجيع تدفق رأس المال الأجنبي، وذلك التمويل الصناعات الموجهة للتصدير. كما قامت بتخفيض قيمة العملة الكورية "الون الكوري Won "لزيادة الصادرات وكذلك تبسيط الإجراءات الجمركية وإزالة المعوقات الإدارية أمام حركة الصادرات ورد الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات من الخامات المعاد تصنيعها في كوريا والمصدرة للخارج.[1]

ولم يكتف برنامج الإستقرار فقط بتوفير المزيد من الأموال للإستثمار، وإزالة التشوهات الناجمة عن زيادة قيمة الوون، ولكنه حسن أيضًا هيكل الحوافز في كوريا كما أدى إلى تخفيض معدلات التضخم،[2] حيث وصل إلى معدل سنوي إجمالي قدر بحوالي 11 في المائة في نفس الفترة بعد أن كان يجاوز 20 %،[3] كما أن عائدات الضرائب سوف تتضاعف في غضون عامين و هذا بعد إنشاء مكتب جديد للإدارة الضرائب الوطنية في عام 1966.[4] مسجلة بذلك زيادة في نسبة إيرادات الضرائب من 10 بالمائة من إجمالي الناتج القومي في عام 1960، إلى 15 بالمائة في مطلع السبعينات، كما أدى هذا الإجراء إلى جانب إصلاح هيكل أسعار منتوجات المشروعات العامة إلى تمكين الحكومة من السيطرة على مستوى التضخم وإلى أن تصبح مساهما كبيرا في المدخرات القومية، حيث بلغ نصيبها ما بين 20 بالمائة و 40 بالمائة من إجمالي المدخرات المحلية خلال الفترة من عام 1965 حتى عام 1973.[5]

أتت هذه الإصلاحات بأكلها، غير أن الدارسين إنقسموا في آرائهم فمنهم من يرى أن تصحيح سعر الفائدة والذي ارتفع خلال الفترة ما بين 1965-1969 كان العامل الأساسي في إنشاء صناعات قوية ذات كفاءة عالية، حيث أن سعر الفائدة أدى ليس فقط إلى زيادة الإدخار بل أيضا زيادة الإستثمار في المجالات والصناعات ذات الكفاءة المرتفعة، لكن فريق أخر يرى أن الدور الذي قامت به الدولة في هذا الصدد هو من ساهم في إيجاد قاعدة صناعية قوية عن طريق تصحيح سعر الفائدة خلال الستينيات والإصلاحات التي قامت بها.[6]

2- الخطة الخماسية الثانية (1967 ~ 1971)

لقد قامت الحكومة بالإصلاحات المذكورة آنفا إبان فترة إنجاز المخطط الأول ما جعلها تتوجه لإنجاح المخطط الخماسي الثاني الذي سيعد أحسن من الأول بكثير على، وهذا بالرغم من النجاحات الملفتة للأنظار التي حققها هذا الأخير، كونه أخذ وقت أطول من أجل إعداده، عكس المخطط الأول الذي كان في مجملة سرد للقوانين ووضع للإصلاحات التي ستعبد الطريق للمخطط الموالي كي يحقق نجاحات باهرة، حيث سعت من خلاله السلطات إلى تمهيد تحقيق نمو إقتصادي سليم من خلال مجموعة من الإصلاحات ضمت تعزيز مستوى سعر الفائدة الحقيقي الموجب، إصلاح سعر الصرف وتحقيق إستقراره والإصلاح التجاري الذي

---

[1] نيفين شمت حسين ،تجربة كوريا الجنوبية التنموية وتشجيع الصادرات ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومي القاهرة، 2007 ، ص 49

[2] Kai-Sun, K., Leung-Chuen, C., Lui, F.T., Qiu, L.D.: **Industrial Development In Singapore**, **Taiwan**, **& South Korea**. World Scientific, New Jersey(2001),p 153

[3] Sung-Hee Jwa,op,cit,p6

[4] KIM, Duk-Choong ,op,cit,p51

[5] هبه أحمد، حندوسة، **إدارة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: التنمية المستقلة في الوطن العربي،عمان مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص 376

[6] حبيب، ناجي ميخائيل، مرجع سابق، ص 1883

كان يرمي إلى تعزيز الواردات المرتبطة بالتصدير، كما شهدت سنة 1965 إصلاح مالي عمل على تثبيت التكاليف الحكومية وكان للإصلاحات التي جاءت بها الخطة الخماسية الثانية الدور الحاسم في النمو السريع للصادرات والناتج الوطني وكذا إستقرار الأسعار ونمو المدخرات المحلية إلى جانب التوسع في الاستثمارات الفردية والعامة أين أصبحت الحاجة ملحة لرفع معدلات الإدخار المحلي والتقليل من الإعتماد على القروض الأجنبية.[1]

لذا عرف هذ المخطط إجراء إصلاحات جديدة إستجابة للضغط التضخمي المتزايد، فعلى إثرها تم إجراء تشديد مالي قوي بإستثناء الإستثمارات ذات الأولوية، وعدلت قانون الضرائب في 1967و1971 لإصلاح جميع جوانب تحصيل الضرائب. ونتيجة لذلك زاد مقدار الضرائب التي تم تحصيلها والادخار العام بشكل كبير[2].

أما الأهداف المرجوة فيمكن تلخيص أهمها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (6–4) أهداف وسياسات الخطة الخماسية الثانية (1967 ~ 1971)

المخطط	*الفترة*	*معدل النمو المتوقع*	الأهداف المسطرة	الإتجاهات الرئيسية للسياسات
الخمسية الثانية	1967-1971	7.0 (9.7)	1- تحديث الهيكل الصناعي 2- دعم التنمية الإقتصادية المستدامة .	1-تحقيق الإكتفاء الذاتي في قطاع الغذاء وتنمية الصيد وأنشطة الغابات. 2-وضع أسس للتصنيع 3-تحسين وضع ميزان المدفوعات 4-إيجاد فرص عمل جديدة و تنظيم الأسر و الإسكان 5- زيادة مداخيل الأسر الريفية 6- الإرتقاء بالتكنلوجيا و الإنتاجية

Source: Hong, Yoo Soo. Private-public alliances for export development: the Korean case. CEPAL, 2010.p38

من الجدول يمكن أن نرى أن المخطط الثاني كان يهدف إلى بلوغ معدل نمو سنوي قدر ب 7 % مع محاولة الدفع بالإقتصاد الكوري كي يستقل بنفسه ويتحرر قليلا من القروض الأجنبية، غير أن تطور العلاقات الكورية اليابانية، في هذه المرحلة الزمنية، أدى إلى إرتفاع القروض التجارية من الشركات اليابانية، ليحول دون تحقيق الهدف المرجو، كون الإعتماد على رأس المال الأجنبي قد زاد، غير أنه عزز بشكل كبير التصنيع في كوريا كما تنامت معه معدلات التكنولوجيا المنقولة، كما شهدت هذه الفترة زيادة حادة في واردات المواد الخام للصادرات ومرافق الآلات، وهذا ما تسبب بزيادة القلق بشأن العجز التجاري المكثف، أما أحسن ما حدث، فإنه متوسط النمو السنوي الذي سيتجاوز الهدف المرجو مرة أخرى، مما جعل الشعب الكوري يضع ثقة أكبر في تنفيذ

[1] بيونغ ناك سونج مرجع سابق، ص 248

[2] Seunghee Han ,op,cit,p73

خطط التنمية وإمكانات الاقتصاد الكوري على الرغم من تذمره من سياسة التطبيع مع اليابان .[1] وهذا ما يوضحه الجدول الموالي

الجدول رقم (7–4) المخطط الحماسي الثاني الأهداف و الأداء

المؤشرات	الأهداف المتوقعة	الأداء
معدل النمو الاقتصادي (٪)	7.0	9.5
الاستثمار كنسبة من الناتج القومي الإجمالي ،٪	19.0	26.1
الادخار المحلي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي ،٪	11.6	16.1
المدخرات الأجنبية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي ،٪	7.5	10.2
الحساب الجاري في عام 1971 (مليون دولار)	-95.8	-847.5
الصادرات في عام 1971 (مليون دولار)	550.0	1132.3
معدل التغير السنوي النسبة المئوية		35.2
الواردات في عام 1971(مليون دولار)	894.0	2178.2
معدل للتغير السنوي النسبة المئوية		26.2

Source Kwong, Kai-Sun. Industrial Development in Singapore, Taiwan, and South Korea. World Scientific, 2001.p128

من الجدول أعلاه يمكن أن نشتف أن معدل النمو التي وصلت إليها كوريا عند نهاية فترة المخطط قد فاقت كل التصورات فقد تعدت الأهداف المرجوة كما أنها تفوقت على المخطط السابق حيث قدر معدل النمو ب 9.5 % مقابل هدف 7 في المئة، غير أن عجز الميزان التجاري تفاقم بعض الشيء ليرتفع إلى – 847.5 مليون دولار وهذا ماعد مخيبا للآمال ومقلقا بعض الشيء، بيد أن الإدخار المحلي والذي كان نقطة ضعف إرتفع إلى 16.1 % عوض الهدف المسطر والذي كان يرمي إلى وصوله لنسبة 11.6% ، كما شهدت الصادرات مقدار نمو سنوي ب 35.2 % و الذي عد أقل من ما حققه المخطط السابق و الذي كانت النسبة فيه تشير إلى 43.7 % سنويا لكنه أفضل بكثير من السنوات العجاف، أما حصيلة الصادرات فقد تجاوزت الهدف المسطر كي يصل 1132.3 مليون دولار بدل550 مليون دولار المخطط لها وتتفوق على ما حقق في الخماسي الأول.

لقد إستخدمت كوريا السياسات التي تعتمد على تشجيع الصادرات من أجل تحقيق هدف النمو في المخطط السابق، وهذا ما تم تأكيده رسميا ضمن الخطة الخماسية الثانية، و التي وضعت الأهداف التصديرية للشركات بالإتفاق مع الحكومة نصب عينها ، ومثل الإقناع الأخلاقي أحد أهم الأدوات في تحقيق الأهداف، كما إستعملت أسلوب التهديد من خلال التحقيقات الضريبية،

[1] ibidem

سحب الدعم المالي والعقوبات القانونية، ترسيخا لمبدأ تدخلها في المجال الإقتصادي إلا أن الشخصية الكورية تماشت أكثر وأسلوب الإقناع فحققت كوريا معدلات نمو موجبة في الناتج الوطني الإجمالي والذي يعزى أساسا إلى نمو حجم الصادرات، أما فيما يتعلق بالواردات فقد ربطت الحكومة بين السماح بالاستيراد وبين الأداء التصديري للشركات، فسمحت للشركات المصدرة أن تستورد بحرية المواد الخام التي كانت تفتقد إليها بسبب الطابع الجغرافي، وكذا السلع الرأسمالية وقطع الغيار اللازمة لإنتاج الصادرات وهذا ما يفسر إرتفاعها إلى2178.2 مليون دولار سنة 1971 ، كما إعتمدت الحكومة في سياستها بشكل عام على نظام الحوافز.

بالإضافة إلى ما ذكر فإن القروض الخارجية التي جاءت الأهداف لتقليل منها، قد لعبت دورا هاما في إنجاح هذه الخطة لا سيما تطبيع العلاقات بين كوريا واليابان في جويلية 1965، التي كانت من بين الأسباب التي أنجحت المخطط التنموي، حيث تلقت كوريا ما مجموعه 500 مليون دولار أمريكي من أموال التعويضات من اليابان، والتي تتكون من 300 مليون دولار أمريكي في شكل منح و 200 مليون دولار أمريكي في شكل قروض عامة، والتي إستغلتها الحكومة الكورية بفاعلية عن طريق سنها ل "قانون تشغيل وإدارة تعويضات اليابانيين" في فيفري 1966، والذي ينص على أن يتم إستخدام الأموال لتشجيع الصناعات الزراعية والغابات ومصايد الأسماك، وإستيراد المواد الخام والخدمات، والشركات الأخرى التي تسهم في التنمية الاقتصادية للدولة. كما نص على أن القروض العامة ستمنح للشركات التي توسع الشركات الصغيرة والمتوسطة وصناعات التعدين والصناعات الرئيسية.[1]

بالموازاة مع المنح و القروض التي قدمتها اليابان يمكن تسجيل ما يقارب 600مليون دولار أمريكي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في شكل قروض، كما تحصلت كوريا على قروض من طرف الهيئات الدولية والتي شارفت على مبلغ 150 مليون دولار، كما ساهمت دول أخرى بإقراضها كألمانيا التي منحت 25 مليون دولار.[2]

حيث وجهت هذه القروض والإعانات الخارجية التي تلقتها كوريا خلال المخطط الثاني إلى القطاعات الإقتصادية على النحو التالي:[3]

- الزراعة والصيد البحري 152مليون دولار أمريكي
- التعدين 10مليون دولار
- البنية التحتية الإقتصادية والخدمات 493 مليون دولار
- الصناعة 115 مليون دولار

يمكن القول أن الإرادة القوية لمسيري شؤون كوريا في تلك الحقبة هي من صنعت الفارق بينها وبين دول كثيرة نامية وأكبت تجربتها، حيث أن الإصلاحات والقرارات التي إتخذتها كانت تصب في مصلحتها، حتى وإن كانت منافية للمبادئ فالغاية تبرر

[1] Seunghee Han ,op,cit,p81

[2] Lee Kye Woo op,cit,p 20 بتصرف

[3] Ibid , P21

الوسيلة، فما تطبيعها مع المحتل ومشاركتها في الحرب الفيتنامية إلا خير دليل على ذلك، حيث سمحت جل هذه التنازلات إن أمكن القول لكوريا من تنفيذ خططها التنموية بغض النظر عن كل شيء، كون جملة الأهداف الرئيسية للدولة آن ذاك كانت تتمثل في إيجاد مناخ اقتصادي ملائم للتصنيع من خلال التدخل الحكومي وتوفير البنية الأساسية، والاستثمار في الصناعات الرائدة. حيث شكلت الاستثمارات العامة، كنسبة من إجمالي الاستثمارات المحلية للفترة 1963-1972، ما نسبته 40%. كما قامت هذه المشروعات بتوفير المدخلات للصناعات المستخدمة .Downstream ولعل من أبرز إنجازات المشروعات العامة هو مصنع فولاذ بوهنك Pohang بمعونة يابانية والذي تحول إلى أحد أكبر المنتجين الدوليين للفولاذ في العالم، وتميز بالتطور التكنولوجي، وفعالية التكاليف، وبنوعية عالية من المنتجات. كما تميز الأداء الاقتصادي من خلال الخطط الاقتصادية بدور للرقابة السعرية خضوع 40% من المعاملات الاقتصادية للرقابة حفاظا على الأهداف الاجتماعية، وتوفير مدخلات للصناعات بأسعار وبنوعية مقبولة.[1]

الفرع الثاني : السياسات التجارية الموجهة للتصدير في هذه الفترة

لجعل السلع الكورية أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية، تم خفض قيمة الوون بنسبة 100 في المائة تقريبا، وتم تأسيس نظام صرف موحد (معوم) مدار في عام 1965. كما بدأت الحكومة في تقديم مجموعة متنوعة من الإعفاءات الضريبية، والحسومات الجمركية على المواد المستوردة لإنتاج الصادرات، والإئتمان السهل لشركات التصدير، وخفض أسعار الفائدة للمصدرين، وفرض التعريفات الجمركية المبسطة.[2]

يمكن تلخيص الخطوات وأهم الحوافز التي أعطيت للمصدرين التي قامت بها كوريا الجنوبية في فترة المخططين من أجل تحفيز التوجه نحو التصدير بما يلي:

1- التخفيض أو الإعفاء من الرسوم الجمركية على الواردات من والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية، اللازمة لإنتاج السلع التصديرية

2- الربط بين الصادرات والواردات، بمعنى أن المصدر له الحق في الاستيراد.

3- منح المصدرين قروضا قصيرة الأجل بأسعار فائدة تفضيلية منخفضة.

4- تخفيض الضرائب على المصدرين.

وهذا عن طريق الإجراءات التالية:[3]

---

[1] أحمد الكواز، مرجع سابق ،ص 21

[2] DORNBUSCH, Rudiger, op, cit. p441.

[3] العبيدي، علي جاسم، **النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية في إطار سياسة التصنيع الموجه نحو التصدير**، مجلة تنمية الرافدين،جامعة الموصل – كلية الإدارة والاقتصاد، مج 12 , ع 29 ، العراق ،1990، ص ،ص، 187، 188

أولا: السماح للمستوردين باستيراد السلع الرأسمالية والوسيطة دون أية قيود مع إعفاء هذه السلع من الرسوم الجمركية، وقد وفر هذا الإجراء للمصدرين حرية شراء مدخلات الإنتاج وبيع المنتوجات بالأسعار العالمية، وقد شمل هذا الإجراء كل الموردين المحليين للشركات المصدرة.

ثانيا: تخفيض الضرائب المباشرة وبنسبة 50% من الدخول المتولدة عن التصدير ابتداء من عام 1961 ، وتوقف العمل بهذا التخفيض في عام 1973 .

ثالثا: استخدام نظام يربط بين التصدير والاستيراد يسمح للمصدرين باستيراد سلع معينة لم يكن استيرادها مسموحا به في فترة الستينات

رابعا: دعم الائتمان المتوسط والقصير الأجل كحافز للمصدريين الذين يستطيعون اقتراض عملات أجنبية لتمويل احتياجاتهم من الأصول الثابتة وراس المال العامل بأسعار تفضيلية، وتم في عام 1960 تقديم قروض للمصدرين بأسعار فائدة تفضيلية تبلغ 18 %

خامسا: إستخدام مخصص بدل التالف لتشجيع المصدرين، وقد سمحت المخصصات المعفاة من الرسوم والتي تمنح في حالة تعرض السلع المستوردة للخسارة والتلف بالحصول على علاوة على المبيعات المحلية من الواردات غير المستخدمة، اذا لم يتم الاتجار بها، وقد قدر حجم الدعم بحوالي 2.7 ٪ من إجمالي قيمة الصادرات السلعية في عام 1968 وتراوحت قيمة مخصص الخسارة من عام لآخر حسب ما تفرضه ظروف تقويم العملة المحلية بأكثر من قيمتها الحقيقية.

كما تم تأسيس مؤسسة كوريا للتجارة الترويجية (KOTRA) في عام 1962 لمساعدة المصدرين على جمع المعلومات عن الأسواق الأجنبية الجديدة ودخولها،[1] كي يتمكنوا من إنشاء شبكات التوزيع في البلدان الأجنبية. حيث أكلت إليها مهمة عقد اجتماع شهري لترقية الصادرات، والذي أطلق عليه الاجتماع الشهري لترقية المبادلات، حيث يتمكن بفضله رجال الأعمال بالتواصل بشكل دوري مع الحكومة.[2]

ولقد قامت الحكومة الكورية بإنشاء هيئة تنمية التجارة (KOTRA) في عام 1964 التنمية الصادرات الكورية لإعداد البحوث التسويقية. وفي عام 1984، بلغت الميزانية التي تخصصها الدولة لهذه الهيئة 10 ملايين دولار، كما كانت تشرف على 200 عامل مكتب في العديد من المراكز التجارية في الخارج. هذا، إلى جانب أنها تنظم الأسواق الدولية مرة كل عامين. وتقدم (KOTRA) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة جميع المعلومات الخاصة بإمكانية التصدير إلى الأسواق الأجنبية، وذلك بالاستعانة به 580 موظفة يعملون بمراكزها الرئيسية في سيول. وبينما كان إجمالي صادرات كوريا في عام 1965 لا يتجاوز 175 مليون دولار، بلغ هذا الرقم حاليا 24مليار دولار. وتمثل الصادرات من المنتوجات الصناعية 94 بالمائة من هذا الإجمالي وهذا بفضل

[1] YOO, Jungho. Korea's Rapid Export Expansion in the 1960s: How It Began. KDI Journal of Economic Policy, 2017, vol. 39, no 2, p. 1-23. P9

[2] لخضر ديلمي ، **دراسة تجربة كوريا الجنوبية في التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى غاية الوقت الراهن** ، مجلة الإقتصاد و المجتمع ، المجلد 2 ، العدد 2 ، ص 63

جهود (KOTRA). وقد صرحت الحكومة أيضا لمؤسسة التجار الكوريين (وهي هيئة خاصة) بتحصيل 1 بالمائة من إجمالي قيمة الواردات (سيف) كوسيلة التمويل جهود ترويج الصادرات. كما طلبت الحكومة من سفاراتها بالخارج الاهتمام بترويج صادرات كوريا وهو ما يقوم به موظفوها بكل إخلاص، يساعدهم في ذلك ما يحصلون عليه من تدريب خاص على المهارات التجارية اللازمة[1].

إضافة إلى ما سبق ذكره، أنشئ بنك التصدير والاستيراد في عام 1969 من أجل توفير التمويل اللازم للصناعات الكورية.[2]

كانت جل تلك الإجراءات موجهة لتنمية قطاع الصناعات الموجهة للتصدير، ونظرا لتناقص المساعدات الأمريكية لكوريا الجنوبية، وما ترتب على ذلك من مصاعب في ميزان المدفوعات، فقد عملت الحكومة على زيادة القيود على الواردات من خلال نظام حصص الإستيراد والرسوم الجمركية، وخاصة على السلع التي تنتج محليا، مثل السيارات والثلاجات وأجهزة التليفزيون وكانت هذه الحوافز تقل كلما تقدمت الصناعة المحلية في المنافسة الدولية، حيث أعطت مزيدا من الحرية للإستيراد في عام 1967م ، كما تم تعديل التعريفة الجمركية في عام 1967م ، ليعاد تعديلها في عام 1973م مرة أخرى بهدف تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات، وكذلك تقليل الدعم على الصادرات ابتداء من عام 1973م.[3]

إضافة إلى كل تلك الإجراءات والإصلاحات التي قامت بها الحكومة الكورية والتي كان لها الفضل في النجاحات المتعاقبة للمخططين لعبت القوى العاملة في كوريا دورا مؤثرآ، حيث أن البلاد تنعم بقوى عاملة ماهرة نتيجة لاهتمام كوريا بالتعليم وبصفة خاصة الفني، الأمر الذي مكنها من المنافسة في الأسواق الدولية نتيجة للوفورات في التكلفة الناجمة عن رخص الأيدي العاملة وارتفاع إنتاجيتها، إن وفرة المعروض من قوة العمل التي تتمتع بمستوى تعليمي مرتفع نسبيا ولديه رغبة قوية للعمل بجد ومثابرة كانت من أهم العوامل المواتية لانطلاق الاقتصاد الكوري في الستينات، كما أصبحت المصدر الأساسي للنمو في الاقتصاد الكوري فيما بعد، كونها تتسم بوفرة في عرض العمل منذ أوائل الستينات، بل أنها اتسمت أيضا بمستوى مرتفع نسبيا من التحصيل التعليمي لشعبها فقد وصلت نسبة معرفة القراءة والكتابة إلى أكثر من 70٪ من السكان بحلول أوائل الستينات بعد أن كانت 22 ٪ في عام 1945 وفي السنوات العشرين فيما بعد عام 1945 ، ازداد عدد طلاب الكليات 20 مرة تقريبا بينما ازداد عدد طلاب المدارس الإعدادية والثانوية 10 مرات تقريبا، وأدت سياسة الحكومة في تشجيع التصدير إلى تعزيز الطلب على العمالة المتعلمة هذا ما جعل منها عاملا مساعدا على وجه الخصوص في النمو السريع لقطاع الصناعة.[4]

---

[1] هبه أحمد، حندوسة، مرجع سابق ،ص، 380

[2] منعم أحمد خضير، **تجربة التنمية الاقتصادية لدولة كوريا الجنوبية (عوامل النجاح ومجالات الاستفادة منها في الدول النامية)**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية / المجلد – 12 / العدد – 34 / 2016، العراق ،ص201

[3] أبو العينين، مسعد السيد، **الاقتصاد السياسي للتصنيع الموجه للتصدير في كوريا الجنوبية**، المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر ،التصدير استراتيجية قومية، الناشر: جامعة المنصورة – كلية التجارة ، القاهرة ،1996،ص61

[4] شمت، نيفين حسين، مرجع سابق ، 50

ويرجع الفضل في ذلك لميثاق 1968الخاص بالتعليم الوطني، والذي قام على فكرة محورية هي (التعليم من أجل إعادة البناء الوطني)، والذي حدد ثلاث أهداف سعى من خلالها إلى الرقي بمنظومة التعليم في كوريا وهي كالتالي :[1]

1- بناء أساس روحي لإعادة بناء الدولة الكورية

2- ايجاد تصور ورؤية جديدة للشعب الكوري

3- تنمية وتطوير معلومات التاريخ الوطني وقضاياه لدى الدارسين، ولاسيما في مجال تقوية عزيمة الأفراد على مواجهة الأفكار الشيوعية.

كما تبنت الحكومة الكورية الجنوبية عدد من التعديلات التي تم إدخالها في تلك المدة محاولة تحقيق المساواة في التعليم، وذلك بإلغاء امتحان القبول للمرحلة المتوسطة وبدلا منه تم إرساء نظام القرعة الذي يتم من خلاله توجيه الطالب الناجح في الامتحان الوزاري للمرحلة المتوسطة إلى إحدى المدارس الثانوية.

لم تقف كوريا عند هذا الحد فطموحها جعلها تصبوا إلى إمتلاك التكنولوجية عن طريق تبني البحث والتطوير كخيار إستراتيجي لتحقيق النمو وتوفير فرص العمل ذات المردود المادي المرتفع، فأنشأت معهد ووزارة للعلوم والتكنولوجيا عام 1967 وذلك لتعزيز تنمية التقدم العلمي والتكنولوجي إذ ركزت السياسات العلمية والتكنولوجية الكورية على تقديم واستيعاب وتطبيق التكنولوجيا الأجنبية.[2]

المطلب الثالث: مرحلة التوجه نحو الصناعات الثقيلة والكيميائية

وقد شملت هذه المرحلة مخططين عرفا بالثالث والرابع، واللذان إهتما بالتوجه نحو الصناعات الثقيلة والكميائية تماشيا مع متطلبات الأسواق العالمية، كما أنها عرفت أزمتي النفط الأولى والثانية واللتان عصفتا بإقتصاديات العالم، ومست الإقتصاد الكوري الجنوبي ليعرف بعدهما إنكماش.

الفرع الأول: الخطة الخماسية الثالثة (1972-1976)

لقد أشرنا سابقا إلى أن الخطط التنموية التي إنتهجتها كوريا كانت مرنة ومواكبة للتغيرات التي تحدث في كل فترة، فإزاء بعض الأحداث المحلية والدولية التي واجهتها في بداية السبعينات، كتقلبات معدلات التبادل الدولية وقيام بعض الدول الصناعية بإنتهاج سياسة الحماية، إضافة إلى ما ترتب على أزمة النفط عام 1973، ومع محدودية المدخرات المحلية لجأت الدولة إلى الاقتراض الأجنبي الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة المديونية الخارجية بالإضافة إلى ارتفاع العجز في موازنات كوريا الجنوبية بداية من سنة 1969 الناجم عن سياسات دعم أسعار الزراعة وتحسين المستوى المعيشي لأهل الريف، كما عرفت هذه الفترة ارتفاعا شديدا في معدل التضخم خصوصا بعد أزمة البترول لسنة 1973، حيث بلغت هذه الأخيرة نسبة 40% سنة 1974[3].

---

[1] Omar Saber Abdullah Omar Al-Tikriti,op,cit,p 67

[2] كاظم أحمد البطاط و أخرون ، **دور البحث والتطوير في النمو الاقتصادي كوريا الجنوبية أنموذجا**، مجلة كيلّة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارة والمالّية،المجلد 11،العدد 1 العراق ، 2019 ،ص 210

[3] تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، ترجمة عبد الله ناصر السويدي و شيخة سيف الشامسي، **معجزة شرق آسيا: النمو الاقتصادي و السياسات العامة**، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2000، ص 180.

أخذت الحكومة على عاتقها مسؤلية الاهتمام بالواردات وبصفة خاصة المستلزمات الإنتاجية والتركيز على الاستثمار في صناعة الكيماويات والأسمنت والحديد والصناعات الثقيلة والإلكترونية. وقد عكست الخطة الخمسية الثالثة (1972-1976) تلك الأهداف.[1]

حيث كان التوجه نحو الصناعات الثقيلة والكيماويات، يختلف عن خطة تنشيط الصادرات السابقة في نواح عديدة. ولم يحدد البيروقراطيون ومستشاروهم فحسب، أي الصناعات التي ينبغي أن تشكل لب التوجه نحو الصناعات الثقيلة والكيميائية، بل حددوا أيضا تفاصيل التخطيط مثل المقياس الملائم الذي ينبغي تشييده في مساحة الأرض المخصصة للصناعات. ولقد اختارت الحكومة الشركات الخاصة، التي ستقوم بتنفيذ حملة الصناعات الثقيلة والكيميائية، نظرا لأن مشروعات هذه الصناعات لم تطرح في مناقصات. وكلفت بدلا من ذلك شركات كبيرة بتنفيذ كل مشروع، بالإضافة إلى القانون الذي تم سنه في المخطط السابق والذي إهتم بسبع صناعات هي: الآلات وبناء السفن والنسيج والإلكترونيات والبتروكيماويات والحديد والصلب، والمعادن غير الحديدية، لكن الحكومة كانت شديدة الاهتمام ببناء مصنع متكامل ومجمع للبتروكيماويات.[2]

بالإضافة إلى ما ذكر فالجدول الموالي يقف عند أهم الأهداف:

الجدول رقم (8-4) أهداف الخطة الخماسية الثالثة

المخطط	*الفترة*	*معدل النمو المتوقع (المعدل المحصل)*	الأهداف المسطرة	الإتجاهات الرئيسية للسياسات
الخمسية الثالثة	1976-1972	8.6 (10.2)	1- انسجام كل من النمو والاستقرار وتشجيع عدالة توزيع المداخيل 2- تحقيق اقتصاد يعتمد على الذات 3- تنمية شاملة وتوازن العلاقات الإقليمية .	1 .الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية. 2 .تحسين البيئة المعيشية في المناطق الريفية 3 .تعزيز الصناعات الثقيلة والكيميائية 4 .تحسين العلوم والتكنولوجيا والموارد البشرية 5 .تنمية موارد الأراضي الوطنية والتوزيع المكاني المتوازن للصناعات 6. تحسين البيئة المعيشية والرفاهية الوطنية

Source : Hong, Yoo Soo. Private-public alliances for export development: the Korean case. CEPAL, 2010.p38

ولكي يتم تحقيق الأهداف المرجوة والتي بيناها في الجدول أعلاه، تم إنشاء مجلس تخطيط للصناعات الثقيلة والكيميائية بواسطة الرئيس في عام 1973 لتولي مسؤولية تخطيط وتنفيذ الصناعات الثقيلة والكيميائية. سُن قانون تعزيز تطوير القواعد الصناعية في العام نفسه، الذي أصدر قرارًا بإنشاء 13 مجمعًا للصناعات الكيماوية الثقيلة في جميع أنحاء البلاد لاستيعاب مصانع الصناعات المستهدفة. لتعبئة الموارد ، كما تم تشريع قانون صندوق الاستثمار الوطني في نفس السنة، ووفقًا لهذا القانون كان من الضروري تعبئة كل أنواع من المدخرات، بشكل إلزامي، وتوجيهها للاستثمار في المواد الأساسية أي الثقيلة والكيميائية والصناعات التصديرية. لقد فعلوا ذلك من عن طريق الشراء من سندات الاستثمار الوطني، أومن الأموال التي أودعت لدى الصندوق الوطني للاستثمار

[1] شمت، نيفين حسين، مرجع سابق ، 50

[2] كيم، الهيونج ج، مرجع سابق ،ص88

(NIF)، كما تلقت الصناعات المستهدفة قروضا مدعومة بكثرة من صندوق الاستثمار القومي، حيث كانت أسعار الفائدة المصرفية الحقيقية سلبية خلال معظم السبعينات.وكانت مشاريع HCI مفضلة بشدة. حوالي ثلثي قروض صندوق الاستثمار القومي ذهبت إلى مشاريع .HCI ، كما فضلت القروض المصرفية أيضا مثل هذه المشاريع.بالإضافة لكل هذه التسهيلات بلغت قروض السياسات ، وهي أداة ائتمانية موجهة للحكومة ، 41 في المائة من الائتمان المحلي في عام 1975 ، و 51 في المائة في عام 1978. غير أن الصناعات الخفيفة مثل المنسوجات واجهت تمييزًا شديدًا في الحصول على الائتمان عكس نظيرتها الثقيلة والكيميائية، مما اضطر أصاحبها إلى اللجوء إلى مصادر أكثر تكلفة، كما تلقى قطاع HCI معاملة ضريبية أفضل، مقارنتا بالقطاعات الأخرى حيث كانت معدلات الضرائب الهامشية للشركات التي لا تنشط في قطاع الصناعات الثقيلة والكيميائية أعلى 2-3 مرات. [1]

وبالإضافة إلى هذه الحوافز المالية والضريبية اتخذت الحكومة خطوات أخرى من أجل تقديم يد العون للصناعة الثقيلة وصناعة الكيماويات. فقد زادت من التسهيلات التعليمية التدريب المهندسين، وأنشأت العديد من معاهد البحوث الجديدة في مجالات الصناعات الثقيلة والكيماوية. كما قامت بحماية شركات هذه الصناعات القائمة بحظر دخول (سلع مستوردة) ووضعت بعض الأنظمة للتحكم في أسعار منتجات الصناعات الثقيلة والكيميائية، كما تدخلت الحكومة أيضا في التنمية الزراعية مع العمل على زيادة دخول المزارعين وتحديث القرى المحلية ،وهذا بالموازاة مع التوجه نحو الصناعات الثقيلة والكيميائية حيث شرعت حكومة پارك بحملة "القرية الجديدة "في عام 1972، حيث قامت بتخفيض أثمان شراء آلات الزراعة والمبيدات الحشرية كطريقة لدعم المزارعين، كما أنشأت خطوط للكهرباء في جميع أرجاء البلاد، ومدت الطرق وخفضت من نفقات إعادة تشييد البيوت واستمر برنامج التحديث الريفي هذا حتى عام 1979 وكان ناجحا تماما في تقليل التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية. ومما كان لفعاليته بوجه خاص، تطوير أنواع جديدة من الأرز والتوسع في استخدام المبيدات الحشرية، الأمر الذي حفز الإنتاج الزراعي.[2]

ولقد إهتمت كوريا بهذا القطاع على وجه التحديد من أجل بولغ مرام الأهداف التي سنوردها في الجدول الموالي:

[1] Kwong, Kai-Sun Op.Cit.,p130-131

[2] كيم، الهيونج ج، مرجع سابق ،ص90

الجدول رقم (9–4) المخطط الخماسي الثالث الأهداف والأداء

المؤشرات	الأهداف المتوقعة	الأداء
معدل النمو الاقتصادي (٪)	8.6	9.1
الاستثمار كنسبة من الناتج القومي الإجمالي٪	27.6	27.1
الادخار المحلي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي ٪	19.5	20.8
المدخرات الأجنبية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي ٪	5.4	6.7
الحساب الجاري (مليون دولار)	-359.0	-313.6
الصادرات (مليون دولار)	3510.0	7814.6
معدل النسبة المئوية للتغير السنوي	n.a.	47.1
الواردات (مليون دولار)	3993.0	8405.0
معدل النسبة المئوية للتغير السنوي	n.a	31.0

Source : Kwong, Kai-Sun. Industrial Development in Singapore, Taiwan, and South Korea. World Scientific, 2001.p128

إن المتمعن في الجدول سوف يقف على أن معظم الأهداف التي سطرت في هذا المخطط تم تحقيقيها، فالمعدل السنوي للصادرات قارب على 47 % ، حيث يشير هذا الإرتفاع الهائل إلى مدى نجاعة السياسات والإجراءات التي خص بها هذا المخطط على الرغم من الهزات الإقتصادية التي ميزت تلك الفترة، ليعود الفضل له في تحقيق نمو إقتصادي قدر آنذاك ب 9.1 % ، هذا في الوقت الذي عانت فيه إقتصادات دول العالم من نكسة الأزمة النفطية.

وقد برزت الآثار الإيجابية لسياسة كوريا التصديرية، عندما إهتز الاقتصاد الكوري تحت وطأة إرتفاع أسعار الحبوب الغذائية والنفط في عامي 1973 – 1974، الذي أعقبته موجة الركود العالمي فأدت قوة وديناميكية قطاع التصدير إلى تجنب حدوث أي تباطؤ ملموس في نمو الإنتاج أو العمالة. وقد زادت قيمة الصادرات الكورية من 1632 مليون دولار في عام 1972 ، إلى 5081 مليون دولار في عام 1975. هذا، إلى جانب أن الرقم القياسي لحجم الصادرات تجاوز الضعف خلال هذه السنوات الثلاث، وهو ما يشير إلى رد فعل عظيم بالمقارنة بالأثر السيء الذي أحدثته أزمة النفط على الدول النامية الأخرى[1].

بالإضافة إلى ما تم تحقيقه إستطاعت كوريا الجنوبية في نفس الفترة أن تخفض في معدلات البطالة إلى 3.9 في المئة.[2] وهو أمر غير مسبوق.

ولم تتوقف الحكومة الكورية عند حد تفضيلها للصناعات الكيماوية الثقيلة عن طريق مجلس التخطيط الذي أنشأ خصيصا لها بل حاولت، إمداداها بالتمويل اللازم عن طريق، تشجيعها لتدفق رؤوس الأموال والإستثمارات الأجنبية خاصة في المناطق الصناعية الحرة التي أقامتها خاصة في مدينة ماسان Masan Free Export Zone في عام 1970 والتي إستوعبت عددا كبيرا من

[1] هبه أحمد، حندوسة، مرجع سابق ،ص، 382

[2] Kwong, Kai-Sun Op.Cit.,p131

المشروعات الفردية والمشتركة للمستثمرين يابانيين وأمريكيين ومن بعض الدول الأوروبية كألمانيا وإيطاليا .[1] بيد أن هذا التركيز المبكر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لم ينجح، ليتم تمويل جميع الاستثمارات المهمة تقريبًا بواسطة رواد أعمال محليين، كانوا يعتمدون بشكل أساسي على الاقتراض.[2]

كما عملت كوريا على تنويع أسواقها الدولية وتوسيع قاعدة شركائها التجاريين وخلال السبعينات نمت العلاقة التجارية بين كوريا وأسواق الشرق الأوسط، حيث ارتفعت الصادرات الكورية إلى تلك الأسواق من 1.8 ٪ في عام 1973 إلى 11.7٪ في عام 1976 وذلك من مجموع الصادرات الكورية الكلية، كما ازدادت الصادرات الكورية إلى الأسواق الأوروبية وكذلك بعض أسواق أمريكا اللاتينية وأفريقيا. ولقد بلغ عدد العاملين الكوريين بأسواق الشرق الأوسط 122 ألف عامل حتى عام 1978 ، ومن هنا كان لتحويلات العاملين الكوريين في الخارج أثرها على تحسين مستوى المعيشة وازدياد الادخار والعرض النقدي، كما ساعدت على زيادة التضخم بالبلاد. وبالرغم من تلك المكاسب، فقد عانت سوق العمل الكورية من بعض المشاكل تمثلت في إزدياد الطلب على العمالة الفنية الماهرة والتي سافر منها عدد لا بأس به إلى أسواق الشرق الأوسط، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع أجور أولئك العاملين وإتساع الفجوة في الأجور بين العمالة الماهرة والعمالة غير الماهرة.[3]

لقد إنكشف الغطاء عن التألق الإقتصادي في كوريا عندما قررت نقل تركيزها الصناعي من الصناعات الخفيفة إلى الصناعات الثقيلة. وأدت الأساليب التي أدارت بها الأمة عملية تحويل هيكلها الصناعي إلى حصولها على الكثير من الجوائز والإشادات الدولية. وإذا ما تكلمنا من الناحية النظرية فقط، فقد يبدو من البديهيات أن بلدة ما سينتقل من الصناعات الخفيفة إلى الصناعات الثقيلة والكيميائية ، كلما ازداد تطوره الاقتصادي، ومع ذلك، كانت هناك عقتين من العقبات الرئيسة التي تقف في وجه عملية التحول تلك ، وتحول دون أن تصبح كوريا رائدة في المجال الصناعي، كان التمويل هو الحاجز الأول الذي يعترضها، حيث تتطلب الصناعات الثقيلة والكيميائية أموالا هائلا التمويل الاستثمارات الرأسمالية في المنشآت. وكان حجر العثرة الثاني هو عدم وجود الخبرة التكنولوجية والموارد البشرية اللازمة لذلك. حلت كوريا بذكاء هذه القضايا وأدخلت عصر الصناعات الثقيلة في تاريخ الاقتصاد الكوري، فقد قامت بتجميع وحشد الأموال من المدخرات المحلية، و زيادة الدخل المالي من خلال تحسين كفاءة تحصيل الضرائب، وخصصت العملات الأجنبية المكتسبة من صادرات العمالة لإدخال الصناعات الثقيلة والكيميائية في البلد. وفي الوقت ذاته، أنشأت المدارس الثانوية المتخصصة في التدريب المهني ومعاهد بحوث الاستثمار الحكومية، مثل المعهد الكوري للعلوم والتكنولوجيا (KIST)، لتوفير العمال المهرة والمهندسين[4].

حيث شهدت حقبة السبعينيات من القرن الماضي ثورة علمية كبيرة ففي عام 1971 أعتمد برنامجا جديدة للتعليم يهدف إلى رفع المستويات التعليمية في المناطق الريفية وزيادة معرفتهم التعليمية والثقافية والعلمية، فضلا عن ذلك أنشئت الحكومة مدارس عديدة عرفت بمدارس الراديو والمراسلة)، وتم فتح عدد من المدارس المهنية أمام الشباب غير المتعلم من أجل أن يتعلموا ويكتسبوا مهارات خاصة ليتمكنوا من خلالها القيام بدور معين في المجتمع ومن أجل تنمية وتعزيز الروح والانتماء الوطني، كما أن جامعة سيؤول قامت بوضع خطة لتطوير التعليم من ميزانية الاتحاد المالي للجامعات، تمثلت بفتح معاهد بحثية على مستوى الدولة لتدعيم الإصلاحات التعليمية، وتأسيس معهد التطوير التعليمي عام 1972 من أجل استحداث نظام جديد للتعليم وتطوير البرامج

[1] شمت، نيفين حسين، مرجع سابق ، 50

[2] Kwong, Kai-Sun Op.Cit.,p130

[3] شمت، نيفين حسين، مرجع سابق ، 51

[4] جونغ كيونغ تشوي،مرجع سابق ،ص 57

الإرشادية التي تتلائم مع البيئة الكورية لمعالجة المشكلات المحيطة بالتعليم، إنعكس ذلك بشكل واضح على المجال الصناعي إذ أفرز هذا القطاع نتائج مبهرة ولاسيما بعد نشر المفاهيم التعليمية المرتبطة بالتعليم المهني، بعد ذلك تم إدخال تعديلات أخرى على النظام التعليمي وذلك في عام 1973، والتي تمخضت عنها تنويع مؤسسات التعليم العالي وتحويلها إلى معاهد مهنية، وهي جزء من التعليم العالي، حيث أدت هذه المعاهد المهنية دورا مهما في سد الاحتياج للعمالة المدربة والتي تسهم بنحو (22.6%) من الناتج القومي الإجمالي.[1]

كما قامت الحكومة الكورية قبل ذلك بإنشاء معهد التنمية الكوري عام 1971، كأول مؤسسة أبحاث واستشارات كورية، للاضطلاع بمهمة مساندة التنمية المستدامة في كوريا، من خلال إجراء تحليلات السياسات، وضع التوصيات وتقديم المشورة اللازمة. وبوصفه يمثل جزءا لا يتجزأ من نموذج التنمية الكورية المعاصر، عكف المعهد على الإسهام بصورة حيوية في إعداد السياسات العامة الرئيسة وتنفيذها في نطاق واسع من المجالات مثل السياسة الاقتصادية الكلية، والمصارف والتمويل، والسياسة المالية، والضمان والرعاية الاجتماعية، والعمل، والقوى البشرية، والتجارة، والقانون والاقتصاد.[2]

ولم يكن هذا هو المعهد الوحيد الذي أنشئ إبان هذه المرحلة بل أعقبه إنشاء معاهد أخرى متخصصة في البحث والتطوير والتي يمكن ذكرها كالتالي :[3]

1- معهد البحوث الإلكترونية واللاسلكية Research Institute of Electronic and Telecommunications

تم تأسس هذا المعهد في عام 1976 وهي مؤسسة غير ربحية تمول البحوث والاتصالات السلكية والإنجازات الكبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية ونظم المعلومات وتعميم الرسوم البيانية بين البحوث الإلكترونية والاتصالات.

2- معهد كوريا للاقتصاديات الريفية(KREI) The Korea Rural Economic Institute

أسس هذا المعهد عام 1978 بهدف تعزيز القيمة الزراعية وتكنولوجيا الغابات بغية زيادة دخل المزارع والقدرة التنافسية من خلال بحوث شاملة وواسعة النطاق.

3- المعهد الكوري الجنوبي لأبحاث المستوطنات البشرية Korea Institute for Research on Human Settlements

تأسس هذا المعهد في عام 1978 كمؤسسة أبحاث غير ربحية من أجل صناعة المستوطنات البشرية خطط طويلة الأجل في التنمية الوطنية المحلية ، واجراء بحوث السياسية العامة التي تركز على قضايا المستوطنات البشرية الهامة مثل الشؤون الحضرية والمستوطنات السكنية وتشجيع الاستثمار الخاص ، وتبادل المعلومات العلمية مع المنظمات المهنية الأخرى داخل وخارج البلد.

ولم تقف عند هذا الحد بل ذهبت إلى حد تأسيس أول مدينة علمية بدايدوك في 1973 ، وهي أول مدينة البحث والتطوير في كوريا حيث تحتضن أكثر من 60 مركز بحوث بين (عام وخاص)، فساندت الحكومة الكورية البحث والتطوير مباشرة من خلال

---

[1] Omar Saber Abdullah Omar Al-Tikriti, op, cité, p68

[2] تقرير وزارة الاقتصاد والتخطيط المملكة العربية السعودية، **الاستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة**، 2013، ص55

[3] حسين زبون عليوي، **تحليل اثار الاستثمار في رأس المال البشري على الجامعة المنتجة كوريا الجنوبية والسعودية والعراق حالة دراسية**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة واسط العدد (25) آذار 2017، ص9

الحوافز وأشكال أخرى من المساعدات قدمت على شكل مكافآت وإعفاءات ضريبية للمنشآت التمويل نشاطات البحث والتطوير، فضلا عن تخفيض الضرائب ورسوم الاستيراد على معدات البحث وحوافز ضريبية لتشجيع واردات التنمية، ومنحت الحكومة قروضا طويلة الأجل ومنخفضة الفائدة للشركات المشاركة في مشروعات البحث والتطوير،[1]

كما عملت الحكومة الكورية على استقدام افضل العناصر كعقول مفكرة لتحديد الاحتياجات الرئيسية للدولة، وعملت على تشجيع القطاع الخاص في عمليات البحث والتطوير باستخدام كافة الحوافز المالية وتسهيل كل السبل لاكتساب التكنولوجيا الأجنبية، ولذلك فقد بلغ الاتفاق على البحث والتطوير 0.39% من الناتج القومي الإجمال، وكانت مشاركة الحكومة في هذا الانفاق70 % وكان من نتيجة ذلك استمرار التدفقات من السلع الرأسمالية في مجال البحث والتطوير المحلي الذي ساعد في التعلم وتراكم القدرات التكنولوجية التي ساعدت في تحقيق النمو الكوري المرتفع .[2]

وهذا كله كان من أجل تطوير وتأهيل المنهل البشري والذي سوف يلعب دورا حاسمًا في إنجاح التجربة التنموية الكورية، ففي ظل غياب الموارد الطبيعية وضيق المساحة الجغرافية وشُح رأس المال، راهنت القيادة الكورية على رأس المال البشري كمورد للتنمية. فاستثمرت بكثافة منذ البداية في التعليم ومدارس التكوين المهني، لتطوير إنتاجية عمالها وتحسين مهاراتهم لمواكبة التطورات التكنولوجية التي واكبت عمليات التصنيع السريع. وهكذا ارتفعت نسبة الإنفاق على التعليم من 2.5% سنة 1951 لتصل إلى أكثر من 23% من الميزانية بحلول الثمانينيات كما أولت الدولة التدريب والتكوين المهني اهتمامًا كبيرًا مع التركيز على العلوم والتكنولوجيا، وبلغ عدد الطلبة الذين يتابعون دراساتهم في الشعب التقنية والعلمية حوالي 70% من مجموع الطلبة سنة 1980 وعملت الدولة على ابتعاث عدد كبير من الطلبة والموظفين للدراسة والتدريب[3].

غير أن الطلب على البحث العلمي ومساهمة مؤسسات البحث والتطوير في هذه المرحلة كان ضعيفا. واقتصر دورها في هذه المرحلة علي تقديم الاستشارات والتعريف بالتكنولوجيات المتاحة وتسهيل عملية نقلها واكتسابها عن طريق المشروعات الكورية، وكذلك حل المشكلات البسيطة التي تواجه المشروعات الكورية في نقل واستيعاب التكنولوجيا.[4]

الفرع الثاني: الخطة الخماسية الرابعة1977 –1981

إستهدف هذا المخطط إعادة الإستقرار للأسعار والإقتصاد بأكمله، كما تبنت الحكومة نظام ضريبة القيمة المضافة لتحسين الإدارة الضريبية وتقديم الحوافز لتشجيع الاستيراد المرتبط بالتصدير، وتم إدخال نظام التجارة العامة للشركات وهذا من أجل توزيع التجارة في أسواق العالم، وركزت سياسات التدخل الحكومي منذ سنة 1979 على إعادة هيكلة الصناعات المعرضة للتصفية ودعم تنمية التقنية وتشجيع التنافس.[5]

كل هذا كان من أجل تحقيق الأهداف التي سوف نقوم بسردها في الجدول الموالي:

---

[1] كاظم أحمد البطاط، مرجع سابق ،ص110

[2] فادية محمد عبد السلام و أخرون ، **التجارب التنموية في كوريا الجنوبية ، ماليزيا والصين** : الاستراتيجيات والسياسات – الدروس المستفادة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 111 معهد التخطيط القومى ، جمهورية مصر العربية،2008 ،ص62

[3] عبد الرحمان المنصوري، مرجع سابق، ص 13

[4] فادية محمد عبد السلام، نفس المرجع، نفس الصفحة

[5] تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، **معجزة شرق آسيا: النمو الاقتصادي و السياسات العامة**،مرجع سابق ، ص180

الجدول رقم (10–4) أهداف الخطة الخماسية الرابعة 1977–1981

المخطط	*الفترة*	*معدل النمو المتوقع (المعدل المحصل)*	الأهداف المسطرة	الإتجاهات الرئيسية للسياسات
الخمسية الرابعة	1977–1981	9.2 (5.7)	1- تحقيق هدف الوصول إلى اقتصاد معتمد على الذات 2-تدعيم العدالة من خلال التنمية الإجتماعية 3-تعزيز التكنولوجيا وتحسين الكفاءة	1 . الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في رأس المال الاستثماري 2 .تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات 3 .إعادة الهيكلة الصناعية وتعزيز القدرة التنافسية الدولية 4 .قطاع الصناعة والعلاقات الدولية 5 .التوسع في العمالة وتنمية القوى العاملة 6 .تحسين بيئة المعيشة 7 .توسيع الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا 8. تحسين الإدارة والمؤسسات الاقتصادية

Source : Hong, Yoo Soo. Private-public alliances for export development: the Korean case. CEPAL, 2010.p38

من الواضح أن الأهداف التي سطرها المخطط الخماسي الرابع تختلف عن سابقيها فبالإضافة إلى الأهداف التي كانت ترجو كوريا الوصول إليها سابقا ، حيث تحولت الدولة إلى دعم العدالة الاجتماعية والتوجه نحو نقل التكنولوجيا وتوطينها بالأخص في مجال التصنيع، وهذا عن طريق نهج سياسات التوسع في العمالة وتنمية القوى العاملة من أجل تحسين بيئة المعيشة كما أنها لجأت إلى توسيع قاعدة الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا من أجل تعزيز تنافسية منتجاتها عالميا، لمواكبة الأحداث التي شهدتها هذه الفترة فهي لم تعد اللاعب الوحيد في الأسواق العالمية فقد بدأت الدول المجاورة لها إقتحام الأسواق، كما أن دول على غرار البرازيل وأخريات أضحت تنافسها كذلك ، بالإضافة إلى إنكماش الطلب العالمي جراء أزمتي البترول و إرتفاع أسعار الخامات جعلها تتخذ إجراءات جديدة لمواجهة كل هذه التغيرات .

فبحلول عام 1979 ، حقق الاقتصاد مستويات نمو مرتفعة. ويرى البعض أنه قبيل حدوث أزمة البترول الثانية مباشرة، كان الإقتصاد الكوري في وضع جيد، وفي عام 1977 أظهر ميزان العمليات الجارية فائضا بسيطا، ثم حدثت مشكلة التضخم الذي ارتفعت نسبته من 11% في عام 1977 إلى 22٪ في عام 1978 وعام 79، بيد أن التدابير التي تدخلت بها الحكومة خلال تلك المرحلة أدت إلى ظهور إختناقات، وزاد حجم القروض التي حصلت عليها الصناعات كبيرة الحجم وحرمت الصناعات التي تعتمد على العمالة الكثيفة من فرصة الحصول على القروض، كما ظهرت لدى بعض القطاعات الفرعية في الصناعات الثقيلة طاقات زائدة تفوق القدرة على تصريف الإنتاج.[1] وهذا ما يمكن أن نراه في الجدول الموالي بالتفصيل

[1] شمت، نيفين حسين، مرجع سابق ، 52

الجدول رقم (11–4) أهداف المخطط الخماسي الرابع و الأداء 1977–1981

	الأهداف						الأداء					
مؤشر	المعدل السنوي	1977	1978	1979	1980	1981	المعدل السنوي	1977	1978	1979	1980	1981
معدل النمو الاقتصادي (٪)	9	10	9	9	9	9	6	6	10	10	4-	6
الاستثمار كنسبة من الناتج القومي الإجمالي ،٪	26	27	26	26	26	26	31	27	31	35	32	28
الادخار المحلي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي ،٪	24	22	23	24	25	26	24	25	26	27	20	20
المدخرات الأجنبية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي ،٪	2	5	3	2	1	0	6	1	3	8	10	8
الحساب الجاري (مليون دولار)		-634	237-	235	679	1172		12	1085-	-4151	5321-	4446-
الصادرات (مليون دولار)		9700	11970	14519	17292	20242		10047	12711	14705	17214	20671
معدل النسبة المئوية للتغير السنوي							22	29	27	16	17	20
الواردات (مليون دولار)		10133	11925	14043	16435	18872		10523	14491	19100	21598	24299
معدل النسبة المئوية للتغير السنوي							24	25	38	32	13	13

Source : Kwong, Kai-Sun. Industrial Development in Singapore, Taiwan, and South Korea. World Scientific, 2001.p132

لقد تم وضع أهداف جد طموحة وهذا ما بينه الجدول أعلاه غير أن الواقع حال دون ذللك فعلى الرغم من وصول معدل النمو الإقتصادي إلى 10% في عامي 1978و 1979 ، وتحقيق الميزان التجاري فائض بسيط في سنة 1977، إلا أنها سرعان ما تراجعت لتحقق أضعف معدل لها منذ تولي بارك قيادة البلاد كي تسجل معدل نمو سلبي سنة 1980، والذي صاحبه معدلات جد هزيلة لنمو الصادرات إذا ما قورنت بالفترات السابقة.

ولعل السبب في عدم تحقيق المخطط لأهدافه، هو الهيكل الصناعي في كوريا في تلك الفترة، والذي إتسم بزيادة لإستثمارات في الصناعات الثقيلة وإنخفاض الإستثمارات في الصناعات الخفيفة، كما أن إغتيال الرئيس "بارك" في أكتوبر 1979 أدى إلى تردي الوضع السياسي والإجتماعي لتدخل البلاد في حالة من عدم الإستقرار، مما ترتب عليه إنخفاض الإستثمارات وتراجع مستويات الإنفاق الاستهلاكي، ولم تتوقف المصائب عند هذا الحد فلقد شهد عام 1980 تراجع في إنتاجية المحاصيل الزراعية، مما أدى إلى تحقيق أسوأ معدلات بالنسبة للأداء الإقتصادي ككل في ذلك العام، حيث لأول مرة منذ الحرب الكورية، تحول معدل نمو الناتج القومي الإجمالي إلى رقم سالب، ووصلت نسبة التضخم في ذلك العام إلى أكثر من 38 % وبلغ العجز في ميزان العمليات الجارية إلى أعلى مستوى له في تاريخ كوريا .[1]

على الرغم من المطبات التي ذكرنها يمكن القول أن هذه المرحلة شهدت تطورات كبيرة مست عدة جوانب في إقتصاد كوريا فما نمو نصيب الفرد من الدخل في البلاد، والذي لم يكن يتجاوز 82 دولارًا أمريكيًا في عام 1961 ، ليصل إلى 1636 دولارًا أمريكيًا بحلول عام 1979 بمعدل 19 ضعفًا، وتسجيل صادراتها معدل نمو سنوي متوسط مرتفع بلغ 38 في المائة في عامي 1961 و 1979، إستمرار الهيكل الصناعي في الإرتقاء أكثر و إنخفاض عدد الأشخاص الذين يقل دخلهم عن خط الفقر من حوالي 40 في المائة إلى 10 في المائة من مجموع السكان، كما إستمرارية معدلات البطالة في التحسن، والتي سجلت 7.1 في المائة و 4.5 في المائة في السنة الأخيرة من الخطة الأولى والرابعة على التوالي. إلا خير دليل على نجاعة السياسات والخطط التي إعتمدها صانعوا القرار في تلك الحقبة، حيث أن هذه المخططات التنموية لم تسهم فقط في النمو المرتفع فحسب بل ساهمت أيضًا بشكل كبير في تخفيف مشكلة البطالة و إنتشال الشعب من الفقر وتحويل كوريا من بلد زراعي إلى دولة صناعية[2]. وهي ما كان يصبوا له بارك لما تولى سدة الحكم في ستينيات القرن الماضي.

حيث نجحت سياساته في إحداث تغيير في البنية الصناعية ففي عام 1971 تفوق نصيب الصناعة الثانوية على نصيب الصناعة الأولى بالدولة لأول مرة في تاريخها، إذ هبطت الزراعة وصيد الأسماك من 31.7 ٪في عام 1970 إلى 26.6٪ في عام 1976، في حين إزداد التعدين والصناعة من 22.8 ٪إلى 22.8 ٪، حيث أن نسبة الصناعة الثقيلة بين الإنتاج المصنع، قد ارتفعت أيضا من 38.2 ٪ إلى 46.2 ٪ ، وقد أصبحت حتى بعض قطاعات الصناعات الثقيلة منافسة دوليا. وارتفع الإنتاج في الإلكترونيات من أقل من بليون دولار في عام 1975 إلى 2.8 بليون دولار في عام 1980، مع تصدير ما يربوا على 75%

[1] نفين شمت ،مرجع سابق ،ص 52

[2] Seunghee Han, **Operation of the Economic Planning Board in the Era of High Economic Growth in Korea** by Ministry of Strategy and Finance, Republic of Korea2014,p33

من إنتاج الإلكترونيات. كما أن إنتاج الحديد والصلب زاد من أقل من 1% من إجمالي التصنيع في عام 1970 إلى 6.9 . % في عام 1980، بينما زاد نصيب تصدير الصلب في إجمالي التصدير من 1% إلى 9% عن نفس الفترة. وكانت صناعة تشييد السفن كذلك من الصناعات التي تنمو بسرعة في السبعينيات من القرن العشرين، حيث بلغ تصدير السفن 3.5 ٪ من إجمالي الصادرات. وفي عام 1980 كانت الطاقة الإنتاجية لصناعة السفن بالجمهورية تحتل المرتبة الرابعة في العالم.[1]

بالإضافة إلى جملة ما حققه الإقتصاد الكوري يجدر بنا ذكر أنه في عام 1972، تم بناء مجمع للبتروكيماويات في مدينة اوسان مترو بوليتان. وفي العام اللاحق، شهدت صناعة الصلب في البلاد أول إنتاج لها، كما تم تصنيع أول جهاز تلفزيوني في البلاد في عام 1974، وظهرت السيارات الكورية على طرق الدول الأجنبية لأول مرة في عام 1976. ومن خلال هذه الحركة الناشئة خلال السبعينيات، والتي جعلت هذه الدولة تعيد ترتيب الهيكل الصناعي للبلاد ليتحول مركز الثقل فيه الى الصناعات الثقيلة والكيميائية.[2]

المبحث الثالث: مرحلة بناء الإقتصاد الوطني والتحول نحو إقتصاد المعرفة

سوف نرى من خلال هذا المبحث كيف إستطاعت كوريا الجنوبية الخروج من الأزمة التي كانت تتخبط فيها معلنتا بذلك بداية حقبة جديدة في سبيل تحولها من دولة إقتصادها فقير إلى دولة تزاحم كبار القوم

المطلب الأول: الإعتماد على الإقتصاد كثيف رأس المال

بالرغم من النتائج الرائعة التي حققها الإقتصاد الكوري في المرحلة الممتدة بين ستينيات القرن المنصرم وسبعينياته، نجد أن مخطط النمو الاقتصادي الذي باشرته الحكومة تخللته بعض السلبيات، ففي أواخر السبعينيات أدى ذلك إلى إختلالات خطيرة في التوازن على المستوى الكلي للإقتصاد، كما أن صدمة البترول العالمية الثانية لعام 1979، وما ترتب عليها من ركود إقتصادي، قد سددت ضربات خطيرة أيضا للخطة الرامية إلى تحقيق التصنيع والنمو المرتكز على التصدير. ومع وجود زيادة كبيرة في أسعار البترول المحلي، وتفاقم في مشكلات السداد، إضطرت الحكومة إلى إتخاذ سياسات التقشف المالي.[3]بغية تصحيح الأوضاع والخروج من هذا المأزق الذي لم تنجوا منه كوريا على غرار الدول النامية والمتقدمة في تلك الحقبة، وبالإضافة إلى المتغيرات الدولية كانت كوريا تعاني من مشكل داخلي ألا وهو ضعف الطلب المحلي الإجمالي والذي زاد من حدة الأزمة التي عصفت بها في الفترة الممتدة ما بين 1979م – 1981م.

الفرع الأول: الخطة الخماسية الخامسة 1982–1986

لقد أدى النمو الضعيف وغير الكافي للطلب المحلي الإجمالي. وضعف ديناميكية الطلب المحلي الإجمالي، وعدم إستغلال الطاقة الإنتاجية للصناعة الكورية إستغلالا كاملا، إلى إنخفاض العائد على رأس المال، وحدوث تدهور حاد في التراكم الرأسمالي الثابت الإجمالي ، مما أدى إلى حدوث الأزمة ،كما تجدر الإشارة، إلى أن أهم مؤشرات ضعف ديناميكية الطلب المحلي الإجمالي هو أن متوسط معدل الزيادة السنوية في الإستهلاك الخاص، خلال الفترة 1962م - 1970م ، كان 7.45٪ وخلال الفترة ما

[1] كيم، الهيونج ج، مرجع سابق ،ص91

[2] جونغ كيونغ تشوي،مرجع سابق ،ص 58

[3] نفين شمت ،مرجع سابق ،ص 53

بين 1971 إلى 1978 سجل 7.82٪ .[1]وهي زيادة جد محتشمة فبضعف الطلب المحلي وتأثر الطلب العالمي جراء الكساد وظهور منافسين جدد لكوريا على الصعيد العالمي تفاقمت الأزمة.

علاوة عما سبق، يمكن إختصار الأسباب التي أدت إلى ضعف ديناميكية الطلب الإجمالي ما يلى:[2]

– زيادة الأجور الحقيقية بمعدل أقل من معدل زيادة إنتاجية العمل ، حيث زادت الأجور الحقيقية بمعدل سنوي قدره 7.7 ٪ في حين زادت إنتاجية العمل بمعدل سنوي قدره 10.5 ٪ خلال الفترة 1971م – 1979م .

– التضخم الناجم عن السياسات الإقتصادية للدولة

– التضخم الناجم عن سياسات التسعير للشركات الإحتكارية

– الارتفاع في تكاليف السكن ، حيث أدى ذلك إلى إنخفاض إنفاق قطاعات الدخل المنخفض من السكان (العمال) على السلع الإستهلاكية .

جل هذا دفع بمن تولى السلطة بعد إغتيال الرئيس بارك للإسراع ودق ناقوس الخطر من أجل إيجاد حلول للخروج من فك الأزمة الإقتصادية و الإجتماعية التي واجهة كوريا نهاية السبعينيات القرن المنصرم وكادت تعصف بها *، حيث سوف تقوم الحكومة الجديدة بإنتهاج سياسات إقتصادية جديدة في هذه الحقبة ،و التي سوف تكون موجهة للحد من بعض الآثار الإقتصادية الناجمة عن الخطط السابقة، وكذلك مقابلة التغيرات الإقتصادية العالمية كما أتينا على ذكره آنفا.

لأن الآثار الناجمة عن أزمة النفط الثانية والكساد الذي أصاب العالم في بداية الثمانينات قد نتج عنهما مضاعفة ما تدفعه كوريا مقابل حصولها على النفط، بالإضافة إلى إنخفاض غمر الصادرات الكورية كنتيجة حتمية للكساد، والتي ترتب عليها ظهور عجز في الميزان التجاري قدر بحوالي 3, 5 بليون دولار في عام 1980 ،ليكون هذا العجز هو أكبر رقم تسجله كوريا في تاريخها. دافعا بذلك الحكومة في نهاية عام 1980 إلى القيام ببعض الإصلاحات الاقتصادية، منها تشجيع الاستثمار الأجنبي وتبسيط الإجراءات أمام المستثمرين الأجانب، وتشجيع وتدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية، وتحرير الواردات الكورية من القيود والموافقات والقوائم الحكومية.[3]

كما أنها لجأت إلى إجراءات أخرى سوف نأتي على ذكرها بغية تحقيق الإستقرار والرفاهية الإقتصادية، ومعالجة أزمة 1979م – 1981م ، وهي كالاتي :[4]

---

[1] أبو العينين، مسعد السيد، مرجع سابق ،ص 23

[2] نفس المرجع ،ص 24

* بعد اغتيال بارك ، تولى رئيس الوزراء تشوي كيو–هاه منصب الرئاسة ليتم اغتصابها على يد الجنرال تشون دو–هوان في انقلاب 12 ديسمبر .1979 في مايو من العام التالي، قاد المجتمع المدني الساخط والذي كان يتكون بشكل رئيسي من طلبة الجامعات والنقابات العمالية احتجاجات قوية ضد الحكم الاستبدادي في جميع أنحاء البلاد. أعلن تشون دو–هوان الأحكام العرفية في 17 مايو 1980، وتصاعدت الاحتجاجات. تم اعتقال المعارضين السياسيين ووُضعهم قيد الإقامة الجبرية، في 18 مايو 1980، اندلعت مواجهة في مدينة گوانگجو بين الطلاب المحتجين في جامعة تشون الوطنية والقوات المسلحة المتمركزة حسب قانون الأحكام العرفية. الحادثة تحولت إلى احتجاجات عمّت المدينة واستمرت تسع أيام حتى 27 مايو وأسفرت عن مذبحة گوانگجو .التقديرات الفورية للقتلى المدنيين تراوحت من عشرات إلى 2000، مع تحقيق شامل لاحق من الحكومة المدنية وجد أن الضحايا كانوا حوالي 200 قتيل و 850 جريح.

[3] نفين شمت ،مرجع سابق ،ص53

[4] أبو العينين، مسعد السيد، مرجع سابق ،ص 24

1- إعادة تنظيم الصناعة الثقيلة من خلال إندماج المشروعات كبيرة الحجم الخامة وتحقيق تأميم جزئي لها.

2- تقييد. نمو هذه المشروعات المندمجة كبيرة الحجم

3- تقييد القروض المصرفية لتلك المشروعات المتكتلة كبيرة الحجم

4- وصول معونة مالية ضخمة من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان

5- زيادة الصادرات نتيجة لتخفيف العملة، وثبات الأجور وجمودها.

وكان هذا ضمن الخطط الخماسية التي سوف تتبعها الدولة، حيث لم يغير نظام الحكم الجديد الطرق التي إنتهاجها من سبقه فبقي يعتمد على نظام التخطيط، لكن الجديد في الأمر هو التقليل من تحكم الدولة في البنوك ورفع الحماية على بعض الصناعات تمهيدا للمرحلة التالية والتي ستشهد رفع الدولة يدها على المجال الإقتصادي والتوجه نحو التحرير المالي وإقتصاد السوق كما جاء في الدراسات التي إهتمت بالموضوع، وهذا ما سنلمحه عند التعرض للمخططات السياسات التي إتبعتها كوريا في ثمانينات القرن المنصرم، إبتدا من المخطط الخماسي الخامس الذي إمتد من 1982-1986 والذي جاء عقب المخطط الرابع الذي مر بمجلة من المطبات والعوائق و التي أتينا على ذكرها أنفا، ليكون محطة أنطلاق لمرحلة جديدة في الإقتصاد الكوري، حيث إنطوى على جملة من الأهداف فحواها في الجدول الموالي :

الجدول رقم (12-4) الخطة الخماسية الخامسة 1982-1986

المخطط	*الفترة*	*معدل النمو المتوقع (المعدل المحصل)*	الأهداف المسطرة	الإتجاهات الرئيسية للسياسات
الخمسية الخامسة	1982-1986	7.5(8.7)	1 .إنشاء أسس لاستقرار الأسعار وتحقيق إقتصاد مكتفي ذاتيا 2 .تحسين التكنولوجيا 3 .تحسين نوعية الحياة 4. إعادة هيكلة الوظائف الاقتصادية للحكومة	1 .القضاء على السلوك الاقتصادي التي تؤدي إلى التضخم 2 .زيادة القدرة التنافسية في الصناعات الثقيلة 3 .تحسين السياسة الزراعية 4 . مواجهة قيود الطاقة القادمة 5 .تحسين أداء المؤسسات المالية 6 .إعادة ضبط وظائف الحكومة وترشيدها الإدارة المالية 7 .تقوية النظام التنافسي وتعزيز السياسات الإنفتاحية 8 .تطوير القوى البشرية وتعزيز العلوم تقنية و التكنولجيا 9 .إقامة علاقات عمل جديدة 10.توسيع التنمية الاجتماعية

Source : Kwong, Kai-Sun. Industrial Development in Singapore, Taiwan, and South Korea. World Scientific, 2001.p133

لأول مرة نرى أن من جملة الأهداف التي تم إدراجها هدف إعادة هيكلة الوظائف الإقتصادية للحكومة، وهذا ما أتينا على ذكره والذي يشير إلى التقليل من التدخل الحكومي عن طريق سياسة إعادة ضبط وظائف الحكومة وترشيد الإدارة المالية، تحسين أداء المؤسسات المالية مع الدعوة إلى تقوية النظام التنافسي وتعزيز السياسات الإنفتاحية عوض إحتكار الدولة للأدوات المالية كالبنوك

وغيرها مع محاربة السلوكيات التي تؤدي إلى التضخم، كما توجهت نحو تحسين السياسة الزراعية و الإستعداد لمواجهة قيود الطاقة القادمة.

ولقد كان هذا بسبب ما واجهته الحكومة من مشكلات مالية وضريبية، ما دفعها إلى الكفت عن إجراءات التدخل المختلفة، مثل القروض الخاصة والتخفيضات الضريبية للقطاع الخاص، فبدل التدخل وضعت برنامج استقرار إقتصادى قوي. بدأ الشروع فيه بحلول عام 1980، حيث قام نظام حكم شون دو هوان Chun Doo Hwan بإتباع سياسات ضريبية ونقدية محافظة، تزامنت مع تخفيض الإنفاق الحكومي وتأجيل الإستثمار العام ونتيجة لهذا التقشف هبط العجز في الميزانية الموحدة من متوسط قدره 3.1٪ من إجمالي النتاج القومي في الفترة ما بين 1987 و1982 إلى 1٪ في الفترة من 1983 إلى 1986، كما هبط أيضا معدل النمو السنوي لكمية وسائل الدفع (M.2) من 30٪ إلى 15٪ خلال نفس الفترة، وقد ساعد التحول إلى الاستقرار على تخفيض التضخم، ولكنه تسبب أيضا في حدوث إنخفاض، أولا في القطاع الصناعي، ثم في النمو الاقتصادي عامة بصورة أكبر، كما دفعت الحكومة شركات في قطاع الصناعة في نفس الفترة ، لكي تندمج مع شركات منافسة، من قدرات الإنتاج المخطط ولتتخصص في منتجات معينة.[1]

لقد إنطوت تحت هذه الخطة الخماسية إصلاحات، كما أنها شملت جملة من الأهداف والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي

[1] كيم، الهيونج ج، مرجع سابق ،ص 93

الجدول رقم (13–4) أهداف ونتائج المخطط الخماسي الخامس والأداء 1982–1986

الأهداف						الأداء					
مؤشر	المعدل السنوي	1982	1983	1984	1985	1986	المعدل السنوي	1982	1983	1984	1985	1986
معدل النمو (٪) الاقتصادي	8	8	8	8	8	8	10	7	13	9	7	13
الاستثمار كنسبة من الناتج القومي الإجمالي ،٪	32	31	31	31	32	33	30	30	30	31	30	29
الادخار المحلي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي ،٪	27	24	26	27	28	23	37	22	26	28	28	32
المدخرات الأجنبية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي ،٪	4	7	5	4	3	3	3	7	4	4	2	-3
الحساب الجاري (بليون دولار)		5-	4-	4-	4-	4-		3-	2-	1-	1-	5
الصادرات (بليون دولار)		24	31	37	44	53		21	23	26	26	34
معدل النسبة المئوية للتغير السنوي							11	1	11	14	0	28
الواردات (مليون دولار)		29-	34	40	47	56		24	25	27	27	29
معدل النسبة المئوية للتغير السنوي							4	3-	6	10	3-	12

Source : Kwong, Kai-Sun. Industrial Development in Singapore, Taiwan, and South Korea. World Scientific, 2001.p133

من الجدول السابق يمكن أن نرى بوضوح أن معدلات النمو عادت إلى الإرتفاع لكنها متذبذبة إذا ما قورنت بالحقبة التي سبقتها فتارة تحقق 13 % و تارة أخرى تحقق معدل يتراوح بين 7–9 % ،بينما الهدف المسطر لها كان الحفاض على معدل 8 % طيلة سنوات المخطط أي أن الأهداف المرجوة لم تحقق فعلا بغض النظر على أنها نسب النمو عاودت الإرتفاع لكنها ليست على نفس الوتيرة، وكذلك في ما يخص معدلات نمو الصادرات و كذا قيمتها فهي في إرتفاع لكنها لم تستطع تحقيق الأهداف المسطرة، لكن الأمر الوحيد الذي إستطاع هذا المخطط إنجازه هو التحكم في الواردات فلقد سجلت معدلات أقل من تلك التي وضعت في الأهداف، على الرغم من عدم نجاح الحكومة الجديدة في تحقيق كل الأهداف إلا أن الميزان التجاري لها قد

حقق فائض في نهاية المخطط الخماسي قدر ب 5تريليون دولار وهو ما لم تحققه كوريا قرابة العشرين سنة الماضية وهذا ما يعد في حد ذاته إنجازا كبيرا في ضل الأوضاع التي كانت تعيشها، عشيت الشروع في تطبيق هذا المخطط والتي أثرت عليها كثيرا.

من أجل الوصول إلى هذه الأهداف قامت كوريا بتطبيق إصلاحات سبقت ذلك على غرار تخفيف القيود الصارمة التي كانت مفروضة سابقا على الاستثمارات الأجنبية خلال السبعينات، حيث سمحت بمزيد من التحرر في المجالات التي يطرقها الاستثمار الأجنبي، وذلك بالسماح للمنشآت الأجنبية بتملك معظم أو كل المشروعات في القطاعات الفرعية، هذا إلى جانب تخفيض الحد الأدنى لحجم رأس المال المستثمر إلى 100 ألف دولار. وهذا التحول في السياسة املته الحاجة إلى تخفيف الحماية الممنوحة للمنشآت المحلية ولدفعها إلى زيادة مستوى كفاءتها وإنتاجيتها، وذلك عقب عقدين من الحماية المكثفة، ويتمثل الدافع الثاني في رغبة كوريا في البحث – مع المستثمرين الأجانب – عن مجالات جديدة تتمتع بميزة نسبية خلال فترة انتقال كانت فيها الكثير من صادراتها المبكرة قد بدأت في التراجع نتيجة منافسة دول صناعية جديدة تنخفض فيها مستويات الأجور.[1]

كما إتبعت إدارة حكومة شون Chun أيضا سياسة التحرر المالي بنشاط، حيث أخضعت البنوك التجارية المملوكة للدولة الخصخصة في عامي 1981 و1982، وتم القضاء تماما على التفاوت في معدلات الفائدة بين القروض التي تتم على بوليصة التأمين وقروض البنك العادية. وتم تقليل حواجز الدخول في الصناعة التمويلية، كما تنوعت الخدمات المالية وتناقصت أيضا بالتدريج التمويلات التفضيلية للصادرات. وعلى سبيل المثال، نجد أن قروض صندوق الاستثمار الوطني، وهو برنامج ائتماني خاضع للتوجيهات الحكومية لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل في الصناعات الثقيلة والكيميائية، قد انخفضت من20 ٪ من مجموع القروض البنكية في عام 1979 إلى 5٪ فقط في عام 1990وهكذا أدت السياسة التي بدأتها إدارة حكومة پارك وهي «التصنيع أولا والتمويل ثانيا» إلى تخلف الصناعة التمويلية نسبيا حتى أواخر التسعينيات وفي حين أن الإصلاح المالي في الثمانينيات من القرن العشرين) قد أزال احتكار الدولة للملكية المصرفية،[2]

هذا ما جعل من الإقتصاد الكوري لا يستغرق وقتا طويلا في تحقيقه لثمار سياسات الإصلاح. ففي المدة من عام 1981 إلى عام 1985 تمكنت هذه الدولة من النهوض من العثرة التي شهدتها عام 1980 مسجلةً خلال تلك المدة متوسط نمو بلغت نسبته 5.9 ٪ سنويا ، وإنخفضت نسبة التضخم من 25.6٪ في عام 1980 إلى 4٪ فقط في عام 1984 . وأصبحت بيئة وضع السياسات أكثر حيادًا، فقد إنتهى العمل بسياسات الدعم المباشر للصادرات وجراء تنفيذ برامج لتحرير التجارة وتحرير السياسات المالية، وفي عامي1983 و 1984 أصبحت السياسات المالية والنقدية تتسم بدرجة عالية جدا من التقييد من أجل القضاء على التضخم ولتهيئة ظروف أكثر أمانا للمقرضين الأجانب.[3]

بالإضافة إلى الظروف التي تكلمنا عليها سابقا ستواجه كوريا الجنوبية في هذه المرحة متغيرات أخرى، والتي ستدفع بمتخذي القرار، إلى التوجه نحو سياسيات جديدة من أجل التكيف مع الوضع الحالي، فدخول دول جنوب شرق آسيا كمنافس قوي على الأسواق التصديرية مستفيدين من في ميزة الأجر الرخيص غلى غرار تايلاند و التي فقدتها كوريا ،بعد أن بدأت تتضأل أمام إلحاح نقابات العمال التي نجحت بالفعل في رفع الأجور بنسبة 15 % سنة 1984 ، وتأثر القدرة التنافسية لمنتجاتها في السوق الأمريكية، بعد الإنفتاح الصيني الأمريكي، كل ذلك حدا بكوريا إلى الاتجاه نحو الصادرات التي تعتمد على رأس المال الكثيف بدلا من العمل الكثيف وهو ما يجعل من نقل تكنولوجيا متطورة وما يستتبعها من ضرورة استيراد رووس الأموال وتدويل السوق

[1] هبه أحمد، حندوسة، مرجع سابق ص 390

[2] كيم، الهيونج ج، مرجع سابق ،ص 93

[3] نفين شمت ،مرجع سابق ،ص54

المحلي أمرا ذو حتمية، حيث قدرت احتياجات كوريا من راس المال بمقدار 10 مليار دولار حتى سنة 1988 وذلك طبقا لتقديرات الخطة 1981 – 1986 ، إذن فقد عانت حكومة الرئيس دو – هوان من مأزق واضح في تلك الآونة حيث أن الجولات المستمرة للحصول على راس المال والتكنولوجيا قد منيت بالفشل إذ رفضت دول أوربا الغربية المزيد من التورط في كوريا الجنوبية بعد التفاقم الحاد لمديونيتها الخارجية حيث بلغ معدل الزيادة السنوي المتوسط في حجم الدين الخارجي 5 مليار دولار سنوي، وقد قفز حجم المديونية من 41 مليار دولار سنة 1983 إلى قرابة 65 مليار دولار سنة 1986(30% منها ديون قصيرة الأجل)، وقد أتى هذا الرفض من جانب الدول الغربية على الرغم من قبول الحكومة للشروط التي فرضتها منظمة التعاون الأوربي " Ocde " والتي كان أهمها التحرير الكامل للواردات والإزالة التامة للحواجز الجمركية حتى سنة 1988.[1]

كما أن إقتراض كوريا لمبالغ ضخمة من أجل مواجهة الصدمة البترولية الأولى وتمويل برامجها في مجال الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية في خطة التنمية، كما أدت الصدمة البترولية الثانية إلى دورة جديدة من الاعتماد المكثف على الاقتراض من الخارج وارتفع مقدار الدين الخارجي المستحق إلى حوالي 29 بليون دولار في عام 1980 زاد إلى حوالى 40 بليون دولار في نهاية عام 1983. وقد كان السبب في قدر كبير من هذه الزيادة يتمثل في الديون قصيرة الأجل المقترنة بأسعار فائدة عالية حيث زاد نصيبها من إجمالي ديون كوريا من20 ٪ في عام 1981 إلى30 ٪ في عام 1983، وعلى الرغم من هذا التراكم السريع والمستويات العالية من الديون التي تكبدتها كوريا جراء الأسباب التي أتينا على ذكرها، إضافة إلى (أن النمو السريع في حجم الصادرات كان يعني تزايد الحاجة إلى النقد الأجنبي لتمويل المدخلات المستوردة اللازمة للصناعات الموجهة للتصدير بصورة رئيسية)، فإنها لم تضطر على الإطلاق إلى إعادة جدولة التزاماتها تجاه الأطراف الدائنة وذلك بسبب الاستخدام الإنتاجي لتلك الديون حيث أنها وجهت لقطاع التصدير، ومن ثم فإن التمويل الخارجي هو الذي مكن كوريا من تحقيق نسبة عالية في نمو صادراتها، كما أن تلك النسبة العالية في نمو الصادرات هي – بدورها – سمحت لها من تمويل خدمة الدين دون صعوبات. وقد انتهجت كوريا مسارا شديد التوازن بين تزايد مقدار الدين وبين نسبة نمو الصادرات في السبعينات. وقد وصلت كوريا إلى نقطة الخطر في قدراتها المالية بسبب الارتفاع السريع في معدل تراكم الدين في أكثر من نقطة زمنية، ولكن الضغوط الناجمة عن ذلك الوضع أمكن استيعابها في كل مرة بفضل تحقيق زيادة كبيرة جدا في نمو الصادرات، ولقد استخدمت كوريا رأس المال الأجنبي لغرضين : أولا: تمويل استثماراتها الطويلة المدى . ثانيا: مواجهة أزمات ميزان المدفوعات وذلك للحفاظ على مسار النمو في المدى الطويل.[2]

غير أن التعليم قد بلغ ذروته تطوير وتحديثا، ففي 1980 قامت الحكومة بإلغاء إمتحان الإلتحاق الرئيس ،الإمتحان الوزاري. لحل مشكلة الدروس الخصوصية في المرحلة الثانوية، وتم فرض ضريبة التمويل للإصلاحات التعليمية المستمرة لتوفير فرص التعليم للمحرومين وذوي الاحتياجات الخاصة، وتشجيع التبرعات مع فرض مراقبة مشددة على الصناديق المالية المخصصة للعملية التعليمية (30) . فضلا عن ذلك فقد اهتمت الحكومة بالطلبة والأساتذة على حد سواء، فعملت على زيادة عدد المدرسين ورفع مستواهم العلمي والمادي، ووفرت لهم عدد من المنح للدراسة في الخارج، وفرت للطلبة عدد أخر من المنح للحصول على شهادات ودرجات علمية متقدمة من الجامعات الأجنبية، إذ عقدت اتفاقية بين الحكومة الكورية الجنوبية وحكومات (60) دولة أجنبية لابتعاث الطلبة الكوريون إليها، وقدر عدد الطلبة في هذا المجال للمدة (1953–1980) بنحو (14503) طالبة ابتعثوا إلى جامعات أربعين دولة أجنبية، حصل منهم على (13942) شهادة من جامعات الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ،كما أنه تم

[1] محمد علي الدمشاوي **تجربة التصنيع التصديري والاستثمار الأجنبي في كوريا الجنوبية 1945 – 1986** مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية جامعة أسيوط – كلية التجارة مج 6 ,ع 10 ، مصر 1986 ،ص ،ص 364،365

[2] نفين شمت ،مرجع سابق ،ص54

بناء عدد كبير من الجامعات والكليات والمعاهد أذ ارتفع عددها من 38 مؤسسة تعليمية عام 1945 لتصل إلى 309 عام 1980.[1]

كما تحول إهتمام الدولة في ثمانينات القرن الماضي نحو مشروعات الأبحاث والتنمية القومية وذلك بهدف الإرتقاء بمستوى الدولة في النواحي العلمية والتكنولوجية وشمل ذلك برامج لزيادة استثمارات القطاع الخاص في مجال أبحاث التنمية فضلا عن أبحاث تنمية مهارات القوى العاملة.[2].

كما قامت بتأسيس معهد كوريا الجنوبية للسياسات الاقتصادية الدولية سنة 1989 **Korea Institute for International Economic Policy** ويعد هذا المعهد مستودع للمعلومات المتعلقة الاقتصادية الدولية بالسياسة الكورية الجنوبية والخاصة بالاقتصاد الدولي إذ ينفذ كل المشاريع المتعلقة بالمعاهد الأجنبية والحكومات في جميع مجالات الاقتصاد الدولي من خلال بحوثة كما يعمل على وضع سياسات تجارية تهدف إلى زيادة المهارات، وتوسيع نطاق تحرير الاستيرادات.[3]

لقد لبعت التغيرات في السياسة الصناعية تغيرات في السياسة التكنولوجية أيضا، وحدث تغير في دون الحكومة فيما يتعلق بتراخيص التكنولوجيا الأجنبية واتخذت إجراءات صارمة فيما يتعلق بتعزيز قطاع البحث والتطوير المحلي، وحدث تحول من استيراد التكنولوجيا المتضمنة في الآلات إلى التكنولوجيا غير المتضمنة وهذا من أجل فك أربطة التبعية، ونتيجة لقيام المؤسسات العامة للقطاع الخاص بالتعرف علي التكنولوجيات الأجنبية والتفاوض عليها ونقلها من خلال مراكز الربط بين الصناعات ومصادر التكنولوجيا فقد ارتفعت مدفوعات التكنولوجيا من96.5 مليون دولار خلال الفترة من 1972-76 إلى 1130.3 مليون دولار خلال الفترة 1987-1989 بالاضافة الى السياسة الاتفاقية المتبعة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يساعد علي نشر التكنولوجيا وأمداد الإقتصاد السلع الوسيطة والتكنولوجيا المعقدة، وبجانب تحرير قطاع التراخيص التكنولوجية، كرست الحكومة جهود مكثفة لتعزيز جهود البحث والتطوير، وكان الهدف هو تقوية القدرة علي الإستيعاب والتعلم وتوليد قدرات تكنولوجية للمشروعات، حيث تم البدء في تنفيذ البرنامج القومي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي سنة 1982، وقد غطى هذا البرنامج سلسلة من مشروعات البحث والتطوير في الأنشطة عالية المخاطرة، مثل أشباه المواصلات، الكمبيوتر و الآلات، والأنواع الراقية من الكيماويات، وقد بدأ البرنامج بمشروعين، مشروع بدأته الحكومة ومشروع قامت بتمويله، كما شاركت الحكومة في تمويل مشروعات قامت بها الشركات الخاصة، وقد توسع البرنامج ليشمل العديد من المشروعات مثل مشروعات البحوث الأساسية ، مشروع التكنولوجيا عالية المخاطرة ، حيث بلغت النفقات الكلية للمشروعات خلال الفترة1982-1991 1205مليون دولار ، شاركت الحكومة 59.4% في هذه المشروعات وشاركت الصناعة 40% ونظرا لمحدودية الإنفاق علي البحث العلمي والتطوير التكنولوجي فقد ركزت السياسة الصناعية والبرنامج التكنولوجي علي الصناعات عالية التكنولوجيا إيجاد مزايا تنافسية معها .[4]

أخيرا، يمكن القول أن هذه الخطة قد إهتمت بإصلاح بعض الآثار الإقتصادية الناجمة عن الخطط السابقة ومواجهة التغيرات الإقتصادية العالمية، حيث تميز الإقتصاد الكوري في بداية ثمانينات القرن الماضي بنمو بطيء و تضخم سريع، الأمر الذي زاد الحاجة إلى تشجيع الصادرات عن ما سبق، كما أعطيت إدارة الدين الأجنبي أولوية هامة كسياسة إقتصادية وكذا بالنسبة لرفع

[1] Omar Saber Abdullah Omar Al-Tikriti, op, cité, p68

[2] كاظم أحمد البطاط، مرجع سابق ،ص210

[3] حسين زبون عليوي، مرجع سابقّ ،ص9

[4] فادية محمد عبد السلام، مرجع سابق ،ص 163

مستوى المدخرات المحلية و تخفيض الإنفاق الحكومي والإصلاح الضريبي للتوزيع العادل للدخل فبفضله إستطاعت تحقيق إستقرار نسبي كما أنه يعد نقطة التحول من نمط إقتصادي تحتكره الدولة إلى نمط جديد يتجه نحو الإنفتاح وإعتماد إقتصاد السوق وهذا ما سيتجسد في المخطط الخماسي السادس والذي ستشرع كوريا في تطبيقه إبتدأً من سنة 1988

الفرع الثاني: المخطط الخماسي السادس 1987-1991

بعد الاستقرار الاقتصادي الذي تمكنت الحكومة الكورية الجديدة من تحقيقه بداية من سنة 1986، أضحى من الواجب عليها الإتجاه نحو تعزيز التنافس الدولي وإصلاح نظامها المالي من أجل الإنطلاق في مشروع السوق الحرة، بغية التقليل التدريجي من إعتمادها على المساعدات المالية الحكومية و الخارجية، وهذا بتوجهها إلى خوصصة المشروعات الحكومية، التحول من القيود المالية المباشرة إلى القيود غير المباشرة، لتقليل من الاستدانة الأجنبية، والتي جعلت منها تخضع لتبعية المالية والتكنولوجية.

وعلى الرغم الإنجازات المبهرة التي حققتها هذه الدولة فقد وجدت نفسها تخضع للتبعية التي أضحت تتفاقم عاما بعد عام وكيف أن جانبا كبيرا من هذه التبعية يتمثل المديونية عن طريق قروض قصيرة الأجل مما يزيد من عبء خدمة الدين ويدفع الدولة إلى مزيد من الإقتراض لسداد فوائد الديون الحالة الأجل، ولم يقتصر الأمر على هذا الوجه من وجوه التبعية التي يعاني منها إقتصاد كوريا الجنوبية إزاء المركز من النظام العالمي خاصة الولايات المتحدة واليابان بل أن الحالة الكورية تمثل صورة متكاملة لكافة أوجه التبعية من مالية (عجز الميزان وارتفاع المديونية) وتجارية (حيث أكثر من 50 % من التجارة الخارجية لكوريا تتحقق مع الولايات المتحدة واليابان وحدها ولا يفوتنا أن ننوه بتفاقم موقف التبعية الغذائية حيث يسهم التطور الصناعي الكبير المتجه إلى الخارج في تحديث وتطوير النظام الزراعي بل أن التقدم الصناعي كان على حساب تطوير الزراعة مما فاقم من مشكلة إستيراد الأغذية والإعتماد على الخارج في توفير الاحتياجات الغذائية لأغلب السكان، كما أنها أي التبعية تظهر بصورة خاصة في مجال " نقل التكنولوجيا " فبعد عشرين عاما من الانطلاق الصناعي وبعد أن احتلت الصادرات الصناعية أكثر من 90 %من الصادرات الكورية نجد أن الصناعة الكورية يزداد اعتمادها على التكنولوجية المستوردة في صورة تراخيص تكنولوجية " ولا يقتصر أمر هذه التراخيص على الصناعات المتطورة وحدها بل يشمل كافة أوجه النشاط الصناعي الخفيف والمعقد حيث تتضاعف تراخيص التكنولوجية في مجالات الآلات وبناء السفن والكهرباء وحتى قطاع البناء والتشييد وغيرها من القطاعات ما بين الفترة 1962 – 1978 و 1977 – 1980 وهذا كله يدل على أن تجربة التصنيع التصدير المعتمد على رؤوس الأموال الأجنبية " ونقل التكنولوجيا "لا يمكن أن تسهم في إحداث أي تطوير تكنولوجي بل أنه يعمق التبعية التكنولوجية عاما بعد عام، ولعل ذلك يوكد لنا نتيجة ما توصلت إليه واحدة من أهم الدوريات المتخصصة من أن " الهيكل الصناعي لكوريا الجنوبية هش للغاية إذ يستند إلى هرم كثيف من الديون والامتيازات المحلية والأجنبية.[1]

كل هذا جعلها تتوجه إلى تبني مخطط يدعوا إلى الإهتمام أكثر بالتكنولوجيا والإبداع ومحاولة فك التبعية التي تحدثنا عليها أنفا، على الرغم من إمتلاكها صناعات واعدة و المتصفح للجدول الموالي سوف يقف على ذلك بوضوح:

[1] محمد علي الدمشاوي، مرجع سابق ، ص ،ص 369، 370

الجدول رقم (14-4) أهداف المخطط الخماسي السادس 1987-1991

المخطط	*الفترة*	*معدل النمو المتوقع (المعدل المحصل)*	الأهداف المسطرة	الإتجاهات الرئيسية للسياسات
الخمسية السادسة	1987-1991	7.3(9.9)	1 .تأسيس نظام اقتصادي، اجتماعي داعم للقدرات الابتكارية والإبداعية 2 .إعادة الهيكلة الصناعية وتحسين التكنولوجيا 3. تحسين الرفاهية الوطنية	1 .توسيع فرص العمل 2 .توطيد الأساس لاستقرار الأسعار 3تحقيق فائض ميزان المدفوعات والحد الديون الخارجية 4 .إعادة الهيكلة الصناعية وتحسين التكنولوجيا 5 .الوصول إلى توازن التنمية الإقليمية والريفية 6 .تحسين الرفاهية الوطنية من خلال تحسين العدالة الاجتماعية 7. تعزيز نظام السوق الاقتصادي وإعادة ضبط وظائف الحكومة

Source: *Kwong*, Kai-Sun. Industrial Development in Singapore, Taiwan, and South Korea. World Scientific, 2001.p134

من الجدول أعلاه يمكن أن نرى أن الحكومة الكورية الجديدة سعت من خلال وضعها لهذا المخطط إلى توطيد ما نص عليه سابقه و هذا من خلال تعزيز المجهودات من أجل التوجه نحو نظام السوق الحر والإهتمام بالتكنولوجيا مع عدم إغفال التوزيع الأمثل للمداخيل و الرقي بالمجتمع لتجنب أخطاء الماضي التي أفضت إلى الأزمات التي ذكرناها سابقًا، بالإضافة إلى إعادة الهيكلة الصناعية وتحسين التكنولوجيا من أجل فك أوصال التبعية التي هي في تزايد مستمر من بداية مرحلة التصنيع الأولى.

لم تكن هذه هي المحاولة الأولى لكوريا من أجل إستقطاب التكنولوجيا، حيث مر التقدم التكنولوجي للصناعة الكورية بثلاث مراحل: التقليد المزدوج في الستينيات والسبعينيات، والتقليد الإبداعي من ثمانينات القرن الماضي والابتكارات منذ عام 1990 وهذا ما جاء في هذا المخطط. وهذا التطور يوازي التسلسلات الرئيسية الثلاثة في تدفق التكنولوجيا من الاقتصادات الصناعية المتقدمة إلى البلدان التي تريد اللحاق بالركب. أي نقل التكنولوجيا الأجنبية ونشر التكنولوجيا المستوردة وتشجيع البحث والتطوير لتحسين التكنولوجيا الأجنبية المستقطبة من أجل توليد التكنولوجيا الخاصة بها، حيث لعبت الحكومة دورا نشطا في تطوير التكنولوجيا منذ البداية. كان هناك مكتب للتكنولوجيا تحت مجلس التخطيط الاقتصادي. في عام 1967 تمت ترقيته إلى وزارة للعلوم والتكنولوجيا (MOST) ، وهي أول دولة تمتلك وزارة كاملة من هذا النوع.[1] لكنها لم تستطع إمتلاك وتوليد التكنولجيا إلا بعد تسعينيات القرن المنصرم وبقيت تحت التبعية، لذا حاول القائمون على الأمر من خلال هذا المخطط والذي سيليه الإهتمام أكثر بهذا الشق لإيجاد ميزة تنافسية جديدة تعوضهم عن تلك التي فقدتها.

[1] Kwong, Kai-Sun, op, cite, p142

بالإضافة إلى كل ما سبق شهدت فترة تطبيق المخطط جملت من التعديلات التي وقعت في المجال الخاص بالنقد والبنوك، فقد تم خلال الفترة 1987-1990 القيام بمايلي :[1]

- إنشاء خمس بيوت رأس المال، ثماني عشرة شركة تأمين على الحياة، منها ثلاث عشرة شركة وطنية و أجنبية؛ - السماح لأربعة شركات تأمين أجنبية بممارسة نشاطها داخل السوق الكوري دون وسيط ؛

- تخفيف قيود التدخل الحكومي في إدارة البنوك و السماح لهذه الأخيرة بزيادة حجم رأسمالها. و منه، تتكون البنوك في كوريا من عدة أنواع حسب النشاطات التي تقوم بها، نذكر:

- بنوك متخصصة: متخصصة في مجالات محددة مثل تقديم المساعدات للمشاريع ذات النشاط المحدود

وهي تعتمد على إيداعات الأفراد و مساهمات الدولة؛

- بنوك التنمية: عملت كوريا على إنشاء بنوك التنمية الصناعية بغرض التمويل طويل الأجل للمشاريع

الاستثمارية، و قد عرفت هذه المصارف أداء جيد باختيارها للمشاريع و مراقبتها كما ابتكرت وسائل لاحتواء

التدخل السياسي المتعمد في هذه البنوك" للتمكن من مواجهة ضغوط الجهات الأخرى في الحكومة؛

- بنوك الودائع: تكون دائما تحت رقابة الحكومة الكورية و تقبل أي نوع من الودائع كما تمنح القروض

- مؤسسات التمويل غير الرسمية: لا تخضع للرقابة الحكومية؛

- مؤسسات التمويل غير المصرفية: تشمل شركات الاستثمار، التأمين، الأوراق المالية و مؤسسات الادخار كما يسمح لها بتقديم القروض.

لقد ساعدت سياسات الاستقرار، التحرير، ورفع القيود في كوريا الجنوبية على تقليل الضغوط التضخمية وتحسين التنافسية الدولية للصناعات المصدرة، وبالرغم من ذلك لا تزال هناك مشاكل سببها وجود فجوة كبيرة بين قدرات المؤسسات الكبيرة والصغيرة، اللاتوازن فيما بين القطاعات الحضرية والريفية، وعدم المساواة في توزيع الدخل ؛رغم المساعي والجهود الجبارة للحكومة في الثمانينات لتعزيز العدالة الاجتماعية ولتحسين توزيع الدخل، وقد حصل التحسن في أواخر الثمانينات؛ ففي عام 1988، شرعت الحكومة بسن قانون الحد الأدنى للأجور، كما قامت بإنشاء نظام للمعاشات الوطني، إلى جانب نظام الضمان الوطني عام1989[2].

أما الأهداف المتوقعة وما توصلت إليه الخطة فالجدول الموالي يبرز أهمها:

[1] محمد أمين شلقامي ،فهم التجربة الكورية و سبل الاستفادة منها : دليل عملي، مجلة أوراق أسيوية ؛: العدد36 : مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة 2001 ،ص ،60

[2]Joonhae Suh and DerekH.C.Chen,2007,Korea as a Knowledge Evolutionary Preccess and Lessons Learned,p135

الجدول رقم (15–4) أهداف المخطط السادس و الاداء المتحصل عليه 1987–1991

الأهداف						الأداء					
مؤشر	المعدل السنوي	1987	1988	1989	1990	1991	المعدل السنوي	1987	1988	1989	1990	1991
معدل النمو (٪) الاقتصادي	7	8	8	7	7	7	10	13	12	7	8	9
الاستثمار كنسبة من الناتج القومي الإجمالي ،٪	31	30	31	31	31	31	35	30	31	34	37	39
الادخار المحلي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي ،٪	32	31	32	32	33	33	36	36	38	35	36	36
المدخرات الأجنبية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي ،٪	2-	1-	1-	2-	2-	2-	2-	2-	7-	8-	1	3
الحساب الجاري (بليون دولار)		2	3	3	4	4		10	14	5	2-	9-
الصادرات (بليون دولار)		36	40	44	49	54		46	60	61	63	70
معدل النسبة المئوية للتغير السنوي							16	36	29	3	3	10
الواردات (مليون دولار)		33	36	40	45	50		39	48	57	65	77
معدل النسبة المئوية للتغير السنوي							16	36	29	3	3	10

Source : Kwong, Kai-Sun. Industrial Development in Singapore, Taiwan, and South Korea. World Scientific, 2001.p132

رمى هذا المخطط إلى تحقيق معدل نمو إقتصادي سنوي يقدر ب7 بالمئة، لكنه تجاوز ذلك ليحقق 13 بالمئة وهو ما يعد نجحا باهرا لهذا المخطط، كما انه وفق كثيرا في تحقيق فائض في الميزان التجاري طليت الثلاث سنوات الأولى من المخطط لكنه رجع للعجز في السنتين الأخيرتين، وهذا كله بسبب تعاظم كمية الصادرات التي لعبت دورا كبيرا في تحقيق معدلات جد مرضية من النمو الإقتصادي حيث قدر نمو الصادرات السنوي ب 16 سنويا مع تسجيله لقيم تتراوح بين 60–70بليار دولار وهي مبالغ لو قورنت بمرحلة الستينيات لوجدنا أنها فقاتها بأشواط، حيث سوف تسمح لكوريا بالدخول إلى حلف الدول المتوسطة الدخل

بحلول العشرية الأخيرة من القرن الماضي، يعني أن المخطط قد نجح في تحقيق ما طمح إليه المخططين وتجاوز العقبات التي لاقتها الحكومة الجديدة في نهاية السبعينيات.

بالفعل لقد نجحت تدابير السياسات العامة المنتهجة خلال فترة الثمانينات في استعادة الاقتصاد لعافيته، وتحقيقه معدلات نمو مرتفعة، كما شهد الحساب الجاري لأول مرة، ومنذ بداية عملية التصنيع القائم على التصدير فائضا في عام 1986 ، إلا أنه في عام 1989 تراجعت موازين التجارة إلى الخطوط الحمراء، معلنة عن ظهور حزمة جديدة من المشاكل الاقتصادية كإرتفاع مستويات الأجور بشكل أكبر من نمو الإنتاجية. و بالتزامن مع ارتفاع قيمة عملة الوون الكوري، هذا وتراجعت القدرة التنافسية للاقتصاد، مع تسجيل عجز مزمن في الحساب الجاري، كما أدى التوسع المفرط في الطلب المحلي والارتفاع السريع للأجور خلال فترة الفائض التجاري إلى عودة العجز في ميزان المدفوعات .[1]

ولتدارك هذه المشاكل وضعت كوريا في بدايت التسعينيات أي قبيل نهاية سنوات المخطط سياسات جديدة تزامنت مع التحول السياسي الذي شهدته البلاد حيث تتركز سياسة التسعينات على ما يلي :[2]

(1) الاستمرار في زيادة الصادرات الكورية وتنويع الأسواق .

(٢) زيادة القدرة التنافسية الكورية من خلال تطبيق أحدث الأساليب التكنولوجية والابتكارات.

(٣) زيادة الناتج القومي الإجمالي، وزيادة نصيب الفرد منه .

(4) الاهتمام ببرامج الرفاهية الاجتماعية ، وتحسين مستويات المعيشة

وهذا ماكن له الفضل في إرتفاع نصيب الفرد من الناتج الإجمالي ليصل إلى 6489دولار في عام 1991 مقابل 5695في عام 1990.

هذا ما يشير إلى أن كوريا الجنوبية على الرغم من المصاعب والمشاق، قد قطعت شوطا كبيرا في مسار التنمية والنمو الإقتصادي، فلو عدنا قليلا إلى الوراء لذكرنا ما قاله الجنرال ماك أرثر والذي زعم أن هذا البلد لن يتمكن من الخروج إلى نور الرخاء، لكن الإرادة والعزيمة التي طبعت قيم هذا الشعب أثبتت عكس ذلك وخيبت أقوال المتشائمين لتنقله من مصاف أفقر دول العالم إلى بلد متوسطة الدخل بعد قرابة الثلاثين عاما من بداية تجربتها، بيد أن طموح هذه الدولة لن يتوقف هنا، فتحولها الديمقراطي* سوف يجعلها ترنوا للوصول إلى نادي الدول الغنية والمتقدمة، واضعةً بذلك أهداف وتطلعات جديدة تزامنت مع بداية العشرية الأخيرة من القرن المنصرم والتي أعلنت بقدومها ظهور العولمة والثورة التكنولوجية، حيث لن تلبث طويلا لتكتسح جل أرجاء المعمورة، لاسيما بعد إنضمام معظم دول العالم للمنظمة العالمية للتجارة وتراجع المد الإشتراكي بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، وظهور أنماط جديدة للإنتاج والمعاملات المالية والتي سوف تحتم على دول العالم إعتمادها من أجل مواكبة متطلبات الحقبة الجديدة، وهذا ما سنقف عليه في المخططات والسياسات التي سوف تعتمد عليها كوريا الجنوبية.

[1] Sung-Hee Jwa,A New Paradigm for Korea's Economic Development,for Government Control to Market Economy,Studies in The Korean Economy,2001,p178

[2] نفين شمت ، مرجع سابق ،ص 58

المطلب الثاني: نقطة التحول

تم وضع هذه الخطة بعدما أصبحت كوريا دولة تحكمها الديمقراطية* عوض حكم العسكر الذي دام قرابة الثلاثين عاما، وقد أكدت تلك الخطة على دور القطاع الخاص في تحضيرها وتنفيذها، وكان لها هدفان رئيسيان محددان وعشرة توجهات لسياسيتها كما هو موضح في الشكل أدناه، ولكن تم وقف العمل بها وتعويضها بالخطة الاقتصادية الجديدة للفترة (1993-1997) و التي أكدت على ضرورة تشجيع القطاع الخاص، الإصلاح المالي وتحرير الاقتصاد وغيرها من الإصلاحات التي تدفع بعجلة التنمية والارتقاء بالشعب الكوري إلى مصاف الدول الصناعية، معلنتا بذلك التوجه نحو إقتصاد السوق والرأسمالية البحتة عوض التزاوج الذي كانت أنظمة الحكم السابقة تعتمده.

الفرع الأول :المخطط الخماسي السابع 1992-1996 والخطة الاقتصادية الجديدة (1993-1997)

لقد اعتقد قادة حكومة كيم يونج سام Kim Young Sam التي تولت سدة الحكم من عام 1993 وحتى عام 1997 أن اقتصاد السوق كامل الانفتاح، هو الوحيد الذي سيمكنهم من بناء اقتصاد قادر على المنافسة على المستوى العالمي، ولذلك عكف الإداريون على زيادة دور القطاع الخاص وإرخاء قوة تركيز التشيبولز وإلى حد عدم تنظيم الأسواق المالية وقد اختارت حكومة كيم داى. چونج . Kim Dae Jung عقب عام 1993 تدخلا أقل، مع تطوير سياساتها وفق شعار «تنمية متوازية لاقتصاد السوق والديمقراطية» وعملا على زيادة دور القطاع الخاص قامت حكومة كيم يونج سام بإلغاء هيئة التخطيط الاقتصادي في عام 1994. ومنذ تكوين هيئة التخطيط الاقتصادي في عام 1961، وهي تتوسع باستمرار، فقد بدأت باثنتي عشرة إدارة، وانتهت بحوالي ستين. وافتتحت الحكومة أيضا أسواقا محلية في مجال الزراعة والشئون المالية والخدمات في إجراء لاكتساب العضوية في منظمة التجارة العالمية في عام 1995، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1996.[1]

كما عمل على تشجيع واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كونها مصدرا للرفع من احتياطي الصرف وجلب للمعرفة ونقل التكنولوجية، كما أنها وسيلة لمواجهة مجموعة الشيبول كونها كانت تحتكر مختلف الصناعات هذا الوضع الذي أضحى يؤثر سلبيا على الاقتصاد الكورية.[2]

إلا أن إرساء النظام الديمقراطي الجديد والمتميز بالحرية الفردية وتحرير رأس المال لكن بتنظيمات غير فعالة، وإصلاح القطاع المالي وإعادة الهيكلة أدى إلى التسريع بالأزمة المالية لعام 1997.[3]

بالإضافة إلى ما سبق سيخضع الاقتصاد الكوري لإعادة هيكلة صناعية شاملة إلى جانب الإصلاحات المؤسسية والابتكار التقني ،كما ستشهد هذه المرحلة تعزيز الحكومة لمشاريع البحث والتطوير الوطنية تعزيز نظام تطوير التكنولوجيا الموجهة نحو الطلب.

---

*في جانفي 1987، عندما قُتل أحد الطلبة المحتجين من جامعة سول الوطنية أثناء استجواب الشرطة، كان الغضب الشعبي هائلاً. في أبريل 1987، أعلن الرئيس تشون أنه سيتم اتخاذ التدابير من أجل حماية الدستور الحالي، بدلاً من اصلاحه مما يسمح بالانتخابات المباشرة للرئيس. قوى هذا الإعلان المعارضة وعززها، وفي يونيو 1987، شارك ما يزيد عن مليون طالب ومواطن في احتجاجات معارضة للحكومة في جميع أنحاء البلاد عرفت بحركة ديمقراطية جويلية.في 29 جويلية 1987، استجاب المرشح الرئاسي الحكومي نو تى-أو للمطالب وأصدر إعلان 29 جويلية، والذي يدعو لعقد انتخابات رئاسية مباشرة واستعادة الحقوق المدنية. في أكتوبر 1987 تم الموافقة على الدستور المنقح عن طريق استفتاء وطني وعُقدت الانتخابات المباشرة لاختيار الرئيس الجديد في ديسمبر، منهياً عهد الجمهورية الخامسة

[1] كيم، الهيونج ج، مرجع سابق ،ص 93

[2] Wonhyuk lim and Joon-Ho hahm, Financial Globalization and Korea's Post-Crisis Reform: A political economy perspective, Stanford university, 2004, p10

[3] Sung-Hee Jwa , op, cite p178

ونتيجة لذلك، سوف تدخل كوريا في مرحلة التنمية الاقتصادية القائمة على التكنولوجيا والابتكار في التسعينيات، ومنذ ذلك الحين إلى حد الساعة، وهي تواصل وتوسع جهودها في التحرك نحو الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال تعزيز نظم الابتكار الوطنية والإقليمية واستيعاب البحوث والتطوير داخليا. النظم وشبكات المعلومات.[1]

كما أنها أدركت حجم مشكلات التعليم لديها، وبذلت جهودا كثيرة للإصلاح؛ فعرضت عام 1996 خطة لتعزيز التعليم بإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس. جاء في تقرير لجنة الرئيس لإصلاح التعليم عام 1997، الذي نص على أن: «التعليم الكوري، الذي حقق نموا ملحوظة من حيث الكم في عصر الصناعة، لن يبقى مناسبة في عصر تكنولوجيا المعلومات والعولمة. فهو لن يستطيع إنتاج أشخاص لديهم مستويات عالية من الإبداع والحس الأخلاقي اللازمين لزيادة القدرة التنافسية للبلاد في المدة القادمة». هذه المقولة تختصر نصف قرن من إصلاح التعليم في كوريا.[2]

كما تضمنت هذه الخطة الاقتصادية الخمسية جملة من الأهداف الرئيسية لسياسة العلم والتكنولوجيا و التي تمثلت فيما يلي :[3]

1- تطوير التكنولوجيا اللازمة لتركيب صناعي متقدم .

2- تقليل التأثيرات البيئية الضارة عن طريق إستخدام تكنولوجيا محسنة.

3- التوافق مع الأنماط الاقتصادية العالمية المتغيرة الناتجة عن التحالفات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي وتجمع النافتا.

4- زيادة الوعي الشعبي بأهمية وقيمة العلم والتكنولوجيا.

5- كما تعهدت الحكومة بزيادة ميزانية العلم والتكنولوجيا بمقدار20 % سنويا وألزمت الشركات الصناعية التابعة لها باستثمار 3% من أرباحها على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، كما قامت الحكومة بمنح حوافز للقطاع الخاص لتشجيعه على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وكذلك تطوير القوى البشرية

6- زيادة الإنفاق على البحث والتطوير إلى 3-4 % من الناتج القومي الإجمالي وبما يوازي أو يزيد عن نصيب ألمانيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، كما يزيد كثيرا عن متوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية.

7- ووضعت كوريا لنفسها هدف منافسة الدول الصناعية الرئيسية في مجالات تتراوح بين الكيماويات الدوائية إلى التليفزيون.

[1] Hong, Yoo Soo. *Private-public alliances for export development: the Korean case*. CEPAL, 2010.p61

[2] عزام بن محمد الدخيل ، تعلومهم نظرة في تعليم الدول العشر الأوائل في مجال التعليم عبر تعليمهم الأساسي ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، الطبعة الرابعة ،بيروت لبنان ،2015 ، ص 76

[3] فادية محمد عبد السلام، مرجع سابق ،ص 165

الجدول رقم (16-4) أهداف المخطط الخماسي السابع 1992-1996

المخطط	*الفترة*	*معدل النمو المتوقع ()المعدل المحصل*	الأهداف المسطرة	الإتجاهات الرئيسية للسياسات
الخمسية السادسة	1996-1992	7.5(7.1)	1- تشجيع وجود اقتصاد صحي خالي من التشوهات وذو كفاءة عن طريق التنظيم الذاتي والمنافسة المنظمة. 2- الابتكار الإداري والوصول إلى عمل يكون له صدى مع مراعات الجانب الأخلاقي	1 إعادة النظر في التعليم والتدريب 2 تدعيم مجال ابتكار المعلومات 3تطوير البنية التحتية بالأخص النقل 4الإدارة الكفؤة للمؤسسات الصناعية جملة والمنشئات الصغيرة والمتوسطة الحجم خصيصا 5 الارتقاء بالهيكل الزراعي والتوزيع الأمثل للتنمية 6 .القضاء على المشاكل البيئية وأزمت السكن 7. الارتقاء بالرفاهة الاجتماعية وتنمية الثقافة الداخلية 8 تدعيم التشريع الذاتي وإعادة انشاء الوظائف الحكومية 9. الانفتاح الاقتصادي 10 الاستعداد لإلتحاد وتدعيم التعاون الشمالي-الجنوبي.

Source : Kwong, Kai-Sun. Industrial Development in Singapore, Taiwan, and South Korea. World Scientific, 2001.p134

بالإضافة إلى الأهداف والسياسات المعلن عنها في الخطة الخماسية 1993-1997، فقد كانت هي البداية الفعلية لعمليات التحرير الاقتصادي والمالي، أين ستفقد السلطات الحكومية سيطرتها على النظام المالي وتكف عن مراقبة نشاطات الاستثمار، ليسمح كل هذا للمؤسسات المحلية، سوآء المالية وغير المالية، بحرية الاقتراض من أسواق المال الدولية،[1] وهذا نتيجة للإجراءات الجديدة التي فرضتها الحكومة والتي يمكن سرد بعضا منها في النقاط التالية :[2]

1- تحرير أسعار الفائدة: وهذا عن طريق الإجراءات التالية:

- رفع القيود على أسعار الفائدة عبر أربع مراحل تمتد من 1991 إلى 1997؛
- توسيع نطاق الأعمال التجارية للمؤسسات المالية وكان ذلك سنة 1993.

2- العمل على استقلالية البنوك حيث أنه:

في سنة 1994 تم إعطاء الحرية الإدارية للبنوك وتقليل حواجز الدخول إلى الأنشطة المالية والسماح لها بزيادة رأس مالها، وإنشاء فروع لها، وحريتها في تحديد توزيعات الأرباح؛

كما تم السماح للبنوك وشركات التأمين على الحياة ببيع السندات الحكومية والعامة في 1995؛

[1] Abdelouahab Rezig, op-cit , p 71

[2] بيونا ناك سونج، مرجع سابق ،ص65

3- تحرير النقد الأجنبي: وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- اعتماد نظام متوسط سعر الصرف في السوق العملات الأجنبية؛
- تخفيف متطلبات معاملات الأجنبية؛
- مراجعة قانون إدارة العملات الأجنبية؛
- السماح لغير المقيمين بفتح حسابات بالعملة الكورية.

4- القيام بفتح سوق رأس المال عن طريق عن طريق الخطوات التالية:

-يسمح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار مباشر في أسواق الأسهم الكورية مع سقوف الملكية (1992)؛

- السماح للأجانب بشراء سندات الحكومية الصادرة بأسعار الفائدة الدولية (سنة 1994)، والسندات المرتبطة بالأسهم التي تصدرها الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (سنة 1994)، والسندات طويلة الأجل غير مضمونة الصادرة عن الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم (جانفي 1997)، والسندات القابلة للتحول غير المضمونة التي تصدرها الشركات الكبيرة (جانفي 1994) .

-كما يسمح للمقيمين بالاستثمار في الأوراق المالية في الخارج عن طريق شهادات المستفدين (1993)؛

- بالإضافة إلى إلغاء تحديد سقف على الاستثمارات المحفظية في الخارج والمستثمرين من المؤسسات المحلية (1995)؛

-والسماح بالحصول على قروض تجارية أجنبية دون موافقة الحكومة إذا كانت تلبي الغرض الذي أنشئت من أجله وهذا القرار أصدر في (ماي 1995)؛

- يسمح للشركات الخاصة العاملة في مشاريع البنية التحتية الرئيسية للاقتراض من الخارج لدفع تكاليف البناء المحلية (جانفي 1997)؛

- تحرير القروض المتعلقة بالاستثمار الأجنبية المباشرة (جانفي 1997).

والجدول الموالي يوضح لنا نتائج هذه السياسات:

الجدول رقم (17-4) مؤشرات الإقتصاد الكوري في الفترة الممتدة من 1991-1997

البيان	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
ن,د,خ (1)	215.734	240.392	267.146	305.970	351.975	389.813	420.987
ن,د,خ (2)	308.185	329.886	362.136	423.434	517.118	557.644	516.283
معدل النمو %	-----	7	9,8	16,9	22,1	7,8	-7,4
الصادرات (2)	70.541	76.199	82.089	94.964	124.632	129.968	138.619
الواردات (2)	77.344	77.954	79.771	97.824	129.079	144.933	141.798
الميزان التجاري	-6.803	-1.755	2.319	-2.860	-4.444	-14.965	-3.179
احتياطي الصرف (2)	13.701,1	17.120,6	20.228,2	25.639,3	32.677,7	34.037,1	20.367,9
احتياطي الصرف/الواردات %	17,7	22	25,4	26,2	25,3	23,5	14,4
سعر الصرف (3)	733,35	780,65	802,67	803,45	771,27	804,45	851,3
م.التضخم %	9,3	6,3	4,8	6,3	4,5	4,9	4,5
م.البطالة %	2,3	2,4	2,8	2,4	2,0	2,0	2,6
ديون ق.أ/ احتياطي الصرف %	-----	108,1	94,9	118,6	138,6	179,2	341,7

(1) مليار وان، (2) مليون دولار، (3) وان/دولار

: International Financial Statistics, October, 1998, p-p 414-419: . Source

من خلال الجدول أعلاه يمكن أن نستشف أن السياسات المتبعة ضمن هذه الخطة قد أتت أكلها فمعدل نمو الإقتصاد السنوي قد وصل إلى ذروته سنة 1995 محققا ما يقارب 22% بعدما كان يتراوح بين 9/7 %في بداية التسعينيات، لكنه وللأسف تراجع بعد ذلك ليسجل معدل سالب سنة1997 جراء الأزمة التي عصفة بالنمور الأسيوية، وهذا ما يجعلنا نجزم بأن المخطط كان ناجحا لولا الأزمة، لأن معظم المؤشرات المعروضة في الجدول تشير إلى نتائج جد مميزة، كمعدل التضخم الذي إنخفض من 9 %عام 1991 إلى 4.5 %سنة 1997، بالإضافة إلى أن نسب البطالة بقيت على ماهية عليها طيلة الستة سنوات، كما أن العجز في الميزان التاجري لم يكن هاجس يؤرق إقتصاد هذه الدولة حيث لم يكن يتجاوز نسبة 1% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 1991-1995، لكنه شهد إرتفاع طفيف سنة 1996 ليصل 2.7 % تزامنا مع طهور بوادر الأزمة، ليتأكد للدارسين أن أصل الأزمة المالية الكورية يعزى إلى المشكلة التي كانت في الصرف الأجنبي قصير المدى وهذا ما يمكن تأكيده بالرجوع إلى إحصائيات الجدول التي تشير إلى ارتفاع نسبة الديون قصيرة المدى على احتياطي الصرف خلال فترة الأزمة، حيث مثلت هذه الأخيرة نسبة 341.7 % سنة 1997 مقابل 179.2 % سنة 1996 وهو إرتفاع جد مهول حيث قدر أي بنسبة 90.7 %، كما تزامن ذلك مع إنخفاض قيمة الوان الكوري مقابل الدولار الأمريكي ب 16 % سنة 1997 مقارنة بسنة 1991 ، وهي التي إعتبرت أعراض الأزمة التي سوف تصيب الاقتصاد الكوري لحقا.

المطلب الثاني :الأزمة وكيفية الخروج منها

إن المتتبع لحال المؤشرات الإقتصادية الكلية الخاص بكوريا قبيل الأزمة لم يكن يرى إحتمالية إصابتها بتلك الأزمة، حيث أن نجاحها الاقتصادي الممثل في مستوى النمو الاقتصادي كان يواري عيوب الضعف الهيكلي فيها والمتمثل أساسا في ضعف النظام البنكي، وكذا الصعوبات المالية التي عرفتها العديد من المجمعات الصناعية الكبرى.[1]

ومع الإنخفاض المريع في الصادرات الصناعية في سنة 1996، والمتاعب المالية الضخمة في اليابان، كوريا الجنوبية، أندونيسيا وتايلند. وكذا فوضى السلة التي إجتاحت النمور والأشبال الأسيوية في صيف 1997، وإتساع نطاق المخاوف من إنفجار فقاعة أسعار العقارات، بدأت بوادر الأزمة بالظهور.[2]

والتي ترجع إلى مجموعة من الأسباب المختلفة بعضها يتعلق بمظاهر الخلل في هيكل وبنية الاقتصاد الحقيقي في كوريا الجنوبية، والبعض الآخر يتمثل في المشاكل التي تواجه الجهاز المصرفي، وأسلوب درجة الرقابة عليه من السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي، ولا يمكننا أيضا أن نغفل دور المضاربين الدوليين في أسواق المال بتأثيرهم في زيادة حدة الأزمة،[3]

حيث ساعدت المضاربة على قيمة العملات الأسبوية على تفاقم الأزمة حيث امتدت أزمة العملات إلى ماليزيا وأندونيسيا وكوريا الجنوبية وهونج كونج واستراليا وسنغافورة، وقد تأثرت قيمة الين الياباني مقابل الدولار.[4]

على الرغم من أن كوريا الجنوبية بدت في البداية أقل تضررا نسبيا من الأزمة مقارنة بتايلند وإندونيسيا، إلا أن ارتفاع دينها قصير الأجل ومحدودية مخزونها من العملات الأجنبية أديا إلى أن يواجه اقتصادها متاعب خلال الأشهر التي تلت الأزمة،[5] حيث مثلت تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل من طرف الخواص من المستثمرين الأجانب أعلى نسبة لها من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال، ممثلتا في الاستثمارات في المحفظة و القروض البنكية الأجنبية و التي تخطت نسبة 90 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أن الديون الخارجية قصيرة الأجل تجاوزت احتياطات الصرف بأكثر من الضعف سنة 1997.[6]

بالإضافة إلى ما سبق واجهت بنوك كوريا الجنوبية صعوبة في تمديد آجال دينوها الخارجية قصيرة الأجل مما دعا بنك كوريا (البنك المركزي) إلى تحويل الاحتياطيات من العملات الأجنبية إلى فروع تلك البنوك في المناطق الحرة، وأعلنت الحكومة عن ضمان الاقتراض الأجنبي من قبل البنوك الكورية الجنوبية. ومع حلول ديسمبر 1997 كان الوان الكوري قد فقد أكثر من 20% من قيمته مقابل الدولار الأمريكي وتراجع الاحتياطي من العملات الأجنبية القابلة للاستخدام إلى 6 مليار دولار بعد أن كان 22 . 5 مليار دولار في نهاية أكتوبر)،.[7]

---

[1] Jacques Mauduy , **Asie de l'est**: **émergence**, **convergence**, **concurrence?** , Ellipses, France, 2005, p 68.

[2] محمد غربي،**القوى الاقتصادية الآسيوية بين أشبالها و نمورها : المعجزة، الكبوة و التصحيح**، المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، ديسمبر2002،ص52

[3] أشرف حسن علي بحيري و اخرون ،**الأزمة المصرفية في كوريا الجنوبية**، جمعية إدارة الاعمال العربية،مصر،2011،ص 31

[4] حمدي عبدالعظيم، **كبوة النمور الآسيوية يوم الثلاثاء الأسود: الأسباب والدروس المستفادة** ، مجلة النهضة الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية – فرع طنطا،1997،ص6

[5] أنور هاقان قوناش،**أزمة شرق آسيا**: عبر لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي،مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، 2001 ،ص 88

[6] Wonhyuk lim and Joon-Ho hahm, **Financial Globalization and Korea's Post-Crisis Reform**: **A political economy perspective**, Stanford university, 2004, p 9

[7] أنور هاقان قوناش،مرجع سابق ،ص 88

وما زاد من تأزم الوضع هو فقدان المستثمرون الأجانب ثقتهم في الاقتصاد الكوري، ما دفع بهم لسحب رؤوس أموالهم، التي أدت إلى نقص سيولة الصرف الأجنبي في كوريا كانت نتاج الطلب الحاد على الودائع لدى البنوك التجارية أكثر منه المضاربة على العملة والتي أتينا على ذكرها سابقا،[1]

على الرغم من عدم إدراك كوريا لحجم الأزمة مبكرا مما جعلها تتأخر قليلا في إتخاذ الإجراءات لكنها لم تتوان في علاجها ، حيث كان رد فعل الحكومة حين واجهت أزمة الصرف الأجنبي في نوفمبر 1997، المزيد من التحرر لسوق الصرف الأجنبي، وفي عام 1998 أصبح الاستثمار الأجنبي المحلي مشروعا، حين بسط القانون الإجراءات الإدارية للإستثمار الأجنبي. وأصبحت ملكية العقارات مباحة للأجانب بلا قيود، سواء كانت من أجل المشروعات التجارية أو من أجل الإستخدام الفردي. وتم السماح للأجانب بالامتلاك وعمليات الدمج دون قيود[2] كمحاولة منها للإبقاء على الأموال الأجنبية و إغرائها على عدم الرحيل جراء عدم الثقة التي أبتلي بها الاقتصاد الكوري عقب الأزمة.

ولقد ساعدها على ذلك دور المؤسسات الدولية خاصة صندوق النقد الدولي ، الذي سارع إلى مساعدها، إيمانا بحج الخسائر الهائلة التي ألمت بالقطاع المصرفي وشركات القطاع الخاص، وما لحق بالمواطنين من معاناة تمثلت في ارتفاع الأسعار ومعدلات البطالة المتزايدة فكل هذا دفعها لاتباع مجموعة من السياسات المالية والنقدية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة ومن ثم فإن السياسات الكورية لعلاج الأزمة المصرفية كان بعضها خارجية من قبل صندوق النقد الدولي والبعض الآخر كان داخلية.[3]

حيث وقعت حكومة كوريا الجنوبية مع صندوق النقد الدولي اتفاقية للتمويل الاحتياطي لمدة ثلاث سنوات بقيمة 21 مليار دولار (أي نسبة 1939% من حصتها) في يوم 4 ديسمبر 1997، وتضمنت الالتزامات المالية الأخرى ما مجموعه 14 مليار دولار من البنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية اللذين قدما كذلك قدرا كبيرا من المساعدة الفنية. كما تعهدت بلدان أخرى مهتمة بتقديم مبلغ 22 مليار دولار.[4] بالإضافة إلى الدعم المالي فقد تلقت كوريا دعما تقني من طرف البنك وصندوق النقد الدوليين .

أما السياسات الداخلية فيمكن ذكر بعض منها فيما يلي:[5]

- قامت الحكومة الكورية ببذل جهود واضحة لمراقبة النظام المالي عن طريق تعيين إدارة مرتفعة الشأن وعن طريق البنوك الكبرى المملوكة للدولة مثل بنك التنمية الكوري (KOB)وبنك الاستيراد والتصدير الكوري (KEXIM)والتي كانت من مصادر هامة للتمويل بالنسبة للمؤسسات الكورية الكبرى؛
- عملت السلطات على امتصاص الكثير من الضغوط على سوق الصرف عن طريق التدخل بالتوازي مع ودائع بنات كوريا، الذي بدأ في التحرك نحو الفروع الخارجية للبنوك الكورية التي كانت تواجه العديد من المشاكل في تدبير حدود ائتمان للبنوك، مما أدى إلى تحسن أوضاع سعر الصرف تدريجيا؛

[1] Wonhyuk lim and Joon ,op cite p10

[2] كيم، الهيونج ج، مرجع سابق ،ص 95

[3] أشرف حسن علي بحيري، مرجع سابق ، ص33

[4] أنور هاقان قوناش،مرجع سابق ،ص 88

[5] أشرف حسن علي بحيري، مرجع سابق ، ص33-34

- ثم تخفيض أسعار الفائدة "بطول منتصف عام 1998 "ثم حافظ بنك كوريا على أسعار الفائدة مقاربة 4% ما بين مايو ونوفمبر 1998 وكان من أولويات تصميم برنامج للسياسة النقدية، هو المحافظة على استقرار العملة بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار أن الارتفاع المؤقت في سعر الفائدة بعد ضرورية؛
- إن السياسة الخاصة باستقرار سعر الصرف نجحت خاصة في جدولة الديون، إلى جانب لك ساهمت سياسة سعر الصرف في سد العجز في احتياطي النقد الأجنبي مع دعم المجتمع الدولي في استعادة الثقة للاقتصاد الكوري؛
- اهتمت الحكومة الكورية بعد الأزمة مباشرة بالقضاء على العجز المالي والذي يساوي تقريبا 5% من إجمالي الناتج المحلي ويشمل ذلك زيادة الإنفاق على الأمن الاجتماعي، والدعم الكبير للمؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم ومدفوعات الفائدة الإضافية المرتبطة بالسندات التي أصدرت من أجل إعادة هيكلة القطاع المالي، مما حمل كاهل الموازنة العامة المزيد من الأعباء وزاد من التحديات التي تواجه السياسة المالية ومن ثم أعلنت الحكومة عن موازنة إضافية أخرى أضافت 7.5 % إلى إجمالي الناتج المحلي بالنسبة للعجز؛
- كذلك تم تقديم الإعلانات إلى الشركات التي استأجرت العمال الذين تم تسريحهم مؤخرا، علاوة على ذلك، في يوليو 1998 تم تقديم ضمان دعاوى الأجور لضمان أن العمال في الشركات المفلسة قد يتسلمون أجورهم عن أخر ثلاثة أشهر في العمل؛
- كما أن المساعدة الاجتماعية المباشرة متاحة من خلال برنامج الحماية لهؤلاء غير القادرين على العمل ولديهم دخول منخفضة وأصول قليلة، بالإضافة إلى المساعدة في دفع التكاليف الطبية والتعليمية لهؤلاء غير القادرين على العمل مثل (العجزة) وكبار السن والأطفال، كما تبنت الحكومة عددا من البرامج الأخرى للمساعدة الاجتماعية مثل تقديم الدعم للتعليم بالنسبة لأطفال الأفراد العاطلين والإعانات الخاصة بالإسكان والمساعدة في دفع مصروفات التأمين الصحي وبرامج الغذاء المجاني للأطفال وكبار السن والأشخاص العاجزين.

وبحلول شهر أوت من سنة 1998 كانت كوريا الجنوبية قد قطعت شوطا طويلا في تخطي أزمتها الخارجية. فقد بقي الوان مستقرا وارتفعت قيمته مقابل الدولار الأمريكي في يوليو ما خفف من حدة أسعار الفائدة، وكانت كوريا الجنوبية قد نجحت في طرح سندات عالمية مضمونة حكوميا في الأسواق، وتدفقت كميات كبيرة من رأس المال إلى السوق المحلية للسندات والأوراق المالية وفاق الإحتياطي القابل للإستخدام من العملات الأجنبية 30 مليار دولار.[1]

بهذا كانت كوريا قد إنتبهت لحل المشكلة والقضاء على هذه الكارثة وأعادت الاقتصاد للوقوف على أرض صلبة مجددا، فاتخذت إجراءات اقتصادية حازمة لعلاج المشكلة، وتبنت خطة شاملة لتنمية قطاعات عديدة من جديد في جميع أنحاء البلاد، وأعلنت عنها في صحيفة العمل القومية. وبتنسيق من وزارة المالية شملت الخطة قطاع التعليم على مستوى جميع المراحل التعليمية كما قدمت حوافز للبحث والتطوير التعويض الانخفاض في قطاع الأعمال. وشملت الخطة بناء مجتمع معلوماتي متحرك. وقد كانت المرحلة الأخيرة هذه من الخطة هي أنجحها، إذ أفضت إلى إيجاد بنية تحتية معلوماتية متقدمة (قياسا بإمكانية الوصول للإنترنت، والتطبيقات الإلكترونية وما إلى ذلك) يدعمها قطاع معلومات واتصالات فائق النشاط.[2] وهذا ما سنقف عنده في المرحلة الموالية والتي يعدها الإقتصاديون بمرحلة التحول نحو إقتصاد المعرفة .

[1] أنور هاقان قوناش،مرجع سابق، ص89 .

[2] محمد أمين مخيم ،بناء إقتصاد المعرفة إستراتيجيات تنموية متقدمة ،دار الكتاب الجامعي ، العين الإمارات العربية المتحدة ،2009، ص 94.

المطلب الرابع: مرحلة التحول نحو الإقتصاد المبني على المعرفة

قبل الخوض في هذه المرحلة و التي تعد أبرز محطة في التحولات التي شهدها الإقتصاد الكوري وجب علينا العودة قليلا إلى الوراء لتلخيص اهم التحولات التي شهدتها هذه الدولة .

الفرع الأول: التطور التاريخي لسياسيات البحث والتطوير في كوريا الجنوبية

بإستعراضنا للجدول الموالي سوف نختصر الكثير من الأمور وبالأخص في مجال تنمية الموارد البشرية وميدان تطوير العلم والتكنلوجيا، خصوصا بعد ربطهما بالسياسات الصناعية التي قامت الحكومات المتعاقبة لهذه الدول بإعتمادها في سبيل المضي قدما في كريق اللحاق بركب الدول المتطورة.

الجدول رقم (18–4)سياسات التنمية الصناعية و التكنولوجيا عبر مراحل تطور الإقتصاد الكوري

	التنمية الصناعية	تطوير التكنولوجيا
1960	-*تطوير صناعات إحلال الواردات* -*توسيع الصناعات الخفيفة الموجهة نحو التصدير* -*دعم صناعات السلع المنتجة*	-تعزيز تعليم العلوم والتكنولوجيا -تعميق البنية التحتية العلمية والتكنولوجية -تشجيع واردات التكنولوجيا الأجنبية
1970	-توسيع الصناعات الثقيلة والكيميائية -تحول التركيز من استيراد رأس المال إلى استيراد التكنولوجيا -تعزيز القدرة التنافسية الصناعية الموجهة للتصدير	-توسيع التدريب التقني -تحسين الآلية المؤسسية لتكييف التكنولوجيا المستوردة -تشجيع البحوث المطبقة على الاحتياجات الصناعية
1980	-تحويل الهيكل الصناعي الكوري إلى ميزة تنافسية نسبية -توسيع صناعة كثيفة التكنولوجيا -تشجيع تنمية القوى العاملة وتحسين إنتاجية الصناعات	-الاهتمام أكثر بالتعليم و استقطاب كبار العلماء والمهندسين -أداء مشاريع البحث والتطوير الوطنية بكفاءة -تعزيز تطوير التكنولوجيا الصناعية
1990	-تعزيز وإعادة الهيكلة الصناعية والابتكار التقني -تشجيع الاستخدام الفعال للموارد البشرية وغيرها -تحسين شبكات المعلومات	-تعزيز مشاريع البحث والتطوير الوطنية -تعزيز نظام تطوير التكنولوجيا الموجهة نحو الطلب -الإصلاحات المؤسسية
2000	-التحول نحو التكنولوجيا العالية والصناعات ذات القيمة المضافة العالية -تطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات -البحث في محركات نمو الجيل التالي	-تعزيز أنظمت الابتكار الوطنية والإقليمية -تدويل أنظمة البحث والتطوير وشبكات المعلومات - زيادة البحث والتطوير في تكنولوجيا المعلومات و مجالات اخرى اكثر تطورا

Source : Hong, Yoo Soo. Private-public alliances for export development: the Korean case. CEPAL, 2010.p61

يتجلى لنا بوضوح أن كوريا مرت بجملة من المحطات في مجال تطوير وتعزيز قاعدة العلم والتكنلوجيا، فهي لم تتحول للإعتماد على إقتصاد مبني على المعرفة بين ليلة وضحاها، فقد قامت بجملة من الخطوات للتحسين من نوعية التعليم فيها ونقل للتكنلوجيا، والإهتمام المتزايد بالبحث والتطوير على مر مراحل التنمية التي مرت بها.

حيث ركزت الحكومة و أولت إهتمامًا أكبر لأنشطة البحث والتطوير المحلية، بالأخص بعد أن أصبحت الصناعات الكورية أكثر اعتمادًا على التكنولوجيا بشكل مكثف، وقد تم ذلك من خلال آليتين رئيسيتين: الاستثمار المباشر في البحث والتطوير وحزم الحوافز غير المباشرة. مع الأولى، طورت الحكومة البنية التحتية للعلوم والتكنولوجيا وعززت البحث والتطوير في الجامعات ومعاهد البحوث الحكومية. تهدف حزم الحوافز غير المباشرة، بما في ذلك التمويل التفضيلي والامتيازات الضريبية، إلى تحفيز البحث والتطوير في الصناعة. في أوائل الثمانينات، أصبحت قروض البحث والتطوير التفضيلية أهم وسيلة لتمويل أنشطة البحث والتطوير الخاصة. كان التمويل العام، ومعظمهم من القروض، يمثل 64 في المائة من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير في الصناعة في عام 1987. ومع ذلك، كانت ميزة التكلفة لهذه القروض متواضعة نسبيًا. هناك خمس فئات من الحوافز الضريبية للبحث والتطوير في الشركات: الميزة الضريبية للاستثمار في البحث والتطوير للشركات، وتخفيض الرسوم الجمركية على استيراد معدات ولوازم البحث والتطوير، وخصم الضرائب على نفقات البحث والتطوير غير الرأسمالية وتكاليف تنمية الموارد البشرية، والإعفاء من ضريبة العقارات على العقارات ذات الصلة بالبحث والتطوير[1].

إذن فتحول كوريا الجنوبية إلى إنتهاج إقتصاد المعرفة كنمط جديد لم يكن فجأة، فهي كانت تسعى لإمتلاك هذه الميزة منذ إنطلاق تجربتها في ستينيات القرن المنصرم، ميزة تعوضها عن ما حرمتها منه الطبيعة والتقسيم، ولعل الجدول الموالي يلخص لنا أهم المحطات التي مر بها الإقتصاد الكوري في سبيل تطوير قاعدته التكنلوجيا و العلمية، عن طريق العناية بالبحث العلمي، والتي سوف تمكنه لاحقا من خوض غمار تجربة جديدة ، ستكون بدايتها بعد الأزمة المالية التي أصابتها، والتي تعد عاملا حاسما في طريق تحولها إلى الإعتماد على المعرفة والإبتكار من أجل ضمان إستدامة نموها وتنميتها، وهذا ما يمكن إدراجه في الجدول الموالي، فهو يبين لنا كيف تطورت برامج البحوث تزامنا مع السياسات الحكومية.

[1] Kwong, Kai-Sun op cité p 145

الجدول رقم (19–4) التطور التاريخي لسياسيات البحث و التطوير في كوريا الجنوبية

العشرية	الإهتمام و المبادرات	ملاحضات
الستينيات مرحلة الحضانة	•إستيراد التكنولوجيا الأجنبية •وضع قوانين لتعزيزST •إنشاء ، KIST MOST، الخ	نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي 0.3 ٪
السبعينيات بناء المؤسسات	•التقليد والهندسة العكسية •قوانين للترويج للبحث والتطوير •أنشأت معهدا متخصص في البحث و التطوير GRIs	نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي0.4 ~ 0.8 ٪ القطاع العام: 50 ٪ القطاع خاص: 50٪
الثمانينيات تشكيل البرنامج الوطني للبحث والتطوير	•تطوير التكنولوجيا الأصلية •بدأ العمل ببرنامج الوطني للبحث والتطوير • تشجيع مختبرات القطاع الخاص	نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي 0.8 ~ 2 ٪ القطاع العام: 20 ٪ القطاع خاص: 80٪
التسعينيات تنويع الحكومة لمجالات البحث والتطوير	•تطوير صناعات التكنولوجيا الفائقة •تشجيع البحث الجامعي •بدأ مشروع وطني متقدم للغايةHAN[1])	نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي 2 ~ 3 ٪
بداية الألفية إهتمام الدولةّ أكثر بالبحث والتطوير	•تنمية الاقتصاد القائم على المعرفة •بدأ برنامج الأبحاث الإبداعية الوطني برنامج مختبر البحوث الوطني ، The 21st Century Frontier Program	نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي 3 ~ 5 ٪

Source : Hong, Yoo Soo. Private-public alliances for export development: the Korean case. CEPAL, 2010.p62
KIST - Institute of Science and Technology, Korean MOST- Ministry of Institute of Science and Technology, Korean GRIs -Government Research Institutes HAN- Highly Advanced National

من الجدول أعلاه يمكن أن نستشف أن كوريا إنتبهت مبكرا لمجال البحث والتطوير فقد أولته عناية فائقة وهذا ما أتينا على ذكره سابقا أثناء سرد المخططات التنموية، حيث أنها إتبعت سياسات جد طموحة في مجال العلوم والتكنولجيا ، وهذا بوضع الجمهورية الكورية لمخططات طويلة ومتوسطة المدى على غرار المخطط الاستراتيجي للتطوير الشامل للعلوم والتكنولوجيا (1967–1986) والخطة التنموية للعلوم والتكنولوجيا نحو القرن الحادي والعشرين (1986–1999)،كما أنها مرت بجملة من المراحل في سبيل إمتلاكها للتكنولوجية فمن الإستيراد إلى التقليد من ثم إلى التحويل والتوطين إلى أن وصلت في بداية الألفية إلى الإبتكار متبعة بذلك الخطوات المنهجية لعملية نقل التكنولوجيا والمعارف، على الرغم محاولتها المبكرة إلا أنها بقيت في تبعية تكنولوجية إلى غايت بداية التسعينيات وهي أول مراحل تمهيد التحول نحول إقتصاد معرفي، أما نتائجها فقد تجلت في كون كوريا قد قفزت من المرتبة الخامسة والثلاثين بين ستة وثلاثين دولة مدرجة في تقرير خدمات المعلومات التقنية الوطنية، مع خمس براءات اختراع في عام 1969 ، إلى الحادية عشرة ، مع 538 براءة اختراع ، في عام 1992 *، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 43.32 ٪ ، أعلى

*في عام 1992 ، أطلقت الحكومة الكورية المشروع الوطني المتطور للغاية ، المسمى G-7 ، بهدف تحويل كوريا إلى واحدة من أفضل سبع دول متقدمة تقنياً. اكتملت المرحلة الأولى من المشروع في عام 1994 ، ويجري تنفيذ مرحلته الثانية حاليًا. يهدف مشروع HAN إلى الحصول على التقنيات الأساسية في المجالات الاستراتيجية حيث تمتلك كوريا القدرة المحتملة على التنافس مع الدول المتقدمة بناءً على أساسها الصناعي. حيث انها لا تحاول رفع قدرتها في كل مجال من مجالات الصناعة والتكنولوجيا إلى مستوى البلدان المتقدمة. بدلاً من ذلك ، تحاول الحفاظ على القدرة التنافسية والتفوق في مجالات محددة من خلال تركيز وتوجيه موارد البحث والتطوير المحدودة الخاصة بها

من كثير من الدول. فهذا يشير إلى أن كوريا قد حققت مكاسب سريعة في مجال التنافسية التكنولوجية الدولية، كما أن ارتفاع عدد المنشورات العلمية الكورية التي ذكرها مؤشر الاستشهاد العلمي والتي كانت تتسم ببطء منذ عام 1973 حيث إرتفعت من 27 إلى 171 عام 1980، وهي نسبة جد هزيلة، أضحت تمشي بخطوات متسارعة فمن 1227 عام 1988 وصولا إلى 3910 عام 1994، حيث قفزت من السابعة والثلاثين في العالم عام 1988 إلى الرابعة والعشرين عام 1994 حققت كوريا أعلى معدل نمو سنوي (28.97 ٪) في الفترة 1973- 1994 ، هذا كله كان نتيجة السياسات التي أتينا على ذكرها.[1]

الفرع الثاني : التوجه نحو تبني إقتصاد المعرفة

على الرغم من تحقيق كوريا لهذه النتائج المبهرة إلى أن شرارة تحول كوريا الجنوبية إلى مجتمع المعرفة لن يتم الإعلان عنها إلا في عام 1997 أي بعد الأزمة الاقتصادية والتي أوقفت موجة النمو الجيد الذي يمر بها الاقتصاد الكوري. حيث أعلنت الحكومة الكورية تنفيذ إصلاحات اقتصادية، تقوم على فكرة تحويل الاقتصاد الكوري إلى اقتصاد معرفي، وتم تنفيذ خطة قاسية وصارمة لإعادة هيكلة القطاع المالي والعام وقطاع الشركات، مع هيكلة شاملة لسوق العمل الكوري. بالرغم من وجود شركات تكنولوجية متفوقة، مثل سامسونج وإل جي وهيونداي، إلا أن الحكومة الكورية قامت بغربلة شاملة لمناهجها المدرسية والجامعية لتنمية روح الابتكار والإبداع، ووضعت قوانين وتشريعات لدعم المنشآت الصغيرة، وقامت بتشجيع الخريجين الجدد للعمل بها رغبة منهم بخلق سامسونج جديدة وإل جي أخرى وهيونداي ثانية.[2]

كما أنشأت الحكومة فريق عمل مكوناً من عشر حاويات فكرية «بيوت الخبرة» برئاسة المعهد الكوري للتنمية. طلبت الحكومة الكورية المشورة من البنك الدولي ومن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «OECD» التي انضمت لها كوريا بعام 1996، واشتركت الأطراف الثلاثة «الحاويات الفكرية بقيادة المعهد الكوري للتنمية – البنك الدولي – منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» في وضع إستراتيجية التحول إلى المجتمع المعرفي، الذي كان في ذلك الوقت مجرد توجه تنموي تبنته بعض الدول، ولم يثبت بعد فاعليته الحقيقية.[3]

لكن كوريا لن تتوانى عن خوض المغامرة، فبحلول سنة 1998 سوف يعلن الرئيس الكوري كيم داي جونغ (الحائز على جائزة نوبل للسلام)، أن مستقبل كوريا سيكون الاقتصاد القائم على المعرفة، بغرض الحاجة للحد من أثار برامج الإصلاح الاقتصادي الفي عام قاسية وكمحرك للنمو، مطلقا بذلك إستراتيجية وخطة جد طموحة.[4] حاملتا شعار «المعرفة من أجل العمل على تحويل كوريا إلى الاقتصاد القائم على المعرفة»، وبدأ العمل عليها بنفس السنة. عن طريق وضع أجندة للحكومة والشركات والأشخاص لتغير تركيز الدولة من الصناعات الكبرى التي تتطلب رأس مال ضخم إلى اقتصاد قائم على المعرفة. وبناء على ذلك عقدت عدة اجتماعات وطنية شارك فيه قادة الأعمال والحكومة والجامعات للتشاور في الأمر وتنفيذ التغيرات، وقد تمخض عن ذلك اتفاق

---

[1] Kwong, Kai-Sun, op, cité. p 146

[2] **اقتصاد المعرفة..مفتاح سر الرفاهية والرخاء** ، مقال منشور مجلة صناع المستقبل على الرابط التالي http://www.paaet.edu.kw/FutureMakers/FutureMakers34/FM1-34-2016/5.html: التاريخ 2019/11/05 على الساعة :01:52

[3] اقتصاد المعرفة..مفتاح سر الرفاهية والرخاء، مرجع سابق

[4] سوه جونجي،مرجع سابق ،ص 3

واسع المدى على أن نماذج التنمية الكورية القديمة والتي كانت تعتمد على النسخ والنقل والهندسة العكسية أصبحت عديمة الجدوى، إذ ما قورنت بالمعرفة الضمنية التي أثبتت أنها ذات أهمية اقتصادية متزايدة، مما جعل الحكومة ملتزمة بتنفيذ بالنهج الجديد.[1]

ستكلل كل هذه الجهود بتنفيذها لأول مشروع لها ذو طابع معرفي بحت بحلول عام 1999 عرف ب Brain Korea 21 أو العقل الكوري للقرن الواحد والعشرين وكان الهدف منه هو إعداد التعليم العالي وتكيفيه مع متطلبات القرن الحادي والعشرين، لقد كان هذا المشروع جد طموح لكنه كلف الحكومة 1.4 تريليون وون كوري (حوالي 1.2 مليار دولار أمريكي) على مدار السبع سنوات اللاحقة بغية تطوير جامعات بحثية ذات مستوى عالمي، كما تم تخصيص حوالي ثلاثة أرباع هذا المبلغ لتطوير مدارس الدراسات العليا في العلوم الطبيعية التطبيقية العلوم الاجتماعية والإنسانية، و بالتالي تحول تركيز الحكومة من المرحلة الجامعية إلى الدراسات العليا، ومن المقرر أن ينتهي المشروع في عام 2012.[2]وهذا ما تم تجسيده على أرض الواقع على مرحلتين، حيث ساهم المشروع الذي استمر سبع سنوات والذي بدأ عام 1999 مساهمة كبيرة في تحسين القدرة البحثية للجامعات وتنمية الموارد البشرية الممتازة. على مدار السنوات الست الماضية، غيرت الجامعات المشاركة في BK21 أنظمتها الإدارية وحسّنت أساليب اختيار الطلاب للانتقال إلى أن تصبح مؤسسات موجهة نحو البحث. على سبيل المثال، عززوا القدرة البحثية عن طريق إدخال الأجر مقابل الأداء على أساس إنجازات أبحاث الأساتذة، وبالتالي خلق بيئة مواتية للبحث.

الأهداف الرئيسية للمرحلة الأولى من مشروع BK 21 هي[3]:

1 .تشجيع الجامعات البحثية ذات المستوى العالمي التي تعمل بمثابة بنية أساسية في إنتاج المعرفة والتكنولوجيا الأساسية وتعزيز التخصص في الجامعات المحلية ؛

2- إدخال كليات الدراسات العليا المهنية لتنمية قدرات الطلاب في مختلف المجالات؛

3 -تغير نظام التعليم العالي من أجل الدفع بالجامعات لخوض غمار التنافس بينها وهذا على أساس جودة طلابهم والإنتاجية الأكاديمية؛

4- تشجيع مجموعات البحث على مستوى الكليات لتكوين العلماء والمهندسين من الجيل التالي؛

5 -تطوير البنية التحتية وزيادة المرافق المادية والترتيبات المؤسسية، بغيت تحسين الأداء وتشجيع التبادل والتعاون، بغية تطوير مناهج مبتكرة؛

6-وضع نظام لتقييم أعضاء هيئة التدريس والمساءلة عن البحوث من أجل ضمان التحسن النوعي للأبحاث.

---

[1] نحو مجتمع المعرفة ، الإصدار التاسع والعشرون التخطيط الاستراتيجي للدول ،سلسلة دراسات يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية جامعة الملك عبدالعزيز،2010، ص49

[2] UNESCO SCIENCE REPORT 2010 Published in 2010 by the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Paris, France p423

[3] Mi-Jung Um, **Ocde report Higher Education and Research for Development** (IHERD) p 9

إضافة إلى المشروع المذكور أعلاه قامت الحكومة الكورية سنة 1998بوضع استراتيجية عرفت بإسم Cyber Korea21 بهدف الوصول إلى مجتمع المعرفة بحلول سنة 2003، كما وضعت استراتيجية تضمنت رؤية للخدمات الإلكترونية حتى عام (e – Korea Vision 2007)، لجعل كوريا الجنوبية بلدا رائدا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها. وهدفت هاتان الاستراتيجيتان إلى الارتقاء بصناعة المحتوى التكنلوجي والمعرفي لتصبح كوريا في مستوى البلدان المتقدمة وتحل بين البلدان العشرة الأكثر تقدما نحو مجتمع المعلومات.[1]

لقد بدأت نتائج هذا المشروع الطموح والإصلاحات التي أعقبت الأزمة فعلا تؤتي أكلها بدءا من عام 2000، حيث حدثت تحولات كبرى في الاقتصاد الكوري، إذ تحولت موارد بشرية كبيرة من التشيبول إلى شركات خدمات الأنترنت وتحول عدد كبير من المديرون التنفيذيون من التشيبول إلى إقامة مشاريع خاصة بهم يستخدمون فيها خبرتهم في مجال التكنولوجيا المتطورة مثل شركات خدمات الأنترنت والاتصالات وإنتاج شاشات البلور السائلة. وقد قفز الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات من 10% من إجمالي إنفاق الشركات في فترة الثمانينيات إلى (53%) من إجمالي الإنفاق عام 2000، كما تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات بشكل مذهل حتى أن المدارس لا تستطيع تخريج مهندسي برمجيات بقدر كاف لشغل الوظائف الشاغرة في هذا المجال، كما قامت الحكومة في مايو 2000 بمنح المحترفين في تكنولوجيا المعلومات من الأجانب (البطاقة الذهبية والتي تسمح لهم بالإقامة في البلاد لمدة عشر سنوات دون تحديد تصاريح العمل.[2]

ولم تتوقف كوريا عند هذا الحد بل أطلقت عام 2000 مشروعا ضخما لبناء مكتبات رقمية تحت اسم "إدارة الموارد الوطنية للمعرفة والمعلومات" (KIRM). وهذا المشروع يشمل إنشاء البنية الأساسية لصناعة معلومات وطنية، بغية إفادة القطاعين العام والخاص من هذه الموارد الموزعة. وحددت لهذا المشروع ستة مجالات هي: العلم والتكنولوجيا، والتربية والتعليم، والبحث، والثقافة، والتاريخ، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وحدد لكل مجال جهة منسقة ومشرفة عليه من بين المؤسسات المرموقة في هذا المجال، كما أنشأت كذلك خمس شبكات معلومات، تختص كل منها في أحد المجالات الأساسية للمحتوى الرقمي، وهي: الإدارة والحكومة، والمصارف والمالية، والتربية والتعليم والبحث، والدفاع الوطني، والصحة والرفاه الاجتماعي. ولكل من هذه الشبكات مؤسساتها المرتبطة ببعضها والتي تتشارك في عدد من قواعد البيانات النصية والفعلية والمرجعية. وتكون مسؤولية إدارة الشبكة وقواعد البيانات موزعة على عدد محدود من المؤسسات المشاركة. ويجري تطوير أدوات البحث الضرورية والتي تعمل باللغتين الكورية والإنكليزية.[3]

كما أنها وضعت منهجية مفصلة لبناء مجتمع موجه نحو العلوم والتكنولوجيا. نتيجة لهذه الجهود، تم في 2004 تنفيذ مبادرة إنشاء نظام وطني للابتكار التكنولوجي، والذي أنيط له وضع الاستراتيجية العملية للحكومة لبناء بيئة موجهة نحو العلم والتكنولوجيا وجرا تحديد 30 مهمة لها الأولوية.[4]

---

[1] تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **المحتوى الرقمي العربي: الفرص والأولويات والتوجهات** ،الأمم المتحدة نيويورك، 2005، ص 11

[2] عدنان فرحان عبد الحسين، مرجع سابق ،ص62

[3] تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، مرجع سابق ،ص12

[4] UNESCO SCIENCE REPORT 2010. op ,cite . p 422

لقد كان لهذه المشاريع دورا كبيرا في تحويل كوريا إلى دولة تعتمد على الإبتكار والإبداع في إقتصادها، وكان لها ما تريد فقد بدأ الكوريون يبتكرون فعلا في مجالات جديدة مثل شاشات البلازما للعرض بدلا من إنتاج نسخ مقلدة من منتجات مصنعة بالفعل من علامات تجارية أخرى، واحتلت كوريا المركز الرابع عالميا من حيث الإنفاق على الأبحاث كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ خلال المدة (1996-2002) ما معدله (3%)، وبلغ عدد العاملين في الأبحاث والتنمية خلال المدة (2001 - 1990) (2880) شخص لكل مليون شخص، وجاءت كوريا في المركز الثاني عالميا في مجال تسجيل براءات الاختراع بعد الولايات المتحدة عام 2000 حيث بلغت (490) لكل مليون شخص وهي بذلك أعلى من اليابان التي بلغ فيها العدد (298) لكل مليون شخص وارتفعت نسبة المواد العالية التقنية كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات من (18%) عام 1991 إلى (32%) عام 2002، كما ارتفعت نسبة الصادرات من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من (29%) عام 1990 إلى (40%) عام 2002.[1]

كما إستطاعت كوريا الجنوبية من خلال الاستراتيجية والرؤية اللتين وضعتها الحكومة (Cyber Korea21) و (2007 e - Korea Vision) أن تبني البيئة التمكينية لتطوير المحتوى الرقمي الكوري بسرعة وفعالية. فقد جرى تعزيز النفاذ إلى المعلومات من خلال تحديث البنية الأساسية وخدماتها وإنشاء عمود فقري عالي السرعة من الألياف الضوئية لربط جميع المناطق والاستعاضة عن جميع المقاسم الهاتفية بمقاسم رقمية، كما استخدمت مبدلات من نمط النقل غير المتزامن في جميع المدن. كما استخدمت تقنيات خطوط الاشتراك الرقمية غير المتناظرة والكبلات المحورية والاتصالات اللاسلكية وعبر السوائل التأمين التغطية الشاملة للمدن والأرياف الكورية بكاملها، وبذلك وصلت خدمات النفاذ إلى سرعات ت تراوح بين 1.5 و 2 ميغابت بالثانية بأسعار معقولة لا تتجاوز 16 دولارا في الشهر.[2]

حيث مكنتها من ببناء بنية تحتية ترقى للعالمية بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات* ومرافق الإنترنت على الصعيد الوطني، محققتا بذلك معدلات جد رائعة في هذا المجال فلقد بلغ متوسط عدد الطلاب لكل جهاز كمبيوتر شخصي5.8، وتم تجهيز 70.7 ٪ من المدارس بخطوط الإنترنت Mbps. 2 غالبية السكان في كوريا قادرون على الوصول إلى الإنترنت في أي مكان وفي أي وقت: معدل استخدام الإنترنت هو 64.1 ٪ و 89.9 ٪ من السكان يستخدمون الإنترنت في المنزل. لقد تم اعتماد التعليم من قبل 80.0 ٪ من nstitutes التعليم العادي في عام 2009 وفقا للإحصاءات الوطنية ، 19.6 ٪ من المعاهد التعليمية النظامية اعتمدت التعليم الإلكتروني في عام 2007، و17.7 ٪ في عام 2006 و 15.1 ٪ في عام 2005. ومع ذلك، فقد تم اعتماد التعلم الإلكتروني في 69.7 ٪ من معاهد التعليم العالي قبل عام 2005، وهذا يعني أن التعلم الإلكتروني قد بدأ استخدامه في التعليم العالي في وقت سابق مما كانت عليه في التعليم الابتدائي والثانوي في كوريا.[3]

---

[1] عدنان فرحان عبد الحسين، مرجع سابق ،ص63

[2] [2] تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق ،12

*بدأ دعم الحكومة لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في وقت مبكر في أوائل التسعينيات، عندما بدأت الإنترنت في الإقلاع. وبحلول أواخر التسعينيات، أنشئت الوكالة الكورية للفرص الرقمية والترويج(KAD0) ، لزيادة فرص النفاذ إلى الإنترنت وتوفير التدريب على المعارف الرقمية لأكثر من 10 ملايين نسمة استعدادا الاستعمال الإنترنت.

[3] Dae Joon Hwang ,Hye-Kyung Yang , Hyeonjin Kim , **E-Learning in the Republic of Korea**, UNESCO Institute for Information Technologies in Education, 2010,p 22

بعد إجراء تقييمين في عامي 2005 و2006 والذين أظهر أن المرحلة الأولى من BK21 كانت ناجحة، شجع هذا الحكومة على إطلاق مرحلة ثانية لهذ البرنامج الطموح. وتبعا لهذه النجاحات سيتم إطلاق الشق الثاني من هذا المشروع بحلول عام 2006 حيث تابع أهداف سلفه بميزانية 2.1 تريليون وون كوري (حوالي1.8 مليار دولار أمريكي على مدى سبع سنوات، و يقر البرنامج أن على الجامعات التي تريد التأهل للبرنامج وبالتالي الحصول على تمويل حكومي، يجب أن تلتزم بتنظيم نفسها في اتحادات بحثية مكونة من موظفي الجامعة والتعاون في مشاريع محددة.[1]

ستركز المرحلة الثانية على القطاع العلوم والتكنلوجيا S&T الذي سيكون له المزيد من الآثار المباشرة على التنمية الاقتصادية في البلاد، كما سيتم تقديم الدعم لتطوير الباحثين ذوي الكفاءات العالية (ولا سيما الطلاب في برامج درجة الدكتوراه والماجستير).[2]

وفي عام 2008، نفذت الحكومة الجديدة استراتيجية متابعة تعرف باسم الخطة الأساسية للعلوم والتكنولوجيا (2008-2013) اشتملت على 50 مهمة لها الأولوية. وتشكل هاتان الخطتان اليوم الإطار الأساسي للسياسات الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار. فضلا عن ذلك، أعلن عام 2008 عن سياسة النمو غير المضر بالبيئة التي تقوم على أساس انخفاض مستوى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بوصفها برنامج عمل رئيسية في البلاد. كما كانت زيادة الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير إلى نسبة من الأولويات الكبرى حيث حددت الحكومة 5% بحلول عام 2012، وذلك انطلاقا من نسبة عالية أساسا بلغت 3 , 4 % عام 2008.[3]

عرفت الخطة الأساسية الثانية للعلوم والتكنولوجيا للفترة من 2008 إلى 2013 بالمبادرة 577، في إشارة إلى الأهداف التي طرحتها تلك الخطة فالرقم 5 بشير إلى 5 % وهي معدل إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2012. أما رقم 7 الأول فيشير إلى المجالات السبعة ذات الأولوية لدى الحكومة، ورقم 7 الثاني يشير إلى المجالات السياسية ذات الصلة بوزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا.[4]

كما تبنت كوريا استراتيجية النمو الأخضر لدفع عجلة التنافسية الاقتصادية من خلال تطوير واستخدام تكنولوجيات متقدمة. وتستثمر الحكومة في برامج ابتكار وتطوير ل 27 تقنية لها الأولوية تستهدي بخارطة طريق تكنولوجيا خضراء بهدف أن تصبح سابع أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2020.

وفيما بين 2008 و2011 استثمرت الحكومة 23.72تريليون وان كوري (28 . 1 مليار دولار أمريكي) في المجالات السبعة ذات الأولوية التالي تم ذكرهم من أجل:[5]

النهوض بالصناعات الرئيسية مثل صناعة السيارات والشحن وصناعات أشباه الموصلات (2.06 تريليون وان كوري)

التكنولوجيا الأساسية التطوير صناعات جديدة (3.47 تريليون وان كوري)

[1] UNESCO SCIENCE REPORT 2010 op cité, p 423

[2] Joonhae Suh and DerekH.C.Chen,op , cite ,p 130

[3] UNESCO SCIENCE REPORT 2010, op , cite p 424

[4] تقرير اليونسكو للعلوم نحو عام 2030 ،مرجع سابق ،ص 629

[5]

الصناعات الخدمية القائمة على المعرفة (0.64 .تريليون وان كوري)

التكنولوجيا التي تقودها الدولة مثل الفضاء والدفاع والطاقة النووية (9.08 تريليون وان كوري)

المجالات التي تطرأ وفقا للقضايا المختلفة مثل الأمراض الجديدة والأجهزة القانونية (353 تريلبون وان كوري)

القضايا العالمية مثل الطاقة المتجددة والتغيرات المناخية (3.78 تريليون وان كوريا:

والتكنولوجيا الأساسية والمتقاربة مثل الروبوتات الذكية والرقائق الحيوية (1.16تريليون وان كوري) .

أما المجالات السياسية السبعة فهي:

1- رعاية الطلاب والباحثين الموهوبين

2- تعزيز ودعم البحوث الأساسية

3- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الابتكار التكنولوجي

4- تحقيق تعاون دولي أقوى في مجال تطوير التكنولوجيات الاستراتيجية

5- الابتكار التكنولوجي الإقليمي

6- تحقيق قاعدة وطنية أقوي للعلوم والتكنولوجيا .

7- نشر وتعميم ثقافة العلوم

وبالفعل لقد حققت كوريا قفزتها النوعية خلال فترة وجيزة بفضل تطبيقيها لهذه الإستراتيجيات و السياسات و يعود الفضل في ذلك للإرادة القوية لحكامها بغية بلوغ مصاف الدول العظمى، والتحول الفعلي من إقتصاد زراعي إلى إقتصاد مبني على المعارف والإبتكارات، فهي عرفت كيف تصنع من المعوقات فرص فلولا الأزمة المالية التي مرت بها والمنافسة الشرسة لما وصلت لما هي عليه الآن ، بل هي تتوق دوما إلى الأفضل و الأحسن ، ولعل شعار شركت سامسونج* الذي يعني باللغة الكورية " ثلاث نجوم"، والذي يرمز لأن" تكون كبيرة وقوية وأن تبقى للأبد"، خير دليل على الدور الفعال الذي لعبته مجهودات الدولة وكذا قطعها الخاص في الدفع بهاذ البلد إلى نادي الكبار و الدليل على ذلك .

*شركة سامسونج تمتلك ما يقرب من 8 مدن في كوريا تحت اسم " مدن سامسونج الرقمية " ويسكن هذه المدن موظفي سامسونج. ويوجد في مدن سامسونج الرقمية قوانين امن من اجل حماية هذه المدن وسياسة الخروج والدخول منها واليها ، كما أنها توظف قرابة 50 ألف باحث أي ما يساوي مجموع عدد الباحثين في دولة كمصر في كل المجالات، وضعف عدد الباحثين في الأردن ، وأربعة أضعاف عدد الباحثين في السعودية ، عدد العاملين في شركة سامسونج يبلغ أكثر من 344 ألف شخص . أما أرباحها عام 2010 فقط فاقت 220 مليار دولار أي ضعف الدخل القومي لدول عربية كاملة كقطر والكويت والمغرب والعراق .

ما حققه مبادرة 577 من الإنجازات المثيرة للإعجاب و التي يمكن سردها في النقاط التالية [1]:

1- زيادة في عدد الإصدارات المسجلة في الدوريات الدولية من 33000 في عام 2009 إلى 40000 في عام 2012. متخطية الهدف المحدد 35000

2- زيادة في عدد الطلاب الحاصلين على منح دراسية من 46000 في عام 2007 إلى 110000 في عام 2011

3- زيادة في عدد الباحثين من 236000 في عام 2008 إلى 289000 بحلول عام 2011، بما يعادل 59 باحث لكل 10000 نسمة – غير أن الهدف كان 100 باحث لكل 10000 نسمة لن يتم الوصول إليه بحلول عام 2012

4- صعود هائل في تصنيف البنك الدولي المتعلق بالبيئات المحلية لإنشاء الأعمال التجارية من المركز ال 126 في عام 2008 إلى المركز رقم 24 في عام 2012

5- زيادة إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتطوير من0.3 % 0 .إلى 0.4 % من الناتج المحلي الإجمالي فيما بين 2007 و2012 مدفوعا إلى حد كبير من قبل قطاع شركات الأعمال

لن تتوقف كوريا عند هذا الحد ولمواكبات التغييرات وتمهيدا للثورة الرابعة سوف تضع نصب عينيها أهدافا أخرى وما إطلاقها برنامج الدماغ الكوري 21 «بلس» عام 2013، الذي سيعمل حتى عام 2019، بلغ إجمالي استثمارات هذا المشروع الجديد بليونا دولار، والهدف هو إنتاج قفزة نوعية بدلاً من النمو الكمي، وبحسب التقرير، فإن أموال الدماغ الكوري 21 مخصصة بصورة أساسية للفرق البحثية وليس الجامعات، وهذا يسهم في التركيز على أهداف المشروع وتقييم أداء المنتفعين، وجرى الربط بين الدعم المالي المقدم إلى الجامعات وجهود الجامعات في التطوير المتعلق بالمناهج الدراسية وسياسات القبول وأنظمة تقييم أداء الكليات[2].

كما أنها استثمرت 2. 3 مليون دولار أمريكي في مراكز الطباعة ثلاثية الأبعاد في جميع أنحاء البلاد في عام 2014، وبحيث يتم استخدامها من قبل رجال الأعمال والشركات وتقدم أيضا التدريب على عمليات الطباعة ثلاثية الأبعاد. علاوة على ذلك، في إطار هذا البرنامج، توفر وزارة الصناعة في كوريا الجنوبية الطابعات ثلاثية الأبعاد مجانا للشركات الصغيرة والمتوسطة وتستهدف تدريب 10 مليون مواطن كوري على الطباعة ثلاثية الأبعاد بحلول عام 2020 مما سيواصل دفع نمو السوق في المستقبل [3]

وفي الأخير قامت بوضع أهداف أخرى وهذا دوما في سبيل الحفاض على ميزتها التنافسية ومكانتها المرموقة وهي كالتالي :[4]

1- رفع إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتطوير من4.3 % إلى 5.0 % من الناتج المحلي الإجمالي فيما بين عامي 2012 و 2017

2- ضمان أن تحقق الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة 85 % من القدرة التنافسية التكنولوجية المحتملة لها بحلول عام 2017، مقارنة ب 75 % في عام 2011

[1] تقرير اليونسكو للعلوم نحو عام 2030 ، صدر في عام 2018 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ،ص 600

[2] نفس المرجع ،ص 626

[3] هبة عبد المنعم. سفيان قعلول، مرجع سابق ،ص 34

[4] تقرير اليونسكو للعلوم نحو عام 2030 ، مرجع ،ص 614

3- زيادة دعم الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من 12 % من ميزانية الحكومة المخصصة للبحث والتطوير عام 2012 إلى 18 % بحلول عام 2017

4- زيادة حصة البحوث الأساسية في ميزانية الحكومة من 32 % في عالم 2012 إلى 40 % بحلول عام 2017

5- رفع حصة استثمارات الحكومة في تحسين جودة الحياة من خلال البحث والتطوير من 15 % عام 2012 إلى 20 % بحلول عام 2017

6- زيادة عدد الوظائف وفرص العمل في مجال العلوم والتكنولوجيا من 6.05 مليون إلى 6.69 مليون بحلول عام 2017

7- زيادة حصة المراحل المبكرة من النشاط التجاري في الشركات من 7.8 % في عام 2012 إلى 10 % في عام 2017

زيادة عدد حملة الدكتوراه من 0.4 % إلى 0.6% من إجمالي عدد السكان فيما بين عامي 2012 و 2017

8- رفع القيمة المضافة الصناعية للقرد من 19000 دولار أمريكي عام 2012 إلى 25000 دولار أمريكي بحلول عام 2017

9- تسويق التكنولوجيا الخاصة ب عزل ثاني أكسيد الكربون واحتجازه بحلول عام 2020،

10- ومضاعفة قيمة صادرات التكنولوجيا من 4032 مليون دولار أمريكي إلى 8000 مليون دولار أمريكي بين عامي 2012 و 2017

خاتمة الفصل

كوريا نجم بزغ نوره في سماء كبار القوم، حيث أضحت أيقونة عالمية، بعد أن كانت دولة معوزة و واقعة بين براثن الفقر والجهل ، لتتحول بعد ذلك إلى دولة تصدر تجربتها لمن أراد اللحاق بالركب، فالفضل كل الفضل يرجع للإرادة السياسية والشعبية التي شحذت الهمم ورفعت الرايات وعقدت العزم على الوصول إلى الهدف المنشود، وقد كان لهم ما إشتهوه، فبعد تجربة فاشلة في نهاية الخمسينات غيرت كوريا الإستراتيجية وتوجهت نحو التصدير أو التصنيع من أجل التصدير لأنها عرفت أن مقوماتها لن تسمح لها بتطبيق سبيل غيره، وهذا ما جعل منها تحقق مرادها برفع وتيرة نموها الإقتصادي ،أما السر في ذلك فقد كمن في طريقة مزجها بين الرأس المالية و الإشتراكية، فمن الأولى أخذت عامل التوجه نحو الشركات الخاصة والعملاق والتي عرفت بالتشيبول أي (الإعتماد على القطاع الخاص) ، ومن الثانية إعتمدت على طرق التسيير كالتخطيط و إحتكار الدولة للمنشآت و التمويل ، ونظام الحكم، كما أنها عرفت كيف تتعامل مع الأزمات الداخلية والخارجية، حيث كانت تتأقلم مع كل المتغيرات، وتتعامل بمبدأ الغاية تبرر الوسيلة إلى غاية أزمة 1997 إين أيقنت فعلا أن ملاذها الأخير يكمن في إمتلاك ناصية التنافسية من باب العلم والإبتكار أو بالأحرى التوجه نحو الإقتصاد المبني على المعرفة ، فبه سوف تحكم قبضتها على الصناعات التي تجعل منها رائدةً دوليا و منافسا يخشاه عمالقة العالم، وبالفعل جعلت منه هدفا وضعته نصب عينيها وما هيه إلا بضع سنون إلا وكان لها ما تريد فقد أضحت دولة متطورة بفضل سياساتها وإستراتيجيتها التي أتينا على ذكر أهمها، كإهتمامها المبكر بالثروة البشرية وتوجهها نحو نشر العلم والبحث العلمي، الذي جعل منها تعبد الطريق الذي أوصلها لمرادها، كونها أيقنت أن الفوز بسباق اللحاق بالركب لن يتحقق إلا إن كانت تملك فرسا غذي بالمعرفة .

الفصل الخامس

رحلة الجزائر التنموية :

الفصل الخامس : رحلة الجزائر التنموية

تمهيد

لم يكن إعتناق الدول المستقله حديثا وعلى رأسها الجزائر المذهب الإشتراكي و إتباعه كنمط تنموي محض صدفة فالخلفية الثورية و كرهها للإمبريالية و الإستعمار اللذان كان يحملان لواء الرأس مالية ، هي من جعلتها ترتمي في أحضان الكتلة الشرقية التي كانت لوقت ليس بالبعيد العدو اللدود للدول التي عدتها شعوب هذه البلدان مصدر كل و يلاتها و ما يلازمها من فقر و جهل و تخلف بحكم أنها كانت مستعرت لها ، أي أن إختيار هذا البلد الفتي تبني هكذا فكر لم يكن عن تخطيط و لا عن سابق علم فالضغوطات السياسية و الإجتماعية و المرجعية الثورية و قرب الأفكار الماركسية من التوجه الثوري التحرري ، هي من جعلتها تعتمد عليه ، ليصبح بعد ذلك إنجيل و مرجع و منطلق أي إستراتيجية تنموية تم إتباعها إبان تلك الحقبة ،وهذا ما تجلى للدراسين فما إعتمادها على نظام التخطيط المركزي ووضعه كدفة بغية الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية، وقرنه بنهج الإشتراكية ليكون النظام الذي تسيير به الآلة الإنتاجية الوطنية، و توجهها نحو الصناعات الثقيلة، و الصناعات المصنعة و إستيراد التكنولوجيا الحديثة من أجل توطينها بأسرع وقت ممكن ، من باب الدفع بعجلة التنمية إلى الأمام إلا خير دليل على تأثرها الكبير بهذا الفكر الذي مكنها فعلا من بناء قاعدة صناعية كبيرة ليكون لها ما أرادت في وقت قياسي ، لو قرن ذلك بالزمن الذي إستغرقته دول أخرى من أجل بنائه ، ولم يكن هذا النصر الوحيد لها ، بل تعدت ذلك إلى غايت أن تنبأ لها بعض العلماء ببلوغ مصاف الدولة المتقدمة واصفين إياها بالمعجزة بسبب التنائج المبهرة التي كانت ثمرت منهج التخطيط و هذا على جميع الأصعدة سواءا كانت الإجتماعية أو الإقتصادية ، لكنها ولسوء الحظ لم تستطع الحفاظ على نفس الوتيرة لذا سوف يتم تخصيص هذا الفصل لتقفي أثر مسيرة هذه الدولة التنموية منذ بديتها إلى غاية الوقت الراهن و هذا عن طريق تقيسمه إلى ثلاث مباحث

المبحث الأول :السياسات التنموية في كنف الفكر الإشتراكي

كما ذكرنا آنفا فإن إستراتيجية التنمية في الجزائر لم تكن سوى ثمرة تمخظت عن جملة من الأحداث، الأفكار والضغوط السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والأيديولوجية، التي حملت في ثناياها مجموعة من المفاهيم والمتغيرات، والتي إنبثقت من رحمها عدت أهداف مست ك جل المستويات إن لم نقل كلها وهذا ما سنراه في المبحث الموالي

المطلب الأول :مرحلة 1962-1966 أو محطة الإنتظار

بعد ما يقرب القرن والنصف خرجت إلى الوجود دولة فتية بعد ولادة قيصرية، متخمة بجروح وندوب خلفها مستعمر غاشم عاث فيها فسادا، فجاس في الديار ولم يذر فيها لا أخضر ولا يابس، تاركا إياها بمجتمع جاهل وإقتصاد مشوه ومفكك ولعل الكلام الذي وصفه بها جرار فيرتيل Viratelle. G عشية الإستقلال ما هو إلا خير دليل على ذلك فلقد قال أن الجزائر ماهية إلا: «بلد ممزق وجريح في عام 1962 ،حيث يتوقع له البعض مستقبل غامضا".[1] إن الوضع الذي كانت تعيشه الجزائر في تلك الفترة لا يمكن وصفه إلا بالكارثي فالمستعمر الجائر لما تنازل عن حقوقه هنا ترك البلاد تتخبط في ويلات الفقر و الجهل و المرض و كأنه القى بها في غيابات جب ليس له قرار.

وكغيرها من الدول المستقلة حديثا سعى القائمون على الوضع في تلك المرحلة الحرجة من حياتها إستدراك الأمور أملين بغد أفضل لدولة و شعب عاش في الظلام لوقت طويل ، غير أن الحكومة الفتية لم تكن في موقف تحسد عليه فقلد تولت زمام الحكم منتشية بكاس النصر ، بيد أنها لم تنعم بها كثيرا كي تصطدم بمخلفات الحرب التحريرية التي دامة قرابة السبع سنواة و ثمانية أشهر تلك الحرب الإستنزافية التخريبية ، و التي لم تبقي و لم تذر و لسميا في سنتها الأخيرة أين أيقن المستعمر الغاشم أن نهايته قد قربت ولم يعد له في هذه الأرض مكان فإستخدم مقولة أنا و بعدي الطوفان ،حيث دمر البنية التحتية والهياكل الاقتصادية كما لجأ إلى سياسة الأرض المحروقة التي إنتهجتها منظمة الجيش السري المنتمية للمعمرين، كلها عوامل ساهمت في تدهور الحالة الإقتصادية و الإجتماعية خلال هذه الحقبة و التي يمكن أن نلخصها في النقاط التالية :[2]

- قام الفرنسيون بتدمير أغلب البنى التحتية للإقتصاد الوطني.

- كما أن مغادر ما يقرب من مليون معمر الجزائر في بضعة شهور تاركين المزارع و الأنشطة والوظائف و الذين قدروا ب (50000 إطارسامي، 35000 إطار متوسط، 100000 عامل مهني) ، حيث حاول الجزائريون محاولت سد هذا الفراغ بما يملكون من وسائل وإمكانيات بسيطة على الرغم من أن غالبيتهم كانوا يقيمون في الأرياف كما أن و90 %منهم أميون.
- لم يقف الحد عن هذا فلقد أخذ المعمرون المدخرات ورؤوس الأموال، ففي سنة 1962 قدرت قيمة الأموال المحولة للخارج بـ

[1]Viratelle G., « L'Algérie algérienne », les Editions ouvrières, Paris, 1970, p. 13

[2] عبد الله بلوناس، **الإقتصاد الجزائري الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004-2005 ،ص ص 18-19

500 مليون فرنك فرنسي شهر ،وفي جوان من نفس السنة تم تحويل ما قيمته 750 مليون فرنك فرنسي من الجزائر إلى فرنسا عبر القنوات البنكية، بالإضافة إلى التحويلات غير البنكية.

-لقد تمخض عن رحيل المعمرين الذين كانوا يضمنون تسيير الآلة الإقتصادية والإدارة العمومية وتو قيف الإستثمارات المبرمجة في مشروع قسنطينة إلى تراجع الإنتاج الصناعي بشكل واضح عدى القطاع البترولي، فما بين 62 و63 تم غلق أكثر من 100 مؤسسة صناعية، كما توقف عن النشاط أكثر من 1400 مؤسسة من مجموع 2000مؤسسة صناعية بسيطة، وبموجب ذلك انخفض الإنتاج الصناعي ما بين 60 و63 بنسبة 35 %وفي اية 1963 بلغت نسبة الإنخفاض 55%.

-وجود حوالي 11 إلى 12 مليون جزائري تتهددهم المجاعة ، مليوني فلاح خرجوا من سجون الاستعمار، 70% من الفئة النشيطة في حالة بطالة.

-الصناعة التي تركها المعمر تتميز بحجم صغير، انعدام الترابط الخلفي والأمامي بينها، أما المؤسسات التي يمتلكها الجزائريون فعموما تخص الصناعات الحرفية وتفتقر لرؤوس الأموال، في حين استمرت فروع الشركات المتعددة الجنسيات في النشاط إلى غاية التأميمات مثل,BERLIET, ALLUMAF, .PHILIS.CABLAF, SNAF :

-غداة الاستقلال كانت الزراعة والخدمات تمثل 73 %من إجمالي الإنتاج، و20 %من الإنتاج الصناعي تمثل مدخلات للصناعات الثقيلة ، في حين نجد الصناعة الغذائية المعتمدة على التحويل البسيط لمنتجات القطاع الزراعي تستحوذ على 45 %من إجمالي الإنتاج للقطاع الثانوي.

كل هذه النقاط تشير إلى أن الجزائر خرجت من بين براثن المستعمر لا حول لها و لا قوة كما يمكن إضافة نقاط أخرى تمثلت في ما يلي :[1]

1- ازدواجية اقتصادية في كل القطاعات، بمعنى وجود قطاعات اقتصادية تحت سيطرة الأجانب (فلاحة، صناعة، خدمات متطورة تتميز بكل عناصر التقدم من يد عاملة مؤهلة، وتكنولوجيا عالية، و مناطق نشاط مختارة بعناية فائقة، و بالمقابل قطاعات اقتصادية تقليدية متخلفة يتوزع عليها معظم الجزائريين؛
2- سيطرة القطاع الفلاحي على النشاط الاقتصادي الوطني، إذ كان يستحوذ على قرابة 80% من اليد العاملة ؛
3- التفاوت الجهوي بين مختلف مناطق البلاد، سواء أكان ذلك في الشمال أم في الجنوب ، و هذا التفاوت يتضح من خلال الدخل الفردي، إذ يتلقى ساكن الريف نصيبا سنويا من الدخل يعادل ما يتلقاه ساكن المدينة شهريا في المتوسط؛
4- التخصص الاقتصادي في مجال الصادرات، حيث كان البترول، و النبيذ يستحوذان على 80 % من الصادرات الجزائرية؛

[1] عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، (الجزائر: دار الخلدونية، 2011)، ص، ص 06-07

5- تدني مستوى المعيشة على جميع المستويات، من الخدمات الصحية، والتعليم، والنقل، و السكن.

في ظل كل هذا حاول الجزائريون رفع لواء التحدي للإنطلاق في مشروع طموح من أجل إعادة بناء هذه الدولة و المضي في برنامج تنموي هدفه القضاء على التخلف المتراكم ، متبعتين الطرق و المناهج التي طبعت تلك الحقبة و متأثرين بالأفكار و السياسات الثورية ، لسيما بعد بزوغ نجم الإشتراكية كنمط إقتصادي جد ملهم وما زاده رونقا هو إعتماده من أغلب الدول الأسيوية و الأفريقية وحتي دول أمريكا الجنوبية و أوربا الشرقية ، كما أن نصبه للعداء لكل ما هو إمبريالي ، جعل من الجزائر تميل إليه طوعا لا كرها .

و قصد ذلك ، سرعان ما إتخذت السلطات المعنية مجموعة من الإجراءات في سبيل تشييد عرى دولة مستقلة بذاتها وإلغاء جميع أشكال التبعية للمستعمر و التقليل من وطأت ما خلفه الرحيل الجماعي للمعمرين ، وهذا بالاسترجاع التدريجي للثروات الطبيعية عن طريق تأميم مجموع أراضي المعمرين، وتحويلها إلى قطاع التسيير الذاتي الزراعي سنة 1963،تأميم بعض مؤسسات الصناعات التحويلية (التبغ والكبريت، و المطاحن)، و إخضاعها لنفس النظام سنة 1965،علاوة على ذلك تم إنشاء الشركة الوطنية لنقل و تجارة المحروقات "سوناطراك" كأول شركة عمومية مختصة في النشاط البترولي سنة 1964، و التي ستستحوذ لاحقا على محمل النشاط البترولي في البلاد.[1]

كما تم تأميم بنك الجزائر المركزي 1963، تأسيس شركة سوناطراك 1963، وإصدار العملة الوطنية في صورة الدينار الجزائري بديلا من الفرنك الفرنسي جانفي 1964، تأميم جميع البنوك الأجنبية 1966.[2]

لقد لعب كلا من برنامج طرابلس 1962 وميثاق الجزائر 1964، دورا كبيرا في هذه الحملة من التأميمات و لم يقتصر دوره على التأميمات السابقة بل تعدى ذلك لغاية الإقرار بالتأميم الكلي للتجارة الخارجية ، وهذا نص عليه برنامج طرابلس في شهر جوان 1962 ، حيث أكد على ضرورة قيام الدولة بتأميم كل من التجارة الخارجية و تجارة الجملة والإشراف على تنظيمهما، بحيث يتيح هذا التنظيم للدولة فرض سيطرتها و رقابتها الفعلية على الواردات و الصادرات، على إعتبار ذلك ذو أهمية إستراتيجية لتوجيه السياسة الإقتصادية و مراقبتها ، حيث كان ينظر لها أنها أمرا طبيعيا و أنها عملية لابد منها و بالأخص في هذه الفترة بغية حماية المنتوجات الوطنية كونها لا تزال فتية .[3]

على الرغم من جملة الإصلاحات إلا أن هذه المرحلة وكما تم ذكره سابقا ،كانت جد صعبة فبرحيل المستوطنين تراجعت الإيرادات الجبائية ، أضحت مواردها محدودة او التي كانت تقدر ب 13 مليار دولار كمدا خيل خارجية و 11.7 مليار دج كمداخيل جبائية من أجل تغطية 8.2مليار كواردات و 12.1 مليار دج كمصاريف الميزانية، وقد بلغت نسبة الاستثمار و

---

[1] عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث**، بيروت: دار الحداثة، 1981، ص، ص 121-122

[2] ساعد محمد، **محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري**، مطبوعة معتمدة لدى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2018/2017، ص ص 16، 17، 30.

[3] Nachida M'hamsadji Bouzidi, le Monopole de l'état sur le commerce exterieure. L'experience lgérienne (1974-1984), Alger, OPU, 1988, p.112.

الادخار خلال السنين الأربع الأولى من الإستقلال 17 بالمئة و 24 بالمئة على التوالي و توضح هذه النسب بأن المرونة اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية كانت ضئيلة جدا و كان على الاقتصاد الجزائري الحصول على موارد داخلية و خارجية أخرى من أجل تلبية المتطلبات الاقتصادية و الاجتماعية لسكان لطالما عانوا من التهميش.[1] مما حتم على الحكومة طلب قروض و مساعدات من دول و هيئات عالمية في و الجدول الموالي يوضح ذلك بالتفصيل

الجدول رقم (1-5) القروض التي تلقتها الجزائر في بداية الستينيات

الهيئات و الدولة المقرضة	B.I.R.D	بلغاريا	الصين	F.D.I	فرنسا	بريطانيا
السنة	1964	1964	1963	69-1963	1963	1964
قيمة القرض (مليون دج)	100.4	26.4	250	125	2.097	345
الهيئات والدول المقرضة	R.A.U	R.F.A	U.R.S.S	U.S.A	الكويت	تشكوسلوفاكيا
السنة	1963	1964	65-1963	1966	64-1963	65-1964
قيمة القرض (مليون دج)	102	66	1.726	76.7	376	21.6

Source: Abdelhamid Brahimi; L'Economie Algérienne; O.P.U; Alger ; 1991; p87

R.A.U (اليمن ،سوريا ،مصر) الجمهورية العربية المتحدة

من الجدول أعلاه يمكن أن نرى بوضوح أن الجزائر تلقت قروض كانت لدول الكتلة الشرقية نصيب الأسد فيها بزاعمة الإتحاد السوفياتي ، بما يقارب 2126 مليون دج من القيمة الإجمالية للقروض و التي تقدر ب 5312 مليون دج أما الباقي فقد تقاسمته الدول الغربية و المنظمات الدولية و كانت الحصة الفرنسيه هي المرتفعة بقرض مقداره 2.097 مليون دج.

حيث وجهت الدولة معظم هذه القروض إلى إعادت بناء البنا التحتية و تغذية بعض القطاعات في محاولة منها لوضع مخطط إستعجالي ،حيث يمكن الإستشهاد بإحصائيات الجدول الموالي

[1] براهمية آمال، **محاضرات في مقياس :اقتصاد جزائري** ، جامعة 8 ماي 5491 قالمة، 2015-2016 ، ص 16

الجدول رقم (2-5) الإستثمارات الجزائرية في الفترة الممتدة ما بين 1963-1966

السنوات	1963	1964	1965	1966
الزراعة	60.08	147.9	98.2	338.8
الصناعة	151	131.6	156.8	370.9
باقي الصناعات	1719.2	1829.7	1562.7	2404.8
المجموع	1930.08	2109.2	1817.7	3114.5

Source : Hocine benissad, la réforme économique en Algérie ou l'indicible ajustement structurel, Office des publications universitaires, Alger , 2°edition, 1991, p.16. القيمة بمليون دج

يشير الجدول إلى أن الدولة الجزائرية من البداية شرعت بالإهتمام بمجال الصناعات كونها حظيت بحصة كبيرة من الإستثمارت إذا ما قورنت بالزراعة التي كانت متطورة نسبيا بحكم مخلفات الإستعمار ، لكن هذه الإستثمارات لم تكن إلا محاولة جريئة تنقصها الفاعلية فهي لم تكن مبنية على أسس مخططات تنموية مدروسة بعناية ، كما أنها حاولت التوجه نحو التجارة الخارجية و إحتكارها و الجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول رقم (3-5) هيكل التجارة الخارجية للجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1963 -1966

البند	1963	1964	1965	1966
الصادرات(مقيمة بملايين دج)	*3.610*	3.589	3.146	3.707
معدل نمو الواردات %	.....	- 0.58	-12.34	-2.41
الواردات (مقيمة بملايين دج)	2.887	3.471	3.314	3.154
معدل نمو الواردات %	....	20.22	-4.52	-4.82
الفائض أو العجز	723	118	-168	-84
معدل نمو الفائض أوالعجز %	**202**	**-83.7**	**-242.4**	**-50**

Source : Abdelhamid Brahimi; L'Economie Algérienne; O.P.U; Alger ; 1991; p109

لقد سجلت الجزائر نتائج جد متذبذبة في هذه الفترة و التي كانت تتميز بمراقبة الدولة للتجارة الخارجية فبعدما عرف الميزان التجاري لها فائضا خلال السنتين الأولتين ، و الذي لم يدم طويلا ليقع في فخ العجز بعد ذلك و الذي يعزى بالدرجة الأولى انخفاض حجم الصادرات مقارنة بالواردات، حيث إنخفضت الصادرات بقيمة 425 مليون دج إذ ما قورن بما حقق سنة 1964 و هي السنة التي سجل فيها والتي سجل فيها رصيد الميزان التجاري فائض ب 118مليون دولار، ويرجع انخفاض وتراجع الصادرات في هذه الفترة وفي جزء كبير منه إلى تعثر العلاقات الجزائرية الفرنسية مما دفع بالأخيرة إلى مقاطعة بعض المنتجات الجزائرية و بالأخص الخمور ، ردا على التأميمات التي قامت بها الدولة ، في حين تراجعت قيمة الواردات بمقدار157 مليون دج فقط بين سنتي 1964 و 1965.ليواصل الميزان التجاري عجزه إلى غاية سنة 1966 لكن بمعدل وبقيمة أقل نوعا ما أين

سجل عجز بقيمة 84 مليون دج ، وهذا على الرغم من انخفاض الواردات بحوالي 160 مليون دج أي بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 4.82 %عن سنة 1965، بيد أن ذلك لم يكن كافيا ليستعيد الميزان التجاري وضعه الموجب

بالإضافة إلى كل هذه الإصلاحات حاولت الجزائر في هذه الفترة التركيز على تكوين إطارات سامية بوتيرة مستعجلة لسد النقص المتواجد آنذاك سواءً على مستوى المؤسسات التعليمية أو قطاعات الاقتصاد الأخرى، بسبب الرحيل المكثف للإطارات التقنية: و التي قدرت بحوالي 500 ألف إطار، ما مثل 92.8 % .من الإطارات العليا 82.4 % من التقنيين وأعوان التحكم من الذين كانوا يسهرون على تسيير الإدارات وبعض المؤسسات ،[1]و الذين كان معظمهم من المعرمرين الأجانب الذين سيطرو في المرحلة الإستعمارية على جوانب الحياة في الجزائر ،نتيجة إقصاء أبناء الشعب.

هذا لا ينفي وجود إطارات جزائرية لكنها لم تكن تتعدى 1000 إطار و هذا بحسب الإحصائيات المتوفرة في عام 1954 من بينهم: 354 محامي وملحق بقطاع العدالة، 165 بين طبيب وصيدلي و جراح أسنان، 185 أستاذ ثانوي، حوالي 30 مهندس.[2]

نخبة حتى و إن جدت فهي جد هزيلة وميراث إستعماري أثقل كاهل المسؤلين في تلك المرحلة الحرجة من حياة دولة رأت النور بعد ولادة قيصرية فبالإضافة إلى قلت الإطارات كانت مشكلة اللغة الفرنسية التي سيطرة على المنظومة التعليمية و إنحصار التعليم في مناطق و استئثار طبقات معينة به دون الأخرى ، إضافة إلى حواجز وعقبات أخرى وقفت في وجه المسؤلين ، و ما زاد الطينة بلة مغادرة معظم المعلمين الفرنسيين أو لنقل حسب من عايش الوضع القسم الأكبر ولم يبق منهم سنة 1962 سوى عشرات من المعلمين الجزائريين قدر عددهم 2602 معلم، إضافة إلى نحو ألف معلم من أصل فرنسي، بينما كان يحتاج هذا الدخول حسب التقديرات الرسمية نحو عشرين ألف معلم على أقل تقدير.[3]

لذا حاولوا آن ذاك تدارك الوضع عن طريق الإستمرار بنفس التنظيم و نهج التسيير الذي كان معتمدا من قبل المستعمر كحتمية لا كخيار ،مع إدخال بعض التغيرات الممهدة للمراحل الإنتقالية التي ستاتي مستقبلا بالتدريج، إلى حين إجاد نظام تعليمي، يتماشى و المبادئ و القيم التي نشأت على إثرها الدولة الجزائرية (الإسلام و العروبة و النهج الإشتراكي) .

لقد قام القائمون على أمر البلاد في تلك الفترة بإستحداث و تنصيب لجنة وطنية لإصلاح التعليم في الوطن عام 1962 عملت لما يقارب السنتين بغية إرساء خطة تعليمية واضحة المعالم أخذت على عتقها الوصول إلى مايلي [4]

---

[1] Charles-robert Ageron , Histoire de l'Algérie contemporaine, 1830-1999(11éméédition corrigée,(1éreédition 1964)), Paris, France : édition Presse Universitaires de France. P.76

[2]Pervillé, G,1984, Les étudiants algériens de l'université française:1880-1962.Paris, France éditions du centre national de la recherche scientifique, p45.

[3] عبد الرحمان بن سالم , **المرجع في التشريع المدرسي**، ط3، المكتبة الوطنية ودار الهدى، الجزائر، 2000، ص 15

[4] Gherras mohamed tahar, education and economic growth in Algeria:1967-1990, master thesis, university of Sheffield, UK, 1992, p24

1- ديمقراطية التعليم، أي عدم قصره على فئة معينة دون أخرى.

2- تعريب التعليم، أي إحلال اللغة العربية مكان لغة المستعمر.

3- جزأرة التعليم.

4- إعطاء عناية خاصة للعلوم والتكنولوجيا .

كما إتخذت بعض الإجراءات الأخرى ك :[1]

- التوظيف المباشر للمدربين والمساعدين،
- تأليف الكتب المدرسية وتوفير الوثائق التربوية،
- بناء المرافق التعليمية في كل بقاع الوطن،
- إبرام عقود التعاون مع البلدان الشقيقة والصديقة.

أما في مجال التعليم العالي[2]* فقد ورثت الجزائر جامعة واحدة بعد الاستقلال مباشرة، لكنها لم تتحرر بل بقيت تسير بالأسلوب الذي تركه الإستعمار، فلقد كانت فرنسية البرامج التعليمية وهيئة التدريس وحتى أنظمة الامتحانات والشهادات ، حيث بقيت الجامعة الجزائرية ترضخ تحت تأثيرات المنظومة الفرنسية ولم يتم إدراج ملف إصلاحها إلا عندما تقرر إصلاح الجامعة الفرنسية سنة 1965 و قامت السلطات الجزائرية بإصلاح المنظومة التربوية عموما بما في ذلك الجامعة لتستجيب لطموحات الشعب الجزائري وتدعيم استقلاله. فقد شهدت الجامعة الجزائرية في عشرية الاستقلال الأولى الستينات بمجموعة من الإصلاحات كإنشاء فرع الآداب باللغة العربية وارتفع عدد الطلبة من حوال3000 طالب سنة1962، إلى 20.000 طالب سنة 1971.[3]

و فيما يخص منظومة البحث العلمي في الجزائر أن ذاك لم موجودة بمعنى الكلمة ؛ إلا على بعض أنشطة البحث العلمي بعد الاستقلال و التي إقتصرت على بعض المشاريع البحثية التي أطلقتها مؤسسات فرنسية في إطار الاتفاق التعاون الجزائري الفرنسي

[1] Kamel Kateb ECOLE, POPULATION ET SOCIÉTÉ EN ALGÉRIE Paris, France: éditions l'Harmattan, ,2005p65

*إلى غاية استقلال كل من المغرب وتونس لم يكن في الشمال الإفريقي سوى جامعة واحدة وهي جامعة الجزائر التي تكونت نتيجة اتحاد المدارس العليا الأربعة التي تم ترقيتها إلى جامعة سنة 1909، وهي على التوالي : مدرسة الطب والصيدلة التي تأسست بمقتضى القرار المؤرخ ب 4 أوت 1857 ، كمبادرة من الجنرال راندون، الحاكم العام للجزائر (1857 - 1852)، والتي شكلت النواة الأولى للتعليم العالي في الجزائر، ثم مدرسة الآداب ومدرسة الحقوق و الاقتصاد، ومدرسة العلوم التي تأسست بمقتضى قانون 20 ديسمبر،1879 ، حيث أسندت السلطات الاستعمارية ظاهريا لجامعة الجزائر دور الاهتمام بتاريخ شمال افريقيا والاسلام ولغات و آداب وحضارة المنطقة، إضافة إلى تنشيط عملية الحياة الثقافية في بلدان شمال فريقيا، وتسليط أنوار الثقافة الفرنسية على سكانها". إنه دور نبيل لكن الحقيقية أن السلطات الاستعمارية حولت جامعة الجزائر إلى أداة احتكار للمعرفة واضطهاد لتاريخ الجزائر والمغرب العربي، ووسيلة للسيطرة الاستعمارية" وأداة من أدوات استعمار هذه البلدان"، وهذا يوضحه اسناد مهمة التحضير للاحتفال المئوي لها سنة 1930م، وتقديم المساعدة للخبراء العسكريين والمشورة للإدارة الاستعمارية لتحقيق مشاريعها التوسعية في افريقيا والعالم الاسلامي ، لهذا تم دعمها بمكتبة جامعية أصبحت تضم 60000 مجلة وحوالي 100 أطروحة ونشرات جامعية.

[3] نـوال نمـور، **كفاءة أعضاء هيئة التدريس و أثرها على جودة التعليم العالي**، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري ،قسنطينة ،الجزائر 2011-2012 ،ص 113

سنة 1963، الذي أطلق عليه اسم مجلس البحث العلميCRS ،هذا الاتفاق تبعه بروتوكول أخر سنة 1968 ثم من خلاله إنشاء هيئة التعاون العلميةOCS ، وبقي نشاط هاتين المؤسستين محدودة بالبرنامج الفرنسي المطبق في الجزائر[1]

المطلب الثاني:المرحلة الثانية 1966-1978

على الرغم من تحقيق الجزائر لبعض المكاسب إبان المرحلة السابقة إلا أنها لم تكن سوى مرحلة إنتظار و مناقشة أفكار لإختيار أي المناهج التنموية التي يجب على هذه الدولة الفتية سلوكها ، لكن الوضع تغير و بالأخص بعد أن تبدل نظام الحكم عقب ما يعرف تاريخيا بالتصحيح الثوري ، حيث سوف يدأب النظام الجديد على إضفاء شرعيته ، فهو أخذ الحكم بعد إنقلاب عسكري ،وبموجب هذا التغير سوف تذهب الجزائر إلى إعتماد سياسة تنموية قائمة على ما كان يعرف بنظرية النمو غير المتوازن انطلاقا من استراتيجية الصناعات المصنعة وتستهدف هذه الأخيرة إنشاء نسيج صناعي متكامل يرتكز على الصناعات الثقيلة التي سوف تخلق بدورها صناعات جانبية ترتكز على مخرجاتها؛ ومن بين أهم مصممي الخطط التنموية في الجزائر دو برنيس Gérard Destanne de Bernis الذي طرح هذه الاستراتيجية بالاعتماد على نظرية أقطاب النمو، والجدير بالذكر أن هذه النظرية (نظرية أقطاب النمو) طبقت كأداة للتخطيط في العديد من البلدان المتقدمة، عوض ما كان شائعا عند دول أخرى كدول أمريكا اللاتينية (البرازيل، الأرجنتين، المكسيك...) والتي اعتمدت في تصنيعها على نموذج إحلال الواردات، و النموذج الأخر الذي طبق من طرف دول أخرى كدول جنوب شرق آسيا كـ: تايوان، كوريا الجنوبية، ماليزيا و المعروف بنموذج التنمية الموجه للتصدير (الصناعات من أجل التصدير) .[2]

بالإضافة إلى دو برنيسمارس أثر مؤلفون أخرون على القادة الجزائريين في وضع إستراتيجية التنمية ونموذجها. ويمكن ذكر أندريه غاندر فرانك، وشارل بيتلهيم وإيمانويل ويلرشتاين وأمانويل ارغيزي، وف. هـ. كاردوزو، وسيلسو فورتادو، وسمير أمين... حيث كان يرى هؤلاء المؤلفون أن الدولة وحدها هي القادرة على إنجاح هذا النموذج، حيث تلعب الصناعة دورا محركا في إطار وطني، كما تقاسم عدد من المراقبين والمحللين الفكرة القائلة بأن بناء سريعا الصناعة ثقيلة تعد هي القاعدة الضرورية للتنمية. و" الطريق الجزائري الذي يرمز هذا الخيار الاقتصادي، يفهم في المقام الأول على أنه خيار وطني راغب في إعداد مستقبل البلد ."يرى نظام بومدين أن التنمية (المضفور بها بسرعة وبالوسائل الناتجة عن الريع البترولي) هي في المقام الأول وسيلة تأكيد و (شرعنة) للدولة والأمة. فمن المفترض أن قوة الجهاز الإنتاجي توطد استقلال الدولة السياسي، وتزيد القدرة على الوصول إلى الاشتراكية.[3]

---

[1] السعيد بريكة، سمير مسعي ، منظومة البحث والتطوير في الجزائر دراسة تحليلية تاريخية لواقع البحث العلمي في الجزائر، مجلة العلوم الاسلامية و الانسانية جامعة الامير عبد القادر العدد35 جويلية 2015 ،ص 312

[2] Cheriet Athmane, une perspective théorique et historique sur les stratégies d'industrialisation avec étude de cas de l'Algérie, séminaire national sur l'économie algérienne : lectures modernes du développement, laboratoire des études économiques de l'industrie locale, faculté des sciences économiques et sciences de gestion, Université Elhadj Lakhdar Batna, 17/11/2013, p 4.

[3] بانجمين ستورا ترجمة صباح ممدوح كعدان ،**تاريخ الجزائر بعد الإستقلال 1962-1988** ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة – دمشق 2012، ص 50

كما أجمع غالبية الأكاديميين أن هذه الاستراتيجية التنموية المعتمدة على الصناعات الثقيلة لها ركائز ومميزات والتي يمكن حصرها في ثلاث نقاط: (يجق أن تمتاز بضخامتها وهذا يستوجب توفر سوق داخلية واسعة أو تعاونا إقليميا لتوسعها، هي استثمارات كثيفة رأس المال وبالتالي تحتاج إلى رؤوس أموال لتمويلها، ترتكز هذه الاستراتيجية على قطاع منتج لسلع الإنتاجية الرأسمالية، والتي تضمن نجاح الاستقلال الاقتصادي على المدى البعيد).[1]

وقد بنيت هذه الاستراتيجية على ثلاثة مفاهيم قاعدية تمثلت في: التصنيع، التوجه نحو الداخل والتكامل. ويعود اختيار الجزائر لهذه الاستراتيجية حسب اعتقادنا إلى عوامل ثلاث: الأول سياسي وهو مخالفة النهج الاستعماري (نهج التطور الرأسمالي) الذي لم تر الجزائر منه إلا الاستعباد والإذلال، الثاني توفر المقومات الطبيعية لإقامة مثل هاته المشاريع وخصوصا في قطاع المحروقات (الغاز الطبيعي والنفط)، أما السبب الثالث هو شح أو انعدام الإطارات المؤهلة التي تحتاجها الصناعات كثيفة عنصر العمل، وبالتالي تم تعويض ذلك بالاعتماد على الصناعات كثيفة رأس المال. وباعتبار ان استراتيجية الصناعات المصنعة تتمحور حول إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة كقطب للنمو فإنها ستكون قادرة على تزويد القطاعات الأخرى بالمعدات الضرورية التي تسمح بزيادة إنتاجية العمل؛ وبالتالي تؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، لما لها من آثار دفع إلى الأمام والى الخلف.[2]

الفرع الأول :المخطط الثلاثي الأول 1967-1969

عرفت هذه المرحلة إعتماد الدولة نهج التخطيط بغية تحقيق مأربها التنموية، ، حيث تم وضع المخطط الثلاثي الأول سنة 1967، مانحتا الاولوية فيه لقطاع الصناعات الثقيلة عموما وقطاع المحروقات بشكل خاص كي يكون رافعة للقطاعات الأخرى ، وهذا لإيمان أصحاب القرار في تلك الحقبة بأن إستراتيجيات الصناعات المصنعة هي من ستقوم بالقضاء على هياكل وشروط الانتاج القديمة على المدى الطويل وبناء قاعدة صناعية متطورة .ولقد خصص له غلاف مالي قدر ب 11 مليار دينار جزائري و الذي يمثل نسبة 28% إجمالي الناتج المحلي خلال هاته الفترة،[3] ، كما أنها كانت مطية لإنشاء مفهوم سيادة الدولة، ولقد صاحب تطبيقه أتخاذ الدولة لجملة من الإجراءات يمكن تلخيص أهماه في النقاط التالية :[4]

- قامت الدولة بتأميم قطاعات المناجم والبنوك سنة 1966 ،

- كما تم تأميم قطاع توزيع مواد و مشتقات المحروقات سنة سنة 1967، وهو ما كان تمهيدا لتأميم القطاع في فترة لاحقة؛

- بالإضافة إلى تأميم مؤسسات الصناعات التحويلية النشطة في ميادين الصناعات الكهربائية،و الميكانيكية، و مواد البناء، و الأسمدة سنة 1968 .

لقد كان هذا المخطط يهدف بالأساس إلى إنجاز مشاريع، أكثر من كونه يستهدف تحقيق توازنات اقتصادية، ويعلن هذا المخطط بصراحة و بوضوح عن الاختيارات التي انتهجتها الحكومة من خلال تركيزه على الإستثمار في الصناعات وبالأخص قطاع

[1] Abdelouahab Rezig, op ,cite , p 87.

[2] زوزي محمد، **استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**، مجلة الباحث، المجلد 8، العدد 8، 2010، ص ص 170-171.

[3] Talahite Fatiha. Réformes et transformations économiques en Algérie. Rapport en vue de l'obtention du diplôme habilitation à diriger des recherches université paris-nord - paris xiii, 2010, p 72.

[4] عبد الرحمن تومي، مرجع سابق ، ص 08.

المحروقات والحديد والصلب والبتروكيماويات والصناعات الميكانيكية الثقيلة، فمن خلال الجدول ادناه يتضح ان قطاع الصناعة أخذ حصة الأسد من بين مجموع الاستثمارات، حيث استحوذ على نسبة 48,73% من مجموع الأغلفة المالية المخصصة لهذا المخطط، كما ان نسبة الإنجاز في قطاع الصناعة مقارنة بمجموع ما تم تنفيذه في القطاعات الأخرى مثلت أكثر من 52%، وهذا يُفْصِح عن الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في خلق الثروة حسب الاستراتيجية التنموية المتبعة، وقد تركزت اغلب الاستثمارات الصناعية في قطاع المحروقات، حيث شكلت نسبة 41% من مجموع الاستثمارات الصناعية بمبلغ قدر بـ: 2.205 مليار دج، بالإضافة إلى قطاع البتروكيماويات والحديد والصلب وغيرها من الصناعات التحويلية، إذ مثلت كل هذه الفروع ما نسبته 83.3% من إجمالي الاستثمارات الصناعية في هذه المرحلة،[1]

والجدول الموالي يوافق ما قلناه لأنه يفصل في ما تم ذكره كونه يذكر كل قطاع على حدة مبرزا الغلاف المالي الموجه له و نسبت الإنجاز.

الجدول رقم (4–5) مقدار هيكل الاستثمارات خلال الخطة الثلاثية الأولى 1967–1969

القطاع	الاستثمارات المخططة		الاستثمارات المنفذة فعلا داخل الفترة		
	المبلغ المعتمد بالمليار دج	نسبة كل قطاع للمجموع	المبلغ المنجز بالمليار دج	نسبة الانجاز لكل اعتماد	نسبة تنفيذ لمجموع الانجاز
الصناعة	5.4	%48.73	4.75	%87.96	%52.06
الزراعة	1.869	%16.87	1.606	%85.92	%11.61
البنى التحتية	1.537	%13.87	0.855	%55.63	%9.37
التربية، التعليم والتكوين	1.039	%9.38	0.807	%77.67	%8.84
استثمارات أخرى	1.236	%11.15	1.106	%89.5	%12.12
مجموع الاستثمارات	**11.081**	**%100**	**9.124**	**%82.02**	**%100**

Source : Gérard Destanne de Bernis, Le plan quadriennal de l'Algérie 1970-1973, Annuaire de l'Afrique du Nord, Centre national de la recherche scientifique, (CRESM), (éds.), Paris, 1971, p 197.

يشير الجدول أعلاه إلى أنه قد تم تخصيص ما قيمته 11.081 مليار دج كاستثمارات في هذه الخطة، غير أن نسبة التنفيذ لم تتجاوز 82% ، حيث و كما ذكرنا أنفا فقد كان قطاع الصناعة يحظى بالأفضلية على حساب باقي القطاعات وخير دليل هو حجم الاعتمادات المالية المخصصة لكل قطاع، حيث تم رصد ما قيمته 5.4 مليار دينار من مجموع 11,081 مليار دينار خلال هذا المخطط، وقد تم تنفيذ ما مقداره 4.75 مليار دينار .

وهذا عكس الرهان الذي كان قائما في تلك الفترة و القائل بزيادة فعالية الإنتاج، وبالأخص في القطاع الفلاحي، الذي كان يشكل قاطرة الاقتصاد الوطني، إلا أن مساهمته في الناتج الداخلي الخام، بدأت تتراجع مع بداية تطبيق المخطط الثلاثي الأول لصالح قطاع المحروقات، الذي تعاظم دوره داخل الاقتصاد الوطني، من حيث نسبة المساهمة في الناتج الداخلي الخام، أو نسبته في إجمالي الصادرات الوطنية، وهو ما سيشكل أول انحراف في إستراتيجية التنمية. كون الإعتماد على عائدات منتج وحيد لتمويل

[1] Salah Mouhoubi, Le choix de l'Algérie : le passé toujours présent, Alger, OPU, 2011, P 20.

الاقتصاد، سوف يجعل هذا الأخير في عرضة دائمة للهزات و التقلبات الداخلية، و الخارجية، و تزداد خطورة الوضع إذا كان هذا المنتج مرتبطا بالسوق الدولية.[1]

كما تضمن بعض البرامج الصناعية المهمة للتحضير والتمهيد لإنشاء قواعد صناعية قوية كما هو الحال مع مركب الحجار الذي أريد له أن يكون الممون الرئيسي للبرامج التصنيعية اللاحقة، كما عرفت الجزائر خلال هاته الفترة مجموعة من التأميمات، والتي أنشئت بموجبها العديد من الشركات والمؤسسات الوطنية لتسيير القطاعات المؤممة، ومن هاته الشركات: الشركة الوطنية للمناجم سوناريم 1966، الشركة الوطنية للعربات والحافلات سوناكوم 1967، الشركة الوطنية للمصبرات 1966، وعلى الرغم من الأمال التي إنعقدت عليه إلا أنه لم يكن سوى مخطط تجريبي و لا يرقى إلى تسميه مخطط وهذا لجملة من الأسباب كالمبالغ المرصودة له كمخطط و التي كانت تتصف بالشح مقارنة بالدول التي أخذت النهج الاشتراكي، كذا إفتقاره إلى معالم خطة اقتصادية متكاملة، كما أنه لم يأخذ بعين الاعتبار التناسق بين مختلف الفروع الاقتصادية، لذلك أشار برنيس لأن الخطة الثلاثية للجزائر لم تكن مركبة من برامج واضحة المعالم والأهداف.[2] ، كما أنه جعل الرأسمال الأجنبي يأخذ اتجاه الفرار إلى الخارج، رفعا بذلك العجز في الرصيد الصافي للرأسمال الخاص من 282 مليون دينار جزائري سنة 1963، إلى 1306 مليون دينار سنة 1969، كنتيجة حتمية للتوجه التنموي المعتمد خلال هاته الفترة.[3]

أما فيما يخص ميزان المدفوعات ومعدلات نمو الاقتصاد وكذا نصيب الفرد و الدخل الإجمالي فالجدول الموالي يشير إليها

الجدول رقم (5-5) ميزان مدفوعات ومعدلات نمو الاقتصاد الجزائري مابين 1967-1969

السنة	الميزان التجاري	التناج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي	معدلات النمو
1967	60 764 416	27 359 811 854	2 290	-4,8
1968	-40 509 611	29 946 124 626	2 120	9,45
1969	-182 293 310	33 179 179 684	2 256	10,8

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على قاعدة بيانات http://perspective.usherbrooke.ca/ المبالغ بالدولار

من الجدول أعلاه نرى بوضوح أنه ورغم تحقيق الميزان التجاري لعجز خلال السنتين المواليتين ل1967 إلا أن معدل نمو الناتج قدر 9.45 و 10.8 على التوالي و هي نتائج جد طيبه كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الوطني كان أحسن من كثير من الدول في تلك الحقبة، حيث أن تونس مثلا كان نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي سنة 1969 يشير إلى 1 224 دولار بينما حققت الجزائر 2 256 دولار أمريكي .

[1] عبد الرحمان تومي ،مرجع سابق ،ص 09

[2] ساعد محمد، مرجع سابق ،ص 63

[3] أحمد بن بيتور،**تمويل الأقتصاد الجزائري** ،مجلة المعهد المغربي ، الجزائر 1993،ص 04

أما في ميدان التعليم فقد استهدف هذا المخطط الرفع من نسبة الالتحاق بالمدارس من 15%-57% بالنسبة للأطفال ما بين 6-14 سنة، ولمواجهة هذا الارتفاع تم توظيف 9 آلاف مدرس بمستوى الرابعة متوسط. بالإضافة إلى 30 ألف مدرس (سنة 1966) إلا أن 50% منهم يعتبرون دون مستوى التأهيل، أما بالنسبة للتوجيه التعليمي والتقني، قرر المخطط توجيه على الأقل 40% من أعداد الطلبة الثانويين إلى الثانويات التقنية المتخصصة، وفي هذا الصدد تم تحويل ثانويات التعليم العام إلى ثانويات تقنية لإحداث توازن بين نوعي التعليم.[1]

و ما ميز هذه المرحلة هو إستعادة اللغة العربية لمكانتها الطبيعية في النظام التعليمي ،حيث أصبحت لغة التعليم في كل المواد وغيرت بالأخص في المراحل الإبتدائية ، كما أنها إتصفت بتغيرات جذرية مست البرامج التعليمية الموروثة ،بالإضافة إلى الإستغناء التام عن الكتب المستعملة في عهد الاستعمار، الأمر الذي دعى إلى وضع أكبر عدد من الكتب الجزائرية تتماشى والاختيارات الأساسية من تعميم للتعليم وتعريبه وطابعه الديمقراطي والعلمي.[2]

أما فيما يخص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الذي كان تحت إشراف وزارة التربية الوطنية. فقد تم تنصب مجلس أعلى داخل وزارة التربية الوطنية سنة في سنة 1965 ، بالإضافة إلى أنه سيشهد إصلاحات كانت ضمن المخطط الثلاثي الأول الذي اعتبر أساس تطبيق سياسة التوازن الجهوي وديمقراطية التعليم حيث شهدت هذه الفترة إنشاء مؤسستين للتعليم العالي: جامعة وهران 1967 وجامعة قسنطينة 1969 وكان من أهم أهداف هذا المخطط:[3]

- زيادة أعداد الطلبة والمتخرجين بما يتناسب مع احتياجات الوطن من إطارات؛
- توجيه الطلبة إلى مجالات التكوين التي تحتاجها التنمية؛
- لامركزية شبكة قطاع التعليم العالي وذلك بالتخصص للجامعات حسب متطلبات التنمية والتوازن الجهوي.

ومع التطور وإرتفاع أعداد الطلبة الوافدين للجامعة بالمقارنة مع الهياكل المخصصة لهذا القطاع ارتفع عدد الطلبة من 2725 طالب عام 1963/1962 إلى 243.12 طالب عام 1970/1969 مما أدى إلى تسجيل عجز في هياكل الاستقبال، الأمر الذي استدعى إيجاد حلول مستعجلة فتنازلت وزارة الدفاع الوطني عن بعض ثكناتها العسكرية في وهران، ورغم زيادة نسبة الطلبة المتخرجين في هاته الفترة إلا أنها لم تستطع تغطية الطلب المتزايد على الإطارات في سوق العمل من أجل تلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعلى هذا الأساس استوجب إصلاحا التعليم العالي إصلاحا شاملا وعميقا من حيث الهياكل والبرامج التعليمية، وذلك من خلال إنشاء وزارة التعليم العالي سنة 1970 في إطار المخطط الرباعي الأول لأن الجامعة قبل هذا التاريخ كانت تحت وصاية وزارة التربية الوطنية.

كما إحتوى التعديل على :[4]

---

[1] فاطمة صباح، **أثر التعليم على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان، 2007-2008، ص 162.

[2] زرهوين الطاهر، **التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال** ،موفع للنشر، الجزائر،1993ص45

[3] Direction de la planification et de l'orientation scolaire. Rapport sur l'enseignement technique secondaire- supérieur en Algérie (1970), P.P.10-15

[4] محمد خان ،**الجامعة الجزائرية من التأسيس إلى التأصيل** ، مجلة حوليات المخبر ،جامعة بسكرة الجزائر ،2016،ص 14

1- استرجاع مؤسسات الدولة، وتحريرها من التبعية الاستعمارية التي كانت تسيئ للمجتمع الجزائري

2- - تحرير البرامج من النزعة الاستعمارية، وخاصة برامج العلوم الإنسانية والاجتماعية والحقوق ، (لم تعرب تعريبا كاملا إلا سنة 1980)

3- مجانية التعليم وكذا الخدمات الإجتماعية للطالب، وجعل التعليم حقا لكل مواطن، فكل جزائري حاصل على الباكلوريا تضمن له الدولة مقعدا في الجامعة.

4- إشراك الجامعة في التنمية الوطنية، فقد شاركت في مشروع المخطط الثلاثي الأول(1967- 1970)

لم تشأ الأقدار لهذا المخطط أن يكون نقطة البداية الفعلية لعملية بناء اللحمة الصناعية للأقتصاد الجزائر ، حيث أنه و ببساطة خيب الآمال ، وجاء في فترة كانت الأوضاع السياسية في الجزائر لا تنعم بالإستقرار جراء التصحيح الثوري ، وهذا ما دفع بالفقهاء و الخبراء المعنين بشؤون هذه الدولة ، يعتبرون المخطط الذي سيليه أي الرباعي الأول هو شرارة البداية لتطبيق المناهج التنموية .

الفرع الثاني :المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

مع بداية سبعينيات القرن المنصرم دخلت الجزائر في المرحلة الثانية من مراحل المخططات المتوسطة الأجل، ممثلا في الخطة الرباعية الأولى و التي تعد مرحلة حاسمة في مسار تطور الاقتصاد الجزائري، حيث عدت هذه المرحلة بمثابة بداية حقيقية في عملية التخطيط للتنمية في الجزائر، لكونها شهدت انطلاقة فعلية لعمليات التصنيع، وكان الهدف المرجو من هذا المخطط، إنشاء صناعات قاعدية تكون دعامة أساسية لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد وتضمن الانتقال من اقتصاد موروث من المستعمر إلى اقتصاد وطني حديث ومستقل،[1] تكييف البنية الاقتصادية الملائمة والمحفزة لتحقيق معدلات نمو عالية وسريعة تصل إلى 9% سنويا.[2] كما أكد على تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي واعتماد إستراتيجية التنمية على التصنيع بالدرجة الأولى، وتطوير المناطق الريفية لإحداث التوازن بينها وبين المدن.[3]

حيث تم توزيع الاستثمارات المسجلة في هذا المخطط على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وعلى مختلف المناطق الجغرافية للوطن وذلك بهدف الوصول إلى مستوى أحسن من التطور الاقتصادي. وقد اعتمدت الدولة على التسيير الاشتراكي للمؤسسات العمومية الاقتصادية حسب القانون الذي جاء به الأمر رقم:74/71 المؤرخ في نوفمبر 1971، الذي يؤكد على تحكم الدولة في جوانب الحياة الاقتصادية، من خلال المؤسسات العمومية ذات الصبغة المحلية، الجهوية والوطنية ومختلف الدواوين الوطنية.[4]

كما اهتم المخطط الرباعي الأول بصفة واضحة في عمله الاستثماري بتنمية جهاز الإنتاج المادي المتمثل في الزراعة والصناعة، وقد حظيت هذه الأخيرة بحوالي 58 %من مجموع استثمارات المخطط باعتبارها أساس جهاز الإنتاج المادي.[5]

---

[1] Moundir Lassassi, Nacereddine Hammouda, 50 Ans d'indépendance : quelle évolution de la situation du marché du travail en Algérie ? Les cahiers du CREAD, n°100-2012, p 112.

[2] Gérard Destanne de Bernis, Le plan quadriennal de l'Algérie 1970-1973, Annuaire de l'Afrique du Nord, Centre national de la recherche scientifique, (CRESM) (éds.), Paris, 1971, p p 200, 215.

[3] محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991 ،ص.66

[4] محمد صالي، **تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم في الديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، 2016/2015، ص 101.

[5] محمد بلقاسم ، مرجع سابق ، ص. 249

وحتى تتمكن الخطة من تحقيق الأهداف المسطرة في هذه المرحلة ركز المخطط على إقامة (صناعات الحديد والصلب البتروكيماويات كصناعة وسيطة لممارسة الدفع نحو الأمام لإنشاء صناعات أخرى، كما اهتم بتنمية الصناعات الميكانيكية كركيزة لتنمية القطاع الصناعي والفلاحي وقطاع النقل، بالإضافة إلى ذلك، حاولت الحكومة إنشاء الصناعات الكهربائية وصناعة الالكترونيات والصناعات الغذائية والنسيج لتلبية الاستهلاك المحلي وإحلال الواردات).[1]

وقد خُصص لتنفيذ هذه الخطة غلاف مالي بـ 27.47 مليار دج، أي ثلاث أضعاف ما خصص للمخطط السابق، وحازت الصناعة على النصيب الأكبر من الاستثمارات بنسبة 44.7%، بينما حازت الزراعة على 14% فقط، في حين خصص ما نسبته 8.3% لقطاع الإنشاءات والهياكل القاعدية، ولقطاع التربية 11.9%، إلا أن هذه المخطط عرف تأخر في إنجاز العديد من المشاريع انجر عنها استهلاك مبالغ مالية إضافية قدرت بما نسبته 32% من الغلاف المالي المخصص حيث ارتفع تكلفة الاستثمارات في هذا المخطط لتستهلك ما قيمته 36.7 مليار دج في نهاية الفترة بسبب ارتفاع أسعار السلع الرأسمالية. ومن أهم القطاعات التي زادت تكاليف إتمام المشاريع فيها القطاع الصناعي الذي ارتفعت تكلفة إنجاز المشاريع من 12.4 مليار دج لتصل إلى قيمة 20.8 مليار دج أي بنسبة 56.67% من قيمة المشاريع المنجزة فعلا (36.7 مليار دج)،[2] وتم توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات كما يبينه الجدول الموالي:

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 55.

[2] Pour plus d'informations voir : Rabah Tadjer, La planification du développement en Algérie : Structures, méthodes et problèmes, Africa Spectrum, Institute of African affairs at GIGA, Hamburg, Germany, Vol. 16, No. 1, 1981, p 110.

الجدول رقم (6-5) مقدار هيكل الاستثمارات خلال المخطط الرباعي الأولى 1970-1973

القطاع	مبلغ الاستثمارات المعتمدة		هيكلة الاستثمارات داخل قطاع الصناعة		
	المبلغ مليار دج	نسبة كل قطاع	الفرع القطاعي	المبلغ بالمليار دج	النسبة
الصناعة	12.4	%44.7	المحروقات	4.573	%36.88
الزراعة	4.14	%14.92	الحديد والصلب	1.9	%15.32
البنى التحتية	2.307	%8.32	الالكتروميكانيك	1.275	%10.28
التربية، التعليم والتكوين	3.31	%11.93	تركيب الآلات	0.940	%7.58
استثمارات أخرى	5.583	%20.13	صناعة أخرى	3.712	%29.94
مجموع الاستثمارات	**27.74**	**%100**	**المجموع**	**12.4**	**%100**

Source : Gérard Destanne de Bernis, Op-Cit, p p 197-198.

إن المتمعن في الجدول أعلاه سوف يرى بوضوح أن أكبر نسبة استثمارات في القطاع الصناعي قد حظيت بها المحروقات بنسبة 36.88% وذلك بإعتبارها المصدر الأساسي للإيرادات في الجزائر، كما يمكن أن نستشف أن النسبة تبدو أنها قد إنخفضت في الوهلة الأوى إذا ما تمت مقارنتها بالمخطط السابق، لكن لو أمعنا النظر للاحظنا بأن الإعتماد المالي المخصص له فهو ضعيف لحد ما بالموازاة مع ما تم تخصيصه لهذا القطاع في المخطط الثلاثي (1967-1969)، يليه قطاع الحديد والصلب بنسبة 15.32% من إجمالي الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي، كما يتجلى بوضوح أنه تم إعطاء أهمية لقطاعات أخرى تابعة للقطاع الصناعي، كقطاع الصناعات الكهربائية والميكانيكية (الإلكتروميكانيك) والتي حازت على نسبة 10.28% من حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي.

كما إستحدث هذا المخطط إستثمارات إضافية حازت على نسب معتبرة من الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي كالصناعات التقليدية بقيمة 0.104 مليار دج، صناعة النسيج والجلود بقيمة 565 مليار دج، الصناعات الكهربائية بقيمة 0.735 مليار دج، الصناعات البتروكيماوية بقيمة 0.512 مليار دج والصناعات الغذائية بقيمة 0.470 مليار دج والصناعات التقليدية بقيمة 0.14 مليار دج بالإضافة إلى بعض الصناعات الأخرى، وإن هيكل توزع الاستثمارات الصناعية يعطي مؤشرا واضح بان الدولة أولت أهمية كبيرة للصناعات الثقيلة وخاصة المحروقات دون أن تهمل الصناعات الخفيفة[1].

وقد أسفر المخطط الرباعي الأول على زيادات ملحوظة في الإستثمار الفعلي والتشغيل وحجم القيمة المضافة، وهذا ما يدل على تطور اقتصادي ملحوظ، كما تطورت الاستثمارات من حيث الحجم تطورا كبيرا وهذا ما يدل على وجود إرادة سياسية لمضاعفة الجهد الاستثماري للدولة بغرض تنمية القوى الإنتاجية للمجتمع هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتضح أن استثمارات المخطط الثلاثي قد حققت نتائج مشجعة من حيث نمو الناتج الداخلي الإجمالي وإرتفاع عدد العمال المشتغلين، وكذلك زيادة حجم

[1] Gérard Destanne de Bernis, Le plan quadriennal de l'Algérie 1970-1973, Annuaire de l'Afrique du Nord, Centre national de la recherche scientifique, (CRESM) (éds), Paris, 1971, p 198.

الاستثمارات الإجمالية.[1] ومن بين إنجازات هذا المخطط هو أن عملية تراكم الاستثمارات خلال هاته الفترة قد تضاعف بـ 150%، حيث بلغ معدل الاستثمار كنسبة من إجمالي الناتج المحلي خلال هاته الفترة ما قيمته 39%.[2]

لقد حقق هذا المخطط إنجازات مبهرة مما دفع بالبعض إلى إعتبار هذه الفترة من مسار التنمية في الجزائر أنها أحسن المراحل، وهذا المخطط أخصب مخطط من حيث الأهداف والإنجازات الصناعية التي كان لها دورا محوريا في تشكيل هيكل الاقتصاد الجزائري، فبالإضافة إلى تأميم المحروقات سنة 1971 التي اِسْتُغِّلَتْ عائداتها في تمويل التنمية ، والبدء في تطبيق مشروع الثورة الزراعية الذي صدر قانونها في 1971/11/08، كما شهدت هذه الفترة تراجعا ملحوظا في التسيير الذاتي داخل القطاع الصناعي، حيث تراجعت نسبة المؤسسات التي تسير بواسطة العمال من 12.8% سنة 1969 إلى 4.7% سنة 1973.[3]

أما على صعيد بعض المؤشرات الكليات فلقد كانت النتائج الذي حققتها الدولة الجزائرية كما يبينها الجدول التالي

الجدول رقم (7–5) نتائج بعض المؤشرات الكلية للجزائر في الفترة المتدة بين 1970–1973

السنة	الميزان التجاري	التناج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي	معدلات النمو
1970	-344 331 754	39 165 815 236	2 708	5,1
1971	-468 183 793	34 727 655 044	2 335	-11,33
1972	-356 840 180	44 251 356 564	2 895	27,42
1973	-530 410 108	45 938 738 804	2 924	3,81

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على قاعدة بيانات http://perspective.usherbrooke.ca/ المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

من الجدول أعلاه نلاحظ بوضوح أن الميزان التجاري لا يزال يحقق عجزا و هذا على طول فترة المخطط ، أما فيما يخص معدلات نمو الناتج الناتج المحلي الإجمالي فقد حققت معدل سالب سنة 1971 ب 11.33 - ليعود لتعافي بعدها و تحقق نسبة 27.42 في السنة الموالية لكنها عاودة الإنخفاض بعد ذلك محققتا 3.81 ، أما فيما يخص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد بقيت تشير إلى نتائج جد إجابية إلى أن بلغت سنة 1973 ما قيمته 2 924 دولار أمريكي متجاوزتا ماليزيا التي كان نصيب الفرد فيها يشير إلى 2 401 دولار أمريكي .

أما فيما يخص التعليم فقد عمل المخطط الرباعي الأول على تدارك وضعية المدرسة الجزائرية محاولا ربطها بواقع المجتمع الجزائري، ذلك اهتم هذا المخطط بتعميم التعليم، حيث استهدف توفير التعليم لكل الأطفال المولودين سنة 1962،

[1] محمد بلقاسم ، مرجع سابق ، ص ص. 194 – 195

[2] Talahite Fatiha. Op-cit, p p 71-72.

[3] علي غربي، إسماعيل قيرة، **في سوسيولوجيا التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 138.

توقعات المخطط سترتفع نسبة الملتحقين بالمدارس إلى 76% بالنسبة للفئة 6-14 سنة، أما التعليم الثانوي فسيستقبل في هذه المرحلة 40% من حجم التلاميذ الذين تجاوزوا امتحانات السنة النهائية في المرحلة الابتدائية، كما استهدف هذا المخطط توسيع نطاق التعليم العالي وإدخال التعليم التقني، بالإضافة إلى تكوين أساتذة جدد وبناء منشآت تعليمية إضافية. ونظرا لفشل سياسات التعليم التقني في الثانويات تقرر تحويل مدارس التعليم التقني إلى إعداديات متعددة التقنيات ابتداءً من سنة 1971، كما تم إقرار إنشاء المعاهد التكنولوجية لتكوين الإطارات.

وما شاب الأهداف المخططة لهذه المرحلة ان نسبة التمدرس بلغت 66.51% عوض 76% المستهدفة، وبلغ تعداد التلاميذ في المرحلة الثانوية حدود 380 ألف عوض 420 ألف المتوقعة في المخطط، كما بقيت نسبة الانقطاع والإعادة في المدارس مرتفعة، حيث تراوحت بين 20%-30%، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الطالب إلى 9 سنوات دراسية بدل 6 سنوات دراسية قانونية، وهذا ما أثر على درجة استيعاب المدارس بشكل كبير لزيادة الأعداد بشكل مستمر، وامتدت أثاره حتى إلى سوق العمل لصعوبة إدماجهم فيه لارتفاع اعداهم سنة 1973 إلى 1 مليون تلميذ.[1] غير ان حدث تطور ملحوظ فيما يخص انتشار التعليم وتعميمه، إذ ارتفع عدد الملتحقين بالمدارس من 1.8 مليون تلميذ في السنة الدراسية 1970/1969 إلى 2.4 مليون تلميذ في 1974/1973.[2] و الذي عد مؤشر على بداية تحول المجتمع من مجتمع يطبعه الجهل إلى أخر متعلم و مثقف .

أما في مجال التعليم العالي فقد تم إعادة النظر والتفكير في محتوى نظام التعليم العالي الموروث عن النظام الفرنسي، وفضلا عن تأسيس الوزارة شهدت هاته الفترة تطورا حاسما في مصير الجامعة سنة 1971، حيث انطلق الإصلاح الشامل والعميق للتعليم العالي وفي إطار هذا المخطط و الذي سيليه ، حيث كان الهدف الرئيسي منه ضمان تكوين الإطارات كما ونوعا، وإقامة جامعة جزائرية أصيلة مندمجة بشكل أوسع في عملية التنمية، مع إعطاء تصور جديد للدراسات الجامعية ومن أهم خصائص هذا الإصلاح:[3]

- إلغاء السنة الإعدادية في جميع الجامعات؛
- تمديد السنوات الدراسية في بعض التخصصات العليا؛
- إلغاء التنظيم السنوي وتعويضه بالتنظيم السداسي النصف سنوي؛
- تحويل المناهج الدراسية إلى نظام الوحدات من أجل تقييم المعارف ونيل الشهادات.

---

[1] فاطمة صباح،مرجع سابق ،ص 163

[2] Balcet, Giovanni; Nancy, Michel Chronique économique Algérie , Annuaire de l'Afrique du Nord , Centre national de la recherche scientifique; Centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerrannéenes (CRESM) (éds.), Paris , Editions du CNRS , 1976 , pp. 497-524 , Contient bib, p 376.

3 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تقرير عن تطوير التعليم العالي في الجزائر مقدم إلى مؤتمر وزراء التعليم العالي في البلاد العربية المنعقد بالجزائر في الفترة 14 إلى 19 ماي 1981، ص ص 3-5.

وقد استهدف إصلاح التعليم العالي فضلا عن إعادة توجيه محتوياته وفقا لسياسات التوظيف وسياسة التنمية، الإسراع في تكوين وتخريج أكبر عدد من الإطارات الوطنية المؤهلة بأقل تكلفة، وذلك بتوفر أربع نقاط رئيسية هي[1]: الديمقراطية، التعريب، الجزأرة والتي تعني تعويض الأساتذة الأجانب بأساتذة جزائريين وتعويض الهياكل الموروثة عن الاستعمار بأخرى تتماشى مع الاقتصاد الوطني، وكذا تثمين التوجه العلمي والتكنولوجي من خلال تكوين الطلاب القادرين على استيعاب مجموعة الأفكار العلمية والتقنية من أجل إنشاء الصناعات الثقيلة واستصلاح الموارد الطبيعية الوطنية، وكما حظي التعليم العالي بالاهتمام فقد لقي البحث العلمي كذلك نصيبه حيث أنشئت هيئات عديدة ترعى البحث العلمي منها المجلس المؤقت للبحث العلمي 1972، ثم الهيئة الوطنية للبحث العلمي ومراكز البحث التابعة لها في فروع التكنولوجيا النووية والاقتصاد والفلك وغيره.

كما شهد هذا المخطط أولى المحاولات الجزائرية لإنشاء وتنظيم منظومة بحثية وطنية، فترجع إلى سنة 1970، بإنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلميMESRS ، التي كرست جل جهودها الربط البحث العلمي بالتعليم العالي، تلاها بعد ذلك إنشاء مؤسستين هما المجلس المؤقت للبحث العلمي CPRS سنة 1971، والديوان الوطني للبحث العلمي ONRS سنة 1973، وعلى الرغم من الديناميكية التي خلقتها هذه المؤسسات في الساحة العلمية الجزائرية، إلا أنها لم تؤسس لبحث علمي فقال وحقيقي يخدم متطلبات التنمية، وإنما كانت نشاطها مجرد تأهيل وتدريب على البحث[2].

الفرع الثالث :المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

لقد جاء هذا المخطط ليكون مكملا لسابق ويأكد الاستراتيجية الصناعية التي إعتمدت عليها الجزائر في تلك الفترة، ولقد أستلهم هذا المخطط أهدافه الاقتصادية والاجتماعية على ضوء الاستراتيجية طويلة المدى والعبر المستخلصة من المخطط الذي سبقه ، كما إتجهت جهود الدولة إلى الاستمرار في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة والصناعات الثقيلة، وخاصة قطاع المحروقات، الحديد والصلب ومواد البناء، الميكانيك والكهرباء والالكترونيات، كما اهتمت هذه الخطة بالقطاعات غير الاقتصادية نتيجة لارتفاع إيرادات قطاع المحروقات بسبب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، وقد تم تخصيص ميزانية ضخمة لتنفيذ هذا المخطط قدرت بـ 110,257 مليار دج أي أن المبلغ تضاعف بأربع مرات مقارنة بالمخطط الرباعي الأول.[3]

لقد حددت لهذا المخطط مجموعة من الأهداف نذكر منها:[4]

- السعي من أجل تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الخام يبلغ 11. 5 % وهو أعلى من المعدل اذي إستهدفته الخطة السالفة.
- إنجاز وحدات توفر مناصب عمل تزيد عن 100000 منصب عمل سنويا، بغية المساهمة بشكل أوسع في إيجاد المزيد من مناصب وفرص العمل
- تنمية وتوسيع مصادر التراكم المالي لضمان التمويل بالمصادر المالية المحلية، ولتحقيق ذلك تم التركيز على صناعة المحروقات.

---

1 عمار صخري، **التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ما بين 1962-2002**، وزارة التعليم العالي ولبحث العلمي، ص ص 12-15.

2 السعيد بريكة ،مرجع سابق ،ص 321

3 جمال الدين لعويسات، **التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1978**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 40.

4 Marc Raffinot et Pierre Jacquemont, le capitalisme de l'état algérien, François Maspéro, Paris, 1977,p204

– تلبية الطلب المحلي للمواد الأولية الصناعية أكثر فأكثر بهدف تحقيق الإندماج والتكامل الإقتصادي (إنتاج الفولاذ، أدوات البناء...).

– برمجة إنجاز حوالي 500 وحدة صناعية في هذه الفترة بهدف إحلال الواردات (صناعة النسيج، الصناعات الكهربائية و الالكترونية

بالإضافة إلى ما أتينا على ذكره فقد قام هذا المخطط بإستكمال المشاريع المتأخرة و البدء في مشاريع جديدة، كتحسين مستويات المعيشة للسكان وزيادة مناصب العمل وتحسين توزيع الدخول بين مختلف الفئات، تحسين الخدمات الصحية والرفع من المستوى الثقافي والتقني وتطبيق برامج إصلاحي في التعليم الأساسي من أجل زيادة التكوين التقني، تدعيم نظام التخطيط والتركيز على دقة وانضباط كل أعوان التنفيذ لأي مخطط، تحسين تسيير القاعدة المنتجة من الاقتصاد والبحث الدائم عن قدرة إنتاجية أكبر، وضع نظام للأسعار وجدول وطني للأجور، الإسراع في تنفيذ البرامج التكوينية في قطاع التكوين المهني، التأكيد على ضرورة أن يكون التخطيط والبرامج التنموية تتسم بالشمولية والتوازن بين مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية لتحقيق التوازن الجهوي والقطاعي، بالإضافة إلى ما سبق نوهت هذه الخطة بالأهمية البالغة لمشاركة الجماعات المحلية في تثمين المخطط وتطوير خطة التنمية.[1]

أما عن توزيع الإستثمارات على القطاعات الإقتصادية فقد كانت على الشكل التالي:

الجدول رقم (8–5): مقدار هيكل الاستثمارات خلال المخطط الرباعي الثاني 1974–1977

القطاع	الاستثمارات المخططة		الاستثمارات المنفذة فعلا داخل الفترة		
	المبلغ المعتمد بالمليار دج	نسبة كل قطاع للمجموع	المبلغ المنجز بالمليار دج	نسبة الانجاز للمخطط	نسبة تنفيذ لمجموع الانجاز
الصناعة	48	%43.53	65.35	%136.46	%51.48
الزراعة	12.005	%10.9	9.224	%76.83	%7.26
البنى التحتية	15.521	%14.07	16.718	%107.71	%13.17
التربية، التعليم والتكوين	9.947	%9.02	8.988	%90.36	%7.08
استثمارات أخرى	24.784	%22.48	26.677	%107.64	%21.01
مجموع الاستثمارات	**110.257**	**%100**	**126.957**	**%115.15**	**%100**

المصدر: جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968–1978، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 40.

لا يزال القطاع الصناعي يهيمن على 51.48% من قيمة الاستثمارات المنجزة خلال هذه الفترة، وهذا ما يوضحه الجدول أعلاه و الذي يشير إلى التوزيع القطاعي لهيكل الإستثمارات، وهذا ما إنجر عنه نمو سريع في تراكم الإستثمارات في القطاع الصناعي، أما إذا أردنا التفصيل و التطرق إلى توزيع الإستثمار داخل القطاع الصناعي ذاته نجد أن المحروقات وحدها إستهلكت 26 مليار دج (54%)، أي ما نسبته 39.7% من قيمة الإنجازات في قطاع الصناعة،

[1] الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم 74–68 المؤرخ في **24 جوان 1974 المتضمن المخطط الرباعي الثاني (1974–1977)**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 52، ص 517.

بينما حلت في المرتبة الثانية الصناعات الميكانيكية بـ 10.7 مليار دج بنسبة 16.3% ثم صناعة الحديد والصلب 8 مليار دج بنسبة 12.2%. وهذا ما يكشف أن النسبة الكبيرة من حجم الاستثمارات الصناعية اتجهت نحو قطاع المحروقات الذي لا يزال الممول الرئيسي لعملية التنمية بالعملة الصعبة.[1]

أما على صعيد المؤشرات الكلية فكانت نتائج الجزائر كالتالي

الجدول رقم (9-5)بعض نتائج المؤشرات الكلية للجزائر في الحقبة الممتدة 1974-1977

السنة	الميزان التجاري	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي	معدلات النمو
1974	-530 410 108	49 381 809 471	3 058	7,49
1975	430 539 968	51 873 290 453	3 123	5,05
1976	-1 443 257 128	56 223 777 004	3 291	8,39
1977	-720 495 821	59 180 352 663	3 366	5,26

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات http://perspective.usherbrooke.ca/ المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

يشير الجدول أعلاه أن الميزان التجاري متذبذب فلقد حقق فائض سنة 1975 و هي السنة التي كانت فيها الأزمة النفطية ليعاود التراجع و تحقيق العجز في السنتين التي تلتها ، أما فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي فهو في طريق تصاعدي ، و الملاحظ أن معدلات نمو الاقتصاد الوطني حققت ما كان مخططا لها في هذا المخطط بل تجاوزته سنة 1976 لتحقق معدل 8.39 ولأول مرة بدأ نصيب الفرد من الناتج يتجاوز عتبة 3 ألاف دولار متقدمتا على ماليزيا و تونس و المغرب .

على الرغم من نمو الإيرادات من صادرات المحروقات وارتفاع حجمها حيث قدر حجمها بالأسعار الحالية بـ 2.8 مليار دج في سنويا للفترة 1967 -1969، و4.4 مليار دج للفترة 1970-1973، لتصل إلى 20.2 خلال الفترة 1974-1977، كما شهدت هذه الفترة ارتفاع نسبة صادرات من المحروقات إلى إجمالي الصادرات، إذ قفزت من 75% سنة 1968 لتبلغ 95% سنة 1979،[2] إلا أن حجم الإيرادات المحصلة خلال هاته الفترة لم تكن كافية لتمويل الواردات الناتجة عن سياسة التصنيع

[1] محمد صالي، مرجع سابق، ص 106.

[2] La Banque Mondiale, Algérie le plan de développement quinquennal et les perspectives à moyen terme 1980-84, Rapport No. 3668-AL, juin 1982, p 73.

المتبعة، لذلك تجاوز العجز في ميزان التجاري للسلع والخدمات خلال الفترة 1967-1978 أزيد من 13 مليار دولار تم سدها عن طريق القروض؛ [1]

كما حاول هذا المخطط جعل المدرسة الجزائرية قائدة عملية التطور والنهضة في البلاد من خلال تعديلات على مستوى الأنظمة الهياكل والأساليب التعليمية،[2] وتميزت هذه المرحلة بتطور السياسة التعليمية في الجزائر بصدور قرارات ذات أهمية كبيرة عام 1975 من أجل إعادة هيكلة التعليم بمشروع إصلاح التعليم الذي يهدف إلى إعادة هيكلة التعليم الابتدائي والثانوي بصورة جذرية، إلى جانب تأكيد هذا المخطط على المبادئ الأربعة التي تم إقرارها منذ 1962 (التعريب، الجزأرة، ديمقراطية التعليم، إعطاء أهمية خاصة للعلوم والتكنولوجيا).واستهدف المخطط الرباعي الثاني في مجال التعليم عدة محاور وأهداف كبرى للاستجابة للمتطلبات التالية:[3]

مطلب ذو طابع اجتماعي وسياسي: العمل على نشر الروح العلمية والتقنية وتوسيع القاعدة التربوية وتكييفها مع المحيط.

مطلب ذو طابع اقتصادي: تبني الاختيار العلمي والتقني بهدف ملائمة مخرجات التعليم لاحتياجات الاقتصاد بتوفير الإطارات اللازمة لخدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

مطلب ذو طابع ثقافي: العمل على جعل التعليم وسيلة لتنمية الشخصية الإنسانية وتفتحها والتطوير الفكري للفرد.

وفيما يخص التعليم العالي ورغم هذه المجهودات المعتبرة التي قامت بها الدولة غير أن الإنجازات السابقة لم تفي بالمتطلبات الخاصة بالارتفاع الهائل لأعداد الطلبة وكذا تأطير بعض المشاريع الأخرى؛ ولهذا واصلت الدولة التوسع في شبكة التعليم العالي من خلال إنشاء مراكز جامعية على مستوى عدة مدن نتيجة للنمو في أعداد الطلبة الوافدين على الجامعات، ومن بين المنشأت التي شيدت في هاته الفترة: جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين بالعاصمة، جامعة تلمسان، جامعة عنابة، جامعة العلوم والتكنولوجيا بوهران، جامعة باتنة، جامعة البليدة وجامعة تيزي وزو. كما عرفت هاته المرحلة إحداث دراسات ما بعد التدرج في 20 فيفري 1976 وكذا إدخال شعب جديدة لتغطية النقص على مستوى القطاعات الاقتصادية.[4]

بالإضافة إلى ذلك فقد مثل قطاع التعليم والتكوين أولوية للدولة ولقد تجلى ذالك في زيادة المخصصات الموجهة لهذا القطاع بنسبة 25% مقارنة بعام 1977، حيث بلغت الميزانية لسنة 1978 ما يقدر ب 3.337 مليار دينار دج،[5]

أما فيما يخص البحث العلمي فقد قامت مديرية البحث بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إطار المخطط الرباعي الثاني، بتسطير برنامج طموح سمي آنذاك بالبرنامج الوطني للبحث العلمي والتقنيPNRST ، هذا البرنامج الذي أكد على ضرورة اعتبار البحث العلمي عامل نمو رئيسي واستقلال تكنولوجي، خصص جهوده وطنية معتبرة لدعم الأصناف الثلاثة من البحث العلمي، ألا

[1] G. De Villers, Acheter le développement ? Le cas Algérien, Politique Africaine, N° 18, Juin 1985, p 30.

[2] محمد صالي ،مرجع سابق ، ص 121.

[3] مصطفى زايد، **التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي (1962-1980)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 183.

[4] عمار صخري، مرجع سابق، ص 18.

[5] M Nancy, Michel, Chronique économique Algérie, Annuaire de l'Afrique du Nord, Centre national de la recherche scientifique, (CRESM) (éds.), Paris, 1978, p 550.

وهي: البحث الأساسي، البحث التطبيقي، والبحث والتطوير غير أن هذا البرنامج الطموح فشل هو الآخر في ضمان الانطلاقة الواعدة لمشروع البحث العلمي في الجزائر، وهذا بسبب جملة من العقبات على غرار النقص في عدد الباحثين، والنقص في التجهيزات العلمية والمخابر، إضافة إلى غياب التحفيزات المادية ، وغيرها من العوامل الأخرى، وبعد تحليل هذه الوضعية اقترحت الحكومة الجزائرية زيادة عدد الباحثين من 383 سنة 1972 إلى 430 باحث سنة 1973، ثم إلى 2762 باحث سنة 1977، تم توزيعهم على أثني عشر مركز للبحث تم استحداثه بين سنتي 1965 و1976.[1]

كما تم إنشاء جملة من مراكز البحث وهذا ما يحسب لهذا المخطط و التي سوف نذكرها :[2]

-مركز العلوم والتكنولوجيا النووية CSTN تم إنشائه سنة 1976

- مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي CREA تم إنشائه سنة 1975.

- معهد علوم الحو وفيزياء الكونية IMPG تم إنشائه سنة 1974.

مركز البحث في الموارد الحيوية البرية CRBT تم إنشائه سنة 1974.

- مركز البحث في الأنتروبولوجيا، ما قبل التاريخ، وعلوم الأجناس البشرية CRAPE تم إنشائه سنة 1977.

- مركز البحث في الهندسة المعمارية والتهيئة العمرانية CRAU تم إنشائه سنة 1975.

- مركز البحث حول المناطق الجافة CNRZA تم إنشائه سنة 1974.

- مركز البحث في علوم البحار والصيد البحري CROP تم إنشائه سنة 1974.

- المركز الوطني للدراسات والأبحاث في التهيئة العمرانية CNERAT تم إنشائه سنة 1976.

- مركز الدراسات والأبحاث الفلاحية CERAG تم إنشائه سنة 1976.

- المركز الجامعي للبحث والدراسات والإنجاز CURER تم إنشائه سنة 1974.

لقد أيقنت الدولة الجزائرية أهمية البحث و التطوير مبكرا و هذا ما أثبته عندما قامت بتشييد و إنشاء مراكز البحث و التطوير في مختلف المجالات بحيث كانت أولى المحاولات الفعلية للتوجه نحو البحث و التطوير، وهذا إمنا يدل على أن هذه الحقبة كانت من أزهى فترات الاقتصاد الجزائري لما حققته من إنجازات كانت تنبؤ بأنها في الطريق الصحيح لتحقيق إنطلاقة إقتصادية بل وصل البعض لحد القول بأن الجزائر بإمكانها أن تكون رائدة في غضون سنوات مستبشرين خيرا في تجربتها

فبنهاية سنة 1977 تغير وجه الجزائر عما كانت عليه عام 1962 أو حتى سنة 1965، حيث شهدت تغيرات وتطورات هيكلية عميقة في كافة الجوانب الاقتصادية الثقافية والاجتماعية وهذا بعد خمسة عشر عامًا من الاستقلال فقط ، ويعود الفضل في ذلك إلى الإنجازات والمجهودات التي قام بها الرئيس السابق هوراي بومدين في الفترة (1965-1978). حيث نجح خلال هذه الفترة في تحويل هذا الإقليم الاستعماري التابع لفرنسا سابقا، إلى دولة تعد من بين القوى الاقتصادية التي يجب مراعاتها في

[1] السعيد بريكة ،مرجع سابق ،ص 321

[2] نفس المرجع ،ص 322

منطقة البحر الأبيض المتوسط، إذ صنفت الجزائر من حيث حجم الناتج القومي الإجمالي (GNP) بعد إسبانيا مباشرة وبنفس الترتيب مع يوغوسلافيا وتركيا، وقبل كل من اليونان، البرتغال، المغرب ومصر.[1]

لقد حققت الدولة الجزائرية إبان هذه الحقبة نتائج جد رائعة لم تكن كفيلة بإخراجها من دائرة الدول النامية ، كما أنها لم تمكنها من اللحاق بركب التقدم ولعل السبب يرجع إلى النمط التنموي الذي إتبعته لذا سنحاول سرد إيجابياته و سلبياته لكن قبل ذلك يمكن تلخيص معالم النهج التنموي المتبع خلال عهد النظام الاشتراكي بالنقاط الآتية:[2]

- اعتماد استراتيجية الصناعات المصنعة في مجال التنمية الصناعية، التي مفادها أن التنمية يجب أن تنطلق من صناعات كبيرة تخدم الصناعات الصغرى ومختلف الأنشطة الاقتصادية، وتجسدت هذه الاستراتيجية في إقامة الصناعات الثقيلة واستيراد المركبات الصناعية.

- اعتماد سياسة الثورة الزراعية مع مطلع السبعينيات فترة 1971-1980 في مجال التنمية الزراعية، حيث تم على أساسها تأميم الأراضي الفلاحية وتحويلها إلى مستغلات تابعة للدولة تم فيها تجميع الفلاحين في شكل تعاونيات فلاحية لاستغلال تلك الأراضي المؤممة، وأنشئت على أثرها 750 قرية اشتراكية عبر أرجاء الوطن، وهي أقرب أن تكون تجمعات شبه حضرية، قصد ضمان استقرار الريفيين في أريافهم وترقية معيشتهم.

- احتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة، الذي استمر إلى غاية مطلع التسعينيات.

- احتكار المؤسسات العمومية، بما فيها البنوك، للسوق الوطنية إلى غاية التسعينيات من القرن الماضي، حيث تم حل وخوصصة العديد منها (باستثناء البنوك)، بعد أن ثبت فشلها، وتم بالموازاة فتح المجال للقطاع الخاص. ومع ذلك لا يزال القطاع العام، بخاصة على مستوى البنوك، مهيمنا. فالبنوك العمومية لا تزال تسيطر على السوق المصرفية بنسبة تناهز 90%، إن على مستوى الموارد أو على مستوى القروض.

- إن الجزائر قد تحولت بفضل هذه السياسة إلى رمز يجسد حلم بلدان العالم الثالث بالتنمية والتقدم حتى وصفها البعض أنها يابان إفريقيا، واعتبر الكثير من الملاحظين آنذاك أن سياسة التنمية المعتمدة في الجزائر بمثابة النموذج النجاح ومثال الذي يمكن أن يحتذى به من قبل دول العالم الثالث للتخلص من التخلف. فخلال سنوات السبعينيات سجلت الجزائر مؤشرات اقتصادية واجتماعية ممتازة، أعطت الانطباع بوجود تنمية حقيقية كانت توازي مستوى التنمية في كوريا الجنوبية بل تفوقها، مثلما توضحه المؤشرات الاقتصادية مثل التراكم رأس المال الكبير، ومعدل نمو اقتصادي الذي لم ينخفض عن نسبة 7.4% سنويا، ما جعل العديد من محللي التنمية يعتبر أن الجزائر تجاوزت «مرحلة الإقلاع» التي تحدث عنها روستو.[3]

---

[1] Nancy Michel, Chronique économique Algérie, Annuaire de l'Afrique du Nord, Centre national de la recherche scientifique, (CRESM) (éds), Paris, 1979, p 433.

[2] رحيم حسين، **دور السياسات التنموية في مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر نموذج التنمية الريفية والسياحية**، من كتاب: النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية وفرص العمل: دراسات قطرية، مجموعة مؤلفين أشرف عبد العزيز عبد القادر وآخرون، الطبعة الأولى، المركز العربية للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2013، ص ص 402-521.

[3] رانيا بلمداني، **أثر السياسات التنموية في فرص العمل حالة الجزائر**، من كتاب: النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية وفرص العمل: دراسات قطرية، مجموعة مؤلفين أشرف عبد العزيز عبد القادر وآخرون، الطبعة الأولى، المركز العربية للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2013، ص ص 55-56.

و على ضوء ذلك و بالرغم من الإنتقادات الشديدة اللهجة التي منيت بها الاستراتيجية التنموية المنتهجة خلال تلك الفترة و التي ذهب البعض لحد القول بأن الآثار السلبية التي خلفتها قد تكون مدمرة ، وهي التي كانت السبب في تضييع الجزائر فرصت تحقيق التنمية المنشودة إلا أن الحق يقال فلقد كانت لها إيجابيات كما كانت لها سلبيات

حيث سمحت لها بالتحول من دولة مصدرة للنبيذ والحمضيات غداة الاستقلال، إلى قوة نفطية متوسطة، تبيع النفط والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى المنتجات البترولية المكررة، كما لم تعد الجزائر تلك الدولة ذات الاقتصاد التقليدي الذي يراهن على القطاع الزراعي (الذي كان يشكل قاطرة الاقتصاد الوطني وقت الاستعمار) في خلق الثروة فقط، بل إن مساهمته في الناتج الداخلي المحلي بدأت في التراجع مع انطلاق المخطط الثلاثي الأول لصالح قطاع المحروقات الذي تعاظم دوره داخل الاقتصاد الوطني، ومن حيث نسبة المساهمة في الناتج الداخلي الخام، لم تتعد مساهمة القطاع الزراعي سنة 1978 نسبة 10% في الناتج الوطني، وهذا ما يعد أول انحراف في إستراتيجية التنمية أدى إلى ظهور مشكلات خطيرة تتعلق بالاكتفاء الذاتي في الغذاء لاحقا.[1]

وبالإضافة إلى ما تم ذكره يمكن سرد بعض الإيجابيات في النقاط التالية: [2]

1- ارتفاع معدل الاستثمار الوطني إلى الناتج الداخلي الخام، حيث بلغ 45.71 % كمعدل سنوي، وهو معدل جد عال إذا ما قورن بمعدل الاستثمار في الدول المتوسطة الدخل، و الذي لم يكن يتجاوز نسبة 26 %، وهو ما يفصح عن إرادة قوية لإنجاح نموذج التصنيع، وتعزيز القطاع الصناعي العمومي ضمن النشاط الاقتصادي الوطني؛

2- النمو السريع للإنتاج الحقيقي، حيث بلغ مستوى النمو 7% سنويا في المعدل، وهو من أعلى معدلات النمو في المنطقة؛

3- نمو معدل الاستهلاك للأسر بنسبة 4 .5 % سنويا وهو ما يعبر عن تحسن في الوضعية المعيشية للأسر الجزائرية؛

4- الانخفاض المحسوس في معدلات البطالة، حيث انخفضت من نسبة 32 7 % سنة 1966، إلى نسبة 22 . 3 % سنة 1977، وذلك يرجع أساسا إلى حجم فرص العمل التي استحدثتها المنشآت الصناعية المقامة في تلك الفترة؛

5- احترام مبدأ القاعدة الذهبية في تمويل الاستثمارات العمومية، حيث كانت تمول بالجباية البترولية، أو الاستدانة من الخارج بتكاليف مناسبة، فيما كانت الجباية العادية تغطي نفقات التسيير بصورة شبه كاملة؛

6- انخفاض معدلات التضخم إلى مستويات دنيا، وإن كان هذا الانخفاض يرجع أساسا إلى سياسة تحديد الأسعار.

كما يمكن ذكر ما يلي:[3]

- الاستثمار: عرف عدد المشاريع توسعا كبيرا لدرجة أن عدد مناصب الشغل في قطاع البناء تضاعفت بمقدار ست مرات، كما شمل هذا التوسع أيضا باقي القطاعات وخاصة منها الصناعة والنقل والخدمات والتجارة.

[1] Nancy Michel, 1979, Op-cit, p 433.

[2] عبد الرحمان تومي ،مرجع سابق ، ص،ص ، 11، 12

[3] حمد بوقشور، **النظام التعليمي والتنمية في الجزائر دراسة سوسيولوجية**، أطروحة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009، ص 266.

- الإدارة: شهدت زيادة مضطردة في عدد مناصب الشغل وصل إلى حدود 250 ألف منصب، وذلك تحت تأثير حركية احتياجات التأطير على جميع المستويات وخاصة في قطاع التربية والتعليم والصحة؛
- التجارة والخدمات: ارتفعت الإنتاجية الظاهرة للعمل التي تحددها نسبة القيمة المضافة بمعدل 03%؛
- التعليم ومحاربة الأمية: ارتفع إجمالي عدد المتمدرسين في المرحلة ما قبل الجامعية ليبلغ 3.982.359 تلميذ خلال الموسم الدراسي 1979/1980 بعدما كان في حدود 1.851.416 في موسم 1969/1970 وقد تطور بدوره إجمالي عدد المدرسين في أطوار التعليم ما قبل الجامعي ليناهز في نفس الموسم الدراسي 121.694 مدرس بعدما كان 49.329 في موسم 1970/1969؛

أما السلبيات والتي ناقشها الكثيرون فيمكن سردها كالتالي :[1]

- تعاظم دور القطاع العمومي داخل الاقتصاد الوطني، وتراجع دور القطاع الخاص، الذي أصبح يمثل 5% من إجمالي النشاط الصناعي، وهي نتيجة منطقية لاعتماد النظام الاشتراكي، لكن إنهيار القطاع الصناعي العمومي في السنوات اللاحقة، جعل الصناعة الجزائرية تتهاوى لعدم وجود بديل جاهز؛
- الاهتمام الكبير بالقطاع الصناعي جعل دور القطاع الفلاحي يتراجع بشكل كبير، حيث لم يستفد من استثمارات مهمة، واقتصرت نسبتها عند حدود 8% كمعدل سنوي، خلال هذه الفترة. هذا إذا قلنا بأهمية القطاع في ضمان الأمن الغذائي للأمة، ودعم الصناعات الغذائية؛
- التطبيق السيئ لإستراتيجية الصناعات كثيفة رأس المال، أو الصناعات الثقيلة أدى إلى ارتفاع تكلفة الاستثمار، كما أن سياسة التشغيل المتبعة، أدت إلى توظيف أعداد كبيرة من العمال، دون الحاجة الفعلية لهم داخل المنشآت الصناعية، مما دفع إلى فقدان هذه المنشآت المزايا الصناعات كثيفة رأس المال من جهة، و إلى ظهور البطالة المقنعة من جهة أخرى؛
- اعتماد نموذج النمو غير المتوازن، أو نموذج أقطاب النمو، ولد موجة هجرة كبيرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، مما أدى إلى تدمير المخزون البشري للريف الجزائري، وما يمثله من أهمية كبيرة في الإنتاج الفلاحي، وتربية الحيوانات؛
- لم تكن الجزائر تكتلك سوق واسعة و التي يحتاجها الاعتماد على الصناعات الثقيلة ، مما أدى إلى مشاكل كبيرة في تسويق المنتجات داخليا، مع شبه انعدام فرص التصدير للخارج، بسبب جملة من العراقيل التجارية بالأخص في الأسواق المجاورة، وكذا أسباب أخرى كانت سياسية بالأساس؛
- اعتماد نموذج " لينين" للتنمية الاقتصادية يتطلب تملك تكنولوجيا عالية، وهو ما دفع السلطات إلى العمل على استيراد أحدث التجهيزات الصناعية، لكن ضعف الإطار البشري، وعدم التحكم في أساليب الصيانة، أدى إلى تهالك التجهيزات بسرعة كبيرة؛

[1] سليم بوهيدل، **إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية – آفاق 2025 –** أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 2017/2016، ص95.

في الأخير يمكن القول بأن السياسة الاقتصادية في الجزائر كانت تحوي الكثير من التناقضات وبعيدة عن الموضوعية الاقتصادية، حيث أن الحديث عن الاستقلال الاقتصادي في عالم تسيطر فيه الدول الغربية على 99% من المعرفة التكنولوجية، بل إن الإصرار على الاستمرار في تطبيق هذا النهج تحت رئاسة بومدين جعل مفهوم التصنيع بالنسبة للجزائر عبارة عن حشد كبير من المعدات التكنولوجية والآلات المتطورة والمؤسسات ذات الحجم الكبير مع الأداء الضعيف، لتتحَوَّلَ الجزائر إلى سوق للمصنوعات عوض أن يجعلها بلدا صناعيا، كما أن التكنولوجيا المستخدمة لم يتم التحكم فيها مرحليا كما كان متوقعا حسب دوبرنيس، لذلك لم ترق الصناعة الجزائرية يوما إلى درجة التصدير، بل عجزت حتى عن تحقيق التكامل القطاعي وظل استيراد المعدات الصناعية مما زاد من معدل الارتباط بالخارج.[1]

لقد تضاربت الأراء حول هذه الفترة فهناك من كان يرى أنها فترة ذهبية على الرغم من السلبيات و النقائص التي شابتها ، لكن أفضل تقييم هو ما توصل إليه دانييل Daniel Junqua: الذي قال "لقد تجاوزت الجزائر حلقة التخلف، لكنها لا تزال تعيش مرحلة المخاض"، فعلى الرغم من النجاح في تحقيق الإقلاع الاقتصادي، إلا أن الفجوات والأخطاء في تنفيذ المخططات السابقة كانت كثيرة وهذا ما هدد مسار التنمية فيما بعد.[2]

المبحث الثاني : مرحلة التخطيط اللامركزي وبداية التوجه لاقتصاد السوق

لقد إتسمت بداية هذه المرحلة بتوقف العمل بالسياسة التصنيعية التي طبعت فترة السبعينيات لاسيما بعد وفاة الرئيس هواري بومدين وتغير هرم السلطة و واضعي القرارات ،حيث ألغيت بموجب ذلك معظم المشاريع المسطرة في الفترة السابقة، بدعوى إحداث إصلاحات ترمي في مجملها إلى إرساء قواعد إقتصادية جديدة لمواكب التغيرات التي بدأت تشهدها الساحة الدولية في ذلك الوقت ، وهذا من أجل وضع ميكانزمات الولوج إلى ما يعرف بإقتصاد السوق، و الذي ذاع صيته بعد روجوع رواد المدرسة النيو كلاسيكية إلى الواجهة ممثلين في فان هايك و ميلتون فريد مان ، و ما زاد من إصرار القادة الجدد على التغيير ، أن التجربة السالفة قد أثبتت إخفاقها خصوصا و أنها أبدت عدم قدرتها على التحكم في التكنولوجيا الصناعية المتقدمة بسبب ضعف تكوين رأس المال البشري وعدم قدرتها على نقلها ، لذا أضحى من البديهي إعتماد نموذج تنموي جديد، يحمل في طياته التوجه نحو النمو المتوازن بين مختلف القطاعات، عوض نموذج أقطاب النمو، أو النمو غير المتوازن و الذي كان نهج الدولة قبل ذلك ، و التخلي عن إستراتيجية الصناعات كثيفة رأس المال، لصالح إستراتيجية الصناعات كثيفة العمل، كون الأخيرة تعتمد على تكنولوجيا بسيطة عكس نظيرتها الأخرى، وقد تم ذلك بإحلال الصناعات الخفيفة مكان الصناعات الثقيلة ،كما سيتم كذلك الإنتقال من العمل بالمخططات الرباعية إلى المخططات الخماسية، و التي ستطبع الفترة الممتدة بين (1980-1990)، حيث سوف تعتمد الحكومة مخططين خماسيين الا وهما المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، و اللذان حملا الشعار القائل "من أجل حياة أفضل"، جل هذا كان يوحي بأن السلطة في هذه المرحلة فهمت الحاجات الفعلية للمجتمع، وأن تغييرها للإستراتيجيات سوف يستمد شرعيته من العمل على إشباع رغبات المواطن و الكف عن سياسة شد الحزام والتركيز على الإستثمار و إستبدالها بسياسة تعتمد على الإستهلاك ، وهذا ما عبر عليه خليفة الراحل بومدين ، الرئيس الشاذلي بن جديد رحمه الله عند توليه سدة الحكم سنة 1979 بقوله: "لقد إستثمرنا كثيرا، والآن يجب أن ننتج أكثر وأن نسير نحو

[1] داودي أحمد، محمد بلقاسم فايزة، مرجع سابق، ص 10

[2] Nancy Michel, 1979, Op-cit, p 433.

الأفضل، فلقد منحنا الأولوية سابقا لإرساء القاعدة الاقتصادية للبلاد، أما الآن فيجب الإهتمام أكثر بظروف الحياة العمومية وتحسين مستوى معيشة المواطن وإضفاء الأخلاق على الحياة العمومية من خلال محاربة الفساد."[1]

بالإضافة إلى جملت الأسباب المذكورة سابقا يمكن سرد بعض النقاط التي دفعت بصانعي القرار في تلك الحقبة ليلجؤوا إلى التغيير فلا المجتمع الجزائري ولا الإقتصاد العالمي بقيا كما كانا فجر الإستقلال وهذا ما سنراه بوضوح عند سردنا لما يلي:[2]

- أضحى الاقتصاد الدولي يتسم بإرتفاع معدلات التضخم، وعدم إستقرار أسعار الصرف وزيادة المنافسة، وتغير أنظمة الإنتاج الصناعية؛
- الإنفجار الديمغرافي في الجزائر، حيث إرتفعت معدلات النمو السكاني الصافية إلى حدود 3.2 % كمعدل سنوي؛
- تغير سلوكيات وأنماط استهلاك العائلات الجزائرية، من المواد الاستهلاكية القاعدية إلي المواد استهلاكية مطورة صناعيا، متأثرين بالنمط الاستهلاكي للغرب؛
- معاناة الاقتصاد الوطني من آثار النمو غير المتوازن، الناتج عن نموذج التنمية المعتمد خلال الخمسة عشر سنة السابقة وخصوصا خياراته التكنولوجية؛

كما يمكن سرد أسباب أخرى فيما يلي:[3]

1- ضخامة حجم الشركات الوطنية الجزائرية: مما نتج عنه صعوبة التحكم في تسيير هذه المؤسسات. وكذلك تركيز المسؤولية في أيدي فئة من المسؤولين (مركزية اتخاذ القرارات). كذلك غياب سياسة اجتماعية فعالة وظروف ملائمة للعمل بحكم أن عدد كبير من العمال كان تحت إشراف المديرية.

2- تعدد مهام الشركة الوطنية: بحيث كانت الشركات قبل إعادة الهيكلة العضوية متعددة الوظائف مما أدى إلى تراكم بعض المشاكل مثل: – نقص الفعالية والنجاعة نتيجة عدم الاستفادة من مبدأ التخصص وتقسيم العمل. – نقص معدلات الإنتاجية بالنسبة لعوامل الانتاج (فمثلا تخصيص حافلة لنقل عمال الشركة يؤدي إلى استغلالها في أوقات معينة فقط وتوقفها في أغلب الأوقات، في حين لو أن نفس الحافلة كانت تحت تصرف شركة مختصة في النقل فإن ذلك يعني استغلالها بأقصى درجة ممكنة).

3- النتائج السيئة المحققة من طرف الشركات الوطنية: (وكانت بسبب التخطيط المركزي) كما أن العدد الكبير من الوحدات التابعة لشركات وطنية واحدة صعب من امكانية معرفة الوحدات الرابحة (ذات مردودية) من الوحدات الخاسرة.

4- ضخامة الاستثمارات وطول فترة إنجازها. 5

5- – صعوبة انتقال المعلومات بين الوحدات في المؤسسة.6

---

[1] إدريس بولكعيبات،**تجربة الجزائر في التنمية قراءة في الإنتقال من نموذج إلى نموذج مضاد**، مجلة العلوم الإنسانية جامعة قسنطينة ،المجلد 13 ، العدد 1 ، 2002، ص 123.

[2] Hocine Benissad, Algérie: Restructurations et Réformes économiques 1979-1993, (Alger : OPU, 1994), p. p 06-07.

[3] الطيب داودي ،ماني عبد الحق، **تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية** ، مجلة المفكر العدد الثالث ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013، ص 135

6- – العمالة الزائدة نتيجة سياسة التوظيف المتبعة من قبل الدولة.

المطلب الأول :المخطط الخماسي الأول

أمام النتائج المتواضعة التي حققت في ظل المخططات السابقة، شرعت الحكومة من خلال هذا المخطط في إعادة التنظيم وإعادة الهيكلة لتصحيح الوضع الاقتصادي وتحسين الظروف الاجتماعية لأفراد المجتمع.[1] حيث جاءت هذه المرحلة، اعتبارا من سنة 1980 كبداية للعمل المنظم، عبر خطط اقتصادية و اجتماعية خماسية، بعد الفجوة التي عرفتها مسيرة التنمية الوطنية بين سنتي 1978-1980 وتعبيرا عن توجه جديد مواكب للمستجدات في هذه المرحلة حيث كانت المؤسسة الوطنية العمومية بحكم التجربة مستهدفة آنذاك لعملية الاصلاح الشامل تأخذ على عاتقها معيار الفعالية الاقتصادية والاجتماعية والربحية. إن مبدأ إعادة هيكلة الشركات العمومية المقرر ضمن مهام المخطط الخماسي الأول جاء لتقسيم الشركات العمومية الكبرى وتجزئتها إلى وحدات صغيرة أكثر تخصصا من أجل مواجهة الصعوبات وتحريرها من الضغوطات التي كانت تقيدها. [2] كما تضمن إعادة الهيكلة العضوية والمالية للشركات الوطنية والتي أدت إلى تفشي الاختلاسات بسبب صعوبة مراقبة المؤسسات من طرف الدولة وجهاز الرقابة، وحدوث نزاعات بين الوحدات حول تقييم الوسائل الموجودة في المؤسسة الأم، إضافة إلى مشاكل النقل والتموين،[3]

كما كان من بين أهم المحاور التي ترسم السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي سطرها المخطط ما يلي:[4]

- تغطية كافة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في آفاق 1990؛
- التقليل من التبعية للخارج، تخفيض المديونية الخارجية وإعادة التوازن الاقتصادي والتوازن الخارجي؛
- تدعيم التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات والحد من الاعتماد على المحروقات كمصدر وحيد للتمويل؛
- بناء سوق وطنية داخلية نشطة قادرة على تعزيز الاستقلال الاقتصادي والسياسي للبلد بصورة متواصلة ودائمة؛
- توسيع وتنويع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الحاجات الحقيقية للتحكم في التنمية، والعمل على القضاء على التوترات الاجتماعية كالبيروقراطية والتقليل من القيود الاقتصادية التي تحد من حيوية وتطور الاقتصاد الوطني؛
- تركيز مختلف البرامج التنموية على الاحتياجات الاجتماعية ذات الأولوية للحد من عدم المساواة بين الفئات الاجتماعية ومكافحة التضخم وندرة المواد الاستهلاكية، والتأكيد على ضرورة التحكم في آجال وتكاليف إنجاز المشاريع؛
- القيام بمشاريع واسعة النطاق لتنمية المنشآت القاعدية المتصلة بتوفير المياه وإنشاء نشاطات زراعية وصناعية؛
- تدعيم الصناعات المنتجة لوسائل الانتاج الزراعي كالعتاد الفلاحي وتجهيزات الري لرفع معدل الانتاجية وتحسين أداء القطاع الزراعي من خلال العمل على إيجاد الأساليب الكفيلة زيادة الانتاج كاستصلاح الأراضي؛

---

[1] إدريس بولكعيبات، مرجع سابق، ص 123.

[2] الطيب داودي ،ماني عبد الحق، مرجع سابق ،ص 135

[3] نفس المرجع ، ص 140

[4] La Banque Mondiale, Algérie le plan de développement quinquennal et les perspectives à moyen terme 1980-84, Rapport No : 3668-AL, volume 1, 1982, P P III-VI, P P 35-36.

- إعطاء أولوية في الاستثمار للمشاريع الجديدة لتعزيز الإنتاجية والبحث عن طاقات جديدة؛
- التركيز بصورة حازمة على سياسة اللامركزية في تسيير الجهاز الاقتصادي والاجتماعي؛
- إنشاء المخططات التنموية الولائية والبلدية وتعميمها لتأطير النشاطات وتحقيق التوازن الجهوي تدريجيا؛
- السماح بمشاركة القطاع الخاص في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وجعله شريك في الصناعات المعدنية الميكانيكية والكهربائية مع الحرص على تفادي قيام هذا القطاع بأي تلاعب أو احتكار من خلال تنظيمه ومراقبته؛
- الاستمرار في سياسة التشغيل والعمل على استثمار القاعدة البشرية للمشروع الاجتماعي في كافة القطاعات؛
- أما فيما يخص الإعتمادات والإنجازات في إطار استثمارات المخطط الخماسي الأول فالجدول المالي يصفها لنا بالتفصيل

الجدول رقم (10-5) الاعتمادات والإنجازات في استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980-1984.

القطاع	المشاريع المسجلة بالمليار دج		المشاريع المنجزة		مشاريع بلا
	مشاريع مرحلة	مشاريع جديدة	المبلغ مليار دج	النسبة	اعتمادات
الصناعة	79.5	132.2	97.214	%35.96	57.2
منها: المحروقات	28.4	49.3	43.206	%44.4	14.7
الفلاحة والري	17.8	41.6	29.247	%10.82	12.3
النقل	2.4	13.4	6.357	%2.35	2.8
الهياكل القاعدية الاقتصادية	19.9	36.2	30.518	%11.3	18.2
السكن	34.5	58	42.395	%15.68	32.5
التربية والتكوين	30.3	35.4	23.634	%8.74	23.5
الهياكل القاعدية الاجتماعية	6.7	14.3	7.348	%2.72	4.7
التجهيزات الجماعية	2.1	10.9	4.274	%1.58	3.7
البناء والأشغال العمومية	3.4	**21.6**	11.356	%4.2	5
استثمارات أخرى			19.93	%6.65	
مجموع الاستثمارات	**196.9**	**363.6**	**270,273**	**%100**	**159.9**

Source : Ollivier Marc, L'économie algérienne vingt ans après 1966 : l'indépendance nationale en question, Annuaire de l'Afrique du Nord, Centre national de la recherche scientifique ; Institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulman, Paris, 1987, p 451.

يتضح من الجدول أعلاه أن السياسة الاستثمارية في هذه الفترة قد تغيرت فعلا ، حيث أولت المزيد من الاهتمام للقطاعات الأخرى عكس ما كان متبعا في السابق ، وهذا يتجلى في زيادت الحصص الموجهة للفلاحة والري وقطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والاجتماعية ، لكن الاستثمار في قطاع الصناعة بقي من أولويات التنمية بالجزائر لاستحواذه على أكبر نسب من التراخيص المالية الممنوحة (38.6%)، كما يبين هيكل الاستثمارات التركيز الكبير على الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج الزراعي (كالعتاد الفلاحي وتجهيزات الري) بغية تعزيز إنتاجية القطاع الزراعي، كما اهتم المخطط بتنمية الهياكل القاعدية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى السكن التعليم التكوين، شبكات النقل، لتبلغ قيمة إجمالي الاستثمارات المسجلة 560.5 مليار دج منها

196.9 مليار دج كمشاريع متخلفة لم يكتمل تنفيذها ضمن المخططات السابقة، بينما تم تسجيل 363.6 مليار دج كمشاريع جديدة، في حين قُدِّر إجمالي الاعتمادات المالية الممنوحة خلال هذا المخطط 400.6 مليار دج، ليظهر في المخطط مجموعة مشاريع لم تفتح لها اعتمادات مالية في الميزانيات السنوية بما مقداره 159.9 مليار دج بين الفترة 1980-1984 وأجلت إلى فترات لاحقة.[1]

أما فيما يخص التجارة الخارجية فالجدول المالي يشير إلى الصادرات بأنواعها إبان فترة المخطط

الجدول رقم (11-5) الصادرات الجزائرية في الفترة الممتدة من 1980-1984

البيان	1980	1981	1982	1983	1984
المحروقات ومشتقاتها	52.6	61.5	61.8	61.4	61.4
نسبت المحروقات من إجمالي الصادرات	95.5	97.3	97.8	98.4	97.3
المنتجات الزراعية	0.9	1	0.6	0.3	0.4
نسبة الزراعة من إجمالي الصادرات	1.65	1.58	0.95	0.48	0.63
نسبة المنتجات الأخرى من إجمالي الصادرات	1.83	1.1	1.26	1.12	2.06
إجمالي الصادرات	**54.5**	**63.2**	**63.2**	**62.4**	**63.1**

Source: Hocine Benissad; la réforme économique en Algérie; O.P.U ;Algérie; 1991; p95

على الرغم من محاولة الدولة الجزائرية التوجه نحو الصناعات إلا أنها لاتزال تعتمد في هيكل صادراتها على المحروقات بنسبة تفوق 90 بالمئة وهذا إنما يدل على إعتمادها على سلعة وحيدة فالزراعة والمنتجات الأخرى لم تتجاوز نسبة 1 بالمئة ،هذا ما جعل منه المصدر الوحيد للإيرادات خصوصا و أنه مرتبط بتقلبات السوق الدولية، حيث سيجعل إقتصاد الجزائر عرضة لهزات وصدمات و هذا ما سنقف عليه لاحقا ،كما أن هيكل الصادرات شوف يؤثر على بعض المؤشرات الكلية كالميزان التجاري و معدلات النمو الاقتصادي ، وهذا ما سنلاحظه عند تصفح الجدول الموالي

[1] La Banque mondiale, Algérie Le Plan de Développement 1985--1989 et les Perspectives à Moyen et Long Terme, Rapport N° 6607-AL, Division Générale des Operations pour le Maghreb Bureau Régional Europe, Moyen Orient et Afrique du Nord, 1987, P 12.

الجدول رقم (5-12) بعض المؤشرات الكلية للجزائر في الفترة الممتدة بين 1980-1984

السنة	الميزان التجاري	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	معدلات النمو
1980	1 693 810 997	70 016 133 107	3 643	0,79
1981	1 645 117 522	72 116 614 360	3 638	3
1982	871 041 766	76 732 080 648	3 752	6,4
1983	1 044 102 802	80 875 615 322	3 833	5,4
1984	-943 130 433	85 404 646 974	3 924	5,6

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات http://perspective.usherbrooke.ca/ المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

من الجدول أعلاه نرى بوضوح أن الميزان التجاري للجزائر قد حقق فائض لقرابة الأربع سنوات وهذا بفضل إرتفاع أسعار البترول وزيادة الطلب العالمي عليه حيث بلغ سعر الباريل 39.5 دولار في 1981، لكن معدلات النمو الاقتصادية لم تعد تحقق ما كانت تحققه سابقا فقد تحصلت على أدنى قيمة لها وهي 0.79 سنة 1980 لتعاود الصعود لكن بمعدلات إذا ما قورنت بالسبعينيات فهي جد متواضعة، أما الأمر الجيد في كل هذا فهي قيمة نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي و التي شهدت تزايد مستمر طوال فطرة المخطط فمن 3 643 دولار أمريكي سنة 1980 إلى ما يقارب 3 924 سنة 1984 .

وفيما يخص التعليم فقد نص هذا المخطط على تطوير مستوى التأهيل من خلال النهوض بقطاع التربية والتكوين لتوفير الكفاءات اللازمة لمواجهة مختلف التحديات على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.[1]

كما تم البدأ بتعميم مشروع التعليم الأساسي كمرحلة تعليم إجبارية مدتها 9 سنوات، تشمل كل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 6 سنوات إلى 16 سنة، وقد تم الشروع في العام 1981/1980 وينتهي بحلول سنة 1990، وذلك لإستكمال هذا المشروع الذي كان قد طبق في عدة مدارس بداية من العام الدراسي 1978/1977، حيث تنقسم هذه المرحلة إلى مرحلتين فرعيتين هما:[2]

المرحلة الأولى (التعليم الابتدائي): من السنة الأولى من التعليم إلى السنة السادسة: وهي ذات تعليم موحد لكل الأطفال في كل المؤسسات، وتنقسم هذه المرحلة إلى طورين من الدراسة، الطور الأول ويبدأ من السنة الأولى على السانية الثالثة، أما الطور الثاني فيبدأ من السنة الرابعة من التعليم إلى السنة السادسة، وتخصص المرحلة الأولى من التعليم الأساسي لإتقان المهارات الأساسية في اللغة العربية (قراءة، كتابة، وتعبيرا) بالإضافة إلى الحساب، والدين الإسلامي، واللغة الأجنبية الفرنسية، ومبادئ العلوم، والتاريخ

[1] محمد صالي، مرجع سابق، ص ص 113-114.

[2] تركي رابح، مرجع سابق، ص ص 105-106.

والجغرافية كما تهتم هذه المرحلة بدمج الطفل في البيئة الاجتماعية والطبيعية وتكوينه تكوينا وطنيا سليما ليصبح مواطنا صالحا في وطنه؛

المرحلة الثانية: وهي الطور الثالث من التعليم الأساسي، الذي يبدأ من السنة السابعة من التعليم إلى السنة التاسعة أساسي، والذي يتوافق من الفترة 13-16 سنة من عمر الطفل، وهي مرحلة فيها عدة مواد علمية دقيقة وإنسانية ولغوية ومواد تقنية ومهنية، تستهدف الكشف عن ميولات التلميذ واستعداداته حتى تتيح له مستقبلا اختيار نوع الدراسة الذي يتوافق مع قدراته التي تجعل منه مواطنا منتجا يفكر بذهنه وينفذ بيده من خلال الربط بين الجانب النظري والتطبيقي التقني لما تم اكتسابه في هذه المرحلة، وتتوج هذه المرحلة بحصول التلميذ الناجح على شهادة التعليم الأساسي للأهلية **BEF**.

وإن من بين اهم الوظائف التي تقوم عليها المدرسة الأساسية وظيفة الارتقاء بالمستوى التعليمي للمواطن، وذلك برفع سنوات التعليم الإلزامية من 6 سنوات إلى 9 سنوات دراسية، ما من شأنه أن يرفع من المستوى الإدراكي والعلمي لجميع المواطنين والارتقاء بكفاءتهم، والتأكد من عدم عودتهم إلى الأمية أو شبه الأمية حين يتركون مقاعد الدراسة، بالإضافة إلى تطعيم التعليم النظري بالتعليم التقني والتكنولوجي، من أجل ضمان المشاركة أكثر في التنمية الوطنية (الصناعية، الزراعية والثقافية).

كما واصلت الدولة الاستعانة بالمخططات طويلة المدى من خلال المخطط الخماسي الأول والمخطط الخماسي الثاني، وأهم ما ميز هذه المرحلة ظهور مشروع الخريطة الجامعية سنة 1984 والتي تبنتها الوزارة كوسيلة لتسيير التعليم العالي حيث حددت من خلالها الأهداف التالية:[1]

- الوصول إلى عدد الطلبة في حدود 150.000 طالب مع زيادة فتح شعب جديدة في تخصصات العلوم والتكنولوجيا؛
- بناء منشآت يمكنها أن تستقبل ما بين 6000 و8000 طالب ولا تتجاوز في كل الأحوال 10.000 طالب؛
- إنشاء اختصاص نسبي لكل جامعة بحسب المنطقة التي تتواجد فيها وأيضا متطلبات التنمية لتلك المنطقة، لكن هذا لا يعني فصل الجامعات عن بعضها البعض، بل هو بمثابة إحداث التكامل بينها لتجنب تكرار نفس الدراسات في جميع المؤسسات؛
- تحسين مردودية وفعالية التعليم العالي سواء على مستوى البني التحتية أو الطاقة البشرية.

كما وُضِعَ في فترة الثمانينات هيكلا جديدا فيما يخص الدراسات في التدرج حيث أصبح هذا الأخير ينقسم إلى قسمين:

- التكوين العالي للتدرج طويل المدى: وتتراوح مدة الدراسة فيه بين أربع وسبع سنوات؛
- التكوين العالي للتدرج قصير المدى: ومدة الدراسة فيه ثلاث سنوات.

كما سيشهد مجال البحث تحولات كبيرة خلال هذه الفترة، ابتدأت من الجدالات الحاصلة خلال الملتقى الوطني الأول حول تنظيم وتسيير البحث العلمي والتقني سنة 1982، الذي كان من بين أهم توصياته هي توسيع نطاق الأبحاث والتطبيق، إنشاء هياكل جديدة للبحث، إعادة إنعاش الأبحاث ومشاريع البحث القديمة، وتكوين وتوظيف باحثين جدد.[2]

[1] تركي رابح، أصول التربية والتعليم، مرجع سابق، ص 158.

[2] السعيد بريكة ،مرجع سابق ،ص 322

لقد ترتب على هذه السياسة الاقتصادية في الجزائر تحقيق هذه الأخيرة أداء إقتصادي ومعدلات نمو لا بأس بها وصلت إلى حدود 5 %، وكان من بين الأسباب التي ساهمت في تحقق هذا النمو بواسطة ارتفاع أسعار النفط، وقد تبع إرتفاع معدلات النمو إنخفاض في معدلات البطالة، حيث تشير تقارير التنمية الإنسانية الصادرة عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي إلى أن معدلات الاستثمار المحققة في القطاع الاقتصادي العمومي، خلال أعوام السبعينيات وبداية الثمانينيات، أدت إلى تخفيض منتظم لمعدلات البطالة، وتطور التشغيل بسرعة كبيرة في القطاع العام، ولا سيما في القطاع الصناعي وقطاع البناء والإنشاءات، وبحسب تقديرات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، سمحت السياسية المتبعة في الفترة بين عامي 1973 و1985 بإنشاء ما يزيد على 1.100.000 فرصة عمل دائمة، بمتوسط 100.000 منصب سنويا.[1]

لكن عوضا إغتنام الفرصة من أجل معالجة الاختلالات في الخطط المختلفة والاستفادة من الوضع الإيجابي لسوق النفط بين عامي 1979 و1981، وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل الفرنك الفرنسي، عملت السياسة الاقتصادية التي طبقت أوائل الثمانينيات على تفكيك المؤسسات الانتاجية العمومية باسم إعادة الهيكلة وتوجه الاستثمار في القطاع الخاص إلى القطاعات غير المنتجة، بالإضافة إلى اتباع سياسة توسعية من خلال تشجيع الاستهلاك،[2]

كما يجدر بنا الإشارة إلى التغيير الذي مس نظام التسيير من نظام المركزية إلى اللامركزية بغية تسهل عملية مراقبة المشاريع وتفادي التأخر في إنجاز المخططات التنموية بهدف التقليص من التبعية للخارج والوصول إلى التكامل الاقتصادي بالإضافة إلى إعطاء مكانة للقطاع الخاص في صنع التنمية الاقتصادية، وفي هذا الإطار تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة جديدة، منها تقسيم شركة سوناطراك العملاقة إلى 13 مؤسسة متخصصة، كما تمت إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية ابتداء من سنة 1983 للتواؤم مع النظام المالي والمصرفي، وقد تزامنت هذه الإجراءات مع إصدار قانون رقم 82-11 الذي ضبط هيكلة وأهداف الاستثمارات الاقتصادية للقطاع الخاص، وكذا تنظيم المجالات والإطار الذي يمكن للقطاع الخاص أن يمارس فيه نشاطه وشروط الإعتماد، وتجدر الإشارة هنا أنه طوال فترة ما بعد الإستقلال وحتى أوائل الثمانينيات، لم تكن هناك سياسة واضحة ومشجعة للقطاع الخاص سواءً المحلي أو الأجنبي،[3]

في الأخير يمكن القول بأن المخطط حقق نجاحات لا بأس بها فلو أخذنا معدلات البطالة على سبيل المثال لوجدنا أنها إنخفضت من 32.9% في عام 1966 إلى 11% في عام 1985، لكن لم يكن ذلك نتيجة لكفاءة في الاستخدام بقدر ما كان يعبر على سياسات إتسمت بطابعها إجتماعي بعيدا عن مقاييس النجاعة الاقتصادية، ومن دون الأخذ بعين الإعتبار حسابات المردودية والإنتاجية في المؤسسات العمومية وفعاليتها، وفي هذا الإطار تم إجبار المؤسسات العمومية على تشغيل أعداد هائلة من البطالين، حتى أن كثير من المؤسسات كانت تضم أضعاف عدد العمال الذي تحتاجه، وتتكبد أضعاف التكاليف التي تفوق بكثير مقدرتها، حيث طغت السياسة الاجتماعية على السياسة الاقتصادية، ونتج من ممارسة شعار «العمل حق للجميع» تكديس للعمال في الشركات والمزارع، وتدنى بذلك مستوى الإنتاجية في ظل بطالة خفية أو مقنعة.[4] وهذا ما يعد سياسات ترقيعيه لن تلبث طويلا كي تدخل البلاد في دوامة البطالة و الإضطرابات الإجتماعية .

---

[1] رانيا بلمداني، مرجع سابق، ص 56.

[2] Mouloud Abdenour, Op-cit, p p 62,66.

[3] كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 8، 2005، ص ص 4-5.

[4] رحيم حسين، مرجع سابق، ص ص 402-521.

المطلب الثاني :المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

لقد تم وضع هذا المخطط كإمتداد لسابقه، حيث حمل في طياته توصيات تهدف إلى تطوير الصناعة الصغيرة والمتوسطة ودعم مشاركة القطاع الخاص في تنميتها، كما إهتم بدعم وتوسيع الانتاج من أجل تلبية حاجيات السكان والتحكم في التوازنات الخارجية ،لكنه ولسوء حظ واضيعه تزامن إطلاقه مع الأزمة النفطية العكسية في سنة 1986 و التي أدت إلى إنخفاض عائدات الصادرات النفطية للجزائر بحوالي 50%، مما إنعكس على التوازنات الاقتصادية الكلية التي تدهورت ، حيث وصل عجز الميزانية إلى رقم قياسي بنسبة 13.7% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 1988، وقد لجأت الحكومة إلى الإصدار النقدي والتمويل الخارجي لمواجهة العجز المالي، في الوقت الذي بدأت القروض الخارجية تراكم حيث ارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي من 30% في 1985 إلى 41% في 1988، كما قفزت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من 35% إلى 78% خلال نفس الفترة بسبب قصر آجال الاستحقاق، وهذا ما دفع الحكومة إلى إتباع سياسة تقشفية نتج عنها أزمة السلع المفقودة في السوق.[1]

على الرغم من هذه البدايات المتعثرة تم إطلاقه أما التوجهات الأساسية فقد تمثلت فيما يلي:[2]

- الاهتمام أكثر بالسوق الوطني وإعطائه أولوية وإعتباره كقاعدة ارتكاز للتنمية الاقتصادية في المدى المتوسط.
- محاولة الحفاظ على الدين الخارجي في مستوى مقبول وتخفيف عبء خدمة الديون.
- العمل على تخفيض شامل للتكاليف المتعلقة بالاستثمارات وكذلك المتعلقة بتسيير الجهاز الإنتاجي؛
- توزيع تكاليف التنمية بطريقة أكثر توازنا بين الدولة والجهات الاقتصادية الأخرى (المؤسسات والأسر)؛
- العمل على إعادة تحديد الأولويات فيما يخص: (إعطاء أولوية مطلقة لتنمية الزراعة (و التي تم إهمالها لفترة طويلة) وكذا قطاع الري الذي يعد من أبرز العوامل بغية تحقيق مكاسب إنتاجية في الزراعة)، تراجع الدولة عن نيتها المتمثلة في تطوير البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية (إعادة موازنة أوضاع النقل، وتعزيز قدرات التخزين والتوزيع، ورضا الارتقاء بالمستوى الثقافي والأنشطة الترفيهية للشباب، والجهد المبذول في هذا الشأن جهود الإسكان والتعليم والتدريب)؛
- إعتماد التمويل الذاتي للاستثمارات من طرف المؤسسات، وتخفيف اعتمادها على إعانات خزينة الدولة في تمويل استثماراتها، أي أن الإمكانيات الداخلية يجب أن تساهم بفاعلية في تمويل الاستثمارات كي تستغني الدولة عن اللجوء إلى السوق الخارجية لغرض الاقتراض منها إلا في حدود امكانياتها واحتياجاتها؛
- إستهداف الخفض من معدلات التضخم والعمل على تشجيع الادخار عن طريق كبح الاستهلاك العائلي الذي تنامى بسرعة كبيرة في السنوات الأخيرة أكثر من الانتاج، كما رمى هذا المخطط إلى إستحداث مليون منصب شغل جديد؛

[1] كريم النشاشيبي وآخرون، **،الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998 ، ص.8.

[2] La Banque mondiale, Algérie Le Plan de Développement 1985--1989 et les Perspectives à Moyen et Long Terme, Rapport N° 6607-AL, Division Générale des Operations pour le Maghreb Bureau Régional Europe, Moyen Orient et Afrique du Nord, 1987, P P 30-32.

- إلزامية المؤسسات العمومية والقطاع الخاص بأن يساهمون أكثر من الماضي لتشييد برامج استثمارية جديدة، بالأحض في قطاع البناء والأشغال العمومية التي تشكل 50% من القيمة الاجمالية لبرامج الاستثمارات العمومية؛
- دعم المشاريع الكبرى التي يمكن لها أن تنشأ نوعا من التكامل الصناعي، مع مراعات ترقية الصادرات خصوصا القطاعات الصناعية الغذائية ومواد البناء؛
- العمل على الحفاظ على إستقلالية الإقتصاد الوطني من خلال التحكم في التوازنات المالية الخارجية؛
- تخفيض تكاليف وآجال إنجاز المشاريع في جميع القطاعات والتحديد الصارم والحتمي للجوء إلى الطاقة الخارجية العاملة في حقول البترول والخدمات، والمراقبة المالية لشروط تعبئة القروض الخارجية؛
- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتزايد عددهم بوتيرة 3.2% سنويا مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات؛
- المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد نظرا لضخامة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المطلوب تلبيتها.

أما فيما يتعلق بالاستثمارات خلال هذه المرحلة، فقد خصص المخطط الخماسي الثاني 550 مليار دج كإستثمار في هذا المخطط كان الهدف منه الوصول إلى الأهداف الأساسية خلال هذه الفترة، إن تمتع الجهاز الإنتاجي بفعالية أكبر بصفة عامة و أنجزت الاستثمارات المخططة فعلا بصفة خاصة، والمتمثلة في تحقيق و توسيع و تدعيم قاعدة التنمية و توفير موارد أخرى من شأنها أن تحل محل المحروقات في مجال تمويل التنمية .[1] وقد وزعت الاستثمارات المخططة خلال هذه الفترة كمايلي:

الجدول رقم (13-5) الاعتمادات والإنجازات في إطار استثمارات المخطط الخماسي الثاني 1985-1989.

القطاع	المشاريع الجديدة المسجلة		التراخيص المالية الممنوحة		مشاريع بدون اعتمادا
	المبلغ مليار دج	النسبة	المبلغ مليار دج	النسبة	
الصناعة	198.7	%38.1	174.2	%31.7	77.4
منها: المحروقات	26.5	%13.34	39.8	%40	1.7
الفلاحة والري	81.08	%15.5	79	%14.4	36.42
النقل	15.41	%3	15	%2.7	6.52
الهياكل القاعدية الاقتصادية	45.47	%8.7	61.7	%11.2	31.5
السكن	63.5	%12.2	86.45	%15.7	38.47
التربية والتكوين	31.5	%6	45	%8.2	19.8
الهياكل القاعدية الاجتماعية	35.28	%6.7	18	%3.2	38.61
التجهيزات الجماعية	25.67	%5	51.65	%9.4	15.46
البناء والأشغال العمومية	25	%4.8	19	%3.5	14.2
مجموع الاستثمارات	**521.61**	**%100**	**550**	**%100**	**278.38**

Source: La Banque mondiale, Algérie Le Plan de Développement 1985--1989 et les Perspectives à Moyen et Long Terme, Rapport N° 6607-AL, Division Générale des Operations pour le Maghreb Bureau Régional Europe, Moyen Orient et Afrique du Nord, 1987, P 33.

[1] زرنوح ياسمينة **التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005-2006 ،جامعة الجزائر،ص 170

يتضح من الجدول أعلاه أن السياسة الاستثمارية في هذه الفترة قد توافقت مع التوجهات التي تم الإشارة لها سابقا ،حيث حضي قطاع الفلاحة والري إهتمام أكثر حيث بحيازته على 15.5% كنسبة من إجمالي المشاريع الجديدة و التي تم المباشرة فيها من خلال هذا المخطط، كما نرى بوضوح أن قطاع المنشآت القاعدية الاجتماعية قد حضي هو الأخر بزيادة حجم الاستثمارات العمومية الموجهة له، مع الحفاظ على الاستثمارات الموجهة لقطاع الصناعة كونها أضحت من أولويات التنمية بالجزائر ويتجلى ذلك من خلال التوزيع النسبي لهيكل الاستثمارات الواردة في الجدول أعلاه ، بينما قُدِّر إجمالي الاعتمادات المالية الممنوحة خلال هاته الفترة بقيمة 550 مليار دج، بينما بقي ما مقداره 278.38 مليار دج من المشاريع من غير اعتمادات مفتوحة في الميزانيات السنوية بين الفترة 1985-1989 ليتم تأجيلها إلى وقت لاحقة.

أما فيما يخص المؤشرات الكلية في هذه الفترة و التي عرفت أزمة نفطية فالجدول الموالي يلخصها لنا

الجدول رقم (14-5) بعض المؤشرات الكلية للجزائر في الفترة الممتدة بين 1985-1989

السنة	الميزان التجاري	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	معدلات النمو
1985	-1 829 825 550	88 564 616 568	3 948	3.70
1986	-6 571 672 246	88 918 875 922	3 849	0.4
1987	-2 762 886 289	88 296 445 990	3 714	- 0.70
1988	-4 192 872 472	87 413 476 683	3 576	-1
1989	-5 493 494 480	91 259 671 545	3 635	4.4

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات http://perspective.usherbrooke.ca/ المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

إن الجدول أعلاه يصف لنا بكل وضوح وضعيت الجزائر في هذه الفترة فميزانها التجاري في عجز مخيف إلى درجة ما ، حيث أدى ذلك إلى إنكماش حصيلة الصادرات وتراجع مداخيل البلاد من العملة الصعبة بنسبة 39% سنة 1986،[1] ،كما أن معدلات النمو قد حققت أدنى مستوياتها بل سجلة في عامي 1987و 88 على التوالي نسب سالبة و هذا مالم يحدث منذ سنة 1971،كما يشير الجدول أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بدأ في التناقص تدريجا إذا ما قورن بالفترة السالفة إلا أنه لم ينزل تحت الثلاث ألف دولار أمريكي ، أما الأسباب الرئيسة لتحقيق الجزائر هذه النتائج الهزيلة هو الأزمة النفطية و أنخفاظ أسعار الدولار و التي أتينا على ذكرها ، وفتح الباب للإستهلاك على مصراعيه ، جل هذا كان له تأثيرات و خيمة على الإقتصاد الوطني ، حيث أدى ذلك إلى التعجيل بوقوع الجزائر في أزمة المديونية التي بلغت 27.24 [2]مليار دولار سنة 1989، مما دفع بالقائمون على الأمر إلى إنتهاج سياسة تقشفية تقتضي بتخفيض الإنفاق الحكومي، وهذا ما إنعكس سلبيا على تطبيق المخطط

[1] عبد الرحمان تومي، مرجع سابق ص 48.

[2] https://www.indexmundi.com/facts/algeria/external-debt-stocks.15:33 تاريخ المشاهدة 2019/10/24 على الساعة

حيث أدى ذلك إلى شل بعض المصانع بسبب ندرة قطع الغيار والمواد الضرورية للتصنيع، الذي نتج عنه عجز المصانع عن الإنتاج بكامل قدراتها، لتحدث ندرة في سوق المواد الغذائية المحلية، إلا أن كل هاته الإجراءات المتخذة لم تصمد أمام تدهور الوضعية المالية للدولة. فقد تبع ذلك عجز الحكومة عن توظيف العمال بسبب تراجع مداخيل الدولة وإحجامها عن تمويل الاستثمار في المشاريع الكبرى، ومن جهة أخرى كانت هناك نقاشات طويلة حول فائض العمالة في المؤسسات الاقتصادية التي تكدست فيها جموع العاملين دون مردودية، الأمر الذي هدد استمرارية تلك المؤسسات، لذلك اقتصرت سياسة التشغيل على إنشاء 75.000 فرصة جديدة سنويا كمتوسط لهذه الفترة.

أما فيما يخص التعليم و التعليم العالي فلقد بقي هذا المخطط يسير على خطى سابقه مستكملا بذلك الإصلاحات التي ذكرناها أنفا، لكن وفي ظل هاته الأوضاع الصعبة لم تعد ميزانية الدولة كافية لتمويل مشاريع وبرامج إعادة الهياكل القاعدية الاجتماعية والاقتصادية بما فيها السكن، شبكة الطرقات شبكات صرف المياه، توصيل مياه الشرب، شبكات الكهرباء والغاز، وسائل النقل... إلخ، ففي سنة 1986 بلغ عجز الميزانية 8% من الناتج الإجمالي الخام، لذلك قامت الحكومة بإلغاء العديد من مشاريع السكن والمستشفيات والمدارس والبنى التحتية... إلخ، لتصبح جهود التنمية غير كافية لتحقيق حاجات السكان، حيث أضحت الدولة غير قادرة على تحقيق متطلبات المواطنين من العمل والمرافق الصحية، وبناء مدارس وجامعات جديدة، ومع زيادة النمو الديمغرافي طفت على السطح ظاهرة الاكتظاظ في المدارس .[1]

أما على مستوى البحث العلمي فقد كان هذا القطاع محظوظا نبيا مقارنة بالقطاعات الأخرى فنشاط المجلس الأعلى للبحث HCR سنة 1986، سمح له بإنشاء العديد من الهياكل في مجالات كالتكنولوجيا المتقدمة، الطاقات المتجددة، الطب النووي، حيث كان يضم تحت وصايته العديد من مراكز البحث نذكر منها:[2]

مركز البحث واستغلال المواد.

- مركز تطوير المواد.
- مركز تطوير التقنيات الذرية .
- مركز الحماية من الأشعة والأمن.
- مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة.
- مركز البحث للمعلومات العلمية والتقنية .
- مركز تطوير الطاقات المتجددة .

مركز المراقبة غير المضرة.

[1] رانيا بلمداني، مرجع سابق، ص ص 58،59.

[2] السعيد بريكة ،مرجع سابق ،ص 323

هذا بالإضافة إلى العديد من وحدات البحث المستقلة. وبفضل هذه الإمكانيات استطاع المجلس الأعلى للبحث خلال مدة ثلاثة سنوات فقط من تأسيسه، من تطبيق ووضع قرابة 400 مشروع بحث في شتى المجالات العلمية، حيث لا تزال الوسائل المادية والبشرية والهياكل الموضوعة من طرف هذا المجلس تشكل النواة الأساسية للبحث العام (خارج الجامعات). وهذا لغية حله سنة 1990،

في الأخير يمكن القول ان هذه المرحلة من حياة الإقتصاد الجزائري قد شهدة جملة من التغيرات ، من بينها تلك التي مست منظومة التعليم و البحث العلمي ، لكن و بالرغم من الطموحات الكبيرة التي كان المخططون يعقدون عليها الأمال إلا أن الإعتماد على سلعة و منتج وحيد كمصدر لتمويل تلك المشاريع جعل الإقتصاد الجزائري عرضة لهزات عنيفة ، سوف تتحول لاحقا إلى سخط جماهري ، كنيتجه حتمية لتردي الأوضاع الإجتماعية في البلد . أما فيما يخص تقييم هذه المرحلة فيمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

1- تحويل الاهتمام في اتجاه القطاع الفلاحي بغية ضمان الأمن الغذائي، فيمكن ملاحظة ارتفاع فاتورة الواردات من المنتجات الفلاحية من 1.3 مليار دولار سنة 1979 إلى حدود 4.8 مليار دولار 1989، وهو ما يعبر عن الفشل في تحقيق الأمن الغذائي، في المقابل فإن حجم الاستثمارات في قطاع البناء، والأشغال العمومية أدى إلى تحسن كبير في قطاع السكن، وشبكة الطرقات وعدد السدود، وهو ما يعتبر نجاحا نسبيا في هاته القطاعات؛

2- التوجه نحو الصناعات الخفيفة، بغية تلبية الحاجيات الأساسية للسكان، فإن رداءة المنتج المحلي حال دون تحقيق هذا الهدف، وظل تطلع المستهلكين للمنتجات المستوردة في تزايد مستمر با نتج عنه تفاقم دور السوق السوداء و تحطيم سمعة المنتج الجزائري في أذهان المستهلكين، حيث أدى تحرير التجارة الخارجية لاحقا، إلى انهيار المؤسسات الصناعية الوطنية، بعد أن غابت عنها الحماية التجارية للدولة، ومعاناتها من مشاكل هيكلية، وتنظيمية، لم تسمح بتنسيق البحوث الخاصة بتطوير المنتجات، أو تثمين البحوث المنجزة، والسماح بتطبيقها في ورشات الإنتاج؛

3- لقد أدى الاعتماد على التكنولوجيات البسيطة إلى خفض معدل الاستثمار العمومي في القطاع الصناعي، كما سمح للقطاع الخاص بإمكانية ولوج عالم الاستثمار الصناعي في ظل التسهيلات الممنوحة للمتعاملين الخواص بداية من سنة 1980، ووصولا إلى تحرير المبادرة أمامه نهائيا في سنة 1988، مما سمح بتقليص الحاجة إلى الأموال العمومية لتمويل الاستثمار الصناعي، كما قلص الحاجة إلى التقنيين الأجانب، الذين تراجع عددهم بصورة كبيرة داخل المؤسسات الصناعية الجزائرية خلال هذه الفترة، وهو ما يشكل نجاحا نسبيا؛

4- أدى التخلي عن نمط الصناعات كبيرة الحجم لصالح الصناعات الصغيرة و المتوسطة إلى تضاعف أعداد هذه الأخيرة إلى 1079 مؤسسة ولائية وبلدية سنة 1982، بعد أن كان عددها لا يتعدى 430 مؤسسة سنة 1980 قبل اعتماد نظام تقسيم المؤسسات الكبيرة الحجم، غير أن تقليص حجم المؤسسات الصناعية لم يقض على صعوبات التسيير، بل زاد الحاجة إلى جهاز رقابي أكبر التغطية أعداد المؤسسات العمومية المتزايد والنتيجة كانت حل غالبية المؤسسات الصناعية المحلية في الفترات اللاحقة، بالنظر على حجم العجز الذي كانت تعاني منه، وتسجيلها لمعدلات نمو سلبية طيلة سنوات الثمانينات وهو ما يعتبر فشلا في تحقيق هذا الهدف

[1] سليم بوهيدل ، **مرجع سابق** ، ص ،ص ، 100، 101

5- فيما يخص تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات، فإن تضاعف حجم الاستيراد يدل بشكل قاطع على فشل هذه الإستراتيجية، حيث أن تشجيع الاستهلاك، وتغيير نمط حياة الأسر الجزائرية زاد من الحاجة إلى المنتجات الأجنبية، والنتيجة كانت استنزاف الأموال المتأتية من تصدير النفط، والقروض الخارجية، في تمويل الاستهلاك الآني وحتى المبالغ فيه.

لقد حاولت الجزائر منذ إستقلالها رفع لواء التحدي كي ترقى إلى مصاف الدول المتقدمة متبعة بذلك عدة خطط و مناهج تنموية باءت جلها بالفشل ، حيث تعددت السبل و النتيجة نفسها ، فسوء إختيارها لدرب التنمية ، جعلها تدفع الثمن فمن دولة كانت تملك مقومات الإقلاع الإقتصادي في منتصف السبعينيات إلى دولة مفككة إقتصاديا وسياسيا و إجتماعيا في أواخر الثمانينات ، دولة تنهكها الديون وتحاول إرضاء شعبها لتتحول من دولة قوية إلى دولة فاشلة *، وما زاد الطين بلة هو فشل النمط الإشتراكي ، بإنهيار رائده الإتحاد السوفياتي معلنا بداية نهاية النهج الذي لطالما كان العدو اللدود للرأسمالية و التي لن تلبث طويلا كي تعلن نيتها بإحتضان الدول التي كانت في وقت ما تسير تحت لواءه كدول أوروبا الشرقية ، مما وضع الجزائر أمام حتمية تطبيق إصلاحات اقتصادية جذرية، تعتمد على برامج للتصحيح الهيكلي كعلاج فوري و ضروري لنسيجها الإقتصادي الذي بدأ بالتهالك، قبل أن تنساق كرها لا طوعا نحو الإصلاح الاقتصادي ، المعتمد على الانفتاح على اقتصاد السوق، والتخلي نهائيا عن النظام الاشتراكي

المبحث الثالث :مرحلة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الإنعاش (1990–2019)

مع نهاية الثمانينات ومطلع العشرية الأخيرة من القرن المنصرم ، بدأت الجزائر بمباشرة الإصلاحات الإقتصادية تدريجيا بغية إعادة المياه إلى مجاريها وتحقيق التوازنات الكبرى لاقتصاد منهك بسبب انخفاض مداخيل الدولة و زايدت خدمت دينها ، حيث إنطلقت هذه الإصلاحات بشكل طوعي لتتحول في وقت لاحق إلى إصلاحات هيكلية تشرف عليها المؤسسات المالية الدولية التي لجأت إليها الجزائر مضطرة بغية إعادت جدولة ديونها لقاء تطبيقها لبرامج التكييف و الاستقرار الاقتصادي والتي سوف تترب عليها جملة من الأثار الإقتصادية والإجتماعية.

وبموجب ذلك دخلت الجزائر فعليا في مفاوضات مباشرة مع صندوق النقد الدولي بهدف الحصول على قروض بغية تخفيف حدة العجز في الميزان التجاري، ونتج عن تلك المفاوضات إبرام اتفاقية Stand-By سنة 1989 و التي كانت تقضي بضرورة ترشيد السياسة النقدية وتخفيض تدريجي لقيمة العملة الوطنية، والتخلص من عجز الميزانية، وإضفاء نوع من المرونة على الأسعار، والعمل على تحرير تدريجي للتجارة الخارجية **الاتفاقية الأولى** Stand-By 1: من 30 ماي 1989 إلى غاية 30 أفريل 1990 والتي عدت أن ذاك أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي)، حيث اشترط صندوق النقد الدولي لأجل التثبيت وتقديم الدعم اتباع سياسة نقدية أكثر حذرا، تقليل العجز الميزاني، بالإضافة إلى تعديل سعر الصرف وإزالة التنظيم الإداري للأسعار. وتنفيذا للاتفاق قامت الحكومة بإصدار القانون 89–12 المتعلق بتحرير الأسعار، إدخال بعض التعديلات على القانون التجاري، كما تم إصدار القانون 90–10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالقرض والنقد من أجل إحداث تحولات في الجهاز المصرفي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال مادتيه 183 و184 التان رخصتا لغير المقيمين بتحويل

أموالهم من وإلى الجزائر لتمويل كل الأنشطة الاقتصادية غير المخصصة صراحة للدولة أو لمؤسساتها أو لشخص معنوي مشار إليه صراحة.[1]

حيث تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكييف والاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989، والا اتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة وعلى ضوء ذلك تدعم طرح الصندوق في إعادة تكييف الاقتصاد الجزائري فكانت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإلهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وتم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية .[2]

كما تم الاتفاق على جدول سداد جديد للديون الخراجية لإيطاليا على الجزائر بالإضافة إلى الحصول على قروض تجارية جديدة، مقابل فتح حسابات مجمدة لصالح إيطاليا تمول من العائدات البترولية كضمان للقروض.[3]

غير أن التطبيق شمل الشق السياسي بدرجة أولى، في محاولة من السلطات لإعطاء علاج فوري و لكنه سياسي لأزمة اقتصادية خانقة عقب الأوضاع التي عاشتها البلاد بعد أحداث أكتوبر 1988 غير أن الفشل الذريع الذي مني به مشروع الذي عني بالإصلاحات السياسية و الذي توج بإلغاء المسار الانتخابي، واضع السلطات أن ذلك في موقف لا تحسد عليه ، بالأخص بعد إستقالة الرئيس ومغادرة المسؤولين تاركين البلاد وضعية كارثية،

المطلب الأول :اتفاق 03 جوان 1991 (STAND By 2)

أما الإتفاق الثاني الذي عقد مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان في جوان 1991 وجاء ليستكمل تطبيق برامج التعديل في معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس السوق ومؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية وحرية تحديد الأسعار وتقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات، كما اتخذت إجراءات الإصلاح نظام الأجور وتغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني ومكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية.[4]

ومقابل هذه التوصيات التزم الصندوق بمنح قرض قيمته 300 مليون وحدة سحب خاصة (400 مليون دولار)، تحرر على أربع دفعات بناءً على مدى تحقيق الأهداف المتفق عليها.[5]

وكإجراءات عملية لجأت السلطة العمومية إلى تحرير 40% من الأسعار الداخلة في حساب مؤشر تكلفة الحياة، لتصبح 85% من الأسعار في الجزائر تخضع للنظام الحر، كما بدأ منذ 1 أكتوبر 1991 تقليص دعم المحروقات والكهرباء، وتطهير المؤسسات العمومية من الناحية المالية تحت إشراف صناديق المساهمة، وتم تخصيص مبلغ 16.9 مليار دج سنة 1991، 40.5 مليار دج

---

[1] مدني شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، الطبعة 1**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ،32.

[2] علي بطاهر، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر** مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف،ص 182

[3] عبد المجيد بوزيدي، **تسعينيات الاقتصاد الجزائري**، موفم للنشر، الجزائر، 1999، ص 47.

[4] علي بطاهر ،مرجع سابق ،ص183

[5] مخلوفي عبد السلام، **أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي**، الملتقى الوطني للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية، جامعة بشار، الجزائر، 2004، ص 7.

سنة 1992، 83.5 مليار دج سنة 1993. كما تم إقرار حق تصرف المصدرين خارج قطاع المحروقات في إيراداتهم بالعملة الصعبة، وتخفيض قيمة الدينار للوصول إلى فارق 25% بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي،[1]

لقد نتج عن هذه الإصلاحات إنشاء مناصب شغل جديدة لكنها لم تتعدى في المتوسط 50.000 وظيفة سنويا، أي بمعدل نمو قدر ب 1.2%، وهذا نتيجة الخوصصة التي أدت إلى انخفاض حاد في إستحداث مناصب العمل في القطاع العمومي وفقدان العديد من العمال لمناصبهم، بالإضافة إلى تم إغلاق 1010 شركة عمومية خلال سنة 1994 لوحدها مما أدى تفاقم الوضع بعد التسريح الجماعي للعمال (450.000 عامل) ، وبهذا إرتفعت معدلات البطالة من 16.9% سنة 1989 إلى 24.36% سنة 1994، كل هذا جعل من الأوضاع المعيشية في البلد تتأزم وما عدد الموطنين الذين هاجروا و غادروا البلاد إلا خير دليل على ذلك حيث رحل ما يقارب 400.000 منذ عام 1992 أرض الوطن بحثين عن عمل يضمن لهم مستوى العيش الكريم. كما أدى الإرتفاع المفرط في معدلات البطالة وحالت الا أمن إلى دخول المجتمع الجزائري دوامة الفقر والخوف اللذان أصبحى سمة رئيسة له خصوصا في المناطق الريفية، و ما إلغاء دعم الدولة للمواد الأساسية والأدوية والتخفيضات المتتالية لقيمة الدينار الجزائري، التي ستؤدي بدورها إلى تضخم غير مسبوق، إلا المسمار الأخير الذي دق في نعش القدرة الشرائية للأغلبية الساحقة من الشعب، بما فيها الطبقة المتوسطة التي بدأت بالزوال، وهكذا انخفض نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني من 2540 دولارا عام 1989، إلى 1610 دولار سنة 1994. ومن اسباب هذا الانخفاض تدهور معدل النمو لإجمالي الناتج في الجزائر إلى أدنى المعدلات في العالم، حيث سجلت معدلات نمو سلبية، بلغت (-1.2%) سنة 1991 و(-2.1%) سنة 1993، و(-0.9) سنة 1994، وهو ما حذر منه تقرير التنمية العربية لعام 2002 حيث أورد: «إذا ما تواصلت مستويات النمو السنوية عند ذلك المعدل، فسيحتاج المواطن إلى مئة وأربعين عاما من أجل مضاعفة دخله. بينما يتطلب تحقيق ذلك أقل من عشر سنوات في مناطق أخرى من العالم.[2]

المطلب الثاني التعديل الهيكلي و أصلاحات الجيل الثاني (1994-1998):

تمثلت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبل 1994 في بلوغ مجموع الديون الخارجية في نهاية 1993 ما مقداره 25 مليار دولار، أما خدمة الدين (مبلغ خدمة الدين / قيمة الصادرات) وصلت إلى82.2% ، وكان لارتفاع حجم المديونية الخارجية وانخفاض قيمة إيرادات الصادرات المحروقات) أثر مباشر على إحتياطيات الصرف بالعملة الصعبة، حيث قدرت في نهاية سنة 1993 بحوالي 1.5مليار دولار، كما قدر معدل التضخم سنة 1993 ب20.5 %، أما عجز الميزانية فبلغ 8.7 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. ومن الجانب الاجتماعي سجل معدل البطالة ما يقارب 25 % من القوة العاملة 1.5 مليون عاطل.[3]

لكن أكثر ما كان يشكل خطورة، هو الإلزامية الفورية للوفاء بالديون، التي كانت خدماتها سنة 1993 تمثل 82.2% من عائدات الجزائر من الصادرات. فكل ما يحصل عليه البلد تقريبا من بيع منتوجه الوحيد (النفط) يذهب لتسديد خدمات الديون

[1] عادل زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قاسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص ص 184-185.

[2] رانيا بلمداني،مرجع سابق ، ص 61.

[3] نعيمة برودي، **الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي**، الملتقى الدولي الأول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 04-5.0 ديسمبر 2006، ص ص 8-9

الخارجية. كما بلغت هذه الأزمة أوجها في عام 1994 لتبلغ في الثلاثي الأول خدمة الدين 114% كما صرح به الوزير الأسبق أحمد بن بيتور، حيث بلغت خدمة الدين قيمة 9.05 مليار دولار سنة 1993، وبهذا كانت البلاد على حافة الانهيار.[1]

مما دفع بالجزائر إلى التوجه نحو الهيئات المالية و بشكل علني عكس اتفاق جوان الذي أبرم في سرية تامة فان الاتفاق الذي أبرم في بداية 1994 والذي انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي يغطي الفترة من 1 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995، و إتفاق آخر سنة 1995 تم بموجبه الالتزام ببرنامج التكييف الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة (31 مارس 1995 - 1 أفريل 1998)، كما تم في عام 1994 ثم في نهاية شهر ماي 1996 امضاء اتفاق برنامج التعديل الهيكلي مع البنك العالمي لمدة سنتين.[2]

حيث إستندت برامج الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية التي وضعها صندوق النقد الدولي على مبادئ النظرية الكلاسيكية لميزان المدفوعات، انطلاقا من العلاقة بين تراكم الديون وآثارها السلبية، والإجراءات الضرورية التي يجب اتباعها لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ومنه الاقتصاد في الأجل القصير، بينما اعتمد البنك العالمي حين تصميمه لبرامج التكيف الهيكلي على النظرية النيوكلاسيكية في تخصيص الموارد، مستخدما آليات السوق ومبدأ عدم التدخل الحكومي لرفع كفاءة الموارد وتخصيصها. وهي تعنى أساسا بمشكلات الأجل المتوسط والطويل. وتستند كل من برامج التثبيت والتعديل الهيكلي على نموذج نقدي يعرف بالنموذج النقدي لميزان المدفوعات لـ جاك بولاك.[3]

الفرع الأول :الاتفاقية الأولى Stand-By :

من 1 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995: حيث قامت الجزائر للمرة الثانية بطلب مساعدات من صندوق النقد الدولي بغية معالجة الإختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، وقد حضي هذا الطلب بالقبول إبتداءً من ماي 1994، حيث جاءت الأهداف المسطرة على ضوء ما ذكر أنفا والتي يمكن حصرها:[4]

- الإسراع في تخفيض معدل التضخم إلى مستوى قريب من بلدان الاتحاد الأوروبي، باعتبارها الأثقل وزنا في المبادلات التجارية؛
- رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب معدل النمو السنوي للطلب على العمل المقدر ب 4%؛
- خفض التكاليف الإنتاجية للتصحيح الهيكلي؛
- العمل على استعادة توازن ميزان المدفوعات، مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي؛
- العمل على تحرير ما تبقى من أسعار المواد المدعمة؛
- تطهير نسيج المؤسسات العمومية، إما عن طريق الخوصصة، نحن طريق الحل والتصفية.

---

[1] رانية بالمداني، مرجع، سابق، ص61

[2] علي بطاهر، مرجع سابق، ص183

[3] كمال عايشي، **التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعات المحلية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، نوفمبر 2013، ص ص 3-4.

[4] Hocine Benissad, Algérie : de la planification socialiste à l'économie de marché, op.cit, p.p 187-190

وقد تم في هذه لمرحلة اتخاذ عدة إجراءات هي:[1]

- ضبط الانفاق العام وتشديد السياسة النقدية لاحتواء الطلب الكلي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.
- إعادة جدولة ما يزيد عن 17 مليار دولار على مدى أربع سنوات.
- تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية من 60% إلى أقل من 50% ثم من 50% إلى 45%.
- تخفيض قيمة العملة بنسبة 17.40% في أفريل 1994، من خلال تعديل قيمة الدينار حيث أصبح معدل الصرف 01 دولار يساوي 36 دينار.
- إزالة سقوف أسعار الفائدة على القروض.
- تخفيض عجز الميزانية وإلغاء الدعم لمعظم السلع بما فيها المواد الأساسية وتحرير الأسعار.
- تثبيت كتلة أجور العمال وضبط التحويلات الحكومية وتخلي الخزينة عن استثمارات القطاع العام وفتح المجال أمام تمويلات البنوك.
- إصلاح شبكة الضمان الاجتماعي وإدخال بعض التعديلات عليها كإنشاء صندوق تامين البطالة ونظام التقاعد المسبق.

الفرع الثاني :الاتفاقية الثانية:

برنامج التعديل الهيكلي (ماي 1995 – ماي 1998): بعد انقضاء برنامج التثبيت الاقتصادي، في أفريل 1995، باشرت الجزائر تنفيذ اتفاقية التعديل الهيكلي المبرمة مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التصحيح الهيكلي في ماي 1995 لمدة 03 سنوات، وبمقتضى هذا الإتفاق تم الحصول على مبلغ مالي يقدر بـ 169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS، أي ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق، وتبعا لمصادقة مجلس إدارة الصندوق على طلب الجزائر، عقب اعتماد خطاب النوايا توجهت الحكومة الجزائرية في عام 1994 إلى نادي باريس، حيث اجتمعت مع ممثلين عن صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وممثلين عن بعض بنوك التنمية الجهوية المعنية، واتفق ممثلو الدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر نظرا لإجراءات الاصلاح المهمة التي تعهدت الجزائر اتخاذها، ومحاولاتهما المستمرة لتطوير السياسات النقدية والمالية، والتزامها بتعهداتها اتجاه الجهات الدولية في ضوء الحدود الممكنة. والجزائر في نظر الدائنين لها مصادر كبيرة وطاقة اقتصادية وبشرية معتبرة. وتمثل الديون القابلة لإعادة الجدولة لدى نادي باريس الديون العمومية المتوسطة والطويلة الأجل الممنوحة من طرف الدول أو المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات أو المؤسسات الدولية، إذا كانت إعادة جدولة الديون العمومية من صلاحيات نادي باريس، فإن الديون الخاصة (البنكية) تم معالجتها في نادي لندن، الذي يضم لجان تمثيلية للدائنين الخواص (البنوك). وفي هذا الإطار تقدمت الجزائر بصفة رسمية بطلب اعادة جدولة الديون الخاصة في (اكتوبر 1994) لدى هذا النادي.

حيث ستطلب من الدول الأعضاء في نادي باريس ونادي لندن إعادة جدولة مستحقاتها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي التي يحين موعد سدادها خلال مدة الاتفاق، وعلى هذا الأساس قامت الجزائر في جويلية 1995 بعقد اتفاق إضافي لإعادة جدولة الديون

[1] محمد صالي، مرجع سابق، ص 130.

المستحقة السداد بين 1995/06/01 و1998/05/31، بالإضافة إلى الفوائد المستحقة السداد ما بين 1995/06/01 و1996/05/31، ومن المقرر سداد هذه المبالغ على 25 قسطا من الأقساط نصف سنوية الآخذة في الزيادة تدريجيا ابتداء من 1999/11/30 وتستمر حتى سنة 2011.[1]

لقد كان هذا البرنامج تجسيد للإجراءات المسطرة من أجل إصلاح الاقتصاد الوطني والانتقال إلى اقتصاد السوق، حيث ركزت أهداف هذه الاصلاحات على الاستمرار في التأكيد على تعميق إجراءات الاستقرار الاقتصادي، بعث النمو في الأجل المتوسط ومحاولة احتواء التضخم، وزيادة المعروض من السلع والخدمات، بالإضافة إلى مواصلة التحول الفعلي في مجال الاصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والبدء بخوصصة جزء من المؤسسات العمومية ومواصلة تحرير الاقتصاد، والعمل على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الاصلاحات.[2]

أما في مجال التعليم العالي و البحث العلمي بالتردي فمع حل المجلس الأعلى للبحث *HCR* سنة 1990، دخل البحث العلمي في الجزائر مرحلة طويلة من الاختلال الوظيفي والمؤسساتي، من إعادة تنظيم وهيكلة مستمرة، تغيير للأسماء والمهام و للجهات الوصية، حيث استمرت هذه الحالة إلى غاية سنة 1995 (خلال هذه الفترة 90-95 عرف البحث العلمي في الجزائر أكثر من 7 وزارات وصية)، خلال هذه الفترة شهد قطاع البحث العلمي تغيرات عديدة كانت تمثل تقاسمة للسلطة أكثر مما كانت تمثل إرادة لتحسين وتطوير *القطاع*[3].

وتميزت هذه العشرية بإصدار قوانين ومراسيم خلال سنتي 1995، 1998 متضمنة إنشاء وتنظيم الوكالة الوطنية لتطوير البحث في مجال الصحة، الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي والوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتطوير، كما توج البحث العلمي بإصدار القانون التوجيهي لسنة 1998 الذي يمثل الجهاز القانوني الجديد الذي يرسم الملامح العامة للبحث العلمي في الجزائر،[4] كما تبع هذا القانون إصدار القانون رقم 99-05 المؤرخ في 4 أفريل 1999 المتضمن للقانون التوجيهي للتعليم العالي والبحث العلمي، والذي يهدف إلى:[5]

- ✓ يعتبر التعليم العالي أحد مكونات المنظومة التربوية ويشمل كل نمط للتكوين أو التكوين للبحث؛
- ✓ جعل الجامعة مؤسسة عمومية ذات صبغة علمية وثقافية ومهنية لتجنب التصلب الناجم عن اعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري،
- ✓ كما أعاد هذا القانون إحياء نظام الكليات من جديد وتحديد النظام البيداغوجي للتعليم العالي تحقيقا لمبدأ المرونة حتى تتمكن الجامعة من الاندماج مع المحيط الخارجي؛
- ✓ الرفع من نوعية التعليم والتكوين عن طريق تعزيز أكبر للبحث العلمي والتكنولوجي في مختلف التخصصات؛
- ✓ استغلال وسائل الإعلام ومد شبكة الإنترنت قصد رفع المستوى العلمي والمهني للطلبة والأساتذة

---

[1] كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص123.

[2] حسين بن يسعد، **طريق إعادة الهيكلة الاقتصادية في الجزائر**، مقال منشور بجريدة الوطن، العدد 247، بتاريخ:1999/01/25، ص07.

[3] السعيد بريكة ،مرجع سابق ،ص 324

[4] عبد الكريم بن أعراب، دراسة مقارنة ونقدية للبرنامجين الخماسيين للبحث العلمي في الجزائر (2000-2004) المنجز والمخطط (2006-2010)، المؤتمر العالمي الرابع للبحث العلمي، دمشق، ديسمبر 2006، ص 2.

[5] عمار صخري، مرجع سابق، ص.ص.15-16.

- ✓ تكريس الاستقلالية المالية وفرض المراقبة البعدية للمؤسسات التعليم العالي حول الانجازات التي توصلت إليها وكيفية الإنفاق الخاص بالبحث العلمي؛
- ✓ يقدم هذا النوع من التعليم بعد مرحلة التعليم الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي؛
- ✓ يسهم هذا النمط من التعليم العالي في تنمية البحث العلمي والتكنولوجي، واكتساب المعرفة وتطويرها ونشرها، رفع المستوى العلمي والثقافي والمهني للمواطنين، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ تكوين رأس المال البشري الذي يحتاجه الوطن في كل المجالات؛ والمساهمة في التكوين المتواصل؛
- ✓ ويهدف التعليم العالي إلى جعل المعرفة موضوعية ويثمن تنوع الآراء؛

كما يضمن هذا النوع من التعليم مستويين: التكوين العالي للتدرج، والتكوين العالي لما بعد التدرج.

وقد جاء القانون 99-05 تزامنا مع خطة البرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، ومن ناحية التشييد شهدت الفترة إنشاء كل من جامعة العلوم الإسلامية بقسنطينة وجامعات: بومرداس، بجاية، بسكرة ومستغانم.

كما تم قبل ذلك :[1]

- في سنة 1990 تم انتداب وزارة مكلفة بالبحث والتكنولوجيا MDRT، كان من بين مهامها أيضا حماية البيئة، ليتم حلها بعد سنة من إنشائها، وتعويضها بأمانة الدولة للبحث SER سنة 1991، و تبعها بعد ذلك إنشاء لجنة متعددة القطاعات الترقية برمجة وتقييم البحث العلمي والتقني، ومجلس وطني للبحث العلمي والتقني يرأسه رئيس الحكومة (هياكل لم تشهد النور مطلقا).
- وفي سنة 1992 تم إنشاء أمانة الدولة للبحث العلمي SERS تحت وصاية وزارة التربية الوطنية، وبعدها بأقل من سنة تم إنشاء وزارة منتدبة للجامعات والبحثMDUR ، وفي سنة 1994 ثم الرجوع إلى الصيغة القديمة، ألا وهي وزارة التعليم العالي والبحث العلميMESRS ، أين تم إنشاء مديرية تنسيق البحث DCR سنة 1995 تقوم بمهمة تنسيق وتوجيه أنشطة البحث على المستوى الوطني،

كما تم تسجيل جملة من النتائج الايجابية و أخرى سلبة على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية:

بدأت الميزانية العامة للدولة تحقيق فوائض ابتداءً من سنة 1996 حيث عرفت النفقات تناقصا ملحوظا راجعا إلى سياسة التقشف التي انتهجتها الدولة آنذاك، و التي ساهمت بشكل كبير في تحقيق فائضا بقيمة 100,548 مليار دج، بعد أن كانت تعاني من عجز يقدر ب 162,678 مليار د سنة 1993 كما سجلت الميزانية العامة للدولة عجزا سنة 1998، و1999 بسبب انخفاض أسعار النفط سنة 1998 إلى 12 دولار، لتحقق الميزانية فائضا قدره 400,039 مليار دج لانتعاش أسعار النفط التي بلغت 28 دولار في تلك السنة.[2]

- كما ساهمت تخفيض نفقات التسيير خلال فترة الاصلاح الهيكلي في تحسين الوضع و التي إنتقلت من 33.6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1993 إلى31.5 % من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1998 ، واذا أخذنا بعين الاعتبار تخفيض العملة الوطنية و تأثيرها على الأسعار فان الانخفاض الفعلي لنفقات التسيير العمومية يقدر ب 10.5 % خلال الفترة الممتدة بين

[1] السعيد بريكة ،مرجع سابق ،ص 324

[2] www.ons.dz تاريخ المشاهدة 2019/10/24 على الساعة 23:24

1993- 1998، ومن بين النفقات التي تم تقليصها رواتب عمال الوظيف العمومي التي أصبحت تمثل 40 % من ميزانية التسيير في سنة 1998 بعدما كانت تمثل 42 من الميزانية خلال سنة 1993، بحيث تم تخفيض التعيينات الجديدة في الوظائف الحكومية.[1]

- تم تحقيق معدل متوسط للنمو يساوي 3.36% في الفترة 1995–1999، بعد أن كان هذا المتوسط سالبا خلال الفي حدود (-0.61%) خلال الفترة 1990-1994؛

- تم تحقيق فائض في الميزان التجاري بعد أن كان يعاني عجزا كبيرا بلغ حدود (-3.52% من الناتج الداخلي الخام) عام 1993، ليتحسن بعد ذلك أما السبب فيرجع إلى الاجراءات التي تم اتخاذها في إطار برامج التصحيح الهيكلي ليحقق فائضا قدره 5.81% سنة 1996 ثم 9.56% سنة 1997 إلى 5.37% سنة 1999، كما كان لتحسن أسعار النفط في السوق العالمية و إترفعها من 17 دولار سنة 1995 إلى 26 دولار سنة 1996، وتطبيق الدولة ضريبة جديدة على القيمة المضافة على المنتجات البترولية، إلى ارتفاع مداخيل الدولة بشكل ملحوظ. وقد نتج عن هذا التحسن زيادة في احتياطي الصرف من 3.65 مليار دولار سنة 1993 (أي ما يعادل 3.8 شهر من الاستيراد) إلى 4.81 مليار دولار سنة 1995، ثم 6.29 مليار دولار سنة 1996، ليبلغ 8.45 مليار دولار سنة 1999 (أي يغطي ما يعادل 9.15 شهر من الاستيراد).[2]

أما بالنسبة للواردات فقد شهد اتجاه التدفقات المادية للاستيراد إنخفاظا ابتداءا من سنة 1996 رغم السماح بقابلية تحويل الدينار والشروع في تحرير التجارة الخارجية (انخفاض الحقوق الجمركية) وتحسن الوضع المالي الخارجي نتيجة ارتفاع احتياطات الصرف وزيادة التسهيلات للحصول على العملة الصعبة، وهذا كنتيجة لاصلاح الصرف الأجنبي بتخفيض قيمة العملة الوطنية الذي ينجم عنه ارتفاع أسعار الواردات من جهة، وبسبب تحرير الأسعار الداخلية وآثارها على القدرة الشرائية من جهة ثانية .[3]

كما إستطاعت الجزائر الخفض من نسبة التضخم ليصل إلى 2.64% عام 1999؛ بعدما كان يشير إلى 29.04% سنة 1994 [4]

قد أدت برامج الإصلاح الاقتصادي إلى تراجع نفقات الدولة المتعلقة بالقطاعات الاجتماعية حيث انخفض إنفاق الدولة على قطاع التربية والتكوين من 7.7 % من إجمالي الناتج المحلي في 1993 إلى 6.4% عام 1996، كما انخفضت نفقات الصحة من 1.7% إلى 1.5 % خلال نفس الفترة .[5]

كما تأكدت أولوية البحث العلمي في سياسة الدولة الجزائرية بإصدار القانون التوجيهي رقم 98-11 مرفق ببرنامج خماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي يغطي الفترة الممتدة من 1998-2002، وقد حدد هذا القانون البرامج والمبادئ المتعلقة بترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والتدابير والطرق والوسائل الواجب توفيرها لتحقيق أهداف برامج هذه الفترة ،ولقد تم تعزيز هذا المسعى بالقانون رقم 99-05 المؤرخ في 04 أفريل 1999، المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، وكذا المرسوم

---

[1] علي بطاهر، مرجع سابق، ص193

[2] https://www.indexmundi.com/facts/algeria,. 22 :40 تاريخ المشاهدة 15/03/2019 على الساعة

[3] علي بطاهر، مرجع سابق، ص204

[4] https://www.worldbank.org. 30: 01 تاريخ المشاهدة 2019/03/15. على الساعة

[5] عيسى بن ناصر، **"اثر برنامج التكييف والتعديل الهيكلي على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر: حالة المؤسسة الفلاحية"**، مداخلة في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2001، أكتوبر 30-29 ، ص 7

التنفيذي 99 / 244 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999، المحدد القواعد إنشاء المخابر البحثية وتنظيمها وسيرها باعتبارها فضاء مستحدث يساهم بالتكفل بالبحث العلمي.[1]

أما فيما يخص المديونية الخارجية تراجعت قيمتها من 33.65 مليار دولار سنة 1996 إلى 28.39 مليار سنة 1999، تلاها إنخفاض أخر سنة 2000 قدر ب 25.26 ، ليترتب على ذلك انخفاض خدمة الديون الخارجية لإجمالي صادرات السلع والخدمات من نسبة 82.2% سنة 1993 إلى 38.8% سنة 1995، لتنخفض إلى 30.3% سنة 1997، ثم ارتفعت سنة 1998 لتصل إلى 47.5% بسبب انخفاض مداخيل الدولة جراء انخفاض سعر البرميل إلى 12 دولار، من ثم هاودت نسبة خدمة الدين لإجمالي الصادرات التحس لتصل إلى 39.05% نهاية 1999، ثم 19.8% سنة 2000، وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط التي بلغت 28 دولار.[2]

وكانت برامج التصحيح الهيكلي وصفة صارمة لتنظيم الاقتصاد الجزائري وفق قواعد اقتصاد السوق، مؤكدة على ترك الأسعار تحدد وفقا لقوانين العرض والطلب في السوق، والتخلي عن مراقبة الأسعار والتدعيم المعمم للسلع، كما رفعت الدولة يدها عن النشاطات الانتاجية والتجارية من خلال صدور قانون تسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة، وبالتالي تم الفصل بين الدولة كقوة عمومية والدولة كمساهم، وبالموازاة مع ذلك وضعت الدولة أسس لنظام بنكي موجه نحو اقتصاد السوق الذي بدأ يفرض قيود على زبائنه بما فيهم المؤسسات الاقتصادية العمومية، كما زادت التشجيعات الممنوحة للقطاع الخاص من خلال صدور قانون الاستثمار وما تضمنه من مزايا، وكذا قانون الخوصصة وقانون المنافسة.[3]

لقد نجح برنامج التعديل الهيكلي في إعادة التوازن للاقتصاد الكلي والموازنة العامة، إلا أنه في نفس الوقت أدى إلى بروز عدة مشاكل اجتماعية مثل تفاقم البطالة التي قدرت آنذاك بـ 3.2 مليون شخص، 80% منهم من فئة الشباب، و75% منهم يتقدمون أول مرة بطلبات العمل، ومست كذلك 80.000 شخص من بين 100.000 من خريجي الجامعات سنة 1996. وفي حين اتسمت هذه الفترة بارتفاع عدد السكان النشطين إلى 3 ملايين شخص؛ بينما ظلت سياسة التشغيل العمومي في حالة ركود حيث أن إنشاء مناصب العمل الدائمة لم يتعدى سقف 70.000 فرصة سنويا، وبعد تسريح 514.000 عامل خلال الفترة 1990-1999؛ انخفض نصيب الفرد من الدخل بمعدل سنوي قدره 1.7% ما بين عامي 1990 و1995، وبالتالي أصبحت الوضعية الاجتماعية والسياسية جد حرجة. من جهة أخرى أدى تخفيض النفقات العامة في ميزانية الدولة المفروضة بموجب سياسة التثبيت المالي إلى تخفيض الخدمات الاجتماعية، فبحسب تقرير مصالح الأمم المتحدة في الجزائر لعام 1999، انخفض الإنفاق العام للفرد خلال الفترة ما بين عامي 1993 و1997 بنسبة 26% فيما يخص التربية، و18% فيما يخص الصحة. وقد أدت هذه التخفيضات إلى تدهور الخدمات الصحية وعدم شموليتها المواطنين جميعهم. كما كان لضغط الانفاق الحكومي في سياق برامج التصحيح الهيكلي، وفرض رسوم على التعليم لاسترداد كلفته، آثار سلبية في تراكم رأس المال البشري، والتضخم وانتشار الفقر وانتشار الأمية خاصة بين الإناث، لذلك فقد التعليم دوره باعتباره أداة فاعلة في تحقيق حياة كريمة ومستقبل زاهر للفقراء. وقد

---

[1] لامية حروش، محمد طوالبية ، **البحث العلمي والتطوير في الجزائر: الواقع ومستلزمات التطوير** ،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ج/ قسم العلوم الاجتماعية المجلد 10 ، العدد 1 – جانفي 2018 ،ص32

[2] https://www.bank-of-algeria.dz/html/evoldette.htm . 20:23 تاريخ المشاهدة 2019/11/24 على الساعة

[3] عيسى مرازقة، **القطاع الخاص والتنمية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2006-2007، ص 145-146.

تزامنت هذه الوضعية مع أزمة سياسية وأمنية خطيرة، تسببت في تدمير شبه كامل للمرافق العمومية والمصانع والمدارس والجسور وحتى الممتلكات الخاصة، بفاتورة قدرت بـ 30 مليار دولار.[1]

المطلب الثالث : برامج الإصلاح الشامل

إستطاعت الجزائر بفضل هذه الإصلاحات الخروج ولو قليلا من عنق الزجاجة ، غير أنها كانت سببا في تأزم الوضع الاجتماعي ،. فالسياسات المنبثقة عن الإستعانة بالمؤسسات الدولية وما رافقها من تفكيك للقطاع العام و تسريح للعمال ، وتخفيض الدينار جرت البلاد إلى وضعية غير مشهودة من قبل، فما إرتفاع الأرقام القياسية للفقر والبطالة إلا دليل على الحالة المزرية التي كان يعيشها المواطن ، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحال فالوضع الأمني الذي كانت تعيشه في تلك الحقبة ، شكل معضلة حقيقة كانت لتعصف بها لولا العناية الربانية ، وما تسميتها إلا دليل عليها ، فالعشرية السوداء كانت و لا تزال أخطر منعرج مرت به البلاد منذ أن نالت إستقلالها ، حقبة ولجت فيها إلى نفق ظلامه دامس جرها إلى دهاليزه الإرهاب و الآفات الإجتماعية و السياسات الإقتصادية ، حيث أضحت دولة لا يجرؤ أجنبي على الدخول إليها دولة سكانها يعانون الفقر و الخوف دولة هجرها و قتل جل مفكريها ، لكن و بفضل الله الذي سخر لها رجالا كي يخرجوها من وسط نار أحاط به سرادقها و كادت أن تأتي على الأخضر و اليابس لتكون بعد ذلك بردا وسلاما ، بإستتباب الأمن و السلام عقب مبادرة المصالحة الوطنية التي أوقفت الحرب الأهلية ، لتبدأ بعد ذلك هذه الدولة الفتية مرحلة جديدة من حياتها محاولةً فيها إعادة تضميد الجراح و حمل لواء التنمية من جديد فمع إطلالة الألفية الجديدة سوف يباشر من إستتب الأمر لهم إطلاق برامج إصلاح شامل عن طريق حزمة من المخططات .

وهذا عن طريق برنامج الإنعاش وبرنامج دعم النمو وهي برامج تسعي إلي دعم النمو خارج الميزانية، وفي إطار إستراتيجية النمو الاقتصادي خارج الميزانية العامة، وبعد سنتين من انتهاء برامج الإصلاحات الهيكلية التي وعدت بتحقيق الإنعاش في إطار برامج الجيل الأول عادت الجزائر من جديد إلي صيغة العمل بالتخطيط من خلال برنامج الإنعاش الوطني خلال 2001 – 2004 ثم برنامج دعم النمو 2005 – 2009 ، وبرنامج الإنعاش هو عبارة عن دعم يقدم إلى الاقتصاد هدف تدعيم النمو الاقتصادي، وبالتالي فهو عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب العمل، وتدعيم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية، ومن ثم فان هذا البرنامج يعمل علي تدارك التأخر المسجل على مدار عشرة سنوات من الأزمة، والي تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة، والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد و استدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية، ومن ثم فان الهدف هو إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع بفعل عدة سنوات متتالية من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.[2]

حيث كانت ترمي إلى إخراج الاقتصاد من أزمة الركود، مستخدمة مبادئ الميزانية الوظيفية لدعم الطلب الكلي، وهي من أهم السياسات الكينزية التي تنتهجها الدول في معالجة الأثار السلبية الموجود في الاقتصاد في المدى القصير، عن طريق زيادة الانفاق بكل أشكاله (الخاص والعمومي، الاستهلاكي والاستثماري) لزيادة حجم الإنتاج، تستخدم الدولة في إطار سياسة الإنعاش مختلف

[1] رانيا بلمداني، مرجع سابق، ص ص61-62.

[2] حاكمي بوحفص **الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر –المغرب –تونس** مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السابع ،الجزائر ،2007، ص15

أليات السياسة المالية بهدف دعم النمو الاقتصادي القادر على امتصاص البطالة. كما يمكن أن تظهر سياسة الإنعاش بوجه آخر في سياسة تنشيط العرض من خلال أفكار النيوكلاسيك إذا كانت تستهدف دعم النشاط الاقتصادي.[1]

الفرع الأول: مخططات الإنعاش

بعد السنوات العجاف التي شهدت سياسيات اتسمت بالتقشف جاء برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي طبق خلال الفترة 2001- 2004 كأول برنامج للتوسع في الإنفاق، بغية إنشاء الهياكل القاعدية المساعدة على بعث النشاط الاقتصادي من جديد كما عنى بدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، تطوير وتحسين الخدمات العمومية ورفع المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية من خلال الإهتمام أكثر بالتعليم الصحة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة

بالإضافة إلى جملة الأهداف التي أتينا على ذكرها وضع هذا البرنامج نصب عينيه بلوغ معدل نمو اقتصادي قدره 5% وتوفير ما يقارب 850.000 منصب شغل خلال الفترة 2001-2004 وهي أهداف جد طموحة، أما الإستراتيجية التي إتبعت بغية تحقيق مرام ما خطط له فهي: تنشيط الجهاز الإنتاجي، تطهير البيئة المحيطة بالمؤسسة وتنشيطها، اتباع سياسة حكومية تراعي تحسين القدرة الشرائية للمواطن.[2]

يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية، وتجسد ذلك في انجازات عديدة نذكر منها ما يلي:[3]

أولا: دعم النشاطات الإنتاجية :

أ- الفلاحة: يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) و يتمحور حول البرامج المرتبطة

- تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية
- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص
- حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب شغل الريفي؟
- تكثيف الإنتاج الفلاحي ولا سيما الموارد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية؛
- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج من أجل تكفل أحسن بظاهرة الجفاف؛
- حماية الأحواض المنحدرة و المصبات وتوسيع مناصب الشغل في الريف ؛
- حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين نوعية العلف؛

[1] محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد10، 2012، ص 148.

[2] صالحي ناجية، مخناش فيتحة، **واقع إستراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2014) وآفاق النمو الاقتصادي**، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 3، ديسمبر 2012، ص ص 169-170.

[3] كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2009**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2010، ص ص 200-204

– مكافحة التهميش والفقر، وخاصة عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين

قدرت تكلفته ب 65 مليار دج في إطار المخطط الوطني للتنمية

.ب. الصيد والموارد المائية:

بالرغم من طاقته، فإن هذا القطاع لا يحضى بالعناية المستحقة له .نظرا لطول الساحل الجزائري، يمكن القول أن الصيد مصدر ثروة لم يستغل بكفاية.

إن البرنامج يتضمن أساسا في أول وهلة (البناء، تصليح وصيانة البحرية... إلخ) وآخرا (التكييف، التقييم، التبريد والنقل... إلخ) للأنشطة الإنتاجية.

إن انجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية وهيكلية مرفقة يجب التكفل بها، في إطار قانون المالية 2001 وبواسطة آليات أخرى مناسبة.

يتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص ب:

– تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري (FNAPAA)، الوسيلة المفضلة لتشغيل و تنفيذ البرنامج؛

– إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات، بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي (CNMA) الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد وتربية المائيات؛

– إدخال الإجراءات جبائية، شبه جبائية، جمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين؛

– معالجة ديون المهنيين المتعاقدين من طرف المستفيدين من مشاريع CEE FIDA

أما المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج يقدر ب 9.5 مليار دج.

ثانيا التنمية المحلية و البشرية

أ– التنمية المحلية:

إن البرنامج المقترح يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، التدخل فيما يخص التحسين النوعي و المستدام للإطار المعيشي للمواطنين.

– إن البرنامج يتضمن انجاز مخططات بلدية (PCD) موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني.

– إن المشاريع المرتبطة بالطرق طرق ولائية وبلدية– تطهير الماء والمحيط، وكذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال تشجع كلها على استقرار ورجوع السكان، ولاسيما منها المناطق التي مسها الإرهاب.

– يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة، معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية

ب – التشغيل والحماية الاجتماعية:

إن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية يتطلب غلاف مالي يقدر ب 16 مليار دج. فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة(TUP – HUMo) والمتعلقة بالولايات المحرومة إن هذه البرامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافي ل 70000 منصب شغل دائمين لتلك الفترة، أما عن النشاط الاجتماعي، يتعلق الأمر بنشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا وإعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة واكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة 0.7 و أخيرا 3 ملايير دج ترمي إلى تأطير سوق العمل

ثالثا: تعزيز الخدمات العامة وتحسين إطار المعيشي

في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي با 210.5مليار دج . هذا البرنامج يشكل من ثلاثة جوانب التجهيزات الهيكلية للعمران، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران.

أ– التجهيزات الهيكلية للعمران: تهدف إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر والعزلة وتم تقدير هذا البرنامج ب 124.9 مليار دج. يتوزع على الشكل التالي: البنى التحتية للموراد المائية 31.3 مليار دج؛ البنى التحتية للسكك الحديدية 54 مليار دج؛ الأشغال العمومية 45.3 مليار دج؛

تأمين الموانئ والمطارات والطرقات يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الأمن عبر نقاط دخول الموانئ والمطارات والطرقات بواسطة وسائل الكشف والمراقبة قصد حماية الاقتصاد الوطني من الغش و المساس بكل أنواعه حيث قدرت تكلفته ب 1.7 مليار دج؛

الاتصالات مشروع حظيرة تكنولوجية للمدينة الجديدة لسيدي عبد الله. وتكلفة هذا المشروع تقدر ب 10 ملايير دج؛ .

ب– إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات: إن هذا البرنامج ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب، وإعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية. سيسمح هذا البرنامج بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين، سيكون السبب في إستحداث مناصب الشغل. هذا البرنامج يتوزع على الشكل التالي: المحيط 6.1 مليار دج الطاقة 16.8 مليار دج؛ الفلاحة حماية الأحواض المنحدرة 9.1مليار دج؛ السكن 35.6 مليار دج.

رابعا: تنمية الموارد البشرية تقدر تكلفة البرنامج ب 90.3 مليار دج .تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان، وكذلك لتقييم الإمكانيات والقدرات الموجودة (منشآت الصحة والتربية) كما احتفظ أيضا بالبرامج التي تقدر الإمكانيات العلمية والتقنية والتي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي. يتوزع هذا البرنامج على الشكل التالي: التربية الوطنية 27مليار دج؛ التكوين المهني 9.5 مليار دج؛ التعليم العالي 18.9 مليار دج البحث العلمي 12.38 مليار دج؛ الصحة والسكان 14.7 مليار دج؛ شباب ورياضة 04 ملايير دج؛ الثقافة والاتصال 2.3 مليار دج؛ الشؤون الدينية 1.5 مليار دج.

حيث سجلت الجزائر وضعا اقتصاديا كليا مستداما وعودة التوازنات المالية الكلية ، كما سجلت تطورا إيجابيا للاقتصاد الحقيقي، حيث شهد النمو الاقتصادي زيادة في الحجم في الفترة الممتدة ما بين 1999 إلى 2005 بمتوسط سنوي قارب 4% , كما سجل تحسنا ملحوظا لوتيرة النمو في 2003 و2004 و2005 بنسب 6.9% و5.2% 5.1% على التوالي ،كما سمح هذا

التحسن في الوضعية المالية الخارجية بتخفيض مؤشرات الدين الخارجي إلى مستويات يمكن تحملها من جهة، لاسيما من خلال الدفع المسبق للدين الخارجي منذ 2004، وبتسجيل نمو معتبر في مستوى احتياطي الصرف الرسمي، من جهة أخرى.[1]

أما فيما يخص التعليم العالي و البحث العلمي فقد تم برمجة إستراتيجية لتطوير القطاع ما بين 2004 و2013، حيث تم وضع هيكلة جديدة للتعليم تكون مصحوبة بتحسين وتعديل مختلف البرامج البيداغوجية، وتنظيم جديد لتسيير منظومة التعليم. ولأجل ذلك تم اعتماد إستراتيجية جديدة، تتمثل في نظام يعتمد على ثلاث مراحل (ليسانس، ماستر، دكتوراه) يهدف إلى إنشاء تعليم عالي تساهميا في خطواته، تطوريا في تنفيذه، يعطي للجامعة حرية أكثر في تحديد مجالات التكوين والشهادات المرفقة، كما أن صياغة البرامج التكوينية والحجم الساعي يعتبر من صلاحيات المؤسسة الجامعية، ليصبح للوزارة دور التقييم والمتابعة بواسطة لجان جهوية أو وطنية لضمان تجانس وتحسين عروض التكوين المقدمة، بهدف الاستجابة للتطورات العالمية وتطوير ميكانيزمات التكوين الفردي، للاستمرار في تطوير التعليم العالي والرفع من جودته.[2]

كما شهدت هذه الفترة إصدار القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002،حيث يحدد القانون رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 أوت سنة 1998، الإهتمام بالبحث العلمي ويرمي هذا القانون التوجيهي والبرنامج إلى ما يأتي:[3]

ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بما في ذلك البحث العلمي الجامعي؛

تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد؛ تحديد الوسائل الضرورية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتوفيرها؛

رد الاعتبار لوظيفة البحث داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات المعنية بالبحث، وتحفيز عملية تثمين نتائج البحث دعم تمويل الدولة للنشاطات المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛

تثمين المنشآت المؤسساتية والتنظيمية من أجل التكفل الفعال بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

حيث يمثل المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني، الهيئة المكلفة بتحديد التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتحديد الأولويات بين البرامج الوطنية للبحث، وتنسيق تطبيقاتها وتقييم تنفيذها.

كما أقرت المادة 21 أنه سيتم رتفع حصة الناتج الداخلي الخام المخصصة لنفقات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من 0.2 % في سنة 1997 إلى 1% في سنة 2000، و هذا من أجل بلوغ أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المحددة للفترة الخماسية 1998-2002 .[4]

وبعد تطبيقه حققت الجزئر جملة من النتائج و هي كالتالي :[5]

إعداد وتطبيق سبعة وعشرين (27) برنامج بحث وطني من بين الثلاثين (30) برنامج المسطرا؛

- تنصيب واحد وعشرين (21) لجنة قطاعية من بين سبع وعشرين (27) دائرة وزاوية معينة؛

[1] تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة ، الجمهورية الجزائرية الدمقراطية 2008 ،ص 122

[2] عبد الكريم حرز الله، كمال البداري، **نظام ل.م.د**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص ص 85-90.

[3] الجريدة الرسمية سنة 1998 العدد 64،ص 4

[4] الجريدة الرسمية سنة 1998 العدد 62،ص 7

[5] الجريدة الرسمية العدد 62 ، ص 52

-اعتماد ستمائة وأربعين (640) مخبر بحث داخل مؤسسات التعليم العالي

-إنشاء ستة عشر (16) مركز بحث في إطار المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي؛

-إنشاء وحدتي (2) بحث؛

-تنصيب الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث

- إنشاء فرع (1) ذي طابع اقتصادي لدى المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي؛

- تنصيب المجالس العلمية ومجالس الإدارة لدى المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي؛

- إشراك حوالي 14 ألف أستاذ باحث وألف وخمسمائة (1500) باحث دائم من بين المجموع الكلي الذي حدده القانون والمقدر بستة عشر ألف (1600)؛

- الشروع في بناء الهياكل القاعدية للبحث الخاصة ببرامج تكنولوجيات الإعلام والاتصال، تكنولوجيات الفضاء، البيوتكنولوجيا، الطاقات المتجددة، الصحة، الزراعة والتغذية، المجتمع والسكان وكذا العلوم الاجتماعية والإنسانية؛

-فيما يخص بالتمويل، فقد ارتفع متوسط الدعم المخصص للفترة 1999-2005 إلى 34 مليون دينار جزائري منها 17 مليون دينار جزائري كاعتمادات تسيير لدعم محيط البحث، و14 مليون دينار جزائري كاعتمادات للتجهيزات و 2562 مليون دينار جزائري لتنفيذ البرامج الوطنية للبحث؛ - فيما يتعلق بالنتائج العلمية، تجدر الإشارة إلى أن عدد الإصدارات العلمية عرف زيادة ملموسة مع نهاية الفترة الخماسية مقارنة بسنة 1997، كما عرف عدد الرسائل التي تمت مناقشتها ارتفاعا كبيرا؛

-فيما يتعلق بالنتائج العلمية، تجدر الإشارة إلى أن عدد الإصدارات العلمية عرف زيادة ملموسة مع نهاية الفترة الخماسية مقارنة بسنة 1997، كما عرف عدد الرسائل التي تمت مناقشتها ارتفاعا كبيرا؛

-كما ينبغي الإشارة إلى أنه من بين الإنجازات التكنولوجية البارزة إطلاق أول قمر صناعي جزائري (ALSAT-1) والشروع في استغلاله.

الفرع الثاني المخطط :التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

أدى ارتفاع سعر البرميل من 28.73 دولار سنة 2003 ليتجاوز عتبة 38.35 دولار عام 2004 ثم 54.65 دولار عام 2005، إلى استكمال درب التنمية بغية تحقيق الأهداف التي وضعها برنامج الإنعاش الاقتصادي ، حيث ادى ارتفاع مداخيل الدولة من عائدات المحروقات إلى وضعها في موقع قوة وراحة وبهذا إرتأت إثر ذلك إلى الشروع في برنامج تكميلي لسابقه ،غير انه إتسم بالضخامة .

وبغية دعم مستويات النمو هذه خلال الفترة 2005-2009، تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي «الجنوب» و»الهضاب العليا» بتمويل من الميزانية قيمته 200 مليار دولار أمريكي خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها ، والتخفيف من المشاكل المواجهة في مجال الموارد المائية، وتحسين الظروف المعيشية

للمواطنين فيما يتعلق بالسكن والحصول على الرعاية الطبية والتكفل بالاحتياجات المتزايدة في مجال التربية الوطنية والتعليم العالي والتكوين ،[1]

وقد تزامن هذا البرنامج مع برنامجين خاصين تم إضافتهما خلال هاته المرحلة، وقد عني البرنامج الأول بتنمية مناطق الجنوب بميزانية قيمتها 432 مليار دج، أما البرنامج الثاني فخصص لتنمية منطقة الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، هذا إلى جانب كل من الأرصدة المالية المرحلة من مخطط دعم الانعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دج، تحويلات الحسابات الخاصة للخزينة بقيمة 1140 مليار دج بالإضافة إلى الميزانية التكميلية لبرنامج دعم النمو المقدرة بـ 1191 مليار لتصبح تكلفة البرنامج الخماسي مقدرة بـ مليار 5394 دينار دج أي بمجموع 8705 مليار دج أي ما يعادل 114 مليار دولار.[2] ولتحقيق أهداف برنامج دعم النمو تم توزيع الاستثمارات على خمسة برامج فرعية كما يبينه الجدول أدناه:

جدول رقم (15-5) توزيع هيكل الاستثمارات في برنامج دعم النمو (2005-2009)

القطاع	الاعتمادات المخصصة بالمليار دج	النسبة
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	**1908.5**	**%45.5**
السكن	555	
التربية التكوين والتعليم العالي	399.5	
البرامج البلدية للتنمية	200	
تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	
تزويد السكان بالماء، الكهرباء والغاز	192.5	
باقي القطاعات	311.5	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	**1703.1**	**%40.5**
قطاع الأشغال العمومية والنقل	1300	
قطاع المياه	393	
قطاع التهيئة العمرانية	10.15	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	**337.2**	**%8**
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	
الصناعة وترقية الاستثمار	18	
السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	7.2	
4- برنامج تطوير الخدمة العمومية	**203.9**	**%4.8**
العدالة والداخلية	99	
المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88.6	
البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال	16.3	
5- برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة	**50**	**%1.2**
للإعلام والاتصال	50	
المجموع الكلي	**4202.7**	**%100**

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 9، 2013، ص 47.

[1] تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة ، الجمهورية الجزائرية الدمقراطية 2008 ص 133

[2] World Bank. Algeria - Public expenditure review: assuring high quality public investment. Washington, 2007. P 1.

يتجلى لنا بوضوح من الجدول أعلاه ان هذا البرنامج جاء فعلا لدعم النمو ،لكنه إهتم كذلك بتنمية الجوانب الاجتماعية من أجل تحسين مستوى المعيشة للمواطنين، وهذا من خلال رفع النفقات الموجهة لهذا القطاع حيث قدر المبلغ 1908.5 مليار دج أخذ منها السكن حصة الأسد بقيمة 555 مليار دج، ثم تلته التربية التكوين والتعليم العالي 399.5 مليار دج، وهذا ما يؤكد على ما نصة عليه القوانين التي اتينا على ذكرها كما شهدت البنى التحتية إهتمام السلطات ، كبرامج مد شبكات الماء والكهرباء والغاز بقيمة 192.5 مليار دج، كما رصد لها مبلغ 1703.1 مليار دج، أما فيما دعم التنمية الاقتصادية فلم يتجاوز حدود 8% من ميزانية البرنامج، وفي هذا الإطار لم تتجاوز نسبة الفلاحة قطاع الفلاحة فلم تتجاوز نسبة الاعتمادات المرصودة له 7.4% من إجمالي ميزانية البرنامج بقيمة 312 مليار دج، في حين أن قطاع الصناعة لم تتجاوز قيمة الاستثمارات فيه 18 مليار دج وهي نسبة ضئيلة جدا في حدود 0.4%. وما تميز به هذا البرنامج عن سابقه أنه أولى أهمية بتطوير التكنولوجيات الحديثة وذلك برصد 1.2% من إجمالي الاستثمارات أي بقيمة 50 مليار دج.

أما ما حققه هذا البرنامج من نتائج فيمكن ذكر ما يلي :[1]

عرف الناتج المحلي الخام نموا بنسبة 12 % كمتوسط سنوي خلال هذه الفترة، كما أن وتيرة التطور كانت أسرع بشكل عام لاسيما فيما يخص القطاعات خارج المحروقات التي تجاوزت نسبة نموها 6%، وشهد قطاع البناء من جهته تحسنا حيث بلغت نسبة نموه 9.5 % غير أن القطاع الصناعي خارج المحروقات سجل نموا ضعيفا قدر بحوالي 02% خلال هذه الفترة.

أما فيما يخص التشغيل: فقد تم تسجيل انخفاض تدريجي ملحوظ لنسبة البطالة التي مرت من 29.5 %عام 1999 إلى نسبة 15.3 % عام 2005 ثم إلى 12.3 % عام 2006 وإلى 11.8 عام 2007، وإذا استمرت الأمور على هذه الوتيرة من المتوقع أن تصل نسبة البطالة إلى أقل من 10% في 2009-2010.

كما تراجع في نسبة البطالة بقيمة 3.5 نقطة مقارنة بعام 2005 و0.5 نقطة بالنسبة ل 2006. ، وتم تسجيل موازنات محتملة في مجال الميزانية بفضل الوفرة التي يقدمها صندوق تعديل الإيرادات بالإضافة إلى القدرة على التحكم في التضخم ضمن سياق توسيع النفقات العامة وفائض السيولة في الاقتصاد ، كما شهدت فترة هذا المخطط انخفاض ملحوظ في اللجوء إلى الدين العام، واستقراره في مستوى يقل عن مليار دج

حيث اتسمت الوضعية المالية الخارجية في عام 2007 بتحسن كبير في إجمالي رصيد ميزان المدفوعات الذي غذي بحكم الواقع احتياطي الصرف الذي ارتفع مستواه من 77.8 مليار دولار أمريكي إلى 110.2 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2007 ليصل بعدها إلى 130 مليار دولار في شهر نوفمبر 2008، هذا الفائض الإجمالي الذي حققه ميزان المدفوعات، والذي بلغ 29.6 مليار دولار أمريكي، قد جاوز بكثير الفائض المحقق عام 2006 (17.7 مليار دولار)، وهو بهذه الزيادة يقارب مستوى فائض الحساب الجاري الخارجي (30.6مليار دولار أمريكي).

وقد حقق فائض الحساب الجاري نتيجة للحركة المتوازنة بين الواردات والصادرات من السلع عام 2007، فهذه الحركة لم تؤثر كثيرا في فائض الميزان التجاري بحكم أن الصادرات قد ارتفعت بقيمة 5.7 % مليار دولار امريكي في الوقت الذي زادت فيه الواردات به 5.8 مليار دولار أمريكي مقارنة2006

[1] تقرير ،حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة ، الجمهورية الجزائرية الدمقراطية 2008 ،ص ص،ص ،23 ، 125 ،131

أما فيما يخص التعليم العالي و البحث العلمي فقد شهدة هذه الفترة إدخال نظام LMD في عام 2004 وتطبيقه من بعض المؤسسات الجامعية عبر التراب الوطني سعت الدولة إلى وضع مخططين خماسيين يشمل الأول الفترة 2005-2009 ويهدف إلى:[1]

- تهيئة ظروف ملائمة لاستمرار في توسع الشبكة الجامعية والسعي لتوفير أكثر من 500.000 مقعد بيداغوجي جديد؛
- تحقيق التوازن الجهوي بتقريب الجامعات لمختلف الطلبة؛
- السعي إلى إنشاء 5 مكتبات جامعية مجهزة بمختلف المواد والوسائل العلمية.

كما سعت الدولة في مخطط خماسي ثاني 2006-2010 إلى الاهتمام أكثر بالبحث العلمي، ومن أهم أهداف هذا المخطط:[2]

- السعي نحو زيادة عدد الأساتذة الباحثين حتى يبلغ عددهم إلى 32.975 أستاذ في آفاق 2010؛
- رفع عدد البحوث المنجزة من طرف المؤسسات والمراكز البحثية إلى 5430؛
- السعي لتوفير كل الوسائل المادية والوثائق الضرورية لتثمين نتائج البحث والتطوير.

وتعد كل هذه المخططات أساسية لجعل كل من الجامعة والمراكز والمؤسسات البحثية قطب من أقطاب الإشعاع العلمي والتكنولوجي، حتى نتمكن من رفع جودة وكفاءة الإطارات ومخرجات المؤسسات التعليمية الوطنية من جهة، ورفع الاقتصاد نحو تنمية مستدامة من جهة أخرى.

كما قامت الدولة بإعطاء دفعة قوية لمجال البحث العلمي كما أبدت نيتها إلى التوجه نحو إقتصاد المعرفة عن طريق أنشاء :[3]

1- الحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله: **the Tech Park of sidi** Abdallah

على غرار باقي الدول المتوسطية انتهجت الجزائر هي الأخرى مقاربة المجمعات clusters والأقطاب العلمية والتكنولوجية poles -Tech ، حيث قامت الوكالة الوطنية الترقية وتطوير التكنولوجيا هي مؤسسة وطنية تحت وصاية وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) بإنشاء أهم قطب تكنولوجي في الجزائر، ألا وهو الحظيرة الافتراضية cyber park لسيدي عبد الله، الذي كان يفترض أن يشرع في العمل بحلول سنة 2006، لكنه واجه عدة مشاكل أخرت من عملية انطلاقه، والذي كان يهدف إلى تطوير وابتكار الحلول وإنتاج المنتجات الافتراضية، وتطوير ومساعدة المؤسسات على النهوض بأنشطة البحث والتطوير، واستخدام نتائج البحوث العلمية، إضافة إلى استقطاب متعهدي ومؤسسات الافتراضية كميكروسوفت Microsoft ، سيمنس، Siennents، موتورولا motorola ،... وغيرهم

2- المؤسسة الافتراضية **net entreprise**

وهو مشروع حكومي بالحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله، بالجزائر العاصمة، يدعم إنشاء المؤسسات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ويدعم نموها واستمراريتها.

---

[1] MESRS, quelque agrégat sur l'enseignement supérieur et la recherche scientifique, 2006, P 4-5.

[2] MESRS, programme 2006/2010 sur la recherche scientifique et le développement, 2006.

[3] سعيد بريكة ،مرجع سابق ،ص 339

3- حاضنة الجسر التقني techno bridge incubator

وهو مشروع حكومي أخر، يدعم مشاريع البحث والتطوير في ميادين تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ويساير عملية إطلاقها ICT startups، يوفر الدعم المؤسساتي للأعمال القائمة برؤية تشغيلية، كما يقدم الدعم التقني للمعهد الوطني للاتصالات INT والمدرسة المركزية للبريد والاتصالات.ECPT

4- برنامج التطوير الريفي المتكامل PDRI

قامت الجزائر بالتوسيع من مقاربة اقتصاد المعرفة لتشمل حتى القطاع الفلاحي، حيث تم تأسيس برنامج التطوير الريفي المتكامل PDRI سنة 2005، الذي يمكن من استكشاف العديد من مكونات اقتصاد المعرفة في قطاع الفلاحة، من خلال استخدام شامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بنك بيانات ومعلومات النشر و مشاركة المعرفة ، إشراك والتعاون مع أطراف خارجية.

كتدعيم لأحكام القانون رقم 98-11 القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتكيفا مع مختلف التطورات المستجدة بعده، صدر قانون 08-05 المكمل والمتمم للقانون التوجيهي والمؤرخ في الفترة الخماسية الممتدة من 2008-2012 ووضع أهداف طموحة بتوفير الموارد المالية والمادية والبشرية ولتحقيق تلك الأهداف شدد هذا القانون على ضرورة القيام بعدد من الإجراءات الجديدة والتي من شأنها إحداث العديد من التطورات في نشاط البحث العلمي في الجزائر ومنها الاهتمام بالموارد البشرية في مجال البحث العلمي مع توفير الوسائل المادية والتنظيمية المساعدة على ذلك، ومنها رفع ميزانية البحث العلمي نحو ثلاثة أضعاف ووضع استراتيجية للتعاون في مجال البحث العلمي ،[1]

الفرع الثالث :البرنامج الخماسي 2010- 2014

في سبيل سعيها نحو مواصلة مسيرها نحو دعم الاقتصاد عبر البرامج التنموية أطلقت الدولة الجزائر في الفترة الممتدة بين 2010-2014 برنامجا عد في وقته من أضخم البرامج وأكبرها طموحا بغية إعادة إعمار الاقتصاد الوطني وضخ دماء جديدة فيه، إذ يعد هذا البرنامج أكبر برنامج عرفته الجزائر من حيث ما رصد له من مبالغ مالية

حيث ستخصص الجزائر خلال السنوات الخمس المقبلة 2010-2014 غلافا ماليا* لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو آن خصصه حتى الان و المقدر بحوالي 286 مليار دولار و الذي من شانه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للأمة.[2]

ولقد حوى شقين أساسيين :[3]

- أما الأول فقد عني بتمويل البرامج التي هي في طور الإنجاز ولم تكتمل بعد ، حيث تم رصد ما قيمته 9680 مليار دج بما يعادل 130 مليار دولار خص بها قطاع الطرق والسكك الحديدية والمياه،

[1] لامية حروش، محمد طوالبية مرجع سابق ص36 .

[2] بيان مجلس الوزراء المتضمن البرنامج الخماسي 2010-2014، الصادر 24 ماي 2010. ص 1.

[3] Ministère Des Affaires Etrangères, programme de développement quinquennal 2010-2014, communique du conseil des ministres, 2010, p 1.

- وفيما يخص الشق الثاني فقد خصص للمشاريع الجديدة و التي سيتم إطلاقها بموجبه وهذا بقيمة 11534 مليار دج بما يعادل 156 مليار دولار.

كما تم تخصيص مبالغ مالية هامة لدعم اقتصاد المعرفة ضمن هذا المخطط، حيث أصبحت الجزائر الآن تنفق لتطوير تكنولوجيات جديدة و خصوصا في مجال تقنية المعلومات و الطاقات المتجددة و أضحت تولي اهتماما كبيرا بتطوير الجامعة نظرا لدورها في تعزيز المعرفة ببرامج و أنشطة البحث و التطوير(R & D) ، حيث خصصت الحكومة الجزائرية لذلك غلاف مالي يقدر ب 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة .[1]

أما الأهداف فيمكن ذكرها في النقاط التالية :[2]

- العمل على إنشاء بيئة تتمتع بالعادلة الإجتماعيا و الإقتصاديا ، بغية إرساء أسس الاستقرار عن طريق فرض الأمن والرخاء،
- التوجه نحو التحكم في معدلات التضخم في حدود (3%-4%)، واستهداف تحقيق معدلات نمو بين 4% إلى 5%.
- محاولة إمتصاص البطالة في خلق فرص العمل بما يزيد عن 3 ملايين منصب شغل خلال فترة خمس سنوات؛
- الانفتاح وتحسين التواصل مع السكان؛
- المساهمة في تحسين السلامة عبر الطرقات؛
- تدعيم الموقع الجيو-استراتيجي للجزائر؛
- تثمين الموارد والثروات الطبيعية المحلية والوطنية للبلاد، وتطوير النشاط التجاري وتعزيز مستوى النمو الاقتصادي؛
- المساهمة في تطوير قطاعات السياحة، الفلاحة والصيد البحري؛
- تعزيز آليات التخطيط الوطني من خلال دقة الدراسات الالتزام بها في مراحل الإنجاز؛

أ ما تضمنه البرنامج الخماسي من المشاريع المبرمجة للانجاز فهي كالتالي :[3]

- إنجاز أزيد من 3000 مدرسة ابتدائية واكثر من 1000 إكمالية وحوالي 850 ثانوية وكذا أزيد من 2000 وحدة بين داخليات و مطاعم ونصف داخليات و التي أوكلت مهمة انجازها لوزارة التربية الوطنية التي تستفيد من ميزانية تقترب852 مليار دينار
- كما تم تخصيص غلاف مالي قدره 868 مليار دينار للتعليم العالي لاسيما من أجل توفير 600.000 .مقعد بيداغوجي و400.00سرير و44 مطعما جامعيا و غلاف مالي بحوالي 178 مليار دينار للتكوين والتعليم المهنيين موجهة خصوصا الإنجاز 220 معهدا و82 مركزا للتكوين و 58 داخلية
- و في قطاع الصحة فقد تم رصد مبلغ 619 مليار دج موجه لإنجاز 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصاو377 عيادة متعددة الاختصاصات و1000 قاعة للعلاج و17 مدرسة للتكوين شبه الطبي

[1] ناصر الدين قريبي،سفيان الشارف بن عطية ، **منظومة التعليم في الجزائر و مساهمتها في بناء إقتصاد المعرفة** ، ملجة الباحث العدد 15 ، 2015 ،ص84

[2] Ministère Des Travaux Publics, démarche et programmes du secteur des travaux publics rapport de synthèse, bilan 2005-2009 programme 2010-2014, novembre 2009, p 15.

[3] بيان مجلس الوزراء المتضمن البرنامج الخماسي 2010-2014، الصادر 24 ماي 2010. ص،ص 7 ، 9

- و بالنسبة لقطاع السكن فقد تم تخصيص أزيد من 3700 مليار دينار من اجل اعادة تأهيل النسيج الحضري وإنجاز مليوني مسكن
- و بخصوص قطاع المياه فقد تم تخصيص أكثر من 2000 مليار دينار قصد انجاز 35 سدا و25 عملية تحويل المياه و34 محطة للتصفية وأزيد من 3000 عملية تزويد بالماء الشروب وتطهر وحماية بعض المدن من الفيضانات ويضاف إلى هذا مبلغ (50) مليار دينار ستتم تعبئته في السوق المالية من أجل استكمال اور انجاز 8 محطات جديدة لتحلية مياه البحر
- كما إستفاد قطاع الشباب والرياضة من خلال هذا البرنامج من أزيد من 1130 مليار دينار من اجل انجاز 80 ملعبا لكرة القدم و750 مركبا للرياضة الجوارية و 160 قاعة متعددة الرياضات واكثر من 400 مسيح وازيد من 3500 فضاء للألعاب و230 بيتا ونورا للشباب وكذا اكثر من 150 مركزا للتسلية العلمية الشباب
- أما قطاع الاتصال فقد رصد له مبلغ يفوق 106 ملايير دينار من أجل تحسين التجهيزات الإذاعية والتلفزيونية وتجويد شبكات بثها
- في إطار التنمية الاقتصادي أولى البرنامج أهمية للتنمية الفلاحية التي حصلت على اعتمادات مالية بمقدار 1000 مليار دج، بالإضافة إلى تأكيد البرنامج على تحسين بيئة الاستثمار بمختلف وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل دعم النمو وفي هذا الإطار تم تخصيص مبلغ مالي قدره 150 مليار دج، كما قامت المحكومة من خلال هذا البرنامج ببعث الروح في النسيج الصناعي من خلال تطوير المناطق الصناعية في مختلف ولايات الوطن وذلك برصد 2000 مليار دج، وهذاما يوضح عودة اهتمام الدولة بتطوير القطاع الصناعي في هذه المرحلة مقارنة بالمرحلة السابقة التي لم يتجاوز فيها حصة القطاع الناعي 18 مليار دج؛
- واصلت الجزائر نهجها في تطوير المنشآت القاعدية، حيث قامت بعدة مشاريع بهدف فك العزلة عن السكان وتعزيز شبكة الطرقات التي يعتبر مشروع الطريق السيار شرق-غرب من أحد ثمارها، وقد رصدت الحكومة لتعزيز مختلف المنشآت القاعدية 6.447 مليار دج ويبين هذا المبلغ مدى استثمار الدولة في هذا المجال وعيا منها بأهميته في توفير الأرضية الخصبة لصناعة النمو واستدامته.

بالإضافة إلى ماسبق فقد نص المخطط كذلك على مايلي :[1]

- البرنامج العمومي للتنمية :تم تخصيص 250مليار دج للبحث العلمي و التكنولوجيات للاعلام و الاتصال

خصصت الدولة في إطار البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية 2010-2014 غلافا ماليا بقيمة 250 مليار دج لتنمية البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاعلام و الاتصال واستكمال مكتسبات المخططات السابقة

و تم لهذا الغرض تخصيص 100 مليار دج التطوير البحث العلمي و 50 مليار دج للتجهيزات الموجهة التعميم تعليم الإعلام الآلي ضمن كامل المنظومة التربوية و منظومة التعليم و التكوين و (100 مليار دج لوضع الحكامة الالكترونية

و يسجل قطاع البحث العلمي الذي خصص له 100 مليار دج في إطار المخطط الخماسي الجديد ضمن الأولويات الوطنية حيث تستدعي تجنيد كامل القدرات في إطار منسق

[1] بيان مجلس الوزراء المتضمن البرنامج الخماسي 2010-2014، مرجع سابق. ص 20

وكان رئيس الجمهورية قد أكد في اوت 2009 أن قطاع البحث العلمي الأكاديمي قد جهز «وسائل مالية" هامة تغطي الأحتياجات في مجال بحث جاد حيث سيتم الاستفادة منها لتعويض الباحثين و المؤطرين و تجهيز مخابر البحث وورشات أخرى و تثمين برءات الاختراع"

وقال في هذا الصدد أن هذا المسعى يهدف إلى توفير جو من الثقة بين الباحثين و بينتهم الاجتماعية و الصناعية من أجل استغلال أحسن لنتائج البحث لصالح الاقتصاد الوطني."

و تم في هذا الإطار تجسيد أهم الأعمال التي تمت مباشرتها عبر وضع 12 لجنة قطاعية جديدة و تنصيب فريبا لمجلس وطني للتقييم الذي سيكون بمثابة قاعدة لترقية المنظومة الوطنية للبحث و رفعها إلى مستوى المقاييس الدولي و ارتفع عدد مخابر البحث من 640 إلى 783 مخبر معتمد لدى مؤسسات التعليم العالي و الأطلاق المبرمج ل 200 غرفة عمليات البحث بالإضافة إلى انشاء 6 وحدات جديدة للبحث و مركز وطني للبحث في مجال التكنولوجا الحيوية

و لبلوغ بحث علمي مفيد للاقتصاد و المجتمع تم إطلاق 34 برنامجا وطنيا للبحث العلمي في مختلف قطاعات النشاط ابتداءا من فيفري الفارط إلى غاية نهاية 2010

و فيما يتعلق بتأطير هذه البرامج تستدعي هذه العملية تجنيد اكثر من 1000 خبير من كل القطاعات الاجتماعية و الاقتصادية و الكفاءات الجامعية داخل و خارج الوطن

و تم اقتراح البرامج الوطنية للبحث العلمي ال 34 من قبل اللجان القطاعية و تخص الفلاحة و الموارد المائية و المواد الأولية و الطاقة و التربية و الثقافة و الاتصال و القانون و الاقتصاد و السكن و العمران و البناء و الصحة و العلوم الحية و تكنولوجيات البناء و العلوم الانسانية و التاريخ و تهيئة الإقليم و البيئة و المخاطر الكبرى و العلوم الأساسية كما سيتم اشراك الأساتذة الجامعيين في النشاطات الوطنية و الوصول بذلك إلى بلوغ 28000 استاذ باحث خلال نفس السنة عبر 1200 مخبر من أجل دعم البرنامج الوطني للبحث العلمي

حيث يرى المختصون أن هذا المبلغ الهام الذي استفاد منه قطاع التعليم العالي سيعمل على استكمال مسار الإصلاحات التي تمت مباشرتها في القطاع منذ اكثر من عشر سنوات و حرصا على تحسين نوعية التكوين و التأطير بادرت دائرة التعليم العالي خلال السنوات الأخيرة بالعديد من الأجر وات على غرار فتح اقسام تحضيرية للالتحاق بالمدارس الوطنية في العديد من الفروع و انشاء مدارس جديدة مختصة في التكنولوجيا و الصحافة و العلوم السياسية و التسيير كما تم فتح فروع للتوظيف الوطني سيما في الاختصاصات العلمية بالاضافة إلى اتخاذ اجراءات من أجل تحسين نوعية التأطير عبر مواصلة تنفيذ مخطط تكوين المكونين

و يعتبر الملاحظون أن تحرير الجزائر من تبعيتها للمحروقات يفرض نفسه اكثر فاكثر كرهان كبير يتعين على البلد أن يرفعه في السنوات المقبلة و ذلك مرهون لا محالة بترقية اقتصاد قائم على المعرفة تحظى فيه الجامعة بدور محوري و الح رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة مرارا على ضرورة اعطاء دفع قوي للعلاقة بين الجامعة و بيئتها الاقتصادية و الاجتماعية و اقامة علاقة متينة بين التكوين و الشغل ، وهذا ما عبر رئيس الجمهورية خلال الخطاب الذي ألقاه في توقصير الفارط من ولاية سطيف بمناسبة الإفتتاح الرسمي للسنة الجامعية 2009-2010 عن" قناعه الراسخة "بأن الاستثمار في الموارد البشرية وتحسين كفاءاتها ومهارائها هو الأساس المتين الذي سيمكن البلد من تعزيز قدراته التنافسية في عالم يتغير بوتيرة سريعة ويتجه باصرار نحو اقتصاد جنيد مبني أساسا على المعرفة.[1]

[1] بيان مجلس الوزراء المتضمن البرنامج الخماسي 2010-2014، مرجع سابق . ص 22

الفرع الرابع :المخطط الخماسي 2015-2019

لقد قامت الحكومة بوضع هذا البرنامج في إطار مواصلة درب التنمية من خلال إتمام المشاريع قيد الإنجاز والمتخلفة من البرامج السابقة وتسجيل مشاريع جديدة، وقد خصص لهذا البرنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22.100 مليار دينار، أي ما يعادل 280 مليار دولار، وقد استهدف هذا البرنامج عدة محاور يمكن تبويبها فيما يلي:[1]

- بناء اقتصاد تنافسي ومتنوع من خلال إدراج قطاعات السياحة والفلاحة إلى جانب الصناعة في إطار استراتيجية تنموية شاملة وتحقيق التكامل بين جميع القطاعات بإضفاء الطابع الصناعي على جميع القطاعات؛
- تنويع الاقتصاد والعمل على زيادة حجم الصادرات خارج المحروقات من خلال إيجاد منافذ لتصريف المنتجات الوطنية في السوق الدولية ودعم النمو خارج قطاع المحروقات لتحقيق التراكم والتوسع الاقتصادي؛
- إحداث نمو قوي ومستقر للناتج الداخلي الخام قدر بمنسبة 7%، وبعث النمو خارج قطاع المحروقات بمعدل متوقع بنسبة (7%)؛
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسة، ولاسيما توفير العقار، والحصول على القرض وعلى خدمات عمومية جيدة؛
- عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة المماطلات والسلوكيات البيروقراطية وإضفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.
- ترقية الاقتصاد الوطني وحمايته من خلال إعداد معايير تقنية ونوعية.
- ترقية الشراكة، العمومية والخاصة، الوطنية والأجنبية في إطار التشريع الوطني المعمول به.
- ضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد الوطني.
- أهمية التنمية المحلية وخاصة في مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب؛
- تحسين البنية التحتية ودعم المقاولة بصفة عامة؛
- التثمين والاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد حتى يتيح إمكانية تمويل أكبر قدر ممكن من المشاريع الاستثمارية؛

- بالإضافة إلى ما تم ذكره فقد اعتبر هذا البرنامج الخماسي الفلاحة كبديل عن المحروقات ومحور استراتيجي لتحقيق التنمية الشاملة، ولذلك أولت الحكومة عناية خاصة بالتنمية الفلاحية والريفية من خلال تشجيع البحوث لتطوير الإنتاج الزراعي وتمكين

[1] الوزارة الأولى، البيان المتوج لأشغال لقاء الثلاثية، تاريخ المشاهدة 2019/04/22 على الساعة 00:23 من الموقع: http://www.premier-ministre.gov.dz

الشباب من الاستثمار في النشاطات الفلاحية واستصلاح الأراضي وزيادة المساحات المسقية وحماية الثروة الغابية والحيوانية وتقديم الإعانات للنهوض بقطاع الألبان، من أجل بناء اقتصاد انتاجي ذو قدرة تنافسية يضمن تحقيق الأمن الغذائي.[1]

- أما فيما يتعلق بقطاع الصناعة فتتلخص أهم محاور الاستراتيجية الصناعية المقررة في حماية الإنتاج الوطني وتوسيعه، دعم تطوير القدرات التنافسية للشركات، الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، تثمين الكفاءات، تحسين وضبط الاستفادة من العقار الصناعي.[2]

كما دعى لبناء منظومة وطنية للبحث متجانسة وفعالة مهمة تستدعي جهود متواصلة وفي هذا الصدد جاء اقتراح تعديل النظام الوطني للبحث العلمي وضبطه استجابة للانشغال بتطوير الوظائف المجاورة للنظام من حيث النجاعة والملائمة وضمان تفتح أكثر على المؤسسة الاقتصادية بوصفها الرافع الأساسي للاقتصاد المبني على المعرفة، إذ جاء القانون التوجيهي رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يحدد المبادئ الأساسية والقواعد العامة التي تحكم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والذي يرمي إلى ما يلي :[3]

– ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بما في ذلك البحث الجامعي.

– تدعيم القواعد العامة والتكنولوجية للبلاد.

– فهم التحولات التي يعرفها المجتمع بغرض تحديد وتحليل الأنظمة والمعايير والقيم والظواهر التي تتحكم فيه. – دراسة التاريخ والتراث الثقاق الوطني وتثمينها.

– تحديد الوسائل الضرورية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتطويرها.

– ترقية وظيفة البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم والتكوين العاليين ومؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الأخرى وتحفيز وتثمين نتائج البحث

– دعم تمويل الدولة للأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

– تثمين الأطر المؤسساتية والتنظيمية من أجل التكفل الفعال بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

زيادة على ذلك تضمن البرنامج ما يلي :[4]

- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة وجعله يساهم في استحداث مناصب شغل جديدة والحد من البطالة؛
- إيلاء عناية خاصة بالمورد البشري من خلال تحسين تكوين الإطارات وترقية اليد العاملة المؤهلة؛
- أولوية تحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، والتربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز... إلخ،

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول سنة 2015، نوفمبر 2015، ص 67.

[2] نفس المرجع ، ص ، 98

[3] لامية حروش، محمد طوالبية مرجع سابق ص37

[4] البيان المتوج لأشغال لقاء الثلاثية ، مرجع سابق

- ترشيد التحويلات الاجتماعية لضمان فعالية السياسة الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛
- تشجيع إدماج تكنولوجيا الحديثة في عمليات التصنيع في إطار ترسيخ ملامح الاقتصاد المبني على المعرفة؛
- ترقية المناولة ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة، والأنشطة ذات القيمة التكنولوجية العالية التي تدعم المؤسسات المصغرة (***star up***) التي يؤسسها الشباب حاملي الشهادات العليا؛

من الملاحظ أن هناك توجه نحو الانفاق الاستثماري في ثلاث قطاعات كبرى وهي المنشآت والأشغال العمومية والصناعة وكذا التنمية الاجتماعية في مجال الصحة، التربية، السكن... إلخ، حيث أعطيت الأولوية للقطاعات المنتجة وللتنمية الاجتماعية، ونتيجة للانخفاض في أسعار النفط ابتداءً من سنة 2014 أجبرت الحكومة على إعادة النظر في حجم النفقات المعتمدة.

ومن المتوقع أن تحافظ الحكومة على المشاريع التي شرع في إنجازها وذات الأولوية القصوى مثل (السكن، الصحة، التربية، النقل...) والمقدر حجمها بـ 26 مليار دولار، مع الاستغناء عن باقي المشاريع الأخرى غير المنتجة التي لا تحمل طابع الأولوية والتي لا تؤثر على النمو الاقتصادي، البالغ حجمها 29 مليار دولار. وفعلا تم ترشيد الإنفاق العمومي في مجال المشاريع الكبرى بنسبة 53% من المشاريع المخصصة، وكان من المستبعد أن تقع الجزائر في أزمة على المدى القريب من حيث تمويل مشاريعها ذات الأولوية المقررة ضمن المخطط 2015-2019، إلا انه يمكن أن تتعرض التوازنات المالية في الجزائر إلى مصاعب بعد سنتين إن استقرت أسعار النفط في مستويات منخفضة لأن هناك بعض المؤشرات ستعرف تراجعا كانخفاض الصادرات من 68 مليار دولار في سنة 2014 إلى 34 مليار دولار في أواخر 2015 في حين استقرت الواردات عند مستويات عالية تقدر بـ 57,3 مليار دولار، مما فاقم عجز الميزان وامتدت آثاره للتأثير على إيرادات ونفقات الدولة التي تجاوزت 75,8 مليار دولار مقابل 49,5 مليار دولار كإيرادات، مما يعني عجز الموازنة عند عتبة 28 مليار دولار، ما أدى ارتفاع التضخم الذي اقترب من 10%، بحلول سنة 2016.

وقد وجدت الجزائر نفسها أمام إدارة الوضع وفق مفهوم الأزمة على المدى المتوسط والبعيد، لذلك وجب عليها البحث عن أدوات التصحيح الأكثر ملائمة وتركيز الجهد الاستثماري في أفاق 2019 حول القطاعات الراكدة كالسياحة والصناعة بجميع فروعها مثل الصناعة الغذائية والصيدلية.[1]

لذلك بعد سنة من إقرار البرنامج الخماسي (2015-2019) تبنت الجزائر نموذجًا جديدًا للنمو الاقتصادي بسبب انخفاض أسعار النفط، ويستند هذا النموذج إلى نهج جديد من السيات المالية خلال الفترة 2016-2019، مرتكزا على استراتيجية التنويع من أجل بلوغ مصاف الدول الناشئة في آفاق 2030، ولقد جاء هذا البرنامج في إطار استراتيجية تنموية متكونة من ثلاث مراحل:[2]

- مرحلة الإقلاع (2016-2019): والموصوفة بزيادة مساهمة مختلف القطاعات في القيمة المضافة نحو المستوى المستهدف.
- المرحلة الانتقالية (2020-2025) سوف تسمح المرحلة بتحقيق إمكانات اللازمة للحاق بركب الاقتصاديات الناشئة.

[1] حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، **أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائرية**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، العدد الخامس، جوان 2017، ص ص 338-339.

[2] Ministère des Finances, le nouveau modèle de croissance (synthèse), Juillet 2016, p 2.

- مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026-2030): في نهاية المطاف يستنفد الاقتصاد الوطني إمكاناته للاقتراب أو اللحاق بالركب الدول الناشئة لتتقارب متغيرات الاقتصاد الوطني نحو قيمتها التوازنية.

وفي سياق استكمال اللحاق بركب الدول الناشئة يتطلب أن يحقق الاقتصاد أداءً تنمويا مرتفعا يكمن في:[1]

- تنويع الصادرات لدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع؛
- تحقيق مسار مستديم لنمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 6.5% سنويا خلال فترة عشر سنوات 2020-2030، بما يسمح بمضاعفة قيمة الناتج الداخلي الخام للفرد بـ 2.3 خلال نفس الفترة؛
- زيادة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الإجمالي من 5.3% عام 2015 إلى 10% بحلول عام 2030؛
- تحديث القطاع الزراعي لتحقيق هدف الأمن الغذائي وتحقيق إمكاناته لتنويع الصادرات؛
- التحول الطاقوي من الطاقات التقليدية إلى الطاقات المتجددة، الذي من شأنه تخفيض معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة الداخلية إلى النصف (من 6% سنويا عام 2015 إلى 3% سنويا بحلول عام 2030)؛

[1] Ministère des Finances, Op-cit, p 11.

خاتمة الفصل .

لقد حاولت هذه الدولة الفتية منذ إستقلالها المضي قدما في مسار النمو و التنمية وهذا ما وقفنا عليه جراء سردنا للمخططات و السبل التي إنتهجتها غير أنها لاتزال تقبع في مكانها الذي حققته في سبعينيات القرن المنصر فلاهي تقدمت إلى مصاف الدول المتقدمة ولا هيه دولة فقيرة ، فالأسباب تعددت و المصير نفسه ، فهناك من تحجج بخطأ زعماء ما بعد الإستقلال في إختيار المناهج ملقين باللوم على الإشتراكية ، و هناك من يرى أن التحول العنيف إلى إقتصاد السوق هو من وضعها في هذا المأزق ، و منهم من يرى أن العشرية السوداء و ما ترتب عنها كانت هي المعول التي هدم به صرح النمو الذي شيد قبلها ، أما الآن فالكل يجزم ويقول بأن العشرين سنة التي إنقضت من الألفية الجديدة هي أسباب المحن ، فعلى الرغم من البحبوحة الاقتصادية التي شهدها منتصفها و المخططات الطموحة التي واكبتها إلا أن الوضع لا يزال نفسه بل يمكن القول أنه تردى ، وهنا يطفوا سؤال إلى السطح هل الجزائر فقط هي من تعرضت للأزمات هل هي الوحيدة التي تفشى فيها الفساد وسوء التسيير ، وهل يكمن سبيل ملاذها في تبنيها لإقتصاد المعرفة الذي أضحى سمت العصر ، أم أن الطريق مازالت طويلة و المشكلة أعمق ،كل هذا سنحاول الإجابة عليه في الفصل الموالي لما نقارن ما فعلته الجزائر و ما وصلت إليه كوريا الجنوبية .

الفصل السادس :

أهداف متقاربة و دربان مختلفان كوريا

و الجزائر

الفصل السادس أهداف متقاربة ودربان مختلفان كوريا والجزائر

تمهيد

دولتان كلتاهما تعرضتا لفحش الإستعمار و دمار الفقر و الإستدمار ، كانتا إلى وقت ليس بالبعيد متقاربتان في أمور كثيرة ،غير أن واحدة إستطاعت أن تصل إلى معادلات هائلة من النمو و التنمية الإقتصادية ،أما فيما يخص الأخرى فهي لا تزال تبحث عن ضالتها المنشودة ، فأين يكمن مفتاح ذلك لماذا كوريا تتطور و الجزائر لا تزال تتعثر ،و أين موطن الخلل في النماذج التي إتبعتها الجزائر و أين نقاط القوة التي إستغلتها كوريا كي تصبح علي ماهية عليه الآن ،كل هذه الأسئلة سوف يحاول الفصل الموالي الإجابة عليها من خلال إجراء مقارنة بين السياسات و الطرق التي إتبعتها كلا البلدين و ماهي المطبات التي لم تستطع إحداهما تصحيحها ،وأما الأخرى فقد تجاوزتها بسلام ووصلت إلى بر الأمان و هل الحل في تسريع وتيرة الإقتصاد يكمن في تبني ما يعرف بإقتصاد المعرفة أم أنها تتوطن في أمور أخرى .

من خلال هذا الفصل الذي سوف نستهله بالمقارنة بين كوريا والجزائر من عدة جوانب، وهذا من أجل إيضاح نقاط التشابه بين البلدين من ثم التركيز على الخطط التنموية والسياسات التي إنتهجتها كلا البلدين وصولا إلى النتائج التي حققت كي نستنبط من أخطاء الماضي ونستلهم من نجاحات الأخرين، ولنضع أسسا تمكننا من مواجهة المشاكل المستقبلية ورسم خارطة طريق نستدل بها بغية الوصول إلى الهدف المرجو

المبحث الأول: مقارنة أداء الجزائر وكوريا بإستخدام المؤشرات الكلية:

لعل أفضل نقطة نتسهل بها الفصل هو وصف أداء الإقتصاد الجزائري خلال الخمسين سنة التي أدبرت و القول بأنَّه أداء ''متواضع''، إذا ما قورن بكوريا الجنوبية، التي إستهلت مغامرتها بإحتمالات تنموية جد ضئيلة وغير مبشرة حالها حال الجزائر، كونها خرجت مدمرتا تماما جراء الحرب الكورية التي دامت قرابة الثلاث سنوات تاركتا إياها في ظروف مريعة ، و التي جعلت من البعض و بالأخص داخل حكومة الولايات المتحدة، يزعمون على حد رأيهم أن هذا البلد لا يمكنه التعافي أبدا بل وصلوا إلي حد القول بأنه" لا يمكن العثور حتى على براعم صغيرة من الأمل"[1].

كل هذا إنما يدل على أن كوريا و الجزائر خرجتا مفخمتا بجراح و ندوب نجمتا عن الفحش الإستعماري الذي كان طاعون القرن المنصرم فلقد أتى على الأخضر و اليابس و لما إنجلى ترك تلك الدول تتخبط في ويلات الفقر المدقع و الجهل ، لتواجه مستقبلا غامضا ،وسط بحر لجي تغشاه عتمة ، واقع سوف تحاول معظم الدول المستقلة حديثا الخروج منه على غرار الدولتين محل الدراسة ، و بالفعل فلقد بدأت كوريا الجنوبية مسيراتها التنموية في أوقات مقاربة للحالة الجزائرية، و إستطاعت بالفعل تحقيق طفرات بل معجزات تنموية عكس التنبؤات التي كانت ترى عكس ذلك ، في حين تجمدت مسيرة التنمية في الجزائر، والتي كانت ذات يوم في وضع مشابه لكوريا ، من حيث الموارد والمؤشرات التنموية والأحوال الاقتصادية والسياسية و الأوضاع الإجتماعية بل تفوقت عليها في بعض من الفترات مما جعل أخصائي التنمية في السبعينيات يعقدون عليها الآمال و يرون فيها بوادر الانطلاقة لكنها خيبت تلك التطلعات ،لذا سوف نحاول تقفي أثار الدربين الذي أتبعته التجربتين وصولا إلي وضعهما التنافسي في الألفيه الحالية .

المطلب الأول: أداء كلا الدولتين في مؤشرات الاقتصاد الكلي

في هذا المطلب سوف نقوم بتقييم أداء الدولتين محل الدراسة عن طريق عرضنا لبعض المؤشرات الكلية والتي يعتمد عليها

الفرع الأول: مقارنة معدلات النمو الاقتصادي لكل من الجزائر وكوريا الجنوبية في الفترة الممتدة من 1970-2018

يعد النمو الاقتصادي واحدا من أبرز المؤشرات الاقتصادية، حيث يعتمد عليه لتشخيص حالة الاقتصاد كما يكتسب أهمية كبيرة؛ لأنه يرصد الأنشطة الاقتصادية التي قام بها مجتمع ما خلال فترة محددة. كما يشمل مجموعة متكاملة من الإحصاءات التي تتيح أمام واضعي السياسات المالية إمكانية تحديد إذا ما كان الاقتصاد يشهد حالة من الانكماش أو التوسع، وكذلك تقييم النشاط الاقتصادي ومدى كفاءته؛ وبالتالي يعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشر مهمة يمكن الاستناد إليه في وضع الخطط والسياسات التنموية ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية، وبناء التوقعات المستقبلية التي تفيد صانعي القرار. كما يمكن استخدامه في التحليلات

[1] جونغ كيونغ تشوي، **راس على عقب قصة نجاح التنمية الإقتصادية في كوريا الجنوبية** ترجمة حسين علي داود، و آخرون الجهاز المركزي للإحصاء 2018 العراق، ص,20

الاقتصادية، والمقارنة بين مستويات الأداء الاقتصادي لعدد من الدول، لذا سوف نحاول إجراء مقارنة بين الجزائر وكوريا في ما يخص معدلات نمو كلا الإقتصادين في الفترة الممتدة بين 1970 إلى غاية 2018 و هذا من خلال الشكل الموالي

الشكل رقم (1–6) مقارنة معدلات النمو الإقتصادي بين الجزائر و كوريا الجنوبية من 1970–2018

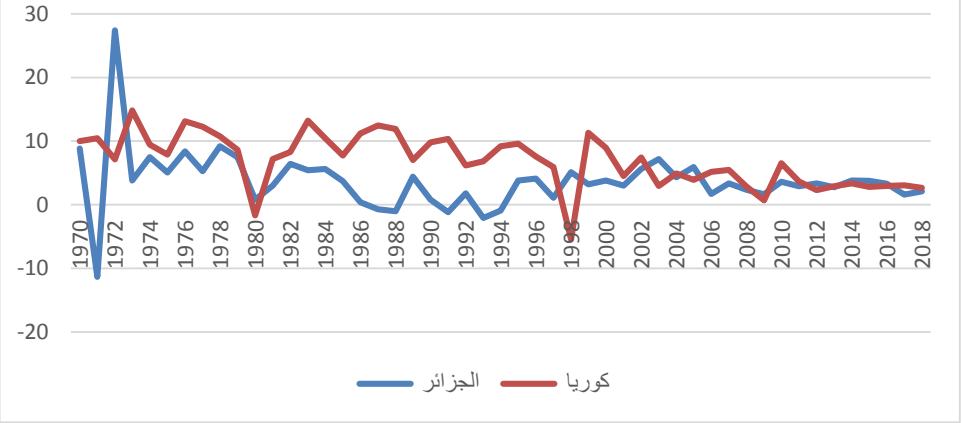

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

من الجدول أعلاه يمكن أن نرى بأن الفرق واضح بين معدلات النمو الاقتصادي في البلدين محل الدراسة ، حيث تفوقت كوريا بوضوح على الجزائر ،بالرغم من وجود فترات حقق فيها الإقتصاد الوطني معدلات رائعة لكنها كانت مربوطة بإرتفاع أسعار الطاقة الأحفورية على غرار السنوات التي تلت الأزمة النفطية في سبعينيات القرن المنصرم ، لكن ما ميز هذه الفترة أن معدلات النمو كانت متقاربة نوعا ما لغاية سنة 1980 أين شهد الإقتصادين معدل نمو سالب ،جراء أزمة الكساد التضخمي سنة 1979، كما يرجع الفضل كذلك إلى التغيرات التي شهدها البلدين في نفس السنة ،فكوريا أغتيل رئيسها و دخلت في إضطرابات إجتماعية وسياسية ، كما أن الإنفتاح الأمريكي الصيني شكل حجرة عثرة للإقتصاد الكوري الذي أضحى له منافس جديد على الأسواق العالمية و بالأخص الأمريكية ، و الجزائر شهدت نفس الشيء تقريبا فبوفاة هواري بومدين تغير الهرم السلطوي مما جعل الحكومة الجديدة تحيد عن النمط الاقتصادي الذي كان معتمد و توقف جل المشاريع و المخططات ، مما أثرا بالسلب على الأداء الاقتصادي ،لتأتي حقبة الثمانينات ويبدأ التباين الشاسع بين معدلات النمو الاقتصادي في البلدين حيث كان معدل الجزائر في هذه العشرية يشير إلى 5 %، أما في كوريا و رغم التحولات التي شهدتها سياستها إلا أنها بلغت 13 % أحيانا و لم تنزل ، ما يظهر للدارسين مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري لو قورن بنظيره الكوري فكلاهما تعرضا لأزمات داخلية و خارجية في بداية الثمانينيات غير أن كوريا إستطاعت التأقلم مع الوضع و التحول بسلاسة من نمط كان قائم على مزيج من الإشتراكية و الرأس مالية إلى نمط إقتصاد السوق الذي دخلته بهدوء عكس الجزائر التي لم توفق في فعل ذلك

لم تكن العشرية الأخيرة من هذا القرن خالية تماما من الأحداث و الهزات و بالأخص في الجزائر ، التي كانت تعيش حقبة حرجة من حياتها عرفت بالعشرية السوداء ، حيث كانت حقا وبالا على الاقتصاد الوطني الذي كان مربوطا بسعر البترول ، فهو

لم يكن يتجاوز 9 دولارا للبريل مما جعلها تستغيث بالمؤسسات الدولية ، وتدخل في دوامة الإستدانة و هذا ما أتينا على ذكره في الفصل الخاص بها ، أما كوريا فلقد شهدت إنتعاشة إقتصادية و سياسية في بداية الحقبة ، لكن بحلول عام 1997 ، والتي كانت سنة الإنتكاسة إن حق القول عليها ، ففيها بدأ الاقتصاد الكوري يتقهقر و كاد الحلم أن يتحول إلى كابوس فالأزمة الأسياوية ، كانت بمثابة ضربة موجعة للإقتصاد الكوري الذي شهد هزة لم يشهدها طيلة مسيرته التنموية و خير دليل على ذلك هو معدل النمو الذي قدر ب -5.47 % ، لكن السياسات الرشيدة و تظافر الجهود ،سمحت لهذا البلد من إستعادة زمام الأمور ، ليعاود الاقتصاد إنتعاشه من جديد .

أما فيما يخص بداية الألفية ، فنلاحظ أن كلا الإقتصادين بدئ بالتعافي جراء ما حدث لهما في التسعينيات ، فالجزائر باشرت إصلاحات طموحة ، و سعر البترول عاود الإرتفاع مما سمح لها بوضع خطط تنموية تهدف لإعادة الدفع بعجلة النمو للأمام و هذا ماكن لها فعلا بإستثناء سنة *2001، كما مكنها من ضخ مبالغ مالية كبيرة في شتى القطاعات ناهيك على أنه سمح لها من التقليل من عبئ الدين الخارجي ، كما إرتفعت معدلات النمو الاقتصادي لتبلغ ذروتها سنة 2003 بمعدل 7.2% ، ويرجع الفضل في ذلك إلى التحسن المشهود في معدل النمو في قطاع المحروقات الذي قدر لنفس السنة ب 8 . 8.% . أما كوريا وخلال العام نفسه فقد حققت معدل 2.93 % ،لأن إقتصاد ها تأثر بعدد من العوامل السلبية مثل اندلا ع الحرب في الشرق الأوسط (تعتمد كوريا على تغطية احتياجاتها بالكامل من البترول من الشرق الأوسط) وانتشار مرض SARS في الصين وهونج كونج وزيادة مخاطر التوتر بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة مما أدى إلى تحقيق معدل نمو سالب في القطاع الصناعي بلغ 1.9 – ٪خلال الربع الأول من عام 2003 وتراجع معدل نمو المبيعات المحلية بنسبة 4.7-٪ خلال نفس الفترة وانخفض الناتج القومي بنسبة 1.8٪ خلال نفس الفترة وارتفع معدل البطالة ليصل إلى 3.5٪ خلال شهر مايو 2003 بينما حقق الحساب الجاري عجزا بلغ 1.2 بليون دولار بسبب تراجع نسبة الزيادة في الصادرات أمام تزايد نسبة الزيادة في الواردات الكورية من العالم الخارجي وإن كان الاحتياطي القومي من العملات الحرة قد حافظ على المكاسب التي حققها الحساب الجاري خلال السنوات الثلاث الماضية حيث بلغ حجمه 131 بليون دولار أمريكي في نهاية مايو 2003 (تعتبر كوريا ثالث أكبر حائز للعملات الحرة بعد اليابان والصين الشعبية) .[1]

*على الرغم من الانخفاض الذي شهدته أسعار البترول خلال العام 2001 لتبلغ 23.1دولار للبرميل، جراء التباطؤ الاقتصادي الذي عرفه العالم بعد أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها أخذت في التصاعد بعد عام 2002 وحتى منتصف عام 2008. حيث عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط و التي تميزت بارتفاع متواصل لأسعار النفط لتبلغ مستويات غير مسبوقة، حيث ارتفعت إلى حدود 50 دولار للبرميل في الربع الأخير لعام 2004، وتستمر في الارتفاع طوال العقد الماضي (أكثر من 100 دولار للبرميل)؛ وذلك للأسباب التالية: النمو المتصاعد في معدلات أداء الاقتصاد العالمي (خاصة الصين والهند) ، ونقص لإمدادات من العديد من الدول المنتجة للنفط التي كانت مضطربة سياسيا كالعراق وليبيا، ونظرا لتأخر استجابة العرض للطلب، فقد أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار، كما أن الكوارث الطبيعية كان لها دور على غرار الإعصاريين اللذان ضربا الولايات المتحدة2004، 2005

[1] نفين شمت مرجع سابق ، ص68

ليعاود بعد ذلك الصعود تدريجيا عكس الجزائر التي شهد تقهقرا، لكنه لم ينخفض كثيرا إلا في عام 2006 و 2009 حيث حقق على التوالي 1.68 % و 1.63 %، وهذا دوما جراء إنخفاض أسعار البترول الذي تزامن مع محافظة الدولة على نفس نمط الإنفاق الإستثماري بحكم المخططات المذكورة أنفا .

أما كوريا فقد واجه اقتصادها أزمة عدة هي الأولى من نوعها حيث بتراجع الطلب المحلي والخارجي معا شكل ذلك خطرا على إقتصادها، جراء أزمة الرهن العقاري، لذا سعت الحكومة لتفادي إنخفاض الصادرات على أساس سنوي عام 2009.حيث أفادت وزارة اقتصاد المعرفة في تقرير بشأن السياسة في العام الجديد أنها تهدف لزيادة صادرات البلاد في عام 2009 إلى 450 مليار دولار من نحو 430 مليارا مقدرة لعام 2008. وتوقع بنك كوريا الجنوبية المركزي رسميا نمو البلاد –صاحبة رابع أكبر اقتصاد في آسيا– بنسبة 2% العام المقبل ليكون أقل معدل نمو منذ الأزمة المالية الآسيوية في عامي 1997 و1998. وأكدت الوزارة سعي الحكومة لتعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة محليا بنحو 6% لتبلغ قيمتها 12.5 مليار دولار عام 2009 مقابل 11.8 مليارا هذا العام. وأشارت الوزارة المسؤولة عن إدارة سياسة الطاقة أيضا إلى اعتزام مؤسسة النفط الوطنية الكورية الحكومية الاستحواذ على شركة أو شركات نفط أجنبية متوسطة الحجم العام القادم بهدف زيادة إمدادات الطاقة للبلاد.[1]

وجراء هذه السياسات إستعاد الإقتصاد الكوري تعافيه ليواصَل نمو الناتج الإجمالي المحلي لكوريا ليصل إلى 1.116 تريليون دولار عام 2011،[2]بمعدل 3.68 في نفس السنة بعدما كان يشير إلى 0.71 سنة 2009 و هو العام الذي تلى الأزمة ، ليواصل الإقتصاد الكوري نموه لكن ليس بالقدر الذي كان يحققه في السنوات السابقة جراء إنكماش الإقتصاد العالمي* ، لكنها حققت مبتغاها بأن أصبحت دولة متطورة بعد ستين سنة من بداية تجربتها وهي لم تتوقف عند هذا الحد بل حققت الريادة في مجالات عدة.

[1] كوريا الجنوبية **تواجه أزمة وبوليفيا تؤكد قوة اقتصادها** ، مقال منشور على موقع الجزيرة الإخبارية على الرابط التالي :
https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2008/12/27 تاريخ الإطلاع 2019/09/22 على الساعة 01:27

[2] عبد الرحمان المنصوري ، مرجع سابق ، ص 32

حقق الاقتصاد العالمي معدلاً للنمو بلغ 5% في نهاية عام 2010، وهو ما أعطى انطباعًا إيجابيًا بشأن المستقبل لدى البعض، لكن تقديرات صندوق النقد الدولي تذهب إلى أن معدلات النمو في عام 2011 ستكون في حدود أقل من تقديرات عام 2010 نظرًا لما شهده النصف الثاني من عام 2011 من تراجع في معدلات أداء النمو العالمي، ويقدر صندوق النقد معدلاً لنمو الاقتصاد العالمي في نهاية 2012 بنحو 4%، ويُفسَّر تراجع معدل نمو الناتج العالمي باستمرار العديد من المشكلات الجوهرية في بنية العديد من البلدان المتقدمة، وطريقة التعامل معها، سواء في أوربا أو أميركا، فكلاهما يعاني من مشكلات مالية ضخمة، وفي نفس الوقت هناك تراجع في معدلات النمو للنشاط الإنتاجي وارتفاع معدلات البطالة. كما أن المعدلات المرتفعة للناتج العالمي في عام 2010 لم تكن متوازنة؛ ففي الوقت الذي بلغت فيه نحو 2.5% لدى الدول المتقدمة، ارتفعت هذه المعدلات إلى نحو 7.5% في المتوسط لدى الدول الصاعدة .وتضع الظروف الاقتصادية الحالية صانع السياسة في كل من أوربا وأميركا في موقف صعب من خلال ضعف موقف القطاع المالي بهما وحاجته للدعم من قبل الحكومات، التي تعاني هي الأخرى من مشكلات حادة في جدارتها المالية وارتفاع حجم مديونياتها التي تفجرت مؤخرًا، أو حاجة القطاع الإنتاجي إلى العون لتحريك الطلب الداخلي والمساهمة في زيادة الصادرات لسد العجز في الموازين التجارية، وتخفيف حدة البطالة التي تزيد منذ حدوث الأزمة المالية العالمية في عام 2008. وفي ظل هذا السجال الصعب في كل من أميركا وأوربا يُتوقع أن يتراجع الناتج العالمي في عام 2012، وأن تكون هناك دائرة مفرغة من عجز مالي، فضعف إنتاجي، فتراجع للنمو، فزيادة المديونية، فارتفاع في معدلات البطالة .

أما بالنسبة للفترة 2010-2019 فنلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي للجزائر خلال هذه الفترة والتي تزامنت مع تنفيذ برنامج توطيد النمو والبرنامج المكمل له، قد إنحصر ما بين 2.8 % .و 3.8 % وهذا لإرتباط معدل النمو الاقتصادي لها بمعدل نمو قطاع المحروقات حيث أشار التقرير الصادر عن صندوق النقد العربي إلى أن "تراجع معدل النمو الحقيقي لتسعة دول عربية منها خمسة دول مصدرة للنفط وهي : الإمارات، والبحرين، والجزائر، والسعودية والكويت. يعزى إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى 49.5 دولار أمريكي للبرميل عام 2015 مقارنة بحوالي 96.2دولار أمريكي عام 2014،"[1] ، وفي الأخير نلاحظ أن معدل النمو المحقق خلال فترة تنفيذ البرامج الاستثمارية يعتبر ضعيف، مقارنة بالإمكانيات والموارد التي تتمتع بها الجزائر، كونه كان مرتبطا بسلعة وحيدة ألا وهي النفط.

أما كوريا التي إنتهجت طريق إقتصاد المعرفة فقد حققت في هذه الفترة معدلات لابأس بها على الرغم من تأثرها بالأزمة المالية 2008 ، ولو أننا إستشهدنا بالقيمة المحققة قرابة العشر سنوات الأخيرة لوجدنا أن الناتج المحلي لكوريا قد قدر ب 901,9 مليار دولار سنة 2009 أي بعد سنة واحدة من الأزمة و الذي عد الأدنى أن ذلك ، لكنه سوف يشهد إرتفاع هائل وهذا بتحقيق ما قيمته 1.619 بليون دولار أمريكي سنة 2018 . أما الجزائر فقد كان الرصيد يشير سنة 2009 إلى 137.215 مليار دولار أمريكي وهو جد هزيل مقارنة بما حققته الدولة محل المقارنة أما عام 2018 فقد كان الناتج يشير إلى 173.758مليار دولار أمريكي ، و السبب بسيط فكوريا دولة متطورة الآن و الجزائر دولة تحاول النمو ، فالأولى لها قاعدة صناعية متطورة و الثانية تعتمد على الريع البترولي .

الفرع الثاني: مقارنة الناتج الداخلي الخام لكل من الجزائر وكوريا الجنوبية في الفترة الممتدة من 1970-2018

إن الشكل الموالي سوف يوضح لنا ذلك أكثر كونه يعنى بحجم الناتج الداخلي الخام للبلدين محل الدراسة والذي يعتبر من أهم المؤشرات التحليلية عند تقييم الأداء الاقتصادي في أي دولة، فهو المجمع الأساسي الذي يحدد النمو الاقتصادي في البلد،

الشكل رقم (2-6) إجمالي الناتج المحلي لكوريا الجنوبية و الجزائر (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)

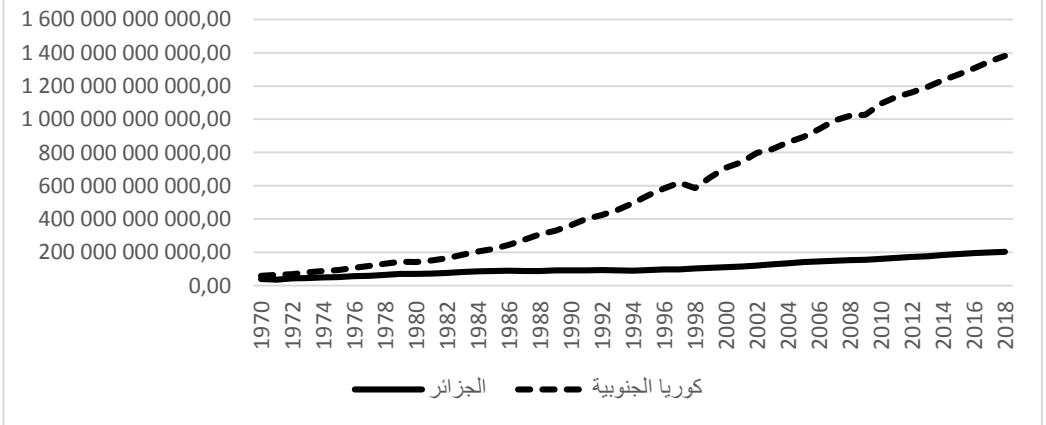

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016 الفصل الثاني والخامس

يوضح الشكل البياني أعلاه أن حجم الناتج الداخلي الخام في الجزائر و كوريا قد كانا متقاربين لما همتا في تطبيق سياستيهما الصناعية في سبعينيات القرن المنصرم ،فالأولى اعتمدت على سياسة الصناعات المصنعة أما الثانية فقد توجهت نحو الصناعات الكيميائية و الثقيلة ، ليتضح لنا بعد ذلك أن الناتج الداخلي الخام لكوريا قد أقلع بالفعل أما نظيره الجزائري فبقي يتزايد لكن وبوتيرة أقل ، إلا أنهما بقيا متقاربين طيلة السبعينيات و بداية الثمانينات ،لكن الفرق أضحى شاسعا خصوصا مع نهاية الثمانينات أين توجهت كوريا نحو الصناعات الكثيفة الرأس مال بينما توجهت الجزائر إلى الصناعات الخفيفة و هذا ما شكل المنعطف لتضل الفجوة بنيهما تتضاعف و تتضاعف ، حتى أصبحت قيمة الناتج في الاقتصاد الكوري تقترب من ثلاث أو أربع أضعاف قيمة الناتج في الجزائري، وتشير البيانات أنه تضاعف خلال الفترة 1970-2018 بأكثر من 23 مرة بمتوسط معدل نمو 6.7%، وهو معدل يدل على الأداء الرائع للاقتصاد الكوري ففي سنة 2004 "انضمّت كوريا الجنوبيّة إلى النّادي الضّيق من الدّول التّي يفوق ناتجها الدّاخلي الخام 1 000 مليار دولار فبناتج داخلي خام قدره 1 400 مليار دولار سنة 2015، تكون كوريا الجنوبيّة قد تبوّأت مرتبة 11 قوّة اقتصاديّة في العالم. وقد اعترف بها العالم المصنّع كدولة قياديّة بعد انضمامها إلى "منظّمة التّعاون و التّنمية الاقتصاديّة *(OCDE)* سنة 1996،والتّي تضمّ 35 بلدا الأكثر تقدّما، كما دعيت للانخراط في مجموعة العشرين.*(G20)* وبالنّظر إلى التّراجع النّسبي لقارّتي أمريكا و أوروبا من المنتظر إن تتجاوز الثّروة المولّدة كلّ سنة في كوريا الجنوبيّة كلاّ من إيطاليا و كندا خلال السّنوات القليلة القادمة"[1]. ، بينما تضاعف حجم الناتج الداخلي في الاقتصاد الجزائري بقيمة 5 مرات خلال 48 سنة كاملة، بمتوسط معدل نمو لم يتجاوز 3.5%، وتعبر هذه النسبة عن أداء جد هزيل للاقتصادي الجزائري، على رغم من المبالغ المنفقة في مختلف البرامج التنموية المنتهجة منذ السبعينات.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن مقدار الناتج على الرغم من استعماله الشائع إلا انه لا يعبر بشكل دقيق عن مقدار النمو الحقيقي في الاقتصاد، وبالأخص لما تكون الدراسة عبارة عن مقارنات دولية، لأن هذا المقدار معرض للتآكل بسبب الزيادة السكانية التي تحدث في البلد، ولتفادي هذه المشكلة نلجأ إلى المقارنة من خلال قيمة نصيب الفرد من إجمالي الناتج.

الفرع الثالث: مقرنة نصيب الفرد من إجمالي الناتج لكل من الجزائر وكوريا الجنوبية في الفترة الممتدة من 1970-2018

يعد هذا المؤشر أكثر دلالة في التعبير على الزيادة الحقيقية في الناتج داخل الاقتصاد، كونه عبارة عن حاصل قسمة الناتج الداخلي الخام على عدد السكان، وهو الذي يعتمد في المقارنات المرجعية لأنه يقيس درجة التنمية الإقتصادية في بلد ما وأثرها الاجتماعي. كما يستعمل كذلك لقياس مستوى الرفاه الاجتماعي لمواطني الدولة.

والشكل الموالي يوضح لنا تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لكل من الجزائر وكوريا الجنوبية في الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2018

[1] حسين بن عيسى، **التّجربة التّنمويّة الكوريّة و خفايا قصّة نجاح** ،مقال منشور على موقع مركز الدراسات الإستراتيجية والديبلوماسية على الرابط التالي : http://www.csds-center.com/ تاريخ المشاهدة 2019/10/02 على الساعة 12:23

الشكل رقم (3-6) نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)

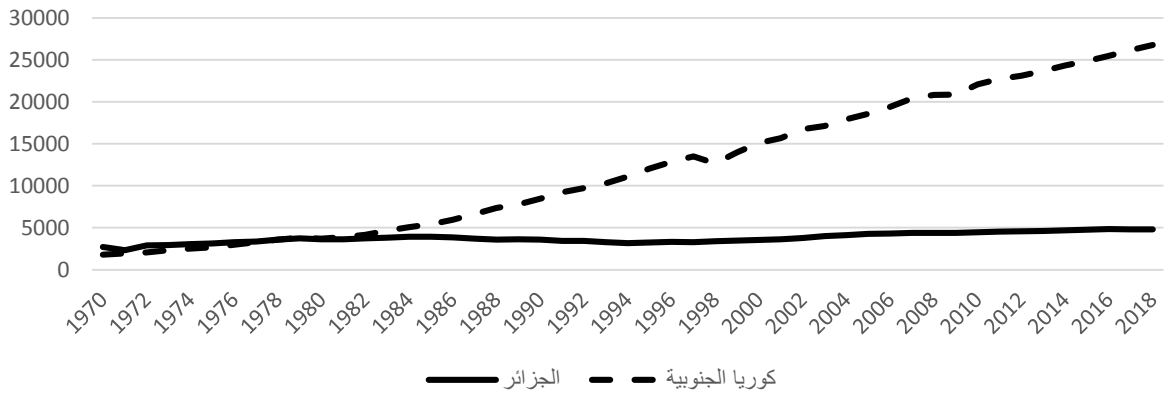

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتمادات على بيانات البنك الدولي 2019/11/25

يؤكد التمثيل البياني لنصيب الفرد من الناتج أن الوضع الاقتصادي في الجزائر كان جد مشرق في السبعينات حيث كانت هذه الفترة أحسن مرحلة في تاريخها الحديث، حيث إعتبر كثير من الملاحظين آنذاك أن سياسة التنمية المعتمدة بمنزلة نموذج نجاح وأمل بالنسبة إلى دول العالم الثالث للتخلص من التخلف ، كما تنبأ العديد من محللي التنمية أن الجزائر سوف تحقق مرحلة الإقلاع التي تحدث عنها روستو مع بداية الثمانينيات كيف لا، فمنذ بداية السبعينيات و الجزائر تسجل في مؤشراتها الاقتصادية و الإجتماعية نتائج جد ممتازة، أعطت الانطباع أنها تتجه نحو تنمية سريعة ومستقبل زاهر، لإنها و ببساطة كانت توازي مستوى التنمية في كوريا الجنوبية نفسه، بل تفوقها، فالمؤشرات الإقتصادية و الإجتماعية كلها، كانت تشير وبقوة إلى ذلك: فبرنامج التنمية المنتهج كان جريء ويتميز بوتيرة سريعة لتراكم رأس المال، كما أن الصناعة بها كانت قوية و تنمو سنويا بمعدل يقارب نسبة 10.5 في المئة، كل هذا جعل من معدل نمو اقتصادها لا ينخفض عن نسبة 7.5 في المئة سنويا، لذا كان من المتوقع أن تستمر على منوال كوريا الجنوبية نفسه، حيث إن البلدين شرعا في الفترة نفسها، بالإعتماد على مسار تنميتها بخصائص متشابهة ومتقاربة جدا. وعلى الرغم من النمو الديموغرافي الشديد الذي شهدته الجزائر في تلك الفترة، إلا أن مستوى الدخل بحسب الفرد في الجزائر، شهد إرتفاعا متواصلا بين عامي 1972 -1987،[1]

حيث كان يشير سنة 1974 إلى 3057 دولار أمريكي متجاوزا كوريا التي كان مستوى الدخل الفردي بها في تلك السنة 2509 دولار أمريكي وهذا ما يعزز الكلام المذكور أنفا ، وبقي الوضع على حاله طيلة السنوات السبعينيات ، لكن و على الرغم من التزايد المطرد للجزائر إلا أن كوريا لن تلبث طويلا كي تتجاوزها ،فبحلول سنة 1982و التي كانت المنعطف الحاسم الذي سوف يمكن كوريا من الإنطلاق للتجاوز الجزائر فلقد حققت 4644 دولار أمريكي أما نظيرتها فقد كانت عند مستوى دخل قدر 3832 دولار أمريكي ، لينطلق عداد كوريا ويبدأ التزايد بمعدلات مذهلة و متسارعة قدرة ب 7,38% أما الجزائر

[1] رانية بالمداني، مرجع سابق ص 38

فقد كانت هناك زيادات لكن بمعدلات ضعيفة مقارنة بكوريا فقد كانت تشير إلى معدل 3,01% ليتراجع بعدها نصيب الفرد من الناتج في الجزائر بسبب الأزمة النفطية، ويستمر نصيب الفرد من الناتج الكوري في الارتفاع.

إذن فالجزائر كانت تسير على الدرب الصحيح لكن بعد ذلك شاءت الأقدار لها أن تضل الطريق بينما تواصل كوريا إبهارها للعالم لتصبح من بين التنانين الأسيوية التي لن تلبث طويلا حتى تصير من الدول التي يفوق دخلها 10279 دولار أمريكي بحلول سنة 1993، حيث كانت الزيادة في نصيب الفرد من الناتج خلال الفترة (1987-1995) بمعدل 8,00% كعس معدلات النمو في الجزائر التي كانت سالبة وهذا ما يؤكده الشكل الموالي. لقد كانت هذه هي نقطة الإنعطاف والتحول الكبير في مسار معدل النمو في الدولتين، حيث إستمر نصيب الفرد من الناتج في كوريا خلال الفترة (1996-2018) في الارتفاع بمتوسط معدل نمو 3,39% بينما لم يتجاوز معدل نمو نصيب لفرد من الناتج في الجزائر 1.71%.

وما مستوى الدخل الذي حققته كوريا سنة2018 والذي قدر ب 26761دورلا بعدما كان في بداية الستينيات لا يفوق 85 دولار، إلا خير دليل على أنها تفوقت وبجدارة في مضمار النمو الإقتصادي والتنمية على الجزائر التي حققت ما قيمته4815 دولار سنة 2018 وهي التي كانت في وقت ما تتفوق عليها

الشكل رقم (4-6): النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)

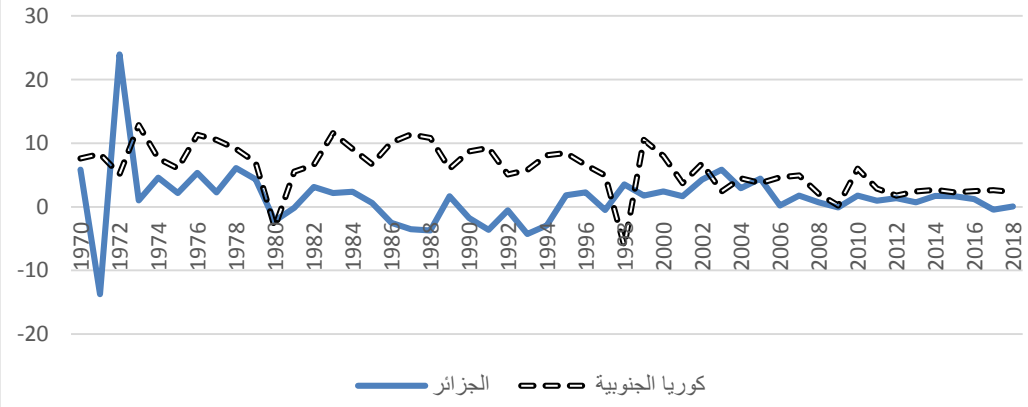

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتمادات على بيانات البنك الدولي

إن الشكل أعلاه يعزز الكلام الذي ذكر من قبل حيث أنه يشير إلى أن كوريا قد حققت معدلات لابأس بها تخللتها بعض العثرات و التي كانت جراء الأزمات التي عصفت بها على غرار أزمة 1979 و 1997 ، 2008 ، أما في باقي الفترات فالمعدلات كانت مبهرة عكس الجزائر التي كانت في رواق جيد لكنها ضيعت فرصة اللحاق بالركب فالمعدلات التي حققتها بدأت بالتذبذب جراء الأزمة النفطية في ثمانينات القرن المنصرم ، والتي لا يزال الإقتصاد الجزائري يعاني من أثارها الجانبية بالإضافة إلى جملة الأسباب التي أتينا على ذكرها سابقا.

المطلب الثاني: مقارنة تطور هيكل الاقتصاد ونسبة مساهمة كل قطاع في الناتج وهكذا هيكل الصادرات

في هذا المطلب سوف نقوم بتتبع تطور هيكل الإقتصاد لكلا الدولتين محل الدراسة من أجل معرفة مدى مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الوطني، كما سوف نقارن بين هيكل صادرات الدولتين، مع إبراز دور الصناعات التحويلية في تكوين الهيكل الإقتصادي والصناعي فيهما.

الفرع الأول: تطور هيكل الاقتصاد ونسبة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الوطني

يسمح هذا المؤشر للدارسين معرفة مدى مساهمة كل من قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات في الناتج، كما يتيح لنا الوصول إلى الإطلاع على القطاع الذي له دور أكبر في تشكيل النتاج المحلي الوطني، بالإضافة إلى أنه يوضح لنا مدى تحول الإقتصادات محل الدراسة.

والشكل الموالي يوضح لنا نسب مساهمات القطاعات في الناتج بالنسبة لكوريا

الشكل رقم (5-6): نسبة مساهمة كل قطاع في الناتج في كوريا الجنوبية

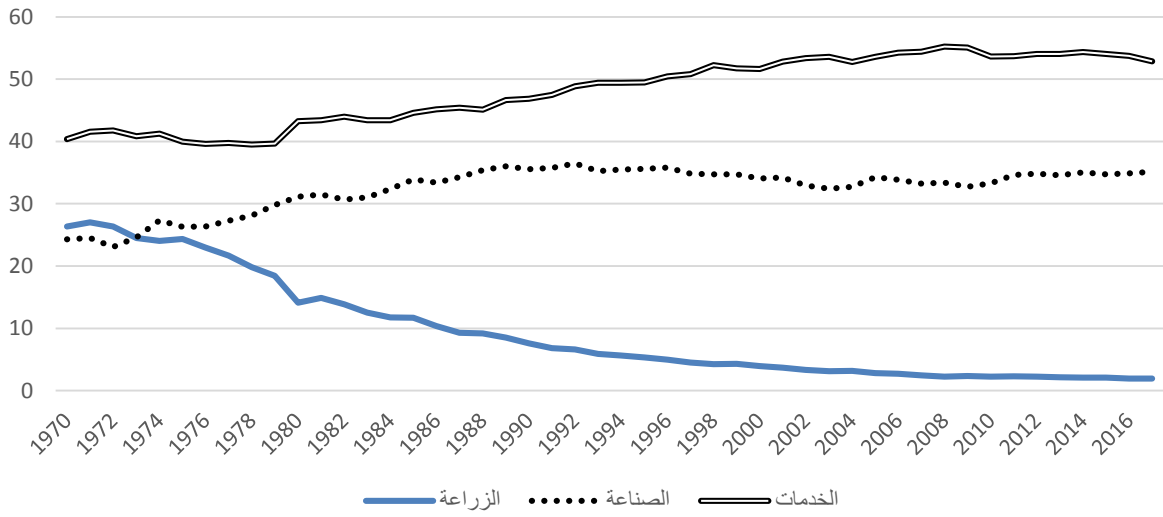

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتمادات على بيانات البنك الدولي

من الشكل أعلاه نرى بوضوح أن قطاع الخدمات يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي حيث تطورت نسبة إسهامه في الفترة الممتدة ما بين 1970 إلى 2017 من 40% إلى 52% كونها تعتمد عليه من أجل توفير الوظائف ، على الرغم من أنه يتفوق على نسبة مساهمة الصناعة التي تطورت منذ بداية السبعينيات و هي السنة التي شهدت التخلي عن سياسة إحلال الواردات و التوجه نحو الصناعات الثقيلة و الكيمائية ، إلا أن قطاع الخدمات في كوريا أضعف من القطاع الصناعي من حيث القدرة على التصدير، كونه يساهم أي القطاع الصناعي الكوري في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، بما يقارب من ربع قوّته العاملة، وتشمل قطاعات الصناعة في كوريا: الصناعات التحويلية، والتعدين، والبناء، والكهرباء، والمياه، والغاز، وخلال الثمانينيات كانت الصناعات التحويلية هي المحرك الأساسي للتقدم الاقتصادي؛ حيث شكّل القطاع الصناعي نسبة 31٪ من الناتج المحلي الإجمالي في كوريا الجنوبية، وساهمت الصناعات التحويلية بنسبة 23٪ منه في عام 1980م، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى 25٪ من 39٪ في عامي 1990م و2018م

أما إذا ما قورن بمدى مساهمة قطاع الفلاحة الذي يشير الشكل إلى تناقص مساهمته في الناتج المحلي لكوريا ،فمنذ أن كان يساهم ب 27 % سنة 1971 بدأت بالتقلص شيئا فشيئا تاركا المجال للقطاعات الأخرى بالأخص الصناعة التي كان يتفوق عليها في تلك الفترة ، ولقد إستمر دورها بالتناقص إلى أن وصلت سنة 2018سنة لنسبة 1.96 % وهذا ما يدل على أن الإقتصاد الكوري عرف تحولات جذرية فبالعودة إلى السياق التاريخي يمكن أن نستخلص أنه تحول من إقتصاد زراعي إلى صناعي ، ليس لأنه قد إستغنى عنها طوعا بل الظروف هي التي جعلت منه يتوجه للصناعة بدلا منها فالموقع الجغرافي و المساحات الصالحة للزراعة ليست مصدر قوة لها و هذا ما أشرنا له في الفصل الخاص بها .

حيث أن المساحة الجغرافية فيها أكثرها غابية، وعليه فإن تراجع هذا القطاع ليس ناجم عن عدم الاستثمار فيه بقدر ما هو ناتج عن محدودية الموارد الطبيعية المتمثلة في الأرض، التي تحول دون التوسع الكبير في هذا القطاع، وتعتبر مساحة كوريا مقارنة بالجزائر مساحة صغيرة جدا، ورغم هاته القيود فقد أولت الحكومة اهتمام كبيرا بالاستثمار في القطاع الزراعي وتنويع هياكله الإنتاجية، كما تم إدخال تقنيات وأساليب التكوين الزراعي في أوساط الفلاحين من أجل زيادة إنتاجيتهم ودخولهم عن طريق برامج التدريب والتعليم والتحفيز والتوجيه، ورفع القدرات المادية والمعنوية للفلاحين، ،أما فيما يخص أهم المنتجات والمحاصيل الزراعية بكوريا الجنوبية : الأرز والمحاصيل الجذرية والشعير والخضروات والفواكه والماشية والخنازير والدجاج والحليب والبيض والأسماك .

بعد أن تعرضنا لكوريا سوف نرى مدى مساهمة القطاعات الثلاثة في الجزائر والشكل الموالي يوضح لنا ذلك

الشكل رقم (6-6): نسبة مساهمة كل قطاع في الناتج الداخلي الخام في الجزائر

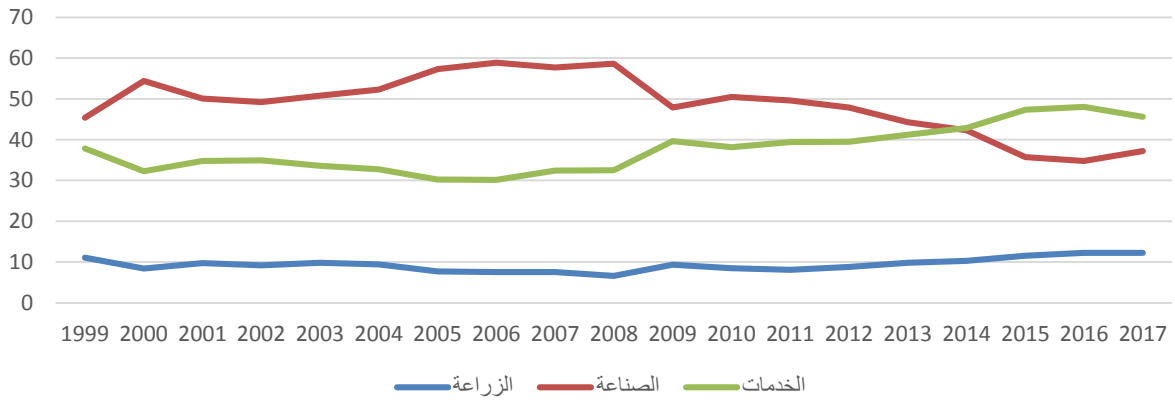

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتمادات على بيانات البنك الدولي

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن هيكل الاقتصاد الجزائري يتسم بالاستقرار النسبي دون أن يبدي أي تحيزا واضحً لأي قطاع بإستثناء قطاع الخدمات الذي إرتفعت نسبته تدريجيا منذ عشر سنوات ليقترب من حدود 50%، لكن القطاع الصناعي هو القطاع الأكثر إنشاءً للقيمة المضافة منذ إنشائه في سبعينيات القرن المنصرم، حيث تراوحت نسبة مساهمته في الناتج بين 50% إلى 60% حتى سنة 2010 ثم بدأت مساهمة هذا القطاع بالإنخفاض لتصبح أقل من 40% سنة 2014، وكان هذا الإنخفاض لصالح قطاع الخدمات، أي أن سياسة الإنعاش الاقتصادي لم تحدث تغيرات هيكلية كبيرة، أما إذا ما تكلمنا عن قطاع الزراعة فهو القطاع الأقل مساهمة في صنع الناتج، حيث لم تتجاوز مساهمته حدود 10%، وهذا بالرغم من تمتع الجزائر بمساحة جغرافية واسعة وأراضي زراعية خصبة ، وقيامها بثورة زراعية حاولت من خلالها الرقي به إلا أنه لا يزال يعاني جراء سياسات

الدولة التي كانت تهتم أكثر بالصناعة ، فلو أنها إعتمدت على الميزة النسبية في هذا القطاع لكانت مؤهلة لأن تصبح دولة رائدة فيه ، وبهذا سوف تمتلك ثروة حقيقه كونه المجال المنتج لها. وعليه يمكن القول بأن البرامج التنموية في الجزائر لم تحدث أي تغيير هيكلي على بناء الاقتصاد الجزائري حتى توفر قاعدة صناعية عالية المستوى أو تقوم بترسيخ معالم اقتصاد زراعي واضح وقادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الفلاحية ثم التوجه نحو التصدير في مرحلة ثانية، عكس نظيرتها محل الدراسة والتي عرفت كيف تستغل نقاط ضعفها وقوتها من أجل بناء إقتصاد قوي.

الفرع الثاني: مقارنة نسبة مساهمة الصادرات في الناتج الداخلي الخام ومدى تنوعها وتركيزها

تعد هذه المؤشرات من أبرز المؤشرات التي تعنى بقياس ومعرفة مدى تنوع الإقتصاد في دولة ما، كما ستتيح لنا الوقوف مدى نجاعة السياسات التجارية وكذا الصناعية التي إعتمدها كلا البلدين

2-1 نسبة مساهمة الصادرات في الناتج الداخلي الخام

سوف يمكننا هذا المؤشر من أن نفهم بشكل أفضل حصة الصادرات في إقتصاد هذا البلد، وبالتالي معرفة مدى إعتماده على الصادرات في تكوين الدخل والناتج الداخلي الخام، كما أنه يبين مدى إعتماد الدولة محل الدراسة على التجارة الخارجية

والشكل الموالي يوضح الفرق بين الدولتين

الشكل رقم(7-6)نسبة مساهمة الصادرات لكل من الجزائر و كوريا في الناتج الداخلي الخام

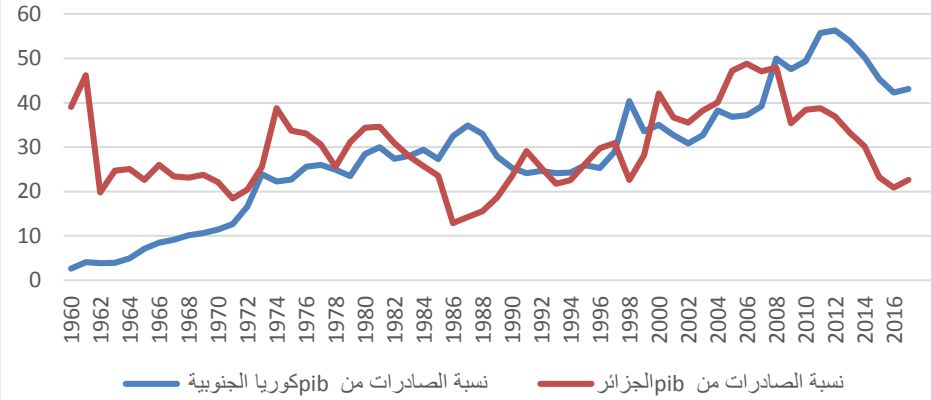

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على قاعدة بينات البنك الدولي

يوضح لنا الشكل أعلاه نسبة الصادرات لكلا البلدين محل الدراسة في تشكيل الناتج الداخلي الخام ، و الملاحظ أن كوريا الجنوبية قد تحولت من دولة تعتمد على المساعدات إلى دولة تشكل نسب الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي لها 56,34 % سنة 2012 و هذا ما يعكس نجاح السياسات التي إعتمدتها ، فبعد محاولة فاشلة في التوجه نحو إحلال الصادرات في الستينيات و التي رفعت من نسبة المساهمة من 2 إلى 10 طيلة أعوام الستينيات إلا أنها لم تكن تفي بالغرض ، لذا تحولت إلى سياسة أخرى و هي التصنيع من أجل التصدير و التي سوف تسمح لها من رفع الحصة إلى 23,94 %سنة 1973 وهي السنة التي كانت تتفوق الجزائر فيها على كوريا إثر تحقيقها لمعدل 25,5 %، حيث كانت تشكل نسب الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي لها في فترة

الستينيات معدل 22% ، لترتفع بعد سنة 1974 إلى ما يقارب 38,75% وهي أعلى قيمة لها لتنخفض بعد ذلك و تستقر طيلة هذه الفترة في 33 %بينما كان معدل كوريا في تزايد لكنه لم يتجاوز نظيره الجزائري إلا في سنة 1986 أين حققت كوريا معدل 32,48 %بينما كانت النسبة في الجزائر تشير إلى 12,85 و%هي النسبة الأقل منذ أن إستقلت ، وهذا ما شكل نقطت الإنعطاف في الإقتصادين فالنسبة في كوريا سوف تسير بمنحى تصاعدي أما الجزائر فمصيرها التذبذب لا لشيء إلا أن كوريا قامت بتنويع قاعدتها التصديرية أما الجزائر فقد تخلت عن مصادر صادراتها لصالح سلعة وحيدة مربوطة بهزات الأسواق العالمية ألا وهي النفط .

لقد تفوقت الجزائر في وقت من الأوقات على كوريا الجنوبية، و بالأخص في بداية مراحلها التنموية، لكن الأمر تغير بعد ذلك فبعد قرابة 60سنة من إنطلاق التجربتين أضحت كوريا من أكبر الدول المصدرة للسلع بأنواعها بينما بقيت الجزائر تصدر المواد الأولية و النفط، حيث حققت الدولتين سنة 2017 نسبة 43,09 %في كوريا بينما كانت النسبة في الجزائر تشير إلى 22,64 %و هو أحسن دليل على تفوق سياسات كوريا سوآءا الإقتصادية أو الصناعية على تلك التي إنتهجتها الجزائر .

2-2 مؤشر التركيز في صادرات الدولتين (Concentration Index)

ويعرف بمؤشر هيرشمان -هيرفيندال HHI Hirschman- Herfindahl) ويستخدم القياس درجة التركز السلعي لإجمالي الصادرات كما يستخدم كذلك في دراسات المنافسة السوقية للتعرف على مدى سيطرة عدد محدود من الشركات على سوق ما. يحسب في هذا السياق كمجموع مربعات حصة كل منتج (أو مجموعة سلعية) في إجمالي الصادرات، يعطي المؤشر.

تشير قيمة المؤشر القريبة من 1 إلى أن صادرات أو واردات بلد ما تتركز بشدة على عدد قليل من المنتجات. على العكس من ذلك، فإن القيم القريبة من 0 تعكس توزيعًا أكثر تجانسًا للأسهم بين المنتجات، وهذا ما سيمكننا من معرفة مدى تنوع هيكل الصادرات في الدولتين محل الدراسة

الشكل رقم (8-6) مؤشر التركيز في الصادرات في الدولتين محل الدراسة

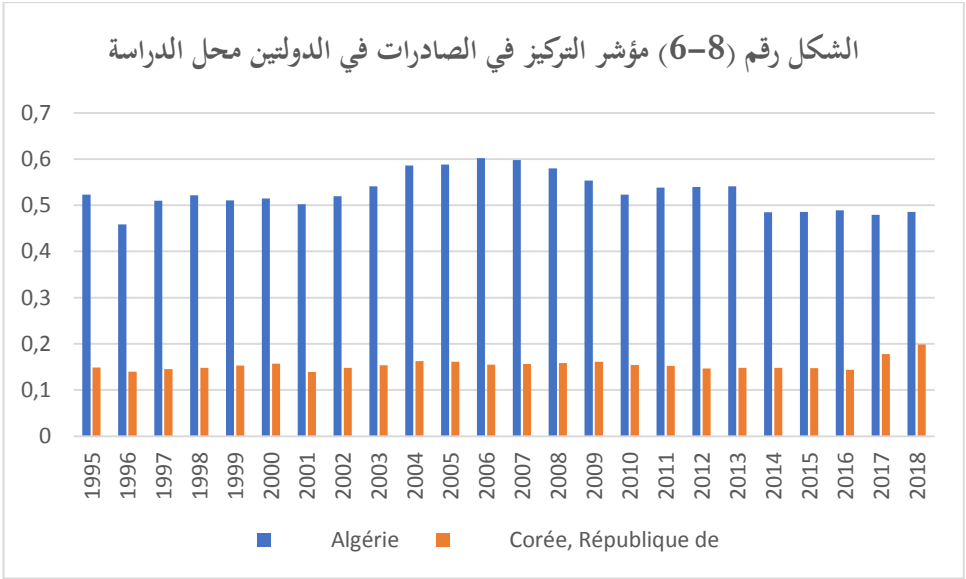

المصدر إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائياتunctadstat.unctad

من الشكل أعلاه نرى بوضوح أن قيم المؤشر الخاصة بالجزائر تقترب كثيرا من الواحد و هذا أحسن دليل على أنها صادراتها ترتكز على مجموعة قليلة من المنتجات و بالأخص في الفترة الممتدة من 2004 إلى 2008 حيث كان المؤشر فيها يشير إلى 0.58

ليبدأ بعد ذلك بالإنخفاض تدريجيا محققا 0.48 سنة 2018، لكن الفرق يبقى شاسعا إذا ما قورن بمؤشر كوريا الجنوبية و الذي كان يشير إلى 1.14 سنة 1995 ، بينما كان المؤشر في الجزائر 0.52 ، و ليبقى طيلة الفترة الممتدة بين 1995 و 2018 يحقق معدلات تتراوح بين 0.15 و 0.19 ، وهذا ما يدل على أن تركيبة صادراتها متنوعة و كبيره ، مقرنةً بالجزائر ولدعم هذا الإستنتاج سوف نستدل بالشكل الموالي و الذي يوضح لنا عدد المنتجات التي تصدرها كلا الدولتين

الشكل رقم (6–9)عدد المنتجات المصدرة في كوريا الجنوبية و الجزائر

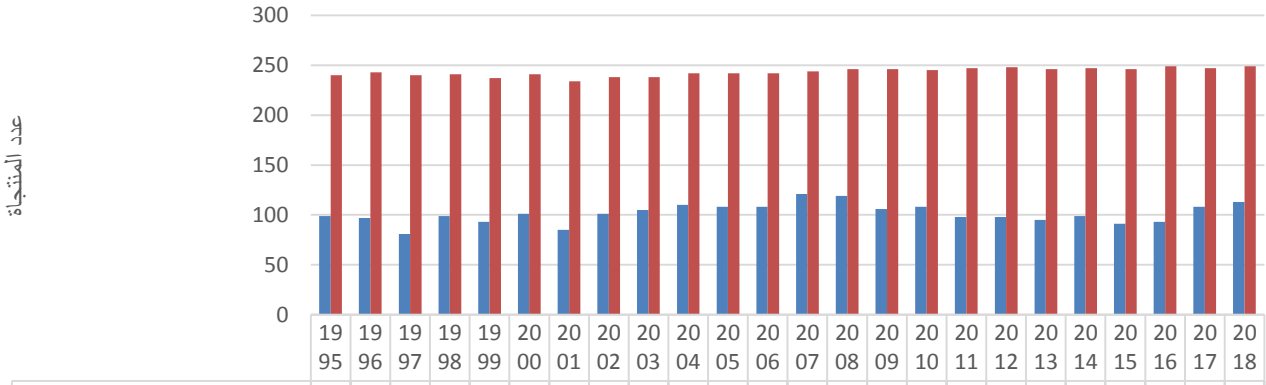

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Algérie	99	97	81	99	93	101	85	101	105	110	108	108	121	119	106	108	98	98	95	99	91	93	108	113
Corée, République de	240	243	240	241	237	241	234	238	238	242	242	242	244	246	246	245	247	248	246	247	246	249	247	249

المصدر إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات unctadstat.unctad

من الشكل أعلاه نرى أن عدد المنتجات التي يحويها هيكل صادرات كوريا تفوق 200 و هي في تزايد منذ سنة 1995 إلى غاية سنة 2018 أين كانت تشير إلى 249 أما فيما يخص الجزائر فهي لم تكن تتجاوز المئة بحلول الألفية لتواصل الإرتفاع على غاية سنة 2018 محققتا 113 منتج ، مع العلم أن السواد الأعظم للمنتجات الجزائرية يحوم حول المواد الأولية و النفط و بعض المواد الغذائية، أما الكورية فهي جد متنوعة فمن أهمها منتجاتها الصناعية : الإلكترونيات ، والهواتف الذكية ، وأشباه الموصلات ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والسيارات ، والمواد الكيميائية ، والصلب ، وتأتي كوريا الجنوبية الأولى عالميا في مجال بناء السفن.

3–2 مؤشر التنوع:(Diversification Index)

يقيس هذا المؤشر درجة إختلاف الأهمية النسبية الصادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. ويتراوح هذا المؤشر بين صفر و1، بحيث كلما إقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية

الشكل رقم (10–6) مؤشر التنوع لكوريا الجنوبية و الجزائر

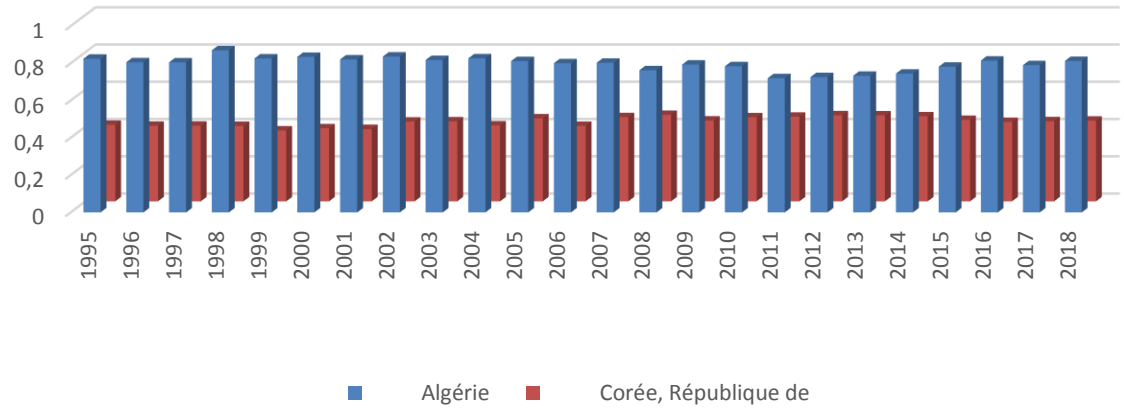

المصدر إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائياتunctadstat.unctad

يزيد الشكل أعلاه من توضيح ما تم ذكره سابقا، لكن الملاحظ فيه أن معدل كوريا هنا بعيد عن الصفر قليلا إذا ما تم مقارنته بدولة مثل ألمانيا التي حققت 0.311 سنة 2018 وهي نفس السنة التي حققت فيها كوريا معدل 432.0، ما يدل على أن درجة تنوع صادرتها أقل من ألمانيا لكنها جيدة إذا ما قورنت بالجزائر التي كان المعدل بها أقرب للواحد 0.813، مما يعني أنها تعتمد على صادرات محصورة في قطاعات معينة، عكس كوريا التي تتميز بالتنوع لكن هيكل الصادرات الوطنية فيها لا ينطبق مع هيكل الصادرات العالمية، لأنه بعيد عن الصفر.

الفرع الثالث: مقارنة تنافسية قطاع الصناعات التحويلية

تعد الصناعات التحويلية "محركا للنمو" متعارف عليه في العديد من الاقتصادات. وتكثر الأدلة التي تؤكد أن الصناعات التحويلية تساعد على الحفاظ على معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وثابتة وطويلة الأمد. ويعزى ذلك إلى أن إمكانيات توزيع العمل والأتمتة ودمج العمليات متطورة بشكل أكبر في قطاع الصناعات التحويلية، فتؤدي كثافة رأس المال إلى وفورات الحجم ورفع الإنتاج، لذلك لا يتوقف التطور المستمر عند حدود إبداع المعنيين بالصناعات التحويلية، كما أنها تؤثر على الاقتصاد تأثيرا عظيما، فمثلا لكل دولار أميركي يتم إنفاقه في قطاع الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة، يتولد 1.33 دولار أميركي إضافي من الأنشطة المترتبة على هذا القطاع في باقي الاقتصاد. وقد ثبت أن الأثار المضاعفة أعلى في قطاع الصناعات التحويلية مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى ما سبق فهي تشكل مرتعا للإبداع والتغيير، وعلى الرغم من الاعتقاد السائد بأن مجالي البحث والتطوير منفصلان عن مجال الإنتاج، إلا أن التجارب كشفت في السنوات الماضية عن توفر أوجه ترابط وثيق بين تصميم المنتج وتطويره من جهة وعمليات الإنتاج المستخدمة لتصنيعه من جهة أخرى. فتجري في قطاع الصناعات التحويلية نفسه حوالي 60 في المئة من إجمالي أعمال البحث والتطوير. وتبلغ نسبة كثافة البحث والتطوير (أي حصة البحث والتطوير من القيمة المضافة في

قطاع الصناعات التحويلية حوالي 6 في المئة، بينما لا تزيد عن 0.5 في المئة في القطاعات الأخرى ، كما أنه يعتبر موردا هاما للعمالة غير المباشرة في شتى الدول.[1]

أما إذا أردنا معرفة تنافسية القطاع الصناعي وبالأخص التحويلي منه فالشكل الموالي سوف يمكننا من ذلك

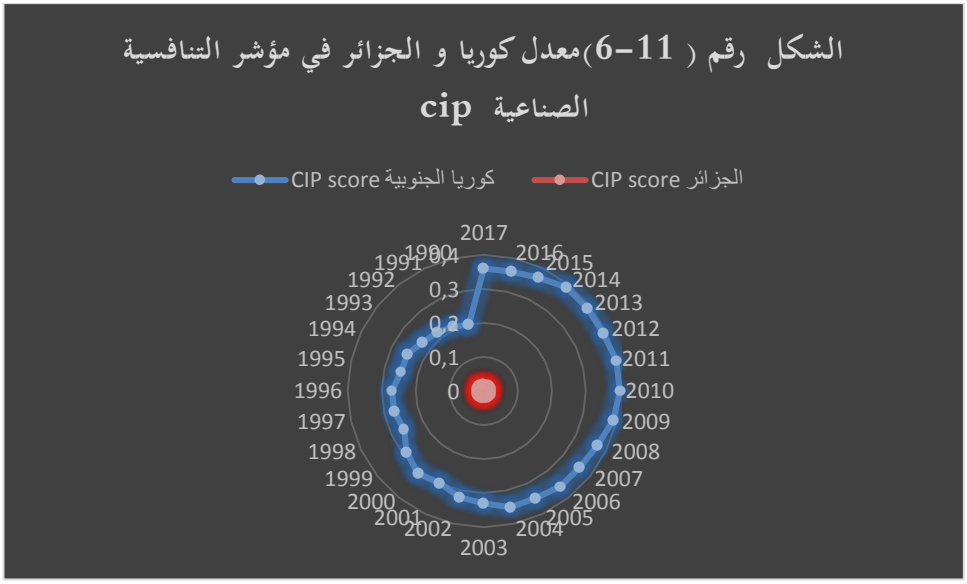

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على قاعدة بيانات. unido

الشكل أعلاه يوضح لنا مدى هزالة القصاع الصناعي التحويلي في الجزائر مقارنةً بالكوري ، حيث تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح ، حيث كلما زادت القيم دل ذلك على إرتفاع تنافسية الأداء الصناعي لدى البلد المعني عن غيره من البلدان ، و القيم موضحة في الشكل فقيمة المؤشر في حال الجزائر لم تتغير منذ 1990 إلى غايت 2017 ، كونها تجمدت عند 0.02 و هذا ما يدل على أن الصناعات فيها ليست تنافسية و أن جل المجهودات التي بذلت لم تأتي بجديد ، لأن قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر لا يزال هو الحلقة الأضعف في هيكلية الإقتصادي الوطني مما يصعب من إمكانية إحداث التغيير في معادلة التنويع الذي يبقى في الوقت الراهن هدفا صعب التحقيق على أرض الواقع ، و ما المرتبة التي حققتها في سلم هذا المؤشر إلا دليلا على ذلك فهي في المركز 95 عالميا من 150 دولة ، عكس الدولة محل المقارنة و التي إستطاعة أن ترتقي في سلم الترتيب العالمي منذ 1990 إلى غايت 2017 كونها تدرجت من المركز 17 إلى المركز الرابع عالميا وهذا ما يدل فعلا على أن قطاع الصناعات التحويلة بها هو مكمن قوتها ، حيث أنه نتاج إعطاء الحكومات المتعاقبة الأولوية لهذا القطاع منذ بداية مرحلها التنموية ، التي كانت محفزة لنمو معدل الصادرات ، فسياسات التصنيع التي إنتهجتها تولدت عنها تحولات ضخمة في هيكل التجارة الخارجية ، وهذا منذ بداية الستينات حتى منتصف التسعينات، ففي الستينات والسبعينات كانت معظم الصادرات تنتمي إلى السلع الأولية أو السلع الصناعية البسيطة ذات المحتوي الزراعي مثل الدخان و المنسوجات والأحذية بالإضافة إلى المنتوجات المعدنية، ولكن منذ منتصف الثمانينات بدأ الاقتصاد الكوري عملية التحول من خلال قيام الحكومة بتنويع واسع لسلة الصادرات ويتضح ذلك من الوزن النسبي الكبير الذي أخذت تحتله المنتجات عالية التقانة في بنية الصادرات الكورية والمنتجات

[1] تقرير بعنوان "**التصنيع لأجل الرفاه" الإستراتيجية الصناعية لسلطنة عمان 2040**، صادر عن وزارة التجارة العمانية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO، مسقط – جانفي 2019، ص 18

الإلكترونية والسيارات والآلات والمعدات ، إلى أن أضحت من بين الدول الأكثر تنافسية في هذه الصناعات وهذا ما سنقف عليه عند مقارنة الجزائر و كوريا في الشكل الموالي و الذي يشير إلى حصة الصادرات المصنعة في إجمالي الصادرات.

الشكل رقم (6–12) نسبة الصناعات التحويلية من أجمالي الصادرات لكوريا الجنوبية و الجزائر

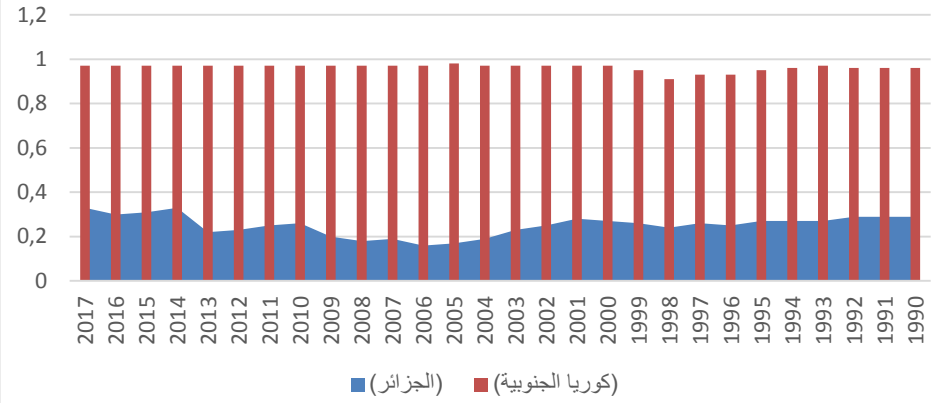

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على قاعدة بيانات .unido

على الرغم من تحسن الوضع قليلا بالنسبة للجزائر منذ التسعينيات و هذا بإترفاع حصة الصناعات التحويلية من 0.29 بالمئة سنة 1990 إلى 0.33 بالمئة سنة 2018 إلا أن هذه النسبة تعتبر هزيلة مقرنةً بكوريا التي تعد الصناعات التحويلية أول مصادر صادراتها بقيمة 97 بالمئة ، مما منحها ميزة تنافسية عكس الجزائر التي لا تزال تعتمد كثيرا على صادراتها المتمثلة في الوقود الأحفوري الذي أضحى لعنة عليها بدل أن يكون نعمة ،فكيف لدولة تمتلك كل مقومات النجاح و تنعم بالموقع الجغرافي و الموارد الطبيعية و قامت بتطبيق جملة من الإصلاحات التي كان ينظر إليها بعين الطموح أن تحتل مراكز متدنية في سلم مؤشر التنافسية الصناعية التي تحولت إليها منذ سبعينات القرن المنصر و هو نفس الوقت تقريبا الذي شهد تحول دولة كوريا الفقيرة في الموارد الطبيعية و المالية إليه .

لقد كانت الغاية واحدة ألا وهي التحول من دولة زراعية فقيرة إلى دولة صناعية قوية لكن السبل و الدروب إختلفت ، حيث إنتهجت الجزائر في مخططاتها التنموية سياسة التصنيع المصنع التي كانت ناجحة في بادئ الأمر لكنها سرعان ما فشلت ليصيب هذه الدولة داء عضال عرف بالمرض الهولندي الذي لا يزال يكبلها لغاية اليوم ،أما كوريا فأخذت منحى الصناعات من أجل التصدير مقتنعتا بأن الحل الوحيد لحالتها المتمثلة في شبه إنعدام الثروات الطبيعية و الموقع الجغرافي القاسي و السوق الضيقة و الموارد المالية الهزيلة يكمن في ترقيت صناعتها و التوجه نحو غزو الأسواق الدولية ،محولتا ميزة التخلف إلى ميزة التميز ، فلقد عرفت مواطن ضعفها و مكامن قوتها ، فهي لم تكن تملك أي ميزة سوى القوى العاملة الرخيصة التي إستغلتها أحسن إستغلال و طورتها لتصبح قوة لا يستهان بها .

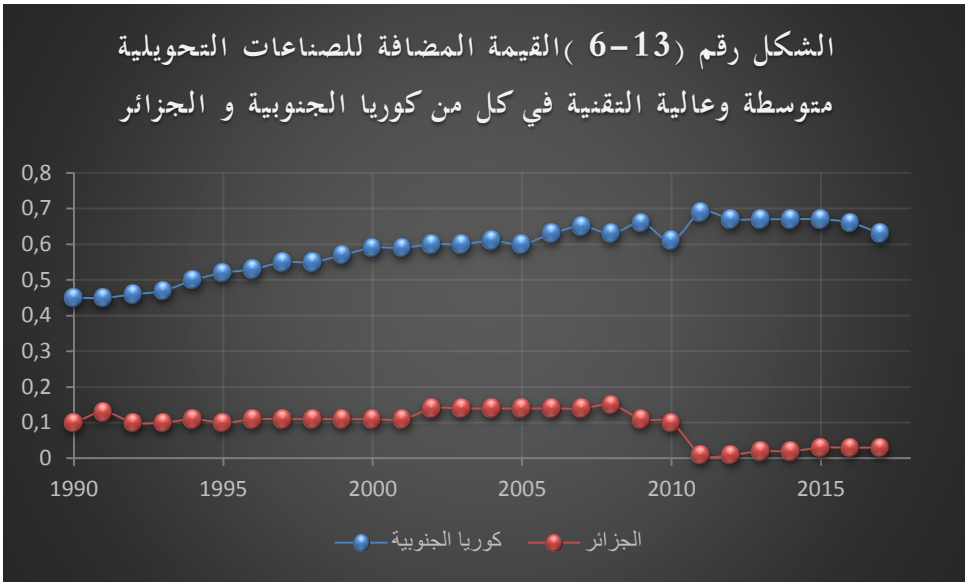

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على قاعدة بيانات unido.

إن المنحى أعلاه يبين بوضوح أن القيمة المضافة للصناعات التحويلية متوسطة وعالية التقنية في الإقتصاد الكوري أكبر بكثير مما هي عليه في الجزائر والتي كانت تشكل عام 1990ب 10 % من أجمالي القيمة المضافة للصناعات الأخرى حيث قدرت بنسبة 45% ، لتتزايد بعد ذلك و بطريقة مطردة طيلة التسعينيات ، بحكم فاعلية شركاتها الكبرى المعروفة بالتشبيول * و التي كانت قبل هذا الوقت مجرد شركات متعاقدة من الباطن ، حيث أن صناعة الإلكترونيات الكورية كانت تعتمد بشكل كبير على الترخيص من الشركات الأجنبية، لكن الوضع تغير و بالأخص في أواخر التسعينات أين بدأت تعتمد على تكنولوجياتها الخاصة فلقد تحولت من شركات تعتمد على الغير إلى شركات عملاقة تمتلك تقنيات متوسطة و حتى عالية ، و يعود الفضل في ذلك إلى السياسات التي إعتمدتها الدولة بعد الأزمة المالية ، و التي كان فحواها التحول نحو إقتصاد المعرفة و تشجيع البحث و التطوير لترتفع نسبة القيمة المضافة لهذه الصناعات فيها سنة 2017 إلى 60%، أما الجزائر و التي كانت تمتلك شركات تحوز على التقنية و بالأخص بعد محاولتها نقل التكنولوجيا في السبعينيات إلا أنها لم تستطع مواكبة التطورات و توطين التكنولوجيا ، بالأخص في العشرية السوداء ،حيث شهدت وقف الدعم للشركات الوطنية ، و على الرغم من محاولة الدولة إعادة إنعاش هذه القطاعات كصناعات الشاحنات و الأجهزة الإلكترونية إلا أنها لم تنل ما تريد ، حيث تناقصت القيمة المضافة للصناعات المتوسطة التكنولوجيا و العالية إلى معدل 3% عام 2017.

* عام 1968، توصلت شركة هيونداي و فورد موتور، إلى اتفاق بشأن إنتاج سيارات فورد في كوريا، في مصنع هيونداي لتجميع السيارات، وفقًا لهذه الاتفاقية، شاركت فورد في تقنية إنتاج سيارات الركاب، والشاحنات الخفيفة.عام 1989 هو عام اكتسبت فيه الشركة استقلالها، فقد ابتكر صانع السيارات الكوري أول محرك 1.5 إنش، والذي يطلق عليه ألفا كما مرت سامسونج بمرحلتين من التطوير خلال الفترة الواقعة ما بين نهاية التسعينيات وبداية الألفية الجديدة، وأدت هذه المراحل بمنعكساتها إلى نجاحات سامسونج اليوم. قدمت المرحلة الأولى من التطوير مفهوم واسع وعام حول إمكانيات الإبتكار لدى سامسونج، ففي نهاية التسعينيات سعت الشركة بقوة للإستفادة من الخبرات العلمية والمهندسين العباقرة الذين هاجروا من الإتحاد السوفيتي بعد إنهياره. وعملت سامسونج على تأسيس علاقة وطيدة مع الأكاديمية الروسية للعلوم وكان هناك إتفاقية إطار عمل بين الجهتين، كما وكان هناك إتفاقية مع الحكومة الكورية لتمويل الشركات الصغيرة الكورية لتطوير مشاريعها بالإعتماد على أبحاث الأكاديمية الروسية، وكانت سامسونج تساعد الأكاديمية على زيادة حصتها من براءات الإختراع وزيادة عدد المخترعات الجديدة. وبمقتضى إتفاقية إطار العمل بين سامسونج والأكاديمية الروسية، كان لديها الحق بالحصول على مخترعات الأكاديمية لتقييمها وبالتالي كانت هذه طريقة رخيصة نسبياً للحصول على نتائج المخترعين الروس، وحتى اليوم يمكن لسامسونج أن تدفع أجور منخفضة للغاية للخبرات الروسية ما بين 3 إلى 5 آلاف دولار شهرياً.

أما إن تكلمنا على حصة الصناعات المتوسطة والعالية التكنولوجيا من أجمالي الصادرات والتي يقاس بها مدى تحكم الدولة بالتكنلوجيا وتقدمها فالشكل الموالي يوضح لنا كلا من حالة الجزائر وكوريا الجنوبية

الشكل رقم (14-6)حصة الصادرات المصنّعة متوسطة وعالية التقنية في إجمالي الصادرات المصنعة في كوريا الجنوبية و الجزائر

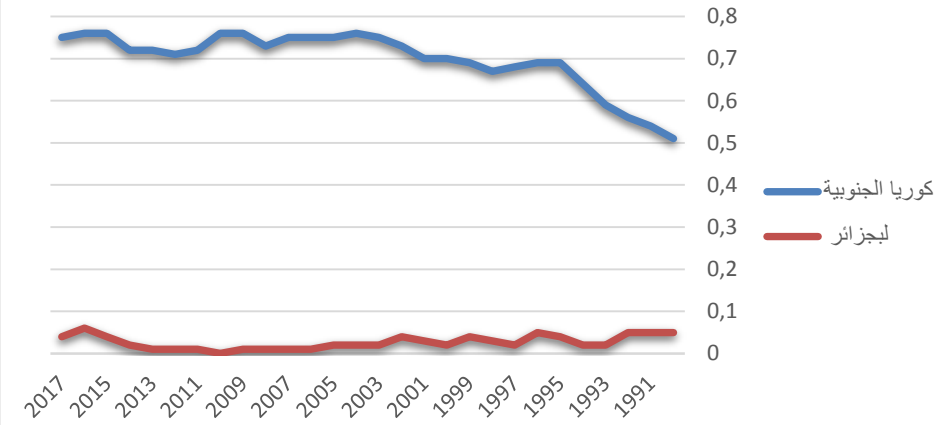

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على قاعدة بيانات unido.

يوضح لنا الشكل أن نسبت الصناعات المتوسطة والعالية التكنولوجيا من الصادرات الكورية في بداية التسعينيات كانت تمثل تقريبا 50 % ، حيث أنها شهدت تطورا ملحوظا بعد ذلك لتتخطي عتبة 60 %سنة 1995 و التي صادفت بداية تحول كوريا إلى نمط الاقتصاد القائم على المعرفة ، و الذي سوف يتم إعتماده لاحقا و ما النتائج التي حققت بعد سنة 2004 إلى غايت 2017 إلا دلالة على ذلك فلقد إرتفعت حصة هذه الصناعات من الصادرات لتشكل 76% ، أما فيما يخص الجزائر فالحصة لا تكاد تتجاوز 4% بحلول 2017 و هذا على الرغم من المجهودات التي بذلتها الحكومة و الخواص في توطين التكنلوجيا و بالأخص في بداية الألفية و وسطها أين تم الترخيص لمجموعة من الشركات بالعمل في سبيل ذلك على غرار سمحا "برندت " حاليا و وكندور و المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرو منزلية ، وشركات تركيب السيارات ،لكنها لم تستطع الرقي بها .

تعد المؤشرات السابقة من أبرز و أهم المؤشرات التي تمكن الباحثين من قياس و تقييم أداء الدول ، و بالأخص في جانب التنافسية الصناعية ،أما النتيجة المتحصلة عليها من خلال مقارنتنا لأداء الدولتين محل الدراسة في هذا المؤشر ، فهي تقول بأن الجزائر في وضع لا تحسد عليه فهي ليست بتلك الدولة القادرة على المنافسة في هذا المضمار بالرغم من تعدد محاولاتها و التي باءت معظمها بالفشل عكس كوريا التي حققت نجاحا باهر فمن دولة تصدر الباروكات في بداية الستينيات إلى عملاق صناعي لاسيما في مجال صناعة السفن و السيارات و كذا الصناعات التكنولوجية ، وهذا ما إنعكس بالإجاب على أوضاعها السياسية و الإجتماعية فالمستويات المعيشية للمواطن الكوري أضحت تقارب أو تفوق أكبير الدول ، أما الحال في الجزائر فبقي على حاله وللإستزادة في هذا الصدد سوف نقوم بمقارنة مؤشر التنمية البشرية لكلا البلدين

المبحث الثاني: مقارنة أداء الجزائر وكوريا في مؤشر التنمية البشرية والإبتكار والاقتصاد المعرفي

في هذا المبحث سوف نقارن بين الجزائر وكوريا بإستخدام مؤشر التنمية البشرية والإبتكار والاقتصاد المعرفي والتي أتينا على ذكرها فيها في الفصل الخاص بالمؤشرات

المطلب الأول: مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index HDI)

هو مؤشر ابتكرته هيئة الأمم المتحدة يشير إلى مستوى رفاهية الشعوب في العالم. وتصدر له تقريرا سنويا منذ عام 1990، حيث يقوم برنامج التطوير للأمم المتحدة (UNDP) بغرض تنمية الدول وتحسين أوضاع المواطنين في الدول المختلفة ويتعلق مؤشر التنمية الإنساني بقياس متوسط العمر المتوقع للمواطن ومستوى التعليم والأمية والمستوى المعيشي في مختلف أنحاء العالم

يتم حساب مؤشر التنمية البشرية لكل بلد انطلاقا من المعطيات الثلاثة السالفة الذكر، ويكون على شكل نقطة محصورة بين صفر وواحد. وكلما كانت هذه النقطة أقرب إلى واحد كان مستوى التنمية البشرية للبلد المعني عاليا، والعكس بالعكس.

يقع ترتيب الـ 188 بلدا التي يتوفر البرنامج على المعطيات اللازمة لحساب مؤشر التنمية البشرية الخاص بها وفقا للنقطة المتحصل عليها، ويكون الترتيب تنازليا من الأفضل إلى الأسوأ. وتصنف البلدان إلى أربع مجموعات بناء على هذه النقطة وبحسب الجدول الآتي:

1. تنمية بشرية مرتفعة جدا: 0.8 أو أكثر.

2. تنمية بشرية مرتفعة: 0.799-0.7

3. تنمية بشرية متوسطة: 0.699-0.55

4. تنمية بشرية منخفضة: 0.55 أو أقل.

الشكل رقم (15-6) مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index HDI) لكوريا الجنوبية و الجزائر

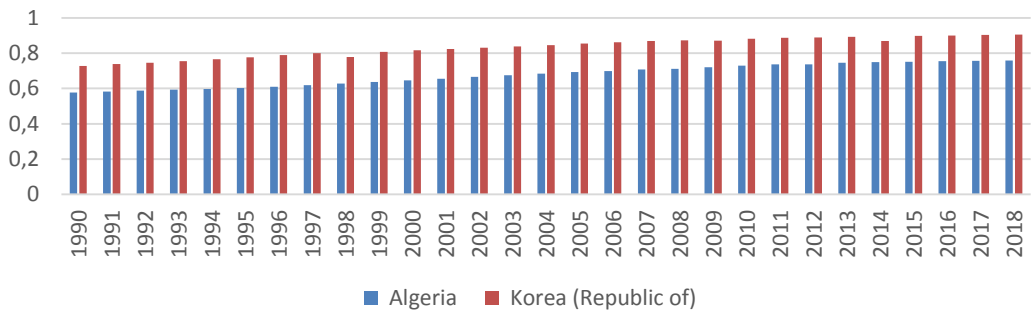

المصدر: من أعداد الطالب بالإعتماد على قاعدة بيانات برنامج التطوير للأمم المتحدة (UNDP) http://hdr.undp.org/en/data

يوضح الشكل أعلاه قيمت مؤشر التنمية البشرية لكل من الجزائر وكوريا منذ تم وضعه إلى غاية 2018 ، أما فيما يخص وصفه فيمكن أن نرى بأن قيمة المؤشر الخاصة بالجزائر قد إرتفعت بشكل طردي من 0,461 سنة 1980 إلى 0.759 سنة 2018 مع العلم أن القيمة القصوى للمؤشر تقدر ب1 ، فبعد ما كانت في خانة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة طبقا لقيمة المؤشر الذي كان يشير سنة 1990إلى 0.578 ،في الوقت الذي كان نفس المؤشر يضع كوريا ضمن قائمة الدول ذات التنمية المرتفعة بقيمة 0.728 ، لكن كوريا إرتقت بعد ذلك إلى مصاف الدول ذات التنمية المرتفعة جدا و هذا في غضون سبع سنوات تحديدا سنة 1997 أي العالم التي شهد فيه إقتصادها تعثرا إثر الأزمة ، و التي لم تشكل عائقا كبيرا ، بفضل سياسات الإصلاح التي مكنتها من مواصلة تحقيق نتائج رائعة في هذا المؤشر ليصل سنة 2018 إلى 0.909 ، أما فيما يخص الجزائر فيمكن القول بأنها تمكنت من الوصول إلى مصاف الدول التي تتصف بأنها تمتلك تنمية بشرية مرتفعة لكن الوقت الذي لزمها كان أطول بكثير فلقد تحقق لها ذلك سنة 2007 ومن ثم و المؤشر في تزايد إلى غاية اليوم حيث حقق سنة 2018 ما قيمته 0.759 ، وهذا ما يعد إنجاز في حد ذاته ، بيد أنها لو قرنت بكوريا لوجدنا أن هذه الأخيرة قد سبقتها بأشواط في هذا المجال و لتوضيع أكثر سوف نستعرض مؤشر التعليم الذي ينطوي تحت المؤشر الكلي للتنمية البشرية كونه أفضل معيار .

الفرع الأول: مؤشر التعليم

مؤشر التعليم هو أحد إصدارات الأمم المتحدة مؤشر التنمية البشرية كل عام والذي يتكون من مؤشر التعليم ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر مأمول الحياة. تقيس هذه العناصر الثلاثة التحصيل التعليمي والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ومتوسط العمر المتوقع.

حيث تم اختياره ليعبّر عن إكتساب المعرفة في تقرير التنمية البشرية لسنة 1990 هو ونسبة السكان الملمين بالقراءة والكتابة Taux d'alphabétisation وقد تم تحديد قيمة عظمى لهذه النسبة ب 100 %. غير أنه تم تعديل هذا المؤشر في 1991 كما تم إضافة متوسط عدد سنوات التمدرس إلى معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين مع ترجيح الأول نسبة الثلث 3/1 والثاني نسبة الثلثين 3/2. في 1995 تم تعويض متوسط عدد سنوات التمدرس بنسبة التمدرس في ثلاث مستويات (الابتدائي، الثانوي والعالي)، وقد تم تحديد مجال لهذه النسبة حيث تقدر القيمة الدنيا بـ 0% والقيمة العظمى بـ 100%

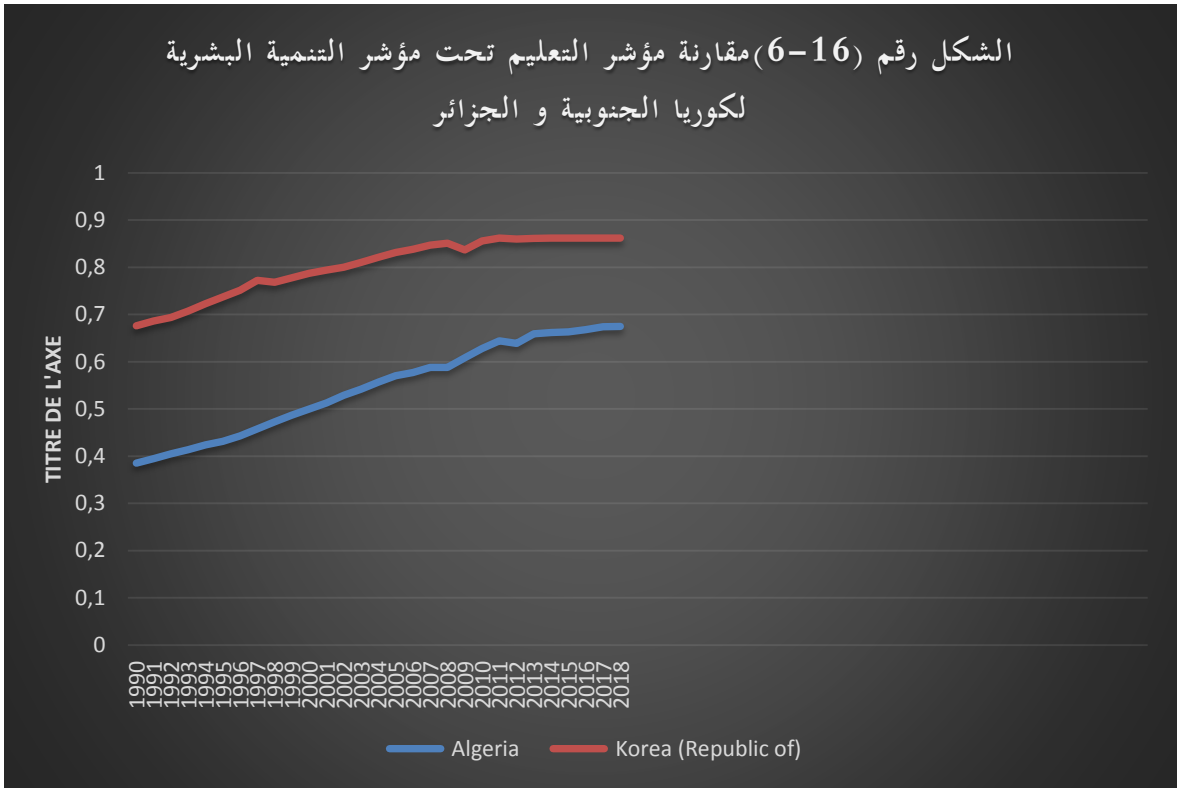

المصدر: من أعداد الطالب بالإعتماد على قاعدة بيانات برنامج التطوير للأمم المتحدة (UNDP) http://hdr.undp.org/en/data

يشير الشكل أعلاه إلى وضع كلا الدولتين في مؤشر التعليم الذي يعد مؤشر فرعي في مؤشر التنمية البشرية، فعند بداية التسعينيات كانت النسبة في كوريا تشير إلى 67 % أما الجزائر فقد كانت قيمة المؤشر بها 38 % وهذا خير دليل أن كوريا تتفوق على الجزائر في هذا المجال فلاعجب فسياستها التعليمية التي كانت تدعوا إلى تعميم التعليم و نشره ، قد أعطت أهمية متزايدة لهذا القطاع ،كونها كانت على يقين بأن الإستثمار فيه هو من سيعود عليها بنفع كبير ويوعوضها عن النقص الفادح في الثروات الطبيعية ، لكنها لم تقف عند هذا الحد ففي منتصف التسعينيات زادت من إهتمامها بهذا الشق و ما قيم المؤشر المحصل عليها بعد ذلك إلا خير دليل على مجهوداتها ،فقد إرتفعت النسبة إلى 78% سنة 2000 و بعد تبنيها إقتصاد المعرفة بدأت النسبة بالزيادة إلى أن وصلت 86 %سنة 2018 ، أما الجزائر التي حاولة منذ الإستقلال تحسين وضع التعليم فقد إستطاعت الوصول إلى نتائج أقل ما يقال عليها جيدة و ما إرتفاع نسبة المؤشر من 38 %سنة 1990 إلى 50% عام 2000 من ثم إلى 67 % سنة 2018 إلا خير دليل على أنها قد خطت خطوة كبيره خلال الثلاثين سنة الماضية لكنها لاتزال بعيدة عن المستويات التي تطمح إلى الوصول إليها .

المطلب الثاني مؤشر الإبتكار العالمي:

سوف يسمح لنا هذا المؤشر الوقوف على حالة البلدين محل الدراسة في هذا المجال الذي يعبر كذلك على مدى توغل الدولة في مجال إقتصاد المعرفة ، كما أوردناه في الفصل النظري الخاص به .

الفرع الأول :مقارنة أداء الجزائر وكوريا في مؤشر الإبتكار

في هذا الشق من البحث سوف نقوم بتقييم أداء كلا البلدين في مؤشر الإبتكار العالمي و هذا عن طريق التحليل الوصفي له و لمؤشراته الفرعية من ثم الإنتقال إلى طريقة أخرى .

حيث يشر الشكل الموالي إلى تنقيط و ترتيب كلا الدولتين في هذا المؤشر

الشكل رقم (17-6) أداء كل من كوريا و الجزائر في نتائج مؤشر الإبتكار العالمي

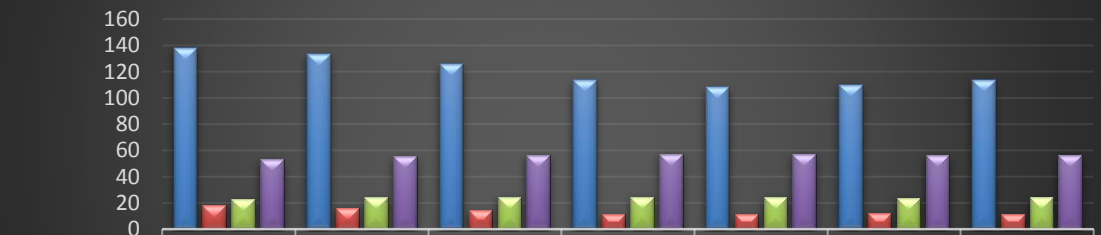

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الترتيب الجزائر	138	133	126	113	108	110	113
الترتيب كوريا	18	16	14	11	11	12	11
النقطة الجزائر	23,1	24,2	24,4	24,5	24,3	23,9	24
النقطة كوريا	53,3	55,3	56,3	57,1	57,1	56,6	56,6

المصدر من أعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات https://www.globalinnovationindex.org/

يشير الشكل أعلاه إلى أن الفرق جد شاسع في مجال الإبتكار بين البلدين محل الدراسة فالفجوة كبيرة سواءًا من حيث الترتيب ، أو التنقيط فكوريا تحتل المراتب العشرين الأولى و هي في تطور لذا يصنفها هذا المؤشر في خانة الدول ذات الأداء القوي (Strength) ،حيث أنها إرتقت في سلم الترتيب من المركز 18 عالميا و بتنقيط 53.3 سنة 2013 إلى المركز 11 بتنقيط 56.6 سنة 2019 متجاوزتا بذلك الكثير من الدول التي كانت في وقت ما تفوقها كثيرًا وفي شتى المجالات كفرنسا و اليابان ، وهذا ما يدل على أن السياسات التي إتبعتها قد أتت أكلها و بالأخص مخططها الخماسي الخاص بالعلم و البحث العلمي و الذي أتينا على ذكره في الفصل الخاص بها ،أما الجزائر و على الرغم من محاولتها اللحاق بالركب إلا أنها لا تزال عاجزة عن التقدم في الترتيب و ما مراكزها التي تراوحت بين 138 عالميا سنة 2013 بتنقيط 23.1 و 113 سنة 2019 و بتنقيط 24 إلا دليل على هذا العجز ، على الرغم من التحسن الطفيف ، لكنها لم تتقدم وهي تلك الدولة الغنية بالموارد و الطاقات البشرية فهي تقع بحسب تصنيف المؤشر في خانة الدول التي يقال على أن مؤشر الإبتكار بها ضعيف (Weakness).

و للإستزادة أكثر يمكن الإستشهاد بالمؤشرين الفرعيين التابعين للمؤشر الأساسي و هما مؤشرا المدخلات و المخرجات

بدأ بالشكل الموالي الذي يخص المدخلات

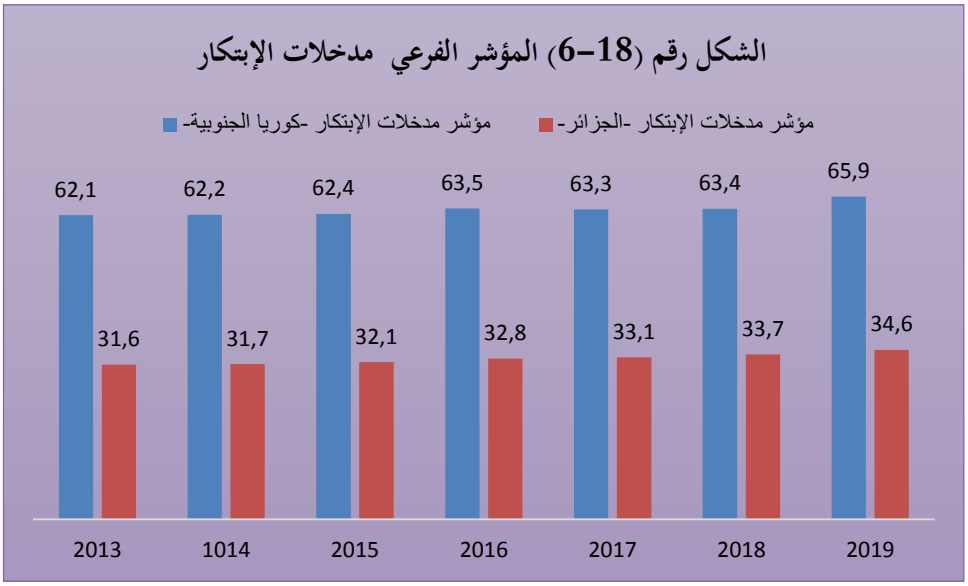

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات https://www.globalinnovationindex.org/

يشير الشكل أعلاه إلى أن كوريا متفوقة في هذا المؤشر وهو مدخلات الإبتكار و التي يضم بدوره خمس مؤشرات فرعية ، حيث أن القيم التي تسجلها هي ضعف المسجلة في حالة الجزائر ، ولكن الأمر الجيد بالنسبة للجزائر هو الإرتفاع المحسوس لقيم هذا المؤشر فبعد أن كان يشير إلى 31.6 سنة 2013 ، فقد إرتفع إلى 34.6 سنة 2019 ، لكنه وكما ذكرنا آنفا يبقى جد ضعيف إذ ما قورن بنظيرته الكورية و التي إرتفع المؤشر بها من 62.1 سنة 2013 إلى 65.9 سنة 2019 .

أما المخرجات و التي تحوي على المؤشرين الفرعيين الخاصين بمخرجات المعرفة و التكنولوجيا ، و مخرجات السلع الإبداعية فالشكل الموالي يوضحهما .

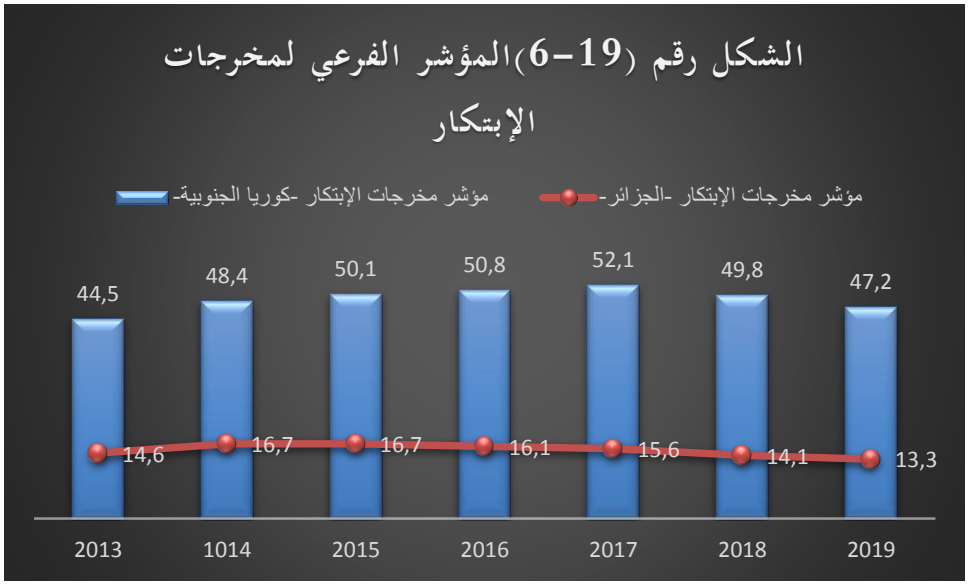

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات https://www.globalinnovationindex.org/

تشير العطيات إلى أن المؤشر الفرعي للمخرجات يعاني من ضعف شديد فالمعدلات المسجلة لا تكاد تتجاوز 17 أما كوريا فالمعدلات بها تتجاوز 40 يعني أن الفجوة كبيرة ، وهذا بالرغم من عدم ثبات الأداء الكوري في السنواة السبع محل الدراسة فبعد أن إرتفعت من 44.5 سنة 2013 إلى 52.1سنة 2017 و هي أعلى قيمة له ، عاودت الإنخفاظ مجددا في السنتين التاليتين

محققتا بذلك معدل 47.2 سنة 2019 ، لكنها تضل في رواق أحسن من الجزائر التي حققت سنة 2019 معدل 13.3 ، و هذا ما يدفعنا للقول بأن الجزائر تعاني من نقص فادح في هذا المجال .

و لمعرفة نقاط قوتها و ضعفها في هذا الميدان سوف نحاول إستعراض المؤشرات الفرعية التي يحويها مؤشر الإبتكار و مقارنتها بكوريا التي خطت خطوة جبارة في هذا المجال ،وهذا بإستخدام طريقة التحليل الهرمي العنقودي أو الهرمي و التي ستمكننا إظار مكامن القوة و الضعف لكلا الدولتين في المؤشرات الفرعية لمؤشر الإبتكار العالمي

الفرع الثاني: التحليل العنقودي الهرمي(Hierarchical cluster analysis) :

هنالك العديد من الطرق المختلفة للتحليل العنقودي، ولكننا سنتناول أهم هذه الطرق والأكثر استخدامً، وهي طريقة التحليل العنقودي الهرمي، إذ تعد هذه الطريقة خالية من التعقيد لكونها لا تتطلب المعرفة المسبقة بعدد العناقيد التي صنفت الحالات على أساسها. كما يتميز التحليل الهرمي بإمكانية إستخدامه مع العينات الصغيرة. وتقسم هذه الطريقة إلى نوعين من طرق التصنيف وهي :[1]

أ – طريقة التجميع : يتم فيها تجميع المجموعات الجزئية من العناقيد أو المشاهدات مع بعضها بحيث نحصل على مجموعات أكثر شمولا. أي أن التحليل يبدأ بعنقود واحد لكل حالة ثم تجمع العناقيد المتقاربة حتى نحصل على عدد من العناقيد التي تضم مجموعة من العناصر.

ب– طريقة التقسيم (التجزئة) : يتم فيها البدء بعنقود واحد يضم جميع المجموعات الجزئية والمشاهدات ويتم تجزئة هذا العنقود إلى عناقيد أصغر فأصغر. بعد تجميع العناصر على شكل عناقيد يجب حساب التماثل مابين العناقيد وهناك العديد من الطرق المختلفة تستخدم لغرض حساب التماثل وهي طريقة الربط المنفرد، طريقة الربط الشامل، طريقة الربط المتوسط، طريقة النقطة الوسطى، طريقة وارد)

حيث سيمثل الجدول التالي البينات الخاصة بالجزائر و التي سنجري عليها التحليل العنقودي والتصنيف الهرمي التصاعدي la Classification Ascendante Hiérarchique() CHA

ففيه المؤشرات الفرعية للمؤشر الإيتكار العالمي Global Innovation Index للفترة الممتدة بين 2013-2019

أما المؤشرات الفرعية فهي كالتالي :

1- العمود الأول : التشريعات 1 st pillar: Institutions

2- العمود الثاني : رأس المال البشري و البحث 2 nd pillar: Human capital and research

3- العمود الثالث :البنى التحتية 3 rd pillar: Infrastructure

4- العمود الرابع : تطور السوق 4 th pillar: Market sophistication

[1] أسماء أيوب يعقوب، **التحليل العنقودي والتمييزي في دراسة تطبيقية على بعض المصارف العراقية**، مجلة الاقتصادي الخليجي ال عدد13آذار 2017، ص 94

5- العمود الخامس مدى نطور بيئة الأعمال 5 th pillar: Business sophistication

6- العمود السادس مخرجات المعرفة و التكنولوجيا th pillar: Knowledge and technology outputs

7- العمود السابع المخرجات الإبداعية 7 th pillar: Creative outputs

2-1 التحليل العنقودي الهرمي (Hierarchical cluster analysis) للمؤشرات الفرعية للإبتكار حالة الجزائر.

إن الهدف من تطبيقه هو معرفة نقاط قوة الجزائر فيما يخص مختلف المؤشرات الفرعية عن طريق محاولة تصنيفها الى ثلاث فئات (طبقات) او اقسام و تصنيفها كالتالي (1. ضعيفة..2. متوسطة..3. جيدة.....، حيث أن هذا التصنيف سوف يترجم تجميع العناصر في قسم مشترك حسب تجانس العناصر (المؤشرات في حالتنا) اي الاقرب الى بعضها البعض وينعكس بُعد الطبقات او الفئات (الاقسام) عن عدم تجانس العناصر التي تشكل هذه الطبقات. و هذا بإستحدام برنامج XLSTAT16

الجدول رقم (1-6) المؤشرات الفرعية لمؤشر الإبتكار حالة الجزائر

Index	2013	1014	2015	2016	2017	2018	2019
1st pillar: Institutions	47.1	47.2	45.1	45.7	47.0	49.6	51.1
2nd pillar: Human capital and research	29.1	25.5	26.2	28.2	25.8	25.9	42.1
3rd pillar: Infrastructure	25.7	32.2	31.4	37.2	42.3	40.3	34.1
4th pillar: Market sophistication	38.4	36.2	36.8	31.7	29.5	32.5	27.9
5th pillar: Business sophistication	17.7	17.2	20.9	21.2	21.0	20.0	18.1
6th pillar: Knowledge and technology outputs	17.6	19.5	17.8	17.7	14.4	13.4	14.3
7th pillar: Creative outputs	11.6	14.0	15.6	14.6	16.7	14.7	12.3
Global Innovation Index	23.1	24.2	24.4	24.4	24.3	23.9	24.0

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات https://www.globalinnovationindex.org/

بعد إدخال المعطيات في XL STAT 2016 حصلنا على النتائج التي سنتعرضها من خلال الأشكال و المنحنيات التالية :

الشكل رقم (20–6) مخرجات برنامج XL STATتوضح الشجرة الهرمية وترتيب المؤشرات الفرعية بحسب قيم الأداء للجزائر

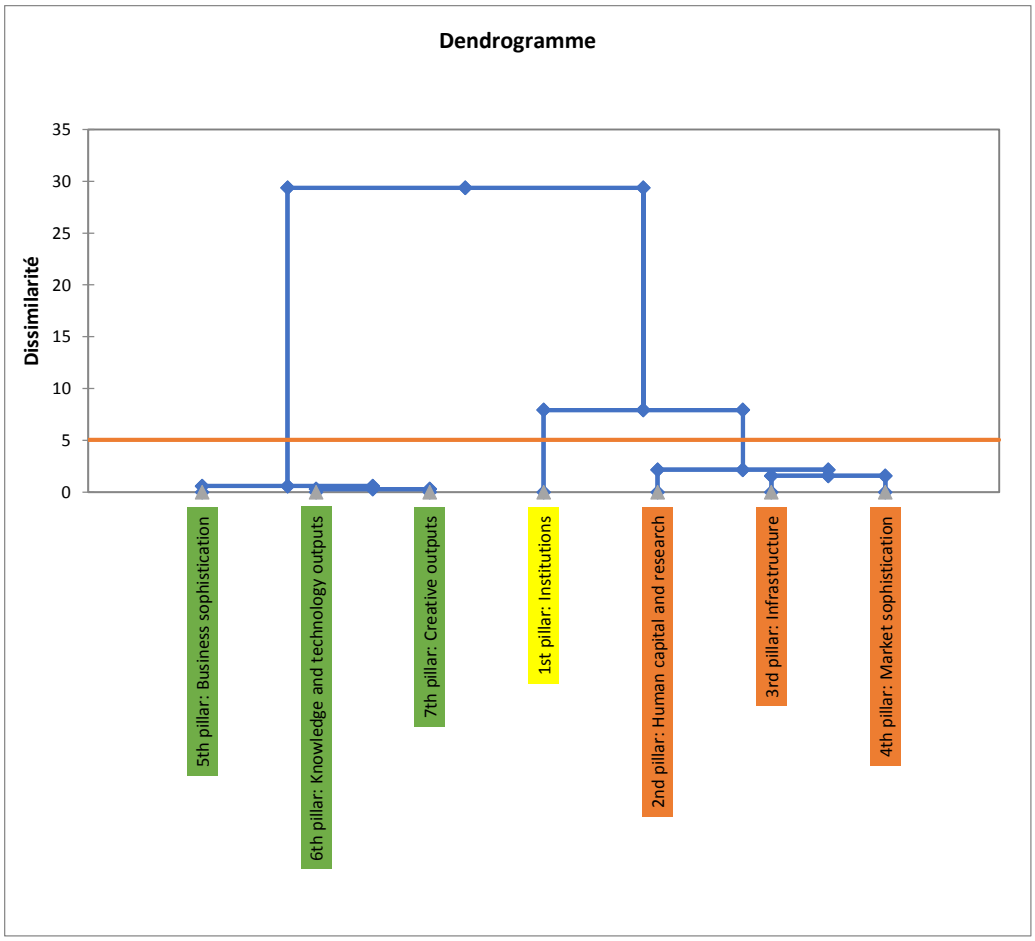

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات XL STAT 2016

يمثل الرسم البياني أعلاه تجميع المؤشرات الفرعية و التي تنطوي تحت مؤشر الإبتكار العالمي (المشاهدات) في جملة من المجموعات أو الفئات حيث كل مجموعة تضم المؤشرات الأكثر تجانسًا من حيث الأداء في المدة المتراوحة بين 2013-2019 ، ولقد إستعملنا هذه الطريقة كونها تتيح لنا التمييز بين المؤشرات التي تعد حلقة ضعف و الأخرى التي تعد نقاط قوة و الشكل الموالي يؤكد لنا ذلك التقسيم

الشكل رقم (21-6) مخرجات برنامج XL STAT توضح ملخص الشجرة الهرمية (الجزائر)

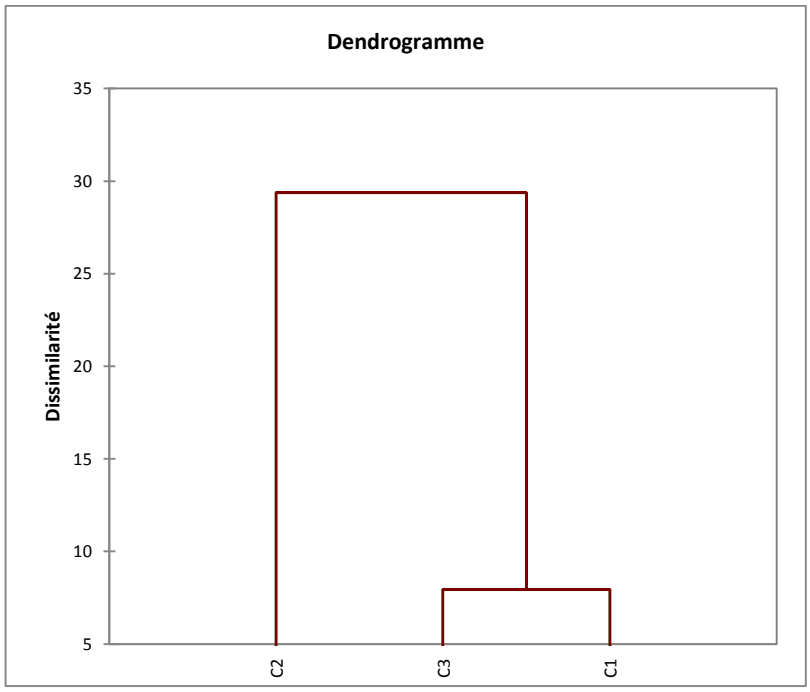

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات XL STAT 2016

من قراءتنا للمخطط نرى أن المجموعات مقسمة إلى ثلاث فئات C2، C3، C1 وهذا بحسب الأداء .

تفسيرالنتائج:

بناءً على النتائج التي تم الحصول عليها من مخرجاتXLSTAT و بعد إستخدامنا لطريقة CHA ، يمكننا تصنيف المجموعة الى 3 فئات وفقًا لمعدلات الأداء في سلم تنقيط المؤشرات الفرعية و التي تقاس من 0 إلى 100كالتالي :

الفئة الأولى المؤشرات ذات الأداء الجيد C1 : وفيها مؤشر فرعي وحيد و هو المؤسسات Institutions و الذي يعد من المؤشرات الجزئية للمؤشر الفرعي لمدخلات الإبتكار ، وهو الوحيد الذي يسجل معدلات لابأس بها و بالتالي يمكن القول أنه نقطة قوة للجزائر كونها تسجل معدلات جد جيدة فيه مقارنةً بالمعدلات التي تسجلها المؤشرات الفرعية الأخرى حيث يشمل هذا المؤشر كلا من البية السياسية ، البيئة التنظيمية ، بيئة الأعمال .

الفئة الثانية المؤشرات ذات الأداء المتوسط C2 : تضم هذه الفئة ثلاث مؤشرات فرعية تنطوي هي الأخرى تحت المؤشر الفرعي لمدخلات الإبتكار وهي كالتالي : رأس المال البشري و البحث Human capital and research و الذي بدوره يحوي مؤشرات متفرعة منه وهي (التعليم ، التعليم العالي ، البحث و التطوير) ، و الثاني هو مؤشر البنية التحتية Infrastructure الذي يضم (تكنولجيا المعلومات و الاتصالات ، النية التحتية العامة ، الإستدامة البيئية)، أما المؤشر الأخير فهو التطور في السوق Market sophistication و الذي يتفرع منه (القروض ، الإستثمارات ، التجارة المنافسة ، السوق)،

أما الأداء بها فهو متوسط أي أحسن من المؤشرات المتبقية ، و يعزى هذا الأداء إلى المجهودات التي قامت بها الجزائر بالأخص في المؤشرات الخاصة بالتعليم و التعليم العالي ، و كذا البنية التحتية التي كانت من أهداف المخططات التنموية التي أتينا على ذكرها ، كما أن المجهودات التي وجهت لقطاع تكنولجيا المعلومات و الإتصالات كان لها دور كبير في تحسين الأداء لهذا المؤشر .

الفئة الثالثة المؤشرات ذات الأداء الضعيف C 3 : أما المجموعة الأخيرة وهي الحلقة الأضعف فتحوي ثلاث مؤشرات إثنان يندرجان تحت المؤشر الفرعي لمخرجات الإبتكار ألا وهما مخرجات المعرفة و التكنولوجيا Knowledge and technology outputs ، الذي يعد من مقاييس الإقتصاد المعرفي كونه يحوي (إنشاء المعرفة ، تأثير المعرفة وفي الأخير نشرها) ،أما الثاني فهو المخرجات الإبداعية Creative outputs وهو بدوره يقيس المنتجات المعرفية و الإبداعية و يحوي (الأصول غيرالملموسة ، إنشاء السلع و الخدمات ، الإبداع عبر الأنترنت) ، وفيما يخص المؤشر الثالث فهو ينتمي إلى مؤشر المدخلات ، وهو مدى تطور بيئة الأعمال Business sophistication (عمال المعرفة ، روابط الإبتكار ، إستيعاب المعرفة) ،تعد هذه الفئة الأضعف بين المؤشرات الفرعية الأخرى فهي لم تتعدى قيمة 20 طيلة سنوات الدراسة فالأداء الهزيل لمخرجات المعرفة و التكنولوجيا والمخرجات الإبداعية وكذا تطور بيئة الأعمال أثرت على مؤشر مخرجات الإبتكار الذي تم التعرض له سابقا ، حيث وجدنا أن معدلات الجزائر فيه جد ضعيفة فهي لا تكاد تتعدى 17. كما أن مؤشر تطور بيئة الأعمال هو الآخر يسجل أداء جد هزيل .

إذن يمكن أن تستنتج أن أداء الجزائر في هذه المؤشرات جد هزيل و بالأخص في المجموعة الثالثة C 3 و التي تخص الإقتصاد المعرفي لذا يجب عليها إن أرادت الرقي في سلم هذا المؤشر التوجه أكثر نحو المجالات المعرفية المذكورة أنفا و الإستثمار فيها

أما فيما يخص الفئة الثانية C2 و التي تعد متوسطة لكنها لاترقى إلى المطلوب إذا ماقورنت بدول رائدة ، حيث أنها ضعيفة نسبيا فقيمها لم تتعدى 40 طيلة سنوات الدراسة لكنها في تحسن ، وهذا ما تشير إليه الإحصائيات ، لكن على الدولة الإهتمام بها أكثر كونها منصة إنطلاق لمخرجات الإبتكار و بالأخص مؤشر التنمية البشرية و البحث و تكنولجيا المعلومات و الإتصالات بإعتبارهما من ركائز الإقتصاد المعرفي ، أما الفئة الأولى C1 و هي المؤسسات فهي نقطة القوة الوحيدة للجزائر ، لذا يجب المحافظة عليها و لما لا الرقي بها .

و منه فهي سوف تكون تحت حتمية تقوية المجموعات الأخرى إن أرادت الرقي في سلم تنقيط هذا المؤشر ، و تحافض على أداء المجومهة الأولى التي تعد نقطة قوتها الوحيدة ، من أجل التوجه نحو إقتصاد معرفي يقود قاطرة النمو و التنمية فيها ، وهذا ما يؤكد الأمر الذي أتيانا على ذكره أنفا عند وصفنا لمؤشر المدخلات ، حيث وجدنا أنه في إرتفاع ، كونه يحوي فئتين و هما المؤسسات و رأس المال البشري و البحوث و التي تشهد تحسنا ملحوض بالإضافة إلى الفئة الثالثة .

2-2 التحليل العنقودي الهرمي (Hierarchical cluster analysis) للمؤشرات الفرعية للإبتكار حالة كوريا الجنوبية.

يتيح لنا الجدول أسفله معرفة أداء الدولة في المؤشرات الفرعية و المقاييس التابعة لها و من الوهلة الأولى يمكن أن نلاحظ أن جل المؤشرات الفرعية لكوريا تتجاوز 50 ما عدا المجموعة التي تعنى بالمخرجات الإبداعية ، وهو ما جعلها تكون في المراتب 15 الأولى عالميا ، لذا سوف نقوم بإستخدام طريقة التحليل العنقودي الهرمي من أجل معرفة نقاط قوتها وضعفها ، لنقوم بعد ذلك بمقارنت نتائج هذه الدولة مع التنائج التي توصلنا لها من قبل و التي تخص الجزائر

الجدول رقم (2-6) المؤشرات الفرعية لمؤشر الإبتكار حالة كوريا الجنوبية

index	2013	1014	2015	2016	2017	2018	2019
1st pillar: Institutions	76	75,8	76,2	75,4	74,5	78,5	79,7
2nd pillar: Human capital and research	64,8	64,1	64,8	66,9	66,2	65,3	66,5
3rd pillar: Infrastructure	60,7	62,8	62,4	63,3	63,4	62,7	61,6
4th pillar: Market sophistication	65,7	65,4	63,3	62	61,6	60,4	64,3
5th pillar: Business sophistication	43,3	42,7	45,2	50,1	51,1	50,2	57,6
6th pillar: Knowledge and technology outputs	47,8	54,5	56,7	54,1	54,7	53,3	50,2
7th pillar: Creative outputs	41,3	42,2	43,6	47,4	49,4	46,4	44,1
Global Innovation Index	53,3	55,3	56,3	57,1	57,7	56,6	56,6

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات https://www.globalinnovationindex.org/

بعد القيام بنفس العملية السابقة أي إدخال المعطيات في XL STAT 2016 حصلنا على النتائج التي سنتعرضها من خلال الأشكال و المنحنيات التالية :

الشكل رقم (22–6) مخرجات برنامج XL STATتوضح الشجرة الهرمية وترتيب المؤشرات الفرعية بحسب قيم الأداء (كوريا الجنوبية)

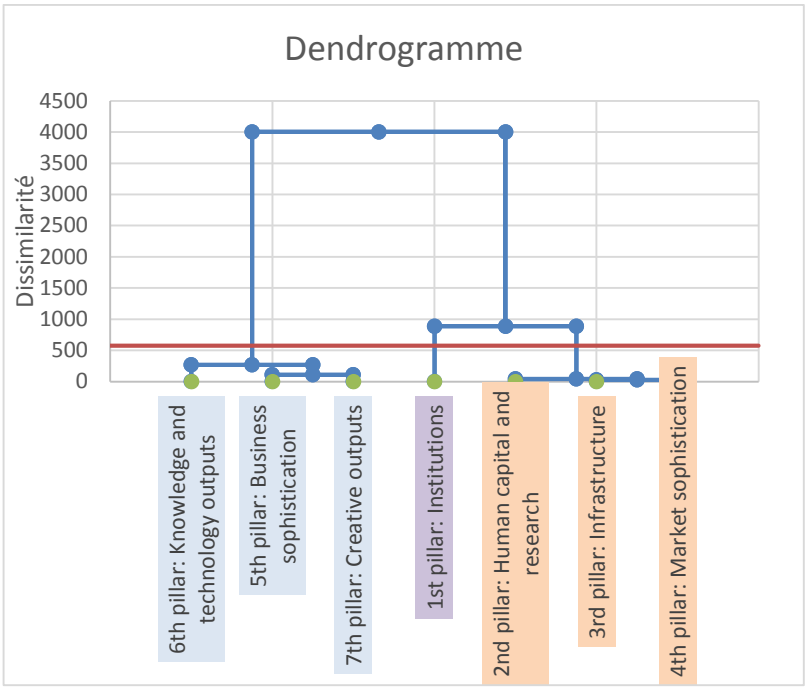

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات XL STAT 2016

الشكل رقم (23–6) مخرجات برنامج XL STAT توضح ملخص الشجرة الهرمية لمؤشرات كوريا الجنوبية

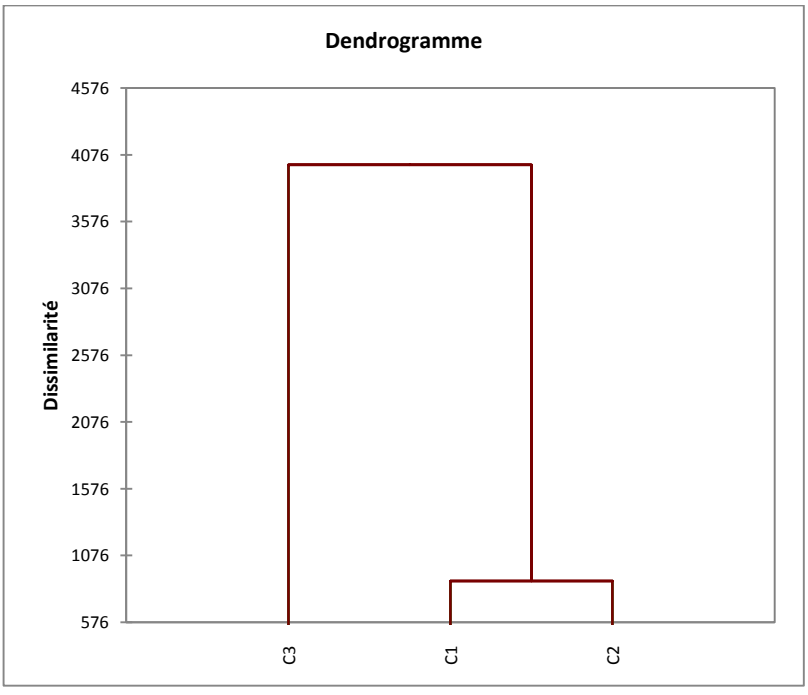

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات XL STAT 2016

من الشكل والمنحنى أعلاه نجد أن المجموعات قد قسمت إلى ثلاث فئات أو طبقات وهو نفس الأمر الذي قمنا به سابقا، حيث سوف يتم تصنيفها بحسب آدائها من الأضعف إلى الأفضل، وعلى ضوء ذلك يمكن أن نخرج بالنتائج التالية

الفئة الأولى المؤشرات ذات الأداء الجيد:C1 تحوي مؤشر فرعي وحيد وهو المؤسسات Institutions والذي يعد من المؤشرات الجزئية للمؤشر الفرعي لمدخلات الإبتكار، حيث يسجل هذا المؤشر معدلات تفوق 76 أي أنه الأعلى والأحسن في الآداء مقارنةً بالمؤشرات الأخرى.

الفئة الثانية المؤشرات ذات الأداء المتوسط : C2 تضم هذه الفئة ثلاث مؤشرات فرعية أخرى ،حيث سجلت كلها معدلات فقات قيمتها 60 وهذا خلال سنوات الدراسة ، وتعزى هذه النتائج إلى الإهتمام الكبير الذي أولته كوريا للمؤشرات التي تكونه و التي يمكن ذكرها فيما يلي : رأس المال البشري و البحث Human capital and research و الذي بدوره يحوي مؤشرات متفرعة منه وهي (التعليم ، التعليم العالي ، البحث و التطوير) ، لقد ذكرنا في الفصل الخاص بكوريا معظم الجهود التي قامت بها هذه الدولة من أجل الرقي بهذه القطاعات ، حيث قامت بتعزيز ورفع أداء الجامعات و التعليم بشكل عام كما أن التعاون بين الجامعات و الشركات الخاصة في مجال البحث و التطوير جعل من هذه المؤشرات تؤدي أداء جد ممتاز ، أما فيما يخص مؤشر البنية التحتية Infrastructure الذي يضم (تكنلوجيا المعلومات و الاتصالات ، البنية التحتية العامة ، الإستدامة البيئية) فهي تعد رائدة في هذا المجال حيث تحتل المراتب الأولى دوليا في مجال الإتصال بالإنترنت وتملك شركات رائدة و عملاقة على غرار سامسونغ الغنية على التعريف ، أما المؤشر الأخير فهو التطور في السوق Market sophistication و الذي يتفرع منه (القروض ، الإستثمارات ، التجارة المنافسة ، السوق)، فبعد تحرر هذا الميدان في ثمانينات القرن المنصرم بدأ بالتطور إلى أن أضحى متطورا على غرار القطاعات الأخرى .

الفئة الثالثة المؤشرات ذات الأداء الضعيف C 3 : أما المجموعة الأخيرة فهي الأقل أداء مقارنة بالمجموعات الأخرى لكن أداءها جد رائع فهي تتعدى 42 تقريبا

بعد إستعراضنا للنتائج الخاصة بكوريا و الجزائر يمكن أن نقول بأن الفرق و الفجوة كبيرة جدًا، على الرغم من أن تقسيم المجموعات كان متماثلا لكن النتائج متغايرة، فلو أخذا مجموعة الأداء الأضعف لوجدناها تضم على سبيل المثال مخرجات المعرفة و التكنولوجيا Knowledge and technology، لكن النتائج جد متباين بالنسبة لكلا الدولتين و المنحنى التالي يبين ذلك :

الشكل رقم (24-6)مقارنة بين المؤشر الفرعي لمخرجات المعرفة و التكنلوجيا لكل من كوريا الجنوبية و الجزائر

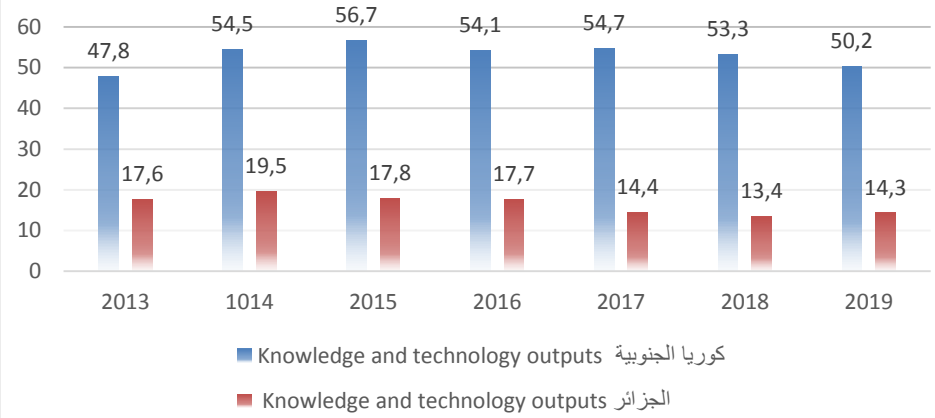

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على قاعدة بيانات https://www.globalinnovationindex.org/

تشير نتائج الشكل أعلاه إلى أن الفجوة جد كبيرة و الفرق جد شاسع بين البلدين ، ففي حين سجلت الجزائر سنة 2013 في مقياس هذا المؤشر ما قيمته 17.6 ، كان مؤشر كوريا في نفس السنة يشير إلى 47.8 ، ولول أخذنا نتائج السنة الأخيرة 2019 لوجدنا أن الجزائر سجلت 14.3 ،أما كوريا فقد تحصلت على ما قيمته 50.2 ، و تعزى هذه النتائج إلى الفرق الشاسع بين الدولتين في نتائج المؤشرات الفرعية ،وللوقوف عليها أكثر سوف نقوم بإستعراض عينة منها ولتكن هذه العينة المجموعة الأولى و التي تتمثل في إنشاء المعرفة ، و التي تحتوي بدورها خمسة مؤشرات و التي تعد نتائج الإبتكار وأنشطته وهي :- براءة الاختراع المسجلة من المقيمين في الدولة في مكتب براءات الإختراع المحلي ، براءة الاختراع المسجلة على المستوى الدولي عبر معاهدة التعاون الدولية لشؤون براءات الاختراع ، حقوق الملكية الفكرية المسجلة على المستوى المحلي ، المقالات العلمية والتقنية المنشورة في مجلات محكمة ، عدد المقالات والبحوث التي حصلت على تصنيف (h) على الأقل في مؤشر مقياس مستوى المؤلف

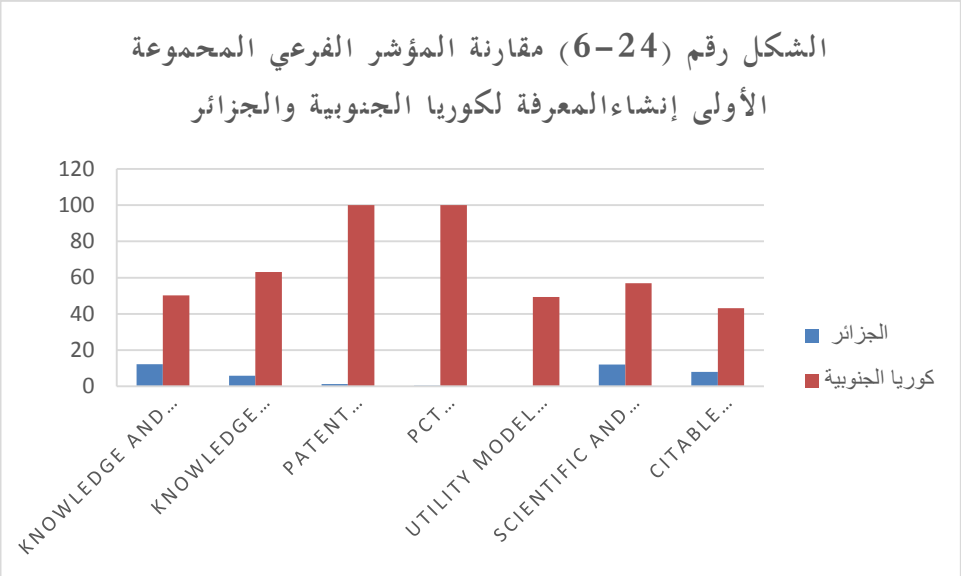

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على قاعدة بيانات ://www.globalinnovationindex.org

من الشكل أعلاه يتبين لنا بوضوح أن الفجوة كبيرة جدا بين الجزائر وكوريا ، فلو أخذنا القيمة المسجلة في المؤشر الفرعي للمقالات العلمية والتقنية المنشورة في مجلات محكمة مثلا لوجدنا أن كوريا قد سجلت 56.9 بينما الجزائر سجلت قيمة 12.1 و الشكل الموالي يدعم ما ورد في المؤشر السابق ، و هذا ما يدل على أن الإنتاج العلمي في كوريا يفوق نظيرته الجزائرية بكثير ، مع العلم أن هذا المؤشر يعد من بين المؤشرات التي يقاس بها الإقتصاد المعرفي، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى كبراءة الإختراع ، و هذا ما أتينا على التفصيل فيه في الشق النظري .

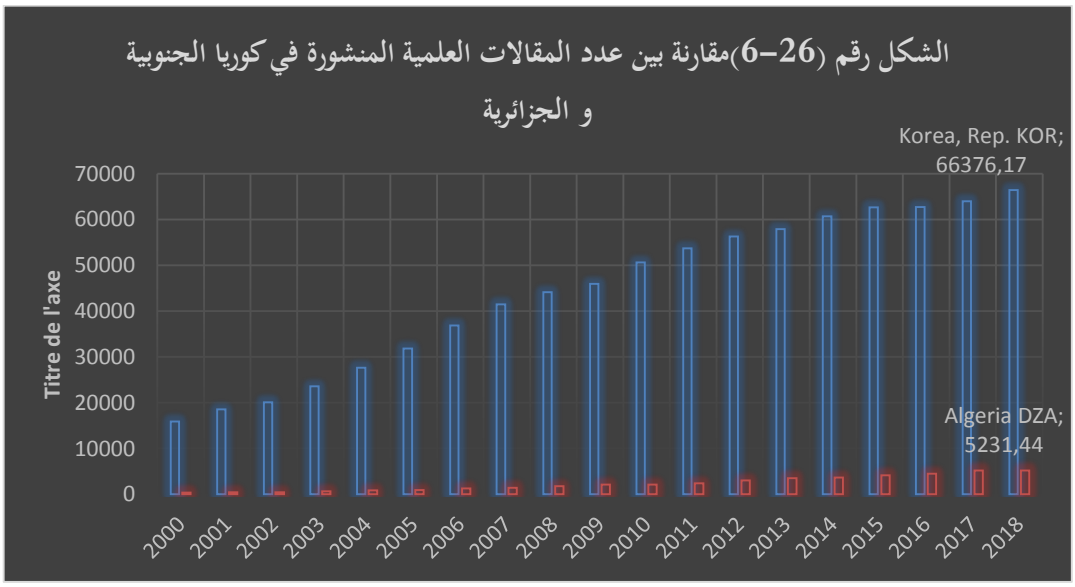

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات البنك الدولي

تعزز الإحصائيات الموجودة في الشكل أعلاه ما تم الوقوف عليه عند ذكر ما ورد في المؤشر الفرعي الخاص بها حيث أن الفرق الموجود بين الدولتين جد كبير ففي حين كان عدد المقالات العلمية المنشورة في الجزائر سنة 2018 يقدر ب

5231 مقال، كان العدد في كوريا يشير إلى 66376

إذن يمكن أن نقول بأن الفجوة بين الإقتصادين كبيرة جدًا و هذا راجع إلى جملة من الأسباب ، فكوريا بعد الأزمة التي ضربتها في تسعينيات القرن المنصرم ، قامت بإنتهاج درب جديد ألا وهو التوجه نحو العلم و المعرفة ، حيث قامت بتقوية نظامها التعليمي و عصرنته عن طريق جملة من المخططات التي تم ذكر أهما سابقا ك براين 21 .، بالإضافة إلى أنها رفعت من قيمة المبالغ المخصصة للبحث و التطوير و جعلته أولوية لها مما أدى بها إلى قطع أشواط كبيرا في هذا المجال، لتصبح بذلك دولة يعتمد إقتصادها على الإبتكار و المعرفة ،أما الجزائر و على الرغم من بعض المحاولات التي تعد محتشمة إذا ما تمت مقارنتها بكوريا ، فهي لا تزال تقبع في مؤخرة ترتيب الدول في هذه المؤشرات التي تقيس الإبتكارات و المعرفة ، وكل ما يخص التقنية و البحث العلمي و التعليم .

المطلب الثالث المؤشر العالمي للمعرفة

سوف تتيح لنا قراءة هذا المؤشر معرفة موقع البلدين فيه ، كونه خارطة طريق للحكومات بغية تسريع وتيرة الانتقال ببلدانهم إلى اقتصادات قوية قائمة على المعرفة ومعتمدة على المعلومات، كما أنه يعد من أبرز الطرق التي تمكن الدول من التعرف على مواطن الخلل وتوسيع نطاق العمل لتعزيز تنافسية الاقتصاد، حيث يستند المؤشر إلى ستة مؤشّرات قطاعية، تتمثل في التعليم قبل الجامعي، والتعليم التقني والتدريب المهني، والتعليم العالي، والبحث والتطوير والإبتكار، وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، والإقتصاد، إضافة إلى مؤشّر عام عن البيئات التمكينية.

وبناءً على ذلك سوف نقوم بالمقارنة المرجعية بين كوريا والجزائر، لمعرفة أوجه قصور ونقاط القوة لكلا البلدين وهذا عن طريق دراسة وصفية للمؤشر طيلة ثلاث سنوات أي من 2017 حتى 2019 من ثم التركيز على نتائج المؤشر الصادرة سنة 2019

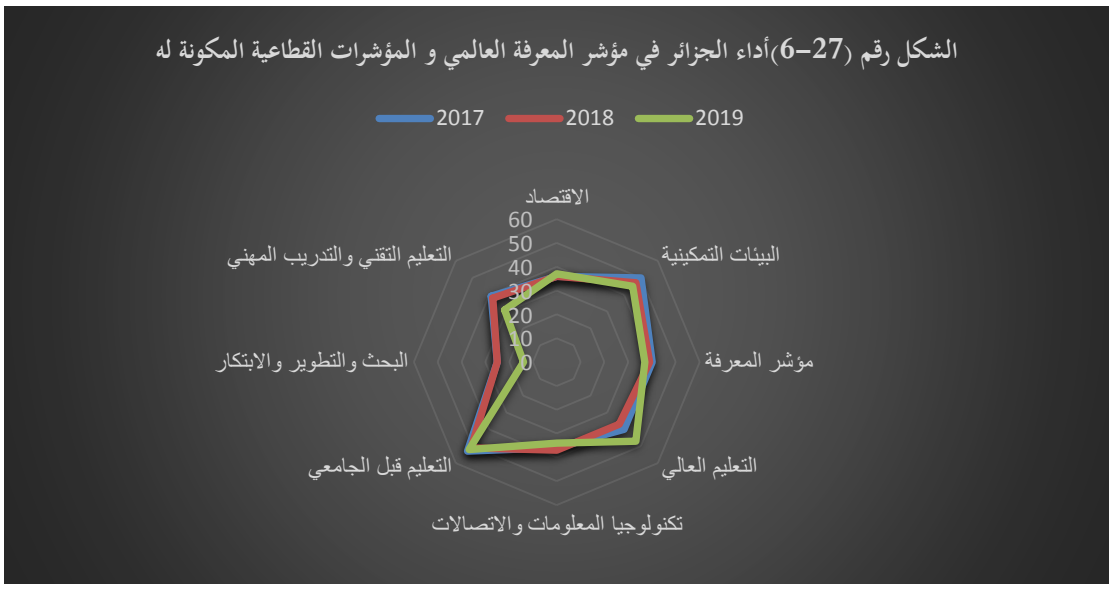

الشكل رقم (27-6)أداء الجزائر في مؤشر المعرفة العالمي و المؤشرات القطاعية المكونة له

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات مؤشر المعرفة العالمي www.knowledge4all.com

يتيح لنا الشكل أعلاه تتبع أداء الجزائر في مؤشر المعرفة العالمي و المؤشرات القطاعية التابعة له على مدار ثلاث سنوات ، حيث يبدو جليا أن الأداء جد متواضع فيما يخص قيمة المؤشر الكلية فلقد تراوحت بين 35 و 37 نقطة وهي قيمة محتشمة ، أما فيما يخص المؤشرات القطاعية فهي لم تتجاوز 50 بإستثناء التعليم قبل الجامعي، و الباقي كانت دون 40 إلا مؤشر التعليم العالي و الذي شهد تحسنا ملحوظا بالأخص في سنة 2019 ، أما فيما يخص الحلقة الأضعف فهي تتمثل في المؤشر الخاص بالبحث و التطوير و الذي سجل قيمة 25 طيلة السنتين الأولتين لكنه تقهقر في سنة 2019 ليسجل قيمة 14 وهو الأدنى بين المؤشرات ، على العموم يمكن القول بأن الأداء طيلة السنوات الثلاثة كان جد ضعيف ، حيث أنه يتأخر عن المعدل العالمي الذي يقدر ب 47 أي بعشر نقاط ، كل هذا يدل على أن الطريق أمام الجزائر للتوجه نحو إعتماد إقتصاد المعرفة لا تزال بعيدة ،لكنها إن أرادت الوصول إليه فما عليها إلا تحسين آداء المؤشرات القطاعية و بالأخص ثلاث مؤشرات ألا وهي التعليم التقني و التدريب المهني و تكنلوجيا المعلومات و الإتصالات ، كما أنها تقع تحت حتمية التحسين و الإهتمام أكثر بالبحث و التطوير ، كونه أهم المقومات الذي تحتاجه أي بلد تريد ولوج إقتصاد المعرفة و الإعتماد عليه .

بعد أن تعرضنا لأداء الجزائر سوف نحاول الآن و من خلال الشكل أدناه نتتبع وضع كوريا الجنوبية التي أضحت من الدول المشهود لها في مجال إقتصاد المعرفة ، و ما ترتيبها العالمي في هذا المؤشر إلا دليل قاطع على ذلك فهي في المراتب 20 الأولى عالميا بمعدل يتجاوز 60 أي أنها تتفوق بفارق كبيرة على المعدل العالمي و الذي يقدر ب 47

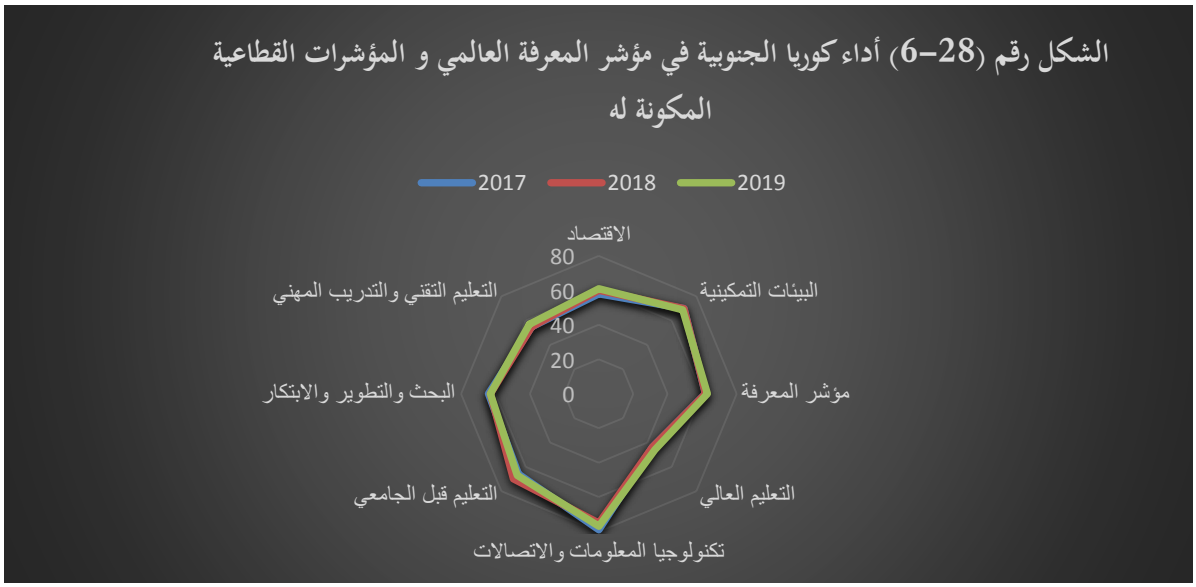

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات مؤشر المعرفة العالمي www.knowledge4all.com

من الشكل أعلاه نستشف أن أداء كوريا الجنوبية في المؤشر الكلي و المؤشرات القطاعية جد رائع فهي تفوق 50 في معظمها وهي مستقرة على مدى الثلاث سنوات ، على العموم يمكن القول بأن كوريا إستطاعت الرقي بكل القطاعات التي شملها قياس هذا المؤشر و هذا يعود إلى تلك البرامج التي أتينا على سردها ، و بالأخص في المؤشرين القطاعيين الخاصين بتكنلوجيا المعلومات و

الإتصالات و بالبحث و التطوير الذين يعدان نقطتي القوة لديها ، أما نقطة ضعفها الوحيدة إن صح القول فهي مؤشر التعليم العالي الذي يعد المؤشر الأدنى بين كل المؤشرات حيث حقق ما معدله 45 نقطة على مدار السنوات الثلاث .

بعد أن تعرضنا لمؤشر المعرفة للبلدين كلاً على حد سوف نحاول الآن مقارنة أداء كلا الدولتين محل الدراسة ، فيما يخص هذا المؤشر لذا سوف نعتمد على الإحصائيات الخاصة بسنة 2019 ، و الشكل الموالي سوف يسمح لنا القيام بذلك

الشكل رقم (29-6) مقارنة أداء الجزائر و كوريا الجنوبية في مؤشر المعرفة سنة 2019

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات مؤشر المعرفة العالمي www.knowledge4all.com

إن الشكل أعلاه يوضح لنا أداء كلٍ من الجزائر و كوريا الجنوبية في مؤشر المعرفة العالمي خلال سنة 2019 ، وكذا مؤشراته الفرعية ، حيث أن قيمة المؤشر العام كانت تشير إلى أن كوريا قد حققت 63 برتبة 20 عالميا، بينما الجزائر تحصلت على 37 وجاءت في الرتبة 104 ، ويرجع ذلك إلى أداء الدولتين في المؤشرات الفرعية كما هو موضح ، فكوريا تتجاوز الجزائر بأشواط كبيرة في مؤشرات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، حيث حقق البلدين ما قيمته 34 و 77 على التوالي و بترتيب 107 للجزائر على الرغم من محاولاتها تنمية هذا القطاع أما كوريا فقد جاءت في الرتبة 14 دوليا ، أما إذا ما تكلمنا على التعليم التقني والتدريب المهني فكوريا قد حققت ما قيمته 57.4 برتبة 31 أما الجزائر فقيمة المؤشر الفرعي بها تشير إلى 31 برتبة 131، كون كوريا تهتم كثيرا بهذا الشق عكس الجزائر ، وفيما يخص البحث و التطوير و الإبتكار فالفجوة جد عميقة ،حيث أن المخططات التي وضعتها كوريا كانت من أولوياتها رفع نسق هذا القطاع و هذا ما كان لها ، فما قيمة المؤشر الفرعي الخاص به إلاّ دلالة على نجاح مجهوداتها فقيمته تشير إلى 63 أما رتبتها في فلقد كانت الثالثة عالميا متخطيتا بذلك الكثير من الدول المتطورة ، و فميا يخص الجزائر فهي في الرتبة 106 بقيمة 14.2 وهي القيمة المتدنية في جملت المؤشرات الفرعية الخاصة بها ،على الرغم

من تفوق كوريا على الجزائر في شتى المؤشرات القطاعية ،بيد أن هناك مؤشرات قد تجاوزت فيها الجزائر نضيرتها الكورية أو كانت قريبة منها كمؤشر التعليم العالي الذي كانت قيمته في الجزائر تشير إلى 47 بينما كوريا 46 ، بينما مؤشر التعليم قبل الجامعي فالفارق لم يكن كبيرا فقيمته في الجزائر 52 ، حيث أنه المؤشر الوحيد الذي تعدت فيه الجزائر النصف ،أما قيمته في حال كوريا فقد كانت تشير إلى 67

على ما يبدوا فإن المؤشر الفرعي الذي يقيس التعليم العالي هو المؤشر الوحيد الذي تجاوزت فيه الجزائر كوريا، حيث كان ترتيبها فيه 37 عالميا بتنقيط 47.4 سنة 2019 بينما كوريا أتت في الرتبة 44 بتنقيط 45.5 ،لذا سوف نحاول التدقيق فيه لمعرفة ، هل فعلا نظام التعليم العالي في الجزائر يتفوق على كوريا أما لا .يوضح لنا الجدول أدناه المؤشر القطاعي للتعليم العالي والمؤشرات الفرعية المكونة له والتي سنستهلها بمدخلاته .

الجدول رقم (3–6) مقارنة للمؤشر القطاعي للتعليم العالي والمؤشرات الفرعية المكونة له بين كوريا الجنوبية والجزائر

المؤشر و المؤشر الفرعي	الجزائر	كوريا
مدخلات التعليم العالي		
الترتيب	3	105
القيمة	66.7	38.2
الإنفاق		
الترتيب	n/a	63
القيمة	n/a	28.4
الإنفاق الحكومي على التعليم العالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)		
الترتيب	n/a	59
القيمة	n/a	38.9
معدل الإنفاق الحكومي لكل طالب في التعليم العالي (بالدولار الأمريكي، تعادل القوة الشرائية)		
الترتيب	n/a	56
القيمة	n/a	17.9
الالتحاق		
الترتيب	11	78
القيمة	61.1	36.9
الطلاب الملتحقون بالبكالوريوس أو ما يعادلها (% من إجمالي طلاب التعليم العالي)		
الترتيب	87	69
القيمة	61.1	66.9
الطلاب الملتحقون بالماجستير أو ما يعادلها (% من إجمالي طلاب التعليم العالي)		
الترتيب	n/a	80
القيمة	n/a	17.9
الطلاب الملتحقون بالدكتوراه أو ما يعادلها (% من إجمالي طلاب التعليم العالي)		
الترتيب	n/a	45
القيمة	n/a	26.1
الموارد البشرية		
الترتيب	41	113
القيمة	75	50
متوسط عدد الطلبة لكل معلم في التعليم العالي		
الترتيب	108	52
القيمة	52.8	80.3
الترتيب	6	107
القيمة	97.1	19.6

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات مؤشر المعرفة العالمي www.knowledge4all.com

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر تتفوق كثيرا على كوريا الجنوبية في المؤشر القطاعي لمدخلات التعليم العالي فقيمته 66.7 و ترتيب الجزائر به 3 عالميا بينما كوريا في الرتبة 105 بقيمة 38.2 ، ويرجع ذلك إلى مكوناته ، فنسبت الإلتحاق بالتعليم العالي مثلا في الجزائر كبيرة ، و ترتيبها العالمي 11 بقيمة 61.1 بينما في كوريا النسبة منخفضة 36.9 ، و الترتيب 78 عالميا ،كما أن عدد الباحثين العاملين في التعليم العالي في الجزائر ، تقدر في هذا المؤشر ب 97.1 وبرتبة 6 عالميا بينما في كوريا تقدر 19.6 و رتبة 170 ،كل هذا جعل من الجزائر تتجاوز كوريا في هذا المؤشر القطاعي سواءًا من حيث التنقيط أو الترتيب .

وللمزيد من التمحيص سوف نحاول عرض المؤشر الفرعي الثاني لهذا المؤشر القطاعي ألا وهو مؤشر مخرجات التعليم العالي وجودته والذي سوف يوضح لنا الصورة أكثر.

لأن قطاع التعليم العالي يكتسب أهمية كبيرة بإعتباره عنصرًا فعّالًا في تعليم الشباب وتطوير كفاءاتهم وتوسيع معارفهم ومهاراتهم ممّا يساهم في تحسين القدرة التنافسيّة لأيّ بلد في الأسواق العالميّة وفي رفع مستوى الدخل الفرديّ وفي دفع نموّ المجتمع ككل. كما أنه عنصرٌ أساسيٌّ في دعم القدرات على إنتاج المعرفة واستخدامها في شتى المجالات، إذ يُعدّ من أهم العناصر المساهمة مباشرة في تطوير البحث العلمي والتطور التكنولوجي وتحسين العملية التعليمية في مختلف المراحل والدفع نحو اقتصادات المعرفة. يضم قطاع التعليم العالي محورين: مدخلات التعليم العالي، ومخرجات التعليم العالي وجودته.

الجدول رقم (4–6) مقارنة المؤشر القطاعي للتعليم العالي لكل من كوريا و الجزائر

المؤشر و المؤشر الفرعي	الجزائر	كوريا
مخرجات التعليم العالي وجودته		
الترتيب	84	27
القيمة	33.5	50.8
التخرج		
الترتيب	35	55
القيمة	52.4	47.5
خريجو مرحلة البكالوريوس أو ما يعادلها (%)		
الترتيب	74	70
القيمة	52.4	53.4
خريجو مرحلة الماجستير أو ما يعادلها (%)		
الترتيب	n/a	40
القيمة	n/a	46.3
خريجو مرحلة الدكتوراه أو ما يعادلها (%)		
الترتيب	n/a	35
القيمة	n/a	42.8
العمل بعد التخرج		
الترتيب	111	13
القيمة	33.8	78
القوى العاملة الحاصلة على تعليم متقدم (%)		
الترتيب	59	11
القيمة	33.8	68.9
البطالة في أوساط القوى العاملة الحاصلة على تعليم متقدم (%)		
الترتيب	n/a	44
القيمة	n/a	87.1
جودة الجامعات		
الترتيب	63	14
القيمة	33.3	66.9
التعاون بين الجامعات والقطاعات في مجالات البحث والتطوير		
الترتيب	88	28
القيمة	33.8	66.3
عدد الجامعات المصنفة عالميًا في الدولة		

الترتيب	49	10
القيمة	32.8	67.5
كفاءة الطلاب		
الترتيب	83	66
القيمة	9.1	15.8
نسبة الطلاب الملتحقين بجامعات مصنفة عالميًا (%)		
الترتيب	60	56
القيمة	15.8	21.1
نسبة انتقال الطلاب إلى الدولة (%)		
الترتيب	94	72
القيمة	2.5	10.5

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات مؤشر المعرفة العالمي www.knowledge4all.com

على عكس المدخلات فإن المؤشر القطاعي للمخرجات يشير بأن كوريا تتفوق على الجزائر ، حيث قدرت قيمته ب 50.8 أما الترتيب فكانت في المركز 27 بينما حلت الجزائر في الرتبة 84 بقيمة 33.5 ، و هذا ما يدل على أن نوعية التعليم العالي في كوريا أحسن بكثير منها في الجزائر ، كون المؤشرات الفرعية التي تعنى بقياس هذه المؤشر تستعمل لقياس جودة التعاليم و مخرجاته، فلو تكلمنا على جودة الجامعات لوجدنا أن الكورية تصنف في المرتبة 11 أما الجزائرية في الرتبة 63 ، فالهوة كبيرة و يعزى ذلك إلى المؤشرين الفرعيين المكونين له ،حيث أن الأول يقيس التعاون بين الجامعات والقطاعات في مجالات البحث والتطوير ، و هو الأمر الذي جعل كوريا تتجاوز الجزائر فرتبة هذه الأخيرة 28 أما الجزائر فهي المركز 88 ، بالإضافة إلى ذلك فإن مؤشر عدد الجامعات المصنفة عالميًا في الدولة يدل على تفوق كوريا فهي الرتبة 10 عالميا أما نظيرتها الجزائرية فهي المرتبة 48 ، أما فيما يخص كفاءة الطلاب فكلاهما في مركز متدني عالميا ، لكن كوريا أحسن من الجزائر .

كما أن كوريا أحسن بكثير في ما يخص مؤشر العمل بعد التخرج و كذا نوعية القوى العاملة التي تلقت تعليما متقدما فهي في الرتبة 11 عالميا بينما الجزائر فرتبتها 111 .

في الأخير يمكن القول بأن مؤشر التعليم العالي في الجزائر أحسن من كوريا كما وليس نوعا أي أن عدد الطلاب و عدد الجامعات بها كثيرة ، لكن جودتها إذا ما قرنة بنظيرتها الكورية فهي جد ضعيفة ، كما يمكن القول بأن تنوع النظام الكوري التعليمي هو ما جعل الجزائر تتفوق عليها في التعليم العالي ، و بالأخص في نسب الإلتحاق لأن معظم الكوريون يتوجهون نحو التعليم التقني والتدريب المهني و هذا ما سنراه عند عرضنا للمؤشر القطاعي الخاص به فيما يلي

سوف يمكننا الجدول التالي من معرفة ومقارنة المؤشر القطاعي الخاص بالتعليم التقني والتدريب المهني في كلا البلدين و الذي يحتلّ موقعًا محوريًا في المنظومة التكوينيّة باعتباره المدخل الأساسي لقياس مدى ارتباط التعليم بسوق العمل ولتقدير إمكانيات مؤسسات الإعداد والتدريب للنهوض بالرأس المال البشري وتأهيله لتوفير فرص الإدماج المهني للشباب المتعلِم. وتزداد أهميته مع التحول التدريجي والمستمر نحو اقتصاد المعرفة بمساهمته في توفير العمالة الماهرة وضمان شروط العمل اللائق وتوليد مزيد من فرص

إنتاج المعرفة من خلال فتح الآفاق للانخراط في برامج تكوينية وتعليمية مدى الحياة. يضم قطاع التعليم التقني والتدريب المهني محورين: التكوين والتدريب المهني وسمات سوق العمل، والتي بدورها تحوي مؤشرات فرعية أخرى.

وهذا ما سنقف عليه في الجدول الموالي والذي يوضح لنا وضع كلا الدولتين محل الدراسة في هذا المؤشر القطاعي

الجدول رقم (5–6) مقارنة مؤشر التعليم التقني و التدريب المهني لكل من كوريا و الجزائر

المؤشر القطاعي و المؤشرات الفرعية المكونة له		كوريا		الجزائر
	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة
التعليم التقني والتدريب المهني	31	57.4	131	30.6
التكوين والتدريب المهني	52	53.5	133	22
التدريب المستمر	29	62.8	110	35.9
مستوى تدريب العاملين	35	63.9	85	41.5
إتاحة خدمات التدريب المتخصص	39	61.7	121	30.2
الشركات التي تقدم التدريب المهني النظامي (%)	n/a	n/a	n/a	n/a
بنية التعليم التقني	76	47.2	129	12.7
الإنفاق على التعليم المهني في المرحلة الثانوية وما بعدها (% من إجمالي إنفاق الحكومة)	n/a	n/a	n/a	n/a
الطلاب الملتحقون ببرامج التعليم المهني في المرحلة الثانوية (%)	70	14.6	76	12.7
الطلاب الملتحقون ببرامج مهنية وتقنية ما بعد المرحلة الثانوية (%)	n/a	n/a	n/a	n/a
متوسط عدد الطلبة لكل معلم في التعليم الثانوي المهني	41	79.9	n/a	n/a
سمات سوق العمل	31	63.4	96	43.5
مؤهلات القوى العاملة ورأس المال البشري	24	67.8	90	37
ضعف الأخلاقيات المهنية في أوساط القوى العاملة	82	74.2	73	75.4
سهولة العثور على قوى عاملة ماهرة	18	83.7	72	53.1
عدد التقنيين (الفنيين) لكل ألف نسمة من القوى العاملة	14	48.7	78	18
بنية سوق العمل	105	53.1	91	58.8
أنظمة العمل التقييدية	109	59.5	68	82.8
الإطار التنظيمي لسوق العمل	79	46.7	107	34.8

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات مؤشر المعرفة العالمي www.knowledge4all.com

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن قيم المؤشر الخاصة بالتعليم التقني والتدريب المهني في كوريا أكبر من تلك التي تحققها الجزائر ، فرتبتها 31 أما الجزائر فهي في الرتبة 131 بقيمة 57.4و 30.6 على التوالي مما يدل على أن كوريا مهتمة كثيرا بهذا النمط من أنماط التعليم ، كونه مساعد على تكوين يد عاملة مؤهلة وقادرة على تغذية الصناعات التي يحتاجها البلد ، حيث أن كوريا قد أولتها إهتماما كبيرا و هذا منذ بداية رحلتها التنموية في ستينيات القرن المنصرم ، و ما عدد التقنيين (الفنيين) لكل ألف نسمة من القوى العاملة إلا خير دليل على الفرق بين الجزائر وكوريا في الرتبة 14 بقيمة 48.7 أما الجزائر ففي الرتبة 78 بقيمة 18. مما يجعل هذه الأخيرة من الدول الرائدة في هذا المجال .

فبإستقراء نموذجها التنموي، يتضح أن سر نجاحها يكمن في الارتباط الوثيق بين نظامها التعليمي، وبصفة خاصة التعليم الفني الصناعي، والمؤسسات العلمية والبحثية من جهة، والمؤسسات الاقتصادية والإنتاجية من جهة أخري وتتنوع البنية التنظيمية للتعليم الثانوي الفني في كوريا، "فالمدارس المهنية العلياVocational High School "، تضم عدد من التخصصات هي صناعي (تقني تكنولوجى)، وتجاري (اقتصادي)، وزراعي، واقتصاد منزلي، وتخصص صيد أسماك وملاحة بحرية ومن أنواع التعليم الثانوي الفني الصناعي المدارس الشاملة Comprehensive High School التي تقدم مقررات أكاديمية ومهنية، والمدارس التخصصية العليا Specialized High School ؛ لإعداد الفني الماهر المتخصص في إحدي المهن الصناعية، ومدارس الماسترMeister School ، والتي تهدف إلى إعداد الفنيين المحترفين Master Professional Technician، ويلتحق بالتعليم الثانوي بوجه عام حوالي 90% من الطلاب، ونحو 30 % من الطلاب يلتحقون بالمدارس الفنية، ويلتحق بالمدارس الصناعية37 % من الطلاب المندرجين تحت صفوف التعليم الفنى[1].

كما يتميز نظام التعليم والتدريب التقني والمهني الكوري الجنوبي عن غيره من دول العالم بوجود نظام وطني شامل للمؤهلات وقانون للعمل تحت مظلة وإشراف وزارة العمل الكورية وبتنفيذ 09 جهة رسمية. حيث تشرف HRDKorea على الاختبارات والتدريب للتخصصات الهندسية والفنية لعدد 995 مهنة ، كما تشرف غرفة تجارة وصناعة كوريا الجنوبية على الاختبارات والتدريب للتخصصات الخدمية وعددها 43 مهنة ، ويشرف على التخصصات النووية السبعة معهد كوريا للسالمة النووية. KINSكما يسمح نظام فحص المؤهلات الفنية بالدخول إلى إطار منظومة المؤهلات الوطنية بعد اجتياز الاختبارات لتحديد ومعادلة المستوى مما يعد نظاما متقدما ومرنا للاعتراف بالتدريب والتعليم والخبرات المهنية العملية المسبقة ، حيث يشجع هذا النظام وبدعم حكومي التعليم والتدريب المهني المستمر ويربطه ربطا موضوعيا برفع المستوى والترقي الوظيفي والمهني.[2]

فالسياسة التعليمية في كوريا تهتم بالربط بين التعليم والتنمية ومن مظاهر ذلك التركيز على إنشاء قوى بشرية مدربة لمواجهة حاجات النمو الاقتصادي في كوريا والتعاون بين وزارة التعليم ومجلس التخطيط الاقتصادي في إعداد خطط إصلاح التعليم والربط بين التعليم الفني والتدريب المهني من ناحية والتنمية الشاملة من ناحية أخرى والتأكد على إقامة مزيد من العلاقات بين التعليم والمؤسسات الإنتاجية والاهتمام بالتعليم التقني وغرس القيم الحافزة على العمل مثل حب العمل والتفاني فيه والتعاون من أجل تحقيق الصالح العام مقابل المصلحة الفردية والطاعة والانضباط، و أهم ما يميز التعليم في كوريا الجنوبية هو الاهتمام بالنوعية والحرص على تخريج كوادر فنية ليست قادرة فقط على إستيعاب التقنية بل قادرة أيضا على تطويرها والإضافة إليها وكذلك ربط مخرجات التعليم بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل منعة للتكدس في تخصصات بعينها وما يضفي إليه هذا التكدس من آثار سلبية تمثل في البطالة بين خريجي هذه التخصصات أو إحضارهم للعمل في وظائف لا تتناسب مع تخصصاتهم وعزوف

[1] أميرة عبد الحكيم منصور إبراهيم شرارة، **تطوير التعليم الثانوي الصناعي بمصر في ضوء خبرة كوريا الجنوبية**، مجلة البحث العلمي في التربية العدد السابع عشر لسنة 2016 ،ص 261

[2] الزيارة الميدانية الدولية الثالثة للجنة مسئولي التعليم الفني والتدريب المهني بدول مجلس التعاون الخليجي "كوريا الجنوبية" 2010 ،ص 8

الطلاب الجدد من الالتحاق بها الأمر الذي قد يحرم البلاد من حاجتها في هذه التخصصات مستقبلا كما هو الوضع في ،[1] الجزائر و دول أخرى على الرغم من محاولة هذه الأخيرة و بالأخص في السبعينيات الإهتمام بالتعليم التقني .

بالإضافة إلى التعليم العالي و التقني سوف نحاول التطرق إلى المؤشرات القطاعية الخاصة بالبحث و التطوير و الإبتكار ، وكذا تكنولوجيا المعلومات و الإتصال كونهما دعامتين أساسيتين في بناء إقتصاد معرفي.

لأن قطاع البحث والتطوير والابتكار مهم جدًا في تحديد نجاح أي بلدٍ ما في بناء مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة الخاصين به كونه يسهم بشكل أساسيّ في زيادة المخزون المعرفي على مستوى الدول والأقاليم، كما أنّ الابتكار يرتكز أساسًا على إنتاج سلع وخدمات وعمليّات إنتاجيّة ونماذج تنظيمية وتسويقية جديدة أو مُحسَّنَة بصورة كبيرة. وعليه فإنّ منظومة البحث العلميّ والابتكار هي بمثابة المحرِّك للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء. يشكّل قطاع البحث والتطوير والابتكار وثيقة الارتباط بسائر القطاعات من حيث أنه يمثّل مدخلات أساسية لهذه القطاعات وهي المستفيدة من مخرجاته. يضم قطاع البحث والتطوير والابتكار ثلاثة محاور: البحث والتطوير، والابتكار في الإنتاج، والابتكار المجتمعيّ.

وهذا ما سنقف عليه عند عرضنا لنتائج المؤشر القطاعي الفرعي في الجدول الموالي لكلا البلدين محل الدراسة

[1] عيسى بن حسن الأنصاري' **من التعليم إلى العمل تدريب وتوظيف الشباب** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر المركز الرئيسي : بيروت لبنان الطبعة الأولى ، 2008 ،ص 128

الجدول رقم (6–6) مقارنة بين المؤشر القطاعي للبحث و التطوير و الإبتكار لكل من الجزائر و كوريا الجنوبية

المؤشر القطاعي و المؤشرات الفرعية المكونة له	كوريا		الجزائر	
	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة
البحث والتطوير والابتكار	3	62.5	106	14.2
البحث والتطوير	4	66.4	68	18.8
مدخلات البحث والتطوير	2	71.7	49	26.4
الإنفاق على البحث والتطوير (% من الناتج المحلي الإجمالي)	2	98	55	11.8
متوسط الإنفاق على البحث والتطوير لكل باحث (بالآلاف/الدولار الأمريكي)	11	53.9	90	8.6
عدد الباحثين في القوى العاملة (المتوسط لكل ألف فرد)	7	82.6	29	37.7
خريجو برامج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في التعليم العالي (%)	19	44.4	10	55.4
صافي الواردات عالية التقنية (% من مجموع التبادل التجاري)	13	64	47	35.8
مخرجات البحث والتطوير	9	61.2	106	11.3
متوسط المستندات لكل باحث	87	13.4	109	4.7
متوسط الاستشهادات لكل مستند أو مرجع بحثي	78	26.1	91	22.4
المتغير المركب للاستشهاد العلمي	17	44.4	76	9.7
تصنيف أفضل مجلة علمية في الدولة	21	42.3	n/a	n/a
جودة مؤسسات البحث العلمي	29	67.2	95	35.2
طلبات تسجيل براءات الاختراع لكل مليون نسمة	2	97	103	0.7
الابتكار في الإنتاج	5	72.6	129	8.5
مدخلات الابتكار في الإنتاج	1	90.4	130	7.2
الإنفاق على البحث والتطوير في مؤسسات الأعمال (% من الناتج المحلي الإجمالي)	2	89.5	72	0.9
تمويل البحث والتطوير من مؤسسات الأعمال (%)	3	97.4	74	8.6
عدد الباحثين في قطاع مؤسسات الأعمال (%)	1	100	89	0.2
الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا	49	61.5	113	31.3
مخرجات الابتكار في الإنتاج	11	60.7	117	9.3
عائد حقوق الملكية الفكرية (% من مجموع التبادل التجاري)	19	44.5	99	0.7
عدد التصاميم المقدمة (لكل مليار من الناتج المحلي الإجمالي)	1	100	50	10.3
درجة تعقيد العمليات الإنتاجية	22	68.6	90	27.9
مستوى التسويق	34	71.6	120	40.7
الابتكار المجتمعي	15	40.7	133	5.8

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات مؤشر المعرفة العالميwww.knowledge4all.com

إن الجدول أعلاه يبين لنا أن المؤشر القطاعي للبحث و التطوير و الإبتكار يحوي ثلاث مؤشرات فرعية ألا وهي البحث والتطوير ، الإبتكار في الإنتاج والابتكار المجتمعي .كما أنه يوضح لنا أن البحث و التطوير في كوريا يحظى بإهتمام أكثر بكثير من الجزائر فالترتيب يظهر الفجوة الكبيرة بينهما . فكوريا في المرتبة الثالثة عالمي بينما الجزائر في ذيل الترتيب تقريبا فهي في المركز 106 على الرغم من أنها تحتل مراتب محترمة في نسبة عدد الباحثين في القوى العاملة (المتوسط لكل ألف فرد) فهي في الرتبة 29 ،أما فيما يخص خريجو برامج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في التعليم العالي ، فهي في رتبة متقدمة عالميا و تتفوق على كوريا حيث جاءت الجزائر في الرتبة 10 أما كوريا في الرتبة 19 لكن المشكل يكمن في ضعف المؤشرات الفرعية الأخرى

،فلو أخذنا مؤشر المخرجات لوجدنا أن الجزائر جد متدنية في الترتيب مقارنة بكوريا و هذا ما ينطبق على معظم المؤشرات الأخرى ، مما أثر على آداء المؤشر الكلي ، وهذا ما جعلنا نخرج بنتيجة مفادها أن مجال البحث و التطوير في الجزائر لا يزال في المرحلة الجنينة ،كما أنه غير مرتبط بالعملية الإنتاجية عكس نظيرتها الكورية التي تعد رائدة في هذا المجال ، فشركاتها الكبرى كسامسونغ مثلا ، تعد من عمالقة الإبتكار العالمي، وكل هذا الكلام يوثقه أداء مؤشرات كوريا فيما يخص نسبة تمويل البحث والتطوير من مؤسسات الأعمال فهي في الرتبة 3 عالميا و الأولى في عدد الباحثين في قطاع مؤسسات الأعمال .

لقد أيقنت كوريا أن منفذها الوحيد للتحكم بزمام الأمور ، و الخروج من نفق التبعية المالية و التكنولوجية ، و تعويض النقص الفادح في الثروات الطبيعية يكمن في إمتلاكها ميزة الإبتكار التي تعد ثمرة المعرفة و العلم ، فهي عرفت كيف تزاوج بين القطاعات ، فالقطاع الخاص و العام في كوريا يعملان جنبا إلى جنب من أجل تقوية عرى الإقتصاد ، و الجامعات و المراكز التكوينية تضخ اليد العلمة التي يحتجها البلد ، أما المخابر البحثية فهي أماكن لتطوير و إيجاد منتجات تنافسية ، وهو ما لم تقدر دول أخرى كالجزائر على تحقيقه ، حيث أن مخرجات الجامعات و البحث و التطوير بها لا تلبي رغبات سوق العمل ولا سوق السلع و الخدمات .

بعد أن تعرضنا إلى بعض المؤشرات القطاعية الخاصة بالتعليم و التكوين و البحث و التطوير وجب علينا الوقوف على وضع مؤشر أخر و الذي يعتبر بدوره من أبرز ركائز بناء إقتصاد المعرفة ألاو هو قطاع تكنولجيا المعلومات و الإتصالات .

لأن هذا القطاع يلعب دورًا محوريًّا في منظومة المعرفة، فهو داعم لجميع القطاعات الأخرى المكوِّنة لها، من تعليم أساسي وتعليم فني وتقني وتعليم عالي وبحث وتطوير وابتكار واقتصاد. وهو بدوره يتأثّر مباشرة بمخرجات العملية التعليمية بجميع مراحلها، وبقدرات الدولة في مجالات البحث والتطوير والابتكار، كذلك بالمناخ الاقتصادي والتشريعي في الدولة المعنية. كما أضحى تقدّم الإنتاج كثيف المعرفة مرتبطًا على نحوٍ وثيق بتوفر التقنيات المتقدّمة، ولا سيَّما أنَّ شبكات الإنترنت قد أتاحت بدورها فرصة لتجميع المعرفة وربطها ونشرها على نحو غير مسبوق. يضم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محورين: مدخلات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ومخرجاتها، وهو ما يوضحه لنا الجدول الموالي

الجدول رقم (7–6) نتائج المؤشرالقطاعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكل من الجزائر و كوريا الجنوبية

المؤشر القطاعي و المؤشرات الفرعية المكونة له	كوريا		الجزائر	
	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	14	77.1	107	33.6
مدخلات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	44	66.3	106	45.3
البنية التحتية	63	41.9	96	31.6
السكان الذين يتمتعون بتغطية شبكات الهاتف المحمول (%)	34	99.4	84	88.3
نطاق التردد الدولي للإنترنت لكل مستخدم (كيلوبايت/ ثانية)	69	13.6	108	4.3
عدد الخوادم الآمنة للاتصال بالإنترنت (لكل مليون نسمة)	54	12.8	105	2.2
تنافسية القطاع	26	90.7	103	58.9
سلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	21	99	79	95.2
التنافسية في قطاعي الإنترنت والهاتف	86	87.5	117	50
القوانين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	9	85.7	103	31.5
مخرجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	4	81.6	108	28.6
الاشتراكات	6	65.4	76	27.1
اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 مقيم	5	85.2	86	16.6
اشتراكات الهاتف المحمول لكل 100 مقيم	40	41.9	58	38.4
الاشتراكات الأرضية (الثابتة) بالإنترنت ذات النطاق العريض لكل 100 مقيم	6	89.8	83	15.7
الاشتراكات بالإنترنت ذات النطاق العريض عبر الأجهزة المحمولة لكل 100 مقيم	21	44.6	35	37.7
استخدامات الأفراد	6	90.8	95	52
نسبة مستخدمي الإنترنت (%)	9	96.1	78	58.7
استخدام شبكات التواصل الاجتماعي الافتراضي	37	84.7	92	65.5
استخدام الإنترنت في التعاملات بين الأفراد والشركات	5	91.4	116	31.8
استخدامات الحكومة والمؤسسات	16	84.8	126	20.9
استيعاب المؤسسات للتكنولوجيا الحديثة	22	76.5	118	25.2
مؤشر الخدمات الحكومية الإلكترونية	4	97.7	129	11.7
نجاح الحكومة في نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	6	87.9	103	37.4
معدل تنصيب البرمجيات غير المرخصة	20	77	90	9.5
التأثير التنموي	3	90.1	120	40.7
براءات الاختراع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (لكل مليون نسمة)	5	83.9	94	0.9
تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نماذج الأعمال	7	92.2	119	27.9
التأثيرات الاجتماعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	6	94.2	117	23.1

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات مؤشر المعرفة العالميwww.knowledge4all.com

تتيح لنا المعطيات الموجودة في الجدول أعلاه التعرف على ترتيب و تنقيط كل من الجزائر وكوريا الجنوبية في المؤشر الكلي و المؤشرات الفرعية التي تهتم بتقييم قطاع تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات .

وللوهلة الأولى يمكن لنا الوقوف على أن الفجوة بين نتائج البلدين كبيرة جدا فكوريا الجنوبية تحتل مراتب متقدمة في الترتيب و بنتائج تتجاوز 70 في معدلها بينما الجزائر و كما توضح الإحصائيات فهي تقبع في مراتب متأخرة قليلا إلا إذا إستثنينا ،الإشتراكات بالإنترنت ذات النطاق العريض عبر الأجهزة المحمولة لكل 100 مقيم ، حيث جاءت في المرتبة 35 دوليا و فهي

متقاربة قليلا مع كوريا التي إحتلت المرتبة21 ، أما فيما يخص ترتيب الدولتين في المؤشر الكلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد جاءت كوريا الجنوبية في الرتبة 14 بتنقيط 77.1 أما الجزائر ففي الرتبة107بتنقيط 33.6 ، أما السبب الذي يقف وراء هذا الفرق الكبير فيكمن في المؤشرين الذين يقيسان المدخلات و المخرجات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ففي الأول حققت كوريا الرتبة 44 بتنقيط 66.3 أما الجزائر فترتيبها 106 بتنقيط 45.3 ، أي أنه لا يوجد فرق كبير في التنقيط ، بينما في الثاني ألا و هو المخرجات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فالترتيب جدد متباعد و التنقيط كذلك ، حيث أن الهوة و الفرق بين البلدين كبير جدا فكوريا في الرتبة 4 عالميا بتنقيط 81.6 و الجزائر في الرتبة 108 بقيمة 28.6 ، و السبب في ذلك يرجع إلى المؤشرات الفرعية التي تقيس المخرجات ، كمؤشرات الخدمات الحكومية الإلكترونية ،نجاح الحكومة في نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،معدل تنصيب البرمجيات غير المرخصة ،التأثير التنموي ،براءات الاختراع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (لكل مليون نسمة) ،تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نماذج الأعمال ،التأثيرات الاجتماعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، تبين أن كوريا تتفوق بشكل كبير على الجزائر ، فلو قارنا بين براءات الاختراع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (لكل مليون نسمة) لوجدنا تنقيط كوريا فيه 83.9 أما الجزائر فقد تحصلت على 0.9 و هذا ما يدل على ان خصوصيات هذا القطاع في الدولتين ليست متماثلة لأن القطاع في كوريا قطاع إبداعي و إنتاجي و يستخدم في جل المجالات أما في الجزائر فهو إستهلاكي محض ولا يستخدم بكثرة في المنشأة التعليمية و الحكومية و لا يتم إستخدام الإنترنت في التعاملات بين الأفراد والشركات ، فالجزائر لاتزال في المراحل الأولى من الإعتماد على هذا المجال عكس كوريا التي جعلت منه منصة يشيد عليها صرح إقتصادها و تنميتها .

في الأخير يمكن لنا أن نخرج بخلاصة مفادها أن الفرق بين الجزائر و كوريا جد كبير فيما يخص المؤشر الذي يعنى بقياس إقتصاد المعرفة في كلا الدولتين ، وما هذا الفرق إلا نتاج السياسات التي إعتمدتها كل من كوريا و الجزائر ،فالأولى أولت إهتمام كبيرا بالتعليم و التعليم العالي و كذا التقني و الفني و إستطاعت عن طريق سياساتها و تخطيطها الطويل و القصير المدى الرقي بكل هذه القطاعات ، كما أن إهتمامها المبالغ بالبحث و التطوير جعل منها تصل إلى مراكز مرموقة فيه ،مما أتاح لها فرصة التحول بفعل ذلك من دولة فقيرة و معدمة خاضعة إلى التبعية التكنولوجية و المالية إلى دولة مبتكرة ورائدة في عدة مجالات ، كما مكنها ذلك من الإمساك بزمام مقومات التنافسية ، عكس الجزائر التي لم تهتم كثيرا بالجانب النوعي سوآءا في التعليم أو البحث و التطوير ، كونها ركزت كثيرا على الكم فعدد الجامعات بها كبير و المخابر البحثية كذلك و كذا الطلبة و الباحثين لكن الجسر الذي يربطهم بالحياة الإقتصادية مبتور فعدد براءات الإختراع متضائل بل لا يكاد يذكر مقارنة بدول لا تملك ما تملكه الجزائر من ثروة بشرية هائلة ، كما يمكن القول بأن الجزائر تتمتع بعقم علمي و تقني ، لذا فإن أرادت الخروج من هذه الحلقة المفرغة فعليها الإقتداء بكوريا التي نحن بصدد مقارنتها بها ،و تعديل سياساتها ، عن طريق إنشاء منظومة وطنية تختص بالبحث و التطوير بالإبتكار ، وربط الجامعات و مراكز البحث بالمنظومة الإقتصادية ، و التوجه نحو التدريب و التعليم التقني ، لأن المادة الخام موجودة لكنها شبه معطلة .

المبحث الثالث مقارنة أداء الدولتين في مؤشر التنافسية الدولي

بعد أن تطرقنا فيما سبق إلى بعض المؤشرات الإقتصادية و كذا تلك التي تقيس إقتصاد المعرفة و الإبتكار و قمنا بمقارنة أداء كلا من الجزائر و كوريا ،و هذا بغية تقييم المسار التنموي للدولتين ، سوف نحاول في هذا الجزء من البحث إستعراض مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الدولي ، من أجل مقارنة أداء كلا البلدين فيه ، وهذا بالإعتماد على الإحصاء الوصفي و التحليل العنقودي الهرمي (Hierarchical cluster analysis) ، بغية الوصول إلى إختبار الفرضية القائلة بأن مؤشر التنافسية العالمي GCI يتأثر بالمؤشرات الفرعية فيه و التي تعنى بقياس إقتصاد المعرفة.

المطلب الأول: مقارنة أداء الدولتين في مؤشر التنافسية العالمي

سوف نحاول في هذا الشق من البحث إستعراض نتائج و ترتيب كلا الدولتين محل الدراسة في مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن مؤسسة دافوس ، بغية الوقوف على مكامن القوة و الضعف فيه

الشكل رقم (30-6)نتائج مؤشرالتنافسية العالمي لكوريا الجنوبية و الجزائر

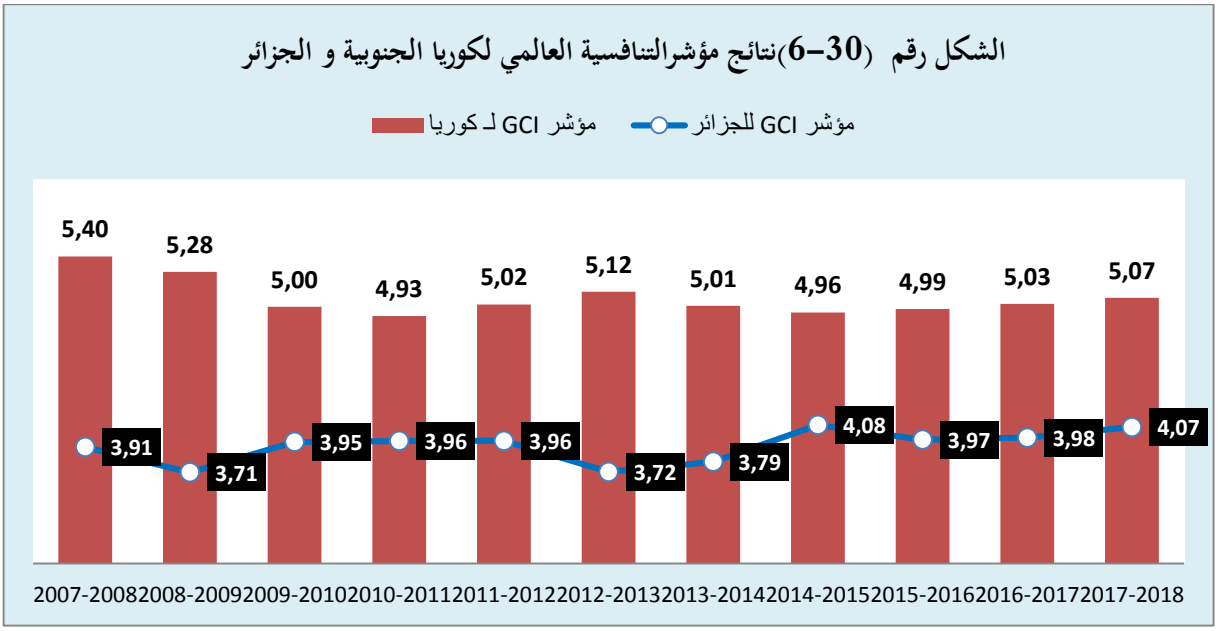

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير التنافسية الدولية

للوهلة الأولى سوف يبدوا لنا أن الفرق بين أداء الدولتين في هذا المؤشر متقارب، لكن الوضع غير ذلك حيث أن سلم قيم المؤشر يقاس من 1 -7 ، أي أنه كلما كان أقرب إلى الواحد فالأداء ضعيف و كلما دنى من 7 فالأداء جيد و ما الرتيب إلا خير دليل على ذلك .

لقد حققت كوريا على مدار أحد عشرة سنة ما معدله 5.03 في هذا المؤشر و هذا ما يدل على أن التنافسية بها جيدة جدا فهي لا تبعد عن القيمة القصوى للمعدل كثيرا و بالأخص قبيل الأزمة العالمية سنة 2008، مما يجعلنا نقول أن إقتصادها تنافسي بدرجة كبيرة ، إلا في بعض السنوات ، التي إنخفضت قيمته لتحقق معدل 4 وهذا بسبب ركود الإقتصاد العالمي جراء تبعات الأزمة و إنكماش الطلب وظهور منافسين جدد على الساحة الدولية ،فالتنين الصيني أضحى ينافس الكل بدون منازع

فمنتجاته تزاحم و بشدة نظيراتها التي تعتمد على الأسواق الخارجية ككوريا الجنوبية ، لكن على الرغم من هذا بقي معدلها في مقياس هذا المؤشر متوازن ، ما جعلها تحافظ على مكانتها ، و للتأكيد على ذلك سوف نعرج على ترتيبها العالمي ليتضح لنا الوضع جليا .

لقد إحتلت كوريا الرتبة 11 عالميا في التقرير الذي صدر سنة 2008/2007 لتنزل بعده إلى الرتبة 13 و تواصل الإنحدار إلي غايت المرتبة 26 عالميا في التقرير الصادر سنة 2015/2014و التي ستكون نقطة الاستقرار ، فهي في تلك الرتبة إلى غاية الوقت الحالي .ما يدل على أن الاقتصاد الكوري و بحسب هذا المؤشر يتمتع بتنافسية لابأس بها و بإستقراية و عدم التذبذب.

أما بالنسبة لنظيرتها الجزائر فالوضع غير ذلك فمعدلها في هذا المؤشر يشير إلى أنها لم تتجاوز 5 بل لم تصل حتى إليها فأعلى قيمة حققته الجزائر في سلم هذا المؤشر كانت 4.8 و 4.7 و هذا في سنتي 2015 و 2018 على التوالي أما باقي السنوات الإحدى عشر فقيمة المؤشر كانت تتراوح بين 3.71 و 3.91 ، بشكل متذبذب و غير مستقر ، أما في حال إدراجنا للترتيب العالمي لوجدنا أن الوضع أكثر سوءا و الفرق و الفجوة بين البلدين محل المقارنة سوف تزداد إتساعً ، حيث أن أحسن ترتيب إحتلته الجزائر كان سنة 2008 فقد جاءت في الرتبة 81 أما أدنى رتبة لها فقط كانت 100 أي أنها كانت تتأرجح بين 80 و المئة عكس نظيراتها التي لم تتخطى عتبة الثلاثين و هذا ما يدل على أن الفرق بينهما فيما يخص هذا المؤشر جد مهول على الرغم من دنو النتائج من بعضها تقريبيا فالفرق بينهما لا يتعدى النقطتين ، لكن الترتيب يعمق من الفجوة و الواقع يؤكد ذلك .

الفرع الأول: مقارنة بين الجزائر وكوريا في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية الدولي

وللوقوف أكثر على ذلك سوف نقوم بإستعراض المؤشرات الفرعية التي يحتويها مؤشر التنافسية العالمي، ومقارنة نتائج كلا الدولتين بغية معرفة مكامن القوة والضعف، بدأ بالمجوعة الأولى التي تحتوي مؤشرات ثانوية أخرى والمعروفة بمؤشرات المتطلبات الأساسية والتي أتينا على شرحها بالتفصيل في الشق النظري.

الشكل رقم (6–31)نتائج الجزائر و كوريا الجنوبية في المؤشر الفرعي للمتطلبات الأسايية

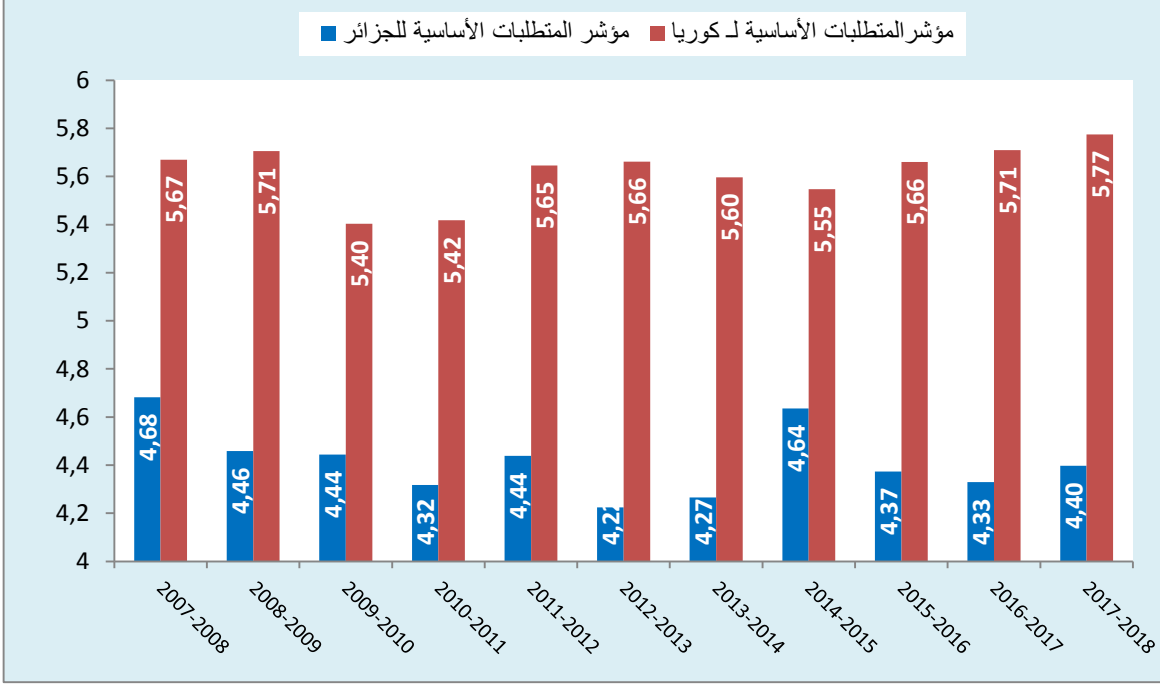

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير التنافسية الدولية

يوضح لنا الشكل أعلاه القيمة التي حققها كلا البلدين بالنسبة لمؤشر المتطلبات الأساسية، حيث نرى جليا أن القيمة متقاربة و ليست بالبعيدة فالجزائر حققت متوسط 4.01 طليت 11 سنة، أما كوريا فمتوسطها كان يشير إلى 5.61 و هو متقارب نوعًا ما، كونها المرحلة الأولى لقياس النمو الاقتصادي وهي مرحلة الإقتصاديات التي تدفعها العوامل بحسب واضعي المؤشر و التقرير على حد تقديرهم، أما لو تكلمنا على ترتيب الدولتين فالملاحظات سوف تكون على النحو التالي

الجدول رقم (6–8) ترتيب كل من الجزائر و كوريا الجنوبية و عدد الدول التي شملتها كل التقارير في مؤشر المتطلبات الأساسية

/2017 2018	2016/ 2017	2015/ 2016	2014/ 2015	2013/ 2014	2012/ 2013	2011/ 2012	2010/ 2011	2009/ 2010	2008/ 2009	2007/ 2008	
82	88	82	65	92	89	75	80	61	61	49	الجزائر
16	19	18	20	20	18	19	23	23	16	14	كوريا الجنوبية
137	138	138	140	148	144	142	139	133	134	131	عدد الدول التي شملها التقرير

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتملد على تقارير التنافسية

يوضح الجدول أعلاه أن ترتيب كوريا متقدم كثيرا عكس الجزائر التي تقهقرت من المركز 49 و الأربعين عالميا سنة 2007 إلى 88 سنة 2018 أما كوريا فترتيبها يتأرجح بين 14 و 23 عالميا، ولو تمحصنا أكثر في الجدول لوقفنا على أن مرتبة الجزائر قد تراجعت عالميا في مجموعة المتطلبات الأساسية ب12 مرتبة سنتي 2008، 2009 و ب31 مرتبة سنة 2010 مقارنة بسنة 2007. وفي سنة 2011 عرفت تقدما ضئيلا قدر ب5 مراتب مقارنة بسنة 2010. ثم تراجعت ب 14 و 17 مرتبة سنتي 2012 و 2013 على التوالي مقارنة بسنة 2011. وقد تحسن ترتيب الجزائر في هذه المجموعة خلال سنة 2014 ب27 مرتبة مقارنة بسنة 2013. ثم تراجع من جديد ب 17 و23 و 25 مرتبة، سنوات 2016 و 2017 و 2018 على التوالي أما العلة في ذلك فترجع إلى تدني ترتيب أغلب محاور هذه المجموعة ، عكس كوريا الجنوبية التي تشهد إستقرار نسبي في ترتيبها فبعد أن حققت الرتبة 14 عالميا سنة 2008 تراجعت السنة الموالية إلى الرتبة 16 أي بمرتبتين فقط ، لتتراجع بعدها ب7 مراتب سنة 2010 ، ثم لترقى بعد سنتين من ذلك في سلم الترتيب ب 4 مراتب محققتا الرتبة 19 ثم الرتبة 18 عالميا سنتي 2013و 2014 ، لتشهد السنوات الأربعة المتبقية تأرجحها بين صعود ونزول لكن بمعدل رتبة إلى رتبتين

وهذا ما يدل على أن آداء كوريا الجنوبية في هذه المجموعة مستقر إلى نوع ما وممتاز إن صح قول ذلك، لكن الوضع الجزائر فهو نقيض ذلك فأداءها جد هزيل ومتذبذب كثيرا وما تم ذكره يعزز كلامنا السابق، ولمعرفة الفرق يمكن أن نقف عند السنة التي شمل التقرير أكبر عدد ممكن من الدول والذي قدر ب148 سنة 2016 لوجدنا أن كوريا إحتلت المرتبة 20 أما الجزائر فقد جاءت في الرتبة 92 أذن فالأولى في ما رتب متقدمة و الثانية جاءت في مكانة متأخرة كثيرا .

الشكل رقم (32-6) نتائج كل من الجزائر و كوريا الجنوبية في مؤشر الكفاءة

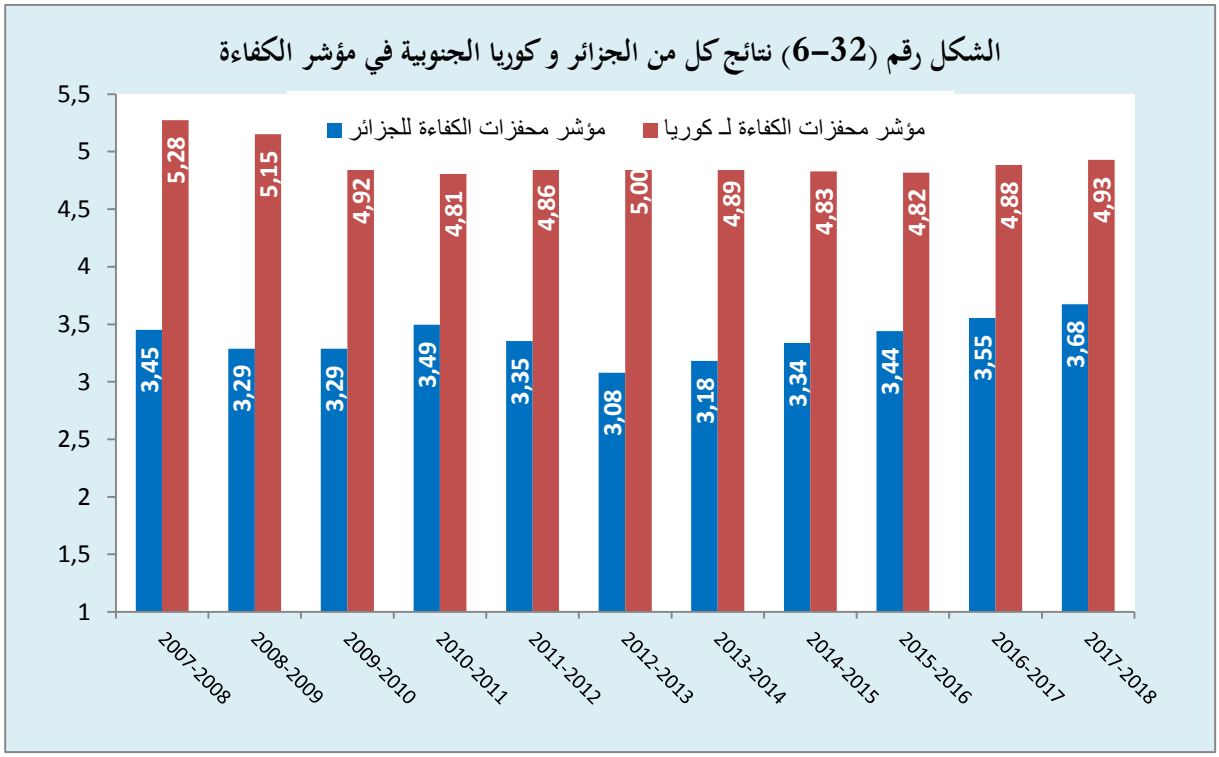

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير التنافسية

من الجدول أعلاه يمكن لنا أن نرى أن القيمة التي حققها كل من الجزائر و كوريا الجنوبية في مجموعة محفزات الكفائة و التي تعد المرحلة الثالثة من مراحل التنافسية الإقتصادي و التي تسبقها مرحلة إنتقالية ، لقد حققت الجزائر تنقيط متوسط في هذه المجموعة طلية السنوت الإحدى عشر ففي بدايتها شهدت إرتفاع و بالأخض سنة 2008 ب معدل 3.45 لكنها سرعان ما إنخفض التنقيط فيها إلى 3.29 سنتي 2009و 2010 ليشهد بعدها إرتفاع 3.49 سنة 2011 و هي زيادة معتبرة لكن هذا الإرتفاع لم يدم طويلا ليعاود التقهقر تدرجيا فمن 3.35 السنة الموالية إلى 3.08 سنة 2012 و هو أدنى مستوى له ، لكنه سيبدأ بالتعافي و التحسن مرتفعا تدريجيا و ذلك بمعدل متزايد من 3.18 إلى 3.34 ، 3.44 و3.55 ليحقق أعلى قيمة له سنة 2018 ب 3.68 ، و هذا ما يدل أن الجزائر تسير بخطى ثابتة من أجل تحسين فروع هذه المجموعة لكنها و كما ذكرنا تبقى متوسطة من حيث الأداء الكلي فهي لم تتعدا عتبة 4 مقارنة بالمجموعة السابقة ،كما أن الفرق بينها و بين كوريا الجنوبية فهو كبير على سلم قياس هذا المؤشر ، حيث أن هذه الأخيرة تتجاوزها بمعدل نقطة ونصف و ستجلى ذلك عند عرض الترتيب ،كما يمكن القول أن أداء كوريا في هذا المحور جيد لكنه متوسط أذا ما قورن بمحاور أخرى حيث أنها تقهقرت من قيمة 5.28 سنة 2008 إلى 5.15 من ثم إلى 5.15 ، 4.92 و 4.81 طيلة الفترة الممتدة من 2009 إلى 2012 لتعاود بعد ذلك الإرتفاع سنة 2013 التي شهدت فيها إرتفاع إلى 5 لكنه لم يلبث أن شهد تراجع السنة الموالية إلى 4.89 ، و الذي سيتواصل طيلة السنتين المواليتين حيث كانت قيمته 4.83 و 4.82 إنخفاض طفيف لكنه سيؤثر على ترتيبها ، غير أنه سوف يتحسن قليلا في السنوات المتبقية ، حيث سيحقق 4.88 و 4.93 سنة 2017 و 2018 .

يمكن القول أن الفرق بين الدولتين في التنقيط كبير قليلا و هذا ما سنراه عند الحديث عن الترتيب ، لكن أداء الجزائر أحسن من كوريا ففي حيث شهدت هذه الإخيرة تراجعا كانت الجزائر تحقق معدلات متزايدة و هذا ما يدل على أن الدولة تعمل جاهدة في سبيل تحسين فروع هذه المجموعة و التي سنأتي على التطرق إليها بالتفصيل فيما تبقى من البحث .

الجدول رقم (9–6) ترتيب الجزائر وكوريا الجنوبية في محور مؤشرات الكفاءة

	2007/ 2008	2008/ 2009	2009/ 2010	2010/ 2011	2011/ 2012	2012/ 2013	2013/ 2014	2014/ 2015	2015/ 2016	2016/ 2017	2017/ 2018
الجزائر	97	113	117	107	122	136	133	125	117	110	102
كوريا الجنوبية	12	15	20	22	22	20	23	25	25	26	26
عدد الدول التي شملها التقرير	131	134	133	139	142	144	148	140	138	138	137

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير التنافسية

من الشكل يمكن أن يتضح لنا أن الجزائر حققت المرتبة 97 عالميا في هذه المجموعة سنة 2007، وهي محفزات الكفاءة لكنها سرعان ما عرفت تراجعا في الترتيب قدر به 20 مرتبة بين (2007-2009). ثم تقدمت ب10 مراتب سنة 2010 مقارنة بسنة 2009. وتراجعت ب 29 مرتبة بين (2010-2012). ثم عرفت تحسنا في الترتيب قدر ب26 مرتبة بين (2012-2016)،كما شهدت السنتين المواليتين تحسنا ب7مراتب و 8 على التوالي و هذا ما يدعم الملاحظات التي ذكرناها أنفا ، أما فيما يخص كوريا الجنوبية فقد شهدت تراجعا من الرتبة 12 إلى 15 أي بثلاث رتب في من ثم ب 5 مراتب و بعد ذلك ب رتبتين لتستقر في العام الموالي و هذا طيلة 2008 -20112 لتعاود بعد ذلك التقدم إلى الرتبة 20 سنة 2013 ، لكنها لم تحافض على هذا التقدم لتعاود التقهقر إلى الرتبة 23 من ثم 25 لسنتين متعاقبتين وبعده إلى الرتبة 26 لتستقر في هذه الرتبة و هذا في الفترة الممتدة بين 2014-2018 .

كما قلنا سابقا فإن أداء الجزائر كان أحسن من كوريا لكن الرتب تشير إلى أن كوريا أفضل بكثير من الجزائر فشتان بين الرتبة 26 والرتبة 102 أما الاسباب فعديدة، كون الفروع التي يحويها هذا المحور حساسة وتحتاج تقنية وإهتمام كبيرين من الدولة، لذا فإن كوريا تتفوق بأشواط كبيرة في تلك المجالات على غرار الجاهزية التكنولوجية وتطور الأسواق والتعليم العالي والتدريب، كما أن الوصف الذي أتينا على ذكره فيما يخص هذا المؤشر يعزز ما تم ذكره آنفا.

بعد أن تكلمنا عن المجموعتين الأوليتين سوف نخوض الآن في المجموعة الثالثة والتي تعرف بعوامل تطوير الإبداع والإبتكار وهي المجموعة لأخيرة والتي إن وصل إليها إقتصاد دولة ما فبالتالي سوف تعد من الدول التي تتميز بإقتصاد تنافسي على مستوى عالي ،ولمعرفة أداء الدولتين محل الدراسة في هذا المحور سوف نستدل بنتائج الشكل الموالي

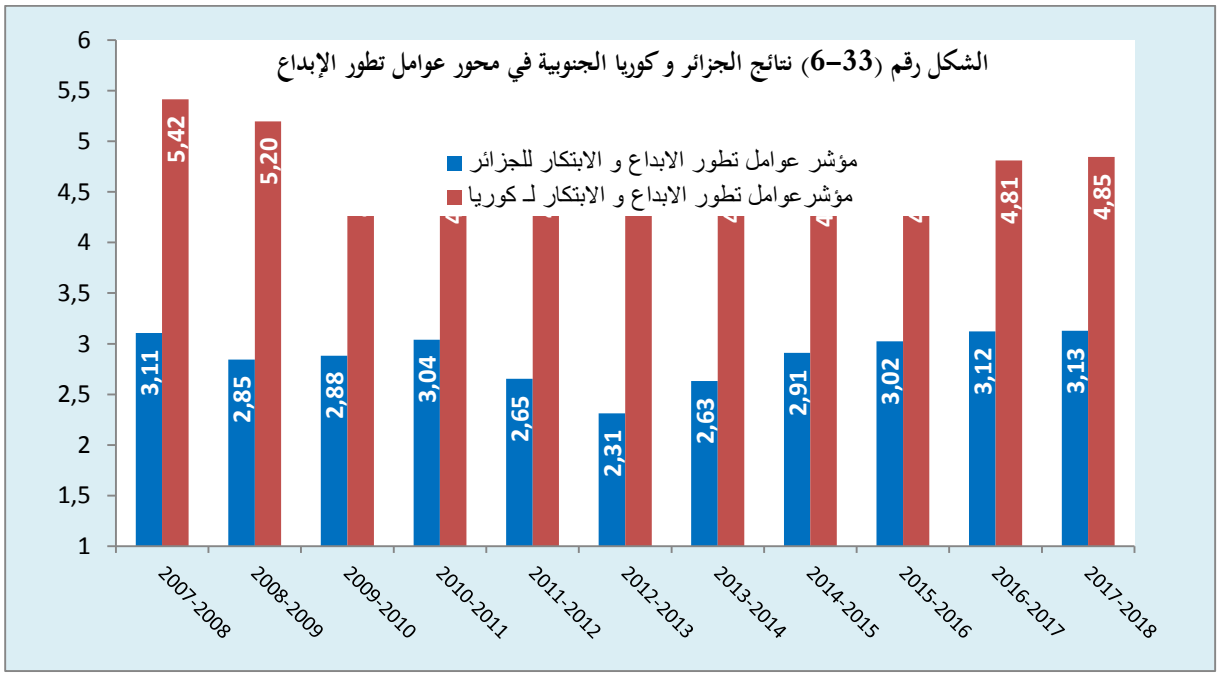

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير التنافسية

توضح التنائج أعلاه أن الفرق جد كبير بين البلدين ففي حين قيمة المؤشر في الجزائر تتراوح بين 2.31 و 3.13 ، فإن يمة المؤشر في كوريا الجنوبية 4.78 و 5.42 ، أما عن الأداء فيمكن ملاحظة نفس الشيء حيث أن قيمة المؤشر في كوريا إنخفضت بعد أن كانت 5.42 سنة 2007 إلى 5.20 ، 4.88 ، 4.81 في الفترة الممتدة بين 2008-2010 لتعاود بعد ذلك الإرتفاع سنتي 2011و 2012 وهذا 4.87 و 4.96 على التوالي ، لكنها عاودت الانخفاض بعد ذلك بتحقيقها قيمه 4.82 و 4.78 سنتي 2013 ، 2014 ، لتشهد لعد ذلك ارتفاع منى ثم انخفاض و بعده ارتفاع و هذا طيلة السنوات الثلاث المتبقية ، من هذا يمكن القول أن القيم التي حققتها كوريا في هذه المجموعة لا تتسم بالإستقراية فهي متذبذبة كثيرا ، عكس المحاور التي أتينا على التطرق إليها سابقا ، أما حالت الجزائر فهي أكثر تذبذبا من نظيرتها الكورية كما أن قيمها تعد ضعيفة جدا مقارنة بقيم المؤشرات الأخرى ، حيث أنها كانت تقترب كثيرا من الواحد ، كونها حققت ما قيمته 3.11 سنة 2007 لتنخفض القيمة بعدها بسنة إلى2.85 لكنها عاودت الإرتفاع سنة 2009 و 2010 بقمتي 2.88 و 3.04 على التوالي لكن النتائج كانت جحد متذبذبة و غير ثابتة كونها عاودت الإنخفاض إلى 2.62 سنة 2011من ثم إلى 2.31 عام 2012وهو أدنى مستوياتها طيلة الإحدى عشرة سنة ،غير أنها عاودت الإرتفاع و بشكل متزايد و شبه ثابت بعد ذلك و هو الأمر الذي يمكن القول عليه بأنه شيء إجابي نوعا ما

حيث حققت ما قيمته 2.63 ،2.91 ،3.02 ،3.12 و3.13 في الفترة الممتدة من 2013 -2017 لكنها لم ترقى إلى تطلعات الحكومة والمشاريع والمخططات التي أطلقتها أن ذلك والتي كانت ترمي إلى تحسين الوضع التكنولوجي والعلمي للدولة بعد أن تكلمنا على قيم المؤشر سوف نرى الترتيب الذي سوف يوضح لنا أين موقع الدولتين في هذا المحور و الشكل الموالي يوضح لنا ذلك

الجدول رقم (10-6) ترتيب الجزائر وكوريا الجنوبية في محور عوامل تطوير الإبداع

	/2007 2008	/2008 2009	/2009 2010	/2010 2011	/2011 2012	/2012 2013	/2013 2014	/2014 2015	/2015 2016	/2016 2017	/2017 2018
الجزائر	102	126	122	108	136	144	143	133	124	119	118
كوريا الجنوبية	7	10	16	18	18	17	20	22	22	22	23
عدد الدول التي شملها التقرير	131	134	133	139	142	144	148	140	138	138	137

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير التنافسية

يوضح الجدول أعلاه تراجع ترتيب الجزائر في مجموعة العوامل الابتكار والتطور ب24 مرتبة سنة 2008 مقارنة مع سنة 2007. ثم تقدم ترتيبها ب18 مرتبة بين (2008-2010)، من ثم عرف تراجعا كبيرا بواقع 36 مرتبة بين (2010-2012)،ثم

تقدم ب26 مرتبة بين (2012-2017)، أما بالنسبة لكوريا تراجعت بثلاث مراتب سنة 2008 إذا ما قورنت بسنة 2007 ، لتواصل التقهقر بعد ذلك ب8 مراتب بين (2008-2011) للتقدم بعد ذلك برتبة سنة 2012 لكنها لم تلبث طويلا لتعود للإنحدار وهذا ب6 مراتب طلية الفترة الممتدة بين(2012 -2017) .

في الأخير يمكن القول أن الفجوة جد شاسعة و الفرق جد كبير بين ترتيب الدولتين ففي حين إحتلت كوريا المراتب العشرين الأولى تبوأت الجزائر المراتب الأخيرة في بعض السنوات و هذا على غرار سنة 2012 حيث جاءت في ذيل الترتيب و هذا ما يدل على أن الجزائر لا تزال بعيدة على كثيرا عن تحسين أوضاع هذه المجموعة على الرغم من وجود بوادر خير في بدأت بالتقدم قليلا فمن الرتبة 144 إلى 118 يدل على تحسن الوضع لكنه و كما قنا سابقا لا يزال يعيدا عن المراد.

المطلب الثاني :مقارنة أداء الجزائر وكوريا في مؤشر التنافسية بإستخدام تحليل المركبات الرئيسية (الاساسية) ACP و طريقة التصنيف الهرمي التصاعدي CHA

بعد أن إستعرضنا مؤشر التنافسية والمجموعات الثلاثة وقمنا بوصف الظاهرة، سنقوم بإستخدام طريق أخرى تعد من بين الطرق التي تساعد في التحليل، ألا وهي تحليل المركبات الرئيسية (الاساسية) و طريقة التصنيف الهرمي التصاعدي CHA كي تتم مقارنة دولة الجزائر و كوريا ، حيث الهدف منها هو معرفة مواطن قوة وضعف كل بلد من خلال التمثيل البياني الذي تعتمد عليه هذه الطريقة .

الفرع الأول :مقارنة أداء الجزائر وكوريا في مؤشر التنافسية بإستخدام تحليل المركبات الرئيسية (الاساسية) ACP

يقوم مبدأ تحليل المركبات الرئيسية (الاساسية) ACP على تمثيل بياني لسحابة الأفراد (البلدان في حالتنا) و المتغيرات (المؤشرات) في مساحة صغيرة الحجم.

أما طريقة عمل A C P فيمكن تلخيص طريقة في الخوارزمية التالية:

- حساب متوسط المتغيرات.
- حساب الانحراف المعياري للمتغيرات.
- حساب مصفوفة التباين المشترك (مصفوفة الارتباط التي تمثل العلاقة بين المتغيرات).
- الانتقال بعد ذلك إلى تمثيل المتغيرات والأفراد في دائرة الارتباط (المستوى العاملي Plan factoriel).

ينقسم مؤشر التنافسية العالمي الى ثلاث مؤشرات رئيسية (مؤشر محفزات الكفاءة، مؤشر عوامل تطور الإبداع والإبتكار و مؤشر المتطلبات الاساسية)، وهي بدورها تحوي مؤشرات فرعية أخرى تعرف بالركائز و عددها 12 ركيزة تدخل كلها في حساب مؤشر الكلي كما نجد ان هذه الركائز مقسمة و تتقسم هذه الركائز حسب المؤشرات كما يلي:

مؤشر المتطلبات الاساسية يشمل كل من:

الركيزة الأولى: المؤسسات

الركيزة الثانية: البنية التحتية

الركيزة الثالثة: بيئة الاقتصاد الكلي

الركيزة الرابعة: الصحة والتعليم الابتدائي

مؤشر محفزات الكفاءة يشمل كل من الركائز التالية

- الركيزة التاسعة: الاستعداد التكنولوجي
- الركيزة الثامنة: تطوير الأسواق المالية
- الركيزة السابعة: كفاءة سوق العمل
- الركيزة السادسة: كفاءة سوق البضائع
- الركيزة الخامسة: التعليم العالي والتدريب
- الركيزة العاشرة: حجم السوق

مؤشر عوامل تطور الابداع والابتكار يشمل كل الركائز:

- الركيزة الحادي عشر: تعقيد الأعمال
- الركيزة الثانية عشرة: الابتكار

سنحاول فيما يلي ربط كل الركائز ومؤشر التنافسية وإيجاد علاقة الإرتباط بينها بالاضافة إلى ذلك سوف تمكننا هذه الطريقة من معرفة نقاط قوة ضعف كل من الجزائر وكوريا فيما يخص هذه الركائز

ملاحظة: سوف نعتمد على معطيات السنة الاخيرة والمتوفرة 2018/2017 في عملية المقارنة

الشكل رقم (34-6) تحليل المركبات الرئيسية (الاساسية) ACP لكوريا الجنوبية و الجزائر

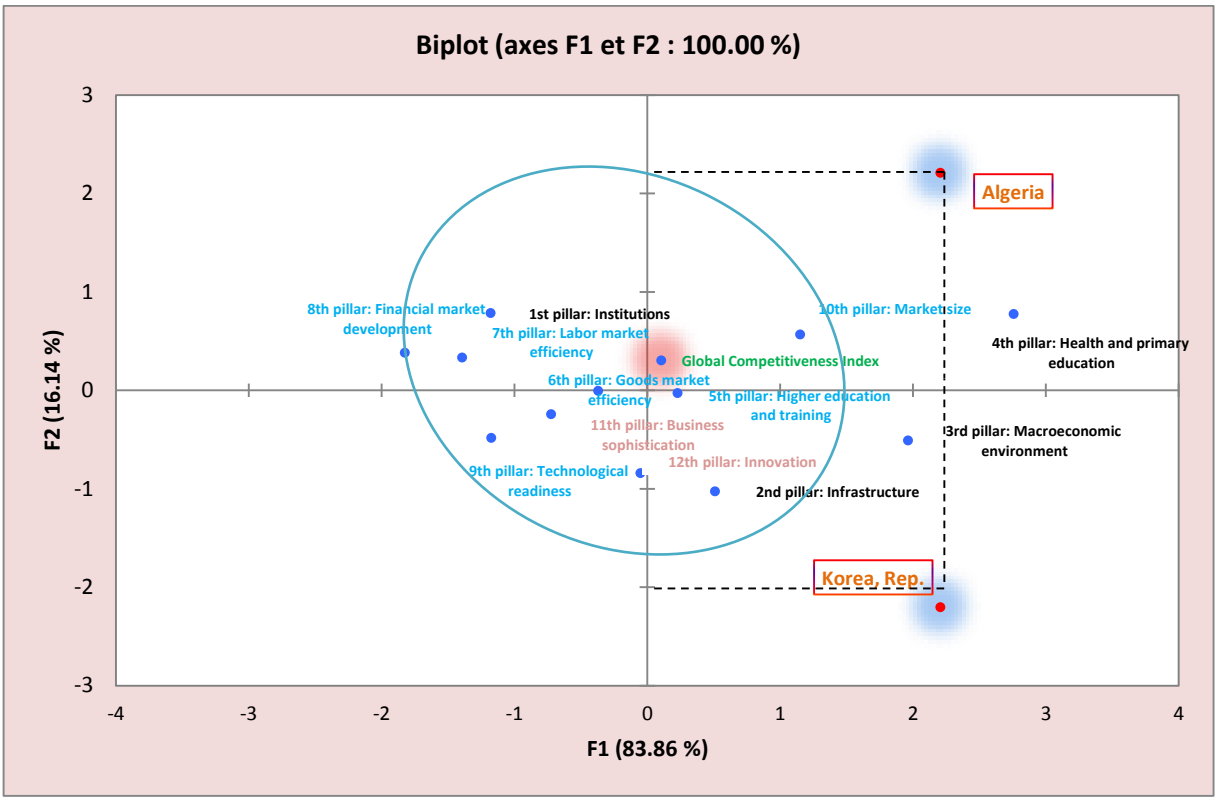

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج XLSTAT2016

يتضح من الشكل أعلاه أن مؤشر التنافسية في حالت كوريا الجنوبية له علاقة إرتباط قوية بالركيزة الثانية عشرة: وهي الإبتكار ، الركيزة الحادي عشر: مدي تطور بيئة الأعمال وهذا ما مكنها من الإنتماء إلى المرحلة الثالثة من المحطات التنموية التي يعتمد عليها واضعي التقرير لتصنيف الحالة التنموية للدول ، حيث تعرف هذه المرحلة بمرحلة الإقتصاديات التي يدفعها الإبتكار و التي ترتكز المنافسة فيها بين الاقتصاديات على أساس تقديم منتجات مبتكرة ومستجدة وفريدة من نوعها ،كما أنها تستطيع المحافظة على مستوى معيشي مرتفع لمواطنيها مجاراة ارتفاع الأجور ، كونها تمتلك مجموعة من منشآت الأعمال و التي تتصف بسعيها الدائم لإستحداث وإبتكار منتجات جديدة ومختلفة عن طريق إستخدامها لأحدث وسائل الإنتاج وأكثرها تطورا ، على غرار شركتي سامسونغ و هونداي .

بالإضافة إلى ذلك فإن الإرتباط يعد كبيرا بين المؤشر الكلي و الركيزة السابعة: كفاءة سوق العمل ،الركيزة السادسة: كفاءة سوق البضائع ،الركيزة الخامسة: التعليم العالي والتدريب ، الركيزة الأولى: المؤسسات الركيزة الثانية: البنية التحتية من ثم تأتي باقي المؤشرات بشكل متفاوتة لكنها على العموم جيدة و هذا ما إنعكس بالإيجاب على الأداء في المحاور الثلاثة و المؤشر الكلي ، أما في حالت الجزائر فالإرتباط الوثيق و القوي بين مؤشر التنافسية و المحاور التي تشكله تتمثل في الركيزة العاشرة: حجم السوق ، الركيزة الثالثة: بيئة الاقتصاد الكلي و الركيزة الرابعة: الصحة والتعليم الابتدائي ، أما في الركائز الأخرى فهي جد ضعيفة مما أثر على آدائها في المحاور الأخرى بإستثناء مؤشر المتطلبات الأساسية التي يعتبر

الآداء جيد أما المحورين الأخريين فالآداء جد ضعيف و بالأخص في المؤشرات المكونة لعوامل تطور الإبداع و الإبتكار و التي تعد الحلقة الأضعف ، وهذا ما جعلها تنتمي في السنتين الأولتين للتقرير إلى المرحلة الثانية وهي محطة الإقتصاديات التي تدفعها الفعالية حيث تكون الدول المنتمية إلى هذه المرحلة مطالبة ببذل المزيد من المجهودات بغية إستحداث وتبني طرق إنتاج أكثر كفاءة ونجاعة ،كما أنها يجب أن تسعى إلي الإرتقاء بنوعية المنتجات للتمكن من مواكبة الأجور مع المحافظة على ثبات مستويات الأسعار ، لكنها سرعان ما تراجعت بعدها إلى المرحلة الإنتقالية الأولى وهذا طيلت السنوات المتبقية ، إن جل هذه النتائج المتوصل إليها تتوافق مع ما تم التطرق إليه سابقا .

الفرع الثاني مقارنة أداء الجزائر و كوريا الجنوبية بطريقة التصنيف الهرمي التصاعدي CHA

من أجل دعم النتائج التي توصلنا إليها سوف نلجأ إلى طريقة أخرى وهي طريقة التصنيف الهرمي التصاعدي CHA ، و هي نفس الطريقة التي استخدمناها سابقا من أجل تحليل مؤشرات أخرى ، حيث سنقوم هنا بدراسة جميع المؤشرات (12 مؤشر) لكل بلد على حدى طيلت 11 سنة ،عن طريق تقسمها إلى أربع مجموعات من أجل الوقوف على مواطن القوة و الضعف فيها و مقارنة الدولتين محل الدراسة بالتفصيل .

أما الهدف من إستعمال هذه الطريقة يكمن في معرفة نقاط قوة الجزائر و كوريا الجنوبية ، فيما يخص مختلف المؤشرات ومحاولة تصنيفها الى أربع فئات (طبقات) أو أقسام ، ما سيتيح لنا تصنيفها إلى مؤشرات ضعيفة وأخرى متوسطة وجيدة، حيث هذا التصنيف يترجم تجميع العناصر في قسم مشترك حسب تجانس العناصر (المؤشرات في حالتنا) أي الأقرب إلى بعضها البعض وينعكس بُعد الطبقات أو الفئات (الأقسام) عن عدم تجانس العناصر التي تشكل هذه الطبقات. بإستحدام برنامج XLSTAT16

1-1 التصنيف الهرمي التصاعدي CHA للمؤشرات الفرعية للتنافسية للجزائر

بإدخال الإحصائيات الموجودة في الملحق رقم (3) في برنامج XLSTAT16 سوف نتحصل على الشكل الموالي

الشكل رقم (35-6) الرسم التخطيطي التفرعي لماحور مؤشر التنافسية للجزائر

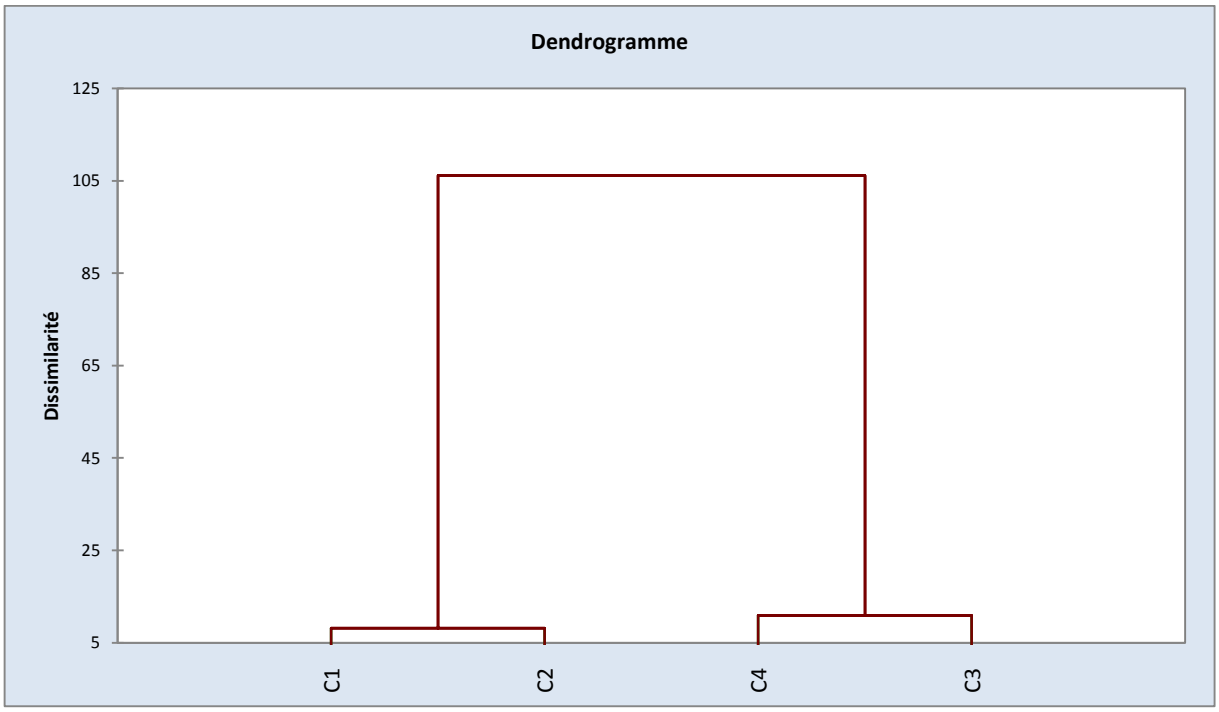

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج برنامج XLSTAT2016

بعد إدخال البيانات الموجودة في الملحق رقم (3) و معالجتها تحصلنا على النتائج المشار إليها في الشكل أعلاه حيث يمكن أن نرى بوضوح أن المجموعات قد قسمت إلى أربع فئات و التي يدورها تقسم إلى مجموعتين فالأولى تضم كلا من c1، c2 و الثانية تحوي كلا من c4،c3 وهذا بحسب قربها من بعضها ، بإستعمال جملة من المعايير كدرجات التباين داخل الفئة ،الحد الأدنى من المسافة إلى مركز الثقل ،متوسط المسافة إلى المركز، المسافة القصوى لمركز الثقل ، و النتائج موجودة في الملحق رقم ( )

أما في الشكل الموالي فنجد تقسيم الفئات الأربع بشكل تفصلي أكثر فهي توضح كل فئة على حدى و الركائز التي تحويها

وهي كالتالي:

الشكل رقم (36–6) الرسم التخطيطي التفرعي لماحور مؤشر التنافسية للجزائر

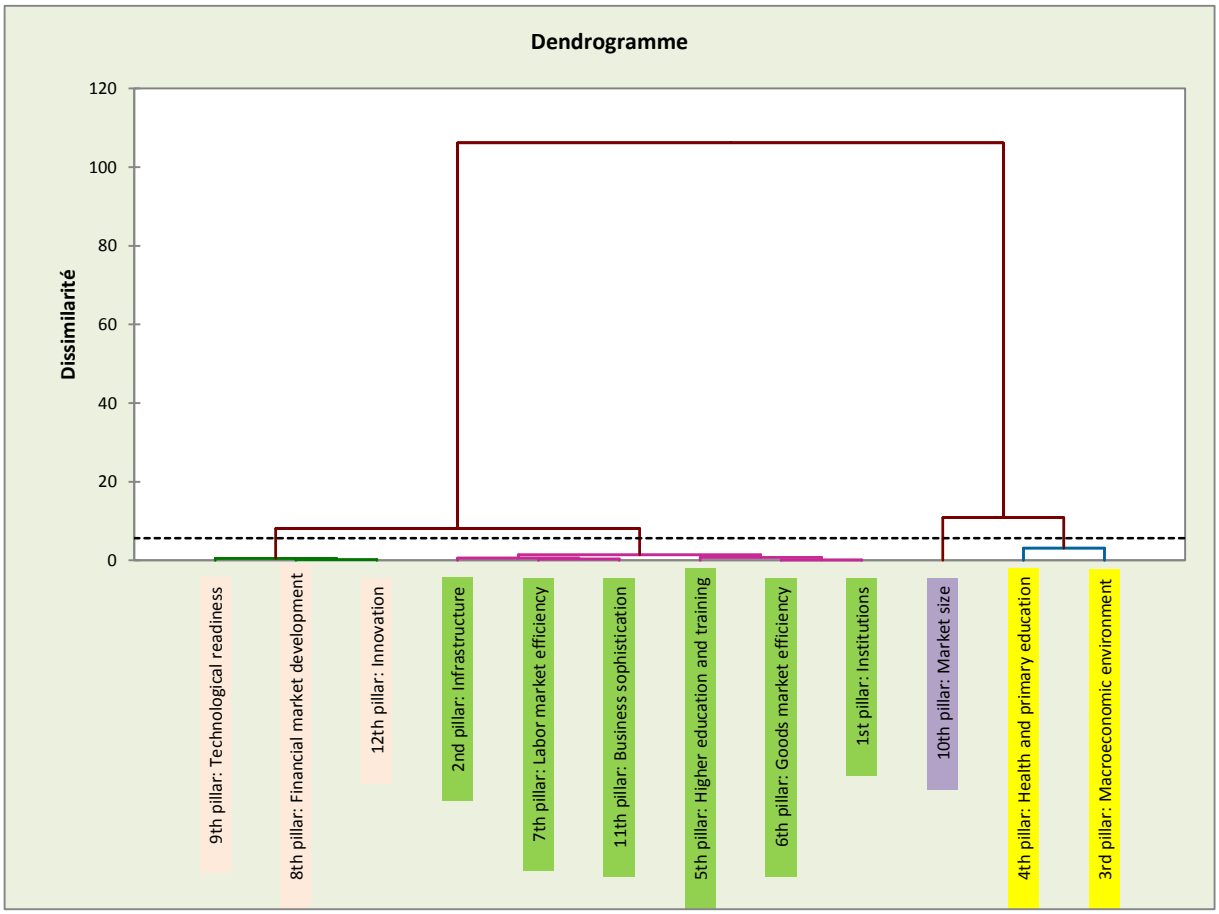

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج برنامج XLSTAT2016

من الشكل أعلاه نجد أن المجموعات قد قسمت إلى أربع فئات أو طبقات وهو نفس الأمر الذي قمنا به سابقا، حيث سوف يتم تصنيفها بحسب أدائها من الأضعف حتى الأحسن، وعلى ضوء ذلك يمكن أن نخرج بالنتائج التالية:

الفئة الأولى المؤشرات ذات الأداء الضعيف C1: تحوي هذه الفئة ثلاث ركائز ألا وهي التاسعة: الإستعداد التكنولوجي

الركيزة الثامنة: تطوير الأسواق المالية، الركيزة الثانية عشرة: الإبتكار، وتعد بحسب التصنيف والترتيب أضعف الحلقات، وهذا ما يمكن تأكيده بالعودة إلى الإحصائيات، حيث معدلات الركائز الثلاثة طيلة فترة الدراسة لم تتعدي 2.5 أي أنها جد متدنية ،

وعند الإستعانة بالترتيب سوف نجد أن ما تم ذكره يطابق ذلك ولنستهل ذلك بالركيزة التالية:

الركيزة التاسعة الإستعداد التكنولوجي: فيما يخص هذا الفرع فقد احتلت الجزائر المرتبة 105 عالميا في هذا المحور سنة 2007 ثم تراجع ترتيبها ب18 مرتبة بين سنتي (2007-2009). وعرف تقدما سنة 2010 ب 17 مرتبة مقارنة بسنة 2009. ثم تراجع ب30 مرتبة ضمن تقرير التنافسية العالمي بين (2010-2013). وتقدم ب28 مرتبة ضمن تقرير التنافسية العالمي بين (2013 -2017). بيد أنها إحتلت مراتب جد متأخرة عالميا، ففي تقرير التنافسية العالمي سنة 2016 احتلت في هذا المؤشر

المرتبة 108 من بين 138 دولة ضمن التقرير لكنها حسنت من الوضع قيلا في سنة 2017 بإحتلالها الرتبة 98، وهذا راجع لتدني أغلب المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر حيث احتل مؤشر مدى توفر أحدث التقنيات المرتبة 119، مؤشر استيعاب التكنولوجيا على مستوى الشركات المرتبة 121، مؤشر نقل الاستثمار الأجنبي المباشر للتكنولوجيا المرتبة 114، مؤشر مستخدمي الانترنت المرتبة 90 ومؤشر اشتراكات الهاتف النقال المرتبة 80. مما يدل على مدى محدودية قدرة استيعاب الاقتصاد الجزائري للتكنولوجيا.

الركيزة الثامنة: تطوير الأسواق المالية: هذا المحور أو العمود هو الثاني في هذه المجموعة والثامن في مؤشر التنافسية والذي يعنى بتطوير الأسواق المالية فقد سجل المرتبة 127 سنة 2007 ثم عرف تراجعا قدر ب 16 مرتبة بين (2007 -2013)، وتقدم ب22 مرتبة بين (2013-2017). إلا أن الجزائر مازالت تحتل مراتب متأخرة في هذا المحور، حيث جاءت في المرتبة 125 عالميا من بين 137 دولة ضمن تقرير التنافسية العالمي الصادر سنة 2017 بسبب تدني مراتب مؤشراته الفرعية، حيث أنها إحتلت و ضمن نفس التقرير في المؤشر الفرعي لمدى توفر الخدمات المالية المرتبة 126، مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية المرتبة 91، مؤشر التمويل من خلال سوق الأسهم المحلية المرتبة 113، مؤشر سهولة الحصول على القروض المرتبة 111، مؤشر مدى توافر رأس المال الاستثماري 78 ،مؤشر متانة البنوك المرتبة 115، مؤشر تنظيم البورصات المالية المرتبة 120، وهذا يدل على ضعف مساهمة السوق المالية في توفير التمويل ، بل يمكن القول أن البورصة في الجزائر لا تزال في مراحل حيتها الأولى .

الركيزة الثانية عشر الإبتكار : و هي الحلقة الأضعف إن صح التعبير ، حيث في المحور الثاني عشر: إحتلت الجزائر المرتبة 89 عالميا في هذا المحور سنة 2007 ثم تراجع ترتيبها ب25 مرتبة بين (2007-2009). وتقدم به 7 مراتب سنة 2010 مقارنة بسنة 2009. ثم تراجع ب 34 مرتبة بين (2010-2013). وتقدم ب 37 مرتبة ضمن تقرير التنافسية العالمي بين (2013-2017). وهذا التقدم في الترتيب راجع إلى تحسن ترتيب المؤشرات الفرعية لهذا المحور، غير أنه وعلى الرغم من هذا التحسن الملحوظ إلا أنها لا تزال قابعة في مؤخرة الترتيب، وهذا ما يشير إليه تقرير التنافسية العالمي سنة 2017 احتلت الجزائر من بين 138 دولة شملها التقرير المرتبة 111 في مؤشر القدرة على الابتكار، المرتبة 99 في مؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي، المرتبة 104 في مؤشر إنفاق منظمات الأعمال على البحث والتطوير، المرتبة 125 في مؤشر التعاون بين الجامعات ومنظمات الأعمال في مجال البحث والتطوير.

وفي مؤشرات أخرى كالإنفاق الحكومي وإقتنائها للمنتجات ذات التقنية المتقدمة تحصلت على 94 والرتبة 83 في مؤشر توفر العلماء والمهندسين، المركز الخامس والتسعين عالميا في مؤشر طلبات براءة اختراع، طلبات لكل مليون شخص، وهذا ما يدل على أن الاقتصاد الجزائري لا يعتبر إقتصادا تنافسيا كونه لا يولي إهتماما كبيرا بالبحث والإبداع والابتكار، والتي تعتبر العوامل الأساسية التي تمكن أي مؤسسة أو دولة من ان تصنع الفارق لتصبح رائدة قادره على المنافسة وبالأخص في عصر ثورة المعرفة والعلم.

الفئة الثانية المؤشرات ذات الأداء المتوسط C2 : تضم هذه الفئة ستة مؤشرات فرعية أخرى كلها سجلت طلية سنوات الدراسة معدلات متوسطة لكنها لم تتخطى عتبة 4 إلا في بعض الأحيان ، وبعرضنا للترتيب سوف نلمس ذلك .

العمود الحادي عشر تطور بيئة الأعمال: والذي ينتمي إلى محور مؤشر عوامل تطور الابداع و الإبتكار، فقد إحتلت الجزائر فيه المرتبة 114 عالميا سنة 2007 من ثم تراجع ترتيبها ب18 مرتبة سنة 2008. وتقدم به 24 مرتبة بين (2008-2010). ثم تراجع ب36 مرتبة بين سنة (2010-2013)، وتقدم ب23 مرتبة ضمن تقرير التنافسية العالمي بين (2013-2016)، ليتراجع برتبة سنة 2017 وهذا التقدم في الترتيب يعد أمرا جد رائع و هو راجع إلى تحسن ترتيب المؤشرات الفرعية لهذا المحور، لكنها ظلت تحتل مراتب متأخرة و هذا ما دفعنا إلى القول بأن أداؤها متوسط ، ففي آخر تقرير للتنافسية العالمي و الذي صدر سنة 2017 بهذه المنهجية ، إحتلت الجزائر من بين 138 دولة المرتبة 109 في مؤشر عدد الموردين المحليين ، و الرتبة 124 مؤشر نوعية الموردين المحليين، أما فيما يخص مدى تطور العناقيد الصناعية فقد جاءت في الرتبة 107 و إضافة إلى تحصلها على الرتبة 105 في مؤشر طبيعة الميزة التنافسية و المرتبة 125 في مؤشر التحكم في التوزيع الدولي، المرتبة 100 في مؤشر تطور عمليات الإنتاج، المرتبة في 128 مؤشر عمليات التسويق، المرتبة 85 في مؤشر مدى إتساع سلسلة القيمة ، و هذا ما يفسر ظهور هذا العمود في الفئة المتوسطة الإداء .

العمود السابع كفاءة سوق العمل: فيما يخص هذه الركيزة فقد جاءت في المرتبة 124 سنة 2007 ثم تراجع ب 8مراتب سنة 2008. وتقدم بعد ذلك ب 9 مراتب بين (2008-2010)، وتراجع ب 24 مرتبة بين (2010-2013). ثم عرف تقدما قدر ب15 مرتبة بين (2013-2016) لكنها تراجعت برتبة في السنة الموالية، على الرغم من التحسن المشهود في هذه الفترة غير أنها بقيت دوما تقبع في مؤخرة الترتيب و هذا إنما يدل على عدم كفاءة سوق العمل بحسب هذا المؤشر فبلوغها المرتبة 133 عالميا من بين 138 دولة ضمن آخر تقرير للتنافسية العالمي سنة 2017 أي بفارق خمس مراتب على الدولة التي تحتل مؤخرة الترتيب ، يتجلى لنا الأمر بوضوح و الأسباب في ذلك متعددة فسوق العمل في الجزائر يعد نوعا ما بدائي ، كما أن تدني أغلب مراتب المؤشرات الفرعية ، هي التي أدت إلى بها إلى هذا النوع الرديء من الأداء حيث بلغ كل من: مؤشر التعاون في العلاقة بين العمال وصاحب العمل المرتبة 107، مؤشر الأجر والإنتاجية الرتبة 116مؤشر الاعتماد على الإدارة المحترفة المرتبة 132، مؤشر قدرة البلد على إبقاء المواهب المرتبة 127، مؤشر قدرة البلد على جذب المواهب المرتبة 125، مؤشر معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة المرتبة 136.

العمود السادس كفاءة سوق السلع: يضم هذا المؤشر 16 مؤشر فرعي وبحسب التقسيم فهو في خانت المؤشرات ذات الأداء الضعيف حيث قدرت معدل القيم المحصل عليها ب 3.45 حيث احتلت الجزائر المرتبة 92 عالميا سنة 2007 ثم عرفت تراجعا كبيرا بواقع 51 مرتبة بين (2007-2012)، بعد ذلك عرفت تقدما قدر ب26 مرتبة بين (2012-2016). إلا أن هذا التقدم في الترتيب لا يعني تحسن أداء هذا المحور بحيث احتلت المرتبة 133 عالميا سنة 2016 لكنه عرف تقدما في السنة الموالية حيث جاءت في الرتبة 129 من بين 138 دولة ضمن التقرير الذي صدر برسم سمة 2017-2018 ، و بالرغم من هذا

التحسن إلا أنه لا يزال في مؤخرة الترتيب ، ويعود سبب تدني هذا المؤشر إلى إحتلالها لمراتب جد متأخرة في أغلب مؤشراته الفرعية، ففي أخر تقرير للتنافسية العالمي بلغ كل من: مؤشر كثافة المنافسة المحلية المرتبة 131، تأثير الضرائب على حوافز الاستثمار المرتبة 90، الإجراءات لبدء الأعمال التجارية 98 ، عدد الأيام لبدء عمل تجاري في الرتبة 110 وهي البيروقراطية التي تجعل كل من يريد الإستثمار يعزف عنه ، أما مؤشر إنتشار الحواجز التجارية فهي في الرتية 103 ما يجعل منها تتميز بسوق منغلق ، وفيما يخص مؤشر انتشار الملكية الأجنبية فقد جاءت في الرتبة 125 ، تأثير الأعمال لقواعد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الرتبة 133 عبء الإجراءات الجمركية المرتبة 110، حيث أن وضع قيود التملك الأجنبي يعد من أبرز المعوقات التي تعد سدا أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلاد ،

العمود الخامس: التعليم العالي والتدريب: كما رأينا سابقا فإن هذا العمود يعد من أبرز مؤشرات قياس الإقتصاد المعرفي سوآءا في هذا المؤشر أو في مؤشر الإبتكار أو الإقتصاد المعرفي ،كونه يعد مقياس هام لجودة المؤسسات التعليمية و بالأخص الجامعة التي تعد منهلا للقوى العاملة ذات التأهيل العالي و معاقل هامة للبحث و التطوير ، أما فيما يخص أداء الجزائر فيه فكونه ينتمي إلى هذه الفئة فهو متوسط الأداء مقارنة بالمؤشرات الفرعية الأخرى ، حيث كان معدل قيمته في إحدى عشر سنة 3.56 أما فيما يخص الترتيب فقد إحتلت الجزائر سنة 2007 المرتبة 94 عالميا في هذا المحور، من ثم تراجعت به مراتب سنتي 2008 و2009 مقارنة بسنة 2007، وتقدمت ب6 مراتب سنة 2010 مقارنة بسنة 2009، لكنها تراجعت ب 10 مراتب بين سنتي (2010-2012)، وتقدمت ب 10 مراتب بين سنتي (2012-2014) غير أنها تراجعت بمرتبة واحدة سنة 2015 مقارنة بسنة 2014. وفي سنة 2016 أحرزت الجزائر المرتبة 96 عالميا أي تقدمت به 3 مراتب مقارنة مع سنة 2015، وفي أخر تقرير سنة 2017 تقدمت برتبة 95 ويعود هذا التحسن إلى تقدم ترتيب أغلب المؤشرات الفرعية لهذا المحور سنة 2017 مقارنة مع سنة 2017 منها: فمؤشري نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي و التعاليم العالي تحصلت فيه الجزائر على الرتبة 47 و 74 أما فيما يخص مؤشري جودة النظام التعليمي وجودة تعليم الرياضيات والعلوم فكانت مرتبتها 97 و 92 و في مؤشر جودة إدارة المدارس في الرتبة 112 متقدمة ب 10 مراتب عن ما كانت عليه سنة 2015، وكل من مؤشر إيصال الإنترنت للمدارس ومؤشر مدى توفر خدمات البحوث والتطوير ومؤشر مدى تدريب الموظفين ب4 مراتب ، لكن الأداء الكلي يبقى متوسط على الرغم من عدد الجامعات و المؤسسات التعليمية و خابر البحث و التطوير .

الركيزة الثانية البنية التحتية: فالأمر سيان حيث جاء ترتيب الجزائر ضمن هذا المحور متأخرا مما يدل على ضعف بنيتها التحتية رغم كل الإنجازات المبذولة من أجل تطويرها. فبتراجعها ب24 مرتبة ضمن تقرير التنافسية العالمي بين 2007 – 2014، فهو دليل قاطع على أن المجهودات التي بذلت و الأموال التي صرفت في خضم الخمسيات التنموية لم تأتي بأكلها ، بالرغم من التقدم الطفيف الذي قدر ب 14 مراتبة في التقارير الثلاثة الأخيرة لسنة 2015 و 2016 2017 مقارنة بسنة 2014، أما السبب في ضعف هذا المؤشر فيعود إلى تأخر ترتيب أغلب مؤشراته الفرعية حيث حازت في آخر تقرير للتنافسية العالمي (2017-2018) على المرتبة 97 في مؤشر جودة البنية التحتية الشاملة، المرتبة 89 في مؤشر جودة الطرق، المرتبة 49 في مؤشر جودة البنية التحتية للسكك الحديدية، المرتبة 105 في مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ، المرتبة 96 في مؤشر جودة البنية

التحتية للنقل الجوي المرتبة 107 حيث تراجعت من الرتبة 92 سنة 2016 أما في مؤشر نوعية خدمات تزويد الكهرباء، المرتبة 93 في مؤشر نسبة اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 مستخدم فقد كانت من الرتبة 86 و مؤشر اشتراكات الهاتف المحمول ل 100 مستخدم فقد تحصلت على الرتبة 70 من بين 138 دولة مدرجة ضمن التقرير و هذا ما يجعلها جيدة نوعا ما بالنسبة لسابقيها .

الركيزة الأولى المؤسسات: وفي الأخير يأتي العمود الذي يعنى بالمؤسسات وهو الرقم واحد في المؤشرات الفرعية للمؤشر التنافسية الدولي، أما من حيث الأداء فهو كالتالي لقد تراجع هذا العمود ب 38 و51 مرتبة سنتي 2008 و2009 على التوالي مقارنة بسنة 2007، ثم عرف تقدما قدر ب 17 مرتبة خلال سنة 2010 مقارنة بسنة 2009. إلا أنه تراجع بعد ذلك ب29 و 43 مرتبة سنتي 2011 و2012 على التوالي مقارنة بسنة 2010. ثم تقدم ب6 مراتب سنة 2013 مقارنة بسنة 2012. وقد عرف بعد ذلك تحسنا ملحوظا بحيث تقدم به 34 مرتبة سنة 2014 و 36 مرتبة سنتي 2015 و 2016 على التوالي و 47 رتبة سنة 2017 مقارنة بسنة 2013، و يرجع هذا التحسن الملحوظ إلى تقدم ترتيب بعض مؤشراته الفرعية ما بين سنة 2013 – 2016)، منها: مؤشر حماية الملكية الفكرية ب 37 مرتبة ، مؤشر ثقة الجمهور في السياسيين ب 25 مرتبة، مؤشر المحاباة في قرار المسؤولين الحكوميين ب (40 مرتبة، مؤشر الهدر في الإنفاق الحكومي به 26 مرتبة، ، مؤشر كفاءة الإطار القانوني لتسوية المنازعات كما تحسن ترتيب المؤشرات الخاصة بوجهة نظر قادة الأعمال حول كلفة الإرهاب والجريمة المنظمة وكلفة الجريمة وأعمال العنف على الأعمال36 و 51 و 31 مرتبة على التوالي. في حين تراجعت مرتبة مؤشر قوة حماية المستثمرين 64 مرتبة، إلا أنه رغم تحسن ترتيب الجزائر مؤخرا في أغلب المؤشرات التي تندرج ضمن محور المؤسسات فما زالت بعيدة كل البعد عن المراتب المتقدمة مقارنة مع الدول المدرجة في التقارير مما جعلها تكون في فئة المؤشرات متوسطة الأداء.

الفئة الثالثة المؤشرات ذات الأداء الجيد C 3:

تضم هذه المجموعة المؤشرات التي يعد أداوها جيد مقارنة بالفئات الأخرى وهما ركيزتين الثالثة: بيئة الاقتصاد الكلي والرابعة: الصحة والتعليم الابتدائي، حيث كان معدل القيم التي تحصلت عليها الجزائر في هذين الركيزتين أو العمودين طلية إحدى عشرة سنة تتراوح بين 4 إلى 6 نقاط ، فبيئة الإقتصاد الكلي سجلت ما قيمته 5.34 كمعدل طيلة فترت الدراسة و قد تجاوزت عتبة 6 نقاط على السلم في الفترة الممتدة من 2007-2009 من ثم بدأ المعدل بالتراجع و الإرتفاع من سنة إلى أخرى أي أنه كان متذبذب أما فيما يخص الترتيب فقد كان على النحو التالي ، حيث إحتلت الجزائر المرتبة 2 في هذا المؤشر سنة 2007 إلا أنها عرفت تراجعا كبيرا ضمن تقرير التنافسية العالمي بين (2007-2010) وذلك ب55 مرتبة. ثم تقدمت ب 38 مرتبة سنة 2011 مقارنة بسنة 2010. وتراجع سنة 2012 و2013 ب 23 و34 مرتبة على التوالي مقارنة بسنة 2011، ثم عاد وتقدم ب 23 مرئية سنة 2014 مقارنة بسنة 2013. ثم تراجع مرة أخرى ب27 و52 مرتبة في التقريرين الأخيرين على التوالي. ويعود ذلك إلى تراجع ترتيب مؤشراته الفرعية بين سنتي (2014-2016)، حيث تراجع مؤشر رصيد الميزانية الحكومية بشكل لافت قدر ب 115 مرتبة، وتراجع مؤشر الإدخار الوطني الإجمالي ب6 مراتب، وفيما يخص مؤشر التصنيف الإئتماني

فقد تراجع به 4 مراتب، في حين تقدم مؤشر التضخم سنة 2015 ب22 مرتبه و تراجع سنة 2016 ب33 مرتبة مقارنة بسنة 2014 ، أما في التقرير الأخير سنة 2017 فقد جاءت الجزائر في الرتبة 71 عوض 77 في السنة التي سبقتها وبالتالي فقد عرفت تحسنا طفيفا في المؤشرات الفرعية حيث جاءت في الرتبة 127 في مؤشر رصيد الميزانية الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و الرتبة 18 في مؤشر إجمالي المدخرات الوطنية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لكن مؤشر التضخم بقي على حاله و بالنسبة الدين الحكومي العام محسوب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد تحصلت على المرتبة 10 أما مؤشر التصنيف الائتماني للبلد ، 0-100 (الأفضل) فقد جاءت في الرتبة 70 وهذا ما أثر على ترتيبها في المؤشر ككل كونه لم يكن مدرجا في منهجية الحساب في السنتين 2007 و 2008 لما جاءت الجزائر في الرتبة الثانية عالميا .

على العموم يعد هذا المحور من أحسن المحاور التي تؤدي فيه الجزائر بشكل جيد حيث يمكن إعتباره من نقاط قوتها هو والركيزة الرابعة الخاصة الصحة والتعليم الإبتدائي والتي تنتمي معه إلى نفس الفئة، كما أنها تعد أحسن منه فمعدل قيمه قدر ب 5.50

أما الترتيب فلقد عرف هذا المؤشر تراجعا ب 26 مرتبة ضمن تقرير التنافسية العالمي بين (2007-2012)، من ثم عرف تقدما قدر ب20 مرتبة ضمن تقرير التنافسية العالمي بين (2012 - 2016)، إذ تمكنت الجزائر من إحراز تقدم ملحوظ في ترتيب مؤشر معدل إنتشار فيروس الإدز ومعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي حيث احتلت المرتبة 1 و40 على التوالي في التقرير الأخير الذي صدر 2017 -2018 و الذي ضم 138 دولة مدرجة ضمنه فقد كانت الترتيب كالآتي : الرتبة 71 في المؤشر ككل أما في المؤشرات الفرعية المكونه له ففي حالات الإصابة بالملاريا لكل 100،000 نسمة جاءت في الرتبة 15 و مؤشر حالات الإصابة بالسل / 100،000 حالة الرتبة 75 و أما مؤشر نسب وفيات الرضع / 1000 فقد تحصلت على الرتبة 92 و هي رتبة متأخرة قليلا

في الأخير يمكن القول أن هذين الفرعين أو المحورين يعدان نقطتي قوة بالنسبة للجزائر لذا يجب المحافظة عليهما بل محاولة تطويرهما أكثر .

الفئة الثالثة المؤشرات ذات الأداء الممتاز C 4 : تحوي هذه الفئة ركيزة واحدة و هي الركيزة العاشرة: حجم السوق و التي كان معدلها 4.42 و لقد أتت في فئة المؤشرات ذات الأداء الممتاز كونها المجموعة الوحيدة التي عرفت إستقرار و عدم تذبذب عكس الركائز الأخرى بالإضافة إلى ما سبق فإن الفروقات الموجودة بين تطور قيم المؤشر من سنة لأخرى تعد شبه منعدمة مقارنتا بالمؤشرات السابقة ، مما يجعلها متجانسة أكثر لذا تم وضعها في الفئة ذات الأداء الممتاز .

حيث إحتلت الجزائر المرتبة 42 عالميا في هذا الركيزة سنة 2007 ثم تراجع ترتيبها ب9 مراتب بين (2007-2009)، وتقدم به مراتب بين (2009-2011). ثم تراجع بمرتبة واحدة بين سنة 2011 - 2013)، وتقدم ب12 مرتبة ضمن تقرير التنافسية العالمي بين (2013-2016)، وهذا التقدم في الترتيب راجع إلى تحسن ترتيب حجم السوق المحلي ب16 مرتبة، مؤشر حجم السوق الأجنبي ب 6 مراتب و مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ب15 مرتبة، في حين تراجع مؤشر نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي ب26 مرتبة ، أما فيما يخص السنة الأخيرة للتقرير فقد كانت النتائج على النحو التالي: بالنسبة للعمود ككل

فقد جاءت الجزائر في الرتبة 36 و هي نفس رتبة العام السابق كما إحتلت الرتبة 34 مؤشر الناتج المحلي الإجمالي وهذا برتبة أقل من السنة المنقضية ، أما فيما يخص مؤشر الصادرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 105 حيث تراجعت بثلاث مراتب لكن ذلك لم يؤثر كثيرا على ترتيبها الكلي ، ترتيب حجم السوق المحلي 32 حيث تحسن برتبة أما مؤشر حجم السوق الأجنبي فقد نراجع إلى الرتبة 48 .

في الأخير يمكن القول أن هذا الفرع أو الركيزة تعد نقطة القوة للجزائر و الترتيب يعكس ذلك فهو المحور الوحيد الذي ترتيبه متقدم عكس الركائز الأخرى إلا أنه يملك نقطة ضعف تمثلت في مؤشر الصادرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي و التي تؤثر بشكل كبير على الإقتصاد الوطني عموما و تنافسيته خصوصا.

من خلال إستعراض أداء الإثنى عشر فرعا المكونة لمؤشر التنافسية ، فإن الأداء يعد ضعيفا فهي لا تملك إلا أربع ركائز ذات أداء جيد مقارنة بالركائز الأخرى لكنها تبقى دون المتوسط بالنسبة لدول أخرى ، و على الرغم من تمتعها ببعض المزايا التنافسية في هذه المؤشرات التي أتينا على ذكرها إلا أنها لم تمكنها من تبوء مراتب متقدمة في المؤشر العام، و ما هو إلا خير دليل على أن أساس القدرة التنافسية المستديمة يعتمد على متغيرات عوض أخرى، فالأهمية النسبية للمتغيرات ليست نفسها فشتان بين من يمتلك الإبداع و الإبتكار والتطور التكنولوجي ومن يفتقر إليها ، كالجزائر التي لا لم توليها اهتماما كبيرا مما جعلها تمثل الحلقة الأضعف في جملة مؤشراتها و بالتالي يمكن القول بأن إقتصادها ليس تنافسيا ، و لتدارك الوضع لا يجب الإهتمام فقط بهذا الفرع بل النهوض بجميع الركائز التي تتميز بعلاقة تبادلية و تكاملية ، فلو أردنا الرقي بركن الإبتكار على سبيل المثال لوجدنا أنه لابد لها من توفير و تعبيد الطريق أمامه فهو لن يستطيع العمل في بيئة لا تحترم فيها القوانين و بالأخص تلك التي تعنى بحقوق الملكية الفكرية فهي تنطوي تحت مظلة المؤسسات الركيزة الأولى ، كما أنه لا يمكنه السير بسلاسة من دون بنية تحتية كفؤة وشاملة و التي تمثل الركيزة الثانية، و لن يستطيع الأداء بشكل جيد في حال إنعدام المادة الخام المتمثلة في اليد العاملة المؤهلة و المدربة تدريبا جيدا كون الركيزة الخامسة فيها والمعنية بالتعليم و التدريب تعاني ، ولن يثمر و يزهر في إقتصاد موسوم بعدم كفاءة الأسواق فيه (االركيزة6 و7 و8) ،لذا فإن أرادت الجزائر الرقي بإقتصادها و جعله أكثر تنافسية فهي تحت حتمية تصحيح أوضاع كل المؤشرات الفرعية كونها تعمل بشكل متناغم و متكامل .

2-2 التصنيف الهرمي التصاعدي CHA للمؤشرات الفرعية للتنافسية حالة كوريا الجنوبية

سوف نقوم بنفس العملية السابقة فيما يخص كوريا أي تقسيم الفئات إلى أربع أقسام بدأ بتلك التي تؤدي آداء ضعيفا وصولا لمن تؤدي آداءا ممتاز وهذا بالإعتماد على طريقة التصنيف الهرمي التصاعدي CHA

بعد إدخال الإحصائيات الموجودة في الملحق رقم (4) في برنامج XLSTAT16 سوف نتحصل على الشكل الموالي

الشكل رقم (37–6) الرسم التخطيطي التفرعي لماحور مؤشر التنافسية للكوريا الجنوبية

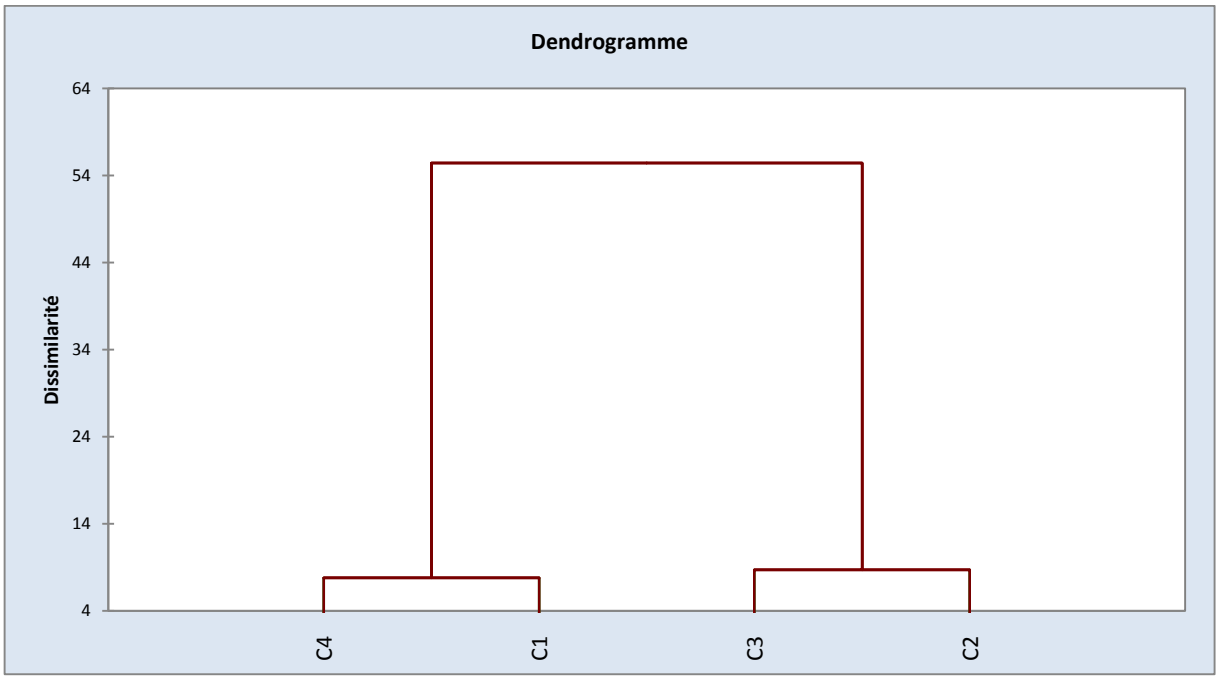

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج برنامج XLSTAT2016

بعد القيام بنفس العملية التي تم اللجوء إليها في حالت الجزائر، لكن بالإعتماد على بيانات كوريا الجنوبية الموجودة في الملحق رقم (4) تحصلنا على النتائج المشار إليها في الشكل أعلاه حيث يمكن أن نرى بوضوح أن المجموعات قد قسمت إلى أربع فئات و التي يدورها تقسم إلى مجموعتين فالأولى تضم كلا من4 c، c1 و الثانية تحوي كلا من c2، c3 وهذا بحسب قربها من بعضها ، بإستعمال نفس المعايير التي إستخدمنها آنفا .

كما أننا تحصلنا على نتائج أكثر تفصيلا، والتي يبينها الشكل الموالي :

الشكل رقم (38-6) الرسم التخطيطي التفرعي لماحور مؤشر التنافسية لكوريا الجنوبية

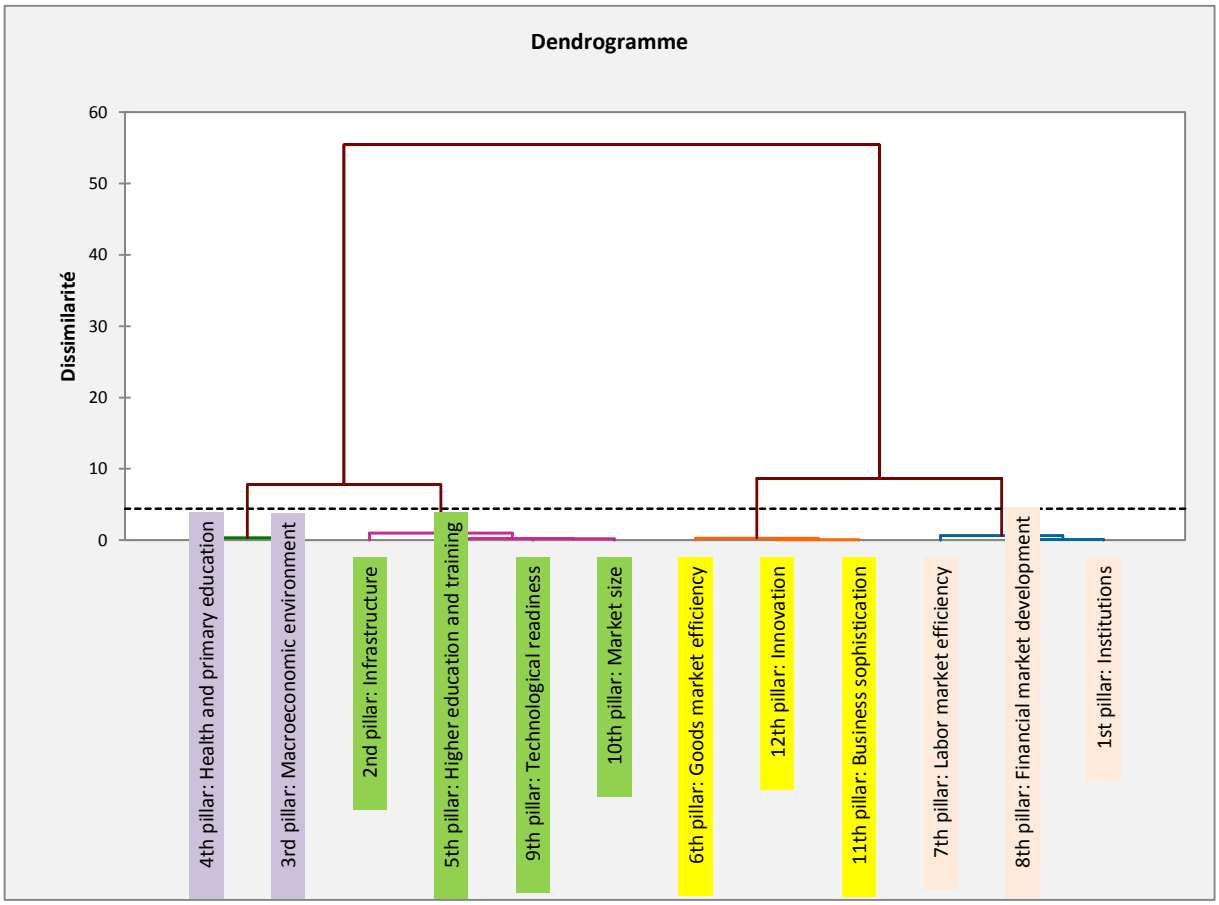

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج برنامج XLSTAT2016

من الشكل أعلاه نجد أن المجموعات قد قسمت إلى أربع فئات أو طبقات وهو نفس الأمر الذي قمنا به سابقا لكن النتائج متباينة، حيث سوف يتم تصنيفها بحسب أدائها من الأضعف حتى الأحسن، وعلى ضوء ذلك يمكن أن نخرج بالنتائج التالية:

الفئة الأولى المؤشرات ذات الأداء الضعيف C2:

تضم هذه الفئة ثلاث ركائز ألا وهي الركيزة الثامنة: تطوير الأسواق المالية، الركيزة السابعة: كفاءة سوق العمل والركيزة الأولى المؤسسات ولمعرفة سبب تموقعها في هذه الفئة سوف نستعرض أداء كل ركيزة على حدى.

الركيزة الثامنة: تطوير الأسواق المالية: لوقت ليس بالبعيد كانت هذه الركيزة تقبع تحت سيطرت الدولة فهي لم تشهد تحررا إلا في نهاية الثمانينات، بحكم النهج التنموي الذي كان يحتم على كوريا السيطرة على الأسواق المالية، لكنها ومع مرور الزمن وبفعل إرساء قواعد الاقتصاد الحر، وجدت نفسها ملزمة بالتحول نحو تحرير إقتصادها من أي قيود وبالأخص السوق المالي أما عن الأداء في تقارير التنافسية الدولية فقد كان على النحو التالي:

فيما يخص القيمة فالمعدل المتحصل عليه قدر ب 4.12 و هو معدل متسوط لو تمت مقارنته بما تحصلت عليه في المؤشرات الأخرى لكنه أحسن بكثير حتى من المؤشرات التي يعد أداؤها جيد في دول على غرار الجزائر وما القيم المحصل عليها والترتيب إلا خير دليل على صحت ما نقول ، حيث كانت في الرتبة 27 سنة 2007 لكنها تراجعت إلى الرتبة 74 سنة 2017 و هذا هو السبب الذي جعلها تكون في الفئة التي تؤدي فيها كوريا بشكل ضعيف حيث تحصلت على قيم متذبذبة و التي أثرت بدورها على الترتيب ففي سنة 2008 إحتلت الرتبة 52 أي تراجعت ب 25 مرتبة من ثم بدأت بالتراجع التدريجي ، حيث تقهقرت بفعل ذلك إلى الرتبة 83 سنة 2010 إي تأخرت ب31 مرتبة في سنتين ، من ثم عرفت تحسن طفيف لترتقي إلى الرتبة 80 سنة 2011من ثم قفزت إلى المكرز 71 في السنة الموالية لكنها لم تلبث كثيرا للتراجع ب 16 مرتبة في الفترة الممتدة بين 2013-2015 ، لتشهد بعد ذلك تحسنا في الأداء وهذا في السنتين الأخيرتين 2016-2017 و هذا بإحتلالها الرتبة 80 و 74 على التوالي ، وهذا ما يعكس إنضوائه تحت هذه الفئة فالسبب راجع إلى المؤشرات الفرعية التي كانت قيمها هزيلة و مترنحة و هذا ما سنلمحه عند إستعراض نتائج أخر تقرير للتنافسية و الذي تم نشره بإستخدام هذه المنهجية التي سوف تتغير بعد ذلك ، حيث كانت النتائج على النحو التالي :

إحتلت وضمن نفس التقرير في المؤشر الفرعي لمدى توفر الخدمات المالية المرتبة 81، مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية المرتبة 44، مؤشر التمويل من خلال سوق الأسهم المحلية المرتبة 47، مؤشر سهولة الحصول على القروض المرتبة 90، مؤشر مدى توافر رأس المال الاستثماري 64، مؤشر متانة البنوك المرتبة 91، مؤشر تنظيم البورصات المالية المرتبة 71، وهي مراتب متدنية كثيرا ما يدل على أن السوق المالية في كوريا ليست بنفس جودة قطاعات أخرى فهي الحلقة الأضعف في جملت مؤشراتها.

الركيزة السابعة كفاءة سوق العمل

بحسب النتائج المتحصل عليها تم تصنيف هذه الركيزة في المجموعة ذات الأداء الضعيف و الأمر حتما مربوط بأدائها و ترتيبها و القيم المحققة ، فمعدل قيم هذا المؤشر قدر ب 4.29 أما الترتيب فقد كان على النحو التالي ، في سنة 2007 إحتلت المرتبة 24 و هي رتبة متقدمة لكنها تقهقرت إلى المركز 41 في السنة الموالية من ثم إلى المركز 84 إي بستين مرتبة و هذا أمر جد مقلق ، و على الرغم من تحسن الوضع قليلا وهذا في الفترة الممتدة من 2010-2012 حيث أرتقت ب 12 مركز إلا أنها لم تلبث طويلا لتعرف تراجعها ب 13 مرتبة بين 2013 و 2014 ، لكن الوضع بدأ بالتحسن في الثلاث سنوات الأخيرة حيث إحتلت المركز 83 و 77 ، 73 في سنة 2015 ،206،2017 وهذا على التوالي ، من النتائج السابقة يتبين لنا لما صنفت هذه الركيزة ضمن المجموعة التي تؤدي بشكل ضعيف فالمراتب المحصل عليها و التذبذب في القيم المحققة هو أفضل دليل على ذلك ، كما أن الخلل يكمن في الأداء الهزيل للمؤشرات الفرعية و التي سنكتفي بذكر بعض النتائج التي جاءت في التقرير الأخير ،حيث تحصلت في كل من مؤشر التعاون في العلاقة بين العمال وصاحب العمل المرتبة 130، مؤشر الأجر والإنتاجية الرتبة 15 وهي أحسن

رتبة في المؤشرات الفرعية ، اما في مؤشر الاعتماد على الإدارة المحترفة المرتبة 39، مؤشر قدرة البلد على إبقاء المواهب المرتبة 29، مؤشر قدرة البلد على جذب المواهب المرتبة 42، مؤشر معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة المرتبة 90.

في الأخير وبحسب الترتيب العالمي لهذه الركيزة يمكن القول أنها تؤدي بشكل هزيل و تعد من نقاط الضعف في أداء كوريا الجنوبية المدعوة إلى تحسين الوضع فيها.

الركيزة الأولى المؤسسات : تمتلك هذه الركيزة أكبر مجموعة من المؤشرات الفرعية فهي تفوق العشرين ، و لقد حققت كوريا فيها معدل قدر 4.14 لذا صنفت ضمن هذه المجموعة التي تؤدي بشكل ضعيف و الترتيب سوف يوضح لنا ذلك ، فبعد ان جاءت في المركز 26 سنة 2007 تراجعت بشكل رهيب طيلة الفترة الممتدة بين 2008-2011 وهذا ب 39 مرتبة حيث إحتلت المركز 65 دوليا ، من ثم شهدت تحسنا طفيفا في السنة الموالية بتقدمها في سلم الترتيب بثلاث مراتب لكنها عاودت تقهقرها ب 20 مركزا في السنتين المواليتين 2013-2014 ، لتعاود بعد ذلك التحسن لكن هذه المرة بشكل جيد أحسن من المرة الأولى حيث تقدمت ب 24 مركزا في الفترة التي إمتدت بين 2015-2017 ، كي تحتل في التقرير الصادر سنة 2017-2018 المرتبة 58 ، إذن فترتيبها في هذه الركيزة جد متواضع ويعود ذلك إلى المؤشرات الفرعية التي تؤدي بشكل سيء وهذا ما سنلمحه عند إستعراض النتائج المحققة في التقرير الأخير و التي جاءت على النحو التالي :

الجدول رقم (11-6) ترتيب كوريا الجنوبية في المؤشرات الفرعية المكونة لركيزة المؤسسات

المؤشر	الرتبة من بين 138 دولة	المؤشر	الرتبة من بين 138 دولة
حقوق الملكية	43	كفاءة الإطار القانوني في الأنظمة الصعبة	56
تحويل الأموال العامة	58	شفافية رسم السياسات الحكومية	98
ثقة الجمهور في السياسيين	90	تكاليف محاربة الإرهاب	88
المدفوعات غير العادية والرشاوى	45	تكاليف محاربت الجريمة والعنف	63
الاستقلال القضائي	72	الجريمة المنظمة	66
كفاءة الإنفاق الحكومي	53	موثوقية خدمات الشرطة	40
المحسوبية في قرارات المسؤولين الحكوميين	81	السلوك الأخلاقي للشركات	90
عبء التنظيم الحكومي	95	قوة معايير المراجعة وإعداد التقارير	63
كفاءة الإطار القانوني في تسوية النزاعات	54	فعالية مجالس إدارة الشركات	109
حماية مصالح المساهمين الأقلية	99	قوة حماية المستثمر	13

المصدر من أعداد الطالب بالإعتماد على الإحصائيات الموجودة في تقرير التنافسية 2018

من الجدول أعلاه نرى بوضوح السبب الذي كان وراء تدني أداء كوريا في هذه الركيزة فلو إستثنينا المؤشر الفرعي الخاص بحماية المستثمر والذي إحتلت فيه الرتبة 13 بقيمة 7.3 لوجادنا أن باقي المؤشرات تحتل فيها مراتب متأخرة في جدول الترتيب على غرار مؤشر فعالية مجالس إدارة الشركات الذي جاء في الرتبة 109 والمؤشر الأضعف في جملة مؤشراتها الفرعية، مما أثر سلبا على أداء هذه الركيزة ككل والتي تعد من بين الحلقات الأضعف إن لم نقل أنها الأضعف.

على الرغم من أن هذه الركائز تؤدي بشكل ضعيف، إلا أنها أحسن بكثير حتى من المؤشرات التي تؤدي فيها الجزائر بشكل جيد بإستثناء ركيزة المؤسسات التي جاءت فيها نتائج الجزائر أحسن من كوريا بكثير، وهذا ما يوافق الإدعاء القائم بأن المؤشرات الضعيفة لكوريا أحسن من المؤشرات ذات الأداء الجيد في الجزائر.

الفئة الثانية المؤشرات ذات الأداء المتوسط C3:

تشمل هذه الفئة المؤشرات أو الركائز التي تؤدي بشكل متوسط والتي تقترب في الأداء من تلك التي تؤدي بشكل ضعيف وهذا ما تم إظهاره في الشكل Dendrogramme، أما السبب فقد تم التطرق إليه سابقا، لكنها تؤدي بشكل أحسن بكثير من ذات الأداء الهزيل، وهذا ما سنلمحه عند إستعراض الركائز المكونة لهذه الفئة كلا على حدا، حيث أنها تضم ثلاث ركائز وهي

الثانية عشر والحادية عشر، الركيزة السادسة

الركيزة الثانية عشر الإبتكار : وهي الركيزة التي سوف نستهل بها الحديث لأن كوريا و كما ذكرنا قامت بمجهودات جبارة كي ترقى بهذا القطاع عن طريق البرامج التي أطلقتها لاسيما بعد الأزمة الأسياوية التي كانت كالوبال عليها ،لكنها عدت نقطة الإنعطاف للتحول إلى الاقتصاد المعرفي ، و بالرغم من كل المجهودات التي بذلتها كوريا إلا أنها وبحسب هذه الطريقة في التحليل جاءت ضمن التي تؤدي بشكل متوسط و لمعرفة العلة سوف نستعرض النتائج الموجودة في تقارير التنافسية الدولية و التي كانت على النحو التالي

فيما يخص معدل القيم المحصل عليها فقد تحصلت على 4.90 وهو أحسن بكثير من تلك التي تؤدي فيها بشكل ضعيف كما أنها أفضل بكثير من دول أخرى، ومن أجل تعزيز الكلام المذكور سوف نستشهد بالترتيب الذي يقول بأنها كانت تحتل الرتبة 12 عالميا في سنة 2007 من ثم تقدمت إلى الرتبة 9 في السنة الموالية لكنها بدأت بالتراجع وهذا بمعدل رتبة إلى رتبتين في القترة الممتدة بين 2010 -2016 حيث كان إجمالي التراجع ب 8 مراتب لكنها عرفت تقدما طفيفا في سنة 2017 حيث جاءت في المركز 18 عالميا من بين 138 دولة شملها التقرير الأخير ، و هي المرتبة التي تعد متقدمة في جدول الترتيب ، فعلى الرغم من تصنيفها في خانة المؤشرات التي تؤدي بشكل متوسط إلا أن ترتيبها جد رائع و هذا ما مكنها من الوصول إلى المرحلة الثالثة في تصنيف التنمية الذي يعتمد عليه المنتدى الاقتصادي العالمي فهي مرحلة الدول التي يكون إقتصادها مدفوعا بالإبتكار ، و السبب يرجع إلى السياسات و الخطط التي إعتمدتها كوريا لتصل إلى الحلم الذي طالما راودها و هو أن تكون دولة يقودها العلم و المعرفة ، كما أن أداء المؤشرات الفرعية في هذه الركيزة كان له الدور الفعال في تحصلها على هذه المراتب ،وهذا ما ورد في التقرير

الذي نشر سنة 2017-2018 والذي إحتلت فيه الرتبة الثامنة عشر من بين 138 دولة شملها التقرير، والمركز 35 في مؤشر القدرة على الابتكار، كما أنها جاءت الرتبة 32 في مؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي، والمرتبة 28 في مؤشر إنفاق منظمات الأعمال على البحث والتطوير كونها وضعت هذا الهدف نصب عينيها في المخططات والسياسات التي أتينا على ذكرها، أما في مؤشر التعاون بين الجامعات ومنظمات الأعمال في مجال البحث والتطوير فقد جاءت في المركز 27. وفي مؤشرات أخرى كالإنفاق الحكومي وإقتنائها للمنتجات التقنية المتقدمة 32 والرتبة 38 في مؤشر توفر العلماء والمهندسين، المركز الخامس عالميا في مؤشر طلبات براءة اختراع، طلبات لكل مليون شخص مما يدل على أن إنتاجها غزير و إقتصادها تنافسي بشكل كبير كونه يعتمد على الإبتكار .

إذن فأداؤها جد ممتاز لو يقارن بدول أخرى فهي تعد في مقدمة الترتيب لكنها في الفئة التي تؤدي بشكل متوسط بالنسبة للمؤشرات الأخرى.

العمود الحادي عشر تطور بيئة الأعمال: وهي الركيزة الثانية في مؤشر عوامل تطور الإبداع والإبتكار، أما عن الأداء فقد جاء ضمن الفئة التي تؤدي بشكل متوسط و بمعدل قيم قدر ب 4.94 وهو أحسن بقليل من مؤشر الإبتكار أما فيما يخص الترتيب فقد كان كالتالي ، لقد تحصلت في سنة2007 على المركز 9 من ثم تراجعت ب 11 مرتبة في الفترة ما بين 2009-2014 من ثم تحسنت قليلا بإرتقائها إلى المركز 22 أي تقدمت ب 3 مراتب ، لكنها عاودت التراجع بعد عام فقط حيث تحصلت على المركز 24 من ثم الرتبة 27 على التوالي ثم عرفت تحسنا طفيفا في سنتي 2015و 2016 بتحصلها على الرتبة 26 و 23 ،لكنها لم تستطع الحفاظ على هذه الوتيرة من التحسن كي تقهقر إلى الرتبة 26 سنة 2017 ، ولعل هذا هو السبب في تصنيفها في مجموعة الأداء المتوسط كون أداءها شهد تذبذبا و تراجعا على مدار الإحدى عشر سنة ، وعلى العموم فالترتيب جيد فالرتبة 26 من بين 138 تعد رتبة متقدمة ، وهو ما يعزز الكلام القائل بأن الاقتصاد الكوري يعتمد على الإبتكار ،كما أن السبب في هذا الأداء يرجع إلى المؤشرات الفرعية التي سوف نستعرضها بالإعتماد على التقرير الصادر سنة 2017-2018

حيث جاءت في المرتبة 11 في مؤشر عدد الموردين المحليين، و الرتبة 30 مؤشر نوعية الموردين المحليين، أما فيما يخص مدى تطور العناقيد الصناعية فقد جاءت في الرتبة 28 و إضافة إلى تحصلها على الرتبة 22 في مؤشر طبيعة الميزة التنافسية و في المرتبة 24 في مؤشر تطور عمليات الإنتاج أما مؤشر التحكم في التوزيع الدولي فقد تحصلت على المركز 9 و المرتبة في 33 مؤشر عمليات التسويق، المرتبة 23 في مؤشر مدى اتساع سلسلة القيمة ، بالرغم من تحصلها على هذه المراكز لكنها تتموقع ضمن المؤشرات التي تؤدي بشكل متوسط ، لكن المتمعن في الأمر سوف يجد أنها تؤدي بشكل جيد مقارنة بالجزائر و دول أخرى فالرتبة السادسة والعشرين في الركيزة ماهي إلا دليل على أن بيئة الأعمال فيها جد متطورة و تسمح لها بالتنافسية و بالأخص لما نجد أن مؤشر مدى تطور العناقيد الصناعية ، و إتساع سلاسل القيمة إلا دليل قاطع على أنها جد تنافسية و هذا ما يعكسه المؤشر الذي يعنى بقياس طبيعة الميزة التنافسية و الذي يحتل مراكز متقدمة في سلم الترتيب فمن 138 دولة حلت كوريا فيه في الرتبة 24.

العمود السادس: كفاءة أسوق السلع

لقد تم وضع هذه الركيزة أو العمود في الفئة التي تؤدي بشكل متوسط وهذا بسبب معدل القيم المحص عليها حيث كانت قيمته 4.80 و هو أفضل بكثير من المؤشرات التي تؤدي بشكل ضعيف ، أما فيما يخص الترتيب فالنتائج جاءت كما يلي في سنة 2007 إحتلت المركز 16 لكنها تراجعت بعد ذلك ب 22 رتبة في الفترة التي إمتدت من 2008 -2010 ليتحسن الوضع قليلا بإحتلالها المركز 37 و 29 في سنتي 2010 و 2012 على التوالي لكنها لم تستقر بل تراجعت إلى الرتبة 33 و التي إحتلها لسنتين متتاليتين ،أما فيما يخص السنوات الثلاث الأخيرة فقد كان الترتيب كالأتي 26 سنة 2016 المركز 24 سنة 2016 و 2017 و هذا ما يعد تحسن ويرجع هذا الأداء المتوسط و المتذبذب إلى المؤشرات الفرعية التي سوف نكتفي بذكر الترتيب الذي تحصلت عليه في التقرير الأخير ، حيث جاءت في مؤشر كثافة المنافسة المحلية في المرتبة 4، مؤشر فعالية سياسة مكافحة الاحتكار 101 كون التشيبول هي من تسيطر على المشاريع العملاقة ، مؤشر تأثير الضرائب على حوافز الاستثمار المرتبة 32، الإجراءات لبدء الأعمال التجارية47 ، عدد الأيام لبدء عمل تجاري في الرتبة 12 ، أما مؤشر إنتشار الحواجز التجارية فهي في الرتبة 84 أي أن السوق الكورية ليست حرة ، وفيما يخص مؤشر إنتشار الملكية الأجنبية فقد جاءت في الرتبة 84 ، تأثير قواعد الأعمال على الإستثمار الأجنبي المباشر في الرتبة 95 ، أما في مؤشر عبء الإجراءات الجمركية فقد إحتلت المرتبة 88، ما يشير إلى أن الإستثمار الأجنبي في كوريا مقيد ، و في الأخير يمكن القول بأن كوريا الجنوبية تتمتع بسوق منغلقة كما انها تحوي عقبات أمام المستثمرين الأجانب ، أما النتائج فهي تفسر وضعها في هذه الفئة .

بعد إستعراضنا للنتائج التي تخص هذه الفئة، تتبادر للأذهان وللوهلة الأولى أن هذه المؤشرات هي التي تؤدي فيها كوريا الجنوبية بشكل ممتاز كونها تحتل مراكز جد متقدمة في الترتيب الكلي، لكنها عكس ذلك فهي تنتمي إلى الفئة التي تتسم بالأداء المتوسط فالتصنيف هنا لم يرحمها كونها لم تؤدي بالشكل المطلوب مقارنتا بالمؤشرات المنضوية تحت الفئة التي تؤدي بشكل جيد وممتاز، وهذا ما تم ذكره.

وفي الأخير يمكن القول أنها تؤدي فيها بشكل مميز وهذا هو السبب الذي مكنها من إعتلاء مراكز جد متقدمة في المؤشر الكلي كما أنها هي من جعلتها تنزوي تحت ظل الدول التي يعد الإبتكار قائد لقاطرتها الاقتصادية و هذا بحسب تصانيفه، بالإضافة إلى أنها توافق النتائج المتحصل عليها من إستعراضنا لكل من مؤشر الاقتصاد المعرفي و مؤشر الإبتكار العالمي و التي بينت أن هذه الدولة تتصف بأنها من أفضل الدول التي تعتمد على الإبتكار و الإقتصاد المعرفي في تسيير إقتصادها ، مما جعلها تنافسية و لأقصى الحدود .

الفئة الثالثة المؤشرات ذات الأداء الجيد C4

تضم هذه المجموعة أربعة ركائز ألا وهي العاشرة حجم السوق والركيزة التاسعة: الإستعداد التكنولوجي، الركيزة الخامسة: التعليم العالي والتدريب الركيزة الثانية: البنية التحتية كونها تؤدي بشكل جيد، وللوقوف على الأسباب التي مكنتها من إعتلاء هذا التصنيف سوف نستعرضها بالتفصيل كي تتضح الرؤية للعيان.

الركيزة العاشرة حجم السوق: عقب تتبع النتائج التي حققها هذا المؤشر في 11 سنة وجدنا أنها تحصلت على معدل 5.53

فيه ، ولعله السبب الذي كان وراء تصنيف هذا المؤشر ضمن مجموعة الأداء الجيد ، لتعزيز هذا الإستنتاج سوف نقوم بذكر الترتيب الذي إما يكون موافقا أو مفندا ، فالترتيب يقول أن كوريا إحتلت المركز 11 عالميا سنة 2007 من ثم تراجعت بمرتبتين سنة 2008 ، من ثم إرتقت بمرتبة في السنة الموالية لتصل بعد ذلك إلى الرتبة 11 وتستقر فيها طيلة الفترة الممتدة بين 2010-2012 ، لكنها تراجعت سنة 2013 إلى الرتبة 12 لكنها لم تلبث طويلا لترتقي برتبة ، غير أنها لم تحافظ على هذا الترتيب فقد شهدت تراجع طفيف في السنة الموالية إي 2015 محققتا الرتبة 13 التي سوف تحافظ عليها طيلت السنتين الموليتين.

إذن فترتيب كوريا في هذه الركيزة يعد ممتازا فهي مراتب جد متقدمة و هذا ما يوافق الإدعاء السابق ، و السبب في ذلك ينسب إلى أداء المؤشرات الفرعية المكونة لهذه الركيزة ، حيث جاءت في التقرير الصادر سنة 20117-2018 كالتالي: فيما يخص مؤشر الناتج المحلي الإجمالي إحتلت الرتبة 13 عالميا فهي بذلك تزاحم مجموعة من الدول المتقدمة أما بالنسبة الصادرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي فالوضع مغاير قليلا فهي في الرتبة 43 إي في مركز متوسط قليلا لكنه أحسن بكثير من دول أخرى تعتمد على التصدير ، أما في مؤشر حجم السوق المحلي فقد جاءت في الرتبة 13 ما يعني أن سوقها المحلي كبير وواعد ، لكن نقطة القوة في هذا المؤشر تتمثل في مؤشر حجم السوق الخارجية التي إحتلت فيه الرتبة 8 عالميا ، و التي تعكس مدى نجاعة السياسات التجارية التي إعتمدتها طيلت مسيرتها التنموية.

الركيزة التاسعة مستوى الإستعداد التكنولوجي : تنتمي هذه الركيزة إلى فئة الأداء الجيد كون المعدل الذي حققته طيلت فترة الدراسة قدر ب5.47 وهو ما يعكس وضعها في هذه الفئة ، أما فيما يخص الترتيب فقد شهدت تراجعا طفيفا فمن الرتبة 7 سنة 2017 إلى الرتبة 13 سنتي 2009-2010 من ثم تراجعت بستة مراتب في الفترة الممتدة 2011-2013 لتتحسن قليلا مرتقيه بذلك إلى الرتبة 18 سنة 2012 و 2013 لكنها لم تلبث طويلا لتتقهقر ب 11 مركزا في الفترة الممتدة بين 2014-2017 و يعود هذا التراجع إلى تدني مستويات آداء المؤشرات الفرعية السبع المكونة له ،أما فيما يخص آخر تقرير صدر 2017-2018 فالنتائج كانت على الشكل التالي:

بالنسبة لمؤشر توفر أحدث التقنيات فقد جاءت في الرتبة 23، وقد تحصلت على نفس الرتبة فيما يخص مؤشر إستيعاب التكنولوجيا على مستوى الشركات، لكنها إحتلت الرتبة 55 في مؤشر نقل الاستثمار الأجنبي المباشر للتكنولوجيا وهو مركز متدني مقارنة بالمؤشرات الفرعية الأخرى، حيث أنه الحلقة الضعيفة من بين المؤشرات الفرعية، هو ومؤشر اشتراكات الإنترنت الثابتة عريضة النطاق لكل 100 نسمة والذي تحصلت فيه على الرتبة 71، لكنها إحتلت في مؤشر مستخدمي الأنترنت المرتبة 8 هو ومؤشر إشتراكات الهاتف النقال المرتبة 5. مما يدل على مدى قدرة إستيعاب الاقتصاد الكوري للتكنولوجيا، حيث أن السياسات التي تكلمنا عليها في الفصل الخاص بوصف حال كوريا الجنوبية مكنها من تحقيق كل هذا النجاح على الرغم من أدائها الضعيف في هذا المؤشر كونها تراجعت من الرتبة 7 عالميا إلى الرتبة 29.، لكنها تبقي تؤدي فيه بشكل جيد.

الركيزة الخامسة: التعليم العالي والتدريب

لقد تم تصنيف هذه الركيزة ضمن الركائز التي تؤدي بشكل جيد بسبب المعدل الذي حققته وهو 5.14 ولمعرفة أسباب أخرى سوف نتتبع الترتيب الذي تحصلت عليه كوريا والتي يمكن ذكره فيما يلي:

بعد أن كانت في الرتبة 6 عالميا سنة 2007 تراجعت إلى الرتبة 25 سنة 2017 وهذا على النحوي التالي، حيث تراجعت ب 10 مراتب في السنتين 2008-2011 من ثم تقدمت لكن التحسن كان طفيفا وذلك برتبة وحيدة في السنتين المواليتين، لتعاود بعد ذلك التراجع ب تسع مراتب في الفترة الممتدة بين 2012-2017، على الرغم من هذا التراجع إلا أن ترتيبها على العموم يبقا جيدا وهذا ما سنلمحه عند إستعراض النتائج المحققة في التقرير الأخير الصادر برسم 2017-2018

في مؤشر نسبة الإلتحاق بالتعليم الثانوي جاءت في المرتبة 55 و هي رتبة متدنية مقارنتا بالمؤشرات الأخرى ، لكنها تحصلت على الرتبة الثالثة عالميا في مؤشر الالتحاق بالتعليم العالي وهي رتبة جد متقدمة ، لكنها جاءت في الرتبة 81 في مؤشر جودة النظام التعليمي و هذا ما يعكس أداءها الضعيف ، لكنها عوضت ذلك في مؤشر جودة تعليم الرياضيات والعلوم بإحتلالها المركز 36 ، أما في مؤشر جودة إدارة المدارس فقد جاءت في الرتبة 69 ، وفيما يخص مؤشر الوصول الإنترنت في المدارس، و مؤشر توافر خدمات البحث والتدريب و مدى تدريب الموظفين فقد كانت الترتيب على النحو التالي 15 ، 52 و 41 عالميا لذا يعد هذا المؤشر ذو أداء جيد .

الركيزة الثانية: البنية التحتية: بحسب الطريقة المستعملة فالركيزة الخاصة بالبنية التحتية محسوبة على الفئة التي تؤدي أداءا جيدا

كونها حققت معدل قيمته 5.78 ، ولعل الترتيب هو من سيفسر لنا أسباب وضعها ضمن هذه الفئة ، لعل تحسن ترتيبها بثماني رتب منذ سنة 2007 إلى 2017 هو من جعلها تعد من المؤشرات التي تؤدي بشكل جيد ، لكن الأمر السلبي فيها هو التذبذب الذي شهدته طيلت فترت الدراسة فأحينا كانت تتراجع لرتبة 18 على غرار 2010 و تارتا تتحسن لتحقق الرتبة التاسعة في سنتي 2011 و 2012 غير أنها لم تحافظ على هذا التحسن لمدة طويلة لتشهد بعده تراجع برتبتين في السنة الموالية من ثم تقهقرت ب ثلاث رتب في سنة 2014 ، لتعاود بعد ذلك الصعود تدريجيا في سلم الترتيب وهذ بتقدمها 6 مراتب في الفترة الممتدة بين 2015-2017 و هذا هو السبب الذي جعل من أدائها مترنح ومتذبذب قليلا لكن ترتيبها العالمي جد متقدم ،فلو قارناها بالجزائر لوجدنا أن الركيزة أو البنية التحتية لكوريا تفوق نظيرتها بأشواط كبيرة فبإستعراض نتائجها الصادرة في التقرير المنشور برسم الموسم 2017-2018 لو جدنا أنها قد إحتلت الرتبة 14 عالميا في مؤشر جودة البنية التحتية الشاملة ، أما فيما يخص جودة الطرقات فقد جاءت في المرتبة 18 و السابعة عالميا في جودة البنية التحتية للسكك الحديدية أما في مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ فهي الأخرى في مرتبة متقدمة كونها تحتل المركز 23 بالإضافة إلى مؤشر جودة البنية التحتية للنقل الجوي التي تحصلت فيه على المرتبة 13 ، وهذا ما يشير إلى البنية التحتية للنقل فيها جد مرموقة فبإحتلالها هذه المراتب ،يجعل من اللوجستيك فيها يلعب دورا محوريا في تقدمها الإقتصادي و تنافسيتها ككل .

الفئة الثالثة المؤشرات ذات الأداء الممتاز C 1:

تضم هذه الفئة الركائز التي تؤدي بشكل ممتاز أي التي تفوق قيمها 6، وهما الركيزتين الثالثة: بيئة الاقتصاد الكلي والرابعة: الصحة والتعليم الإبتدائي، حيث كان الأداء بهما أحسن بكثير من باقي المؤشرات وهذا ما سنلمحه عند إستعراضنا لنتائج كلى المؤشرين

الركيزة الثالثة بيئة الاقتصاد الكلي:

حققت كوريا الجنوبية في هذه الركيزة معدل قدر ب 6.26 مما جعلها تنتمي إلى الفئة التي تؤدي بشكل ممتاز، فبقربها من أقصى قيم المؤشر وهي سبعة أبانت على أنها أحسن المؤشرات أداء، وإستحقت بذلك هذا التصنيف، ولتأكيد ذلك سوف نرجع لترتيبها الدولي على مدار إحدى عشره سنة والذي كان على النحو التالي

لقد تحصلت كوريا الجنوبية على الرتبة الثامنة من ثم الرابعة عالميا و هذا في سنة 2007و 2008 على التوالي ، لكنها شهدت تراجعا إلى المركز 11 سنة 2009 ، إلا أنها تحسنت بعد ذلك لتعلتي الرتبة 6 و هذا سنتي 2010 و 2011 ، لكنها لم تحافظ على هذه المرتبة لتتقهقر بأربع مراتب سنة 2012 ، ليتحسن الترتيب في السنة الموالية لكن بمرتبة وحيدة و التي كانت نقطة البداية ، لبدأ التحسن ، حيث إرتقت ب 5 مراتب في الفترة الممتدة بين 2014-2017 معتليةً بذلك المركز الثاني عالميا سنة 2017 ، و هذا هو السبب وراء وصفها ووضعها في فئة المؤشرات التي تؤدي بإمتياز ، أما السبب الرئيسي وراء تحصلها على هذه المرتبة فيكمن في الأداء الرائع للمؤشرات الفرعية المكونة لهذه الركيزة ، حيث جاء ترتيبها في التقرير الصادر سنة 2017-2018 على النحو الموالي، في مؤشر رصيد الميزانية الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي جاءت في الرتبة 11 في و الرتبة 8 في مؤشر إجمالي المدخرات الوطنية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ،أما مؤشر التضخم فقد إعتلت فيه المركز الأول عالميا متفوقتا بذلك على أكابر القوم و بالنسبة لمؤشر الدين الحكومي العام محسوب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد تحصلت على المرتبة 45 وهو نقطت ضعفها الوحيدة في هذه الركيزة ، و فيما يخص مؤشر التصنيف الائتماني للبلد ، 0-100 (الأفضل) فقد جاءت في الرتبة 20 وهذا ما أثر بالإيجاب على ترتيبها في المؤشر ككل

الركيزة الرابعة: الصحة والتعليم الإبتدائي

تعتبر هذه الدعامة نقطة القوة الأولى في مؤشرات التنافسية لكوريا فلقد حققت معدل قدر ب 6.27 وهو أعلى معدل حققته في إجمالي المؤشرات، مما جعلها تنتمي إلى الفئة التي تؤدي بشكل ممتاز وبدون منازع و بالعودة إلى الترتيب سوف نرى ذلك ،حيث إحتلت المرتبة 27 سنة 2007 من ثم تحسنت برتبة في السنة الموالية لكنها عادت إلى إحتلال نفس المركز أي 27 في سنة 2009 لترتقي ب 16 مرتبة في الفترة الممتدة بين 2010-2012 ، حيث جاءت في المركز 11 عالميا ، لكنها بدأت بالتراجع بعد ذلك و هذا بإحتلالها الرتبة 18 و 27 في سنتي 2013 و 2014 على التوالي ، ليتحسن الوضع قليلا بإحتلالها المركز 23 لكنها لم تلبث طويلا فيه لتتراجع إلى الرتبة 29 سنة 2016 ، أما في السنة الأخيرة سنة 2017 فقد تحسنت برتبة و هذا بإحتلائها المركز 28 عالميا ، فترتيبها على العموم يعكس مكانتها و أدائها حيث أن هذه الركيزة تحوي 10 مؤشرات فرعية تؤدي في مجملها بشكل جيد ، حيث أنها وبحسب التقرير الصادر برسم موسم 2018/2017 ،قد تمكنت من إحراز تقدم ملحوظ في

ترتيب مؤشر معدل إنتشار فيروس الإدز ومعدل الالتحاق بالتعليم الإبتدائي حيث إحتلت المرتبة 1 و41 على التوالي في التقرير كما جاءت الرتبة 28 في المؤشر ككل أما في المؤشرات الفرعية المكونة له ففي حالات الإصابة بالملاريا لكل 100،000 نسمة جاءت في الرتبة 20 و مؤشر حالات الإصابة بالسل / 100،000 حالة الرتبة 80 و أما مؤشر نسب وفيات الرضع / 1000 فقد تحصلت على الرتبة 13 و بالنسبة سنوات متوسط العمر المتوقع فقد المركز 12 عالميا ،كون العمر المتوقع للجنسين قدر 82.3 بحسب إحصائيات المنظمة العالمية للصحة سنة 2015 متجاوزتا في ذلك دول كألمانيا و بريطانيا .

في الأخير يمكن الجزم بأن نقاط القوة للإقتصاد الكوري في مؤشر التنافسية الدولية تكمن في المحاور التي تؤدي فيها بشكل متوسط وهذا بالرغم من وضعها في تلك الفئة، فكما رأينا فهي تحتل مراكز جد مرموقة في الركيزة الثانية عشر الإبتكار والركيزة الحادية عشر واللذان يكونان المجموعة التي تعنى بتعزيز التطور و الإبتكار ،حيث أنها تعد أفضل ميزة تنافسية فهي سوف تمكن أي دولة تمتلك زمامها من مقارعة الكبار وهذا ما حدث بالفعل فالمنتوجات الكورية رائدة و تزاحم عمالقة العالم كشركة أبل الأمريكة ،غير أنها مطالبة بتحسين أدئها فيها كونها جاءت في خانت المؤشرات التي تؤدي أداءا متوسطا و بالفعل هذا ما قامت به فلقد وضعت خططا و سياسات تدعم تطوير و تحفيز كل ماله علاقة بالبحث و التطوير و العالم و المعرفة ، بالإضافة إلى ما سبق فإن التناغم الذي تسير به المنظومة المترابطة والمتكاملة من العوامل الأساسية والمؤسسات والسياسات الشاملة التي تشكل معا قاعدة مستدامة لإحداث نمو ورفاه وازدهار اقتصادي على المديين القصير والمتوسط وحتى على المدى الطويل ، تسير في حالت كوريا بشكل جد جيدا بغض النظر عن بعض مواطن الخلل و الضعف والتي وجدناها عند إستعراض مؤشرات التقرير و التي يمكن عدها بأنها غير جوهرية ،لكنها وبشكل عام تؤدي بشكل جيد فلو أخذنا مؤشر البنية التحتية و الجاهزية التكنولوجية لوجدنا أن كوريا تحتل فيهما مراكز متقدمة بالإضافة إلى التعليم العالي والتدريب ، فهم ينتمون إلى فئة الأداء الجيد ، في الأخير يمكن القول بأن كوريا في حاجة لتحسين أداء الركيزة الثامنة: تطوير الأسواق المالية، الركيزة السابعة: كفاءة سوق العمل والركيزة الأولى المؤسسات و التي تعتبر ضعيفة إلى حد ما .

أما لو تمت مقارنتها بالجزائر فما يمكن ملاحظته هو تسجيل هذه الأخيرة لمراتب جد متأخرة في كل الأركان المكونة للمؤشر وفي أغلب مؤشراته الفرعية، عكس كوريا التي نلمح توازنا نسبيا في ذلك، وهذا ما يبينه الجدول

الجدول رقم (12–6) مقارنة بين نتائج الجزائر و كوريا في نتائج التصنيف الهرمي التصاعدي CHA

		الجزائر			كوريا الجنوبية		
الركيزة	الرتبة 2017	معدل القيم	الفئة	الركيزة	الرتبة 2017	معدل القيم	الفئة
الركيزة الأولى المؤسسات	88	3.34	الفئة الثانية المؤشرات ذات الأداء المتوسط C2	الركيزة الأولى المؤسسات	58	4.14	الفئة الأولى المؤشرات ذات الأداء الضعيف C2
الركيزة الثانية: البنية التحتية	93	3.19	الفئة الثانية المؤشرات ذات الأداء المتوسط C2	الركيزة الثانية: البنية التحتية	8	5.78	الفئة الثالثة المؤشرات ذات الأداء الجيد C4
الركيزة الثالثة بيئة الاقتصاد الكلي:	71	5.34	الفئة الثالثة المؤشرات ذات الأداء الجيد C 3	الركيزة الثالثة بيئة الاقتصاد الكلي:	2	6.26	الفئة الثالثة المؤشرات ذات الأداء الممتاز C 1
الركيزة الرابعة: الصحة والتعليم الإبتدائي	71	5.50	الفئة الثالثة المؤشرات ذات الأداء الجيد C 3	الركيزة الرابعة: الصحة والتعليم الإبتدائي	28	6.27	الفئة الثالثة المؤشرات ذات الأداء الممتاز C 1
الركيزة الخامسة: التعليم العالي والتدريب	92	3.56	الفئة الثانية المؤشرات ذات الأداء المتوسط C2	الركيزة الخامسة: التعليم العالي والتدريب	25	5.14	الفئة الثالثة المؤشرات ذات الأداء الجيد C4
العمود السادس: كفاءة سوق السلع	129	3.45	الفئة الثانية المؤشرات ذات الأداء المتوسط C2	العمود السادس: كفاءة سوق السلع	24	4.80	الفئة الثانية المؤشرات ذات الأداء المتوسط C3
الركيزة السابعة كفاءة سوق العمل	133	3.28	الفئة الثانية المؤشرات ذات الأداء المتوسط C2	الركيزة السابعة كفاءة سوق العمل	73	4.29	الفئة الأولى المؤشرات ذات الأداء الضعيف C2
الركيزة الثامنة: تطوير الأسواق المالية	125	2.69	الفئة الأولى المؤشرات ذات الأداء الضعيف C1	الركيزة الثامنة: تطوير الأسواق المالية	74	4.12	الفئة الأولى المؤشرات ذات الأداء الضعيف C2
الركيزة التاسعة مستوى الإستعداد التكنولوجي	98	2.71	الفئة الأولى المؤشرات ذات الأداء الضعيف C1	الركيزة التاسعة مستوى الإستعداد التكنولوجي	29	5.47	الفئة الثالثة المؤشرات ذات الأداء الجيد C4
الركيزة العاشرة حجم السوق	36	4.42	الفئة الثالثة المؤشرات ذات الأداء الممتاز C 4	الركيزة العاشرة حجم السوق	13	5.53	الفئة الثالثة المؤشرات ذات الأداء الجيد C4
الركيزة الحادية عشر تطور بيئة الأعمال	122	3.11	الفئة الثانية المؤشرات ذات الأداء المتوسط C2	العمود الحادية عشر تطور بيئة الأعمال	26	4.95	الفئة الثانية المؤشرات ذات الأداء المتوسط C3
الركيزة الثانية عشر الإبتكار	104	2.64	الفئة الأولى المؤشرات ذات الأداء الضعيف C1	الركيزة الثانية عشر الإبتكار	18	4.90	الفئة الثانية المؤشرات ذات الأداء المتوسط C3

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على النتائج السابقة

من الجدول أعلاه يمكن لنا أن نلمح الفروق الموجدة بين أداء الجزائر و كوريا ، كما أنه يزيل علينا اللبس الواقع في جملة من الأمور فمثلا لو أخذنا الركيزة الثالثة و الرابعة و العاشرة في حالت الجزائر لوجدنا أن التصنيف فيه لبس ، حيث أن قيم الركيزة الثالثة و الرابعة قد قدرت ب 5.35 و 5.50 على التوالي لكنها صنفت ضمن المؤشرات التي تؤدي بشكل جيد في حال أن الركيزة العاشرة و التي كان معدل قيمها 4.42 قد صنفت ضمن المؤشرات التي تؤدي بإمتياز ، و التفسير يكمن في الترتيب فالركيزتين الأولتين حققتا المركز 71 أما الأخيرة فقد جاءت في الرتبة 36 و هذا هو تفسير سبب وضعها في هذا التصنيف ،بالإضافة إلى هذا فإن الجدول يبين لنا أن بعض الركائز التي تؤدي فيها كوريا بشكل ضعيف و التي تساوي أو تفوق تلك التي تؤدي فيها الجزائر بشكل متوسط و كمثال على ذلك يمكن الإستشهاد بالركيزة السابعة كفاءة سوق العمل حيث أنها صنفت في حال كوريا ضمن المؤشرات التي تؤدي بشكل ضعيف على الرغم من تحقيقها لمعدل قدر ب 4.29 و بترتيب 73 دوليا ، أما في حال الجزائر فقد صنفت في خانة المؤشرات التي تؤدي بشكل متوسط و بمعدل قيم قدر 3.28 و إحتلت المركز 133 و التفسير يكمن في أن المؤشرات في كوريا تؤدي بشكل ممتاز فمعظمها يفوق 4 في سلم القياس مما جعل الطريقة المعتمدة تقسمها على هذا النحو.

بالإضافة إلى ما سبق يمكن التنويه ببعض المؤشرات التي صنفت ضمن نفس الفئة لكن الفجوة بينهما شاسعة كحال العمود السادس: كفاءة سوق السلع ،حيث قد تم تصنيفه في نفس الفئة في كلا البلدين ألا وهي فئة المؤشرات ذات الأداء المتوسط لكن بفروقات واضحة، فكوريا حققت فيه الرتبة 24 و بمعدل 4.80 و الجزائر جاءت في الرتبة 129 و بمعدل 3.45 وهذا ما يظهر أن الفرق في السرعات واضح فلما نقول أن الأداء متوسط في حال كوريا فإن ذلك يعني أن المؤشرات فيها تؤدي بشكل ممتاز مقارنة بحالة الجزائر ، و هذا ما يمكن دعمه ،عن طريق المقارنة بين مؤشر يؤديان فيه أداءا يوصف بالضعيف ، للمحنا الفرق بينهما ، وهذا على غرار الركيزة الثامنة: تطوير الأسواق المالية و التي تنتمي إلى فئة المؤشرات التي تؤدي بشكل ضعيف ،حيث جاءت فيها الجزائر في المرتبة 125 بمعدل 2.69 أما كوريا فقد جاءت في المركز 74 بمعدل 4.12 وهو ما يعد أداءا متوسطا ، لكنه في حال كوريا يعد ضعيف لأنه و ببساطة قد قورن بمؤشرات تفوقه في الأدء ، مما يعني أن أضعف المؤشرات في كوريا تؤدي أحسن بكثير من المؤشرات التي تؤدي فيها الجزائر بشكل جيد ، وهو نفس الشئ الذي يمكن قوله على تلك التي يؤدي فيها البلدين بشكل ممتاز ، فلو أخذنا أفضل مؤشر في الجزائر وهو الركيزة العاشرة حجم السوق التي تؤدي فيه الجزائر بشكل ممتاز و الذي إحتلت فيه المركز 36 بمعدل 4.42 ، لوجدناه في حال كوريا ينضم تحت المؤشرات التي تؤدي بشكل جيد بمرتبة 13 عالميا و بمعدل 5.53 بمعنى أن الفارق جد كبير و الفجوة متسعة بين البلدين .

عموما يمكن القول أن كوريا تملك نقاط قوة أكثر من إمتلاكها لنقاط ضعف ، عكس الجزائر التي تؤدي بشكل هزيل جملتا و تفصيلا ، لكن هذا لا ينفي إمتلاكها لبعض من نقاط القوة إلا أنها لا تفي بالغرض ، و التي يجب أن تحافظ عليها و تحسنها ، أما نقاط الضعف فهي ملزمة بالإهتمام بها أكثر إن أرادت بلوغ مرادها و بالأخص تلك التي تنتمي إلى المجموعة الثانية عشر فهي و بحسب واضعي التقرير تعد الدعامة الرئيسية من أجل بناء إقتصاد تنافسي ، لكنها ليست الوحيدة فكل الدعامات المشكلة لمؤشر التنافسية مهمة و محورية فهي تعمل بتكامل و تناغم و كأنها بنيان مرصوص ، يشد بعضها بعض فإن وجد خلل في واحدة منها لتأثرت المنظومة ككل و إهتز البنيان لاسيما أنه مقام على سطح يتسم بالصعوبة ، فما بالك لو كانت معظمها

هزيلة ، فهي لن تستطيع الوقوف في وجه رياح التغير التي لطالما صاحبت البيئة الدولية ، فالصراع على الموارد و الأسواق محتدم و لن يستطيع من لم يواكب موجات التغير أن يصمد فإما منافس مبدع و مبتكر و إما تابع و مستهلك ، إذن فالنجاة تكمن في ركوب موجة الإبتكار و التكنولوجيا و التحكم بدفة المعرفة و هذا ما تفطن له الكثير و عمل على بلوغه الجميع على غرار كوريا التي أضحت أيقونة يحتذي بها للوصول إلى ماهية عليه الآن .

خاتمة الفصل

بعد تتبعنا لمسار الدولتين التنموي و بمقارنة الخطط و السياسات التي تم إنتهاجها من طرف كلاهما توصلنا إلى أن كوريا الجنوبية إستطاعت عن طريق السياساة التي إعتمدتها أن تصل إلى مصاف الدول المتطورة في غضون ثلاثين سنة ، حيث أنها عرفت كيف تحول ميزة التخلف و الفقر الجغرافي و الطبيعي إلى ميزة تنافسية ، فبعد أن أيقنت أن سياسة إحلال الواردات لن تجد نفعا تحولت إلى سياية أخرى مكنتها في وقت قياسي من إمتلاك قاعدة صناعية ، لكن السر الذي مكنها من ذلك لم يكن في هذه السياسات بل بالإهتمام المبكر بالثروة البشرية و التعليم و البحث و التطوير .

وهو نفس الأمر الذي قامت به الجزائر و التي وجدنا أنها كانت تؤدي بشكل جيد جيدا بل حتى أحسن من كوريا في سعينيات القرن المنصرم ، فسياسات التصنيع المصنع آتت أكلها ،كما أن محاولة الدولة آن ذاك الإستثمار في التعليم جاءت بنتائج طيبة لكن الوضع سرعان ما فتئ أن تردى كون القاعدة التي شيد عليها صرح التنمية في هذه الدولة قد أثبت هشاشتها .

أي أن الدولتين كانتا تسيران على وتيرة جيدة لكن الأزمات التي ضربتهما نهاية السبعينيات و بدايت الثمانينات و تسعينيات القرن المنصرم هي من أظهرت عيوب و مساوء السياسات التنموية التي إعتمدتها الدولة الجزائرية ، كما أنها كادت أن تقضي على الحلم الكوري عدة مرات ، لكن كوريا الجنوبية عرفت كيفية التعامل مع الوضع عكس الجزائر التي إتخذت قرارات عشوائية ، وما زاد من الطينة بلة إعتمادها المتزايد على الثروات الطبيعية مما جعلها تصاب بلعنة المرض الهولندي التي لا تزال تلاحقها لحد الساعة ، بينما جعلت هذه الأزمات كوريا الجنوبية تنضج أكثر فأكثر و بالأخص أزمة النمور الأسيوية سنة 1997 و التي دفعت بها إلى العزم عن التخلي على التبعية التكنولوجية و المالية و التوجه نحو تقوية سياسات العلم و التكنلوجيا التي مكنتها في وقت قصير من إمتلاك قاعدة صناعية مكنتها من التنافس بضراوة على جميع الأصعدة .

وما إحتلالها لمراتب متقدمة في المؤشرات التي أتينا على ذكرها و تحليلها إلا خير دليل على أن جل سياساتها قد آتت أكلها في معظم المجالات و بالأخص في مجال التعليم و الإبتكار و كذا التوجه نحو إقتصاد المعرفة فهي الأن تعد من الدول الرائدة في الصناعات التكنولجية و الذكاء الإصطناعي وكل ما يمكن ربطه بالإبتكار و المعرفة ، على نقيض الجزائر التي خيبت الآمال التي عقدت عليها في سبعينيات القرن المنصرم لتبقى دولة نفطية و بإمتياز و بمنظومة إقتصادية و قاعدة صناعية جد هشة وفقيرة .

وهذا ما جعل المصنفين يضعون كوريا في خانة الدول التي تتميز بإقتصاد يدفعه الإبتكار عكس الجزائر التي لا تزال في المرحلة الإنتقالية الأولى من التصنيف كونها تؤدي بشكل حسن فيما يخص المؤشرات التي تنتمي إلى مجموعة المتطلبات الأساسية ، و التي أتينا على شرحها في الفصل النظري ، إذن فالجزائر بعيدة كل البعد عن مضمار التنافس فهي لا تزال في بداية الطريق عكس كوريا التي قطعت أشواطا و خطت خطوات جبارة مكنتها من مزاحمة دولً كانت في الماضي القريب تتربع على عرش الإقتصاد الدولي و السبب في هذا بحسب التقارير التي قمنا بدراستها يكمن في تملكها لتركيبة إكسير النجاح المتمثلة في الثروة البشرية المتعلمة وتحكمها في المعرفة ، التكنلوجيا و الإبتكار .

الخاتمة العامة

الخاتمة

نحن نعيش اليوم في عصر سطع فيه نجم المعرفة كما لم يسطع من قبل، فثورة المعلومات والتطور الهائل في التكنلوجيا واستخداماتها، جعلت بعض الفقهاء يتنبؤون بحدوث ثورة رابعه والتي قيل عنها الكثير، قيل أنها لن ترحم من لن يواكب مستجداتها، فهي تدعوا إلى الاستخدام المفرط للذكاء الاصطناعي مما سيجعل بعض المهن في مهب الريح، كما أنها تدعوا إلى الاعتماد على الطاقات المتجددة عوض الوقود الأحفوري، وهو الأمر الذي سيضع بعض الدول على غرار الجزائر بين المطرقة والسندان، فالآن هي تحت حتمية التوجه نحو تنويع قاعدتها الاقتصادية، التي لم تعد كسابق عهدها ترتبط بثلاثية الأرض ورأس المال والعمل، بل أضحت تعتمد على العلم والمعرفة ، فلا مكان اليوم إلا للمبدعين المبتكرين ، كون القدرة على الإنتاج والتقدم أصبحت تعتمد على الابتكار وتحويل المعلومات إلى معرفة، ومن ثم تحويل المعرفة إلى منتج متميز، وهو الأمر الذي تمخض عنه اقتصاد جديد عرف باقتصاد المعرفة ،اقتصاد مهد الطريق للثورة الرابعة التي ذكرناها آنفا، اقتصاد تزداد فيه نسبة القيمة المضافة المعرفية بشكل كبير، والتي تشكل بدورها المحرك الأساسي للمنافسة، لأن المعرفة وببساطة لم تعد مجرد رفاهية وتباهي، كما أنها لم تعد مجرد أداة في عمليات بناء وتنمية القدرات التنافسية للدول والمؤسسات ، بل أصبحت العنصر الذي يخرج من رحمه كل دعائم التنافسية .

كل هذا جعل معظم الدول إن لم نقل كلها تدخل في سباق محموم لتطوير قاعدتها العلمية والمعرفية والاستثمار في المورد البشري أكثر فأكثر، فهي اليوم تقتني أفضل الآلات والتجهيزات لتجعلها بين يدي تلاميذها وطلابها وتتبع أفضل وأرقى البرامج من أجل صقل قدرات المدرسين والباحثين سواء في جامعاتها أو مراكزها البحثية، كما أنها أصبحت لا تجد حرجا في اقتناء وجذب كل من هو ملهم ومبدع، فبعض الدول تشجع العقول النابغة وتسهل لها كل شيء بل تعرض عليها حتى التجنيس في بعض الأحيان، بغية الاستفادة منها ومن مخرجاتها ومخترعاتها، كما أنها تسعى جاهدة إلى توفر بيئة اقتصادية كلية مستقرة تحتوي بنية أساسية تعليمية، وعلمية وتكنولوجية حديثة وحيوية، تشبع رغبات مجتمعاتها وبالأخص من يشتغلون في البحث والتطوير، بالإضافة إلى أنها تتوجه إلى تبني سياسات دعم وتشجيع الابتكار والاستثمار فيه، وهذا من خلال المساهمة في تمويل نشاطات البحث والتطوير وتشجيع الحصول على التكنولوجيا وبناء القدرات العلمية، لأنها تعد من أعمدة وركائز بناء القدرة التنافسية بالنسبة للدولة أو المؤسسة فالأمر سيان في الوقت الراهن.

و الأمثلة التي تثبت صحت كل هذا كثيرة وعديدة وما الدراسة التي نحن بصددها إلا خير دليل، فبعد أن وجدنا أن هدف كلا الدولتين محل الدراسة ألا وهي كوريا الجنوبية والجزائر كان يرمي إلى إخراج دولتيهما من ظلمات الفقر إلى نور التقدم والتطور، حيث دفع بهما إلى الاعتماد على شتى السبل والطرق الممكنة بغية وضع أوطانهم على السكة الصحيحة للنمو والتنمية وبالتالي إنشاء اقتصاد تنافسي، لكن الهدف كما قلنا كان مشترك، أما الدروب فقد اختلفت، ودرب كوريا هو من أوصلها إلى مصاف الكبار أما درب الجزائر فقد جعلها تظل الطريق لتبقى تعاني وتصارع من أجل بلوغ حلم لطالما راودها، لكن الأمل لا يزال يلوح في الأفق فهي قادرة على إصلاح الأمور والتشبث بطوق النجاة المتمثل في العلم والمعرفة، فالوقت والإنسان والتراب موجودين وهما ثلاثية مالك بن نبي لصنع الحضارة، والجزائر بمساحتها والتي تكاد أن تكون قارة وبمخزونها البشري وبالوقت الموجود سوف تتمكن لا محال من بلوغ مرامها إن أصلحت منظومتها التربوية وأعطت للعلم والعلماء قيمتهم وحفزتهم ومكنت لهم في البلد عن طريق احترام القوانين ومنح

الفرص للكفاءات والأدمغة كي تبدع وتبتكر، فالإنسان الكوري ما هو إلا بشر كحال الجزائري لكن الفرق بينهما يكمن في أن كوريا اهتمت بثروتها التي لن تنضب أما الجزائر فقد أهملتها، حتى باتت تهاجر وتفر من وطن هو في أمس الحاجة إليها لتكون السبب في رقي مجتمعات نرى فيها القدوة، لذا إن أرادت الجزائر القيام بنهضة فعليها أن تنفض الغبار وتشرع في إصلاح ما أفسدته السياسات اللامسؤولة وإسداء الأمر لأهله كي تُصلح كل هذه الدعائم وتنتشلها من تلك المراكز المتدنية فهي وبكل صراحة لا تليق بمقام دولة كالجزائر، وما تمتلكه، لأن محاولاتها للاندماج في اقتصاد المعرفة والتحسين من ترتيبها التنافسي، لم تشفع لها، فبالرغم من سعي هذه الأخيرة جاهدة ورفعها لواء التحدي في السنوات الأخيرة الماضية وتسجيلها لتطور نسبي في بعض المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة، وكذا المؤشرات الفرعية للتنافسية إلا أنها لم تصل إلى المبتغى، فهي لم تستطع الانتقال من دولة تملك سوق مستهلك للمنتجات المعرفية المستوردة إلى بلد يتمتع بسوق منتج ومصدر للمنتجات المعرفية، كما أنها لم ترسخ بعد أسس اقتصاد المعرفة عن طريق وضع الإطار العام أو التوجه العام الذي يشجع على الانطلاق نحوه، لذا فهي تحت إلزامية إصدار أسس وتشريعات قانونية تكفل له بناء بنية تحتية يقام عليها صرحه، كما يجب عليها تشييد منظومة وطنية للابتكار فهي التي سوف ترعى وتشجع الكفاءات، وهذا كله في سبيل تحويلها من دولة اقتصادها مبني على المتطلبات الأساسية إلى دولة يكون فيها الاقتصاد يقوده الابتكار، كي ترتقي بذلك في سلم التنافسية، على غرار ما فعلته كوريا الجنوبية التي كانت طرف المقارنة في هذه الدراسة.

نتائج اختبار الفرضيات

من هذا المنطلق، هدفت هذه الدراسة للإجابة على إشكالية ما مدى تأثير الاعتماد على اقتصاد المعرفة في الجزائر وكوريا الجنوبية على مؤشرات القدرة التنافسية للبلدين، من خلال اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يعد اقتصاد المعرفة من بين الأسباب التي تؤثر على مؤشرات تنافسية الدولة ومؤسساتها

وهي الفرضية التي أثبتت صحتها من خلال ثلاث فصول فالأول خص بالمعرفة والاقتصاد المبني عليها والثاني أزاح الغبار عن التنافسية وبالأخص الدولية، أما الثالث فقد كان أداة الربط بنيهما فباستعراض كل من مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة والتنافسية الدولية وجدنا أن مؤشرات قياس كلا الظاهرتين تتشابه وتتشابك فيما بينها مما جعل النتيجة الحتمية تقول أن القدرات التنافسية تُبنى بالابتكار وزيادة القدرات المعرفية، أي بتبني اقتصاد المعرفة.

الفرضية الثانية: ترتبط التنافسية باقتصاد المعرفة من خلال مؤشراته الأساسية والتي تكمن في تطوير البحث العملي والتقني والبنية التحتية وبالأخص التكنولوجية منها والقدرات الابتكارية.

وهي الفرضية التي أثبتت أنها صحيحة فبالتعرض للمؤشرات التي أجمع عليها خبراء المجال والتي عرضت في فالفصل الثالث والذي تم فيه الوصول إلى التحقق من ذلك ،حيث أن المؤشرات التي تقيس التنافسية وبالأخص تلك التي يعتمدها المنتدى العالمي تقول بأن الوصول إلى مراكز مرموقة في سلم التنافسية يعتمد بشكل كبير على هذه المؤشرات، كما أن الفصل السادس يؤكد كل ذلك كون كوريا تعتلي مراكز متقدمة في مؤشر التنافسية العالمي، وهذا بفضل المؤشرات الفرعية التي تهتم بتطوير البحث العملي والتقني والبنية التحتية وبالأخص التكنولوجية منها والقدرات الابتكارية، أما الجزائر فهي في مراكز متدنية لأنها لا تؤدي بالشكل المطلوب فيها.

الفرضية الثالثة: إن تبني اقتصاد المعرفة من طرف كوريا الجنوبية هو من جعلها تحتل مراتب متقدمة في مؤشرات قياس التنافسية

لقد أثبتت هذه الفرضية صحتها من خلال الفصل الرابع والفصل السادس فالأول تتبع المسيرة التنموية لكوريا الجنوبية أما الثاني فقد كان للمقارنة بين نتائج الدولتين.

حيث تم التوصل إلى أن القدرات التنافسية الكورية تعززت بعد اعتمادها على اقتصاد المعرفة الذي مكنها من كسر قيود التبعية المالية والتكنولوجية، والتي كانت تكبلها قبل ذلك، لكن اهتمامها بهذه الثروة لم يكن جديدا فهي ومنذ بداية تجربتها التنموية كانت تسعى إلى تطوير قاعدة العلم والتكنولوجيا في دولتها، كما أنها اهتمت كثيرا بالتعليم وبالأخص الجانب النوعي فيه أكثر من الكمي، رابطةً إياه بمنظومتها الإنتاجية والنشاطات الاقتصادية، بالإضافة إلى قيامها بتشجيع الخواص على النهوض به والعمل بتناغم معهم من أجل ذلك وقد كانت النتائج جد مبهرة.

الفرضية الرابعة: تعد الجزائر من الدول التي تتوجه بخطى ثابته نحو تبني اقتصاد المعرفة وبالتالي تحسين وضعها التنافسي

أثبتت الفرضية عدم صحتها وهذا ما تبين في الفصلين الخامس والسادس، حيث عنى الأول بتصفح التجربة التنموية للجزائر أما الثاني فكان بغية مقارنة نتائجها مع كوريا الجنوبية، حيث وجدنا أنها لانزال في بدايات الطريق فهي حتى الآن لم تضع خارطة طريق وإستراتيجيات واضحة المعالم من أجل تحسين وتسريع خطاها نحو تبني الاقتصاد المعرفي، وهذا ما انعكس سلبا على ترتيبها في المؤشرات العالمية للتنافسية، والمراتب التي تحتلها سواء في مؤشر التنافسية أو اقتصاد المعرفة وحتى مؤشر الابتكار، تقول بأنها محتاجة لكثير من الإصلاحات من أجل تحسين الأوضاع، لكن الأمر الجيد يكمن في امتلاكها المقومات لفعل ذلك.

الفرضية الخامسة: يعد إرساء نظام وطني للابتكار وتنمية البحث والتطوير، وتطوير البنية التحتية التقنية وتفعيل دور الرأس المال البشري، من أهم مفاتيح الاندماج الفعال في اقتصاد المعرفة وتحسين قدرة البلدان التنافسية.

و هي الفرضية التي تم تأكيدها من خلال الفصل الرابع والخامس والسادس، حيث تم التوصل إلى أن الجزائر تملك بعض نقاط القوة إلا أنها لا تزال تعاني من جملة من النقائص والتي حالت دون تقدمها نحو الاعتماد على اقتصاد المعرفة، فهي تفتقر إلى البنية التحتية الأساسية والديناميكية المواكبة لمستلزمات العصر، لذا فهي مدعوة إلى العمل على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال ووضعها في خدمت منظومة العلم والتقانة، ورعاية البحث والتطوير وتوفير الموارد والسبل اللازمة لتعزيز القدرات الابتكارية وتنميتها وبناء القدرات العلمية والتكنولوجية، وتوفير الدعم المالي من أجل دعم وتعزيز القدرات التنافسية، والاهتمام بربط منظومة العلم بالتشريعات والقوانين والأنظمة، كما أنها ملزمه بالأخذ بعين الاعتبار التطور التقني الحاصل عالميا والذي يجعلها تقع تحت حتمية الاهتمام بجودة التعليم والعناية بإعداد القوى البشرية في مجالات العلوم والتقنية وربطها بالقطاعات الاقتصادي الحساسة، مع ضمان الاستمرار في تنميتها كما ونوعا بما يتلاءم والمتطلبات المختلفة، فكوريا الجنوبية قد قامت بكل هذا من خلال سياساتها التي عنت بتطوير العلم والتكنولوجيا والتي أطلقتها في وقت مبكر من مسيرتها التنموية، لكنها لم تعرف النضج إلا في بداية الألفية الجديدة متجسداً في برنامج برين 21 الذي كان جد طموح، مما جعلها ترقى وتعتلي أولى المراكز في سلم الدول المعتمدة على اقتصاد يبني أسسه على المعرفة والذي مكنها بدوره من احتلال مراتب جد متقدمة في سلم التنافسية الدولية .

الفرضية السادسة: إن الخطط والسياسات التنموية هي من أوصلت كوريا لماهية عليه الآن وكذا هو الحال بالنسبة للجزائر

يمكن القول بأن هذه الفرضية قد أثبتت صحتها وهذا من خلال الفصل الرابع والخامس والسادس، حيث يتضح لنا أن عوامل نجاح الدولة الإنمائية في كوريا الجنوبية قد تعددت وتظافرت، كعامل القيم الآسيوية والذي يحث على العمل الجماعي، واحترام الموظف العام، وتقدير قيم الأسرة والعائلة، إضافة إلى الدور الذى لعبته الدولة في كوريا الجنوبية منذ انقلاب(بارك شونغ هي) في عام 1961م، حيث عملت على وضع الخطط الخماسية بدءاً من 1962م وتنفيذها، كما شرعت في التحول من استراتيجية التصنيع من أجل الإحلال محل الواردات إلى استراتيجية التصنيع من أجل التصدير، ثم بدأت مرحلة جديدة مع منتصف الستينيات حتى عام 1973م، وهى المرحلة التي دعمت فيها الدولة الصناعات الخفيفة المعتمدة على عنصر اليد العاملة الكثيفة، وكان دافع الدولة في هذا التوجه هو محاولة تحقيق تراكم رأسمالي كبير، كونها كانت تفتقد إلى الموارد الطبيعية والبترول وهذا ما دفع بها إلى التصدير كونه الطريق الأحسن للحصول على عوائد تمكنها من استيراد المواد الخام اللازمة للصناعة، إضافة إلى رغبة الدولة في استيعاب العمالة الكثيفة المدربة التي انتقلت من مجال الزراعة إلى مجالات التصنيع، كل هذه العوامل دفعت الدولة نحو سياسة دعم الصناعات الخفيفة كثيفة العمالة بهدف التوجه نحو التصدير، ولكن مع عام 1973م وحدوث ركود في كثير من الأسواق العالمية التي كانت تتوجه إليها كوريا الجنوبية بصادراتها، استشعرت كوريا الجنوبية ضرورة التوجه نحو دعم الصناعات التي تعتمد على رأس المال الكثيف، وهي الصناعات الثقيلة بالأساس، فصناعات من قبيل الصلب والسيارات والبتروكيماويات كانت هي الحل الأمثل، لذا حازت كل الاهتمام والدعم من جانب كوريا الجنوبية منذ عام 1973، ثم جاء التحول الكبير في دور الدولة في كوريا الجنوبية بدءً من عام 1979 حتى عام 1990، حيث تخلت الدولة عن دورها المهيمن والمباشر في الاقتصاد وبدأت في إعطاء دور أكبر لصالح القطاع الخاص، أما بعد الازمة الأسيوية فقد تقدمت بخطى ثابته لتبني اقتصاداً مبنيا على المعرفة وهو الذي مكنها حقا من الوصول إلى مصاف الكبار.

أما عن حالة الجزائر فهي العكس تماما، حيث أنها لم تتمكن من النهوض بأدوار الدولة الإنمائية، حيث فشلت الدولة في قدرتها على تعبئة الموارد، ولم تنجح في قيادة علاقتها بالقطاع الخاص بصورة تخدم أهداف التنمية، كما أن الدولة الجزائرية قد افتقدت لمقومات القيادة التنموية التي تضع من تحقيق أهداف التنمية أولوية بالنسبة لها، وهذا بالرغم من انطلاقتها الواعدة في نهاية ستينات القرن المنصرم، أين استطاعت حقا بناء قاعدة صناعية عن طريق إستراتيجية الصناعات المصنعة والإرادة الثورية، لكنها تعثرت بعد ذلك ودخلت في دوامة لم تستطع الخروج منها إلى الآن، وما زاد من مشاكلها الاضطرابات السياسية والاجتماعية في العشرية السوداء والتي إن صح القول فهي مرحلة سبات وتوقف، كما أنها أثبتت فشلها بعد ذلك بالرغم من توفر كل الظروف المواتية، فلقد اتسمت بداية الألفية بوجود خطط طموحة للنهوض بهذا البلد وكذا ارتفع سعر النفط الذي يعد الرافد الأساسي لتمويل هذه المشاريع لكن وللأسف سوء التسيير واللامبالاة وعوامل أخرى حالت دون ذلك.

النتائج:

من خلال ما سبق يمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج العامة، تم إجمالها في النقاط التالية:

-إن اقتصاد المعرفة ما هو إلا تناج لتنامي الدور الذي أصبحت تلعبه المعرفة في الاقتصاد والتي زاده الانتشار السريع لثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

-لقد أشارت جل مساهمات الباحثين والأكاديميين إلى تعقد وغموض وصعوبة ضبط وتحديد مفهوم التنافسية عموما، وتنافسية الدولة على وجه التحديد؛

-تتعلق كثير من الأسس التي يبني عليها الخبراء مفهومهم للتنافسية بالجوانب ذات الصلة بأنشطة البحث والتطوير والإبداع والابتكار، المرتكزة بالأساس على درجة تنمية وتأهيل العنصر البشري، سواء بالنسبة للمؤسسات أو الدول، مما يجعلها ترتبط بشكل جد وثيق باقتصاد المعرفة؛

- أشارت أغلب الأدبيات والبحوث المهتمة بموضوع التنافسية إلى وجود علاقة تكاملية وترابطية لمفهومها في المستويات الثلاثة التي تستخدم فيه (المؤسسة، القطاع، الدولة)، أي وجوب عملها بتناغم وترابط، كما أنه لا يمكن الفصل بينها.

-أظهرت الكثير من المساهمات الفكرية والتجارب الميدانية أن الاستثمار في ركائز الاقتصاد المعرفي سوف تمكن أي دولة من تنمية وتعزيز القدرة التنافسية لها؛

-يعتبر تدخل الدول والحكومات في تحقيق وتعزيز القدرات التنافسية شرط ضروريا، وهذا من خلال مساهمتها في توفير كامل الشروط الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لتنمية وتطوير البنى التحتية التي يشيد على أساسها الاقتصاد المعرفي،

-لقد عوضت تكنولوجيا المعلومات والمعرفة والابتكار الميزة التنافسية الكلاسيكية فهي الآن سلاح فعال وميزة تنافسية تمكن الدول أو المؤسسات التي تحوزها من اعتلاء القمم إن تم استغلالها بالشكل الفعال، لأن المزايا التنافسية لم تعد تعتمد على الموارد الطبيعية الموهوبة بقدر اعتمادها على الموارد المبتكرة، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتكنولوجيا.

-أضحى رأس المال البشري أفضل أنواع رأس المال قيمة، أما وسيلة إنمائه فهو نظام التعليم، الذي يهدف إلى تحسين القدرات البشرية ويساعد على سد احتياجات الأفراد ويساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، كما أن المعارف المكتسبة من ذلك لا تقدر بثمن لو تم استغلالها جنبا لجنب مع المعارف الضمنية.

-صار تطوير التعليم بما يتوافق مع متطلبات اقتصاد المعرفة، وكذلك تحسين أداء العمال بالطرق الحديثة وتوفير بيئة عمل تزخر بظروف مشجعة على الابتكار من أبرز طرق زيادة المؤسسات والدول لتنافسيتها، وهذا ما أثبتته معظم نظريات الاستثمار في رأس المال البشري، والتي ترى بأن كل من التعليم والتدريب هما أهم آليات تنمية الرأس المال البشري وأن تطوير هاتين الآليتين من شأنه المساهمة في تنافسية المؤسسات الاقتصادية، والدولة ككل.

-أضحى النظام الوطني للابتكار أمرا لا مفر منه للدول التي تريد التميز والتنافس، وكذا التوجه نحو بناء اقتصاد مبني على المعرفة لأنه وببساطة الأرض الخصبة التي إن وجدت فستثمر شجرة الابتكار والبحث والتطوير وهذا من خلال ربطه بالجامعات ومراكز البحث والمؤسسات، لأن التنافسية لم تعد تعتمد على استيراد ونقل التكنولوجيا فقط، بل على إنتاجها وهذا هو دور النظام الوطني للابتكار، كون وجود مثل هذا النظام في دولة ما سوف يمكنها من رعاية بحث وتطوير وتوظيف التقانة وتطويعها،

-تعد المعرفة والابتكار، وتطوير القدرات التقنية أحسن توجه استراتيجي بغية تعويض النقص الفادح في الأموال والموارد الطبيعية وكذا الآثار السلبية المترتبة عن أمور أخرى، وهذا من أجل مواجهة تحديات التنافسية الدولية، لكنه يحتاج إلى حدّ أدنى من الموارد البشرية والمادية وإلى بيئة حاضنة تشمل منظومة التعليم والجهاز الإداري والإنتاجي.

-يعتبر التخطيط وتحديد الأهداف والخطوط العريضة وتطبيق الاستراتيجيات ومراقبتها والسهر عليها الحل الأمثل لمشاكل التنمية والتعليم والقضاء على الفقر، وبناء اقتصاد حديث وبنية صناعية وتكنولوجية متطورة وتحديث البنية التحتية وتحسينها وتحضير الصناعة لدخول الأسواق العالمية.

-أصبح الدور الفعال والأساسي للدولة في عملية التنمية جد مهم وبالأخص الدور الذي يوافق نظرية الدولة الإنمائية التي تعد عكس نظرية الدولة الفاشلة، حيث أثبتت الدراسات أن نجاح التجارب التنموية في دول شرق وجنوب شرق آسيا وعلى رأسها كوريا الجنوبية إنما ينسب فضله إلى أن الدولة كانت قوية والمقصود بقوة الدولة هنا هو قدرتها على التوغل في المجتمع وفرض التغييرات السياسية والاقتصادية عليه، وكذا كسب ثقة شعبها والتحالف معه عكس ما حدث في الدول الإفريقية واللاتينية والتي أثبتت أنها دول فاشلة.

-وجدنا أن كوريا الجنوبية قد بدأت مسيراتها التنموية في أوقات مقاربة للجزائر، لكنها استطاعت تحقيق طفرات بل معجزات تنموية عكس التنبؤات التي كانت ترى عكس ذلك، في حين تجمدت مسايرة التنمية في الجزائر، والتي كانت ذات يوم في وضع مشابه لكوريا، من حيث الأداء والمؤشرات التنموية والأحوال الاقتصادية والسياسية والأوضاع الاجتماعية بل كانت حتى تتفوق عليها في بعض من الفترات.

-لقد لعبت اليد العاملة دورا حاسما في إنجاح التجربة التنموية لكوريا الجنوبية، ففي ظل غياب الموارد الطبيعية وضيق المساحة الجغرافية وشح رأس المال، راهنت القيادة الطموحة آنذاك على عامل الرأس المال البشري كمورد للتنمية سعياً منها لاستغلاله استغلالاً أمثل وبالأخص في العملية الإنتاجية، حيث كان العنصر البشرى يتلقى رعاية خاصة ويحظى باهتمام كبير، وذلك عن طريق الإشراف المباشر للقائمين على الحكم على السياسات التعليمية وعلى المناهج الدراسية، والاستثمار بكثافة في التعليم ومدارس التكوين المهني، لصقل مهارات عمالها ورفعها بغية مواكبة التطورات التكنولوجية، بالإضافة إلى الاهتمام بالمكونين والمعلمين الذين اعتبرتهم أساس النهضة التعليمية.

-لقد حاولت الجزائر استيراد التكنلوجيا بدلا من الاستثمار أكثر في مصادرها وهي الثروة البشرية وهذا بالرغم من مجهوداتها في سبعينيات وثمانينيات القرن المنصرم.

-هناك دور جبار للدولة والذي يتمثل في تعاونها الكبير مع الشركات الخاصة واستغلاله لهم أحسن استغلال بمقابل بعض الامتيازات، حيث أصبحت تعد الذراع التنفيذية لها وهي العقل المدبر، فالدولة تدرس وتضع الاختيارات الاستراتيجية والخطط التنموية، وتتولى الشركات الخاصة التنفيذ مما جعلهم يعملون بتناغم وانسجام تامين وهذا ما قامت به كوريا الجنوبية مع مجموعة التشيبول.

-أثبتت التجربة الكورية أن تطوير قدرات الشعوب عبر الاستثمار في توعيتهم وتعليمهم وتدريبهم أصبح شرطا من الشروط التي تتيح لأي دولة فرصة مواكبة التطورات والقدرة على المنافسة وتحسين الإنتاجية والتي سوف تمكنها من رفع بلدانها إلى مصاف الدول المتقدمة، فليس هناك شعب واعي متشبث بالوطنية وحب والوطن ولا يحاول تطوير بلده.

- العقيدة الكورية المعتمدة على منظومة القيم الروحية والتربية الكونفوشيوسية التي تزرع في الانسان حب العمل والانضباط والطاعة.

التوصيات

بناء على النتائج العامة المتوصل اليها في هذا البحث، يمكن تقديم بعض الاقتراحات والحلول فيما يخص موضوع تبني الاقتصاد المبني على المعرفة وأثره على مؤشرات التنافسية في الدولة فيما يلي:

- يجب على كل دولة تريد التحول إلى اقتصاد المعرفة الاستثمار أكثر في البحث والتطوير من خلال تشجيع الجامعات البحثية ذات المستوى العالمي التي هي بمثابة بنية أساسية في إنتاج المعرفة والتكنولوجيا الأساسية وتعزيز التخصص في الجامعات المحلية؛

- أصبح التحول نحو اقتصاد المعرفة أحسن حل لكل دولة تريد الخروج من التبعية بأنواعها سواء المالية أو التكنولوجية، بل أضحى العلاج الأمثل للمرض الهولندي الذي ينخر جسد اقتصاديات الدول على غرار الجزائر، لذا فهي مطالبة بالتوجه إليه واعتناقه كحل لمعضلتها التنموية ومن أجل تنويع قاعدتها الاقتصادية وفك الارتباط مع الطاقات الأحفورية؛

- كما أنها ملزمة بتغير نظام التعليم العالي من أجل الدفع بالجامعات لخوض غمار التنافس بينها، وهذا على أساس جودة طلابهم والإنتاجية الأكاديمية؛ تشجيع مجموعات البحث على مستوى الكليات لتكوين العلماء والمهندسين من الجيل التالي؛ كما يجب وضع نظام لتقييم أعضاء هيئة التدريس والمساءلة عن البحوث من أجل ضمان التحسن النوعي للأبحاث، مع إلزامية تغير التكوين الكمي والتوجه نحو النوعي؛

- تطوير التشريعات وخدمات التأمين لحماية المعلومات والارتقاء بالتجارة الالكترونية كالتوقيع الالكتروني والمصادقة، وتقوية قوانين الملكية الفكرية التي تعد من أهم العوامل الجاذبة للتكنلوجيا والمعارف وحمايتها؛

- التحول نحو نمط التكوين المهني عبر إدخال كليات الدراسات العليا المهنية لتنمية قدرات الطلاب في مختلف المجالات؛ كما يجب ربط الجامعات ومراكز البحث بالنشاط الاقتصادي لتسهيل عملية نقل وتبادل المعرفة المنتجة من طرف الجامعات ومراكز البحث واستخدامها في القطاع الاقتصادي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي للدولة؛

- إعداد القدرات البشرية المدربة والمؤهلة تأهيل جيدة والتي تتماشى مع الشروط والأنماط الجديدة من المهن المطلوبة في سوق العمل حاليا ومستقبلا، خاصة في ظل تغير بيئة الأعمال الدولية وبالأخص بعد الإعلان عن قرب دخول العالم في ثورة صناعية جديدة تعتمد أكثر على الذكاء الاصطناعي والتي تنبأ الأخصائيين والمتتبعين لها بأنها سوف تدفع بالكثير من المهن إلى الاندثار؛

- تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري لرفع القدرات المعرفية والإبداعية قصد إنتاج الأفكار الجديدة، وهذا بعد وضع سياسة وإستراتيجية واضحة المعالم من أجل نقل وتوطين وتوليد التكنلوجيا والمعارف؛

- إعادة ترتيب الأولويات فيما يخص بهيكل الإنفاق العام وجعله يستهدف إنشاء بنية تحتية صلبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع وتعميم استخدام وتطوير البنية التحتية وزيادة المرافق المادية والترتيبات المؤسسية، بغية تحسين الاداء وتشجيع التبادل والتعاون، وتطوير مناهج مبتكرة والتحول من سوق مستهلك للتكنولوجيا إلى بلد منتج ورائد فيها؛

- اعتماد سياسة وطنية للتربية والتعليم، مبنية على أساليب جديدة كالتعليم الإبداعي، وذلك من خلال تزويد الفرد بمهارات كيفية التعلم والوصول للمعرفة، وإدخال نمط التعليم الإلكتروني لما يوفره من فرص كبيرة في تطوير عملية التعلم والوصول إلى أحدث المعارف، إضافة إلى مساهمته في محو الأمية التكنولوجية التي أصبحت مشكلة خصوصا في هذا العصر، كما يجب أن يكون هذا النظام يحتوي على طرق فعالة للاهتمام بالمبتكرين والنوابغ ومختلف الباحثين والعاملين في مجالات المعرفة؛

- متطلبات التحول نحو اقتصاد ذو قاعدة متنوعة وهذا بدعم أكثر للقطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية والتي سوف تساهم بدورها في رفع قيمة إجمالي الناتج المحلي؛

- إعادة النظر في السياسات الاقتصادية، والإستراتيجيات المتبعة، بما يدعم عملية التنمية والنمو الاقتصاديين، ودعم سياسة الابتكار والإبداع وتحفيز رأس المال البشري بصفته غاية وهدف للعملية التنموية، والاستعانة بالخواص في ذلك ولما لا إنشاء وتسهيل إقامة شركات صناعية عملاقة كالتي في كوريا الجنوبية (التشيبول)؛

- الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص تلك التي تبدع وتبتكر، عن طريق إنشاء هيئات متخصصة في دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها بالإضافة إلى إلزامية وضع سلسلة من البرامج التي تهدف إلى دعم المؤسسات الصغيرة التي لها إمكانات واعدة في مجال التطوير والابتكار، وكذا القيام بوضع برامج خاصة من أجل التدريب والتكوين لتأهيل والرفع من كفاءة العنصر البشري المكون لها.

- ربط التخصصات الموجودة في المدارس والجامعات ومراكز التكوين مع ما يحتاجه ويتطلبه سوق العمل، من أجل الحد من ظاهرة بطالة النخبة وذوي الشهادات العليا؛

- فتح المجال أمام الخواص عن طريق تسهيل وتحفيز الدولة لهم كي يقومون بإنشاء مراكز بحث وتطوير خاصه بشركاتهم مع إلزامهم بتوظيف الباحثين المتخصصين والمبتكرين؛

- التقليل من الدعم المالي للجامعات الحكومية لجعلها مستقلة من أجل تشجيعها على العمل مع الشركات الخاصة ومن أجل دفعها للحصول على تمويل من منظمات التمويل الجماعي، وملاك الرأسمال المغامر، عوض صرف مبالغ طائلة على أبحاث إما لا تفيد القطاع الاقتصادي أو أنها متقادمة؛

- وضع قوانين وتحفيزات تدفع بالشركات والمؤسسات إلى القيام بعمليات تدريبية، وذلك لزيادة الإنتاجية واكتساب قدرات ومعارف ومهارات جديدة، وخاصة للعمال الجدد زيادة الإنفاق على الركائز الأساسية لاقتصاد المعرفة والمتمثلة في البحث والتطوير والابتكار، التعليم المستمر وتنمية الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال لما لتلك الركائز من أهمية في الاندماج الإيجابي والسريع للدولة وكذا بغية الحصول على ميزة مبتكرة على منافسيها؛

- تطوير نظام الحوافز وتهيئة البيئة الضرورية من أجل استقطاب الكفاءات الموجودة في الخارج للتعاون مع نظيرتها الوطنية بغية بناء وتطوير قاعدة اقتصادية جديدة تبني أسسها على الكفاءات والمهارات عوض المحاباة والمحسوبية والولاء السياسي والقبلي، وهذا من مبدأ تكافئ الفرص؛

- الاعتماد أكثر على الذكاء الاصطناعي وبالأخص في نظم الإحصاء والمعلوماتية من أجل معرفة مواطن الخلل وكذا من أجل تسهيل عملية وضع الإستراتيجيات والأهداف قصيرة وبعيدة المدى، فلا يعقل أن تصحح الأوضاع بلا دراسة واضحة المعالم والأسس وبلا إحصائيات موثوق فيها؛

- توجيه البحث العلمي نحو حل المشاكل الحقيقية وإخراجه من الطابع الأكاديمي الكمي إلى الواقع الاقتصادي والاجتماعي المعاش، فالحلول أحيانا بسيطة ولا تحتاج إلى الكثير من أجل التوصل إليها ولعل أحسن مثال يحتذى به ما قام به محمد يونس وقصة بنك الفقراء؛

- إن المشكل في الجزائر ليس ديمقراطية ولا حرية الرأي بل المشكل سوسيو اقتصادي، لذا فعل الدولة أولا الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية عن طريق ترشيد نفقاتها وتوجيهها لما فيه فائدة للناس والبلد، كما انها ملزمة بالضرب على يد كل فاسد ولو كان من كبار القوم، فرياح التغير تبدأ بترسيخ العدالة وفرضها على الجميع وهذا على حد قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله القائل: بأن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة، فالعدل سوف يتيح للناس وبالأخص الكفاءات والمبتكرين الإبداع والاستفادة من مبدأ إتاحة الفرص؛

- التوجه نحو الاعتماد على الحكومات التكنوقراطية التي تطبق منهج علمي مدروس وتتكون من أفراد يمتلكون قدراً وافراً من المهارات التقنية، والصفات القيادية، والشهادات العلمية، والمعرفة التكنولوجية والمتشبعين بحب البلد واضعين بذلك مصلحة الجزائر فوق الجميع والقصد من ذلك حل المشاكل الاجتماعية التي تواجه المواطنين، للنهوض بالمجتمع، وزيادة مستوى الرفاهية فيه؛

وفي الأخير يمكن القول أن كوريا الجنوبية لم تتفوق علينا بل نحن من لم نستغل الفرص، فعقل الإنسان الكوري هو نفسه عقل الإنسان الجزائري، لكن الفرق بيننا وبينهم أنهم وجدوا قيادة وثقوا فيها ولو قليلا، فهم لم يهتموا بالديمقراطية إلا بعد أن أقاموا دولة أسسها الاقتصادية متينة، كما أنهم ليسوا ملائكة وما فضيحة الفساد التي أطاحت بالرئيسة "باك غن هيه"، والتي لم يشفع لها كونها ابنة الرئيس الذي صنع من كوريا معجزة قبل اغتياله الإفلات من العقاب إلا خير دليل على أن كوريا الجنوبية لم تسلم من الفساد والتلاعبات، لكن الفرق بيننا وبينهم يكمن في أن القانون فوق الجميع وأن مصلحة الوطن والمواطن هي المهمة، حيث كان هذا نتاج توعية الشعوب وتعليمها وتشبثها بمعتقداتها الراسخة تجاه الفضيلة، والتي سلبت من الشعب الجزائري سواء إراديا أو عن قصد أو بسبب الاوضاع الاجتماعية التي جعلته يحيد عن طرق العلم والمعرفة والتخلي عن المبادئ والفضيلة، ما جعل حب النفس والأطماع الشخصية تفقده حبه لوطنه وتحول بينه وبين إصلاحه وبناء مجتمع متماسك يهتم ببناء جيل واعي ومستعد لرفع لواء التحدي من أجل الرقي بهذا البلد الذي عانى الامرين.

لذا فالأجدر بالقائمين على الأمر الآن التفطن وتغيير النمط الذي أُعتمد من قبل وبالأخص في مناهج التعليم والحد من السياسات الترقيعية، وهذا عن طريق الاستعانة بكل الكفاءات سواءً في الخارج أو الداخل والتي تريد الخير لهذا البلد، فالجيل القادم أمانة في أعناقنا سوف نسأل عليه، كما أن هذا البلد والخيرات التي يزخر بها ما هو إلا نعمة أنعم بها الله علينا، فإن لم نحافظ عليه وننميه ونطوره، فلن يشفع لنا، لذا فكلنا مدعوون إلى تغير نمط التفكير التقليدي الذي يقول نفسي نفسي، بنمط جديد يقول وطني وطني، لأن المسؤولية تقع على كل من ينتمي لهذا الوطن، فالأستاذ مسؤول على تنوير العقول والمعلم هو الأب الروحي للطفل، والسياسي هو الناطق الرسمي باسم الشعب والقاضي هو الذي ينصف المظلومين، إذن فإن أردنا التقدم والتطور والخروج من التبعية الثقافية والاقتصادية التي نحن فيها وجب علينا إرساء نظام عادل وتوعية الشعب وتعليمهم وتنويرهم، مع وضع الفرد المناسب في المكان

المناسب ومحاسبته على النتائج والطرق التي يستخدمها محاسبة دورية بعيدة على المحسوبية والقبلية والعاطفة، متبعين منطق لكل مجتهد نصيب ومكافئة، و لكل متقاعس وفاسد جزاء وعقاب وهذا ينطبق على قاعدة الهرم وقمته .

في الأخير يمكن القول أن هذا البحث المتواضع والذي خص موضوعي التنافسية الوطنية "الدولية "والاقتصاد المبني على المعرفة والذي حاولنا من خلاله الإحاطة ببعض الجوانب المتعلقة بهما لكنه لم يستطع الإلمام بكلها، ليس تقصيرا غير أن الموضوعيين واسعين ويشملان العديد من المفاهيم الهامة، مما جعله في حاجة إلى المزيد من الدراسات والتعمق أكثر في مختلف مجالاته وجوانبه، التي تتطلب مزيد من التحليل والإثراء، والتي تصلح لأن تكون مواضيع لدراسات مستقبلية أخرى، نذكر منها:

- دراسة قياسية وتحليلية لمؤشرات التنافسية مؤشرات تخص الابتكار الإبداع: دراسة خاصة بالجزائر؛
- دراسة معمقة لأبرز الطرق التي سوف تقود الجزائر إلى التحول السليم نحو الاقتصاد المبني على المعرفة؛

-دراسة تقوم بإظهار معالم الثورة الرابعة 4.0 التي نحن على أعتابها من أجل معرفة أهم السبل التي سوف تمكن الجزائر من مواكبتها؛

-دراسات متخصصة لمعرفة ماهي أهم القطاعات التي يلزم تطويرها بغية تكوين قاعدة صناعية تتميز بالتنافسية على أعلى صعيد.

قائمة المراجع

المراجع بالغة العربية

الكتب

1. ا.اميرنوف،الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة الجنسيات ،ترجمة د على محمد تقي عبد الحسين القزويني،ديوان المطبوعات الجامعية –الجزائرية ،يدون سنة

2. إبراهيم الدعمة، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2002

3. ابراهيم خلوف الملكاوي، إدارة المعرفة الممارسات والمفاهيم الوراق الأردن 2007

4. أحمد عبد اليونس، مدحت أيوب اقتصاد المعرفة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية،القاهرة، 2006 ص 118.117

5. إدوارد دوبونو، ما فوق المنافسة ابتكار احتكارات القيمة عندما ينشغل الآخرون بالتنافس فقط، ترجمة ياسر العيتي ،مكتبة العبيكان المملكة العربية السعودية الرياض 2006

6. ألفريد إيكس الابن، الاقتصاد العالمي المعاصر منذ عام 1980 ، ترجمة أحمد محمود، المركز القومي للترجمة القاهرة ، مصر الطبعة: الأولى ، 2014

7. ألفن توفلر، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة عصام الشيخ قاسم، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، 1990،

8. آلفين توفلر ،صدمة المستقبل، المتغيرات في عالم الغد ترجمة: محمد علي ناصف ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة سنة:1990، ص33

9. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 .

10. انطونيوس كرم ، العرب أمام تحديات التكنولوجيا ،كتاب عالم المعرفة – 59 سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت نوفمبر 1982.5

11. بانجمين ستورا ترجمة صباح ممدوح كعدان ،تاريخ الجزائر بعد الإستقلال 1962-1988 ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة – دمشق 2012.

12. برتراند رسل: الفلسفة بنظرة علمية، تقديم وتلخيص زكي نجيب محمود، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1960.

13. بيتر دروكر، تحديات الإدارة في القرن الحادي و العشرين، ترجمة توفيق علي منصور، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى 2010، القاهرة

14. بيل جيتس ،المعلوماتية بعد الإنترنت طريق المستقبل، ترجمة: عبد السلام رضوان،المعرفة سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني الثقافة والفنون الكويت 1998

15. بيونغ ناك سونج ترجمة عبد الله شحاتة خطاب، صعود الاقتصاد الكوري، جامعة القارة 2006مركز الدراسات الآسيوية، مصر

16. توفيق نور الدين الجابري ،اقتصاديات التعليم ،الاكاديميون للنشر و التوزيع المملكة الأردنية الهاشمية الطبعة الأولي 2016

17. توماس أ ستوارت، ثروة المعرفة رأس المال الفكري ومؤسسة القرن الحادي والعشرين، ترجمة عبد أحمد إصلاح، الدار الدولية للاستثمارات الدولية، مصر، 2004.

18. جرادات ناصر، محمد سعود، وآخرون، إدارة المعرفة، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان: 2011 .

19. جمال أسد مزعل ، الإعتبارات الإقتصادية في التعليم ، جامعة المواصل العراق 1985 .

20. جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1978، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

21. جمال داود سليمان، اقتصاد المعرفة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 .

22. جهاد عودة ، مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة ، المكتب العربي للمعارف القاهرة 2013.

23. جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر ترجمة: أحمد فؤاد بلبع سلسة المعرف الكويت 2000

24. جونغ كيونغ تشوي، راس على عقب قصة نجاح التنمية الإقتصادية في كوريا الجنوبية ترجمة حسين علي داود، و آخرون الجهاز المركزي للإحصاء 2018 العراق.

25. چون إي فلاهرتي، بيتر دركر مطور الفكر الإداري، الترجمة مروان أيوجيب، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، السعودية، 2004

26. حاتم، سامي عفيفي، دراسات في الاقتصاد الدولي. القاهرة، الدار المصرية اللبنانية 2000.

27. حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، عالم المعرفة، الكويت.

28. حسني عمر، موسوعة الفكر الاقتصادي، الجزء الثاين، دار الكتاب الحديث، الجزائر، بدون سنة نشر

29. حمدي رضوان، الاقتصاد الدولي: الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية،

30. خالد السواعي، التجارة الدولية: النظرية وتطبيقاتها عالم الكتاب الحديث، اربد – الأردن، ط:01، 2010،

31. خالد المرزوك، الاساليب الحديثة في التجارة الدولية، جامعة بابل من دون سنة،

32. دانيال واجنر أصغر، أسرع، أقل تكلفة تطوير عمليات تقويم التعلم في الدول النامية ترجمة: مروة فؤاد حجازى الطبعة الأولى 2017 باريس، اليونسكو: المعهد الدولي للتخطيط التربوي

33. دومنيك سلفدور، الإقتصاد الدولي ،ترجمه محمد رضا على العدل ،ديوان المطبوعات الجزائرية 1993

34. رانيا بلمداني، أثر السياسات التنموية في فرص العمل حالة الجزائر، من كتاب: النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية وفرص العمل: دراسات قطرية، مجموعة مؤلفين أشرف عبد العزيز عبد القادر وآخرون، الطبعة الأولى، المركز العربية للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.

35. ربحي مصطفى عليان، إدارة المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان: 2012 .

36. رحيم حسين، دور السياسات التنموية في مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر نموذج التنمية الريفية والسياحية، من كتاب: النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية وفرص العمل: دراسات قطرية، مجموعة مؤلفين أشرف عبد العزيز عبد القادر وآخرون، الطبعة الأولى، المركز العربية للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2013.

37. رضا محمد محمود النجار، إدارة المعرفة في المكتبات، مجلة عالم المعلومات والمكتبات والنشر، دار الشروق، القاهرة، عدد جويلية 2003 .

38. رنان مختار ،التجارة الدولية و دورها في النمو الإقتصادي ،منشورت الحياة الجزائر الطبعة الأولي .

39. زوزي محمد، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، المجلد 8، العدد 8، 2010،

40. زياد حمد القطارنة، إدارة المعرفة، دار حليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان 2001

41. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية، الكتاب الأول، القاهرة: 2 الدار المصرية اللبنانية،141.

42. سعد علي العتري، أحمد علي صالح، إدارة رأس المال الفكري في إدارة منظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2009

43. شيحة، مصطفى رشدي. الأسواق الدولية: المفاهيم والنظريات والسياسات. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية: بدون سنة نشر.117

44. الشيمي ، حسني عبد الرحمان ،إدارة الإقتصاد المعرفي،ط1 عمان :دار صفاء للنشر و التوزيع ،2008،

45. صلاح الدين الكبيسي ،إدارة المعرفة، دار الكتب المصرية 2005 .

46. صلاح الدين الكبيسي، إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005

47. عامر الكبيسي، إدارة المعرفة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2004.

48. عبد الرحمان بن سالم , المرجع في التشريع المدرسي، ط3، المكتبة الوطنية ودار الهدى، الجزائر، 2000

49. عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الجزائر: دار الخلدونية، 2011.

50. عبد الرحمن الهاشمي و فائزة محمد العزاوي،المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2007 .

51. عبد الستار العلي، عامر ابراهيم، غسان العمري، مدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة، عمان، طبعة 1، سنة 2006.

52. عبد السلام أبو قحف, التنافسية و تغير قواعد اللعبة, مكتبة و مطبعة الإشعاع الإسكندرية , 1997.

53. عبد السلام أبو قحف، التسويق الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2002،

54. عبد السلام, أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي, الدار الجامعية للطباعة والنشر, الإسكندرية ،مصر .

55. عبد الفتاح المغربي، نظم إدارة المعلومات الإدارية، المكتبة العصرية للطباعة والتوزيع، جامعة المنصورة، 2002

56. عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، بيروت: دار الحداثة، 1981.

57. عبد الكريم حرز الله، كمال البداري، نظام ل.م.د، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

58. عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

59. عبد الله علي، فرغلي موسى، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والإلكترونية، الطبعة الأولى، إبتراك للطباعة والنشر، مصر، 2007

60. عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، موفم للنشر، الجزائر، 1999.

61. عزام بن محمد الدخيل ، تعلومهم نظرة في تعليم الدول العشر الأوائل في مجال التعليم عبر تعليمهم الأساسي ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، الطبعة الرابعة ،بيروت لبنان ،2015 .

62. علي توفيق الصادق، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد العربي: معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، العدد: 05 ،1999 .

63. علي عبيدي، احمد الحجاري، اللوجيستيك كبديل للميزة التنافسية، منشأة المعارف، الإسكندرية،2000

64. علي غربي، إسماعيل قيرة، في سوسيولوجيا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

65. عمار صخري، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ما بين 1962-2002، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

66. عمر أحمد همشري، إدارة المعرفة، الطريق إلى التميز والريادة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان: 2013

67. العيسوي عبد الفتاح، نظرية المعرفة في الفكر الإسلامي. الإسكندرية: دار الوفاء، 2002.

68. عيسى بن حسن الأنصاري 'من التعليم إلى العمل تدريب وتوظيف الشباب ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر المركز الرئيسي : بيروت لبنان الطبعة الأولى ، 2008 .

69. غيطاس جمال محمد، تجربة اقتصاد المعرفة في دول الإمارات العربية المتحدة وإمارة دبي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، مصر 2006 .

70. فادية محمد عبد السلام و أخرون ، التجارب التنموية في كوريا الجنوبية ، ماليزيا والصين : الاستراتيجيات والسياسات – الدروس المستفادة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 111 معهد التخطيط القومى ، جمهورية مصر العربية،2008 .

71. فريد النجار، إدارة العمليات الاستراتيجية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000.

72. فريد النجار، المنافسة والترويج التطبيقي: آليات الشركات لتحسين المراكز التنافسية مدخل المقارنات التطويرية المستمرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2000

73. فريدريك شرر ،نظرة جديدة إلي النمو الاقتصادي و تأثره بالابتكار التكنولوجي ،ترجمة علي أبو عشمو ،مكتبة العبيكان ،الرياض ،المملكة العربية السعودية 2002

74. فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، دارا للكتاب الحديث، طبعة 1، سنة 2007.

75. فليح حسن خلف، النظم الإقتصادية: الرأسمالية، الإشتراكية، الإسلام، جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2008 .

76. كريم النشاشيبي وآخرون، ،الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998 ،

77. لستر ثارو، الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين امريكا واليابان ،عالم المعرفة ، العدد 204 ، 1995

78. مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمه عبد الصبورشاهين، عمر كامل السقاوي، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر دمشق ،1986.

79. مجموعة المؤلفين ،تنمية الموارد البشرية في ظل إقتصاد مبني على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية 2004

80. مجموعة من المؤلفين ،بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التحديات الاجتماعية والاقتصادية المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات 2016.

81. محمد البياتي، التحليل الاقتصادي المعاصر، مطبعة ألوان، الرياض، ط:01 ،1993 .

82. محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ،1986.

83. محمد السيد سليم، النموذج الكوري للتنمية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة 1996 .

84. محمد الصغير بعلي، تنظيم القطاع في الجزائر: استقلالية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982

85. محمد أمين مخيم ،بناء إقتصاد المعرفة إستراتيجيات تنموية متقدمة ،دار الكتاب الجامعي ، العين الإمارات العربية المتحدة ،2009،

86. محمد أمين مخيمر ، موسى ابو طه، بناء إقتصاديات المعرفة إستراتيجية تنموية متقدمة ،دار الكتاب الجامعي العين 2009

87. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991 .

88. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، الإسكندرية: مطبعة الإشعاع الفنية، 1999.

89. محمد طالب السيد سليمان ، التعلم مدى الحياة في اقتصاد المعرفة العالمي تحديات للبلدان النامية،دار الكتاب الإمارات العربية ،2005

90. محمد عواد الزيادات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان، طبعة 1 سنة 2008 .

91. محمد فتحي عبد الهادي، المعلومات وتكنولوجيا المعلومات على أعتاب قرن جديد، مكتبة الدار العربية للكتاب ، مصر،2000.

92. محمد نائف محمود، الاقتصاد المعرفي ، مكتبة الاكاديميون للنشر والتوزيع ط 1 ، عمان ،. 2011 .

93. محمود عباس عابدين ، علم إقتصاديات التعليم الحديث ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة 2000

94. مدني شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، الطبعة 1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

95. مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

96. مصطفي أحمد أحمد و أخرون، الموسوعة الجغرافية، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004

97. نبيل علي ،العرب وعصر المعلومات ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (184) ، الكويت ، 1994.

98. نبيل مرسي خليل، الإدارة الاستراتيجية، تكوين و تنفيذ استراتيجيات التنافسية، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر،2009

99. نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، الدار الجامعية، بيروت، 1996.

100. نجم عبود نجم، إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008

101. نجم عبود نجم ،إدارة المعرفة المفاهيم و الإستراتيجيات و العمليات ط1 ،الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2005.

102. نسرين اللحام ،كيف تنهض الأمم تجارب تنموية ودروس مستفادة ، دار الجمهورية للصحافة ، القاهرة ،مصر ، 2014 .

103. نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة المعرفة، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع 2009

104. هاشم الشمري، ناديا الليشي، الإقتصاد المعرفي، دار صفاء عمان، ط1 ،سنة 2008

105. ياسم غدير غدير، اقتصاد المعرفة، شعاع للنشر والعلوم،حلب،2010.

106. يونس، محمود. اقتصاديات دولية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

107. يوهانس فريدريش ،تاريخ الكتابة ترجمة: سليمان أحمد الضاهر منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة – دمشق 2013.

المذكرات و الرسائل الجامعية

1. أبو القاسم حمدي ،دور إستراتيجية إدارة المعرفة في دعم تنمية كفاءات الموارد البشرية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة ،أطروحة دكتورة في العلوم جامعة الجزائر ،2013 .

2. أقاسم حسنة ، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد الإصلاحات مع الإشارة إلى حالة كوريا الجنوبية، ماليزيا، مصر، رسالة دكتورة ،جامعة الجزائر 3 ،2011-2012

3. بكاري سعد الله ،إقتصاد المعرفة و دوره في التنمية الإقتصادية ،مذكرة ماجستير جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان،الجزائر سنه 2008.

4. بكر ياسين محمد اشتية، واقع اقتصاديات المعلومات في فلسطين وآفاقها، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين،2004،

5. بوزيان عثمان، اقتصاد المعرفة وإدارة الأصول الذكية والإبداع، رسالة دكنورة جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، سنة جامعية 2010/2009.

6. حمد بوقشور، النظام التعليمي والتنمية في الجزائر دراسة سوسيولوجية، أطروحة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009.

7. حياة قمرى، دور المعرفة في تعزيز القدرة التنافسية المستدامة للمؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مجمع صيدال –، رسالة دكنورا، جامعة الجامعة كلية العلوم الإقتصادية، 2017/2016.

8. دويس محمد الطيب، محاولة تشخيص وتقييم النظام الوطني للابتكار في الجزائر خلال الفترة 1996-2009 ، رسالة دكتورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ،2012 .

9. زرنوح ياسمينة التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005-2006 ،جامعة الجزائر.

10. سامية لحول ,التسويق والمزايا التنافسية دراسة حالة: مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر, رسالة دكتورة , جامعة باتنة الجزائر ,2008 .

11. سعاد قوفي ،التجمّعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة لبعض تجارب البلدان النامية، رسالة دكتورة ،جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر،2017/2016

12. سعيد كامل الدهشان، التجربة الإتقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية دروس مستفادة، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية عزة فلسطين 2017.

13. سليم بوهيدل ، إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية – آفاق 2025، أطروحة دكتورة ،جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2016-2017

14. سمرة كحلات، المكتبة الجامعية وإسهامها في تأسيس مجتمع المعرفة، رسالة دكنورة في علم المكتبات جامعة قسنطينة 2-2013

15. سمير مسعي ، اقتصاد المعرفة في الجزائر الواقع ومتطلبات التحول دراسة تحليلية مقارنة لواقع اقتصاد المعرفة في الجزائر رسالة دكتوراه جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ،2014-2015 .

16. عادل زقرير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قاسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

17. عامر بشير، دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتورة، جامعة الجزائر كلية العلوم الإقتصادية 2012،

18. عبد القادر عبيدلي، تنافسية اقتصادات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الدولية الفترة 2005-2014، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر2017/2016.

19. عبد الله بلوناس، الإقتصاد الجزائري الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الإقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004-2005

20. عيسى مرازقة، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2006-2007.

21. فاطمة صباح، أثر التعليم على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان، 2007-2008.

22. المحاميد ريا جزا جميل، دور إدارة المعرفة في تحقيق ضمان جودة التعليم العالي: دراسة تطبيقية في الجامعات الأردنية الخاصة، رسالة ماجستير، إدارة أعمال، عمان: جامعة الشرق الأوسط.

23. محمد صالي، تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في الديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، 2015/2016.

24. محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية- مع الإشارة إلى حالة الجزائر2005، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004 ص60-61.

25. نـوال نمـور، كفاءة أعضاء هيئة التدريس و أثرها على جودة التعليم العالي، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري ،قسنطينة ،الجزائر 2011-2012 .

المجلات

1. إبتسام محمد العامري ، التنمية والديمقراطية في جمهورية كوريا دراسة في جدلية العلاقة مجلة العلوم السياسية- جامعة بغدادعدد 52 .2016.

2. إبراهيم فنجان ، سوسن عبد المجيد شهاب المحمد، سياسة الإحتلال العسكري الأميركي في جنوب كوريا (أيلول -كانون الأول 1945)،مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية ، العدد 2المجلد 42 العراق ،2018.

3. احمد بلالي، تنافسية المؤسسة وتحديات اقتصاد المعرفة، جامعة ورقلة – الجزائر نوفمبر 2005

4. أحمد عبد اليونس، مدحت أيوب اقتصاد المعرفة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية،القاهرة، 2006

5. إدريس بولكعيبات،تجربة الجزائر في التنمية قراءة في الإنتقال من نموذج إلى نموذج مضاد، مجلة العلوم الإنسانية جامعة قسنطينة ،المجلد 13 ، العدد 1 ، 2002.

6. أسماء أيوب يعقوب ، التحليل العنقودي والتمييزي في دراسة تطبيقية على بعض المصارف العراقية، مجلة الاقتصادي الخليجي العدد13 – 2017.

7. أشرف حسن علي بحيري و اخرون ،الأزمة المصرفية في كوريا الجنوبية، جمعية إدارة الاعمال العربية،مصر 2013.

8. أمل عبد الحميد منى عبد القادر، ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي لعام 2016/2017 ،دراسات دورية تصدر بنك الاستثمار القومي قطاع الاستثمار والموارد الدعم الفني للاستثمار ، مصر ، فيفيري 2017

9. أميرة عبد الحكيم منصور إبراهيم شرارة، تطوير التعليم الثانوي الصناعي بمصر في ضوء خبرة كوريا الجنوبية، مجلة البحث العلمي في التربية العدد السابع عشر لسنة 2016.

10. أنور هاقان قوناش،أزمة شرق آسيا: عبر لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي،مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، 2001 ،

11. أيمن عودة المعان، اتجاهات المديرين في مراكز الوزارات الأردنية لدورة إدارة المعرفة في الأداء الوظيفي، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن :2009، العدد 5،

12. بدون مؤلف ،التنافسية و تجربة الأردن ،(الكويت المعهد الوطني لتخطيط،2002)

13. بلقاسم العباس ، المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول، مجلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط – الكويت العدد 75،المجلد 5 ،2008 ،

14. بيدر التل، العلاقة بني الديمقراطية والتنمية الإقتصادية: دراسة لحالتي كوريا الجنوبية وتايوان، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات – العدد الحادي والأربعين (1) كانون الثاني 2017.

15. حاكمي بوحفص الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر –المغرب –تونس مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السابع ،الجزائر ،2007.

16. حامد كريم الحدراوي تحليل مؤشرات المعرفة والاقتصاد المعرفي بحسب منهجية البرنامج التفاعلي (World Bank KAM 2012

17. حبيب، ناجي ميخائيل، التكنولوجيا ومنظومة التقدم الاقتصادي : دراسة لتجارب بعض الدول حديثة التصنيع ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس – كلية التجارة،مصر ،1993.

18. حري المخطارية، الدعائم الاساسية لبناء اقتصاد المعرفة التجربة الماليزية أنموذجا ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية– جامعة زيان عاشور بالجلفة العدد 31 (2) من دون سنة

19. حسام الدين الصغير ،التقاضي وقضايا مختارة في محال البراءات والعلامات التجارية ، المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) مسقط عمان 2005

20. حسين بن عيسى، التّجربة التّنمويّة الكوريّة و خفايا قصّة نجاح ،مقال منشور على موقع مركز الدراسات الإستراتيجية والديبلوماسية

21. حسين زبون عليوي، تحليل اثار الاستثمار في رأس المال البشري على الجامعة المنتجة كوريا الجنوبية والسعودية والعراق حالة دراسية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية – تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة واسط – العدد (25)– آذار –2017،

22. حسين طه الفقير، الخبرة التنموية لكوريا الجنوبية والدروس المستفادة منها لمصر (نمط التنمية البوذية)،معهد التخطيط القومي ،مصر ،بدون سنة .

23. حسين عبد المطلب الأسري، تعزيز تنافسية الصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد: 45، الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، الكويت. 2009،

24. حمد علي، مفهوم المعلومات وإدارة المعرفة، مجلة جامعة دمشق–المجلد 28 –العدد الأول 2012.

25. حمدي عبدالعظيم، كبوة النمور الآسيوية يوم الثلاثاء الأسود: الأسباب والدروس المستفادة ، مجلة النهضة الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية – فرع طنطا،1997

26. حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائرية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، العدد الخامس، جوان 2017،

27. خالد يوسف الزعبي، وزينب حسين الزيدي، أثر نظم المعلومات الإدارية في عمليات إدارة المعرفة من وجهة نظر العاملين في مراكز الوزارات الأردنية، المجلّد8، العدد، 4 ،2012.

28. رائد فاضل جويد ، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية،مجلة علمية محكمة ،لمجلد 15 العدد 17حزيران 2013

29. زايدي بلقاسم، اثر السياسة االقتصادية على أداء و كفاءة السياسات التنافسية الإنتاجية و التسيير العقلاني للموارد البشرية , كمؤشر للأداء في المؤسسة الجزائرية في آفاق الانضمام للاقتصاد العالمي، ورقة مقدمة في يوم دراسي جامعة محمد خيضر بسكرة، 19 أكتوبر 2002 .

30. زوزي محمد، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، المجلد 8، العدد 8، 2010.

31. سعد غالب ياسين، نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة ، 2007،

32. سعد محمود خليل الكواز، جاسم محمد علي الطحان، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة للنمو الإقتصادي ،مجلة جامعة جيهان–اربيل العلمية اصدار خاص – العدد: 2 (الجزء–C)، ايلول 2018 ،

33. سعيد الطروانة ,تقييم المقدرة التنافسية السعرية: منظور كمي دراسات، العلوم الإدارية، المجلّد 33 ،العدد 2 ،2006

34. السعيد بريكة، سمير مسعي ، منظومة البحث والتطوير في الجزائر دراسة تحليلية تاريخية لواقع البحث العلمي في الجزائر، مجلة العلوم الاسلامية و الانسانية جامعة الامير عبد القادر العدد35 جويلية 2015 .

35. سعيد رشيد عبد النبي، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية ،مجلة دراسات دولية / تصدر عن مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية جامعة بغداد العدد 38 .

36. سلمان عثمان و اخرون ، دراسة تحليلية لتجارب دول ناجحة في تنمية صادراتها وإمكانية الاستفادة منها في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (1) 2014.

37. سمير إبراهيم حسن ،الثورة المعلوماتية عواقبها وآفاقها ، مجلة جامعة دمشق– المجلد 18 – العدد الأول– 2002 ص 209

38. سمير زهير الصوص ، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة – نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين، وزارة الإقتصاد الوطني ،فلسطين 2010 .

39. سيلان جيران العبي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003ودور التعليم في مجتمع المعرفة المنشودة ،ورقة مقدمة للوحدة المركزية لمكافحة الفقر،اليمن 2004.

40. شريفي براهيم ،دور رأس المال البشري في النمو الإقتصادي في الجزائر:دراسة قياسية في الفترة 1964-2010 الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية- العدد 8 – 2012 .

41. شمت نيفين حسين ،تجربة كوريا الجنوبية التنموية وتشجيع الصادرات ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومي القاهرة، 2007 .

42. صادق علي طعان، الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية، جامعة الكوفة كلية الإدارة والإقتصاد.

43. صالحي ناجية، مخناش فيتحة، واقع إستراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2014) وآفاق النمو الاقتصادي، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 3، ديسمبر 2012.

44. طرشي محمد ،العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية أ/ قسم العلوم الاقتصادية والقانونية العدد 13 – جانفي 2015

45. الطيب داودي ،ماني عبد الحق، تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية ، مجلة المفكر العدد الثالث ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013 .

46. الطيب داودي، مراد محبوب، تعزيز تنافسية المؤسسة من خلال تحقيق النجاح الاستراتيجي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2007 .

47. عامر محمد وجيه خربوطلي، العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للصادرات السورية ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 30 -العدد الأول-2014

48. عبد الحفيظ بوقرانة و أخرون محددات القدرة التنافسية في قطاع الصناعات الغذائية حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجنوب الشرقي الجزائري مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد 04 / ديسمبر 2013

49. عبد الحميد محمد العاباسي، منهجية حساب مؤشر الثروة تطبيق بإستخدام مؤشر spss ، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية قسم الإحصاء الحيوي والسكاني جامعة القاهرة 2011

50. عبد الرحمان المنصوري، تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحديات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر 2013 ،

51. العبيدي، علي جاسم، النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية في إطار سياسة التصنيع الموجه نحو التصدير، مجلة تنمية الرافدين،جامعة الموصل – كلية الإدارة والاقتصاد، مج 12 , ع 29 ، العراق ،1990.

52. عدنان فرحان عبد الحسين ، دراسة تحليلية لمرتكزات نجاح التجربة التنموية في كوريا الجنوبية للمدة (1965-2005 مجلة العلوم الإقتصادية جامعة البصرة العدد 18 ،العراق، أفريل 2006 .

53. علي بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف

54. علي بن ضميان العنزي، مدى توافق الاستثمار في وسائل التواصل الاجتماعي مع معايير اقتصاد المعرفة، ورقة بحثية مقدمة للمنتدى الإعلامي السنوي السابع للجمعية السعودية الإعلام والاتصال

55. علي توفيق الصادق، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد العربي: معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، العدد: 05 ،1999 .

56. علي طالب شهاب ، أهم مقومات دعم القدرة التنافسية للاقتصاد البصري مجلة دراسات البصرة / السنة السابعة / العدد(12) 2011

57. غيطاس جمال محمد، تجربة اقتصاد المعرفة في دول الإمارات العربية المتحدة وإمارة دبي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، مصر 2006.

58. فادية محمد عبد السلام و أخرون ، التجارب التنموية في كوريا الجنوبية ، ماليزيا والصين : الاستراتيجيات والسياسات – الدروس المستفادة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 111 معهد التخطيط القومى ، جمهورية مصر العربية،2008 .

59. فاهد إسماعيل عبد الله، دور عمليات المعرفة في تعزيز الميزة التالية دراسة تحليلية من المديرين في عدد من المنظمات الصناعية، مجلة علمية يصدرها مركز الدراسات المستقبلية كلية الحدباء الجامعية العدد 13، 2006 .

60. فخرية علي أمين ، الحرب في شبه الجزيرة الكورية 1950م. 1953، مجلة ديالي جامعة السليمانية العدد 38، العراق 2009.

61. فريد النجار، المنافسة والترويج التطبيقي: آليات الشركات لتحسين المراكز التنافسية مدخل المقارنات التطويرية المستمرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2000

62. القدرة التنافسية وقياسها سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الرابع والعشرون. ديسمبر/كانون الأول 2003. السنة الثانية.

63. كاظم أحمد البطاط و أخرون ، دور البحث والتطوير في النمو الاقتصادي كوريا الجنوبية أنموذجا، مجلة كيلّة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارة والمالّية،المجلد 11،العدد 1 العراق ، 2019 .

64. كامل عبدالكريم، النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية في إطار سياسة التصنيع الموجه نحو التصدير، مجلة تنمية الرافدين ، جامعة الموصل – كلية الإدارة والاقتصاد ،مج 12، العدد 29 العراق.

65. كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 8، 2005،

66. كريم النشاشيبي وآخرون، ،الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998

67. كمال رزيق و بوزعرور عمار ، التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ،الجمعية العلمية نادي الدراسات الإقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب-البليدة- الجزائر بدون تاريخ

68. كمال عايشي، التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعات المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، نوفمبر 2013.

69. كمال منصوري، عيسى خليفي، اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة المقومات والعوائق، مجلة شمال إفريقيا، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة الشلف الجزائر ، العدد 4، 2005

70. كيم، الهيونج ج .و آخرون ، ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال ،جمهورية كوريا : ترويض النمر،المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع 163 ، الناشر منظمة اليونسكو، مارس ،2000،

71. كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2010

72. لامية حروش، محمد طوالبية ، البحث العلمي والتطوير في الجزائر: الواقع ومستلزمات التطوير ،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ج/ قسم العلوم الاجتماعية المجلد 10 ، العدد 1 – جانفي 2018

73. لبنى علي آل خليفة ,التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها: دراسة حالة مملكة البحرين ,مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، م28ع1 2014

74. لخضر ديلمي ، دراسة تجربة كوريا الجنوبية في التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى غاية الوقت الراهن ، مجلة الإقتصاد و المجتمع ، المجلد 2 ، العدد 2 .

75. لستر ثارو، الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين امريكا واليابان ،عالم المعرفة ، العدد 204 ، 1995

76. مجدي علي محمد غيث ، نظرية هكشر-أولين في التجارة الخارجية في ضوء الفكر الاقتصادي الإسلامي، دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد ،2 ملحق، 41 ،2014

77. تطبيخاصة، رسالة ماجستير، إدارة أعمال، عمان: جامعة الشرق الأوسط، 2008،

78. محمد الصغير بعلي، تنظيم القطاع في الجزائر: استقلالية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982

79. محمد أمين شلقامي ،فهم التجربة الكورية و سبل الاستفادة منها : دليل عملي، مجلة أوراق أسيوية ؛: العدد36 : مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة 2001

80. محمد أنس أبو الشامات، اتجاهات إقتصاد المعرفة البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية—المجلد – 28 العدد الاول

81. محمد جبار الشمري، حامد كريم الحدراوي، عمليات إدارة المعرفة وأثرها في مؤشرات الاقتصاد المعرفي دراسة تحليلية لآراء عينة من المؤسسات الرقمية، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية جامعة الكوفة العراق 2011 .

82. محمد خان ،الجامعة الجزائرية من التأسيس إلى التأصيل ، مجلة حوليات المخبر ،جامعة بسكرة الجزائر ،2016،ص 14

83. محمد عبد الشفيع عيسى ، النظام الوطني للابتكار" مفهوم يتعزز عالمياً ويغيب عند العرب، مقال متوفر على موقع جريدة الحياة

84. محمد عدنان وديع. القدرة التنافسية وقياسها جسر التنمية العدد الرابع والعشرون . ديسمبر/كانون الأول 2003 . السنة الثانية

85. محمد علي الدمشاوي تجربة التصنيع التصديري والاستثمار الأجنبي في كوريا الجنوبية 1945 – 1986 مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية جامعة أسيوط – كلية التجارة مج 6 ,ع 10 ، مصر 1986

86. محمد غربي،القوى الاقتصادية الآسيوية بين أشبالها و نمورها : المعجزة، الكبوة و التصحيح، المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، ديسمبر2002.

87. محمد محمود عبد الله يوسف، اقتصاد مدن المعرفة خصائص وتحديات مع التعرض للتجربة المصرية،كلية التخطيط العمراني والإقليمي جامعة القاهرة، 2013

88. محمد مرياتي ،التطور التكنولوجي لاستدامة الصناعة في ظل منافسة عالمية واقتصاد المعرفة

89. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد10، 2012،

90. منعم أحمد خضير، تجربة التنمية الاقتصادية لدولة كوريا الجنوبية (عوامل النجاح ومجالات الاستفادة منها في الدول النامية)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية / المجلد – 12 / العدد – 34 / 2016، العراق .

91. منعم دحام العطية ،اقتصاد المعرفة ودوره في تفعيل مؤشرات التنمية البشرية في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 13 العدد 3 لسنة 2011 .

92. منى طعيمة الجرف، مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها، في: أوراق اقتصادية لمركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، القاهرة،. 2002 .

93. منى مؤتمن،دور النظام التربوي الأردني في التقدم نحو الاقتصاد المعرفي،رسالة المعلم،مج 43 ، ع 1،عمان،الأردن، 2004 .

94. مرال توتليان، مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها، منشورات المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، لبنان، 2006

95. ناصر الدين قريبي،سفيان الشارف بن عطية ، منظومة التعليم في الجزائر و مساهمتها في بناء إقتصاد المعرفة ، ملجة الباحث العدد 15 ، 2015 .

96. نيفين شمت حسين ،تجربة كوريا الجنوبية التنموية وتشجيع الصادرات ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومي القاهرة، 2007

97. نسرين بركات و عادل العلمي، مفهوم التنافسية و التجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق الدولية، سلسلة أوراق عمل، المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2000.

98. نسيم فارس برهم ،إشكالية بناء التجمعات الصناعية العنقودية في الأردن دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42 ملحق،2 ،2015.

99. نعيمة حسن جبر رزوقي، إدارة المعرفة وهندستها لتحقيق مشروع الحكومة الإلكترونية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 117، جامعة الكويت، 2005.

100. نوير طارق ،دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت،2002

الملتقيات

1. أبو العينين، مسعد السيد، الاقتصاد السياسي للتصنيع الموجه للتصدير في كوريا الجنوبية، المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر ،التصدير استراتيجية قومية، الناشر: جامعة المنصورة – كلية التجارة ، القاهرة ،1996.

2. بوزيان عثمان، إقتصاد المعرفة : مفاهيم واتجاهات، المتلقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الإندماج في إقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، 09 مارس 2004

3. بوطالب قويدر و بوطيبة فيصل ،الاندماج في اقتصاد المعرفة: الفرص والتحديات ، الملتقى الدولي للتنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، 09-10 مارس، جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 2004.

4. خياري زهية ,شاوية شافية، مدى تنافسية المؤسسات الصناعية الجزائرية في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، مداخلة في ملتقى الوطني حول تنافسية المؤسسة الشروط المالية والتجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة عنابة، يومي11-12 ديسمبر 2011.

5. دربال عبد القادر، سيد علي ، تنافسية دول منظمة التعاون الإسلامي: دراسة وصفية على ضوء تقرير التنافسية العالمي، مع مقارنة بين دول اتحاد المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي 2008- 2010 مداخلة مقدمة للمؤتمر العالمي العاشر لاقتصاد والتمويل الإسلامي: الجوانب المؤسسية للإصلاحات الاقتصادية والنقدية والمالية. الدوحة، قطر، 2015

6. دعاء محمد سلمان، بناء المزايا التنافسية في قطاع الصناعة التحويلية في مصر، المؤتمر العلمي الثالث والعشرين للاقتصاديين المصريين : القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، القاهرة، 2003.

7. زايدي بلقاسم، اثر السياسة االقتصادية على أداء و كفاءة السياسات التنافسية الإنتاجية و التسيير العقلاني للموارد البشرية ,كمؤشر للأداء في المؤسسة الجزائرية في آفاق الانضمام للاقتصاد العالمي، ورقة مقدمة في يوم دراسي جامعة محمد خيضر بسكرة،.

8. عبد الكريم بن أعراب، دراسة مقارنة ونقدية للبرنامجين الخماسيين للبحث العلمي في الجزائر (2000-2004) المنجز والمخطط (2006-2010)، المؤتمر العالمي الرابع للبحث العلمي، دمشق، ديسمبر 2006.

9. علي بن ضميان العنزي، مدى توافق الاستثمار في وسائل التواصل الاجتماعي مع معايير اقتصاد المعرفة، ورقة بحثية مقدمة للمنتدى الإعلامي السنوي السابع للجمعية السعودية الإعلام والاتصال .

10. عيسى بن ناصر، "اثر برنامج التكييف والتعديل الهيكلي على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر: حالة المؤسسة الفلاحية"، مداخلة في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2001، أكتوبر 30-29 .

11. فيروز زروخي ، فاطمة الز هراء سكر،دور اليقظة الاستراتيجية في الرفع من تنافسية المؤسسات االقتصادية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، المنعقد يومي 8 و 10 نوفمبر ،2010 ،بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الشلف

12. قتيبة صبحي الخير ، احمد و جلال سحر ، اثر مكونات إدارة المعرفة في عمليات القيادة الإدارية ، ورقة عمل مقدية إلى المؤتمر السنوي الرابع إدارة المعرفة في العالم العربي) ،جامعة الزيتونة ، عمان والأردن ،23_25 أفريل 2005

13. كمال رزيق، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الوطني الأولى حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة باجي مختار، عنابة، 22-23 أبريل 2003

14. مجدي الشوربجي، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات علي النمو الاقتصادي في الدول العربية ،بحث مقدم إلي الملتقي الدولي الخامس: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقصاديات الحديثة ، جامعة الشلف ، الجزائر خلال يومي 13 - 14 ديسمبر 2011

15. محمّد خضري، متطلبات التحوُّل نحو الاقتصاد المعرفي، بحث مقدم بحث مُقّدم للمؤتمر العلمي الرابع: "إدارة المعرفة في العالم العربي" ص10

16. محمد زيدان وعبد القادر بريش، دور الحكومات في تدعيم التنافسية: حالة الجزائر، ملتقى دولي حول : الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 08-09 مارس 2005 .

17. محمود العبيدي، مفهوم وأساليب تقييم وتكوين الموجودات المعرفية مداخلة مقدمة المؤتمر العلمي الرابع تحت عنوان الريادة و الإبداع إستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة /جامعة فيلادلفيا/ الاردن2015 .

18. مخلوفي عبد السلام، أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، الملتقى الوطني للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية، جامعة بشار، الجزائر، 2004،

19. مراد علةً، جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة – دراسة نظرية تحليلية المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي الدوحة، قطر من18 إلى 20 ديسمبر 2011.

20. مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام ، دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ،مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر السنوى العلمي السابع بعنوان إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة ،جامعة الزيتونه الأردن 16- 18 نيسان 2007

21. نعيمة برودي، الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي، الملتقى الدولي الأول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 04-05 ديسمبر 2006،

22. هبه أحمد، حندوسة، إدارة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: التنمية المستقلة في الوطن العربي،عمان مركز دراسات الوحدة العربية ،1986 .

القواميس

1. المنجد في اللغة وا2ع1م، دار المشرق، بيروت، 1986.

الموسوعات

1. حسني عمر، موسوعة الفكر الاقتصادي، الجزء الثاين، دار الكتاب الحديث، الجزائر، بدون سنة نشر

2. مصطفي أحمد أحمد و أخرون، الموسوعة الجغرافية، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004

3. موسوعة عالم التجارة وإدارة الأعمال، سلسلة المصارف العلاقات الاقتصادية والأسواق (بدون بلد نشر،)،

المطبوعات

1. براهمية آمال، محاضرات في مقياس: اقتصاد جزائري ، جامعة 8 ماي 5491 قالمة، 2015-2016

2. ساعد محمد، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، مطبوعة معتمدة لدى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2018/2017

3. ملخص لاهم تطورات التجارة الدولية، المعهد العربي التخطيط ، الكويت 2014

التقارير

1. بنود للعلم: إحصاءات العلم والتكنولوجيا، معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومديرية العلم والتكنولوجيا والصناعة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي جمللس الاقتصادي والاجتماعي الدوره 44 2013

2. بيان مجلس الوزراء المتضمن البرنامج الخماسي 2010-2014، الصادر 24 ماي 2010

3. التحول إلى مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية تقرير يرصد تقدم اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية 2014

4. التحول إلى مجتمع المعلومات التقرير السنوي للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات وزارة الإتصالات و تقنية المعلومات المملكة العربية السعودية 2011

5. تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الإسكوا لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة نيويورك، 2011 ، ص 4

6. التعليم والعالم العربي، تحديديات الألفية الثالثة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

7. تقرير ،حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة ، الجمهورية الجزائرية الدمقراطية 2008 .

8. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016 الفصل الثاني والخامس

9. تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، ترجمة عبد الله ناصر السويدي و شيخة سيف الشامسي، معجزة شرق آسيا: النمو الاقتصادي و السياسات العامة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2000،

10. تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، ترجمة عبد الله ناصر السويدي و شيخة سيف الشامسي، معجزة شرق آسيا، النمو الاقتصادي

11. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 خلق الفرص للأجيال القادمة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 2002

12. المعهد العربي للتخطيط، الملخص التنفيذي عن تقرير التنافسية العربي2003 ،الكويت 2003

13. التقرير السنوي الثاني 2016 أبرز المؤشرات الدولية وواقع حال الأردن فيها وزارة تطوير القطاع العام

14. التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية، مؤسسة الفكر العربي، بيروت – لبنان 2012

15. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المحتوى الرقمي العربي: الفرص والأولويات والتوجهات ،الأمم المتحدة نيويورك، 2005،

16. تقرير اليونسكو للعلوم نحو عام 2030 ، صدر في عام 2018 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

17. تقرير بعنوان "التصنيع لأجل الرفاه" الإستراتيجية الصناعية لسلطنة عمان 2040 ، صادر عن وزارة التجارة العمانية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO، مسقط - جانفي 2019 ،

18. تقرير تنافسية الاقتصادات العربية الصادر عن صندوق النقد العربي جانفي 2016

19. تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة ، الجمهورية الجزائرية الدمقراطية 2008

20. تقرير وزارة الاقتصاد والتخطيط المملكة العربية السعودية، الاستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة، 2013،

21. تنافسية الاقتصادات العربية صندوق النقد العربي العدد الثاني 2017

22. التنافسية في الفكر الإقتصادي إعداد المرصد الوطني لتنافسية تموز 2011

23. دليل قياس مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللجنة الاقتصادية والاج تماعية لغربي آسيا(الإسكوا) الأمم المتحدة نيويورك 2007.

24. دليل لإنتاج إحصاءات حول إقتصاد المعلومات 2009 الأمم المتحدة الأونتكاد

25. الزيارة الميدانية الدولية الثالثة للجنة مسئولي التعليم الفني والتدريب المهني بدول مجلس التعاون الخليجي "كوريا الجنوبية "2010

26. سيلان جيران العبي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003ودور التعليم في مجتمع المعرفة المنشودة ،ورقة مقدمة للوحدة المركزية لمكافحة الفقر،اليمن 2004،ص2

27. قراءة في مؤشرات سوريا حسب حسب تقرير التنافسية العالمي 2011-2012

28. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول سنة 2015، نوفمبر 2015،

29. المعهد العربي للتخطيط، الملخص التنفيذي عن تقرير التنافسية العربي2003 ،الكويت 2003

30. مؤشر الابتكار العالمي 2018 :الصين تنضم لقائمة أفضل 20 اقتصادا في العالم نشر هذا المقال بالاشتراك بين الويبو وجامعة كورنيل والمعهد الأوروبي إدارة الأعمال (الإنسياد) وشركاء المعرفة لمؤشر الابتكار العالمي 2018، ص 16

31. مؤشر المعرفة العربي 2015، أعد مؤشر من خلال الشراكة بين مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،دار الغرير للطباعة والنشر، دبي – الإمارات العربية المتحدة

32. مؤشر مجتمع المعرفة ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الأمم المتحدة 2005 نيويورك

33. المؤشرات العالمية موقع حال الأردن

34. مؤشرات العلم والتكنولوجي والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لأمم المتحدة نيويورك، 2003

35. مؤشرات مجتمع المعلومات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لأمم المتحدة نيويورك، 2005

36. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تقرير عن تطوير التعليم العالي في الجزائر مقدم إلى مؤتمر وزراء التعليم العالي في البلاد العربية المنعقد بالجزائر في الفترة 14 إلى 19 ماي 1981،

القوانين

1. الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم 74-68 المؤرخ في 24 جوان 1974 المتضمن المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 52،

2. الجريدة الرسمية سنة 1998 العدد 62

3. الجريدة الرسمية سنة 1998 العدد 64

المواقع الإلكترونية

1. أحصائيات سكانية متوفرة على الموقع التالي World Population Review

2. أحمد فرحات، محمد مراياتي: المعرفة العربية مشلولة مقال منشور في مجلة لاتحاد الثقافي – بيروت 25 فبراير 2016 متوفر على الموقع التالي http://www.alittihad.ae/details.php?id=7640&y=2016&article=full

3. برنامج مؤشرات قياس وتقويم البحث العلمي متوفر على موقع وزارة التعاليم للمملكة العربية السعودية https://uqu.edu.sa/dsr/

4. تقرير قياس مجتمع المعلومات متوفر على موقع الإتحاد الدولي للاتصالات https://www.itu.int/ar/ITU-D/Statistics/Pages/publications/mis2016.aspx

5. التّجربة التّنمويّة الكوريّة و خفايا قصّة نجاح، مركز الدراسات الإستراتيجية والديبلوماسية https://www.csds-center.com/article/

6. أهمية قطاع النسيج التركي عالمياً مقال متوفر، على الموقع www.first-istanbul.com

7. الباحثون السوريون مقال بعنوان مصادر المعرفة. ص1 متوفر على الموقع التالي :https://www.syr-res.com/article/7502.html

8. زايد المليكي ،نصر عبدالعزيز تقرير عن مؤشر الابتكار العالمي http://atharinnov.org/AR/insight/library/Books/atharbook1:2016

9. سعد بن ناصر الحسين التجربة الكورية: من العالم النامي إلى العالم الأول http://www.alriyadh.com/593463

10. مؤشر معرفة العالمي https://knowledge4all.com/ar/HeatMap

11. شخصيات إدارية مايكل بورتر مقال متوفر على موقع أخبار الإدارة العربية ،المنظمه العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية على الرابط التالي www.arado.org/ManagementNews/archives/9213

12. صناعة النسيج التركية تسترد ازدهارها وتتجاوز صناعة السيارات في حجم الصادرات، www.invest.gov.tr/ar-SA/

13. طه عبد الناصر رمضان، كيف حاولت اليابان طمس الهوية الكورية خلال القرن الماضي؟ https://www.alarabiya.net/ar/last-page/2018/05/17

14. الفرجاني نادر، التنمية الإنسانية في البلاد العربية. مقال متوفر على الموقع: http://www.bintjbeil.com/articles/ar/020807_ahdr2002.html#3

15. محمد مرياتي ،التطور التكنولوجي لاستدامة الصناعة في ظل منافسة عالمية واقتصاد المعرفة: http://www.mafhoum.com/syr/articles/mrayati/mrayati2.htm

16. معتز خورشيد هل يمثل الابتكار ضرورة للتنمية الاقتصادية؟ مقال متوفر على الموقع التالي https://www.almasryalyoum.com/news/details/1175021

17. مقال بعنوان اليوان الرخيص يزيد من القدرة التنافسية للبضائع الصينية https://sptnkne.ws/hM9v

18. مقال بعنوان معجزة علي نهر الهان https://alarab.co.uk

19. مقال تحت عنوان يحظى بثقة المستهلكين حول العالم http://www.almaniah.com/articles/view

20. اقتصاد المعرفة..مفتاح سر الرفاهية والرخاء ، مقال منشور مجلة صناع المستقبل على الرابط التالي
http://www.paaet.edu.kw/FutureMakers/FutureMakers34/FM1-34-2016/5.html:

21. الوزارة الأولى، البيان المتوج لأشغال لقاء الثلاثية، http://www.premier-ministre.gov.dz

22. مؤشر الإبتكار العالمي 2017 ttp://www.wipo.int/pressroom/ar/articles/2017/article_0006.html

23. من قتل نوكيا؟ مقال متوفر على موقع http://www.aljazeera.net/news/scienceandtechnology

24. كوريا الجنوبية تواجه أزمة وبوليفيا تؤكد قوة اقتصادها ، مقال منشور على موقع الجزيرة الإخبارية على الرابط التالي
/https://www.aljazeera.net/ebusiness/2008/12/27

25. شرح كلمة معرفة /http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

26. موقع الهيئة الإتحادية للتنافسية و الإحصاء الأمارات العربية https://fcsa.gov.ae/ar-ae/Pages/home

27. إحصاء مدينة سيول https://seoulsolution.kr/ar/content/statistic-seoul

المراجع باللغات الأجنبية

Livres

1. Abdelouhab Rezig, Algérie, Brésil, Corée du Sud Trois Expériences de Développement, OPU, Alger, 2006.

2. Alain chauvet, "méthodes de management le guide ", 2e tirage,édition d'organisation, France1997.

3. Bengt-Åke Lundvall, « national systems of innovation : toword a theory of innovation and interactive learning »,London ,printer, (1992),

4. Benoît Godin, "L'état des indicateurs scientifiques et technologiques dans les pays de l'OCDE", statistique canada, août 1996

5. Bernard Guillochon, Annie Kwaecki, Economie International : Commerce et Macroéconomie,Dundo, 5édition, 2006

6. Charler W. L. Hill, International Business: Competing in the Global Market Place, Second Edition (United States of America: Time Mirror Higher Education Group, 1997

7. Charles R. Frank; Kwang Suk Kim and Larry E. Westphal, Foreign Trade Regimes and Economic Development: South Korea, (1975), National Bureau of Economic Research, Inc

8. Charles-robert Ageron , Histoire de l'Algérie contemporaine, 1830-1999(11éméédition corrigée,(1éreédition 1964)), Paris, France : édition Presse Universitaires de France.

9. CHUNG, Young-Iob. South Korea in the fast lane: Economic development and capital formation. Oxford University Press, 2007.

10. Dae Joon Hwang ,Hye-Kyung Yang , Hyeonjin Kim , E-Learning in the Republic of Korea, UNESCO Institute for Information Technologies in Education, 2010,

11. Dieter K. Schneidewind ECONOMIC MIRACLE MARKET SOUTH KOREA: A BLUEPRINT FOR ECONOMIC GROWTH IN DEVELOPING NATIONS Hardcover; Springer 7 mars 2016

12. Dominique Foray: L'économie de la Connaissance, édition la découverte, france, 2004

13. Donald G. McFetridge LA COMPÉTITIVITÉ :NOTIONS ET MESURES Document hors-série n 5Avril 1995

14. Dong-Sung Cho , Hwy-Chang Moon FROM ADAM SMITH To MICHAEL PORTER EvoIution of Cornpetitiveness Theory Asia-pacific Business) Expanded Edition volume 2 ,2000,

15. Dundo, 5édition, 2006

16. Gilles Balmisse, gestion des connaissances, paris collection entreprendre informatique vimbret, 2002

17. Gottschalk, Petter, ed. Knowledge Management Systems: Value Shop Creation: Value Shop Creation. IGI Global, 2006.

18. Hocine Benissad, Algérie: Restructurations et Réformes économiques 1979-1993, (Alger : OPU, 1994).

19. IDRISS J. ABERKANE ÉCONOMIE DE LA CONNAISSANCE La Fondation pour l'innovation politique mai 2015

20. Jacques Mauduy , Asie de l'est: émergence, convergence, concurrence? , Ellipses, France, 2005.

21. Joonhae Suh and DerekH.C.Chen ,Korea as a Knowledge Evolutionary Preccess and Lessons Learned,2007

22. Kai-Sun, K., Leung-Chuen, C., Lui, F.T., Qiu, L.D.: Industrial Development In Singapore, Taiwan, & South Korea. World Scientific, New Jersey(2001),

23. Kamel Kateb ECOLE, POPULATION ET SOCIÉTÉ EN ALGÉRIE Paris, France: éditions l'Harmattan, 2005,

24. Marc Raffinot et Pierre Jacquemont, le capitalisme de l'état algérien, François Maspéro, Paris, 1977.

25. Marquardt Michael J, Building the learning, organization Mastering the five elements for corporate learning, Dvid-BlacK publishing company, USA, 2002.

26. Michael Porter, L'avantage Concurrentiel des Nations ,Paris: Inter Editions, 1993

27. Mirela Keuschnigg. Comparative Advantage in International Trade : Theory and Evidence. Heidelberg : Physica-Verlag Heidelberg, 1998

28. Nachida M'hamsadji Bouzidi, le Monopole de l'état sur le commerce exterieure. L'experience lgérienne (1974-1984), Alger, OPU, 1988

29. Nezeys, Bertrand. Les Politiques De Compétitivité. Paris : Economica, 1994

30. Paul R. Krugman ; Maurice Obstfeld International Economics THEORY & POLICY - 8th editon 2006

31. Paul R.Krugman, La Mondialisation n'est pas coupable: Vertus et Limites du Libre Echange, Traduit par Anne Saint-Girons avec le Concours de Francisco Vergara (Paris: Edition la Découverte & Syros, 2000).

32. PAULET Jean- pierre, la mondialisation, édition : Armand colin, Paris, (1998)

33. Pervillé, G , Les étudiants algériens de l'université française:1880-1962.Paris, France éditions 1984

34. philippe de woot et Gérard koenig, management stratégique et compétitivité édition Marc Ingham, Bruxelles, 1995

35. Pierre-André Julien, A Theory of Local Entrepreneurship in the Knowledge Economy, Edward Elgar,2007

36. porter michael. la concurrence selon porter, edition village mondial, paris, 1999

37. PRAX J.Y, le manuel du knowledge management, 3ème, ED dunod,Paris, 2012,p21

38. Richard L. Daft, Organization Theory and Design, Tenth Edition, South-Western, Cengage Learning, 2010.

39. Salah Mouhoubi, Le choix de l'Algérie : le passé toujours présent, Alger, OPU, 2011.

40. Sung-Hee Jwa,A New Paradigm for Korea's Economic Development, for Government Control to Market Economy,Studies in The Korean Economy,2001

41. Turban E, Kelly R and Potter R.E, « Introduction to information technology, John Wiley , 3 edition, U.S.A, 2004.

42. UTTAM, Jitendra. The Political Economy of Korea: Transition, Transformation and Turnaround. Springer, 2014.

43. Viratelle G., « L'Algérie algérienne », les Editions ouvrières, Paris, 1970,

44. Wiig K.M,« Knowledge management foundation thinking about thinking Arlington», Schema Press, 2002.

Thèses

1. anne Sander, Les politiques de soutien a l'innovation, une approche cognitive «le cas des Cortechs en Alsace », thèse de Doctorat en science Economiques, Université de Louis Pasteur, Strasbourg 1, 2005

2. Gherras mohamed tahar, education and economic growth in Algeria:1967-1990, master thesis, university of university of Sheffied, UK, 1992

Séminaire

1. Cheriet Athmane, une perspective théorique et historique sur les stratégies d'industrialisation avec étude de cas de l'Algérie, séminaire national sur l'économie algérienne : lectures modernes du développement, laboratoire des études économiques de l'industrie locale, faculté des sciences économiques et sciences de gestion, Université Elhadj Lakhdar Batna, 17/11/2013,

2. Harman C, « Managing human resources in the knowledge economy, 7th global forum on reinventing government building trust in government, Vienna, Austria, 26-27 June, 2007

Articles

1. Balcet, Giovanni; Nancy, Michel Chronique économique Algérie , Annuaire de l'Afrique du Nord , Centre national de la recherche scientifique; Centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerrannéenes (CRESM) (éds.), Paris , Editions du CNRS , 1976 , pp. 497-524 , Contient bib

2. Barjot, Dominique. "Le développement économique de la Corée du Sud depuis 1950." Les Cahiers de Framespa. Nouveaux champs de l'histoire sociale 8 (2011)

3. Derek H. C. Chen and Carl J. Dahlman The Knowledge Economy, the KAM Methodology and World Bank Operations, 2006

4. Derek H. C. Chen et al Knowledge and development : a cross-section approach The World BankWashington DC 2004

5. Derrick Anquanah Cudjoe , He Yumei, Bismark Odum, Noah Kwaku BaahIs Economic Growth and Development Realizable for Africa? – Review of Asian Countries: A Theoretical PerspectiveWorld Journal of Social Sciences and Humanities. 2019 5(3), 151-159.

6. Didier Cazal Et Anne Dietrich, Compétences Et Savoirs : Entre GRH Et Stratégie, Les Cahiers De La Recherche, Claree, Janvier 2003,

7. DORNBUSCH, Rudiger, PARK, Yung Chul, COLLINS, Susan M., et al. Korean growth policy. Brookings Papers on Economic Activity, 1987, vol. 1987, no 2

8. Eduardo da Motta e Albuquerque National systems of innovation and non-OECD countries: notes about a rudimentary and tentative Brazilian, Journal of Political Economy, vol. 19, n° 4 (76), October-December/1999

9. Ehdaa Salah,Indicators of Measuring Knowledge- Based Economy : A comparative study with reference to Egypt's situation in turning to knowledge economy,Cyberians Journal, VOL 44p 8

10. François DUGENY et autres CLUSTERS MONDIAUX ;Etude réalisée pour le compte du Conseil Régional d'Ile-de-France. Janvier 2008

11. G. De Villers, Acheter le développement ? Le cas Algérien, Politique Africaine, N° 18, Juin 1985,

12. Gérard Destanne de Bernis, Le plan quadriennal de l'Algérie 1970-1973, Annuaire de l'Afrique du Nord, Centre national de la recherche scientifique, (CRESM) (éds.), Paris, 1971.

13. Hayek, F. A. The use of knowledge in society. The American economic review, . (1945) 519-530

14. Hong, Yoo Soo. Private-public alliances for export development: the Korean case. CEPAL, 2010.p61

15. Jorge Niosi et autres, "Les systèmes nationaux d'innovation : à la recherche d'un concept utilisable", Revue français d'économie, année 1992, Volume 7, n°1,

16. Jules Gazon, Théorie du Commerce International (Université De Liège : Faculté d'économie, de gestion et de science sociales, 2003-2004

17. KIM, Duk-Choong. Korean experience in economic development planning. Journal of Asian Economics, 1990, vol. 1, no 1.

18. KIM, Kwan S. The Korean miracle (1962-1980) revisited: Myths and realities in strategy and development. Helen Kellogg Institute for International Studies, University of Notre Dame, 1991.

19. L.Lachaal,la compétitivité :conceptions, définitions et applications, cahiers CIHEAM 2001

20. Langfeng Wang, Qunhong Shen, "Knowledge Evolution in Industrial Clusters", Asian Social Science,vol.4 ,No .6 ,2008

21. Lee Kye Woo ,THE ROLE OF AID IN KOREA'S DEVELOPMENT KOREA'S ECONOMY ,a¬ publication¬ of¬ the ¬Korea ¬Economic ¬Institute¬ of America VOLUME 30 and the-Korea ¬Institute ¬for ¬International¬Economic ¬Policy,2015

22. M Nancy, Michel, Chronique économique Algérie, Annuaire de l'Afrique du Nord, Centre national de la recherche scientifique, (CRESM) (éds.), Paris, 1978.

23. Machlup, FThe production and distribution of knowledge in the United States (Vol. 278). Princeton university press. 1962.

24. Margareta Drzeniek Hanouz, Sofiane Khatib The Arab World Competitiveness Review 2010 ،Geneva: World Economic Forum.IMD

25. Moundir Lassassi, Nacereddine Hammouda, 50 Ans d'indépendance : quelle évolution de la situation du marché du travail en Algérie ? Les cahiers du CREAD, n°100-2012, p 112.

26. Nancy Michel, Chronique économique Algérie, Annuaire de l'Afrique du Nord, Centre national de la recherche scientifique, (CRESM) (éds), Paris, 1979.

27. Nonaka I., A dynamic theory of organizational knowledge creation, Organization Science, Vol. 5, N° 1, 1994

28. Pavlina Balcarova , The comparison of Nine-factor Model and Diamond Model : Application for the Czech Republic, Slovakia and Hungary, Faculty of Business and Economic , University in Birno, Acta academic Karviniesia Mendel, Czech Republic, 2014,

29. PIRIE, Iain. The Korean developmental state: From dirigisme to neo-liberalism. Routledge, 2007.

30. Prusak L, « Knowledge can it be managed >>, Presented at the IBM Academy of technology conference on knowledge management, New York, 2000

31. Sandrine Paillard Les indicateurs de l'économie de la connaissance, Document de travail, commissariat

32. Sanjaya Lall , Policies for Industrrial competitiveness in Developing countries , Learning from Asie ,

33. SEOMUN, Jinhee, PARK, Junghyun, GEEM, Zong, et al. Religion and Depression in South Korea: A Comparison between Buddhism, Protestantism, and Roman Catholicism. Religions, 2017, vol. 9, no 1,

34. Seunghee Han, Operation of the Economic Planning Board in the Era of High Economic Growth in Korea by Ministry of Strategy and Finance, Republic of Korea2014

35. Stephen Feinson, National Innovation Systems: Overview and Country Cases, , Knowledge Flows and Knowledge Collectives: Understanding the Role of Science and Technology Policies in Development. Center for Science, Policy and Outcomes, Columbia University. Vol. 1, Sec. 1 2003

36. Teston J.-C. Bienayme (Alain) - Entreprise et pouvoir économique.. In: Revue économique, volume 22, n°6, 1971.

37. Tom Bakman, creating Business value from Know ledge Management, inromow c. Borquin et al (Ed): Knowledge Management, management concept Vienna, 2001,.

38. Tomasz Siudek, Aldona Zawojska COMPETITIVENESS IN THE ECONOMIC CONCEPTS,THEORIES AND EMPIRICAL RESEARCH Acta Scientiarum Polonorum. Oeconomia 13 (1) Polish Agricultural Universities 2014,

39. Vanessa casadella et mohamed benlahcen tlemcani, "l'application du système national d'innovation dans les pays moins avancés", Innovations 2006/2, No24

40. Wonhyuk lim and Joon-Ho hahm, Financial Globalization and Korea's Post-Crisis Reform: A political economy perspective, Stanford university, 2004,

41. YOO, Jungho. Korea's Rapid Export Expansion in the 1960s: How It Began. KDI Journal of Economic Policy, 2017, vol. 39, no 2

Rapports

1. La Banque mondiale, Algérie Le Plan de Développement 1985--1989 et les Perspectives à Moyen et Long Terme, Rapport N° 6607-AL, Division Générale des Operations pour le Maghreb Bureau Régional Europe, Moyen Orient et Afrique du Nord, 1987.

2. La Banque Mondiale, Algérie le plan de développement quinquennal et les perspectives à moyen terme 1980-84, Rapport No. 3668-AL, juin 1982.

3. MESRS, programme 2006/2010 sur la recherche scientifique et le développement, 2006.

4. Mi-Jung Um, Ocde report Higher Education and Research for Development (IHERD)

5. Ministère Des Affaires Etrangères, programme de développement quinquennal 2010-2014, communique du conseil des ministres, 2010, p 1.

6. Ministère des Finances, le nouveau modèle de croissance (synthèse), Juillet 2016,

7. Ministère Des Travaux Publics, démarche et programmes du secteur des travaux publics rapport de synthèse, bilan 2005-2009 programme 2010-2014, novembre 2009

8. Ocde National Innovation Systems 1997

9. OCDE, The measurement of scientific and technological activities :Proposed standard practice for

10. OECD , Frascati manuel ,The measurment of proposed standard practice for sureys in reaserch

11. OECD, National Innovation Systems, 1997

12. OECD, the measurement of scientific and technological activities : manual of the measurement of human

13. OECD, the measurement of scientific and technological activities : manual of the measurement of human resources devoted to S&T "Canberra manual OP CIT P 35

14. Olivier CARDI "Economie internationale "Chapitre 2 (L3 AES), Université Panthéon-Assas

15. Omar Saber Abdullah Omar Al-Tikriti , Development of education in the Republic of South Korea 1948-1992 Journal of Historical and Cultural Studies, irak Vol.11, No.(2/ 42) (2019)

16. POLITIQUE MACROÉCONOMIQUE, Ce texte est issu des travaux qui ont conduit à l'un des rapports introductifs des journées de travail sur la politique industrielle tenues les 15 et 16 Novembre 1982

17. Porat, M. U. The Information Economy: Sources and Methods for Measuring the Primary Information Sector (DetailedIndustry Reports) (1977).

18. resources devoted to S&T "Canberra manual", Paris, 1995.

19. surveys of research and experimental development Frascati Manual, Paris, 2002,

20. Talahite Fatiha. Réformes et transformations économiques en Algérie. Rapport en vue de l'obtention du diplôme habilitation à diriger des recherches université paris-nord - paris xiii, 2010.

21. The World Bank Institute's program on building knowledge economies, 2008

22. The World Competitiveness report, World Economic Forum, 2010-2011

23. The World Competitiveness report, World Economic Forum, 2012-2013

24. UNCTAD, information and communication technologies Development Indices, United Nations,

25. UNESCO SCIENCE REPORT 2010 Published in 2010 by the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Paris, France

26. World Bank. Algeria - Public expenditure review: assuring high quality public investment. Washington, 2007.

Site web

1. https://donnees.banquemondiale.org/

2. https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/BMEncyclopedie/BMEphemeride.jsp

3. https://worldpopulationreview.com/country-rankings/rape-statistics-by-country

4. https://www.forbes.com/fdc/welcome_mjx.shtml

5. https://www.oecd.org/fr/

6. https://www.usherbrooke.ca/biblio/trouver-des/donnees-statistiques/

7. https://www.wipo.int/portal/en/index.html

8. OCDE (2005), in: www.oecd.org/fr/sti/inno/41270307.pdf

9. WLEDGE-BASED ECONOMIES IN APEC, 2000, PP: 2-16, in: https://www.apec.org//meAPEC, TOWARDS KNOdia/APEC/Publications/2000/11/Towards KnowledgeBased-Economies-in-APEC2000/00_ec_knowledgebased.pdf

10. World Bank. Korea - The economy (English). Asia series; no. FE 22. Washington, D.C. : World Bank Group,1962 http://documents.worldbank.org/curated/en/363911468276332814/Korea-The-economy

11. www.ons.dz

الملحق رقم (1)تنائج التصنيف الهرمي التصاعدي CHA للمؤشرات الفرعية لمؤشر الإبتكار حالة الجزائر الجزائر

Troncature : nombre de classes : 4

Statistiques descriptives :

Variable	Observations	données ma	données ma	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type
2013	8	0	8	11,600	47,100	26,288	11,730
1014	8	0	8	14,000	47,200	27,000	11,027
2015	8	0	8	15,600	45,100	27,275	10,012
2016	8	0	8	14,600	45,700	27,588	10,386
2017	8	0	8	14,400	47,000	27,625	11,630
2018	8	0	8	13,400	49,600	27,538	12,602
2019	8	0	8	12,300	51,100	27,988	13,721

Matrice de proximité (Distance euclidienne) :

	1st pillar: Institutiman capital illar: Infrastru	Market soph	Business sopiedge and tecar: Creative oi	Innovation
1st pillar: Ins	0	4,463	3,157	3,319	6,434	7,116	7,637	5,375
2nd pillar: Hi	4,463	0	2,265	2,062	2,386	3,005	3,503	1,491
3rd pillar: Ini	3,157	2,265	0	1,917	3,619	4,424	4,784	2,686
4th pillar: Mi	3,319	2,062	1,917	0	3,414	3,978	4,579	2,379
5th pillar: Bu	6,434	2,386	3,619	3,414	0	0,962	1,237	1,092
6th pillar: Kn	7,116	3,005	4,424	3,978	0,962	0	0,848	1,781
7th pillar: Cr	7,637	3,503	4,784	4,579	1,237	0,848	0	2,273
Global Innov	5,375	1,491	2,686	2,379	1,092	1,781	2,273	0

Statistiques des noeuds :

Noeud	Niveau	Poids	Objets	Fils gauche	Fils droit
15	3,157	8	8	1	14
14	2,062	7	7	12	13
13	1,917	2	2	3	4
12	1,491	5	5	2	11
11	1,092	4	4	8	10
10	0,962	3	3	5	9
9	0,848	2	2	6	7

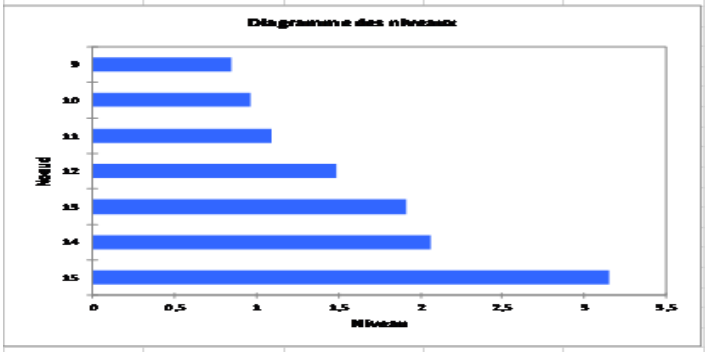

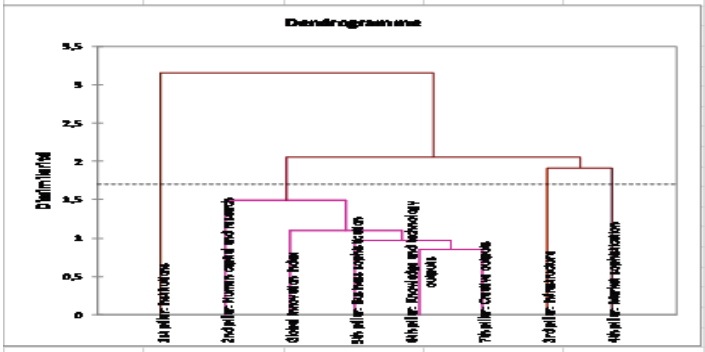

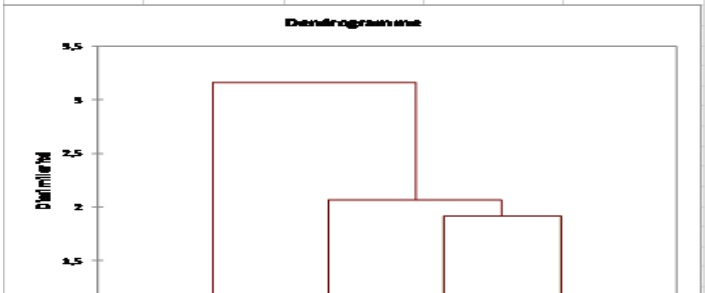

Troncature : nombre de classes : 4

Statistiques descriptives :

Variable	Observations	données ma	données ma	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type
2013	8	0	8	11,600	47,100	26,288	11,730
1014	8	0	8	14,000	47,200	27,000	11,027
2015	8	0	8	15,600	45,100	27,275	10,012
2016	8	0	8	14,600	45,700	27,588	10,386
2017	8	0	8	14,400	47,000	27,625	11,630
2018	8	0	8	13,400	49,600	27,538	12,602
2019	8	0	8	12,300	51,100	27,988	13,721

Matrice de proximité (Distance euclidienne) :

	1st pillar: Institut	uman capital	llar: Infrastru	Market soph	Business sop	edge and tec	ar: Creative c	l Innovation
1st pillar: Ins	0	4,463	3,157	3,319	6,434	7,116	7,637	5,375
2nd pillar: Hu	4,463	0	2,265	2,062	2,386	3,005	3,503	1,491
3rd pillar: Inf	3,157	2,265	0	1,917	3,619	4,424	4,784	2,686
4th pillar: Ma	3,319	2,062	1,917	0	3,414	3,978	4,579	2,379
5th pillar: Bu	6,434	2,386	3,619	3,414	0	0,962	1,237	1,092
6th pillar: Kn	7,116	3,005	4,424	3,978	0,962	0	0,848	1,781
7th pillar: Cr	7,637	3,503	4,784	4,579	1,237	0,848	0	2,273
Global Innov	5,375	1,491	2,686	2,379	1,092	1,781	2,273	0

Statistiques des noeuds :

Noeud	Niveau	Poids	Objets	Fils gauche	Fils droit
15	3,157	8	8	1	14
14	2,062	7	7	12	13
13	1,917	2	2	3	4
12	1,491	5	5	2	11
11	1,092	4	4	8	10
10	0,962	3	3	5	9
9	0,848	2	2	6	7

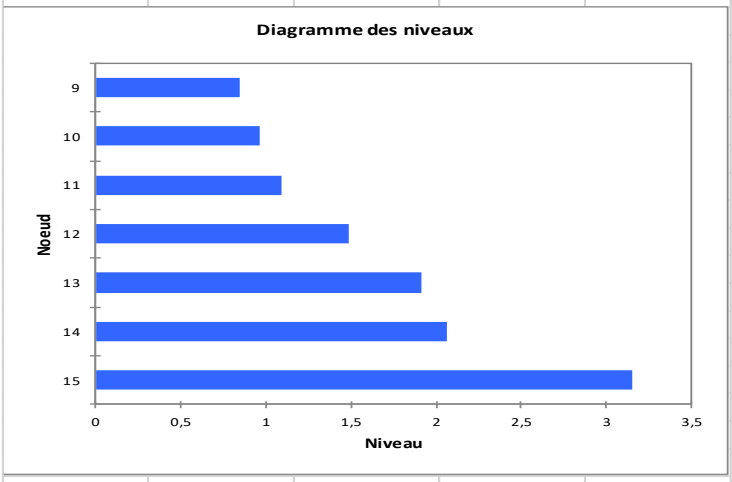

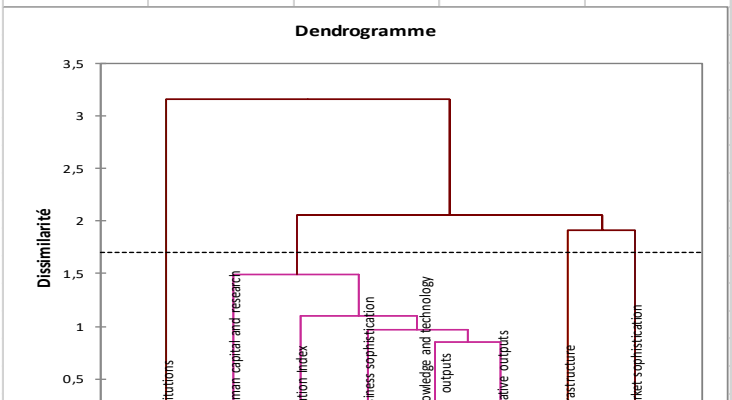

ملحق رقم (2)تنائج التصنيف الهرمي التصاعدي CHA للمؤشرات الفرعية لمؤشر الإبتكار حالة كوريا

Troncature : nombre de classes : 4

Statistiques descriptives :

Variable	Observations	données ma	données ma	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type
2013	7	0	7	41,300	76,000	57,086	13,102
1014	7	0	7	42,200	75,800	58,214	12,433
2015	7	0	7	43,600	76,200	58,886	11,492
2016	7	0	7	47,400	75,400	59,886	9,926
2017	7	0	7	49,400	74,500	60,129	8,966
2018	7	0	7	46,400	78,500	59,543	10,818
2019	7	0	7	44,100	79,700	60,571	11,574

Matrice de proximité (Distance euclidienne) :

	1st pillar: Institut	man capital	llar: Infrastru	Market soph	Business sop	iedge and tec	ar: Creative outputs
1st pillar: Ins	0	2,642	3,391	3,323	6,663	5,644	7,512
2nd pillar: H	2,642	0	0,786	0,884	4,099	3,049	4,888
3rd pillar: Inf	3,391	0,786	0	0,594	3,424	2,277	4,144
4th pillar: M	3,323	0,884	0,594	0	3,574	2,471	4,316
5th pillar: Bu	6,663	4,099	3,424	3,574	0	1,684	1,280
6th pillar: Kn	5,644	3,049	2,277	2,471	1,684	0	2,003
7th pillar: Cr	7,512	4,888	4,144	4,316	1,280	2,003	0

Statistiques des noeuds :

Noeud	Niveau	Poids	Objets	Fils gauche	Fils droit
13	31,354	7	7	11	12
12	7,233	4	4	1	9
11	2,010	3	3	6	10
10	0,819	2	2	5	7
9	0,408	3	3	2	8
8	0,176	2	2	3	4

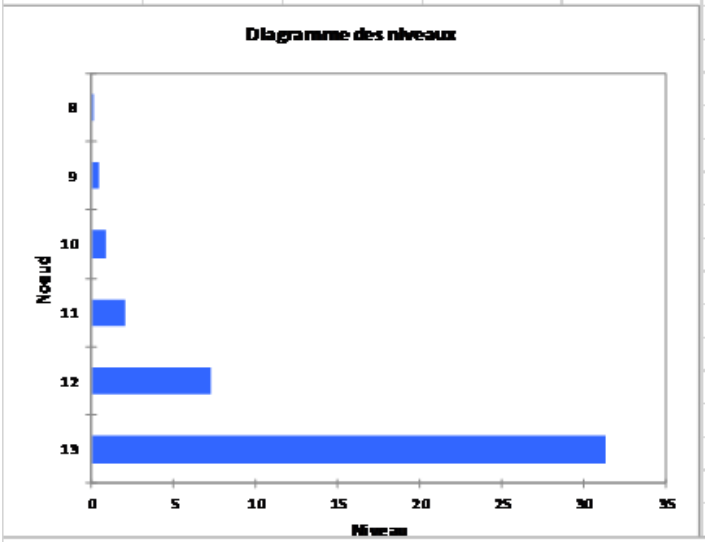

الملحق رقم (3) إحصائيات الجزائر و كوريا الجنوبية في مؤشر التنافسية العالمي

Payes & indicators	Edition	Algeria	Korea, Rep.
المتطلبات الأساسية	2017-2018	4,397631605	5,774173267
المتطلبات الأساسية	2016-2017	4,329430021	5,708806807
المتطلبات الأساسية	2015-2016	4,372844734	5,659983047
المتطلبات الأساسية	2014-2015	4,635613526	5,547307631
المتطلبات الأساسية	2013-2014	4,265626284	5,596467664
المتطلبات الأساسية	2012-2013	4,224910653	5,661734214
المتطلبات الأساسية	2011-2012	4,438114575	5,645322291
المتطلبات الأساسية	2010-2011	4,317216856	5,417849087
المتطلبات الأساسية	2009-2010	4,444529393	5,403073236
المتطلبات الأساسية	2008-2009	4,458668502	5,705091195
المتطلبات الأساسية	2007-2008	4,682409387	5,6698522
عوامل تطور الابداع و الابتكار	2017-2018	3,12886959	4,845615062
عوامل تطور الابداع و الابتكار	2016-2017	3,120857931	4,810503399
عوامل تطور الابداع و الابتكار	2015-2016	3,02351951	4,817121895
عوامل تطور الابداع و الابتكار	2014-2015	2,908529191	4,778866042
عوامل تطور الابداع و الابتكار	2013-2014	2,632886083	4,816925405
عوامل تطور الابداع و الابتكار	2012-2013	2,31302247	4,961727508
عوامل تطور الابداع و الابتكار	2011-2012	2,654194414	4,872991976
عوامل تطور الابداع و الابتكار	2010-2011	3,040187931	4,809923606
عوامل تطور الابداع و الابتكار	2009-2010	2,882289164	4,875163411
عوامل تطور الابداع و الابتكار	2008-2009	2,845003406	5,198010983
عوامل تطور الابداع و الابتكار	2007-2008	3,106736227	5,416415502
محفزات الكفاءة	2017-2018	3,675121676	4,927796617
محفزات الكفاءة	2016-2017	3,554539754	4,883894198
محفزات الكفاءة	2015-2016	3,439585289	4,819033803
محفزات الكفاءة	2014-2015	3,336500836	4,830196495

محفزات الكفاءة	2013-2014	3,182223503	4,89430393
محفزات الكفاءة	2012-2013	3,078624754	4,998552757
محفزات الكفاءة	2011-2012	3,353189288	4,859656471
محفزات الكفاءة	2010-2011	3,494636856	4,807298642
محفزات الكفاءة	2009-2010	3,28608297	4,921601547
محفزات الكفاءة	2008-2009	3,288558777	5,150924408
محفزات الكفاءة	2007-2008	3,450280977	5,275153184
مؤشر GCI	2017-2018	4,065500193	5,07241748
مؤشر GCI	2016-2017	3,983432294	5,02685948
مؤشر GCI	2015-2016	3,967092516	4,986650079
مؤشر GCI	2014-2015	4,081127498	4,958219587
مؤشر GCI	2013-2014	3,793697731	5,011523119
مؤشر GCI	2012-2013	3,716077001	5,120141474
مؤشر GCI	2011-2012	3,958422237	5,020790286
مؤشر GCI	2010-2011	3,957176853	4,93019622
مؤشر GCI	2009-2010	3,949210876	5,003964444
مؤشر GCI	2008-2009	3,71224713	5,275883738
مؤشر GCI	2007-2008	3,908777866	5,396471683

الملحق قم (4) البيانات المستخدمة و تنائج التصنيف الهرمي التصاعدي CHA للمؤشرات الفرعية للتنافسية الجزائر

البيانات المستخدمة:

index	2007-2008	2008-2009	2009-2010	2010-2011	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018
9th pillar: Technological readiness	2.54	2.52	2.56	2.98	2.83	2.59	2.48	2.59	2.63	3.08	3.36
8th pillar: Financial market development	3.06	2.94	2.79	2.82	2.64	2.39	2.61	2.72	2.77	2.89	3.06
7th pillar: Labor market efficiency	3.62	3.30	3.45	3.74	3.41	2.79	2.91	3.15	3.23	3.25	3.27
6th pillar: Goods market efficiency	3.86	3.52	3.36	3.57	3.38	2.99	3.20	3.48	3.51	3.52	3.64
5th pillar: Higher education and training	3.39	3.28	3.30	3.59	3.51	3.38	3.55	3.69	3.75	3.87	3.95
4th pillar: Health and primary education	5.44	5.34	5.28	5.56	5.50	5.37	5.40	5.61	5.58	5.71	5.77
3rd pillar: Macroeconomic environment	6.41	6.08	6.39	4.75	5.72	5.71	5.48	6.41	5.35	4.83	4.63
2nd pillar: Infrastructure	3.00	2.96	2.91	3.49	3.43	3.16	3.14	3.12	3.08	3.28	3.56
1st pillar: Institutions	3.88	3.45	3.20	3.46	3.11	2.66	3.04	3.41	3.49	3.50	3.63
12th pillar: Innovation	2.95	2.66	2.64	2.75	2.37	2.09	2.38	2.60	2.76	2.93	2.94
11th pillar: Business sophistication	3.26	3.03	3.13	3.33	2.93	2.54	2.89	3.22	3.29	3.31	3.32
10th pillar: Market size	4.23	4.17	4.27	4.26	4.35	4.34	4.35	4.39	4.75	4.73	4.78
Global Competitiveness Index	**3.91**	**3.71**	**3.95**	**3.96**	**3.96**	**3.72**	**3.79**	**4.08**	**3.97**	**3.98**	**4.07**

Classe	1	2	3	4
Objets	3	6	2	1
Somme des poids	3	6	2	1
Variance intra-classe	0.345	0.660	3.155	0.000
Distance minimale au barycentre	0.388	0.529	1.256	0.000
Distance moyenne au barycentre	0.473	0.721	1.256	0.000
Distance maximale au barycentre	0.581	1.020	1.256	0.000
	9th pillar: Technological readiness	7th pillar: Labor market efficiency	4th pillar: Health and primary education	10th pillar: Market size
	8th pillar: Financial market development	6th pillar: Goods market efficiency	3rd pillar: Macroeconomic environment	
	12th pillar: Innovation	5th pillar: Higher education and training		
		2nd pillar: Infrastructure		
		1st pillar: Institutions		
		11th pillar: Business sophistication		

Distances entre les objets centraux :

	1 (8th pillar: Financial market development)	2 (6th pillar: Goods market efficiency)	3 (3rd pillar: Macroeconomic environment)	4 (10th pillar: Market size)
1 (8th pillar: Financial market development)	0	2.226	9.647	5.470
2 (6th pillar: Goods market efficiency)	2.226	0	7.515	3.331
3 (3rd pillar: Macroeconomic environment)	9.647	7.515	0	4.763
4 (10th pillar: Market size)	5.470	3.331	4.763	0

الملحق رقم (5)البيانات و النتائج المتحصل عليها بإستخدام التصنيف الهرمي التصاعدي CHA للمؤشرات الفرعية للتنافسية

كوريا

index	2007-2008	2008-2009	2009-2010	2010-2011	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018
9th pillar: Technological readiness	5.46	5.51	5.50	5.05	5.33	5.70	5.57	5.42	5.50	5.54	5.65
8th pillar: Financial market development	5.15	4.85	4.36	3.99	3.95	4.06	3.89	3.81	3.60	3.86	3.90
7th pillar: Labor market efficiency	4.79	4.60	4.22	4.27	4.30	4.35	4.21	4.07	4.08	4.14	4.18
6th pillar: Goods market efficiency	5.23	5.00	4.64	4.55	4.57	4.75	4.68	4.70	4.81	4.93	4.97
5th pillar: Higher education and training	5.65	5.51	5.24	5.42	5.44	5.52	5.41	5.38	5.36	5.32	5.34
4th pillar: Health and primary education	6.08	6.10	5.99	6.34	6.38	6.49	6.37	6.31	6.34	6.28	6.34
3rd pillar: Macroeconomic environment	6.00	6.15	5.80	5.76	6.37	6.25	6.32	6.44	6.58	6.58	6.63
2nd pillar: Infrastructure	5.55	5.63	5.60	5.59	5.94	5.92	5.85	5.74	5.82	5.96	6.08
1st pillar: Institutions	5.05	4.95	4.23	3.98	3.89	3.98	3.84	3.70	3.90	4.02	4.04
12th pillar: Innovation	5.36	5.18	4.84	4.81	4.89	4.94	4.78	4.83	4.83	4.75	4.78
11th pillar: Business sophistication	5.47	5.22	4.91	4.81	4.86	4.99	4.86	4.73	4.80	4.87	4.91
10th pillar: Market size	5.37	5.44	5.56	5.56	5.57	5.60	5.61	5.60	5.56	5.51	5.53
Global Competitiveness Index	**5.40**	**5.28**	**5.00**	**4.93**	**5.02**	**5.12**	**5.01**	**4.96**	**4.99**	**5.03**	**5.07**

Classe	1	2	3	4
Objets	4	3	3	2
Somme des poids	4	3	3	2
Variance intra-classe	0.479	0.361	0.148	0.342
Distance minimale au barycentre	0.297	0.363	0.233	0.414
Distance moyenne au barycentre	0.561	0.475	0.303	0.414
Distance maximale au barycentre	0.866	0.646	0.417	0.414
	9th pillar: Technological readiness	8th pillar: Financial market development	6th pillar: Goods market efficiency	4th pillar: Health and primary education
	5th pillar: Higher education and training	7th pillar: Labor market efficiency	12th pillar: Innovation	3rd pillar: Macroeconomic environment
	2nd pillar: Infrastructure	1st pillar: Institutions	11th pillar: Business sophistication	
	10th pillar: Market size			

Distances entre les objets centraux :

	1 (10th pillar: Market size)	2 (1st pillar: Institutions)	3 (12th pillar: Innovation)	4 (3rd pillar: Macroeconomic environment)
1 (10th pillar: Market size)	0	4.896	2.238	2.582
2 (1st pillar: Institutions)	4.896	0	2.686	7.305
3 (12th pillar: Innovation)	2.238	2.686	0	4.679
4 (3rd pillar: Macroeconomic environment)	2.582	7.305	4.679	0

الملحق رقم (6)نتائج إستخدام تحليل المركبات الرئيسية (الاساسية) ACP لكوريا الجنوبية و الجزائر

Statistiques descriptives :

Variable	Observations	Obs. avec données manquantes	Obs. sans données manquantes
Algeria	13	0	
Korea, Rep.	13	0	

Matrice de corrélation (Pearson (n)) :

Variables	Algeria	Korea, Rep.
Algeria	**1**	**0.677**
Korea, Rep.	**0.677**	**1**

Les valeurs en gras sont différentes de 0 à un niveau de signification alpha=0.05

Test de sphéricité de Bartlett :

Khi² (Valeur observée)	6.445
Khi² (Valeur critique)	3.841
DDL	1
p-value	0.011
alpha	0.05

Interprétation du test :

H0 : Il n'y a pas de corrélation significativement différente de 0 entre les variables.
Ha : Au moins l'une des corrélations entre les variables est significativement différente de 0.

Etant donné que la p-value calculée est inférieure au niveau de signification alpha=0.05, on doit rejeter l'hypothèse

Le risque de rejeter l'hypothèse nulle H0 alors qu'elle est vraie est inférieur à 1.11%.

Analyse en Composantes Principales :

Valeurs propres :

	F1	F2
Valeur propre	1.677	0.323
Variabilité (%)	83.864	16.136
% cumulé	83.864	100.000

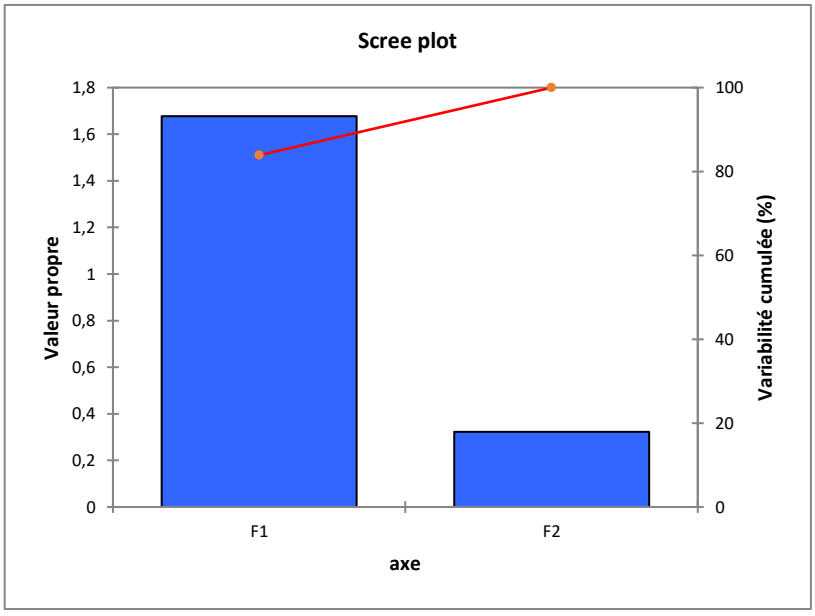

Vecteurs propres :

	F1	F2
Algeria	0.707	0.707
Korea, Rep.	0.707	-0.707

Coordonnées des variables :

	F1	F2	
Algeria	0.916	0.402	
Korea, Rep.	0.916	-0.402	

Corrélations entre les variables et les facteurs :

	F1	F2	
Algeria	0.916	0.402	
Korea, Rep.	0.916	-0.402	

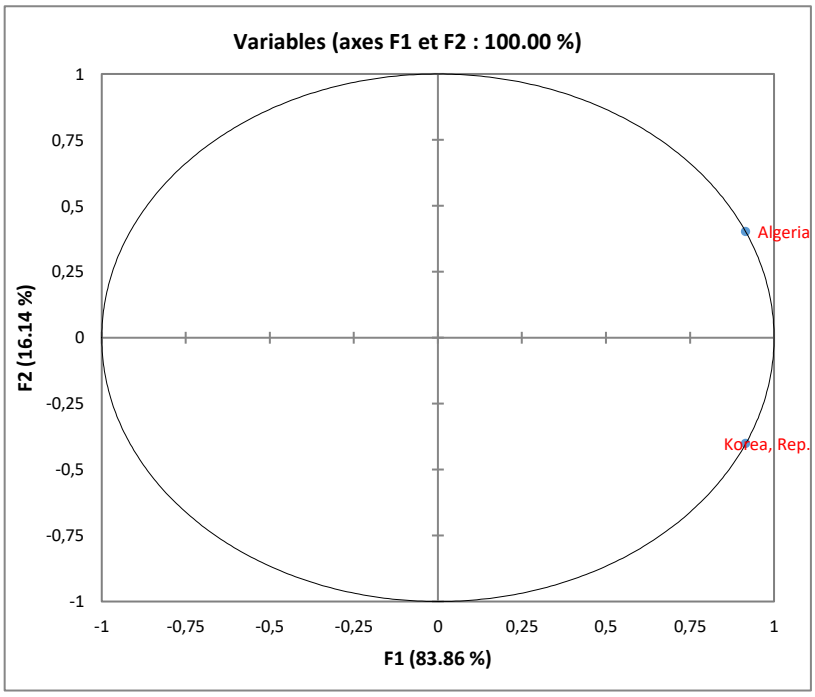

Contributions des variables (%) :

	F1	F2	
Algeria	50.000	50.000	
Korea, Rep.	50.000	50.000	

Cosinus carrés des variables :

	F1	F2
Algeria	**0.839**	0.161
Korea, Rep.	**0.839**	0.161

Les valeurs en gras correspondent pour chaque variable au facteur pour lequel le cosinus carré est le plus grand

Coordonnées des observations :

Observation	F1	F2
Global Competitiveness Index	0.106	0.302
9th pillar: Technological readiness	-0.051	-0.842
8th pillar: Financial market development	-1.824	0.380
7th pillar: Labor market efficiency	-1.393	0.332
6th pillar: Goods market efficiency	-0.370	-0.005
5th pillar: Higher education and training	0.227	-0.028
4th pillar: Health and primary education	2.758	0.774
3rd pillar: Macroeconomic environment	1.962	-0.510
2nd pillar: Infrastructure	0.509	-1.026
1st pillar: Institutions	-1.178	0.784
12th pillar: Innovation	-1.175	-0.483
11th pillar: Business sophistication	-0.723	-0.245
10th pillar: Market size	1.151	0.567

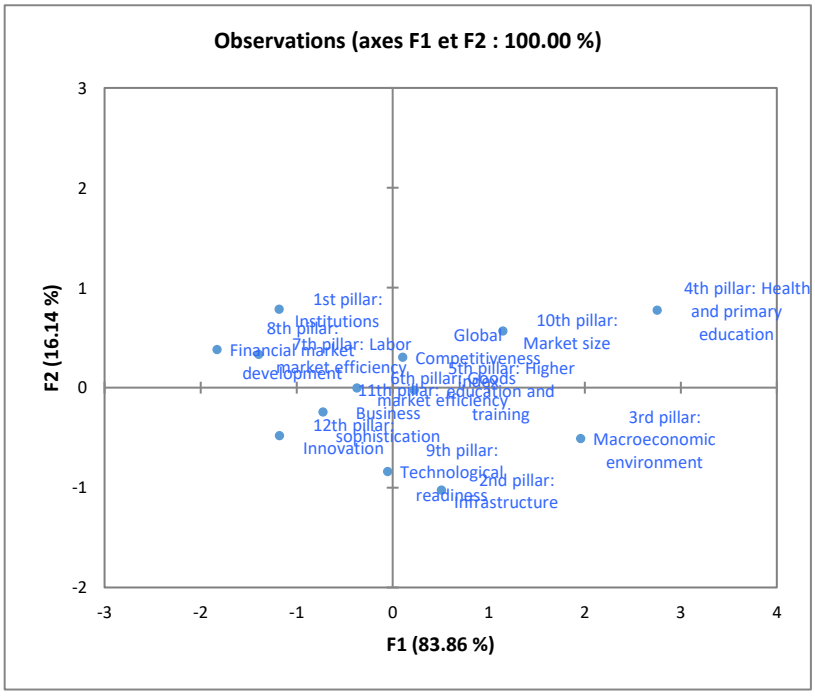

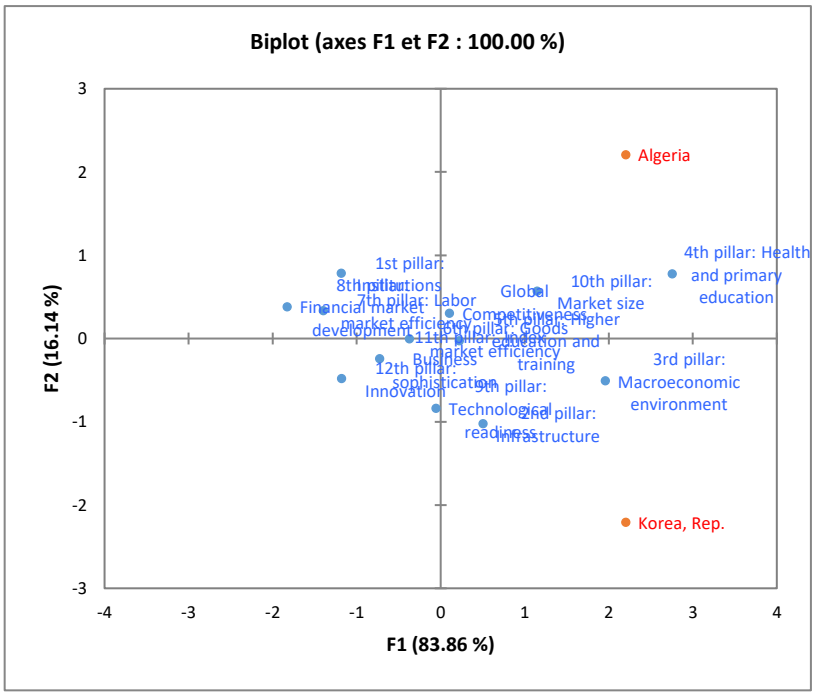

Contributions des observations (%) :

	F1	F2
Global Competitiveness Index	0.052	2.174
9th pillar: Technological readiness	0.012	16.879
8th pillar: Financial market development	15.263	3.439
7th pillar: Labor market efficiency	8.903	2.624
6th pillar: Goods market efficiency	0.628	0.001
5th pillar: Higher education and training	0.237	0.018
4th pillar: Health and primary education	34.892	14.287
3rd pillar: Macroeconomic environment	17.654	6.207
2nd pillar: Infrastructure	1.190	25.087
1st pillar: Institutions	6.367	14.636
12th pillar: Innovation	6.331	5.563
11th pillar: Business sophistication	2.396	1.428
10th pillar: Market size	6.075	7.657

Cosinus carrés des observations :

	F1	F2
Global Competitiveness Index	0.110	**0.890**
9th pillar: Technological readiness	0.004	**0.996**
8th pillar: Financial market development	**0.958**	0.042
7th pillar: Labor market efficiency	**0.946**	0.054
6th pillar: Goods market efficiency	**1.000**	0.000
5th pillar: Higher education and training	**0.985**	0.015
4th pillar: Health and primary education	**0.927**	0.073
3rd pillar: Macroeconomic environment	**0.937**	0.063
2nd pillar: Infrastructure	0.198	**0.802**
1st pillar: Institutions	**0.693**	0.307
12th pillar: Innovation	**0.855**	0.145
11th pillar: Business sophistication	**0.897**	0.103
10th pillar: Market size	**0.805**	0.195

Les valeurs en gras correspondent pour chaque observation au facteur pour lequel le cosinus carré est le plus grand

الملخص :

لم يسلم الإقتصاد من التغيرات والتحولات في عصر وُسم بكثرة حدوثها، فبفعلها لم يعد الإقتصاد قائماً على المفاهيم والأسس القديمة، فقد كانت القوة والسلطة والتطور في سابق العهود منوطةً بالمال والموارد الطبيعية، أما الآن فقد أصبح الذي يتحكم في المعلومة والمعرفة هو الأوفر حظاً لتملّك كل هذا؛ وهو الأساس الذي قامت عليه هذه الدراسة التي ترمي إلى معرفة مدى تأثير تبنّي الدول للإقتصاد المعرفي على مؤشراتها التنافسية، وهو ما جعلها تتوصل إلى أن هناك علاقة وطيدة بين الركائز التي يقوم عليها هذا النمط الاقتصادي والمتمثلة في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، الإستثمار في رأس المال البشري وتطوير القدرات الإبتكارية، بدعائم التنافسية الدولية التي إبتدعها المنتدى الاقتصادي العالمي.

وقد تأكد ذلك عقب محصلة المقارنة التي أجريت على تجربة دولتين كانتا لوقت ليس بالبعيد تتشابهان في أمور جمة، بيد أن إحداهما وهي كوريا الجنوبية إستطاعت الوصول إلى مرامها، فقفزت من قائمة أفقر الدول إلى واحدة من أغناها، أما الثانية وهي الجزائر، فلم تستطع الوصول إلى مرادها وبقيت تدور في حلقة شبه مفرغة، و ما المؤشرات التي أوردَتها الدراسة وتمت معالجتها بالأدوات الإحصائية اللازمة، لَخير دليل على ذلك، فكوريا تعتلي سُلم الترتيب في كل ما يخص مؤشرات إقتصاد المعرفة التي إنعكست بالإيجاب على مستواها التنافسي متبوّئة بذلك مكانة مرموقة فيه، عكس الجزائر التي لا تزال تقبع في ذيل الترتيب سواء في التنافسية أو في مدى التحول نحو اقتصاد المعرفة.

أما الأسباب فقد تعددت، وتجلت بعد تتبع مسار الدولتين التنموي ومقارنة أداء كل منهما ، ولعلّ أبزرها تكمن في أن كوريا الجنوبية استثمرت بكثرة في الثروة البشرية التي تعد إكسير المعرفة والإبتكار، أما الجزائر فقد أغفلته. لذا وبموجب نتائج الدراسة فعلى هذه الأخيرة أن تلتزم وتهتمّ وتلتفت أكثر لثروتها البشرية المعرفية والإبتكارية، إذا ما أرادت فعلاً الإستثمار والتحكم في مقوّمات الإبتكار والمعرفة، فتكون خير جسر يوصلها إلى تبني الإقتصاد المعرفي الذي أصبح ميزة تنافسية جوهرية، وعاملاً ديناميكيا بل وعقل كل إقتصادات الدول الكبرى.

الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد المبني على المعرفة، التنافسية الدولية، كوريا الجنوبية، الجزائر، المعرفة، الابتكار.

Abstract :

The economy has always been subject to changes and transformations, especially in our modern and contemporary times. With its effect, the economy is no longer based on old concepts and foundations, Power, authority and development in earlier times were entrusted with money and natural resources, but now the one who controls information and knowledge has the best chance to own all this; It is the foundation on which this study was based, which aims to know the extent of the impact of countries' adoption of the economical knowledge on their competitive indicators, which made them conclude that there is a strong relationship between the pillars on which this economic pattern is based, represented by technology of information and communication, investing in human capital and developing innovative capabilities, as pillars of international competitiveness pioneered by the World Economic Forum.

This was confirmed after we have concluded the outcome of the comparison conducted on the experience of two countries that, not so long ago, were similar in many matters, but one of them, South Korea, was able to reach its goal, so it jumped from the list of the poorest countries to one of the richest, and the second one, Algeria, could not reach Its goal and remained circling in an almost vicious circle, based on many solid indicators which were included in the study and have been analysed using the necessary statistical tools, for the best evidence of that, as Korea is at the top of the ranking in all matters related to the knowledge economy indicators that were positively reflected on its competitive level, thus assuming a prominent position in it, unlike Algeria which is still at the bottom of the rankings, whether in terms of competitiveness or in the extent of the transition towards the knowledge economy.

As for the reasons, they were numerous, and they were well manifested after tracking the development path of the two countries, after comparing the performance of each of them. Perhaps the most prominent of them lies in the fact that South Korea invested heavily in human wealth, which is the elixir of knowledge and innovation, while Algeria overlooked it. Therefore, according to the results of the study, the latter should commit, care, and pay more attention to its innovative knowledge and human wealth, if it really wants to invest and control the components of innovation and knowledge, then it will be the best bridge that leads to the adoption of the knowledge economy, which has become a fundamental competitive advantage, a dynamic factor, and even the mind of all major economies.

key words:

Knowledge-based economy, international competitiveness, South Korea, Algeria, knowledge, innovation

Résumé:

Dans une ère marquée par la multitude de changements et transformations, l'économie n'a pas été épargnée, désormais, ce ne sont plus les mêmes fondements et concepts qui la définissent. Dans un temps passé, la force, le pouvoir et le développement étaient liés à la fortune et aux ressources naturelles, ce qui n'est plus le cas de nos jours, où les chances de posséder tous ces privilèges reviennent à celui qui détient le pouvoir et contrôle l'information. Tel est le fondement de notre étude, qui vise à mesurer l'effet de l'économie du savoir sur les pays qui l'ont adoptée et sur leurs indices compétitifs. De ces faits, ces pays ont pu comprendre qu'il existe un lien solide entre les piliers qui tiennent ce modèle économique, à savoir, la technologie de l'information et de la communication et l'investissement dans le capital des ressources humaines, et le développement du potentiel créatif par la compétitivité internationale, mise en œuvre par Le Forum économique mondial. La comparaison établie sur l'expérience de deux pays qui avaient, jusqu'à un passé récent, un bon nombre de points communs, dont la première est la Corée du sud qui a pu atteindre son objectif, de passer, de l'un des pays les plus pauvres, à l'un des plus riches, et le deuxième, est l'Algérie, qui était incapable de réaliser son objectif et qui a continué de tourner dans un cercle presque vicieux. Ainsi les indices, cités dans notre étude et traités par les outils statistiques adéquats, n'en peuvent être qu'une preuve à l'appui. En effet, la Corée est en tête du classement, en tout ce qui concerne l'économie du savoir, ce qui s'est répercutait positivement sur son niveau compétitif et lui a procuré une position prééminente, contraient à l'Algérie, qui est au bas de l'échelle, que ce soit en la matière de compétitivité ou de la capacité de basculer vers une économie de la connaissance. Nous avons pu décelé les causes, après avoir suivi et comparé le parcours du développement des deux pays, dont la plus importante résiderait dans le fait que la Corée du sud s'est investie massivement dans la richesse humaine, qui est considérée comme l'élixir de la connaissance et de la créativité/ l'innovation, chose que l'Algérie a omis de faire et a négligée. C'est pourquoi, et en se référant aux résultats de la présente étude, il est obligatoire que l'Algérie s'engage à accorder plus d'importance à sa richesse humaine savante et créatrice si elle veut réellement s'investir et contrôler l'innovation et la connaissance, et en trouver ainsi le meilleur moyen pour fonder une économie de la connaissance/ du savoir, ce qui est devenu un atout compétitif primordial, et un facteur dynamique, voir l'essence de toutes les grandes économies.

Mots-clés:

Économie de la connaissance, compétitivité internationale, Corée du Sud, Algérie, connaissance, innovation